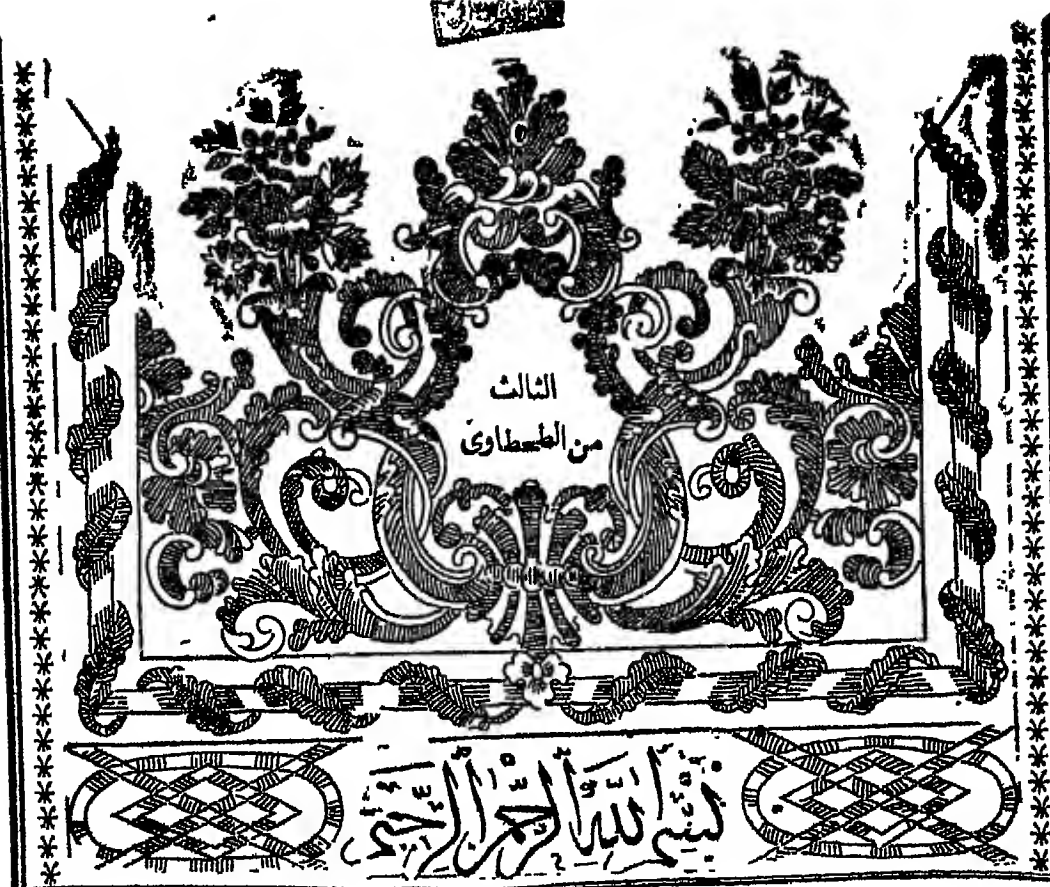


فهرست الجزء الثالث من حاشية الطحاوي على الدر المختار

صفحة	كتاب البيوع	صفحة
٢٢	كتاب البيوع	٢٩٠
٢٠	فصل فيما يدخل في البيع بطله ولا يدخل	٣٠٣
٢٨	باب خيار الشرط	٣٠٧
٢٤	باب خيار الرقبة	٣١٠
٤٥	باب خيار العيب	٣٢٠
٦٢	باب البيع الفاسد	٣٢٦
٨٥	فصل في الفضيحة	٣٣٥
٨٩	باب الاقالة	٣٣٩
٩٣	باب المراجعة والتولية	٣٤٥
٩٩	فصل في التصرف في المبيع الخ	٣٤٩
١٠٤	فصل في القرض	٣٥٧
١٠٦	باب الربا	٣٥٩
١١٢	باب الحقوق	٣٦٧
١١٤	باب الاستحقاق	٣٧١
١١٩	باب السلم	٣٧٥
١٢٦	باب المتفرقات	٣٨٤
١٣٧	باب الصرف	٣٩٢
١٥٤	كتاب الكفالة	٤٠١
١٦٥	باب كفالة الرجلين	٤٠٧
١٦٦	كتاب الحوالة	
١٧٢	بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القضاء	
١٨٥	فصل في الحبس	
٢٠٦	باب التحكيم	
٢٠٩	باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره	
٢١٤	مسائل شتى	
٢٢٦	كتاب الشهادات	
٢٤٩	باب القبول وعدمه	
٢٥٥	باب الاختلاف في الشهادة	
٢٥٨	باب الشهادة على الشهادة	
٢٦٠	باب الرجوع عن الشهادة	
٢٦٤	كتاب الوكالة	
٢٦٩	باب الوكالة بالبيع والشراء	
٢٧٥	فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء	
٢٨١	باب الوكالة بالخصومة	
٢٨٦	باب عزل الوكيل	



(كتاب البيوع)

قوله لما فرغ من حقوق الله تعالى الخ) قال في البحر المشروحات اربعة حقوق لله تعالى خاصة وحقوق العباد
 خاصة وما اجتماعه وغلب حق الله وما اجتماعه فيه وغلب حق العبد وقدم الاول لانه المقصود من خلق الثقلين
 ثم شرع في المعاملات فبدأ بالنسكاح وما يتبعه لما فيه من معنى العبادة وذكر العتاق لمناسبة الطلاق في الاسقاط
 ثم الايمان لمناسبتها للكلية ثم الحدود لمناسبتها للعين من جهة الكفارة فانها آتية بين العبادة والعقوبة والحدود
 عقوبات ثم ذكر السر بعدها للاشتراك في المقصود وهو اخلاء العالم عن الفساد وقدم الاول لانه معاملة
 مع المسلمين والثاني مع الكفار ثم اللقيط للاشتراك في كون النفوس عرضة للغوات ثم اللقطة للاشتراك في كون
 الاموال كذلك وكذا في الاياق والمفقود ثم ذكر الشركة لان المال لما كان فيها امانة في يد الشريك كان بعرضية
 التوى ثم الوقف بعدما للاشتراك في استبقاء الاصل مع الانتفاع بالزيادة ثم البيوع لان الوقف ازالة الملك لالي
 مالك وفي البيوع اليه فمكان الوقف بمنزلة البسيط والبيع كالتركيب انتهى وهذا يقتضي ان اول المعاملات
 النسكاح وكلام الشارح يفيد ان اولها البيوع والاول اظهر (قوله لكن لالي مالك) اي ازالة في الوقف لا تنتهي
 الي مالك فهو في حكم ملك الله تعالى وهذا قولهما وقال الامام هو حرم العين على ملك الواقف والتصدق
 بالمنفعة (قوله فكانا كبسيط ومركب) انما لم يكن البيوع مركبا حقيقة لان ازالة امر اعتباري لا يتحقق منها
 تركيب (قوله وجع الخ) قال في حاشية السلبى ثم البيوع مصدر قد يراد به المفعول فيجمع باعتباره كما يجمع المبيع
 وقد يراد به المعنى وهو الاصل فجمعه باعتبار انواعه والخاص ان بيع انما يجمع لويجهين اما لكونه بمعنى مبيع
 فيشترط تكون حقائق افراده مختلفة والجمع ظاهر الا ان فيه مجازا وهو اطلاق المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح
 كما في هذا الخلق الله والعلاقة التعلق الكائن بين المصدر واسم المفعول اذ لا بد للحدث من محل واما نظرا لانواعه
 فحقيقته واحدة لا تعدد فيها ولا تجوز فيه وهل جمعه على هذا الوجه قياسي وهو ما عليه المبرد والراماني وجعته
 اوسماعي وهو ما عليه سيديويه والجمهور وهو الصحيح كما قاله ابو حيان انتهى ابو السعود بتصرف (قوله باعتبار
 كل من البيوع والمبيع الخ) هذا يقتضي انه جمع باعتبار هذين النظيرين مع الثالث وفيه انه ان نظر الى البيوع
 باقيا على حقيقة فاجمع باعتبار الانواع والحقيقة متحدة وان نظر الى المبيع فاجمع باعتبار اختلاف افراد
 فان حقائق المبيعات متعددة ويتحقق المجاز في الثاني لا الاول فيلزم على كلامه استعمال اللفظ في حقيقة
 ومجازه فتأمل (قوله نافذ) هو ما افاد الحكم للحال وفي كلامه لف ونشر مرتب (قوله موقوف) هو ما افاد

(كتاب البيوع)
 لما فرغ من حقوق الله العبادات والعقوبات
 شرع في حقوق العباد المعاملات ومناسبتها
 للوقف ازالة الملك لالي مالك وهذا الية
 فكانا كبسيط ومركب وجمع لكونه
 باعتبار كل من البيوع والمبيع والحق انواعا
 اربعة نافذ موقوف

الحكم عند الاجازة (قوله فاسد) هو ما اذا حكم عند القبض وعطف الفاسد على الموقوف ظاهر في ان الموقوف ليس من الفاسد وانما هو من قسم الصحيح او قسم فاسد وهو ظاهر كلامهم بغير (قوله باطل) هو ما لم يقد الحكم اصلا والمراد بالحكم المذكور ههنا المثلث (قوله ومقابلة) اي بالمعاطفة لا بالشرع الى ان هذه مرتبة بغير ما ارتبط به الاربعة الاولى وكذا يقال في قوله ومراجعة والمقابلة يسع الدين بالدين وقد نظر الى جانب المبيع ويصدق على ككل من السلعتين انه مبيع وعن (قوله صرف) هو بيع الدين بالدين والمراد بالدين هو التقديان (قوله سلم) هو بيع الدين بالدين (قوله بغير مطلق) هو بيع الدين بالدين وعليه اكثر الباعثات ولذا اذا اطلق ينصرف المبيع والمراد بالدين فيه ما يعم التقديس والبيضة (قوله وعن ابي جعفر) هو بيع الدين بالدين والمراد بالدين هو التقديان (قوله نولية) هو بيع بثلث الاولى لاخير (قوله وضعية) هو بيع بثلث من الثمن الاول (قوله سدا وسته) هو البيع بالثمن الذي يتفقان عليه هندية وجعل في البصر انواع الثمن خمسة فزاد الاشتراك على ما هنا وهو ان يشترط غيره فيها اشتراطه ولعل الشارح انما حذفه لعدم خروجه عن هذه الاربعة (قوله ما لا اول) قال فيقول الاسلام البيع في اللغة عبارة عن تسليم المال بالمال في الشراء وفي البيع والشراء والاشتراء والابتعا وباعث بارسية في اللغة تقع هذه اللفاظ على فعل البائع والمشتري على سبيل الامثلة قال الله تعالى وشروه بغير انى ياهوه الا انه في العرف اختص لفظ البيع بالبائع واقتضى الشراء والاشتراء والابتعا بالمشتري انتهى شاي فان قلت يرد على التعريف قوله تعالى وشروه بغير فانه ليس فيه مبادلة قال اذ لم يلزم بالاجابة عنه بانه انما اطلق الشراء لادعائهم انه عبدهم فاعتبر الصورة في الاطلاق وقوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم الابه لاجبة فيه لمن اطلق ادهو مجاز (قوله وشروه الخ) ضمير الجمع لاخوة يوسف اي باع اخوة يوسف يوسف بثلث بخمس ناقص وكان عشرين درهما او اثنين قصصين درهمين واربعة اشترى الذي اشترى للعزير بعشرين دينار او زوجي نعلين وتوب (قوله وهو من الاضداد) كالشراء بغير (قوله ويستعمل متعبدا) اي الى مفعولين (قوله وعن) اي غلى المفعول الاول من (قوله للتأكييد) الاولى تأخير بعد قوله او باللام (قوله فهني) اي اللام او من فاعليه لهما على البدلية (قوله وباع عليه) اي به اشارة الى انه يتعدى بعلى ايضا (قوله اي بلارضاء) اخذ من لفظ على فانها تعيد عدم الاختيار (قوله مبادلة ثنى) مصدر مضاف الى مفعوله الثاني والاصل مبادلة المتبايعين الشئ المرغوب فيه فانه سرى الدين في حاشية الزبلي (قوله مرغوب فيه) اي شانه ان يرغب فيه وان لم يتحقق رغبة من العاقدين ويرد على هذا التعريف بيع الخمر من متعاطيه المسلم وقد صرح في المحيط انه ليس بمال وانه لا يتعد عليه العقد بخلاف ما لو باع شيئا بخمر فانه يتعد في ذلك الشئ بالقيمة فالاولى ما ذكره حافظ الدين في الكنز من قوله هو مبادلة المال بالمال بالتراضي وفي البصر المال ما يبيع اليه الطبع ويمكن ادخاره لو تفت الحاجة والمالية انما تثبت بتقول الناس كافة او تقوم البعض والتقوم يثبت بها وباباحة الانتفاع به شرعا فلا يكون مباح الانتفاع بدون قول لا يكون مالا مكتبة خنطة وما يكون مالا بين الناس ولا يكون مباح الانتفاع لا يكون مقبوما كالحجر واذا عدم الامر ان لم يثبت واحد منهما كالم انتهى وقال في التلويح من حيث القضاء والتحقيق ان المتبعة ملات لامل لان المثلث ما من شانه ان يتصرف فيه بوصف الاختصاص والمال ما من شانه ان يذخر للانتفاع وقت الحاجة والتقوم يستلزم المالية عند الامام والمثلث عند الشافعي ذكره سرى الدين (قوله بثلث) اي في الرغبة لا في القدر والوصف او في القدر ايضا اذا قبل بجنسه كما في بدل العصف المتحدى الجنس ويرد على التعريف ايضا الاجارة والنسكاح فان فيهما مبادلة مرغوب فيه بمرغوب فيه ولا يخرج ان بقوله على وجه مخصوص لان المراد به الايجاب والقبول والتعاطي (قوله يايجاب) اي وقبول ولو كان المراد الايجاب فقط لدخول التبرع من الجانبين لوجوده فيه (قوله نخرج التبرع من الجانبين ظاهره انه داخل في المبادلة وانما خرج بقوله على وجه مخصوص وليس كذلك بل هو هبة مبتدأة من كل جانب وان خرج على المبادلة فلا اشكال وقوله والهبة بشرط العوض نخرج بالوجه المخصوص وان دخلت في المبادلة (قوله والهبة بشرط العوض) رد بفتح المبادلة فيها ابتداء وهي بالنظر لانتهاء بيع (قوله فلا يصح بيع درهم بدرهم) والظاهر ان كل مثلي بثلث كذلك لعدم الفارق وحريه (قوله استويا وزنا) اما اذا لم يستويا فيه فالبيع فاسد لربا الفضل لاعداء الفائدة وقوله وصفه نخرج ما اختلفا فيه ما عدا اتحاد الوزن كدروهم اسود بدروهم ايض والظاهر ان المواز لوجود الفائدة

فاسد باطل ومقابلة صرف سلم مع مطلق
ومراجعة نولية وضعية مساوية (هو) لغة
مقابلة ثنى ثنى ما لا اول الاضداد ويستعمل
بغير بغير وهو من الاضداد ويستعمل
متعبدا وعن التاكييد زائدة قال ابن القطاع
الثنى ويشتبه لافى اي بلارضاء وشرا
وباع عليه لقاضى اي بلارضاء وشرا
(مبادلة ثنى) مرغوب فيه بثلث (نخرج فيه)
مرغوب (مخصوص) اي بالاجاب او تعاط
نخرج التبرع من الجانبين والهبة بشرط
العوض ونخرج بغير مالا يبيع فلا يصح
بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصحة

(قوله ولا معاينة أحد الشريكين) وقد استوى نصيبهما سواء كانا مفرزين أولا (قوله ولا اجارة السكني بالسكنى) لان المنفعة معدومة فيكون بيع الجنس بالجنس نسيئة وهو لا يجوز او بالسعود في حاشية الاشياء (قوله ويكون بقول وفعل الخ) قال في الجبر اعلم ان البيع وان كان مبنيا على البدلين لكن الاصل فيه المبيع دون الثمن ولذا يشترط القدرة على المبيع دون الثمن وينفسخ به لانه المبيع دون الثمن واما ركنه ففي البدل كرم ركنه المبادلة المذكورة وهو معنى ما في فتح القدير من ان ركنه الايجاب والقبول الدالان على التبادل او ما يقوم مقامهما من التعاطي فركنه الفعل الدال على الرضى يتبادل الملكين من قول او فعل انتهى (قوله وشرطه اهلية المتعاقدين) قال في شرح المنتقى ثم الكلام فيه في مواضع كثيرة منها شروط صحته وانعقاده وزومه ونفاذه فشرطه في العاقد الولاية ولو بوكالة او وصية واتمى فيصح عقده المزموع وفا على اجازة وليه او وصيه او نفسه بعد البلوغ والتعدد فلا ينعقد بالوكيل من الجانبين الا في الاب والقاضي والوصى وعبد يشترى نفسه من مولاه بامرء وسماع كل منهما كلام الاخر فلا بد ان يوافق في مجلس حقيقة او حكما بل يلفظ الماضي حيث لا يقر فيه وشرطه في العقد موافقة الايجاب والقبول وكونهما في مجلس حقيقة او حكما بل يلفظ الماضي حقيقة او حكما كما يأتي وشرطه في صحة الايجاب ان لا يقرب بما يبطله فلو وهبه الثمن قبل القبول بطل وشرط في صحة القبول حياة الموجب وكونه قبل رجوع الموجب وقبل تغير المبيع وقبل رد الخاطب الايجاب وفي الخاتمة القبض يقوم مقام القبول بشرط في المبيع كونه مالا متقوما مشرعا مقدورا التسليم في الحال او في ثاني الحال كما بسطه في الجوز اذ في الجوز وان يكون مملوكا في نفسه موجودا لم يضر في بيع البكلا ولو في ارضه والماء في بئر وبيع المعدوم وباقي المرام يأتي في اثناء الكلام انتهى بقليل زيادة واصل صاحب الجبر الشروط الى ستة وسبعين شرطا وبسطها فيه فراجع ان شئت (قوله ومحل المال) قد تقدم ما ثبت به المالية فلا يكون في مباح وشرط المبيع كونه مملوكا كحالة البيع واسباب الملك ثلاثة مثبت للمالك وهو الاستيلاء ونقل للمالك وهو البيع ونحوه وخلافة وهو الميراث والوصية (قوله وحكمه ثبوت الملك) اي في البدلين لكل منهما في بدله وهذا الحكم اصلي له والحكم التابع له وجوب تسليم المبيع والثمن وجوب استبراء الجارية على المشتري ومثلها الاستمتاع بالجارية وثبوت الشفعة لو كان عقارا وعققت المبيع لو كان محرما من البائع بمحرر والاولى من المشتري وفي المهندي واما حكمه فثبتت الملك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبائع اذا كان البيع بائنا وان كان موقوفا فثبتت الملك فيهما عند الاجازة انتهى (قوله وحكمته نظام بقاء المعاش) اي انتظام بقاءه ولو قال بقاء انتظام المعاش لكان اولي وهو كذلك في نسخ فان الله خلق المعاش منتظما وبقاء ذلك الانتظام باشياء منها البيع وفي الجوز وحكمته اطلاق الانتفاع انتهى وهو لا ينافي ما ذكره المؤلف لان اطلاق الانتفاع هو المقتضى لبقاء انتظام المعاش (قوله والاعمال) ولو غير ما قل فان البهائم يبق معاشها منتظما يبيعها كما اذا كانت عندهم لا يبرعها لغفلتها عنها اراعساره فاذا باعها انتظم بقاءها وكذا يبيع علفها للمالكها (قوله وصفته مباح) كما ذكر ما يقع بين المسلمين من البيع (قوله مكروه) هو البيع عند اذان الجمعة (قوله حرام) كالبيع الفاسد ويجب فسخه لحق الشرع (قوله واجب) كبيع مال اليتيم اذا خشي على اليتيم الهلاك لعدم النفقة او خشي تلف نفس المال (قوله وثبوت بالكتاب) قال الله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وقال تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض منكم (قوله والسنة) هي ما روي انه صلى الله عليه وسلم باع قدحا وحاسا والحلس للبعير كسائر رقيق يكون تحت البردعة انتهى سري الدين عن الصحاح وكاوايتبايعون فاقروهم زيلعي (قوله والاجماع) فاجعت لامة على جوازه وانه اجد اسباب الملك زيلعي (قوله والقياس) عبارة الجبر والمعقول انتهى حلي وهي الاولى لانه ليس هنا مقيس ونفيس عليه وذلك لانه من الامور الضرورية التي لا يستغنى عنها احد في معاشه فالعقل لا يمنع (قوله فلا يجاب) هو ما ذكره ولا قال الكمال الايجاب الاثبات لغة لا شيء كان والمراد هنا اثبات الفعل انما كان الدال على الرضى الواقع او لا وسواء وقع من البائع كبعت او من المشتري كان يشتري فيقول اشترى بثلث منك هذا بالقبول والفعل الثاني والا فكل منهما الايجاب اي اثبات فسحى الاثبات الثاني بالقبول فيميزه عن الاثبات الاول ولانه يقع قبولا ورضى بفعل الاول انتهى شلبي (قوله فالقبول ما يذكرا ثانيا الخ) فربيع على تعريف الايجاب ولذا قال المصنف ولما ذكر ان الايجاب ما ذكره ولا علم ان القبول هو ما ذكرنا ثانيا من كلام احدهما

ولا معاينة أحد الشريكين حصنة
 وان يوصيه أحد الآخر صديقية ولا اجارة السكني
 بالسكنى اشياء (ويكون قبول وفعل اما
 قوله فلا يجاب والقبول) وهما ركنه
 نظام بقاء المعاش والمالك وصفتها مباح
 مكروه حرام واجب وثبوت بالكتاب
 والسنة اذ جاع والقياس (فلا يجاب) هو
 ما يذكرا ثانيا من كلام احدهما العاقدين
 فالتبديل ما يذكرا ثانيا من الآخر

وفي نسخ بالواو (قوله سواء كان بعث او اشتريت) هذا الاطلاق يرجع الى التمرينين (قوله الدال على التراضي) الاولى ان يقول الرضى وهو الذى في البحر ولذا قال الحلبي فيه ان التراضي من الجاهلين لا يدل عليه الايجاب وسدده بل مع القبول وبعبارة لا تفيد معاني الكثر من قوله هو مبادلة المال بالمال بالتراضي احسن اهـ (قوله افتد آ بالاية) هي قوله تعالى الان تكون فجارة عن تراض منكم انتهى حلبي (قوله وبيانا للبيع الشرعي) قال في الفتح الذى يظهر ان التراضي لا بد منه لغة ايضا فانه لا يفهم من باعه وباع زيد عبده لغة الا انه استبدل به بالتراضي انتهى (قوله ولذا لم يلزم بيع المكره وان انعقد) هذا يقتضى انه صحيح موقوف كبيع الفضولي وليس كذلك بل هو فاسد موقوف صرح به في البحر انتهى حلبي وفي البحر حيث حدد الشروط قال ومنها الرضى ففسد بيع المكره وشرأوه وقوله بل هو فاسد موقوف اى على الرضى وفي المنار وشرحه في ذكر بيع المكره قال الا انه يفسد اى يفسد فاسدا لعدم الرضى الذى هو شرط الثبوت فلو اجاز به زوال الاكراه صريحاً او دلالة صريحاً لتمام رضاه والفساد كان لمعنى وقد زال انتهى (قوله ولم يتقدم مع الهزل) الهزل في اللغة اللعب وفي الاصطلاح هو ان يراد بالشئ ما لم يوضع له ولا ماصح له اللفظ استعارة والهزل يتكلم بصيغة العقد مثلاً باختياره ورضاه لكن لا يختار ثبوت الحكم ولا يرضاه والاختيار هو القصد الى الشئ ارادته والرضى هو ابتاره واستحسانه فالسكره على الشئ يختاره ولا يرضاه ومن هنا قالوا ان المعاصى والقبايح با راد الله تعالى لا يرضاه ان الله لا يرضى لعباده الكفر ~~هكذا~~ في التلويح وشرطه اى شرط تحقق الهزل واعتباره في التصرفات ان يكون صريحاً باللسان مثل ان يقول ابيع هازلاً ولا يكتفى بدلالة الحال الا انه لا يشترط ذكره في العقد فيكتفى ان تكون المراجعة سابقة على العقد فان تراضا على الهزل باصل البيع اى توافقا على التماثل يتكلمان بلفظ البيع عند الناس ولا يريدانه واتعقا على البناء اى على التماثل يرفعان الهزل ولم يرجعاه فالبعض منعقد لعدم رده من اهله في محله لكنه يفسد البيع لعدم الرضى بالحكم فصار كالبعض بشرط الخيار ابدالكه لا يملك بالتبعض لعدم الرضى بالحكم حتى لو اعطاه المشتري لا يفسد حقه هكذا ذكره ابو نبيح ان يكون البيع باطلا لوجود حكمه وهو انه لا يملك بالتبعض واما الفاسد فحكمه ان يملك بالتبعض حيث كان مختاراً راضياً بحكمه اما عند عدم الرضى به فلا انتهى منار وشرحه لصاحب البحر فتقول الشارح ولم ينعقد مع الهزل الذى هو من مدخول العلة غير صحيح لما فانه ما تقدم من انه منعه لعدم رده من اهله في محله لكنه يفسد البيع لعدم الرضى بالحكم الا ان يحمل على نفي الانعقاد الصحيح او يفتى على البحث الذى ذكره بقوله وينبئ الخ (تنبيه) التلبيح كالهزل الا انه اعم منها لما في المغرب التلبيح ان يأتى امره باطنه بخلاف ظاهره فهي التماثل يكون عن اضطرار ولا يكون مقارناً للهزل قد يكون مضطراً اليه وقد لا يكون وقد يكون سابقاً ومقارناً قال في التمرين والظاهر انهما سواء وفي المبسوط صورته ان يقول الجنى البك دارى ومعناه جعلت لك ظهراً لا تمكن بجهاك من صيانة ملكي يقال التبع فلان الى فلان والظاهر الى كذا المراد هذا المعنى كذا في المنار وشرحه المذكور (قوله ويرد على التعريفين) اى تعريفى الايجاب والقبول قاله الحلبي اى حيث قيد الايجاب بكونه اولاً والقبول بكونه ثانياً والقبول بفتح القاف وضحه لغة كما في البحر (قوله لكن في التهستاني الخ) عبارة بعد قول التهستانية بايجاب وقبول وينبئ ان يكون الواو بمعنى الفاء فانهما لو كانا معاً لم ينعقد كما قالوا في السلام انتهى قوله كما قالوا في السلام بمعنى لو سلم فرد عليه في زمن واحد لا بد من اعادته الرد وكأنه مأخوذ من الآية في قوله تعالى فغيوا التهي حلبي ومثل ما في التتارخانية في الهندية فانه قال فيها ولو قال البائع بعث وقال المشتري اشترى بغيره وخرج الكلامان معا ينعقد البيع هكذا كان يقول والذى رحمه الله تعالى كذا في الطهيريته انتهى (قوله وعلى الاول) اى ويرد على التعريف الاول قاله الحلبي اى حيث قيد بالاولية فان الايجاب المعتبر في التكرار هو الثاني ويمكن الجواب بان المراد بالاول ما تقدم القبول ولو كان ثانياً بالنسبة الى غيره وبان الاول لما بطل صار كعدمه واما الثاني كانه الاول حقيقة (قوله ما في الاشياء تكرر الايجاب مبطل للاول الا في عتق وطلاق على مال) لم يذكر فيها الطلاق وانما ذكره الوالحي وهو قول محمد فيهما وقال ابو يوسف انهما كالبيع وصورته في البيع قال لغيره بعثت هذا بلف درهم ثم قال به تكة بما في دينار فقال المشتري قبلت انصرف قبوله الى الايجاب الثاني ويكون بيعاً بما في دينار بخلاف ما لو قال لغيره انت حر على التبر درهم انت حر على مائة دينار فقال العبد قبلت لزمه المالك والفرق ان الايجاب الثاني رجوع عن الايجاب الاول ورجوع البائع اى قبل قبول المشتري

سواء كان بعث او اشتريت (الدال على التراضي) قيد به افتد آ بالاية وبيانا للبيع الشرعي ولذا لم يلزم بيع المكره وان انعقد ولم يتقدم مع الهزل لعدم الرضى بحكمه مع هذا ويرد على التعريفين لكن في التهستاني لو كان معاً لم ينعقد كما قالوا في السلام وعلى الاول ما في الاشياء تكرر الايجاب مبطل للاول الا في عتق وطلاق على مال

ادفع اليه درهم يشتري منه البطاطنج المعبئة فاشد با و يقول لا اعطيها بها واخذ المشتري البطاطنج فلم يسترد ما
وبعلم من عادة السوق ان البائع اذا لم يرض برذاثن او يسترد المتاع والا يكون راضيا ويصبح خلفه لا اعطيها تطيبها
لقاب المشتري فقال مع هذا لا يبيع البيع انتهى (قوله كما لو كان بعد عقد فاسد) قال الحموي في شرحه ولا بد ايضا
ان لا يكون بعد عقد فاسدا وباطل فان كان لم ينعقد به قبل المشاركة لانه بناء على السابق انتهى وعزاه الى الخلاصة
(قوله فني بيع التعاطي بالاولى) اي فعدم انعقاد بيع التعاطي بعد الفاسد قبل المشاركة بالاولى لان بعض
المجتهدين يمنع بيع التعاطي ونصوا على ان من شهد ببيع التعاطي لا يسهه ان يشهد انه باع بل يشهد على التعاطي
(قوله وعليه) اي على ما في الجهر من التقيد بكونه قبل المشاركة (قوله ما في الخلاصة) من ان التعاطي لا بد
ان لا يكون بعد عقد فاسد (قوله على ذلك) اي على كونه قبل المشاركة قلت هو صريح الخلاصة كما نقله الحموي
عنه (قوله اذا بطل المتضمن بالكسر بطل) المتضمن بالفتح فانه لما بطل البيع الاول بطل ما تضمنه من القبض اذا
كان قبل المشاركة قاله الحلبي وهو يدل من القواعد بدل بعض من كل (قوله وقيل لا بد من الاعطاء من الجانبين)
لانه من المعاطاة وهي مفاعلة فيقتضي حصولها من الجانبين كالمضاربة والمقاسمة والمعاينة (قوله فتعبر ثلاثة
اقوال) الاول دفع احدهما ايا كان كاف الثاني لا بد من التعاطي من الجانبين الثالث الفصل وهذا الاختلاف
نشأ من كلام الامام محمد فانه ذكر بيع التعاطي في موضع فصوره في موضع بالايعطاء من الجانبين ففهم
البعض انه شرط وصوره في موضع بالايعطاء من احدهما ففهم البعض انه يكتفي به وصوره في موضع بتسليم
المبيع ففهم البعض ان تسليم الثمن لا يكتفي به من الذخيرة (قوله وقد علمت الملقى به) وهوانه يكفي
الاعطاء من احدهما لانه هو الملقى به مطلقا (قوله وحررنا في شرح الملتقى الخ) عبادته عن البرازية الاقالة
تتعقد بالتعاطي ايضا من احدهما لانه يكتفي به الصحيح انتهى وكذا الاجارة كافي العمادية وكذا الصرف كافي النهر
مستدلا عليه بما في التتارخانية اشترى عبد الله درهم على ان المشتري ياتي ارفاع اعطاء مائة دينار ثم فسخ البيع
فعلى قول الامام الصرف جائز ويرد الدرهم وعلى قول ابي يوسف الصرف باطل وهو فائدة حسنة لم ار من نبه
عليها انتهى وفي الجهر ومن يبيع التعاطي حكما اذا جاء المودع بامعة غير المودعة وقال هذه امثلك والمالك يعلم انها
ليست اياها وحلف فاخذها محل الوطئ للمودع وكان يبيع بالتعاطي وعن ابي يوسف لو قال الخياط ليست هذه
بطايتي خلف الخياط انها هي وسعها اخذها ويضيقي تقيد به بما اذا كانت العين ملكا للدافع اما اذا لم تكن له فلا
ومنه قول الدلال للبراز هذا الثوب بدرهم فقال ضعه وكذا بكم تبخ ففيرا الحنطة فقال بدرهم فقال اعزله فعزله
فمروى ببيع وكذا لو قال للقصاب مثله ومنه لوردها بخيار عيب والبائع متيقن انها ليست له فاخذها ورضي فهو بيع
بالتعاطي كذا في فتح القدير وعلى هذا لا بد من الرضى في جارية الوديعة وبطانة الخياط انتهى (قوله فروع ما يستجبره
الانسان الخ) قال في الجهر بعد ما ذكر ان من شرائط العقود عليه ان يكون موجودا ما لا متقوم ما يملك كافي نفسه
فلم ينعقد بيع المعدوم وماله خطر العدم مانعه ومما تناسخا خوفه واخر جوهه عن هذه القاعدة ما في القنية الاشياء
التي تؤخذ من البائع على وجه الخرج كما هو العادة من غير بيع كالعدس والمخ والزيت ونحوها ثم اشترها بعد
ما انتمت من بيع انتهى فيجوز بيع المعدوم هنا انتهى وقال بعض الفضلاء ليس هذا بيع معدوم انما هو من باب
ضممان المتلفات باذن مالكة اعرفا تسهلا للامروءة فالخرج كما هو العادة انتهى وفيه ان الضمان بالاذن
كما لا يعرف في كلام الفقهاء ابو السعود في حاشية الاشياء وفيه ايضا ان ضمان المثليات بالمثل لا بالقية والتقنيات
بالقيمة لا بالثمن (قوله بيع البراءة) جمع براءة وهي الاوراق التي يكتبها كتاب الدوان على العامين على البلاد
يحفظ كعطاء او على الاكارين بقدر ما عليهم ومجبت براءة لانه يبرأ بدفع ما فيها (قوله بخلاف بيع حفظ الآمنة)
بالطاء المهملة والطاء المشددة جمع حفظ بمعنى النصيب المرتب له من الوقف اي فانه يجوز بيعه وهذا مخالف
لما في الصيرفية فان موافقها مثل من يبيع الحظ فاجاب لا يجوز الى آخر ما ذكره الشيخ صالح القرني مع ملاله
ابو السعود (قوله من المشرف) متعلق بقبض والمراد بالمشرف المباشر الذي يتسلم ذلك الخبز قوله وتعقبه في النهر
حيث قال (اقول الطاهر ان ما في القنية ضعيف لا تنافي كلهم على ان بيع المعدوم لا يصح وكذا غير المدلول
وما المانع ان يكون المأخوذ من العدس ونحوه يبيع بالتعاطي ولا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لانه معلوم
كما سيأتي وحظ الامام لا يثبت قبل القبض فاني يبيع بعه وكن على ذكر مما قاله ابن وهبان في كتاب الشرب

كما لو كان بعد عقد فاسد خلاصة ويزانية
وصرح في الجهر ان الاجاب والقبول بعد
عقد فاسد لا ينعقد بهما البيع قبل مشاركة
القاسد فني بيع التعاطي بالاولى وعليه في
ما في الخلاصة والقواعد انما بطل المتضمن بطل
في الاشياء من القواعد على القاسد فاسد (وقيل لا بد
المتضمن والمبني على الاعطاء من الجانبين وعليه
في التعاطي) قاله الطرسوسي واختاره البرازي
الاكثر (قوله الطرسوسي واكتفى الكرماني بتسليم
ولم يفتي به الحلواني واكتفى الثلاثة اقوال وقد
المبيع مع بيان الثمن فتعبر ثلاثة اقوال جهة
علمت القنية به وحررنا في شرح الملتقى جهة
الاقالة والاجارة والصرف بالتعاطي فلحفظ
فروع ما يستجبره الانسان من البائع اذا
فروع ما يستجبره الانسان بعد استهلاكها جانبا
حاشية على ايمانها بعد يكتبها الدوان على
استحسانا ببيع البراءة التي يكتفي بها الآمنة
العمال لا يصح بخلاف بيع حفظ الآمنة
لان مال الوقف قائم ثمة ولا كذلك هنا اشياء
وقية ومفاده انه يجوز للمستحق بيع خبز
وبل فقبضه من المشرف بخلاف الجندی
يجوز تعقبه في النهر

العوض واحد لا سقطا حتى النازل مجرد افتدأ لا تتعلق حتى المنزول له بها او بشرط حصوله بل يلزم ناظر
الوظيفة تولية من تقتضيه المصلحة الشرعية ولو غير المنزول له ولا رجوع على النازل حينئذ كما انتهى نقله
المفتي عبد الملك في شرحه على كثر الدقائق آخر باب الاستحقاق وظاهره ان المذهب يوافق (قوله) ويلزم خلو
الحواشي الخ مما يستدل به على حواشي ذلك ما في واقعات الضريرى قال رجل في دكان فغاب فرفع المنوى امره
الى القاضي فامر به بقتله واجارته ففعل المتولى ذلك وحضر الغائب قهرا واولى بدكانه وان كان له خلفه واولى
بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء اجاز الاجارة ورجع بخلوه على
المستأجر وبؤمر المستأجر بآداء ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان انتهى ودرجوا بان المستأجر
اذا احدث في الارض بناء او غراسا او يستأجر اياها او يوقفها او يبيعها او يهبها او يهبها او يهبها او يهبها
عن القنية وهي في الحواشي الزاهدى ايضا استأجر ارض او غراسا او يوقفها او يبيعها او يهبها او يهبها او يهبها
ان يقيه باجر المثل ولو ابي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال في المنع والبحر وبهذا تعلم مسئلة الارض
لمحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاص وعبرة الاوقاف حافوت اصله وقف وعمارة لرجل وهو لا يرضى
ان يستأجر ارضه باجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الاصل باكثر مما يستأجره صاحب
البناء كلف رفعه ويؤجر من غيره والا ترك في يده بذلك الا جرائته وما ذكره في القنية والحواشي لا يخالف ما في الكثر
وشرحه لاسم من كتاب الاجارة حيث ذكر ما نصه وصح اجارة الاراضى للبناء والفرس فاذا مضت المدة
فله ما وسلمها فارغة الا ان يغرم المؤجر قيمة كل واحد منهما ما قبلها وبذلك المؤجر يرضى المؤجر بتركه انتهى
لانه مفروض فيما اذا لم يشترط المستأجر ابقاء العمارة له بعد انقضاء مدة الاجارة وما في القنية والحواشي مفروض
نما اذا اشترط ذلك انتهى واعلم ان الخلو يثبت في الارض المملوكة لما ذكره المؤلف في كتاب الوقف ان وقف البناء
بدون الارض صحيح وان الخلو يتحقق ولو الارض مملوكة على ما عليه الفتوى انتهى واعلم ان الخلو يصدق بما اتصل
بالعين اتصال قرار كك البناء بالارض المحتكرة ويصدق بالدرهم التي تدفع بمقابلته التمكن من استيفاء المنفعة
ادما ذكره المصنف يعنى صاحب الاشياء من ان السلطان الغورى لما بنى حوانيت الجبلون اسكنها للتجار بالخلو
وجعل لكل حانوت قدرا اخذه منهم الخ صريح في ان الخلو في حادثة السلطان الغورى عبارة عن المنفعة
المقابلته للقدر المأخوذ من التجار فيرجع الى ما ذكره العلامة الاجهورى من ان الخلو اسم لما يملكه دافع الدراهم
من المنفعة التي دفع الدراهم بمقابلتها وعلى هذا فلا يكون الخلو خاصا بالمتصل بالعين اتصال قرار بل يصدق به
وبغيره وكذا الجدل المتعارف في الحوانيت المملوكة وشبهها كالقهاوى تارة يتعلق بماله حق اقرار كالباء
بالحانوت وتارة يتعلق بماله واعم من ذلك والذي يظهر انه كخلو في الحكم وانه لا فرق بينهما بجماع وجود العرف
في كل منهما والمراد بالمتصل اتصال قرار ما وضع لاي فصل كالبناء ولا فرق في صدق كل من الخلو والجلد به
وبالمصل لا على وجه القرار كالخشب الذي يركب بالحانوت لاجل وضع عدة الحلاق مثلا فان الاتصال وجد
لكه لا على وجه القرار وكذا يصدقان بمجرد المنفعة المقابلة للدراهم لكن ينقد الجدل بالعين العبر المتصلة
اصلا كالتيكارج والفناجين بالنسبة للقهوة والقشة واقوط بالنسبة للعمام والشونى بالنسبة للقرن وبهذا
الاعتبار يكون الجدل عميق لو كان الخلو بناء او غراسا بالارض المحتكرة او الارض المملوكة فانه يجري فيه حق
الشفعة لانه لما اتصل بالارض اتصال قرار التحق بالعقار انتهى ابو السعود لمصا (قوله) ان كرابا كراب الارض
حرثها وتبينتها لاقاء البذر فيها (قوله) او كرى انهار (قوله) اى تنظيها بما يجتمع فيها من نحوطين ليحسن جري الماء
فيها (قوله) ونحوه) كدسوية الارض من انخفاض وارتفاع فيها (قوله) ولا يعنى مال) هو كالكفى في الارض
الموقوفة بطريق الخلو والجلد على ما سلف (قوله) ان بيع السكة) اى بيع حق المرور فيها كما اذا كان لشخص
دارى بحل غير باؤة له حق المرور فيها ففتح له بابا من الشارع العام وباع حق استطراره من غير ان ينفذه لصاحب
دار ليس له حق الاستطراق فيها وقد مرنا ان في بيع حق المرور روايتين (قوله) وسند كره في بيع الوفاء) ما ذكره
هناك هو ما ذكره هنا من ان صحة الدور عن اوطانف وصحة الخلو انما هما على اعتبار العرف الخساس
وذكر ما ذكرناه عن واقعات الضريرى (قوله) انشا) اى كما ينبغي بايجاب وقبول منهما ما اوطانف (قوله) كافي بيع
القاضي) اى يبيعه مال يقيم من يقيم آخر او شرآه كذلك اما عقده لنفسه لا يجوز لان فعله قضاء وقضاءه لنفسه

ويلزم خلو الحواشي فليس لرب الحانوت
انتراجه ولا اجازتها لغيره ولو رقت انتهى
مكتصا وفي معنى المفتي المصنف معنى
او استأجر اجازان كرابا او كرى انهار
ونحوه مما لم يكن ذلك بمال ولا يعنى مال
لم يجز انتهى قلت ونحوه ان يبيع السكة
لا يجوز وكذا رهنه ولذا جعله الان فراغا
كالوطانف فلجبر انتهى وسند كره في بيع
القرار وينقد ايضا (بلغت واحد كافي بيع
البناء)

باطل افاده في لحر جاد بما بذلت بين ما في اليد آتج من الجواز وما في الخزانة من عديمه (قوله والوصي) قال
 في البرازية لواحر انسان الوصي ان يشتري له مال يتجه لا يجوز بخلاف ما اذا اشترى لنفسه مع النفع وفي وصايا
 الخايزة فسر شمس الائمة المرحسي الخيرية اي التي هي المراد بالنفع فقال اذا اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه
 ما يساوي عشرة بخمسة عشر يكون خيرا لليتيم وان باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي خمسة عشر
 بعشرة كان خيرا لليتيم وقال بعضهم ان باع ما يساوي عشرة بثمانية او اشترى ما يساوي ثمانية بعشرة كان خيرا
 لليتيم انتهى (قوله والاب من طفله) وفيه لا يشترط ان يكون خيرا انتهى زاد في الهندية الرسول من الجناين
 والعبد يشتري نفسه من مولاه بامره فانهما يصح عقدهما بلفظهما فقط (قوله فانه لو فور شفقتة) تعليل
 قاصر على الاب (قوله وتما في الدرر) ذكر فيها بعد عبارة المؤلف مانصه فلم يتجنى الى القبول وكان اصيلا
 في حق نفسه ونائبه عن طفله حتى اذا بلغ كانت العهدة عليه دون ابيه بخلاف ما اذا باع مال طفله من اجني
 فبلغ كانت العهدة على ابيه فيكون امانة عنده انتهى (قوله قبل الاخر) بشرط ان يكون القبول قبل رجوع الموجب
 فلورجع في كله او بعضه بطل وان يكون ذبل تغير المبيع فلو قطعت يد الجارية بعد الايجاب واخذ البائع ارشها
 او ردت الجارية او تخمر العصير ثم صار خلا لا يصح قبول المشتري ولا بد ان لا يكون قبل رد المخاطب الايجاب
 فلو قال بعثك بالف فقال لا قبل هل اعطيته بخمسمائة ثم قال اخذته يافق قال ابو يوسف ان دفعه اليه
 وهو رضى والا فلا يجزى ملخصا (قوله في المجلس) حتى لو تكلم البائع مع انسان في حاجة له فانه يبطل بغير المراد
 بالمجلس ما لا يوجد فيه ما يدل على الاعراض وان لا يشتغل بمفوت له فيه وان لم يكن للاعراض افاده في التبر
 فان وجد بطل ولو اتحد المكان (قوله كل المبيع بكل الثمن او ترك) قال في البحر وما شرط العقد خوافقة
 القبول لايجاب بان يقبل المشتري ما اوجبه البائع بما اوجبه فان خالفه بان قبل غير ما اوجبه او بعض
 ما اوجبه او بغير ما اثنى ما اوجبه او بعض ما اوجبه لم ينعقد انقرة الصفقة وان لا يجوز الا في الصفقة بان باع
 عبدا رقا فطلب الشفع اخذ العقار وحده فله ذلك وان تفرقت الصفقة على البائع الا فيما اذا كان الايجاب
 من المشتري فقبل البائع بانقص من الثمن او كان من البائع فقبل المشتري بازيد انقرة فان قبل البائع الزيادة
 في المجلس جازت انتهى ملخصا (قوله لا يلزم تفرق الصفقة) قال في المنخ الصفقة تنسب اليد على اليد في البيع
 ثم جعلت عبارة عن العقد نفسه انتهى وهو على التحذوف تقديره ولا يقبل في البعض (قوله الا اذا اعاد الايجاب
 والقبول) فيكون المعتبر الثاني لوجود ركنيه وحاصل ما ذكره ان الموجب اذا اتحد وتعدد المخاطب
 لم يجز التفرق يقبل قبول احدهما بائعا كان الموجب او مشتريا وعلى العكس لم يجز القبول في حصة احدهما
 وان اتحد لم يصح قبول المخاطب في البعض فلم يصح تفرقهما مطلقا في الاسوال الثلاثة اعني ما اذا اتحد
 لموجب او تعدد او اتحد القابل او تعدد دالاتحاد الصفقة في الكل وكذا اذا اتحد العاقدان وتعدد المبيع
 كان يوجب في مثليين او قيمي ومثلي لم يجز تفرقهما بالقبول في احدهما الا ان يرضى الاخر بذلك بعد قبوله
 في البعض ويكون المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالاجزاء كعبد واحد ومكيل او موزون فيكون القبول ايجابا
 والرضى قبولاً وبطل الايجاب الاول فان كان مما لا ينقسم الا بالقيمة كمنوبين وعبدان لا يجوز فلو بين ثمن
 كل واحد فلا يجوز اما ان يكون من غير تكرار المبيع او تكراره ففقا اذا ذكره فالاتفاق على انه صفقة ثان فاذا قبل
 في احدهما يصح مثل ان يقول بعثك هذين العبدان بعثك هذا بالف وبعثك هذا بالف وفيما اذا لم يكرره وفصل
 الثمن فظاهر الهداية التعدد ومنعه آخرون واعلم ان تفصيل الثمن انما يجعلهم معقدين على القول به اذا كان
 الثمن منقسما عليهم باعتبار القيمة اما اذا كان منقسما عليهم باعتبار الاجزاء كالقنيزين من جنس واحد فان
 التفصيل لا يجعله في حكم عقدين لا تقسام من غير تفصيل فلم يعتبر التفصيل وهو تقييد حسن بغير ملخصا
 (قوله كمكيل وموزون) ادخلت الكاف العبد الواحد كما سلف ذكره في عبارة البحر (قوله والا لا) يعني ان كان
 لا ينقسم الثمن عليهما بالاجزاء وانما ينقسم عليهما بالقيمة لا يجوز وان رضى الاخر الا اذا فصل الثمن وكرر لفظ
 البيع او فصل الثمن فقط على ما ذهب اليه صاحب الهداية (قوله لعدم جواز البيع بالحصة ابتداء) فكان البيع
 عقد على واحد منها ابتداء من غير تعيين وهذا لا يجوز وقوله ابتداء خرج به ما اذا عرض البيع بالحصة بان باعه الدار

والوصي (والاب من طفله وشراء منه)
 فانه لو فور شفقتة جعلته عابرة كعبارتين
 وتما في الدرر (واذا اوجب واحد قبل
 الاخر) بائعا كان او مشتريا (في المجلس)
 لان خيا القبول مقيد به (كل المبيع بكل
 الثمن او ترك) لا يلا يلزم تفرق الصفقة
 (الا اذا اعاد) الايجاب وثمة قول اورضي
 الاخر وكان ثمن منقسما على المبيع بالاجزاء
 كمكيل وموزون والا لا وان رضى الاخر
 لعدم جواز البيع بالحصة ابتداء

بتمامها فاستحق بعضها ورضى المشتري بالباقي فانه يصح لعروض البيع بالحصة انتهاء وقد علمت ان محل عدم
 الجواز فيما اذا لم يكرر الثمن ولفظ البيع او يفصل الثمن فقط على ما ذهب اليه صاحب الهداية (قوله كما حرره الوائى)
 لم يذكر الوائى في هذا المحل تحريرا (قوله وان لم يكرر لفظ بيع الخ) بان يقول بعثك هذين الثوبين بمائة كل واحد
 بخمسين فانه يصح حينئذ في المختار بناء على قولهما انه بتفصيل الثمن تتعدد الصفقة وان لم يكرر لفظ بيع
 لانه لا ضرورة عليه بعد تفصيله ولئن وجد فقد رضى به وشرط ابو حنيفة لتعدد تكرار لفظ البيع بان يقول بعثك
 هذين الثوبين بعثك هذا بخمسمائة وبعتك هذا بخمسمائة انتهى شرنبلالية وقيل ان اشتراط تكرار البيع
 للعدد استحسن وهو قول الامام وعدمه قياس وهو قولهما ورجح في فتح القدير قولهما حيث قال والوجه
 الاكتفاء بمجرد تفريق الثمن لان الظاهر ان فائدته ليس الا قصد بان يبيع منه ايها شاء والا فلو كان غرضه
 ان لا يبيعهما منه الاجلة لم يكن فائدته لتعيين ثمن كل منهما انتهى (قوله وان لم يذهب عن مجلسه على الراجح)
 وقيل لا يبطل ما دام في مكانه بجرويه بطل بالقيام وان كان لمصلحة لا معرضا كما في القضية قال في النهر واختلاف
 المجلس باعتراض ما يدل على الاعراض من الاشتغال بعمل آخر كما كل الا اذا كان لقمة وشرب الا اذا كان الاناء
 في يده ونوم الا ان يكونا جالسين وصلاة الا ان تمام القرية او شفع نقلا وكلام ولو الحاجة ومشى مطلقا في ظاهر
 الرواية حتى لو تبايعا وهما يمشيان او يسيران ولو على دابة واحدة لم يصح واختار غير واحد كالطحاوى انه ان اجاب
 على فور كلامه متصلا جاز وصححه في المحيط وقال في الخلاصة لو قبل بعد ما مشى خطوة او خطوتين جاز وفي مجمع
 التماريق وبه نأخذ وفي المجتبى المجلس المتعبد ان لا يشتغل احد المتعاقدين بغير ما عهده المجلس او ما هو دليل
 الاعراض والسقينة كالميت فلا ينقطع المجلس بمجرد يائهما لانها لا يمكن ان يقاها انتهى ملخصا (قوله فانه
 كمجلس خيار الخيرية) اى التى ملكها زوجها طلاقها وهذا بخلاف مجلس سجدته الثلاثة فتح قوله وكذا سائر
 التملكيات فتح لم يذكر في الفتح الا خيار الخيرية وصوره التملك ان يقول لزوجته فوضت امر طلاقك لك او طلق
 نفسك ان شئت او طلق زوجتي ان شئت او لرفيقه ملكتك عنك (قوله لزوم البيع بالخيار) عندنا وكذا عند
 الامام مالك رضي الله تعالى عنهم اجمعين (قوله خلافا للشافعي) وبقوله قال الامام احمد رضي الله تعالى عنهما
 (قوله وحديثه) اى الخيار والشافعي وقد روى بروايات متعددة كما في الفتح منها ما في البخارى من حديث ابن عمر
 رضي الله تعالى عنهما المتبايعان بالخيار لم ينفقا او يكون البيع خيارا (قوله محمول على تفرق) اى اختلاف
 الاقوال هو ان يقول الاخر بعد الايجاب لا اشترى او يرجع الموجب قبل القبول واسناد التفرق الى الناس يراد به
 تفرق اقوالهم وهو كثير في الشرع والعرف قال الله تعالى وما تفرق الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم
 البينة وقال صلى الله عليه وسلم افترقت بنوا اسرائيل على ثنتين وسبعين فرقة وستفرق امتي على ثلاث وسبعين
 فرقة فتح (قوله اذا احوال ثلاث الخ) لان حقيقة المتبايعين المشتغلان بامر البيع لا من تم البيع بينهما وانفضى
 لانه مجاز والمشاغلان يعنى المتساويان يصدق عند ايجاب احدهما قبل قبول الاخر انهما متبايعان فيكون
 ذلك هو المراد وهذا هو خيار القبول وهذا اجل ابراهيم الخفي رحمه الله تعالى لا يقال هذا ايضا مجاز لان الثابت
 قبل قبول الاخر بائع واحد لا متبايعان لانا نقول هذا من المواضع التى تصدق الحقيقة فيها بجزء من معنى اللفظ
 ولانا نفهم من قول القائل زيد وعمر وهما يتبايعان على وجه التبادر انهما مشتغلان بامر البيع متراضان فيه
 فلم يكن هو المعنى الحقيقي والمحل على الحقيقي متعين فيكون الحديث لئني توهم انهما اذا اتفقا على الثمن وتراضيا
 عليه ثم اوجب احدهما البيع يلزم الاخر من غير ان يقبل ذلك اصلا بالاتفاق والتراضى السابق على ان السمع
 والقياس معضدان للمذهب اما السمع فقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود وهذا عقد قبل التخيير
 وقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تحارة عن تراض منكم وبعد الايجاب والقبول
 تصدق تحارة عن تراض غير متوقف على التخيير فقرة رباح الله تعالى اكل المشتري قبل التخيير وقوله تعالى
 واشهدوا اذا تباعدتم امر بالتوثيق بالشهادة حتى لا يقع التجا حد للبيع والبيع يصدق قبل الخيار بعد الايجاب
 والقبول فلو ثبت الخيار وعدم اللزوم قبله كان ابطالا لهذه النصوص واما القياس فعلى النكاح والخلع والعق
 والكتابة كل منها عقد معاوضة يتم بلا خيار المجلس بمجرد اللفظ الدال على الرضى فكذا البيع وقامه في المنع
 والفتح (قوله مجاز الاول) اى باعتبار ما يؤول اليه عاقبته من (قوله معرفة قدر) هو في المصنف منون يشمل قدر

كما حرره الوائى (ابن من كل) كقوله
 بعثت عندي كل واحد بمائة وان لم يكرر لفظ
 كما في التمرين لانه عن البرهان (وما لم يقبل
 بطل الايجاب ان يرجع الموجب) وان لم يذهب
 القبول (اوقام احدهما) وان لم يذهب
 (من مجلسه) على خيار الخيرية (ولزم البيع)
 فانه كمجلس خيار (واذا وجد الزم البيع)
 التملكيات فتح (اذا وجد الزم البيع)
 بلا خيار (الخيرية) (اذا وجد الزم البيع)
 وحديثه محمول على تفرق الاقوال
 الاحوال ثلاث قبل قولهما وبعد
 احدهما واطلاق المتبايعين في الاول مجاز
 الارل وفي الثاني مجاز الكون وفي الثالث
 حقيقة فيقبل عليه (وشرط لخصته معرفة قدر)

المبيع والثمن قال في البصر وأشار بالمعرفة الى ان الشرط العلم بهما دون ذكرهما كما في الايضاح فلو كان للمبيع مجهول وجهه فاحسنة ولم يجر بها العرف لا يصح البيع فلو قال بعت منك جميع مالي في هذه الدار فمن الزهني والدواب والشياب والمشرق لا يعلم ما فيها كان فاسدا لان المبيع مجهول ولو جاز هذا لجاز اذا باع ما في هذه المدينة اذ في هذه القرية ولو جاز اذا باع ما في الدنيا او قيدنا بالجهالة العاحسة لانه لو قال بعت منك جميع مالي في هذا البيت بكذا جاز وان لم يعلم المشتري به لان الجهالة في البيت يسيرة وفيما تقدم من الدار وغيرها كثيرة فاذا جاز في البيت جاز في الصندوق والجواري وانما قيدنا بعدم جريان العرف بها لانه لو اشترى من السقاء كذا كذا قرية من مائة الفرات قاله ابو يوسف ان كانت القرية فيها بخل لكانت كالمعاملة وكذا لو اشترى من هذا البستان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول الامام ونظام الظهيرية ترجيح الجواز ويحمل اشتراط معرفة قدر المبيع اذا كان يحتاج الى التسليم اما اذا كان لا يحتاج اليه فليست بشرط لما في القنية ينفع ما لم يعلم البائع والمشتري قدره يجوز اذا لم يحتاج فيه الى التسليم والتسليم كمن اقر ان في يده متاع فلان غصبا او رديعة ثم اشتراه المقر من المقر له جاز وان لم يعرف مقدار انتهى وكذا لا يصح البيع اذا كان الثمن مجهولا كما اذا باع شيئا بقرينه او بحكم المشتري او فلان وبعثك برهه او رأس ماله ولم يعلم المشتري والرقم يسكون القاق علامة يعلم بهامقدار ما وقع به البيع من الثمن وكذا الوبايع بمنى ما باع به فلان ولم يعلم به حتى تفرقا لا ان علم به في المجلس فانه يصح مع الخيار ولو اشترى بوزن هذا الحجر ذهباً لم يجز لجهالة فانه علم بوزنه فله الخيار واطلق في اشتراط معرفة قدر الثمن فحمل المعرفة صريحا وعرفا ولذا قال في البرازية لو قال اشتريت هذه الدار او هذا الثوب او هذه البطيخة بعشرة وفي البلد يتباع بالدرهم والدنانير والفولس ولم يذكر واحد منها في الدار ينقذ على الدنانير وفي الثوب على الدراهم وفي البطيخة على الفولس وان كان لا يتباع الا بواحد منها ينصرف الى ما يتباع الناس بذلك النقذ انتهى وحاصله اذا صرح بالعدد فتعين المعدود على ما يناسب المبيع من كونه دنانيرا او دراهم او فولسا ولو وقع شك فيما يناسب وجب ان لا يتم البيع كذا في الفتح (قوله ووصف ثمن) قيد بالثمن لانه لا يلزم الصحة بيان اوصاف المبيع والمصنف كصاحب الكثر وكثير من الفقهاء اشتراط معرفة وصف الثمن وقال في البدائع واما معرفة اوصاف المبيع والثمن فقال اصحابنا ليست بشرط والجوهر بها ليس بمانع من الصحة لكنه شرط للزوم فيصح بيع ما لم يره انتهى (قوله كحصرى اودمشقى) ونظيره اذا كان الثمن يراى لا بد من بيان وصفه بكونه بحيرا او صعيدا ياذكره السكال واوضحه صاحب التهر (قوله غير مشار اليه) اى الى ما ذكر من المبيع والثمن وذلك لان التسليم والتسلم واجب بالعقد وهذه الجهالة مفضية الى المنازعة فيمنع التسليم والتسلم وكل جهالة هذه صفتها تمنع الجواز (قوله لا يشترط ذلك) اى معرفة القدر فيهما والوصف في الثمن (قوله لا في مشار اليه) يعنى ان المشار اليه مبيعا كان او لم يكن لا يحتاج الى معرفة قدره ووصفه ولو قال بعتك هذه الصبرة من الخنطة او هذه السكورة من الارز والشاشات وهى مجهولة العدد بهذه الدراهم التى في يدي وهى مرتبة له فقبل جاز ولم لان الباقي جهالة القدر وهو لا يصح ان لا يمنع من التسليم والتسلم بحره تصرف (قوله لثمن الجهالة بالاشارة) لان الاشارة ابان اسباب التعريف جوهرى (قوله ما لم يكن ربوا قول بجهنمه) ويرجع محازفة مشارا اليه فانه لا يصح لاحتمال الربا واحتماله مانع كحقيقته (قوله او سلما انفا) لاحاجة اليه للاستغناء عنه بما بعده وذلك لان الكلام في رأس مال السلم لا في المسلم فيه اذ لا يكون مشارا اليه وقت العقد لانه مؤجل (قوله كما سيجي) قال المصنف مع الشارح في باب السلم عا طعا على ما يشترط في السلم وبيان قدر رأس المال ان تعلق العقد به اراه كافي مكيل وموزون وعددى غير متقارب واكتفيا بالاشارة كافي مذروع وحيوان فلنار بما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال ابن كمال وقد ينقذ بعضه ثم يجد باقيه معيبا فريده ولا يستقبله رب السلم في مجلس الرد فينفسخ العقد في الردود ويبقى في غيره فليز جهالة المسلم فيه فيما بقى ابن سلك فوجب بيانه انتهى (قوله خير الخ) اى البائع الذى في الفتح والبحر عدم التخيير وعسيرة الفتح ولو قال اشترى بها بهذه الصرة من الدراهم فوجد البائع ما فيها بخلاف نقد البلد فله ان يرجع بنبه البلد لان مطلق الدراهم في البيع ينصرف الى نقد البلد وان وجدها نقد البلد جاز ولا خيار للبائع بخلاف ما لو قال اشترى بت هذا في هذه الخياصة ثم رأى الدراهم التى كانت فيها كان له الخيار وان كانت نقد البلد لان الصرة يعرف مقدار ما فيها من خارجها وفي الخياصة لا يعرف ذلك من الخارج

المبيع والثمن قال في البصر وأشار بالمعرفة الى ان الشرط العلم بهما دون ذكرهما كما في الايضاح فلو كان للمبيع مجهول وجهه فاحسنة ولم يجر بها العرف لا يصح البيع فلو قال بعت منك جميع مالي في هذه الدار فمن الزهني والدواب والشياب والمشرق لا يعلم ما فيها كان فاسدا لان المبيع مجهول ولو جاز هذا لجاز اذا باع ما في هذه المدينة اذ في هذه القرية ولو جاز اذا باع ما في الدنيا او قيدنا بالجهالة العاحسة لانه لو قال بعت منك جميع مالي في هذا البيت بكذا جاز وان لم يعلم المشتري به لان الجهالة في البيت يسيرة وفيما تقدم من الدار وغيرها كثيرة فاذا جاز في البيت جاز في الصندوق والجواري وانما قيدنا بعدم جريان العرف بها لانه لو اشترى من السقاء كذا كذا قرية من مائة الفرات قاله ابو يوسف ان كانت القرية فيها بخل لكانت كالمعاملة وكذا لو اشترى من هذا البستان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول الامام ونظام الظهيرية ترجيح الجواز ويحمل اشتراط معرفة قدر المبيع اذا كان يحتاج الى التسليم اما اذا كان لا يحتاج اليه فليست بشرط لما في القنية ينفع ما لم يعلم البائع والمشتري قدره يجوز اذا لم يحتاج فيه الى التسليم والتسليم كمن اقر ان في يده متاع فلان غصبا او رديعة ثم اشتراه المقر من المقر له جاز وان لم يعرف مقدار انتهى وكذا لا يصح البيع اذا كان الثمن مجهولا كما اذا باع شيئا بقرينه او بحكم المشتري او فلان وبعثك برهه او رأس ماله ولم يعلم المشتري والرقم يسكون القاق علامة يعلم بهامقدار ما وقع به البيع من الثمن وكذا الوبايع بمنى ما باع به فلان ولم يعلم به حتى تفرقا لا ان علم به في المجلس فانه يصح مع الخيار ولو اشترى بوزن هذا الحجر ذهباً لم يجز لجهالة فانه علم بوزنه فله الخيار واطلق في اشتراط معرفة قدر الثمن فحمل المعرفة صريحا وعرفا ولذا قال في البرازية لو قال اشتريت هذه الدار او هذا الثوب او هذه البطيخة بعشرة وفي البلد يتباع بالدرهم والدنانير والفولس ولم يذكر واحد منها في الدار ينقذ على الدنانير وفي الثوب على الدراهم وفي البطيخة على الفولس وان كان لا يتباع الا بواحد منها ينصرف الى ما يتباع الناس بذلك النقذ انتهى وحاصله اذا صرح بالعدد فتعين المعدود على ما يناسب المبيع من كونه دنانيرا او دراهم او فولسا ولو وقع شك فيما يناسب وجب ان لا يتم البيع كذا في الفتح (قوله ووصف ثمن) قيد بالثمن لانه لا يلزم الصحة بيان اوصاف المبيع والمصنف كصاحب الكثر وكثير من الفقهاء اشتراط معرفة وصف الثمن وقال في البدائع واما معرفة اوصاف المبيع والثمن فقال اصحابنا ليست بشرط والجوهر بها ليس بمانع من الصحة لكنه شرط للزوم فيصح بيع ما لم يره انتهى (قوله كحصرى اودمشقى) ونظيره اذا كان الثمن يراى لا بد من بيان وصفه بكونه بحيرا او صعيدا ياذكره السكال واوضحه صاحب التهر (قوله غير مشار اليه) اى الى ما ذكر من المبيع والثمن وذلك لان التسليم والتسلم واجب بالعقد وهذه الجهالة مفضية الى المنازعة فيمنع التسليم والتسلم وكل جهالة هذه صفتها تمنع الجواز (قوله لا يشترط ذلك) اى معرفة القدر فيهما والوصف في الثمن (قوله لا في مشار اليه) يعنى ان المشار اليه مبيعا كان او لم يكن لا يحتاج الى معرفة قدره ووصفه ولو قال بعتك هذه الصبرة من الخنطة او هذه السكورة من الارز والشاشات وهى مجهولة العدد بهذه الدراهم التى في يدي وهى مرتبة له فقبل جاز ولم لان الباقي جهالة القدر وهو لا يصح ان لا يمنع من التسليم والتسلم بحره تصرف (قوله لثمن الجهالة بالاشارة) لان الاشارة ابان اسباب التعريف جوهرى (قوله ما لم يكن ربوا قول بجهنمه) ويرجع محازفة مشارا اليه فانه لا يصح لاحتمال الربا واحتماله مانع كحقيقته (قوله او سلما انفا) لاحاجة اليه للاستغناء عنه بما بعده وذلك لان الكلام في رأس مال السلم لا في المسلم فيه اذ لا يكون مشارا اليه وقت العقد لانه مؤجل (قوله كما سيجي) قال المصنف مع الشارح في باب السلم عا طعا على ما يشترط في السلم وبيان قدر رأس المال ان تعلق العقد به اراه كافي مكيل وموزون وعددى غير متقارب واكتفيا بالاشارة كافي مذروع وحيوان فلنار بما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال ابن كمال وقد ينقذ بعضه ثم يجد باقيه معيبا فريده ولا يستقبله رب السلم في مجلس الرد فينفسخ العقد في الردود ويبقى في غيره فليز جهالة المسلم فيه فيما بقى ابن سلك فوجب بيانه انتهى (قوله خير الخ) اى البائع الذى في الفتح والبحر عدم التخيير وعسيرة الفتح ولو قال اشترى بها بهذه الصرة من الدراهم فوجد البائع ما فيها بخلاف نقد البلد فله ان يرجع بنبه البلد لان مطلق الدراهم في البيع ينصرف الى نقد البلد وان وجدها نقد البلد جاز ولا خيار للبائع بخلاف ما لو قال اشترى بت هذا في هذه الخياصة ثم رأى الدراهم التى كانت فيها كان له الخيار وان كانت نقد البلد لان الصرة يعرف مقدار ما فيها من خارجها وفي الخياصة لا يعرف ذلك من الخارج

ويسمى خيار الكمية لا خيار الرقبة
لعدم نيته في التقود فتح (وصح بن حنبل)
وهو الاصل (وقيل لا) وهو لا يصرف
يفضي الى النزاع ولو باع مؤجلا صرف
لنفيه الا في السلم ولو في قدره فله في الاصل
والدين فيهما للمشتري ولو بطل الاجل
فالقول والدين (فروع) باع بمجال ثم اجماله
بموت المدون او بجهول

وكان له الخيار ويسمى هذا الخيار الكمية لا خيار الرقبة لان خيار الرقبة لا يثبت في التقود انتهى (تنبية)
اعلم ان الاعراض في المبيع اما دراهم او ذنانير او عيان قيمة او مثلية فالاول والثاني ثمن سواء قوبلت بمقدورها
او بغيرها والثالث مبيعة ابدافلا يجوز البيع فيها الا عينا الا فيما يجوز فيه السلم كالتياب وكما ثبت مبيعة في الذمة
سما ثبت ديناً مؤجلا في الذمة على انه سلم وحديثه يشترط الاجل لانها لم يبل لكونها ملحقة بالسلم
لكونها ديناً في الذمة فلذا قلنا اذا باع عبد اشوب ووصوف في الذمة الى اجل جاز ويكون بيعاً في حق العبد
حتى لا يشترط قبضه في المجلس بخلاف ما لو ادم الدراهم في الثوب وانما ظهرت احكام المسلم فيه في الثوب حتى
شرط فيه الاجل وامتنع بيعه قبل قبضه لاحاقه بالسلم فيه والرابع كيلى او وزى او عددى متقارب كالبيض
فان قوبلت بالتقود فهي مبيعات او بامثالها من المثليات فما كان موصوفاً في الذمة فهو ثمن وما كان معيناً
قبض فان كان كل منهما معيناً فصحة حرف الباء او على كان ثمناً والاخر مبيعة كذا في فتح القدير وغيره والفلوس
كالقدين كما في المعراج ودخل المصوغ من الذهب والفضة كاللينة تحت القيمات فتعين بالتعين للصحة
واما المثلى اذا قوبل بقي فليدخل فيما ذكرناه وقال خراخر زاده انه ثمن ومن حكم التقود انها لا تعين ولو عرفت
في عقود الماوضات وفسخوها في حق الاستحقاقات فلا يستحق عينها للمشتري امسا كهم او دفع مثلهما قدر
ووصف بالتعيينان في الغصوب والامانات والوكالات على تفصيل فيها وكذا في كل عقد ليس معاوضة ولا يتعين
في المهر قبل الطلاق وبعده قبل المذخور وفي تعيينها في المعاوضات الفاسدة روايتان ولا يتعين في الكتابة وتعين
في العتق الملهق بالاداء يجرى في القضية ادنى القضية التي تشتترط لجواز البيع فليس ولو كانت كسر خبر لا يجوز انتهى
اي اذا كانت لا تساوى فلساً (قوله وصح بن حنبل) بتشديد اللام قال في المصباح حل الدين يحل بالكسر
ح اولاً انتهى (قوله وهو الاصل) معناه ان الحلول مقتضى العقد وموجبه والاجل لا يثبت الا بالشرط (قوله
ومؤجل) يقال اجل الشئ اجل من باب تعب واجل اجول من باب قعد واجلته تأجيلاً جعلت له اجلاً واجل
الشئ مدته ووقته الذي يحل فيه (قوله لثلا يقضى الى النزاع) هذا لتعليل لمعلوم من المقام تقديره ولا يصح بمؤجل
الى مجهول ووجه النزاع ان البائع يطالبه في مدة قريبة والمشتري يأبأها فيفسد (قوله صرف لشهر) كانه لانه
المعهود في الشرع في السلم واليمين اي فيما اذا حلف ليقض دينه آجلاً بجر (قوله به بغنى) وقيل يكون ثلاثة ايام
(قوله فالتقول لنا فيه) وهو البائع لان الاصل عدمه (قوله الا في السلم) فان القول لمثبت لان نافية يدعي فساد
بفقد شرط صحته وهو التأجيل ومدعيه يدعي صحته بوجوده والقول لمدعي الصحة (قوله فله في الاصل)
لانكاره الزيادة حلبي (قوله والبينة فيهما للمشتري) لانه يثبت خلاف الظاهر والبيانات للاثبات انتهى حلبي
(قوله ولو في مضيه) فالبايع يقول مضى الاجل والمشتري يقول انه باق (قوله فالتقول والبينة للمشتري) اما
الاول فلان الاصل بقاء ما كان على ما عليه كان واما الثاني فقال في البحر لان البينة مقدمة على الدعوى انتهى
حلبي وفيه انها بيينة اقيمت على النفي معنى فان معناه ان الاجل لم يضر وقد يقال ان هذا النفي مما يحيط به علم
الشاهد لعلمه الايام بعددها (قوله ويبطل الاجل بموت المديون) لان فائدة التأجيل ان يتجر فيؤدى الثمن
من تمام المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل انتهى حلبي عن البحر (قوله
او مجهولاً) هذا على قولهما وعند يفسد قال في البحر وفي الخاتمة لو باعه ثم اجل الثمن الى الحصاد فسد عند الامام
خلافاً لهما انتهى وعبارة الخاتمة رجل باع شيئاً يبعها جازاً واخر الثمن الى الحصاد او الدباس قال يفسد البيع
في قول الامام وعن محمد انه لا يفسد البيع ويصح التأخير لان التأخير بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوقت
المجهول كما لو كفل بمال الى الحصاد او الدباس وقال القاضي ابو علي النسفي رحمه الله تعالى هذا يشكل بما اذا
اقرض رجلاً وشرط في القرض ان يكون مؤجلاً لا يصح التأجيل ولو اقرض ثم اخر لا يصح ايضا فكان الصحيح
من الجواب ما قاله الشيخ الامام انه يفسد البيع اجماله الى هذه الاوقات في البيع او بعده (تنبية) الاجال على
نحو بين معلومة ومجهولة والمجهولة ضربان متقاربة ومتفاوتة والمعلومة السنون والشهور والايام والمجهولة
المتقاربة الحصاد والدباس والريزرز والمهرجان وقدم الحاج وخروجه والجداذ والقطاف وصوم النصارى
وفطرهم والمتفاوتة كهبوب اريح والى ان تمطر السماء والى قدوم فلان والى الميسرة فتأجيل الثمن الدين للمجهول
بنوعيه لا يجوز ولو عيناً فسد بالتأجيل ولو معلوماً واذا اجل الدين اجلاً مجهولاً لا يجهالة متقاربة ثم ابطله

كبير وزر وخصاصا رفق جلا مشيئة الله
 من ثمن مبيع فقال احط كل شهر اربعة فدينين
 بناجيل يارزبة عليه الف ثمن جعله ربه
 فحبوا ان اخل بنعيم حل الباقي فالامساك
 شرطا لمقطع وهى كبرية الوقوع قلت وثما
 يكثر وقوعه ما لوسرى بقطع راجية فكسدت
 بغير جدية يجب فيها يوم البيع من
 الذهب لا غير لا يمكن الحكم بالحكم بها
 لمنع السلطان منها ولا ينفع فيها من التفتة
 الجديده لانها ماتم بقلب غشها بخيدها
 ورد بها سواء جلتا اما ما غلب غشها
 ففيه الخلاف كما سيجي في فصل العرض
 فتغيبه وبه اجاب سعدى افندى وهذا اذا بيع
 بثن دين) فلو بعين قدر لما فيه من بالانسان
 جنسه ولم يجمعها قدر) لما فيه من بالانسان
 كما سيجي في باب (و) الاجل (البايع من
 وقت التسليم) ولو فيه خيار ففسخ وطالبها
 غسده خاتية (والمشتري) ثمن مؤجل
 الى سنة منكورة (اجل سنة ثانية) منه
 (لمنع البائع السلعة) عن المشتري (منه)
 (الاجل) المسكوت فخصم لا غاية التسليم
 فلو معينة اولم يمنع البائع من التسليم
 لا اذما لان التصرينه (و) (الدين المسوي
 قدره لا وصفه) بنصرف مطلقا الى طالب
 نقدا البلد) بل لا يقد جمع فتاوى

من الذنوب فلم يتعد الثمن حتى وجد المشتري يضاري بحسب عليه الثمن بغير اقصاهم ان يتعدوا الثمن
 انتهى (قوله لانه المتعارف) فينصرف المطلق اليه سواء كان الغالب هو المتعامل به مع وجوده وان لم يكن
 لا يتعامل بها او يتعامل بها لان طهرها كقولهم لا بار اليه في الفتح قلت فلو قيد الثمن في البلدة التي وقع فيها العقد
 ثم وقع القبض ببلدة اخرى ومالية الثمن الذي فيه فحينئذ فيهما اختلاف كذا قال فان ما لم يتجاوزا كثر من ما لم يجر
 وكذا الذهب هل تعتبر ماليته بالنسبة الى البلدة التي وقع فيها العقد أم بالنسبة الى موضع قبضه فليجوز حوى
 في المخرج مع رواج اعتبار ربيعة الريال محمول على ما اذا عدم الريال او وقع عليها التراضي فلا يجزى على اخذ القيمة نقله
 او ان يعود عنه لانه لا اعتبار للقيمة مع وجود عين ماسمي في العقد انه ان يأخذ عينه بالجواز ولو كانت قيمته ازيد
 والطاهر من اعتبار بلد العقد انه اذا عدت العين تؤخذ القيمة باعتبار مصر اذا وقع العقد بها (قوله مع
 الاستواء في رواجها) اما اذا اختلفت رواجها كاختلافها مالية فينصرف الى الارواح وكذا اذا اختلفت رواجها
 فقط اما اذا استوت ماليته ورعاها صح وكان له ان يؤدى من ايها شاء فالاصل ان المسئلة رباعية لانها اما ان
 تستوى في الرواج والمالية معا وتختلف فيهما وتستوى في احد هما دون الاخر والفساد في صورة واحدة وهي
 الاستواء في الرواج والاختلاف في المالية والصحة في ثلاث صور (قوله الا اذا بين في المجلس) اي بين المشتري
 احدهما في المجلس ورضي به البائع حوى وبعبارة الجواز اذا ارتفعت اي الجهالة ببيان احدهما في المجلس ورضي
 الاخر صح لا ارتفاع المفسد قبل تقرر فصار كالمقارن فالمراد بالبيان في كلامه البيان المتأخر لان المقارن
 يخرج من موضوع المسئلة لان موضوعها المتخلطة انتهى وهي انما اصدقها بما اذا بين لبايع ورضي المشتري
 (قوله اسم الحنطة ودقيقها) المراد به في كلام المصنف الحبوب كلها لا البر وحده ولا كل ما يוכל بقرينة
 قوله كبلان وجزافا بحر (قوله كبلان) منصوب على التمييز بجزافا (قوله وبزافا) قال ابن فارس الجوز الاخذ
 بكثرة كلمة فارسية ويقال لمن يرسل كلامه ارسل من غير قانون جازف في كلامه فاقم لهج الصواب مقام الكيل
 والوزن انتهى وقال العلامة فوح الجزاف هو البيع بالخذش والتضمين بلا صكيل ولا وزن فارسي معرب
 (قوله المجازفة) قال ابن القطاع جرف في الكيل جزافا اكثر منه ومنه الجزاف والمجازفة في البيع وهو المساهلة
 انتهى وانما جازفة لرفع الجهالة بالاشارة وفي حاشية المسكي على المعنى ومشرط جواز الجزاف ان يكون عميرا
 مشاوبا اليه ولو كاله ورضي به المشتري جازلانه صار مميزا مشار اليه وان باعه بعد ذلك قبل ان يعيد الكيل جازلانه
 اشتراه مجازفة فكان المستحق هو المشار اليه (قوله لشريطة معرفة) لاحتمال ان يتفاسخ السلم فيريد المسلم اليه
 دفع ما اخذ ولا يعرف ذلك الا بمعرفة القدر (قوله او كان بجنسه وهو دون نصف صاع) ومثله ما اذا كان اكثر وظهر
 تساويهما في المجلس بحر (قوله اذا لباقيه) لان ادنى ما يتحقق فيه الربا نصف صاع حتى اذا باع منان من حنطة
 بمن ونصف من يجوز وقال القسستانى ادنى مال الربا نصف صاع او نصف على اختلاف الجوازين او الجوازيتين
 وعن محمد انه كره التمرة بالتمرين وقال كل شئ حرم كثره فلا يقلل منه سرام انتهى ابو السحود (ثنية) له عليه حنطة
 اكها فباعه امنه سبعة لا يجوز لانه بيع الضمان والحيلة ان يبيعهها بشوب ويقبض الشوب ثم يبيعه بديراهم الى
 اجل انتهى ومن مسائل الحنطة دعواها قال في دعوى البرازية ادعى عشرة افنزة حنطة لا يصح بلا بيان
 البدي لانه لو كان سلبا يطالب في الموضع الذي عين عند العقد وان قرضا او ثمن مبيع تعيين مكان البيع
 والقرض وان غصبا واستل كاتعين مكان الغصب والاستهلاك بحر (قوله ومن المجازفة البيع الخ) انما عطفه
 عليها لانه على صورة الكيل والوزن وليس به حقيقة ويشترط لبقاء العقد على الصحة بقاء الاثاء والجور على حالهما
 المان يسلم فلو تلف قبل التسليم فسد البيع لانه لا يعلم مبلغ ما باعه بحر (قوله ولله مشتري الخيار) اي خيار
 كشف الحال فالبيع جائز لا لازم افاده في البحر (قوله وهذا اذا لم يحتمل الاثاء النقصان) قال في البحر ومشرط
 في المبسوط في مسئلة الكتاب ان يكون بدايه لا يصح الا بشرط تجهيل التسليم ومن هنا طعن المحقق في فتح
 القدير على من اشترط بها يوزن به ان لا يحتمل النقصان لانه حينئذ لا جفاف يوجب النقصان وما قد يفرض
 من تأخره يوما او يومين ممنوع بل لا يجوز كما لا يجوز في السلم الى آخر ما حققه وهو حسن جدا انتهى (قوله
 فان احتمل ما لم يجر) الا في قرب الماء فانه اطلق في المخرج جوارب يبيعها ولا يد من اعتبار القرب المتعارف في البلاد مع
 غالب السقائين فلو ملاه باصغر منها لا يقبل وعن ابى يوسف اذا ملاها ثم تراضيا جاز كما قالوا لو باع الحلب

لانه المتعارف (وان اختلف النقصان المالية
 كذهب شرقي ويندق (فسد العقد مع
 الاستواء في رواجها الا اذا بين في المجلس
 لوزن المجازفة (وهو بيع الحبوب معرب كراف
 في عرف المتقدمين اسم الحنطة ودقيقها
 (س لا يجوزها) مثل الحبوب معرب كراف
 المجازفة (اذا كان بخلاف جنسه ولم
 يكون رأس مال سلم) التشرطية معرفة
 سيجي (او كان بجنسه وهو دون نصف صاع)
 اذا لباقيه كما سيجي (و) ومن المجازفة
 البيع (اذا لم يجرها لا يعرف قدره) فليدفعها
 والمشتري الخيار فيهما شهر وهذا (اذا لم
 لم يحتمل) الاثاء (النقصان) الجزاء التفتت
 كان احتملا لم يجر

ونحوه احاد لا يجوز ولو حمله على اللدابة ثم باعه الحمل جاز لتعين قدر المبيع في الثاني فتح (قوله ~~كبيعه~~ الخ)
 طاهر عبارة الفتح وغيره ان هذه رواية ضعيفة بنقله عن ابي جعفر وعجبارة الفتح ونظير ما نحن فيه ما اذا باع
 حنطة بمجموعة في بيت او مطهرة في الارض والمشتري لا يعلم مبلغها ولا منتهى حفر الحفيرة ان له الخيار اذا علم
 ان ساء اخذها بجميع الثمن وان ساء لم يزل وان ساء لم يزل وان ساء لم يزل وان ساء لم يزل وان ساء لم يزل
 الا ان يظهر تحتها كان اوصفة ونحوها كذا في تناو القاضى وعن ابي جعفر باعه من هذه الحنطة قدر ما يملأ
 الطشت جاز ولو باعه قدر ما يملأ هذا البيت لا يجوز انتهى (قوله وصح فيما سعى صاع) اشار به الى ان الصاع ليس
 بقيد حتى لو قال كل صاعين او كل عشرة بدرهم صح في اثنين وعشرة وعلى هذا فقول المتن صاع بدل من ما يدل
 بعض من كل وفيه من الخزانة ما لا يخفى انتهى حلى قال في البحر وصبرة الطعام مثال لان كل مكيل او موزون
 او معدود من جنس واحد الم يكن مختلف القجة كذا او كذا لث قوله كل صاع لانه لو قال كل صاعين اربعة فانه
 يصح بقدر ما سعى عنده انتهى (قوله في بيع صبرة) قال في القاموس الصبرة بالضم ما جمع من الطعام بلا كيل
 ووزن وقد صبر وطعامهم ذكره العلامة فوح وفي البحر والكدر وزن فقل ما يجمع من الطعام في اليد رقاذا
 ديس ودق فهو العرمة والصبرة كذا في المصباح سميت بذلك لافراغ بعضها على بعض وارا صبرة مستارا اليها
 وفي المعدن ومن باع صبره اى صبرة مجهولة المجموع لانه لو كانت معلومة المجموع يصح في الكل بلا تقييد
 ذكره المسكى في حاشية العمى (قوله كل صاع بكذا) بالجر بدل من صبرة على قياس ما ذكره العمى ونقل السيد
 المحوى عن المفتاح انه مبتدأ وخبر والجملة صفة صبره والصاع اسم للتسمية المقصورة التي تسع اربعة امساء
 ابو السعود (قوله مع الخيار للمشتري) دون البائع لان التفريق جاء من قبله لانه لما امتنع عن تسمية جميع
 القمزان كان راضيا ذكره العلامة فوح وفي البحر عن النخاية ان لكل منهما الخيار في مسئلة الكتاب قبل الكيل لان
 الجملة قائمة اول تفريق الصفة انتهى (قوله لتفريق الصفة) استشكل قول الامام بانه قائل بانصرافه الى الواحد
 فلا تفريق واجاب في المعراج بان انصرافه الى الواحد مجتهد فيه والعموم لاعلم لهم بالمسائل الاجتهادية فلا ينزل
 عالما فلا يكون راضيا طهريه وفيه تأمل فصرح في البدائع بلزوم البيع في او واحد وهذا هو الظاهر بحر (قوله
 ويسمى خيار التكتشف) اى تكشف الحال بالصحة في واحد وهو من الاضافة الى السبب (قوله وصح في الكل)
 اى اتصافا (قوله لزوال المفسد) وهو الجملة (قوله قبل تقرره) اى قبل ثبوته بانقضاء المجلس (قوله اوسمى
 جملة قفزانها) كذا لو بين ثمن الجميع ولم يبين جملة الصبرة كما لو قال بعثت هذه الصبرة بمائة درهم كل قفيز درهم بحر
 (قوله بلا خيار) يرجع الى الثانية وهى التسمية حالة العقد اما الكيل بعده او التسمية كذلك فله الخيار كما باقى
 في عبارة الزيلعي (قوله لو عند العقد) اوقبله في مجلسه (قوله وبه لو بعده في مجلسه) اى وصح في الكل بالخيار
 للمشتري لو سعى جملة قفزانها بعد العقد في المجلس قاله الحلبي وقال في التبيين ولو كاله في المجلس جاز بلا اجاع
 لزوال المانع قبل تقرير الفساد وكذا اذا سعى جملة قفزانها وله الخيار فيهما لانه علم في ذلك الوقت فصار كما اذا اشترى
 ما لم يره فراه انتهى ملخصا فالخيار ثابت فيهما لا في احدهما وفي البحر والقفيز مكيال يسع ثمانية مكاكيد والجمع
 اقفيزه وقفزان انتهى (قوله عندهما) يرجع الى قوله او بعده فقط اى بعد المجلس وكلامه يقتضى ان للمشتري
 الخيار عندهما ايضا مع انه لا خيار عندهما في هذه المسئلة ايضا قاله الحلبي قال في المتن وشرحه وعندهما
 يصح في الكل في جميع ذلك المذكور من الصبرة والقطيع بلا خيار للمشتري اذا رآه انتهى وذكر المسكى انه ان علم
 ذلك بعد الاقرار فسد البيع يعنى فيما زاد على الصاع اى عنده وما في الصاع فصحيح مع الخيار للمشتري انتهى
 (قوله وبه يغنى) لا ضعف دليل الامام بل يسيرا على الناس كذا في شرح المتن ولذا قال السكاك وتاخير
 صاحب الهداية دليلهما ظاهري ترجيح قولهما وهو ممنوع وروح قول الامام فليراجع (قوله فان رضى الخ)
 قال في النهر وافهم كلامه انه فاسد في الباقي بعد الصاع الى تسمية الكل في المجلس او كيله فيه لزوال المفسد قبل
 تقريره فيثبت حينئذ على وجه يكون الخيار للمشتري فان رضى هل يلزم البيع بدون رضى البائع او توقف على
 قبوله روى الثاني عن الامام انه لا يجوز الا براضيهما وروى محمد خلافة حتى لو فسح البائع بعد الكيل ورضى
 المشتري باخذ الكل لا يعمل فسحه وهو الظاهر انتهى (قوله بفتح قسديد) قال في القاموس الثلثة جماعة الغنم
 او الكثرة منها ومن الضأن خاصة جمعه كبدروسال وباضم الجماعة منها اى من الناس والكثير من الدراهم

كبيعه قدر ما يملأ هذا البيت ولو قدر
 ما يملأ هذا الطشت جاز براج (و)
 صاع (ق) ما سعى (صاع) في بيع صبرة كل صاع
 بكذا مع الخيار للمشتري لتفريق الصفة
 عليه ويسمى خيار التكتشف (و) زوال
 (في الكل ان) كليت في المجلس
 المفسد قبل تقرره او (يسمى جملة قفزانها)
 بلا خيار لو عند العقد وبه لو بعده في المجلس
 او بعده عندهما وبه يغنى فان رضى هل
 يلزم البيع بلا رضى من البائع الظاهر من
 نهر (وقد في الكل في بيع ثلثة غنم
 قسديد قطيع الغنم)

تفتح وبالكسر الهلكته كعبه كعب انتهى مكي (قوله ولو باع الخ) اطلق في الثوب بيع الكسرة ولو باعها
وقيد العتاني في الجامع الصغير شوب يضره التبعض اما في السكر باس فينبغي ان يجوز عده في ذراع واحد كما
في الطعام كذا في غاية البيان مخ واثما فسد هذا في السكل دون الصبرة لان الافراد هنا متساوية بخلاف الصبرة مكي
(قوله وان علم عدد الغنم في المجلس) اي بعد العقد فلا ياتي في قوله بعد ولو سمى عدد الغنم والذرع او جله الثمن صح
اتفاقا انتهى فانه مفروض قبل العقد افاده ابو السعود ان في صلبه (قوله ولو رخصيا العقد بالتعاطي) يناقذه
ما ذكره في التعاطي انه لا بد ان لا يكون بعد عقد فاسد او باطل فان كان لم ينعقد به قبل المزاك لان بناء على
السابق صرح به في الخلاصة الا ان يحمل على ان ذلك بعد المزاك (قوله ونظيره البيع بالرقم) اي فانه يصح بيعا
بالتعاطي اذا تراضيا وهذا عندهما فانه ذكر في الفتح ان البيع بالرقم فاسد لان الجهالة تمسكت في صلب العقد
وهو جهالة الثمن بسبب الرقم وصار بمنزلة القمار للخطر الذي فيه انه سيظهر كذا وكذا وجوزاه فيما اذا علم
في المجلس بعقد آخر هو التعاطي كما قاله الحلواني انتهى (قوله ولو سمى عدد الغنم والذرع) اي في صلب العقد
اما بعد فلا يصح الا اذا تراضيا فيتعقد بيعا بالتعاطي على ما يذنا (قوله والضابط لكلمة كل) اي بعد تصريحهم
بانها لاستغراق افراد ما دخلته في المنكر واجزائه في المعرف حلبي عن البحر (قوله ان لم تعلم نهايتها) اما ان علمت
كما اذا مال كل زوجة الى طالتي وله اربع زوجات مثلا فان كانا تستغرقها انتهى حلبي (قوله فان لم تؤد للجهالة)
الاولى الجهالة للمنازعة الا انه اطلق السبب واراد المسبب وصار البصر فان لم تنفض الجهالة الى المنازعة (قوله
كيمين وتعليق) الاولى كأمرو وتعليق فان التعليق يمين مثالي التعليق كل امرأة تزوجه او كذا وقال كلما اشترت
ثوبا فهو صدقة او كلما ركبته هذه الدابة اودية وفي الخاتمة كلما كانت اللحم اي فعلى درهم فعليه بكل اقامة
درهم وشال الامر ادفع عني كل شهر كذا فدفع المأمورا اكثر من شهر لزم الامر انتهى (قوله والا فان لم تعلم)
اي وان افضت الجهالة الى المنازعة فان لم تعلم الى آخره (قوله كاجارة) صورته اجرتك داري كل شهر بكذا الزمة
شهر واحد وكل شهر سكن اوله لزمه (قوله وكفالة) صورته اذا ضمن لها نفقتها كل شهر او كل يوم لزمه نفقة واحد
عند الامام خلافا لابي يوسف بحر (قوله واقرار) صورته اذا قال لك على كل درهم ولوزاد من الدراهم فقياس قول
الامام عشرة وقالا ثلاثة (قوله والا فان تفاوت الخ) اي بان علمت نهايتها الخ وفيه ان الغنم اذا علمت نهايتها بعد
العقد فكما قال وان علمت في صلب العقد فالحكم الغنم فانه قال ولو سمى عدد الغنم الخ وفي الصبرة ان علمت
نهايتها بعد العقد في المجلس صح وله الخيار سواء علمت بالكيل والتسمية واذا علمت بالتسمية عند العقد فلا خيار
كما تقدم فليتنامل (قوله كالغنم) ادخلت الكاف كل عدد متفاوت (قوله وصحها فيهما في السكل) اي وصح
الصاحبان العقد في الثلثة والصبرة في كل الغنم وكل الاقفة انتهى حلبي (تقنة) لوقال كل غريمي فهو حل
قال ابن مقسائل لا يبرأ غرماؤه لان الابراء اسقاط حق عن الغرماء وبراء الحقوق لا يجوز الا تقوم باعيتهم
واما اذا وقعت كل في الاباحة كقوله كل انسان تناول من مالي فهو له حلال قال محمد بن سلمة لا يجوزون تناول
ضمن وقال ابو نصر محمد بن سلام هو جائز نظر الى الاباحة والاباحة للمجهول جائز ومحمد يعني ابن سلمة جعله ابراء
عما تناوله والابراء للمجهول باطل والفتوى على قول ابن سلام انتهى (قوله وان باع صبرة على انها مائة فغير الخ)
يعني سمى جله المبيع وجملة الثمن وهذا مقابل قوله وفي صاع في بيع صبرة كل صاع بكذا (قوله اخذ المشتري
الاقل بخصته الخ) هذا التحذير قيد بما اذا لم يقبض المبيع او قبض البعض فان قبض السكل لا يخير وقد اشار
الشارح الى هذا القيد بقوله الا اذا قبضه وانت خبير بان الموجب للتخيير انما هو تقريب الصفة وهذا القدر ثابت
فيما اذا وجد بعد القبض ناقصا الا ان يقال انه بالقبض يكون راضيا بذلك فتدبره فهو فيه انه انما يظهر اذا علم
نقصه عند قبضه وانما كان له اخذ الاقل بخصته لان الكيل ذو ابراء والثلث ينقسم على اجزاء المبيع (قوله ليس
في تبعضه ضرر) خرج بهذا القدر ما في الخاتمة لوباع اولوثة على انها تزن مثقالا فوجدتها اكثر سلمت للمشتري لان
الوزن فيما يضره التبعض وصف بمنزلة الذرعان في الثوب انتهى واعلم ان القول للمشتري في النقصان وان وزنه له
البائع ما لم يقر انه قبض منه المقدار انتهى (قوله وما زاد للبائع) قيد الزاهدي بما لا يدخل تحت الكيلين
او الوزنين اما ما يدخل فلا يجب رده واختلف في مقداره فقيل نصف درهم في مائة وقيل دافق في مائة لا حكم له
(قوله على قدر معين) فازاد عليه لا يدخل في العقد فيكون للبائع (قوله وان باع المذروع) سواء كان ثوبا وارضا

(ولو قبض كل شاة وذراع) لقب ونشر (كذلك)
وان علم عدد الغنم في المجلس لم يقبض
عنده على الاصح ولو رخصيا العقد بالتعاطي
ونظيره البيع بالرقم سراج (وكذا) الحكم
(في كل معدون متفاوت) كابل ومبيع
ويطبخ وكذا كل ما في تبعضه ضرر كصوغ
اولى بدائع سبع ولو سمى عدد الغنم والذرع
او جله الثمن صح اتفاقا والضابط لكلمة
كل ان الافراد ان لم تعلم نهايتها فان لم تؤد
للجهالة فلا تستغرق كيمين وتعليق
والا فان لم تعلم في المجلس فعلى الواحد
انقسامها كاجارة وكفالة واقرار والا فان
تفاوتت الافراد كالغنم كالصبرة وحجها
والاصح في واحد عنده كالعين
فيهما في السكل مجرى في التمر عن العين
والشر ببلدية عن البرهان والقهستاني
عن المحيط وغيره بقوله ما بقي نسيبا
(وان باع صبرة على انها مائة فغير الخ)
درهم وهي اقل او اكثر (او فسخ) اتفرق
(الاقل بخصته) ان شاء (او فسخ) اتفرق
الصفة وكذا كل مكمل او موزون ليس في
تبعضه ضرر (وما زاد للبائع) لوقوع العقد
على قدر معين (وان باع المذروع مثله)

هكذا في شرح الملتقى (قوله على انه مائة ذراع) الاولى ان يقول بمائة درهم لتتم المماثلة (قوله او شاهده) قال
في التهر وكذا واشترى قيمه على انه متخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيس ولا خيار
للمشتري وعلموه في نظير هذا الفرع بانه لا غرر فيما يعرف بالعيان وفيه ان هذا لا يعرف بالعيان وانما يعرف بالذرع
الا ان هذا لا يظهر الا في المذرع قبل خياطته (قوله واخذ الاكثر بلا خيار للبائع) وطابت له الزيادة قضاء
وصحذا ديانة في تولى ابي حفص الكبير وابي الليث والمذكور في فتاوى النفسى وامالى قاضى خان انها لا تسلم له
ديانة تهر (قوله لان الذرع وصف لتعيينه بالتبعض) هذا اشارة الى رد قول من جعل الوصف الطول والعرض
وهما من الاعراض لا للذرع ووجه الرد انه كما يجوز ان يقول طول بل وعرض يقال قليل وكثير والحق انه ليس
المراد بالوصف هنا كونه صفة عرضية بل هو في الاصطلاح ما يكون تابعا للشيء غير منفضل عنه اذا حصل فيه
يزيده حسنا وان كان في نفسه جوهر كذراع من ثوب اقاده صاحب التهر قال في الدراية وما يظهر اثر الوصفية
فيه انه يجوز بيعه قبل ذرعه سواء اشتراه مجازفة او بشرط الذرع وان يبيع الواحد منه ياشين منه جائزا انتهى
(قوله والوصف لا يقابله شيء من الثمن) لان التوابع شأنها كذلك كاطراف الحيوان حتى ان من اشترى جارية
فاعورت في يد البائع قبل التسليم لا يقص له شيء من الثمن ولو اعورت عند المشتري جازله ان يراجع على ثمنها
بلا بيان وانما يتخير لقوات الوصف المرغوب فيه كما لو اشترى اعلى انها بكر فوجد ها ثيبا وكان الرائد له كمالو
باعها على انها ثيب فوجد ها بكر انتهى تهر (قوله الا اذا كان مقصودا بالتناول) اى تناول المبيع له كانه
جعل كل ذراع مبيعا (قوله اخذ الاقل الخ) الحاصل انه لا يخيار في الوجهين اما في النقصان فلتفرق الصفة
واما في الزيادة فلذفع ضرر التزام الزائد من الثمن وهو قول الامام وهو الاصح وقيل الخيار فيما تنفاوت جوائبه
كالمبيع والسر او بل واما فيما لا يتفاوت كالكرباس فلا يأخذ الزائد لانه في معنى المكيل كذا في شرح الملتقى
(قوله من مائة ذراع) لاحاجة اليه فان البيس فاسد عنده بين جملة الذرعان او لا وانما ذكره ليصح قوله لاسهم فانه
للمبيع بين جملة السهام كان فاسدا اتفاقا وحينئذ يكون الفساد فيما اذا لم يبين جملة الذرعان عنده فمهم ما اولوا
انتهى حللي وجه الفساد ان الذراع حقيقة في الالة التي يذرع بها وارادتها هاهنا مذكورة فصير مجازا لما يحل
بطريق ذكر الحال وارادة الهل وما يحل لا يكور الامعينا مشغولا ان الذرع به فعل حسي يقتضى محلا حسيا
والعشرة الاذرع غير معلومة هذا اذا لم يعلم ان العشرة من اى جانب من الدار فيكون مجهولا جهالة تقتضى
الى المنازعة بخلاف السهم فانه امر عقلي لا يقتضى محلا حسيا فيجوز ان يكون في الشائع فالجهالة لا تقتضى
الى المنازعة فان صاحب عشرة اسهم يكون شريكا لصاحب تسعين سهما في جميع الدار على قدر نصيبه منها
وليس له احب الكثير ان يدفع صاحب القليل من جميع الدار في قدر نصيبه من اى موضع كان (قوله او جام)
قال في المنع لا فرق في ذلك بين ان يكون مما ينقسم او مما لا ينقسم فانه فاسد عند الامام رضى الله عنه الى عنه
وعندهما هو جائز انتهى (قوله وصحما الخ) قال في البحر وقالوا هو جائز كالوابع عشرة اسهم من داروه بنى الخلاف
في مؤدى التركيب فعندهما شائع كانه عشرة اة وبيع الشائع جائزا اتفاقا وعنده مؤداه قدر معين والجواب
مختلفة الجوده فتقع المنازعة في تعيين مكان العشرة ففسد البيس فلو اتفقوا على مؤداه لم يختلفوا انتهى (قوله
وان لم يسم جملة على الصحيح) الحاصل انه لا خلاف للمشايخ في جواز البيس عندهما اذا وجد جملة ذرعان الدار
واذا لم يوجد ذلك اختلفوا فمنهم من قال لا يجوز للجهالة ومنهم من قال يجوز لان هذه الجهة لا يمكن رفعها بالذرع
وهذا هو الصحيح ابو السعود ومقتضى ما سبق عن البحر الصحة مطلقا لانه من بيع المشاع لا لما ذكر هنا (قوله اشترى
عددا من قيمي الخ) الاولى اشترى قيمي على انه كذا فان كذا عبارة عن العدد (قوله للجهالة) اى جهالة الثمن
في النقصان لانه لا تنقسم اجزؤه على اجزاء المبيع القيمي واشياء منه فلا يعلم للثوب الناقص حصة معلومة
من الثمن المسمى لينقص ذلك المقدار منه فكان لاقص من الثمن قدر ما يحسب ولا فيصير الثمن مجهولا وجهالة المبيع
في فضل الزيادة لانه يحتاج الى رد الزائد فية ازعان في المردود حوى (قوله فسد) اى للجهالة في الثمن كجهالة
الناقص في المسئلة السابقة (قوله كالأوباع عدلا) قال في المصباح عدل الشيء بالكسر مثله من جنسه او مقداره
انتهى وفي البحر عدل الشيء مثله من جنسه وفي المقدار ايضا ومنه عدل الجمل وعدله بالفتح مثله من خلاف جنسه
انتهى (قوله فسد) للجهالة فان البائع يريد اخذ الاعلى والمشتري يريد دفع الادنى واما اذا عين ترتفع تلك الجهالة
نوبا (فسد)

على انه مائة ذراع مثلا (اخذ المشتري)
(الاقبل بسك) انما انزل
المبيع انما سائة ذراع مثلا (اخذ المشتري)
نهر (ب) انما انزل
الذرع وصف لتعيينه بالتبعض (اخذ المشتري)
والوصف لا يقابل شيء من الثمن (ان قال)
مقصودا بالتناول (كل ذراع بدرهم)
في بيع المذرع (كل ذراع بدرهم)
الاقبل بصحة (انما انزل)
بذكر الثمن او انما انزل (انما انزل)
انما (الاقبل بصحة) (انما انزل)
ضرر التزام الزائد (انما انزل)
من مائة ذراع من دار (انما انزل)
لم يسم جملة على الصحيح (انما انزل)
(لا) يقصد بيع عشرة (انما انزل)
اتفاقا للشروع السهم (انما انزل)
على تعيين الاذرع في مكان لم يسم (انما انزل)
انقلابه صحما لوفى المجلس ولو بعده فبيس (انما انزل)
بالعالمى نهر (انما انزل)
تساوا او غنا جوهر (انما انزل)
اوراد فسد (انما انزل)
على ان فيها كذا فضلا عن (انما انزل)
لا تهر فسد (انما انزل)
(او غنا واستثنى واحد انفسه) (انما انزل)
(ولو عينه جان) البيس خالية (انما انزل)
كل من القيمي (انما انزل)
(وقص) ثوب (انما انزل)
الجهالة (انما انزل)
نوبا (فسد)

عليه المزدول ولو زاد الزاد وعزله هل يجعل له
 الباقي خلاف (أشترى ثوباً) تتفاوت جوابه
 فلم يتفاوت ككر يابس لم يجعل له الزيادة
 ثم يضره القطع ويأخذ ببيع ذراع منه ثم
 أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم ثمانية بغيره
 في عشرة (و) يأخذ (نصف) في تسعة يأخذ
 انهم (و) أخذ (نصف) وقال محمد بن
 مجيبان (تذرع في الصنف) وقال في الثاني
 في الأول عشرة ونصف بالخيار وفي الثاني
 تسعة ونصف به وهو عادل الأقوال جبر
 واتم المصنف وغيره قلت لكن صحيح الفتوى
 وغيره قول الإمام وعليه المتن فعليه الفتوى
 (فصل)
 فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل الأصل
 ان مسائل هذا الفصل منبذة على قاعدتين
 احدهما ما افاده قوله (كل ما كان في الدار
 من البناء) يعني كل ما هو متناول اسم
 المبيع عرفاً يدخل بلا شك

(قوله ولو زاد الزاد الخ) قال في الجرح عن البرازية اشترى عبد لعل انه كذا فوجده ازيد والبائع غائب فيقول الزائد
 ويستعمل الباقي لانه ملكه انتهى وكأنه استحسن والا فالبيع فاسد بلهالة المزدول وقد صرح في الخاتمة والقنية
 بان محمد قال فيه استحسن ان يعزل ثوباً من ذلك ويستعمل البقية وفيما قبله اشترى شيئاً فوجده ازيد فذفع
 الزيادة الى البائع فالباقي حلال له في المثليات وفي ذوات القيم لا يجوز له حتى يشتري منه الباقي الا اذا كانت تلك
 الزيادة مما لا يجزى فيه الضمة فحينئذ يعزل انتهى قال في التهر وقول البرازي لانه ملكه اي بالقبض وان كان فاسداً
 وفي الخاتمة اشترى برابا على ان فيه عشرين ثوباً كل ثوب بكذا فوجده اكثر لا تسلم الزيادة للمشتري فان غاب
 البائع قالوا يعزل المشتري من ذلك ثوباً يستعمل الباقي وهذا استحسن اخذ به محمد رحمه الله تعالى نظراً
 للمشتري انتهى وظاهره ترجيح الكل عند العزل في غيبة البائع واما اذا رده عليه فالامر ظاهر
 (قوله فلم يتفاوت ككر يابس) قال الزاهد العنابي رحمه الله تعالى في شرح الجامع الصغير قال من اخذ هذا
 في الثوب الذي يتعيب بقطع بعضه كأنه يصير والسر اويل والعمامة ونحوه فاما اذا كان كرباساً لا يضره القطع
 واشترى على انه عشرة أذرع فوجده احد عشر لا تسلم له الزيادة بل ترد على البائع كما في المكيلات والموزونات انتهى
 قال في الجرح والكرباس بكسر الكاف معرب والجمع الكرايس وهي الثياب ومنه معنى الامام الناصبي صاحب
 الفروق بالكرايس انتهى (قوله ويجاز ببيع ذراع منه الخ) قال الوبايع ذراعاً من هذا الكرباس يجوز كالبوايع فقيرا
 من هبة يجوز لان القطع والتجزئ لا يضر بالباقي انتهى شاي (قوله اخذه بعشرة في عشرة وزيادة نصف) هذا
 قول الامام ووجهه ان الذراع يعتبر وصفاً في الاصل وانما يأخذ حكم الاصل اذا وجد الشرط ثم الشرط وجد في
 الذراع لا في اقسامها فكان الحكم في اقسام الذراع باقياً على الاصل فكان وصفاً والوصف لا يقابل به شيء من الثمن
 لكن ليس له الخيار في صورة الزيادة لان العشرة والنصف بمنزلة العشرة الجيدة فاذا اشترى شيئاً على انه معيب
 فوجده سليماً يأخذ به الخيار فكذا هذا وفي صورة النقصان يأخذ بتسعة ان شاء لان النصف الزائد على التسعة
 بمنزلة الوصف فلا يقابل به شيء من الثمن لكن له الخيار لقوات الوصف المرغوب فيه وهو النصف الناقص
 عن العشرة شاي عن الاتفاق (قوله وقال محمد الخ) وجهه اعتبار الجزء بالكل لان كل ذراع اذا قوبلت بدرهم
 يكون كل نصف ذراع مقابلاً بنصف درهم لا محالة وهذا ظاهر ثم اذا زاد الذراع الكامل يأخذ باحد عشر
 فيبقي ان يأخذ بعشرة ونصف اذا زاد نصف ذراع لكن للمشتري الخيار في الوجهين ففي الزيادة لانه يقع ثوبه
 ضرر وفي النقصان لتفرق الصفة عليه انتهى شاي عن الاتفاق (قوله وهو عادل الاقوال) قال الاتفاق ويقول
 محمد نأخذ انتهى وقال السكال ثم من الشارحين من اختار قول محمد وفي الذخيرة قول ابي حنيفة اصح انتهى
 ولم يذكروا رأيت تصحيح قول ابي يوسف وهو انه يأخذ في الاول باحد عشر ان شاء وفي الثاني بعشرة انتهى
 (قوله فعليه الفتوى) فيه ان الفتوى قد تكون على الصحيح لا الاصح او على غير ما في المتن لما فيه من السير
 او جريان التعامل فلا يتم هذا التفريع وقد علمت ما قاله الاتفاق والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل)

كان ينبغي ان يقال فصل بين كذا وكذا الا ان المصنفين اجروا مجرى الباب فوصلوه بين كذا وكذا الناصر القاني
 (قوله في البيع) في نسخة المبيع والمراد بالبيع المبيع لا العقد (قوله تبعاً) الاولى حذفه ليم نحو البناء ويمكن
 ان يقال اقتصر عليه لاحتياجه الى البيان فان البناء ونحوه مما لا يشترط دخوله في المبيع (قوله الاصل ان
 مسائل الخ) لو قال كما قاله المصنف في شرح مسائل هذا الباب مبينة على قاعدتين لكان أولى قال الحلبي لان
 الاصل هو القاعدة ولا معنى لبناء القاعدة على قاعدتين انتهى (قوله على قاعدتين) الاولى جعلها ثلاثة كما في
 الدرر فانه قال فيها علم ان ههنا اصولاً الاولى ان كل ما هو متناول اسم المبيع عرفاً يدخل في البيع وان لم يذكر
 صريحاً والثاني ان كل ما كان متصلاً بالمبيع اتصال قرار كان تابعاً له داخل في المبيع وما لا فلا قالوا ان ما وضع
 لان يفصله البشر بالآخرة ليس باتصال قرار وما وضع لالان يفصله فهو اتصال قرار والثالث ان ما لا يكون من
 القسمين ان كان من حقوق المبيع ومراقبته يدخل في المبيع بذكرها والا فلا انتهى وقد ذكر الشارح الثالث
 اخرا بقوله وما لم يكن من القسمين الخ (قوله يعني كل ما هو متناول اسم المبيع الخ) اشار به الى ان البناء في المصنف

من مال لا قيد وكذلك الدار (قوله تبعها) الاولى تأخير عن قوله دخل في بيعها (قوله فان من حقوقه ومراقفه) المرافق كالدلو والحبل في بيع البئر والشرب في بيع الارض ابو السعود (قوله فيدخل البناء) سواء باع باسم البيت او المثل او الدار حموى في شرحه عن الكافي (قوله والمفاتيح) لو قال والاغلاق لكان اولى لان المفاتيح من غير المتصل ودخولها بطريق اتبع للاغلاق (قوله المتصلة اغلامها) جمع غلق يفتحون قاله الحلبي (قوله لا القفل) بضم فسكون انتهى حلي سواء ذكر الحقوق او لا سواء كان الباب مغلقا او لا وسواء كان المبيع حائوتا او بيتا او دارا كما في الخساية وفي الهندية عن المحيط اذا اشترى دارا او حائوتا فانهم لم يوجبوا فيه وصاها او ساجا او خشبها ان كان من جلة البناء كالخشب الذي تحت الدار يوضع ليبنى عليه فهو له المشتري وان كان مودعا فيه فهو للبائع وفي وجيز الكردوى لو كان على الحائوت طلة كما يكون في الاسواق ان ذكر المرافق يدخل والا فلا انتهى (قوله والسلم المتصل) في عرف القاهرة ينبغي دخوله مطلقا لان سيوتهم طبقات لا ينتفع بها بدونه بجزء (قوله المتصلة) راجع الى السرير ايضا قال في الهندية واذا كان درج من الدار من خشب او ما ج اصلها في البناء فانها تدخل في بيع الدار من غير ذكر ولو لم تكن في بناء بل تحول وتنصب فهو للبائع وهذا مثل السلم انتهى محيط وكذا السلاسل ولقناديل المسمورة في السقف تارخانية (قوله والرحى لو اسافها مبنيا) اي رحى اليد اعلاها واسفلها قال في الفتح هذا في ديارهم اما في ديار مصر فلا تدخل رحى اليد لانها بحجرها تنقل وتتحول انتهى (قوله والبكرة) اي بكرتها التي عليها فتدخل مطلقا لانها مركبة بالبئر انتهى بحر فظاير التعليل انهم لو لم تكن مركبة بان كانت مشدودة بحبل او موضوعة بخطاف في حلقة الخشبية التي على البئر لانها لا تدخل ويحرم وفي الهندية والبكرة والدلو الذي في الحمام لا يدخل كذا في محيط السرخسي قال السيد ابو القاسم في عرفنا للمشتري كذا في مختارات الفتاوى انتهى وهذا يقضى بان المعتبر العرف (قوله وكذا بستانها) قال في الهندية ولو اشترى دارا فيها بستان دخل في البيع صغيرا كان او كبيرا فان كان خارجا منها لا يدخل وان كان له باب في الدار كذا قال ابو سليمان انتهى (قوله ويدخل في بيع الحمام القدور) قال في البحر وتدخل القدور في بيع الحمام دون القصاص بخلاف قدر الصباغ والقصار واجانة الغسال ونجاسة الزيات وحبالهم ودنانهم ولو كانت مدفونة كالصندوق المثبت في البناء وجدع القصار الذي يدق فيه لا يدخل في بيع الارض وان قال بحقوقها انتهى (قوله وفي الحماما كافه) قال في القاموس كاف الحمام ككنا ب و غراب بر دعتة وهي المجلس تحت الرحل وقد نطق داله انتهى والعرف انه الخشب فوق البردعة حموى ملصقا عن البحر (قوله ان ثمره من المزارعين) قال في شرح المتن وتدخل بردعة الحمام والا كاف وان لم يكن موكفا هو المختار طهيري وقيل لا يدخل الا كاف بلا شرط قال في الخانية وهو الظاهر وفي المنع عن حيرة الفقهاء ان اشتراء من المجرمين لا يدخل ومن المزارعين راحل القرى يدخل قلت وينبغي ان يكون محمل القولين وان يكون الفارق العرف كما في التبيين انتهى (قوله لاسن المجرمين) جمع حموى وهو من يبيع الحمر كانه لان عاداتهم التجارة فيها مجردة عن الاكاف (قوله وتدخل قلاوته عرفا) قال في الهندية عن المحيط والحبل المشدود في عنق الحمام يدخل في بيع الحمام للعرف الا ان يكون العرف بخلافه انتهى وجام الدابة والحبل المشدود على قرن البقر والحبل لا يدخل الا بالشرط انتهى (قوله ويدخل ولد البقرة الخ) قال في الهندية وفصيل الناقة وفلو الرميكة وبحش الاتان والجمول ان ذهب به مع الام الى موضع البيع دخل بدلالة الحال الا ان يكون العرف بخلافه انتهى فالخام ان مدار هذه الامور العرف ووجه العرف في ذكر المؤلف ان البقرة لا ينتفع بلبنها غالبا الا بالجل ولا كذلك الاتان وفي المسئلة خلاف طويل (قوله ويدخل ثياب عبد وجارية) قال في الهندية ثياب الغلام والجارية تدخل في البيع بلا شرط للعرف الا ان تكون ثيابا من ثيابة ليست للعرض فلا تدخل الا بالشرط لعدم العرف اذا عرف في ثياب البذلة والمهنة ثم البائع بالخيار ان شاء اعطى الذي عليه وان شاء اعطى غيره لان الداخل بحسب العرف كسوه مثلها ولهذا لم يكن لها حصصة من الثمن حتى لو استحق ثوب منها لا يرجع على البائع بشئ وكذا لو وجد بها عيب اليس له ان يردها كذا في التبيين ولو هلك الثياب عند المشتري او تعيبت ثم ردت الجارية بعيب ردها بجميع الثمن كذا في البحر الرائق انتهى (قوله لا حلها الخ) قال في الظهيرية هشام عن ابي يوسف رحمه الله تعالى رجل باع جارية وعليها قلاب فضة وقرطان ولم يشترط والبائع يتكر ذلك قال لا يدخل ثمن الحل في البيع وان سلم البائع الحل لها فهو

وذكر الثانية بقوله (او متصلة به) الى
دخل في بيعها) يعني ان كل ما كان متصلا
بالمبيع اتصالا فدخل من حقوقه ومراقفه
من القسجين فان من حقوقه ومراقفه
بذرها والا لا (فيدخل البناء) ولو من
متصلة اغلامها كخساية وكليون ولو من
فضة لا القفل لعدم اتصاله (والسلم المتصل
والسرير والدرج المتصل) والرحى لو اسفلها
مبنيا والبكرة لا الدلو والحبل ما لم يعلها
في بيعها) اي الدار وكذا بستانها
واما البئر الكاشنة في الدار فتدخل في بيع
كل شيء في باب الاستحقاق ويدخل في بيع
الحمام القدور لا القصاص وفي الحماما كافه
ان شرا من المزارعين واهل القرى لا ومن
المجرمين الرضيع وفي الاتان لا رضيعا ولا
به يفتي ويدخل ثياب عبد وجارية اي كسوة
مثلها او قبضها وسكنت وتنامي
الا ان سلمها او قبضها وسكنت وتنامي
في الصيرفية

لها وان سكت عن طلبه وهو يراعا فهو بمنزلة انتهي ولو باع عبده مال ان لم يذكر المال في البيع فما له لولا
الذي باعه وان باع العبد مع ماله فقال بعته مع ماله بكذا ولم يبين المال فسد البيع وتماه في البحر والهندية
(قوله ويدخل الشجر الخ) قال في المحيط كل ماله ساق ولا يقطع اصله كان شجرا يدخل تحت بيع الارض من
غير ذكر وما لم يكن بهذه الصفة لا يدخل تحت بيع الارض من غير ذكر لانه بمنزلة الثمرة انتهى هندية (قوله
قيد في المسائلين) الاولى البناء وما عطف عليه والثانية الشجر (قوله شجرة كذا) قال في الفتح لم يفسد محمد بن
الشجرة المثمرة وغير المثمرة ولا بين الصغيرة والكبيرة فكان الحق دخول الكل خلافا لمن قال لا يدخل المثمرة لا تدخل
الا بالذكر لانها لا تغرس للقرار بل لقطع اذا كبر خشبها فصارت كالزراع انتهى وفي الهندية ان كان الثمر
موجودا وقت العقد وشروطه للمشتري فله حصته من الثمن بحسابه فلو فاته باعة سماوية او باكل البائع قبل
القبض طرح بحسابه وخير المشتري في اخذ الارض والفصل وتعتبر قيمة الثمار حين اكلت وان لم تكن الثمرة
موجودة وقت العقد وثمرت بعده قبل القبض فهي للمشتري وتماه فيها (قوله لانها على سرف القطع)
فهى كالخشب الموضوع بحر (قوله كالبناء) اشار بذلك الى ان العلة في دخول الشجر هي العلة في دخول البناء
وهي انها موضوعة للقرار وايضا البناء دخل لكونه متناول لفظ المبيع (قوله وتماه في شرح الوهبانية) قال
العلامة عبد البر في شرحه القصب الفارسي يدخل لانه ليس من ريع الارض حتى لا يجب فيه عشر وقصب
السكر لانه كالزراع والورد والاس لا يدخل بل ذكر لانه كالثمار واصولها تدخل لانه لانها لقطعها
والاباسين وشجره على هذا والقطن والعصفور بمنزلة الثمار لا يدخل بل ذكر وفي اصولها قولان وفي فتاوى
قاضى خان الصحيح ان اصول القطن لا تدخل وقال السرخسي قوائم الباذنجان لا تدخل والرطب والكرات
وشبهه وكل ما كان على وجه الارض لا يدخل والجوز والبصل والسلم المدرك للبائع والمخيب والظاهر منه
سواء وغير المدرك للمشتري ولا يدخل الرعفران بل ذكره وفي اصوله عن محمد روايتان والحبوب والسكران
والذرة كالزراع انتهى ملخصا (قوله دخل الوثائق المدفونة في الارض) الوثائق بالتحريك الجبل من الليف والوثيل
نبت كذا في جامع اللغة انتهى حلي وهو المنقول عن القنية وفي نسخة الوثائق وهو جمع وتيره وهي
ما يوتربلا اعمدة من البيت كالوتره محركة كذا في القاموس ثم قال وترها يترها علق عليها انتهى فالمراد ما يعلق
عليه الكرم والذي وقع فيها رأيت من نسخ المنع اشترى كرم ما يدخل الوثائق المدفونة على الاوتاد المدفونة
في الارض انتهى (قوله وكذا الاعمدة المدفونة في الارض) تقييده بالمدفونة بعيدا عن المقام على الارض
لا تدخل لانها بمنزلة الخشب الموضوع في الكرم وصارت المسئلة واقعة الفتوى فيبقى بالدخول في المبيع
ان كانت مدفونة وهي المسعاة في ديارنا ببرابر الكرم منخ (قوله وفي انهر الخ) قال فيه ولدا قال في القنية
اشترى دارا فذهب بناؤها لم يسقط شيء من الثمن وان استحق اخذ المشتري الدار بالحصص ومنهم من سوى بينهما
انتهى ونحو ذلك ثياب الجارية ككاسلف (قوله ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية) لانه متصل بها للفصل
اي لفصل الادنى للاعتناع فصارت كالمناخ الذي فيها واطلاقه يعم ما اذا لم ينبت لانه حينئذ يمكن اخذه بالغربال
وما ادعفن واختار الفضلي وتبعه في الذخيرة انه حينئذ يكون للمشتري لانه لا يجوز بيعه على الانفراد حوى
في الشرح وفي الهندية بذراضه وباعها قبل ان ينبت لا يدخل في البيع لانه ما لم ينبت لا يصير تبعا ولو نبت
ولم يصير له قيمة ذكر القنية ابو الليث رحمه الله تعالى انه لا يدخل فيه والصواب انه يدخل كذا في الظهيرية (قوله
الاذا نبت ولا قيمة له) قال في البحر والحاصل ان المصحح عدم الدخول ولو لم يكن له قيمة الا اذا كان قبل النبات
والصواب دخول ما لا قيمة له فاختلف الترجيح فيما لا قيمة له وعلى هذا الخلاف الثمر الذي لا قيمة له وقيل يحكم
التمن في الكل فان كان مثل الارض والزرع والثمر يدخل تبعا والا فلا كذا في المحتجب وتعرف القنية بان تقوم
الارض بلا زرع وبه فان زاد فالزاد قيمته قاله السكال (قوله ولا الثمر في بيع الشجر) سواء كان له قيمة او لا وروى
الاختلاف والراجع من القولين في دخول الررع والثمر واطلق الشجر فمثل المؤبر وغير المؤبر والتأبير التلقيح
وهو ان يشق الكرم ويذرعها من طلع الخيل فانه يصلح ثمرات الحبل لما رواه محمد من اشترى ارضا فيها نخل فأنجز
البائع الا ان يشترط المبتاع فلم يفصل بين المؤبر وغيره واعتد الاثمة الثلاثة ان لم تكن ابرت فهو للمشتري لما روى
مرفوعا من ابتاع نخلا بعد ان يؤبر ثم ثمرتها للذي باعها الا ان يشترطها المبتاع والمختم اذا استدل بحديث كان

(ويدخل الشجر في بيع الارض بلا ذكر
قيد في المسائلين فبالذكر اولى (ان كان
اولا) صغيرة او كبيرة الا بالباية لانها على
سرف القطع فتح (اذا كانت موضوعة في
كل بناء للقرار) فلو فيها نخلا وان من وجه
البيع ان من اصلها تدخل وتماه في شرح
الارض لا الا بالشرط وتماه في شرح
الوهابانية وفي القنية اشترى كرم ما يدخل الوثائق
المشذوزة على الاوتاد المدفونة في الارض بل كان
وكذا الاعمدة المدفونة في الارض بل كان
انحصان الكرم المستأجر ما يدخل مع الاوتاد المدفونة
الكرم وفي التبرك كالوصف وقد ذكره المصنف
من الثمن لكونه قديلا السلم (ولا يدخل
في باب بيع الارض بلا تسمية) اذا نبت
ولا قيمة له قيد دخل في الاصح شرح جمع
(ولا الثمر في بيع الشجر بدون الشرط)

تخصيصه فلا يحتاج الى شيء بعده ومحمد ما مجتهدا وناقلا ادلة الامام الاعظم فاستدل له تصحيح والاصح انه لا يجوز
 حل المطلق على المقيد عندنا لافي حادثة ولا في حادثة حتى يجوز ابو خديعة التيميم بجميع اجزاء الارض عملا
 بقوله صلى الله عليه وسلم (جعلت لى الارض مسجد او طهورا ولم يحمل هذا المطلق على المقيد وهو قوله صلى
 الله عليه وسلم التراب طهور المسلم وقامه في الحجر) قوله عبر هنا بالشرط الخ قال في البحر ذكر في الررع
 التسمية وذكر في التمر الشرط فهل للمغاربة نكتة قلت لا فرق بينهما من جهة الحكم وانما غاير بينهما ليعيداه
 لا فرق بين ان يسمى الزرع والتمر بان يقول بعتك الارض وزرعها او بعتك الارض وثمرها او بعتك الارض وثمر
 او معه اوبه او يخرج مخرج الشرط فيقول بعتك الارض على ان يكون زرعها لك وبعثك الشجر على ان يكون
 التمر لك انتهى (قوله وبخسه) اى ذكر الشرط بالتمر وكان يمكنه ان يذكر التسمية في الشجر والشرط في الزرع وهذا
 جواب عن سؤال حاصله لم يعكس التعبير وحاصل الجواب انه اثم ادعاء الى ذلك اتباع لفظ النبوة حيث ذكر
 الاشتراط في التمر بقوله الان يشترط المبتاع (قوله ويؤمر البائع بقطعها) لم يتكلم على ما اذا اشترى الشجر
 هل يؤمر بقلعه ولا وقال في الهندي اعلم ان شراء الشجر لا يخلو من ثلاثة اوجه اما ان يشتريها للقطع بدون
 الارض وفي هذا الوجه يؤمر المشتري بقلعها وله ان يقلعها بعروقها واصلمها يدخل في البيع وليس له ان
 يحفر الارض الى ما تنهاى اليه العروق لكن يقلعها على ما عليه العرف والعادة الا اذا شرط البائع القطع
 على وجه الارض او يكون في القطع مضرة للبائع فهو ان يكون بقرب من الحائط او ما اشبهه فحينئذ يؤمر
 المشتري ان يقلعها على وجه الارض فان قلعها او قطعها ثم ثبت من اصلها او عروقها شجرة فانها للبائع وان
 قطع من اعلى الشجرة فما ثبت يكون للمشتري واما اذا اشتراها مع قرارها من الارض فانه لا يؤمر المشتري
 بقلعها ولو قلعها فله ان يغرس مكانها اخرى واما اذا اشتراها ولم يشترط شيئا فمقتضى ابي يوسف رحمه الله تعالى
 الارض لا تدخل في البيع وعند محمد رحمه الله تعالى تدخل في البيع وله الشجرة مع قرارها من الارض قال
 الصدر الشهيد والفتوى على ان الارض تدخل كذا في المحيط وهو المختار كذا في البحر واجمعوا الله واشترها
 له قطع لم يدخل ماتحتها من الارض نهروا واشترها للقرار يدخل اتفاقا يجوز في اى موضع دخل ما تحت الشجر
 من الارض فانما تدخل بقدر غلط الشجرة وقت مباشرة ذلك التصرف حتى لو زادت الشجرة غلظا بعد البيع
 كان لصاحب الارض ان يفتح ولا يدخل تحت البيع ما يتناهى اليه العروق والاضغان وعليه الفتوى كذا
 في المحيط انتهى (قوله لم يؤمر به) لعدم وجوب التسليم (قوله لان ملك المشتري الخ) قال في البحر قيد بالبيع
 لان المدة اذا انقضت في الاجارة وفي الارض زرع فان المستأجر لا يؤمر بقلع زرع وانما يبقى باجر المثل الى انتهائه
 لان المدة انقضت وذلك بالترك دون القاع بخلاف الشراء لانه ملك الرقبة فلا يراعى فيه امكان الانقضاء انتهى
 (قوله وما في الفصولين) اى جامع الفصولين لابن قاضي سماوية جمع فيه بين فصول العمادى والاستروشى
 (قوله ومن باع ثمرة الخ) قال في المصباح الثمرة هو الحمل الذى تخرجه الشجرة وسواء اكل ام لا يقال ثمر الارز وثمر
 العوسج وثمر الدوم وهو المثل كما يقال ثمر الخنثى وثمر العنب قال الازهرى وثمر الشجر اطلع ثمره اول ما يخرج منه فهو
 ثمر انتهى مكي (قوله اما قبل الظهور فلا يصح اتفاقا) واما يبيعها قبل يذوالصلاح بشرط القطع في المنتفع به
 صحيح اتفاقا وقبل يذوالصلاح بعد الظهور بشرط الترتل غير صحيح اتفاقا وبعد يذوالصلاح صحيح اتفاقا وبعد
 ما تاهت صحيح اتفاقا اذا اطلق واما بشرط الترك ففيه اختلاف سيأتى فصار محل الخلاف البيع بعد الظهور
 قبل يذوالصلاح مطلقا اى لا بشرط القطع ولا بشرط الترك فعند الاثمة الثلاثة لا يجوز وعندنا يجوز بشرط
 بين الكمال الدلائل مع التحقيق في فتح القدير (قوله طهر صلاحها والا) طهور الصلاح ان تصلح لتناول بنى آدم
 وعلف الدواب وعدمه ان لا تصلح لذلك حكى عن المعدن وفي حاشية السلبى يذوالصلاحها عندنا ان تأمن العاهة
 والفساد ~~في~~ الشافعى رضى الله عنه هو طهور النضج وبذوالصلاحها انتهى وهكذا في البحر (قوله في الاصح) قال
 في البحر احسنوا فيما اذا كان غير منتفع به الان اصلا كالا وعلقا للدواب قبل بعدم الجواز ونسبه قاضى خان
 لعامة مشايخنا والصحيح الجواز انتهى (قوله وصححه السرخسى) اى صحيح ظاهر المذهب افاده المصنف (قوله
 لو الخارج اكثر) تسع فيه القهستاني والذى في البحر وكان الحلوانى يغنى بجواره في الكل ورغم انه مروي
 عن اصحابنا وعكذا حكى عن الامام الفضلى وكان يقول الموجود وقت العقد اصل وما يحدث تسع ثقله شمس

عبر هنا بالشرط وثمة بالتسمية ليعيدان لا فرق
 وان هذا الشرط غير منفذ ونقصه بالبيع
 اما عا قوله صلى الله عليه وسلم (تسليم المبتاع) (وقوله في البيع)
 الا ان يشترطه المبتاع (وقوله في البيع)
 بقطعها (الزراع والتمر) (وقوله في البيع)
 الارض والشجر عند وجوب تسليمها فلو لم
 ينفذ الثمن لم يؤمر به خاتية (وان لم يطهر
 صلاحه) لان ملك المشتري منعول على
 البائع فمجرد على تسليمه فارتغا (كما هو اوصى
 بتخل رجل وعليه ليس حب يحجر الحذنة على
 قطع البسوس والمختار) من الرواية ولو الجنية
 وما في الفصولين باع ارضه على ما اذ ارضى
 البائع باجر ثمرها محمول على ما اذ ارضى
 المشتري هو (ومن باع ثمرة بارزة) اما قبل
 الظهور فلا يصح اتفاقا (ظهور صلاحها دون
 اول اصح) في الاصح (ولو يذو بعضها دون
 بعض لا) يصح (في ظاهر المذهب) وصححه
 السرخسى وافي الحلوانى بالجواز لو الخارج

الائمة عنه ولم يقيد به يكون الموجود وقت العقد كالمثل قال ههنا اجل الموجود اصلاحا في العقد مما يحدث بعد
ذات تباع وقال استحسن فيه لتعامل الناس فانهم تعاملوا ببيع ثمار الكرم بهذه الصفة وانهم في ذلك جهالة ظاهرة
وفي نزاع الناس عن عادتهم خرج انتهى (قوله ويقطعها المشتري في الحال) تفريغا للمالك البائع واجرة القطع على
المشتري ولو الحلية وتسلم الثمرة بالتخلية بدائع (قوله ففسد البيع) لانه شرط لا يقتضيه العقد عيني والمناسبت
هنا زيادة مطلقة اي سواء تهاهت ام لا ويقابلها تفصيل محمد (قوله فاقطعها الخ) فانه يقول استحسن ان لا يفسد
بشرط الترتك للعادة بخلاف ما اذا لم يتناه لانه شرط فيه الجزاء المعدوم وهو ما يرداد بمعنى في الارض والشجر بجر
(قوله عن المضمرات) قال صاحب النقاية والقهستاني في شرحها وشرط تركها على الشجر والرضى به يفسد
البيع عندهما وعليه الفوى كما في النهاية ولا يفسد عند محمد ان بدصلاح بعض وقرب صلاح الباقي وعلم به
الفتوى مضمرات (قوله فتنبه) اشار به الى ان كلام القولين مفتي به فالفتوى مخير (قوله قيد باشرط الترتك) اي قيد
الفساد به (قوله مطلقا) اي من غير شرط انقطع والترتك (قوله بما زاد في ذاتها) وتعرف الزيادة بالتقويم يوم البيع
والتقويم يوم الادراست فالزيادة تفاوت ما بينهما عيني وانما تصدق به لحصوله بجهة محظورة اي من اصل مملوك
لغيره كذا في حاشية الشلبي (قوله لم تصدق بشئ) لان التغيير في حال الثمرة لا في ذاتها فان الشمس تنضجها
وتأخذ اللون من القمر والطعم من الكواكب بتقدير الله تعالى عيني (قوله بطلت الاجارة) اي وان عين مدة
اعدم العرف والحاجة انتهى حلبي عن الدر المنثور وذلك لان الحاجة تدفع باجارة الارض مدة معلومة
او بالاذن بالتترك ولا تعامل في اجارة الاشجار المجردة (قوله ولم تطلب الزيادة) والزيادة ما زاد على الثمن وعلى
ما غرم من اجرة المثل لان الاجارة فاسدة للجهالة فاوردت حينما انتهى عيني (قوله كما حررناه في شرحه) ونصه
افساد الاذن بفساد الاجارة ومفساد المتضمن يوجب فساد المتضمن بخلاف الباطل فانه معدوم شرعا اصلا
ووصفا فلا يتضمن شيئا فكانت مباشرة عبارة عن الاذن انتهى حلبي وقال في حاشية التلوي عن الاتفاق
والفرق بين الاذن الثابت في ضمن الاجارة الباطلة وبينه في ضمن الاجارة الفاسدة ان ذن في الاحارة الباطلة
صار اصلا مقصودا بنفسه لان الباطل لا وجود له والمعدوم لا يصلح ان يكون متضمنا ولا كذلك الاجارة الفاسدة
لان الفاسد فائت انوصف دون الاصل فلم يكن معدوما باصلا فيصح ان يكون متضمنا فاذا فسد المتضمن فسد
المتضمن انتهى (قوله والحيلة) اي في بيع الاثما ومع بقائها على الاشجار وهي المصلحة من الفساد والحكمة (قوله
ان ياخذ) اي يشتري الثمر (قوله معاملة) اي مساقاة انتهى حلبي وهي دفع الشجر ليصلحه يجوز من الثمر كما بان
ان شاء الله تعالى (قوله على ان له) اي للبائع قال في شرح الملتقى وينبغي ان يقول المشتري للبائع بعد ما دفع الثمن
اخذت منك هذا الشجر معاملة على ان لك جزءا من الف جزءا والى القسمة الاجزاء اي من الثمر ذكره الشنقي وفيه
ان المشتري قد اخذ الثمر شرآ فكيف يأخذه معاملة الا ان يقال انه يدفع له الثمن على وجه التبرع ويكون
الاعتبار على عقد المعاملة (قوله وان يشتري اصول الرطبة) اي مع اذن صاحب الارض ببقائها فيها واستجارها
منه مدة معلومة كما لا يخفى انتهى حلبي اي لتحصل الزيادة على ملكه ثم يبيع الاصول بعد قضاء حاجته من البائع
ان شاء عيني (قوله وفي الاشجار) الذي في البحر وفي ثمار الاشجار الخ (قوله ويجعل له البائع) بضم الياء اي يبيع له
البائع الانتفاع بما يوجد انتهى حلبي اي ثم باذن له في الترتك (قوله تكون مأذونا في الترتك) باذن جديد (تجدة) نقل
في البحر عن الخانية رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار فغراى من كل شجرة بعضها ثبت له خيار الرؤية حتى
لورضى بعده يلزمه وان باع ما هو مغيب في الارض كالجزر والبصل وبصل الزعفران والثوم والسلجم والفجل
ان باع بعد ما بقي في الارض قبل النبات او ثبت الا انه غير معلوم لا يجوز البيع فان باع بعد ما ثبت نباتا معلوما
بعدم وجوده تحت الارض يجوز البيع ويكون مشتريا شيئا لم يره عند ابي حنيفة ثم لا يبطل خياره ما لم ير الكل
ويرضى به وعلى قول صاحبيه لا ينوب خيار الرؤية على رؤية الكل وعليه الفتوى فان كان مما يكال او يوزن بعد
القلع كالجزر والثوم والبصل فاذا قلع البائع شيئا من ذلك او قلع المشتري باذن البائع نظر ان كان المقطوع
يدخل تحت الكيل او الوزن ثبت خيار الرؤية حتى لو رذبه يلزمه الكل وان رضى بطل البيع وان كان
المشترى قلعه بغير اذن البائع فان المقطوع شيئا له قيمة لزمه الكل لانه قبل القلع كان ينمو وبعد القلع لا ينمو
وانعيب الحادث عند المشتري يمنع الرديئة او الرؤية وان كان المقطوع شيئا لا قيمة له لا يعتبر القلع وعدمه سواء وان

(ويقطعها المشتري في الحال) جبر عليه
(وان شرط تركها على البائع حوى) (وقيل)
كشرط القطع على البائع (اذ تهاهت) الثمرة
قاله محمد (لا) يفسد (اذ تهاهت) (وبه يفتي)
لا ينافى فكان شرط يقتضيه العقد (وبه يفتي)
يجوز عن الاسرار لكن في القهستاني عن
المضمرات ان على قولهما الفتوى فتنبه فيه
بأن البائع ترك له لوشراها مطلقا وتركها
تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما تهاهت
لم تصدق بشئ وان استأجر الشجر الى وقت
الادراست بطلت الاجارة بطلت الزيادة لبقاء
الاذن ولو استأجر الارض لترك الزرع ففسد
بجهالة المدة ولم تطلب الزيادة ملحق بالباطل
لفساد الاذن بفساد الاجارة بخلاف الباطل
كما حررناه في شرحه والحيلة ان ياخذ
اقتدارا على ان له جزءا من الف جزءا
وان يشتري اصول الرطبة كالباذن ليجوز
واشجار البطيخ والتبليج والخصيش ينشترى
للمشتري وفي الزرع ويستأجر ارض
البحر يبيع بعض الثمن ويستأجر الباقي
منه معلومة يعلم فيها الادراست يبيع على
وفي الاشجار الخاف ان يرجع يقول على ان
شئ مخلصا

كان المغيب باع بعد القلع عدد اكمل فقبل وقلم البائع بعضه او قلع المشتري باذن البائع لا يلزمه ما لم ير السجل
لانه من العوديات المتفاوتة بمنزلة الثياب والعبيد ونحو ذلك وان قلع المشتري بغير اذن البائع لزمه السجل الا ان
يكون ذلك شيئا يسيرا وان اختصم البائع والمشتري قبل القلع فقال المشتري اخاف ان قلعته لا يصلح لي
فيلزمي وقال البائع ان فعلته لا ترضى به وترد فان نضر ريد للب يتطوع البائع بالقلع والا يفسخ القاضي بينهما
انتهى (قوله بانقراده) اي حال كونه منفردا (قوله صح استثناء منه) هو ادخل في المبيع تبعا كالبناء والشجر
اولا بجر كالارطال المعلومة والضحية في منه للمبيع المعلوم من المقام وما لا يصح ايراد العقد عليه لا يصح استثناءه
فلا يصح استثناء الحبل من الجارية الحامل او الشاة واطراف الحيوان كما اذا باع هذه الشاة الا اليها وهذا العبد
الايد (قوله الا الوصية بالخدمة) قال ابو السعود في حاشية الاشياء نقل عن بعض الافاضل اذا وصى بجارية
لا خدمتها او لا غلتها لا يصح لان الارث لا يجري في الخدمة بانقرادها وكذا الغلة حتى لو وصى بخدمة الجارية
او غلتها القلان فان فلان بعد صحة الوصية لا يرث وورثته خدمتها ولا غلتها بل تعود الى وريثة الموصي والوصية
اخت الميراث بخلاف ما لو وصى بعمل جاريته لا نرحيث يصح ويكون جملته واورد على الاصل السابق ان
لخدمة يصح افرادها بالوصية فيجب ان يصح استثناءها واجيب بان الكلام في العقد والوصية ليست بعقد حتى
يصح قبول الموصى له بعد موت الموصي والعقد بعد الموت لا يصح فلا يرد نقضا كذا في فتح القدير وانها ية (قوله
يصح افرادها) بان يوصى بها وحدها بدون الرقبة انتهى حابي ويصح ايضا ان يجعل مهورا فيما اذا كان الزوج
عبدا جعل سيده مهر زوجته خدمته (قوله دون استثناءها) بان يوصى له بدين دون خدمته انتهى حابي (قوله
فصح استثناءه) فخير من صبرة (الح) روى الحسن عن الامام انه لا يجوز لان الباقي بعد الاستثناء مجهول واجيب
بان هذه الجاهلية لا تنقض الى المنازعة لان المبيع معلوم بالاشارة وجهالة القدر لا تمنع جواز البيع في المشار
اليه الا ترى ان بيعه مجازفة جائز وان كان مجهول القدر وهذا هو بعينه لانه جزاف فيما يبي بعد المستثنى زبلي
ملخصا (قوله وشاة معينة من قطع) قيد بالمعينة لانه لو استثنى شاة من قطع بغير عينها او ثوبا من عدد بغير عينه
لا يجوز انتهى بجر (قوله وارطال معلومة الخ) يجري فيها الخلاف السابق ومحل الاختلاف ما اذا استثنى معينة
كان استثنى جزا كربع وثلاث فانه صحيح اتفاقا كذا في البدائع ولذا قال في الكتاب ارطال معلومة وقيد بقوله
من بيع ثم تخلت اي على رأسها لانه لو كان محذورا واستثنى منه ارطال معلومة جاز اتفاقا وقيد بالارطال لانه
لو استثنى رطلا واحدا جاز اتفاقا لانه استثنى القليل من الكثير بخلاف الارطال لجواز ان لا يكون الا ذلك المقدر
فيكون استثناء السجل من السجل بجر عن البناية (قوله على الطاهر) مقابله ما رواه الحسن عن الامام من عدم
الجواز وهو من شرط ما بعد لولا بالمعطوف عليه المعلوم من المقام لانه لا خلاف في صحته كما سلف (قوله كعينة بيع
برفي سنبله) قيد بالارطال لانه لو باع ثوب الحنطة في سنبلها دون الحنطة لم ينعقد لانه لا يصير ثوبا الا بالعلاج فلم يكن ثوبا
قبله فكان بيع المعدوم فلا ينعقد بجر واجرة الدرس والتذرية على البائع ويجوز بيع الشعير والذرة في سنبله
بالاتفاق كذا في حاشية الشلبي (قوله بغير سنبل البر) متعلق ببيع قاله الحلبي (قوله لاحتمال الربا) اي وشبهة الربا
ملحقة بحقه (قوله وباءة) قال في المصباح الباءة وزان فاعلا يشد فيقصر ويخفف فيمد الواحدة باقلاة
في الوجهين كذا في حاشية المسكي والنسبة على الاول باقلى وعلى الثاني باقلا في افاده الجوى (قوله في قشرها
الاول) قيد به تصديعا على موضع الخلاف فان الشافعي لا يجوز ذلك كله وله في بيع السنبل قولان منع (قوله
وعلى البائع اخراجه) قال في التهر لوان شري حنطة في سنبلها فعلى البائع تخليصها بالدرس والتذرية رد فيها
الى المشتري هو المختار والتين للبائع ولوا شري ثيابا في جراب ففتح الجراب على البائع واخراج الثياب على المشتري
انتهى (قوله الا اذا باع بما فيه) عبارة في الدر المنثور الا اذا بيعت بما هي فيه انتهى وهي اوضح يعني اذا باع الحنطة
بالتين والارز بحليته فانه لا يلزم البائع تخليصه (قوله الوجه نعم) لانه لم يره فتح (قوله وانما بطل بيع ما في تمر)
قال السكال واورد المطالبة بالترقي بيما اذا باع حب قطن في قطن بعينه او بوى تمر في تمر بعينه اي باع ما في هذا
القطن من الحب او ما في هذا التمر من النوى فانه لا يجوز مع انه ايضا في غلافه اشار ابو يوسف الى الفرق بان النوى
هذا لمعتبر عما هالك في العرف فانه يقال هذا تمر وقطن ولا يقال هذا نوى في تمر ولا حب في قطنه ويقال
هذه حنطة في سنبلها وهذا ارز في قطنه ولا يقال هذه قشور فيها الوز ولا يذهب اليه وهم حلبي ثم قال

(ما جاز ايراد العقد عليه بانقراده صح
استثناء منه) (الا الوصية بالخدمة يصح
افرادها دون استثناءها اشياء ثم فرع على
هذه القاعدة بقوله (فصح استثناءه) فقيد
من صبرة وشاة معينة من قطع
معلومة من بيع ثم تخلت
العقد عليها ولو التمر على رؤس الخيل
الظاهر كعينة بيع برفي سنبله
الربا (واقلاء وارز ونجس
في قشرها وجوز دلوز وقطن في قشرها
الاول) وهو الا على وعلى البائع اخراجه
الا اذا باع بما فيه وهل استثنى رطوبة
نعم فتح وانما بطل بيع ما في قطنه ووضعي

وبما ذكرنا يخرج الجواب عن امتناع بيع اللبن في الضرع والحم والشحم في الشاة والالية والإكدرع والجاء
 فيها والدقيق في الحنطة والزيت في الزيتون والعصير في العنب ونحو ذلك حيث لا يجوز لأن كل ذلك منعدم
 في العرف لا يقال هذا عصير زيت في محله فكذا الباقي انتهى (قوله من نوى الخ) نشر مرتب (قوله لانه من تمام
 التسليم) قال في المنع لأن التسليم واجب عليه وهو لا يحصل إلا بهذه الأفعال وما لا يتم الواجب إلا به فهو
 واجب انتهى وقال السيد الحموي قيد بالكيل لأن نصب الحنطة في الوعاء على المشتري إذا كان العرف بخلافه
 انتهى (قوله وقطع ثم الخ) قال في المنع وكذا إخراج الطعام من السفينة وكذا قطع العنب المشتري جزاها عليه
 وكذا كل شيء باعه جزاها كالثوم والبصل والخزراذخلى بينها وبين المشتري وكذا قطع الثمر إذا خلى بينها وبين
 المشتري كذا في الخلاصة (قوله على مشتري) لانه من باب التسليم وتسليم الثمن على المشتري فكذا ما يكون من
 تمامه وهذا هو الصحيح كما في الخلاصة وهو ظاهر الرواية كما في الخاتمة وبه كان ينبغي المصدر الشهيد من رواية
 يكون على البائع لأن النقد يكون بعد التسليم ليعرف المعيب من غيره فكان هو المحتاج اليه وهذه رواية
 ابن رستم زيلعي قال في المنع وما ابره نقد الدين فهي على المدينون الا ان قبض رب الدين الدين ثم ادعى عدم النقد
 فالاجرة على رب الدين لانه بالتبض دخل في ضمانه فالناقد انما يميز ملكه ليستوفي بذلك حقه فالاجرة عليه
 وأطلق في اجرة الناقد فشمع ما اذا قال المشتري دراهمي متقدمة وهو الصحيح خلافا لمن فصل خاتمة انتهى (قوله
 ثم جاء بزمه بعيب الزيافة) فانه على البائع والوجه فيه ما ذكر في الدآمن اذا ادعى عدم النقد فتدبر (قوله رد الاجرة)
 لقساد عمله) والضمان على ربها (قوله بقدره) أي فبرد الاجرة بقدر ما ظهر زبها (قوله باذن ربها) وما اذا
 باع بغير اذنه فهو فضولي موقوف بعقد على الاجارة فان اجبر فلا شيء اذ هو متبرع بهذا الفعل ومعنى كون
 البيع باذنه أي أمره بان يعقد مع المشتري (قوله ويسلم الثمن اولا) ليتعين حق البائع في الثمن لأن المشتري تعين
 حقه في المبيع بمجرد العقد لدخوله في ملكه وان كان تقرر الضمان عليه يتوقف على القبض حتى لو هلك قبله
 انفسخ البيع وأما البائع فانه يضمن حقه في الثمن بعد قبضه لأن الاثمان لا تعين حتى لو اشترى شيئا بهذا الدينار
 كان له ان يعطيه دينار آخر فلهذا يؤمر المشتري بتسليم الثمن اولا اذا كان المبيع حاضرا وان كان غائبا
 فلهذا يشتري ان يمنع من تسليم الثمن حتى يحضر البائع المبيع على مثال الراهن مع المرتن زيلعي فلو نقد بعض
 الثمن واراد ان يأخذ بعض المبيع ليس له ذلك فلو اشترى بشرط ان يدفع المبيع اولا فسد البيع لانه لا يقتضيه
 العقد ولو قبض المبيع بغير اذن البائع قبل نقد الثمن كان له استرداده ونقض تصرفه الا اذا كان تصرفه لا يحتمل
 الفسخ كالاعتاق والتدبير فانه لا يسترد ذكر العلامة شاهين عن المحيط ولو وطئها المشتري فحملت وولدت
 لا يتمكن البائع من الحبس وان لم تلد ولم تحبل فله الحبس بغير ولو اشترى ما يتسارع اليه الفساد ولم يقبضه ولم
 ينقد الثمن حتى غاب كان للبائع بيعه من غيره ويحل للمشتري الثاني وان كان يعلم بالحال لأن المشتري رضي بهذا
 الفسخ دلالة نقله الشيخ شاهين عن السكالك قال وكثيرا ما يقع هذا في الاسواق ابوالسعود وفي البحر للبائع حق
 حبس المبيع حتى يستوفي الثمن كله ولو بقي منه درهم الا ان يكون مؤجلا كما قدمناه فلو كان بعضه حالا
 وبعضه مؤجلا فله حق الحبس الى استيفاء الحال وان ابرأ المشتري عن بعض الثمن كان له الحبس حتى يستوفي
 الباقي ولا يسقط حقه في الحبس بالرهن ولا بالكفيل ويسقط بحواله البائع على المشتري بالثمن انقفا وكذا بحواله
 المشتري البائع به على رجل عذرا بن يوسف ولو سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن سقط حقه فليس له بعد رده
 اليه ولو اعاره البائع له او اودعه اياه على المشهور بخلاف المرتن اذا اعار الرهن من الراهن فانه لا يبطل الرهن
 فله استرجاعه ولو قبضه المشتري بغير اذنه لم يسقط حقه في الحبس ولو اعاره المشتري او وهبه او تصدق به
 او رهنه وقبضه المرتن جاز ولو باع او آجر لا يجوز ولو اشترى ثوبا او حنطة فقال البائع بعه قال الامام الفضلي
 ان كان قبل القبض والرؤية كان فسخا وان لم يقبل البائع نعم لأن المشتري ينفرد بالفسخ في خيار الرؤية وان
 قال بعه لى كن وصكلا في الفسخ فمالم يقبل البائع ولم يقبل نعم لا يكون فسخا وان كان بعد القبض والرؤية
 لا يكون فسخا ويكون وكلا بالبيع سواء قال بعه او بعه لى انتهى وفي البناية اشترى دهننا ودفع فاروره ليزنه
 فيها وزنه بمحضرة المشتري فهو قبض وكذا بغيره في الاصح وكذا كل مكيل او موزون اذا دفع له الوعاء فكاله
 او وزنه في وعائه بامر او اشترى ثوبا فامر البائع بقبضه فلم يقبضه حتى اخذه ان كان حين امر.

من نوى وحسب لبن لانه معدوم عرفا
 واجرة كيل وعدو وزن ودرع على بائع
 لانه من تمام التسليم واجرة وزن من
 وقدم وقطع ثم الخ انما قبض البائع الثمن ثم جاء
 (على سنن) الا اذا قبض البائع الثمن ثم جاء
 بزمه بعيب الزيافة (فرد) ظهر بعد نقد
 الصراف ان الدراهم زبوا عن اجارة الزبانية
 فوجد البعض فقدره من عن اجارة الزبانية
 واما الدال فان باع العنب بنفسه باذن ربها
 فاجرة على البائع ان سعى بينهما وبيع المالك
 بنفسه يعتبر العرف وتسامه في شرح
 الوهبانية (ويسلم الثمن اولا في بيع سلعة
 بذانير دراهم)

بقبضه امكنه من غير قيام صح التسليم وان كان لا يمكنه الا بقيام لا يصح وفي البناية معزيا الى الغاية ان القبض في العقار يكون بالتخلية وفي المنقول بالنقل الى مكان لا يختص بالبائع المشتري المفلس دبرا واعتق المشتري قبل قبضه جاز ولا سعاية على الغلام الاعتد الثاني فان كاتبه او آجره او رهنه قبل قبضه ونقد الثمن ابطال انقاضي هذه التصرفات ان شاء البائع فان نقده قبل الابطال جازت الكتابة وبطل الرهن والاجارة ولو قبض المشتري المشتري قبل نقده بلاذنه فطلب منه نخلي بينه وبين البائع لا يكون قبض حقيق يقبضه بيده بخلاف ما اذا خلى البائع بينه وبين المشتري ولو امره بقبض الفرس والبائع عسك بعنايه وفقر من يدهما كان على المشتري لان تسليم الفرس كذلك يكون انتهى ملخصا (قوله ان احضر البائع السلعة) واما اذا لم تكن حاضرة فلا يجب تسليم الثمن كماله (قوله سلماها) لاستوائهما في التعيين ان كان بيع سلعة بسلعة او عده ان كان بيع ثمن بثلث زبلي (قوله مالم يكن احدهما) اي احدهما عوضين (قوله كسالم) المراد به المسلم فيه فان شرطه ان يكون مؤجلا واقل الاجل شهر وهذا وما بعده تمثيل لتأجيل احد العوضين وهذا تمثيل لتأجيل المبيع وما بعده لتأجيل الثمن (قوله وثمان مؤجل) فلا يطالب المشتري بتسليمه واما للبائع حتى جنس المبيع لانه بالتأجيل سقط حقه في الجنس ثلبي والمناسب زيادة وما لم يكر المبيع فيه خيارا لمشتري فلو كان له ليس للبائع مطالبة بالثمن قبل سقوطه افاذه في البحر (قوله ثم التسليم) اي في المبيع والثمن ولو كان البيع فاسدا كما في البحر (قوله بلا مانع) بل ان لا يكون مشغولا بحق غيره انتهى حلي (قوله ولا حائل) بان يكون بحضرته انتهى حلي (قوله وشرط في الاجناس الخ) قال في البحر وفي الاجناس يعتبر في صحة تسليم ثلاثة معان ان يقول خلعت بينك وبين المبيع وان يكون بحضرة المشتري على صفة يتأتى فيه الفعل من غير مانع وان يكون مفرا غير مشغول بحق غيره فلو كان المبيع شاغلا كالحنطة في جوالق البائع لم يمنع وفي القنية لوباع حنطة في سبلها فسلها كذلك لم يصح كقطن في فراش ويصح تسليم ثمار الانجبار وهي عليها بالتخلية وان كانت متصلة بملك البائع انتهى ولو اشترى حنطة في بيت يدفع البائع المفتاح اليه وقال خلعت بينك وبينها فهو قبض وان دفعه ولم يقل شيئا لا يكون قبضا وفي جامع النوازل دفع المفتاح في بيع الدار تسليم اذا نهيته قصه من غير تكلف وكذا لو اشترى بقرافي السرح فقال البائع اذهب واقبض ان كان يرى بحيث يمكنه الاشارة اليه يكون قبضا انتهى (قوله او كان بعيدا) قال في البحر ولو باع دارا غائبة ففعل سلمتها اليك فقال قبضتها لم يكن قبضا وان كانت قريبة كان قبضا وهي ان تكون بحال بقدر على اغلاقها والا فهي بعيدة انتهى قال الحلبي كان عليه ان يقول او مشغولا بحق غيره انتهى اي ليقابل قوله بلا مانع كما ان قوله او كان بعيدا يقابل قوله بلا حائل (قوله والناس عنه) اي عن هذا الحكم وهو ان الاقرار بالتسليم من البائع والقبض من المشتري لا يمد قبضا وقوله فانهم تعليل للغة (قوله وهو لا يصح به القبض) اي بالاقرار بالتسليم والقبض واما العقد في ذاته فهو صحيح غير انه لا يجب على المشتري دفع الثمن لعدم صحة القبض (قوله على الصحيح) مقابله ما في المحيط انه بالتخلية يقع القبض وان كان المبيع يبعد عنهم واقاد شمس الائمة في جامعه انه قول الامام قال في البحر ان ما ذهب اليه الامام الحلواني من عدم صحة تخلية البعيد هو ظاهر الرواية كما في الخانية والظهيرية وهو الصحيح خاتمة والاعتماد عليه ظهيرية فقد علت ضعف المقابل وعلى هذا تخلية البعيد في الاجارة غير صحيحة وكذا الاقرار بتسليمها انتهى (قوله وكذا الهبة والصدقة) فان القبض فيهما لا يكون بالتخلية في البعيد بخلاف القريب (قوله وتماه فيما علقناه على المتن) ذكر فيه فروعا منها انه لو ملك المبيع اي قبل القبض بفعل البائع او بفعل المبيع او بامر سماوى بطل البيع ويرجع بالثمن لو مقبوضا وان هلك بفعل المشتري فعليه ثمنه ان كان البيع مطلقا او بشرط الخيار له وان كان الخيار للبائع او كان البيع فاسدا لزمه ضمان مثله ان كان مثليا وقيمته ان كان قيميا وان هلك بفعل اجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع فيضمن الجاني للبائع ذلك وان شاء امضاء ودفع الثمن واتبع الجاني وطيب له الفضل ان كان الضمان من خلاف جنس الثمن والله تعالى اعلم (قوله اسقوط حقه بالتسليم) لانه استوفى اصل حقه افاذه المصنف (قوله له ذلك) لانه لم يستوف حقه وحق الجنس ثابت له لعدم تعدل حقه بها قتل قبضه منزلة عدم القبض فلا يسقط الاقبض ما هو حقه وهو في الحياد دون الزئوف منح (قوله كماله وجدها رصا او ستوفة) فان قبضها لا يصدق قبضا اصلا لانها ليسا من النقود اما الزئوف فهو منها لانه يقبله التجار ويرده بيت المال واما المستحقة فهي ملك الغير لا ملك المشتري (قوله وكالمترين) اهل صورته

ان احضر البائع السلعة (ولي بيع سلعة بثلثها) او ثمن بثلث (سلماها) مالم يكن احدهما دينيا ككسالم وثمان مؤجل ثم التسليم يكون بالتخلية على وجه يمكن من القبض بلا مانع ولا حائل وشرط في الاجناس شرطان ثالثا ان يقول خلعت بينك وبين المبيع فلو لم يقله او كان بعيدا لم يصح قابضا والثمن بالتسليم والقبض وهو يشترط قرية ويقررون بالتسليم وعلى المتن لا يصح به القبض على الصحيح وكذا الهبة والصدقة خاتمة وتماه فيما علقناه على المتن (وجهه) اي البائع الثمن (زئوفا ليس له استرداد السلعة وحبسها به) تسقوط حقه بالتسليم وقال زفر له ذلك كماله وجدها رصا او ستوفة او مستحقة (الحياد) التي منية (قبض بدل) دراهمه (الحياد) التي كانت له على زيد (زئوفا) على طين انها جياذ

بما اذا دفع الثمن وكان من ثمنها فان حق حبيسه لا يرد ولا يسترد (قوله والا فلا يرد ولا يسترد) لان قضاء الدين حصل بقبض جنس حقه ويعلم حقه في فسخ ذلك القضاء وهو محتج به لا لما به حصل القضاء (قوله كماله علم بذلك) اي بانها زبوف عند القبض فانه يسقط حقه في الرد (قوله وقال ابو يوسف الخ) وجهه ان الرجوع بالنقصان باطل لا يستلزمه الربا ولا وجهه لا يبطال حقه في الجوده لعدم رضاه فكان النظر فيما عينا انتهى دورا قول ذكر في الحقائق عن العيون ان ما قاله ابو يوسف احسن وادق للضرر ولذا اخترناه للفتوى انتهى ذكر العلامة نوح (قوله كماله كانت رصا صا فستوفى) فانها زدتنا فاقا انتهى درون طما واطلاقه انها ترد ولو علم بها وقت القبض لانها ليست من جنس الاعمان (قوله فالبائع اسوة الغرماء) اي يساووهم في فسخته ولا يختص به (قوله اذا مات المشتري مفسدا) الظاهر قرآنه بالتخفيف لان المراد به انه معسر لانه محكوم عليه من القاضي بالتفليس (قوله وبعبكسه لا) كان وجهه ان نصف الزرع مستحق البقاء بعقد المزارعة ونصفه المبيع مستحق القلع ولا تميز بينهما فلذا منع اما اذا كان البذر منه يصير كانه مستأجر للارض فيكون مستحق الوضع فيصنع وفي الجرع عن الخانية ارض فيها زرع فبائع الارض بدون الزرع او الزرع بدون الارض جاز وكذا لو باع نصف الارض بدون الزرع ثم ذكر ما في الشرح والا كالأ الذي يزرع الارض ولا يملكها (قوله وحينئذ في مدار الشجر) ولا يجوز استئجار الشجر من المشتري لترك الثمر عليه بجور وقد سلف ان البائع يثمر بقطع الثمر ويسلم المبيع فارغا الا ان يحمل ما سلف على ما اذا ادرك الثمر ويحمر (قوله ولا فرق في نظري بين المشتري والبائع) اي قلنا المشتري الخيار المذكور كما هو للبائع اصله لصاحب البصر فانه قال وينبغي على قياس كذا انه لو باع ثمرة بدون الشجرة ولم يدرك ولم يرص البائع باعارة الشجر ان يتخير المشتري ان شاء ابطال البيع وقطعها لان في القطع اطلاق المال لكنه قدم قريبا ان المشتري يجبر على القطع واطلق والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

باب خيار الشرط

الاضافة من قبيل اضافة الحكم الى سببه لان الشرط سبب الخيار ومعناه الاختيار وقيل التخيير بين الامضاء والفسخ ذكر العلامة نوح (قوله وجه تقديمه مع بيان تقسيمه مبين في الدور) حيث قال اعلم ان البيع تارة يكون لازما واخرى غير لازم فاللازم ما لا خيار فيه بعد وجود شرائطه وغير اللازم ما فيه الخيار ولكون اللازم اقوى قدمه ثم ذكر خيار الشرط والتعيين واراد بالاول ان يكون العاقد مختارا بين قبول اصل العقد ورده واراد بالثاني ان يشتري احد الشيئين او الثلاثة على ان يعين ما شاء وقدمهما على باقي الخيارات لانهما يمنعان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرؤية لانه يمنع تمام الحكم واخر خيار العيب لانه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط انواع فاسداتها كما اذا قال اشترى بيت على اني بالخيار ايا ما او على اني بالخيار ايا ما او في البحر عن السكال لو قال انت بالخيار فله خيار المجلس فقط وفي حاشية المكي اذا اطلق في غير المجلس افسد ولو فيه ثبت له خيار المجلس كما في التهر تبعا للفتح والبرازية وهذا هو التوفيق بين العبارتين وجاز فاقا ان يقول على اني بالخيار ثلاثة ايام فادونها ومختلف فيه وهو ان يقول على اني بالخيار شهرا او شهرين فانه فاسد عند الامام وزفر والامام الشافعي رضي الله تعالى عنهم جائز عند ابى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى انتهى مزيدا وذكر العلامة نوح ان الخيار ثابت بالنص على خلاف القياس لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشروط الا ان النص ورد به وهو ما اخرججه الحاكم في المستدرک عن ابن عمر قال كان حبان يفتح الحاء وبالباء الموحدة ابن منقذ وكان حبان ممن شهد احدا وكان رجلا ضمه بغا قد سفع في رأسه مأومة اي ضرب في رأسه شجة بلغت ام دماغه فجعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم خيار فيما اشترى ثلاثة ايام وكان قد نقل لسانه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع وقل لا خلافة اي لا خداع فكان يشتري الشيء ويحيى به الى اهله فيقولون ان هذا قال فيقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خبرني في بيع انتهى بزيادة من حاشية سري الدين وذكر العلامة نوح رحمه الله تعالى ان اهل الاصول قسموا الموانع خمسة اقسام مانع يمنع انعقاد العلة وهو سريه المبيع فلا ينعقد المبيع في الحر لانه لا ينعقد الا في محله ومحل المال والحر ليس بمال فلا وجود فيه للمبيع اصلا ومانع يمنع تمام العلة وهو البيع المضاف الى الغير ومانع يمنع انعقاد ابتداء الحكم بعد انعقاد العلة وهو خيار الشرط يمنع ثبوت حكمه وهو خروج المبيع عن ملكه

(ثم علم بانها زبوف) بردها او يسترد الحيا (د) كانت (قائمة والا فلا) يرد ولا يسترد كماله علم بذلك عند القبض وقال ابو يوسف يرد مثل الزبوف ويرجع بالبائض كماله كانت رصا صا فستوفى (اشترى شيئا وقبضه ومات مفسدا او ستوفى) اشترى شيئا مع اسوة الغرماء وقال قبل زبوا ان قال ابو نوح (قوله كماله بقبضه) عليه الشافعي هو احق به (قوله فلو انما قالوا مفسدا) فان البائع احق به (قوله اذا مات المشتري مفسدا) الصلاة والسلام اذا مات المشتري مفسدا فوجد البائع متاعه بعينه فهو اسوة الغرماء فوجد البائع العيني (قوله) باع نصف الزرع بجزئ من جميع العيني الاكار من الاكار ارض ان باعه الاكار كان البذر من الاكار وبعبكسه لا الا اذا كان باع شجرة او كرما فينبغي ان يجوز خانية باع شجرة او كرما ثم لا يدخل الثمر وحينئذ فيعجز النجور الى الادراك فلو باع المشتري امانة خير البائع ان شاء ابدل البيع او قطع الثمر جامع الفصولين قال في التهر ولا فرق بظاهر بين وجه تقديمه مع بيان تقسيمه مبين في الدور ثم الخيارات بلغت سبعة عشر

وما منع يمنع تمام الحكم بعد ثبوته كخيار الرؤية للمشتري وما منع يمنع لزومه كخيار العيب وقال بعض الفضلاء تقسيم
 الموانع مبني على قول ضعيف وهو جواز تخصيص العلل واما على الصحيح من انه لا يجوز تخصيصها فلا مانع لها
 اصلا في كل موضع عدم الحكم فانما هو لعدم العلة فتختلف الملك مع شرط الخيار انما هو لعدم العلة لانها البيع
 بلا خيار وقولهم فيما فيه خيار علة اسما ومعنى لاحكامها على الصحيح لان الموجود شرط العلة لا كلها لانها
 لا تتم الا بالاصاف الثلاثة ان تكون موضوعة وان تكون مؤثرة وان يوجد الحكم بعدها بلا تراخ فادام الخيار
 باقيا لم تتم العلة فاذا سقطت انتهي وفي النهر من التلويح اعترضنا في العلة الثالثة امور اضافة الحكم اليها وتأثيرها
 فيه وحصولها معه في الزمان وهو ما يوجب اعتبار الاول العلة باعتبار الثاني العلة بمعنى وبالثالث العلة معنى وحكما
 انتهى (قوله الثلاثة المبني عليها) خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب (قوله وخيار تعيين) هو المذكور
 في قول المصنف باع عبيدين على انه بالخيار في احدهما ان فصل فمن كل واحد منهما وعين الذي فيه الخيار صريح
 والا لا (قوله وغبن) هو ما قاله المصنف في المراجعة ولا رد يغبن فاحش في ظاهر الرواية وفيه بالرد ان غره اي غر
 البائع المشتري او بالعكس او غره الدلال والا لا انتهى بزيادة من شرح المؤلف (قوله ونقد) هو ما قاله المصنف
 في هذا الباب قريبا بقوله فان اشترى على انه ان لم يتقدمه الى ثلاثة ايام فلا بيع صح (قوله وكية) صورتهما قال
 اشترت بما في هذه الخاية ثم رأى الدراهم التي فيها كان له الخيار وان كانت نقد البلد والمراد بالخيار خيار الكمية
 لا خيار الرؤية لانه لا يثبت في النقود انتهى نهر (قوله واستحقاق) هو ما قاله المصنف في باب خيار العيب استحق
 بعض المبيع فان كان استحقاقه قبل القبض للكل خير في الكل لتفرق الصفقة وان بعده خير في القبي لا في غيره
 لان تبعض القبي عيب لا المثل انتهى بزيادة من شرح المؤلف (قوله وتغير في قول) كالتصريفة على احدى
 الرايتين كذا في البحر والمضرة هي ما كانت قليلة الدين وشدة التبايع ضررها فيجتمع لبنها فيظن المشتري انها
 غزيرة الدين هذا والذي في المجمع ان الرايتين في رجوع المشتري بالنقصان اما عدم الرد فرواية واحدة فليحذر
 انتهى حلبي (قوله وكشف حال) هو فيما اذا اشترى بوزن هذا الجوز ذهب ونسبه في جمع التفاريق الى محمد ويبنى
 نبوته ايضا فيما لو اشترى باء لا يعرف قدره نهر وادخل في خيار الكشف خيار الكشف وهو ما اذا باع صبرة
 كل صاع بدرهم صح البيع في صاع مع الخيار للمشتري لتفرق الصفقة دون البائع (قوله وخيانة مراجعة
 وقولية) ذكره المصنف في المراجعة حيث قال فان ظهر خيانه في مراجعة باقاره او بربها على ذلك او بتكوله
 عن البين اخذه المشتري بكل ثمنه او رده لقوات الرضى وله الخط قدر الخيانة في التولية التحق التولية انتهى مع
 شرحه قال الحلبي وينبغي ان تكون الوضعية كذلك اي الخيانة في نقصان الثمن كما اذا قال له ان ثمنه عشرة
 دراهم ولكن اضع عنك منه درهمين فظهرت خيانه في الثمن (قوله وفوات وصف مرغوب فيه) هو الذي
 ذكره المصنف بقوله اشترى عبدا بشرط خيره او كتبه فظهر بخلافه اخذه بكل الثمن او تركه انتهى (قوله وتفرق
 صفقة بهلاك بعض مبيع) ولا يصح كون ذلك الا قبل القبض (قوله واجازة عقد القضي) فان المالك يخبر
 في اجازته وابطاله (قوله وظهور المبيع مستأجرا او موهونا) قال المصنف مع شرحه في فصل القضي
 عاطفا على الموقوف وبيع المرهون والمستأجر والارض في مزارعة الغير على اجازة مرتين ومستأجر ومزارع
 انتهى فان اجاز المستأجر او المرتين فلا خيار للمشتري وان لم يجز فان خيار للمشتري في الانتظار والقسط (قوله
 ويفسخ بالقالة) وهي ان يتراضيا على فسخ العقد (قوله وتحالف) بان اختلفا في قدر ثمن او مبيع او فيها او يحجزا
 عن البيعة ولم يرض واحد منهما بدعوى الاخر تحالفا وفسخ القاضي المبيع بطلب احدهما قال الحلبي عن الاشياء
 وكلها يباشرها العاقدان الا التحالف فانه لا يفسخ به وانما يفسخه القاضي وكلها تحتاج الى الفسخ ولا يفسخ
 شيء بنفسه انتهى (قوله للمتياعين) قال في الخيانة اذا شرط الخيار لهما لا يثبت حكم العقد اصلا ولو قال من له
 الخيار ان لم افعل كذا اليوم فقد ابطلت خيارى كان باطلا ولا يبطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب ان لم
 ارد اليوم فقد ابطلت خيارى ولم يرد اليوم لا يبطل خياره وقامه في البحر (قوله ولو وصيا) قال في البحر اطلق
 في المتبايعين فشكل الاصيل والنائب فصم للوكيل وان وصى ولو امره ببيع مطلق ففقد خياره اوللا امر اولاجني
 صححه ولو امره ببيع بخيار الا امر فشرطه لنفسه لا يجوز ولو امره بشراء بخيار الا امر فاشتراه بدون الخيار فنقد
 الشراء عاياه دون الا امر للخالقة بخلاف ما اذا امره ببيع بخيار فباع بائنا حيث يبطل البيع اصلا انتهى

الثلاثة المبني عليها وخيار تعيين وغبن وقالة
 وكية واستحقاق وتغير في قول وكشف حال
 وخيانة مراجعة وتفرق صفقة وفوات وصف
 مرغوب فيه واجازة عقد القضي وظهور المبيع
 من غير ان او موهونا اشياء من احكام
 الفسخ قال وينسخ بالقالة وتحالف فليقت
 تسعة عشر سببا واعلمها ذكرها المصنف
 يعرف من مارس الكتاب (مع نمرطة
 للمتياعين) معا (ولا جدهما) ولو وصيا

ملخصاً (قوله ولو بعد العقد) قال في البحر وشغل ما اذا شرط وقت العقد والحقاه به فلو قال احدهما بعد البيع ولو بايام جعلتك بالخيار ثلاثة ايام صح اجماعاً فلو شرطاه بعده ازيد من ثلاثة ايام فسد عنده وعندهما لا يفسد ويبطل الشرط بجزء ولو قدم المولف قوله ولو بعد العقد وقال صح شرطه ولو بعد العقد لكان اولى لانه تأخيره ربما يتوهم منه اختصاصه بقوله ولغيرهما مع انه جار في الاقسام الثلاثة ذكره الحلبي ولو كان الخيار للبائع فصالحه المشتري على معين لا مضاء البيع صح ويكون زيادة في الثمن وكذلك كان الخيار للمشتري فصالحه البائع على اسقاطه فخط عنه من الثمن كذا اوزاده عرضاً جاز انتهى ولو صالحه البائع على ابطال البيع وبعطيه مائة ففعل انفسخ البيع ولا شيء له كذا في التتارخانية (قوله لا قبله) فلو قال جعلتك بالخيار في البيع الذي نعتده ثم اشترى مطلقاً لم يثبت انتهى بجزء في التتارخانية واذا شرطه المشتري له في الثمن اوفى المبيع كان له الخيار فيهما انتهى (قوله اوبعضه) لا فرق في ذلك بين كون الخيار للبائع او للمشتري ولا بين ان يفصل الثمن اولا لان نصف الواحد لا يتعاقب انتهى نهر (قوله ولو فاسداً) اي ولو كان العقد الذي شرط فيه الخيار فاسداً وكان الاقعد في التركيب ان يقول صح شرطه ولو بعد العقد ولو فاسداً انتهى حلبي وفائدة شرطه انه يثبت لمن شرطه ولو بعد القبض ولا يتوقف على القضاء به او الرضى (قوله فالتقول لنا فيه) لانه خلاف الاصل كما في البحر وهو مبكر مع ما يأتي متناً آخر الباب قاله الحلبي (قوله على المذهب) وعند محمد القول لمصلحة البينة للآخر كذا في البحر انتهى حلبي (قوله ثلاثة ايام) هذا اذا كان المبيع مما لا يتسارع اليه الفساد فان كان مما يتسارع اليه فحكمه في الخاتمة قال اشترى شيئاً يتسارع اليه الفساد على انه بالخيار ثلاثة ايام فالقياس لا يجهز المشتري على شيء وفي الاستحسان يقبل المبيع اما ان تنفسخ البيع واما ان تأخذ المبيع ولا شيء عليك من الثمن حتى تجيز البيع او يفسد المبيع عندك دفعاً للضرر من الجانبين (قوله عند اطلاق) اي صادراً في صلب العقد اما لو باع بلا خيار ثم لقيه بعد مده فقال له انت بالخيار له الخيار مادام في المجلس بمنزلة قوله لك الا فالة بجزء (قوله اوتأيد) مثله التوقيت بجهول كما في الحلبي عن البحر ولو ذكر الخيار مطلقاً عن المدة اعتماداً على ما هو العرف بينهم من ان المراد من قوله انت بالخيار اي ثلاثة ايام فهل يكون من قبيل قولهم المعروف كالشرط فلا يقتصر على المجلس حيث كان بعد العقد ولا يفسد اذا كان مقارناً له يحرجوه (قوله فالحكم فسخه) ولو الفاسخ غير من له الخيار لوجب الفسخ رفعاً للفساد (قوله خلافاً لهما) فاجازاه اذا ذكر مدة معلومة طالت او قصرت مكي عن ملا مستكين وفي شرح المجمع والاصح ان ابا يوسف يوافق الامام كذا في حاشية الشلبي والكلام مشير الى انه لو لم يكن الخيار موقفاً لم يكن له الاجازة في الثلاث قهستان (قوله في الثلاثة) ولو في ليل الرابع ما لم يطلع الفجر كذا في الدر المنثور عن القهستان (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية فعاد العقد الى الجواز بعد ان كان فاسداً لانه المتفسد قد ارتفع قبل تقريره وهذا قول العراقيين من اصحابنا وقال علماء خراسان العقد موقوف وبالا اجازه في المدة المذكورة ينقذ وظهران لافساد والا بان مضى جزء من اليوم الرابع قبل الاجازة فهو فاسد وهذا هو الاوجه كما قاله الزيلعي وفائده الخلاف تظهر في حرمة مباشرة العقد وعدمها فتحرر على الاول لا على الثاني افاده ابو السعود وذكره في البحر فائدة اخرى فقال وينبغي انه لو كان عبداً واعتقه قبل قبضه لم يصح على القول بانتهاده فاسداً ويصح على القول بالوقف وفي الخاتمة فان استقر الخيار في الثلاثة ايام واعتق العبد او مملت العبد او المشتري او احدث به ما يوجب لزوم البيع يتقلب البيع جائزاً في قول الامام ويلزمه الثمن انتهى (قوله في لازم) اخرج به الوصية فلا محل للخيار فيها لان الوصية الرجوع في الوصية مادام حياً والوصية له القبول وعده (قوله يمتثل الفسخ) اخرج به ما لا يمتثل كالتسكاح والطلاق (قوله ومعاملة) اي مساقاة انتهى حلبي وانما صح فيهما لانهما من عقود الاجارة (قوله وعق على مال) ينبغي ذكره بلصق الكتابة ليكون قول الشارح بعد وقت راجعاً اليهما قال الحلبي وكان ينبغي ان يذكر اطلاق على مال ايضا لانه معاوضة من جانب المرأة كالخلع وكما ان العتق على مال معاوضة من جانب العبد انتهى (قوله لزوجة وراهن وقتن) لان العقد في جانبهم لازم يمتثل الفسخ بخلاف الزوج والسيد فان العقد من جانبهم لازم لا يمتثل الفسخ لانه يمين وبخلاف المرتهن فان العقد من جانبه غير لازم اصلاً انتهى ادله نقض الرهن متى شاء بلا خيار من (قوله ككفالة) اي بنفس او مال وشرط الخيار لا مكفول اولاً كذا بل انتهى حلبي عن المنع وفي حاشية المكي عن الرازي وبصح اشتراط اكثر من ثلاثة ايام

(ولغيرهما) ولو بعد العقد لا قبله تارخانية
(في مبيع) كله (اوبعضه) كذا في التتارخانية
ولو فاسداً ولو خلافاً في اشتراطه فالتقول
لنا فيه على المذهب (ثلاثة ايام اوتأيد) ففسد
وفسد عند اطلاقها (خياره يجوز ان
قد كل فسخه خلافاً لهما) فتنقلب
اجاز من له الخيار (في الثلاثة) فتنقلب
مصححاً على الظاهر (وصح) من له ايضا
(في لازم) يمتثل الفسخ (كثارة ومعاملة)
واحد وقتن وسليح عن مال (ولو تغير عينه)
(وتأيد وخلع) وراهن وقتن (وعق على مال)
لو شرط لزوجة وراهن وقتن (وتحوها)

أيام للمعتل وفي الكفالة لو كفل على أنه بالخيار عشرة أيام أو أكثر صرح بخلاف البيوع لأن مبناها على التوسع
وفي الوقف لأن جوازه على قول الثاني وهو غير مقيد عنده بالثلاث انتهى ملخصاً (قوله وحالة) إذا شرط للمعتل
أو المحال عليه لأنه يشترط رضا (قوله وأبراء) بأن قال أبرأه من الدين على أنه بالخيار فاختار باطل انتهى ولعل في المسئلة
لكن نقل الشريف الجعفي عن العمادية لو أبرأه من الدين على أنه بالخيار فاختار باطل انتهى ولعل في المسئلة
خلافاً (قوله ووقف عند الثاني) أما محمد فيشترط أن لا يذكّر فيه خيار شرط معلوماً كان أو مجهولاً واحتاره
هلال وقال أبو يوسف أن كان الوقت معلوماً جاز الوقف والشرط نص على ذلك صاحب النهر أول كتاب الوقف
انتهى أبو السعدي وهو من أبي يوسف بناء على أصله من صحة اشتراط العدة لنفسه ولما افتوا بقوله هناك فينبغي
أن يفتى به أيضاً في جواز اشتراطه انتهى حلي وأما لم يصح فيها لأنها لا تحتل الفسخ (قوله وصرف وسلم) وذلك لأن شرط
الخيار يناق ما هو شرط فيهما قبل الاقتراق وهو قبض كل من بدلي الصرف ورأس مال السلم لأن اشتراط
القبض قبل الاقتراق فرع ثبوت الملك فيهما وشرط الخيار بنافيه فلهذا لم يجز فيهما مع انهما من اللزوم
المحتمل للفسخ أبو السعدي (قوله وأقرار) فإذا قال لقلان على ألف درهم على أني بالخيار ثلاثة أيام لزمه ما أقرب به
وبطل الشرط لأن الأقرار حجة ملزمة وهو أخبار عن الكائن وليس بإنشاء ولا أخبار لا يقبل الخيار لأن الخيار
في معنى التعليق بالشرط والخبر لا يحتمل التعليق بالشرط ذكره أبو السعدي في حاشية الأشباه (قوله إلا الأقرار
بعقد يقبله) كما إذا قال له على ألف درهم من ثمن مبيع استعته على أني بالخيار صرح وينبئ الخيار إذا صدقه المقر له
أو أقام على ذلك بينة لأن المقر به عقد يقبل الخيار وإن كذبه المقر له لم يثبت وكان القول قول المقر له لأنه من
العوارض كالأجل والقول في العوارض قول المنكر كذا في الحاشية المذكورة وشمل إطلاقه الأقرار بكل عقد
يقبله وما ذكره مثال لا يخصص (قوله وكالة) فلا خيار فيها لعدم اللزوم من الطرفين ولزومها في بعض الصور
نادر (قوله وقد كنت غيرت الخ) لم يغير الأقرار النهر مع الحوالة إبدلها بقوله كذا والقسمه ولم يرد عدا عما فيه
بل ارتكب تغييراً لأعراب فان أعراب لفظ القسمه الرفع على الابتداء والخبر قوله كذا ولا يلزم مثل هذا على
صاحب النهر إلا أن يجعل قوله والخلع بالرفع وخبره كذا ويكون من عطف الجملة ويقرأ والقسمه بالجر على أن
النظم لم يستوف المذكور ولا إذا سقط من القسم الأول المزاوعة والمعاولة والكتابة ومن الثاني الوصية (قوله
فقلت) هو من الرجز (قوله على أنه أي المشتري الخ) مثله يجوز في البائع قال في الذخيرة وإذا باع عبداً ونقد
التمن على أن البائع أن رد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما كان جائزاً وهو بمعنى شرط الخيار للبائع انتهى
والمتنفع بالشرط في مسألة المصنف البائع والخيار للمشتري باعتبار أنه المتكسب من امضاء البيوع بالنقد
ومن فسحه بعده وفي الثانية بعكس ذلك أقاده صاحب الجهر (قوله خلافاً لغيره) وجه قوله أنه يبيع شرطت
فيه الأقالة الفاسدة والصحة مما تنفسده فالفاسدة أولى وأما كانت فاسدة لتعلقها بالشرط وهو عدم دفع الثمن
في الثلاثة أيام والأقالة لا تتعلق بالشرط لأن فيها معنى التملك حتى جعلت به ما جديده في حق ثالث ولنا أن ابن
عمر رضي الله تعالى عنهما باع ناقة بهذا الشرط ولم يشكر عليه أحد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين
من زيادة من حاشية المسكي (قوله فلو لم ينقد في الثلاثة فسد فنقد عتقه بعدها) أعلم أنه ما أن يعتقه قبل مضي
الثلاثة أو بعدها مع عدم نقد الثمن فيهما وبين حكم ذلك في الجهر بقوله قال في المحيط وينسخ البيوع أن لم ينقد
فإن كان المبيع عبداً فاعتقه أو باعه ثم لم ينقد الثمن حتى مضت الثلاثة فنقد عتقه ويجهل لأن هذا معنى شرط
الخيار لأن الإجازة والفسخ تعلقا بفعل المشتري وهو النقد في الثلاث وتزلز النقد فيها ولو اعتقه أو باعه في خيار
الشرط يلزم البيوع فكذا هذا ولو اعتقه بعد مضي الثلاثة ولم ينقد الثمن لم يذكّر في ظاهراً رواية وذكره في
النوادر فقال إن كان قبل القبض لا ينقد عتقه وبعد القبض ينقد ويجعل البيوع فاسداً بمضي ثلاثة أيام متى تزلز
النقد لأن قوله إن لم ينقد إلى ثلاثة أيام فلا يبيع بيننا توقيت للبيوع وليس ينسخ له نصاً حتى تزلز النقد في الثلاثة
صار كأنه قال بعثت هذا العبد إلى ثلاثة أيام فيكون توقيتاً للبيوع وهو لا يقبل التوقيت قصار بمنزلة شرط
فاسد فيفسد البيوع انتهى (قوله فنقد عتقه بعدها) وعليه قيمة خائبة (قوله لوفى يده) لأن كان في يد البائع
خائبة (قوله وإن اشترى كذلك) أي قائلاً إن لم ينقد الثمن إلى أربعة أيام (قوله خلافاً لمحمد) فإنه جوزه إلى ما سجدناه

وحالة وأبراء وتسليم شفعة بعد الطلوع
وقف عند الثاني أشباه وأقالة بزارية
فهو سنة عشر وسلم وأقرار الألف رابعة
ونذر وصرف وسلم وأقرار الألف رابعة
قبله أشباه وكالة ووصية نهر فخرى تسعة
وقد كنت غيرت بالشرط في الإجازة
بأن خيار الشرط في الأجرة
والبيع والأبراء والكفالة
والرهن والعتق وتزلز الشفعة
والصلح والخلع كذا والتيسية
والوقف والخوالة الأقالة
لا الصرف والأقرار والوكالة
والطلاق والسلم
ولا النكاح والطلاق والسلم
نذر وإيمان فهذا يقتضي
ولا النكاح (فإن اشترى) شخص شيئاً (على أنه)
أي المشتري (أن لم ينقد ثمنه إلى ثلاثة أيام)
فلا يبيع (ص) استحساناً بخلافه
فلو لم ينقد في الثلاثة فسد فنقد عتقه
بعدها لوفى يده فليخلف (و) أن اشترى
كذلك (أي أربعة) أيام (لا) يبيع خلافاً لمحمد

وقول أبي يوسف الاول مثل قول الامام وقوله الثاني مثل قول محمد غايه (قوله فان نقد في الثلاثة جازاً فصالحاً)
 الخلف السابق فيما لو شرط الخيار اكثر من ثلاثة ثابت هنا فيفسد عنده ويرتفع بالنقد قبل دس في اليوم الثالث
 على ما ذهب اليه العراقيون وموقوف على ما ذهب اليه الخراسانيون ذخيرة (قوله فلو ترك التبريع) اي في قوله
 اول المسئلة فان اشترى على انه الخ وهو تبريع على قوله ملحق لان الاطلاق يقتضي المغايرة والتبريع يقتضي انه
 من صوره وعبارة الغرر ان اشترى على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة ايام فلا يبيع صح قال في الدرر لم يذكره بالشاء
 كما ذكره في الوقاية لشاره الى انه ليس من صور خيار الشرط حقيقة امتنع عليه بل اوردته عقبيه لانه في حكمه
 معنى انتهى (قوله ولا يخرج مبيع عن ملأ البائع الخ) لان تمام هذا العقد بالمراضاة ولا يتحقق مع الخيار واذا كان
 لا يخرج عن ما ملكه فينفذ عن البائع ولا يملك المشتري التصرف فيه وان قبضه باذن البائع وفي الخاتمة ان الاولاد
 والا كساب فيما اذا كان الخيار للبائع تدور مع الاصل فان اجيز كانت للمشتري وان كان فسخ كانت للبائع
 وان كان الخيار للمشتري تحدث عند البائع فكذا الجواب وان حدثت عن المشتري كانت له ثم البيع او انتقض
 قبل هذا قوله اما على قوله فهو دأثره مع الاصل انتهى ولو سلم المبيع الى المشتري فلو سلمه على وجه التملك
 بطل خياره لا لوسمه على وجه الاختيار ولولاي خياره فهو بطل خياره فلو سلمه للمشتري في المدة او ابراء عنه او شري به شيئاً
 من المشتري صح تصرفه وبعده عن ملكه في خياره يملك مطالبة المشتري بالثمن بخلاف ما اذا كان
 للمشتري وينت المالك للمشتري بالاجازة مستندا الى وقت العقد وانما لم يستند الارث فيما اذا اشترى انه يخيار
 للبائع ثم مات المشتري فاجاز البائع عتق الابن ولا يرث اياه لان العقد لا يصلح ان يكون سبباً للارث بغير وفاء
 (قوله مع خياره فقط) لا وجه للمعنيده فان الحكم كذلك فيما اذا كان الخيار لهما او جعل الخيار لاجنبي
 او جعل كل الخيار لاجنبي غير ما كنه له الاخر افاده الحلبي (قوله فيهلك) بكسر اللام (قوله على المشتري بقيته)
 لان المبيع ينفسخ بالهلاك لانه كان موقوفاً ولا نقاذ بدون المحل فبقى مقبوضاً بيده على سوم الشراء وفيه القية
 كذا في الهداية (قوله اذا قبضه باذن البائع) ولو قبضه بغير اذنه كان الحكم كذلك بالاولى (قوله يوم قبضه)
 ظرف لقوله بقيته وانما اعتبر يوم القبض لان ملكه بالضمان ثبت مستندا اليه (قوله فانه بعد بيان الثمن
 مضمون) اي على المفتي به وقيل مضمون مطلقاً ذكر الفقيه ابو الليث في سماعه العيون اذا قال اذهب بهذا
 الثوب فان رضيته اشترته فذهب به فهلك لا يضمن وان قال ان رضيته اشترته بعشرة فذهب به فهلك ضمن
 قيمته وعليه الفتوى انتهى ولا فرق في بيان الثمن بين كونه من المشتري او من البائع وحده على ما حقه في البحر
 والضمان بالقية سواء استملكه المشتري او هلك عنده (قوله بالغاة ما بلغت) رد على الطرسوسي حيث قال وينبغي
 ان لا يراد على المسمى انتهى الحلبي (قوله ولو شرط المشتري عدم ضمانه) لان اشراط عدم الضمان في المقبوض
 على السوم باطل انتهى بغير واطلاق المشتري على المساوم مجاز (قوله ولو في يد الوكيل ضمنه الخ) قال في البحر
 واما مقبوض الوكيل بالسوم فقال في الخاتمة الوكيل بالشراء اذا اخذ الثوب على سوم الشراء فاره الموكل
 فلم يرض به ورده عليه فهلك عند الوكيل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن افضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع
 بها على الموكل الا ان يأمره بالاخذ على سوم الشراء فحينئذ اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل انتهى (قوله واما
 على سوم النظر) بان يقول هاته حتى انظر اليه او حتى اريه غيري ولا يقول فان رضيته اخذته اي بكذا احببني عن
 التهر واما قال ولا يقول الخ ليعرف بين سوم الشراء والنظر وان كان سوم الشراء متحداً في الحكم مع سوم النظر
 عند عدم تسمية الثمن (قوله مطلقاً) سواء ذكر الثمن ولا حلبي عن التهر (قوله وعلى سوم الرهن) صورته كان
 عليه دين فوضع شيئاً ليرهنه عنده فقبضه على سوم الرهن فهلك عند المرتهن فانه يهلك مضموناً عليه بالاقبل
 من قيمته ومن الدين فهو كالمقبوض على حقيقة الرهن (قوله وعلى سوم القرض) صورته طاب قرض عشرة
 دراهم ودفع له شيئاً ليرهنه بها فهلك عنده من يريد الدفع فانه يهلك بالعشرة دراهم قال في البحر وما قبض على سوم
 القرض مضمون بمساوم كقبوض على حقيقة بمنزلة مقبوض على سوم البيع الا انه في البيع يضمن القيمة
 وهما هنا يملك الرهن بمساومه من القرض انتهى والفرق بين هذه ومثله الرهن من وجهين الاول ان الدين
 ثابت في ذمة الراهن ولم يثبت في ذمة المستقرض الثاني ان الرهن مضمون بالاقبل وهما مضمون بالقرض
 بالمساوم عليه (قوله وعلى سوم النكاح لامة بقيتها) يعني لو قبض امه غيره ليتزوجها باذن مولاه فهاهنا است

(فان نقد في الثلاثة جازاً) اتفاقاً لان خيار
 التبرع ملحق بخيار الشرط فلو ترك التبريع
 امكن ان يكون اولى ولا يخرج مبيع عن ملأ
 البائع مع خيار (قوله انفساخاً) اي يملك على
 المشتري بقيته (قوله انفساخاً) اي يملك على
 باذن البائع (قوله انفساخاً) اي يملك على
 على سوم الشراء فانه بعد بيان الثمن
 مضمون بالقية بالغاة ما بلغت ولو في يد الوكيل
 المشتري عدم ضمانه بزيادة ولو في يد الوكيل
 ضمنه من ماله بلا رجوع الا باسره بالسوم
 المشتري عدم ضمانه بزيادة ولو في يد الوكيل
 ضمنه من ماله بلا رجوع الا باسره بالسوم
 حاتية واما على سوم الرهن بالاقبل من بقيته
 ومن الدين وعلى سوم القرض بقرض
 ساومه وعلى سوم النكاح لامة بقيتها

في يده ضمن قيمتها والمهر قبل تسليمه مضمون انتهى (تتمة) في الجرح عن البرازية علط وسلم عبر المبيع وهما ضمن
 القيمة لانه قبضه على جهة البيع بعث رسولاً الى البرازي ان بعث الى قوب كذا فبعث اليه البرازي معه اودع فيه
 فضاء الثوب قبل الوصول الى الآخر وتصادقوا عليه لاضمان على الرسول ثم ان كان رسول الامر فالضمان
 على الآخر وان كان رسول البرازي فلا ضمان على احد لكن اذا وصل الى الآخر ضمن الآخر وكذا لو ارسل الى آخر
 وقال ارسل الى عشرة دراهم قرضا فارسل معه فالآخر ضامن اذا اقرانه رسوله فان بعثه مع غير رسوله لا ضمان
 على الآخر قبل ان يصل وكذا الدائن اذا بعث رسولاً لقبض دينه فبعث معه وضاع يكون من مال الدائن وان مع
 الاخر لاحق يضل اليه انتهى (قوله ويخرج من ملكه اى البائع الخ) فلا ضمانه البائع لم يصح عنه بجر (قوله مع
 خيار المشتري فقط) ومثله ما اذا جعل المشتري الخيار لاجتنبي انتهى حكمي (قوله في يده باليمن) لان الهلاك
 لا يتلو عن مقدمة عيب ووجود العيب يمنع الرد حال قيامه كاتمامه كان فاذا اتصل به الهلاك لم يتجدد له مجوزة
 للرد فيها وقد انبرم العقد وانبرام العقد يوجب الثمن لا القيمة انتهى (قوله كنعيبه) تشببه بالهلاك في الصورين
 اعني في صورة ما اذا كان الخيار للبائع والمشتري فان التعيب المذكور كالهلاك يوجب القيمة في الاولى والثمن
 في الثانية منع والفرق بين الثمن والقيمة ان الثمن ما راضى عليه المتعاقدان سواء زاد على القيمة او نقص والقيمة ما قوم
 به الشيء بمقتضى المعيار من غير زيادة ولا نقصان والاستهلاك كالهلاك انتهى وسواء عيبه المشتري او اجنبي او بافة
 سماوية او بفعل المبيع او البائع عندهما وقال محمد لا يسقط تعيب البائع فان اجاز المبيع ضمن البائع النقصان
 انتهى بقى لو زاد عند المشتري وحاصل ما ذكره في الزيادة انها ما ان تكون متصلة ومنفصلة سواء كانت متولدة
 من الاصل كالولد والسنن والجمال والبر من المرض وذهاب البياض من العين او لا كالصبغ والعقر والكنس
 والبناء ورش الارض وفي جميعها يمنع الفسخ الا في المنفصلة الغير المتولدة فانها لا تمنع شراعية (قوله لا المثل)
 اى اذا باع مثلياً وجعل الخيار له تعيب عند المشتري مع بقاء ذاته فان البائع لا يرجع بنقصان المثل لاحتمال اربا
 (قوله ولا يملكه المشتري) لكن الثقة عليه انفاً فالبايع السعد عن السراج (قوله خلافا لهما) فقل الله يدخل
 في ملكه اذ لو خرج عن ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري لصار سائبة فقله لئلا يصير له لما يفسد من قوله
 خلافا لهما (قوله والناس موجود هنا) وهو علقه الملك اى للبائع اذ قد يرد عليه فيعود اليه حقيقة ملكه
 والمشتري ايضا اذ قد يسقط خياره فيكون له (قوله ويلزم اجتماع البدلين) يعنى لو قلنا ان المبيع يدخل في ملكه
 والثمن لم يخرج عن ملكه لاجتماع البدلان في ملك رجل واحد حكى للمعاوضة ولا اصل له في الشرع لان المعاوضة
 تقتضى المساواة ولان الخيار مبرم للمشتري ليعتق على المصلحة فلو ثبت الملك وكان المبيع رقيقاً اذ ابرحم
 محرم منه لاعتق عليه من غير اختياره فيفوت النظر وتسامه في الجرح وهذا معنى قول الشارح والعود على
 موضوعه بالنقض فتأمل (قوله ولا يخرج شيء منهما الخ) فان تصرف البائع في المبيع جاز وكان فسخاً وكذا
 ان تصرف المشتري في الثمن (قوله عن مالكة) لا حاجة اليه (قوله وايهما فسخ في المدة الخ) وان لم يوجد منهما
 اجازة ولا فسخ حتى مضت المدة لزوم البيع ولو اجاز احدهما وفسخ الاخر بطل البيع بينهما سواء سبق الفسخ
 الا اجازة او فسخاً تاماً ولا عبرة للاجازة بكل حال منع (قوله وهذا الخلاف) اى بين الامام القائل بعدم الملك
 والصاحبين القائلين بالملك فيما اذا كان الخيار للمشتري (قوله بقى النكاح) لانها لم تدخل في ملك الزوج عنده
 واذا سقط الخيار بطل النكاح للثنا في عندهما انفسخ لدخولها في ملك الزوج فاذا فسخ المشتري البيع رجعت
 الى مولاهما بطلان نكاح عليهما عندهما وعنده زوجة بجر عن الفسخ (قوله لا يعتبر استبراء) عندهما ويجزئ تلك
 الحيضة ولو ردت بحكم الخيار الى البائع لا يجب الاستبراء عنده وعندهما يجب اذا ردت بعد القبض بجر (قوله
 فلا يعتق محرره) وخياره باق عنده خلافاً لهما منع (قوله فله ردها) لان الوطى يحكم ملك النكاح لبقائه لا يحكم
 ملك الجين لعدمه وعندهما ليس له ان يردّها اطلقه وهو مقيد بما اذا لم تكن بكر اذ لو كانت بكر اونقصها الوطى
 امتنع الرد ولو ثيباً ولو ردها الى سيدها تعود منكوحه عنده وعندهما بطلان نكاح وتبدل منكوحته لانه لو اشترى غير
 زوجته بخياره فوطئها امتنع الرد مطلقاً وان لم ينقصها وسقط الخيار وليس له الوطى في هذه الصورة كما انه ليس
 للبائع ولو كان الخيار للبائع فبغى حله له لا للمشتري كذا في الجرح بخلاف هذه وفي المنع الذي قبلها وادعى الوطى
 كالوطى فاذا اشترى غير زوجته بالخيار وقبلها بشهوة اولسها كذلك انظر الى فرجها كذلك سقط خياره

(ويخرج من ملكه) اى البائع (مع خيار
 المشتري) فقط (في يده باليمن) كنعيبه
 في المسئلة الاولى والبائع فسخ البيع وان
 نقصان العيب ولو يرتفع كرض فان زال
 ونقص في الثانية ولو يرتفع كرض فان زال
 في المدة فهو على خياره او لا يملكه المشتري
 انما قالها (اي لا يصير سائبة قلنا السائبة
 هي التي لا ملك فيها لاحد ولا تعلق ملك
 والنا في موجود هنا ويلزم اجتماع
 البدلين والعود على موضوعه بالنقض
 بشيء آتية (ولا يخرج شيء منهما الخ) او مشتريه
 مبيع وثمن من ملك بائع او مشتريه
 مالكة اتفاقاً (اذا كان الخيار لهما) وايهما
 فسخ في المدة انفسخ البيع وايهما اجاز
 بطل خياره فقط وهذا الخلاف يظهر عنه
 في عشر مسائل جمعها العيني في قوله استحق
 من ثمنه الا انفسخ البيع وايهما اجاز
 من ثمنه بقى النكاح والسكنى من
 وهي زوجة في المدة لا يعتبر استبراء
 (ق) من
 (ج) من المحرم فلا يعتق محرره (ق) من
 الثمن بانفسخه المشتري فله ردها
 الا اذا قصصها به

وجدها اتساراً لته اوزيادته وقيل بالقلب وان لم تتشيران كان بغير شهوة لم يسقط في السكك انتهى وينبغي العمل
بالتقيل الثاني في العنين كما في النهر والجوهر كما في الجوى وليست مسئلة القران مكررة مع مسئلة الزوجية التي
هي اول المسائل لان الاولى من حيث الملك وعدم المترتب عليه فساد النكاح وعدمه والثانية من حيث سقوط
الخيار وعدمه بالوطى (قوله من الوديعة عنده بائعه) يعنى اذا قبض المشتري بالخيار المبيع باذن البائع ثم اودعه
عند البائع فهلك في يده في المدة هلك من مال البائع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك ولو كان الخيار للبائع فلم
المبيع الى المشتري فادعه البائع فهلك عنده بطل البيع عند السكك ولو كان البيع باق قبض المشتري المبيع
باذن البائع او بغير اذنه ثم اودعه البائع فهلك كان على المشتري اتفاقاً لجهة الايداع بغير عن التنازلية (قوله
لم نصراهم ولد) اى عنده لانها لم تدخل في ملكه وصارت ام ولد عندهما اى اذا ادعاه ذكره السكك (قوله اذا ولدت
بطل خياره) محمول على ما اذا ولدت في يد المشتري فوافق ما قبله (قوله لا يبطل خياره) لعدم التعيب (قوله
فهو للبائع) بعد الفسخ عنده وعندهما للمشتري واما اذا لم يفسخ فالزائد يتبع المبيع كما سلف (قوله فلا استبراء
على البائع) لعدم دخولها في ملك المشتري وعندهما يجب اذا ردت بعد القبض كما تقدم عن البحر (قوله لكن
عبارة ابن السكك اسلم المشتري) هو المتعين فيحصل الاحد في عبارة العمى والمصنف على المعين قاله الحلبي وفي البحر
ونها اذا اشترى ذى من ذى خراج على انه بالخيار ثم اسلم بطل الخيار عندهما لانه ملكها فلا يملك ردها وهو مسلم
وعنده ويبطل البيع لانه لم يملكها فلا يملكها باسقاط الخيار بعده وهو مسلم انتهى ولو كان الخيار للبائع فاسلم
بطل البيع ولو اسلم المشتري لا خياراً للبائع على حاله فان اجاز صارت الخرج للمشتري حكماً والمسلم اهل لان ملكها
حكماً انتهى (قوله لو ابرأه البائع عن الثمن) اى في المدة بغير (قوله وبقي خياره) وعندهما بطل خياره لانه ملكه
كان الردمنه تملكها بغير عوض وهو ليس من اهل (قوله كان ملكته فهو حر) بخلاف ما اذا قال ان اشتريت لانه
يصير كالنشيء للعقود بعد الشر آف سقط الخيار اى اتفاقاً انتهى (قوله لم يعتق) عنده لعدم الملك ويعتق عندهما
لوجوده (قوله واستدانة السكك الخ) صورتها اشترى دار على انه بالخيار وهو ساكنها باجارة او اعاره فاستدام
سككها قال خواهر زاده استدانتها اختيار ملك المدين عندهما وليس باختيار انتهى ولو ابتدأها بطل خياره
كما في جامع الفصولين (قوله فاحرم) اى وهو في يده (قوله بطل البيع) ويرد الى البائع وعندهما يلزم المشتري
ولو كان الخيار للبائع ينقض بالاجماع بحر (قوله للبائع) عنده لانها لم تحدث على ملك المشتري وعندهما
للمشتري لانها حدثت على ملكه انتهى من وفي الحلبي ان الزوائد تم المنصلة والمنغصلة فيستغنى بها عن السكك
المشارب الى السكك (قوله فسد) اى البيع عنده لجزءه عن تملكه (قوله خلافاً لهما) فيمنعه لجزءه عن رده من
(قوله ويضم الرمز الى الرمز) فيصير المعنى امحق عزك اى الحق بنواضعك وعظم الله في قلبك فامثل امره
وتهمه وعظم الناس بانزالهم منازلهم نصراً اى قدما ومقرباً عند الله وعند الناس (قوله ولم اره لاحد) اى
لم ير الرمز يتصدر روافد المسائل في المنع والبحر (قوله صحيح) لانها اسقاط حق فلا يعتبر علم صاحبه بها كالطلاق
والعناق من (قوله فان فسخ بالقول لا بصح) فان فسخ فيها ولم يعلم صاحبه فهو موقوف عند الطرفين فمستأنى
فلو اجاز البائع بعد فسخه قبل ان يعلم المشتري جاز وبطل فسخه كذا ذكره الاسيحياني وعدم صحة الفسخ قولهما
وقال ابو يوسف يصح وهو قول الاثمة الثلاثة ولهما انه تصرف في حق الغير بالرفع ولا يعزى عن مضرة لانه قد
يعتمد تمام البيع السابق فتصرف فيه فتلزمه النقيصة بالهلاك فيما اذا كان الخيار للبائع ولا يطلب لسبعته
مشترياً فيما اذا كان الخيار للمشتري وهذا نوع ضرر فيتوقف على العلم بخلاف الاجازة ولو اختار الرد او القبول
بقبله فهو باطل لتعلق الاحكام بالظاهر دون الباطن والخلاف المذكور يجري في خيار الرؤية ولا خلاف
في خيار العيب انه لا يملكه انتهى (قوله والحيلة ان يستوثق بكفيل) الذي في البحر وغيره ان يأخذ منه وكفيل
حتى اذا بداهه الفسخ رده عليه انتهى محلي (قوله ويرفع الامر للحاكم) قال بعضهم ان الحاكم لو نصب من يختصم
صح الرد انتهى وفي العمادية وهذا احد قولين وقيل لا ينصب لانه ترك النظر لنفسه بعدم اخذ الوكيل فلا ينظر
القاضي اليه وتماه في النهر (قوله لبعثه بالفعل) مثال الفسخ بالفعل ان يتصرف البائع في مدة الخيار تصرف
الملل كما اذا اعتق المبيع او باعه او كان جارية فوطئها او قبلها يعنى اذا كان الخيار للبائع وفعل شيئاً من هذه
المدكورات كان فسخاً حكماً لانه دليل الاستبراء بخلاف ما اذا كان الخيار للمشتري وفعلها فانه يتم البيع

(ع) من الوديعة عنده بائعه فيملك على البائع
لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك (ز) من
الزوجية المشتراة ولو ولدت في المدة في يد البائع
لم نصراهم ولد ولو في يد المشتري لزمه العقد
لان الولادة عيب در و ابن كمال وفي البحر
عن النجاشية اذا ولدت بطل خياره وان كان
الولد ميتاً ولم تنقصها الولادة لا يبطل
خياره واقره المصنف (ل) من الكسب
للعبد في المدة فهو للبائع بعد الفسخ (ف)
من الفسخ لبيع الامه فلا استبراء
على البائع (ح) من الخمر فلو شراه ذى
من مثله بالخيار فاسلم احدهما فهو للبائع
عيني وتبعه المصنف لكن عبارة ابن السكك
اسلم المشتري (م) من المأذون لو ابرأه
البائع عن الثمن صح استحساناً وبقي خياره
لانه بلى عدم التملك على ذلك عنده خلافاً
لها قلت وزيد على ذلك مسائل منها (ت)
التعليق كان ملكته فهو حر فشره بخيار
لم يعتق (ت) واستدانة السكك باجارة
او اعاره ليس باختيار (ص) وصيد سره
بخيار فاحرم بطل البيع (د) وازوائد
الحادثة في المدة بعد الفسخ للمدة فسد
والعصر في بيع مسلمان لو تغير في المدة فسد
خلافاً لهما فينبغي ان يرعى لهما لفظ
(تصديق) ويضم الرمز الى الرمز ولم اره لاحد
فليحفظ (اجاز من له الخيار) ولو اجنسياً
(صح ولو مع جهلي صاحبه) اجابعا الا ان
يكون الخيار لهما وفسخ احدهما فليس
لاذخر الاجازة لان المفسوخ لا يفسخ (الا اذا
الاجازة) فان فسخ (بالقول لا) بصح (الا اذا
علم) الاخر في المدة فلو لم يعلم لم العقد والحيلة
ان يستوثق بكفيل مخافة العيبة او يرفع
الامر للحاكم ليصحب من يرد عليه عيني قيدنا
بانه لو ايجته بالفعل ولا علمه اتفاقاً

ولو كان الثمن عينا فتصرف فيه المشتري تصرف المالك وكان الخيار له بفسخ العقد به صرح به الاكل في العناية
 وغيره من المشايخ منح بزيادة من في السعود (قوله كما افاده بقوله) هذا خلط لان ما في المتن تمام العقد بالموت
 وما عطف عليه لا انفساخه قاله الحلبي (قوله وتم العقد) اي الذي شرط فيه الخيار مسكين بموته اي يموت من له
 الخيار باثنا كان او مشتريا ولو حكما كما في النهر فان كان البائع دخل الثمن في ملك ورثته وان كان المشتري دخل
 المبيع في ملك ورثته والبائع الثمن في التركة ان لم يكن قبضه وان مات من لا خيار له فالأخر على خياره بالاجماع
 فان اضفى البيع مضى وان فسخه انفسخ كذا في حاشية المسكي عن البرهان وفي جامع الفصولين وكيل البيع
 او الوصي باع بخيار او المالك بنفسه باع بخيار لغيره قلت الوكيل او الوصي او الموكل او الوصي او من باع بنفسه
 او من شرط له الخيار قال محمد بن عيسى بن عيسى في كل ذلك لان لكل منهم حقا في الخيار والجنون كما لو باع بغيره (قوله
 ولا يخلفه الوارث) يعني ان العقد لا ينفسخ بفسخ الوارث كما كان ينفسخ بفسخ المورث حال حياته قاله الاقناني
 وذلك لانه ليس الامشية وارادة اي ارادة الفسخ او الاجازة وارادته قد انقطعت بموته كسائر تصرفاته والحاصل
 ان الارث انما يكون في شيء يتصور انتقاله لا فيما لا يتصور انتقاله لان سائر تصرفات المورث من القدرة والعلم ونحو
 ذلك لا تورث كذا في حاشية الشلبي (قوله وتغير) حال المصنف في شرحه بعد ان ذكر دليلنا على عدم ارث خيار
 الشرط مانعه اذا علمت هذا ظهر ان خيار التغير وهو ما اذا ضر البائع المشتري او بالعكس ووقع البيع بينهما
 بغير فاحش لا يورث لانه مجرد حق ثبت للبائع او المشتري كما في خيار الشرط فتأمل انتهى والمتبادر انه بحث
 منه ويدل عليه قول شيخه في البحر ولم ينكلموا بخيار ايت على غير الاربعة من الخيارات خيار الشرط والرؤية
 والعيب والتعيين هل يورث ولا الاخير فوات الوصف المرغوب فيه انتهى موضعا فالواجب على المؤلف ان
 يبين انه بحث (قوله وتقدم) هو بحث لصاحب النهر قال فيه ولم ارفى كلامهم حكم خيار النقص وينبغي ان يكون
 كما شرط انتهى (قوله لان الاوصاف لا تورث) قال العلامة نوح لان وصف شخص لا يمكن فيه ذلك والارث
 فيما يمكن فيه الانتقال وهو الاعيان لا فيما لا يمكن فيه الانتقال وهو الاوصاف انتهى (قوله وماما خيار العيب الخ)
 جوابه عما اورد على قوله لان الاوصاف لا تورث من ان خيار العيب ونحوه ثبت للوارث وحاصل الجواب
 ما افاده المرحوم نوح ان خيار العيب يثبت للوارث ابتداء لان المورث استحق المبيع سالما فكذا وارثه لقيامه
 مقامه في التحقيق الموروث هو العين بصفة السلامة من العيوب وكذا خيار التعيين فانه ايضا يثبت للورثة
 ابتداء في ضمن اختلافه بملك البائع فالخيار الثابت فيهما للوارث غير الخيار الذي كان للمورث فان خيار
 المورث كان موقفا والخيار الثابت للوارث غير موقت (قوله فيخلفه الوارث فيها) اي لانه ينتقل من جهة المورث
 قال العلامة نوح هذا هو الظاهر من كلام صاحب الهداية وصاحب الكافي واختاره المصنف وصرح صاحب
 الوقاية بان خيار العيب والتعيين يورثان وتبعه صاحب التقاية والظاهر ان المشايخنا قولين انتهى (قوله
 ومضى المدة) للبائع او للمشتري اذ لم يثبت الخيار الا فيما فلا بقاء له بعد ما جهر (قوله واغماء) فان افاق في المدة
 فالاصح انه على خياره ولو ارتد فهو على خياره اجماعا نهر (قوله والاعتناق) تفهيم او تعليقا اذا وجد الشرط
 في المدة نهر (قوله وتوابعه) هي التدبير والكتابة منع قال في البحر واثار الاعتناق الى كل تصرف لا يفعل
 الا في الملك كما اذا باعه او هبه وسلم اورهن واقاده الشارح بقوله وكذا كل تصرف الخ (قوله كما جاز الخ) لف
 ونشر مرتب ويطلب المشتري الاجر من الساكن ويحجم العبد وسقيه دواء وحلق رأسه وسقى سحر
 الارض وحصدته وعرض المبيع للبيع او اسكن الدار ولو بلا اجر او تم منها شيئا او بنى او حصص او طين او هدم منه
 شيئا ولو طعن في الرجى ليعرف قدر طعنه ان طعن اكثر من يوم وليله بطل خياره لا فيما دونه والاستخدام ثانيا
 اجازة الا اذا كان في نوع آخر وقد اختلف كلام صاحب الصغرى فيما اختلف في موضع الاستخدام مما اراد الا يكون
 اجازة وفي موضع آخر الثانية تبطل الخيار كذا في الفتح واقول يمكن حمل الاول على ما اذا كان الثاني في نوع آخر
 والثاني على ما اذا اتحد النوع نهر ولو شري امه فامسها بارضاع ولده لم يكن رضى لانه استخدام ولو ركب دابة لسقيها
 او ليردها على البائع بطل خياره قياسا لا استحصانا ولو حلب البقرة بطل خياره عنه الا ما لا يعتد الثاني الا اذا
 شربه او ائلقه ولو ابراه من الثمن او اشترى منه شيئا او ساومه به فهو اجازة وفي جامع الفصولين المشتري بالخيار اذا
 قال ابرئت شرأه او شئت اخذه او رضيت اخذه بطل خياره ولو قال هو بيت اخذه او عبيت او اردت او اعجبني

كما افاده بقوله (قوله العقد بموته)
 ولا يخلفه الوارث كخيار رؤية ونحوه وتقدم
 لان الاوصاف لا تورث والوصف المرغوب فيه
 والتعيين فوات الوصف المرغوب فيه
 فليخلف الوارث فيما لا يملكه وان لم يعلم لم يرض
 واغماء (ومضى المدة) وان لم يعلم لم يرض
 وكذا ما ذكره من ان خيار العيب لا يورث
 الا في الملك كما جاز ولا يورث الا في

وان لم يلق لا يبطل انتهى بجزء (تمت) بقي مما يتم به البيع ما اذا زاد المبيع في يد المشتري زيادة متصلة بمشروطة من
 الاصل كالسجن والجلد بياض العين خلافا للاحلاف في امتناع الفسخ في المتصلة غير المتوالية مع البيع
 ونحوه وكذا في المتصلة المتوالية كالولد والتمر والمنفصلة الغير المتوالية كالغلة والكسب لا تمنعه اتفاقا (قوله ونظر
 الى فرج داخل) مقتضى الضابط ان النظر الى الاحكام لا يخلل اذا فعله من له الخيار يتم به العقد او يفسخ به
 (قوله والقول المنسكك الشهوة) لانه ينكر سقوط خياره نهر (قوله ومقتضى) الى هذا الضابط قال في التهر لان هذا
 الفعل وان احتج اليه للمصالح الا انه لا يصل في غير الملك انتهى (قوله ولم يثبت) اما اذا ثبت كان رضى (قوله
 فله الرديئة العيب) اي وان سقط خيار الشرط بالوطى (قوله وسيجي في باب) اي خيار العيب فان المصنف
 قال هناك اشترى جارية فوطئها اوقبلها او مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها مطلقا ولو ثبتا ورجع بالنقصان
 لا مشاع الرد في المنظومة المحمية لشرط بكارتها فان ثبت ثبالم يرد لها بل يرجع باربعين درهما نقصان هذا العيب
 وفي الحاقى والمقتضى التوبة ليست بعيب الا اذا شرط البكارة فبردها لعدم المشروط انتهى ولعل ما في الحاقى
 والمقتضى محمول على ما اذا شرط البكارة فوجدتها ثيبا بغير الوطى فلا يحالها ما قبله وحرره نقلا (قوله ولو فعل
 البائع ذلك) اي التصرف الذي لا ينفذ ولا يصل الا في الملك وكان الخيار له (قوله وطلب الشفعة) صورته
 ان يشتري دارا بشرط الخيار ثم يبعث دار بجوارها فطلب الشفعة فيها (قوله اذا كان الخيار له) وانظر ما لو كان
 الخيار للبائع وطلب الشفعة هل يكون فسخا للعقد لانه دليل الاستبقاء بغيره (قوله بخلاف خيار رقية وعيب)
 قال في الذر بخلاف خيار الرقية فانه لو اشترى دارا ولم يرها غيبتهت دار بجوارها فخذها بالشفعة فله ان يرد الدار
 الاولى بخيار الرقية انتهى (قوله لانه دليل الاجازة) لان طلب الشفعة دليل اختياره الملك فيها لان ثبوته لدفع
 ضرر الدخيل وهو بالاستدامة فيتضمن سقوط الخيار سا بقا عليه فيثبت الملك من وقت الشراء بالاستناد
 فتبين ان الجواز كان ثابتا انتهى درر (قوله والبايع الخ) قال في المفتاح التقييد بالمشتري اتفاقا فانه قد نص
 في المبسوط وغيره انه لو شرط احد المتعاقدين الخيار لغيره صح جوى فالتقييد بالمشتري لانه المحتاج الى رأى
 الغير غالبا كذا في شرح الملتقى (قوله فاذا كان او غيره) الاولى قصره على الاجنبى لانه اذا جعل الخيار لاحد
 التعاقدين ذكر اول الباب في قوله ولا أحدهما ومع ذلك يكون الخيار فيه لمن جعل له فقط فلا يناسب حكم المسئلة
 ولذا قال في البحر ولو قال المصنف ولو شرط احد المتعاقدين الخيار لاجنبى صح لكان اولى ليشعل ما اذا كان
 الشارط البائع او المشتري ويخرج اشتراط احدهما للآخر فان قوله لغيره صادق بالبائع وليس بمراد انتهى حلبي
 ويمكن تصويره فيما اذا تعدد البائع والمشتري على وجه الاشتراك واشترطه احد المتبايعين لآخر منهم او احد الباعة
 كذلك (قوله صح استحسانا) وقال زفر لا يجوز لانه من احكام العقد فختص بالعاقد ولنا ان تصرفات التعاقد
 تصان عن اللغو مهما يمكن فاشترطه لغيره لانه قد اشترط للعاقد فيجعل كانه شرط الخيار لنفسه وجعل الاجنبى
 نائباً عن نفسه ما تقتضيه التصرف فيه فاذا كان نائباً عنه يكون لكل واحد منهما ان يارمخ (قوله لعدم المزاحم)
 اي لانه وجد في زمان لا يراجع فيه غيره والثاني لغو جوى (قوله ولو كانا معا) اوله يعلم التاريخ انتهى مكي عن
 العلامة مسكين (قوله احق في الاصح) عبارة التهر وهذا اعنى كون القسخ اولى رواية كتاب الماذون وهي الاصح
 وفي رواية كتاب البيوع نصرف المالك اولى قيل الاول قول ابى يوسف والثاني قول محمد اخذ الما لوباع الوكيل من
 رجل والموكل من غيره فعند ابى يوسف يستويان فيكون بين المشتريين وقال محمد يملكه المشتري من المالك انتهى
 مكي (قوله بل بيع ابتداء) فقول المصنف واعادة العقد اما ان يحمل على ذكر اليجاب والقبول ثانيا فيكون بيعا
 بالصيغة او على دفع المبيع بالثمن من غير لفظ منهما فيكون بيعا بالنعاطى (قوله باع عبد بن الخ) اراد بالعبد بن
 القيمين احراز ارض قيمي واحد ومثليين اذ في القيمي الواحد اذا شرط الخيار في نفسه يصح مطلقا وفي المثليين
 كذلك لعدم التفاوت بجزء عن الشارح (قوله ان فصل ثمن كل واحد منهما وعين الخ) صورته ان يقول البائع مثلا
 بعثك كل واحد من هذين العبد بن بخمسة مائة درهم على اني بالخيار في هذا (قوله والا يعين ولا يفصل)
 كان يقول بعث هذين بالف على اني بالخيار في احدهما (قوله لجهالة المبيع والثمن) وذلك لان الذي فيه الخيار
 لا ينعقد البيع فيه في حق الحكم فكانه خارج عن البيع والبيع انما هو في الاخر وهو مجهول لجهالة ما فيه
 الخيار ثم ثمن المبيع مجهول لان الثمن في مثله لا ينقسم على المبيع بالسوية ذكره العلامة فوح (قوله واحدهما)

ونظر الى فرج داخل ثمنه والدول المند
 الشهور قطع ونقاده انه لو شرطها بالخيار
 على ان يارمخ فوطئها لم يعلم اي بكر ام لا
 كان باختياره ولو شرطها بغيره لم يثبت فله ان يرد
 هذا العيب بغير وسيجي في باب العيب (قوله وطلب الشفعة)
 البائع ذلك كان فسخا (قوله اي بدار فيها)
 وان لم يارمخ فوطئها لم يعلم اي بكر ام لا
 خيار الشرط بخلاف خيار الرقية وعيب
 معراج (من المشتري اذا كان الخيار له)
 لانه دليل الاجازة (ولو شرط الدار وبه جزم
 او البائع كما في سنده كلام الدار وبه جزم
 البهني (الخيار لغيره) فاذا كان الخيار له
 البهني مع استحسانا من النائب والمشتري
 (قوله جازا احدهما) ان وقته الاخر (فان جاز
 او ترضى صح) ان وقته الاخر (فان جاز
 احدهما او ترضى) ان وقته الاخر (فان جاز
 لعدم المزاحم) ولو كانا معا فالفسخ
 في الاصح ربيحي لان الجواز في الفسخ
 لا يجازر رضى ربيحي فانه يجازر في الفسخ
 لو تفاخرا (قوله رضى ربيحي) اذ فسخ ابتداء
 (اعادة العقد بينهما) كونه اجازة بل بيع ابتداء
 اجازة واجيب ببيع كونه اجازة بل بيع ابتداء
 باع عبد بن علي انه بالخيار في الثمن (ولا)
 فصل ثمن كل واحد منهما وعين الخ (قوله والا)
 اختيار (صح) البيع للعلم بالمبيع والثمن (ولا)
 يعين ولا يفصل اوعين فقط او فصل فقط
 (لا) يصح لجهالة المبيع والثمن واحدهما

فقط هو الثمن فيما اذا عين فقط لان المبيع وان كان معلوماً تبين ما فيه الخيار الا ان عنه مجهول لما قلنا
 من ان الثمن في مثله لا يتقدم على المبيع بالسوية او المبيع ان فصل فقط وذلك لجهالة ما فيه الخيار
 (قوله الانواع الاربعه) اي الصور (قوله لم يجز) لانه امر مبيع لا يربط الملك بدون رضاه وقد خالف (قوله وصح
 خيار التعيين) اي اذا علم عن المأخوذ (قوله ولو للبائع في الاصح) صورته ان يقول المشتري اشتريت منك احد
 هذين الشيئين على ان تعطيني احدهما وصورة المشتري ان يقول بعثك احد العبدان او الثلاثة على ان تأخذ
 واحدا منهما او منهم جوى ووجه الاصح انه يبيع يجوز مع خيار المشتري فيجوز مع خيار البائع ورده في الفسخ
 بانه انما يجوز الحاجة الى دفع الثمن فيضار الارفق والافرق والبائع لا يلحقه الى ذلك لان المبيع كان معه قبل
 البيع وهو ادري بما يلائقه منه وجوابه ما ذكره الشارح (قوله فليبيعه بهذا الشرط) ليس لنفسه ما هو الارفق
 والافرق عند المعايضة قال السيد الجوى هذه الصورة نادرة والاحكام لا تنطبق بالنادر (قوله لا يدفع الحاجة
 الخ) اي مع كون الجهالة لا تنفي الى المنازعة في الثلاث لتعين من له الخيار وكذا في الارباع لان الحاجة اليها
 غير متحققة والرخصة ثبوتها بالحاجة ويكون الجهالة غير مفضية الى المنازعة فلا تثبت باحدهما (قوله
 ومدة خيار شرط) اي ثلاثة ايام عند الامام فان عين فيها وان مضت الثلاثة ولم يعين اجبر على التعيين وان
 شرط معه الخيار قلنا لا وجوبه اولا ثم قل كان في مدته مخير بين ان يفسخ البيع من امله وبين ان يجزوا اذا اجاز
 ثبت له خيار التعيين الى ثلاثة ايام من وقت الاجازة حلبي عن التهرم ذكر الشارح انه اذا لم يذكر خيار الشرط
 فلا وجه لتأقيت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فان التوقيت فيه يفيد لزوم العقد عند مضي المدة وفي خيار
 التعيين لا يمكن ذلك لانه لازم في احدهما قبل مضي الوقت ولا يمكن تعيينه بمضي الوقت بدون تعيينه فلا فائدة
 لشرط ذلك والذي يغلب على الظن انه لا توقيت فيه بغير (قوله ولا يشترط معه خيار شرط في الاصح) وذكر
 قاضي خان ان الاشتراط قول **اشترى مني كذا** المشايخ قال في المنع واذا كان خيار التعيين للمشتري وفيه ما قلنا
 احدهما او تعيب لزم البيع فيه بتمنه لامتناع الرد بالعيب وتعين الاخر للامانة لان الداخل تحت العقد احدهما
 والذي لم يدخل تحت العقد قبضه باذن مالكه لا على سوم الشراء ولا بطريق الوثيقة فكان امانة في يده هذا
 اذا ملك احدهما قبل الاخر وان ملكا معا يلزمه نصف ثمن كل واحد منهما للشيوع في البيع والامانة فيهما
 لعدم الاولوية بجعل احدهما مبيعا او امانة ولا فرق بين ان يكون الثمن متقفا او مختلفا انتهى (قوله فرضي
 احدهما لا يرده الاخر) ذكر الرضى اتفاقا اذ لورده احدهما لا يبيزه الاخر ولم اره صريحا ولكن قولهم لورده
 رده معيبا يدل عليه ويدل عليه قول الشارح في المسئلة الثانية فليس لاحدهما الانفراد اجازة ورده (قوله
 او دلالة) بان فعل به فعلا لا يحل اولا ينقذ الا في الملك (قوله لا يرده) لان رده احدهما دون الاخر يوجب عيبا
 في المبيع لم يكن عند البائع اعني عيب الشركة منخر ووردان البائع رضى بالتبعيض بالمبيع لهما واجيب بانه
 رضى به في ملكهما لا في ملكه جوى وروى عن الامام انه يؤمر الاخر بالرد لان الذي امتنع منه اراد ابطال
 حق الاخر في الفسخ فليس له ذلك لان المقصود من الخيار الرد لا الاجازة اذ هي تنم بالعقد وقد شرط ذلك
 المقصود لهما فيؤمر الاخر بالرد فلا يلزم ابطال الرد اذ اقام في حاشية الشلبي (قوله خلافا لهما) ويقولها قالت
 الائمة الثلاثة رضى الله تعالى عن الجميع وانما ذكره هنا وفيما بعد لانه لو اقتصر على الثاني لادهم اختصاصه
 بالمسئلة الثانية لفصلها عما قبلها بقوله وكذا (قوله بعد رقية الاخر) اي ورضاه لان مجرد الرقية لا يوجب
 تمام البيع (قوله لضرر البائع) علة لعدم الرد في الثلاث ووجه كون الشركة عيبا انه لا يمكن من الانتفاع به
 الا بطريق المهايأة منى عن الزيلعي (قوله حقيقة واحدة) قيد به اذ لو كان العقد متقين فليس للرد والاجازة
 مخالفا للاخر لرضي المشتري بعيب الشركة كما لا يخفى (قوله فرضي احدهما) اي اولا فلورده احدهما اولا
 ليس للاخر الاجازة انتهى حلبي (قوله فليس لاحدهما الانفراد اجازة) اي بعد ما رد الاخر وقوله اورد اي ليس
 لاحدهما الانفراد ردا بعدما اجازه الاخر انتهى حلبي (قوله اي حرفته كذلك) اي اشتراه على ان حرفته ذلك
 فلوفعل هذا الفعل احب نالا يوجد هذا الوصف لان كل واحد في الدادة لا يجز عن ان يكتب على وجهه تسدين
 حروفه وان يجز مقدار ما يدفع به الهلاله عن نفسه وبذلك لا يسمى خيارا ولا كتابا بغير ملخصا (قوله بان لم يوجد
 معه الخ) بان كان يكتب شيئا ناقصا في الرسم ارجوز قدر ما يدفع عنه الهلاله با كنه جوى (قوله اخذه بكل الثمن

وكذا لو كان الخيار للمشتري (قوله وصح خيار شرط) اي اذا علم عن المأخوذ (قوله ولو للبائع في الاصح) صورته ان يقول المشتري اشتريت منك احد هذين الشيئين على ان تعطيني احدهما وصورة المشتري ان يقول بعثك احد العبدان او الثلاثة على ان تأخذ واحدا منهما او منهم جوى ووجه الاصح انه يبيع يجوز مع خيار المشتري فيجوز مع خيار البائع ورده في الفسخ بانه انما يجوز الحاجة الى دفع الثمن فيضار الارفق والافرق والبائع لا يلحقه الى ذلك لان المبيع كان معه قبل البيع وهو ادري بما يلائقه منه وجوابه ما ذكره الشارح (قوله فليبيعه بهذا الشرط) ليس لنفسه ما هو الارفق والافرق عند المعايضة قال السيد الجوى هذه الصورة نادرة والاحكام لا تنطبق بالنادر (قوله لا يدفع الحاجة الخ) اي مع كون الجهالة لا تنفي الى المنازعة في الثلاث لتعين من له الخيار وكذا في الارباع لان الحاجة اليها غير متحققة والرخصة ثبوتها بالحاجة ويكون الجهالة غير مفضية الى المنازعة فلا تثبت باحدهما (قوله ومدة خيار شرط) اي ثلاثة ايام عند الامام فان عين فيها وان مضت الثلاثة ولم يعين اجبر على التعيين وان شرط معه الخيار قلنا لا وجوبه اولا ثم قل كان في مدته مخير بين ان يفسخ البيع من امله وبين ان يجزوا اذا اجاز ثبت له خيار التعيين الى ثلاثة ايام من وقت الاجازة حلبي عن التهرم ذكر الشارح انه اذا لم يذكر خيار الشرط فلا وجه لتأقيت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فان التوقيت فيه يفيد لزوم العقد عند مضي المدة وفي خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لازم في احدهما قبل مضي الوقت ولا يمكن تعيينه بمضي الوقت بدون تعيينه فلا فائدة لشرط ذلك والذي يغلب على الظن انه لا توقيت فيه بغير (قوله ولا يشترط معه خيار شرط في الاصح) وذكر قاضي خان ان الاشتراط قول **اشترى مني كذا** المشايخ قال في المنع واذا كان خيار التعيين للمشتري وفيه ما قلنا احدهما او تعيب لزم البيع فيه بتمنه لامتناع الرد بالعيب وتعين الاخر للامانة لان الداخل تحت العقد احدهما والذي لم يدخل تحت العقد قبضه باذن مالكه لا على سوم الشراء ولا بطريق الوثيقة فكان امانة في يده هذا اذا ملك احدهما قبل الاخر وان ملكا معا يلزمه نصف ثمن كل واحد منهما للشيوع في البيع والامانة فيهما لعدم الاولوية بجعل احدهما مبيعا او امانة ولا فرق بين ان يكون الثمن متقفا او مختلفا انتهى (قوله فرضي احدهما لا يرده الاخر) ذكر الرضى اتفاقا اذ لورده احدهما لا يبيزه الاخر ولم اره صريحا ولكن قولهم لورده رده معيبا يدل عليه ويدل عليه قول الشارح في المسئلة الثانية فليس لاحدهما الانفراد اجازة ورده (قوله او دلالة) بان فعل به فعلا لا يحل اولا ينقذ الا في الملك (قوله لا يرده) لان رده احدهما دون الاخر يوجب عيبا في المبيع لم يكن عند البائع اعني عيب الشركة منخر ووردان البائع رضى بالتبعيض بالمبيع لهما واجيب بانه رضى به في ملكهما لا في ملكه جوى وروى عن الامام انه يؤمر الاخر بالرد لان الذي امتنع منه اراد ابطال حق الاخر في الفسخ فليس له ذلك لان المقصود من الخيار الرد لا الاجازة اذ هي تنم بالعقد وقد شرط ذلك المقصود لهما فيؤمر الاخر بالرد فلا يلزم ابطال الرد اذ اقام في حاشية الشلبي (قوله خلافا لهما) ويقولها قالت الائمة الثلاثة رضى الله تعالى عن الجميع وانما ذكره هنا وفيما بعد لانه لو اقتصر على الثاني لادهم اختصاصه بالمسئلة الثانية لفصلها عما قبلها بقوله وكذا (قوله بعد رقية الاخر) اي ورضاه لان مجرد الرقية لا يوجب تمام البيع (قوله لضرر البائع) علة لعدم الرد في الثلاث ووجه كون الشركة عيبا انه لا يمكن من الانتفاع به الا بطريق المهايأة منى عن الزيلعي (قوله حقيقة واحدة) قيد به اذ لو كان العقد متقين فليس للرد والاجازة مخالفا للاخر لرضي المشتري بعيب الشركة كما لا يخفى (قوله فرضي احدهما) اي اولا فلورده احدهما اولا ليس للاخر الاجازة انتهى حلبي (قوله فليس لاحدهما الانفراد اجازة) اي بعد ما رد الاخر وقوله اورد اي ليس لاحدهما الانفراد ردا بعدما اجازه الاخر انتهى حلبي (قوله اي حرفته كذلك) اي اشتراه على ان حرفته ذلك فلوفعل هذا الفعل احب نالا يوجد هذا الوصف لان كل واحد في الدادة لا يجز عن ان يكتب على وجهه تسدين حروفه وان يجز مقدار ما يدفع به الهلاله عن نفسه وبذلك لا يسمى خيارا ولا كتابا بغير ملخصا (قوله بان لم يوجد معه الخ) بان كان يكتب شيئا ناقصا في الرسم ارجوز قدر ما يدفع عنه الهلاله با كنه جوى (قوله اخذه بكل الثمن

له عشرة اذرع فوجدوا حدها عشرة ذراعا وكذا لو اشترى جارية على انها ثيب فاذا هي بكر فتكون الصفة الزائدة
 للمشتري ولا خيار لكن اشترى عبدا على انه معيب فوجدته صحيحا انتهى (قوله البيهقي لا يبطل بالشرط في اثنين
 وثلاثين موضعا) وفيما عد ذلك يبطل باشرطه بيان ذلك ان الشرط الذي يشترط في البيهقي لا يبطل ما ان يكون
 شرطا يقتضيه العقد اي يجب بالعقد من غير شرط وانه لا يوجب فساد العقد وكذا ان كان شرطا لا يقتضيه العقد
 الا انه يلائم العقد اي يؤكد موجب العقد اذا تكيد موجب الشيء بلائمه ذلك الشيء وكذا ان كان غير ملائم له
 الا ان الشرع ورد بجوازه كالخيار والاجل وكذا اذ لم يرد الشرع بجوازه الا انه متعارف كما اذا اشترى فعلا
 او شرا كاعلى ان يحدوه البائع فانه يجوز استحصانا وان كان القياس يابي بجوازه ككذا ذكره البيهقي معزيا
 الى التنازع خاتمة قال وفي مختارات التواريخ للشرط الفاسدة في معنى الربا في المعايير ذات دون التبرجات وعلل
 ذلك في المعراج بان فيه نفخ احد المتعاضدين بلا عوض انتهى ابو السعود (قوله المذكور في الاشياء) هي شرط
 رهن بان باع شيئا على ان يعطيه المشتري بالثمن رهنا فان كان الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما باشارة
 او تسمية فان اعطاه الرهن في المجلس جازا استحصانا جوي وهذا البيهقي بشرط الرهن كالكفيل مما يوجب تكيد
 العقد ودونها البيهقي بشرط كفيل بان باع على ان يعطيه بالثمن كفيل فان كان الكفيل غائبا عن المجلس فكفل
 حين علم اول يكفل كان فاسدا وان كان الكفيل حاضرا في المجلس او كان غائبا وحضر قبل الافتراق وكفل جاز
 استحصانا جوي ومنها شرط الاحالة اي لو باع على ان يحيل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد البيهقي قيا
 وجاز استحصانا ولو باع على ان يحيل البائع بالثمن على المشتري فسد البيهقي قيا سارا استحصانا او منها شرط نقل
 الى ثلاثة ايام كما اذا باع على انه ان لم ينقل الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فالبيهقي والشرط جائز ان ومنها شرط
 البرائة من الميوسب كما اذا باع شيئا على انه بريء من كل عيب صح البيهقي وبهت البرائة من كل عيب ومنها
 تأجيل الثمن الى معلوم ومنها شرط قطع الثمار المبيعة اي على المشتري فانه مما يقتضيه انعقد تقرير المالك
 البائع عن ملكه ومنها شرط تركها على التخييل بعد ادراكها على المفق به وهو قول محمد في شرط عدم
 تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن ومنها شرط رده بعيب وبعد ومنها شرط كون الطريق للمشتري ومنها
 شرط عدم خروج المبيع عن ملكه في غير الادى حتى لو اشترى شيئا من الحيوانات سوى الرقيق بشرط
 ان لا يبيعه وان لا يهبه فالبيهقي جاز بخلاف ما اذا اشترى عبدا على ان لا يبيعه او على ان لا يخرج منه من ملكه حيث
 يفسد البيهقي والفرق في حواشيه ومنها شرط اطعام المشتري المبيع الا اذا عين ما يطعم الادى بان شرط
 ان يطعم العبد المبيع خبيصا ومنها شرط حل الجارية قال الفقيه ابو جعفر ان كان الشرط من قبل البائع جاز
 لانه برائة من العيب وان كان الشرط من قبل المشتري لا يجوز لان مقصوده الزيادة وانما هو هومة فيفسد
 البيهقي كالشرط الحل في الهائم وهكذا روى هشام عن محمد انه قال جاز البيهقي الا ان يكون المشتري محتاجا الى
 الظرف فيه اشارة الى ما قاله الفقيه ابو جعفر وروى الحسن عن الامام ما قلناه من ان الحل في الجوارى عيب
 عند الناس فكان شرط الحل بمنزلة شرط البرائة عن العيب فيجوز البيهقي في الصحيح من الجواب حتى لو كان
 في بلد يرغبون في شراء الجوارى لاجل الاولاد كان فاسدا ومنه يعلم ان المصنف اطلق في محل التقييد ومنها
 شرط كونها مغنية يعني اشترى جارية على انها مغنية جاز البيهقي روى ان رجلا جاء الى محمد بجارية وقال اني
 اشتريتها على انها دفي كذا وكذا فانها هي لا تغني فقال محمد قم فان البيهقي لمك وانما اخبرته عن عيبها
 وفي البدائع اشترى جارية على انها مغنية ان شرط على وجه الرغبة فسد البيهقي لكونه شرط ما هو محظور
 محرم وان شرط على وجه التبري من العيب لا يفسد فان لم يجدها مغنية فلا خيار له لانه وجدها سالمة من
 العيب ومنها شرط كون البقرة حلوبا ومنها شرط كون القرس هملجا بكسر الهاء للذكر والانثى اي انه
 سهل السير بسرعة لان الوقوف على هذا الشرط ممكن وقت البيع ومنها شرط كون الجارية ما ولدت
 حتى لو باع جارية على انها ما ولدت ونظير انها كائنت ولدت له ان يردوها وهو ظاهر لانه لا يبرئهم بان الولادة توجب
 نقصا في القوة ومنها شرط ابتداء الثمن في بلد آخر اطلق المصنف الحكم وهو متيد لانه ان شرط ان يودى الثمن
 في بلد كذا فالبيهقي فاسد لانه شرط اجلا مجهولا هذا اذا كان الثمن حالا فان كان الثمن مؤجلا الى شهر مثلا
 فالبيهقي والشرط باطل الا ان يكون له مؤنة فيتعين كافي للولاء الجنية ومنها شرط الحل الى منزل المشتري

البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين
 موضع من المذكور في الاشياء

فجاءه رجل بالفارسية وان ذكر بالعربية بان قال اشترت هذا البربكذا على ان تحمله الى منزلي بسمرة قد لا يجوز
 لانه في العربية يفرق بين الجمل والايفاء لان الجمل لا يقتضيه العقد وانما يقتضى الایفاء وهو يصح بدون
 الجمل فيكون مفسدا وامافي الفارسية فلا يفرق في كل موضع جاز شرط الایفاء بالعربية يجوز بالفارسية ويحمل
 اللفظ المحتمل على اشتراط الایفاء ومنها حذو النعل ونزع الخف وجعل رقعة على الثوب قال في الحاشية باع
 خفاه خرق على ان يخرزه البائع جاز كما لو اشترى فعلا على ان يخرجه البائع وكذا لو اشترى من خلقا في ثوبا
 وبه خرق على ان يخرجه البائع ويجعل عليه الرقعة جاز ومنها شرط كون الثوب سداسيا فاذا وجد سداسيا
 خيرا المشتري ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء تركه لان هذا اختلاف نوع لا اختلاف جنس فلا يفسد البيع
 ومنها كون السويق ملتوتا بسمن يعني اشترى سويقا على ان البائع لتهب من السمن وتقابضا والمشتري ينظر
 اليه فظهر انه لتهب بنصف من جاز البيع ولا خيار لان هذا مما يعرف بالعيان فان عاينه اتنى الغرر ومنها شرط
 كون الصابون متخذ من كذا جرة من الزيت ثم ظهر انه اتخذ من اقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون
 وقت الشراء وكذا لو اشترى قيصا على انه اتخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة اذرع جاز
 البيع ولا خيار لانه اشترى لما قلنا من قبل ومنها شرط بيع العبد اذا قال من فلان بان قال بعثك هذا العبد
 منك على ان تبيعه فانه جائز لعدم المطالب اما اذا قال من فلان فانه يفسد لان له طالبا ومنها شرط جعلها
 ببيعة والمشتري ذي معنى اذا اشترى ذي ديار من مسلم على ان يخرجه ببيعة جاز البيع ويبطل الشرط وبكره
 للمسلم ان يبيعها بهذا الشرط وكذا بيع الهب على ان يخرجه لان هذا شرط لا يخرجهما عن ملك المشتري
 وليس هاهنا احد يطالب بتحصيل الشرط فيجوز البيع بخلاف اشتراط ان يجعله المسلم مسجدا فانه يفسد
 وكذا لو باع طعما على ان يصدق به على الفقراء لان المسجد يخرج عن ملكه الى الله تعالى وكذا لو باع بشرط
 ان يجعلها ساقية او مقبرة للمسلمين فانه يفسد ومنها شرط رضی الجيران قال في الحاشية رجل اشترى دارا على انه
 ان رضی جيرانه فانه جائز لان الصغار لا يجوز البيع وقال ابو الايث ان سمي الجيران وقال ان رضی فلان وفلان
 الى ثلاثة ايام اخذتها جاز جوى (قوله شرط على انها مغنية) هي والمسئلة التي بعدها تقدمت في مسائل الاشياء
 (قوله ولو شرط الخ) قال في البحر واختلفوا فيما اذا باع جارية على انها ذات لبن فقل لا يجوز ولا اكثر على الجواز
 انتهى (قوله لا ما فيه غرر) كجبل الجارية (قوله الا ان يرغب فيه) فيكون اشتراطه للبرائة منه (قوله متى عاين
 ما يعرف بالعيان) كمسئلة السويق الملتوت والصابون المتخذ من كذا جرة والذميص اذا قال انه اتخذ من عشرة
 اذرع فاذا هو من تسعة وقد تقدم في كلام الاشياء (قوله اتنى الغرر) فليس له ان يرد ما اذا ظهر بخلاف ما اشترط
 والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

باب خيار الرؤية

قدمه على خيار العيب لانه يمنع تمام الحكم وذلك يمنع لزومه واللزوم بعد التمسك منه وخيار الرؤية ثبت حكما
 لا بالشرط ولا يمنع وقوع الملك للمشتري حتى لو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل خياره وزمه الثمن وكذا لو هلك
 في يده او صار الى حال لا يملك فسخه بطل خياره كذا في السراج الوهاج (قوله من اضافة المسبب الى السبب)
 الذي ذكره في الفتح والبحران الرؤية شرط ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب لثبوت الخيار عند الرؤية انتهى
 وما ذكره من ان له الرتبة قبلها فالجواب عنه ان حق الفسخ قبلها ليس من نتائج ثبوت الخيار بل بحكم انه عقد
 غير لازم لانه لم يقع منه ما جاز فسخه انتهى حاشي (قوله فليس في ديون) كالمسلم فيه وكالمكيلات والموزونات
 والدراهم والدنانير اذا كانت غير معينة قال في البحر وما في رأس مال المسلم اذا كان هينا فانه يثبت الخيار فيه
 للمسلم اليه انتهى (قوله وقد عود) اي اتمان خالصة بخلاف ما لو كان المبيع انا من احد التقدين فان فيه الخيار
 كذا في حاشية المسكي (قوله وقد عود لا تنفسخ بالفسخ) قال في حاشية المسكي ومحل كل ما كان في عقد بنفسه بالفسخ
 لا في ما لا ينفسخ كالمهر وبطل الصلح عن القصاص وبطل الخلع وان كانت اعيانا لانه لا يفسد فيها لا لرد
 لما لم يوجب الانفساخ بتي العقد فاعلم انما يوجب المطالبة بالهين لا بمقابلتها من القيمة فلو كان له ان يرد
 كان له ان يرد ابداء علم انه لا ينفذ الفسخ على قضاء ولا رضی بل بمجرد قوله ردت بنفسه قبل القبض وبه
 لكن بشرط علم البائع بمد الامام ومحمد خلافا لابي يوسف انتهى (قوله صح الشراء الخ) سواء وصف له المبيع

شرط على انهما مغنيان للتبدي لا يفسدان
 للرغبة فسد بائع ولو شرط سببها ان
 اشترط من المشتري فسد وان من البائع
 جاز لان سببها عيب فذكر الامام الاولاد
 لو كان في يده رغبت في شراء الامام الاولاد
 فسد خاتمة ولو شرط انما ذات لبن جاز على
 الاكثر طلت والضابط لا ما فيه غرر الا ان
 لا غرر فيه وفي الحاشية في فصل الشرط المفسد
 برغب فيه وفي الحاشية في فصل الشرط المفسد
 وفي عاين ما يعرف بالعيان اتنى الغرر والله اعلم
 (باب خيار الرؤية)
 من اضافة المسبب الى السبب وما قيل
 من اضافة الشيء الى شرطه غرر في
 لما سيجي ان له الرتبة قبل الرؤية (وهو ثبت في)
 اربعة مواضع (اشراء) لا اعيان
 (والا جارة والقسمه والصلح عن دعوى المال
 على شئ بعينه) لان كذا منها معاوضة فليس
 في ديون وقد عود وفسد لا تنفسخ بالفسخ
 خيار الرؤية فتح (صح الشراء الخ) سواء وصف له المبيع
 بنيه والاشياء اليه (اي المبيع) (اولى شكاه

أولا وجوده كما وصفه أولا محضرا كان ولا كذا في الادر المنتقى (قوله لم يجز اجماعا) في كون هذا شرط جواز البيع
 لا سيما بالاجماع كلام جوي عن الحوائى السعدية (قوله الاصح الجواز) قال في الخلاصة في الفصل الثالث من
 البيوع ولو كان له بعض الحنطة في السواد والبعض في المصر لا يجوز ولو كان الكل في المصر لكن في موضعين
 يجوز من غير اشارة وهو الاصح وفي المنتقى رجل اشترى من آخر حنطة والحنطة غير معينة وغير مشارة اليها
 لكن في ملكه قدر ما يباع من الطعام في السواد ان كان المشتري يعلم ذلك لا خيار له وان لم يعلم فله الخيار فذكر
 الخيار يدل على الجواز وفي المحيط باع حنطة عنده ولم يشتر اياها جاز لانه باع ما يملكه كالجواب ع جمده ولم يشتر اليه
 يدل عليه ما روي عن محمد رجل باع الطعام والطعام في السواد فان علم المشتري بمكان الطعام فلا خيار له وان لم
 يعلم فله الخيار انتهى فلهما النقول لا تدل على جواز البيع وان لم يكن جازرا عندنا فلا مشارة اليه ~~بكذا~~
 اطلاق متون المذهب وبعض الشروح وكذا اطلاق القدوري وقد وقعت المسئلة في زمان الشيخ سري الدين
 عبد البر ابن الشحنة وبوقت في الفتوى وافق تليذه الشيخ شهاب ابن الشلبي بالجواز اذ فيه العلامة سري الدين
 في حاشية الزيلعي (قوله اذ ارأه) المراد بالرؤية العلم بالمقصود فهو من عموم الجواز لوجود مسائل اتفاقية لا يكتفي
 بالرؤية فيها مثل ما اذا كان المبيع مما يعرف بالشتم كسكنا اشتراه وهو يراه فانه انما يثبت الخيار له عند شتمه فله
 الفسخ عند شتمه لعدم رؤيته وكذا لو رأى شيئا ثم اشتراه فوجده متغيرا لان هذه الرؤية غير معرفة للمقصود الا ان
 وكذا اشترى ماء فله الخيار اذ ارأه لان بعض الماء اطيب من بعض فعلى هذا له رد الماء بعد صبه في الزبر حيث
 لم يره قبله بجر (قوله فلا يرد الخ) سواء ازدادت قيمته بالجل ام لا بجر لانه لو رده محتاج الى الحمل فيصير هذا كعيب
 حدث عند المشتري ومؤثر في المبيع بعيب او بخيار شرط او رؤية على المشتري ولو اشترى متاعا وجده الى موضع
 فله رده بعيب او شرط او رؤية لو رده الى موضع العقد والا فلا حرجي عن المصر (قوله وان رضى بالقول) فيجوز
 لان امان اجازته بالفعل بان تصرف فيه يزول خياره شرئلا لية (قوله لان خياره معلق بالرؤية الخ) فيه ان هذا
 استدلال بمفهوم الشرط ونحن لا نقول به فالوجه ان يقال لو لم العقد بالرضى قبلها لمزم امتناع الخيار
 عندهما وهو ثابت بالنص فايؤدي الى بطلانه باطل انتهى درر المختار (قوله لعدم لزوم البيع الخ) قال في البحر
 واورد طلب الفرق بين الفسخ والاجازة قبلها فانها غير لازمة وهو لازم مع استوائهما في التعاقب بالشرط
 في الحديث وهو من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذ ارأه ان شاء اخذه وان شاء تركه والجواب ان الفسخ سببا آخر
 وهو عدم لزوم هذا العقد وما ليس بلازم فله مشتري فسخه ولم يثبت لها سبب آخر فبقيت على عدم وحاصله
 ان العقد غير لازم قبل الرؤية بسبب جملة المبيع فاذا ارأه حدث له سبب آخر اعدم لزومه وهو الرؤية ولا مانع
 من اجتماع اسباب على مسبب واحد انتهى بتصرف (قوله غير موقت) تفسير للاطلاق اي ليس له وقت
 معين فيثبت في جميع العمر شرئلا لية لانه يثبت بحكم الانعدام الرضى فيبقى الى ان يوجد ما يدل على الرضى انتهى
 مكي عن الشنقي (قوله هو الاصح) وقيل موقت بوقت امكان الفسخ اذ ارأه شرئلا لية (قوله لا يطلاق النص)
 وهو الحديث المتقدم (قوله وهو مبطل خيار الشرط) استشكل هذا بمسئلتين في فتاوى قاضي خان
 احدهما ما لو اشترى دارا لم يرها فبقيت دار بجبها فاخذها بشفعة لا يبطل خيار الرؤية في ظاهر الرواية
 وببطل خيار الشرط الثانية ما اذا عرض المشتري المبيع على البيع ببطل خيار الشرط ولا يبطل خيار الرؤية
 واجيب بان الاصل فيهما اي المسئلتين ان خيار الرؤية لا يبطل بصريح الرضى قبل الرؤية فلا يبطل ايضا
 بدليل الرضى قبل الرؤية بالطريق الاولى لانه دونه والاخذ بشفعة والعرض على البيع دليل الرضى فلا يعملان
 في خيار الرؤية انتهى من حاشية سري الدين (قوله مطلقا) سواء كان صريحا او دلالة اذا كان ذلك بعد الرؤية
 واما قبلها فلا يسقط وان صرح به الا في ضمن بعض التصرفات وهو التصرف الذي لا يمكن رفعه كالاغتياق
 والتدبير او يوجب حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والابارة فانها اذا وجدت هذه التصرفات قبل الرؤية يسقط
 بها الخيار لتعذر الفسخ وان كان تصرفا لا يوجب حقا للغير كالبيع بشرط الخيار والمساومة والهبة من غير
 تسليم لا يبطله قبل الرؤية ويبطله بعدها وببطل خيارها بالقبض بعدها لانه يدل على الرضى انتهى عيني لمخصا
 فالاطلاق يفسر بالصريح والدلالة بعد الرؤية ويكونه قبل الرؤية او بعدها بالنظر الى بعض التصرفات فتدبر

فالعلم بشر ذلك لم يجز اجماعا (قوله ويجزى)
 حاشية ابي زاده الاصح الجواز (قوله اي)
 للمشتري (ان يرد اذ ارأه) الا اذا جاز
 البائع لبني المشتري فلا يرد اذ ارأه الا اذا
 اعاده الى البائع اشياء (ان رضى)
 (قوله اي قبل ان يراه لان خياره معلق
 بالرؤية بالنص ولا وجود للمعلق قبل الشرط
 ولو فسخه قبلها) قبل الرؤية (صح)
 (في الاصح) بجر لعدم لزوم البيع بسبب
 جملة المبيع فلم يقع منسبب ما (قوله)
 الخيار للرؤية (مطلقا غير موقت) بعبارة
 هو الاصح عبارة لا يطلاق النص مالم يوجد
 مبطله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا

(قوله وفيه الرضى بعد الرؤية) كقيضه وعرضه على البيع والاخذ بالشفعة اذا وجدت هذه بعدهما (قوله فله
 الاخذ بالشفعة الخ) تفريع على قوله لا قبلها (قوله ويشترط لفسخه علم البائع) عند الامام ومحمد خلافا
 لابي يوسف كما هو خلافا في الفسخ في خيار الشرط انتهى مكي (قوله خوف الغرر) اي غرر البائع بسبب
 اعتماده على شرآته فلا يطلب لسلعته مستريا آخر (قوله ولا خيار لبائع ما لم يره) لانه معلق بالشرآه فلا يثبت
 دونه ومراعاة البيع بمن نقد كما اذا ورث عينا ولم يرها فباعها فلا خيار له اذا رآها بعد بيعها اما اذا باع سلعة بسلعة
 ولم يركل منهما العوض ثبت لكل الخيار (قوله في الاصح) هو القول الذي رجح اليه الامام ومراجع عنه المجتهد
 صار بمنزلة المنسوخ لا يعتبر اصلا ولا يعمل به وتعبيره يفيد ان مقابل ما ذكره صحيح وقد علمته (قوله وكفى رؤية
 ما يؤذن بالمقصود) اي يعلم به وذلك لان الاصل فيه ان رؤية جميع المبيع غير مشروطة له عذرها فيمكن في رؤية
 ما ذكره (قوله كوجه صبرة) مراده بها المكيلات والموزونات فيمكن في رؤية بعضها الا اذا كان الباقي اردي ممرار
 فحينئذ يكون له الخيار اى خيار العيب قال في الفتح والتحقيق انه في بعض الصور خيار عيب وهو ما اذا كان
 اختلاف الباقي يوصله الى حد العيب وخيار رؤية اذا كان الاختلاف لا يوصله الى اسم المعيب بل الدون انتهى
 قال الاتقاني المعقود عليه اما ان يكون شيئا واحدا او شيئا فان كان شيئا واحدا فلا يتخلوا ما ان لا تتفاوت آحاده
 كالمكيل والموزون والمعدى المتقارب فاذا رأى البعض ورضي به يكون ذلك رضى البعض الذي لم يره اذا كان
 مثل ما رأى فعلى هذا يكون النظر الى وجه الصبرة مسقطا للخيار اذا كان الباقي مثل ذلك لان رؤية البعض
 تعرف حال الباقي لان الحنطة والشعير تعرف بالتفويض ولكن هذا فيما اذا كان المكيل في وعاء واحد اما اذا كان
 في وعاءين فقلل مشايخ العراق رؤية احدهما كروية الكل وقال مشايخ بلخ لا يكون رؤية احدهما كروية الكل
 لانهما متى كانا في وعاءين كانا شقين والاول هو المروي عن ابي يوسف وهو الاصح كذا في التحفة لان تعريف الباقي
 فيما اذا كان الكل في وعاء واحد باعتبار المماثلة لا باعتبار اتحاد الوعاء وقد وجدت عند اختلافه وان كانت
 تتفاوت آحاده كالثياب في صندوق والبطيخ في شريحة والرمال والسفرجل في قفة فان رؤية البعض لا تعتبر
 رؤية في الباقي ويكون على خياره ما لم ير الكل لان رؤية البعض لا تعرف الباقي للتفاوت اما اذا كان المعقود
 عليه شيئا واحدا كالعبد والجارية فرأى الوجه دون سائر الاعضاء يسقط خياره انتهى (قوله ورقيق) اي ووجه
 رقيق وكذا اذا نظر الى اكثر الوجه لانه كروية جميعه ولونظرم من بنى آدم الى جميع الاعضاء غير الوجه فخياره باق
 شريطة لامية عن الجوهره واطلق في الرقيق فتجمل الذكرو الانثى ولا تشتط رؤية الكفين واللسان والاسنان والشعر
 عندنا انتهى بجر (قوله تركب) اخرج به الشاة وسأى الى الكلام عليها واخرج به البقر فينظر حكمها فله
 الشر نبلاى وفي المنع عن الجوهره ولو اشترى بقرة حلوا فرأى كلها ولم ير ضرعها فله الخيار لان الضرع هو المقصود
 وسأى الى للمواف (قوله وكفلها ايضا في الاصح) انما ذكر الكفل في الدابة لانه اذا رأى وجهها فقط لا يسه قط خياره
 لان المؤخر موضع مقصود منها بخلاف الرقيق وهو قول ابي يوسف وقال محمد لا خيار له لان الاصل في الحيوان
 الوجه فيمكن في برقته كاعبد مخ (قوله ورؤية ظاهره يوجب مطوى) لان الابدى يعرف ما في الطي فلو شرط قحه
 لتضرر البائع بنكسره ونقصان قيمته وبذلك ينقص ثمنه عليه الا ان يكون له وجهان فلا بد من رؤية كليهما
 او يكون في طيه ما يقصد بالرؤية كالعلم ان يكون البطانة مقصودة بان كانت سمورا ونحوه انتهى بجر (قوله
 لا بد من نشره كله) لانه استقر اختلاف الباطن والظاهر في الثياب (قوله وهذا اختلاف زمان الخ) هذا ينافي
 ما قبله من قوله وهو الصحيح وعليه الفتوى قال في النهر والاصح ان هذا بناء على عادتهم في الكوفة او بغداد
 فان دورهم لم تكن متفاوتة الا في الكبر والصغر وكونها جديدة او لا فاما في ديارنا فهي متفاوتة قال الشارح
 لان بيوت الشتوية والصيفية والعلوية والسفلية ومراقها ومطابخها واسطوحها تختلف فلا بد من رؤية ذلك
 كله في الاظهر وفي الفتح وهذا هو المعتبر في ديار مصر والشام والعراق وبهذا عرف ان ما ظنه بعضهم
 من ان ما في الكتاب قول زفر غير واقع انتهى (قوله ومثله الكرم والبستان) اما البستان فجزم قاضي خان بانه
 لا يكتفى رؤية طاهره وقالوا في الكرم لا بد من رؤية عنبه من كل نوع وفي الرمان لا بد من رؤية الحامض والحلو
 جوى (قوله وكفى جس شاة لحم) اي لمسها باليد لانه هو الذي يعرف به كثرة اللحم وقلته فان رأى ذلك من بعيد
 ولم يجسه فله الخيار وذلك لان السمن لا يظهر من الصوف فلا بد من الجس افاده الشلبي (قوله شاة فنية) يقال

وفيه الرضى بعد الرؤية لا قبلها سادس قوله
 الاخذ بالشفعة ثم رد الاول بالرؤية ودر
 من خيار الشرط فاحفظ (ويشترط
 لفسخه علم البائع) بالفسخ خوف الغرر
 (ولا خيار لبائع ما لم يره) في الاصح (وكفى
 رؤية ما يؤذن بالمقصود كوجه صبرة
 ورقيق) وجه (دابة) تركب (وكفلها)
 ايضا في الاصح (و) رؤية (طاهره) كله
 مطوى (وقال زفر لا بد من نشره كله
 وهو المختار كما في اكثر المعتمدات قاله
 المصنف (وداخل دار) وقال زفر لا بد
 من رؤية داخل البيوت وهذا اختلاف زمان
 الفتوى جوهر الكرم والبستان (ن) كفى
 لا بد من نشره كله (جس شاة لحم) وضع
 لدر والنسل مع ضرعها طهرية وضرع
 بقر ملوب فانه لا يقصد جوهره

اقتبته بمعنى اخذته لنفسه قنية اي اخذته للنفس لا للتجارة من (قوله وكنى ذوق مطعوم) وفي ذوق المغازي
لا بد من سماع صوتها لان العلم بالشيء يقع باستعمال آلة ادراكه ولا يسقط خياره حتى يدركه شربا ليلية عن
التبيين (قوله اورقية دهن) كذا لو نظرت في المرآة فرأى المسيح قالوا لا يسقط خياره لانه ما رأى عينه بل مشأله
كذا في الصفة اي بناء على القول بالانطباع لا بالانعكاس (قوله ويسانه في الدرر) حيث قال اعلم ان ههنا وكيلا
بالشرآء ووكيلا بالقبض ورسولا صورة التوكيل بالشرآء ان يقول الموكل كن وكيلا عني بشرآء كذا وصورة
التوكيل بالقبض ان يقول كن وكيلا عني بقبض ما اشتريته وما رأيت وصورة الرسالة ان يقول كن رسولا عني
بقبضه فرؤية الوكيل الاول تسقط الخيار بالاجماع ورؤية الثاني تسقط عند الامام رحمه الله تعالى اذا قبضه
ناظر اليه فحيث ان ليس له ولا للموكل ان يردده الا من عيب واما اذا قبضه مستورا ثم رآه فاسقط الخيار فانه لا يسقط
لان لما قبضه مستورا انتهى التوكيل بالقبض الناقص فلا يملك اسقاطه قصد الصيرورة اجنبيا وان ارسل رسولا
بقبضه فقبضه بعد ما رآه فلم يشرى ان يردده وقال الوكيل بالقبض والرسول سوا في ان قبضهما بعد الرؤية
لا يسقط خيار المشتري انتهى حلي قال الشربلاني وفيه نظر لانه لا خلاف في هذه الحالة وما الخلاف
الا في نظر الوكيل بالقبض حالة قبضه لاني نظره السابق على قبضه ولا المناخر عنه كما في التبيين وفي المراج قبل
الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى الموكل
(قوله ولولغيره) كان يكون وصيا او وكيلا (قوله الا في اثنتي عشرة مسألة مذكورة في الاشياء) قال في الاشياء
هو كالبصير الا في مسائل منها الاجهاد عليه ولا جعة ولا جاعة وان وجد قائدا ولا يصلح للشهادة مطلقا على
المعتد والقضاء والامامة العظمى ولادية في عينه وانما الواجب الحكومة وتكره امامته اي في الصلاة
الا ان يكون اعلم القوم ولا يصلح عتقه عن كفارة ولم ارحكم ذبيحته وصيده وحضاته ورؤيته لما اشترى بالوصف
وزاد في الجرح على ما ذكر اجتهاده للقبلة وينبغي ان يكره ذبيحته واما حضاته فان امكنه حفظ المحضون كان اهلا
والا فلا يصلح ناظرا وصيا والثانية في منظومة ابن وهبان والاولى في اوقاف هلال كما في الاسعاف انتهى حلي
(قوله وسقط خياره بحسب مبيع) يعني ان كان لا يحتاج لغير المجلس فان احتج اليه لادمنه كان اشترى فو
فلا بد من صفة طوله وعرضه ورقته مع المجلس وفي الحنطة لادمن اللبس والصفة كذا في الشربلانية عن
الجوهرة وقد افاد الشارح ذلك بقوله فيما يعرف بذلك (قوله فيما يعرف بذلك) اي بالمجلس والشم ولذوق (قوله
ووصف عقار) اي بان لا يمكن فيسقط خياره اذا قال رضىت افاده العلامة مسكين قال في البحر ولا بد للوصف
للاعى من كون المبيع على ما وصف له ليكون في حقه بمنزلة الرؤية في حق البصير انتهى بدائع (قوله وكذا
كل ما لا يعرف بحسب الخ) اي فانه لا بد من وصفه (قوله او بنظر وكيله) لانه كمنظره درر والمراد ما يم
الشرآء ووكيل قبض والاولى الواو (قوله فلا خيار له) لانه قد سقط فلا يعود الاسبب جديد ولو اشترى البصير
ثم عى انقل الخيار الى الوصف (قوله كما غلط فيه بعضهم) قال في التهر ومعنى هذه المسائل انه لما رأى وجا
الصبره او الرقيق او ظاهر الثوب مطويا قبل الشرآء ثم اشترى بعد ذلك فلا خيار له لانه بعد الشرآء يسقط خياره
بذلك كما توهمه بعد الطلبة فاستفصاه بان الاصح انه غير موقت بل له الفسخ في جميع عمره ما لم يسقط بقول
او فعل يدل على الرضى فكيف يسقط بمجرد الرؤية انتهى (قوله او بتعيب) فليس له رده لانه لو رده رده معيبا
بمعيب لم يكن عند بائعه فينضرر (قوله او يهلك بعضه) فليس له رده لما يلزم عليه من تقرير الصفة كما اذا باع
احد الثياب او وجهه وسلم (قوله ولو شري ناخته مسك) بفتح الفاء كما مر في الطهارة (قوله ولا عيب) ليس هذا
في عبارة التهر بل اقتصر على قوله ليس له الرد بخيار الرؤية قال السيد الخوى في الشرح فلو وجد المسك بعد
الاخراج منقطع الرأحة هل له الرد الظاهر ان له الرد بخيار العيب ويدل عليه قوله ليس له الرد بخيار الرؤية انتهى
والصواب ما قاله الشارح لان محل الرد بالعيب اذا لم يحدث عند المشتري عيب آخر فان حدث عيب آخر كان له
الرجوع بالنقصان (قوله لتفريق الصفة) وهو منهي عنه قال في النهاية الصفة العقد الذي تساهى في موجه
وفي المصباح الصفة العقد وكانت العرب اذا وجب البيع ضرب يده على يد صاحبه بجر (قوله فاصدا لشرآئه
عند رؤيته) فلو قصد شرآءه ثم رآه لكنه عند هام بقصد الشرآء ثم شرآءه ثبت له الخيار لانه المذكورة (قوله
ووجهه) اي هذا القيل (قوله فلو لم يعلم به خير) صورته رأى جارية اشترى جارية متعقبة لا يعلم انها التي كان

(قوله كنى ذوق مطعوم) وشم مطعوم (لا خارج
دار وجعها) على المعنى كما مر (اورقية دهن
في زجاج) لوجود المائل (وكنى رؤية وكيل
قبض ووكيل) شرآء لا رؤية رسول
المشتري ويسانه في الدرر (وصف عقد الاعى)
ولولغيره وهو كالبصير (وصف خيار
مسألة مذكورة في الاشياء) فيما يعرف
بحسب مبيع وشمة وزوقه) وشجر وعبد وكذا
بذلك (ووصف عقار) وشجر وعبد وكذا
كل ما لا يعرف بحسب وشم وذوق حدادى
او بنظر وكيله ولو اصر بعد ذلك فلا خيار له
هذا كله (اذا وجدت) المذكورات كنس
الاعى وكذا رؤية البصير وجه الصبره
وتجوها نهر (قوله شرآءه) لا خيار له
الخيار بها) اي بالمذكورات لانها مسقطه
كما غلط في بعضها (مالم لا يعيب ما يدل على
عمره على الصحيح) او فعل (او تعيب ما يدل على
الرضى من قول او فعل) او تعيب ما يدل على
بعضه عنده ولو قبل الرؤية فزعمه ابطال لان فعله باصره
زرعه قبل الرؤية فزعمه ابطال لان فعله باصره
سقطه عني ولو شري ناخته ولا عيب لان
مسك منها لم يخل عليه عيبا طاهر انهر (ومن
الاخراج يدخل فاشترى ما نهر) لان فعله باصره
رأى احد ثوبين فاشترى واحده (لانه رقيق
وردها) ان شرآءه ما رأى (حال كونه) فاصدا
الصفة (ولو اشترى ما رأى) حال كونه فاصدا
لشرآئه) عند رؤيته فلو رآه لا قصد شرآءه
ثم شرآءه قبل له الخيار نظرية وجهه طاهر
لانه لا يتأمل المائل ان يعيد بجر قال المصنف
ولقوة مدركه عونا عليه (عالم باناه مرثيه
السابق وقت الشرآء فلو لم يعلم به خير) فغير
الردى درر (فلا خيار له الا اذا نهر) فغير

رأى ثم ظهرت اياها كان الخيار لعدم ما يوجب الحكم عليه بالرضى او رأى ثوبا فلف في ثوب فربح فاشترى وهو
لا يعلم انه ذلك شلبي عن السكك (قوله ولا يعرفه) اي الباقى بجزء اما اذا عرف المرفوع فاحره فاعرف لتعين المنع (قوله
وكذا لو كانا مرفوعين الخ) في الجبر من الظهيرية لو رأى ثوبين ثم اشتراهما باثن متفاوت مرفوعين فله الخيار لانه
ربما يكون الاردى باكثر الثمن وهو لا يعلم وفيه ان كلاهما اذا دخل في ملكه فلا ضرر عليه وهذا انما يظهر اذا
قال هذا الاسفل بكذا مثلا والاعلى بكذا اما اذا قال احدهما بكذا والاخر بكذا فلا يظهر وقد يقال يلزم المشتري
التضرر اذا اراد بيع الاردى من جهة او ثوبية فان احدا لا يشتريه بالثمن الاعلى (قوله عشرة) اي ثمننا معلوما ومثل
ذلك اذا كان الثمن متفاوتا وعلم المرفوع بثمنه (قوله لان الثمن الخ) هذا التعليل منطوقه وفيه الى الغالب والا فقد
يتساوى الثمن ويختلف المبيع مثلا للاردى على الجيد (قوله والقول للبايع بيمينه الخ) لان دعواه بعد ظهور
سبب لزوم العقد وهو رؤية ما يدل على المقصود من المبيع دعوى امر حادث بعده والاصل عدمه فلا يقبل
الا يمينه جوى (قوله هذا والمدة قريبة الخ) قال الاتقاني ان كان لا يتفاوت في تلك المدة لم يلجأ بالقول للبايع وان
كان التفاوت تباليا فالقول للمشتري كما قال شمس الأئمة السرخسى انتهى وقال الشرنبلالى المدة تختلف
باختلاف الاشياء فتغير الاشجار في سنة والدواب في ايامها لقله الرعى ونحوه ولذا اقتصر الرضى على قوله
الا اذا بعدت المدة لان الظاهر شاهد له الا ترى ان الجارية الشابة تكون بحوزا بطول المدة انتهى وقال في الهداية
الان بعدت المدة على ما قالوا ولم يرد على هذا انتهى (قوله عملا بالظاهر) لان الظاهر ان الشيء لا يبقى في حذر
التغير زمانا طويلا لم يضره تغير جوى والظاهر انه تعليل للمسئلتين (قوله لانه ينكر الرقبة) اي والبايع يدعى
امرا عارضا هو العلم بصفته والقول للمشتري بيمينه (قوله في بيع بات) هكذا في التهر واصله لصاحب الفسخ والرد
في البات يكون بالاتالة او بظهور خيانه في ثوبية او من جهة او بفوات وصف مرغوب فيه (قوله فالقول
للمشتري) لانه انفسخ العقد برده وبقي ملك البائع في يده فيكون القول قول القابض في تعيين ملكه
امينا كان او تميمنا كالمودع والعاصب والحاصل ان الاختلاف في التعيين مع خيار الشرط والسلامة مقبوضة
يكون القول فيه للمشتري سواء كان الخيار له او للبايع وان لم تكن مقبوضة فان كان الخيار للمشتري فالقول
للبائع وعكسه فالقول للمشتري بيمينه (قوله فالقول للبايع) لان العقد لا يفسخ بفسخ المشتري حتى يلزمه
اقاضى فيبقى المشتري مدعي الحق الفسخ والبائع سكر فيكون القول له بيمينه (قوله في الاول) مراده ما يكون
القول فيه للمشتري وهما مسئلتا خيار الشرط والرؤية ومراده بالاخير مسئلة خيار العيب فلا يقال كان الاولى
ان يقول في الاولين (قوله اشترى عدلا) هو بكسر العين المثل ومنه عدل المتاع والمراد هنا الغرارة التي هي
عدل غرارة اخرى على الجمل ونحوه فتح (قوله ولم يره) الاولى حذفه لانه ذكر الخيارات الثلاث بعد (قوله بعد
القبض) قيد به لانه ما لم يقبض لا يصح بيعه ولا هبته نهر (قوله وهو بعد التمام) اي تفريق الصفقة بعد تمامها
(قوله بمنعان تمامها) قال في الجبر ليس له رد البعض وامسالك البعض في خيار الشرط والرؤية قبل القبض
وبعد لكونه تفريقا قبل ان تمام لكونه مانعا من التمام في الرؤية ومن الاستدأ في الشرط وله ذلك في خيار العيب
بعد القبض لتتمامها وخيار العيب مانع من اللزوم فقط لا قبله لكون القبض من تمامها انتهى اذا علمت ذلك فاعلم
ان ما يمنع من استدأ الحكم يمنع من تمامه بدون عكس فقول الشارح خيار الشرط والرؤية بمنعان تمامها صادق
لان خيار الشرط يمنع الاستدأ فيمنع التمام اي وليس له الرقبيل التمام (قوله بيمينه) اي التمام (قوله قبل القبض
لا بعده) اي فله الرد بعده لا قبله لان القبض من التمام (قوله وهل يعود خيار الرؤية بعد سقوطه) يعني اذا اشترى
شيئا ولم يره ثم باعه او وهبه وسلمه ثم عاد اليه بسبب هو فسخ بان رده عليه بقضاء في المبيع اوردته عليه في الهبة
مطلقا وفي البيع خيار شرط او رؤية انتهى (قوله عن الثاني لا) لانه سقط وانما سقط لا يعود بلا سبب وهذا اوجه
لان نفس هذا التصرف يدل على الرضى ويبطل الخيار قبل الرؤية وبعد ما انتهى وقادله انه على خياره لانه من
قبيل المانع الذي زال فيعمل المقتضى وهو خيار الرؤية علمه واليه ذهب شمس الأئمة السرخسى (قوله ليس
للبائع مطالبة بالثمن) لانه تمام الصفقة (قوله فلهما الخيار) لان كل واحد منهما مستر للعوض الذي يحصل له
بجزء (قوله شري جارية الخ) فنحوه ما في الحيط باع عينا بعين لم يرها وبدين ثم رآها فردها ينقض البيع في حصه
العين ولا ينقض في حصه الدين لانه لا خيار في حصه بجزء (قوله للزوم تفريق الصفقة) فيه انه لا يلزمه ضرر

(رأى ثوبا فرفعه البائع بعضهم اشترى الباقي
ولا يعرفه فله الخيار) وكذا لو كانا مرفوعين
فوقهما متفاوت لان ربحا يكون الاردى
بالاكثر ثمننا (ولو سعى لكل واحد من المختلفين
عشرة لا خيار له لان الثمن لم يتفاوت)
استوى في الاوصاف بجزء (والقول للبايع)
بيمينه (اذا اختلفا في الثمن) هذا (لو ائمه)
قريبة وان بعدت المدة فالقول للمشتري
فما ظاهرو في الظهيرية الشهر فافوقه بعدي وفي
الفتح الشهر في مثل الدابة والمملوك قليل (كما)
ان القول للمشتري بيمينه (ولو اشترى
اصل الرقبة) لانه ينكر الرقبة وكذا لو اشترى
البائع كون المرد ومبيعا في بيع بات وفيه
خيار شرط او رؤية فالقول للمشتري ولو فيه
خيار عيب فالقول للبايع والفرق ان للمشتري
خيار عيب في الاول لا الاخير (اشترى
تفريق الصفقة في الاول لا الاخير) او بيس نهر
عدلا (من منعه ولم يره) (وباع) او بيس نهر
(منه ثوبا) بعد القبض (او وهب وسلم رده
بغير ثوب) لا خيار رؤية او شرط الاصل
بغير عيب بوجب تفريق الصفقة وهو
ان رد البعض بوجب خيار الشرط والرؤية
في تمامها جائز لا قبله بخيار العيب قبل القبض
بيمينان تمامها وخيار الرؤية بعد سقوطه
لا بعده وهل يعود خيار الشرط وصحة فانهى خان
عن الثاني لا خيار شرط ولو سعى لم يره ليس للبايع
وغيره (فروع) شري شيئا لم يره ليس للبايع
مطالبة بالثمن قبل الرؤية ولو باع عينا
بعين فلهما الخيار مجتبي شري جارية بعد
والف فتقايضا ثم رد بائع الجارية بحصة الالف
وقيد لم يبطل البيع في الدين اراد بيع
ظاهرية لما سانه لا خيار في الدين اراد بيع
ضبيعة ولا يكون للمشتري خيار فالحيلة
ان يبر ثوب لانسان ثم يبيع الثوب مع
الضبيعة ثم المقر له يستحق الثوب المقر به
فيبطل خيار المشتري للزوم تفريق الصفقة

لانه لو رددهما لاختد المستحق المقر به فهو على كل حال ما خوذ على ان ضرر جاء من جهة نفسه باقراره (قوله ثم المقر له) يستحق الثوب باقامة البينة على اقرار البائع لان الثوب للمستحق (قوله الا في الشفعة) قال في شرح المجموع لو كانت دار الشفع مملوكة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لا يصح فقط ولو فيه تقرير الصفقة ذكر المؤلف في فروع الشفعة (قوله لما مر) من ان له رد البعض في خيار العيب بعد القبض لتامها الا قبله لكون القبض من تمامها والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب خيار العيب)

من اضافة الشيء الى سببه منع يقال عاب المتاع صار ذا عيب وعابه زيد يعدي ولا يهدي وعيبه مشدد انسبه الى العيب جوى (قوله اصل الفطرة السليمة) الفطرة الخلقة التي هي اساس الثمن وهو وان كان تعريضا لغويا اعتبر في تعريضه الاحكام عليه الا ترى انه لو قال بعثك هذه الخبطة وشار اليها فوجدتها المشتري ردية لم يكن عليها ليس له خيار الرد بالعيب لان الخبطة تخلق جيدة وردية ووسطا والعيب ما يتخلو عنه اصل الفطرة السليمة عن الاتفات العارضة لها كالبطل والسوس او العفن او دقة الحب بسبب هواء منعها تمام الادراك افاده في الشر بلاية (قوله ما افاده بقوله الخ) محل الافادة قوله ما ينقص (قوله ما ينقص الثمن) لان التضرب بنقصان المالية وذلك بانتقاص القيمة من وسواء كان ينقص العين او لا ينقصها ولا ينقص المنفعة بل مجرد النظر اليها كالظفر الاسود الصحيح القوي على العمل وكما في جارية تركية لا تعرف اسان التركة فتح وقيد في الدراية سواد الظفر بالتمالك اما في الحبش فلا قال في النهر والظاهر اطلاق ما في الفتح وفي المحيط اشترى جارية هندية فوجدتها لا تحسن الهندية ان كان الداس بعد وانه عيبا فله الرد والا فلا ولو اشترى جارية تركية فوجدتها لا تعرف التركية فله الرد لان ذلك عيب ولو كان المشتري يعلم به لكن لا يعلم ان هذا عيب فان كان هذا يخفى على الناس انه عيب فله الرد والا لا جوى (قوله عند التحار) بضم التاء وشد الجيم وبكسر هاء مع التخفيف جمع تاجر بحر (قوله المراد بهم الخ) اي ليس المراد خصوص البحار فان المبيع قد يكون من المصنوعات فيعتبر عرف الصانع لا التجار واذا اراد بهم ما يعم الصانع اندفع هذا الاشكال وقال الحلبي يعني انه يعتبر في كل تجارة اهلها وفي كل صناعة اهلها انتهى وليس المراد ان ذلك العيب ينقصه عند جميع التجار وجميع ارباب الصنائع وان لم يكن من تجارتهم ولا من صناعتهم (قوله اخذ بكل الثمن) اي المبيع المعيب بجميع ثمنه اوردته على البائع لان مطلق العقد يقتضي السلامة من العيب فمعد فواتها بخير ولا ينقص من الثمن شيئا لان الاوصاف لا يباينها شيء من الثمن بخلاف ما اذا صارت مقصودة بالاتلاف بان حدث العيب بفعل البائع بعد البيع قبل القبض حيث يسقط من الثمن بمحضه اذا اختار الاخذ من غير ولا بد له من ثمنه من قيود الاول ان يكون العيب عند البائع الثاني ان لا يلم به المشتري عند البيع الثالث ان لا يعلم به عند القبض وهي في الهداية الرابع ان لا يتمكن من ازالته بلا مشقة فان تمكن فلا كاحرام الجارية فانه يسبيل من تعليلها وفي اللؤلؤية اشترى ثوبا فوجد فيه دما ان كان اذا غسل منه الدم ينقص الثوب كان عيبا لوجود حده والا لا يكون عيبا انما من ان لا يشترط البراءة منه خصوصا من العيوب محوما السادس ان لا يزول قبل الفسخ فان زال ليس له الرد مثل بياض العين اذا انجلي والنجى اذا زالت بحر (قوله كحللين احرا او احدهما) يعني اذا اشترى احدا كحللين من الاخر صيدا ثم احرا او احدهما ثم وجد المشتري به عيبا امتنع رده ورجع بالنقصان انتهى حلبي عن البحر (قوله وقبضه ثلاثة آلاف) الظاهر ان هذا اتفاق بل المدار على الزيادة التي تركها يكون مضرا (قوله بخلاف خيار الشرط والرؤية) اي حيث يكون لهم الرد لعدم تمام الصفقة انتهى حلبي عن البحر (قوله وينبغي الرجوع بالنقصان) اي في مسائل المحيط انتهى حلبي (قوله كوارث شري من التركة كغنا ووجد به عيبا) اي فانه يمتنع الرد ورجع بالنقصان انتهى حلبي عن البحر (قوله ولو تبرع بالكفن اجنبي لا يرجع) يعني لو اشترى اجنبي كفنا من ماله تبرعا لميت ثم وجد به عيبا لا يردده ولا يرجع والتعبير بالاجنبي اتفاق قال المقدسي في شرح السكز ولو اشترى كفنا لميت ثم وجد به عيبا لا يردده كذا في الخلاصة وفي حاشيتها التملق حق الميت به ولا يرجع بنقص العيب لاحتمال ان يفتريه سبع فيعود لما اشترى فيتمكن من الرد وما لم يقع بأس عن الرد لا يرجع بنقصه قال في الخلاصة وكذا لو شري ارضا وجعلها مسجدا فوجد بها عيبا لا يرجع بنقصه على قول من يقول بدوده الى ملك

وهو لا يجوز الا في الشفعة ولو اوجبته شري
شئين واحدهما عيب ان قبضهما له رد
المعيب والا لا ما (باب خيار العيب)
هو لغة ما يتخلو عنه اصل الفطرة السليمة
ونشأ ما افاده بقوله (من وجد بغيره ما
ينقص الثمن) ولو سبب جوى (عند التحار)
المراد بهم ارباب المعرفة بكل تجارة وضعة
قاله المصنف (أخذ بكل الثمن اوردته) مالم
ينبغي انما كحللين فاحرا او احدهما
وفي المحيط وصي او وكيل او عبد ما اذن
شري شيئا بالقبض وقبضه ثلاثة آلاف لم يرد
بعيب بخلاف خيار الشرط والرؤية اشباه
لا ضرر ان يبيع ويوكل ومولى وفي التبرع
الرجوع بالنقصان كوارث شري من التركة
كفنا ووجد به عيبا ولو تبرع بالكفن اجنبي

لا يرجع

رأى ثم ظهرت لها ما كان لها الخيار لعدم ما يوجب الحكم عليه بالرضى أو رأى ثوباً فلف في ثوب فبيع فاشترى وهو
لا يعلم أنه ذلك شلبي عن السكالي (قوله ولا يعرفه) أي الباقي بغير ما إذا عرف المرفوع فامر ظاهر لتعين المتع (قوله
وكذا لو كانا موقوفين الخ) في الجبر من الظهيرية لو رأى فوبين ثم اشتراهما بائنين متفاوت موقوفين فله الخيار لأنه
درهما يكون الأردى باكثر الثمن وهو لا يعلم وفيه ان كلا منهما داخل في ملكه فلا ضرر عليه وهذا انما يظهر اذا
قال هذا الأسفل بكذا مثلاً والاعلى بكذا اما اذا قال احدهما بكذا والاخر بكذا فلا يظهر وقد يقال يتزم المشتري
التضرر اذا اراد بيع الاذنى مرابحة او تولية فان احدا لا يشتره بالثمن الاعلى (قوله عشرة) أي ثمننا معلوما ومثل
ذلك اذا كن الثمن متفاوتا وعلم المرفوع بثمنه (قوله لان الثمن الخ) هذا التعليل منظوره وفيه الى الغالب والا فقد
يتساوى الثمن ويختلف المبيع جلا للأردى على الجيد (قوله واقول للبائع بيمينه الخ) لان دعواه بعد ظهور
سبب لزوم العقد وهو رؤية ما يدل على المقصود من المبيع دعوى امر حادث بعده والاصل عدمه فلا يقبل
الا بيمينه حوى (قوله هذا والمدة قريبة الخ) قال الانتقائي ان كان لا يتفاوت في ثلاث المدة فالحال بالقول للبائع وان
كان التفاوت غالباً فاقول للمشتري كما قال شمس الأئمة السرخسي انتهى وقال الشرنبلالي المدة تختلف
باختلاف الاشياء فتغير الاشجار في سنة والدواب في ايام فسادونها لقله الرخي وفوه ولذا اقتصر الرز بل على قوله
الا اذا بعدت المدة لان الظاهر شاهد له الا ترى ان الجارية الشابة تكون عجوزا بطول المدة انتهى وقال في المهداية
التغير زمانا طويلا لم يعتبره تغير حوى والظاهر انه تعليل للمسئلتين (قوله لانه ينكر الرؤية) أي والبائع يدعى
امرا عارضاً هو العلم بصفته والقول للمنكر بصر (قوله في بيع بات) هكذا في النهر واصله لصاحب الفسخ والرد
في البات يكون بالاقالة او بظهور خيانة في تولية امرابحة او بفوات وصف مرغوب فيه (قوله فاقول
للمشتري) لانه انفسخ العقد برده وبقي ملأ البائع في يده فيكون القول قول القابض في تعيين ملكه
اسمنا كان او تخميننا كالمودع والعاصب والحاصل ان الاختلاف في التعيين مع خيار الشرط والسلمة مقبوضة
يكون القول فيه للمشتري سواء كان الخيار له او للبائع وان لم تكن مقبوضة فان كان الخيار للمشتري فاقول
للبائع وعكسه فاقول للمشتري بصر (قوله فاقول للبائع) لان العقد لا ينفسخ بفسخ المشتري حتى يلزمه
اقاضى فيبقى المشتري مدعياً حق الفسخ والبائع سكر فيكون القول له بصر (قوله في الاول) مراده ما يكون
القول فيه للمشتري وهما مسئلتنا خيار الشرط والرؤية ومراده بالاخير مسئلة خيار العيب فلا يقال كان الاولى
ان يقول في الاولين (قوله اشترى عدلاً) هو بكسر العين المثل ومنه عدل المتاع والمراد هنا الغرارة التي هي
عدل غرارة اخرى على الجمل ونحوه فتح (قوله ولم يره) الاولى حذفه لانه ذكر الخيارات الثلاث بعد (قوله بعد
القبض) قيد به لانه ما لم يقبض لا يصح بيعه ولا هبته نهر (قوله وهو بعد التمام) أي تفريق الصفقة بعد تمامها
(قوله بمنعان تمامها) قال في الجبر ليس له رد البعض وامسالك البعض في خيار الشرط والرؤية قبل القبض
وبعد لكونه تفريقاً قبل اتمام لكونه مانعاً من التمام في الرؤية ومن الابتداء في الشرط وله ذلك في خيار العيب
بعد القبض لتمامها وخيار العيب مانع من اللزوم فقط لا قبله لكون القبض من تمامها انتهى اذا علمت ذلك فاعلم
ان ما يمنع من ابتداء الحكم يمنع من تمامه بدون عكس فقول الشارح نخيار الشرط والرؤية بمنعان تمامها صادق
لان خيار الشرط يمنع الابتداء فيمنع اتمام اي وليس له الرد قبل التمام (قوله بمنع) أي التمام (قوله قبل القبض
لا بعده) أي فله الرد بعده لا قبله لان القبض من التمام (قوله وهل يعود خيار الرؤية بعد سقوطه) يعني اذا اشترى
شيأ ولم يره ثم باعه او وهبه وسلمه ثم عاد اليه بسبب هو فسخ بان رده عليه بقضاء في المبيع او رده عليه في الهبة
مطلقاً وفي البيع بخيار شرط او رؤية انتهى (قوله عن الثاني لا) لانه سقط واذا سقط لا يعود بلا سبب وهذا الوجه
لان نفس هذا التصرف يدل على الرضى ويبطل الخيار قبل الرؤية وبعد ما انتهى ومقابلته انه على خياره لانه من
قبيل المانع الذي زال فيعمل المقتضى وهو خيار الرؤية عمله واليه ذهب شمس الأئمة السرخسي (قوله ليس
للبائع مطالبة بالثمن) اعم تمام الصفقة (قوله فلهما الخيار) لان كل واحد منهما مشتراً عوض الذي يحصل له
بصر (قوله شري جارية الخ) فهو ما في المحيط باع عينا بعين لم يرها وبدين ثم رآها فردا ينتقض البيع في حصة
العين ولا ينتقض في حصته الدين لانه لا خيار في حصة بصر (قوله للزوم تفريق الصفقة) فيه انه لا يلزم ضرر

(رأى ثوباً فلف في ثوب فبيع فاشترى الباقي
ولا يعرفه فله الخيار) وكذا لو كانا موقوفين
فوبين متفاوت لان ربحاً يكون الأردى
أعلى كثر غنماً ولو سعى لكل واحد من الثمن لم يختلف
ألا كثر غنماً (ولو سعى لكل واحد من الثمن لم يختلف
عشرة لا) خيار له لان الثمن لم يختلف
استوى في الاوصاف بصر (واقول للبائع
عشرة لا) اذا اختلفا في التعيين هذا (لو ائمه
بيمينه وان بيمينه فاقول للمشتري) جلا
قريبة وان بيمينه فاقول للمشتري فاقوله بعدد
الظاهر وفي الظاهرية الشبهة فاقوله بعدد
الفتح الشمر في مثل الدابة والمملوك قليل (كما
ان النول للمشتري بيمينه (لو اختلفا في
اصل (الرؤية) لانه يتكرر الرؤية وكذا اوفيه
البائع كون المردود مبدياً في بيع بات اوفيه
خيار شرط او رؤية فاقول للمشتري ولو فيه
خيار عيب فاقول للبائع والفرق ان المشتري
خيار عيب فاقول للبائع في الاول لا الاخير (اشترى
ينفرد بانفسخ في الاول (وباع) او ليس نهر
عدلاً من متاع ولم يره (وباع) او ليس نهر
(منه نوباً) بعد القبض (او وهب وسلم رده
بمنعان تمامها وخيار الرؤية بعد سقوطه
بمنعان تمامها وخيار الرؤية بعد سقوطه
لا بعده وهل يعود خيار الشرط صحيحه فأنى كان
عن الثاني لا خيار شرط لم يره ليس للبائع
وغيره (فروع) شري شيئاً لم يره ليس للبائع
مطالبة بالثمن قبل الرؤية ولو باعاً عينا
بعين فلهما الخيار بخيار شري جارية بعد
والفقتا بضم رداً باع الجارية بصفة الاتف
رؤية لم يبطل البيع في الجارية اذا باع
ظهيراً لم يره لا خيار في الدين اراد بيع
ضبعة ولا يكون للمشتري خيار فالحيلة
ان يقر ثوب لانسان ثم يبيع الثوب المقسره
الضبعة ثم المقر له يستحق الثوب المقسره
فيبطل خيار المشتري للزوم تفريق الصفقة

لانه لو ردتهما لا خد المستحق المقربة له فهو على كل حال مأخوذ على ان ضرره جاء من جهة نفسه باقراره (قوله ثم المقر له) يستحق الثوب باقامة البينة على اقرار البائع لان الثوب للمستحق (قوله الا في الشفعة) قال في شرح المجمع لو كانت دار الشفع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لا يصقه فقط ولو فيه تفرق الصفقة ذكره المؤلف في فروع الشفعة (قوله لما مر) من ان له رد البعض في خیار العيب بعد القبض لتمامها لا قبله لكون القبض من تمامها والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب خيار العيب)

من اضافة الشيء الى سببه منع يقال طاب المتاع صار ذا عيب وبما يذيد يتعدى ولا يتعدى وعيبه مستددا نسبته الى العيب جوى (قوله اصل القطرة السليمة) القطرة الخلقة التي هي اساس الشيء وهو وان كان تعريفا لغويا اعتمد في تعريفه الاحكام عليه الا ترى انه لو قال بعثت هذه الخلطة واسار اليها فوجدتها المشتري ردية لم يكن علمه ليس له خيار الرد بالعيب لان الخلطة تخلق جديدة وردية فوسطا والعيب ما يتلوه عنه اصل القطرة السليمة عن الاتفات العارضة لها كالبلبل والسوس او العفن او دقة الحطب بسبب هواء منعها تمام الادراك افاده في الشر بلاية (قوله ما افاده بقوله الخ) محل الافادة قوله ما ينقص (قوله ما ينقص الثمن) لان التضمر بنقصان المالية وذلك بانتقاص القيمة من غير سوء كان ينقص العين او لا ينقصها ولا ينقص المنفعة بل مجرد النظر اليها كالظفر الاسود الصريح القوي على العمل وكما في جارية تركية لا تعرف لسان التركة فتح وقيد في الدراية سواد الظفر بالاتراك اما في الحبش فلا قال في النهر والظاهر اطلاق ما في الفتح وفي المحيط اشترى جارية هندية فوجدتها لا تحسن الهندية ان كان الاس بعد وانه عيبا فله الرد والا فلا ولو اشترى جارية تركية فوجدتها لا تعرف التركية فله الرد لان ذلك عيب ولو كان المشتري يعلم به لكن لا يعلم ان هذا عيب فان كان هذا يخفى على الناس انه عيب فله الرد والا لا جوى (قوله عند التكرار) بضم التاء وشدا الجيم وبكسر هاء مع التفتيح جمع تاجر بحر (قوله المراد بهم الخ) اي ليس المراد خصوص التجار فان المبيع قد يكون من المصنوعات فيعتبر عرف الصناع لا التجار واذا اراد بهم ما يعي الصناع اذ دفع هذا الاشكال وقال الحلبي يعني انه يعتبر في كل تجارة اهلها وفي كل صنعة اهلها انتهى وليس المراد ذلك العيب يتقصه عند جميع التجار وجميع ارباب الصناع وان لم يكن من تجارهم ولا من صناعتهم (قوله اخذ بكل الثمن) اي المبيع المعيب بجميع ثمنه او رده على البائع لان مطلق العقد يقتضي السلامة من العيب فغده فواتها بتقصير ولا ينقص من الثمن شيئا لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن بخلاف ما اذا صارت مقصودة بالاتلاف بان حدث العيب بفعل البائع بعد البيع قبل القبض حيث يسقط من الثمن بمحضه اذا اختار الاخذ منه ولا بد له من قيود الاول ان يكون العيب عند البائع الثاني ان لا يرد له لم به المشتري عند البيع الثالث ان لا يعلم به عند القبض وهي في الهداية الرابع ان لا يتمكن من ازالته بلا مشقة فان تمكن فلا كإحرام الجارية فانه بسبيل من جعلها له في الولولجية اشترى ثوبا فوجد فيه دما ان كان اذا غسل منه الدم ينقص الثوب كان عيبا لوجود حده والا لا يكون عيبا انما من ان لا يشترط البرائة منه خصوصا من العيوب عموما السادس ان لا يزول قبل الفسخ فان زال ليس له الرد مثل يياض العين اذا انجلى راحي اذا زالت بحر (قوله كحللين احراما واحدهما) يعني اذا اشترى احد الحللين من الاخر شيئا ثم احراما واحدهما ثم وجد المشتري به عيبا امتنع رده ورجع بالنقصان انتهى حلبي عن البحر (قوله وقبته ثلاثة آلاف) الظاهر ان هذا اتفاق بل المدار على الزيادة التي تركها ليكون مضرا (قوله بخلاف خيار الشرط والرؤية) اي حيث يكون لهم الرد لعدم تمام الصفقة انتهى حلبي عن البحر (قوله وينبغي الرجوع بالنقصان) اي في مسائل المحيط انتهى حلبي (قوله كوارث شري من التركة كغنا ووجد به عيبا) اي فانه يمنع الرد ويرجع بالنقصان انتهى حلبي عن البحر (قوله ولو تبرع بالكنه اجنبي لا يرجع) يعني لو اشترى اجنبي كغنا من ماله تبرعا للميت ثم وجد به عيبا لا يرد ولا يرجع والتعبير بالاجنبي اتفاق قال المقدسي في شرح الكنز ولو اشترى كغنا لميت ثم وجد به عيبا لا يرد كذا في الخلاصة وفي حاشيتها ملق حتى الميت به ولا يرجع بنقص العيب لاحتمال ان يترسه سبع فيعود لما اشترى فيمكن من الرد وما لم يقع يأس عن الرد لا يرجع بنقصه قال في الخلاصة وكذا لو شري ارضا وجعلها مسجدا فوجد بها عيبا لا يرجع بنقصه على قول من يقول بعوده الى مالك

وهو لا يجوز الا في الشفعة ولو الجدية نزي
شئين واحدهما عيب ان قبضهما له رد
المعيب والا لا ماس (باب خيار العيب)
هو لغة ما يتلوه (من وجسد بغيره)
ينقص الثمن ولو يسير جوهرا (عند التجار)
المراد بهم ارباب المعرفة بكل تجارة وصناعة
قاله المصنف (أخذ بكل الثمن اوده) مالم
تعيين اسما كحللين فاحراما واحدهما
وفي المحيط وصي او وكيل او عبد مأذون
شري شيئا بالثمن وقبته ثلاثة آلاف لم يرد
بعيب بخلاف خيار الشرط والرؤية
لا ضرر ان يبيع وموكل وشري من التركة
الرجوع بالنقصان كوارث شري من التركة
كغنا ووجد به عيبا او تبرع بالكنه اجنبي

المشتري اذا خرب ولانا خذ به انتهى حلي (قوله وهذه احدى ست مسائل لارجوع فيها)
عبد المأذون المديون المستغرق فوجده عيبا لا يوده عليه ولا على بائعه ان كان الثمن منقودا وان لم يقدده
المولى وقبض المبيع اولا ووجده عيبا له الرد ان كان الثمن من النقود او كيميا او وزنا بغير عيبه لانه يدفع بالرد
مطالبة المأذون عن نفسه وان كان عرضا لا يملك الرد وفي المحيط لو اشترى المولى من مكانه شيئا فوجده عيبا
لا يرجع به ولا يردده ولا يخصم بائعه لكونه عبده الثالثة باع نفس العبد من للعبد تجارية ثم وجده عيبا و
الجارية واخذ من العبد قبة نفسه عندهما وعند محمد يرجع بقبة الجارية الرابعة باع الوارث من مورثه شيئا
فمات المشتري وورثه البائع ووجده عيبا رده الوارث الاخر ان كان والا لا يرد ولا يرجع بالنقصان وبقيّة
المسائل في البحر (قوله معر بالقبضة) قال فيها وفي تمة العتاي الصخرى باع عبدا وسلمه وكل رجلا قبض ثمنه
فقال الوكيل قبضته فضاغ او دفعت الى الامر ووجد الامر كله فالقول للوكيل مع يمينه وبر المشتري من الثمن
فلو وجده عيبا ورده لا يرجع بالثمن على البائع لعدم تبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه لا عقد بينهما
وانما هو أمين في قبض الثمن وانما يصدق في دفع الضمان عن نفسه قال رضى الله تعالى عنه وعرف به انه اذا صدق
الامر والوكيل في الدفع اليه يرجع المشتري بعد الرد بالعيب بالثمن على الامر دون القابض انتهى حلي (قوله
كالا باق) بالكسر اسم والمصدر ابق والفعل من باب منع وسمع وضرب وقتل والاكثر اتيانه من باب ضرب
وفي الجوهرة من باب اباق قال الثعالبي آت بق الهارب من غير ظلم السيد فان هرب من الظلم لا يسمى آبقا
بل يسمى هاربا فعلى هذا الاباق عيب والمهرب ليس بعيب انتهى واطلقه فشمل ما اذا ابق من المولى او من
غيره مستأجرا او مستعيرا او مودعا الامن فغاصبه الى المولى او غيره ان لم يعرف منزله او لم يقو على الرجوع اليه
وشمل ما اذا كان ميرة سفر او اقل وما اذا خرج من البلد او يخرج لكن الاشبه ان الباء اذا كانت كبيرة
كالقاهرة فهو عيب وان كانت صغيرة بحيث لا يخفى عليه اهلها ويؤتمن لا يكون عيبا كما ذكره الشارح وشمل
الصغير والكبير لكن اذا كان غير عيب لا يكون عيبا لانه يسمى ضالا لا آبقا وفي القبة اشترى عبدا فابق ثم وجده
ولم يأتى عند بائعه بل ابق عند بائع بائعه فله الرد انتهى بجزر (قوله في البلدة) قيد بها لانه لو ابق من قرية المشتري
الى قرية البائع يكون عيبا جوى (قوله ولم يختف) يفيد مفهومه انه اذا اختفى يكون عيبا (قوله واختلاف
في الثور) على ثلاثة اقوال الاول ما ذكره المؤلف والثاني ان اباقه ليس بعيب مطلقا والثالث انه ان دام على هذا
افعل فعيب اما المرتان والثالث فلا والظاهر ان حكمه غير شور من الهائم كالا ثور (قوله وليس للمشتري
مطالبة البائع بالثمن) وكذا لا يرجع بنقصان العيب مادام القن حيا آبقا عند الامام رحمه الله تعالى بجزر
(قوله والسرقة) سواء اوجب قطعاً او لا كالنباش والطارق واسباها في حكمها كما اذا نهب البيت واطلاقه
بعم الكبري كما في الظهيرية حلي عن التهر (قوله للاكل) انما لم يكن عيبا لان التصدير جاء من قبل المولى حيث
اسوجه اليه مكي عن الزبلي قال في التهر ينبغي انه لو سرق من المولى زيادة على ما يأكله عرفا يكون عيبا جوى
وقيد بالاكل لانه لو سرق للببيع يكون عيبا ونحو البيع الا هدا وان سرق للادخار كان عيبا مطلقا فاده
صاحب البحر وقوله للاكل يقتل ان المسروق مهيا للاكل ويقتل ان المراد ما يعم الدراهم اذا سرقها للاكل
وقوله من المولى يفيد مفهومه اذا سرق من غيره للاكل يكون عيبا (قوله او يسير الخ) جزم به الشارح وظاهر
ما في المعراج انها قولى وان المذهب الاطلاق بجزر وحكا في المعدن بقيل ايضا مكي (قوله رجوع بربع الثمن)
سواء كانت السرقة متكررة عندهما او اتحدت عندهما وتكررت عند الآخر كما يفيد التعليل ووجه
الرجوع بربع الثمن ان دية اليد في الحر نصف دية النفس وفي الرقيق نصف القبة وقد تلف هذا النصف بسببين
تحقق احدهما عند البائع والاخر عند المشتري فيتنصف الموجب فيرجع بنصف النصف وهو الربع واطلق
فيه فشمل ما اذا طلب رب المال المسروق في السرقتين او في احدهما دون الاخرى وهذا التعليل يفيد اعتبار
القبة لا الثمن وقد يقال انما عبر به نظرا الى الغالب ان الثمن قد راقبة (قوله عيني) اها رضى الله تعالى
عنه ان هذا قوله وعنهما يرجع بالنقصان قال ولولت اولته الايدي فقطع عند الاخير ترجع الباعة بعضهم على
بعض عنده وعنهما يرجع الاخير على بائعه بالنقصان ثم هو لا يرجع على بائعه انتهى (قوله اقصور عقل)
يرجع الى الاباق والسرقة كما ان قوله بعد لسوء اختيار يرجع اليه (قوله ان من نوعه لده) لا تصاد السبب

وهذه احدى ست مسائل لارجوع فيها
بالنقصان المذكورة في البرائة وقد كذا في
شرحنا للمتن معر بالقبة انه قد يرد
بالعيب ولا يرجع بالثمن (كالا باق) الا اذا
ادق من المشتري الى البائع في البلدة ولم يختف
عنده فانه ليس بعيب والمشتري مطالبة
والا حسن انه عيب وليس المشتري مطالبة
البائع بالثمن قبل عوده من الاباق ابن مالك
قنية (وابق) في الثور في السرقة (الا اذا
سرق شيئا للاكل من المولى او يسير اقطع
ودى ولو سرق عند المشتري ايضا قطع
رجوع بربع الثمن لقطعه بالسرقة اربع
ولو ردى (بائع) بحد واحد (اي مع اتميز
ثمنه عيني) وكذا يختلف صمدى ولبس وحده
وتسره خمس سبي او باكل ولا يابس
وتامة في الجوهرة فلول باسلى ولا يابس
وحد لم يكن عيبا ابن مالك (وكذا) لان في
الصغيرة صور عقل وضعف ثمانية عيب
وفي الكبري واختيار ورد آباق عند بائعه
فقد اتحدت الحالة بان ثبت آباقه عند الرد
ثم مشتريه كذا في صوره او كبريه الرد
لا تصاد السبب وعند الاخير عيبا بانه
عيبا حذا كما بعد لده ولا لا عيني
مشتريه ان من نوعه لده

والمراذبه ان يحرم في وقت واحد عندهما وان كان في غيره وليس له الرد وهو المحفوظ عن اصحابنا خاتمة (قوله
 بقي لو وجد يبول) اي عنده كما كان يبول عند البائع في حالة واحدة كالصغر (قوله ثم تعيب) اي حدث فيه
 عيب عند المشتري امتنع به الرد على البائع (قوله ينبغي نعم) قال في القبح وفي الفوائد الظهيرية مسئلة عجيبه هي
 ان من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في الفراش كان له الرد ولو تعيب بعيب آخر عند المشتري كان له ان يرجع
 بنقصان العيب فاذا رجع به ثم كبر العبد هل للبائع ان يسترد النقصان لو ان ذلك العيب بالبلوغ لا روبا فيه
 وكان والدي يقول ينبغي ان يرده استرد لا يستلزم احداهما اذا اشترى جارية فوجدها ذات زوج ~~كان~~ كان له
 ان يردها ولو تعيبت بعيب آخر يرجع بالنقصان فاذا رجع ثم اياهما الزوج كان للبائع ان يسترد انقصان الشبهة
 اشترى عبدا فوجده مريضا له الرد فاذا تعيب بعيب آخر يرجع بنقصان العيب فاذا رجع ثم برئ بالمدواة لا يسترد
 والا استرد والبلوغ هنا لا بالمدواة فيقبح ان يسترد انتهى حلي (قوله والجنون) قال في الصحاح جن الرجل
 جنونا واجنه الله تعالى فهو مجنون ولا يقال مجن وقولهم في الجنون ما اجنه شاذ لانه اما من المبني للجهول
 او من الرباعي المبني للفاعل فلا يقاس عليه وفي فتح القدير والحق عيب وفسه في المعرب بنقصان العقل بجر
 (قوله تلويح) الذي في البحر من التلويح انه اختلال القوة المميزين الاشياء الحسنة والقبيحة المدركة للعوايب
 انتهى ثم قال والاخصار اختلال القوة التي بها ادراك الكليات وبه يعلم نعر بف العقل انه القوة التي بها ادراك
 انتهى فما ذكره نعر يف صاحب البحر (قوله وشعاعه في الدماغ) والجنون انقطاع ذلك الشعاع ذكره العلامة
 نوح (قوله وهو لا يختلف بهما) فلا يشترط اتحاد الحالة فلو جن عند البائع في صغره ثم عند المشتري في صغره
 او بعد بلوغه فهو عيب لكونه عين الاول لانه عن فساد في الباطن ولا يختلف سببه بالصغر والكبر بجر فالثاني
 عين الاول لان الجنون لا يكون الا لفساد في محل العقل وهو الدماغ ففي اي وقت ظهر فهو وبذلك السبب اتحاد
 الاتفاق (قوله بخلاف ما مر) من العيوب الثلاثة فانما تختلف صغرا وكبرا (قوله وقيل يختلف) لان سببه
 في الصغر الضعف الشامل على الاعضاء وهو يزول بالكبر كما في ضعف المثانة وفي حالة الكبر لفساد اختصاص محل
 العقل كذا في حاشية السلي (قوله ومقداره فرق يوم وليلة) وما دون ذلك لا يكون عيبا كجنون يوم وليلة وجرم
 به الشارح وقيل هو عيب ولو ساعة حموى وشرب ليلية وقيل المطبق عيب دون غيره كذا في المعراج والمطبق بفتح
 الباء بجر (قوله ولا بد من معاودته عند المشتري) وان لم يتجدد الحال ومنهم من اشترط اتحاد الحال كما سلف قريبا
 ومنهم من لم يشترط المعاودة لان آثاره لا ترتفع وما ذكره المؤلف هو الذي اختاره الصدر الشهيد وقاضى خان
 وصاحب الهداية وصححوه وحكموا بطل ما عداه (قوله والافلار) الاول ان يقول وكذا في كل عيب يمكن
 معاودته والافلار الثاني ثلاث فتأمل وفي البحر والاصل ان المداودة عند المشتري بعد الوجود عند البائع
 شرط للرد الا في مسائل الخ (قوله والتولد من الزنا) بان يكون الرقي متولدا من الزنا ~~فكان~~ هذا مما لا يمكن
 معاودته كالجنون ونحوه (قوله والولادة) لان الضعف الذي حصل به لا يرول ابد وفي القبح ان عليه الفتوى
 ا قوله وعليه الفتوى قد علمت ان الاول اتي به ايضا فيخير المقتضى والقاضى (قوله واعتمده في التهر) حيث
 قال وعندى ان رواية كتاب البيوع اي القائله بعدم الرد اوجه لان الله تعالى قادر على ازالة الضعف الحاصل
 بالولادة ايضا وهذا الذي ينبغي ان يعول عليه انتهى واعلم ان محل الرد على القول به اذا لم تند ثانيا عند المشتري
 لا متناعه بتعيها عنده بالولادة ثانيا مع العيب السابق بها شرب ليلية فيرجع بالنقصان او السعود (قوله
 والقروح) اي الجروح قال في القاموس القريح الجريح والقروح من به قروح (قوله وكذا الادر) بفتح
 الهمزة والدال مقصورا اما بالهمزة الممدودة وكسر الدال المهملة فهو المادور وهو من يصده فتق في احدى
 خصتيه والفعل كفتح والاسم الادرة بالضم وقوله الاثنين التقيد بهما ليس بشرط في تحقق العيب
 بل انتفاخ احدهما كاف فيما يظهر (قوله عيب) اي ذو عيب والوضع ان يقول والعنة والخصا عيبان (قوله
 فلا خيار له) لانه وجده على اتم من الحالة التي اشتراه عليها (قوله والبحر) بالباء المفتوحة والطاء المعجمة المفتوحة
 القوقية من بحر الفم بجر من باب تعب اشت ربحه والذكر البحر والانثى بجر آء والجمع بجر مثل حجر وحجر آء
 وحجر كذا في المباح والضر الذي هو عيب هو النائي من تغير المعادة دون ما يكون انتفاخ الاسنان فان ذلك
 يزول بتنظيفها كذا في فتح القدير وفي المستطرف يقال ان البحر يحصل من طول انطباق الفم وكل رطب الفم

بقي لو وجد يبول ثم تعيب حقا يرجع
 بالنقصان ثم يبلغ هل للبائع ان يسترد النقصان
 لو ان ذلك العيب بالبلوغ ينبغي نعم
 (والجنون) هو اختلال القوة التي بها ادراك
 الكليات (وهو لا يختلف بهما) لا يحا
 القوة المذكورة وسببه العقل وشعاعه
 في الدماغ (وهو لا يختلف بهما) لا يحا
 سببه بخلاف ما مر وقيل يختلف عيب
 ومقداره فوف يوم وليلة ولا بد من معاودته
 عند المشتري في الادراج والافلار الا في
 ثلاث نوا الجارية والتولد من الزنا لا يسترد
 فتح قلت لكن في الازنية والولادة واعتمده
 الا ان فوجع تقصا او عليه الفتوى راجع
 في التهر وفيه الجبل عيب في ذات آدم لافي
 البهائم والجنان والبص والعمى والادور
 والحول والعمى والخرس والقروح
 والامساك عيوب وكذا الادور وهو انتفاخ
 الاثنين والعينين والخصى عيب واداشنرى
 على انه خصى فوجده ~~فكان~~ فلا خيار له
 جوهري (والبحر) نبي الفهم

سائل للعباس سالم عنه واما الجبر بالجبر فهو عيب فيهما وهو انتفاخ ما تحت السرة وسعى بعض الناس الجبر
كذا في البحر عن النهاية في حاشية الشايعي كل رايحة ساطعة فهي بحر مأخوذ من بخار القدر او من بخار الدخان
انتهى (قوله والدفر) قال السكال الدفر نثر ربح الا يطيقا رجل ادفر وامرأة دفر أو منه السب يذال يدفار
معدول عن دافرة ويقال شحمت دفر الشيء ودفره يسكون الفاء وفحصها كل ذلك والدال مهملة واما يا عجم
الذال فيفتح الفاء لا غير وهو حدة من طيب او نثر وربما خص به الطيب قيل مسك ادفر ذكره في الجمهرة وفيها
وصفت امرأة من العرب شيخا قالت ذهب دفره واقبل بحره قيل الرواية هنا بالدال غير المجعولة انتهى (قوله وكذا
نتن الانف) اي اللزوم اما ما برزول بالتنظيف فلا يرد عيبا (قوله والزباء) سواء اعتادته او لا جوى (قوله عيب
في الاقية) انه يخل بالاصود منها ووالاستفراش وطلب الولد والمقصود من الغلام الاستخدام وهذه الاشياء
لا تخل به عيب (قوله ولو امر في الاصح) لان المقصود من الامر ودفعه الاستخدام والبحر لا ينافيه ولا التفات
الى ميل بعض الانفس الخبيثة الى مخالطة الامر داسد المخالطة دون غيره وقيل انه عيب فيه جوى (قوله
والواطئة بها عيب مطلقا) لانها تفسد القراش بحر (قوله لانه دليل الابنة) قال في الصحاح هي العقدة في العود
والهداية انتهى والمراد بها هنا تحرك الدبر لطلب المني فلا يسكن الا به قال في البحر وهو عيب حتى في البهائم
ودد مسئلة الجار تعلقه بالبحر (قوله ان طواع عيب) لان ذلك يكون علامة على انه من مرض وهو عيب
بخلاف ما اذا لم يطاوع وقيل عيب جوى (قوله فان كثرت) ظاهر اطلاقه ان هذا الحكم في الذكر والانثى
ويجوز (قوله والكفر بقسامه) اطلقه فتشمل كفر الغلام والحرية وما اذا شرط اسلامه فظهر كفره او اطلق
وما اذا كان قريسا من بلاد الكفر او من بلاد الاسلام انتهى بحر (قوله وكذا الرفض والاعتزال) لان السني ينظر
عن صحبته ورعاية الرافض بحر وارايد بالرافض الذي يجب عليه ويفنده على غيره لا الرافض الذي يسب
الشيخين فانه داخل في الكفر انتهى لمصان حاشية ابى السعود عن الجوى (قوله والامشترى ذميا) استبعده
في التهرب بانه لا يفتح للذمي بالاسلم لانه يجبر على اخراجه من ملكه وهو متبع بعد اكون الكفر عيبا بالنسبة الى الذي
دون الا لام مع كونه لا يفتقه بالمسلم يعني فان كان الكفر عيبا فليكن الاسلام كذلك بالنسبة للذمي بالطريق
الاولى جوى واقول عدم تمكنه من ابقاء المسلم في ملكه لا يقتضي جمل الاسلام عيبا بالنسبة له حتى اذا اشتراه
على انه كافر فوجده مسلما لا يمكن رده كما يأتى التصريح به وان كان يجبر على بيعه وحينئذ فلا وجه
للاستبعاد ابى السعود (قوله وعدم الحيض) لان انقطاعه علامة الداء وذلك لان الحيض هو الاصل في نبات
آدم وهو دم صحة فاذا لم تحص فالظاهر انه عن داء بها ولد قالوا لا تنسج دعواه بانتهى ما عالا اذا ذكر سببه من داء
او حبلى والمرجع في الحبلى قول النساء وفي الداء الاطباء وهما عدلان فان ادعى الحبلى ريبا القاضى النساء
فان قلن هي حبلى يحلف البائع ان ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبلى فلا يمين بحر (قوله وعندهما خمسة
عشر) وبقولها ما بقي (قوله ويعرف بقولها الخ) قال في البحر ويعرف ذلك بقول الامة لانه لا يعرفه غيرها
ولكن لا ترد بقولها بل لا بد من استخلاف البائع فتدبثكولها ان كان بعد القبل وان كان قبله فكذلك في الصحيح
وحاصله انه اذا صحح دعواه سئل البائع فان صدقه ردت عليه والا لم يحلف عنده الامام وان اقربه وانكر كونه عنده
حلف فان نكل ردت عليه ولا تقبل البيعة على ان الانقطاع كان عند البائع لا يتقن بكذبهم بحر (قوله عند
الثاني) وعدم محمد اربعة اشهر وعشر وعن الامام وزفر سنتان حاجي عن التهر واعلم ان عدم الحيض انما يكون
عيبا فيمن يتاقي فيها اماما من لا يتاقي منها الحيض كالابسة والصغيرة فلا يعد عيبا بحر ويجب ان يكون معناه
ذا اشتراها على ما بذلك جوى وفي القضية اذا وجد الجارية تحيض في كل ستة اشهر مرة فقه الرد (قوله والاستحاضة)
البحر عطف على المضاف الذي هو عدم قال البد والعيني وهي استمرار الدم وهو علامة الداء (قوله والسعال القديم)
لان دوامه دليل الداء اما ما صله فليس بعيب لانه حركة طبيعية والامور الطبيعية ليست بداء كما بين في محله وقيد
قديم لان المتأخر منه ليس عيبا انتهى جوى والظاهر ان ما كان عن داء فهو قديم وان هذا هو المراد من كونه
بما فالظاهر ان كونه عن داء لا يقدم بحر وحكى عن المستطرف ان المؤمن خطب بحر وفعل الناس فنادى
هم الامن كان به سعال فليته او بشرب خل الخرف فعلموا فاقطع عنهم السعال انتهى (قوله والدين الخ)
ان ما لا تكون مشغولة والغرامة دمون على المولى بحر وهذا التعليل يقتضى نقيض الدين بما اذا كان

(والألف) فنن الأدب وكذا فنن الأنثى بـ (يا) لأنثى
(واو) والولد منه (كما عيب) (فيا) لأنثى
الأولاد فيه) بحيث خلاصة (الآن) بنجش
(أو يكون) أنما جاده) بأن يتكروا من المولى
منه من فنن والدواطة به عيب مطاوعة
أن مجبسا لأنه دليل الأنثى وأن باجر لأنثى
فان مجبسا لأنه دليل الأنثى وطاوع فغيب
وفا يابري حمارا لعل صوت ونكسر شى
والأولاد أما التخت بـ (يا) (والألف) (بـ) (يا)
فان يرد لأن قل بـ (يا) (والألف) (بـ) (يا)
وكذا لرفس والاعتزال بـ (يا) (والألف) (بـ) (يا)
وأنما شترى عشر وعنده سمانسة عشر
لبننت سبعة عشر وقولها إذا انضم اليه نكول البائع
ويصرف قبولها إذا انضم اليه نكول البائع
ويصرف قبولها إذا انضم اليه نكول البائع
نسمع في أقل من ثلاثة أشهر عند الثاني
(والاستحاضة) وأسعال أقدم (الاعتدال)
(والألف) الذي يطالب به في الحال

الثاني لا ينبغي به فان كان لم يكن عيبا ابو السعود (قوله لا المؤجل) كدين لزمه بالمبايعة بغير اذن ابو السعود (قوله لكن عم الكمال) هو مخالف للمنعول وقيد الدين في القنية بغير اليسير الذي لا يعد نقصا مكي عن البحر (قوله وعمله بنقصان ولائه وميراثه) لم يظهر لي وجه نقصان الولاء الا ان يراد بنقصان الولاء نقصان ثمرته وهو الميراث فتأمل انتهى حلي وقال ابو السعود نقصان الولاء بالنسبة لما اذا كان الوارث له عصبة المعتق وقوله وميراثه بالنسبة الى ما اذا كان الوارث هو المولى ووجه نقصان الولاء والارث ان الغرماء يقدمون على المولى وعصبته انتهى وما في الحلبي اولى (قوله والشعر والماء في العين) لانهما يضعفان البصر ويورثان العمى بحر (قوله وكذا كل مرض فيها) منه العشا وهو ضعف البصر بحيث لا يبصر ليلا والغرب وهو ورم في الماقي ورم عايسيل منه شيء حتى قال محمد انه اذا كان سائلا فصاحبه من اصحاب الاعذار والاشترى وهو انقلاب في الاضخان والقبل وهو بفتحين اقبال السواد على الانف (قوله كسبل) هو داء في العين يشبه غشاوة كانها انسج العنكبوت بعروق حر انتهى حلي عن جامع اللغة (قوله وحوص) بفتحين والحاء والصاد مهملتان ضيق في مؤخر العين وبابه ضرب كذا في الحلبي (قوله يثر صغير) بضم الباء وسكين المشددة يفرق بينه وبين واحد بالياء ويذكر لكوته اسم جنس ويؤنث نظرا الى الجمعية فانه اسم جنس وضعما جعي استعما لاهل المختار (قوله والاصبعان عيبان) اي فلا يبرأ ان كان البراة عن عيب واحد حلي عن الهندية (قوله عيب واحد) فاذا اشتراه على انه معيب بعيب واحد فوجده مة طوعها مع الكف فليس له الرد كذا ظهر (قوله الا ان يعمل باليمين ايضا) قال في البحر الا ان يكون اعسر يسره ولا يضبط الذي يعمل بهما فهو زاده (قوله والشيب) وعد في الحر من العيوب الشدط وهو اختلاط البياض بالسواد في الشعر فانه في غير اوانه دليل الداء وفي اوانه دليل الكبر (قوله وشرب خمر جهر) عبارة البحر وشرب الخمر عيب على سبيل الاعلان والادمان لاهل الكتمان احبانا انتهى (قوله ان عديا) كقمار زرد وشطرنج ونحوهما بحر (قوله وعدم ختانهم الى كبرين) قال في البحر وعدم الختان في الغلام والجارية المولدين البالغين يختلفا في الصغيرين وفي الحلبي من دار الحرب لا يكون عيبا مطلقا وفي فتاوى قاضي خان وهذا عندهم معنى عدم الختان في الجارية المولدة اما عندنا فعدم الخفض في الطواري لا يكون عيبا انتهى (قوله وعدم نهي حمار) لانه يدل على داء فيه والظاهر ان كثرة القاحشة عيب ويحمر (قوله وقلة اكل دواب) واما كثرة فيها فليس بعيب وهي في الامة عيب لانها تفسد القراش لافي العبد (قوله ونسكاح) اي في جارية وغلام فان طلقها رجعا فله الرد وان كانت معتدة من طلاق بائن فليس بعيب لانه لا سبيل للزوج عليها والحرمة عارضة كحرمة الحبض بحر وانما كان النسكاح عيبا لان فرج الجارية عليه حرام اذا كان له زوج ولان العبد يلزم بنفقة المرأة انتهى من حاشية الشلبي (قوله وكذب ونجسة) فيهما بحر لما يترتب عليهما من الافساد وجعل في البحر كل الذنوب عيبا وغيره بطر لما تقدم قريبا في شرب الخمر (قوله لكن في القنية) ما فيها اذا انفردت به لا يعارض غيره فكان المعتد المذكور في غيرها (قوله لو طهر ان الدار الخ) وعبر في البحر بالارض (قوله والخال عيب الخ) قال في البحر وكذا الخال ان كان عيبا منقضا واطلق فيه (قوله والعيوب كثيرة) منها الصهوبة وهي احمرار الشعر قال الحموي يعني في التركية والهندية لافي الرومية والصقالبة لان عامة شعور الروم تكون كذلك كما في الحانية ومنها الحزن على وجهه لا يستقر ولا يتعاد للراكب عند العطف والسير والجمع وهو ان لا يلبس عند الحمام وخلع الرسن من العذاروبل الخلافة وهو ان يسيل لعاب القرس على وجهه يبل الخلافة اذا جعل على رأسه وفيه علفه والعزل وهو ان يعزل ذنبه في احد الجانبين والمنش وهو تباعد ما بين القدمين والصكك وهو ان يصك احدى ركبتيه على الاخرى والقرن والرتق والعقل والفتق وهو ريج في المثانة وور بما يهيج بالمرء فيقتله ولا يكون الا لداء في الباطن والدخس وهو ورم يكون في اطراف حافر القرس والحمار والشدق وهو سعة مفرطة في القم ولو اشترى زوجي الخف واحدهما اضيق من الاخر فان خرج عن العادة فله الرد وان كان الخف لا يتسع في اللبس وقد اشتراه له فهو عيب والتراب في الخنطة الخارج عن العادة عيب فله ردها وليس له ان يميز التراب ويرجع بمحضته وان وجد الجارية دمية او سوداء لا يرد وان كانت محترقة الوجه لا يعرف جمالها وقبحها فله الرد ولو امتنع الرد رجع بفضل ما بينهما والسلعة بكسر السين اسم لزيادة تحدث في الجسد كالغدة تتحرك اذا حركت وتكون من حمصة الى بطيخة والسلعة بالفتح الشجة والعثار في الدواب ان كان كثيرا فاحشا وكل العذرة اما الزكام فليس بعيب كما اذا وجد

لا اقول جعل لعنته فانه ليس بعيب كاتله
مسكين عن الذخيرة لكن عم الكمال وعمله
بنقصان ولائه وميراثه (والشعر والماء في
العين وكذا كل مرض فيها) فهو عيب بحر
كسبل وحوص وكثرة دمع والتبول
بمثلثة كن بور بفتحين صلب مستدير على
صورتين جمعه ناسيل الهداية (وكذا الكلى)
بالكلى بعض شراح الهداية وقطع الاصبع
عيب (لو عن داء والا) وقطع الاصابع مع
عيب والاصبعان عيبان والاصابع مع
الكف عيب واحد والعسر وهو من يعمل
بسيار فقط الا ان يعمل باليمين ايضا كعمر بن
الخطاب رضي الله عنه والشيب وشرب
خمر جهر او قماران عديا وعدم نهي حمار
لو كبرين مولدين وعدم نهي حمار قلة
دواب ونسكاح وكذب ونجسة ونهي حمار
لكن في القنية تركها في العبد لا يجوز ان يمتنع
وفي الوطيس ان الدار مشقوة بنسختها ان يمتنع
من الرد لان الناس لا يرغبون فيها وفي
المنظومة الحبية والمحال عيب لو على الذن
والخنطة لا الخلد والعيب كثره بآ قاله منها

الامة لا تحسن الطبع والخبر فليس بعيب واذا وجد في المصنف سقطا او خطأ فهو عيب ولو اشترى ثوبا فوجد فيه عيب فوجدته محلوقة للصحة برده وعدم استمسك بالبول عيب ولو اشترى ثوبا على انها صغيرة فوجد بها بالغة لا عيب والثقب في الاذن ان كان واضعا فهو عيب في التركيبة ان عديم الا في الهندية ومنها سوس الحنطة واختلاف العيين بالزرقة وغيرها ولو كانت البقرة تمص احدى ثدييها له الرد وان كانت الدابة بطيئة السير لا يرد الا ان شرط انها بحول والثقب الكبير في الجدار عيب وكذا يوت الخيل في الكرم ان قاحشا ولو اقر البائع بعد بيع السمن الذائب بموت قارة فيه رجع المشتري بالنقصان عندهما وعليه الفتوى والدفع عيب وهو ان يسيل الماء من المخربن والاجر وهو من لا يصبر نهرا يرد ولا انتشار وهو انفاخ العصب عند الاعياء وفي القنية اشترى حافوتا فوجد مكتوبا على بابه بعد قبضه وقف على مسجد كذا لا يرد له لانها علامة لاني الاحكام عليها والمصرأة اذا حلبها ليس له ردها عندنا ولا يرجع بالنقصان في رواية الكرخي ويرجع في رواية الطحاوي لقوات وصف مرعوب فيه بعد زياده منفصلة ولو اشترى لفتوى كان حسنا لعرر المشتري بالتصيرية وعن ابي يوسف انه يرد لها وقيمة صاع من عرو يجبس لبنها لنفسه انتهى لمخصا من البحر (قوله حدث عيب آخر عند المشتري) حدوث العيب يشمل ازدياد المرض الذي كان وجوده عند البائع فليس له الرد وقيل ينبغي ان يرد كما في وجع السن اذا ازداد الا اذا صار صاحب فراش وفي جامع الفصولين بل ابر يسما فرأى عيبه يرجع بنقصه وكذا الاديم لو وقع في الماء فرأى عيبه لا يرد وان رضى بآثمه وهو مشكل ولو ادخل النار قد وما فرأى عيبه لم يرد اذا الحديد ينقص بالنار والقضية مثله بخلاف الذهب اقول الذهب ينقص في النار اذا ذاب اللهم الا ان يكون قبل الذوب ولو حدد سكيننا فرأى عيبه فان حددته بحجر فله الرد لا لو حددته بمبرد لانه ينقص منه انتهى وفي البرازيه رده المشتري بعيب وعلم البائع بحدوث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري مع ارش العيب القديم او رضى بالمردود ولا نبي له وان حدث فيه عيب آخر عند البائع رجع البائع على المشتري بارش العيب الثاني الا ان يرضى بعيبه الثاني ايضا انتهى (قوله بغير فعل البائع) اعلم ان حدوث العيب عند المشتري شامل لما اذا نقص عنده وحاصل مسائل النقصان ان لا يخلو اما ان يكون في يد البائع او في يد المشتري فان كان الاول فهو على خمسة اوجه بفعل البائع او بفعل المشتري او اجنبي او المعقود عليه او باقعة سماوية فان كان بفعل البائع خير المشتري وجد به عيبا قديما او لا ان شاء تركه وان شاء اخذه وطرح من الثمن حصة النقصان وان كان بفعل المشتري لزمه جميع الثمن وليس له ان يمسه ويطلب النقصان ولو منعه البائع بعد جنابة المشتري لاجل الثمن فلام يشتري رده بالعيب القديم ويسقط عنه الثمن الا ما نقصه بفعله وان كان النقصان بفعل الاجنبي فالمشتري بالخيار عيبا او لا ان شاء رضى به بجميع الثمن واتبع الخافي بارشه وان شاء تركه وسقط عنه الثمن وان كان النقصان باقعة سماوية او بفعل المعقود عليه يرد به بكل الثمن او يأخذه وجد به عيبا قديما او لا ويطرح عنه جنابة المعقود عليه او الاقعة السماوية ولا يرد به بالعيب القديم لانه يرد به بعينين وان كان الثاني وهو ما اذا كان النقصان بعد ان قبضه المشتري فان كان بفعله او بفعل المعقود عليه او باقعة سماوية لا يرد به بالعيب القديم لانه يرد به بعينين ويرجع بحصة العيب الا اذا رضى به البائع فافصا وان كان بفعل البائع او الاجنبي يجب الارش على الخافي وانه يمنع الرد ويرجع بحصة العيب من الثمن كذا في البحر اذا عرفت هذا فاعلم ان حدوث العيب الاخر فرضه المصنف فيما به القبض حيث قال عند المشتري وقد منا انه فيما بعد القبض يرجع المشتري بالنقصان اى نقصان العيب في الصور الخمس وانما استثنى الشارح فعل البائع لعدم امكان الرد فيه برضى البائع لكن يرد عليه ان الحكم في فعل الاجنبي كذلك فكان على الشارح ان يقول بغير فعل البائع او الاجنبي انتهى حلبي (قوله بعد القبض) لاحاجة اليه لان الكلام فيه انتهى حلبي (قوله رجع بحصته) اى بحصة العيب الاول انتهى حلبي ويمتنع الرد كما في النهر (قوله ووجب الارش) اى ارش العيب الذي حدث بفعل البائع عليه فحينئذ يرجع على البائع بشيئين الاول حصة العيب الاول من الثمن والثاني ارش التعيب الثاني (قوله فله اخذه) اى مع طرح حصة النقصان من الثمن انتهى حلبي (قوله بكل الثمن) متعلق بقوله او رده فقط ولا حاجة اليه لانه معلوم لا خلافه بل ربما اوهم خلاف المراد من تعاقبه بقوله فله اذ كما لا يخفى انتهى حلبي (قوله مطلقا) اى سواء وجد به عيبا او لا انتهى حلبي ومثله في البحر والنهر وفيه ان المرفوع ان تعيب بفعل البائع قبل القبض فكيف يتأق الاطلاق الا ان يرد بقوله سواء وجد به عيبا

(حدث عيب آخر عند المشتري) بغير فعل البائع فلو به بعد القبض رجع بحصته من الثمن ووجب الارش وما قبله فله اخذه وورده بكل الثمن مطلقا

أما قد يغير هذا الحادث بفعله ويحتمل تفسيره بما إذا كان يفعل البائع أو غيره ويكون قوله وأما قبله كلاما
ممدتا نفسا وهو الذي يفيد بعض التقارير (قوله فاقول للبائع الخ) الذي في التهر ولو أقام البائع بينة أنه حدث
عند المشتري والمشتري بينة أنه كان معيبا في يد البائع تقبل بينة المشتري لأنه يثبت الخيار والقول للبائع
لأنه يتكرر الخيار انتهى فقوله والقول للبائع محله عند عدم وجود البرهان (قوله ولا يرد جبرا الخ) لما تقدم من أنه
بمنزلة حدوث عيب ومقتضاه أنه يجري فيه حكم العيب الحادث عند المشتري وقوله الا في بلد العقد قيل عليه
ان الحمل والمؤنة يتحققان في بلد واحد فينتهي ان يدار الحكم على المؤنة (قوله رجع بنقصاته) وذلك بان يقوم
وبه عيب يعنى العيب القديم خاصة وكأنه ليس به غير ثم يقوم سالما عن كل عيب فيرجع بالتفاوت شرعا لبلدية
وفي البرازية والمقوم لا بد ان يكون اثنين يخبران بلفظ الشهادة بمحضرة البائع والمشتري والمقوم الاهل في كل
جرفة انتهى ويحتاج الى الفرق بين التقويم ههنا وفي كل موضع فانهم اكتفوا في تقويم المتلفات بتقويم واحد
كما في شرح المنظومة بجز (قوله الا فيما استثنى) وهى ست مسائل تقدم ذكرها اول الباب (قوله ومثله ما لو اشتراه
تولية) قال في القوائد الفقهية يستثنى من قولهم لو حدث به عيب وبه عيب قديم رجع بنقصه او رد برضى بائعه
مسئلتان احدهما بيع التولية لو باع شيئا تولية ثم حدث به عيب عند المشتري وبه عيب قديم لا رجوع ولا رد
الا برضى البائع لأنه لو رجع صار الثمن الثاني انقص من الاول وقضية التولية ان يكون مثل الاول الثانية لو قبض
المسلم فيه فوجد به عيبا كان عند المسلم اليه وحدث به عيب عند رب السلم قال الامام بخير المسلم اليه ان شاء
قبله معيبا بالعيب الحادث وان شاء لم يقبل ولا تنى عليه من رأس المال ولا من نقصان العيب لأنه لو غرم نقصان
العيب من رأس المال كان اعتياضا عن الجوده فيكون ربا انتهى ملخصا من البحر (قوله او خاطه لطفله) هذا
مبنى على ما سياتى من ان كل موضع للبائع اخذه معيبا لا يرجع المشتري بالنقصان اذا اخرجته عن ملكه
والارجع فالاب لو قطع الثوب المشتري لولده الصغير لباسا وخاطه ثم اطاع على عيب لا يرجع بالنقصان
لان التملك صدر من الاب للصغير بمجرد القطع له والاب نائبه في التسلم فصار حابسا للمبيع بذلك اخراج
وانما قيد بالصغير لأنه لو كان الولد كبيرا رجع بالنقصان لأنه لم يصير مسلما اليه الا بعد الخياطة وكانت الخياطة
على ملكه وامتنع الرد بسبب زيادتها قبل ان يخرجها عن ملكه فبعد ذلك لا يتفاوت الحال بين ان يخرجها عن
ملكه بالمبيع مثلا او لا في جواز الرجوع بالنقصان لتحقيق الامتناع من الرد قبل الاخراج فالخراج لم يفد
الامتناع انتهى حلبي بتصريف (قوله اورضى البائع به) يعنى لورضى البائع بالرد لا يرجع المشتري بالنقصان
بل اما ان يسكه من غير رجوع واما ان يردده ولا حاجة الى هذه المسئلة مع قول المتن وله الرد برضى البائع انتهى
حلبي (قوله وله الرد برضى البائع) لان في الرد اضمارا بالبائع لكونه خرج عن ملكه سالما الى عن الحادث فتعين
الرجوع بالنقصان الا ان يرضى بالضرر فيخبر المشتري حينئذ بين الرد والامسالة من غير رجوع بنقصان انتهى
حلبي (قوله الامتناع عيب) اى الالعيب مانع من الرد فانه يتعين الرجوع بالنقصان كالمقتل المبيع عند
المشتري رجلا خطأ ثم ظهر انه قتل آخر عند البائع فقبله البائع بالخنا بين لا يجهر المشتري على ذلك وانما يرجع
بنقصان الخناية الاولى دفعا للضرر عنه لأنه لو رده على بائعه كان مختارا للقدافيهما وكما لو اشترى عصيرا فتفحمر
بعد قبضه ثم وجد به عيبا لا يردده وان رضى البائع وانما يرجع بالنقصان حلبي عن التهر (قوله او زيادة) اى او لا
زيادة مانعة كما سياتى في نحو الخياطة انتهى حلبي (قوله كان اشترى) تمثيل لاصل المسئلة لان زيادة قال في البحر
وهو تكرار لان رجوعه وجواز رده برضى بائعه في الثوب من افراد ما قدمه ولم تظهر فائدة لافراد الثوب
الا ليرتب عليه مسئلة ما اذا خاطه فانه يمتنع الرد ولو برضاه انتهى (قوله فاطلع على عيب) ذكر الفاء يفيد
ان القطع لو كان بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر فليراجع انتهى حلبي (قوله ولو اشترى
بعيرا) اى مثلا (قوله لا يرجع) اى عند الامام ونقل في البحر عن جامع الفصولين ما نصه لو اشترى بعيرا فلما ادخله
داره سقط فذبحه رجل بامر المشتري فظهر عيبه يرجع بنقصانه عندهما وبه اخذ المشايخ كما لو اكل طعامه
فوجد به عيبا ولو علم عيبه قبل الذبح فذبحه هو او غيره بامر لا يرجع انتهى وفي الواقعات الفتوى على قوله
في الاكل فكذلكها انتهى (قوله لافساد ماليته) اشار به الى الفرق اى عند الامام بين هذه المسئلة وما قبلها
وهو ان الفساد للمالية لصبره المبيع عرضة لالتن والفساد ولذا لا يقطع السارق به فاختلف معنى قسام

ولو برهن البائع على حدوثه والمشتري
على تقدمه فاقول للبائع والبينة للمشتري
ولا يرد جبرا (رجع بنقصاته) الا فيما استثنى
انقصه بحر (رجع بنقصاته) الا فيما استثنى
ومثله ما لو اشتراه تولية لو خاطه لطفله
زرعي اورضى به البائع عيبا او زيادة (وله الرد
برضى البائع) الا لما منع عيبا او زيادة (قوله
اشترى لو با قطعته فاطلع على عيب) قد
(رجع به) اى بنقصانه لتعذر الرد بالقطع
(فان قبله البائع كذلكه ذلك) لانه استقطع
خفه (ولو اشترى بعيرا ففحمر فوجد عيبا
فاسدا لا يرجع لافساد ماليته

المبيع انتهى حلي عن النهر (قوله كما لا يرجع لوباع المشتري الثوب كله) سواء باعه بعد رؤية العيب أو قبله
 كان لضروره اولاً في القنية لشرى سكة فوجد هام عيبة وغاب البائع ولو انتظر حضوره ففسدها وشواها وبقاعها
 ليس له ان يرجع بنقص العيب ولا سبيل له في دفع هذا الضرر والمبيع مانع من الرجوع بالنقصان مطلقاً
 سواء كان بعد حدوث نقص عند المشتري او قبله الا اذا كان بعد زيادة كما سياتي بجر (قوله او بعده اروهبه)
 قال في المحيط ولو اخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يبقى للملكه اثر بان باعه اروهبه او اقربه لغيره ثم علم بالعيب لا يرجع
 بالنقصان وكذا لو باع بعضه وان تصرف تصرفاً لا يخرج به عن ملكه بان آجره او رهنه او كان طعاماً فطبخه
 أو سويقاً فلقته بسجن أو بئى في العرصة ونحوه ثم علم بالعيب فانه يرجع بالنقصان الا في الكتابة انتهى (قوله لجواز
 رده مقطوعاً لا مخطئاً) يعنى ان الرد غير ممنوع بالقطع برضى البائع فكان مغتالراً لرد اي باخراجه عن ملكه
 بخلاف ما اذا خاطه ثم باعه حيث لا يبطل الرجوع بالنقصان لانه لم يصير حاسباً له بالمبيع لامتناع الرد قبله
 بالخياطة من غير علم بالعيب ويصح بعد امتناع الرد لا تأثير له من (قوله وخاطه) قال في الجرائم ان خياطة
 الثوب كما تمنع رده بعيب تمنع الرجوع بثمنه عند استحقاقه فلواشترى قميصاً وقطعه وخاطه ثم برهن مستحق
 ان القميص له وقضى له لم يرجع المشتري بالثمن على بائعه لكونه استحق بسبب حادث بخلاف ما اذا قطعه ولم يخطه
 فبرهن ان القميص له وقضى له رجح بالثمن انتهى قال الحلبي وأشار بالخياطة مع ما عطف عليها الى الزيادة المتصلة غير
 المتولدة قال في الدر المنثور بخلاف الزيادة المتصلة المتولدة كالسمن والجمال فلا يمنع اخذه على الظاهر قلت
 فالزيادة نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان متولدة كالجمال فلا تمنع وغير متولدة فتتمنع والمنفصلة نوعان
 متولدة كالولد والثمر والارش قبل القبض لا تمنع ويصح فيرجع بالنقصان وغير متولدة منه كالكسب والغلة
 والهبة فلا تمنع فاذا فسخ سلت الزيادة للمشتري بحالها انتهى (قوله باى صبح كن) اي ولو اسود وعند الامام
 رضى الله تعالى عنه السواد نقصان فيكون للبائع اخذه وهو اختلاف زمان انتهى حلي (قوله اوات السويق
 بسمن) قال في المصباح ان الرجل السويق انما من باب قتل به بشئ من الماء وهو اخف من البس انتهى (قوله
 او غرس اوبى) اي في الارض المبيعة (قوله ثم اطاع على عيب) اي في السويق او الثوب بعده هذه الاشياء من
 قال الحلبي وهو يفيد ان الزيادة لو كانت بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر ويدل عليه
 ايضا كلام مسكين حيث قال ولم يكن عالماً وقت الصبح والتمس انتهى (قوله لامتناع الرد بسبب الزيادة)
 لانه لا وجه للفسخ في الاصل دونها لانها لا تنك عنه ولا وجه اليه معها لان الزيادة ليست بجميعها فامتنع اصلاً
 وليس للبائع ان يأخذ لان الامتناع لحق الشرع لحقه انتهى بجر (قوله لحصول الربا) الاولى ان يقول لشبهة
 الربا لان حرمة الربا بالقدر والجنس وقد فقداهما (قوله اي الممتنع رده) اشار به الى ان امتناع الرد سابق على البيع
 فلا تأثير للمبيع في امتناع الرد فلا يصير به حابطاً فيرجع بالنقصان انتهى حلي (قوله بعد رؤية العيب) افاد به انه
 لو باعه في هذه الصورة قبل رؤية العيب يرجع بالاولى انتهى حلي (قوله اودلالة) ينظر لم يكن البيع بعد رؤية
 العيب رضى به دلالة انتهى حلي والرضى دلالة كما يستعمله لبسا او ركوبا (قوله اومات العبد) قال في الهداية
 اما الموت فلان الملك ينتهي به والامتناع حكماً لا بفعله انتهى قال في الفتح اما الموت فلان الملك ينتهي به والشئ
 بانتهائه يتقرر فكان بقاء الملك قائماً والرد متعذر وقد اطاع على عيب وذلك موجب للرجوع اذا امتناع الرد انما
 يكون مانعاً اذا كان عن فعل المشتري اما اذا ثبت حكماً لشئ فلا وهنا ثبت حكماً للموت فلا يمنع الرجوع
 بالنقصان واستشكل عليه بما اذا صبح الثوب احر واخوانه فانه يرجع بالنقصان مع الامتناع بفعله واجيب
 بان امتناع الرد في ذلك انما هو بسبب الزيادة التي حصلت في المبيع حكماً للشرع للزوم شبهة الربا انتهى وقال
 في النهر ولا فرق في هذا اي موت العبد بين ان يكون بعد رؤية العيب او قبلها انتهى حلي (قوله المراد هلاك
 المبيع عند المشتري) لا فرق بين الادى وغيره ومن ثم قال في الفصول ذهب به الى بائعه ليرده بعينه فهلك
 في الطريق هلك على المشتري ويرجع بنقصه وفي القنية اشترى جداراً مائلاً فلم يعلم به حتى سقط فله الرجوع
 بالنقصان كذا في حاشية المسكن (قوله واعتقه) قال في الهداية واما الاعتاق فالقياس فيه ان لا يرجع لان
 الامتناع بفعله فصار كالتل وفي الاستحسان يرجع لان العتق انهاء الملك لان الادى ما خلق في الاصل محلاً
 للملك وانما ثبت الملك فيه موقفاً الى الاعتاق فصار انهاء كالموت وهذا لان الشئ يقرر بانتهائه فيجعل كان الملك

(كما لا يرجع لوباع المشتري الثوب كله)
 او بعده اروهبه (بعد القطع) لجواز رده
 مقطوعاً لا مخطئاً (مخطئاً او صبيحاً)
 (قوله لامتناع الرد بسمن) اوات السويق بسمن
 باى صبح كن عني (اوات السويق بسمن)
 او غرس اوبى او غرس اوبى ثم اطاع على
 عيب (رجع بنقصانه) لامتناع الرد بسبب
 الزيادة المتصلة (اي الممتنع)
 لو تراخى على الرد لا يقضى القاضى به بدر
 وابن كمال (كما يرجع لوباعه) اي الممتنع
 رده (في هذه الصورة بعد رؤية العيب)
 قبل الرضى به صريحاً او دلالة (اومات
 العبد) المراد هلاك المبيع عند المشتري
 او اعتقه او برأه مستولاً

باق والرد متعذر والتدبير والاستيلاء هزلته لانه تذر النفل انتهى حلي (قوله او وقف) قال في البحر وشار
 بالاعتاق الى الوقف فاذا وقف المشتري الارض ثم علم بالعيب رجع بالنقص وفي جعلها مسجداً الاختلاف والمختار
 الرجوع بالنقص كذا في جامع الفصولين وعليه الفتوى كما في البرزخية واذا رجع بالنقص سلم له لان النقصان
 لم يدخل تحت الوقف كذا في البرزخية ايضاً انتهى حلي (قوله قبل علمه) ظرف لاعتقه وما بعده انتهى حلي
 والحاصل ان هلال المبيع ليس كاعتاقه فانه اذا ملك المبيع رجع بنقصان العيب سواء كان بعد العلم به او قبله
 واما الاعتاق بعد العلم به فمانع من الرجوع بنقصانه بخلافه قبله وليس اعتاقه كاستهلاكه فانه اذا استهلكه
 فلا رجوع مطلقاً الا في الاكل عندهما يجر (قوله لو كان طعاماً ما كاه او بعضه) قال في الهداية واما الاكل
 فعلى الخلاف عندهما يرجع وعنده لا يرجع استحيماً وعلى هذا الخلاف لا يبرئ التوب حتى تخبر لم ما
 انه صنع بالمبيع ما يقصد بشرائه ويعتاده فله فيه فاشبهه الاعتاق وله انه تعذر الرد بفعل مضمون منه في المبيع
 فاشبهه المبيع والقتل ولا يعتبر بكونه مقصوداً الا يرى ان البيع مما يقصد بالشراء ثم هو يمنع الرجوع وان اكل
 بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذا الجواب عند الامام رحمه الله تعالى لان الطعام كشيء واحد فصار كبيع البعض
 وعنهما انه يرجع بنقصان العيب في الكل وعنهما انه يرد ما بقي لانه لا يضره التبعض انتهى فقوله ثم علم بالعيب
 يدل على ان الرجوع فيما اذا اطعمه عبده او مديره او ام ولد له وليس التوب حتى تخبر مقيد بما قبل العلم بالعيب
 فلو اخرج المزارع قوله قبل علمه بعينه عن قوله اودس التوب حتى تخبر ليكون قيداً في المسائل العشر التي
 اولها واعتقه لكان اولى انتهى حلي (قوله او اطعمه عبداً او مديراً او ام ولد له) انما يرجع في هذه المسائل لان
 ملكه باق كما في البحر يعني ان العبد والمدير وام الولد انما اكلوا الطعام على ملك السيد لانهم لا يملكون وان ملكوا
 فكان ملكه باقياً في الطعام والرد متعذر كما قررناه في الاعتاق بخلاف ما اذا اطعمه طفله وما عطف عليه
 مما ساقى حيث لا يرجع لان فيه حبس المبيع بالتعليك من هؤلاء فانهم من اهل الملك انتهى حلي (قوله فانه
 يرجع بالنقصان) اي الحاصل في الجميع (قوله استحيماً) تبع فيه صاحب البحر والذي في الهداية والعناية
 والفتح والتبيين ان الاستحسان عدم الرجوع وهو قول الامام انتهى حلي والذي في المنع عن الاختيار مثل
 ما في البحر قوله عندهما) يوهن ان الخلاف جار في جميع المسائل المتقدمة اوفى الاخير فقط مع انه لم يذكر
 اذ في اكل الطعام كله او بعضه وفي لبس الثوب كما علمته من النقول المتقدمة انتهى حلي (قوله وعليه الفتوى)
 اي على الرجوع بالنقصان (قوله وعنهما يرد ما بقي) لانه لا يضره التبعض (قوله ولو كان في وعاءين) قال
 في ايضاح الاصلاح والخلاف فيما اذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاءين كان في وعاءين فله رد الباقي
 بحصته من الثمن في قولهم كذا في الحقائق والخاتمة انتهى حلي (قوله وسيجي) اي في هذا السبب انتهى حلي
 (قوله بترجح القياس) اي الذي هو قولهما او هو الرجوع بالنقصان وقد وافق هنا ما في الهداية والعناية والفتح
 والتبيين ان القياس قولهما انما اده الحلي (قوله ولو اعتقه على مال) اي لا يرجع لانه حبس بدله وحبس البدل
 كحبس المبدل وعن الامام انه يرجع لانه انهاء للملك وان كان بعوض حلي عن الهداية (قوله او كاتبه) هي بمعنى
 الاعتاق على مال كما في البحر والكلام فيه مغن عن الكلام فيما انتهى حلي (قوله او تله) هذا ظاهر الرواية
 وعن ابي يوسف انه يرجع لان قتل المولى عبده لا يتعلق به حكم ديني فصار كملوك جتف انفه فيكون لهما
 ووجه الظاهر ان القتل لا يوجد الا مضموناً وانما سقط الضمان هنا باعتبار الملك فيصير كاستقديده بعوضاً
 بخلاف الاعتاق لانه لا يوجب الضمان لا محالة كاعتاق العسر عبداً مشتركا انتهى حلي (قوله او اتى)
 ظاهره انه لا يرجع بالنقصان مطلقاً وقد تقدم لصاحب التهر في ذكر الا باق مانصه ولو اراد المشتري ان يرجع
 بنقصان العيب ليس له ذلك قبل عوده او موته انتهى والجواب ان ذلك في اباي ثبت عندهما فانه هو الذي يوجب
 الرجوع او الرد وما هنا مفروض فيما اذا حصل عند المشتري بعد تحقق عيب فيه آخر قدّم عند البائع (قوله
 او اطعمه طفله) ليس بقيد بل الكبير كذلك قال في البحر عن المجتبى لو اطعمه ابنه الصغير او الكبير وامر أنه
 او مكاتبه اوضيفه لا يرجع بشيء انتهى (قوله اوضيفه) بالضاد المعجمة والفاء (قوله في الرمز) اي رمز الحقائق شرح
 كثر الدقائق انتهى حلي (قوله في الجميع) اي جميع المسائل التي اولها قوله ولو اعتقه على مال وقوله قبل الرؤية
 يعني انه فعلها قبل الرؤية (قوله حتى العيني) اي في شرح الجميع اي هنا قض كلامه في الرمز قال الحلي وما في الجميع

او وقف قبل علمه بعينه (او كان) المبيع
 او طعماً فاكده او بعضه او اطعمه عبده
 او مديراً او ام ولد له وليس التوب حتى تخبر
 فانه يرجع بالنقصان استحيماً
 وعليه الفتوى يجر وضمها يرد ما بقي ويرجع
 بنقصان ما اكل وعليه الفتوى اختيار
 ونقصان ولو كان في وعاءين فله رد الباقي
 ونقصان من الثمن انما في الاختيار والقهستاني
 بحصته من الثمن فلي مافي الاختيار والقهستاني
 وسيجي قلت فعليه (ولو) اعتقه (على
 بترجح القياس) (او كاتبه) (او تله) (او كاتبه)
 او امراه او مكاتبه او اوضيفه مجتبياً بعد
 اطعمه على عيب كذا ذكره المصنف نجا
 للعيني في الرمز لكن ذكر في الجميع في الجميع
 قبل الرؤية وقوله نراجه حتى العيني فيغيب
 البعدي بالاولوية فغيبه (لا) يرجع بشيء
 لا تمنع الرد بغيره

هو التلق واللا يبق فرق بين هذه المسائل والمسائل التي قبلها (قوله والاصل الخ) قال في البصر حاله في
 في جنس هذه المسائل ان الرد متى امتنع بفعل مضمون من المشتري كالقتل والتجديك من غيره امتنع الرجوع
 بالنقصان ومتى امتنع لامن جهته او من جهته بفعل غير مضمون كالهلاك بافة سهاوية او انقص او ازداد
 زيادة مانعة للرد او الاعتاق او توباعه كالتدبير والاسيلا ولا يمنع الرجوع بالنقصان انتهى (قوله وفيه الغتوى
 الخ) مكررمع ما قدمه قريبا انتهى حلبي (فرع) شري حب القطن فزرعه ولم ينبت قيل يرجع بنقص عيبه وقيل
 لا يرجع لانه املك المبيع (قوله شري نحو بيع) غير بيع النعام كما في المفتاح حموي فانه اذا وجد فاسدا
 بعد الكسر يرجع بثقه ان العيب لان ماليتها باعتبار القشر بجر وتعامه في النهر (قوله او بطبخ) بكسر الباء
 او السعد (قوله وقضاء همزته ماضية وكسر القاف اكثر من ضمها وهوا سم جنس لما يقول له الناس ان خيار
 والجهور والفقوس الواحدة قضاء وبعض الناس يطلق القضاء على نوع يشبه الخيار او السعد عن المصباح (قوله
 فوجده فاسدا ينتفع به) وكذلك اذا وجد معيبا كما اذا وجد له قليلا او اسود ولو كسر بعضه فوجده فاسدا
 فانه يرد او يرجع بنقصه فقط ولا يقيس الباقى عليه وفي الزاوية اشترى عددا من البطيخ ارالمان او السفرجل
 فكسر واحدا واطلع على عيب يرجع بمحضته من الثمن لا غير ولا يرد الباقي الا ان يبرهن ان الباقي فاسد انتهى
 (قوله ينتفع به) بالبناء للمجهول ليشمل انتفاع غيره به من الفقر آراء الدواب افاده في البحر (قوله ان لم يتناول الخ)
 فان تناول بعد ما ذاقه لم يرجع بشئ نهر لانه ضاربه آكل للبعض وينبغي ان يكون على الخلاف الذي ذكرنا
 في الطعام مكي عن الزبالي وفيه ان الخلاف في الطعام اذا علم بالعيب بعد الاكل لا قبله (قوله فله رده)
 اي بلا كسر فلو كسره بعد العلم بالعيب لا يرد لانه يدل على رضاه نهر (قوله وان لم ينتفع به اصلا) بان كان البيض
 مستقلا والقضاء من الزاوية وما في الحاوي او من تخافيه نظر لانه با كاه الفقر آف نهر ولا يعتبر في الجوز صلاح
 قشره على ما قيل لان ماليتها باعتبار اللب بجر (قوله لبطلان المبيع) لانه يميز بالكسر انه ليس بمال نهر (قوله
 ولو وجد اكثر فاسدا) اي واقله محصيا جاز بمحضه الاقل قال في البحر وقيد بوجود المبيع اي جميعه لانه لو وجد
 البعض منه فاسدا فان كان قليلا جاز المبيع لعدم خلوه عنه عادة ولا خيار له وان كان كثيرا فالصحيح عنده
 البطلان وعندهما يجوز في حصة الصحيح منه والقليل الثلث ومادونما في الماء والكثير ما زاد والفاكهة من هذا
 القليل معراج انتهى وصرح في القضية بان الواحد في العشرة كثير (قوله عندهما) هو الاصح انتهى حلبي
 (قوله يرجع بنقصان العيب) بان يقوم طاهر او متنجسا بهذه النجاسة فيرجع على البائع بقدر التفاوت (قوله
 عندهما) وبه يفتي هي من افراد مسئلة الاكل السابقة (قوله فردا المشتري الثاني) قيده لانه لو باعه فاطلع
 مشتريه على عيب قديم لا يثبت له وحده عنده عيب ويرجع بنقصان العيب القديم فعند الامام لا يرجع
 البائع على بائعه بنقصان العيب القديم وعندهما ان يرجع بجر (قوله رده على بائعه) اي انه ان يخاصم الاول
 ويفعل ما يجب ان يفعل عند قصد الرد ولا يكون الرد عليه ردا على بائعه بجر قال في النهر واطلاق الرد على البائع
 قيده في المبسوط بما اذا ادعى العيب عند البائع الاول اما اذا اقام البينة ان العيب كان عند المشتري الاول
 ولم يشهدا انه كان عند البائع الاول ليس للمشتري الاول ان يرد عليه اجاعا كذا في فتح القدير (قوله لورد عليه
 بقضاء) اطلق القضاء فمثل القضاء ببينة او اقرار او تكول عن الجين ومعنى القضاء ابا لقراره انه انكر الاقرار فثبتت
 بالبينة كافي الهداية او اقر وابي القبول فقفني عليه كافي الكافي وصورة الاقرار ان يقول اشتريته وبه ذلك
 العيب ولم اعلم به وقضى به ثم اذا اراد المشتري الاول رده ادعاء على بائعه وبرهن ببينة او استخلف بائعه وليس
 المراد منه انه بمجرد القضاء عليه باقراره بده فائتأمل بجر (قوله لانه فسخ) اي لان الرد بالقضاء فسخ من الاصل
 فجعل البيع كأن لم يكن غاية الامر انه انكر قيام العيب لكنه صار مكذبا شرعا بالقضاء هداية (قوله ما لم يحدث به
 عيب آخر عنده) اي المشتري الثاني وهو كالا استثناء من معلوم من المقام تقديره انه لو حدث له عيب آخر
 عيب آخر عنده الخ ويصح ارتباطه بقوله رده على بائعه يعني ان الرد يثبت للمشتري الاول على البائع
 الا اذا حدث عنده عيب آخر الخ (قوله فيرجع) اي المشتري الثاني على المشتري الاول بالنقصان ولا يرجع الاول
 على البائع بالنقصان عند الامام كما ساف قريبا (قوله وهذا) اي اشترط انقصا للرد (قوله لو بعد قبضه) اي
 قبض المشتري الثاني المبيع (قوله فلو قبله) اي لو رد المشتري الثاني المبيع على الاول قبل قبضه منه (قوله

والاصل ان كل موضع للبائع اخذه
 مبيعاً لا يرجع باخراجه عن ملكه ولا
 يرجع اختيار وفيه الغتوى على قوله ما
 في الاكل واقره القهستاني في (شري
 نحو بيع) يجوز ردها (وكسر
 فوجده فاسدا ينتفع به) ولو علفا للدواب
 (قوله) ان لم يتناول منه شيئا بعد علم بعيبه
 (نقصانه) الا اذا رضى البائع به ولو لم يعلم بعيبه
 قبل كسره فله رده (وان لم ينتفع به اصلا
 فاسدا جاز بمحضته عندهما نهر وفي الجنب
 لو كان سجداً ما بافا كاه ثم اقر بائعه بوقوع
 فانه فيه يرجع بنقصان العيب عند البائع (عليه
 يفتي) باع ما اشترى من المشتري الثاني (عليه
 عيب رده على بائعه لورد عليه بقضاء)
 لانه فسخ ما لم يحدث به عيب آخر عنده
 فيرجع بالنقصان وهذا هو (بعد قبضه) فلو قبله

رده مطلقا) اي سواء كان بقضاء ارضي لانه فسخ في حق الكل بجر (قوله في غير العار) اما فيه فلا يرد
 الاول على البائع الا اذا رده عليه بقضاء مطلقا سواء قبضه الثاني ولا اذ لو رده عليه قبل قبضه برضى لا يرد على
 لبايع لانه بمنزلة البيع الجديد فيه اذ يجوز بيعه قبل قبضه فكان المشتري الاول اشتراه من الثاني فليس له الرد
 ولا يقال مثله في المنقول لانه لا يجوز بيعه قبل قبضه فاذا رده الثاني على الاول فله ان كان فسخا لايه جديدا
 (قوله كالرد بخيار رؤية او شرط) اي كما اذا رده الثاني على الاول بذلك فان الاول الرداي بالعيب على البائع
 مطلقا سواء كان بقضاء ارضي لكونه فسخا في حق الكل بجر فقوله كالرد تشبيهه في قوله فله رده مطلقا
 (قوله فلا رد مطلقا) ولو بقضاء لانه يبعد بعد دليل الرضى به (قوله وهذا) اي التفصيل المذكور في الردين كونه
 بالقضاء والرضي (قوله على غير التقدين) قال في الجبر وقيد بالمبيع وهو العيب الذي لا يبرهن عن المصروف فانه يحصل
 فسخا اذا رده بعيب لا فرق بين القضاء والرضي لانه لا يمكن ان يجعل بيعا جديدا لان الذي يبرهن لايه عين
 في العقود فاذا اشترى دينار ابراهيم ثم باع الدينار من آخر ثم وجد المشتري الثاني بالدينار عيبا ورده المشتري
 بغير قضاء فانه يرد على بائعه لما ذكرنا ووجهه في الكافي بان المبيع ليس بمبيع بل المبيع السليم فيكون
 المبيع ملك البائع وهو المشتري الاول فاذا رده على المشتري يرد على بائعه انتهى (قوله لعدم تعينهما) فاذا باع
 المشتري الاول الدينار للمشتري الثاني لا يتعين عليه دفع ما اخذه من البائع (قوله وان لم يحدث مثله في الاصح)
 وقيل في عيب لا يحدث مثله كالاصبع الزائدة يرد للتيقن به عند البائع الاول مخ (قوله لانه لقالة) وهي يسح
 جديد في حق ثالث وان كانت فسخا في حقهما والاول ثالثهما نهر (قوله بموجب الفسخ) فباذا لم يحدث غيره
 عنده وقوله او حط عن فيما اذا حدث عنده غيره (قوله بعد قبضه المبيع) فديقال انه اتصاف لان البائع
 المطالبة بالثمن قبل تسليم المبيع فاذا طالبه به قبل قبضه فادعى عيبا لم يجبر فصدق عدم الجبر قبل قبضه ايضا
 بجر وفيه انه لا يجبر قبل القبض ولن يثبت المطالبة والشئ لا ينفي الا حيث يمكن ثبوته اي شرعا قلت يفهم
 عدم الجبر على الدفع قبل القبض بالاولى (قوله لم يجبر المشتري) على دفع الثمن للبائع لاحتمال ان يكون صادقا
 في دعوياه مخ (قوله بل يبرهن المشتري لاثبات العيب) اي يقيم البيينة لاثبات العيب اي انه وجد بالمبيع عنده
 اي عند المشتري لانه اذا لم يوجد العيب عنده ليس له ان يرد به بالعيب وان كان به عند البائع لاحتمال انه زال فاذا
 برهن انه وجد عنده يحتاج الى ان يبرهن ايضا ان هذا العيب كان به عند البائع فاذا برهن كذلك فسخ العقد
 بينهم الثبوت في الحالين عنده وعند البائع مخ قوله لاثبات العيب صادق باثباته عند المشتري والبائع (قوله
 او يحلف بائعه) صورة التحليف ان يحلف البائع ان هذا العيب لم يكن فيه عنده وذلك بعد اقامة المشتري البيينة
 انه وجد فيه عنده اي المشتري واذا لم يقيم بيينة على ثبوته عنده ليس له تحليف البائع في الاصح لان التحليف
 يترتب على دعوى صحيحة ولا تصح الامن خصم ولا يصير خصما فيه الا بعد قيام العيب عنده كما في التبيين
 وسيد كره المصنف في مسئلة ابا القاسم واستظهر صاحب النهران موضوع هذه المسئلة في عيب لا يشترط
 تكراره ككالا لولادة فاذا ادعى المشتري ولا يبره ان له حلف بائعه (قوله ويدفع الثمن) الضمير الى المشتري (قوله
 ان لم يكن شهود) مرتبط بقول المصنف او يحلف بائعه (قوله غيبة شهود) اي في المصنف نهر وقيد بها لانه لو قال
 لي بيينة حاضرة امهله القاضي الى المجلس الثاني اذ لا ضرر فيه على البائع بجر (قوله يدفع الثمن) لان في الانتظار
 اضرارا بالبائع وليس في الدفع كبير ضرر على المشتري لانه على حجة متى اقام البرهان عليها قبلت نهر (قوله
 خلفه) بصيغة الماضي والضمير للمستتر الى القاضي (قوله خلافا لهما) الذي في البحر عن الفتح وعند محمد لا تقبل
 (قوله وزم العيب بنكوله) لان النكول حجة فيه بخلاف الحدود حيث لا يكون فيها حجة ولذا لم يحلف فيها مخ
 (قوله وجنون) فيه ان الجنون يشترط وجوده عندهما على الصحيح وانما الضعيف جعله مختلفا صغرا وكبرا
 (قوله لم يحلف بائعه) قال في البحر اي اذا ادعى عيبا يطلع عليه الرجال ويمكن حدوته فلا بد من اقامة البيينة او لا
 على قيامه بالمبيع مع قطع النظر عن قدمه وحدوته ليقبض البائع خصما فان لم يبرهن لا يمين على البائع عند
 الامام على الصحيح وعند محمد يحلف على نفي العلم لان الدعوى معتبرة حتى يترتب عليها البيينة فكذا يترتب
 التحليف وله ان الحلف يترتب على دعوى صحيحة ولا تصح الامن خصم ولا يصير خصما فيه الا بعد قيام العيب
 (قوله ما يشترط لرد وجود العيب عندهما) فيه ان هذا يشترط في كل عيب الا في الزنا والتولد منه والولادة

رده مطلقا في غير العار كالرد بخيار
 رؤية او شرط در وهذا اذا باعه قبل
 اطلاقه على العيب فلو بعد فلا رد مطلقا
 بجر وهذا في غير التقدين جميع (قوله رده) بضم
 فلا رد مطلقا (لا) وان لم يحدث مثله في الاصح
 فلا قضاء (لا) وان لم يحدث مثله في الاصح
 لانه لقالة (ادعى عيبا) بموجب الفسخ او حط
 عن (بعد قبضه المبيع) لم يجبر (ب) المشتري
 (على دفع الثمن) (لا) (ب) المشتري
 لاثبات العيب (او يحلف بائعه) على نفيه
 ان يبرهن ان لم يكن ثبوت (ان حلف بائعه)
 ويدفع الثمن (التي) ان يبرهن ان حلف بائعه
 غيبة شهود دفع (ان حلف بائعه) على نفيه
 ولو قال لا يثبت خلفه ثم ادعى قبلت خلافا
 له ما دفع (وزم العيب بنكوله) اي البائع
 عن الحلف (ادعى) وجود العيب عندهما
 مما يشترط لرد وجوده (ثم يحلف بائعه)

(قوله اذا انكر قيامه للرجال) اما لو اعترف البائع به فانه يسأل عن وجوده عنده فان اعترف به فانه لا يلزم له ان يقر بيمينه
المشتري وان انكر طوبى المشتري باليمين على ان الاباق وجد عند البائع فان اقامه بيمينه والاحلف شرع بلالية
(قوله فان برهن) اي انه وجد عنده وانكر البائع وجوده عنده (قوله حلف بائعه) اي اذا لم يقر المشتري بيمينه
على ثبوت عند البائع (قوله بالله ما ابق قط) المعنى على ما اظن انه باع العبد وسلمه حال كونه غير حادث الاباق
عند البيع الى وقت التسليم وهذا مما يحفظ طاقته قد ظن بعض الشارحين اخذا من كلمة قط انه يحلف انه لم يابق
في الازمنة الماضية لافي يده ولا في يدي بائع آخر ولا يخفى انه حكم ليس له نظير لانه قريب مما لا يطاق من التكليف
فاده القهستاني والاولى ان يحلف على عدمه تحقيقا على نفي العلم عند غيره كذا ظهر لي وقد علمت ان التحليف
يكون على الماضي عنده وليس المراد انه يحلف على نفيه عند المشتري لان البينة اقيمت عليه ومعلوم ان قط من
طروف الماضي (قوله وفي الكبير) عطف على محذوف تقديره هذه الكيفية في اباق الصغير وفي الكبير الخ وذلك
لما فيه من النظر للبائع فانه لا يقدر على ان يحلف على عدم الاباق في الكبير مطلقا لاحتمال كونه في الصغير
ثم طرأ بعد البلوغ وذلك لا يوجب الرد لاختلاف السبب فلما الزمناه الحلف ما ابق عنده قط اضربناه باليمين
ما لا يلزمه ولولم يحلف اصلا اضربنا بالمشتري فيحلف كما ذكرنا شرع بلالية قال في الدرر نبغي ان يكون الحكم
في بول الفرائس والسرقة كذلك لا اشتراكهما في العلة واليه اشار في غاية البيان بقوله وذلك لان اقتصاد الحالة
شرط في العيوب الثلاثة ابو السعود (قوله كباقي) نحو الاباق ككل عيب لا يعرف الا بالتجربة والاختبار
كالسرقة والبول في الفرائس والخنوع بجر (قوله وعلم حكمه) فمن انه تارة يشترط تحققه عندهما مع اتحاد
الحالة وتارة لا يشترط وانه ثبت له الخيار في القبول والرد الا اذا حدث به عيب آخر الى آخر ما تقدم (قوله
لا يتقن به) اي عند البائع والمشتري بجر (قوله اذا لم يدع الرضى به) قال في البحر الا ان يدعي البائع رضاه او العلم
به عند الشراء والا برأى منه فان ارعاه سأل المشتري فان اعترف امتنع الرد وان انكر اقام البينة عليه فان عجز
يستخلف ما علم به وقت البيع او ما رضى به ونحوه فان حلف رده وان نكل امتنع الرد انتهى (قوله ككعبه) اي
كوجع كبد وطحال بجر (قوله فيكفي قول عدل) وان انكره عند المشتري بر به طبييين مسلمين عدلين والواحد
يكفي والاثنان احوط فاذا قال به ذلك يحصاه في انه كان عنده انتهى ثم قال اعلم ان القاضى انما يحتاج
الى قول الاطباء عند عدم علمه بالعيب اما ان كان من اولى المعرفة نظر بنفسه كما في البرازية ونظر امين انقاض
كنظره واشترط العدلين منهم انما هو للرد بدائع (قوله فيكفي قول الواحدة) قال في البحر الثالث ان يكون
عيبا لا يطلع عليه الا النساء كدعوى الرنق والقرن والغفل والثيابة وقد اشترى بشرط البكارة فعلى هذا الا اذا
انكر قيامه للرجال اربت النساء انتهى ومعنى قوله فعلى هذا انه اذا اعترف به عندهما رده وكذا اذا انكره
فاقام المشتري البينة اي على اقراره بانه كان عنده او حلف البائع فنكل الا اذا ادعى الرضى فيعمل ما ذكرنا
(قوله ثم يحلف البائع عيني) عبارته فيقبل في قيامه للرجال قول امرأة واحدة ثقة ثم ان كان بعد القبض لا يرد
بقولهن بل لا بد من تحليف البائع وان كان قبله فكذلك عند محمد وعند ابى يوسف يرد بقولهن من غير يمين
البائع انتهى (قوله حلف البائع) لانه لا ينظر اليه الرجال ولا النساء بجر اي فان حلف لا ترد عليه وان نكل
ردت عليه قال في البحر وللبياتع ان يمتنع من القبول مع علمه بالعيب حتى يقضى عليه لينتدئ الى بائعه ولو اقام
البائع بينة انه حدث عند المشتري واقام المشتري البينة انه كان معيبا في يد البائع تقبل بينة المشتري انتهى
(قوله فان استحقاقه قبل القبض للكل) مثله ما اذا قبض بعض المبيع قال في المنع وكذلك اذا كان الاستحقاق
بعد قبض البعض دون البعض واستحق المقبوض او غير المقبوض فالحجوب على ما ذكرنا انه يحير لتعريف
الصفة قبل التمام من (قوله خبري للكل) الاولى ان يقول في الباقي واما البعض المستحق فان البيع باطل فيه
وهذا الحكم لا يختلف بين المثلي والقيمي افاده المصنف قلت مراده بالكل القيمي والمثلي بقرينة ما بعده (قوله
وان بعده خبري القيمي لافي غيره) قال في المنع ولو قبض الكل ثم استحق بعضه فان البيع في مقدار المستحق
باطل ثم ينظر ان كان استحقاق ما استحق يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المعقود عليه شيئا واحدا في بيعه
ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها فالمشتري بالخيار في الباقي ان شاء رضى بمحضته من الثمن وان شاء
رده وكذلك اذا كان المعقود عليه شيئين وفي الحكم كشي واحد فاستحق احدهما فله الخيار في الباقي وان كان

اذا انكر قيامه للرجال (خبري بيمين
المشتري انه قد ابق عنده فان برهن حلف
بائعه) عند هذا (ابق بالله ما ابق قط) وما سرق
وما بين (قط) وفي الكبير بالله ما ابق قط
مبلغ الرجال لا اختلافه صغيرا وكبارا واعلم ان
العيبون انواع خفي كباقي وعلم حكمه
وظاهر كعور وصمم واصبح آتندا واقصه
فيقبض بالرد بلا يمين للثبوت به اذ لم يدع
الردى به وما لا يعرفه الا الاطباء ككعب
فيكفي قول عدل ولا يبراه عند بائعه عدلين
وما لا يعرفه الا النساء ككعب فيكفي قول
الواحدة ثم يحلف البائع عيني قلت ونبي
خامس لا ينظر الى بائعه وادعى المبيع
فادى خان شري جارية عيني قلت ونبي
حلف البائع (استحق بعض المبيع)
فان استحقاقه (قبل القبض للكل)
(خبري للكل) لا يفي غيره لان بعض القيمي
غير القيمي كما سيجي

استحقاق ما استحق لا يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المعقود عليه ثوبين او عشرين فاستحق احدهما او صبرة
 حنطة او جلة وزنى فاستحق بعضه فانه لا ضرر في تبعضه فيلزم الباقي المشتري بحصته من الثمن وليس له الخيار
 انتهى (قوله لحكمه حكم ما قبل قبضهما) بينه بقوله فلو استحق الخ (قوله وما في الحاوي) اي من انه اذا امسكه
 بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرد كان ردني انتهى حلي (قوله فلو خاصم الخ) نقل في الفتح عن القنية
 لو وجدته معيبا لخاصم بانه فيه ثم تركه الخصومة اياها ثم عاد اليها فقال له بانه لم يكت عن الخصومة مدة
 فقال لا نظره انه يزول اولا فله رده كذا في المجتبى (قوله وفي الخلاصة) قال في المنع وفي خلاصة الفتاوى رجل
 اشترى دابة او غلاما او جديبه عيبا ولم يجد البائع ابرده فاطلعه وراه مسكه ولم يهرف فيه تصرفا يدل على الرضى
 فانه يرد على البائع لو حضر ولو هلك يرجع بالقيمة لمن انتهى (قوله والركوب) اي كركوب المشتري المبيع بلا حجة
 انتهى حموي (قوله والمداد اهله وبه عيني) وكذا ذكره المصنف فانه قال والمداراة بالمبيع بعد الاطلاع على العيب
 ومداداة المبيع بان كان عبدا فبقائه دواء رضى بالعيب لانه دليل استبقائه ولمساكه انتهى (قوله الذي
 يداويه فقط) اما اذا داوى المبيع من عيب وبه عيب آخر فانه لا يمتنع رده به (قوله ما لم يتقصه) كما اذا داوى يده
 الموجودة فشت او عينه من يياض بها فاعورث فانه يمتنع رده بعيب آخر لم يحدث فيه من النقص
 عند المشتري (قوله والارش) اي النقصان فليس له ان يرجع بالنقصان اذا تصرف هذه التصرفات بعد الاطلاع
 على العيب (قوله ومنه العرض على البيع) ولو بامر البائع بان قال البائع له عرضها على البيع فان لم يشتر
 من رده على افاده صاحب البحر وعنده من الذي يفيد الرضى الاجابة والعرض عليها والمطالبة بالغلة والرهن
 والكتابة وارسال ولد البقرة عليها ليرتضع منها وابتداء السكنى في الدار لادوامها ومنه سقى الارض وزراعتها
 وكسح الكرم والبيع بعد الاطلاع مانع من الرد والرجوع وكذا الهبة والاعتاق مطلقا برأيه وفيها دفع باقي الثمن
 بعد العلم بالعيب رضى وفي الوافعات الهبة رضى وان لم يسلم العين الى الموهوب له لانها اقوى من العرض انتهى
 وفيها لوعرض نصف الطعام على البيع لزمه النصف ويرد النصف كالبيع وجع غلات الضيعة رضى وكذا
 تركها لانه تضيق انتهى (قوله فليس يرضى) لانه انما يرد على البائع لكونها خلاف حقه اذ حقه في الجهاد
 فلم تدخل الزنوف في ملكه بخلاف ما اذا كان المبيع عينا فانه يملكه فاذا عرضه على البيع كان رضى به افاده
 صاحب البحر (قوله كعرض ثوب الخ) تشبيهه في عدم الرضى (قوله ولا تقرير الملك) لفظ لا مبتدأ وقوله تقرير
 خبر والضمير في ملكه يرجع الى البائع كانه يقول لا يبعه لكونه ليس ملكا لاني اردته بل هو ملكك وفي البرازية
 وينبغي ان يقول اي المشتري بدل قوله نعم لان نعم الخ يريد بذلك ان ينه المشتري على لفظ يتمكن به من الرد
 وهو لفظ لا يحذر من مانعه وهو نعم (قوله لها) اي خاصة اما لو كان مشتركا بين اثنين غيرهما فافظاها رضى
 (قوله ليجز) اي فيه وقوله اوصوبة اي من الدابة (قوله واعتمده المصنف) الذي ذكره المصنف تبع البحر انه قيد
 للاخيرين حيث قال ولا بدله منه اي لا بد من الركوب في ذلك اي في شراء العلف والسقي وهذا قيد لازم وذلك
 اما لصعوبتها او لجزءه او لكون العلف في عدل واحدا ما اذا كان له بد منه فهو رضى كما في الهداية وعليه عول
 شيخنا فقيد به متن الكنز حيث قال اطلقه وهو كذلك في الرد وما في السقي وشراء العلف فلا بد ان يكون لا بدله
 منه لصعوبتها او لجزءه او لكون العلف في عدل واحدا ما اذا كان له بد منه فهو رضى وعزم الى الهداية واقتصر
 عليه انتهى هذا في الشرع بلالية عن المواهب الركوب للاداء والسقي او شراء العلف لا يكون رضى مطلقا
 في الاظهر انتهى (قوله وغيرهم الاول) انه قيد للاخيرين والاولى ان يقول الثاني والحاصل انهما قولان قيل
 الركوب في الثلاثة لا يكون رضى مطلقا وقيل بالتفصيل ففيما اذا كان الرد لا يكون رضى مطلقا وفيما اذا كان
 للسقي وشراء العلف لا يكون رضى اذا كان لا بدله منه (قوله فالقول للمشتري) لان الظاهر يشهد له (قوله
 فهو عذر) قال في الشرع بلالية بعد نقله ويخالفه ما في البرازية لوجله عليه فاطلع على عيب في الطريق ولم يجد
 ما يحمل حمله ولو القاه في الطريق يتلف لا يتمكن من الرد وقيل يتمكن قياسا على ما اذا حمل عليه علفه قلت
 الفرق واضح فان علفه مما يقو به اذلولاه لا يبيى ولا كذلك العدل في مكان من ضرورات الرد انتهى ما في البرازية
 وهذا يفيد ان ما في الفتح ضعيف (قوله اختلفا بعد التقاض الخ) صورته اشترى جارية وتسلها ثم وجد بها عيبا
 فقال البائع بعثتها واخرى معها وقال المشتري وحدها فالقول للمشتري (قوله ليتوزع) هذا علة لدعوى

(وان) شري شئين (فقبض احدهما دون
 الاخر فاستحق اوتعيب احدهما خيرا)
 اي خيار العيب بعد رؤية العيب (وهو)
 التراضي على المعقود وما في الحاوي غير صحيح
 (فلو خاصم ثم تركه ثم عاد وخصم فله الرد)
 لو لم يجد مطلقا كدليل الرضى فتح وفي الخلاصة
 (والدس والركوب) الذي يداويه فقط ما لم يتقصه
 (رضى بالعيب) الذي يداويه فقط ما لم يتقصه
 برجدي وكذا كل مفيد رضى بعد العلم
 بالعيب يفسخ الرد والا اذ وجدها زويها
 على البيع الا الدرهم اذا وجدها زويها
 فعرضها على البيع فليس يرضى كعرض
 ثوب على خياط لينظر ان يكتفي به ام لا او عرضه
 على الموهوب لينظر ان يكتفي به ام لا او عرضه
 قال نعم لزم ولو قال لا لان نعم عرض على
 البيع ولا تقرير الملك برأيه (لا) يكون
 رضى (الركوب للرد) على البائع (او لشراء
 العلف) لها (او لسقي) والحال ان المشتري
 لا بد له منه) اي الركوب بعجز اوصوبة
 وهل هو قيد للاخيرين واعتمده المصنف تبع الاراد
 البرجدي الثاني واعتمده المصنف تبع الاراد
 والبحر والشحن وغيرهم الاول ولو قال البائع
 ركبها لاحتك وقال المشتري بل لا رها
 فالقول للمشتري بحر وفي الفتح وجد بها
 عيبا في السفر فحملها فهو عذر (احتيا)
 بعد التقاض الخ (قوله ليتوزع) هذا علة لدعوى

فان كان في المنع فائدة دهنى البائع نوزع الثمن على تقدير الرد انتهى وأصله في المصنفين (قوله اولى
 عند المقبوض) بان اشترى عبدين فقال البائع قبضتهما وقال للمشتري ما قبضت الا احبهما تدبر (قوله
 والقول للقباض) سؤله كان امينا او ضيحا كالغاصب بجر (قوله اوصغة) كما اذا اختلفا في طول المبيع
 وعرضه فان القول للمشتري في الثمن وشترح المصنف عن الظهيرية خلافا لما ذكره الشارح بقوله
 كما لو اختلف الخ ووقع مثله في البعر (قوله اوتدنيها) كما اذا اختلفا في تعيين الزنق فان القول للمشتري بجر
 (قوله فان القول للبائع) قال في الميسوط واذا وجد بالجارية عيبا فاراد ردّها فقال البائع ما هذه جاري في القول
 قوله مع يمينه لان العيب لا يمنع تمام القبض والرد بحكمه لا ينقرد به المشتري من غير قضاء ولا رضى فالمشتري
 يدعى ثبوت حق الرد في هذا المحل والبائع منكرو القول قوله مع يمينه بخلاف ما سبق من خيار الشرط والرؤية
 انتهى سرى الدين (قوله اى شيتين) قال في البعر والعبد ان مثال والمراد عبدان او ثوبان او نحوهما انتهى
 (قوله صفقة واحدة) قيد بالصفقة لانها لو تعددت بان مكي لكل واحد منهما مكان له رد المبيع مكي
 (قوله لم يعلم به الا بعد القبض) هذا لا يناسب الا ما اذا وجد العيب بالمقبوض كما لا يخفى انتهى حلي وقال في المنع
 قيد بترافق ظهور العيب عن القبض لانه لو وجد باحدهما عيبا قبل القبض فان قبض المبيع منهما لزمه
 اما المبيع فلو جرد الرضى به واما الاخر فلانه لا عيب به ولو قبض السليم منهما او كانا معيبين وقبض احدهما
 له رددهما جميعا لانه لا يمكن الزام البيع في المقبوض دون الاخر لما فيه من تفريق الصفقة على البائع ولا يمكن
 اسقاط حقه في غير المقبوض لانه لم يرض به انتهى (قوله اخذتهما او ردهما) وليس له ان يرد المبيع وحده
 ولا يسكه ويأخذ النقصان كما في الفتح لان فيه تفريق الصفقة قبل التمام لان التمام بالقبض وقوله لا يجوز
 تفريقها لانه يكون بيعا بالحصّة ابتداء وهو لا يجوز وبعد القبض يجوز لانه يكون بيعا بالحصّة بقاء وهو جائز مكي
 عن الدرر (قوله لجواز التفريق بعد التمام) لانه بالقبض تتم الصفقة في خيار العيب بجر (قوله كما لو قبض كيليا
 او زنيا) تشبيهه في قوله اخذتهما او ردهما والاولى ان يقول كما قال حافظ الدين في الكنز كما لو وجد بعض
 السكيلي الخ فان هذا الحكم يستوي فيه ما اذا قبضه او لم يقبضه بجر ومخ (قوله او رضى خف) فلو وجد احدهما
 اضيق فان كان خارجا عن عليه خفاف الناس في العادة بردهما والا لا وان كان لا يسع رجله فان كان
 اشتراهما للبس رد والا فلا بجر عن المحيط (قوله لانهما كشي واحد) لان المالية والتقوم في المسكيات
 والموزونات بالاجتماع والانضمام اذا لم يمت بمقومة حتى لا يجوز بيعها فاذا كانت المالية
 باعتبار الاجتماع صار الكل في حق البيع كشي واحد ولهذا يسمى باسم واحد وهو الكثر ونحوه ولذا جعل
 رؤية بعضه كرقبة كله كالثوب الواحد انتهى مكي وكذا زوج الخلف والشور لانهما في المعنى والمنفعة كشي واحد
 والمعتبر هو المعنى قاله السكال (قوله ولو في وعاءين الخ) افاد السكال ان ذلك فيما اذا كان الجنس واحدا اما
 اذا كان مختلفا فله الرد فانه قال روى الحسن بن زياد في الجرد عن ابي حنيفة ان رجلا لو اشترى اعدالا
 من تمر فوجد بعدل منها عيبا فان كان التمر كله من جنس واحد ليس له ان يرد المبيع خاصة لان التمر اذا كان
 من جنس فهو بمنزلة شيء واحد وليس له ان يرد بعضه دون بعض وذكر الناطقي رواية بشر بن الوليد لو اشترى
 زقين من سمح او سلتين من زعفران وقبض الجميع له رد المبيع خاصة الا ان يكون هذا والاخر سوا فاما ان يرد
 كله او يتركه كله فقد رأيت كيف جعل التمر اجناسا مع ان السكال جنس التمر فلهي هذا بتقييد الاطلاق ايضا
 في نحو الحنطة فانها تكون صعيدية وبهجيرية وهما جنسان يتقاربان في الثمن والجهن انتهى (قوله او قبلها
 او مسها بشهوة) كذا في الينابيع الا انه لم يذكر المس بشهوة ولكن قال في البرازية قال التمر ناشئ قول السرخسي
 التقييد بشهوة يمنع الرد محمول على ما بعد العلم بالعيب كذا في الشرنبلالية اقول فينبغي ان يكون المس بشهوة
 كذلك وبذل على هذا الجمل فليس لهم بانه استوفى ماءها وهو جرحها لان ذلك في الوطئ فقط انتهى حلي (قوله
 ولو ثوبا) وسواء قصها الوطئ او لا لان كلا منهما عيب حادث مخ (قوله وانما انه استوفى ماءها) اي فاذا ردها
 صار كانه امسك بعضها وردها بقيه بالشرنبلالية (قوله ولو الوطئ زوجها) قال في الشرنبلالية ولو كان لها زوج
 فوطئها عند البائع ثم عند المشتري لا يرجع بالنقصان اي ويردها لان هذا الوطئ لا يمنع الرد وان لم يطأها الا عند
 المشتري فان كانت يكرار يرجع بالنقصان للنقصان العين بزوال العذر وان كانت ثوبا لم يذكر في الاصل انه يمنع

الوفى عند المقبوض فالقول للمشتري
 لانه قابض والقول للبائع
 اوصغة او تعيينا فالبائع ليس هو المبيع
 او رؤية فقول البائع ليس هو المبيع
 للمشتري في تعيينه ولو جاز له في طول المبيع
 فالقول للبائع كما لو اختلفا في طول المبيع
 وعرضه ففتح (اشترى عبدين) اى شيتين
 ينتفع باحدهما وعنده صفقة واحدة
 (قبض احدهما او وجد به اولا او ردهما)
 لم يعلم به الا بعد القبض (بجسته سالما او رده)
 ولو قبضهما رد المبيع كما لو قبض كبريا
 يجوز التفريق بعد التمام كزوجي نور
 او زنيا او زوجي خف ونحوه كزوجي بدونه
 اتف احدهما الاخر بحيث لا بعدل بدونه
 ووجد بعضه عيبا فان له رده كله واخذته
 بعيبه لانه كشي واحد ولو في وعاءين (اشترى
 الاظهر عنانية وهو الاصح برهان (اشترى
 جارية ووطئها) او قبلها (او مسها بشهوة
 ثم وجد بها عيبا لم يرددها مطلقا) ولو ثوبا
 لا فاللشافعي واحد ولنا انه استوفى ماءها
 وه و بزوجها ولو الوطئ زوجها ان لا تمنع
 ان يكرار لا بجر (ورجع بالنقصان) لا تمنع
 رد في المنظومة المحببة لوطئ بكارتها

أردام لا وقيل يمنع فلا يرجع بالنقصان مع إمكان الرد كما في البدائع انتهى حلي (قوله فبانت ثوبا) أي بوطي
المشتري ليوافق ما قبله أي وليت ما إذا لم يلبث فله ردها كما يأتي عن الخانية والمنازعة وأما ما في الحاشية والمصلحة
فمحمول على ما إذا علمت الشيبة بغير الوطئ أو به ولم يلبث وفي الشريعة البكارة لا تنسخ بالبيع حتى
لو وجد هاتين لا يمكن من الرد إذا لم يكن شرط البكارة فعدمها أي عند وجود اشتراطها من باب عدم الوصف
المرغوب فيه لا من باب وجود العيب كما في الفتح وفي المنازعة والخانية اشتراطها على أنها بكر فعلم بالوطئ عدم
البكارة فلما علم نزاع بلاليت من ساعته رد وان لبث بعد العلم لا (قوله بل يرجع بأربعين درهما نقصان هذا
العيب) فيه أن هذا العيب قد ينقص القيمة أقل من هذا التقدير وقد ينقصها أكثر منه فواجه هذا التعيين (قوله
فردتها) أي إذا علم ذلك بغير الوطئ أو بالوطئ بغير لبث كما تقدم (قوله ويعود الرد إلى) محل هذه الجملة عند قول
المصنف سابقا حدث عيب آخر عند المشتري رجع بنقصانه (قوله لعود الممنوع) إشارة إلى أن الرد لم يسقط وإنما
منع منه مانع أقلو كان ساقطا لمعاد (قوله مع النقصان) أي الذي يرجع به المشتري على البائع حين كان الرد
ممنوعا (قوله على الرجوع) بناء على أنه من زوال المانع وقيل لا يرد لأن الرد سقط والساقط لا يعود وقيل إن كان
بدل النقصان قائما ثبت له الرد والالا (قوله فوضعه) أي القاضي أفاده صاحب الدرر (قوله هلك على المشتري)
لأن الرد على البائع لم يثبت لمكان غيبته انتهى درر (قوله الا إذا قضى بالرد على بائعه) أي فينبغي أن يهلك
من مال البائع ويسترد المشتري الثمن درر (قوله ينفذ على الظاهر) أحتمل أن القضاء على الغائب في نفاذه روايتان
صححوا في كتاب المغنود رواية الفاذ وفي كتاب القضاء رواية عدمه قال صاحب الجفر في كتاب المغنود وقع الاشتباه
بين أهل العصر في المراد بالقضاء على الغائب هل المراد به القضاء من الحنفي وغيره أو المراد به القضاء من غير الحنفي
ومنشأه من فهم عبارة الهداية وغيرها هنا حيث قالوا إذا أداره القاضي فنقله المراد أنه رأى له واعتقاد
فيخرج الحنفي لأنه لا يرى القضاء على الغائب أو المراد أدارا لقاضي مصلحة فقال في العناية إذا أداره القاضي
أي جعل ذلك رأيه وحكم به وقال في فتح القدير رأي القاضي المصلحة في الحكم على الغائب أو أنه انتهى وعلى
ما في العناية جرى الشارحون وصاحب الخلاصة والمنازعة وفي شرح الجوى وظاهر كلامهم كما قد علمت أن
المراد بالقاضي المجتهد أو غير الحنفي ممن يرى ذلك أما الحنفي فكيف يجعله رأيه ولا رأى له مع اعتقاد مذهبه أمامه
(قوله أوقف) أي بعد قبضه أما إذا قطع عند البائع ثم باعها عند المشتري به فانه يرجع بالنقصان اتفاقا
وقيل بالقطع لأنه لو اشتراه من بضائحات عند المشتري أو عبدان في عند البائع فخلد عند المشتري فانه يرجع
بالنقصان عند الامام أيضا ونسأله في البحر (قوله بسبب عند البائع) أما لو سرق عندهما فقطع بهما عنده
فعندهما يرجع بالنقصان وعنده لا يرد بدون رضی البائع بالعيب الحادث ويرجع برجع الثمن وان قبله البائع
فبثلاثة الأرباع لأن اليد من الادعى نصفه وقد تلفت بالجنايتين وفي أحدهما الرجوع فيتنصف بحر (قوله
أو أمسكه) الأولى تأخيره عن قوله واخذ ثمنهما بان يقول له إن يمسك المقطوع ويرجع نصف ثمنه (قوله واخذ
ثمنهما) ما لم يعتقهما أو ألو اعتق ثم قتل أو قطعت يده فانه لا يرجع عنده بشئ لقوات المالية وعندهما يرجع
بالنقصان انتهى (قوله رجوع الساعة بهضهم على بعض) كافي الاستحقاق وعندهما يرجع الأخير على بائعه
ولا يرجع هو على بائعه لأنه بمنزلة العيب انتهى (قوله لكونه كالا استحقاق) والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع بحر
(قوله خلافا لهما) فقالا أنه يرجع بقيمته سارقا إلى غير سارق ومثل القطع القتل والرجوع عندهما مقيد بعدم
العلم ثم إذا تدولته الأيدي أنما يرجع الأخير على من قبله فقط بخلافهما في كل المذكور والدلائل مستوفاه
في المطولات والحاصل أنه بمنزلة الاستحقاق عنده وبمنزلة العيب عندهما (قوله وصح البيع بشرط البراءة الخ)
بان قال بعثك هذا العبد على أن يبري من كل عيب جوى (قوله وان لم يسم) وسواء علمه البائع أو لا وقف
عليه المشتري ولم يقف أشار إليه أولا موجودا كان عند العقد والقبض أو حدث بعد العقد قبل القبض عند
الشيخين في رواية من (قوله خلافا للشافعي) فقال لا يصح إلا أن يعد العيوب كلها من (قوله لعدم إفضائه إلى
المنازعة) لأن الجهالة في الأسقاط لا تنقض اليها وإن كان في ضمنه التملك لعدم الحاجة إلى التسليم فلا تكون
مفيدة بحر (قوله ويدخل فيه الموجود والحادث) لأن الغرض الزام العقد بأسقاط حقه في صفة السلامة وذلك
بالبراءة من الموجود والحادث (قوله كقوله من كل عيب به) فانه لا يدخل الحادث أجماعا بحر (قوله صح عند

فبانت ثوبا لم يرد لها بل يرجع بأربعين درهما
نقصان هذا العيب وفي الحاشية والمصلحة
ليست بعيب إلا إذا شرط البكارة فعدم
المشروط (الا إذا قبلها لباقي) لأن الامتناع لم يلقه
فاذا رضى زال الامتناع ويعود الرد بالعيب القديم
بعد زوال العيب الحادث لعود الممنوع بزوال
المانع درر فغير المبيع مع النقصان على الرجوع
نهر (ظهر عيب بمشري) البائع (الغائب)
والبث (عند القاضي فوضعه عند عدل) فإذا
هلك (هلك على المشتري الا إذا قضى) القاضي
(بالرد على بائعه) لأن القضاء على الغائب بالأ
خصم ينفذ على الظاهر درر (قتل) العبد
المقبور (ض أوقف بسبب) كان (عند البائع)
كقتل أورده (ردا لمقطوع) أرامسكه ويرجع بنصف
ثمنه مجمع (واخذ ثمنهما) أي ثمن المقطوع والمقتول
ولو تدولته الأيدي فقطع عند الأخير أو قل
رجع الساعة بهضهم على بعض وان علموا بذلك
لكونه كالا استحقاق كالعيب خلافا لهما
(وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم
يسم) خلافا للشافعي لأن البراءة من الخوف
الجهولة لا تصح عنده وتصح عند عدم إفضائه
إلى المنازعة (ويدخل فيه الموجود والحادث)
بعد العقد قبل القبض فلا يرد بعيب) وخصه
بحر ومالك بالموجود كقوله من كل عيب به ولو
قال بما حدث صح عند الثاني
وفسد عند الثالث نهر (أبرأه من كل داء فهو
على) المرض وقيل على (ما في الباطن) واعتدده
المصنف تبعا للاختيار والجوهرة لأنه المعروف
في العادة (وما سواه) في العرف (مرض) ولو
أبرأه من كل غائله فهو السرفة والابق والزنا
(اشترى عبد فقال ابن أومه أياه اشتري فلا عيب
به فلم يتفق بينهما البيع فوجد) مشترى به (بعيبا)
فله (رده على بائعه) بشرطه (ولا يمنعه من)
الرد عليه (أقراره السابق) بعدم العيب لأنه مجاز
عن الترويج (ولو عينه) أي العيب فقال لا هو ربه
أو لا شلل (لا) يرد له لحاجة العلم به إلا أن لا يحدث
مثله كالأصبع به رأته ثم وجدها فله رده للثيقن
يكذبه (قال) الآخر (عبدى) هذا (ابق فاشتره
منى فاشتره وباع) من آخر (توجد) المشتري

والثاني ان يقال لا يردده بما سبق من اقرار البائع
للاول (ما لم يبرهن انه ابق عنده) لان اقراره
للبائع الاول ليس بمجبة على البائع الثاني
الموجود منه السكوت (اشترى جارية لها ابن
فارضعت صبيها ثم وجد بها عيبا كان له ان
يردها) لانه استخدام بخلاف الشاة المصراة
فلا يرددها مع لونها واصابع من قبل برجع بالنقصان
على المختار شروحه جمع وسررناه فيما علقناه على
المنار (كالمواضع) في غير ذلك في المبسوط
لا استخدام بعد العلم بالعيب ليس برضى استحصانا
لان الناس يتوسعون فيه وهو الاختيار وفي
اللزاية الصحيح انه رضى في المرة الثانية الا اذا
كان في نوع آخر وفي الصغرى انه مرة ليس برضى
الا على كره من القن بجر (قال المشتري ليس به)
فالمبيع (اصبح زائدة او نحوها مما لا يحدث
مثله في تلك المدة) ثم وجد به ذلك كان له الرد
ولا يمين للمهر (باع عبدا وقال للمشتري برئت
اليك من كل عيب به الا الا باق فوجده آتيا فله
الرد ولو قال الا باق له لا) لانه في الاول لم يصف
فلا باق للعبد ولا وصفه به فلم يكن اقرارا
باياقه للعمال وفي اثنائي اضا فله اليه فكان
اخبارا بانه ابق فيكون راضيا به قبل الشراء
خاتمة وفيها لو برئ من كل حق له قبضه
دخل ان عيب لا الدرك (مشتري لعبدا وامة
قال ائتني بالبائع العبد او دبر او استولد)
الامة (او دبر او اصل او ذكر البائع حلف) ليجز
المشتري عن الاثبات (فان حلف قضى على
المشتري بما قاله) من العتق ونحوه لا قراره بذلك
(ووجه بالعيب ان علم به) لان المبتل للرجوع
ازالته عن ملكه الى غيره بانسانه او اقراره ولم
يوجد (حتى لو قاله باعه وهو ملك فلان وصدقه)
فلان (واحد لا) يرجع بالنقصان لازالته باقراره
كانه وهبه (وجده المشتري لغنية محزنة) بدارنا
او غير محزنة لو البيع من الامام او امينه بجر قال
المصنف فقيده محزنة غير لازم (عيبا لا يرد)
عليهما لان الامين لا ينتصب خصما (بل)
ينتصب له الامام خصما فريد (على منصوب
الامام ولا يخلقه) لان فائدة الحلف التمسك
ولا يصح تكوله واقراره (فادار عليه) المعيب

فالمبيع (اصبح زائدة او نحوها مما لا يحدث مثله في تلك المدة) ثم وجد به ذلك كان له الرد ولا يمين للمهر (باع عبدا وقال للمشتري برئت اليك من كل عيب به الا الا باق فوجده آتيا فله الرد ولو قال الا باق له لا) لانه في الاول لم يصف فلا باق للعبد ولا وصفه به فلم يكن اقرارا باياقه للعمال وفي اثنائي اضا فله اليه فكان اخبارا بانه ابق فيكون راضيا به قبل الشراء خاتمة وفيها لو برئ من كل حق له قبضه دخل ان عيب لا الدرك (مشتري لعبدا وامة قال ائتني بالبائع العبد او دبر او استولد) الامة (او دبر او اصل او ذكر البائع حلف) ليجز المشتري عن الاثبات (فان حلف قضى على المشتري بما قاله) من العتق ونحوه لا قراره بذلك (ووجه بالعيب ان علم به) لان المبتل للرجوع ازالته عن ملكه الى غيره بانسانه او اقراره ولم يوجد (حتى لو قاله باعه وهو ملك فلان وصدقه) فلان (واحد لا) يرجع بالنقصان لازالته باقراره كانه وهبه (وجده المشتري لغنية محزنة) بدارنا او غير محزنة لو البيع من الامام او امينه بجر قال المصنف فقيده محزنة غير لازم (عيبا لا يرد) عليهما لان الامين لا ينتصب خصما (بل) ينتصب له الامام خصما فريد (على منصوب الامام ولا يخلقه) لان فائدة الحلف التمسك ولا يصح تكوله واقراره (فادار عليه) المعيب

فارتشى اى اخذوا صله من رشاش الفتن ~~الذي كان يراعه الى امه اترقه انتهى~~ وذكر ابو نصر البغدادي في شرح القموي
الفرق بين الرشوة والهبة ~~فان الرشوة ما يعطيه لاجل ان يعينه والهدية لا شرط فيها~~ والرشوة حرام
بالكتاب والسنة والاجماع لعل الكتاب فقله تعالى لانما كلوا اموالكم بينكم بالباطل والباطل هو ما لم يحرم
الشرع كالغصب والربا والقمار وما السنة فاحاديث كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم لعنة الله على الراشي
والمرتشي ومنها لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم ومنها لعن الله الراشي والمرتشي الذي يمشي
بينهما وهي كافي فتح القدير على اربعة اقسام منها ما هو حرام على الاخذ والمعطي وهو الرشوة على تقليد القضاء
والامارة ولا يصح ما عدا ذلك ~~فان الرشوة لا يملكها الا من له سلطة على الناس~~ ~~فان الرشوة لا يملكها الا من له سلطة على الناس~~
الواقعة التي لا يملكها الا من له سلطة على الناس ~~فان الرشوة لا يملكها الا من له سلطة على الناس~~
واما في الباطل فاعلم ولا فرق بين ان يرتشي ثم يقضي او يقضي ثم يرتشي الثالث اشترط ان يكون له سلطة على الناس
المستأجران دفعوا للشرع والجلبا للنفق وهو حرام على الاخذ وفي الاقضية قسم الهدية وجعل هذا من اقسامها
والنظر يقتضي انه ان لم تكن بشرط فهي هدية وان شرطت فان اضطر الدافع فلا حرمه عليه بل على الاخذ
وان كانت لما يستغنى عنه فحرام من الجانبين الرابع ما يدفع لدفع الخوف من المدفع اليه وهو حرام على الاخذ
لان دفع الضرر عن المسلم واجب ولا يجوز اخذ المال ليفعل الواجب وفي فتاوى قاضي خان ومنها اذا دفع الرشوة
ليسوى امره عند السلطان حل له الدفع ولا يحل للاخذ الاخذ فان اراد ان يحل لا اخذ استأجر الاخذ يوما
الى الليل بما يريد ان يدفع اليه فانها تصح هذه الاجارة ثم المستأجر ان شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله
في غيره هذا اذا اعطى الرشوة ليسوى امره عند السلطان وان طلب منه ان يسوى امره ولم يذكر الرشوة
واعطاه بعد ما سوي اختلافوا فيه قال بعضهم لا يحل له ان يأخذ وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لانه يروجها
للإحسان فيحل له كما لو جعلوا الامام والمؤذن شيئا بناء على مذهب المتقدمين واعطوه من غير شرط كان حسنا
وكما لا يحل للقاضي الرشوة لا يحل له قبول الهدية من الاجنبي الذي لم يكن يهدي اليه قبل القضاء وكذا
الاستقراض والاستعارة انتهى وفي الخلاصة اذا اخذ القاضي الرشوة ثم قضى ارقضى ثم ارتشى واخذه ابن
القاضي او من لا تقبل شهادته لا ينفذ قضاؤه فان تاب ورد ما اخذه فهو على قضائه وفي الاقضية الهدايا
ثلاثة انواع الاول حلال من جانب المهدى والاخذ وهو الاهداء للتودد الثاني حرام من الجانبين وهو الاهداء
ليعيينه على الظلم الثالث حلال من جانب المهدى وهو ان يهدي ليكف الظلم عنه وهو حرام على الاخذ
والخيلة ان يستأجره ثلاثة ايام ونحوه ليعمل له ثم يستعمله اذا كان فعلا يجوز الاستيجار عليه كتبليغ
الرسالة ونحوه انتهى وان لم يبين المدة لا يجوز وهذا اذا كان فيه شرط اما اذا كان الاهداء من غير شرط ولكن
يعلم يقينا انه انما يهدي ليعينه عند السلطان اى في غير ظلم فشايعنا على انه لا بأس به ولو قضى حاجته من غير
طمع ولا شرط ويهدي اليه بعد ذلك فلا بأس بقبولها وما نقل عن ابن مسعود من كراهة الاخذ فذلك تورع اه
وفي القنية ما يدفعه المتعاشقان رشوة لايملأ انتهى ملخصا من رسالة صاحب الجهر المؤلفة في الرشوة (قوله
فللبائع ان يرجع بما ادى) هذا آخر عبارة الصغرى وما بعده اول ما في القنية فذهب الى المنع فانه قال فيما عن
الصغرى ادعى عيبا في جارية فانكر فاصطلحا على مال على ان يبرئ المشتري البائع عن ذلك العيب ثم ظهر انه
لم يكن بها هذا العيب او كان بها لكن برئت وصحت كان للبائع ان يرجع على المشتري وبأخذ ما ادى من البذل
وفي القنية باع المشتري بعد الصلح عن عيب ثم زال العيب في يد المشتري الثاني ليس للبائع ان يرجع على مشتريه
بعد الصلح ان زال بمعالجة المشتري الاول والا فلا انتهى (قوله يساوى الثمن المسمى) صريح في انه ذكره ثمنا
اما اذا لم يذكر الثمن هل يلزم الموكل ويحتمل ان المراد المسمى في العقد من الوكيل والامر حينئذ ظاهر (قوله
لان الغش حرام) قال القاضي اراد ان يبيع شيئا فيه عيب ينبغي ان يبين العيب ولا بدلس فان باع ولم يبين
قال بعضهم يصير فاسقا من دود الشهادة والصحيح انه لا يصير مردودا الشهادة لان هذا من الصغار تراو السعود
عن البهري (قوله الاولى الخ) لفظ الاشياء احدهما في الولولة لاجية اشترى الاسير المسلم من ديار الحرب ودفع الثمن
دراهم زوفا او عرضا مغشوشا جازان كان حرا وان كان الاسير عبدا لم يجز انتهى وفي حاشيته لا يبي السعود
بنصب المسلم على انه نعت للمفعول والفاعل مستتر في اشترى يدل على ذلك ما ذكره قاضي خان حيث

والقضية الى حله (ان يدفع الثمن اليه ويرد النفس
(ويجوز) المشتري (عشر) عيبا واراد ارجعه
فاصلها على ان يدفع البائع الدراهم الى
المشتري ولا يرد عليه (ان يدفع البائع حقا
من الثمن (وعلى العكس) وهو ان يدفع المشتري
المشتري الدراهم الى البائع فيرد
ان يدفع (ان) يصح لانه لا وجه له غير الرشوة
عليه (ان) يصح لانه لا وجه له غير الرشوة
فلا يجوز وفي الصغرى ادعى عيبا فالبائع
على مال ثم برئ او ظهر ان لا عيب فالبائع
ان يرجع بما ادى ولو زال العيب لم يرد
لاقنية (رضى الوكيل) الذي به (يساوى
ان كان المسمى (والا) يساوى (لا) يلزم الموكل
الاشترى شيئا ثم دفع الثمن فغشوا
جازان كان حرا لا عيبا

قال زجل اشترى الاسرى من اهل الخرب جازله ان يعطيم الزنوف والمغشوش لان شرآه الاسرار لا يكون
 شرآ حقيقة وان كان الاسرى عبيدا لا يسعه ذلك انتهى بخط خليل افندي تليد الحشى انتهى فالاسير مبيع
 لا مشترقا مل (قوله في الحبائيات) بالبله ابو حنيفة لا يالهون كما جلد فيه بعضهم وهي جمع جباية ما يجبي من
 الناس ظلما ويلحق بالجبايات محمول القاضي في زملتها وفي الولوليلية اذا اضطر المرء الى اعطاء جعل الاعوان
 اجراءه ان يعطى الزنوف والسنوفة وفي فتح القدير الحبائيات الموطقة على الناس ببلاد فارس على الصناع
 للسلطان في كل يوم او شهر او ثلاثة اشهر فانها ظلم كذا ذكره الميرى والمراد بالاعوان فيما سبق اعوان الظلمة
 ابوالسعود والحبائيات التي هي محض ظلم كثيرة بمصر (قوله فسخ في حق الكل) اي البائع والمشتري وذلك فيما
 يستقبل لافي الاحكام الماضية ولذا كانت زوائد المبيع للمشتري ولا يردها مع الاصل ابوالسعود عن البحر
 (قوله لو احوال البائع بالثمن) صورة المسئلة كما في الذخيرة باع عبدا من رجل بالف درهم ثم ان البائع احوال غريبا
 على المشتري حواله مقيدة بالثمن فأتى العبد قبل القبض حتى سقط الثمن اورث العبد بخيار رؤية او بخيار شرط
 او خيار عيب قبل القبض او بعد القبض لا يطل الحواله انما تسمى اعتبار متعلقة بمثل ما اضيفت الحواله
 اليه من الدين فلا تكون معلقة بعين ذلك الدين وقيد ذلك بما اذا احوال البائع لانه اذا احوال المشتري البائع
 فان القاضي يطل الحواله انتهى باختصار وروى عنه يعلم ان البائع في عبارة المصنف يقر بالرفع على انه فاعل احوال
 ابوالسعود وفي حاشية الاشياء (قوله ثم ردت) بالبناء للعجول (قوله من غير المشتري) اما لو باعه منه ثانيا جاز لانه
 عنده (قوله وكان منقولا) قيده للاحتراز عن القار لجواز بيعه قبل القبض لان انتهى عن بيع ما لم يقبض
 معلل بغرر انفساخ العقد بالهلاله والعقار قبل القبض نادر فانتفى الغرر وعند الشافعي ومحمد وزفر
 رضى الله تعالى عنهم لا يجوز بيع ما لم يقبض من العقار ايضا لاطلاق النهى ابوالسعود (قوله لانه ضمان العهدة)
 وهو باطل عند الامام للاشتباه فيه كما يأتي ان شاء الله تعالى وهذا لما ضمن له عيوبه بحيث ان المراد انه يداويه منها
 ويحتمل انه يضمن له النقصان ويحتمل انه يضمن له الرد على البائع من غير منازعة فلذا كان الضمان فاسدا (قوله
 لانه ضمان العيوب) اي وهو عنده ضمان الدرك كما في الهندية فهو كالمسئلة المذكورة بعد (قوله ضمن الثمن)
 للمشتري وان مات عنده قبل الرد وقضى على البائع رجوع الضامن حوى وغيره (قوله ان بعد القبض)
 ان ان حصلت غلبة الزنا بغير بعد ان قبض المشتري الكرم لجزمه (قوله لم يرد) لانه عيب حدث عند المشتري
 (قوله وان قبله) اي وان حصلت الغلبة قبل القبض (قوله لتفرق الصفقة عليه) بذهاب ما تناوله الزنا بغير او بالهجر
 عن جز ما غلبت عليه هذا ما ظهر والله تعالى اعلم والله تعالى اعظم

(باب البيع الفاسد)

اسم الفاسد من الصحيح لما انه مخالف للدين ولكونه لا ينقطع به حق كل من البائع والمشتري لثبوت الفسخ لهما
 بل يجب عليهما وقد تم الصحيح لانه وصل الى تمام المقصود وهو سلامة الدين التي اياها شرعت العقود ليندفع
 التغالب وللوصول الى الحاجة الدنيوية وكل منهما بالصحة انتهى مكي والفاصلة من فساد كنهه ووقد وكرم
 فسادا ضد صلح والفساد في الحيوان اسرع منه الى الجهاد لان الرطوبة في الحيوان اكثر من الرطوبة في النبات
 وحاصل المعنى اللغوي يرجع الى انه ما غير وصفه وامكن الانتفاع به فانه يقال فسد اللحم اذا اتن مع بقاء الانتفاع
 به واصطلاحا ما كان مشروعا باصله دون وصفه ولا يخفى مناسبة للمعنى اللغوي ومراعاة من مشروعية اصله
 كونه ما لا متقوما لا جوارزه وصحته فان كونه فاسدا يمنع صحته انتهى (قوله الممنوع مجازا عرفيا) هو اولى من
 جعله مشتركا بين الاصل والباطل والافضل وهو المنوع باصله لا بوصفه لان المجاز خير من الاشتراك
 (قوله عرفيا) اي باعتبار عرف الفقهاء فانهم المفرقون بينهما ولم يكن لغويا لعدم التفرقة عند اهل اللغة (قوله
 فيم الباطل) الباطل لغة من بطل الشيء بطل بطلا وبطولا وبطلانا بضم الاوئل فسادا وسقط حكمه واصطلاحا
 ما لا يكون مشروعا باصله ولا بوصفه وحكمه عدم افاده الحكم وهو المثل قبضه او لا وفيه مناسبة للمعنى اللغوي
 لانه بمعنى ما سقط حكمه (قوله والمكروه) اي تحريمه فانه ممنوع عنه قال في البحر والبياعات انتهى عنها ثلاثة
 فاسد وباطل ومكروه فخر بما هو لغة صدام المحبوب واصطلاحا ما نهى عنه لمجاور كما يبيع عند اذان الجمعة نهى عنه
 للسلامة وعرفه في البناء بما كان مشروعا باصله ووصفه لكن نهى عنه لمجاورة انتهى وفي الشهر عن المستصحب في البيع

الثانية يجوز اعطاء الزنوف والتقص في
 الحبائيات اشياء وفيها رد المبيع بعيب يقضاه
 فسخ في حق الكل بالثمن ثم رد المبيع بعيب
 لو احوال البائع بالثمن فان المشتري وكان منقولا
 يقضاه لم يطل الحواله انما تسمى اعتبار متعلقة بمثل ما اضيفت الحواله
 اليه من الدين فلا تكون معلقة بعين ذلك الدين وقيد ذلك بما اذا احوال البائع لانه اذا احوال المشتري البائع
 فان القاضي يطل الحواله انتهى باختصار وروى عنه يعلم ان البائع في عبارة المصنف يقر بالرفع على انه فاعل احوال
 ابوالسعود وفي حاشية الاشياء (قوله ثم ردت) بالبناء للعجول (قوله من غير المشتري) اما لو باعه منه ثانيا جاز لانه
 عنده (قوله وكان منقولا) قيده للاحتراز عن القار لجواز بيعه قبل القبض لان انتهى عن بيع ما لم يقبض
 معلل بغرر انفساخ العقد بالهلاله والعقار قبل القبض نادر فانتفى الغرر وعند الشافعي ومحمد وزفر
 رضى الله تعالى عنهم لا يجوز بيع ما لم يقبض من العقار ايضا لاطلاق النهى ابوالسعود (قوله لانه ضمان العهدة)
 وهو باطل عند الامام للاشتباه فيه كما يأتي ان شاء الله تعالى وهذا لما ضمن له عيوبه بحيث ان المراد انه يداويه منها
 ويحتمل انه يضمن له النقصان ويحتمل انه يضمن له الرد على البائع من غير منازعة فلذا كان الضمان فاسدا (قوله
 لانه ضمان العيوب) اي وهو عنده ضمان الدرك كما في الهندية فهو كالمسئلة المذكورة بعد (قوله ضمن الثمن)
 للمشتري وان مات عنده قبل الرد وقضى على البائع رجوع الضامن حوى وغيره (قوله ان بعد القبض)
 ان ان حصلت غلبة الزنا بغير بعد ان قبض المشتري الكرم لجزمه (قوله لم يرد) لانه عيب حدث عند المشتري
 (قوله وان قبله) اي وان حصلت الغلبة قبل القبض (قوله لتفرق الصفقة عليه) بذهاب ما تناوله الزنا بغير او بالهجر
 عن جز ما غلبت عليه هذا ما ظهر والله تعالى اعلم والله تعالى اعظم

(باب البيع الفاسد)

اسم الفاسد من الصحيح لما انه مخالف للدين ولكونه لا ينقطع به حق كل من البائع والمشتري لثبوت الفسخ لهما
 بل يجب عليهما وقد تم الصحيح لانه وصل الى تمام المقصود وهو سلامة الدين التي اياها شرعت العقود ليندفع
 التغالب وللوصول الى الحاجة الدنيوية وكل منهما بالصحة انتهى مكي والفاصلة من فساد كنهه ووقد وكرم
 فسادا ضد صلح والفساد في الحيوان اسرع منه الى الجهاد لان الرطوبة في الحيوان اكثر من الرطوبة في النبات
 وحاصل المعنى اللغوي يرجع الى انه ما غير وصفه وامكن الانتفاع به فانه يقال فسد اللحم اذا اتن مع بقاء الانتفاع
 به واصطلاحا ما كان مشروعا باصله دون وصفه ولا يخفى مناسبة للمعنى اللغوي ومراعاة من مشروعية اصله
 كونه ما لا متقوما لا جوارزه وصحته فان كونه فاسدا يمنع صحته انتهى (قوله الممنوع مجازا عرفيا) هو اولى من
 جعله مشتركا بين الاصل والباطل والافضل وهو المنوع باصله لا بوصفه لان المجاز خير من الاشتراك
 (قوله عرفيا) اي باعتبار عرف الفقهاء فانهم المفرقون بينهما ولم يكن لغويا لعدم التفرقة عند اهل اللغة (قوله
 فيم الباطل) الباطل لغة من بطل الشيء بطل بطلا وبطولا وبطلانا بضم الاوئل فسادا وسقط حكمه واصطلاحا
 ما لا يكون مشروعا باصله ولا بوصفه وحكمه عدم افاده الحكم وهو المثل قبضه او لا وفيه مناسبة للمعنى اللغوي
 لانه بمعنى ما سقط حكمه (قوله والمكروه) اي تحريمه فانه ممنوع عنه قال في البحر والبياعات انتهى عنها ثلاثة
 فاسد وباطل ومكروه فخر بما هو لغة صدام المحبوب واصطلاحا ما نهى عنه لمجاور كما يبيع عند اذان الجمعة نهى عنه
 للسلامة وعرفه في البناء بما كان مشروعا باصله ووصفه لكن نهى عنه لمجاورة انتهى وفي الشهر عن المستصحب في البيع

نوعان صحيح وفاسد والصحيح نوعان لازم وغير لازم انتهى وغير اللازم هو الموقوف وهو من اقسام الصحيح على ما هو
الحق لان الصحيح ما كان مشروعا باصله ووصفه والموقوف كذلك وحكمه ايضا يجري فيه فانه ما افاد الملك
من غير توقف على القبض والموقوف كذلك ولا يضر توقفه على الاجازة كتوقف البيع الذي فيه الخيار على
اسقاطه ومعنى التوقف فيه انه يتوقف في الجواب انه صحيح في حق الحكم ام لا ولا يقطع القول به للحال
ولكن بقطع القول بعينه عند الاجازة وهذا جائز كالبيع بشرط الخيار للبائع والمشتري قال في التهر وحصر
في الخلاصة الموقوف في خمسة عشر منها بيع العبد والصبي المحجورين موقوف على اجازة المولى والاب والوصي
وبيع غير الرشيد موقوف على اجازة القاضي وبيع المهر والمستأجر وما في مزارعة الغير على اجازة المرفق
والمستأجر والمزارع وكذا بيع البائع بعد القبض من غير المشتري يتوقف على اجازته وبيع المرفق عند الامام
والبيع برقه وبما يباع به فلان والمشتري لا يعلم وقوف على العلم في المجلس وبيع فيه خيار المجلس وبمثل ما يبيع
الناس وبيع المالك المصوب موقوف على اقرار الغاصب او البرهان بعد انكاره وبيع مال الغير وتماه
في البحر وفيه عن جامع الفصولين وبيع مال الغير بغير اذن وبدون تسليح ليس بمعصية (قوله وكل ما ورث خلا
في ركن البيع الخ) قال في شرح البديع مبينا للباطل والفساد ان ركن البيع اعني الايجاب والقبول ومحله اعني
المبيع ان سلم كل من الخلل يكون البيع صحيحا وان لم يسلم بان وقع الخلل في اعملية المتصرف بسبب كونه صبي
غير مميز او مجنون او وقع في المبيع بسبب كونه ميتة او ما او را او خيرا يكون البيع باطلا لا صحيحا لعدم اجتماع
اركانه وشرايطه والبيع الفاسد ما سلم ركنه ومحله من الخلل لكن التمسك فيه الخلل بان كان خيرا او خيرا
او وقع فيه الخلل من جهة كونه غير مقدور التسليم او كان فيه شرط مخالف لمقتضى العقد على ما بين في محله
فيكون البيع بهذه الصفة فاسدا لا باطلا لسلامة ركنه ومحله من الخلل فالاولى للشارح كما قاله الحلبي ان يقول
وكل ما ورث خلا في ركن البيع او محله فظهر من مقتضى كلامهم ان اصل البيع عبارة عن ركنه ومحله
اعني المال المتقوم اذ البيع يتقضى عليهما والاصل ما يتقضى عليه غيره وان وصفه عبارة عما كان خارجا
عن الركن والمحله كالشرط المخالف لمقتضى العقد كالتمنية فانها صفة لها لانها تابعة له فان قيل مدار البيع على
البديلين لكونه مبادلة مال بمال فيكون كل منهما ركلا لا تابعا ولهذا لا بد من تسمية البديل اجيب بان الاصل
فيه هو المبيع دون الثمن مكى وذكر بعضهم ضابطا للتمييز الباطل من الفاسد وهو ان احد العوضين اذا لم يكن مالا
في دين سماوى فالبيع باطل سواء كان مبيعا او غنا فبيع الميتة والدم والحرب باطل وكذا البيع بها وان كان مالا
في بعض الاديان دون بعض ان امكن اعتباره ثمنا فالبيع فاسد فبيع العبد بالخمر وبيع الخمر بالعبد فاسد
وان تعين كونه مبيعا فالبيع باطل فبيع الخمر بالدراهم والدراهم بالخمر باطل انتهى وفيه بعض مخالفة لما في
شرح البديع الا انه يوافق ما يأتي من قول المصنف وبيع مال غير متقوم كخمر وخنزير وميتة لم تمت حنف انهما
بالتن (قوله ما يميل اليه الطبع) اى موجود وبه عبر في الدرر نخرج المعدوم الذي يميل اليه الطبع كمال يتناه
الشخص وقوله ويجرى فيه البذل اى الاعطاء بخير وبيع وهبة والمنع اى منع مالكه عن الغير (قوله نخرج
التراب وشحوه) وذلك كالعذرة الخالصة اما بيع السرقة والبرق والاتقاع به والوقود فجائز كذا في البحر عن
السراج والمراد بالتراب الخالص اما اذا اختلط برجيع جاز بيعه كما يأتي (قوله كالدلم) اصله دعى تشيته دميان
ودمان وجعه دماء ودعى ودعى كرضى ويقال دميته وادميته بجر (قوله والميتة) بفتح الميم وسكون الياء هي التي
ماتت حنف انهما لا بسبب الميتة بفتح الميم وتشديد الياء المكسورة هي التي لم تمت حنف انهما بل ماتت
بسبب غير ذلك كالمختنقة والموقوفة والقسم الاول ليس بمال عند المسلمين واهل الذمة اتفاقا والقسم الثاني
ليس بمال في حق المسلمين اتفاقا وفي حق اهل الذمة روايتان وقال الشيخ كمال الدين انها في حكم الميتة شرعا
وانما تحكم بجوازها اذا وقعت بينهم لانها مال عندهم كالخمر كذا ذكره المصنف في التعنيس من غير ذكر خلاف
وفي جامع الكرخي يجوز بينهم عند ابي يوسف خلافا لمحمد انتهى ملخصا من حاشية المرحوم فوح وحاصله كما في
البحران فيما لم يمت حنف انهما بل بسبب غير الذكاة روايتان بالنسبة للكافر في رواية الجواز وفي رواية
الفساد واما البطلان فلا واما في حنفنا لكل سواء انتهى (قوله ولا فرق الخ) هذا اذا قوبلت المختنقة بدراهم
حق تعين كونها مبيعا اما اذا قوبلت بعين ويمكن اعتبار المختنقة ثمنا كان فاسدا بالنظر الى العوض الاخر

وكل ما ورث خلا في ركن البيع فهو
مطل وما ورثه في غيره ففسد (بطل بيع
مال ليس بمال) المال ما يميل اليه الطبع
ويجوز فيه البذل (كالدلم) المدفوع فجاز بيع
التراب وشحوه (والميتة) سوى ميتة وحرمان
ولا فرق في حق المسلم بين التي ماتت حنف

وباطلاً بالنظر إليها وهذا ما اقتضاه الضابط السابق (قوله يخفق) بكسر النون (قوله وشحوه) كالوقد (قوله
 ولم يوجد) أي المال لأن المبالغة للشيء إنما تثبت بتحول كل الناس أو بعضهم والحر وشحوه لا يتول عند كل الناس
 (قوله كبسيع حتى التعلل) مثالة دارلها علو ونفل للعلو على الجبل والسفل لاخر فسقط الوسط العلوي وبقي السفل
 فباع صاحب العلو موضع العلو فالبيع باطل لأن حق التعلل معدوم محض ولأنه متعلق بالهواء وهو ليس
 بمال لأن المال ما يمكن احرازه الى وقت الحاجة والهواء ليس بهذه الصفة ذكره العلامة نوح (قوله أي علو
 سقط) الأول حذفه لأن المبيع موضع العلو لا العلو الساقط ثم رأيت في حاشية سري الدين مانعه قوله
 وعلو سقط أي وهو آء علو سقط أو يكون المراد بالعلو التعلل وقوله سقط أي بناءً فيكون في كلام المصنف
 استخدام حيث اريد بالظاهر التعلل وبضميره شيء آخر (قوله لأنه معدوم) هذا تعليل بعين الموضوع فالأولى
 حذفه (قوله ومنه) أي من المعدوم فيجري حكمه عليه (قوله يسيع ما اصله غائب) قال في الهندية ان كان
 المغيب في الارض مما يكال او يوزن بعد التلح كالثوم والجزر والبصل فقلع المشتري شيئاً باذن البائع او قلع
 البائع ان كان المقلوع مما يدخل تحت الكيل او الوزن اذا رأى المقلوع ورضى به لزم البيع في الكل ويكون رؤية
 البعض كروية السكل اذا وجد الباقي كذلك وان كان المقلوع شيئاً يسيراً لا يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره ثم قال
 هذا اذا كان المغيب معلوماً وجوده في الارض فان باعه قبل النبات او بعد ما ثبت في الارض الا انه لا يدرى
 اهو ثابت في الارض او ليس بنات لا يجوز بيعه قال في البحر وان كان المغيب يباع بعد القلع عدداً كالقفل
 فقلع البائع بعضه او قلع المشتري باذن البائع لا يلزمه التلح لأنه من العدييات المتفاوتة بمنزلة الثياب والعبيد
 وان قلع المشتري بغير اذن البائع لزمه السكل الا ان يكون شيئاً يسيراً وان ادى كل القلع تبرعاً متبرع بالقلع اوضح
 القاضى العقد (قوله وفعل) بضم الفاء وبضمهين واحده بالهاء جيد لوجع المفاصل واليرقان ولوجع السكبه
 والاستسقاء ونمش الاقاعي والعقارب وان وضع قشره ارماءه على عقرب ماتت وبعد الطعام يهضم ويلين
 وينقذه وقبله يطفيه واغوى ما فيه بزره ثم قشره ثم ورقه ثم لحه قاموس (قوله كورد وياسمين) فانه يخرج
 بالتدريج (قوله وورق فرصاد) بالكسر التوت اوجله او اجمعه افاده في القاموس (قوله وبه افقي بعض مشايخنا)
 بالياء في مشايخ لا بالهمز قال القهستاني وافقي الفضلي وغيره بجوازه بضم الجيم الموجد اذا كان اكثر من المعدوم
 (قوله وتكفي رؤية البعض عندهما) وعند الامام لا يبطل خياره ما لم ير السكل ويرضى به (قوله والمضامين)
 جمع مضمونة درر (قوله ما في ظهور الابهاء) أي ما في اصلاص الفحول من الماء درر (قوله ما في البطن من الجنين)
 قال في المنح ويجب ان يحصل هناك على ما سيكون من المني الواقع في الرحم قبل ان يكون علقه او مضغة
 مما لا يصدق عليه اسم الحمل والا كان جلاوسياً في ان يسبح الحمل فاسد لا ياطل كذا قرره ملاخسرو بزيادة من
 الرائي وافاد في الجرحان يسبح الحمل باطل وفي الحموى ولا يسبح الحمل يسكون أليم الجنين في البطن لثبته عليه الصلاة
 والسلام عن نثر آما في بطون اذ تمام حتى تضع رواه احمد والترمذي وابن ماجه ولأنه مشكوك في وجوده انتهى
 وفي شرح الحموى عن باكير ينبغي ان يكون الحمل والتنج باطلا لان التناج وهو حبل الحبله معدوم فلا يكون
 مالا وكذا الحمل لأنه مشكوك الوجود وفي البرهان يسعه باطل وفي الدرر فاسد (قوله بكسر النون) كذا ضبطه
 النورى وضبطه السكاكي بفتح النون ذكره المرحوم نوح وهو مصدر تعجت الناقة على البناء للمفعول والمراد به
 المبني للفاعل (قوله حبل الحبله) ينصر يكهم ما ولد الولد الذي في البطن كان يقول بعث منك ولد ولده هذه
 النافه ان كان انثى وكان ذلك معتاداً في الجاهلية فابطله النبي صلى الله عليه وسلم ومن روى الحبله بكسر الباء
 فقد اخطأ والحبل مصدر وحبلت المرأة حبلها فهي حبل فسمي به المحمول كما سمى بالحمل والتاء اما لا شعاعاً بالانثى
 فيه لان معنادان يبيع ما سوف يجمعه الجنين ان كان انثى وقيل للمبالغة ويحتمل ان يكون جمع حبله وروى
 بعض الفقهاء حبله بكسر الميم ولم يثبت بناه (قوله وادعى) بان يبيع حبل حبله جاريته (قوله وبيع امة الخ)
 عطف على بيع من قوله وبطل يبيع (قوله وعكسه) بالرفع عطفاً على قوله يبيع وبالجر عطفاً على امة الخ (قوله
 بخلاف البهائم) فانه ينعقد فيها ويخبر افوات الوصف المرغوب فيه (قوله جنسان حكما فيبطل) وذلك لفحش
 التفاوت في الاغراض وفي غير بيتي آدم جنس واحد كما اذا اشترى كبشاً فاذا هو نبتة فالبيع منه عقد وهذا
 اذا وجدت التسمية بافرادها اما اذا اجتمعت الاشارة والتسمية ففي مختلف الجنس يتعلق العقد بالمسمى فيبطل

او يخفق وشحوه (والحر والبيع به) أي جعله
 مثلاً ما دخل الباطل عليه لان ركن البيع
 مبادلة المال بالمال ولو وجد (والمعدوم
 كبسيع حتى التعلل) أي علو سقط لأنه معدوم
 ومنه يسيع ما اصله غائب وبسعين وورق فرصاد
 تبعه معدوم كورد وياسمين وبه افقي بعض
 جوزه ما لا يتعامل الناس وهذا اذا ثبت ولم
 مشايخنا عدداً بالانحصار وهذا الرقبة وتكفي
 يعلم وجوده فاذا علم جازله خيار الرقبة شرح
 رؤية البعض عندهما ما وعليه القوي شرح
 رؤية الباطل ما في ظهور الابهاء من
 يجمع (والاضامين) جمع مقلوعه ما في البطن
 المنح (والملامح) (التناج) بكسر الهمزة وادعى
 من الجنين أي تناج التناج لاداءه او ادعى
 الحبله أي تناج التناج لاداءه او ادعى
 (وبسيع امة مبني) ذكر في البهائم
 انفس (عبد وعكسه) بخلاف البهائم
 والاصل ان الذكر والانثى من بني آدم
 جنسان حكما فيبطل ويخبر افوات الوصف
 (وتقول التسمية بافرادها) لو كان كافر بانه

لانعدام المسمى وفي عقد الجنس يتعلق بالمشار اليه لكن المشتري بالخيار لقوات الوصف المرغوب فيه وهذا
 الاصل متفق عليه هنا ويجري في سائر العقود من النكاح والاجارة والصلح عن حم الصمد والخلع والعتق على
 مال ومن مختلف الجنبات ١٢١٢ الج ١٠٠٠ ١٠١٠ ١٠٢٠ ١٠٣٠ ١٠٤٠ ١٠٥٠ ١٠٦٠ ١٠٧٠ ١٠٨٠ ١٠٩٠ ١١٠٠ ١١١٠ ١١٢٠ ١١٣٠ ١١٤٠ ١١٥٠ ١١٦٠ ١١٧٠ ١١٨٠ ١١٩٠ ١٢٠٠
 اليه اي وكذا يبطل البيع فيما ضم اليه متروك التسمية لسريان البطلان منه اليه (قوله لان حرمة بالنص) قال
 في حاشية العلامة فوح كان ينبغي ان لا يسرى لانه اي بطلان يبيع متروك التسمية عمدا مجتهد فيه كالمدرسة عقد
 فيه البيع بالقضاء واجاب عنه صاحب الكافي بان حرمة منصوص عليها ولا مساغ للاجتهاد في مورد النص
 فلا يعتبر خلافه ولا ينفذ بالقضاء (قوله ويبيع الكراب) هو والكرب اشارة الارض للزرع كما في القاموس وذكر
 للكرب معاني اخر منها الحزن الذي يأخذ بالنفس (قوله وكري الانهار) هو سفرها قال في القاموس كرا الارض
 يكرها احفرها انتهى يعني اذا كان لرجل في ارض آخر كرب او كرى فباعه بان استأجرها ففكر بها او كرا انهارها
 ثم انفسخت الاجارة وانقضت مدتها فاراد المستأجر ان يبيع هذا العمل فانه لا يجوز لما قاله الشارح (قوله
 اذا لم يشترط تركه) اما اذا شرط ذلك فانه يفسد البيع كما ساقف (قوله المطلق) انما يقيد به لجواز بيع المقيد اتفاقا
 (قوله اي بقاء) قال في المنع فان بيع هؤلاء باطل ايضا ليس كبطلان يبيع الحرف فانه باطل ابتداء وبقاء لعدم مجابته
 للبيع بثبوت حقيقة الحرية وبيع هؤلاء باطل بقاء لحق الحرية لا ابتداء لعدم حقيقةها ولم يذاز بيعهم من
 انفسهم وبهذا التقرير بطل ما قيل لو بطل يبيع هؤلاء كان كبيع الحر ولزم بطلان يبيع القن المضموم اليهم
 في البيع كالمضموم الى الحر وذلك لانهم دخلوا في البيع ابتداء لكونهم محلا له في الجملة ثم خرجوا منه لتعلق حقهم
 بقن القن بحصته من الثمن والبيع بالخصه بقاء جائز كما مر بخلاف الحرف فانه لما لم يدخل في البيع لعدم المحلية
 لزم البيع بالخصه ابتداء وانه باطل انتهى (قوله فلم يملكوا بالقبض) لان استحقاق العتق قد ثبت في حق ام الولد
 بقوله عليه الصلاة والسلام اعنتهم اولادها وسبب الحرية انعقد في حق المدبر في الحال لبطلان الاهلية بعد
 الموت والمكاتب استحق يد اعلى نفسه لازمة في حق المولى ولو ثبت المالك بالبيع لبطلان ذلك كله ابو السعود
 (قوله فصح بيعهم من انفسهم) قال البرجندي في شرح النقاية ولا يرد على هذا بيع المدبر من نفسه او بيع ام الولد
 من نفسها لانه ليس يبيع حقيقة بل هو اعتناق على مال فلا يرد نقضا انتهى (قوله موقوف) اي على رضى
 المكاتب وعلى قضاء القاضي في الاخيرين (قوله بان المرحم الخ) قال الحموي في شرحه نعم لورضى المكاتب بالبيع
 جاز في اظهر الروايتين وتنسخ الكتابة في ضمنها لان اللزوم كان لطفه وقد رضى باسقاطه اما اذا بيع بغير رضاء
 فاجازه لم يجوز رواية واحدة لان اجازته لم تتضمن قسح الكتابة قبل العقد كذا في السراج وفي النقاية لو بيع بغير رضاء
 فاجاز بيع مولاهم بنفذ في الصحيح من الروايات وعليه عامة المشايخ انتهى (قوله وعدم نفاذ القضاء ببيع ام الولد)
 قال البدر العيني هذه المسئلة كانت مختلفة فاقم في الصدر الاول وكان عمرا لا يجيز بيعها وكان على يجيز بيعها
 ثم اجمع التسابعون على عدم جواز بيعها فاذا قضى القاضي برفع ذلك يجوز بيعها هل يقع ذلك في موضع
 الاجماع او في موضع الخلاف بناء على ان الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف السابق ام لا فعند البعض لا يرفع
 الخلاف السابق وعندنا يرفع الخلاف السابق وقد استدل صاحب التقويم على هذا بقوله وقد روى محمد
 ابن الحسن عنهم جميعا ان القاضي اذا قضى ببيع ام الولد لم يجز وفي فصول الاستروتنى وفي قضاء القاضي ببيع
 ام الولد روايتان اظهرهما انه لا ينفذ وفي قضاء الجامع انه يتوقف على امضاء قاض آخر ان امضاء نافذ وان ابطله
 بطل وهذا اوجه الاقوال انتهى ابو السعود (قوله وصح في الفتح نفاذه) حيث قال ان نفاذه في ام الولد هو اصح
 الروايتين انتهى (قوله فليكن التوفيق) يان يحمل ما في البحر من عدم النفاذ على ما اذا لم يقض به قاض آخر
 وما في الفتح من النفاذ على ما اذا قضى به قاض آخر (قوله ولا هؤلاء كههم) اي ولدا ام الولد المولود من غير السيد
 اذا ولد بعد تحقق الاستيلاء وكذا ولد المدبر المولود بعد التدبير وكذا ولد المكاتب المولود بعد المكاتبه (قوله ويبيع
 ببعض كحر) فبيعه باطل وظاهره انه يبطل في المنضم اليه ايضا كما هو في الحر (قوله اي غير مباح الانتفاع الخ)
 قال ابن السكال التقوم على ما ذكره في التلويح ضربان عرفي وهو الاسراز فغير المحرز كالصيد والحشيش ليس
 بمتقوم وشري وهو باحة الانتفاع به وهو المراد هنا انتهى (قوله لم تفت حنتف انفسها) قيد المبينة بالقيد المذكور
 لتكون مالا كالحجر والخزير حتى لو ماتت حنتف انفسها لا تكون مالا عند اهل الذمة ايضا من (قوله ونحوه)

وكذا ما ضم اليه لان حرمة بالنص او يبيع
 الكراب وكري الانهار) لانه ليس بمال
 متقوم بخلاف بناء ونحوه فيصح ان قال
 يشترط تركه) كما ولو الجنبه (قوله في حكمه)
 اي حكم المطلق) فان يبيع هؤلاء باطل
 والمدبر المطلق) فان يبيع هؤلاء باطل
 واي بقاء فلم يملكوا بالقبض لا ابتداء فصح
 بيعهم من انفسهم ويبيع قن ضم اليهم دور
 وقول ابن السكال ببيع هؤلاء باطل موقوف
 وضعفه في البحران المرحم وعدم نفاذ القضاء ببيع
 المكاتب جميع في الفتح نفاذه قلت الاوجه
 ام الولد وجميع في الفتح نفاذه قلت الاوجه
 نوقضه على قضاء امرامضاء او ردا عني ونهر
 فليكن التوفيق في السراج ولد هؤلاء
 كهم ويبيع ببعض كحر (قوله يبيع)
 مال غير متقوم) كهم وخزير وبينة
 ابن كمال فليحفظ (قوله بل بالحق ونحوه) فاجاز
 لم تمت حنتف انفسها) بل بالحق ونحوه فاجاز
 مال عند الذي كهم وخزير

كاضرب (قوله كذا هم الخ) ادخلت الكافي الفلوس النافقة وبه صرح في الغرر (قوله بطل في الكل) قال
 المصنف في شرحه وانما بطل بيعه بالثمن لانه لا يبيد الحكم في طرف المبيع فان المبيع هو الاصل في البيع
 لوقوف المبيع على وجوده بغيره الا ان المصنف لم يذكر ان الثمن لا يبيد الحكم في طرف المبيع في الدفعة انما هو حكمي
 بملكه بمقابلته فملك مال آخر فاذا لم يوجد ذلك لا يثبت في الدفعة فلا يثبت فيه الملك لاستحالة ثبوت الملك في المعدوم
 ولن قودت بعين ففسد البيع حتى يملك ما يقابلها وان لم يملك عين الجوز والخزير انتهى (قوله بقيقته ابن كمال)
 لم يذكر ابن الكمال القصة وان كان مراد (قوله وان سمي ثمن كل) هذا عند الامامين ابي حنيفة ومالك رضي
 الله تعالى عنهم وهو رواية عن الامام احمد وقال ابو يوسف ومحمدان سمي ثمن كل واحد منهما جاز في القرن
 والذكية والا فلا وهو قول الشافعي ورواية عن احمد لانه اذا سمي كل منهما صار كل صفقة على حدة والفساد
 بقدر الفساد فلا يتعدى الى القرن والذكية واذا لم يسم عن كل منهما صار العقد بيعا بالحصة ابتداء وهو لا يجوز
 لجهالة الثمن عند العقد وللامام ان الصفقة متحدة والحرم والميتة لا يدخلان تحت العقد لانهما ليسا بمال فكان
 لقبول في الحر والميتة شرطا للبيع في القرن والذكية وهو شرط فاسد فيبطل بيع القرن والذكية ذكره العلامة
 نوح (قوله ومحوه) كمكاتب وام ولد قهستان (قوله غير المسجد العام) فانه كالحراي فيبطل البيع فيما انضم
 اليه (قوله الخراب) على حذف اي التفسيرية (قوله فكم دبر) اي فيصح فيما ضم اليه لانه حينئذ يعود الى ملك
 الباقي اورثه عند محمد كما تقدم في الوقف فصار مجتهدا فيه كالمدير حالي بزيادة من حاشية العلامة نوح (قوله
 خلا لما اتقى به المثلث ابو السعود) قال في النهر (تكميل) قد علمت ان الاصح في الجمع بين الوقف والمالك انه يصح
 في الملك وقيد به بعض موالى الروم وهو مولانا ابو السعود جامع اشتات العلوم تغمد الله برضوانه بما اذالم يحكم
 بلزومه فافتي بفساد البيع في هذه الصورة ووافقه بعض علماء العصر من المصريين ومنهم شيخنا الاخ الا انه
 قال في شرحه هنيارد عليه ما صرح به فاضى خان من ان الوقف بعد القضاء تسمع دعوى الملك فيه وليس
 هو كالحرب بدليل انه لو ضم الى ملك لا يفسد البيع في الملك فكذا في الظهيرية وهذا لا يمكن تأويله فوجب
 الرجوع الى الحق وهو اطلاق الوقف لانه بعد القضاء وان صار لازما بالاجماع لكنه يقبل البيع بعد لزومه اما
 بشرط الاستبدال على المقتضى به من قول ابي يوسف وابورود غصب عليه ولا يمكن اتزاعه وشيئ ذلك انتهى حلي
 (قوله فيصح بجمسته) نشر مرتب (قوله لم يصح) لانه كالجمع بين الحر والعبد وقال في المحيط قيل يصح في الملك
 وهو الاصح لان البيع ينعقد على الوقف لانه مال متقوم وقال الشيخ زين في البحر ولا يشك اي على بطلان
 الملك اذا انضم الى مسجد عام ما في المحيط من انه لو باع قرية ولم يستثن ما فيها من المساجد والمقابر فالاصح
 الصحة في الملك لان ما فيها من المساجد والمقابر مستثنى عادة افاده العلامة نوح وما في البحر والى لان المعلوم
 بالعرف كالمشروط (قوله لا يعقل) قيده لان الصبي العاقل اذا باع او اشترى انعقد بيعه واشترى او موقوف
 على اجازة وليه ان كان لنفسه وناظرا بلا عهدة عليه ان كان لغيره بطريق الوصية (قوله ومجنون)
 لذي فيما سرح عليه المصنف بالواو (قوله شيا) قدره للاشارة الى ان الاضافة في بيع صبي من اضافة
 المصدر الى فاعله (قوله جاز) اي يبيعه (قوله كسريقين وبعر) قال في القاموس السرجين والسريقين بكسرهما
 الزبل معتربا سركين بالفتح انتهى والمراد انه يجوز بيعهما ولو خالصين (قوله مغلوبا به جاز) فيه ان العذرة وحدها
 والتراب وحدها لا يبايع فكيف حدثت المايمة باجتماعهما قلت ان جواز البيع يتبع حل الانتفاع وبالحلط يصل
 الانتفاع وبدونه لا (قوله واكتفى في البحر الخ) عبارة البحر ولم ينعقد بيع النخل ودود القتر الا ببيع العذرة
 الخالصة بخلاف السرقيين والمخلوطة بنراب منح (قوله ذكره المصنف) حيث قال والادي مكرم شرعا وان كان
 كافرا فايراد العقد عليه وابتداه به والحاقه بالجمادات اذلاله انتهى اي وهو غير جائز وبعضه في حكمه
 وصرح في فتح القدير بطلانه (قوله وبيع ماليس في ملكه) اذ من شرط المعقود عليه ان يكون مالا موجودا
 متقوما مملوكا في نفسه وان يكون ملكا لبايعه فيما يبيعه لنفسه وان يكون مقدورا للتسليم منح وماليس عنده
 ليس ملكه وليس مقدور التسليم (قوله وماله خطر العدم) كالحمل والابن في الضرع والتمر والزروع قبل الظهور
 والزرع في البطيخ والنوى في التمر واللحم في الشاة الحية والشحم والالية فيها واكارعها ورأسها والتجير
 في السمسم انتهى حلي عن المنع (قوله صرح بنقي الثمن فيه) اما لو سككت عن الثمن فانه ينعقد فاسدا كما بآتي

وهذا ان بيعت (بالثمن) اذا كان الثمن كراهم
 ودانير وسكيل وموزون بطل في الكل وان
 بيعت بعين كعروض بطل في الحر وفسد في
 العرض فملكه بالقبض بقيقته ابن كمال (و) بطل
 (بيع من ضم الى حر ذكوة) فقيده لانه لا يكون
 ماتت حنف انهما اي فصل الثمن لاتعدد
 (ان سمي عن كل) اي فصل الصفقة لا تعدد
 لهما وبسبب الخلاف لا بد من ثمن ولفظ
 مجرد تفصيل الثمن بل لا بد من ثمن في
 العقد عنده خلافا لهما وظاهر انهما في
 انه فاسد (بمخلاف بيع من ضم الى وقف)
 ويحويه (وقف غيره وذلك ضم الى وقف)
 غير المسجد العام فانه كالحرب بخلاف العام
 بالاجبة الخراب فكمد برأيه من قاعد اذا
 اجتمع الحرام والحلال (ولو محكوما به)
 في الاصح خلافا لما اتقى به المثلث ابو السعود
 فيصح بجمسته في القرن وعبد والمالك لانها مال
 في الجلالة ولو باع قرية ولم يستثن ما فيها
 والانسار لم يصح عبي (كالبطل بيع صبي
 ولا يعقل ومجنون) شيئا وبول (ورجيع
 لا يعقل لم يقبل عليه راب) فلو غلبا به جاز
 آدي لم يقبل عليه راب في البحر بغير دخله
 كسريقين وبعر واكتفى في الحر بغير دخله
 بنراب (وشعر انسان) لكرامة الادي
 ولو كافرا ذكره المصنف في ملكه (لا بطريق
 شعر الخنزير) وبيع ماليس في ملكه (لا بطريق
 بيع المعدوم وماله خطر العدم) (لا بطريق
 السلم) فانه صحيح لانه عليه الصلاة والسلام
 نهى عن بيع ماليس (بيع صرح بنقي الثمن
 في السلم) (و) بطل (بيع صرح بنقي الثمن
 فيه) لانعدام الركن وهو المال

قال في التجزئة بدو باعه وسكت عن التمسك بالملك اذا اتصل بالقبض في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
ولو قال بعت بغير تمسك لم يملك المبيع وان قبض لأن مطلق المبيع يقتضي المعاوضة فاذا سكت عن التمسك كان
غرضه قيمته فيصير كانه قال بقيته وكذا جميع البياعات الفاسدة تكون مضحونة بالقيمة بخلاف ما اذا قال بعت
بغير تمسك لانه لا عبرة للمقتضى مع التصريح بخلافه انتهى مخ (قوله لانه امانة) وذلك لان العقد اذا بطل
بقى مجرد القبض باذن المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتعدي مخ (قوله وصح في القضية الخ) قال السيد الجوى
في شرحه واختار السرخصى وغيره انه يكون مضحونا بالمثل في المثل والقيمة في القبيح لانه لا يكون ادنى حالا
من المقبوض على سوم الشراء وهو قول الاثمة الثلاثة وفي القضية انه الصحيح لكونه قبضه لنفسه فشا به الغصب
وقيل الاول قول الامام والثاني قولهما انتهى وفي حاشية مسمى الذين غنوا حتى خان ابيه الصحيح فالجواب انهما
قولان صحيحان (قوله قيل باطل وقيل فاسد) فائدة الخلاف في كونه يملك بالقبض اولا تركذا يقال فيما بعد
(قوله بيع المضطر) هو ان يضطر الرجل الى طعام او شراب او لباس او غيرها فلا يبيعها البائع الا باكثر من ثمنها
بكثير وكذا في الشراء منه كذا في المخ انتهى حلي (قوله وفسد الخ) شروع في الفاسد بعد بيان الباطل (قوله
وفسد بيع عرض بغيره) لان المشتري العرض انما يقصد تملك العرض بالخبر وفيه اعزاز العرض لا الخبز فيبقى
ذكر الخبز متبرا في تملك العرض لاني حق نفس الخبز حتى فسدت التسمية ووجبت قيمة العرض لا الخبز مخ
(قوله وعكسه) اذ يعتبر شراء العرض لا الخبز لكونه مقايضه مخ (قوله كما هي) في قوله وان يبعث بعين كعرض
بطل في الخبز وفسد في العرض فيملكه بالقبض بقيته ابن كمال اه (قوله وفسد بيع سمك لم يصد) لما خرجه الامام
احمد عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشتروا السمك في الماء فانه غرر ذكر العلامة نوح
(قوله صدر الشريعة) حيث قال في شرح الوفاية واعلم انه نظم كثيرا من المسائل في سلك واحد وقال لم يجز
ولم يبين ان البيع باطل او فاسد وانما بين ذلك ان شاء الله تعالى ففي السمك الذي لم يصد ينبغي ان يكون البيع
باطلا اذا كان بالدرهم والدنانير ويكون فاسدا اذا كان بالعرض لانه مال غير تقويم لان التقويم بالاسرار
والا حراز متفق ذكره العلامة نوح (قوله الا اذا دخل بنفسه) استثناء منقطع من قوله وان اخذ بدونه صاحب يعنى
انه لو صيد فالتى في مكان لا يؤخذ منه الا بحيلة ~~كان~~ فاسدا وما اذا دخل بنفسه ولم يصد مدخله يكون
باطلا لعدم الملك بقرينة قوله فلو سده ملكه حلي قال في البحر واذا دخل السمك الحظيرة باختياره ملكه وكان
يبعه على التفصيل اى اذا سلمه صحيح والا لا وقيل لا مطلقا لعدم الاحراز والخلاف فيما اذا لم يبيها فانها
ملكه اجماعا فان اجتمع من غير صنعه لم يملكه سواء امكنه اخذه من غير حيلة اولا اه (قوله فلو سده ملكه) لان السمك
فعل اختياري موجب للملك كالموقع في شبكته وفي شرح الوفاية لا يجوز بيعه لان السمك ليس باحرار فصار
كطير وقع في بيت انسان فسد السباب والكوة فانه لا يصير محرزا له ما لم يأخذه ذكره العلامة نوح (قوله ولم يجز
اجارة بركة الخ) قال في التهر واعلم ان في مصر بركة صغيرة كبركة القهارة تجمع فيها الاسماك هل تجوز اجارتها
لصيد السمك منها نقل في البحر عن الايضاح عدم جوازها ونقل الا عن ابي يوسف في كتاب الخراج عن ابي
الزناد قال كتبت الى عمر بن الخطاب في بحيري يجمع فيها السمك بارض العراق انورها فكتب الى ان افعلوا
وما في الايضاح بالقواعد الفقهية الموقوفة على حلي (قوله ويبيع طير) قال في القاموس الطير جمع طائر وقد يقع
على الواحد والجمع طيور واطيار والطيوان محركة حركة ذى الجناح في الهواء بجناحه ذكره المحرم نوح
(قوله في الهواء) هو بالمد الجسم المستخرج بين السماء والارض والجمع اهوية وقد قيل انه الدنيا ويقال على الشيء
الخالى والهوى بالقصر ميل النفس نحو الشيء ثم استعمل في ميل مذموم يقال اتبع هواه وهو من اهل الهوى
كذا ذكره العلامة نوح (قوله فباطل) فيما اذا باعه باحد النقيدين وان كان بعرض ففاسد كما في السمك انتهى حلي
بجنا (قوله صحيح) قال في الفتح لان المعلوم عادة كالأوقع وتجبوز كونها لا تعودا وعروض عدم عودها لا يجمع
جواز البيع كجواز هلاله المبيع قبل القبض ثم اذا عرض الهلاله انفسخ كذا هنا اذا فرض وقوع عدم
المعتاد من عودها قبل القبض انفسخ انتهى قال في التهر واقول فيه نظر لان من شرط صحة البيع القدرة على
التسليم عقبه ولذا لم يجز بيع الا بقرينة انتهى اقول جواز بيعها اذا كانت معتادة العود لا بنا في القدرة على التسليم
فانها اذا كان العود عادتها كانت مقدورة التسليم ودعوى القدرة على التسليم عقب العقد غير لازمة فان فرض

(و) البيع الباطل (حكمه عدم ملك المشتري)
ايه اذا قبضه (فلا ضمان لو هلك المبيع)
(عنده) لانه امانة وصح في القضية ضامه
قبل وعليه الفتوى وفيما بيع الحر باياه
اوله قبل باطل وقيل فاسد وفي وصاياها
بيع الوصي مال التيمم بعين فاحش باطل
وقيل فاسد (وفسد) بيع (ما سكت) اى
وشر آؤه فاسد (فبيعه عن التمسك) كبيعته بقيته
وقع السمكوت (بيعه عن التمسك) هو المتاع التي
(و) فسد (بيعه عن التمسك) كبيعته بقيته
ابن كمال (بيعه عن التمسك) كبيعته بقيته
لا الخبز كما مر (و) فسد (بيعه عن التمسك) كبيعته بقيته
(بام الولد والمكاتب والمدرسين) لا سراحهم
ملك المشتري (العرض) (العرض) (العرض) ملك المشتري
مال في الجلالة (و) فسد (بيعه عن التمسك) كبيعته بقيته
لو بالعرض (او صيد من التمسك) (وان) اخذ
منه الا بحيلة (ولا خيار الزوية) (الا اذا دخل
بدونها صحيح) (ولا خيار الزوية) (الا اذا دخل
بنفسه ولم يصد مدخله) فلو سده ملكه
ولم يجز اجارة بركة لبيضاء منها السمك بجر
(و) بيع (طير في الهواء) لا بجر جمع
ارساله من يده اما قبل صيده اصلا فباطل
لعدم الملك (وان) كان (يطير ويرجع)
كالجاء (صح) وقيل لا

عدم عود هبل بعد المقدسة ففسح البيع وفوق ما بين هذا وبين الايق فان الايق ليس محتاد العود عادة
 فتأمل جوى وفي الحلبي وما اذا جاء من اشتراط القدرة على التسليم عقبه ان اراد به القدرة حقيقة فهو ممنوع والا
 لا يشترط حضور المبيع بمجلس العقد ولا يقول به احد وان اراد به القدرة حكما كما ذكره بعد هذا لما نحن فيه كذلك
 لحكم العادة بعوده انتهى (قوله ويرجعه في النهر) قد علمت رده الا انه في الشر بلائية قال قوله وانما قال لا يرجع الخ
 اقول ما ذكر من التقييد عن الزبلي خلاف ظاهر الرواية لما قال في البرهان ولو كان يعنى الطير يذهب ويحيى
 كالجمام لا يجوز ايضا انتهى وشمله في الفتح عن التمر تاشي وقهوه في العناية والبحر قال الجوى في شرحه
 ثم على القول بعدم الجواز هل هو باطل او فاسد قولان واثرا لخلاف فيما واخذه وسلمه فن قال بالاول قال انه
 لا يعود صحبا وعليه البلخيون ومن قال بالثاني قال انه يعود وعليه الكرخي وطائفة انتهى (قوله ويبع الحمل)
 بفتح الحاء وسكون الميم وانما كان بيع النجاس باطلا وبيع الحمل فاسدا لان عدم الاول مقطوع به وعدم الثاني
 مشكوك فيه مخ عن الدرر (قوله ويجزم في البحر بطلانه) قلت حيث لا يكون ما لا يكون بيعه باطلا لاحالة
 على ان علة عدم جوازي بيع الحمل والنجاس نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيعهما ما ذكره المرحوم نوح اى فالحكم
 فيهما واحدا (قوله لفساده بالشرط) قال في المنع لما تقر ان ما لا يصلح افراده بالعقد لا يصح استثناءه من العقد
 والحمل كذلك لانه بمنزلة اطراف الحيوان وبيع الاصل يتناولهما فلا استثناء يكون على خلاف الموجب فلم يصح
 فيصير شرط فاسدا والبيع يفسد به انتهى وقال العلامة نوح فعلة الفساد اما عدم القدرة على تسليم الامنة
 عقيب العقد بدون الحمل لاتصاله بها خلقة واما فساد الشرط السكائن على خلاف الموجب انتهى (قوله بخلاف
 هبة ووصية) قال في البحر عن السراج ولا يجوز بيع الحمل وحده دون الام ولا الام دونه فلو باع الحمل
 وولدت قبل الافتراق وسلم لا يجوز وكذا لا تجوز هبته وان سلم الى الموهوب له مع الام ثم قال ويجوز الوصية به اذا
 ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الوصية انتهى واما هبة الام دون الحمل فصحيح فانه اذا اعتق الحمل ووهب امه
 جاز كما في الاشياء عن الفتح اول اليسوع وفي اول كتاب الوصية من هذا المتن وصحت بالامة الاجلها انتهى (قوله
 وابن في ضرع) ذكروا في وجه فساد بيع اللبن في الضرع امورا الاول ان فيه غررا لانه لا يدري انه لبن او انتفاخ
 وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الغرر والثاني الاختلاف في كيفية الحلب فيؤدى الى النزاع والثالث
 يجوز ان يحدث لبن قبل الحلب فيختلط بالالبائع بمال المشتري على وجه يجهز عن التخليص والرابع ما رواه
 الشافعي رضي الله تعالى عنه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه كان ينهى عن بيع اللبن في ضرع الغنم
 والصوف على ظهرها قال في المصباح الضرع لذات الظلاف كالذى للمرأة والجمع ضررع كملس وفلوس انتهى
 (قوله ويجزم البرجندى بطلانه) قال صدر الشريعة ذكروا في فساد بيع اللبن في الضرع علمتين احدهما
 انه لا يعلم انه لبن او دم او ريح وهذه تقتضى بطلان البيع لانه مشكوك في الوجود فلا يكون ما لا والاخرى ان اللبن
 يوجد شيا فشيئا فيختلط ملك المشتري بملك البائع انتهى اى وهذه تقتضى الفساد (قوله ولؤلؤ في صدف) اللؤلؤ
 الدر واحد بها والصدف محركة غشاء الدر والواحدة بها موالجع اصناف مخ عن القاموس (قوله للغرر) لانه
 مجهول لا يعلم وجوده ولا قدره ولا يمكن تسليحه الا بضرر وهو كسر الصدف وعن ابي يوسف الجواز لان الصدف
 لا يذفع به الا بالكسر ولا يضرر ارمخ (قوله وصوف على ظهر غنم) لانه من اوصاف الحيوان لانه يقوم به
 اولانه غير المقصود من الشاة فكان كالوصف منها وهو لا يفرد بالبيع ولانه ثبت من اسفل فيختلط المبيع بغيره
 نهر (قوله وجوزه الثاني) الذي في الرمز عن ابي يوسف يجوز لانه مقدور التسليم في الحال (قوله وانما صححوا بيع
 الكرات) هو جواب عما اورد على قولهم في تعليل فساد بيع الصوف انه ثبت من اسفل قال الجوى في شرحه
 وجاز بيع الكرات وان كان ينمو من اسفله للتعامل انتهى وفي القاموس الكرات كرمات وكان بقل وكسحاب
 شجر كبر رأيتها بجبال الطائف انتهى (قوله وشجر الصمصاف) اى فانه يجوز بيعه لانها يزيد من اعلاها
 وكل ما يزداد منها يزداد على ملك المشتري فلا يختلط بالمبيع بغيره شلي عن الاتفاقى وعليه فلا حاجة للتعليل
 بالتعامل وصحح الامام الفضلى عدم جواز بيع الخلاف لانه وان كان ينمو من اعلاه فوضع القطع مجهول
 كن اشترى شجرة على ان يقطعها واشترى لا يجوز لجهالة موضع القطع قال في الفتح وما ذكره من منع بيع الشجرة
 ليس متفقا عليه بل منهم من منعها اذا لايد لا قطع من حفر الارض ومنهم من اجازها للتعامل وفي الصغرى

ويرجعه في النهر (و) بيع الحمل اى الجنين
 ويجزم في البحر بطلانه كالتسليم (قائمة الا
 حكام) فساد بالشرط بخلاف هبة ووصية
 (وابن في ضرع) ويجزم البرجندى بطلانه
 (ولؤلؤ في صدف) للغرر (وصوف على ظهر
 غنم) ويجوزه الثاني وما لك وفي السراج
 لو سلم الصوف والدن بعد العقد لم يتقلب
 صحبا وكذا كل ما اتصل به خلق بكبد جويوان
 ونوى تمر ويزيد بطبخ لما من انه معدوم عرفا
 وانما صححوا بيع الكرات وشجر الصمصاف

القياس في بيع الثمرات انه لا يجوز ولكن جاز للتعامل انتهى ثم والخلاف وزان كتاب شجر الصفصاف الواحدة
 خلافة قال الصفافي ونشديد اللام من لحن العوام ويحكى عن بعض المولود له من جملة قراى شجر الخلاف فقال
 لوزيره ما هذا الشجر فكره الوزير ان يقول شجر الخلاف لنفور النفس عن لفظه فوجهه باسم ضده فقال شجر
 الوفاق فعمله الملك لنباهته ولا يكاد يوجد في البادية انتهى بجر (قوله واوراق الثوت باغصانها) اي اذا كان
 موضع القطع معلوما قال في البعية تلخيص الفنية نص في (ط) على جواز بيع الاغصان من موضع معلوم حتى
 لو اشترى الاوراق باغصانها وكان موضع قطعها معلوما ومضى وقتها ليس للمشتري ان يسترد الثمن (يج) اشترى
 اوراق الثوت ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا صرح انتهى (قوله باع لوراق ثوت) اي باغصانها وقوله لم يقطع
 اي اغصانها فمضى يقطع الى الاغصان وان لم تذكر جهة لم تقطع صفة اوراق وقوله يماز وجهه ان موضع القطع
 معلوم عرفا وقوله يستثنى اي اذا كانت الاغصان قبل وقت البيع يستثنى والمصلحة بصلها لا يجوز البيع
 لاشتباها محل القطع ومثله اذا باع كذلك ومضى سنة او سنتان فيصح في الاول دون الثاني وهي مسئلة البغية
 (قوله وجذع معين في سقف) اعلم ان بيع الجذع في السقف لا يخلو اما ان يكون معيناً او غير معين فان كان معيناً
 فعليه عدم جواز زوم الضرر في التسليم وان كان غير معين فعليه عدم جواز بيعه لزوم الضرر وجهه الجذع
 وكل منهما علة لفساد البيع قال في النهر الجذع القطعة من الخلل وغيره فوضع عليها الاخشاب ونحوه صاحب
 القاموس بالخل (قوله اما غير المعين) الاولى تأخير هذه الجملة بعد قوله فلو قطع الخ (قوله فلا ينقلب محجبا)
 ابن كمال نبع الزاهدي في شرحه للقدوري ونقل العلامة نوح عن الزاهدي في شرحه مختصر الطحاوي ان البائع
 اذا تحمل الضرر وسلمه الى المشتري زال المفسد وانقضى الجملة (قوله وذراع من ثوب) ولو عين الموضع بجر (قوله
 يضره التبعض) كعمامة وفيص (قوله فلو قطع) الاولى زياده او قلع ليقوم حكم الجذع (قوله قبل فسخ المشتري)
 اما بعد فسخ المشتري البيع لا يعود محجبا زال المفسد بعد التقرر ذكره العلامة نوح (قوله عاد محجبا) هو الصحيح
 من اقوال اربعة (قوله لا تقا المانع) وهو وجود الضرر بالتسليم (قوله وضربة القناص) بان يقول بعثك
 ما يخرج من القاء هذه الشبكة مرة بكذا المعنى فيه انه مجهول وان فيه غررا لانه يجوز ان لا يدخل في الشبكة
 شيء من الصيد افاده المصنف (قوله الصائد) سواء كان في براويج نوح (قوله والقناص) هو ان يقول للتاجر
 اغوص للغوص فما خرجت فهو لك بكذا معناه والوجه فيه ما سبق في وضربة القناص (قوله كما مر) اي في قول
 المصنف وبيع ماليس في ملكه الا في السلم (قوله والمزانية) من الزين وهو الدفع وانما يحى هذا البيع بالمزانية
 لانه يؤدي الى النزاع والدفاع ذكره العلامة نوح ويقال للثاقفة اذا كانت تدفع حاليها عند الحلب زبون وفي الحديث
 لا يقبل الله صلاه الزين اي الذي يدافع الاخشين قاله سري الدين (قوله هي يبيع الرطب على الخلل) قال
 في الصحاح المزانية يبيع الرطب في رؤس الخلل بالتمر ونهى عن ذلك لانه يبيع بمجازفة من غير كيل ولا وزن انتهى
 (قوله مثل كيلة تقدير) اي يكون الرطب على الخلل مثلاً بطريق الظن والتقدير لكيل التمر المقطوع لا بطريق
 العلم والتحقيق افاده القاضى نوح (قوله ومثله العنب) اي على الكرم بالزبيب المقطوع (قوله ولشبهة الرب) لانه
 باع مكبلا بمكيل من جنسه فلا يجوز خرصا لما ذكر من شبهة الربا الحقيقية بالحقيقة في التجرى افاده المصنف (قوله
 فلولم يكن رطباً) اي بان كان بسرا جاز قال المصنف بعد ذكر تفسير الاكل المزانية بانها يبيع الثمر بالشاء المثلثة
 على رأس الخلل بتمر بالناء المنداة مجذوذ مثل كيلة خرصا بكسر الخاء وفتحها كما في شرح مسلم للنووي اي جزرا
 وطننا لا حقيقيا مانصه وفيه كلام لانه فسر المزانية بما سمعت وهو خلاف التحقيق لان الثمر بالمثلثة حمل الشجر
 رطباً كان او بسرا او غيره واذا لم يكن رطباً جاز لا اختلاف الجفس فالاولى ان يقول يبيع الرطب بتمر الخ فقوله
 واذا لم يكن رطباً جاز اي بان كان فهو بسرا وقال الاتقاني الاول بالمثلثة والثاني بالمثلثة كذا تكرر رسماً عن غفلة
 وبخاري وذلك لان ما على الخلل قد يكون رطباً وقد يكون تمراً اذا جفت فيضبط بالمثلثة حتى يعمهما جميعاً
 والغالب من حال الجذوذ ان يكون تمراً فيضبط بالمثلثة ولوروا بالمثلثة او بالمثلثة يكون الحكم كذلك لان بيع
 المزانية لا يجوز كيف ما كان سواء كان الرطب بالرطب او بالتمر او بالتمر او بالتمر (قوله والملاسة)
 قال في المغرب) بيع الملاسة والملاس ان يقول لصاحبه اذ الملت ثوبك او الملت ثوبي فقد وجب البيع
 وفي المتن عن الامام هي ان يقول ابيعك هذا المتاع بكذا فاما الملاسة فكذلك فقد وجب البيع او قول المشتري

واوراق الثوت باغصانها للتعامل وفي القضية
 باع اوراق ثوت لم يقطع قبله بسنة جاز ويستثنى
 لانه يستثنى موضع قطعها عرفاً (وجذع)
 معين (في سقف) اما غير المعين فلا ينقلب
 محجبا ابن كمال (وذراع من ثوب يضره
 التبعض) فلو قطع وسلم قبل فسخ المشتري
 عاد محجبا ولو يضره القناص (بقاف ونون
 لا تناء المانع) وضربة القناص
 الصائد (والقناص) بعين معجمة القواص
 والبائع فيها باطل المصنف وقد نفعه من لا
 وابن السكيت قال المصنف قد نفعه في المختصر
 خسرو في سلب القناص قد نفعه في المختصر
 ويجب ان يراى به الباطل لانه مما ليس
 في ملكه كما مر (والمزانية) هي يبيع الرطب
 على الخلل بتمر مثلاً بطريق الظن والتقدير
 لكيل التمر المقطوع مثل كيلة تقدير
 رطباً جاز لا اختلاف الجفس (والملاسة)

كذلك والمناذرة ان يقول اذ انبذته اليك اوبقول المشتري اذ انبذته الى فقد وجب البيع والقاه الجحر لن يقول
المشتري او البائع اذا القيت الحجر وجب البيع قاله المكي (قوله للساعة) او لاحد المتعاقدين منتقى (قوله لوجود
القمار) اي بسبب تعليق التعليق باحد هذين الاطراف انتهى حلي في صافي المعنى كانه قال للمشتري اي نوب
القيت عليه الحجر فقد بعته مكي (قوله ان سبق ذكر الثمن) اما اذا لم يسبق ذكر الثمن فالظاهر ان الحكم كذلك لوجود
معنى القمار فيملكه اذا قبضه بشيئته وانما قيد به لان المتوهم صحتة عند ذكر الثمن ولا يكون باطلا لعدم التصريح
بنفي الثمن وقال الحنفى انه باطل بوجوه نقل (قوله ونوب من نوبين) قيد بالقيت لان بيع المبيع في المثل جائز بحر
(قوله لجعله المبيع) اي وهي مانعة من صحة العقد حيث افضت الى المنازعة وهنا كذلك لان البائع لا يدري
ما يدري والمشتري لا يدري ما يتسلم افاده الشلبي (قوله ضمن نصف قيمة كل) لان احدهما مضمون بالقيمة لانه
مقبوض بحكم البيع الفاسد والاخر امانة وابس احدهما باولى من الاخر فشاعت الامانة والضمن من
(قوله اذا الفاسد معتبرا لصحيح) وصورة الصحيح ان يقبض نوبين على انه بالخيار في احدهما فاذا اهلكا ضمن
نصف ثمن كل واحد والقيمة في الفاسد كالثمن في الصحيح افاده صاحب البحر (قوله ولو مرتين) مفهوم قوله
وهذا كما معا (قوله لتعذر رده) اي رد ما هلك او لا فتعين مضمونا والثاني امانة (قوله والقول للضامن) اي
في تعيين المضمون فاذا ادعى ان الهالك او لا يزيد لا عمر وصديق (قوله وهذا) اي الفساد فيما اذا باع نوبين نوبين
مثلا (قوله فلو شرط اخذها بما شاء جاز) بان قال بعثك واحد منهما على انك بالخيار تاخذها بما شئت فانه يجوز
استحسانا فتح (قوله لما مر) اي عند ذكر خيار التعيين (قوله والمرامى) قال في المصباح الرعي بالكسر والمرعى بمعنى
واحد وهو ما ترعاه الدواب والجمع المرامى انتهى (قوله اي الكلا) قال صاحب القاموس الكلا بكسر العين
رطب به وبابسه انتهى وفي المغرب هو ما رعيته الدواب مطلقا ذكره الفاضل فوج وانخرج بذلك الشجر قال في البحر
بخلاف الاشجار لان الكلا ما لا ساق له والشجر ما له ساق فلا تدخل فيه حتى يجوز بيعها اذا ثبتت في ارضه
لكونها ملكة (قوله الناس شركة في ثلاث الخ) يعني اذا اوقد نار فشكل احدان يصطلي بها وان يحرق ثيابه وليس
له ان يأخذ الجحر الا باذن هذه معنى الشركة في النار ومعناها في الماء الشرب وسقي الدواب والاستقاء من الابار
والحياض والانهار المملوكة ومعناها في الكلا ان له احتشاشه وان كان في ارض مملوكة غير ان لصاحب
الارض ان يمنع من اراد الدخول في ارضه لاخذ الكلا او الماء واذا منع فليريد ذلك ان يقول ان في ارضك حقا
فاما ان توصلي اليه او تحتشه او تستقي وتدفعه لي وصار كثوب رجل وقع في دار رجل فانه اما ان يأذن للمالك
في دخوله ليأخذه واما ان يخرج به له ويحمل ما ذكر ان لم يجز الماء بالاستقاء في آية ولم يجز الكلا بقطعه اما
اذا اسر جاز بيعهما لانه بالاحراز ملكهما ومجمله ايضا فيما اذا ثبت بنفسه فاما اذا كان سقي الارض واعدها
للانبات فنبت فانه يجوز بيعه لانه ملكه كما في الذخيرة والمحيط والنوازل وهو مختار المصدر الشهيد وهما
الاكثر ومنع القدوري بيعه بحر تصرف (قوله واما بطلان اجازتها الخ) قال في الترهيل اجازتها فاسدة
ذكر في الشرب نعم حتى ملك الاجرة بالقبض والظاهر ان البيع باطل كببيع السمك قبل الصيد بجماع
عدم الملك فيهما فيحتاج الى الفرق بينه وبين الاجارة مكي (قوله فلانها على استهلاك عين) اي مباحة ولو عقدت
على استهلاك عين مملوكة بان استأجر بقرة لبشر البانها لا يجوز فهذا اولي بحر (قوله وتربية) الواء بمعنى او على
ما يظهر (قوله وقيل لا) فائله القدوري وهذا الخلاف يجري فيما لو ساق الماء الى ارضه ولحقته مؤنة فقال
القدوري تبقى الشركة وانما تنقطع بالحيازة وسوق الماء الى ارضه ليس بحيازة والاكثر على انها لا تبقى افاده
في البحر (قوله قال) اي العيني وبيع القصيل قال المكي في حواشيه على شرح العيني للسكنز لقصيل قطع الشيء
ومنه القصيل وهو الشعير يجز اخضر لعقد الدواب والفقهاء يسمون الزرع قبل ادراكه قصيلا وهو مجاز كذا
في المغرب وفي القاموس القصيل ما اقتصل من الزرع اخضر والقصيل محركة وبالفصح وبالكسر وكناية ما هو
من البراذن في فري انتهى (قوله جاز) لانه شرط يقتضيه العقد عيني (قوله لم يجز) لانه شرط لا يقتضيه العقد
عيني (قوله وحيلته) اي جواز اجارة المرامى (قوله ان يستأجر الارض) اي بقدر ما يريد صاحبه من الثمن
والاجرة فيحصل بهما غرضهما بحر (قوله اي الابريسم) قال في المصباح التزم عرب قال الليث هو ما يعمل منه
الابريسم ولذا قال بعضهم القز والابريسم مثل الخنطة والذقيق انتهى واما الخنز فاسم دابة ثم اطلق على الثوب

الساعة (والمناذرة) اي نوبها المشتري
(والقاء الحجر) عليها وهي منتقى لوجود
المباذلة فهي عنها كذا عيني كذا الثمن
القمار فكانت فاسدة ان سبق ذكر الثمن
بحر (و) بيع نوبين نوبين او بعد من
عدين لجعله المبيع فلو قبضه ما وملكها
معاصين نصف قيمة كل اذا لم يشترط خيار
بالصحيح ولو من نوبين وهذا اذا لم يشترط خيار
والقول للضامن وهذا اذا لم يشترط خيار
التعيين فلو شرط اخذها بما شاء جاز
(والمرامى) اي الكلا (واجازتها) اما بطلان
بيعها فعدم الاستهلاك بالناس بطلان
في ثلاث في الماء والكلا والنار واما بطلان
اجازتها فلا انها على استهلاك عين ابن كمال
هذا اذا ثبت بنفسه وان ائتمه بسقي وتربية
ملكه وجاز بيعه عيني وثلاثة اوجه لم يجز
التصديق والرطوبة على كل جاز وان لم يضر
اوله بل دابة قنأ جاز الارض لضرب
وحيلته ان يستأجر الدواب او تنفعه اخرى
فسطاطه او لا ياتي دوابه او تنفعه الاشياء
كتمصيل ومراح اي الابريسم (وبعضه)

المتخذ من وبرها بجر (قوله وهو بزر للعليق) قال في المغرب العليق اسم لما يتخذ منه القز معرب بيله انتهى
 فالإضافة للبيان وفي القاموس العليق الجليس والرجل العظيم (قوله الذي فيه الدود) أي يكون منه أبو السعد
 (قوله المحرز) المقدور التسليم بأن كان بعسله لأنه منتفع به حقيقة وشرعاً مقدوراً التسليم وإن كان لا يؤكل
 كالبلغل والجارحوى (قوله وهو دود العسل) الأولى حيوان العسل لأن النحل ليس بدود (قوله وهذا) أي جواز
 بيع ما ذكر من دود القز ويضيه والنحل عند محمد أما النحل فقد علمت وجهه وأما دود القز فليسكونه منتفعاً به
 وأما في البيض فليسكون الضرورة وأجاز التسليم فيه كيلاً إذا كان وقته معلوماً وحصل منتهى الاجل في وقته
 وقال لا يجوز بيع النحل لأنه ليس بهال وقال الإمام لا يجوز البيع في دود القز ويضيه لأنه من الهوام ويضيه
 غير منتفع به بعينه بل بما يحدث منه وهو معدوم في الحال وأبو يوسف معه في الدود إذا طهر فيه القز فيجوز
 بيعه بعد أن لا يجرى (قوله وأجاز أبو الليث بيع العلق) قال في المصباح العلق شيء أسود شبيه الماء يكون
 في المساهة لملق بأفواه الأبل عند الشرب انتهى (قوله للحاجة) أي حاجة الناس إليه ليجول الناس له بجر (قوله
 فلا يجوز) وبيعه باطل ذكره قاضي خان (قوله كحيات) أقول ينبغي أن يستثنى نوع من الحيات وهي الحيات
 السلجانية للانتفاع بها ولأن كانت من اخلاط الترياق ولتتأمل بها ومن ثم جاز بيع الترياق حوى وفيه تأمل
 (قوله واعتمده المصنف) حيث قال نقلاً عن المجتبى لا يجوز بيع هوام الأرض وما في البحر كالسرطان والضفدع
 إلا السحك وما يجوز الانتفاع بجملته أو عظمه فالخامس أن جواز البيع يدور مع حل الانتفاع انتهى قال وهذا ظاهر
 فليكن المعول عليه والله تعالى أعلم انتهى (قوله عيني مخلصاً) لم يذكر توجيه الحكم فيما ذكر وتبعه المؤلف (قوله
 ومثله دفع البيض) قال في النهر والمتعارف في إرياف مصر دفع البيض أيكون الخارج منه بالنصف مثلاً وهو على
 وزان دفع القز بالنصف الخارج كله لصاحب البيض وللعامل أجر مثله والله تعالى أعلم انتهى وفي الهندية دفع
 بقرة على أن يعلقها وما يكون من اللبن والسمن بينهما نصفان فالإجارة فاسدة وعلى صاحب البقرة أجر قيامه
 وقية علفه إذا علفها من علف هو ملكه لا ما سرحها في المرمى ويرد كل اللبن إن كان قائماً وإن تلف فامثل
 إلى صاحبها لأن اللبن مثلي وإن اتخذ من اللبن مصلى فهو للمتعقد ويضمن مثل اللبن لا تقطاع حق المالك بالصناعة
 وكذا دفع الدجاج على أن يكون البيض بينهما أو بزره يعلق على أن يكون الأبريسم بينهما لا يجوز والحادث كله
 لصاحب الدجاج والبزرم قال والحيلة في جنس هذه المسائل أن يبيع صاحب البيضة نصف البيضة وصاحب
 الدجاجة نصف الدجاجة من المدفوع إليه ثم يبريه عن ثمن ما اشترى فيكون الخارج بينهما انتهى محيط ذكره
 في الإجارة في فصل فقير الطحسان (قوله والآتي) أعلم أن بيعه تارة يكون باطلاً كما إذا باعه لرجل لم يكن الآتي
 عنده وهو أحد قولين وتارة يكون فاسداً كما إذا باعه من رجل يزعم أنه عنده غيره فإنه لا يصح لكون التسليم فعل
 الغير وهو لا يقدر عليه ولكنه إذا قبضه المشتري ملكه وتارة يكون صحيحاً كما إذا باعه ممن يزعم أنه عنده وقيد
 بالآتي لأن المرسل في حاجة المولى يجوز بيعه بجر (قوله ولو وهبه له ما صح) الفرق بين البيع والهبة أن شرط
 البيع القدرة على التسليم عقب البيع وهو منتف ومما بقي له من السيدي يصلح قبض الهبة منه لولده لا لقبض
 البيع لأنه قبض بازاء مال مقبوض من مال الابن وهذا قبض ليس بازاءه مال يخرج من مال الولد فكفت تلك
 اليد نظراً للصغير فإنه لو عاد عاد إلى ملك الصغير وقيد صاحب الذخيرة صحة الهبة لانه الصغير يكون العبد
 متردداً في دار الإسلام (قوله وما في الأشياء تحريف تهر) الأولى كما يستفاد من النهر وما في بعض نسخ الخاتبة أي
 من عكس الحكم في البيع والهبة وأما المذكور في الأشياء فوافق لما هنا وعبارتها بيع الآتي لا يجوز إلا من
 يزعم أنه عنده ولولده الصغير كما في الخاتبة انتهى حلي (قوله إلا من يزعم أنه عنده) أي إلا من شخص ومصدوقه
 المشتري يزعم ذلك المشتري أنه عنده مكي فالنظر لزعم المشتري لا عند البائع (قوله عنده) مثله ما إذا كان يقدر
 على أخذه ممن هو عنده فإن كان لا يقدر على أخذه منه إلا بخصومة الحاكم لم يجز بيعه نقله الفاضل فوح عن
 السراج وفيه مخالفة لما تقدم قريبا عن البصر وتزول المخالفة بحمل ما في البحر على ما إذا كان لا يقدر على أخذه
 إلا بخصومة عند الحاكم وحرره (قوله فينبذ يجوز) لأن المنهى عنه بيع آتي مطلق وهو أن يكون آتياً في حقهما
 وهذا غير آتي في حق المشتري ولأنه إذا كان آتياً عند المشتري انتهى العجز عن التسليم وهو المانع بجر (قوله إن
 قبضه لنفسه) أي حال وجوده (قوله نعم) لأن قبضه هذا قبض غصب وهو يوجب عن قبض البيع لأنه قبض

أي بزر وهو بزر القليق الذي فيه الدود
 (والنحل) المحرز وهو دود العسل وهذا عند محمد
 وبه قالت الثلاثة وبه يفتي عيني وابن مالك
 وخلاصة وغيرها وأجاز أبو الليث بيع
 العلق وبه يفتي المجتبى (بخلاف
 غيرهما من الهوام) فلا يجوز أنصافا
 غيرهما وما في البحر كسرطان إلا
 كحيات وضب وما في البحر كسرطان إلا
 السحك وما جاز الانتفاع بجملته أو عظمه
 والحاصل أن جواز البيع يدور مع حل
 الانتفاع مجتبى واعتمده المصنف وسيجي
 في المنتزعات (فروع) إنما يجوز الشربة
 في القز إذا كان البيض منها والعمل بينهما
 وهو بينهما أنصافاً لا خيراً بالعرف من ملكه
 أو بقرة أو دجاجة لا خيراً للخدمة من ملكه
 فالخارج نصف العلف وأجر مثل العامل عيني
 وعليه قية العلف في البيض كما لا يخفى (والآتي)
 ولو لطفله أو لنسبه في جبر ولو وهبه لهما
 صح عيني وما في الأشياء تحريف تهر (الآ)
 ممن يزعم أنه أي الآتي (عنده) فينبذ
 يجوز لعدم المانع وهل يصبر فابضاً إن
 قبضه لنفسه أو قبضه ولم يشهد به

فحقان قبض البيع ذكره الفاضل توح (قوله وان اشهد لا) حتى اذا اهلش في يده قبل قبضه القبض على مال
البائع لانه امانة عند المشتري وقبض الامانة لكونه ملحقا من قبض البائع لا ينوب عنه اتفاقا وفي الذخيرة
اذا اشترى ما هو امانة في يده من ودعة او غارية فانه لا يكون قابضا الا اذا ذهب المودع او المستعير الى العين
وانتهى الى مكان يتمكن من قبضه الا ان يصير المشتري قابضا بالتخليه فاذا اهلل بعد ذلك يملك من مال المشتري
انتهى بخرى ومقتضاء ان يقار في الا بق اذا كان امانة كذلك فتدبر (قوله والاذا ابق من الغاصب) عطف
على قوله الامن يزعم انه عنده (قوله لعدم لزوم التسليم) اي والابق انما يمنع اذا كان التسليم محتاجا اليه بخر
قوله يتم البيع) حتى اذا امتنع البائع من تسليمه او المشتري من قبوله اجبر على ذلك لان صحة البيع كانت
موقوفة على القدرة على التسليم وقد وجد قبل الفسخ بخلاف ما اذا عا د بعد ان فسخ القاضى البيع فانه لا يعود
صحيا انما قاله على (قوله وبه كان يعنى البلخي) الذي في عبارة السكال وهو مختار من شايخ بلخ والبلخي بالبناء المباشرة
والجيم (قوله ولين امرأه) وفي البحر لا يضمن مثله لكونه ليس بمال قال السكال واهل الطب يثبتون تفعل للين
النفث اذا وضع في العين وهذه من افراد مسئلة الانتفاع بالحرم للتداوى كالحرق واختار في النهاية والخلاصة الجواز
اذا علم ان فيه شفاء ولم يجد دواء غيره وقيد بلراء لان ابن الانعام يجوز بيعه اذا انفصل في وعاء وقوله ولو في وعاء
انما اتى به دفعا لتوهم ان الفساد لكون اللين في الشدى وهو مما يزيد فيختلط المبيع بغيره (قوله على الاظهر) مقابلة
ما عن ابي يوسف انه يجوز بيع لبن الامة لجواز ايراء البيع على نفسها فكذلك على جزئها (قوله فلا يحل له الرق) اي
فكذلك البيع (قوله وشعر الخنزير نجاسة عينه) فليس بمال فلا يجوز بيعه وعليه الاجماع منع اي الا للضرورة
كما ياتي قريبا وقال السكال لا ينبغي ان يعمل بطلان البيع بالنجاسة اصلا فان بطلان البيع دائر مع حرمة
الانتفاع اي وصحته مع حله وان كان المبيع نجسا فان بيع السرقة جائز وهو نجس العين لا انتفاع به مكى
مزيد (قوله فانه يبطل بيعه) اشار بذلك الى انه من افراد الباطل ولعل فيه روايتين (قوله للضرورة الخرز) فان
في مبداء شعره صلاحه قدر اصبغ وبعده لين يصلح لوصف الخيط فمستأنى (قوله حتى لو لم يوجد الخ) هذا يقتضى
تفصيلا عند الضرورة وهو ان الشعر ان وجد بغير شرائه انتفع به وفسد بيعه وان لم يوجد الا بالشراء جاز شرائه
وبكره بيعه وهكذا في التبيين (قوله فلا يطيب عنه) ينبغي ان يطيب له على قول محمد فان اطلاق الانتفاع به دليل
طهارته نهر (قوله وبفسد الماء على الصحيح) هو قول ابي يوسف لان حكم الضرورة لا يتعداها وهي في الخرز
فكذلك بالنسبة اليه فقط كمال (قوله خلافا لمحمد) فقال بطهارته لا اطلاق الانتفاع به (قوله قيل هذا) اي الحكم
بالنجاسة واذا قيل انه ضعيف (قوله وعن ابي يوسف الخ) ان كان ذلك الخرز للضرورة فلا كراهة وان قدمت
الضرورة حرم الانتفاع فلا وجه لذلك هذه الجملة ولذا قال في التبيين والاول هو الظاهر لان الضرورة تبيح له
فالشرع اولى (قوله ولعل هذا) اي جواز الانتفاع بشعر الخنزير (قوله اما في زماننا) فلا حاجة اليه للاستغناء
عنه بالخيار والابر قال في البحر ظاهر كلامهم منع الانتفاع عند عدم الضرورة بان يمكن الخرز بغيره (قوله
وجلد ميتة قبل الدبغ) حرمة الانتفاع به واما جواز بيعه بعد الدبغ فحل الانتفاع به شرعا وقد ثبت الحكم
بالمهارة (قوله على ما سبق) اي عن صاحب الدرر في الخرز حيث قال وفسد بيع عرض بخمر وعكسه انتهى فانه
يفهم منه انه اذا جعل الخمر مبيعا بدراهم يكون البيع باطلا (قوله الاجلدة انسان) فلا يباع لكرامته مع حرمة
الانتفاع به (قوله وخنزير) فلا يباع لجناسه جميع اجزائه مع حرمة الانتفاع به (قوله وحية) ينبغي تقديده بالحية
الصغيرة التي لها دم فان جلد هارقه لا يحتمل الدبغ وما لا دم لها طاهر لعدم حلول الحياة فيها والكبيرة ينبغي
طهارتها جلد هار بالدبغ حيث احتمل ويحوز بيعه للانتفاع به كما يدل عليه ظاهر كلامهم في الطهارة عند ذكر الدبغ
وحرره (قوله حينئذ) اي حين اذ دبغ (قوله ولو جلد ما كمل على الصحيح) وقال بهضهم يجوز اكله لانه طاهر
كذلك الشاة اذا كملت ما جلد غير المأكول كالحمار لا يجوز اكله اجماعا لان الدبغ فيه ليس باقوى من الدكا فود كاته
لا يبيحه فكذلك ادبغه المصنف (قوله ونجيز بيع الدهن المتنجس) لانه كالثوب المتنجس (قوله والانتفاع به
بضو استصباح في غير مسجور) (قوله بخلاف ذلك) اي ودل ميتة وهو نجسهما ونجس عظامهما (قوله كعصها
وصوفها) ادخلت السكاف عظمها وشعرها وريشها ومنقارها وظلها وحافرها فان هذه الاشياء طاهرة لا تحلها
الحياة فلا يحلها الموت ويجوز بيع عظم الفيل والانتفاع به في الحمل والركوب والمقاتلة من ملخصا

قوله

وان اشهد لا لانه قبض امانة فلا ينوب عن
قبض الضمان لانه اقوى غشاية والا اذا ابق
من الغاصب قبضه (ولو باعه بغيره)
لعدم لزوم التسليم (على القول بفساده ووجهه)
وسلمه (يتم البيع) (على القول بطلانه)
السكال (وقيل لا) (يتم على) (القول بطلانه)
وهو (الاظهر) من الرواية واختار في
الهداية وغيرها انه كان يعنى البلخي (ولو باعه بغيره)
فان كمال (ولين امرأه) (ولو في وعاء ولو امانة)
على الاظهر لانه جزء من الرق (وشعر)
مالحي ولا حياة في الدين فلا يحل بيعه ان كمال
المنزلة لجناسه عينه فانه يبطل بيعه ان كمال
(و) ان (جاز الانتفاع به) (الضرورة الخرز)
حتى لو لم يوجد بلراء (ب) (الضرورة الخرز)
وكره البيع فلا يطيب عنه ونفسه الما على
الصحيح خلافا لمحمد (قيل هذا في المتوفى)
اما الجزر وفطاه رعا اية وعبر ابي يوسف بكرو
الخرز به لانه نجس ولذا لم يلبس السالف
مثل هذا الخنزير ذكره في زماننا فلا حاجة
هذا في زماننا (وما في زماننا قبل الدبغ)
اليه كالا يفتي (وجلد ميتة قبل الدبغ)
لو باعه عرض ولو باعته فاطل (والا في طهارة)
اعتسما على ما سبق (اي بيع) (الاجلدة انسان)
(وبعد) (اي الدبغ) (ب) (الطهارة حينئذ)
ونجس بر وحية او يتفقد (الطهارة حينئذ)
(اي ان كمل) (وتجوز اكله) (عليكم الدهن)
منه (اي ان كمل) (وتجوز اكله) (عليكم الدهن)
وهنا يبرر ذلك (اي ان كمل) (وتجوز اكله) (عليكم الدهن)
منه (اي ان كمل) (وتجوز اكله) (عليكم الدهن)
منه (اي ان كمل) (وتجوز اكله) (عليكم الدهن)

[illegible]

(و) فسد (شر) ما باع نفسه (أو يوكبه) من
 الذي اشتراه ولو حكما (قبل نقد) من
 قدر الثمن الأول (قبل نقد) من
 الأول صورة باع شيئا بعضه ولم يقبض
 الثمن ثم اشتراه بنفسه لم يجز (وشر) آء من
 السعر للربا خلافا للسافعي (وشر) آء
 لا تجوز شهادة له) كانه واية (وشر) آء
 بنفسه) فلا يجوز أيضا خلافا للمعالي خبير
 عبده ومكاتبه (ولابد) لعدم المبيع بماله
 اتحاد جنس الثمن) وكون المبيع بماله
 (فان اختلف) جنس الثمن أو عيب المبيع
 (جان مطلقا) كالوشراة واحد في ثمان
 (والدرهم) والذنانير جنس واحد في ثمانية
 مسائل منها (هنا) وفي تضاد دين وثلاثة
 وأكراه ومضاربة تبذره

المضارب اذا لم يتضمن ابطال حق المضارب اي ضمان الدنانير باقية بعينها بخلاف ما لو اشترى بها مال المضارب بغير
حق المضارب ثبت فيها فلا يملك بماله الا ان حصل له المال نضاً (قوله وانتهى) صورته اذا كان مال المضارب بغيره ولم يتم
بعد العمل والاعمال بخلافه وان كان المضارب اوصى له المضارب ان يصرفها بدنانير وليس له ان يشتري بها
شيئاً سوى ذلك ولو صار مال المضاربة عرضاً او مثلياً ففصل ما ذكره كان للمضارب ان يتصرف فيه حتى يحول
الى رأس المال فاذا تحول اليه لم يمكن له ان يتصرف الا بطلب احل له نفسه الى الاخر على قولهما وقال
الامام يقع المضارب كذا في فصول العمادى (قوله وبقاءه) صورته اذا كانت احوال المضاربة دراهم
في المضارب فالتدنى بالذنانير كان الشراء على المضاربة ولا يعد ذلك استئدانه من المضارب ولو اشترى
عروضاً بكيلى او وزنى لزم الشراء المضارب ولا يكون للمضاربة لانه لم يأذن له الرب المال في الاستدانة (قوله
وامتناع من ارجحة) صورته اشترى ثوباً بعشرة دراهم وباعه من ارجحة بثلثي عشر درهما ثم اشترى ايضا دينار
لا يبيعه من ارجحة لانه يحتاج الى ان يحيط من الدينار ربعه وهو درهما في قول الامام ولا يدرك ذلك الا بالخزر
والظن لانه يحتاج الى تقويم الدينار بالدرهم وهو مجرد ظن ومبنى المراجعة كالتولية والوضعية على اليقين
بما قام عليه لتفتي شبهة الحياة وكذا لو اشترى بعشرة وباعه بدنانير قيمتها ثمانية عشر فتمتع المراجعة عليها (قوله
زكاة) فانه يضم احد الجنتين الى الاخر ويكمل به النصاب ويخرج زكاة احد الجنتين من الاخر
(قوله وشركا) اي اذا كان مال احد ههنا دراهم ومال الاخر ههنا قانها شفعة شركة العتق بينهما (قوله
وقيم مثلهما) يعنى ان المقوم ان شاء قوم المتقايين دراهم وان شاء قوم بدنانير لا يتبين احد الجنتين (قوله
واروش جنابا) وذلك كالموضحة يجب فيها نصف عشر الدية ويجب في الماشية عشرة هاون والمثقلة عشرة ونصف
عشر وفي الجبائفة ثلثها والدية اما الف دينار او عشرة آلاف درهم من الورق فيجوز التقدير في هذه الاشياء من
اي الجنتين (قوله كما بسطه المصنف معزيا الى العمادية) الذي في المخ ان المسائل سبع غير الاربع المزیدة
انتهى حلي وزاد الشارح مسئله المضاربة ابتداء (قوله كل عوض الخ) كالمثاقول اذا اشترى لاجبوز للمشتري
ان يتصرف فيه قبل قبضه بالبيع بخلاف ما اذا اعتقه او دبره او وهبه او تصدق به او اقرضه من غير بائعه فانه
يصح على ما سأل في الضمير في ينسخ بهود الى العقد وفي بلاكه الى العوض واخرج به الثمن فانه يجوز التصرف
فيه بهبة او بيع او غيرهما قبل قبضه سواء تعين بالتعيين ككيلى او لا كنهود وذلك لان العقد لا ينسخ بهلاكه
لان الاصل وهو المبيع موجود وبأق ايضاحه ان شاء الله تعالى في فصل التصرف في المبيع والثمن قبل
القبض (قوله فيما ضم اليه) اي في مبيع ضم الى مبيع اشتراهما البائع (قوله ثم شراء مع شيء آخر بعشرة)
انظر ما لو اشترى ما بثلثي من الثمن الاول (قوله لانه طار) اي لان الفساد طار وذلك لانه قابل للثمن بالمبيعين وهى
قابله صحبة اذ لا يشترط في ان يكون بائراً ما باعها قبل من الثمن الاول لكن بعد ذلك انقسم الثمن على قيمتهما
فصار البعض بائراً ما باع والبعض بائراً ما لم يبيع ففسد البائع بائراً ما باع ولا شك في كونه طاريا فلا ينعى
الى الاخر انتهى حلي عن العناية (قوله ولمسكان الاجتهاد) حتى لو قضى قاض بجوازه صغر بلعى ولانه انما منع
في الاول باعتبار شبهة الربا فلو اعتبرت في المضموم اسكان اعتبار الشبهة الشبهة وهى غير معتبرة درر (قوله
وبيع زيت) اي مثالا لان مقتضى العقد الخ اي وهذا الشرط ليس مقتضاه فيفسد به العقد والحيلة في جوازه
ان لا يعقد العقد الا بعد الوزن تحرياً للصحة فيقول بعد الوزن بعثك ما في هذا الطرف بكذا ويقول الاخر قبلت
فيكون هذا من بيع الجزاف وهو الصحيح حموى عن شرح ابن السلبى (قوله كما لو عرف قدر وزنه) اي كما يجوز
شرط ان يطرح مكان الطرف عشرة ارطال اذا كان وزن الطرف عشرة ارطال انتهى حلي (قوله وقدره) الواو
يعنى او مائة للعلو فانه قد يكون القدر واحد او مختلفان في عينه (قوله لانه قابض او منكر) يعنى لو رد المشتري
الزق فوزن فجاء عشرة ارطال فقال البائع الزق غير هذا وهو خمسة ارطال فالقول للمشتري لان هذا
الاختلاف اما ان يعتبر في تعيين الزق المقبوض او مقدار الثمن فان كان الاول فالمشتري قابض والقول قول
القابض ضمينا كالغاصب او امينا كالمودع وان كان الثاني فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول
للمشتري لانه ينكر الزيادة والقول للمنكر مع يمينه واذا برهن البائع قبلت يمينه فان قلت الاختلاف في الثمن
يوجب التحالف فاجبه العدول الى الخلف قلت اجيب بانه موجه اذا كان قصدا وهذا ضمنى لوقوعه في ضمن

وانتهى وبقي ما امتنع من ارجحة ويزاد زكاة
ونحوه كان وقيم مثلهما واروش جنابا كما
بسطه المصنف معزيا الى العمادية وفي الخلاصة
كل عوض ملك بعقد ينسخ بهلاكه ككيلى
ففيه لم يجز التصرف فيه قبل قبضه (وبيع)
البيع (فيما ضم اليه) كان باع بعشرة ولم
يقبضها ثم شراء مع شيء آخر بثلثي عشر
في الاول ويجزى الاخر فيقسم الثمن على
قيمتها ولا يبيع الفساد لانه طارى ولمسكان
الاجتهاد (ق) بيع (زيت على ان يترد بعارفه
ويطرح عنه بكل طرف كذا وطال) لان
مقتضى العقد طرح مقدار وزنه كما افاده
بقوله (بخلاف شرط طرح وزن الطرف)
فانه يجوز كما لو عرف قدر وزنه (ولو اختلفا
في نفس الطرف وقدر فالقول للمشتري)
بمينه لانه قابض او منكر

من غير شرط ومنه يعرف معنى ما لا يقتضيه العقد ومعنى كونه ملائمة ان يؤكد موجب العقد وفي السراج
 ان يكون راجعا الى صفة المبيع او الثمن كاشتراط الخبز والطبخ والكتابة بجزء زيادة من المخرج (قوله وفيه نفع
 لاحدهما) خرج ما فيه مضرة لاحدهما كبيع ثوب بشرط ان لا يبيعه ولا يهبه فانه يجوز البيع على
 قوله ما قال ابو يوسف انه يفسد وخرج ايضا ما لا مضرة فيه ولا مضرة كان اشترى طعاما بشرط اكله او ثوبا
 بشرط لبسه فانه يجوز بخر (قوله هو من اهل الاستحقاق) اي من اهل ان يستحق حقا على الغير كالادى (قوله
 فلوم يكن الخ) لا حاجة الى هذا المحترز لحيثه قريبا وكذا قوله اما لو جرى العرف به منع (قوله او رده بالشرع)
 فانه لما ورد به الشرع دل على انه من باب المصلحة دون المقصد وهذا جواب الاستحسان والقياس ان يفسد
 لكونه شرطا مخالفا لمقتضى العقد وهو ثبوت المالك حالا في الموضعين منع (قوله وفيه نفع للمشتري) منه ما اذا
 باع بستانا بشرط ان يبنى البائع حوائطه ذخيرة او ساحة على ان يبنى بها مسجدا او طعاما على ان يصدق به
 فهو فاسد فنع (قوله مثال للمنفعة نفع للبائع) منه ما اذا شرط ان يدفع المشتري الثمن الى غير المبيع لسقوط مؤنه
 لقضاء عنه بخر (قوله لما راجع الخ) هذا انما يظهر لو قال او يستخدمه ازيد من ثلاثة ايام وقوله جاز ان يشترط
 الاستخدام ظاهر يعم استخدام البائع والمشتري وان كان الزام في الاول (قوله او يعتقه) قال في البحر ولم يفصل
 المؤلف رضي الله تعالى عنه بين شرط وشرط في الفساد وهو كذلك الا البيع بشرط العتق فان المشتري اذا
 اعتقه صح البيع ووجب عليه الثمن عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وقال ابي فاسدا وتجب العقبة لان
 البيع قد وقع فاسدا فلا ينقلب صحيحا وله ان شرط العتق من حيث ذاته لا بالام اذ قد على ما ذكرناه ولكن
 من حيث حكمه بلائمه لانه منهي للام والشيء بانتهائه يتقرر واذا وجد العتق تحققت الملائمة فترجع جانب
 الحواز فكان الحال موقوفا بخلاف ما اذا بدبره واستولدها فانها لا ينهيان المالك بل هو قضاء الذاتي بينهما
 انتهى ملخصا وفي المصنف تشبث الضمان (قوله والا لا) قال الحوازي اجعوا انه اذا اعتقه قبل القبض لا يعتق
 (قوله مثال) اي قوله او يعتقه الخ كما افاده المصنف فالمراد بالامثال الناس (قوله لم يفسد) فانه القن بهج
 ان لا تمتد اولا لا بدى فتوجد زيادة خالية عن العوض فيفسد البيع منع (قوله كشرط المالك للمشتري) اي
 في المبيع (قوله فلو شرط) اي البائع (قوله او يفرضه البائع) هذا شرط من المشتري لا اجنبي وقوله او المشتري
 شرط من البائع لا اجنبي (قوله وظاهر البحر ترجيح الصحة) اي حيث قدم القول به وان كان آخر عبارة بريد
 الفساد فانه نقل آخرها عن المتقي مانعه قال محمد كل شيء يشترط على البائع بفسده البيع فاذا شرطه على
 اجنبي فهو باطل كما اذا اشترى دابة على ان يهبه فلان الاجنبي كذا فم بطل كما اذا شرط على البائع ان يهبه
 وكل شيء يشترطه على البائع لا يفسده البيع فاذا شرطه على اجنبي فهو جائز (قوله كشرط رهن معلوم) اي
 بالاشارة او التسمية فلو لم يكن مسمى ولا مشارا اليه لم يجز الا اذا تضمنه على تعيينه في الجاه ودفع اليه قبل
 ان يتقرر او ان يجعل الثمن ويطلق الرهن بخر (قوله وكفى حاضر) قيد بخره الكفيل لانه لو كان الكفيل غائبا
 وقبل قبل التفرق او كان حاضرا فلم يقبل لم يجز بخر (قوله اي صرم) قال في المصباح الصرم بالفتح الجلد وهو
 معرب واصله بالغارسية بزم انتهى (قوله على ان يخذله) اي يخذله معهما مثالا آخر لانه لا يلزم ان يفسده
 في البحر يقطع (قوله وينكره) بالتشديد مكي عن السمرقندي (قوله وهو السير) الذي على ظهره قدم مكي
 والسير بفتح السين وسكون الياء الذي يقد من الجلد انتهى واي (قوله ومثله) اي التمسك (قوله استحسانا)
 والقياس فساد لما فيه من النفع للمشتري مع كون العقد لا يقتضيه (قوله للتعامل) وفي الخروج عنه جبرين
 بخر (قوله هذا اذا علمه بكامة على) قال في البحر وقيد على لان الشرط لو كان بائنا فان البيع يفسد بجميع
 الوجوه الا فيما اذا قال ان رضى ابي او فلان في ثلاثة ايام والتفصيل السابق لتأهوا اذا علم بكامة على والظاهر
 من كلامهم ان قوله بشرط كذا بمنزلة على لا بمنزلة ان وقيد على بدون واو لانه لو زادها كان قال به تله هذا كذا
 وعلى ان تقرضى كذا فالبيع جائز ولا يكون شرطا ومحل الفساد في الشرط اذا لم يخرج مخرج الوعد
 اما اذا أخرجه مخرجه كما اذا قال اشترى حتى ابني لك الحوائط لم يفسد ولكن لو لم يبن البائع لم يجز ويخير المشتري
 في الرد واذا كان مقارنا للعقد فلو الحق الشرط بالفساد بالعقد قيل يلتحق عند الامام رضي الله تعالى عنه وقيل لا
 وهو الصحيح ونعاه فيه (قوله ووقته) بصيغة الماضي من التوقيت (قوله واذا قبض المشتري المبيع الخ) شروع

(وفيه نفع لاحدهما او) فيه نفع (ابج)
 هو من اهل الاستحقاق (لنفع) بان يكون
 آدميا فلو لم يكن كشرط ان لا يركب الدابة
 المبيعة لم يكن مفسدا كما سيجي (ولم يجز
 للعرف به ولم يرد الشرع بجواز) اما لو جرى
 العرف به كبيع نعل مع شرط تشريكه
 او رده بالشرع به كبيع رطل فافساد
 كشرط ان يقطعه (البائع) ويحيطه قبا
 مثال لما يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري
 (او يستخدمه) مثال للمنفعة نفع للبائع وانما
 قال (شهر) لما راجع الخ اذا كان ثلاثة
 ايام جاز ان يشترط فيه الاستخدام درر
 (او يعتقه) فان اعتقه صح ان يعتقه
 ولزم الثمن عنده والا لشرع بجمع (او بدبره
 او يكتسبه او يستولدها ولا يخرج القن عن
 ملكه) مثال للمنفعة نفع للمبيع بفسده ثم فرع
 على الاصل بقوله (فيصح) البيع (بشرط
 يقتضيه العقد كشرط المالك للمشتري) وشرط
 حبس المبيع لاستيفاء الثمن (اولا يقتضيه
 ولا نفع فيه لاحد) ولو اجنبي البائع
 شرط ان يسكنها فلان لو ان يفرضه البائع
 او المشتري كذا فالأمر بالفساد ذكره اخي
 زاده وظاهر البحر ترجيح الصحة (كشرط ان
 لا يبيع) عبر ابن كمال بتركيب (الدابة المبيعة)
 فانها ليست باهل للنفع (اولا يقتضيه
 اسكن) بلائمه كشرط رهن معلوم واقتبل
 حاضر ابن مالك او جرى العرف به كبيع
 نعل (اي صرم) باسم ما قول اليه عبي
 (على ان يخذله) البائع (ويشركه) اي يبيع
 عليه الشرط وهو السير ومثله تسخير
 القناب (استحسانا) للتعامل بلائمه هذا
 اذا علمه بكامة على وان بكامة ان به ل
 البيع الا في ثبوت ان رضى فلان ووقته
 كذا الشرط اشباه من الشرط والذليقي
 ويجوز من مسائل شفا

في بيان احكام البيع الفاسد قال في البحر فعليه معصية فعليه التوبة منه بفسخه واثار المصنف بذكر قبض
الى انه ليس مقبوضا في يده فلو كان في يده وديعة ملكه بمجرد القبول وشمل كلامه قبض الوكيل (قوله برضى)
تبع في التعبير به صاحب الدرر (قوله عبر ابن السكال باذن بائعه) قال في شرحه انما ذكر الاذن دون الرضى
اذ لا عبرة برضاه في البيع الفاسد على ما ستقف عليه في كتاب الاكراه انتهى حلي والذي عبر به حافظ الدين بامر
البائع وهو شامل لما اذا باع مكرها وسلم مكرها فانه يثبت المالك مع ان الرضى مشتق في صورة الاكراه فانه
يعدم الرضى ملجئا كان او غيره غاية الامر ان غير المجبى لا يفسد الاختيار فالشرط هو الامر لا الرضى ومن هنا
نعلم ما في عبارة الدرر من الابهام فلو قال كما في الكنز بامر البائع بدلا عن قوله برضى بانه لكان اولي ابو السعود
(قوله صريحا) بان يأمره بالقبض سواء قبضه بمحضرة او غيبته شلي عن الاتفاق (قوله بان قبضه في مجلس
العقد بمحضرة) تصوير للاذن دلالة اما بعد المجلس فلا بد من صريح الاذن الا اذا قبض البائع الثمن وهو مما يملك به
فانه يكون اذا بالقبض دلالة انتهى حلي عن التهرقان كان مالا يملك بالقبض كالحجر والخنزير فلا بد من صريح
الاذن ابو السعود عن الزبلي (قوله ونقدم مع حكمه) حيث قال المصنف والشارح والبيع الباطل حكمه عدم
ملك المشتري اياه اذا قبضه فلا ضمان لو هلك المبيع عنده لانه امانة وصح في القنية ضمانه قبل وعليه الفتوى اه
(قوله وحينئذ) اي حينئذ خراج الباطل بذكر الفاسد (قوله كما مر) اي في اول ترجمة البيع الفاسد حيث قال
الشارح المراد بالفاسد الممنوع مجازا عن طريق الباطل والمكروه (قوله حقق اخرجه) اي الباطل بذل العا
بقوله وكل من عوضه مال وتعقبه الجوى بان من افراد الباطل ما لا يخرج بهذا القيد وهو بيع الحجر والخنزير
بالدراهم فانه باطل مع ان كلاً من عوضه مال وعلى هذا فلا بد من حذف هذا القيد لاقتضائه ان هذا الفرد
من الباطل يكون فاسدا يملك بالقبض وليس كذلك ابو السعود (قوله ولم ينهه البائع عنه) لاحاجة اليه فان
قوله برضى بانه مغن عنه واما ذكرها في عبارة الاصلاح وغيرها وهي قوله باذن بائعه صريحا او دلالة كما اذا
قبض في مجلس عقده ولم ينهه انتهى في محزه لانها من تنع قوله كما اذا قبض في مجلس عقده انتهى حلي واذ انهاء
وقبضه كان غاصبا (قوله ولم يكن فيه خيار شرط) اما لو كان فيه خيار شرط فلا يفيد الملك بالقبض لانه
لا يفيد في الصحيح مطلقا اتفاقا في الفاسد اولى وينبغي افادة الملك بالقبض عند سقوط الشرط كما لا يخفى انتهى
حلي (قوله ما سكه) اي ملك عينه هو قول ائمة بلج. بدليل ان المشتري اذا اعتقه بعد قبضه صح وكان الولاء له
ولو باعه كان الثمن له وبدليل وجوب الاستبراء على البائع اذ اردت الجارية عليه ولولا خروجهما عن ملكه لم يجب
وقال ائمة العراقي انما يملك التصرف دون العين (قوله في بيع الهازل) قال في البحر وليس كل فاسد يملك بالقبض
فقد كتبنا في الفتاوى ان بيع الهازل لا يملك بالقبض كما ذكره البزدوي في الاصول وقال الحلبي لاحاجة
الى استثنائه لما قدمه اول البيوع من انه باطل غير منعقد اصله لا ينفك عن الفرق بينه وبين المكروه انتهى
وفي حواشي الاشياء القول بطلانه مشكل لخالفته ما تقر من التفرقة بين الباطل والفاسد من ان الباطل
هو الذي لم يكن منعقدا باصله ولا بوصفه والفاسد ما كان منعقدا باصله لا بوصفه وبيع الهازل منعقد بحسب
اصله لان اصله مال بمال غير منعقد بوصفه لان الهزل بمنزلة خيار المتبايعين وهو شرط فيه منفعة لهما فيكون
فاسدا فكيف يكون باطلا واجاب بعض الفضلاء بان المراد بالبطلان الفساد لانهما لو اجازاهما جاز ولو كان باطلا
حقيقة لما جاز اذ الباطل لا تلحقه الاجازة اوبانه يشبه الباطل في حكمه وهو عدم افادة الحكم والهزل هو ان
لا يراد باللفظ معناه الحقيقي ولا المجازي ضد الحد وهو ان يراد به احدهما وشرطه ان يكون صريحا مشروطا
باللسان قبل العقد الا انه لا يشترط ذكره في العقد بخلاف خيار الشرط فاذا اوضحا على الهزل منعقد فاسدا
غير موجب للمالك وان اتصل به القبض لانعدام الرضى بالمالك (قوله وفي شراء الاب من ماله لطفله) نقله في البحر
عن المحيط وعبرة المحيط باع عبدا من ابنه الصغير فاسدا واشترى عبدا لنفسه من مال الصغير فاسدا
لا يثبت المالك حتى يقبضه ويستعمله انتهى وذلك لان القبض في الصورتين من الاب متحقق فلا يثبت الملك
الا بالاستعمال فلو قال الشارح وفي بيع الاب من ماله لطفله فاسدا او شراءه لنفسه من مال طفله كذلك لا يملكه
حتى يقبضه ويستعمله لكان اوضح الا انه اذا كان الشراء للطفل يكون الاستعمال في حاجة الطفل (قوله
كذلك) اي من ماله (قوله لا يملكه به) اي بالقبض هذا مبني على ان التولية لا تعد قبضا وهو ما في المجتبى والعمادية

(واذا قبض المشتري المبيع برضى)
ابن السكال باذن (بائعه صريحا او دلالة)
ما في قبضه في مجلس العقد بمحضرة
(في البيع الفاسد) وبه يخرج الباطل الهداية
مع حكمه وحينئذ فلا حاجة لقول الهداية
والغاية وكل من عوضه مال كما افاده ابن
السكال لكان الباطل عاجزا كما مر
الفاسد ببيع الباطل (ولم ينهه) البائع
اخرجه بذلك فتنبه (ملحوظة)
عنه ولم يكن فيه خيار شرط (ملحوظة)
الافق لا ينافي في بيع الهازل وفي شراء الاب
من ماله لطفله او بيعه كذلك فاسدا
لا يملكه حتى يستعمله والقبض في يد
المشتري امانة لا يملكه به

اذ لو كانت قبضه لكان تخليصه له بعد قايضا وقيل ان التخلية قبض وصحة في الثانية وعليه فلو كانت الامانة
حاضرة وخلى بينهما ينزل قايضا وعليه يخرج ما في جمع التفاريق من قوله حق لو كان وديعة حاضرة ملكها
ويخرج ايضا ما في فتح القدير من قوله فلو كان في يده وديعة ملكه بمجرد القبول (قوله واذا ملكه) مرتبط بقول
المصنف ملكه (قوله ثبت كل احكام المالك) فيكون المشتري خصما لمن يدعيه لانه يملك رقبته اذا اعتقه بعد
قبضه صح عتقه وكان الولاء له ولو باعه كان الثمن له (قوله لا يحل له اكله) لو طعما (قوله ولا لبسه) لو كان ثوبا (قوله
ولا وطؤها) ذكر العمادى في فصوله خلافا في حرمة وطئها فقبل بكرة ولا يحرم وقيل يجوز للمشتري كل تصرف
تجرى فيه الاباحة والا فلا كذا في البحر عن جامع الفصولين فيجوز الاكل والشرب لا الوطئ قال الاتقاني نقلا
عن الفقيه انما يحل للمشتري ان يطأها لانه وجب عليه ردّها كيلا يكون مصرا الى المعصية فاشتغاله بالوطئ
اعراض عن الرد فلهذا المعنى لم يجز وطؤها لالعدم المالك وانما يجب فيها الشفعة لان حق البائع لم يقطع عنها
انتهى شامى (قوله ولان يتزوجها منه البائع) لبقاء شبهة المالك (قوله ولا شفعة لجاره) لو عتقها (ولا تخلطه
في نفس المبيع وشريكه في حق المبيع لان حق البائع لم يقطع لانه على شرف الفسخ والاسترداد نقيا للفساد حتى
اذا سقط حق الفسخ بان يبي المشتري فيه ثبت حق الشفعة نقلا لابي الواسع في حاشية الاشياء (قوله ولا شفعة
بها) يخالفه ما في الزيلعي لو اشترى دارا شرآ فاسدا فبيعت بغيرها دارا اخذ المشتري بالشفعة ابو السعود
وفي البحر نحوه (قوله يعني ان بعد هلاك الخ) والواجب قبله رد العين (قوله او تعذر ردّه) من عطف العام وعبارة
النهر هذا اذا تعذر ردّه بموت او غيره والواجب قبله انما هو رد العين فالتعذر بصيغة المصدر عطف على هلاكه
(قوله يوم قبضه) هذا عندهما وقال محمد رضى الله تعالى عنه تعتبر قيمته يوم انقلبه لانه بالاتلاف يتقرر كافي
(قوله لان به) اي بالقبض والاولى لانه (قوله لا تسكاه الزيادة) اي والقول قول من نفي الضمان عن نفسه والمليظة
للپائع يجوز (قوله فسخه قبل القبض) تعلم ما عليه لارضاه وان كان بعد القبض فان كان الفساد في صلب العقد
بان كان راجعا الى البدلين المبيع او الثمن كبيع درهم بدرهمين وكالبيع بالخر او الخزير فكذلك وان كان بشرط
زائد كالمبيع الى اجل مجهول او بشرط فيه نفع لاحدهما فكذلك عندهما لعدم اللزوم وعند محمد الفسخ لمن له
منفعة الشرط ولم يشترط ابو يوسف علم الآخر واقتصر في الهداية على قول محمد بشرط علمه ولزاد كخلافا
يجز (قوله ويكون امتناعا عنه) الاولى اسقاط قوله ويكون ليعتد قوله امتناعا مفعولا له كاعدا ما انتهى
حلي (قوله مادام المبيع بحاله في يد المشتري) سياتى محترزه في قول المصنف قريبا فان باعه بيعا صحيحا
باتا الخ وهو انه يمنع الفسخ اذا باعه او اعنته وزاد زيادة متصلة غير متولدة (قوله لانه معصية) اي البيع الفاسد
وهو معلوم من المقام (قوله فيجب رفعها) وذلك بالفسخ (قوله واذا اصرا احدهما) مثله ما اذا اصرا على البرازية
(قوله فله فسخه) الاولى فعلية فسخه لان رفع المعصية واجب على القادر وهو اولى مما في البحر لان الوجوب
يستفاد منه الجواز بدون عكس (قوله ردّه المشتري) اي ووصل الى البائع كما بان (قوله بهبة او صدقة) ويرجع
المشتري فيما بالثمن الذي دفعه لانه متاركة (قوله او يبيع) مقتضى كون الرد فيه متاركة انه لا يصح بيعه بازيد
من الثمن الاول ولا يرجع الا بقدر ما دفعه (قوله وغصب) فيه تأمل اذ لا رد في الغصب الا ان يرا دبال رد وصوله
الى يد البائع مطلقا لا بقيد كونه برده من المشتري افاده ابو السعود (قوله ووقع في يده بائعه) فاما اذا لم يقع في يد
بائعه لا يكون متاركة فلا يخرج عن ملكه الا اذا ردّه عليه فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله فهو له عنده
لا يلزمه الثمن ولا القيمة وقيد ابن سلام بان يكون البيع متفقاعليه فان كان مختلفا فيه لا يبرأ الا بقبوله او بقضاء
القاضي وقال ابو بكر الاسكاف يبرأ في الوجهين وما قاله ابن سلام اشبه بجور (قوله فهو متاركة) والاثم لا يرتفع
الا بالتوبة على ما يظهر (قوله ان المستحق بجهة) كالمبيع فاسدا اذا وهبه المشتري من غير بائعه او باعه فوهبه ذلك
والشبهة ملكه فيه (قوله والا فلا) حتى ان المشتري فاسدا اذا وهبه المشتري من غير بائعه او باعه فوهبه ذلك
الرجل للبائع وساء لا يبرأ المشتري عن قيمته حيث لم يصير اليه واصل الى البائع بالجهة المستحقة لانه وصل اليه
من جهة اخرى انتهى مخ (قوله وتماه في جامع الفصولين) حيث قال والمهر لوعينا فوهبته من غير زوجها
وهو وهبه من زوجها ثم طلقها قبل الدخول فلزوجها نصف قيمة العين عليها ولو وهبته من زوجها والمستحقة
بحالها لا يرجع عليها بشئ آخر كافي المخ انتهى حلي (قوله فان باعه الخ) انما نفذ بيعه لانه ملكه فلك التصرف

واذا ملكه ثبت كل احكام المالك الا انه سنة
لا يحل له اكله ولا لبسه ولا وطؤها ولا ان
يتزوجها منه البائع وفي الجوهرة وشرح الجمع
لو عتقها اشياء وفي الجوهرة وشرح الجمع
ولا شفعة بها فهي سادسة (مثله) ان مثليا
والا بقتنه) يعني ان بعد هلاكه فلا تعتبر
(يوم قبضه) لان به يدخل في قضاءه فلا تعتبر
زيادة قيمته كالمغصوب (والقول فيها
للمشتري) لا تسكاه الزيادة (و) يجب (على
كل واحد منهما فسخه قبل القبض) ويكون
امتناعا عنه ان ملك (او بعده مادام) المبيع
بحاله جوهرة (في يد المشتري) وانما
فساده لانه معصية ففسخه قبل القبض (و) لا
لا يشترط فيه قضاء دمه (واذا اصرا
شرعا لا يحتاج القضاء فيه) وعلم به القاضي فله
احدهما (على امساكهما حق الشرع بزازية
فسخه) جبرا عليهما حق المشتري على بائعه
(وكل مبيع فاسد رده او يوجب من الوجوه)
بهبة او صدقة او غصب (ووقع في يده بائعه)
كاعادة او جارة (ويعبر المشتري من
فهو متاركة) المستحق بجهة اخرى اعتبر
ضمانه (فنية والاصل ان المستحق بجهة
اذا وصل اليه والا فلا وتماه في جامع
المستحق عليه والا فلا وتماه في جامع
العصولين (فان باعه) اي باع المشتري
المشتري فاسدا (بيعا صحيحا بابا)

فيه وسقط حق الاسترداد لتعلق حق العبد الثاني ونقض الاول انما كان لحق الشرع وحق العبد مقدم في البيع
لحاجته (قوله لم يمنع الفسخ) لان البيع فيه ما ليس بلازم ولم يدخل المبيع في ملك المشتري في صورة الخيار
فالبائع الفسخ وان لم يفسخ العقد الثاني ولو الفسخ في مدة الخيار (قوله كما علمت) من قول المصنف وكل مبيع
فاسد الخ فلو باعه بازيد من الثمن الاول لان لزمه الزيادة (قوله ينتقض كل تصرفات المشتري) ظاهره يتم الاعتاق
ونحوه (قوله وسلم) شرط التسليم في الهبة لانها لا تفيد الملك الا به (قوله واستولدها) ظاهره ان المراد استيلا
حدث فلو كانت زوجته اولا واستولدها ثم اشتراها فاسدا وقبضها هل يكون كذلك ملكه اباها يحرر (قوله بعد
قبضه) الاولى وضعها آخر المسائل (قوله بامر) اي المشتري (قوله وكذا الوامر) بطعن الخطة الخ (فان المشتري
بالامر يكون قابضا حكما فذلك مع مسئلة الاعتاق لان قابضها في القبض الحكمي (قوله اقتضاء) الاولى ان
يقول حكما لان الاقتضاء لا يظهر هنا (قوله فقد ملك المأمور مالا يملكه الا امر) قال في البحر اطلاق القبض فقبل
القبض الحكمي كما في الظهيرية لو اشترى عبدا ثم اشتراه فاسدا ولم يقبضه فامر البائع باعتاقه فاعتقه صح عتقه
عن المشتري لانه بمنزلة قبض المشتري ولو اعتقه المشتري بنفسه لا يصح لعدم الملك وهذه بحجة حيث ملك
المأمور ما لم يملك الامر انتهى ولو طعن الخطة المشتري او صح قبل القبض ارتكب حراما وزمته القيمة
فيما يظهر (قوله وما في الخاتمة الخ) حيث قال اذا اشترى عبدا ثم اشتراه فاسدا فقال للبائع قبل القبض اعتقه عني
فاعتقه البائع عنه كان العتق عن البائع دون المشتري وكذا لو اشترى حنة سراً فاسدا فامر البائع بطئها
كان الدقيق للبائع وكذا لو كانت شاه فامر البائع بذبحها كذا في الخ (قوله وقفا صحيحا) التقييد بالصحيح يفيد
ان الوقف لو كان فاسدا بان اشترط فيه بيعه عند الحاجة لا يمنع الفسخ (قوله وانخرجه عن ملكه) عطف لازم
(قوله وما في جامع الفصولين الخ) حيث قال ولو وقفه او جعله مسجدا لا يبطل حق الفسخ ما لم ين حلبي عن
النهر (قوله غير صحيح) حمله في النهر على احدى روايتين وهو اولي من التغليب قاله الحلبي وحله في البحر على
ما اذا لم يقض به اما ما ادقضى به فانه يرتفع الفساد بمعالزومه (قوله اورنه) اي المبيع فاسدا لانه من العقود
اللازمة فيمنع من الرد من (قوله او اوصى به) اي المشتري ثم مات سقط حق الفسخ لان المبيع انتقل من ملكه الى
ملك الموصي له وهو ملك مبتدع فصار كالموابعه من (قوله او تصدق به) الظاهر انه لا ينقطع حق الفسخ بالصدقة
الا بالتسليم كما ذكرنا في الهبة (قوله الا في اربع مذكورة في الاشياء) قال فيها العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبد
لزم وارتفع الفساد الا في مسائل آجر فاسدا فاجر المستأجر صحيحا فلا يلزم تقضها المشتري من المكره لو باع صحيحا
فالمكره نقضه المشتري فاسدا اذا اجر فالبائع نقضه وكذا اذا زوج انتهى وانت خبير بان كلام المتن في تصرف
المشتري فاسدا فلا يصح استثناء الاولى منه لعدم دخولها وكذا الثانية لاحترار المتن عنها بقوله وفساد بغير
الاكراه والثالثة والرابعة ذكرهما الشارح حيث قال غير اجارة ونكاح انتهى حلبي (قوله وكذا كل تصرف)
قولي كالتدبير (قوله غير اجارة) لان الاجارة تفسخ بالا عذار ورفع الفساد من الاعذار انتهى بجر (قوله ونكاح)
لانه ليس فيه اخراج عن الملك (قوله المختار نعم ولو الجدية) اعلم ان الكلام موضوع فيما انا تصرف المشتري
بالنكاح بعد القبض كما هو الموضوع في كل المسائل السابقة وكلام الوالحي مفروض فيما قبل القبض
وعبارته زوج الجارية المبيعة قبل قبضها وانتقض البيع فان النكاح يبطل في قول ابي يوسف وهو المختار لان
البيع متى انتقض قبل القبض ينتقض من الاصل فصار كانه لم يكن فكان النكاح باطلا ولم ينسب على هذا المصنف
ولا شيخه في جهرة واما انكاحها بعد القبض فقال في السراج انه لا يفسخ لانه لا يفسخ بالا عذار وقد عده
المشتري وهي على ملكه انتهى فقوله وهي على ملكه صريح في انه بعد القبض اذا ملك في الفاسد قبله فندبر (قوله
ومتى زال المانع) اي من الفسخ (قوله كرجوع هبة) اي كرجوع هبة واهب في هبة وهذا تمثيل لما يزيل به المانع والواضح
ان بقول بان رجوع في هبته ويكون تصوير الزوال قال في الفتح ولا فرق في الرجوع في الهبة بين القضاء وغيره
(قوله عاد حق الفسخ) لان هذه العقود كانت لم توجد لكونها فسحا من كل وجه في الكل من (قوله لو قبل القضاء)
اي على المشتري فاسدا (قوله لا بعده) اي لو زال المانع بعد القضاء بالقيمة فلا يعود حق الفسخ لما يلزم عليه من
ابطال القضاء ومرا دة بالقيمة ما يعم المثل (قوله حتى يرتد ثمنه المنقود) لان المبيع مقابل به فيصير محبوسا به كالرهن
منه واراد بالمنقود الموقوف ليشهد غير النذرين (قوله كاجارة ورهن) اي فادين قال في التبيين ولو اشترى

قوله فاسدا او خيار لم يمنع الفسخ لعبد
بجميع ما ومنه كان نقضا الاول كما علمت
(قوله فاسدا او خيار لا كراه) فلو به ينتقض كل
تصرفات المشتري (او ورهه وسلم او ردها مع
او كراهه او استولدها ولو لم يفسد ردها مع
عقرها انما فاسدا (بعد قبضه) وكذا
لم يفتي بعقده بل بعقود البائع بامر وكذا
لو امر بطئها فانتفاء فقد ملك المأمور
المشتري قابضا اقتضاء وقد ملكه المالك على
ملا لا يملكه الا امر وما في الخاتمة على
خلاف هذا الامر واية او غلط من الكتاب
كما يسطر العبادي حني وقفه وانخرجه عن
لانه استهلكه حني وقفه وانخرجه عن
ملكه وما في جامع المصنف (اورنه
هذا غير صحيح كما يسطر المصنف البيوع
او اوصى) او تصدق في (به نقض) البيوع
القاسدي في جميع ما من مذكورة في الاشياء
حق العبدية الا في اربع مذكورة في الاشياء
وكذا كل تصرف قولي غير اجارة ونكاح
وهل يبطل نكاح المانع كرجوع هبة ويجوز
ولو الجدية متى زال المانع كرجوع هبة ويجوز
مكاتب والقضية لا بعده (ولا يبطل حق الفسخ
بموت احد هما) فانتفاء الوارث يفتي (و
بعد الفسخ (لا يأخذه) بانه حتى يرتد ثمنه
المنقود بخلاف ما لو اشترى حبيسه لاستيفاء
ثمنه فاسدا فليس المشتري وحده صحيح

من مدينه عبد ادين سابق له عليه شرآء فاسدا وقبض العبد باذن البائع فاراد البائع استرداد العبد بحكم
 الفساد اذ ليس للمشتري ان يحبس العبد لاستيفاء ماله عليه من الدين بخلاف الصحيح وكذا لو كانت الاجارة بدين
 سابق عليها وقبض المستأجر العبد ثم فسخ المؤجر الاجارة بحكم الفساد لو كان بدين سابق عليه انتهى وقال في حاشية
 وادى للمشتري اجرا لحبس بالاجارة بخلاف الصحيح وكذا الرهن الفاسد لو كان بدين سابق عليه انتهى وقال في حاشية
 الشاي قوله بخلاف الصحيح يعني لو كان البيع صحيحا والاجارة صحيحة ثم انفسخ العقد بينهما بوجه ممكن
 للمشتري ان يحبس المبيع حتى يستوفي الدين الذي كان له على البائع اه عمادى ونحوه في حاشية سري الدين
 عن قاضي خان اذا علمت ذلك تعلم ان قول الشاي وحده صحيح غير صواب والاولى ان يقول بخلاف عقد ها الصحيح
 وبعد كتابتي هذا المجل وجدت المحشى به عليه ونقله في التهر (قوله والفرق في التكافي) نقله عنه صاحب البحر
 فقال اما البيع اذا اضيف الى الدراهم لا يتعلق الملك في الثمن بمجرد العقد فاذا وجب للمدين على المشتري مثل
 الدين صار الثمن قاصدا لاستوائهم ما قدر او وصفا فيصير البائع مستوفيا عنه بطريق المقاصة فاعتبر بما واستوفيا
 حقيقة وتم للمشتري حق الحبس في المبيع الى ان يستوفي الثمن فكذا هنا وفي الفساد لم يملك الثمن بل يجب قبة
 المبيع عند القبض والقيمة قبل القبض غير قدرة لاحتمالها السقوط كل ساعة بالفسخ ولان القيمة قد تكون
 من جنس الدين وقد لا تكون ودين المشتري على البائع مقدور والمقاصة انما تكون عند استواء الواجبين وصفا ولذا
 لا يجب المقاصة بين الحال والمؤجل والجيد والردى واذا لم تقع المقاصة لم يصير البائع مستوفيا الثمن اصلا
 فلا يكون للمشتري حق حبس المبيع بعد فسخ البيع ولو كان الرهن باطلا بان استقرض الفار وهن ام ولده
 او مدبره ان يسترد قبل قضاء الدين لعدم الانعقاد حلي (قوله وزيلعي) عبارته وان مات البائع فالمشتري احق
 به حتى يستوفي الثمن لانه يقدم عليه حال حياته فكذا يقدم على تجهيزه بعد وفاته وعلى هذا لو استأجر اجارة
 فاسدة ونقد الاجارة وارثين رهنا فاسدا او اقترض قرضا فاسدا واخذ به وهناله ان يحبس ما استأجر وما ارثين
 حتى يقبض ما نقد اجارة اعتبارا بالعقد الجائر اذا تفاخرا لانها معاوضة فتوجب المساواة من البدين فان مات المؤجر
 او الرهن او المستقرض فهو احق بما في يده من المقبوض من سائر الغرماء انتهى (قوله والمستقرض) بان اقترضه
 قرضا فاسدا واخذ به رهنا فالقرض احق بما في يده من سائر الغرماء (قوله فاسدا) يرجع الى جميع ما قبله (قوله
 بعد الفسخ) نص على المتوهم فان الحكم كذلك قبل الفسخ بالاولى (قوله ونحوه) وهو الوارث فيما اذا مات المشتري
 والمستأجر والمقرض والمترين (قوله بل قبل تجهيزه) لتعلق حقه بالعين التي بيده والاولى ان يقول بل من تجهيزه
 (قوله وانما طاب للبائع ما ربح الخ) جواب سؤال وارد على قوله وهو الاصح حاصله اذا كان الاصح تعيين الدراهم
 في البيع الفاسد وجب ان لا يطيب للبائع ما ربح وحاصل الجواب انه انما طاب له الربح لانه ناشئ من الثمن
 باعتبار العقد الثاني والثمن في العقد الثاني غير متعين انتهى حلي قال الاتقاني وصورة المسئلة في الجامع الصغير
 محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل اشترى من رجل جارية ببيع فاسدا بالف درهم وتقابضوا ورجع كل منهما
 فيما قبض قال تصدق الذي قبض الجارية بالربح ويطيب الربح للذي قبض الدراهم انتهى وتما فيه ونقل
 ابو السعود عن الزيلعي وصاحب الدرر لتعليل المسئلة بقوله لان العقد يتعلق بما يتعين فيمكن الخبث فيه
 ولا يتعلق العقد الثاني بما يتعين بل يجب مثله في الذمة فلا يمكن الخبث فيه فلا يجب التصديق به هذا في الخبث
 الذي لفساد الملك وان كان الخبث لعدم الملك كالمغصوب والامانات اذا اخن فيها المؤمن فانه يشمل ما يتعين
 وما لا يتعين عند ابي حنيفة ومحمد كالمودع والغاصب اذا تصرف في العرض او النقد ورجع تصدق بالربح عندهما
 انتهى (قوله لاعلى الرواية الصحيحة) اي القائلة بعدم تعيين الدراهم في العقد الفاسد انتهى حلي ولو قال وطاب
 للبائع ما ربح على الروايتين لكان اوضح واخصر ومحملة ما لم يكن بيع مقايضة والا فلا يطيب لهما كما انه يطيب
 لهما اذا كان عقد صرف (قوله لا يطيب للمشتري ما ربح) اي اول عقد واما اذا اخذ الثمن وتجبر ورجع بعد ايضا
 يطيب له لعدم التعيين في العقد الثاني وتدبر (قوله كما طاب ربح مالي) المراد به النقد ان لعدم التعيين لا العروض
 لتعيينها فلا يطيب ربحهما وصورة المسئلة في الجامع الصغير وكذا لو ان رجلا قال لرجل لي عليك الف درهم
 فاقضها فقبضها ثم تصادقانه لم يكن وقد تصرف فيها ورجع قال ربح يطيب له لان الدين ثبت من حيث
 التسمية لان المدعى اعادة ففضاه المدعى عليه فكان الربح حاصل في ملكه فاذا تصادق بعد ذلك على عدم الدين

والفرق في الكافي (فان مات) احدهما
 او المؤجر او المستقرض (فالمشتري) ونحوه
 صبي وزيلعي بعد الفسخ (فالمشتري) ونحوه
 احق به من سائر الغرماء بل قبل تجهيزه
 حتى يحبس حتى ياخذ ماله (قياخذ)
 المشتري (دراهم الثمن) بعينها او فاقمة ونحوها
 لوها لكمة (بناء على تعيين الدراهم في البيع
 الفاسد وهو الاصح (و) انما طاب للبائع
 ما ربح في الثمن لاعلى الرواية الصحيحة
 المتأمله للاصح بل على الاصح ايضا لان الثمن
 في العقد الثاني غير متعين ولا يضر تعيينه
 في الاول كما افاده سعدى (لا) بطيب
 (المشتري) ما ربح في مبيع يتعين
 بالتعيين بان باعه بالربح فبصرفه (كما طاب
 قمتكن الخبث في الربح فبصرفه) على آخر فصدقه على
 ربح مال ادماه (اي اوفاه اياه) ثم ظهر عدمه
 ذلك (فقدى) انه لم يكن عا به نئ
 تصادقهما

كانت الدراهم المقبوضة بمنزلة بدل المستحق والمستحق هو الدين والبذل الدراهم المقبوضة وبذل المستحق مملوك
ملك فاسدا وان لم يثبت لنفسه الملك لا اثر له فيما لا يتعين لانه شبهة الشبهة فلهذا طاب له الرجوع ولم يتصدق به انتهى
وهذا يقيد ان الكلام في الرجوع الحاصل قبل التصديق وانظر حكمكم ما حصل بعده وتوقف فيه بعضهم (قوله
لان بدل المستحق مملوك ملك فاسدا) قال في ايضاح الاصلاح لان المال المقضى بدل الدين الذي هو حق
المدعي والمدعي باع دينه بما اخذه فاذا تصادقا على عدم الدين صار كانه استحق ملك البائع وبذل المستحق مملوك
ملك فاسدا فيكون البيع في حق البذل بيعا فاسدا فلا يورث الخيب فيما لا يتعين بالتعيين انتهى حلي (قوله
فيما يتعين) كالعرض لا فيما لا يتعين كالقود والاعداد المتعارفة (قوله فيعمل فيما) اي فيما يتعين وما لا يتعين
وهذا عندهما وعند ابى يوسف يطيب لان شرط الطيب عنده الضمان وقد وجد اتفاقا (قوله لا يملكه اصلا)
فالخيب حينئذ لعدم الملك فلا يطيب له ما ربح مطلقا سواء تعين ام لا عندهما (قوله وقواه في التبر) بتصرف يحتمل
في الاقرار بان المقر له اذا كان يعلم ان المقر كاذب في اقراره لا يحل له اخذه عن كره منه اما لو اشتبه الامر عليه
حل له الاخذ عند محمد خلافا لابي يوسف وحينئذ لا يطيب له ربحه ويحصل الكلام هنا على ما اذا طعن ان عليه
دين بالارث من ابيه ثم تبين ان وكيله اوفاه لايه فتصادقا على ان لا دين حينئذ يطيب له وهذا فقه بعض فقهاء
انتهى (قوله الحرام ينقل) اي من ذمة الى ذمة وبه يعلم حرمة شراء المنهوب وطعام الغصب ولو استهلكه بطبخه الا
ان يؤدي قيمته او يضمنها او يسامح منها (قوله لكن لا يطيب له) لخيب الملك بالغدر بخلاف ما لو دخل بغير امان فانه
لا غدر منه فيطيب له (قوله الحرمة تعدد) اي تحقق على اشخاص متعددة (قوله وقيد) اي قيد الحل للوارث
(قوله بان لا يعلم ارباب الاموال) اما اذا علمهم او ورثتهم وجب عليه الرد وان لم يرده حرم عليه (قوله وسحققه
ثمة) قال هناك بعد ذكره ما هنا لكن في المجتبى مات وكسبه حرام فالمراث حلال ثم روى وقال لا تأخذ بهذه
الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة فتنبه انتهى حلي وهذا يفيد الحرمة متى علمها وان لم يعلم الارباب (قوله بعد
الفراغ من القولية) فيه انه ذكر فيما تقدم وهو يكون بالتعاطي وهو فعل وذكر المؤلف الاستيلاء وهو فعل (قوله
لزمه) اي المشتري فيتم اى قيمة الدار والارض منخ والاولى افراد الضمير لان العطف باو وعلة الكرخي
في محتمسره بان البناء استهلكه عند الامام اى وشله الغرس ولان البناء والغرس مما يقصد بهما الدوام وقد حصل
بتسليط من البائع فينقطع بهما حق الاسترداد كالمبيع (قوله ورجحه السكال) حيث قال وقوله ما اوجه وكون
البناء يقصد به الدوام لا يمنع للاتفاق في الاجارة على ايجاب القلع فظهر انه قد براد البقاء وقد لا انتهى حلي (قوله
وبعقبه في التبر) بقوله اقول البناء الحاصل بتسليط البائع انما يقصد به الدوام بخلاف الاجارة اذ لا تسليط فيها
وبهذا عرف ان محط الاستدلال انما هو التسليط من البائع وكل ما هو كذلك ينقطع به حق الاسترداد وفيه
ان هذا التعقب انما يظهر ان لو كان الفسخ لحق البائع فيقال ان حقه سقط بتسليطه وقد علم ان الفسخ طلق
الشارع فلا فرق اذن (قوله وكذا كل زيادة متصلة) فانها تنع الرد ويجب على المشتري القيمة وحاصل مسائل
الزيادة الاربع ان الفسخ انما يمنع في الاولى فقط واما مسائل النقصان فلا يمنع الفسخ شئ منها وتأمل (قوله
وجارية علقته منه) عدها من الزيادة الغير المتولدة نظرا لماء الرجل (قوله فلو منفصلة) اي وهي متولدة (قوله
او متولدة) اي متصلة والاولى في التعبير ان يقول فلو متصلة متولدة او منفصلة متولدة فله الفسخ وتكون
الاولى مقابلة لقوله وكذا كل زيادة متصلة غير متولدة ويكون قوله ويضمنها باستهلاكها راجعا الى الثانية فانه
في البحر قال ولو منفصلة متولدة تضمن بالتعدي لادونه ولو هلك المبيع لا المتولدة فللبائع اخذ الزوائد وقيمة
المبيع (قوله سوى منفصلة غير متولدة) كالنسيب قال في البحر ولو منفصلة غير متولدة فله اخذ المبيع مع
هذه الزوائد ولا يطيب له ولو هلك في يد المشتري لم يضمن ولو اهلكها ضمن عندهما لا عند ابى حنيفة (قوله مع
الارش) فاذا كان من المشتري رجع عليه وظاهره انه يرجع بالنقص اذا كان بافة سحابة او بفعل المبيع (قوله
صار مستردا) حتى لو هلك عند المشتري ولم يوجد منه حبس عن البائع هلك على البائع بجر (قوله خير البائع)
ان شاء اخذه من المشتري وهو يرجع على الجاني وان شاء اتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري بجر (قوله وكره
تحريرا) من غير خلاف وهي مساوية للبيوع الفاسدة في المنع الشرعي افاده المصنف وهذا يقيد ان المراد
بالسكره الحرام كما هو مذهب الحنفية ومذهب الامام ان السكره ولو تحريرا من قسم الجائز كما افاده السعد

لان بدل المستحق مملوك ملك فاسدا وان لم يثبت
لنفسه الملك لا اثر له فيما لا يتعين
واما الخيب لعدم الملك كالتصديق وقال
فيما يتعين كالعرض لا فيما لا يتعين كالقود والاعداد المتعارفة (قوله فيعمل فيما) اي فيما يتعين وما لا يتعين
وهذا عندهما وعند ابى يوسف يطيب لان شرط الطيب عنده الضمان وقد وجد اتفاقا (قوله لا يملكه اصلا)
فالخيب حينئذ لعدم الملك فلا يطيب له ما ربح مطلقا سواء تعين ام لا عندهما (قوله وقواه في التبر) بتصرف يحتمل
في الاقرار بان المقر له اذا كان يعلم ان المقر كاذب في اقراره لا يحل له اخذه عن كره منه اما لو اشتبه الامر عليه
حل له الاخذ عند محمد خلافا لابي يوسف وحينئذ لا يطيب له ربحه ويحصل الكلام هنا على ما اذا طعن ان عليه
دين بالارث من ابيه ثم تبين ان وكيله اوفاه لايه فتصادقا على ان لا دين حينئذ يطيب له وهذا فقه بعض فقهاء
انتهى (قوله الحرام ينقل) اي من ذمة الى ذمة وبه يعلم حرمة شراء المنهوب وطعام الغصب ولو استهلكه بطبخه الا
ان يؤدي قيمته او يضمنها او يسامح منها (قوله لكن لا يطيب له) لخيب الملك بالغدر بخلاف ما لو دخل بغير امان فانه
لا غدر منه فيطيب له (قوله الحرمة تعدد) اي تحقق على اشخاص متعددة (قوله وقيد) اي قيد الحل للوارث
(قوله بان لا يعلم ارباب الاموال) اما اذا علمهم او ورثتهم وجب عليه الرد وان لم يرده حرم عليه (قوله وسحققه
ثمة) قال هناك بعد ذكره ما هنا لكن في المجتبى مات وكسبه حرام فالمراث حلال ثم روى وقال لا تأخذ بهذه
الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة فتنبه انتهى حلي وهذا يفيد الحرمة متى علمها وان لم يعلم الارباب (قوله بعد
الفراغ من القولية) فيه انه ذكر فيما تقدم وهو يكون بالتعاطي وهو فعل وذكر المؤلف الاستيلاء وهو فعل (قوله
لزمه) اي المشتري فيتم اى قيمة الدار والارض منخ والاولى افراد الضمير لان العطف باو وعلة الكرخي
في محتمسره بان البناء استهلكه عند الامام اى وشله الغرس ولان البناء والغرس مما يقصد بهما الدوام وقد حصل
بتسليط من البائع فينقطع بهما حق الاسترداد كالمبيع (قوله ورجحه السكال) حيث قال وقوله ما اوجه وكون
البناء يقصد به الدوام لا يمنع للاتفاق في الاجارة على ايجاب القلع فظهر انه قد براد البقاء وقد لا انتهى حلي (قوله
وبعقبه في التبر) بقوله اقول البناء الحاصل بتسليط البائع انما يقصد به الدوام بخلاف الاجارة اذ لا تسليط فيها
وبهذا عرف ان محط الاستدلال انما هو التسليط من البائع وكل ما هو كذلك ينقطع به حق الاسترداد وفيه
ان هذا التعقب انما يظهر ان لو كان الفسخ لحق البائع فيقال ان حقه سقط بتسليطه وقد علم ان الفسخ طلق
الشارع فلا فرق اذن (قوله وكذا كل زيادة متصلة) فانها تنع الرد ويجب على المشتري القيمة وحاصل مسائل
الزيادة الاربع ان الفسخ انما يمنع في الاولى فقط واما مسائل النقصان فلا يمنع الفسخ شئ منها وتأمل (قوله
وجارية علقته منه) عدها من الزيادة الغير المتولدة نظرا لماء الرجل (قوله فلو منفصلة) اي وهي متولدة (قوله
او متولدة) اي متصلة والاولى في التعبير ان يقول فلو متصلة متولدة او منفصلة متولدة فله الفسخ وتكون
الاولى مقابلة لقوله وكذا كل زيادة متصلة غير متولدة ويكون قوله ويضمنها باستهلاكها راجعا الى الثانية فانه
في البحر قال ولو منفصلة متولدة تضمن بالتعدي لادونه ولو هلك المبيع لا المتولدة فللبائع اخذ الزوائد وقيمة
المبيع (قوله سوى منفصلة غير متولدة) كالنسيب قال في البحر ولو منفصلة غير متولدة فله اخذ المبيع مع
هذه الزوائد ولا يطيب له ولو هلك في يد المشتري لم يضمن ولو اهلكها ضمن عندهما لا عند ابى حنيفة (قوله مع
الارش) فاذا كان من المشتري رجع عليه وظاهره انه يرجع بالنقص اذا كان بافة سحابة او بفعل المبيع (قوله
صار مستردا) حتى لو هلك عند المشتري ولم يوجد منه حبس عن البائع هلك على البائع بجر (قوله خير البائع)
ان شاء اخذه من المشتري وهو يرجع على الجاني وان شاء اتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري بجر (قوله وكره
تحريرا) من غير خلاف وهي مساوية للبيوع الفاسدة في المنع الشرعي افاده المصنف وهذا يقيد ان المراد
بالسكره الحرام كما هو مذهب الحنفية ومذهب الامام ان السكره ولو تحريرا من قسم الجائز كما افاده السعد

人々

۲۰
اومشوقنا
حیث لم
خوار و القه

فارس

الواحدة منها انتهى بالمعنى (قوله قيل الحاضر المالك والبادي المشتري) وعلى هذا اللام بمعنى متى فان الاستحصال على باع منه دون له انتهى فوج (قوله انهما الممسار والبايع) لف ونشر مرتب فال حاضر الممسار والبادي البايع وهو المعنى بقول صاحب الاختيار وهو ان يجلب البادي السلعة فيأخذها الحاضر ليبيعه له بعد وقته بسعر اغلى من السعر الموجود وقت الجلب وعلى هذا اللام باقية على ظاهرها انتهى فوج (قوله يرزق الله بعضهم بعضا) الذي في البحر وحاشية الفاضل فوج بزيادة من ووجه الموافقة انه لو كان المراد المعنى الاول لكان آخر الحديث يدل على جواز لا منعه واعلم ان كلا المعنيين مكروه والكلام في ايهما صوابا بالحديث (قوله لما من) من بيعه عليه السلام القدر والحلم ولا نه لا ضرر فيه ولكونه يبيع الفقراء والحاجة ماسة اليه بصر (قوله مباغة في المنع) وجهه انه جعله بمنزلة الحال الذي لا يقع (قوله للغة عليه السلام) علة لعدم التفريق الخ اخرج الحاكم عن عمران بن حصين انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ملعون من فرق بين والده ولدها قال الحاكم اسناده صحيح انتهى فوج (قوله وعن اثنائي الخ) قال العلامة فوج في حواشي الدرر وعن ابي يوسف روايتان في رواية لا يجوز البيع في قرابة الولاد لقوته ويجوز في قرابة غيرها لضعفها وهو الاصح في مذهب الشافعي وفي رواية لا يجوز في الكل اى قرابة الولاد وغيرها وهو قول الامام احمد لان الامر بالرد الوارد في الحديث لا يكون الا في الفاسد وقال مالك لا يجوز في الام ويجوز في غيرها وما ذكره الشارح بعيد عن هذا مطلقا اى في قرابة الولاد وغيرها انتهى (قوله غير بالغ) انما زاده لدفع توهم ان المراد به من لم يستقل بمصالح نفسه الضرورية وحينئذ فالمرأه صغيرة وفي حاشية المكي عن المبسوط قال بعض مشايخنا واذا راهق الصبيان ورضيا بالتفريق فلا بأس به لانهما من اهل النظر لا نفسيهما (قوله وتوابعه) كالتدبير والاستيلاء والكتابة (قوله ولو على مال) مباغة على الاعناق فقط كما لا يخفى فلو قدمه على التوابع لكان اولى انتهى حلي وذلك لان الممنوع التفريق بالهبة او الوصية او البيع ونحو ذلك (قوله من حلف بعقده) اذا ملكه (قوله او كان المالك كافرا) قال في البحر وكذا لا يرد عليه ما اذا كان البايع حرييا مستأمنيا مسلم فانه لا يمنع المسلم من الشراء دفعا للمفسدة عنه (قوله لعدم مخاطبته بالشرايع) قدمنا ان الاصح انه مخاطب بها اعتقادا واداءة قال في الفتح والوجه انه ان كان في ملتهم حلالا لا يتعرض لهم والا فلا يجوز حوى (قوله او متعددا) فلو كان احدهما له والاخر لغيره فلا بأس ببيع احدهما (قوله فلا بأس به) لا حاجة اليه حلي (قوله غير اقرب) حال من ما انتهى (قوله ولا يوين) عطف على الاقرب انتهى حلي قال في البحر فصار الاصل انه اذا كان معه عدد احدهم ابعد جازيعة وان كانوا في درجة فان كانوا من جنسين مختلفين كالاب والام والحالة والعمة لا يفرق ولكن يباع الكل او يمسك الكل وان كانوا من جنس واحد كالاخوين والعين والحالين جازان يمسك مع الصغير احدهما ويبيع ما سواه ومثل الحالة والعمة الاخ لا ب والاخ لا م كذا في الفتح (قوله والمحقق بهما) قال في البحر والجدة كالام فلو كان معه جدة وعمة وحالة جازيعة العمة والحالة ولو كان معه عمة وحالة لا يباعون الامعا لاختلاف الجهة مع اتحاد الدرجة (قوله كخروجه) اى كخروج احدهما مستحقا للغير (قوله بالجناية) اى التي جناها المدفوع (قوله ويبيعه بالدين) بان كان احدهما عبدا ساذنا مديونا (قوله لان النظر الخ) يعنى ان منع المالك عن التفريق بين صغير وذى رحم محرم منه لاجل دفع الضرر عن الصغير فلا يكلف بدفع الضرر عنه على وجه يلحق الضرر بنفسه لانه لو منع عن التفريق بينهما مطلقا لحقه الضرر بالزامه الفداء لولى الجناية في المسئلة الاولى وازامه القيمة للغرماء في المسئلة الثانية والزامه المعيب من غير اختياره في المسئلة الثالثة ذكره الفاضل فوج (قوله عن الغير) وهو الصغير (قوله بالغير) هو المالك (قوله بخلاف الكبيرين) لانه عليه السلام فرق بين مارية وسيرين بالسعين المهمة المفتوحة ذكره الفاضل فوج اهداهما له المقوقس ملك الاسكندرية ومصر وكانت جارية بيضا جعدة فوطئها بالملك فولدت له ابراهيم وتوفى وهو ابن ثمانية عشر شهرا ووهب اخنوخا سيرين لحسان بن ثابت وهى ام ولد لحسان بن ثابت ولم يكن بمصر احسن ولا اجل منهما وهما من اهل محفن من كوره انصافا لما رآهما صلى الله عليه وسلم اعجبتهما وكانت احدهما تشبه الاخرى فقال اللهم اختر لنبيك فاختر الله تعالى له مارية وذلك انه قال لهم ما قولنا شهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فبادرت مارية فشهدت قبل اخنوخا ومكثت اخنوخا ساعة ثم شهدت وقال صلى الله عليه وسلم لوبقى ابراهيم ما تركت قبظيا

قيل الحاضر المالك والبادي المشتري
والاصح كما في التجني انهما الممسار والبايع
لموافقة آخر الحديث دعوا الناس يرزق
الله بعضهم بعضا ولذا عدى باللام لا يين
(لا يين) بيع من يدين (لما من) يبيع
الدلالة (ولا يفرق) عبد بالنفي مباغة في المنع
للغة عليه الصلاة والسلام من غيره
والدلالة (واخ) واخيه رواه ابن ماجه وغيره
عدي عن الثاني فساد مطلقا وبه قال زفر
والائمة الثلاثة (بين صغير) غير بالغ (وذى رحم)
محرم منه اى محرم من جهة الرحم
لا الرضاع كابن عم هو اخ رضاعا فافهم
(الا اذا كان) التفريق باعتناق او كان
ولو على مال او بيع من حلف بعقده او كان
المالك كافرا لعدم مخاطبته بالشرايع
او متعددا ولو لاخر لطفلة او مكاتبه فلا بأس
به او تعدد محارمه فله بيع ما سوى واحد
غير الاقرب والا يوين والمحقق بهما ففتح
(يحق مستحق) كخروجه مستحقا (وكذا دفع
احدهما بالجناية) يعنى لان النظر في دفع
مال الغير يورده بعيب لان النظر في دفع
الضرر عن الغير لا في الضرر بالغير بخلاف
الكبيرين والزوجين فلا بأس به خلافا لاجد

لما وضعت عنه الجزية وقد انقطع أهلها أو أثار بها لا يتأوا أحدا ماتت مارية سنة خمس عشرة وصلى عليها عمر
ودفنت بالبقيع انتهى من حاشية الشلبي والتقييد بالكبيرين يفيد الكراهة في صورتين الصغيرين والصغير مع
الكبير (قوله فالمستثنى أحد عشر) يجب تقديم هذه الجملة على قوله بخلاف الكبيرين والزوجين لأنهما غير مستثنى
لعدم دخولهما في المستثنى منه انتهى حلبي والأحد عشر أو لاها الاعتناق الثانية توابعه الثالثة باعه من حلف
بعته الرابعة إذا كان المالك كافرا الخامسة إذا تعدد السادسة إذا تعددت المحارم السابعة إذا ظهر مستحقا
الثامنة دفعه بجنابة التاسعة بيعه بالدين العاشرة بيعه باتلاف مال الغير الحادية عشرة إذا رده بعيب وزاد
في الجرم إذا كان الصغير مراهقا ورضيت أمه ببيعه (قوله وبسقة في الميراث) طاهره ولو لم يترك المتوفى غيرهما
وله ابنان خص كل واحد منهما واحد من الرقيقين وحيتند فالواجب بيعهما الواحد وسقة ثمهما بينهما وقوله
والغنائم فيجوز على قاسم العنينة التفريق وعلى الغازي لأنه بمنزلة المشتري والكراهة تتحقق في العاقلين الأفيين
أشترى من حرابي (قوله أيضا) أي كافي البيع الفاسد (قوله مسلما) أي وقيلا مسلما (قوله مع الإجماع على
إخراجهما عن ملكه) رفع ذل الكافر عن المسلم ولحفظ الكتاب عن الإهانة والله تعالى أعلم واستعفر الله العظيم

(فصل في الفضولي)

نسبة إلى الفضول جمع الفضل أي الزيادة وفتح الفاء خطأ ولم ينسب إلى الواحد وإن كان هو القياس لأنه صار
بالغلبة كالعلم لهذا المعنى فصار كالانصاري والاهراي انتهى بناية (قوله مناسبتة ظاهرة هي توقف افادة كل
من الفاسد والموقوف المالك على شيء وهو انقباض في الأول والأجرة في الثاني انتهى حلبي (قوله لأنه من صوره)
وجبه أن المستحق يقول عند الدعوى هذا ملكي ومن باعك إنما باعك بغير إذني فهو عين بيع الفضولي انتهى
حلبي عن العناية وقد يوجه بأنه بعد بيع الفضولي إذا لم يجز يظهر أنه حق الغير (قوله هو من يشتغل الخ) هذا
معناه لغة والأولى التصريح بما يقابل قوله بعد واصطلاحا انتهى حلبي (قوله يحشى عليه الكفر) لأن الأمر
بالمعروف واجب عليه شرعا ويعنيه وقوله أنت فضولي طاهر في نفي الوجوب والعناية وانما لم يكفر حقيقة لأنهم
لا يقصدون نفي الوجوب بهذا اللفظ ومثل الأمر بالمعروف النهي عن المنكر (قوله بمنزلة الجنس) فبدخل فيه
الوكيل والوصي والولي والفضولي من (قوله خرج به نحو وكيل ووصي) وهو القاضي انتهى حلبي (قوله تملكها)
أي حقيقة أو حكما كما أن الأسقاط يعم اسقاطهما (قوله أو أضاء كطلاق واعتناق) حتى لو طلق الرجل امرأه
غيره واعتنق عبده فاجاز طلقه ويعتق من (قوله وما لا يجيزه حالة العقد) كان طلاق زوجة الصغير واعتنق رقيقه
أو وهب ماله فانه لا ينفذ على الصغير لأنه لا يملك إجازته الولي ولا الصغير (قوله يباين الخ) فهو في المنع ولا يظهر
لأن الصبي في هذه العقود لا يقال له فضولي فلو حذف المصنف قوله منه وجعل الكلام في مطلق تصرف لكان
أولى وحيد يظهري هذا البيان ويكون أول الكلام على الفضولي (قوله وقف بيع مال الغير) وقد يجاب بأن الصبي
فضولي هنا لأنه تصرف في حق غيره وهو التصرف إذ لا تصرف له في ماله (قوله باع مثلا) أو اشترى أو تزوج
امرأه أو زوج أمته أو كاتب عبده أو عقد عقدا يجوز عليه لوفاء له ولية في حال صغره من (قوله قبل إجازة ولية)
فإن إجازة ولية قبل بلوغه جاز فانه يتوقف على إجازة ولية مادام صغيرا من (قوله فاجاز بنفسه جاز) ولا يجوز
بنفس البلوغ من غير إجازة من (قوله بخلاف ما لو طلق مثلا) أي أو خالع أو اعتنق عبده مجانا أو بعوض أو وهب
ماله أو تصدق به أو زوج عبده امرأه أو باع ماله محاباة فاحشة أو اشترى شيئا بأكثر من قيمته بما لا يتعابن الناس في
مثله من (قوله ما لم يقل أو عقته) قال في المنع إذا كانت إجازته بعد البلوغ تصلح لبدء العقد فيصح على جهة
الابتداء لأعلى جهة الإجازة فتكون بقول بعد الإلوع أو وقعت ذلك الطلاق أو الاعتناق فيقع لأنه يصلح للابتداء
انتهى وطاهره أنه لو قال أبرته لا يقع لأنه لا يصلح للابتداء (قوله لم يتعقد أصلا) لأنه عقد لا يجيزه أذهما ليسا من
أهل الإجازة وانظر لما إذا لم يتوقف على إجازة وليهما انتهى حلبي والمراد بالجزء ما يعم الإصيل والوكيل كمال (قوله
وهذا إن باعه) اسم الإشارة يرجع إلى التوقف المأخوذ من قوله وقف (قوله أو باعه من نفسه) قال في المنع وأما إذا
باعه من نفسه فهو شرآؤه لنفسه وهي معروفة فقد صرحوا بأن الواحد لا يتولى الطرفين في البيع كما يأتي (قوله
أو شرط الخيار فيه لمالكه) لأن الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط مبطالا وفي التعليل نظر ووجهه
أن الثابت للمالك الإجازة لا الخيار وفيه أن المالك أن شاء أجاز وأن شاء فسخ وهو معنى الخيار وتقييده بالمالك

فالمستثنى أحد عشر (وكما يكفر الذم في بيع)
وغيره من أسباب الملك كصدقة ووصية
(يكفر) كشر آء إلا من حرابي ابن مالك ووصية
في الميراث والعنانم جوهره وأعلم أن فسخ
المكروه واجب على كل واحد منهما الباطل
وغيره دفع الأثر جمع وفيه رخص شرآء
مسلم أو مصنف مع الإجماع على إخراجها
عن ملكه وسجبي في المفترقات والله أعلم
(فصل في الفضولي)
مناسبتة ظاهرة وذكره في الكبر بعد الاستحقاق
لأنه من صور (هو) من يشتغل بالإيجبة
فالتأويل لمن يأمر بالمعروف أو فضولي
يخشى عليه الكفر فتح واصطلاحا (من
يتصرف في حق غيره) بمنزلة الجنس (أنه
أذن شرعي) فصل خروج به نحو وكيل ووصي
(كل تصرف صدر منه) تملكها كان كبيع
وتزويج أو إسقاطا كطلاق واعتناق (حال
أي لهذا التصرف أو فاقا) وما لا يجيزه حالة
وقوعه أنه عقد موافا (بأنه صبي باع مثلا)
العقد لا يتعقد أصلا بانه صبي باع مثلا
بلغ قبل إجازة ولية فاجاز بنفسه جاز لأن له
وليا يجيزه حالة العقد بخلاف ما لو طلق مثلا
وليا يجيزه قبل بلوغه لم يجز لأنه لا وقت انشاء
ثم بلغ فاجاز بنفسه لم يقل أو عقته فيصح
لا يجيزه فيبطل ما لم يقل أو عقته فيصح
لا إجازة كما بسطه العمادى (وقف بيع مال
الغير) أو الغير بالعاقلة أو صغيرا أو مجنونا
لم يتعقد أصلا كما في الزواهر معز بالعاوى
وهذا إن باعه على أنه (لمالكه) أو لو باعه
على أنه لنفسه أو باعه من نفسه أو بشرط
الخيار فيه لمالكه المكلف

لغير بشرط بل اذا شرطه الفاضل للمشتري له بان قال اشترت هذا الفلان بكذا على ان فلانا بان يبيع ثلاثين
لا يتوقف يري عن قاضي خان ومنية المقتى (قوله المكلف) فبذبه لان المالك اذا كان مبيعاً او مبيعاً فالباطل
وان لم يشترط الخيار له فيه انتهى حلي (قوله اوباع عرضاً الخ) يعني تباع غاصبان عرضين لرجل واحد فاجاز
المالك لم يجز لان فائدة البيع بثبوت تلك الرقبة والتصرف وهما حاصلان للمالك في البديلين بدون هذا العقد
فلم ينعقد فلم تلحقه الاجازة ولو غصباً من رجلين وتبايعا و اجاز المالك لرجل واحد والعلة المذكورة تظهر في فصولين
فعلا ما ذكرنا الغصب ليس بقيد فيما يظهر وقيد بالعرض لانها لو غصب النقاد من رجل وعقد صرفاً يصح
لانها لا تمنع في المعاوضات اوالسعود في حاشية الاشياء (قوله للمالك) خبر لمبتدأ محذوف اي كلاهما للمالك
واحد ويحتمل تعلقه ببيع اي باع على انه للمالك لان نفسه ما الا ان هذا معلوم من المصنف (قوله به) اي بالعرض
الاخر وهو متعلق ببيع (قوله الا في هذه الخمسة) بزيادة يبيع مال الصغير والمجنون وجعلهما مسألة واحدة (قوله
قيد) اي المصنف في قوله وقف يبيع مال الغير (قوله فذعه عليه) اي على المشتري ولو اشهد انه يشتريه لغيره وقال الغير
رضيت فالعقد للمشتري لانه اذا لم يكن وكيل بالشرأ وقع المالك له فلا اعتبار بالاجازة بعد ذلك لانها انما تلحق
الموقوف لا النافذ فان دفع المشتري اليه العبد واخذ الثمن كان بيعاً بالتعاطي بينهما بغير (قوله فيتوقف) على
اجازة من اشترى له بغير (قوله هذا) اي انما ذاع على الفاضل المفهوم من نفعه عليه انتهى حلي (قوله فلو اضاف
بان قال الخ) هذا يقتضي انه لا بد في التوقف من الاضافة الى فلان من الجانبين وهو خلاف الصحيح والصحيح
انه اذا اضيف العقد في احد الكلامين الى فلان يتوقف على اجازة فلان كذا في البحر عن البرازية (قوله لان يبعه
باطل) تعديل لقوله سابقاً فالبيع باطل وكان ينبغي ذكره عقبه انتهى حلي والاولى ان تكون تعليلاً لقول
المصنف لانه وقد اطال الشارح بهذه العبارة ومخط فائدتها الاستدلال فلو ذكره موضع هذه الجملة تمامها
لفهم المقصود من غير سأمه (قوله كما مر) اي اول البيوع وذكر الشارح هذا القاضى والوصى مع الاب انتهى
حلي (قوله وعبارة الاشياء الخ) لم يفد فائدة زائدة عما قبله وانما ذكره للاستدلال عليه (قوله الاولى) وهي
ما اذا باع لنفسه (قوله بان يبيع الغاصب) اي الذى هو المقيس عليه (قوله على الظاهر) اي من الرواية (قوله
مع انه توقف) الضمير يرجع الى بيع البائع لنفسه في صورة الاستحقاق والاولى حذفها لعلها (قوله وينبغي الغاء
الشرط) اي شرط الخيار فقط اي ويتوقف البيع وهو بحث لا يعارض المنقول وقال صاحب الاشياء
خيار الشرط داخل في الحكم لا البيع فلا يبطله الا في بيع الفاضل ذكره البيرى (قوله قلت وحاصله الخ) لوانى
بالقاورعه على قوله لكن ضعف المصنف لكان اولى وهو من كلام المؤلف لا صاحب النظر وقوله انتهى اي قول
شيخه (قوله لكن في حاشية ابن المصنف) هي الزواهر وهو مكرر مع قوله قريباً فلو صغيراً او مجنوناً لم ينعقد اصلاً
كما في الزواهر معزى بالحاوى انتهى حلي (قوله الى هنا) اي انتهى (قوله المحجورين) اخرج به المأذونين فانه
لا يتوقف بيعهم الزوال الجبر بالاذن (قوله وكذا المعتوه) اي حكمه اذا تصرف بالبيع كحكم الصبي والعبد
المحجورين (قوله لا ينعقد اقرار العبد) اي بالنظر الى سيده اما بالنظر الى نفسه فينعقد ويتأخر العمل بموجبها الى
العتق وهذا اذا كان محجوراً فان كان مأذوناً قال المصنف والشارح في المأذون ويقربو دبعة وغصب ودين
ولو عليه دين لغير زوج وولد والذويسيه فان اقراره لهم بالدين باطل عنده خلافاً لما (قوله ولا عقوده) ظاهره
بان في المصنف فان البيع من جملة العقود وهو موقوف لا غير ينعقد ويمكن ان يجاب بان المراد انها لا ينعقد
لازمة (قوله وسحقته في الجبر) حاصل ما ذكره فيه ان اقراره معتبر في حق نفسه فيؤخر الى ما بعد العتق انتهى
حلي (قوله من فاسد عقل غير رشيد) هو والسقيي الذي لا يحسن التصرف ثم ان كان المراد به المحجور عليه
بالسفه فهو في الحكم كصغير كما في الجبر فلا ينعقد تصرفه على اجازة القاضى وان كان المراد من بلغ رشيداً فالمنصوص
عليه في الجبر ان تصرفاته صحيحة (قوله على اجازة مرتين) مستأجر فيلما كانها دون الفسخ على الصحيح وفرق
بينهما الكرايسى فجعل للمرتين الاجازة والفسخ دون المستأجر فلا يملكه لان المستأجر حقه في المنفعة ولهذا
لو هكت العين لا يسقط دينه وفي الرهن يسقط فهو استيفاء حكيمى (قوله ومزارع) صورته كما في الحاوى عن
الفتاوى الهندية اذا دفع ارضه مزارعة مدة معلومة على ان يكون البذر من قبل العامل فزرعها العامل اول بزرع
فباع صاحب الارض ارض يتوقف على اجازة المزارع انتهى (قوله انه فاسد الخ) نحوه في الشرع بلالية حيث قال

اوباع عرضاً من غاصب عرض آخر للمالك
به فالبيع باطل والحاصل ان بيعه موقوف
الا في هذه الخمسة فباطل قيد بالبيع لانه
لو اشترى لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري
صبياً او مجنوناً عليه فيتوقف هذا اذا لم
يفسخه الفاضل الى غيره فلو اضاف به بقية
مع هذا العبد فلان قتال البائع بعته
فلان توقف بزازية وغيره لان بيعه لغيره
باطل كما في البحر والاشياء عن البذل لا يتولى
غاصب وكذا من نفسه لان الواحد لا يتولى
طريق البيع الا بالاب كما مر وعبارة الاشياء
يبيع الفاضل موقوف اذا شرط الخيار فيه
اذا باع لنفسه بدائع عرض من غاصب عرض
للمالك تلحق واذا باع عرض من غاصب العرض
آخر للمالك يفتح لكن ضعف المصنف الاول
فخالفها الفروع المذهب لتصرفهم بان
يبيع الغاصب موقوف وبان البيع اذا
استحقق فلم يستحق اجازته على الطاء ومع ان
البائع باع لنفسه لا للمالك الذى هو المستحق
مع انه توقف على الاجازة واما الثانية ففي
الزواهر وينبغي الغاء الشرط فقط فلو غاصب على
كما قاله شيخنا ان يبيع موقوف ولو غاصب لابن
الغصبي انتهى لكن في حاشية الاشياء لابن
المصنف وزدت عليه مستأجرين من الحاوى
وهما يبيع الفاضل مال صغير ومجنون
لا ينعقد اصلاً الى هنا (و) وقف (يبيع العبد
والصبي المحجورين) على اجازة المولى وكذا
المعتوه وفي العمادية وغيرهما لا ينعقد اقرار
العبد ولا عقود وسحقته في الجبر (و) وقف
(يبيع مثله من فاسد عقل غير رشيد) على
اجازة القاضى (ويبيع الموهون والمستأجر
اجازة القاضى) (ويبيع المزارعة الغير) على اجازة مرتين
والارض في مزارعة الغير (و) وقف (يبيع شئ
ومستأجر مزارع) (و) وقف (يبيع شئ
برقية) اي بالكتب عليه فان علمه المشتري
في مجلس البيع نفذ ولا بطل فاق وفي
صراحة الجبر انه فاسد له عرضة العمة

انهم من قبيل الفاسد لا الموقوف وهذا قابل ما في المصنف فانه مبني على انه صحيح له عرضية الفساد بعدم العلم
 لان الموقوف صحيح اذا علمت ذلك تعلم ان قول المؤلف والابطل فيه تسامح (قوله ويبيع المبيع من غيره شتره)
 قال في الدرر صورته باع شيئاً من زيد ثم باعه من بكر لا ينفذ الثاني حتى لو تفاخرا الاول لا ينعقد الثاني لسكن
 بتوقف على اجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبله في المنقول لا وفي العقار على الخلاف انتهى قال
 في المنع واعرضت عنه لانه في السابقة يرجع الى ما تقدم من بيع مال الغير لان المشتري ملكه بالشرأ كما لا يخفى
 على ان قوله لا ينعقد الثاني ينقضه قوله بعده لكنه يتوقف على الاجازة لان غير المنعقد لا يتوقف عليها
 كما لا يخفى انتهى واعترض في الشر بلا لية قول الدرر وفي العقار على الخلاف حيث قال اقول الخلاف الذي سيأتي
 فيما اذا اشترى عقاراً وباعه قبل قبضه لا فيجاذ كرهنا انتهى حاشي (قوله ويبيع المرتد) فانه موقوف عند الامام
 رحمه الله تعالى الى انتهى منع اي على الاسلام ولا يتوقف عندهما (قوله والبايع يعلم) من باب اولي اذا لم يعلم (قوله
 فان علم في المجلس) يرجع الى الصور الثلاثة (قوله والابطل) غيره مسلم لانه فاسد بفيد الملك بالقبض شر بلا لية
 في البيع بما باع فلان (قوله ويبيع فيه خيار المجلس) قال في الشر بلا لية انه ليس من الموقوف والخيار
 المشروط المقدر بالمجلس صحيح وله الخيار مادام فيه واذا شرط الخيار ولم يقدر له اجل كان له الخيار بذلك المجلس
 فقط فتح اذا علمت ذلك تعلم ان ما قاله الفاضل الواني بعد ذكر هذه المسئلة من قوله فيه تأمل فان خيار المجلس
 عندنا في قبول القابل بعد ايجاب الموجب والبيع الموقوف يكون بعد تحقق الايجاب والقبول معا انتهى فيه
 نظر فانه فهم ان المراد انه اوجب احدهما ولم يقبل اخر فان له خيار المجلس وليس كذلك (قوله لانه نفسه)
 بل ولولف نفسه على ما قدمه والى ذلك الاشارة بقوله على ما مر عن البدائع (قوله على البينة) اي ان انكر الغاصب
 (قوله ويبيع مافي تسليمه ضرر) كبيع جذع من السقف سواء كان معيها او لا على مافي النهر عن الفتح وقد علم
 ان المراد عند الموقوف ولو صدر فاسداً فان البيع في هذه الصور فاسد موقوف (قوله ويبيع المريض لو ارثه)
 ولو بمثل القيمة عنده نهر (قوله واصله) اي البيع الموقوف (قوله الى نيف وثلاثين) اي ثمان وثلاثين ذكر
 المصنف والمؤلف منها ثلاثاً وعشرين صورة وذكر في النهر بيع غير الرشيد فانه موقوف على اجازة القاضي
 والذي ذكره المصنف هنا البيع منه ويبيع البائع المبيع بعد القبض من غير المشتري فانه يتوقف على اجازة
 المشتري وما شرط فيه الخيار اكثر من ثلاث فان الاصح انه موقوف وشراء الوكيل نصف عهده وكل في شراء كله
 فانه موقوف ان اشترى الباقي قبل الخصومة نفذ على الموكل ويبيع نصيبه من مشتركنا خلط والا اختلاط فانه
 موقوف على اجازة شريكه ويبيع المولى عبده المأذون فانه موقوف على اجازة الغرماء وكذا يبيعه اكسابه ويبيع
 وكيل الوكيل بلا اذن فانه موقوف على اجازة الوكيل الاول ويبيع الصبي بشرط الخيار اذا بلغ الصبي في المارة
 والبيع بما حل به او بما يريد او بما يحب او برأس ماله او بما اشتراه انتهى اي فانه يتوقف على بيانه في المجلس
 كما تقدم نظيره (قوله اذا كان البائع والمشتري والمبيع قائماً) لان الاجازة تصرف في العقد وذلك لا يتم الا بقيام
 هذه الاشياء ولو لم يلم حال المبيع وقت الاجازة من بقاء وعدم جاز البيع في قول ابي يوسف رضى الله تعالى عنه
 اولاً وهو قول محمد لان الاصل بقاؤه وقال ابو يوسف ثانياً لا يصح ما لم يعلم قيامه عندهما لان الشك وقع
 في شرط الاجازة فلا ثبت مع الشك (قوله بحيث يمد شيئاً اخر) بان قطعه وخاطه فان الاجازة لا تعمل حينئذ
 بخلاف ما لو صبغه المشتري فانه اذا اجاز رب الثوب البيع جاز افاده المصنف والذي في البحر خلافه فانه قال
 و اشار المصنف رضى الله تعالى عنه بان شرط قيام المبيع اي باسمه وحاله الى انه لو اجاز بعد صبغ المشتري اشوب
 فانه لا يجوز انتهى (قوله لان اجازته كالبيع حكماً) اي ولا بد في البيع من قيام ما ذكر (قوله وكذا يشترط قيام
 الثمن ايضاً لو كان عرضاً معيناً الخ) قال في البحر وان كان الثمن عرضاً كان مملوكاً لفضولي واجازة المالك اجازة
 نقد لا اجازة عقد لانه لما كان العرض متعيناً كان شرأ من وجه والشرأ لا يتوقف بل ينفذ على المباشران وجد
 نقاداً فيكون ملكاً له واجازة المالك لا ينفذ اليه بل تأثير اجازته في انقضاء العقد ثم يجب على الفضولي مثل
 المبيع ان كان شيئاً والا فقيته لانه لما صار البديل له صار مشترياً لنفسه بمال الغير متقراضه في ضمن الشرأ
 فيجب عليه رده اي رد بديله كما لو قضى دينه بمال الغير واستقرض غير المثل جازر فحسبنا وان لم يجوز قصد الا ترى
 ان الرجل اذا تزوج امرأه على عبد الغير صح ويجب عليه قيمته انتهى وقيد بالمعين لانه لا يجوز العقد بغير المعين

لا بالعكس هو الصحيح وعليه فصح ما بشره
 وعلى الضعيف لا يؤثر ان المصنف قول الدرر
 ويبيع المبيع من غيره شتره لا ينعقد في بيع
 مال الغير (ويبيع المرتد والبيع بما باع فلان
 رابا) يعلم والمشتري لا يعلم والبيع بمثل ما
 باع الناس به او بمثل ما اخذ به فلان (ويبيع النقي
 علم في المجلس صح والابطل صح والابطل والى
 فقيته) فان بين خيار المجلس (ويبيع
 القاصب على اجازة المالك يعني اذا ابعه للمالك
 لانه نفسه على ما مر عن البدائع ووقف ايضاً
 بيع المالك المصوب على البينة او افراد
 القاصب ويبيع مافي تسليمه ضرر على تسليمه
 في المجلس ويبيع المريض لو ارثه على اجازة
 بيع الورثة اكثر من المستترقة على اجازة
 ويبيع واحد الوكيلين او الوصيين
 الغرماء ويبيع اذا باع بحضوره او واصله في التهرات
 او الاطرين او غيرهم فباطل واوصله في التهرات
 اجازته او غيرته فباطل اي بيع الاجازة
 نيف وثلاثين (وحكمه) (قبول الاجازة)
 لو لم يجز حال وقوعه كما مر (قبول الاجازة)
 من المالك (اذا كان البائع والمشتري والمبيع
 قائماً) بان لا يغير المبيع حكماً (وكذا) يشترط
 انحران الاجازة كالبيع حكماً (كذا) يشترط
 قيام الثمن ايضاً (لو) كان عرضاً معيناً
 لانه يبيع من وجه

فيكون ملكا للفضولي وعليه مثل البيع لو
 منابيا والافقيته وغير العرض ملك المعجز
 امانة في يد الفضولي ملتقى (و) كذا بشرط
 قيام صاحب الذاع ايضا فلا يجوز اذ
 وارثه لبطانه بونه (و) حكمه ايضا ان
 اخذ المالك (التي او طلبة) من المشتري
 يكون اجازة عمادية وهل للمشتري الرجوع
 على الفضولي بماله لو هل في يده قبل الاجازة
 الاصح نعم ان لم يعلم انه فضولي وقت الاداء
 وان علم فنية واعتمده ابن الشحنة وافر
 المصنف ويرى ان يلجى وابن ملك بانه امانة
 مطلقا (وقوله) اسأت نهر (نفس ماصنعت
 احسنت او اصبحت) على المختار فتح (وهبة
 التي من المشتري والتصدق عليه) به (اجازة)
 لو لم يبيع قائما عمادية (وقوله لا اجيز له)
 أي البيع الموقوف فلو اجاز بعده لم يجز لان
 الموقوف لا يجزى بخلاف المستأجر لو قال
 لا اجيز بيع الابن من اجازة وان لا مال له
 جواز الاجازة بالفعل والقول لا اجازة
 الاجازة والقسم قبلها في البيع لا انكاح
 وكذا للفضولي قبلها في الجمع لو اجاز احد
 لانه معبر محض برأيه في حصته رآه بمحمد بها
 المالكين خير المشتري في حصته رآه بمقدار
 (مع ان فضولي باع ملكه فاجاز له) لصبر ورثة
 التي فلما علم رد البيع فاعتبر اجازته (لصبر ورثة
 بالاجازة كالوكيل حتى يصح خطه من التي
 مطلقا برأيه (اشترى من غاصب عدا فاعتقه)
 المشتري (او باعه فاجاز المالك) يبيع الغاصب
 (او ادى الغاصب) الضمان الى المالك على
 الاصح هداية (او ادى) (المشتري الضمان
 اليه) على العصم يلجى (نقد الاول) وهو
 العتق (لا التاني) وهو البيع لان الاعتاق
 انما يقتدر له لان عتق الغاصب لا ينفذ
 قيد عتق المشتري لان عتق ملكه به زلجى (البيع
 داه الضمان لثبوت ملكه فاجيز) (البيع
 بين) (استلا) (عنده مشتريه فاجيز) (البيع

وقت القطع وارش اليد الواحدة في الحرف نصف الدية وفي العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمانه هو ما كان بمقابله الثمن ففيما زاد على نصف الثمن شبهة عدم الملك فيصدق به وجوب افتح التقدير (قوله قيد انفاقي) لانه ليس من صورة المسئلة فانه محل المنازعة بين البائع والمشتري (قوله فبرهن المشتري مثلاً) اي اولم يبرهن قال في البحر و اشار المصنف بعدم قبول البينة الى عدم قبوله لولم يكن له بينة وليس المراد منه ان برهان البائع كذلك لانه يصير مكرراً مع قول المصنف كما لو اقام البائع البينة (قوله الفضولي) لاحاجة اليه لانه محل المنازعة بين المتعاقدين (قوله للتناقض) اذا قدمهما على العقد وهما عاقلان اعتراف منهما بصحته ونفاذه والبينة لا تنفي الاعلى دعوى صحيحة فاذا بطلت الدعوى لا تقبل واعتريض في البينة قولهم انه متناقض فلا تسمع دعواه ولا بينته بان التوفيق يمكن لجواز ان يكون المشتري اقدم على الشراء ولم يعلم باقرار البائع بعدم الامر ثم ظهر بعد ذلك بان قال عدول معناه قبل البيع اقرب ذلك وشهدوا به وذلك ليس بمانع واجيب بانه وان امكن التوفيق لم يقبل لكونه ساعياً في نقض ما تم من جهته وكل من سعى في نقض ما تم من جهته فسد عليه وقولهم ان امكان التوفيق يدفع التناقض على احد قولين مقيد بما اذا لم يكن ساعياً في نقض ما تم من جهته بغير (قوله الا في مستثنين) الاولى اشترى عبداً وقبضه ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب وبرهن تقبل الثانية وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها واستولدها وبرهن تقبل وبستردها والعقر ويحمل على انه فعل ذلك ثم تاب الى الله تعالى فاقرب بالتدبير والاستيلاء دخراً عن المعصية (قوله لان التناقض) اي من البائع (قوله لا يمنع صحة الاقرار) اي اقراره بعدم الامر فلم يشتري ان يساعد فيه فينتقدان فينتقض في حقهما بغير (قوله لعدم التهمة) اي في الاقرار على نفسه (قوله لا للمشتري) لبرأيه بالتصادق من (قوله خلافاً للثاني) فقال له ان يطالبه فاذا ادى رجع به على البائع بناء على ان ابرأه الوكيل المشتري من الثمن صحيح عندهما وبضمن للموكل وعنده لا يصح مخ (قوله بغير امره) لاحاجة اليه لانه محل النزاع (قوله نهر) نقله عن العناية ولم يتكلم على مفهومه ولعله انما تركه لانه اولي فانه اذا لم يضمن اذا قبضها لا يضمن اذا لم يقبض بالاولى (قوله) واما ادخالهما في بناء المشتري اي كما ذكره حافظ الدين في الكنز (قوله ثم اعترف البائع) اي بعدم دعوى المالك الغصب (قوله لعدم سرية اقراره على المشتري) هذا لا يصلح عليه لما قبله وانما هو عليه لعدم نزاع الدار من يد المشتري واما عليه عدم ضمان البائع قيمة الدار مع اقراره بغصبها فهو عدم صحة غصب الغار وهو قولهما وقال محمد يضمن قيمة الدار وهو قول ابى يوسف والاصح غصبه عنده (قوله ثبت الاقوى) فلولم يكن احدهما اقوى كان زوجة كل من رجائين او باعاه فاجب ما بطل التزوج ويخير كل من المشتريين بين اخذ النصف او التملك وكل من العتق والكتابة والتدبير احق من غيرها لانها لازمة بخلاف غيرها والاجاره احق من الرهن لا فادتها ملاك المنفعة دونه مخ (قوله عند العقد) اي عقد الفضولي وكذا سكوته بعد العلم لا يكون اجازة بغير والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الاقالة)

مناسبتها للفضولي ان عقد الفضولي يرفع عند عدم اجازته والاقالة رفع (قوله من اقال) وبأى ثلاثيا يقال قاله قيل من باب باع الا انه قليل نهر (قوله اجوف) اي عينه حرف علة ثم بينه بانه باقى وهو خبر محذوف اي هو اجوف وبأى خبر ثان انتهى حلى قال العلامة نوح الاقالة مشتقة من القيل لامن القول لوجوه ثلاثة الاول انهم قالوا قلته البيع بالكسر ولو كانت مشتقة من القول لقيل قلته بالضم الثاني مجئ مصدره بالياء دون الواو قال في مجموع اللغة قال البيع قילה فسخه انتهى والمصدر من الامور التي يستدل بها على اصل الكلمة الثالث ان اهل اللغة كصاحب الصحاح والقاموس وغيرهما ذكروها في مادة ق ي ل ل في مادة ق و ل انتهى (قوله فعبر بالعقد) فانه يعم اقالة البيع والاجارة وغيرهما بغير جعل صاحب التهرال في العقد للعهد وقصره على البيع فساوى ما هنا وكأنه تلخيص المقام (قوله وهذا ركنها) الاولى تأخير عن قوله او احدهما مستقبل كما فعله المصنف (قوله لعدم المساومة فيها) هذا جواب عن سؤال ورد على قوله او احدهما مستقبل حاصله ان الاقالة عند الثاني بيع من كل وجه وعند الامام بيع من بعض الوجوه والبيع لا ينعقد بذلك وحاصل الجواب انها لم تعط حكمه في ذلك لان المساومة لا تجري فيها فحمل اللفظ على التحقيق بخلاف البيع (قوله وقال

فأرشد (اي القطع) (له) وكذا سئل ما يحدث من المبيع (كل كسب والولد والعقر) ولو (قبل الاجازة) يكون للمشتري لان الملك تم له من وقت الشراء بخلاف الغاصب لما مر (وتصدق في عجزه) (اي على نصف الثمن وجوباً) لعدم دخوله في ضمانه فصح (بائع عبده بغير امره) (على اقرار البائع) (فبرهن المشتري) مثلاً (على اقرار البائع) (وذا المبيع الفضولي) (او) (على اقرار البائع) (وذا المبيع بالبيع) (للعبد) (واراد) (المشتري) (كأنه لو اقام) (رذت) (بينته) ولم يقبل قوله للتناقض (كأنه لو اقرار البائع) (البينة انه باع يلاً امره) (سعى في نقض ما تم) (المشتري بذلك) (واصله ان من سعى في نقض ما تم من جهته لا يقبل الا في مستثنين) (وان اقرار البائع) (المذكور ولو عند غير القاضي بغير) (بان) (رب العبد لم يأمره بالبيع) (واقفه عليه) (على عدم الامر) (المشتري انتقض) (البيع لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة فاذا توافقا بطل (في حقهما) (اي حق المالك) (للعبد ان كذبهما) (وادعى انه كان يأمره فيطالب البائع بالثمن لانه وكيل لا للمشتري خلافاً للثاني) (بائع دار غيره بغير امره) (واقبضها المشتري نهر) (واما ادخالها في بناء المشتري فقيده اتفاقاً في در) (ثم اعترف البائع) (الفضولي) (بالغصب) (وانكر المشتري لم يضمن) (البائع) (قيمة الدار) (لعدم سرية اقراره على المشتري) (فان برهن المالك اخذها) (لانه نورد دعواه بها) (فروع) (بائع فضولي وآجره آخر او زوجه او رهنه فاجب ما عانت الاقوى فتصير مملوكة لازوجة فتح سكوته المالك عند العقد ليس باجارة خاتمة من آخر فصل الاقالة)

(باب الاقالة)

(هي) لغة الرفع من اقال اجوف باقى ونسباً (رفع البيع) (وعمر في الجوهرة فعبر بالعقد) (وتصح بالظن ماضيين) (وهذا ركنها) (واحد هما مستقبل) (كأنه في اقلنا لعدم المساومة فيها) (كانت كل سكاك

(قوله كالبيع) فلا تعتقد الا بما ضيق او ما ض وحال وذكر بعض الامام معه وبعض مع الثاني (قوله وتصح في
 بفسخه) اي البيع وحذفه كالذي بعده لعلمه وشار بذلك الى انه لا يشترط لفظ الاقالة (قوله وفي السراجية)
 مقابل الصحيح (قوله لا بد من التسليم) اي تسليم المبيع والقبض اي قبض الثمن المدفوع (قوله ويتوقف الخ) ذكره
 وان علم بقوله بل غطين لقوله ولو فعلا (قوله فور قول المشتري اقلتك) مرتبط باحد اللغتين وحذف من الاخر نظيره
 والمراد بالقورية وقوع ذلك في المجلس انتهى حلي عن الهندية (قوله لان من شرائطها اتحاد المجلس) مما يفرع
 عليه ما في القنية جاء الدلال بالثمن الى البائع بعدما باعه بالا من المطلق فقال البائع لا دفعه بهذا الثمن فاحبره
 المشتري فقال انا لا اريده ايضا لا يفسخ لعدم اتحاد المجلس ولان ما ذكر ليس من الفاظ الفسخ انتهى بتصرف
 (قوله ورضى المتعاقدان الخ) الاولى جعله كالا ما مستأنا نقابا بان يقول ويشترط رضی المتعاقدان الخ لان العطف
 يفيدانه من جهة العلة لاتحاد المجلس وهي لا تصلح لذلك الذي بعده افاده الحلبي واتما شرط رضاها
 لان الكلام في رفع عقد لازم وما رفع ما ليس بلازم فلمن له الخيار الفسخ يعلم صاحبه لا يرضاه افاده المصنف
 وفيه ان هذا محض فسخ لا اقالة (قوله او الورثة او الوصي) اشار بذلك الى انه لا يشترط لبقاء المتعاقدين من
 (قوله بقاء المحل) فاذا هلك لا تصح الاقالة من (قوله القابل للفسخ) محترزه قوله فلور زاد الخ (قوله بخيار) متعلق
 بالفسخ اي القابل للفسخ بخيار من الخيارات كخيار الشرط والعيب والرؤية انتهى حلي عن الهندية (قوله
 تمتع الفسخ) هي الزيادة المتصلة غير المتولدة من الاصل كالبيع والخياطة والمنفصلة المتولدة كالولد والثمار انتهى
 ابو السعود (قوله وقبض بدلي الصرف في اقالته) اما على قول ابي يوسف فظاهر لانها بيع واماعلى اصلهما
 فلانها بيع في حق ثالث وهو الشرع بغير (قوله وان لا يبيع البائع الثمن للمشتري) اي المأذون فلو وهبه لم تصح
 الاقالة بعده او قوله قبل قبضه اي قبض البائع الثمن من المأذون وذلك لانها لو صحت الاقالة حينئذ لكان
 متبرعا بالمبيع للبائع ولا يقدر على الرجوع عليه بالثمن لانه لم يصل البائع منه شيء وهو ليس من اهل التبرع
 اما بعد القبض فيرجع المأذون عليه بالثمن لو صوله ليدفعه فلم يكن متبرعا فصحت الاقالة ويرجع على البائع بعدها
 بقدر الموهوب له فيكون الاصل اليه قدر الثمن مرتين الموهوب وقدره فليتأمل وقاس الحلبي على المأذون
 وصى اليتيم ومتولى الوقف نظرا للصغير والوقف فيجوز فيما حكمه (قوله وان لا يكون البيع باكثر من القيمة
 الخ) وان لا يكون باقل منها في شرائهم نهر (قوله الاصل ان من ملك البيع) اي او الشراء وفرع عليه في الجبر
 صحة اقالة الموكل ما باعه وكيله واقالة الوكيل بالبيع ويضمن اذا كان بعد قبض الثمن اما قبله فيملكها وفي العيني
 اقالة الوكيل بالبيع تسقط الثمن عن المشتري عندهما ويلزم المبيع الوكيل وعند ابي يوسف لا تسقط الثمن عن
 المشتري (قوله الا في خمس) يراد عليها مسئلتان ذكرهما المصنف في كتاب الوقف الاولى اذا كان العاقد فاطرا
 قبله الثانية اذا كان الناظر تجل الاجرة حموي (قوله الثلاثة المذكورة) بينها في الاشياء بقوله الا في مسائل
 اشترى الوصي من مديون الميت دارا بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالف وقيمته
 ثلاثة آلاف لم تصح والمتولى على الوقف لو اجر الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم يجز على الوقف انتهى ملخصا (قوله
 والوكيل بالشراء) اما الوكيل بالبيع فقد سلف حكمه (قوله بالسلم) اي بشراء المسلم فيه فانها لا تجوز اقالته
 عند ابي يوسف وتجوز عندهما حموي في حاشية الاشياء (قوله ولا اقالة في نكاح) كانه لان الشارع جعل له
 رافعا مخصوصا وهو الطلاق والفسخ بنصورة والطلاق اد وقع لا يرتفع برفع كالعناق (قوله وبراء) لان الدين
 بالبراء سقط والساقط لا يعود (قوله للحديث) هو قوله صلى الله عليه وسلم من اقال نادما بيعته اقال الله عثرته
 يوم القيامة (قوله وقاسد) فيه نظر لان لكل منهما فسخه بدون رضی الاخر وللقاضي فسخه ايضا بدون رضاها
 والاقالة يشترط لها الرضى اللهم الا ان يراد بالاقالة مطلق الفسخ افاده ابو السعود (قوله نهر بحثا) اصله لاخيه
 في الجبر ولعل الوجوب فيه بالنسبة الى البائع بمعنى ان المشتري اذا طلب منه الاقالة يجب ان يقبله لرفع معصية
 الغرور ابو السعود (قوله وحكمها الخ) فيه ان هذا حقيقة تها الحكمها وانما اراد المصنف تنويع الحقيقة من حيث
 المتعاقدان والثالث (قوله فسخ في حق المتعاقدين) سواء كانت قبل القبض او بعده ولا تكون بيعا جديدا في حق
 غيرهما الا اذا كانت بعد القبض وهذا قول الامام وقال ابو يوسف هي بيع مطلقا وقال محمد فسخ مطلقا اي
 في حقهما وحق غيرهما (قوله من موجبات العقد) جمع موجب بالفتح قال في المنع وهو ما ينبت بنفس العقد

وقال محمد كالبيع قال البرجدي وهو
 المختار (قوله تصح ايضا) بفسخه وتزكيت
 وتاركه (قوله) وبالفسخ (قوله) ولو من
 احد الجانبين (قوله) هو الصحيح بزيادة
 وفي السراجية لا بد من التسليم والقبض
 من الجانبين (قوله) ويتوقف على قول الاخرى
 المجلس ولو كان القبول (قوله) لان من
 اوقضه فور قول المشتري اقلتك لان من
 شرائطها اتحاد المجلس ورضی المتعاقدين
 او الورثة او الوصي وبقاء المحل القابل للفسخ
 بخيار فلور زاد زيادة تمتع الفسخ لم تصح خلافا
 لهما وقبض بدلي الصرف في اقالته وان
 لا يبيع البائع الثمن للمشتري قبل قبضه
 وان لا يكون البيع باكثر من القيمة
 في بيع مأذون ووصى ومتولى (والالا)
 اقالة المذول ان خيرا (لوقف الا في
 الاصل ان من ملك البيع ملان اقالته الشراء
 خمس اشياء المذكورة ولا اقالة في نكاح وطلاق
 قبل والسلم انشاء ولا اقالة في عقد مكره
 وعناق جوهره وبراء مجبر من باب التحالف
 (وهي) مندوب للحديث وتجيب بسرا نهر
 وقاسد مجر وفيما اذا غره البائع بحكمها
 جذا فلور حاشا لرد كما سيجي وحكمها
 انها (فسخ في حق المتعاقدين فيما هو من
 موجبات) بفتح الجيم اي احكام (العقد)

من غير شرط انتهى (قوله بشرط زائد) الاولى ان يقول باس زائد وذلك لكون الدين فانه لا يفسخ بالاقالة ليعود
 الاجل لان حلوله انما كان برضى من هو عليه حيث ارتضاء ثمنا فقد اسقطه فلا يعود بعد (قوله كأنه باعه منه)
 اي بهذا الثمن وهو يجب حالا (قوله ولورده بخيار بقضاء) الذي في التعرض للصغرى لو رد المبيع بعيب بقضاء عاد
 الاجل كما كان انتهى فالمراد بخيار العيب (قوله لم تعد الكفالة فاعما) اي في الاقالة والرد بعيب بقضاء انتهى
 حلبي فحصل ان الاجل والكفالة في المبيع بما عليه لا يعودان بعد الاقالة وفي الرد بقضاء في العيب يعود الاجل
 ولا تعود الكفالة (قوله لا قبله مطلقا) اي لا تمنع الزيادة الاقالة قبل القبض سواء كانت الزيادة متصلة او منفصلة
 (قوله وبالسكوت عنه) اي من الثمن الاول ويجب الثمن الاول بلا خلاف انتهى مخ (قوله ويرده مثل المشروط والمخ)
 قال في المخ وكذا لو قبض ارد من الثمن الاول او اوجود منه يجب رد مثل المشروط في المبيع الاول كأنه باعه
 من البائع بمثل الثمن الاول وقال الفقيه ابو جعفر يرد مثل المقبوض لانه لو وجب عليه مثل المشروط للزومه
 زيادة ضرر بسبب تبرعه ولو كان الفسخ بخيار رؤية او شرط او عيب بقضاء يجب رد المقبوض اجماعا لانه فسخ من
 كل وجه انتهى (قوله وقد كسدت) انما الدراهم نهر (قوله لم تجز اقالته) رعايه لجانب الوقف والصغير مخ (قوله
 وان شرط غير جنسه) متعلق بما قبل الاستثناء فكان ينبغي تقديمه عليه انتهى حلبي والوجه في ذلك انه افسخ
 والفسخ لا يكون الا على مثل الثمن الاول (قوله فيكون فسخا بالاقول) لان نقصان الثمن يكون بمقابلته الفاسد
 بالعيب انتهى مخ (قوله لا يزيد ولا ينقص) فلو كانت زيادة او نقصان هل يرجع بكل الثمن او ينقص بقدر العيب
 ويرجع بما بقي يراجع (قوله قيل لا بد من ما ينبغي فيه) يرجع الى الزيادة والنقصان افاده المصنف (قوله لا تفسد
 بالشرط الفاسد) لان فساد المبيع به للزوم الربا ولا ربا في الفسخ مخ (قوله وان لم يصح تعليقها به) صورته باع
 فوبان زيد فقال اشترته رخصيا فقال زيد ان وجدت مستريا بالزيادة فبعضه منه فوجد فباع بازيد لا ينعقد المبيع
 الثاني لانه تعليق الاقالة بالشرط انتهى بحر (قوله كما سيجي) اي قبيل الصرف انتهى حلبي (قوله لا يطل) اي
 افسد وبه عبر المصنف ووجهه انه باع المتقول قبل قبضه (قوله بلا اعاده كيله ووزنه) فاذا باعه البائع بعد القبض
 قبل اعاده الكيل او الوزن يجوز لصحة القبض افاده ابو السعود (قوله لما جاز كل ذلك) وجهه عدم الجواز في الاخير
 ان المبيع يفسخ بهبة المبيع للبائع قبل القبض مخ (قوله في غير اقرار) انما لم يجعل بيعا في غير اقرار قبل
 قبضه لان يمه كذلك لا يجوز وما العقار فيجوز بيعه فلا مانع من جعلها بيعا فيه (قوله لم يجعل بيعا انفاقا)
 اعمالا لموضوعه اللغوي انتهى درر (قوله ولو بلفظ المبيع فيبيع) صورته قال له يعني ما اشترت كان بيعا
 انتهى مخ (قوله فيبيع اجماعا) اي من ابي يوسف ومنهما فيجوز فيها حكم المبيع حتى اذا دفع السلعة من غير ثمن
 كان بيعا فاسدا (قوله وثمرته) اي ثمره كونها بيعا في حق ثالث (قوله والثاني لا يرد المخ) يعني اذا باع المشتري
 المبيع من آخر ثم تقايلاه ثم اطلع على عيب كان في يد البائع واراد ان يرد على البائع ليس له ذلك لانه يبيع
 في حقه كأنه اشتراه من المشتري منه مخ ولورده على المشتري رده عليه ايضا ولو جعلت فسخا كان للثاني الرد
 على الاول (قوله لانه كالمشتري المخ) واختلاف العقود كاختلاف الابدى (قوله اذا باع المبيع من آخر قبل نقد
 الثمن) اي ثم تقايلا المبيع وصورته كما في المخ اشترى شيئا قبضه ولم ينقد الثمن حتى باعه من آخر ثم تقايلا وعاد
 الى المشتري فاشترى بائعه منه قبل نقد ثمنه باقل من اثنان جاز وكان في حق البائع كالمطلوب بشرآء جديد من
 المشتري الثاني انتهى موضعا (قوله عبد الخدمة) قيد العبد بكونه للخدمة لانه لو كان للتجارة لا يكون الشراء
 استهلاكا لان استبدال مال التجارة بمال التجارة ليس استهلاكا انتهى ابو السعود اي فادارد بعيب بغرضه
 وهلكت العروض لا تجب زكاته لعدم استهلاكها بالمبيع (قوله فرد به بغرضه) اما اذا رده بقضاء يكون
 فسخا في حق الجميع فكانه لم يصدر بيع وقد هلكت العروض فلا تجب الزكاة ولو قال فتقايلا المبيع لكان اوضح
 للمقام (قوله اذا رد بعيب بلا قضاء اقالة) اي والاقالة يبيع جديدي في حق الفقير فيكون بالمبيع الاول مستهلكا
 للعروض فتجب الزكاة ولو كانت الاقالة فسخا في حق الفقير لارتفع المبيع الاول وصار كأنه لم يبيع وقد
 هلكت العروض فلا تجب الزكاة انتهى حلبي (قوله ووجوب الاستبراء) صورته اشترى جارية وقبضها
 ثم تقايلا المبيع نزل هذا التقابل منزلة المبيع في حق ثالث حتى لا يكون للبائع الاول وطؤها لا بعد الاستبراء
 (قوله والاقالة) عطف على التقابض قال في النهر وشملت عن الاقالة بعد الرهن فاجبت بانها موقوفة كالمبيع

ما لو وجب بشرط زائد كانت بيعا جديدا في حقه ما
 ايضا كأن شري يدينه الموجل عيناهم تقايلا
 لم يعد الاجل فيصير دينه حالا كأنه باعه منه
 ولورده بخيار بقضاء عاد الاجل لانه فسخ ولو كان به
 كفيل لم تعد الكفالة فيها خاتمة ثم ذكر كونه فسخا
 روعا فالاول انها (بطل بعد ولادة المبيعة) لتعذر
 الفسخ بالزيادة المنفصلة بعد القبض حقا للشرع
 لا قبله مطلقا بن ملك (و) الثاني (نصح بمثل الثمن
 الاول وبالسكوت عنه) ويرد مثل المشروط ولو
 المقبوض اوجود واردي ولو تقايلا وفقد كسدت رد
 السكاسد (الا اذا باع المتولى او الوصي لا وقف
 او للصغير شيئا باكثر من قيمته واشترى شيئا باقل منها)
 للوقف او للصغير لم تجز اقالته ولو بمثل الثمن الاول
 وكذا المأذون كما هو (وان) وصليته (شرط غير جنسه
 او اكثر منه او) اجله وكذا في (الاقول الاسع نعيه)
 يكون فسخا بالاقول لو قدر العيب لا يزيد ولا ينقص
 قبل الا بدم ما ينبغي للناس فيه (و) الثالث
 (لا تفسد بالشرط) الفاسد (وان لم يصح تعليقها
 به) كما سيجي (و) الرابع (جاز للبائع بيع المبيع
 منه) ثانيا بعد ما (قبل قبضه) ولو كان بيعا في حقه
 لا بطل كبيعه من غير المشتري عيني (و) الخامس
 (جاز قبض المكيل والموزون منه) بعده (بلا اعادة
 كيله ووزنه) السادس (جاز هبته المبيع منه بعد
 الاقالة قبل القبض) ولو كان بيعا في حقه ما جاز
 كل ذلك (و) انما هي بيع في حق ثالث (لو بعد
 القبض بلفظ الاقالة فلو قبله فهي فسخ في حق
 الكل في غير العقار ولو بلفظ فسخا او متاركة
 او زاد لم يجعل بيعا انفاقا ولو بلفظ المبيع فيبيع
 اجماعا وثمرته في مواضع فالاول (لو كان المبيع
 عقارا فسلم الشفع الشفعة ثم تقايلا قضى له بها)
 لكونه بيعا جديدا فكان الشفع ثالثهما (و)
 الثاني (لا يرد البائع الثاني على الاول بعيب علمه
 بعدها) لانه يبيع في حقه (و) الثالث (ليس للواهب
 الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من آخر ثم
 تقايلا) لانه كالمشتري من المشتري منه (و) الرابع
 (المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل نقد الثمن جاز
 للمائع شراؤه منه بالاقول) الخامس (اذا اشترى
 بعروض التجارة عبد الخدمة بعد ما حال عليها
 الحول ووجده عيبا فرد به بغرضه واسترد العروض
 فملكته في يده لم تسقط الزكاة) فالفقير ثالثهما اذا رد

اخذ من قولهم انها بيع جديد في حق ثالث وهو هنا المرتين وعلى هذا لو آجره ثم تقابلا انتهى في الاصل
 الرهن موقوفة على اجازة المرتين او قضاء الراهن ذنبه وبعد الاجارة موقوفة على اجازة المستأجر ان اجازة نفذت
 والابطلت انتهى ابو السعود (قوله فالمرتين ثالثهما) الاولى زيادة المستأجر (قوله وينعج صحتها هلاك المبيع)
 لانها رفع البيع والاصل فيه المبيع انتهى منع ولو كان الهلاك بعد الاقالة بطلت وعاد البيع كذا في البحر
 (قوله كاباق) قال في البرازية تقابلا فابق العبد من يد المشتري ويجز عن تسليمه بطل الاقالة انتهى (قوله لا
 الثمن) لانه ليس بمحل للعقد لكونه يثبت بالعقد فكان حكما وهو يعقبه فلا يكون محلا له انتهى بجر (قوله
 ولو في بدل الصرف) الاولى ان يقول ولو في بدل الصرف لان كالا من بدليه ثمن قال في البحر وفي بيع المقايضة
 اذا هلك احدهما صححت في الباقي منهما وعلى المشتري قيمة الهالك ان كان قيميا ومثله ان كان مثليا فيسلمه الى
 صاحبه ويسترد العين الا اذا هلكا بخلاف البدلين في الصرف اذا هلكا لعدم التعيين ولذا لا يلزمهما الا رد
 المثل بعدها انتهى (قوله وهلاك بعضه الخ) منه ما لو اشترى ارضامع الزرع وحده المشتري ثم تقابلا صححت
 في الارض بخصتها كما ياتي (قوله وليس منه) اي من هلاك البعض فليس له ان ينقص شيئا من الثمن لخلافه
 (قوله وكذا في السلم) قال في البحر ثم اعلم انه لا يرد على اشتراط قيام المبيع لعحة الاقالة اقالة السلم قبل قبض
 المسلم فيه فانها صحيحة سواء كان رأس المال عينا او ديناً وسواء كان قائماً في يد المسلم اليه او هالكاً لان المسلم
 فيه وان كان ديناً حقيقة فله حكم العين حتى لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه واذا صححت فان كان رأس
 المال عيناً ردت وان كانت هالكاً رد المثل ان كان مثلياً والقيمة ان كان قيميا وكذا اقالته بعد قبض المسلم
 فيه ان كان قائماً ويرد رب السلم عين المقبوض لكونه متعينا كذا في البدل آتبع انتهى حلي (قوله الا في الصرف)
 استثناء منقطع انتهى حلي (قوله تقابلا فابق العبد) اراد به ان الهلاك كما يمنع ابتداء الاقالة يمنع بقاءها انتهى
 حلي (قوله او هلك المبيع) بيان للهلاك الحقيقي بعد الحكمي وهذه العبارة ليست فيما شرح عليه المصنف ولا
 هي من البرازية وقد ذكرها في البحر من غير عزو ولم يذكر فيها التقييد بما قبل قبض وهذا نصه وفي البرازية تقابلا
 فابق فابق العبد من يد المشتري ويجز عن تسليمه بطل الاقالة انتهى وشار الى ان المبيع اذا هلك بعد الاقالة
 بطلت وعاد البيع انتهى حلي (قوله مشجرة) بضم الميم وكسر الجيم اي كثيرة الشجر انتهى حلي ولا يتعين
 ان يجوز فتح الميم والجيم اسم مكان ويكون بدلا مما قبله (قوله فقطعه) اي المشتري والضمير الى الشجر المعلوم من
 مشجرة (قوله من ارش الشجر) مراده بالارش ما يعم البدل ولو قال من ارش اليد وقيمة الشجر لكان اوضح قال
 في البحر ورقم اي صاحب القنية برقم اخر ان الاشجار لا تسلم للمشتري وللبائع اخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت
 البيع بخلاف الارش فانه لم يدخل في البيع اصلا لا قصدا ولا ضمنا انتهى (قوله شري ارضامع روعة) قد سبق
 ان هذا داخل في هلاك بعض المبيع (قوله ولو تقابلا بعد ادراكه لم يجز) قال في البحر بخلاف ما اذا ادرك الزرع
 في يده ثم تقابلا فانها لا تجوز لان العقد انما ورد على القصيل دون الحنطة انتهى (قوله ردها واخذ ثمنها) لعل
 المراد ان له ذلك وليس بواجب عليه وانما ثبت له الرد لما سبق ان الاقالة ثبتت فيما يمكن رده بخيار والوطئ مانع
 من الرد اذا كان البيع بخيار (قوله مطلقا) سواء كان بحضور المبيع او بغيبته قال في المنع تقابلا وتفاضلا
 فهو ردة الرد على البائع لانه عاد الى ملكه فهو ردة رده عليه قال القاضي بدعي الدين سواء تقابلا بحضور المبيع
 او بغيبته انتهى الا انه لم يوجد في عبارة القنية كذا كره الحلي (قوله والساقط لا يعود) اي باقالة الاقالة (قوله
 رأس المال) اي رأس مال السلم (قوله كهو قبلها) اي حكم رأس المال بعد الاقالة تحكمه قبلها وفيه ادخال
 الكاف على ضمير الرفع المنفصل وهو مختص بالضرورة حموي (قوله فلا يتصرف فيه بعدها كقبليها) فلا يتصرف
 فيه المسلم اليه قبل قبضه كما لا يتصرف المسلم فيه بعد الاقالة قبل قبضه من المسلم اليه اي بان يأخذه شيئا لقوله
 عليه الصلاة والسلام لا تأخذ الا سلمك او رأس مالك اي الا سلمك حال قيام العقد او رأس المال حال انفساخه
 ولعله اذا كان السلم صحيحا ما اذا كان فاسدا فاقرب السلم ان يتصرف في رأس المال قبل قبضه انتهى ابو السعود
 في حاشية الاشياء وقوله كقبليها قال الحموي فيه ان الظروف التي تقع غايات لا تجز الا بغيره انتهى (قوله واختلفا
 فيه فلا تخالف) ويكون القول فيه قول المسلم اليه ذخيرة بخلاف ما قبلها فانها يقصا لفان ابو السعود قال
 الحلي لان التخالف باعتبار ان اختلافهما في رأس المال اختلاف في نفس العقد ولا عقد بعد الاقالة انتهى

بعين بلا قضاء اقالة ويزاد التقابض في الصرف
 ما بينهما صدر الشريعة والاقالة بعد الاجارة
 والرهن فالمرتين ثالثهما هلاك المبيع
 (ن الاقالة) يمنع عنها بدل الصرف
 ولو حكما كاباق (الا الثمن) ولو في بدل الصرف
 (وهلاك بعضه يمنع) الاقالة (بقدره) اعتبارا
 الجزء بالكل وليس منه ما لو اشترى صابونا
 فحجب فقطقا بلا قبضه كل المبيع فتح (واذا هلك
 احد البدلين في المقايضة) وكذا في السلم
 (صححت) الاقالة (في الباقي) منها وعلى المشتري
 قيمة الهالك ان قيميا ومثله ان مثليا ولو هلك
 بطلت (الا في الصرف) تقابلا فابق العبد من يد
 المشتري ويجز عن تسليمه او هلك المبيع (وان اشترى ارض
 قبل القبض بطلت) (برازية) (وان اشترى ارض
 مشجرة فقطعه او) (عبد فقطعت يده واخذ
 ارشها ثم تقابلا) (الشجر) (البدل ان
 ولا شيء لبايعه من ارش) (وقت الاقالة
 حالها) (يقطع البدل والشجر) (وقت الاقالة
 وان غير عالم خيرين الا اخذ بجميع ثمنه
 او الترك) (قنية) وفيما شري ارض بخصتها
 ثم حصده ثم تقابلا صححت في الارض بخصتها
 ولو تقابلا بعد ادراكه لم يجز وفيما ردها واخذ
 علم ان المشتري كان وطئ المبيعة ردها واخذ
 ثمنها وفيما مؤونة الرد على البائع مطلقا (وتصح
 الاقالة) (ان وقعت وعاد) البيع (الاقالة
 اي الاقالة) (ان تقبل الاقالة) لكون اسبابه
 السلم فانها لا تقبل الاقالة لا يعود اسبابه
 فيه دين مال بعد الاقالة كقبليها فلا
 وفيما رأس المال بعد الاقالة كقبليها فلا
 يتصرف فيه بعدها كقبليها فلا تخالف
 لو اختلفا فيه بعدها كقبليها فلا تخالف

(قوله ولو تفرقا قبل قبضه) أي رأس المال بعد الاقالة جاز ولو تفرقا قبل قبضه قبل الاقالة لا يجوز لأن قبض رأس المال انما هو شرط حال بقاء العقد وما بعد ارتقاعه بطريق الاقالة فليس بشرط في مجلس الاقالة (قوله الا في الصرف) فانه لا يجوز التصرف عن غير قبض بدليه بعد الاقالة كما هو الحكم قبلها لأن قبض البدلين فيه ما شرط لعينه وانما شرط للتعين وهو ان يصير البدل معيناً بالقبض صيانة عن الاقتراق عن دين بدين ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة في السلم لانه لا يجوز ان تبدله فتعود اليه عينه فلا تقع الحاجة الى التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يراعى له المجلس بخلاف الصرف لأن المتعين لا يحصل الا بالقبض لأن استبداله جائز فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعين انتهى أبو السعود في حاشية الاشياء وقوله الا في الصرف استثناء منقطع لأن أصل الكلام في رأس المال قاله الحلبي (قوله ثم التولية لمدي المظللان) لانه منكر للعقد انتهى أبو السعود (قوله لمدي الصحة) لأن مدي الصحة ينكر الفساد ومدي الصحة ينكر الصحة فهما متساويان في ذلك لكن منكر الصحة يدعي حق الفسخ وخصمه ينكر ذلك فهو المنكر في الحقيقة والقول قول المنكر وقيل البري عن قاضي خان ان كان مدي الفساد يدعي الفساد بشرط فاسد او اجل فاسد كان القول قول مدي الصحة والبينة بينة مدي الفساد باتفاق الروايات فان كان مدي الفساد يدعي معنى في صلب العقد بان ادعى انه اشتراه بالف درهم ورطل من سحر والاخر ادعى البيع بالف درهم فيه روايتان عن ابي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول مدي الصحة ايضا والبينة بينة الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول مدي الفساد انتهى وفي الوسيط منتخب المحيط اقاما البينة على الصحة والفساد فالبينة بينة مدي الفساد لانها اكثر اثباتا انتهى ولو اختلفا في الطوع والكراهة فالقول لمدي الطوع وان اقاما البينة فينة مدي الكراهة اولى وبه بقي انتهى يرى وذكر انهما اذا اختلفا في الجد والهزل فالقول لمدي الهزل وان اعطاء شيئا من الثمن لا تسع دعوى الهزل أبو السعود (قوله اذا ادعى المشتري) وذلك من البيوع الفاسدة كما سبق (قوله قبل النقد) أي قبل نقد المشتري الثمن الى البائع وهو مرسل بقوله يبعه (قوله وادعى البائع الاقالة) وادعاء الاقالة مستلزم لادعاء صحة البيع اذا الاقالة لا تكون في غير الصحيح سوى (قوله ولو بعكسه) صورته ادعى البائع انه اشتراه من المشتري باقل مما باعه والمشتري يدعي الاقالة (قوله فخالفا) وجه التحالف ان المشتري بدعواه الاقالة يدعي ان الثمن الذي يجب له مائة والبائع بدعواه البيع منه باقل من الثمن الاول يدعي ان الثمن الذي يجب تسليمه الى المشتري خمسون مثلاً فبذلك اختلفا فيهما فيجب تسليمه الى المشتري منزلة اختلفا فيهما في قدر الثمن الموجب للتحالف بالنص والا فالأمة هي الثمن الاول انما ترد الى المشتري بحكم الاقالة في البيع الاول وهي غير المحسنيين التي هي الثمن في البيع الثاني انتهى سوى (قوله بشرط قيام المبيع الخ) هذا شرط التحالف مطلقا قال في الاشياء بشرط قيام المبيع عند الاختلاف في التحالف الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما في الهداية انتهى فانه اذا استهلكه غير المشتري تكون قيمة العين قائمة مقامها واما اذا استهلكه المشتري في يد البائع نزل قابضا وامتنعت الاقالة وكذا اذا استهلكه احد في يده لفقد شرط الصحة وهو بقاء المبيع ومحل عدم التحالف عند هلاك المبيع اذا كان الثمن ديناً اما اذا كان عيناً بان كان العقد مقايضة وهلك احد العوضين فانهما يتحالفان من غير خلاف لأن المبيع في احد الجانبين قائم ويرد مثل الهالك وقيمته والمصدر الى التحالف فرع الهز عن اثبات الزيادة بالبينة وقامه في حاشية الاشياء لا في السعود (قوله نزله) بضم النون والزاى والمراد ثمرته انتهى الحلبي (قوله لم يصح) لانه لا يصح الفسخ بخيار من الخيارات وشرطها ان يكون المحل قابلاً للفسخ بخيار من الخيارات كما سلف والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب المراجعة والتولية)

وجه تقديم الاقالة عليهم ان الاقالة بمنزلة المفرد من المركب لأن الاقالة انما تكون مع البائع بخلاف التولية والمراجعة فانهما اعم من كونهما مع البائع وغيره (قوله لما بين الثمن شرع في الثمن) قال في الغاية لما فرغ من بيان ايقاع البيوع اللازمة وغير اللازمة كالبيع بشرط الخيار وكانت هي بالنظر الى جانب المبيع شرع في بيان انواعها بالنظر الى جانب الثمن كالمراجعة والتولية والربا والصرف وتقديم الاول على الثاني لاصالة المبيع دون الثمن انتهى شاذي (قوله ولم يذكر المساومة) هي البيع باى ثمن اتفق وهو المعتاد شاذي (قوله والوضيعة) هو تملك

ولو تفرقا قبل قبضه جاز الا في الصرف وفي الاختلاف المتباينان في الصحة والبطالان
فان قول لمدي الصحة قلت الا في الصحة
والفساد لمدي الصحة قلت الا في مسئلة
اذا ادعى المشتري يبعه من باعه باقل من
الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول
للمشتري مع دعوى الفساد ولو يبعه
فخالفا بشرط قيام المبيع الا اذا استهلكه
في يد البائع غير المشتري وادعى البائع
الاقالة فالقول لمدي الصحة قلت الا في مسئلة
للمشتري مع دعوى الفساد ولو يبعه
فخالفا بشرط قيام المبيع الا اذا استهلكه
في يد البائع غير المشتري وادعى البائع
الاقالة فالقول لمدي الصحة قلت الا في مسئلة

للمشتري مع دعوى الفساد ولو يبعه
فخالفا بشرط قيام المبيع الا اذا استهلكه
في يد البائع غير المشتري وادعى البائع
الاقالة فالقول لمدي الصحة قلت الا في مسئلة

المظهر هما (المراجه) مصدر راجع وشرحا
 (بيع مامله) من العروض ولو بيعت اوان
 او وصية او غصب فانه اذا تم من جنسه
 وبفضل (مؤنة وان لم تكن على تلك القيمة
 فصار غصوب ثم باعه من اجهة على غيره
 حاز بسوط (التولية) مصدر اول ولو
 جعله والباو شرعا (بعد ثبته الغالب
 حكمه بغيره فبقيته وعبر عنها لانه الغالب
 وشروط صحتها كون (الرجحان) كون
 قويا (ملوكا) لا يشترى (البيع كذا يارده
 معلوما) ولا قويا حتى لو باعه ببيع داه يارده
 لان تعاد الجبالة حتى لو باعه ببيع داه يارده
 اي العشرة باحد عشر لجمع العيني (وغيره)
 في الجاس فخير ببيع الجاس (بالكسر علم الثوب
 بالي لوز كان (والطراز) بالكسر علم الثوب
 (والقتل وحمل الطعام وسوق الغنم باجرة
 لا سرف وسقى الزرع والكروم وكسبها
 وكري المسناه والانهار وغيره من الانبياء
 ويتبعها الداه

المبيع بثلث الثمن مع نقصان منه ينسب انتهى اتفاقا وثله خاه ساوه والاشترى وبيع التولية
 وقد نقله الشافعي (قوله لظهرهما) قال في المستصفي ولم يذكر القسم الثاني في هذا الكتاب ويعني ببيع التولية
 لان ذلك لا يقع الا بتدرا لال لغرض في المبيعات الاسترباح انتهى (قوله مصدر راجع) اي باع المشاع واشترى
 مراجه اذا سمي لكل قدر من الثمن ربحا جوى (قوله من العروض) اخرج ما اذا اشترى دراهم بدنانير فانه
 لا يجوز بيع الدراهم مراجه كذا في الجهر وفي حاشية سري الدين علي الزيلعي نقلا عن البدائع انه يجوز (قوله
 ولو بيه او ارث او وصية) اي فله المراجه على القيمة اذا كان صادقا في التقويم ولم اركيف يقول وينبغي ان يقول
 قيمته كذا بجر (قوله او غصب) صورته ضاع المغصوب عند الغاصب وضمن قيمته ثم وجده جازله يبعه مراجه
 وتولية على ما ضمن من العقد وان لم يوجد راند آفقد وجد انتهاء فانه اذا قضى القاضي على الغاصب بالقيمة عاد
 ذلك عقدا حتى لا يقدر المالك على رد القيمة واخذ بعد عود من الغاصب افاده صاحب النهر (قوله فانه اذا تمته)
 مراده ما يبيع القيمة قال الحلبي واخرج الشارح بقوله فانه اذا تمته بعض تعريف المراجه عن كونه من التعريف
 وفسر الفضل بما يضمن مع ان المراد في كلام المصنف الزيادة على الثمن التي هي الربح وهي عبارة مستقيمة
 في ذاتها لكن بقي تعريف المراجه ببيع مامله كقط وهو تعريف فاسد لكونه غير مانع انتهى (قوله بما قام عليه)
 مثله ما اذا رقب عليه ثمننا زيد من الاول ورايح عليه اي من غير ان يذ كر ان ذلك هو الذي اشترى به من باعه قال
 في البحر وقلنا او برقه ليدخل ما اذا اشترى متاعا ثم رقبه باكثر من الثمن الاول ثم باعه مراجه على رقبه جاز
 ولا يقول قام على كذا ولا قيمته كذا ولا اشترى به كذا فتعزاع الكذب وانما يقول رقبه كذا فانما رايح على كذا
 نهاية (قوله وان لم تكن من جنسه) اي وان لم تكن المؤنة المضمومة من جنس المبيع (قوله ونحوه) كصباغ
 وطرار (قوله على تلك القيمة) مراده بها ما يبيع الثمن فان القيمة انما تظهر في الهبة وما بعدها واما المبيع فلا بد فيه
 من رعاية الثمن ولا يصح التقويم مع وجوده لوجود اصل يرجع اليه حينئذ بخلاف الهبة وما بعدها (قوله يعني
 ببعيته) نفس الثمن الحكمي فقط لا لقوله بتمته فانه الحلبي وانما زاده ليشمل بيع الغاصب المغصوب الا ببق بعد
 تضمين القيمة فان للغاصب ان يولي بها (قوله وعبر به) اي بالثمن عنها اي عن القيمة الاولى حذف عنها لان المراد
 بالثمن ما يبعه وبم القيمة لاهي بخصوصها (قوله لانه الغالب) اي لان العادة جرت غالبا ان التولية ومثلها
 المراجه لا يكونان الا عن ثمن في العقد الاول (قوله كون العوض) اي العوض السكائن في العقد الاول فانه الحلبي
 فلا تصح المراجه ولا التولية في الثمن الاول اذا كان من ذوات القيم لما تقرران مبناهما على الاحتراز عن الحيانة
 وشبهتها والمشتري لا يشتري المبيع الابقية مادفع فيه من الثمن وهي مجهولة تعرف بالجزر والظن فتتمكن فيه
 شبهة الحيانة من مخلصا واعلم ان المعترف المراجه ما وقع العقد الاول عليه دون مادفع عوضا عنه حتى لو كان
 بعشرة دراهم فدفع عناد يار او ثوبا بقيته عشرة اواقل او اكثر كان رأس المال هو العشرة دون مادفع فتح
 وفي الظهيرة اشترى بالجيد وبقدر الزئوف رايح بها في قول الامام وقال ابو يوسف بالجيد وجرم به في المحيط من
 غير ذكر خلاف جوى (قوله او قويا مملوكا للمشتري) صورته اشترى زيد من عمرو وعبد اشوب ثم باع العبد من بكر
 بذلك الثوب مع رايح اولا والحال ان بكرا كان قد ملك الثوب من زيد قبل شراء العبد واشترى العبد بالثوب قبل
 ان يملكه من زيد فاجازه بعده فلا شك ان الثوب بعد الاجازة صار مملوكا لبكر المشتري فبتمت اوله قول المتن او مملوكا
 للمشتري انتهى حلبي (قوله حتى لو باعه) فترجع على قوله معلوما وقوله ببيع داه يارده قال في البنابة
 ولفظه بفتح الدال وسكون الهاء اسم للعشرة بالفارسية ويزده بالياء اول الحروف وسكون الزاي اسم احد
 عشر بالفارسية انتهى (قوله لم يحزن) للجهالة (قوله اجر القصار) قيد بالاجر لانه لو فعل شيئا من ذلك سيده لا يضمنه
 وكذا ان تطوع متطوع بهذه مجروس مجي (قوله والصبيغ) هو بالفتح مصدر وبالكسر ما يصبغ به ابو السعود
 عن الدرر والاطهر في المصنف الفتح لقول الشارح بعد باي لون كان (قوله والقتل) من فتل الحبل افعله
 اخرجته طرده وهي ما يفعل بطراف الثياب والمناديل بجريرا وكان انتهى نهر (قوله وحمل الطعام) اطلقه
 فحمل البر والبحر من (قوله وسوق الغنم) الى منزله والغنم مثال والمراد المواشي نهر (قوله بلا سرف) اخرج به
 ما كان سرفا وزياده فلا يضمن من خاى الزيادة انتهى شلي في الحاشية (قوله وسقى الزرع) اي اجره وكذا يقال
 فيما بعد (قوله وكسبها) اي كدها يقال كسحت الرمح الارض قشرت عنها التراب والمكسحة المكسحة وكسح

على خمسة ولو اشتراه بعشرة وباعه بعشرين مائة ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه مائة أصلاً ولا يبيعه مائة
على عشرة في القسطين (قوله لم يبيع) وله ان يبيعه مائة مائة (قوله ولو بين ذلك) فقال كذا بعشرة فربحت
فيه كذا ثم اشترى به بكذا وأنا يبيعه الآن بكذا أربع كذا أيضاً فاقا انتهى فتح القدير (قوله أو باع بغیر الخلف)
صورته باع العرض بوصيف أو دابة أو عرض آخر ثم اشتراه بعشرة فإنه يبيعه مائة على عشرة لأنه عاد إليه
بمن ليس من جنس الثمن الأول (قوله أو تخلل ثالث) لأن العقد الثاني عقد متعبد منقطع الأحكام عن الأول
فيجوز ثبوت المراجعة عليه والظاهر أنه إذا تخلل ثالث ثم عاد إلى المشتري وأخذ منه الأول أن الحكم كذلك (قوله أي
جاز أن يبيع مائة) إلا بعد في التعبير أي إذا أراد أن يبيع سبعمائة وجب عليه أن يبيع على ما شري العبد
لأن المراجعة حينئذ على ما شري من العبد وعكسه واجبة لا جائزة فتأمل (قوله لتحقيق الشراء) من العبد
لأنه إذا لم يكن مديوناً لا يصح شراؤه منه لأنه ما ملكه والشخص لا يشتري ملك نفسه (قوله نصيباً للثمة) وذلك لأن
هذا العبد وإن كان صحيحاً لا فادته ملك العين أو التصرف إلا أن فيه شبهة العدم لأن الحاصل للعبد لا يتخلو عن
حق المولى ولذا كان له أن يستبقى ما في يده ويقتضى دينه وكذا في كسب المكاتب ويكون ذلك الحق له حقيقة
بغيره فصار كأنه باع أو اشتري ملك نفسه من نفسه فاعتبر عدما في حكم المراجعة نصيباً لهذه الثمة (قوله كما صله
وفرعه) واحد الزوجين واحد المتفاوضين وهذا قول الإمام وخالفه فيماعد العبد والمكاتب (قوله باع الثوب
مراجعة رب المال بائني عشر ونصف) لأن معنى هذا البيع على الاحتراز عن الخيانة وشبهتها وفي بيعه مائة
على خمسة عشر شبهة خيانة لأن هذا البيع وإن حكم بجواز لا اشتقاله على الفائدة فإن فيه استفادة ولاية
التصرف لأن التسليم إلى المضارب انقطع ولاية رب المال عن ماله في التصرف فيه فبالشراء من المضارب
يحصل له ولاية التصرف وهو مقصود وإذا اشتمل على الفائدة انعقد لأن الانعقاد يتبع الفائدة لكنه فيه شبهة
العدم لأن البيع بمبادلة المال بالمال وإنما يتحقق بآمال غيره لا بآمال نفسه فلا يكون البيع موجوداً وإذا كان
فيه شبهة العدم كان البيع الثاني كالعدد في حق نصف الربح لأن ذلك حق رب المال فيحط من الثمن احترازاً
عن شبهة الخيانة ولا شبهة في أصل الثمن وهو عشرة ولا في نصيب المضارب فيبيع مائة على ذلك من مائة
واعلم أن قيمة المبيع في المضاربة تارة تتساوى مع الثمن الذي اشتراه به رب المال ورأس المال يكون مساوياً للقيمة
أيضاً كما إذا كان المبيع عبداً قيمته ألف واشتراه رب المال بالف ورأس المال ألف والمضارب قد اشتراه بمائة
مثلاً وتارة تزيد قيمة المبيع على الثمن وعلى رأس المال كما إذا كانت القيمة القائمة وباقي الصورة بحالها وفي هاتين
الصورتين يبيع رب المال على ما اشتري المضارب ولا يضم حصة المضارب وتارة تزيد القيمة والثمن على رأس
المال بأن كان كل الأوامر مائة ورأس المال ألف وتارة تتساوى القيمة مع رأس المال والزيادة إنما هي في الثمن فقط
كما إذا كان كل منهما ألفاً والثمن ألف ومائة وفي هاتين الصورتين يبيع رب المال على ما اشتري به المضارب ويضم
حصة المضارب من الربح وهذه الصور مذكورة في البحر عن الهيطة أقاده الحلبي (قوله لأن نصف الربح ملكه)
قال في التبيين لأن نصف الربح وهو درهمان ونصف لم يرب المال ولم يخرج عن ملكه فيحط عن الثمن فبقى
اثنان ونصف ونصف خارجة عن ملكه عشرة منها دفعها المضارب إلى بائعه ودرهمان ونصف نصيب المضارب
فتحصل له الثوب بهذا القدر فيبيعه عليه مائة مائة (قوله وكذا عكسه) وهو ما إذا كان البائع رب المال
والمشتري منه المضارب وهذه المسئلة على أربع صور كسابقتها فإن الأشياء الثلاثة تارة تتساوى كما إذا كانت ألفاً
ورب المال قد اشتراه بأقل منها وتارة تتساوى القيمة مع رأس المال ويزيد الثمن وفي هاتين الصورتين لا يبيع
المضارب إلا على ما اشتري رب المال ولا يضم حصة رب المال وتارة يزيد كل من القيمة والثمن على رأس المال
بأن كان كل منهما ألفاً وهو ألف بان اشتري رب المال عبداً بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بألف ألف
رأس المال وألف ألف من تجارة سابقة وتارة تزيد قيمة المبيع على كل منهما بان اشتراه رب المال بألف
وباعه من المضارب بألف وقيمة العبد ألف وخمسمائة فإن المضارب يبيع في المسئلة الأولى على ألف وخمسمائة
يضم حصة رب المال من الربح وفي الثانية على ألف ومائتين وخمسين انتهى حلبي بتصرف (قوله كما ينبغي في بابه)
وهو باب المضارب الذي يضارب (قوله ونحقيقه في التمهيد) هذا راجع إلى أصل المسئلة لا إلى عكسها وهو ما إذا
اشتري رب المال من المضارب وذلك أن الزيلعي ذكر في المضاربة أن رب المال إنما يبيع مائة على ما اشتري

(لم يبيع) خلافاً لها وهو أن قوله أو تفرق
بجرو ولو بين ذلك أو باع بغیر الخلف أو تخلل
ثالث جاز أيضاً فافهم (راجع) أي جاز أن
يبيع مائة على ألف (سبعمائة من) مكاتبه
أو مسأله (ولو) المستغرق في بند نفسه
فأضرب هذا القيد لتحقيق الشراء فغير
المديون بالأولى (على ما شري) من لا تقبل
عكسه (نصيباً للثمة) وكذا كل من لا يبيع
شهادته كصاحبه ابن السكال (ولو كان
شراؤه نفسه) بالنصف (أشترى
مضارباً) مائة عشرة (بالنصف) عشرة
بها أو باعها من رب المال بائني عشر
(راجع) الثوب (مراجعة رب المال) بائني عشر
ونصف (لأن نصف الربح ملكه) وكذا عكسه
كما ينبغي في بابه ونحقيقه في التمهيد

المضارب فقط ولا يضم حصة المضارب قال في البحر وهو هو لثقلته ما ذكره في المراجعة وفي المضاربة فان صاحب المهادية ذكر في الموضوعين انه يضم حصة المضارب وقد صرح هو نفسه بالضم في المراجعة وحمل في التهر على انه رواية والحق في الجواب ان كلام الشارح في المضاربة محمول على الصورتين الاوليين من كلام صاحب المحيط فان رب المال انما يبيعه فيه ما على ما اشتراه المضارب فقط من غير ضم وما ذكره في المراجعة محمول على الصورتين الاخيرتين من كلام صاحب المحيط فان رب المال فيهما يبيعه مراجعة ويضم حصة المضارب فلا تناقض وقد تقدمت الصور الاربع فربما (قوله اي من غير بيان) لاحاجة الى هذا البيان لوضوحه (قوله اما بيان نفس العيب فواجب) لثلاث يكون غلشاه وفي الحديث من غشيتنا فليس منا وفي الخلاصة قبيل المصرف رجل يبيع سلعة معيبة وهو يعلم يجب ان يبيها قال بعض مشايخنا رضي الله تعالى عنهم بصير فاسقا مردود الشهادة اي ان لم يبين قال الصدر الشهيد ولا نأخذ به انتهى بحر وهو بعيد ان كتمان العيب من الكتمان لان الصغيرة لا تهد بها الشهادة الا بالاصرار عليها ولو وجد بالمبيع عيبا فرضي به كان له ان يبيعه مراجعة على الثمن الذي اشتراه به لان الثابت له خيار فاستطاعه لا يمنع من البيع مراجعة كما لو كان فيه خيار شرط او رؤية (قوله فتعيب عنده بالتعيب) سواء كان نقصان العيب يسيرا او كثيرا وعن مجرجه الله تعالى انه ان نقصه قدره الا يتغيب الناس فيه لا يبيعه مراجعة بلا بيان ودل كلامه انه لو نقص بتغير السعر بامر الله تعالى لا يجب عليه ان يبين بالاولى انه اشتراه في حال غلته وكذا لو اصغر الثوب لطول مكتمه او توسخ انتهى بحر (قوله كقرض فار) القرض بالقاف وبالفاء منح (قوله ورجحه السكال) بان مبنى المراجعة على عدم الخيانة وعدم ذكره انها انتقصت انهاء للمشتري ان الثمن المذكور كان لها ناقصة والغالب انه لو علم ان ذلك ثمنها صححها لم يأخذها معيبة الا بحسب طمأنينة (قوله ووطئ البكر) لان العذرة جزئية من العين فيجب ان يبيها من الثمن وقد حسم انتهى بحر (قوله لصيرة الخ) علة للبيان في مسئلة التعيب اي بخلاف مسئلة التعيب فان الاوصاف لم تقصد فيها بالانلاف ولو زاد قوله بخلاف مسئلة التعيب ليربط به قوله ولذا قال ولم يتقصها الوطئ لكان اولى قاته ذكره في مسئلة التعيب وذلك لانه اذا انتقص الوطئ دل على انه قصد الانلاف لان الوطئ من غير قصد انلاف لا ينقص غالب (قوله بالف انسيئة) افاديه انه ذكر الاجل حالة العقد فلو اجله بعد العقد لا يلزمه بيانه كما في البحر لانها لو اخلقا بالمبيع شرطا لا يلحق باصل العقد على الاصح فيكون تأجيلا مستأنفا كذا في التهر فلو لم يشروطه الا انه معتاد التحكيم قيل يلزمه بيانه لان المعروف كالمشروط وينبغي ترجيحه لانها مبنية على الامانة والاحتراز عن شبهة الخيانة وقيل لا لان الثمن حال بالعقد كما لو باعه حالا ومطله الى شهر فانه راجع بالثمن بحر قال الزيلعي وهو قول الجهور جوى (قوله بلا بيان) اي للاجل كله وذكر بعضه كعدم ذكره اصلا قال في البحر والماصل ان عدم بيان اصل الاجل خيانة وكذا بيان بعضه واخفاء البعض (قوله خير المشتري) بين اخذه بكل الثمن حالا وتركه لان للاجل شبهة بالمبيع الا ترى انه يراى في الثمن لاجله والشبهة في المراجعة ملحقه بالحقيقة فكأنه اشترى شيئين بالف وباع احدهما بالمبيع اعلى وجه المراجعة وهذا خيانة فيما اذا كان مبيعا حقيقة فان كان اسجد الشيعيين يشبهه المسيح يكون هذا شبهة الخيانة (قوله بتعيب) بان كان بافة سمجوبة (قوله او تعيب) كان هلك بفعل المشتري (قوله لزمه كل الثمن حالا) لان الاجل في نفسه ليس بمال فلا يقابله شيء من الثمن حقيقة اذا لم يشترط زيادة الثمن بمقابلته قصد ويراد في الثمن لاجله اذا ذكر الاجل بمقابلته زيادة الثمن قصدا فاعتبر ما لا في المراجعة احترازا عن شبهة خيانة ولم يعتبر ما لا في حق الرجوع عملا بالحقيقة (قوله في جبيع مامر) فلا بد من البيان في التولية في التعيب ووطئ البكر وبدونه في التعيب ووطئ انسيب وهي مثلها في النسبة ايضا (قوله بحر ومصنف) الاول مصنف عن البحر فان المصنف نقله في شرحه عنه (قوله بما قام عليه) اي بما اشتراه به مع ما لحقه من المؤن جوى (قوله بكم قام عليه) اخرج المصنف كم عماله من الصدرة جوى (قوله وخبر الخ) لان الفساد لم يتقرر فاذا حصل العلم في المجلس جعل كابتداء العقد وصار كتناخير القبول الى آخر المجلس (قوله والابطال) المراد انه تقرر فسادة والافساد فسادا وهذا علمت ان المراد بالبطال الفساد قال في البحر وظاهر كلام المصنف وغيره ان هذا العقد ينقض فسادا بعرضية الصحة وهو الصحيح خلافا لما روى عن محمد انه صحيح له عرضية الفساد كذا في الفتح وينبغي ان تظهر ثمة الخلاف في حرمة مباشرة في الصحيح فحرم وعلى الضعيف لا والله تعالى اعلم انتهى (قوله يغبين

(رب ارجع) مرادها (بلا بيان) اي من غير بيان (انه اشتراه سليما) اما بيان نفسه العيب فواجب (فتعيب عنده بالتعيب) بافة سمجوبة او بصنع المبيع ووطئ التعيب ولم يمازى او كقرض فار وحرق نار الثوب يتقصها الوطئ كقرض فار وسف وزفر والثلاثة المشتري وقال ابو يوسف وانه لا يبيعه مراجعة على الثمن الذي اشتراه به لان الثابت له خيار فاستطاعه لا يمنع من البيع مراجعة كما لو كان فيه خيار شرط او رؤية (قوله فتعيب عنده بالتعيب) سواء كان نقصان العيب يسيرا او كثيرا وعن مجرجه الله تعالى انه ان نقصه قدره الا يتغيب الناس فيه لا يبيعه مراجعة بلا بيان ودل كلامه انه لو نقص بتغير السعر بامر الله تعالى لا يجب عليه ان يبين بالاولى انه اشتراه في حال غلته وكذا لو اصغر الثوب لطول مكتمه او توسخ انتهى بحر (قوله كقرض فار) القرض بالقاف وبالفاء منح (قوله ورجحه السكال) بان مبنى المراجعة على عدم الخيانة وعدم ذكره انها انتقصت انهاء للمشتري ان الثمن المذكور كان لها ناقصة والغالب انه لو علم ان ذلك ثمنها صححها لم يأخذها معيبة الا بحسب طمأنينة (قوله ووطئ البكر) لان العذرة جزئية من العين فيجب ان يبيها من الثمن وقد حسم انتهى بحر (قوله لصيرة الخ) علة للبيان في مسئلة التعيب اي بخلاف مسئلة التعيب فان الاوصاف لم تقصد فيها بالانلاف ولو زاد قوله بخلاف مسئلة التعيب ليربط به قوله ولذا قال ولم يتقصها الوطئ لكان اولى قاته ذكره في مسئلة التعيب وذلك لانه اذا انتقص الوطئ دل على انه قصد الانلاف لان الوطئ من غير قصد انلاف لا ينقص غالب (قوله بالف انسيئة) افاديه انه ذكر الاجل حالة العقد فلو اجله بعد العقد لا يلزمه بيانه كما في البحر لانها لو اخلقا بالمبيع شرطا لا يلحق باصل العقد على الاصح فيكون تأجيلا مستأنفا كذا في التهر فلو لم يشروطه الا انه معتاد التحكيم قيل يلزمه بيانه لان المعروف كالمشروط وينبغي ترجيحه لانها مبنية على الامانة والاحتراز عن شبهة الخيانة وقيل لا لان الثمن حال بالعقد كما لو باعه حالا ومطله الى شهر فانه راجع بالثمن بحر قال الزيلعي وهو قول الجهور جوى (قوله بلا بيان) اي للاجل كله وذكر بعضه كعدم ذكره اصلا قال في البحر والماصل ان عدم بيان اصل الاجل خيانة وكذا بيان بعضه واخفاء البعض (قوله خير المشتري) بين اخذه بكل الثمن حالا وتركه لان للاجل شبهة بالمبيع الا ترى انه يراى في الثمن لاجله والشبهة في المراجعة ملحقه بالحقيقة فكأنه اشترى شيئين بالف وباع احدهما بالمبيع اعلى وجه المراجعة وهذا خيانة فيما اذا كان مبيعا حقيقة فان كان اسجد الشيعيين يشبهه المسيح يكون هذا شبهة الخيانة (قوله بتعيب) بان كان بافة سمجوبة (قوله او تعيب) كان هلك بفعل المشتري (قوله لزمه كل الثمن حالا) لان الاجل في نفسه ليس بمال فلا يقابله شيء من الثمن حقيقة اذا لم يشترط زيادة الثمن بمقابلته قصد ويراد في الثمن لاجله اذا ذكر الاجل بمقابلته زيادة الثمن قصدا فاعتبر ما لا في المراجعة احترازا عن شبهة خيانة ولم يعتبر ما لا في حق الرجوع عملا بالحقيقة (قوله في جبيع مامر) فلا بد من البيان في التولية في التعيب ووطئ البكر وبدونه في التعيب ووطئ انسيب وهي مثلها في النسبة ايضا (قوله بحر ومصنف) الاول مصنف عن البحر فان المصنف نقله في شرحه عنه (قوله بما قام عليه) اي بما اشتراه به مع ما لحقه من المؤن جوى (قوله بكم قام عليه) اخرج المصنف كم عماله من الصدرة جوى (قوله وخبر الخ) لان الفساد لم يتقرر فاذا حصل العلم في المجلس جعل كابتداء العقد وصار كتناخير القبول الى آخر المجلس (قوله والابطال) المراد انه تقرر فسادة والافساد فسادا وهذا علمت ان المراد بالبطال الفساد قال في البحر وظاهر كلام المصنف وغيره ان هذا العقد ينقض فسادا بعرضية الصحة وهو الصحيح خلافا لما روى عن محمد انه صحيح له عرضية الفساد كذا في الفتح وينبغي ان تظهر ثمة الخلاف في حرمة مباشرة في الصحيح فحرم وعلى الضعيف لا والله تعالى اعلم انتهى (قوله يغبين

والغبن للمغيبين فالغيبون المشقوصون في الثمن او غيره والغبن صمد غبن من باب بخر بخرين
وكما يكون المشتري مغيبا فغروا يكون البائع كذلك انتهى فتاوى قاضي الهداية (قوله وبه آقاي بعضهم مطلقا)
سواء وقع غرر من الجدل المتعاقد بين ام لا وجل صاحب التحفة قول من قال بعدم الرد على حالة لا غرر فيها
اما اذا وجد الغرر فيثبت الرد ومبارته كما في المنع واصحابنا يقولون في المغبون لا يرد ولكن هذا في مغبون لم يغر
اما في مغبون غرر يكون له حق الرد استدلالا بمسئلة المراجعة انتهى غرر القول المطلق الى المفصل (قوله وبه آقاي
بالرد) اي مطلقا سواء غره ام لا بقدرية التفصيل بعده (قوله وبه آقاي صدر الاسلام) ابو اليسر وهو الصحيح منه
وظاهر كلامهم ان الخلاف حقيقي ولو قيل انه لفظي ويحمل القولان المطلقان على القول المفصل لسكان حسنا
ويدل عليه جل صاحب التحفة المتقدم (قوله قبل علمه بالغبن) اما بعده فيكون رضى منه فلا يثبت له خيار الرد
(قوله فيرده مثل ما اتفه) اي مع رد الباقي واسقطهم المؤلف من عبارة الفنية فانه قال فيها والصواب ان يرد الباقي
وهو مثل ما صرف الى حاجته ويسترد جميع الثمن رد اعلى من قال فله ان يرد الباقي بحصته من الثمن انتهى حلبي
(قوله انتهى) اي ما في الفنية (قوله بقي لوقيب الماره) صاحب الفنية ذكر كلام من المثلي والقيبي فانه ذكر مانصه
قال لغزال لا معرفة لي بالغزل فأخذ بغزل اشتريه فاني رجل بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل الغزال
نفسه دلا لا بينهما واشترى ذلك الغزل باز يد من ثمن المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته نفسه ثم علم بالغبن وبما
صنع له رد الباقي بحصته من الثمن قال رضي الله تعالى عنه والصواب ان يرد الباقي وهو مثل ما صرف في حاجته
ويسترد جميع الثمن لكن اشترى بيتا معاها من برقاذا فيه كان عظيم فله الرد واخذ جميع الثمن قبل اتفاق شيء منه
وبعد رد الباقي ومثل ما اتفق ويسترد الثمن كذا ذكره ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فالغزل قيمتي والبر مثل
فان المثلثات المكيلات والموزونات والمعدود المتقارب لكن بقي الكلام في قوله في الغزل فانه يرد مثل ما صرف
في حاجته فانه يقتضي ان الغزل مثلي وليس كذلك ما علمت ولوقيل في القبيبي انه يحسب قيمته وينظر فان كان
الربع مثلا يسقط عنه بحسابه ويستدل على قيمته بما بقي منه لسكان له وجه وليحذر (قوله قلت وبالاخير) الى قوله
وغيره الاولى ذكر هذه عند قوله وبه آقاي صدر الاسلام وغيره انتهى حلبي (قوله وفي كفاية الاشياء الخ) نقل بالمعنى
ويظهر اصله بالاطلاع عليه (قوله منها هذه) اي مسئلة المثل انتهى حلبي (قوله يرجع نفعه الى الدافع) اعم من
كونه البائع او المشتري او المودع او المؤجر فان المودع يتنفع بحفظ ماله والمؤجر يتنفع بالاجرة (قوله كودبعة)
صورته ان يودع آخر شيئا بناء على انه ملكه اي ملك المودع بالكسوف فملك الوديعة في يد المودع ثم استحققت بعد
الهلاك فله ان يضمن المودع بالفتح لوضع يده على ملكه بغير اذنه بمنزلة غاصب الغاصب والمودع الرجوع بم
ضمن على المودع لانه غره بان الوديعة ملكه (قوله واجارة) صورته ان يجر دابة مثلا على انها ملكه فملك في يد
المستأجر ثم استحققت فضمن المستحق المستأجر فله الرجوع بما ضمن على المؤجر حيث غره بانه آجره ملكه
ابو السعود في حاشية الاشياء عن الجوى (قوله يرجع على الدافع بما ضمنه) الاولى ان يقول رجعا على الدافع
بما ضمنه وهو كذلك في الاشياء (قوله ولا رجوع في عارية وهبة الخ) يعني اذا هلكت العين المستعارة
او الموهوبة في يد المستعير او الموهوب له ثم استحققت فضمن المستحق لم يرجع بما ضمنه على المعير والواهب لان
القبض كان لا نفسها اي فكان المستعير والموهوب له هو المستحق بهذا القبض دون المعير والواهب انتهى
ابو السعود في حاشية الاشياء (قوله ان يكون في ضمن عقد معاوضة) من يسع صحيح او فاسد واخرج به عقود
التبرعات كالهبة والصدقة فان الغرر لا يثبت الرجوع فيها ابو السعود عن البيهقي (قوله ان كان الاب سرا) في
بعض نسخ الاشياء ان كان الاذن سرا اي الذي صدر منه الاذن بقوله لاهل السوق بايعوا ابني وهي الانسب
لانه لا وجه للرجوع على اب الابن لعدم الغرر منه (قوله وهذا ان اضاف الخ) اي ان الرجوع على الغار له
شرطان الاول ان يضيغه الى نفسه بان يقول عبدي او ابني فان لم يضيغه فلا رجوع عليه الثاني ان يأمر
بالمبايعة قال في المحيط الرضوي دخل الرجل السوق بعبد وقال هذا عبدي واذنت له في التجارة ثم وجد سرا
او مستحقا وقد لحقه دين لم يكن غارا ولو قال لهم بايعوه ضمن الاقل من قيمته ومن الدين ثقله البيهقي وبحث
الجوى بان هاتين المسئلتين ليستا من الغرر ضمن عقد المعاوضة ويمكن ان يجاب بان قوله لهم بايعوه يستلزم
عقد المعاوضة عادة (قوله ثم استحقا) اي الدار والامة (قوله يرجع على البائع بقيمة البناء) بعد ان يسلم البناء

وبه آقاي بعضهم مطلقا كما في الفنية ثم ردهم
وقال (وبه آقاي بالرد) رقا بالناس وعليه اكثر
روايات المضاري البائع او بالعكس او غير
غيره (اي غير المشتري البائع والالا) وبه آقاي صدر الاسلام
الدلال فله الرد (وتصرفه في بعض المبيع)
وغيره ثم قال (وتصرفه في بعض المبيع)
قبل علمه بالغبن (غير مانع منه) فيرد مثل ما
اتفه ويرجع بكل الثمن على الصواب انتهى
ملخصا في لو كان قبيبا لم اراه قلت وبالاخير
جزم الامام على الدين السمرقندي وغيره
في تحفة الفقهاء وصحة الزبلي وغيره
في كفاية الاشياء من بيع الخالية من
وفي كفاية الغرر لا يوجب الرجوع ان يكون
فصل الغرر والغرر وضابطها ان يكون
في ثلاث منها هذه وضابطها الى الدافع كودبعة
في عقد يرجع نفعه الى الدافع
واجارة فله الرجوع في عارية وهبة يكون
بما ضمنه ولا رجوع في عارية وهبة يكون
بما ضمنه لنفسه الثانية ان يكون في ضمن عقد
القبض لنفسه الثانية ان يكون في ضمن عقد
معاوضة كما يبيع عبدي او ابني فله الرجوع
ثم ظهر من الروايات ان الرجوع على هذا ان
ان كان الاب سرا والاف بعد العتق وهذا ان
اضافه اليه وامر بما يبعثه ومنه لو بنى المشتري
او استولاهم استحقا رجوع على البائع بقيمة البناء

أورد هذه الأشياء بقصص على حدة لأنها ليست من المراجعة غيران المراجعة لما كانت تصرف في المبيع كان لها مناسبة بالتصرف فيه فناسب ذكره بعدها وبقيت الأشياء ذكرت استطرادا (قوله صح يبيع عقارا) عبر بالصحة دون النفاذ واللزوم لان النفاذ واللزوم موقوفان على نقد الثمن ورضى البائع فلا ينافع ابطاله قبل ذلك وكذا كل تصرف يقبل النقض اذا فعله المشتري قبل القبض او بعده غير اذن البائع فلا ينافع ابطاله بخلاف ما لا يقبل النقض كالعتق والتدبير والاستيلاء والصحة في بيع العقار قولهم ما قال محمد رضى الله تعالى عنهم لا يجوز والادلة في الجور قيد بالمبيع لانه لو اشترى عقارا فوهبه قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل مخ (قوله من باعته

والولد ومنه ما يأتي في باب الاستحقاق
اشترى فابعد ما انتهى الثالثة إذا كان الثمن
بالشرط كالزوج ما على الغير فبطل الاستحقاق
وسيجي آخره إلى الوارث المستظهر به
بالتعريض إلى الوارث المستظهر به
لا تصريحهم بأن الحقوق المجردة لا توارثت
وفي حاشية الأشباه لابن المنصف وفي
شيخنا العلامة على المقدسي في شرح منظومه
قد قدمناه في خيار الشرط معناه
لكن ذكر المنصف في شرح منظومه
الفقهاء ما يجالسه في كتابه معونة المقلد
العيب وتنازعنا فيه في كتابه معونة المقلد
في كتاب الفرائض وأيدى بما في بحث التولية
في المال من الأشباه وقيل بالتاسعة أن
الوارث يرد بالعيب ويصير غير وارث بخلاف
قائل وقدمناه في الحاشية أنه في
الوصي قائل وقدمناه في الفروع قدبر
عائ ما يعرف بالعيبان اثني العرق قدبر
وأنه تعالى أعلم بالصواب
(فصل) في التصرف في المبيع واثني
قبل القبض والزيادة والمط في ما راجل
الديون (صح) يسع عفا ولا يجزيه فلا ي
قبل قبضه من ياتيه

من المبيع من قبل المبتاع فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 منه مفهوم قول المصنف لا يتحقق هلاكه (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 عن النهر (قوله) ككتانية (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 المبيع قبل القبض فوقفه للبائع حبسه بالثمن فان نقده نفذت كذا ذكره الشارح رضي الله تعالى عنه
 ولا خصوصية لها بل كل عقد يقبل النقص فهو موقوف انتهى وظاهر الكلام الا ان البيع وشحوه فاسد
 لا موقوف ويمكن ان يقال انه فاسد له عرضية العصة (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 على الخلاف ولو سلم فالعقد عليه في الاجارة المنافع وهلاكها غير نادر وهو الصحيح كذا في الفوائد الظهيرية
 وعليه الفتوى كذا في الكافي (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 بقوله ويسع منقول (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 بيع المنافع والصلح لانه بيع واراد بالمذوق المبيع المنقول فجاء بيع غيره كالمهر وبدل الخلع والعقد على مال
 وبدل الصلح عن دم العمد قبل قبضه فاقاده صاحب الجبر (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 بالاولى انتهى حلي وسيجي ان هبته من البائع مجاز عن الاقالة (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 لانها عقد تعليق بمنزلة البيع والاجارة ووجه قول محمد ان هذا التصرفات لا تجوز الا بعد القبض وغيا البائع
 يصلح نائباً عن المشتري في القبض فيصير قبض المأمو قبضه الا لا يصحك النيابة ثم هبته قبضاً لنفسه بالتمليك
 بخلاف البيع لانه يقيد الملك قبل القبض وتمليك المبيع قبل قبضه فاسد ذكره الزبلي واجمعوا على صحة
 الوصية به قبله جوى (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 جوى (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 انما يناسب قول ابي يوسف ولا يناسب قول محمد فتدبر (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 على حاله مكي عن الجوهرة (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 بناء على ان الاقالة تصح بغير لفظ الاقالة كما هو المختار للفتوى ذكره سرى الدين في حاشيته (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 فانه لا يحتل المجاز عن الاقالة لانه ضدها انتهى شلي (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 غيره انتهى حلي (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 اخرى وهو الغرر اى غرر انفساخ العقد بهلاكه والغرر حرام وكثيرا ما يطلق الباطل على الفاسد (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 اى في قول المصنف لم يصح وقوله يحتلها اى الفساد والبطالان (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 بهية او اوث او وصية جازلة التصرف قبل الكيل جوى (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 انه عشرة اقتره جوى (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 الصاعان صاع البائع وصاع المشتري انتهى نوح افندي (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 والحرمة لا تثبت الا بقطعي كالفرضية (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 وكل تصرف ينبي عن الملك كالهبة والوصية منع (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 نصه محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة قال اذا اشترت شيئاً مما يكال او يوزن او يعد فاشترت ما يكال كيلا وما يوزن
 وزا وما يعد عدلا فاتبه حتى تكيله وترته وتعهده فان بعته قبل ان تفعل وقد قبضته قال يبيع فاسد في الكيل
 والوزن انتهى (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 لا يقال الخ قال الحلبي فاقلا عن النهر ثم في قوله حرم بيعه ايماء الى انه فاسد وبه صرح في الجامع الصغير وفيه انه
 اذا اكله لا يقال انه اكل حراما لانه اكل مال نفسه الا انه لم يترك ما امر به من الكيل فكان هذا الكلام اصلا
 في سائر البياعات بيعا فاسدا اذا قبضها فملكها ثم اكلها وتقدم انه لا يحل اكل ما اشتراه فاسدا وهذا بين انه ليس
 كل ما لا يحل اكله اذا اكله ان يقال فيه انه اكل حراما كذا في الفتح انتهى (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 الشلي الققه فيه ان انتهى عن البيع يدل على فساده اذا كان لمعنى في المبيع وهو جهالته بيان ذلك ان البيع
 تناول ما يحويه الكيل والوزن وهو مجهول لاحتمال الزيادة والنقصان فان زادت الزيادة وان نقص رجع بمحضته

لعدم التميز والندرة هلاك العقار حتى لو كان
 غارا او على شرط ثم يوصى كان كمنقول (قوله)
 يصح انفاقا ولو من بائعه كما سيجي (بخلاف)
 محمد زبدري (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 وزهد واخذه (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 (عليه) قوله محمد وهو (من غير بائعه) فانه صحيح
 اى كل عوض ملكا بعد قبضه في غير بائعه من البائع
 قبل قبضه فان تصرف (لوهبه من البائع)
 فجاز في (و) المنقول (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 قبل قبضه قبله (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 ولو باعده قبله (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 ولم ينقض البيع الاول لان الهبة مجاز
 عن الاقالة بخلاف (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 مطلقا جوهرة قلت وفي المذهب وفي الحنفية
 بيع المنقول قبل قبضه انتهى (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 مختلفا عما قد برر (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 الكيل حرم (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 حرم الكيل (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 لا يقال لا كانه اكل حراما لعدم التلازم
 كالبسط الكال الكون اكل ملكه (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 الموزن والمعدود (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق (قوله) فاسد كافي المذوق والمذوق
 لا يختم الزيادة وهي البائع بخلافه مجازفة

كذلك في الصبر ومقتضاهما في صرف الدراهم بالدنانير اذا كانت الزيادة في المجلس بالزيادة في المجلس
في الصرف فساد بهما كما ياتي انتهى حاجي (قوله في المجلس) اي مجلس الزيادة (قوله فلو بعده) اي فلو قبل
البائع الزيادة بعد مجلسه بطلت (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية وروى الحسن في غير رواية الاصول
عن ابي حنيفة ان الزيادة تصح بعد هلال المبيع كما يصح الخط بعده هلاكه فتح (قوله ثم شره) نص على المتوهم
والوجه فيه ان اختلاف الايدي كاختلاف السلمة ومن باب اولي ان لم يشتره (قوله وكونه) اي المبيع محلا
للمقابلة اي لمقابلة الزيادة الثمن قال الحلبي ولا حاجة اليه مع قول الشارح ولو حكى كما لا يخفى (قوله حقيقة)
حال من المقابلة اي حال كون المقابلة في حقه حقيقة لتبدل الايدي (قوله فلو باع بعد القبض) وكذا لو كان المبيع حنطة فطحنها
فلتس محلها في حقه حقيقة لتبدل الايدي (قوله فلو باع بعد القبض) وكذا لو كان المبيع حنطة فطحنها
او دقية فطحنها او لحا فجعله قلية او جعله اربا ربا او قطن سافزله او غزلا ففسجه انتهى مع (قوله بخلاف ما لو اجر
اورهن) وكذا لو كان المبيع قطن سافزله او غزلا فطحنها او دقية فطحنها او لحا فجعله قلية او جعله اربا ربا او قطن سافزله او غزلا ففسجه انتهى مع (قوله بخلاف ما لو اجر
والاجارة اعم من ان تكون في جارية او ارض (قوله لتقيام الاسم والصورة وبعض المنافع) يرجع الى الجميع ما عدا
جعل الحديد سيفا فان الصورة تبدلت فيه (قوله وقبض الثمن) بالجر عطفها على هلاله (قوله بالاستناد) اي
الى حالة العقد فكانه عقدا ابتداء هكذا (قوله فبطل حط الكل) تفريع على المصنف لان الالتحاق باصل
العقد يفيد تحقق العقد وحط الكل يبطله قال في التبيين بخلاف حط الكل لانه تبدل لاصله لانه يقلب
هبة او بيعا بلا ثمن فيفسد وقد كان قصدهما التجارة بمقد مشرووع من كل وجه فالالتحاق فيه يؤدي الى تبديله
فلا يلتحق به انتهى (قوله في قولية الخ) اي يظهر فيما ذكر فيولى ويراجع على الكل في الزيادة وعلى الباقي بعد الخط
(قوله وشقعة) فيأخذ الشفع بما بقي في الخط (قوله واستحقاق) فيرجع المشتري على البائع بالكل اذا طهر المبيع
مستحقا ولو اجاز المستحق البيع اخذ الكل بجر (قوله وحبس مبيع) فله حبسه حتى يقبض الزيادة (قوله
وفساد صرف) فلو باع الدراهم بالدراهم متساوية ثم زاد احدهما او حط وقبض الزائد في الزيادة
او المردود في الخط فسد العقد كأنهما عقدا كذلك من الابتداء انتهى زيلعي (قوله لكن انما يظهر في الشفعة
الخط فقط) ولا يلزمه الزيادة لان فيه ابطال حقه الثابت بالبيع الاول وهما لا يملكانه تبين (قوله ان في غير
سلم) قال في التبيين ولا تجوز الزيادة في المسلم فيه لانه معدوم حقيقة وانما جعل موجودا في الذمة لحاجة المسلم
اليه والزيادة في المسلم فيه لاترفع حاجته بل تزيد في حاجته فلا تجوز انتهى حلبي (قوله وقبل المشتري الخ) ظاهر
ما سبق في الثمن ان يكون في المجلس وان لم يقبل فيه بطلت (قوله ايضا) اي كما يلتحق في زيادة الثمن (قوله وكذا
لو زاد) اي المشتري (قوله انفسخ العقد بقدره) فلو اشترى بمائة وتسقا ايضا ثم زاد المشتري عرضا قيمته خمسون
وهلك العرض قبل التسليم بنفس العقد في ثلثه انتهى مع وفيه ان المبيع قائم فقتضاه ان يفرم المشتري
قيمة الهالك (قوله ولا يشترط للزيادة هنا قيام المبيع) لانها تنبذ بمقابلة الثمن وهو قائم انتهى خلاصه (قوله
بخلافه في الثمن) الاولى بخلافها (قوله كما مر) اي في قوله وكان المبيع قائما (قوله ان كان ديننا وان عينالا)
قال في المحيط اشترى فقير حنطة بعينه لحط عن البائع ربه قبل القبض لم يجز لانه عين واسقاط العين لا يصح
ولو اشترى فقيرا من صبرة ثم حط ربه قبل القبض جاز لانه دين واسقاط الدين يصح انتهى شلبي ويدخل في الدين
المسلم فيه (قوله بخلاف الدين) فانه يصح اسقاطه ووجهه ان الدين باق في ذمة المشتري بعد القضاء لانه لم
يقض عين الواجب حتى لا يبقى في الذمة انما قضى مثله فبقى ما في ذمته على حاله الا ان المشتري لا يطالب به
لان له مثل ذلك فاده في الجبر (قوله لافي برآة الاستيفاء) لان برآة الاسقاط تسقط الدين عن الذمة بخلاف
برآة الاستيفاء مثال الاول اسقطت وحططت وبرأت برآة اسقاط ومثال الثانية ابرأتك برآة استيفاء
وقبض انتهى (قوله اتفاهما) يرجع اليهما قال الجوى في شرحه وعرف من هذا انه لا خلاف في رجوع
الدافع بما اذا ابرأه برآة اسقاط وفي عدم رجوعه اذا ابرأه برآة استيفاء وان الخلاف في الاطلاق وعلى هذا تفرع
ما لو علق طلاقها بابرأ ثم ساعن المهر ثم دفعه اليها لا يبطل التعليق فاذا ابرأته برآة اسقاط وقع ورجع عليها
كذا في الاشياء انتهى (قوله ولو اطلقها فلولان) قال في الجبر فاذا اطلق حمل على الاول اي برآة القبض
والاستيفاء لانه اقل كانه نص عليه وقال ابرأتك برآة قبض واستيفاء وفيه لا يرجع انتهى وصورة الاطلاق

في المجلس فلو بعده بطلت خلاصة وفيما
لو قدم بعد ما زاد اجبر (وكان المبيع قائما)
فلا تصح بعده هلاكه ولو حكى على الظاهر
بان باعه ثم شره ثم زاده زاد في الحقيقة
وكونه محلا للمقابلة في حق المشتري حقيقة
فلو باع بعد القبض او دبر او كان باموات
السامع فلو لم يجز لنوات محل البيع بخلاف
ما لو اجر اورهن او جعل الحديد سيفا او زرع
الشاة لتقيام الاسم والصورة وبعض المنافع
(و) صحيح (الخط منه) ولو بعده هلال المبيع
تقبض الثمن (و) الزيادة والحط (بالحقاق)
ما حصل العقد في قولية ومراجحة وثقفة
واثر الالتحاق وهو لا يفسد في الشفعة المطلق
واستحقاق وانما يطهر في الشفعة المطلق
صرف لكن انما يطهر في الشفعة المطلق
(و) صحيح (ان زيادة في المبيع) ولزم البائع
(و) صحيح (ان) في غير سلم زباجي (وقبل المشتري
دفعه) ايضا (بالعقد فلو هلكت الزيادة قبل
ويلتحق) حصتها من الثمن (وكذا لو زاد في
قبض سقط حصتها قبل تسليمها هنا قيام
الثمن عرضا قبل الزيادة هنا قيام
بقدره قنية (ولا يشترط للزيادة هنا قيام
المبيع) قصص بعده هلاكه بخلافه في الثمن
كما مر (ويصح الخط من المبيع ان) كان المبيع
(دينا وان عينالا) يصح لانه اسقاط وادفع
العين لا يصح بخلاف الدين فيرجع ما دفع
في برآة الاسقاط لافي برآة الاستيفاء
انفسا فالوطلة بها تقولان

وما لا يبرأ المضاف الى الدين فصح ولو
 بهينة او حط فيرجع المشتري بما دفع على ما
 ذكره السرخسي فيبطل عند القيد في الجهر
 قال في التهر وهو المناسب كذلك لا يصح ولو على
 باعه على ان يهبه من الدين كذا لا يصح ولو على
 ان يحط من ثمنه كذا جاز الحق الحط باصل
 العقد دون الهبة (ولا استحقاق) لبايع
 او مشترا وشفع (يتعلق بما دفع عليه العقد
 ويتعلق بالزيادة) ايضا فلورث بنحو عيب
 رجوع المشتري بالكل (الا) في سمس على ما في
 ان قبل المديون (الا) في سمس على ما في
 مدانيات الانساب وما اخذ به الشفيع
 عند اقاله وبعددها (القرض) فلا يلزم
 ودين الميت والسابع (القرض) فلا يلزم
 تأجيله الا في اربع اقسام اذا كان موجودا وحكم
 مالك بلزومه بعد موت اصل الدين عنده
 او حاله على آخر فاجله المقرض او حاله
 على مديون او قبل دينه لان الموالة مبرئة
 والرابع الوصية او وصى بان يقرض من ثمنه
 القادرهم فلا يلزم الا وصى او وصى بغيره
 وبما صح فيما نظر الموصى في سنة فيصح ويلزم
 قرضه الذي له على زيد سنة فيصح ويلزم
 والحاصل ان تأجيل الدين على صحيح غير لازم
 باطل في بدل صرف وسلم وصحح غير لازم
 في قرض واقالة وشفيع ودين ميت ودين
 فيما عدا ذلك واقالة المصنف وتعقبه في التهر
 بان الملقى بالقرض تأجيله باطل قلت ومن
 حيل تأجيل القرض كماله مؤجلا
 فيبطل عن الاصل لا في الدين واحدي ونحوه

ما اذا قال ابرأك ولم يقيد بشئ انتهى حلي (قوله واما الابراء المضاف الى الدين) صنيعة يقتضي ان موضوع
 المسئلة هنا غير موضوع المسئلة المتقدمة وليس كذلك بل الموضوع في كل منهما اضافة الابراء الى الدين وان
 عبر عنه هنا بالدين انتهى حلي (قوله فصحيح) اي في براءة الاستيفاء وعبارته كما في الجبران الا براءة المضاف الى
 الدين بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض من المشتري انتهى واذا علم رجوعه في براءة
 الاستيفاء يعلم رجوعه بما دفع في براءة الاسقاط بالاولى (قوله ولو هبة وحط) الاولى ان يقول كالهبة والحط ولذا
 قال في الجهر وسوى اي السرخسي بين الابراء والهبة والحط (قوله فيبطل عند القيد) اي يتأمل المقتضى بين
 قول شيخ الاسلام اقسام بالتحصيل في الابراء وانه في براءة الاستيفاء لا يرجع وبين قول شمس الدين السرخسي
 الفائل بالرجوع فيها كبراءة الاسقاط اذا علمت ذلك لم ان قول الشارح لا في براءة الاستيفاء اتفاقا لوجه لذكر
 الاتفاق فيه (قوله وهو) اي قول السرخسي المناسب للاطلاق لعلة لا طلاقهم حصاة البراءة ثم الظاهر ما قاله شيخ
 الاسلام لانه اذا دفع له الثمن مثلاً ثم ابرأه البائع براءة قبض واستيفاء كيف ثبت الرجوع للمشتري مع ان المعنى
 ابرأك براءة ناشئة عن قبض مالي عليك واستيفائه (قوله لا يصح) لانه شرط لا يقتضيه العقد (قوله للحقوق الحط
 باصل العقد) كانه باعه ابتداء بالقدر الباقي بعد الحط (قوله والاستحقاق البائع) فله ان يحبس المبيع حتى
 يقبضها (قوله او مشتري) فاذا استحق المبيع رجع المشتري على بائعه بالكل (قوله واشفع) اي اذا اخذ المبيع
 بالشفعة فانه يأخذ ما وقع عليه العقد والزيادة التي زادها البائع في المبيع (قوله بنحو عيب) كخيار شرط او روية
 منح وهذا تفرع على بعض الصور وهو ما اذا زاد المشتري (قوله ولزم تأجيل كل دين) الدين لما وجب في الذمة
 بعقد واستهلك انتهى سمرقندي (قوله ان قبل المديون) فلورث بطل التأجيل فيكون حاله لا ذكره الاسيحي
 ولو قال المديون برئت من الاجل ولا حاجة لي في الاجل لهذا الدين لم يكن ابطالا للاجل ولو قال ابطلت
 الاجل اوتركتها صار حالها لا يجرى ويصح تعليق التأجيل بالشرط فلو قال رب الدين لمن عليه انف حاله ان دفعت
 الى شخصانة فالحسمانة الاخرى مؤثرة الى سنة فهو جائز منح (قوله بدلي صرف وسلم) لاشتراط القبض لبدي
 الصرف في المجلس واشترطه في راس مال السلم وهو المراد بيده هنا ما المسلم فيه فنشرطه التأجيل (قوله وثمن
 عند اقاله وبعددها) قال في القنية اجل المشتري البائع سنة عند اقاله صحته الاقاله وبطل الاجل ولو تقابلا
 ثم اجله ينبغي ان لا يصح الاجل عند باي حنيقة و ن الشرط الا لاحق بعد العقد يلتحق باصل العقد عنده
 ا ه ابو السعود (قوله وما اخذ به الشفيع) يعني لو اجل المشتري الشفيع في الثمن لم يصح بغير (قوله ودين الميت)
 اي لو مات المديون وحل المال فاجل الدائن وارثه لم يصح لان الدين في ذمة المدين وقائدة تأجيله ان يتجر فيؤدى
 الثمن من تمام المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل خلاصه (قوله والسابع
 اقرض) هو مال يقطعه من ماله بطلبه لغيره سمرقندي وقال الشنخي هو ما ثبت في الذمة باستقراض فانه
 لا يصح تأجيله حتى لو اجله مدة معلومة عند الاقتراض او بعده لا يثبت للاجل وله المطالبة في الحال انتهى حلي
 (قوله فلا يلزم تأجيله) الذي في التهر عن القنية بطلان تأجيله وانما لم يلزم لان القرض اعارة رصده ابتداء ولم يذ
 يصح بلفظ الاعارة ولا يملكه من لا يملك التبرع كالصبي والولي والمكاتب والعبد المأذون والعارية لا يلزم فيها
 التأجيل فان المهر له اذا وقت له ان يرجع فيه قبل الوقت انتهى زيدي وقامه فيه واقصاره على هذه المستثنيات
 يفيد انه يصح التأجيل في بدل الصلح ولو عن دم عمد فما اشترى على السنة الناس من ان يبدل الصلح لا يصح فيه
 التأجيل لاصل له الا اذا كان في معنى الصرف كما اذا صلحه عن ذنابه يدرهم افاده ابو السعود (قوله اذا كان
 مجحودا) بان قال المدين لا قرلت بمالك حتى تؤخره عن او تحط بعض المال ففعل صح ولزمه وليس للدائن
 ان يطالب المديون في الحال وبما حط عنه هذا اذا قاله سرافوقه علانية بحضور الشهود يؤخذ المقر بالمال
 في الحال انتهى ابو السعود والدين بعمومه بشمل القرض (قوله ارحكم مالكي الخ) يقتضي اشتراط صدور الحكم
 من براه فغاده انه لو حكم به من لا يراه معتمدا على مذهبه لم يلزم ويخالفه مالى القنية حيث قال قضى
 القاضي بلزوم الاجل مع القرض بعد ما ثبت عنده تأجيل القرض معتمدا على قول مالك وابن ابي ليلى يصح ويلزم
 الاجل انتهى فانه ظاهر في ان الحكم به صدر عن لا يراه قلت مالى القنية يثبت على القول بانه اذا حكم بمذهب
 غيره ينفذ وهو ما قولان مرجحان وعدم النفاذ ارجح انتهى ابو السعود (قوله ارحاله) اي احوال المستقرض

القرض (قوله فاجله) أي أجل الحال الحال عليه فإنه يلزم لأن الحال عليه ليس يستقر على الحال عليه (قوله أو حاله من تأجيل القرض تأجيل بدل الدراهم أو الدنانير المستملكة أذباستهلأكم لا تصير قرضا انتهى) (قوله أو حاله على مديون مؤجل دينه) هي مع ما قبله كاستئله واحدة كما أن الوصية بفرصها كاستئله واحدة فصع قول الشارح إلا في أربع (قوله لأن الحوالة مبرئة) أي للعجيل أي والتقل الدين على الحال عليه وهو مؤجل تعلق حقه بالتأجيل فيه فليس للحال أن يبطله وفي المسئلة الأولى الحال عليه ليس مستقرا وقد برئت ذمة المحيل بالحوالة وفي البحر وإذا لم التأجيل أي في المسئلة الأولى فإن كان للعجيل على المحتال عليه دين فلا إشكال والاقرار المحيل بقدر الحال به للحال عليه مؤجلا انتهى (قوله فيلزم من ثلثه) فإن خرجت الف من الثالث فيها والاف بقدر ما يخرج (قوله ويسامح فيها بطر الموصى) لأنه وصية بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حق الموصى انتهى بجر (قوله وتعبه) طاهره أن الضمير إلى المصنف وليس كذلك فإن تعبه أتمها هو لصاحب البحر فلو قال بحر واقره المصنف لتحق مرجع الضمير (قوله بأن المحق بالقرض) وهو الأقاله والشفيع والدين (قوله تأجيله باطل) لتعديهم فيها بلا يصح أو يباطل فلا يقال إن التأجيل فيها صحيح غير لازم انتهى ولعل آخره تظهر في حرمة المباشرة (قوله كفالته) أي الكفالة به (قوله فينأخر عن الاصيل) صمنا أذنبت ضمنا ما يمنع قصدا كبيع الشرب والطريق بجر قال في التهرب بعد نقله للفرع عن البحر لكن في السراج قال أبو يوسف إذا قرض رجل رجلا مالا ففكّل به وجل عنه إلى وقت كان على المكفيل إلى وقته وعلى المقرض حاله ومثله في الجوى وحاشية السكي فلعّل ما هنا على قول الطرفين (قوله وبصدقه الطالب أنه كان مؤجلا عليها) قدم قريلمانه يتأجل على الكفيل وإن كان حاله على الاصيل وعليه فلا يحلج إلا لتصدق الكفيل ثم إن كان مراد الطالب التأخير في المخرج إلى هذا التكلف وقد دخله أخبار بغير الواقع (قوله أنه لو حل الخ) قال في القبية قضى المديون الذين المؤجل قبل الحلول أومات فاخذ من تركته جواب المتأخرين أنه لا يأخذ من المراجعة التي جرت في المراجعة بينهما إلا بقدر ما مضى من الأيام قيل له اتفق به أيضا قال نعم انتهى مخ والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في القرض)

بالفتح والكسر مخ ومناسبة لما قبله ذكر القرض في قول المصنف ولزم تأجيل كل دين إلا القرض (قوله ما تعطيه لتتقاضاه) أي مطلقا قبيحا أو مطلقا تقاضى عينه أو مثله فهو عام ويطلق على ما أسلفه من أساءة أو إحسان مخ (قوله وهو أخصر الخ) قاله المصنف وفيه أنه عرف المصدر الذي هو القرض بالمقرض بخلاف ما في المصنف ويصدق على ما يتقاضى عينه كالوديعة (قوله ونحوه) كاعطى كذا وهو مثلي لا رد عليه مثله (قوله خرج) نحو ودبعة كعارية فإنه يجبردة العين فيها مخ (قوله وهبة) أي ونحوه كصدقة فإنه لا يجب عليه رد شيء منها مخ (قوله وصح القرض في مثلي) كالكيل والموزون والمعدود والمتقارب كالبيض ولا يجوز فجاء ليس من ذوات الأمثال كالحيوان والياب والعددات المتفاوتة هندية وعارية ما جاز قرضه قرض وما لا يجوز قرضه عارية بحر (قوله وكل متفاوت) كالرياحين الرطبة والبقول أما الخنازير والسمكة والرياحين اليابسة التي تنكأ فلا بأس باستقراضها هندية (قوله أن المقبوض بقرض فاسد) كبيت يل سائر الأعيان كذلك كما في المنع (قوله فصرم الانتفاع به) لعدم إذن الشارع فيه وإن رضيه المتعاقدان (قوله وكذا) هو النرطاس ولم يعتبر وجوده ولا زيادة بعضه على بعض (قوله وعدا) الذي في الهندية عن الخانية والظهيرية زالكافي أن الفتوى على جواز استقراضه وزنا لا عدد دار هو قول الثاني (قوله والعدا) الظاهر أنه جمع العدل في العناية وفقهها ما وراء النهر يسور الدرهم عدليا انتهى ويحتمل أنه بالفتح نسبة إلى العدل وبالكسر نسبة إلى العدل بالكسر وهو المثل لانه يماثل المشتري به ثم رأيت في البحر من باب الصرف نقلا عن البناية والعدا في بفتح العين المهملة وتحقيف الدال المهملة وبالألف المكسورة وهي الدراهم المنسوبة إلى العدل وكانه اسم ملأ نسب إليه درهم فيه غش (قوله وكذا كل ما يكال) أي إذا استقرضه ثم غلا لم يورخص (قوله ولا عبدة بعلاته أو رخصه) أي إذا كان في بلد واحد لما يأتي (قوله وجعله في البرازية) الضمير واجع إلى ما في المصنف من وجوب المثل (قوله وعند الثاني الخ) بعض مشايخ زماننا افتوا بقول أبي يوسف وقوله أقرب إلى الصواب في زماننا كذا في لهندية عن المحيط (قوله فعليه قيمته بالعراق يوم اقترضه) في هذه المسئلة لم يبين حال القيمة في البلدين فإن كانت متحدة وجه لا اعتبارها

فهي خامسة فلتحفظ وفي حيل الاشياء تحيلة تأجيل دين الميت إن يقر الوارث بأنه ضمن ما على الميت في حياته مؤجلا إلى كذا ويصدق الطالب أنه كان مؤجلا عليها ويقر الطالب بالدين وهذا ثم يترشأ والألاما الوارث بالبيع للدين وهذا على ظاهر الرواية من أصل الدين إذا حل يموت المديون لا يحل على كفيله قات وسجي آخر الكتاب أنه لو حل يموت أو آذاه قبل حلوله ليس له من المراجعة إلا بقدر ما مضى من الأيام وهو

(فصل في القرض)

(هو) لغة ما تعطيه لتتقاضاه وشرا ما تعطيه من مثلي لتتقاضاه وهو أخصر من قوله (عقد مخصوص) بلفظ القرض ونحوه (يرد على دفع مال) بمنزلة الجنس (مثلي) خرج القبيح (لاخر يرد مثله) خرج ما يضمن بالمثل عند القرض (في مثلي) هو كل ما يضمن بالمثل كحيوان الاستهلاك (لا في غيره) من القبيح كالمثل وحطب وعقار وكل متفاضل لتعذر رد المثل واعلم أن المقبوض بقرض فاسد كقبوض ببيع فاسد في آء فصرم الانتفاع به لا يبعد لنسب فاسد في جامع النصولين (فيصح استقراض الملك جامع النصولين) كل ما يكال أو يوزن أو درهم والدنانير وكذا كل ما يوزن ويض أو بعد متقاربا يصح استقراضه جوز وبيض أو بعد عدد (الحم) وزنا وخز وزنا وعدا كما وكاغ عدد (الحم) من القلوس المراجعة والعدا سجي (استقرض من القلوس المراجعة) ولا يفرم فكسدت فعليه مثله كما سده) ولا يفرم (فتبها) وكذا كل ما يكال ويوزن لاس أنه مضمون بمثله فلا عبدة بخلاته أو رخصه ذكره في المبسوط من غير خلاف وجعله في البرازية وغيرها قول الإمام وعند الثاني عليه قيمتها يوم القبض وعند الثالث قيمتها في آخر يوم وأجها وعليه الفتوى قال وكذا الخلاف إذا استقرض طعنا ما بالعراق فآخذة صاحب القرض بمكة فعليه قيمته بالعراق يوم اقترضه عند الثاني

بالعراق وان كانت القيمة مختلفة فهذا الحكم يخالف حكم المسئلة الاتية ولم يبين قول الامام وان اجري على حكم الكاسدة السابقة فهو يقول بضمان المثل وهو الذي يفيد قول المؤلف وكذا الخلاف وفي جامع الفصولين اقترضه طعاما فوقع الجلاء فانتقل اهل البلد الى بلد آخر فطالبه فيه بحقه والمستقرض يسلم في بلد القرض وقيمة البلدين مختلفة قيل يلزمه قيمة القرض على قول محمد وقيل يلزمه مثل ما قبض فان لم يجز يجب قيمته ابن ما اخذه ولا يشترط في القرض بيان محل الاضياء ويتعين محل القرض انتهى وهذا يقوى الحكم الاول وزاد عليه بيان مذهب الامام بوجوب المثل فينبغي التعويل عليه ويكون ما ذكره في الثانية قولاً آخر والظاهر ان حكم الطعام يجري في نحو الريال الفرساوى لان كلاً مثلي ولا فرق ويحرم (قوله وعند الثالث يوم اختصا) اي قيمته بالعراق يوم الخصومة وهذا انما يظهر اذا اختلفت القيم بين يوم القبض ويوم الخصومة واما اذا اختلفت فالامر ظاهر (قوله فلم يقبضه) بضم التحتية من المضاعف انتهى حلي اي لم يدفعه الى المقرض ولا يلزم اخذه من المضاعف بل يصح جعله من الافعال والضمير الى المقرض (قوله بخلاف الفلوس اذا كسدت) لان هذا مما لا يوجد بخلاف الفلوس الكاسدة من (قوله خلافاً للثاني) فانه قال لا يملكه مادام قائماً فلا يجوز شراًؤه ولكن شراًؤه يكون فسخاً للقرض انتهى من (قوله خلافاً له) حيث قال لا يرتد المثل مادام قائماً انتهى حلي (قوله بل يلفظ القرض) اي بدون استهلاك (قوله لا فادته) اي لانه يفيد ملك العين في الحال من (قوله في شراًؤه المستقرض القرض) فترجع على افاده الملك فانه لما ملكه استقرضه ان مثله في ذمته فيجوز له حينئذ شراًؤه ولكن بمن منقود (قوله بدراهم مقبوضة) هذا على قولهما واما على قول ابي يوسف لا يشترط القبض كما اذا اشترى سلعة بمن مؤجل (قوله لانه افتراق عن دين) قال في البحر وبسبب الدين بالدين جائز اذا افتراق عن قبضهما في الصرف او عن قبض احدهما في غير الصرف انتهى (قوله خلافاً للثاني) فانه يضمنه قال في الهندية من المبسوط وهو الصحيح (قوله وكذا الخلاف لو باعه) اي باع للصبي او اودعه اي واستهلكهما ولا حاجة الى ذكر قوله او اودعه لتصریح المصنف به في قوله وهو كالوديعة انتهى (قوله خلافاً للثاني) فيؤاخذ به حالاً كالوديعة عنده هندية قال في المبسوط وان وجد المقرض ماله بعينه عند احد من هؤلاء فهو احق به انتهى (قوله وهو كالوديعة) الضمير الى القرض (قوله وكذا الدين والسلم) اي رأس مال السلم (قوله بخلاف الشراء) يعني اذا اتى له البائع بكر البر المبيع فقال له المشتري القه في الماء افاده المصنف وليس المراد ان المشتري اتى بالبائع قاهره البائع بالقائه فان الثمن لا يتعين فيكون كالقرض ومحلّه اذا كان الثمن نقداً اما اذا كان عرضاً فيكون متعيناً فيضيق على البائع لانه ليس للمشتري ان يغيره (قوله فان باللقاء) اسم ان محذوف ووجد في بعض النسخ (قوله في الاول) هو القرض والدين ورأس مال السلم (قوله لا الثاني) هو الشراء والوديعة (قوله وعزاء) اي قاضي خان (قوله لا يتعلق بالجائز من الشروط) اي لا يقبل التعليق به (قوله ولكنه يلغو شرط رد شيء آخر) لو قال ولكنه يلغو الشرط الفساد لسكان اعم (قوله وقيل لا) هو الصحيح كالودع اليه انتقص مما عليه افاده في الهندية ولو كان الدين مؤجلاً ففقد قبل حلول الاجل يجبر على القبول ولم يبين حكم ما اذا اعطاه ازيد مما عليه وقال في الهندية ان كانت الزيادة تجري بين الوزنين كالدائق في المائة جازل الدرهم والدرهم وفي نصف الدرهم قولان وان كانت لا تجري بينهما ولم يعلم به المديون ترد عليه وان علم فان كان مما يضره التبعض لا يجوز وان كانت الدراهم يضرها الكسر فان كان يمكن تمييز الزيادة بدون الكسر بان كان يوجد فيها درهم خفيف يكون مقدار الزيادة لا يجوز وان كان لا يمكن تمييزها بدون مجوز بطريق الهمة انتهى ملخصاً وفي تبين المحارم ولو ان المستقرض وهب الزيادة من المقرض لا يصح لانه هبة المشاع فيما يحتل القسمة وفيما لا يحتل القسمة يجوز ان انتهى (قوله بان يقرض على ان يكتب الخ) بخلاف ما لو استقرض مطلقاً وفيه به ذلك في بلد آخر فلا يكره هندية وما ذكره المؤلف هو المسمى بالسفحة ويسمى في زماننا بالوصه (قوله كل فرض جرنفعاً حرام) قال الكرخي هذا اذا كانت المنفعة مشروطة في العقد فان لم تكن مشروطة فدفع اجود فلا بأس ولو اقرض رجلاً دراهم مثلاً لاجل ان يشتري منه متاعاً بن غل لا بأس به على قول الكرخي وقال الطحاوي ما احب له ذلك وذلك دون الكراهة ومحمد لم يرد ذلك بأساً وما نقل عن السلف من الحرمة حله شيخ الاسلام على ما اذا كان مشروطاً في الاستقراض ولو تقدم بيع هذا الغالى على القرض ذكر الخصاص جواره وهو مذهب

(وعند الثالث يوم اختصا وليس عليه ان يرجع سعة الى العراق فيأخذ طعامه ولو استقرض الطعام ببلد الطعام فيه رخص فلقبه المقرض في بلد الطعام فيه غالى فاخذه الطالب بحقه فليس له حبس المطلوب ويؤمر المطلوب بان يوثق له) بكفيل (حق يعطيه طعامه في البلد الذي اخذ منه) استقرض شيئاً من القواكه ككيل او زباد فلم يقبضه حتى انقطع فانه يجبر صاحب القرض على تأخيره الى محض الحديث الا ان يرضى اعلى القيمة لعدم وجوده بخلاف الفلوس اذا كسدت في صرف الحانية (وبالجملة) المستقرض (القرض) في نفس القبض عندهما اي الامام ومحمد خلافاً لثاني فله رد المثل ولو قائماً خلافاً له بناء على انعقاده بل يلفظ القرض وفيه تعصمان وينبغي اعتماد الانعقاد لا فادته المثل الحال بصر في شراًؤه المستقرض لا فادته ولو قائماً من المقرض بدراهم مقبوضة القرض ولو قائماً من المقرض بدراهم مقبوضة فلو تفرق قبل قبضها بطل (قوله) محجوراً (فاستهلكه بزازية فليجف) (اقرض صبياً) محجوراً (فاستهلكه الصبي لا يضمن) خلافاً للثاني (وكذا) الخلاف لو باعه او اودعه مثله (المعتوه ولو) كان (المستقرض من عبداً محجوراً لا يوثق اخذ به قبل العتق) خلافاً للثاني (وهو كالوديعة) سواء خائبة وفيها (استقرض منها) آخر دراهم فانه المقرض بها فقال المستقرض (قوله في الماء فانها قال محمد لا تثنى على المستقرض) وكذا الدين والسلم بخلاف الشراء والوديعة فان باللقاء بعد قابضاً والفرق ان له اعطاء غيره في الاول لا الثاني وعزم لغرب الرواية وفيها (القرض لا يتعلق بالجائز من الشروط) آخر (فلو استقرض الدراهم ولكنه يلغو شرط رد شيء) صحيحاً كان باطلاً (وكذا المكسورة على ان يوثق جميعاً كان مكان آخر) وكان لو اقرضه طعاماً بشرط رد شيء في مكان آخر جاز عليه مثل ما بشرط رد شيء في مكان آخر جاز ويجوز الدائن على قبول الاجود وقيل لا يجوز في الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط لغو بان يقرض على ان يكتب به الى بلد كذا البوفى دينه وفي الاشياء كل فرض جرنفعاً حرام

في حكمة فوافي الحلواني يقولهما وكثير من المشايخ كرهه وبعضهم فصل بين المخلص والمخلصين فصل
 ان يتورع المقرض من قبول الهدية اذا علم انه لا اجل القرض وان كانت لصداقة او قرابة بينهما او كان
 المستقرض معروفا بالخلق والسجدة فلا يتورع وان اشكل الامر يتورع واجابة دعوته على ذلك وقال شمس
 الائمة ما ذكر محمد من انه لا بأس بان يجيب دعوة مدونه فمحمول على ما اذا كان يدعوه قبل الاقراض اما اذا كان
 لا يدعوه او كررها عما كان قبل او زاد في الاطعمة كذلك لا يحل والظاهر على قوله ان يقال مثل ذلك في الهدية
 وان ظفر الدائن بدراهم المديون ولم يكن الدين مؤجلا ولم تكن الدراهم احوذ فله اخذها والا لا كما اذا وجد
 دنائير وكان له دراهم افاده في الهندية (قوله فسكره للمرتن سكنى المرهونة) وقيل يحل بالاذن وعليه مشي
 المصنف في كتاب الرهن وقيل ان شرطه كان ربا والا لا ذكره المؤلف (قوله دفعته) اي القرض (قوله فأنكر
 المولى قبض العبد العشرة) مفهومه انه اذا اقر بقبض العبد يلزمه وهو الذي تقتضيه عبارة الخانية فانه
 قال ولو ارسل رجل رسولا الى رجل وقال ابعت الى بعشرة دراهم قرضا قال نعم وبعث بهامع رسوله كان الامر
 ضامنا لها اذا اقر ان رسوله قبضها انتهى ولا يصدر في المأمور بالاستقراض على الامر اذا انكر وكذا لو ارسل
 اليه كتابا بالاستقراض فبعث القرض مع من اوصل الكتاب لم يكن من مال الامر حتى يصل اليه (قوله لانه اقر
 انه قبضها بحق) وهو وجه الاستقراض لسيده (قوله ومفاده الخ) قال في الهندية والحاصل ان التوكيل
 بالاقرض يجوز بالاستقراض لا يجوز بالرسالة بالاستقراض للامر جائزة فان اخرج الوكيل بالاستقراض
 الكلام مخرج الرسالة بان قال اقرض فلانا المرسل يقع القرض للامر وان اخرج مخرج الوكالة بان اضاف
 لنفسه بان قال اقرضني فلان المرسل يصير مستقرضا لنفسه ويكون ما استقرضه من الدراهم له وله ان يمنعها
 من الموكل اه بزيادة معلومة منها (قوله استقرض العبد وزنا يجوز) وهو المختار انتهى مختار الفتاوى واحترز
 بالوزن عن المجازفة فلا يجوز بحر (قوله ما رآه المسلمون الخ) هو من حديث احمد عن ابن مسعود قال ان الله
 نظر الى قلوب العباد فاختره ليجمعهم انصار دينه ووزراء دينه فآراء المسلمون الخ وهو موقوف حسن
 وتماه في المقاصد الحسنة (قوله وفيها شرآء اليسير الخ) قد تقدم ما فيه عن الهندية (قوله بطريق المعاملة) هي
 العينة وهي ان يطلب منه قرضا ولا يرغب فيه ويبيعه فوباء مثلا ياتي عشر درهما واقبته في السوق عشرة فنيأ اخذه
 ويبيعه في السوق بعشرة فيحصل للمقرض زيادة درهمين ويحصل للمستقرض عشرة وهو احد تفسيرين للعينة
 كما في الهندية وقد كفي تبين المحارم حيل في البيع ترجع الى العينة منها طلب منه قرضا فاني فوضع المستقرض
 متاعا بين يدي المقرض فيقول للمقرض بعت منك هذا المتاع بمائة درهم فاشترى المقرض ويدفع الدراهم اليه
 ويأخذ المتاع ثم يقول المستقرض بعتي هذا المتاع بمائة وعشرين فيبيعه فيحصل للمستقرض مائة درهم
 ويعود متاعه اليه ويجب للمقرض مائة وعشرون درهما فان كان المتاع للمقرض ويريد ان يقرضه عشرة
 بثلاثة عشر الى اجل فان المقرض يبيع من المستقرض سلعة بثلاثة عشر ويسلمها اليها فيبيعهها من اجنبي بعشرة
 والاجنبي يبيدها من المقرض بعشرة ويأخذها منه ويدفعها الى المستقرض فيبرأ الاجنبي فتصل السلعة الى
 المقرض بعشرة وللمقرض على المستقرض ثلاثة عشر الى اجل ورجل له على رجل عشرة دراهم فاراد ان يبيعها
 ثلاثة عشر الى اجل قالوا يشتري من المديون شيئا بثلاث عشرة فيقبض الميسر ثم يبيع من المديون بثلاثة عشر
 الى سنة فيقع التحرز عن الحرام ومثله مروى عن رسول الله عليه السلام (قوله بان لا تعط العشرة بازيد من
 عشرة ونصف) على وجه المعاملة (قوله ونبه) اي البائع (قوله على ذلك) اي على ورود الامر والفتوى (قوله
 ما اخذه من الرجوع) اي رآه اعماء ورد به الامر (قوله لكن يظهر) لا وجه للاستدراك بعد ورود الامر الواجب
 الاتباع بعدم الرجوع (قوله واقبح من ذلك) اي بيع المعاملة (قوله السلم) فانه يدفع دراهم قليلة على قدر من البر
 او السمن ونحوهما كثيرا بحيث يكون المدفوع من الدراهم نصف ثمن المسلم فيه او اقل ويظهر انه لم يرد امر
 سلطاني فيه (قوله بهذا الخصوص) مصدر بمعنى المخصوص وهو السلم (فرع) قال في المنع للمديون السفر
 قبل حلول اجل الدين قرب حوله ام بعد وليس للدين منعه ولكن يسافر معه الى ان يحل فيمنعه من السفر
 الى ان يوفيه حقه انتهى والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الربا)

فذكر للمرتن سكنى المرهونة باذن الرهن
 (فروع) استقرض عشرة دراهم وارسل
 له مائة لاخذها فقال المقرض دفعته اليه
 المولى قبض العبد العشرة قال المقرض على العبد لانه اقر
 عليه ولا يرجع المقرض على المقرضون رجلا جازا
 انه قبضها بحق انتهى بجور عشرون رجلا جازا
 واستقرضوا من رجل وامرؤه بالذم
 لاخذهم فدفع ليس له ان يطلب منه الا حصته
 قلت ومفاده صحة التوكيل بقبض القرض
 لا بالاستقراض قسمة وفيها استقرض
 العبد وزنا يجوز ويدين جواز في الخيرة بلا
 وزن مثل عليه الصلاة والسلام من خيرة
 يتعاطاها الجيران يكون ربا فقال ما رآه
 المسلمون حسنا فهو عند الله قبيل وفيها شرآء
 المسلمون قبيل فمن غال طاعة القرض يجوز
 الشئ اليسير فمن غال طاعة القرض يجوز
 وبكره واقره المصنف قلت وفي معروضات
 الملقى ابي المسعود لو اراد ان يزداد العشرة باثني
 عشر او بثلاثة عشر بطريق المعاملة في رواتنا
 بعد ان ورد الامر العشرة بازيد من عشرة
 الاسلام بان لا تعط العشرة ما اذا بازيد من
 ونصف ونبه على ذلك فلم يغش ثوبه
 فاجاب بعشر ويحبس الى ان تظهر هل يرد ما
 وصل اليه فمبكر وفي هذه الصورة هل يرد ما
 اخذه من الرجوع اصاحبه فاجاب ان حصل
 منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع
 لكن يظهر ان المناسب الامر ان بعض القرض قد
 واقع من ذلك السلم حتى ان بعض القرض قد
 خرجت بهذا الخصوص انتهى والله الموفق

كما فرغ من البيوع التي من الشارع بها فاحلها شرع فيما نهي الشارع عنه منها فقال تعالى لاتأكلوا الربا
 وهو مقصور وينسب اليه على لفظه فيقال ربوي بكسر الراء والقح في النسبة خطأ وهذا يقتضي ان المادة
 واوية قال الحريري الصواب ان يكتب بالياء لان تنبيهه ريان واليه ذهب ابن الاثير وابن السكيت
 (قوله مطلق الزيادة) اي وان لم تكن في المعيار الشرعي قال تعالى ويرى الصدقات واذا السكال انه يطلق على
 القدر الزائد ايضا (قوله فدخل ربا النسبة) لان فيه فضل الحلول على الاجل (قوله لانه لا يملك بالقبض فنية
 وجهر) قال في المنع صرح في القنية معزيا الى البرزوي انه ذكر في غنى الفقهاء من جملة صور البيع الفاسد جملة
 العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض انتهى وهل يعمل الا برآء في الربا اختلف فيه افتاء المشايخ فاستاذ
 صاحب القنية وعلاء الدين الحنطلي على انه يعمل اذا كان الا برآء بعد الهلال ويذكر الدين الذالحافي ونعيم
 الدين الحلبي وطهري الدين المرعشي على انه لا يعمل وقال في البحر وظاهر ما في جميع العلوم وغيره ان المشتري يملك
 الدرهم الزائد اذا قبضه فيما اذا اشترى درهمين بدرهم فانهم جعلوه من قبيل الفاسد وهكذا صرح الاصوليون
 في بحث انتهى فقالوا ان الربا وسائر البيوع الفاسدة من قبيل ما كان مشروعا باصله دون وصفه اه لكن انما فرض
 صاحب القنية عدم رد الضمان في صورة الا برآء وقال في اثناء عبارته قلت فاذا كان فضل الربا مملوكا للقايط
 فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله انتهى وحينئذ فلا يبرأ باستهلاكه من غير ابرآء كما هو ظاهر عبارة المؤلف
 والحاصل ان الربا اذا كانت عينه قائمة وجب ردها وان كانت مستهلكة ولم يبره منها وجب رد ضمانها وان ابرآء
 منها فهي مسئلة الخلاف (قوله خرج مسئلة تصرف الجنس بخلاف جنسه) هكذا في نسخة وفي نسخة خلاف
 باللام وهي الاولى قال في المنع قيد به ليخرج بيع كبروك شعير بكري وبروك شعير لصرف الجنس خلاف
 جنسه انتهى (قوله فليس الذرع والعديربا) قال في المنع ففضل عشرة اذرع من الثوب الهروي على خمسة اذرع
 منه لا يكون ربا لان تعاقا القدر الشرعي انتهى اي اذا كان حالا قال القهستاني وخرج بيع ذراع من الثوب
 بذراعين نقدا فان الفضل لم يعتبر شرعا انتهى ومثال العدي بيع بيضة بدينارين وقوله فليس ربا اي يذرى ربا
 والاولى ان يقول ربوي (قوله مشروط ذلك الفضل) تركه اولى فانه مشعر بان تحقق الربا يتوقف عليه وليس
 كذلك انتهى قهستاني ونقله المؤلف عنه في شرح الملتقى (قوله اي بائع او مشتري) اي مثلا مثلهم ما المقرضين
 والراهنين قهستاني قال ويدخل فيه ما اذا شرط الانتفاع بالرهن كالاستخدام والركوب والزراعة والبس
 وشرب اللبن وكل الثمرات الشكل ربا حرام كما في الجواهر والتنف انتهى (قوله فليس ربا) اي مصطلح عليه
 في هذا الباب ولا فقد تقدم قريبا ان البيوع الفاسدة من الربا انتهى حلبي (قوله بل بيعا فاسدا) عطف على
 محل خبر ليس (قوله فليس الفضل في الهبة ربا) وان كان مشروطا درستي (قوله فلو شري الخ) عبارة المنع
 تفيد تفريعه على قوله مشروط (قوله وزاده دانقا) تعبيرة يوافق ما في البحر والذي في المنع فزادت بناء التائب
 وضيره الى الدراهم وهي الاولى لان مسئلة الزيادة بعد العقد سيأتي حكمها بعد فالمنع على انها ظهرت زيادتها
 (قوله وهذا) اي صحة الهبة المفهومة مما قبله ويدل عليه عبارة المنع (قوله اذ اضرها الكسر) اما اذا كان لا يضرها
 الكسر فلا بد من تميزه عند الهبة (قوله ان صحة الزيادة والخط قول الامام) هذه مسئلة مستقلة موضوعها عقدا
 على المتساويين فخط احدهما او زاد بعد العقد فيجوز فيه الخلاف وموضوع المسئلة السابقة كسئلة الدرهمين
 اللذين احدهما اكثر وزنا ظهرت الزيادة في المدفوع على ان ما ذكره مخالف لما في الهندية عن المبسوط وعبارتها
 ولو بائع قلب فضة وزنه عشرة دراهم ونقا باضا ثم خط عنه درهما فقبل الخط وقبضه اقترقا من مقام
 البيع او قبل ان يفتقر فاسد البيع كله في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول ابي يوسف الخط باطل ويرد الدرهم
 عليه والعقد الاول صحيح وفي قول محمد رحمه الله العقد الاول صحيح والخط بمنزلة الهبة المبتهله ان يمنع منه
 ما لم يسلم ولو زاده في الثمن درهما وسلم اليه فسد العقد في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الزيادة باطلة
 والعقد الاول صحيح (قوله والفرق بينهما) اي بين الزيادة والخط (قوله خفي عندي) قال الشيخ فاسم لكنه ظاهر
 عندي لان من الخط ما يمكن ان لا يلحق باصل العقد ويجعل هبة مبتدأة بالاتفاق وهو حط جميع الثمن فكان
 البعض كالشكل بخلاف الزيادة فانها لا تكون الا ملحقه باصل العقد وبذلك يفوت التساوي تأمل انتهى حلبي
 (قوله فخله زيادته) اي على وجه الهبة بقية ما بعده (قوله وما قدمنا عن الذخيرة) في زيادته الداني في بيع

(باب الربا)
 (وهو) انفق مطلق الزيادة وشرعا (فضل) ولو حكا
 فدخل ربا النسبة والبيوع الفاسدة
 فكلها من الربا فيجب رد عين الربا لو فاقا
 لا رد ضمانه لانه يملك بالقبض فنية وجهر
 (خال عن عوض) خرج مسئلة تصرف
 الجنس بخلاف جنسه (بما يشرى) وهو
 الكيل والوزن فليس الذرع والعديربا
 (مشتروطا) ذلك الفضل (لاحد المتماقين)
 اي بائع او مشتري فلو شرط اغيرهما فليس
 ربا بل بيعا فاسدا (في المتماضة) فليس الفضل
 في الهبة ربا ولو شري عشرة دراهم فضة
 بعشر دراهم وزاده ثمان وذهب منه
 اتعدم الربا ولم يفسد الشراء لا يقسم كما في المنع
 الكسر لانها هبة مشاع لا يقسم بالجمع ان
 عن الذخيرة عن محمد بن عمار وان محمد الجار
 صحة الزيادة والخط قول الامام وكل الثمن وابطل
 الخط وجعله هبة مبتدأة والفرق بينهما خفي
 الزيادة قال ابن الملك والفرق بينهما خفي
 عندي قال في الخلاصة لو باع درهما بدرهم
 واحد هما لا يقسم ولو باع قطعة لخم بكم
 اكثر وزنا فخله فانه زيادة باطلة
 يقسم قلت وما قدمنا عن الذخيرة عن محمد

العشرة بالعشرة (قوله صريح في عدم الفرق بينهما) أي بين الزيادة والخط في أن كلا يجعل هبة متقدمة قال
الحلي ويمكن أن يكون محمد صاحب كفاية قول الامام فلا منافاة انتهى قلت هذا من المؤلف خلط مقام بمقا
فان ما في الذخيرة موضوعه اذا ظهرت زيادة في احد العوضين وما في المجمع موضوعه ما اذا عقد على متساوية
ثم زاد احدهما في عوضه في الاول يجري التفصيل فيما اذا اوجبه وفي الثانية الزيادة باطله والعقد صحيح (قوا
وكذا عند الامام سوى العقد) فيلحق الامام الخط والزيادة باطل العقد فكانه باع تسعة بعشرة او عشرة باع
عشر فيحكم بعصمتها ويترتب عليها فساد العقد (قوله وعلمته) العلة لغة المرض الشاغل واصطلاحاً ما يضاف
اليه الحكم بلا واسطة انتهى بجر (قوله اي علة تحريم الزيادة) لوجعل الضمير ارجعها الى الربا لتقدمه لكان اول
وقد علمت انه يأتي بمعنى الزيادة قال الحلي واراد بالزيادة هنا ما يشمل الحكمية وهي الاجل انتهى (قوله المعهود
اي عند الفقهاء فلا يشمل الذرع والعقد (قوله بالمند) وفتح النون بناية (قوله فلم يحزم يسع فغير الخ) ترك التفرع على
الفضل لظهوره (قوله واحدهما نساء) فلو كان كل نسيتة يحرم ايضاً لانه يسع الكافي بالكافي ابن كمال
اي النسيتة بالنسيتة كمال (قوله متساوية) اما اذا وجد التفاضل مع النساء فالحرمة للفضل افاده ابن كمال (قوا
بمرويين) يسكون الرأى كافي الجهر (قوله لعدم العلة الخ) قال في الجهر وعدم العلة وان كان لا يوجب عدم الحكم
لكن اذا اتحدت العلة لزم من عدمها عدم لا بمعنى انها تؤثر بعدم بل لا يثبت الوجود لعدم علمته فيبقى عدم
الحكم وهو عدم الحرمة فيما نحن فيه على عدمه الاصل واذا عدم سبب الحرمة والاصل في البيع مطلقة
الاباحة كان الثابت الحل انتهى (قوله وان وجد احدهما الخ) لان اجتماعهما حقيقة العلة فيكون
لاحداهما شبهة العلة فيحرم بحقيقة العلة حقيقة الفضل وهو بالقدرة لانه تفاضل حقيقة ويحرم بشبهة العلة شبهة
الفضل وهو النساء لانه يشبه الفضل وليس بتفاضل حقيقة اعمالاً للدليل بقدره ولا يقال احدهما جزأ العلة
وبه لا يثبت الحكم ولا شيء منه فكيف يثبت باحداهما حرمة النساء لانا نقول احدهما علة تامة لهذا الحكم وهو
حرمة النساء وان كان بعض العلة في حق ربا الفضل حقيقة فلا يلزم المخذور انتهى حلي وفيه مع اول عبارته
نوع تضارب فتأمل (قوله اي القدر وحده) كالخطة بالشعر (قوله والجنس وحده) كالهروى بالهروى (قوله
حق لوباع عبد بعد) اشارة بشاة شرب لالبية عن الجوهرية (قوله اسلام منقود في موزون) كما احد التقديرين
في زعفران او قطن والعلة ما ذكره وعلمته في الهداية بعدم اتفاق الوزن فان النقود توزن بالصنجات بالصاد وبفتح
الذون في الجمع ويسكونها في المفرد والزعفران بالامناء فقد اختلفا صورة من حيث الوزن ومعنى فان النقود
لا تعين والزعفران ونحوه يتعين وحكما فانه يجوز التصرف في النقود قبل قبضها بخلاف الثمن فلم يجمعهما
القدر من كل وجه وسائر الموزونات خلاف النقل لا يجوز ان يسلم في الموزونات وان اختلفت اجناسها كاسلام
حديد في قطن او زيت في جبن الا اذا خرج بالصنعة عن ان يكون وزناً فلا واسم سيفاً فيما يوزن غير الحديد جاز لان
السيف خرج عن ان يكون موزوناً وكذا يجوز بيع انا من غير القدين بمثله من جنسه يد بيد فحاشا لو حديد
وان كان احدهما انقل من الاخر بخلاف الذهب والفضة فانه يجري فيهما ربا الفضل وان كانت لا تباع وزناً
لان صورة الوزن منصوص عليها فيما فلا تتغير بالصنعة فلا تخرج عن الوزن بالعادة انتهى بجر وهذا يفيد
ان الاتيين من النحاس يباعا بغير وزن فتأمل (قوله ونقل ابن كمال عن الغاية) عبارته وقد نص على جواز اسلام
الخطة في الزيت عندنا انتهى بالحرف وذلك لاختلاف القدر فان احدهما مكيل والاخر موزون (قوله ومفاده
الخ) كلام ابن السكال لا يفيد ذلك فانه انما فرضه في اسلام مكيل في موزون وقدرهما مختلف فكيف يقاد منه
جواز اسلام موزون في موزون او مكيل في مكيل وهو انما ذكر جواز هذه خاصة دون غيرها معترضاتها على من
عبر بالقدر كالمصنف اي فانه قد اجتمع في هذه المسئلة قدور لم يحرم النساء واما من عبر بقوله وعلمته الكيل او الوزن
مع الجنس فلا ترد عليه (قوله فليحجر) المقام في غاية التحرير (قوله وقد مر) الاولى وقد قرر في السلم (قوله وبالقدر
المتفق) فاذا كان هذا هو المقرر فلا تحجر بغيره وقد علمت المستثنى (قوله متفاضلاً) اي ونسيتة وتركه لضمه لزموا
فانه كلما حرم الفضل حرم النساء ولا عكس وكلما حل النساء حل الفضل ولا عكس انتهى حلي (قوله خلافاً
للساغى) فانه جعل العلة الطعم في المطعومات وتفصيله وتوجيهه في المطولات (قوله كيلي) قيده احترازاً عما
اذا اصطلح الناس على بيعه جزافاً فان التفاضل فيه جائز ومثله قوله وزنى انتهى حلي (قوله ثم اختلاف الجنس)

صريح في عدم الفرق بينهما وعليه فالشكل
من الزيادة والخط والعقد صحيح عند محمد
وكذا عند الامام سوى العقد فيسقط لعدم
التساوي فليحفظ فاني لم ابرهن به على هذا
وعلمته اي علة تحريم الزيادة (القدر)
المعهود بكيل او وزن (مع النساء) بالمند
حزم الفضل اي الزيادة (والنساء) بالمند
انما خير فلم يجمع فغيره فيفسد متساوية
واحداهما نساء (وان عدما) بكسر الدال
من باب علم ابن ملك (حالا) كالهروى
لعدم العلة فيبقى على اصل الاباحة وان
وجد احدهما اي القدر وحده او الجنس
حل الفضل وحرم النساء ولو مع التساوي
حق لوباع عبد بعد الى اجل لم يجوز لوجود
الجنسية واستثنى في الجمع والدراسلام
منقود في موزون كيلاً ينسداً كبر ابواب
السلم ونقل ابن السكال عن الغاية جواز
اسلام الخطة في الزيت قلت ومفاده ان
القدر بانه مراده لا يحرم النساء بخلاف الجنس
فليحجر وقد مر في السلم ان حرمة النساء
تتحقق بالجنس وبالقدر المتفق فنية ثم فرع
على الاصل الاول بقوله (فحرم يسع كيلي)
وزنى يحنسه متفاضلاً ولو غير مطعوم
ثم اختلاف الجنس يعرف باختلاف الاسم
بالمصنف واختلاف المقصود كما بسطه السكال

قال في الجهر واختلاف الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصود فالحنطة والشعير خنسان
لافراد كل في الحديث ياءهم والسهروى والمروى كذلك لا اختلاف المقصود وكذا الحديد والرصاص وكذا غزل
الصوف والشعر وكذا لحم الضأن مع لحم البقر او المعز انتهى ملخصا ودهن الورد ودهن البشعيج يخنسان
لاختلاف المقصود وان كان زيتهما واحدا والشيرج وثمار الخمل جنس واحد كثمار العنبي (قوله لا متفاضلا)
لا حاجة اليه لشعر ينج المصنف بحرمته (قوله وبلا معيار شرعى) اى من الجهتين حتى لو باع نصف صاع من بر
بجفنة منه لم يجز منع (قوله بالذرة) المتبادر من كلامه ان المعتبر في الوزن ما زاد عليها فذرة بذرتين حرام وسيأتى
ما يقيد خلافة في قوله وذرة من قبيح الخبز (قوله فيهما ذرتين نصف صاع) ظاهره ولو وضع له ذرة الصاع مكبال
كمن القديح وزبده في السكابل مشافه في ثمنه واختلاف الحنطة في حنطة الشعير (قوله كحنطة) قال
في الصالح الحنطة ملو الكفين من طعام وغيره وحضت الذئبة اذا برقت به كقوى يديها ولا يكون الا من الشئ
البائس كالذئبة والرمى وشعره انتهى وهي بفتح المهملة وسكون القاء فهو ستان (قوله باعيانها) البناء للسببية
لا للمصاحبة فهو ستان (قوله لم يجز اتصافا) غير ان عدم الجواز عند اتصافا تعينهما باق وان تقابضا في المجلس
بختلاف ما لو كان احدهما فقط وتبعض الدين فانه يجوز جوى عن المحيط ويشترط التقابض في الفليس بالفلينين
على احد قولين نقلهما الحلبي (قوله ويضفة ببيضتين) فيه ان هذا مما يدخله القدر الشرعى كالسيف والسيفين
والابرة والابرتين لجواز التفاضل لعدم دخول القدر الشرعى فيها فيخرج النساء لوجود الجنس (قوله وسيف
بسيفين) لان ذلك مما يختلف بالصنعة فلم يعتبر القدر فيه (قوله بثلثهما) كذا في المصنف وهو مما لا كلام فيه
لاتحاد الوزن فلوقال بثلثهما ليقيد الجواز اذا لم يتحقق المقدار الشرعى لسكان اوضح وحمل الحشى المماثلة على
المماثلة في الجنس دون القدر (قوله وحرم السكابل محمد) في المنع عن القبح روى المعلى عن محمد انه كره التمرة بالتوتين
وقال كل شئ حرم في الكثير فالقليل منه حرام (قوله لان النص اقوى من العرف) لان العرف جائز ان يكون
على باطل كتعارف اهل زماننا في اخراج الشعير والسراج لثبات العبد الى المقابر والنص بعد ثبوته لا يمحى ان
يكون على باطل والعرف حجة على من تعارفه والنص حجة على الكل شلبي عن السكابل (قوله حمل على العرف)
لحديث ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن شلبي (قوله محطقا) ولو ورد الشرع بخلافه لان النص
من الشارح انما ورد بالكيل او الوزن بخبر ان العادة به في زمانه فاذا تباين العادة يؤخذ فيها (قوله ووجه السكابل)
لم يرجعه كما يظهر من عبارته والتعليل المذكور فيه بقوله لان النص الملح لتعليل لقول ابى يوسف مذكور من قبله
فلا يكون يذكره من جملة ما نقلناه عنه من عبارة الشلبي بقيد ترجيح قوله ما (قوله وخرج عليه سعدى
افندى استقرار الدراهم عددا) اى جواز ذلك ويمكن توجيه الجواز بان الوزن لا يختلف فيها عادة وفي الهدية
عن التنازع المتع بالعدد (قوله ويسع الدقيق الخ) لا حاجة الى استخراج سعدى افندى وقد وجد في الغيانية
عن ابى يوسف انه يجوز استقراره وزنا اذا تعارف الناس ذلك وعليه الفتوى انتهى (قوله والمعتبر في تعيين
الروى) ولو كان عائدا عن المجلس بعد ان يكون في ملك العاقد والتعاض قبل التفريق بالاذن ليس بشرط
الجواز بصر (قوله في غير صرف ومصرف ذهب وقضة) فقيهما لا بد من التعاض لعدم التبعين الابه انتهى الحلبي
(قوله ولو احدى هما) اى احد البزيرين مثلا (قوله فان هو التمن) ما دخل عليه الباء ممن وما لم يدخل عليه مبيع
وصورته ما اذا قال بعث مثلك هذا القفيز من الحنطة بقفيز حنطة (قوله وقبضه) بشرط القبض لان ما كان دينيا
لا يتبعن الا بالقبض ولو قبض الدين منهما جاز البيع قبض العين منها اولى بقبض انتهى بصر (قوله والا لا) اى ان كان
الدين هو المبيع بان قال اشتريت مثلك قفيز حنطة جيدة بهذا القفيز من الحنطة لا يجوز البيع وان اخضر الدين
في المجلس انتهى بصر (قوله وجيد مال الربا الخ) انما كانا حوا لانه لو اعتبر التفاوت بالجودة والرداءة لانسداد باب
البياعات لان الحنطة لا تكون مثلا حنطة من كل وجه افاده الاتفاقى ولقوله صلى الله عليه وسلم جيدها ورد بها
بنو آدم لان الوصف لا يعد تفاوتا (قوله لا حقوق العباد) عطف على مال الربا انتهى الحلبي يعنى ان الجودة في
حقوق العباد لا تكون منه اوية للرداءة قال في المنع قيد جمال الربا لان الجودة معتبرة في حقوق العباد فلا انقلب
جيدتها لانه مثله قد اوجودة ان كان ثلثيا وقيمتها ان كان قيميا ولكن لا تستحق اى الجودة بعقد البيع حينئذ
اطلق من التقييد بها حتى لو اشترى حنطة او شيئا فوجده رديا بلا عيب لا يردنه انتهى بايضاح (قوله ورد به)

(وحل) بيع ذلك (مما لا) لا متفاضلا (وبلا معيار شرعى) فان الشرع لم يقدر المعيار بالذرة
ويجادون نصف صاع (حنطة ببيضتين) ونفاضة متفاضلين
ونحن ما لم يبلغ نصف صاع (واكثير باعيانها) لو اخره لسكان
وقالين ببيضتين (او اكثر) بالكيل فلو كانا غير
اولى لما في التميز انه قيد في الكل (وعنه بغيرين)
معينين او احدى هما لا يجوز تميزين وسيف بسيفين
وبضفة ببيضتين وجوز تميزين منه ملو بكن من احد
ودوا ذرتين وانما ما يقل منه ملو بكن من احد
التقديرين فيمنع التفاضل فتخرج كبيرة ببارتين
وذرة من ذهب وقضة مما لا يدخل تحت الوزن
بثلثهما) بخلاف الفضل لقدر القدر وحرم النساء
لوجود الجنس حتى لو اتى كقضة ببيضتين شعير
فدخل مطلقا لعدم العلة وحرم الكل محمد وصرح
كما نقله السكابل (وما نص) الباء مع (على كونه
كليا كبر) وشعره ومصر (اقوزنيا) كذهب
وقضة (فهو كذالك) لا يتغير ايا (فلم يصح بيع
حنطة بحنطة وزنا كما لو باع ذهابا ذهب او فضة
بقضة كذالك ولو مع التساوى) لان النص اقوى
من العرف فلا يترك الاقوى بالادنى (وما لم
يخص) عليه (حمل على العرف) وترج عابه
اقتضيان العرف سلطانا ووجه الكمال وترج عابه
سعدى افندى استقرار الدراهم عددا وبيع
الدقيق وزنا في زماننا بهي عملة وفي الكافي
الفتوى على عادة الناس في غير الصرف (وبصوغ
والمعتبر في الروى) حتى لو باع برابير
ذهب وقضة (لا شرطا تقاضى) حتى لو باع بالاضافي
بعينهما وتفرقا قبل القبض بخلاف الضافى
في بيع الطعام ولو احدى مادتيها كان هو الن
وقضة قبل التفريق جاز والا لا يبيعه ما ليس
عنده سراج (وجيد مال الربا) لا حقوق العباد
(ورد به سواء)

اذالقاء فيها ليليل ويخرج منه الخلاوة قال والمشمور وعند الفقهاء التشديد وفي القاموس ما منقوع وناقع ونقيع
ناجع والرشف انقع للغش اي اقطع على اسم الفاعل على فاعل واسم المفعول على مفعول (قوله خلافا للمجد)
فنع يسع الخنطة اليابسة بالمبلولة ومجمله اذا انتفخت اما اذا باتت من ساعتها يجوز بيعها بالياسسة انتهى خلاصة
(قوله فهو ساقط الاعتبار) فلا يجوز التفاضل (قوله والخنطة المقلية) يقال في يقل وقلا بقاوا فخنطة مقلوة
فهما الغتان ذكرهما صاحب الجمل انتهى سرى الدين (قوله يقصد) لان القلي كائن بصنع العباد فيعدم اللطافة
التي كانت الخنطة به مثلية مكي عن الفتح (قوله وكيسع لحوم مختلفة الخ) لان اصولها اجناس مختلفة واسماؤها
باعتبار الاضافة كذلك وكذا المقاصد في الخنطة لا يجوز استفاضلا فاده المصنف (قوله يد ايد)
لا تصاد القيد ولو اخره بعد جنيح ما ذكره فينقد اشتراطه في المكان (قوله في موضع) في خلافه في المعز
والضأن غير لانها جلد واحد سكي (قوله ويخصه باعتبار العادة) اي لانهم اجناسها العادة لعل من الدقل
والا فالحكم في كل عمر كذلك انتهى غاية (قوله بالفتح) اي والتخفيف (قوله او لحم) وان كانت كلها من الضأن
لانها اجناس مختلفة لاختلاف الاسماء والصور والمقاصد مخ قوله بعد لاختلاف اجناسها يرجع الى هذا
ايضا (قوله ببر او دقيق) لان الخبز بالصنعة صار جنسا آخر حتى خرج من ان يكون مكيدا والبر والدقيق مكيدان
فلم يجمعهما القدر ولا الجنس حتى جاز بيع احدهما بالآخر نسيئة اذا كانت الخنطة هي المتأخرة لا مكان
ضبطها وان كان الخبز هو المتأخر فالسلم لا يجوز فيه عنده لتفاوته مجتبا وطينا ونضجا والمقيد به قولهما بالجواز
انتهى بحر (قوله زيت مطبوخ بغير مطبوخ) لانه تبديل الصنعة فتختلف المقاصد وهو العلة فيما بعد ايضا فاده
الز بلي (قوله او وزنا) سقط من عبارته عددا كما تدل عليه عبارة التهر حيث قال عددا او وزنا كيف اصطالحوا
عليه انتهى (قوله فلو اتحد) ككلم البقر مع الخناموس والضأن مع المعز (قوله لانه لا يوزن عادة) فلم يكن مقدرا فلم
توجد العلة انتهى زبلي (قوله حتى لو وزن) عادة لم يصح بيع هذا المفهوم الزبلي (قوله وفي الفتح لحم الدجاج والاوز
وزني) استثناء من لحم الطيور اي فلا يجوز بيعه التفاضل (قوله اما في زمانا فلا) فالحكم فيه ما ذكره الزبلي
(قوله باختلاف الجنس) ككلم البقر مع الضأن (قوله او المقصود) كالشحم بالالية وهما من حيوان واحد (قوله
لو يتبدل الصفة) كالزيت المطبوخ بغير المطبوخ (قوله وجاز الاخير) وهو يسع الخبز بالبر والدقيق انتهى درو
(قوله ولو انظر) ليس في عبارة الدرر وعبارتها وبالنسبة في الاخير فقط والشرح اخذ ذلك من قوله به يعني لانه
اذا كان المتأخر هو البر جاز اتقا لانه اسلم وزينا في كيلي والخلاف فيما اذا كان الخبز هو النسيئة فنعاه وجاهزه
ابو يوسف اذا اتى بشر آكل السلم لحاجة الناس لكن يجب ان يضبط وقت القبض حتى يقبض من الجنس الذي
سمى لثلا يصير استدلالا بالسلم فيه قبل قبضه وقبل ذلك والاحوط المنع انتهى فوح افندي (قوله ثمنا) اي فينشد
لا يشترط فيه شر آكل السلم (قوله يجوز السلم في الخبز وزنا) الاولى حذفه لانه عين قوله سابقا ولو انظر نسيئة به
بقي الخ (قوله وكذا عددا) لاجوده في عبارة القهستاني مع ان المعداد من الخبز لا يضبط فكيف يصح السلم
فيه وفي حاشية ابى السعود عن التهر ويجوز عند ابى يوسف لانه وزني عنده فيجوز بشرط الوزن وان كان العرف
فيه العدائتي (قوله او سويق) اي سويق الخنطة اما بسويق الشعير فيجوز فتح (قوله هو الجروش) من الشعير
والخنطة وغيرهما ذكره الكرماني (قوله ولا يسع دقيق بسويق) اي كلاهما من الخنطة واما دقيق الخنطة
بسويق الشعير وعكسه فلا شك في جوازه كمال (قوله ولو مقسوبا) اما حرمة المفاضلة لانها جنس واحد لان
احدهما بر والاخر اجزاء والجمع بالتمريق لا يصير جنسا آخر فبقيت شبهة المجانسة وثبوت الشبهة بكفي لثبوت
حرمة الربا واما حرمة التساوي فلان المعيار فيهما الكيل وهو غير مسوي الا ترى ان البر اذا طحن يزيد عليه وتلك
الزيادة كانت موجودة في الحال وظهرت بالطنن انتهى (قوله خلافا لهما) هذا الخلاف في بيع الدقيق
بالسويق كما هو صريح الزبلي والبحر فاجازاه لانها جنسان مختلفان لاختلاف الاسم والمقصود ولا يجوز
ان يبيع احدهما بالآخر نسيئة لان القدر يجمعهما (قوله اذا كانا مكبوسين) وفي الوزن روايتان زبلي (قوله
فجاز اتقا) ولو احدهما احسن خلاصه (قوله وخنطة مقلية مقلية) وقيل لا يجوز وزنه عليه عول في المبسوط
لان البار قد تأخذ من احدهما اكثر من الآخر والاول اولى انتهى كمال (قوله ففاسد) لعدم تسوية الكيل بينهما
بحر (قوله الشريح) بفتح الشين كزيب فاده صاحب المصباح (قوله حتى يكون الخ) اي على وجه الجزم فلولم

خلافا للمجد زبلي وفي العناية كل تفاوت خلقي
كل مطلب والتمر والجيد والردى فهو ساقط
الاعتبار وكل تفاوت بصنع العباد كخنطة
بالدية بين الخنطة المقلية بغيرها يفسد كما سيجي
في كسيع (لحوم مختلفة بعضها بعض متفاضلا)
يد ايد (ولين بقرو عثم وخل دقل) بفتح
ردى التبر وخصه باعتبار العادة (بخل غيب
وشحم بطن بالية) بالفتح ما يسميه العوام لية
(او لحم وخبز) ولومن (ببر او دقيق) ولومنه
وزيت مطبوخ بغير مطبوخ (متفاضلا) او وزنا كيف
بالنفس سيجي بغير المرى منه (متفاضلا) او وزنا كيف
سكان لاختلاف اجناسها فلو اتحد حتى لو وزن لم يجر
الا في لحم الطير لانه لا يوزن في عادة
زبلي وفي الفتح لحم الدجاج والاوز وزني في عادة
مصر وفي التهر لعله في زمانا ما في زمانا فلا والحاصل
ان الاختلاف باختلاف الاصل او المقصود او يتبدل
الصفة فلنحفظ ويزا لاخير ولو انظر نسيئة به يعني
دراي اذا اتى بشر آكل السلم لحاجة الناس
والاحوط المنع اذ قلنا يقبض من الجنس ما سمي وفي
القهم ستافي معز الخبز اذا لم يرد من الخبز ويجعل الخبز
مثلا من الخبز بقدر ما يريد من الخبز ويأني
المقصود لا اسم حاوي (لا) يجوز (يسع البر
المقاصد والاسم حاوي) هو الجروش ولا يسع دقيق بسويق
بدقيق او سويق) هو الجروش ولا يسع دقيق بسويق
(مطلقا) ولو مقسوبا والقدم المسوي فيجوز لشبهة
الربا خلافا لهما واما بيع الدقيق بالذقيق
متساويا كيدا اذا كانا مكبوسين فجاز اتقا
ابن مالك كسيع سويق بسويق وخنطة مقلية
مقلية واما المقلية بغيرها ففاسد كما مر (لا
النسيئة بربط والجسم مجلي) في جملة الشريح

يعلم لا يجوز لأن الفضل المهورم كالحق لا يملكه إلا الله وإذا زاد ما في الزيتون والمشمس
 أن المراد بالجزم قلبه المهورم بالحق (صلى الله عليه وسلم) فأموس (قوله فسد بالزيادة) ولا بد من التمسك بالزيادة
 التراب لا قيمة له فلا يجعل ما زاد منه شيء من (قوله عنه بخلافه) إلا أنه يجعله من الدماء فقد روى عنه ثلاث من الدماء
 استقرار الخبز والجلوس على باب الحمام والنظر في مرآة الخجام (قوله وعليه الفتوى) وهو المختار لتعلم
 الناس وحاجتهم إليه انتهى اختياره وعند أبي يوسف يستقر وزن لا يجدد قال البخاري وعليه الفتوى فقه
 اختلافه الاقناع ومنعه الامام كيف ما كان (قوله برغبة من نسيئة جاز) لأنه عددى متطاول فيحصل الرغبة
 بمقابلته أحد الرغبتين والجل لا يجعل رغبتا حكما بمقالة الرغبتين الثاني مجتبي (قوله وبعبكسه لا) وهو ما لو تبا
 رغبتين نقدا برغبة نسيئة لا يجوز ولعله في الاول انما جازوا ان كان الجنس واحدا تيسيرا (قوله وجاز بيع كسيرا
 كيف كان) اي نقدا او نسيئة بغيره ويقال ما تقدم (قوله ولا ريبا بين سيد وعبد) قال في الشرح بلالية ومن شرآ
 الربا عصمة البدلين وكونهما مضمونين بالانكاف فصحة أحدهما وعدم تقومه لا يمنع فشرآ الاسير والناج
 مال الحربى او المسلم الذى لم يهاجر بحسنه متفاضلا جاز ومنه ان لا يكون البدلان مملوكين لاحد المتبايعين
 كالسيد مع عبده ولا مشتركين فيما شركة عنان او مقاضة بدائع انتهى (قوله ولو مدبرا) او ام ولد بغير
 اقتدى (قوله لا مكاتبيا) لأنه صار كالخريد وانصرفا في كسبه انتهى فوج اقتدى (قوله اذا لم يكن دينه معتقرا
 صادق بعدم الدين رأسا وبوجوده غير مستغرق ونص على الاخير المصنف (قوله بتحقيق الربا انفاها) لعدم الملك
 عنده للمولى في كسبه وعندهما لتعلق حق الغير من (قوله لا للربا) حتى لو اخذ السيد من عبده درهم
 بدرهمين لا يرد الغد ما زاد انتهى فوج اقتدى (قوله ولا ريبا بين المتفاضلين) لان الكل مالهما زيل (قوله
 اذا بايعا من مالها) قيد للاخير فقط لان المفاوض ليس له مال مستقل به عن مال الشركة وقيد بها لأنه اذا كان
 من غيره جرى بينهما بغير (قوله ولو بعد فاسد) كما اذا باع منهم خرا او خنزيرا او ميتة او قاصرهم واخذ المال
 من (قوله ثمة) قيد به لأنه لو دخل دارنا با ما من فباع منه مسلم ذرهما بدرهمين لا يجوز انفاها مسكين (قوله
 لان ماله ثمة مباح) هذا لا يظهر الا اذا كان المسلم هو الذى يتناول الزيادة والربا اعم من ذلك اذ يشمل ما اذا كان
 الدرهمان من جهة المسلم ومن جهة الكافر وجواب المسئلة بالحل عام في الوجهين من غير عن الفقه وقد تقدم
 ان شرط الربا عصمة البدلين جميعا (قوله مطلقا) اي ولو بعد فاسد (قوله فلا ريبا انفاها) سبق قلم من المصنف
 والصواب فلا يجوز الربا انفاها كما هو في المنع معللا به بأنه اخذ ماله بدارنا فكان من اهل دار الاسلام وهذا انه
 يظهر اذا هاجر بماله اما اذا هاجر بدونه فلا وظاهر التعليل جواز الربا معه حيثئذ (قوله ومنه) اي من المصنف
 (قوله يعلم حكم من اسلم الخ) فانه لا ريبا بينهما لانهما في حكم الحربى (قوله الا في الست) صوابه الجنس باسقاء
 من هاجر اليها ثم رجع الاولى السيد مع عبده الثانية شريكا بالمقاضة الثالثة شريكا بالعنان الرابعة المسلم مع
 الحربى ثمة الخامسة المسلم مع الذى اسلم في دار الحرب ولم يهاجر بالسعود ولو جعلت السادسة المسلمان اللذان
 لم يهاجر الصبح والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الحقوق)

جمع حق والحق حقيقة هو الله تعالى بجميع صفاته لانه الموجود حقيقة بمعنى انه لم يسبقه عدم ولا يلحقه
 عدم واطلاق الحق على غيره مجازا انتهى كرماني وفي المصباح الحق خلاف الباطل وهو مصدر حق الشيء من باب
 ضرب وقتل اذا وجب وثبت انتهى وفي القاموس من اسمائه تعالى الحق ومن صفاته والقرآن وضد الباطل
 والامر المقضى به والموت والجزم والحقة اخص منه وحقيقة الامر انتهى (قوله لتبعينها) فيلحق ذكرها بعد ذكر
 مسائل البيوع من (قوله فيه) وهذا التعليل يقتضى تأخرها عن السلم والضرف وكان القياس ذكرها اول كتاب
 البيوع قبل انيارات وله مناسبة خاصة بالربا لان في الربا بيان فضل هو حرام وهذا بيان فضل على المبيع
 هو حلال انتهى (قوله ولتبعية ترتيب الجامع الصغير) والمصنف التزم متابعتة افاده في المنع (قوله مثلث العين)
 واللام ساكنة جوى اي على جميع لغاته ابو السعود (قوله اشترى بيتا الخ) البيت اسم لمسقف واحد جعل
 لبيات فيه سواء كان له دهليزا ولا وبعضهم يزيد له دهليزا جوى (قوله لان الشيء الخ) الاولى ذكرها قبل قوله
 مالم ينص عليه يعنى ان حق الشيء ادى منه لأمثله وعلو البيت مثله والشيء الخ وهذا يفيد انه لو لم يكن عليه مثله

(حتى يكون الزيت والحل كغيرهما في الزيتون
 والمشمس) يكون قدره بخله وانما يبيع بالفضل
 وكذا كل ما لعله فيية يجوز بغيره كبيع
 بسمه وعند بعض الفقهاء لا يباع بالزيادة في الفضل
 تراب ذهب بذهب فسد بالزيادة عند محمد
 (ويستقرض الخبز وزنا وعددا) عند محمد
 وعليه الفتوى ابن مالك واستحسنه الكمال
 واختاره المصنف تيسيرا وفي المجتبى باع رغيفا
 نقدا برغيفين نسيئة جاز وبعبكسه لا وجاز بيع
 كسيرا كيف كان (ولا ريبا بين سيد وعبد)
 كسيرا كيف كان (اذا لم يكن دينه معتقرا
 ولو مدبرا لا مكاتبيا) فلا مستغرا فيتحقق الربا
 لرفقته وكسبه) فلا مستغرا فيتحقق الربا
 اتفاقا بين مالك وغيره لكن في الخبر عن المعراج
 التحقيق الاطلاق وانما يرتد الزائد لا للربا
 بل لتعلق الغرماء (ولا ريبا بين متفاضلين
 او شريكين عنان اذا بايعا من مالها) اي
 وشريكه في بيعه (ولا بين جري ومسلم)
 مال الشركة زيل (ثمة) لان
 مستأمن ولو بعد فاسد او قاصر
 ماله ثمة مباح فيجعل برضاه مطلقا بلا غدر
 خلافا للثاني والثلاثة (و) حكم من اسلم
 في دار الحرب ولم يهاجر جري معصوم
 الربا معه خلافا لهما لان ماله غير معصوم
 فلو هاجر اليها ثم عاد اليهم فلا ريبا انفاها
 جوهر قلقت ومنه يعلم حكم من اسلم
 ولم يهاجر والحاصل ان الربا حرام الا في هذه
 الست مسائل

باب الحقوق
 في البيع آخرها لتبعيتها وتبعية ترتيب
 الجامع الصغير (اشترى بيتا فوفه آخر
 لا يدخل فيه العلو) مثلث العين (ولو قال
 بكل حق) قوله او بكل فليس وكسيرا مالم
 ينص عليه (لان الشيء لا يستبيع مثله

كعبيزة تدخل (قوله هو ما لا اصطبل فيه) قال المصنف لان اسم المنزل له شبه بالدار وباليبيت لانه اسم لما يشتمل
على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكن فيه الرجل باهله مع ضرب قصور فيه فانه ليس فيه اصطبل فله شبه بالدار
يدخل العلوبذ كالتواضع ولشبه البيت لا يدخل من غير ذكر توفير اعليهما حظهما انتهى والمنزل لغة موضع
النزل قهستاني (قوله او يراققه) جمع مرفق بكسر الميم وفتح الذاء لا غير كالمطبخ والكثيف ونحوه على التشبيه
باسم الالة بخلاف المرفق في الوضوء فان فيه لغتين فتح الميم وكسر الفاء وبالعكس وكذا المرفق بمعنى ما ارتفق به
انتهى (قوله اي حقوه) ففتحت بما هو من التواضع فهي والحقوق سواء (قوله وعند اي يوسف المرافق المنافع)
وهي اعم من الحقوق فلانها تابع للدار مما يرتفق به كالمطبخ قهستاني (قوله بشر آء دار) الدار اسم لما ادر عليه
الحدود من الخائط يشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف والعلو من اسرأته فيدخل من غير ذكر وفي
القاموس الدار المحل بجمع مع البناء والعروة كالدار انتهى مخ (قوله وهذا) اي التفصيل بين البيت والمنزل
والدار (قوله وفي عرفنا الخ) الاحكام تبني على العرف فيعتبر في كل اقليم وفي كل عصر عرف لهله انتهى بجر
ولو قال وفي غيرها الخ كما قال الجوى لكان اعم (قوله الادار الملك الخ) هذا الكلام لا يحسن ارتباطه بما ذكر
قبله هنا وعبارة النهر وفي عرفنا يدخل من غير ذكر في الصور كلها سواء كان المبيع بيتا فوقه علوا او منزل
كذلك لان كل مسكن يسمى خانه في الجهم ولو علوا سواء كان صغيرا كالبيت او غيره الادار الملك قهستاني سري
انتهى (قوله كما يدخل في شراء الدار الكثيف) اطلقه فشمع ما اذا كان الكثيف خارجا مبنيا على الظلة لانه بعد
منها عاده والكثيف المستراح وفي المصباح الكثيف السائر ويسمى الترس كنية لانه يستتر صاحبه وقيل
للمرحاض كنية لانه يستتر قاضى الحاجة والجمع كنية مثل نذير ونذر انتهى بجر وبعضهم يعبر عنه بيت الماء
جوى (قوله وبئر الماء) في المكي عن القنية بتردار مفتحة الى دار وجبل وهو تحت دار آخر قلنا جاء فهو الى من
اليه الفتح انتهى (قوله الا اذا كان اصغر منها) ومفتحة الى الدار شلبي عن الفقيه الى جعفر (قوله الا بالشرط)
لانه خارج عن حدودها انتهى مكي (قوله والظلة) هي الساباط الذي يكون احده طرفه على الدار والاخر
على الدار الاخرى او على اسطوانات في السكة انتهى بجر وفي المصباح الساباط سقيفة تحتها ممر فاخذ والجمع
سوايط انتهى وفي حاشية الشلبي عن قاضي خان وان لم يكن مفتحة في الدار لا تدخل الظلة في بيع الدار
في قولهم الا بذكرها انتهى وجعل في البحر هذا التفصيل قولهما فانه قال وعندهما ان كان مفتحة في الدار
تدخل مطلقا لانها من نوابعها كالكثيف انتهى وتسمه المؤلف (قوله فاخذت حكمه) اي فلا تدخل الا بذكر
الحقوق (قوله مع ذكر المرافق) مفهومه انه اذا لم يذكرها لا تدخل والذي في القهستاني ويدخل فيه الباب
والسلم ولومن شئب ان كان متصلا به انتهى واطلق (قوله لا يدخل الطريق) اراد الطريق الخاص في ملك
انسان اما الطريق الى سكة غير نافذة او الى طريق عام يدخل انتهى بجر عن المراج وطريق الدار عرضه عرض
الباب الذي هو مدخاها وطوله منه الى الشارع قهستاني (قوله والمسبل) هو موضع جرى الماء من المطر وغيره
انتهى مخ فهو بوزن مفعول اسم مكان وتقدم فيه الكسر (قوله والشرب) بكسر الشين النصب من الماء مخ
وانما لم تدخل هذه الاشياء الا بذكر نحو المرافق لانها قد تكون اصلا باعتبار وجودها دون المبيع (قوله ونحوه)
لا حاجة اليه لذكر المصنف اياه انتهى حلي (قوله للماء) من ذكر المرافق او كل قليل وكثير منه (قوله لانها تعقد
للانتفاع لا غير) ولهذا الواستثنى هذه الاشياء عن عقد الاجارة تبطل اذا لا ينتفع بالاستأجر لابلها فوجب دخولها
تصحح الالة مخ وبالسعود (قوله كالبيع) افاد به ان الشرب والمسبل في حكم الطريق (قوله ولا يدخل) اي
الطريق ومثله المسبل كما في الفتح وقال ابن وهبان ولو قسعت دار وليس لبعضهم طريق وفتح الباب فيها سدر
ولم يدروا وقت القسم ان طريقه معذر قالوا بالفساد وقرروا قال شارحه العلامة ابن النخعة مسئلة البيتين
من التهمة اقتساما دارا فوق نصيب احدهما ولا طريق له ان امكنه ان يفخ طريقا جازت القسمة وان لم يمكنه
ان علم وقت القسمة جازت القسمة وهي تؤخذ من مفهوم البيت قال وان لم يعلم وقت القسمة ان لا طريق له
فسدت القسمة انتهى (قوله نهر عن الفتح) كان عليه ان يؤخر العز والى النهر آخر العبارة فان جميع ما يأتي
مذكور فيه انتهى حلي (قوله كما مر) اي عن الخلاصة والاولى حذفه والاستغناء عنه بلباده لذكره عبارة
الخلاصة (قوله ينبغي ان تكون الهبة) اي هبة الدار (قوله والنكاح) اي عاها بان جعلت مهورا وكذا يقال

(وكذا لا يدخل العلوبذ كالتواضع) هو ما لا اصطبل فيه
(الابكل حق هو له او يراققه) اي حقوه
(او يترك قابيل وكبير هو فيه او منه ويدخل)
(او يترك آء دار وان لم يذكر شيئا) ولو لا بنية بتراب
(او يتقيام او قباب وهذا التفصيل عرف الكوفة
وفي عرفنا يدخل العلوبذ كفي الصور كلها ففتح
وكافي سواء كان المبيع بيتا فوقه علوا او غيره
الادار الملك قهستاني سري نهر (كما يدخل)
في شراء الدار (الكثيف وبئر الماء) وان لم يصح
في حاشية (لا) البستان (الجارية اذا كان اصغر
منها) فيدخل فيها ولو شلها او اكبر فلا لا
بالشرط زيلبي وعيني (والظلة لا تدخل في بيع
الدار) لبيتها على الطريق فاخذت حكمه
(الابكل حق ونحوه) كما علو (ويدخل الباب الاعظم
في الدار يدخل كالمرفق) لانه من مرافقها
في بيع بيت ودار مع ذكر المرافق والمسبل والشرب
خاتمة (لا) يدخل (قوله فاخذت حكمه) اي فلا تدخل الا بذكر
الابكل كل حق ونحوه مما مر (بجفاف الاجارة
الدار او رضى لا غير) وان هن والوقف خلاصة
للاقتناع لا غير (قوله للماء) من ذكر المرافق
(ولو اقر دارا وصالح علوا او اوصى بها او لم يذكر
حقها ومرافقها لا يكون اوصى بها او لم يذكر
ولا يدخل في القسمة وان ذكر الحقوق والمرافق
الا بوضي صريح من نهر عن الفتح وفي الحاشية
البيعية ينبغي ان يكون الرهن هو جدي لولا خلاصة
يقصد به الانتفاع قلت هو جدي لولا خلاصة
للمشترى كما في لفظ الخلاصة ويدخل الطريق
في الرهن والصدقة الموقوفة كالاجارة واعتمده
المصنف بما لا يخفى على مال كالببيع
والنكاح والخلع والعقود على مال كالببيع

ففيها ما لم يزلوا في النار والتمسك بالخلع والعتق عليها السكان اولى (قوله والوجه فيها) اي في هذه الاشياء لا يخلع بها من فيها
استخدامات مله لم يكن فكانت كاليدع فيجري فيها حكمه والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الإستعانة)

حق هذا الباب ان يذكر بعد تمام ابواب البيوع لانه ظهور وعدم الصحة بعد التمام ظاهر اولكن لما ناسب الحقوق لفظا ومعنى ذكر عقبه انتهى كمال وقال في المصباح المنير استحق فلان الامر استوجب به قاله الفارابي وجاعة فالامر مستوجب بالفتح اسم مفعول ومنه خروج المبيع مستحقا انتهى (قوله هو طلب الحق) هو معناه لغة اراما اصطلاحا فالظاهر انه صيرورة الشخص مستحقا للشيء وهو الذي يناسب قوله وهو قسمان (قوله بالكلية) اي بحيث لا يبقى لاحد عليه حق التملك ونحو واصله في الدرر والمراد بالا حد واحد الباعة مثلا لا المدعى فان له حق التملك في المدبر والمكاتب والاستحقاق فيهما من المبطل كما ذكره بعد (قوله لا يوجب فسخ العقد) اي فيوجب توقف العقد السابق على اجازة المستحق ولا يفسخ العقد مالم يرجع المشتري على بائعه بالتمن فاذا رجع الان يفسخ حتى لو اجاز المستحق بعد ما قضى له او بعد ما قبض المستحق قبل ان يرجع المشتري على بائعه يصح شريلا لية (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية قال في الزوائد ظاهر الرواية لا يفسخ مالم يفسخ المستحق وهو الاصح انتهى ومعنى هذا ان يراضيا على الفسخ كما في العمادية والفتح انتهى شريلا لية (قوله لانه لا يوجب بطلان الملك) اي ملك المشتري (قوله حكم على ذي اليد) حتى يؤخذ المدعى من يده درر (قوله ولو مورثه) اي ولو كان الذي تلقى منه الملك مورثه قال في الفسخ القضاء على الوارث قضاء على المورث بشرطه انتهى والشرط هو ان يقول الوارث في جواب المدعى هو ملكي لاني ورثته انتهى ابو السعود والمورث اذا صار مقضيا عليه في محدد ومهمات فادعى وارثه ذلك المحدود ادعى الارث من هذا المورث لا تسبغ وان ادعى مطلقا تقبل انتهى بغير (قوله فيستعدي الى بقية الورثة) فليس لاحدهم ادعاؤه من جهة الارث (قوله فلا تسبغ دعوى الملك) تفرج على قوله والحكم به حكم الخ (قوله بل دعوى الساج) بان يقول بائع من الباعة حين رجع عليه بالتمن اننا لاعطي الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع نتج في ملكي او ملك بائعي بواسطة او بغير واسطة لانها اذا نتجت عنده ثم خرجت من ملكه ثم عادت اليه بوجه من الوجوه ثم خرجت من ملكه ايضا فاذا ماها مستحق فادعى التنازع عنده لا يكون متناقضا في دعواه انتهى حلي لمخصا (قوله مالم يرجع عليه) فليس للمشتري الاوسط ان يرجع على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاخير انتهى درر (قوله مالم يقض على المكفول عنه) نسب فيه صاحب الدرر وفيه ان المكفول عنه صار مقضيا عليه بالقضاء على واضع اليد الاخير لان الحكم على ذي اليد حكم عليه وعلى من تلقى الملك منه واما قبل القضاء فلا مطالبة لاحد قتأمل وفي الهندية اشترى جارية وضمن لها آخر بالدرك فباعها من آخر وتقاوضوا ثم استحققت فليس لواحد منهم ان يرجع على بائعه حتى يقضى عليه وذلك الكفيل لا يرجع الاول عليه حتى يقضى عليه (قوله اثلا يجتمع ثمان) هذا التعليل يظهر في غير المشتري الاخير وغير البائع الاول ويظهر في الباعة المتوسطين فان عند كل منهم ثمان فلورجع بالتمن قبل ان يرجع عليه لا يجتمع في اربعة ثمان (قوله ولو صالح) اي المشتري الذي استحق المبيع من يده البائع (قوله او ابرأ) اي المشتري البائع (قوله يرجوع له) اي للمشتري على بائعه (قوله لزال البدل عن ملكه) اي بسبب الحكم عليه فلما ابرأ منه بعد الحكم كانه اخذه منه (قوله فصالح) اي المستحق المشتري لياخذ المشتري بعض ثمنه من المستحق ويدفع المبيع الى المستحق جامع الفصولين واما مسألة المحبة الاتية فموضوعها ما اذا امسك المشتري المبيع عنده بعد ثبوت استحقاقه ودفع المشتري للمستحق شيئا فان له الرجوع لان هذا شراء للمبيع من المستحق ففرق بين المسئلتين خلافا لما وقع الخ (قوله اي يوجب فسخ العقود) الجارية بين الباعة بلا حاجة في انفساخ كل منهما الى حكم القاضى انتهى درر (قوله وان لم يرجع عليه) بصيغة المجهول اي يحصل الرجوع عليه انتهى درر (قوله كذلك) لاحاجة اليه (قوله لعدم اجتماع الثنين) ولان توقف رجوع البعض على البعض على حكم القاضى انما يكون اذا بقي اثر العقد وهو الملك واذا لم يبق لم يحتج اليه درر (قوله او بقوله ان اضر) صورته ادعى انه عبده فقال المدعى عليه انا حر الاصل ولم يسبق منه اقرار بالرق وبجز المدعى عن اليد حكم القاضى بالحرية الاصلية وكان حكمه بها حكما على العاقد انتهى حلي (تنبيه) قال العمادى ومن ادعى

والوجه فيها لا يخفى انتهى والله اعلم
(باب الاستحقاق)
هو طلب الحق (الاصح) كالعتق والحسنة
(مبطل للملك) ونحوه (وتنحوه) كالتبرع بملكه (و) بآتيهما
الاصلية (من تنخص الى آخر) كما لا يستحق
(ناقل له) اي بالملك بان ادعى (فالناساقل لا يوجب
به) من العبد ملك له وبرهن (فالناساقل لا يوجب
فسخ العقد) على الظاهر لانه لا يوجب بطلان
فسخ الحكم به حكم على ذي اليد وعلى من
الملك (والحكم منه) ولو مورثه فينعى الى
فاني ذواليد (فلا تسبح دعوى الملك منهم)
بقية الورثة انساب (بل دعوى التنازع ولا يرجع عليه ولا على
الحاكم عليهم) (على بائعه مالم يرجع عليه ولا على
من المشتريين) (على بائعه مالم يرجع عليه ولا على
السفيل مالم يقض على المالك اولا عن ثمة بعد
مقتضى ثمنان في ملك واحد لان بدل المشتري
مملوك ولو صالح بشئ قليل او برا عن ثمة بعد
الحكم له برجوع عليه فبايعة ان يرجع على
بائعه ايضا زوال المشتري لم يرجع لانه بالصلح
لا مستحق فصالح المشتري لم يرجع لانه بالصلح
ابطل حق الرجوع وتامه في جامع العقود
(والمبطل بوجبه) اي بوجب فسخ العقود
(انفاها) (فكل واحد من الباعة الرجوع هو ايضا
على بائعه وان لم يرجع عليه) (لعدم
كذلك) (على التكصيل ولو قبل القضاء عليه) (لعدم
اجتماع اثنين) (ان قيل الحرة لا يملك) (والحكم بالحرية
الاصلية حكمه) (على الكفاية) من الناس سواء
كان بائنه او قوله انا هو اذا لم يسبق منه اقرار
بالرق انساب (فلا تسبح دعوى المالك من احد)

باب الاستحقاق (الاستحقاق)

والوجه فيها لا يخفى انتهى (باب الاستحقاق) استدلالها
هو طلب الحق (الاستحقاق نوعان) استدلالها
(مبطل للمالك) (بالكسبية) كالعتق والحسرية
الاصولية (وتنحو) (وتنحو) (و) (بأنهم
(أناقل له) (من شخص إلى آخر) كما لا يستحق
به (أي بالمالك) (بأن ادعى زيد على بكر أن مافي يده
من العبد ملك له وبرهن (فالمناقل لا يوجب
فسخ العقد) (على الظاهر) لأنه لا يوجب بطلان
فسخ الحكم به حكم على ذي اليد وعلى من
المالك (والحكم منه) (ولو مورثه فينعدي إلى
فاني) (أدوا ليد) (المالك منه) (فلا تسجع دعوى المالك منهم)
بقية الورثة أشباه (بل دعوى التسايج ولا يرجع) (أحد
لحكم عليهم) (على بائعه مالم يرجع عليه ولا على
المشتريين) (على آكفول عنه) (أشبه
من المشتريين) (على آكفول عنه) (أشبه
الكفيل مالم يقض واحد لأن بدل المشتق
يجتمع ثمان في ملك واحد لا يرجع على
مملوك ولو صالح بشئ قليل أو أبرأ عن غيره بعد
الحكم له برجوع عليه قبل أن يبرجعه ان يرجع على
بائعه أيضا زال البذل عن ملكه ولو حكم
للمشتق فصالح المشتري لم يرجع على الفصولين
أبطل حق الرجوع (أي يوجب فسخ العقود
(والمبطل بوجبه) (الباعة الرجوع
أنصافا) (فكل واحد من الباعة الرجوع)
على بائعه وان لم يرجع عليه (لعدم
كذلك) (على الكفيل) (لأنه لا يملك من الناس سواه
اجتماع اثنين) (على الكفاية) (من الناس سواه
الاصولية حكم) (على الكفاية) (من الناس سواه
كان بيضة أو قوله) (أما إذا لم يسبق منه أقرار
بالرق أو أشباه (فلا تسجع دعوى المالك من أحد

حرية الاصل ولم يذكر اسم امه ولا اسم اب الام وجدها يجوز لانه يجوز ان يكون الانسان حرا الاصل وتكون اسه
 رقيقة بان استولد جاريته فالولد علق حرا الاصل وان لم تكن الام حرة انتهى شرنا ليلية (قوله وكذا العتق وفروعه)
 اى فى الملك المطلق كما يأتى وفروعه هى الكتابة والتدبير والاستيلاد فوج اعدى (قوله واما الحكم بالعتق
 فى الملك المؤرخ الخ) قال العلامة نوح الحاصل ان القضاء بالعتق فى ملك مطلق بمنزلة الحرية لاصلية فالقضاء به
 قضاء على كافة الناس والقضاء بالعتق فى ملك مؤرخ قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ فلا يكون قضاء
 قبله انتهى (قوله ولا يكون قضاء قبله) يعنى اذا قال زيد ليكرانك عبدى ملكتك منذ خمسة اعوام فقال بكرانى
 كنت عبد بشر ملكنى منذ ستة اعوام فاعتقنى وبرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمرو ليكرانك عبدى
 ملكتك منذ سبعة اعوام وانت ملكى الآن فبرهن عليه يقبل ويقسح الحكم بحريته ويجعل ملكا لصروا انتهى
 درر (قوله ونسب ونكاح وولاء) اى اذا قضى القاضى لانسان نكاح امرأه او يتسبب او يولده عتاقه ثم ادعاه
 آخر لا يسمع انتهى بمرقاى ابوالسعود استنبط شيخنا من كلام ملاخسر وادى فى الملك المؤرخ ان القضاء بالنكاح
 لمن ادعاه وابنته يكون قضاء فى حق كافة الناس من وقت التاريخ فلا يسمع دعوى احد نكاحها من ذلك
 الوقت ما بقى النكاح المقضى به وقبل الوقت الذى ارضه ثقيل ويبطل به الحكم الاول لانه يصير قضاء على الناس
 من وقت التاريخ انتهى وهو حسن لان النكاح ملك المتعة فيفصل فيه تفصيل الملك (قوله اذا كان الاستحقاق
 بالبينة) اى بينة المستحق او بينة بقمها المشتري على اقرار البائع ان المبيع ملك المشتري كما فى الدرر (قوله
 او بركوله) اى عن بين العلم (قوله او باقرار وكيل المشتري) لانه كالاصيل وقوله بالخصوصية متعلق بالوكيل
 (قوله لانه حجة قاصرة) اى على المقر فلا يكون حجة فى حق غيره (قوله تظهر فى حق كافة الناس) حمله الرملى
 فى حاسبة المنع على بعض القضايا او يرد بالكافة كل من يتعدى اليه حكم القاضى فى تلك القضية لا كافة الناس
 انتهى وحيث فلا حاجة للاستدلال ووجه تعدىها انها لا تصير حجة الا بالقضاء من القاضى وله ولاية عامة فينفذ
 فى حق الكافة من (قوله ونحوه) من فروعه وكولا ونكاح ونسب (قوله بى لواجتماعا) بان برهن المدعى ثم اقر
 المدعى عليه بالملك (قوله فان ثبت الحق بهما) لا حاجة اليه (قوله قفى بالاقرار) اذ البينة اثما تقبل على المنكر
 لا المقر بمر (قوله الا عند الحاجة) كحاجة رجوع المشتري على البائع بالثمن وهذا توفيق للكمال بين عبارتى
 رشيد المفيدة احدهما تقديم البينة والاخرى تقديم الاقرار (قوله فبالبينة) اى بالقضاء بالبينة اولى (قوله
 بشرط القضاء به) بخصوصه لانه اصل يوم القضاء لا نقض له واستقلاله وقيل يصير مقضيا به تبعا (قوله انه لذى
 اليد) اى الولد وظاهره وان لم يعينوا جهة تملك واضع اليد فيه بهبة مثلا (قوله ثم استيلاده) اى المشتري (قوله
 ليكون ولد المغرور) الذى بنى وطؤه على ظن ملكه بالبيع قال فى الشرنا ليلية ويلزم عمرها بالوطى ويرجع بالقبة
 على بائعه لا بالعقروان مات الولد لاشئ على ابيه (قوله المستحقة) اى تدفع له (قوله والفرق ما من الاصل)
 لا حاجة اليه لان المسئلة تفريق عليه (قوله تبعا) لان الظاهر انه له منغ اى وقد تقوى بالاقرار والدعوى
 ولا ينافى هذا ان الظاهر حجة للدفع لا الاستحقاق لانه فى ظاهر مجرد شاهين عن الشورى (قوله وكذا اسائر الزوائد)
 كغير الشجر فانه لا يتبع الشجر فى الاقرار به للمستحق الا اذا ادعاه المقر له فهو حكم الولد فى هذا التفصيل افاده
 المصنف (قوله بهلاكها) قيد باله لانه فاذا انه بضمن بالتعدي (قوله ومنع التناقض الخ) محل المنع ما اذا لم يتردد
 احد الكلامين اما اذا تركه فلا يمنع قال فى البرازية ادعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه بانك كنت ادعيته قبل هذا
 مقيدا وبرهن عليه فقال المدعى ادعيه الان بذلك السبب وتركت المطلق يقبل ويبطل الدفع انتهى منغ (قوله
 اى التدافع فى الكلام) فالمراد به معناه اللغوى يقال تناقض الكلامان اذا ادعاهما كل واحد نقض الاخر
 وفى كلامه تناقض لان بعضه مقتضى ابطال بعض انتهى مصباح وهل يشترط كون الكلامين عند القاضى منهم
 من شرطه قال فى النهر وهو الاوجه عندي ومنهم من اشترط وجود الثاني عنده فقط قال فى البحر من مسائل
 شق وينبغى ترجيحه قال فى البحر والتناقض يرتفع بتصديق الخصم ويتكذب الحاكم انتهى (قوله دعوى الملك
 الخ) لان القاضى لا يمكنه ان يحكم بالكلام المتناقض اذا حكمه ليس اولى من الاخر فسقطا بمر (قوله طلب
 نكاح الامة) مثال منع دعوى الملك للعين ومثال منع دعوى ملك المنفعة ما اذا ادعى نكاح امرأه ثم طلب
 نكاحها كما فى النهر وغيره (قوله وكما يمنعها لنفسه بمنعها غيره) الا اذا وفق قال فى البرازية ادعى انه اقلان وكله

وكذا العتق وفروعه) بمنزلة حرية الاصل
 (واما الحكم بالعتق) فى الملك المؤرخ (قوله ولا يكون قضاء
 الكافة) (من) وقت التاريخ (قوله واما الحكم بالعتق
 قبله) كما بسطه ملاخسر ووجهه خالية (و) اختلافه
 (قوله وان كان اكثر الكسب عنه خالية) (و) قسمة
 (فى القضاء بالوقف قبل الحرية وقيل لا) قسمة
 فيه دعوى ملك آخر ووقف آخر (وهو الخمار)
 وجهه العمادى وفى الانساب القضاء يتعدى
 فى اربع حرية ونسب ونكاح وولاء وفى الوقف
 يقتصر على الاصح (وبينبت رجوع المشتري
 على بائعه بالن ان كان الاستحقاق بالبينة)
 لا سيجب انها حجة متعدي (اما اذا كان
 الاستحقاق باقرار المشتري او بركوله او باقرار
 وكيل المشتري بالخصوصية (و) الاصل ان البينة
 رجوع لانه حجة قاصرة (قوله بى لواجتماعا) بان برهن المدعى ثم اقر
 حجة متعدي (تظهر فى حق كافة الناس ولكن
 لافى كل شئ كما هو ظاهر كلام الزيلعي والعمري
 بل فى حق متعدي ونحوه كما مر ذكره المصنف (لا الاقرار)
 بل هو حجة قاصرة على المقر لعدم ولايته على
 غيره بى لواجتماعا فان ثبت الحق بهما فمضى
 بالاقرار الا عند الحاجة فبالبينة اولى فعند المشتري لا
 (فالواستحقاق متبعة ولدت) عند المشتري لا
 باستيلاده (بينة تبعا) ولدها بشرط القضاء به
 اى بالولد فى الاصح زيلعي وكلام الزاوى بعيد
 تعميده بما اذا سكنت الشهود فلو بينا انه لادى
 البياوقا لولا لادى لا يقضى به نهر ثم استيلاده
 لا يمنع استحقاق الولد بالبينة فيكون دعوى النسب
 حرا بالقبة المستحقة كما فى باب دعوى النسب
 (وان اقر ذواليد بها) لرجل (لا) تبعا (اذا لم
 وحدها واعترف ما من الاصل وهذا اذا لم
 بدعه المقر له فلو ادعاه تبعا وكذا سائر الزوائد
 نهر لانها لا يمكنها كركوا له المصوب وليذكر
 ان يكون لانه فى حكم الاقرار فيستافى جزا

بالخصومة ثم ادعى انه لفلان آخر وكذا بالخصومة لا تقبل اذ لو قيل بالخصومة في عين من جهة الخصم لا يلي
اضافته الى غيره الا لما ذوق وقال كان لفلان الاول وكان وكفى بالخصومة ثم باعه من الثاني وكفى الثاني ايضا
انتهى نوح افندي (قوله خلاف) قال بعضهم يكفى الامكان في رفع التناقض وقال بعضهم لا بد من التوفيق
بالفعل واختار المجتهدى التخصيل بانه ان كان من المدعى لا بد من التوفيق بالفعل وان كان من المدعى عليه يكفى
الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده والظاهر رجحان الدفع لافي الاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى
عليه دافع وفي الصغيرى الايداع والاستعارة والاستيجار والاستيهاج اقرار بان العير لذي اليد فلا تسجد دعواه
بانها له انتهى (قوله وفروع هذا الاصل كثيرة) منها ادعى على رجل قد راد بنا عليه فأنكره فادعى ان ذلك المقدر
عنده من مال الشركة لا تسجد دعواه لتناقضه وفي عكسه تسجد لامكان التوفيق لان مال الشركة يجوز
ان يكون ديناً بالحدود والدين لا يصير مال شركة انتهى نوح افندي (قوله وادعى عليه النفقة) مثلها دعوى
الارث وانما قيد به لانه اذا لم يدع ما لا يل ادعى الاخوة المجردة لا يقبل لان هذا في الحقيقة اثبات البنوة على اب
المدعى عليه والخصم فيه هو الاب لا الاخ نوح عن البرازي (قوله وان قال ابى اوبى قبل) هذا يفيد انه قال ذلك
بعد قول المدعى الاول هو اخى وليس كذلك والذي اوقعه في ذلك قول صاحب البحر وغيره بعد ذكر مسئلة
الاخوة ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى الابوة والبنوة والمسئلة بحالها يقبل ذلك منه ويقضى له
بالميراث انتهى ففهم منه ما ذكره وليس في محله فان قول صاحب البحر ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى
الابوة او البنوة ان المدعى للنفقة لو ادعى الابوة والبنوة بدل الاخوة وقوله والمسئلة بحالها اي ثم مات المدعى
عن مال فادعى المدعى عليه الابوة او البنوة فانها تقبل لانه تناقض في الاصول والفروع فيقبل بخلاف
الاخوة الخ والفرق ان ادعاء الولاد مجردا يقبل لعدم حمل النسب على الغير بخلاف دعوى الاخوة فانها لا تقبل
مجردة لمافيه من حمل النسب على الغير افاده نوح وبهذا التقرير يصح ارتباط قوله بعد والاصل بقوله وان
قال ابى اوبى الخ فان النسب الذي يعنى فيه التناقض خاص بالاصول والفروع راما ماعداهما فلا يعنى فيه
كاخوة كما ذكره للعلامة نوح (قوله ما يخفى سببه) اشار به الى انه ليس المراد بذكر هذه المسائل حصراً يعنى
فيه التناقض بل يعنى في كل ما كان مبني على الخفاء افاده المصنف (قوله كالنسب) كما لو قال ليس هذا ابني
ثم قال هذا ابني انتهى حلي وقال في المنع صورته لوباع عبد اولده عنده وباعه المشتري من آخر ثم ادعى البائع الاول
انه ابنه تسجد دعواه ويبطل الشراء الاول والثاني لان النسب ينسب على العاقل فيخفى عليه فيعذر في التناقض
انتهى وكذا لو قال لست وارثه ثم قال انا وارثه تسجد ان بين الجمة للعقود عن التناقض في النسب (قوله والطلاق)
صورته اختلعت من زوجها ثم اقامت بينة انه كان طلقها ثلاثا قبل الخلع فان بينتها تقبل ولها ان تسترد بدل
الخلع وان كانت متناقضة لاستقلال الزوج بايقاع الثلاث عليها من غير ان يكون لها علم بذلك انتهى مخ
والتقيد بالثلاث اتفاقا بل مثله البائن والرجعي الذي انقضت العدة بعده وقال سرى الدين انما قيد بالثلاث
لان مادونه يقيم الزوج بينة انه قد تزوجها بعد الطلاق الذي اثبتته المرأة بينتها قبل يوم او يومين (قوله
وكذا الحرية) صورته امة اقربت بالرق فباعها المقرلة جاز فان ادعت عتقا بعد حصول البيع واقامت
البينة على عتقها من البائع او على انها حرة من الاصل قبلت بينتها استحضانا فشمل الحرية الاصلية
والعارضة اما الاولى فلان الولد يجب صغرا من دار الحرب ولا يعلم بحرية والده مثلاً فيقر بالرق ثم يعلم بحرية
ابيه واهمه فيدعى الحرية واما العارضة فان العتاق امر يتقرر به المولى فربما لا يعلم العبد اعتاقه ثم يعلم بعد ذلك
فيجعل التناقض فيها عفواً (قوله فلو قال عبد) نفع ريع على عدم منع التناقض في الحرية والاولى ان يقول فلو قال
رجل (قوله لمشتري فانا عبد) لا بد من هذين القيدين في ضمانه وسيأتي مفهومهما (قوله معتمد على
مقالته) ذكره اعتبار اللسان في مثل هذه الحادثة على الظاهر ولم اطلع على مفهومه فاما مدار على صدور الشراء
بعد ما ذكر ويحتمل الاحتراز به عما اذا قدم على شرائه وقد علم بحرية فانه لا رجوع على العبد لعدم الاعتماد
على قوله ويجزر (قوله اي ظهر سرا) اشار به الى ان المأجأة المأخوذة من اذ ليست بشرط خلافا لما يوهمه كلام
المصنف او انه اراد ان يبين ان اذ ليست منونة والمراد انه ظهر سرا بينة اقامها كمال واتقاني وظهر بذلك انه
تناقض في الحرية فادعى اولاته عبد ثم ادعى الحرية (قوله يعرف مكانه) ظاهره ولو بعيدا (قوله لوجود القابض)

للمسألة (وضع التناقض) اي التناقض
في الصغيرى (دعوى المالك) لعين او متعتلا
عليها وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره
امكان التوفيق خلاف
هذا الاصل
في الصغيرى
الاداء وفق
سخرته في منقرات القضاء وفروع هذا الاصل
كثيرة يخفى في كتاب الدعوى والمداوى المدعى عليه
آثره اخوة وادعى عليه النفقة فقال المدعى
لبيس هو ابني ثم مات المدعى عن تركه فجاها المدعى
عليه بطلب ميراثه ان قال هو اخي لم يقبل
للتناقض وان قال ابى اوبى قبل والاصل
ان التناقض (لا) يمنع دعوى ما يخفى سببه
(كالنسب والطلاق) كذا (الحرية فلو قال عبد)
لمشتري فانا عبد (اي ظهر سرا) فان كان
على مقالته (فانما هو سرا) اي ظهر سرا
البائع حاضر او غايب غيبة معروفة يعرف
مكانه (فلا يخفى على العبد) لوجود القابض

الاول لا مكان الرجوع على قابض الثمن وبه عبر العلامة نوح (قوله والا) بان كان غائبا غيبة غير معروفة بان لم
 يعلم مكانه ومثله اذا تحقق موته فيما يظهر وقوله رجح المشتري على العبد لانه بسبب اقراره بالعبودية ضمن
 سلامة نفسه او سلامة الثمن عند تعذر استيفائه من البائع فجعل المشتري مغرورا من جهة لانه انما قدم
 على الشراء معتمدا على كلامه انتهى نوح اخذنى (قوله خلافا للثاني) هذه رواية عنه لا قول له فان الظاهر
 عنه كقولهما كما في الجوع وغيره ووجهها ان الرجوع اما بالمعاوضة وهي المباشرة هشا او بالكمالة وليس
 واحده منهما ثابها (قوله ولو قال الخ) مفهوم القيد من السابقين (قوله اشترى فقط) وجه عدم الرجوع
 في هذه ان الحر قد يشتري تخليصه كالا سير (قوله وانا عبيد فقط) وجه عدم الرجوع فيما انه قد يكون الشخص
 عبدا ولا يصح شراؤه كالمكاتب انتهى زيلعي (قوله ورجح العبد على البائع) انما يرجع عليه مع انه لم يامر بالدفع
 عنه لانه قضى دينه عليه وهو مضطرب فلا يكون متبرعا كغير الرهن اذا قضى الدين لتخليص الرهن حيث يرجع
 على المدين لان مضطرب في قضائه انتهى (قوله لم يضمن) اي العبد اصلا اي وان كانت غيبة السيد غير معروفة
 لان الرهن ايس عقد معاوضة فلا يجعل الا امر به ضامنا لانه ليس تغربا في عقد معاوضة فهو كما لو قال اسأل
 عن امن الطريق اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلمته فذهب ماله لم يضمن وكذا لو قال كل هذا الطعام فانه ليس
 بمضمون فكله فانت غيراته يستحق العقوبة عند الله تعالى وبخلاف الاجنبي فانه لا يعاب بقوله لعدم اعتماده على
 قوله فلا يتحقق له الغرور انتهى بجري يعني اذا قال الاجنبي اشتريه فانه عبيد فقط هو امره فانه لا يلزم الاجنبي شي وانتهى
 من حاشية السلي (قوله ثم برهن انه وقف) اي ولو من جهة قال الاكل في خزانته باع ضيعة ثم قال كنت
 وقفها انا واقام البيعة على ذلك تقبل وينقض البيع وبه نأخذ انتهى (قوله لان مجرد الوقف لا يريل الملك) قد تقدم
 في الوقف ان اشتراط الحكم به لزوال ملك واقعه قول الامام والفقهاء على الزوال مطلقا (قوله على خلاف ما صوبه
 الزيلعي) من عدم القبول منه مخ (قوله لا تسبح دعواه بدون حضور البائع والمشتري) لان الملك للمشتري واليد
 للبائع والمدي يدعيهما فشرط القضاء عليهما حضورهما انتهى مخ وهذه والتي بعد ما يست من التناقض (قوله
 قبل ولزم البيع) لانه يقره القضاء الاول ولا ينقضه مخ (قوله عن القصة) يعني ما قاله المستحق (قوله خال عن
 تاريخ من الطرفين) ان قلت ان التاريخ قد وجد من البائع قلت ذكر المصنف عن المحيط انه لا عبرة بالتاريخ
 حاله الا انفرادي اذا وجد في كلام احدهما عبدا لا مام رضى الله تعالى عنه فسقط اعتبار ذكر التاريخ وبقي
 الدعوى في الملك المطلق فيقضى بالدابة للمستحق انتهى (قوله لانعدام الغرور) لعلمه بحقيقة الحال دور (قوله
 وان اقر بملكه المبيع للمستحق دور) عن العمادية قال الشربلالي نقل العمادى قبل هذا عن الذخيرة
 ان الاستحقاق من المشتري انما يوجب الرجوع بالثمن على البائع اذا ثبت الاستحقاق بالبيعة اما اذا ثبت باقرار
 المشتري لا يوجب الرجوع لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره انتهى ملخصا وهذا هو الموافق للاصل المتقدم
 البيعة حجة متعددة لا الاقرار (قوله ثم استحق من يده) اي استحقه شخص ببرهان اقامه على المشتري (قوله ورجح)
 اي المشتري على البائع بالثمن (قوله لم يبطل اقراره) اي بانه ملك للبائع (قوله فلو وصلى) اي المستحق الى المشتري
 (قوله بسبب ما) كشر أهوبة ووصية (قوله اليه) اي الى البائع (قوله لانه محتمل) قال في المخ بخلاف ما اذا
 اشتراه ولم يقره بالملك لان نفس الشراء وان كان اقرارا بالملك لكنه محتمل بخلاف النص انتهى (قوله لا يحكم
 القاضي بسجل الاستحقاق) قال في الذخيرة استحق حمار من بدرجل بجنارى وقبض المستحق عليه السجل
 فوجد من باعه بسمر قند فقدمه الى قاضى سمر قند واراد الرجوع عليه بالثمن واظهر سجل قاضى بجنارى فاقتر
 البائع بالبيع ولكنه انكر الاستحقاق وكون السجل سجل قاضى بجنارى فاقام المستحق عليه البيعة ان هذا
 السجل سجل قاضى بجنارى لا يجوز لقاضى سمر قند ان يعمل به وبقيضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن مالم
 يشهد الشهود ان قاضى بجنارى قضى للمستحق عليه بالحمار الذي اشتراه من هذا البائع واخرجه من يد المستحق
 عليه انتهى هندية (قوله من محاضر) بيان لما والمراد مضمون ما في المذكورات فلا بد فيسلم من الشهادة على
 مضمون المكتوب لما في المخ والمحضر ما يكتبه القاضي من حضور الخصمين والتداعي والشهادة والسجل
 ما يكتب فيه نحو ذلك وهو عنده والاصل ما يكتبه لمشترا وشفيح ونحو ذلك (قوله نقل الشهادة) كما اذا
 شهدوا على خصم غائب فان القاضي لا يحكم بل يكتب الشهادة ليحكم بها القاضي المكتوب اليه ويسلم المكتوب

(والا رجح المشتري على العبد) بالثمن خلافا
 للثاني ولو قال اشترى فقط اوانا عبيد فقط
 لا رجوع عليه اتفاقا قدر (و) رجح (العبد على
 البائع) اذا طفر به (بخلاف الرهن) بان قال ارشنى
 فاني عبيد لم يضمن اصلا والاصل ان التغرير
 يوجب الضمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة
 (باع عقارا ثم برهن انه وقف بمحكم بلزومه قبل
 والا) لان مجرد الوقف لا يريل الملك بخلاف
 الاعتساق فتح واعتمده المصنف تبع الجوع على
 خلاف ما صوبه الزيلعي وتقدم في الوقف وسجتي
 آخر الكتاب (اشترى شيئا ولم يقبضه حتى ادعاه
 آخر) انه لا تسبح دعواه بدون حضور البائع
 والمشتري (للقضاء عليهما ولو قضى له بحضور البائع
 ثم برهن احدهما على ان المستحق باعه من البائع
 ثم دوا بعه من المشتري قبل ولزم البيع وتامه
 في الفتح (لا عبرة بتاريخ الغيبة) بل العبرة بتاريخ
 الملك (فلو قال المستحق) عند الدعوى (غابت)
 عن (هذه) الدابة (مستسنة) فقبل القضاء بها
 للمستحق اخبر المستحق عليه البائع عن القصة
 (فقال البائع لي بيعة انما كانت سلمكالى منذ
 سنتين) مثلا وبرهن على ذلك (لا تدفع الخصومة)
 بل يقضى بها للمستحق لبقائه دعواه في ملك مطلق
 خال عن تاريخ من الطرفين (العلم بكونه ملك
 الغير لا يمنع من الرجوع) على البائع (عند
 الاستحقاق) فلو استولد مشترا يعلم غصب
 البائع اياها كان الولد رفيقا لانعدام الغرور
 ورجح بالثمن وان اقر بملكه المبيع المستحق
 دور وفي القضية لو اقر بالملك البائع ثم استحق
 من يده ورجح لم يبطل اقراره فلو وصل اليه
 بسبب ما امر بتسليمه اليه بخلاف ما اذا لم يقر
 لانه محتمل بخلاف النص (لا يحكم) القاضي
 (بسجل الاستحقاق بشهادة كتاب) قاضى كذا
 لان الخط يشبه الخط فلم يجز الاعتماد على نفس
 السجل (بل لابد من الشهادة على مضمونه)
 ليضفى المستحق عليه بالرجوع بالثمن (كذا)
 الحكم (فما سوى نقل الشهادة)

اشتهر بالطريق (قوله والوكالة) اي نقل الوكالة كما اذا كان المدعي وكل اناسا بحضرة القاضي ليدعي على شخص
في ولاية قاضي آخر وكتب القاضي كتابا يخبره بالوكالة (قوله ولذا لم يزم اسلامهم) قال المصنف في كتاب القاضى
الى القاضي في مسئلة نقل الشهادة ولا بد من اسلامه ووده ولو كان لذي على ذي وعمله الشرح بقوله لشهادتهم
على فعل المسلم انتهى (قوله ولا رجوع) اي على المدعي (قوله على شئ معين) منها او من غيرها لا فرق فيما يظهر
(قوله لدخول المدعي في المستحق) اي فبين انه اخذ وضاع لا يملكه (قوله من جواب المسئلة) الاولى حذفه
(قوله لان جهالة الساقط) اي الذي ابراه عنه المدعي في نظيره اخذ صلحا (قوله لصحة) اي الصلح (قوله ما لم
يدع اقراره به) اي اقرار المدعي عليه بالحق المجهول فاذا برهن قبل برهانه ويجبر المقر على البيان افاده الفاضل
فوح (قوله بمحضته) الاولى تأخير بعد قوله بشئ يرجع الضمير اليه (قوله لقوات سلامة البدل) اي بالمستحق
(قوله وان بقي اقل) بان ادعى الربع ولم يبق بعد الاستحقاق في يد المدعي عليه الا الثمن فيرجع بمحضه الثمن المستحق
قوله ما استحق منه) اي من المدعي (قوله فاستحققت بعد التفريق) ظاهره انها اذا استحققت قبل التفريق لا يبطل
الصلح وله ان يدفع غيرها قبل التفريق وحرره وقد يقال انها تعييفت بالقبض (قوله لو صلح من الدنانير) من للبدل
(قوله فوجب الرجوع) اي باصل المدعي وهو الدنانير (قوله مهمة) اي فروع مهمة (قوله ادعى الخ) اي وابتد
ذلك اي فلا رجوع اذا اتحد الثمن اما اذا زاد الثمن فله الرجوع بالزيادة (قوله وطفقا ذلك) اسم الاشارة يرجع
الى المشتري (قوله آكامها) بوزن آجال جمع اكمة محركة التثنية من القف بالضم والقف واقعة بالضم ما ارتفع
من الارض او الموضع يكون اشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون حجرا افاده في القاموس (قوله
تمامها) اي الخرابية وما فيها من البناء بان اثبت ان الاجار والاختساب له ايضا (قوله ليس راجعا) اي بما انفق
وله الرجوع بالثمن (قوله مطلقا) اي لا بما صرفه ولا بقية المبنى لظهور استحقاقه له وهذه المسئلة تأتى في الشرح
ويحتمل ان المراد انه سوى الاكام ونحوه من غير بيان ثم استحققت وكل صحيح (قوله فصالح) اي المشتري (قوله له)
اي للمشتري (قوله يرجع في ذالك بكل الثمن) لانه بمنزلة ما لو اشتراه من المشتري (قوله وفي المنية شري الخ) قال
في جامع الفصولين شري ارضافني اوزرع او غرس فاستحق يرجع المشتري بتمتته على بائعه ويسلم بانه وزرعه
وشجره اليه فيرجع بقيته تمام مبنيا اي مثلا يوم سلمها اليه انتهى وانما قيد بالقيمة يوم التسليم لانه لو نقص عن زمن
البناء وزاد لا يعتبر وانما المنظور اليه القيمة يوم التسليم كما افاده فيه وقال في كفاية شرح الطحاوى المستحق
اذا نقض البناء الذي بناه المشتري في الدار المستحقة فانه يرجع بالثمن وقيمة البناء مبنيا على البائع اذا سلم النقص
اليه واما اذا لم يسلم لم يرجع الا بالثمن انتهى وتحصل ان الحكم فيهما واحد عند الطحاوى (قوله يوم تسليمه) ظرف
لقيمة (قوله كالمواستحق) اي الدار (قوله بجميع بنائها) سواء كان المستحق لها واحدا او متعدد (قوله لما تقر بالخ)
كذا الى جامع القصوين وهو قوله لا رجوع بقيمة البناء بعد التسليم وذكر بعده تعليلا يناسب المسئلة حيث قال
ولانه لما استحق الشكل لا بقدر المشتري ان يسلم البناء الى البائع وقدمر انه لا يرجع بقيمة بنائه ما لم يسلمه الى البائع
انتهى (قوله متى ورد على ملك المشتري) الاوضح ان يقول يدان الملك للمشتري وهذا فيه التفات الى ظاهر
المذهب من ان المدار في الرجوع بالثمن وقيمة البناء مبنيا على تسليم المبيع مع بنائه الى البائع ولا يعتبر النقص
وما قدمه نظريته الى قول الطحاوى انه لو سلم النقص الى البائع يرجع بقيمة البناء عليه فتدبر (قوله ولو حفر بئرا
الخ) اي في الدار التي استحققت (قوله لان الحكم) اي حكم القاضي بالاستحقاق (قوله لا بالنفقة) وما صرفه
في هذه الاشياء ليس عينيا متقوما انما هو نفقة على الحفر والانتقاء (قوله كما في مسئلة الخرابية) المتقدمة في نظم
الحجية فيما اذا بنى فيها ثم استحق تمامها فانه انما يرجع بالثمن لا بقيمة ما انفق لان الاستحقاق ورد ايضا
على ملك المشتري وهذا تشبيه في قوله كالمواستحق بجميع بنائها (قوله حق لو كتب في الصلح) اي حجة
المشتري وهو تقرير على قوله لا بالنفقة (قوله فعلى البائع) اي اذا ظهرت مستحقة (قوله يفسد) لانه شرط
لا يقتضيه العقد ولا يلائمه (قوله وطواها) اي بناها (قوله فاذا شرطاه) اي الرجوع بقيمة الحفر (قوله يرجع
بقيمة بناء القنطرة) اي ان سلمه للبائع اي ثم يؤمر البائع بقلعه كما في جامع الفصولين والمراد بالقنطرة مطلق
البناء (قوله فلا يرجع بقيمة حص اوطين) هذا انما يظهر اذا نقض وسلم اما اذا ورد الاستحقاق عليه مبنيا وسلمه
الى البائع مبنيا فلا يظهر لانه يرجع بقيمة البناء مبنيا عليه من حص اوطين بل لا يظن رايضا اذا دفع النقص

(والوكالة) من محاضر ومجلات وصكوك لان
المقصود بكل منها الزام الخصم بخلاف نقل
وكلة وشهادة لانها لا تحصل العلم للقاضي ولذا
لزم اسلامهم ولو انحصر كافرا (ولا رجوع
في دعوى شئ مجهول من دار صريح على شئ)
معين (واستحق بعضها) لجواز دعواه فيما بقي
(ولو استحق كلها) وكل الدعوى (اي من
المدعي في المستحق) واستفيد منه (اي من
جواب المسئلة) امر ان احدهما (حصة الصلح
عن مجموع) على معلوم لان جهالة الساقط
لا تمنى الى المنازعة (والثاني) عدم اشتراط
هذه الدعوى بعقده (بل جهالة المدعي به حتى
لو برهن لم يقبل ما لم يدع اقراره به (ورجع)
المدعي عليه (بمحضته في دعوى كلها ان استحق
شئ منها لقوات سلامة البدل) قيد بالمجهول
لانه لو ادعى قدر معلوما كربعها لم يرجع مادام
في يده ذالك المقدار وان بقي اقل رجوع بحساب
ما استحق منه (فخرج) لو صلح من الدنانير على
دراهم وقبضها فاستحققت بعد التفريق رجوع
بالدنانير لان هذا الصلح في معنى الصرف فاذا
استحق البدل يبطل الصلح فوجب الرجوع
درو وفيها فروع آخر فتأمل وفي المنظومة
الحجية مهمة منها
لو مستحقا وطواها المبيع به على بائعه الرجوع
بالبئ من الذي له قد دفعها الا اذا البائع هبنا ادعى
بانه كان قدما اشتري ذالك من ذالك المشتري بلا مبرا
لو اشتري خراية وانفق شيئا على تعميرها وطقها
دالك يسوى بعدها اسكاهما على الذي غدا التملك بائعا
مشتري في ذالك ليس راجعا به على الذي كان عليها انفقة
ولا على ذالك المستحق مطلقا به ذالك الذي كان عليها انفقة
وان مبيع مستحقا ظهرا
ثم قضى القاضي على من اشتري
به فصالح الذي ادعاه صلحا على شئ له اداء
يرجع في ذالك بكل الثمن على الذي قد باعه فاستحق
وفي المنية شري دار او بنى فيها فاستحققت رجوع
بالبئ من قيمة البناء مبنيا على البائع اذا سلم النقص
اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير كالموا

لانه ذكر فيما تقدم انه بعد دفع النقض يرجع بقيمة البناء مبنيًا (قوله في الفصل الخامس عشر) هو في الفصل
 السادس عشر (قوله ولم يأكل من ثمره) أطلقه كما في الجامع فمثل الاكل قبل ظهور الاستحقاق وبعده (قوله
 ولو شري او شري الخ) قال في جامع الفصولين لو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق
 ويخبر المشتري في الباقي كما هو سواء اورث الاستحقاق عيبا في الباقي او لا تفرق الصفقة قبل التمام وكذا
 لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض او غيره فانه يخبر بما لم يقبض كله فاستحق بعضه بطل البيع
 بقدره ثم لو اورث الاستحقاق عيبا فيما في يخبر المشتري ولو لم يورث عيبا فيه كثنوين او قنين استحق احدها او كيلي
 او وزني استحق بعضه اذا يضره بعضه فالمشتري يأخذ الباقي بحصته بلا خيار انتهى (قوله لم يرجع بما انفق)
 لانه لا يمكن تسليمه الى البائع (قوله ثياب الفتن) اي الذي اشتراه وهي عليه وكذا يقال في الجاهل والبردية (قوله
 لم يرجع بشئ) قال في الجامع شري امة عليها ثياب يباع مثلها فيها فاستحق ثوب منها او وجده عيبا لا يرجع
 المشتري على بائعه بشئ لانه دخل في البيع نهجا لا قصدا وهذا لوليد كرا ثياب والشجر في البيع حتى دخلا
 تبعا اما لو ذكر اكانا مبيعين قصدا لا تبعا حتى لو فاما قبل القبض باقتسامية تسقط حصتهما من الثمن انتهى
 (قوله وكل شئ يدخل في البيع تبعا) قال في جامع الفصولين الاوصاف لا تقطع لهما من الثمن الا اذا ورد عليها
 القبض والاوصاف ما يدخل في البيع فلا ذكر كسما وشجر في ارض واطراف في حيوان وجودة في كيلي ووزني
 انتهى فقيده بما قبل القبض فظاهر انه اذا ورد عليها القبض ثم استحققت يكون لها حصة وهو الذي استظهر
 قبل حيث قال اقول في الشجر وفي كل ما يدخل في البيع تبعا اذا استحق بعد القبض ينبغي ان يكون لها حصة
 على ما سيحكي في فتن والله تعالى اعلم انتهى (قوله بلا إعادة يينة) اي يينة الا تخاف وفي جامع الفصولين وهل
 يحتاج الى اقامة البينة على الاستحقاق الاول ان علم القاضى بثبوت الرجوعات لا يحتاج الى اثباتها
 والا بان كانت عند قاض آخر وعنده الا انه نسي يحتاج الى اثباتها (قوله كان للاول الرجوع) اي مع انه
 لم يرجع عليه وقد يقال ان الابرار رجوع معنى (قوله كما لو وجد الخ) اي كما في الاستحقاق المبطل (قبيبه) قيد
 في جامع الفصولين رجوع المشتري بالثمن بالاستحقاق القديم اما الحديث فلا يرجع على بائعه لانه باع ملك نفسه
 ثم استحق بسبب حدث عنده الا ترى انه لو شري شيئا فكنت عنده سنة ثم برهن آخر انه له منذ شهر فانه لا يرجع
 على بائعه بخمسة ولو شري ثوبا فخاطه قبيصا فبرهن آخر ان القبيص له فالمشتري لا يرجع على بائعه بخمسة اذا لم يبيع
 لم يستحق اذا لم يبيع كبراس والمستحق قبيص ولانه لما خاطه قبيصا لم يجر ان يملكه احد الا بسبب حادث بعد الخطا طة
 وكذا حكم برشرا فطحنه ثم استحق الدقيق وكذا لحم شواه فاستحق الشواء وقماده فيه (قوله لم يرجع المستحق
 بالمال على المعتق) لوصول عين مستحقه اليه بتمامه (قوله واخذت بالشفعة) بقيمة العبد اربعينه ان وصلت
 الى الشفيع بجمعة (قوله وياخذ البائع الدار) من الشفيع ويرجع بما دفع على المشتري (قوله لبطلان البيع)
 عله اقله بطلت الشفعة انتهى والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب السلم)

شروع فيما يشترط فيه قبض احد العوضين وقدم السلم على الصرّف لانه بمنزلة المقر من المركب لا اشتراط
 قبضهما فيه دون السلم وهو جائز بالكتاب والسنة فقد سجل ابن عباس آية المداينة عليه وقدم النبي صلى الله
 عليه وسلم المدينة والناس يسلمون في الثمر السنة والسنتين والثلاث فقال من سلم في شئ فليس له في كيل معلوم
 ووزن معلوم الى اجل معلوم وانعقد الاجماع على جوازه باعتبار الحاجة والضرورة فانه يحتاجه الفقير وكذا
 الغنى للاسترباح وللشفعة على عياله (قوله كالسلف) وقيل هو الاستبجال وفي المغرب سلف في كذا والسلف واسلم
 اذا قدم الثمن فيه والسلف الثمن والقرض بلا منفعة يقال اسلفه ما لا اذا قرضه انتهى (قوله يبيع آجل الخ) هو
 بمعنى قول بعض العلماء هو عقد على موصوف في الذمة بيد يعطى عاجلا (قوله ركن البيع) اي من الايجاب
 والقبول بان يقول اسلمت لك او اسلفتك في كذا فيقول الاخر قبلت (قوله في الاصح) وقيل لا ينعقد به اما ان كان
 البيع بالسلم فعليه اتفاق الروايات ابو السعد (قوله والثمن رأس المال) لما كان الثمن هو المقصود حالا ولا بد من
 قبضه في الجاهل جعل من المال اي الذي يقع السلم فيه وبه بمنزلة رأسه لان رأس الانسان اشرف ما فيه (قوله
 والمسلم فيه) اي ثبوت الملك للمسلم في المسلم فيه والمؤجل المطالبة بجز (قوله ويصح فيما يمكن ضبط صفته) لانه

وخرز) لتفاوت آحاده منح والخرز بالتحريك الذي ينظم وخرزات الملك جواهر تاحه يقال كان الملك اذا ملك عامازيدت في تاجه خرزة ليعلم عدد سنين ملكه قاموس وطلاهره انه لا يجوز فيه اوزنا وهو الذي يدل عليه قول الاتقاني لانك ترى بين اللؤلؤتين تفاوتاً فاحشاً في المالبية وان كان بينهما اتفاق في العدد والوزن انتهى (قوله الاصغار اللؤلؤ) وكذا اصغار الجواهر انتهى مكي (قوله لا يوجد في الاسواق) ولا عبرة بوجوده في البيوت بجر (قوله من وقت العقد الخ) طاهره ان المضرا استمراراً لقطعها دائماً فلو انقطع فيما بينهما لا يضر وليس كذلك لما يأتي له وصار الجواهرات شرطه وهو ان يكون موجوداً من حين العقد الى حين الحبل بكسر الحاء مصدر مبي من الحلول حتى لو كان معدوماً عند العقد موجوداً عند الحبل او بالعكس اومقطعاً فيما بين ذلك لم يجر لانه غير مقدور التسليم لتوهم موت المسلم اليه فحصل الاجل وهو منقطع فينضم رب السلم انتهى (قوله لم يجر في المنقطع) اي المنقطع فيه لانه لا يمكن احضاره الا بمسقة عظيمة فيجوز عن التسليم بجر (قوله بعد الاستحقاق) قبل ان يوفي المسلم فيه بجر (قوله ولحم) لانه يختلف باختلاف السمن والهزال اقله الكلا وكثرته على اختلاف الاوقات فيفضى الى الجملالة المقضية الى المنازعة فلا يصح السلم وهذه العلة تظهر فيه ولو مزوع العظم (قوله اذابن وصفه) قال الاتقاني عندهما يجوز السلم في اللحم اذابن الجنس بان قال لحم شاه والسمن بان قال ثني والنوع بان قال ذكر والصفة بان قال سمين والموضع بان قال من الجنب والقدر بان قال عشرة اسنان انتهى (قوله لكن في القهستاني) الاولى حذف الاستدراكين (قوله وفي العيني الخ) وفي الظهيرية اللحم مضمون بالقيمة في ضمان العدوان اذا كان مطبوخاً بالاجاع وان كان نيئاً كذلك هو الصحيح انتهى (قوله ولا يملك بالذراع) اي معينين لانه يحتمل هلاك ما قدره فيتهذر الا بقاء انتهى حلي (قوله قيد فيهما) وقيد به لانهما لو كانا معلومين المقدار جاز ويشترط ان يكون التكميل مما لا ينقبض ولا ينسلط كالتصديق واما الحراب والزنبيل فلا يجوز التكميل بهما انتهى بجر (قوله وجوزه الثاني في الماء قرباً) بان يشتري من السقاء كذا وكذا قربة من ماء النيل مثلاً بهذه القرية وعينها جاز البيع وفي الفتنية السلم في الماء مختلف فيه فان كان موضع جرت العادة فيه بالسلم وذكر الشرأط صح انتهى بجر (قوله وير قربة بعينها) لاحتمال ان يعتريها آفة فلا يقدر على التسليم فكان فيه غرر الانفساخ فلا يصح وايضا فانه معدوم في الحال وقيد بالقرية احترازاً عن الاقليم فانه يصح فان احتمل ان لا ينبت في الاقليم برتمه ضعيف فلا يبلغ الغرر المانع من الصحة (قوله ونمر نخلة معينة) وتعيين البستان كعشرين النخلة بجر (قوله لثمرة) لم يذكره الا (قوله فالمانع والقنضي العرف) فان نعرف كون النسبة لبيان الصفة فقط جاز ولا فلا (قوله لانه لا يدري الخ) الاولى التعليل بعدم وجوده حال العقد كما علق به اولا (قوله قلت الخ) هو صاحب البحر (قوله وشرطه اي شروط صحته) اشار بهذا الى ان شرط مفرد مضاف فيعم فاضاها لا استغراق (قوله التي تذكر في العقد) اشار به الى ان هناك شروطاً فيه لا يحتاج الى ذكرها بل يكفي وجودها كقبض رأس المال ونقده وعدم الخيار وعدم شمول البدلين احدي على الربا (قوله سبعة) اي اجمالاً وبالتفصيل تزيد على ذلك لار الاربعة وهي بيان الجنس والنوع والصفة والقدر تذكر في كل من السلم فيه ورأس المال وانما يشترط بيان النوع في رأس المال اذا كان في البلد نقود مختلفة والا فلا يشترط وبيان النوع فيما لا نوع له لا يشترط ذكره ابو السعود وغيره (قوله بيان الجنس) في بعض كتب الاصول الجنس عند الفقهاء كل مقول على افراد مختلفة من حيث المقاصد والاحكام والنوع كل مقول على افراد متفقة من حيث المقاصد والاحكام (قوله كسقي) ويقال سقية بضم السين وتشديد الباء وهي ما تسقى بالسيح اي الماء الجارى الظاهر على وجه الارض انتهى فوح (قوله وبعل) هو ما سقته السماء قاموس ويقال لها سحبية سميت بذلك لانها منحوسة الحظ اي منقوسة النصيب من الماء بالنسبة الى السيج غالباً ذكره الفاضل فوح (قوله بجديد وردي) ومشعروسالم من الشعير جوى (قوله به بقى) وقيل ثلاثة ايام وقيل ما تراصيا عليه وقيل اكثر من نصف يوم وقيل المرجع العرف انتهى وفي الجوهره فان اسلمها حالاً ثم ادخلها الاجل قبل الافتراق وقيل استهلاك رأس المال جاز انتهى (قوله ولذا) اي لكون المسلم فيه يؤخذ من التركة (قوله على تسليحه) اي المسلم فيه ولو من الوارث (قوله بموته) لو قال ولو بعد موته لكان اوضح (قوله ان تعلق العقد بمقداره) بان ينقسم اجزاء المسلم فيه على اجزائه (قوله كما في سكيل الخ) السكاف للاستقصاء (قوله واكتفيا

الا صغار لؤلؤ واسع وزناً) لانه انما يعلم وقت الاستحقاق ولو انقطع في اقليم من وقت العقد الى حين التسليم ولو انقطع بعد الاستحقاق خرب - (قوله لم يجر في المنقطع) اي المنقطع فيه لانه لا يمكن احضاره الا بمسقة عظيمة فيجوز عن التسليم بجر (قوله بعد الاستحقاق) قبل ان يوفي المسلم فيه بجر (قوله ولحم) لانه يختلف باختلاف السمن والهزال اقله الكلا وكثرته على اختلاف الاوقات فيفضى الى الجملالة المقضية الى المنازعة فلا يصح السلم وهذه العلة تظهر فيه ولو مزوع العظم (قوله اذابن وصفه) قال الاتقاني عندهما يجوز السلم في اللحم اذابن الجنس بان قال لحم شاه والسمن بان قال ثني والنوع بان قال ذكر والصفة بان قال سمين والموضع بان قال من الجنب والقدر بان قال عشرة اسنان انتهى (قوله لكن في القهستاني) الاولى حذف الاستدراكين (قوله وفي العيني الخ) وفي الظهيرية اللحم مضمون بالقيمة في ضمان العدوان اذا كان مطبوخاً بالاجاع وان كان نيئاً كذلك هو الصحيح انتهى (قوله ولا يملك بالذراع) اي معينين لانه يحتمل هلاك ما قدره فيتهذر الا بقاء انتهى حلي (قوله قيد فيهما) وقيد به لانهما لو كانا معلومين المقدار جاز ويشترط ان يكون التكميل مما لا ينقبض ولا ينسلط كالتصديق واما الحراب والزنبيل فلا يجوز التكميل بهما انتهى بجر (قوله وجوزه الثاني في الماء قرباً) بان يشتري من السقاء كذا وكذا قربة من ماء النيل مثلاً بهذه القرية وعينها جاز البيع وفي الفتنية السلم في الماء مختلف فيه فان كان موضع جرت العادة فيه بالسلم وذكر الشرأط صح انتهى بجر (قوله وير قربة بعينها) لاحتمال ان يعتريها آفة فلا يقدر على التسليم فكان فيه غرر الانفساخ فلا يصح وايضا فانه معدوم في الحال وقيد بالقرية احترازاً عن الاقليم فانه يصح فان احتمل ان لا ينبت في الاقليم برتمه ضعيف فلا يبلغ الغرر المانع من الصحة (قوله ونمر نخلة معينة) وتعيين البستان كعشرين النخلة بجر (قوله لثمرة) لم يذكره الا (قوله فالمانع والقنضي العرف) فان نعرف كون النسبة لبيان الصفة فقط جاز ولا فلا (قوله لانه لا يدري الخ) الاولى التعليل بعدم وجوده حال العقد كما علق به اولا (قوله قلت الخ) هو صاحب البحر (قوله وشرطه اي شروط صحته) اشار بهذا الى ان شرط مفرد مضاف فيعم فاضاها لا استغراق (قوله التي تذكر في العقد) اشار به الى ان هناك شروطاً فيه لا يحتاج الى ذكرها بل يكفي وجودها كقبض رأس المال ونقده وعدم الخيار وعدم شمول البدلين احدي على الربا (قوله سبعة) اي اجمالاً وبالتفصيل تزيد على ذلك لار الاربعة وهي بيان الجنس والنوع والصفة والقدر تذكر في كل من السلم فيه ورأس المال وانما يشترط بيان النوع في رأس المال اذا كان في البلد نقود مختلفة والا فلا يشترط وبيان النوع فيما لا نوع له لا يشترط ذكره ابو السعود وغيره (قوله بيان الجنس) في بعض كتب الاصول الجنس عند الفقهاء كل مقول على افراد مختلفة من حيث المقاصد والاحكام والنوع كل مقول على افراد متفقة من حيث المقاصد والاحكام (قوله كسقي) ويقال سقية بضم السين وتشديد الباء وهي ما تسقى بالسيح اي الماء الجارى الظاهر على وجه الارض انتهى فوح (قوله وبعل) هو ما سقته السماء قاموس ويقال لها سحبية سميت بذلك لانها منحوسة الحظ اي منقوسة النصيب من الماء بالنسبة الى السيج غالباً ذكره الفاضل فوح (قوله بجديد وردي) ومشعروسالم من الشعير جوى (قوله به بقى) وقيل ثلاثة ايام وقيل ما تراصيا عليه وقيل اكثر من نصف يوم وقيل المرجع العرف انتهى وفي الجوهره فان اسلمها حالاً ثم ادخلها الاجل قبل الافتراق وقيل استهلاك رأس المال جاز انتهى (قوله ولذا) اي لكون المسلم فيه يؤخذ من التركة (قوله على تسليحه) اي المسلم فيه ولو من الوارث (قوله بموته) لو قال ولو بعد موته لكان اوضح (قوله ان تعلق العقد بمقداره) بان ينقسم اجزاء المسلم فيه على اجزائه (قوله كما في سكيل الخ) السكاف للاستقصاء (قوله واكتفيا

بالاشارة) لانه يصير معلوما بها (قوله كما في مذروغ) فانه لا يشترط فيه علم الذرعان لانه لا يتعلق العقد بالذرعان
اذ المسلم فيه لا ينقسم على عدد الذرعان لان الذرع وصف لا يقابل شئ من الثمن فلا يلزم من جهالته جهالة المسلم
فيه (قوله فيحتاج الى رد رأس المال) فاذا لم يكن معلوما يؤدي الى المتارعة (قوله وقد ينق بعه) من باب
قرح ونصر نقد وفي اي نقد بعه ويقتى عند المسلم اليه ويصح ضبطه بضم الياء من انفق ماله اذا انقذه كاستنقذه
(قوله فيلزم جهالة المسلم فيه) اي لجهالة ما تنفق اي غالبا والا فقه ينق بعدم معرفته بكيل او وزن (قوله والسابع
بيان مكان الايقاع) قال في البدائع فان سلم في غير المكان المشروط فلبس السلم ان باي فان اعطاه على ذلك اجرا
لم يجز له اخذ الاجرة عليه وله ان يرد المسلم فيه حتى يسلمه في المكان المشروط (قوله فيما له حل ومؤونة) الحل
بالفتح مصدر حل الشئ والمؤونة الكفاية والمراد به ماله ثقل يحتاج في حمله الى ظهر او اجرة حمال والاصل ماله
مؤونة في الحمل مغرب اقاده العلامة نوح (قوله ومثله الثمن) صورته رجل اشترى عبدا حاضرا بمكيل او موزون
موصوف في الذمة الى اجل يشترط مكان الايقاع عنده ولا يشترط عندهما انتهى نوح (قوله والاجرة) صورته
رجل استأجر دارا او دابة بمكيل او موزون موصوف في الذمة الى اجل يشترط بيان مكان الايقاع عنده
لا عندهما ويتعين مكان الدار ومكان تسليم الدابة انتهى نوح (قوله والقسمية) صورته رجل ان اقتسم دارا
واخذ احدهما اكثر من نصيبه والتزم بمقابلته ان آخذ بمكيل او موزون موصوف في الذمة الى اجل يشترط بيان
مكان الايقاع عنده ولا يشترط عندهما بل يتعين له مكان القسمية انتهى نوح (قوله وعينا مكان العقد) لان
التسليم موجب العقد فيتعين له موضع وجوده كما في البيع ولهذا وجب تسليم رأس مال السلم في ذلك المكان
فكذا البذل الا اذا العقد يوجب المساواة منق (قوله كبس وقرض واتلاف وغصب) فان مكانها يتعين لتسليم
البيع والقرض وبذل المثل والمغصوب انتهى حلي قال في البحر وكل ما قلنا فيه يتعين مكان العقد فهو مقيد
بما اذا كان يتأق فيه التسليم وما لا فلا بان اسلم فيه وهما في مركب في البحر او في جبل فانه يجب في اقرب
الاما كن التي يمكن فيها وقيل ما لا حل له يوفيه في اي مكان شاء وهو الاصح بحر (قوله واجبة التسليم) في الحال ولو
يعني اذا طلب المشتري والمقرض والمثل ماله والمغصوب منه بخلاف المسلم فيه فانه لا يجب تسليمه في الحال ولو
طلب رب السلم لمناقته شرط التأجيل انتهى حلي (قوله بخلاف الاول) جمع اول (قوله فكل محلها سو آف فيه)
لانه مع تبين اطرافه كبقعة واحدة في حق هذا الحكم اعدم اختلاف القية ولهذا لو استأجر دابة ليعمل عليها
في المصر فله ان يعمل في اي مكان شاء منه وقيل هذا اذا لم يكن المصر عظيما فان كان عظيما تلغ نواحيه فربما
لا يجوز ما لم يبين ناحية منه لان جهالته مفضية الى المنازعة انتهى بحر (قوله بعد الايقاع) قيد بالايقاع قبل
الحل لان شرط الايقاع خاصة والحل خاصة والايقاع بعد الحل جائز ولو شرط الايقاع بعد الايقاع لا يجوز على
قول العامة كشرط ان يوفيه في محله كذا ثم يوفيه في منزله كشرط الحل بعد الحل افاذه في البحر (قوله الاجارة)
التي تضمنها شرط الحل بعد الايقاع (قوله والتجارة) الحاصلة بالعقد (قوله وما لا حل له الخ) هو الذي لا يحتاج
في حمله الى ظهر او اجرة حمال وقيل هو الذي لو امر انسانا بحمله الى مجلس القضاء حمله مجانا وقيل ما يمكن
رفعه بيد واحدة انتهى حلي عن النهر (قوله كسك وكافور) قيد في الفتح ما لا حل له كسك بان يكون قليلا والا
فقد يسلم في امنا من الزعفران كثيرة تبلغ احما لا انتهى وانت خبير بانهم فسر وما لا حل له بما لا يحتاج في حمله
الى ظهر او اجرة حمال وهو العمد لتقديمهم له وحكايتهم غيره بقيل وعليه فلا حاجة الى هذا التقييد (قوله وصح
ابن السكال الخ) لو نسب التعجير الى صاحب المحيط لكان اقعد وعسارة البحر وصح في المحيط انه يتعين موضع
العقد فيما لا حل له لان القية تختلف باختلاف الاماكن فالكافور اكثر قية في المصر لكثرة الرغبة فيه في المصر
وقلنا في السواد انتهى (قوله ولوعين فيما ذكر) اي فيما لا حل له ولا مؤونة (قوله تعين في الاصح) وقيل لا يتعين
لان الشرط الذي لا يفيد لا يعتبر (قوله سقوط خطر الطريق) اي سقوط الهلاك الذي يقع في الطريق عن رب
السلم (قوله وبقي من الشروط) انما غير التعبير لان هذه الشروط مما لا يشترط ذكرها بل يكفي وجودها (قوله قبض
رأس المال قبل الافتراق) قال في الصغرى المسلم اليه اذا اتى بشئ من الدراهم وقال وجدته زيوفا فالقول له
انتهى وفي الايضاح استحسن ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه في اليسر فقال بردها ويستبدل في ذلك المجلس
انتهى قبل الكثير ما زاد على الثلث بحر ملخصا (قوله وصحت الحوالة والكفالة والارتهان برأس المال) فان

يجوز للمدين لا الدائن ولا ان شرط دوام وجوده
لندوم القدرة على تسليمه بقية (و) بيان (قدر
رأس المال) ان يتعلق العقد بمقداره كما في مكيل
وموزون وعندي غير متناه (و) واكتفيا
بالاشارة كما في مذروغ وخيوان قلنا بما لا يقدر
على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال
ان كان وقد ينق بعه ثم يجزى بقبضه فيفسخ
ولا يستبدل به رب السلم في غيره فيلزم جهالة
العقد في المردود ويبقى في ماله فوجب بيانه (و)
السابع بيان (مكان الايقاع) للمسلم فيه (فيما له
الحل) ومؤونة ومثله الثمن والاجرة والقسمية وعينا
مكان العقد وبه قالت الثلاثة كبس وقرض
واتلاف وغصب قلنا هذه واجبة التسليم
في الحال بخلاف الاول (شرط الايقاع) حتى
فكل محلها سو آف فيه) وليس له ان يطالبه
لو اوفاه فمحله منها برى) وشرط حمله الى
في محله اخرى برازية وفيما قبله شرط حمله
منزله بعد الايقاع في الاجارة والتجارة (وما لا حل
لا يحتاج الصنفين الا ان لا يشترط فيه بيان
له كسك وكافور وصغار ولو لا يشترط فيه بيان
مكان الايقاع) انقضا (و) يوفيه حيث شاء
في الاصح وصحح ابن السكال مكان العقد
(ولو عين) فيما ذكر (مكانا تعين في الاصح) فتح
لانه يفيد سقوط خطر الطريق (و) قبل الافتراق
(قبض رأس المال) ولو عين (قبض او اكثر ولو
ما بينهما وان اما او شيئا فربما هو المسلم اليه
دخل ليجري الدارهم ان توارى عن المسلم اليه
بطل وان بحيث يراه لا وصحت الكفالة والحوالة
والارتهان برأس مال السلم برازية (وهو شرط
بقائه على الصحة لا بشرط انعقاده بوجهها) فنبه
فصحح ثم يبطل بالافتراق بالا قبض (ولو ابي
المسلم اليه قبض رأس المال اجبر عليه) خلاصة

قبض المسلم اليه رأس المال من المحتمل عليه أو الكفيل أو من رب السلم فقد تم العقد بينهما إذا كان في المجلس
والعبرة بمجلس العاقدين لا بمجلس المحتمل عليه والكفيل وإن اختلفوا في العقدان فانقسموا قبل القبض بطل
السلم وبطلت الحوالة والكفالة وفي الرهن إن هلك الرهن في المجلس وقيمته مثل رأس المال أو أكثر فقد تم العقد
بينهما وإن كانت قيمته أقل من رأس المال تم العقد بقدره ويبطل في الباقي وإن لم يهلك الرهن حتى اختلفا بطل السلم
لحصول الافتراق لأن قبض وعليه رد الرهن على صاحبه وثمره حصة الكفالة والحوالة توجه المطالبة على الكفيل
والمحتمل عليه (قوله كون رأس المال منقودا) ليعرف الجيد من الردي فلولا ينقده لم يصح بجر (قوله وعدم الخيار)
فيبطل شرطه فإن أسقطه قبل الافتراق ورأس المال قائم في يده المسلم اليه صح وإن هلك لا ينقلب صحته انتهى
بجر (قوله وهو القدر المتفق) ذكر الضمير باعتبار الخبر واستترز بالمتفق من الله والتمس كاسلام فهو في سعة
وكذا في زعفران وبن وسجن مثلاً فإن الوزن متحقق في الجميع إلا أن الكيفية مختلفة كما تقدم عن صاحب الهداية
(قوله به) أي بما ذكر من إحدى العلتين (قوله سبعة عشر) ستة في رأس المال وهي بيان جنسه ونوعه وصفته
وقدره ونقده وقبضه قبل الافتراق وتسعة في المسلم فيه وهي بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره وسكانه
واجله وعدم انقطاعه وكونه مما يتعين بالتعيين وكونه مضبوطاً بالوصف كالجناس الأربعة المكيل والموزون
والمذروع والمعدود المتقارب وواحد يرجع إلى العقد وهو كونه بالناس فيه خيار شرط وواحد بالنظر للبديلين
وهو عدم شمول إحدى علي الربا البديلين انتهى منصرف (قوله القدرة على تحصيل المسلم فيه) لا حاجة إليه
مع اشتراط عدم الانقطاع قال في التهر والقدرة على تحصيله بأن لا يكون منقطعاً انتهى حلبي أما القدرة بالفعل
في الحال ليست شرطاً عندنا ومعلوم أنه لو اتفق بجره عند الحلول وإفلاسه لا يبطل السلم قاله السكاك (قوله
ستون قفراً الخ) في القساموس الكبر بالضم مكيل للعراق وستة أوقار حمار وهو ستون قفراً أو أريه وبن أرديا
انتهى (قوله صاع ونصف) الصاع ثمانية أرطال بالبغداد كل رطل مائة وثلاثون درهماً (قوله حال كون
الماتين) إشارته إلى أن مائة في الموضعين نصب على الحال بتأويل مقسومة هذه القسمة وتجاوز البديلة انتهى
حلبي (قوله لأنه دين دين) فهو بيع السكاك بالسكاك وهو منهي عنه (قوله لأنه طارئ) إذا سلم وقع صحته
في السكك (قوله فسد في السكك) أما الأولى بالنظر إلى الدين فظاهر وأما حصة العين فليها ما يخصها وأما الثانية
فلا شترط تسليم الثمن على غير العاقد وهو مقسمة من قسمة (تبيينه) لو وجب على رب السلم دين مثل المسلم
فيه بسبب مئة رطل على العقد وبعد لم يصرف قاصداً وإن وجب قبض مضمون كالغصب والقرض صار قاصداً
إن كان قبل العقد وإن كان بعده فجعله قاصداً جاز ولو كان ودية عند رب السلم قبل العقد أو بعده فجعله المسلم
إليه قاصداً لم يكن قاصداً إلا أن يكون بضرهما أو بخل بينهما وبينه ولا تصير المقصوبة قاصداً إلا إذا كان
مثل المسلم فيه فإن كان أجود أو ردي فلا بد من رضاها انتهى بجر (قوله ولا يجوز التصرف للمسلم اليه
في رأس المال) لأن رأس المال مستحق القبض في المجلس والتصرف فيه مفوت له قال في البحر والحاصل أن
التصرف المنفي في الكتاب شامل للبيع والاستبدال والهبة والبرأى يكون مجازاً عن الأقالة فيرد رأس
المال كلا أو بعضاً ولا يشمل الأقالة فانهما جائزة ولا التصرف في الوصف من دفع الجيد مكان الردي والعكس
(قوله ولا لرب السلم في المسلم فيه) لأن المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المنقول قبل القبض لا يجوز وشمل
إطلاق التصرف الاستبدال حتى إذا استبدل المسلم فيه بجنس آخر لا يجوز كونه يبيع المنقول قبل قبضه
(فائدة) إذا أعطاه من جنس رأس المال أجود أو ردي يجوز لأنه قبض جنس حقه وإنما اختلف الوصف
لأنه لا يجبر على أخذ الردي ويجبر على أخذ الأجود لأنه لا يعد فضلاً وعلى هذا أعطاه أجود من المسلم فيه
وأردى فحكمه حكم رأس المال أو السعود وهو في البحر عن البدائع (قوله وشركة) صورته أن يقول رب
السلم لا نرا عطني نصف رأس المال ليكون نصف المسلم فيه لك انتهى (قوله رمي البجة وتولية) خصهما بالذكر
وأن دخلاً في البيع تنبهاً على تضعيف قول من ذهب إلى جوازهما فيه كصاحب الحياوى وصورة التولية
والمراجعة أن يقول عطني مثل ما أعطيت المسلم اليه أو بزيادة ربح كذا حتى يكون المسلم فيه لك انتهى (قوله
ولو من عليه) فلولا بجر السلم المسلم فيه من المسلم اليه يكثر من رأس المال لا يصح ولا يكون أقالة انتهى بجر
(قوله حتى ولو ربه) أي وهب رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه كان أقالة وزمه رد رأس المال إذا قبل انتهى

وأن من الشروط كون رأس المال منقوداً
وعدم الخيار وإن لا يشل البديلين إحدى علي
أربا وهو القدر المتفق والمجلس لأن حرمة الناس
تتعلق به وعليها العيني تبعاً للعناية بسبعة عشر
وزاد المصنف وغيره الشرط الثامن بقوله (فإن سلم
فيه ثم فرغ على الشرط الثامن بقوله (فإن سلم
ما في درهم في كسر) بضم قشديس ونون قفراً
والقفز ثمانية مكيالين والماتين مقسومة (مائة
عربي) حال كون الماتين مقسومة (مائة قفراً)
دنيا عليه (أي على المسلم اليه) (فالسلم في)
قدها رب السلم (واقترافاً) على ذلك (فالسلم في)
حصة (الدين باطل) لأنه دين دين وضع في حصة
النقد ولم يبيع القصاص في الكيل (ولا يجوز
أردى غير العاقد فسد في الكيل (ولا يجوز
التصرف) المسلم اليه (فإن رأس المال ولا يجوز
السلم في) (المسلم فيه قبل قبضه بجر يبيع
ونكره) (وولية) ولو من عليه حتى
لو ربه منه كان أقالة إذا قبل

حلي عن التهرؤ في البديع الآبراء من رأس المال يتوقف على قبول رب السلم فان قبل انفسخ بطلان البيع
عن المسلم فيه فانه جائز بدون قبول المسلم اليه لانه ليس فيه اسقاط بشرط وبخلاف الآبراء عن من المبتع فانه
صحح بدون قبول المشتري لكنه يرتد بالرد ولا يجوز الآبراء عن المبيع لانه عين واسقاط العين لا يصح (قوله
اقالة بعض السلم) اي وابقاءه في البعض اذا كان الباقي جزءا معلوما كالنصف ونحوه اتقاني سواء كان بعد
حلول الاجل او قبله ان لم يشترط في الاقالة تهجيل الباقي فيكون على اجله وان اشترط فيها تهجيل الباقي صححت
الاقالة وبطل بشرط هندية (قوله ولا يجوز شراء شيء من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة) لان رأس المال
بعدها بمنزلة المسلم فيه قبلها فائضا خذ حكمه من حرمة الاستبدال بغيره بغير ولا يشترط قبضه في المجلس بعد
الاقالة لان الواجب نفس القبض فلا يراعى فيه المجلس فيجوز تأجيله كسائر الديون جوهرية (قوله فلو كان
فاسدا جاز الاستبدال) لان رأس المال في يد البائع كغصوب انتهى حلي عن المنع (قوله بحكم الاقالة) اي
اقالة السلم ولا تنفسح بوجه ما حق لوقالا نقضنا الاقالة فيه لا تنتقض وكذا فسح الآبراء فانه لا يصح والفقهاء فيه
ان الساقط وهو المسلم فيه او الدين لا يمتثل العود ولو انفسخ لعاد او اقالة السلم جائزة مطلقا سواء كان قبل حلول
الاجل او بعده وسواء كان رأس المال قائما في يد المسلم اليه او هالكا فان كان رأس المال مما يتعين وهو قائم
رد عينه فان كان هالكا وهو مثلي رد مثله والارد قيمته وان كان مما لا يتعين بالتعيين رد مثله هالكا او قائما
انتهى هندية ملخصا (قوله لكن بشرط قبضه في مجلس الاقالة) يعني انهما لو تقايلا عقد الصرف بشرط لصحة
اد اقالة قبض البديل في المجلس لان القبض انما بشرط للتعيين والتعيين في الصرف لا يحصل الا بالقبض لان
استبداله جائز فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعيين انتهى ولا كذلك السلم اذ اقبل فانه لا يجوز استبداله
فيعود اليه عينه فلا تقع الحاجة الى التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يراعى له المجلس انتهى
(قوله حيث يجوز الاستبدال عنه) قال في التهرؤ قيد بالسلم لان بدل الصرف بعد اقالته يجوز له ان يشتري منه
ما شاء ببدله ويجب قبض بدله في المجلس وفي البحر نحوه آخر عبارته وان اوهم وله ان لا بد من قبض بدل الصرف
بعد الاقالة (قوله فيه) اي في بدل الصرف (قوله بخلاف السلم) اي رأس المال فانه لا يصح تصرفه فيه (قوله
ولو شري المسلم اليه في كرا) قيد بالشراء لان المسلم اليه لو ملك كرا يارث او هبة او وصية فاوفاه رب السلم واكالة
مرة جاز لانه لم يوجد العقد واحد بشرط الكيل انتهى بغير والتقييد بالكر الذي هو مكمل انما في اذ مثله الموزون
والمعد واذ اشتراه بشرط العدد واقادانه اشتراه بشرط الكيل فلو اشترى خنطة مجازفة فاوفاه رب السلم فاكالتها
مرة جاز (قوله لم يصح) حتى لو هلك بعد ذلك يهلك من مال المسلم اليه وللمسلم ان يطالبه بحقه جوى (قوله للزوم
الكيل مرتين) لان هنا صفتين صفة بين المسلم اليه وبين الذي اشترى منه وصفة بينه وبين رب السلم وكلاهما
بشرط الكيل فيه ولم يوجد فلم يصح عيني والاصل فيه انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه
صاعان صاع البائع وصاع المشتري ومجمله على ما اذا اجتمعت الصفتان فيه واما في صفة واحدة فيكتفي فيه
بالكيل مرة في الصحيح انتهى بغير (قوله وصح لو كان الكرقضا) صورته استقرض منه كرا فاشترى المستقرض
كرا وامر المقرض بقبضه قضا لحقه وله صورته اخرى هي لو كان الدين الاول سلفا لم يحل اقتراض المسلم اليه من
رجل كرا وامر رب السلم بقبضه من المقرض ففعل جاز بغير (قوله لانه اعارة لاستبدال) اي لان القرض اعارة
حتى ينقذ بلفظها فكان المقبوض عين حقه نقد يراعى بكن استبدال الاولان عقد القرض عقد مساهلة لا يوجب
الكيل ولذا واقترض من آخر خنطة على انها عشرة اقفرة جاز له ان يتصرف فيها قبل القبض انتهى (قوله لزوال
المانع) عليه لصح (قوله في طرفه) اي طرف رب السلم ويقع منه حكم ما اذا كان الظرف للمسلم اليه بالاولى (قوله
لم يكن قبضا) لان حق رب السلم في الذمة ولا يملكه الا بالقبض فلم يصادف امره ملكه فلا يصح فيكون المسلم
اليه مستعيرا للظرف جاعلا فيه ملك نفسه وهذا معنى قول الشرح بعد الاول في الذمة (قوله فيصير قابضا
بالخلية) سواء كانت الغرائر له او للبائع او كانت مستأجرة وبه صرح الفقيه ابو الليث كذا في البناء (قوله لم يكن
قبضا لحقه) لكون المشتري استعار ظرف البائع ولم يقبضه فلا يصير في يده فكذا ما يقع فيه فصار كمالوا امره
ان يكيه في ناحية من بيت البائع فان المشتري لا يكون قابضا فان البيت بنواحيه في يد البائع (قوله لان حقه
في العين) لانه صار مأكلا لها بنفس العقد فصار للبائع وكذا لانه بامسالك الغرائر فصار في يد المشتري حكما

وفي الصنفى اقالة بعض السلم جائز (ولا يجوز
رب السلم) (شراء شيء من المسلم اليه برأس المال
بعد الاقالة) في عقد السلم الصحيح فلو كان فاسدا
جاز الاستبدال كسائر الديون (قبل قبضه)
بجزم الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام
لا تأخذوا اسلمك او اس مالت الى الاسك حاله
قيام العقد وراس مالت حال انفساخه فامتنع
الاستبدال (بخلاف) بدل (الصرف) حيث
يجوز الاستبدال لجواز تصرفه فيه بخلاف
في مجلس الاقالة (لكن بشرط قبضه
المشتري) (رب السلم قبضه قضاء) عما عليه
(لم يصح) (لزم الكيل من يمين ولم يوجد
في كان الكرقضا) (امر مقرضه به) لانه اعارة
لا استبدال (كما) صح (وامر) المسلم اليه (رب
السلم بقبضه منه) (امر) اي المسلم اليه (فكالة
مرتين لزوال المانع فيه) (في طرفه) اما
السلم ان يكيل المسلم اليه (وامر المشتري
في طرفه) اي وجاه رب السلم (بقبضه)
بغيره فيصير قابضا بالخلية (طرف البائع
البائع) بذلك (فكالة في طرفه) (بخلاف كيلة في العين
المشتري بامر) فانه قبض لان حقه في العين
والاول في الذمة

وقد سبق آخر الاقالة لاختلاف في راس المال بعد الاقالة فلا تخالف انتهى قال في الذخيرة ويكون القول فيه
 قول المسلم اليه انتهى ولو كان الاختلاف فيه قبلها لمخالفاً بالسعود قال الحلبي موجباً لعدم المخالف بعد
 الاقالة مانعه لان المخالف باعتبار ان اختلافهما في راس المال اختلاف في نفس العقد ولا عقد بعد الاقالة
 (قوله هو مطلب عمل الصنعة) هذا معناه لغة واما شرعاً هو ان يقول لصاحب خف او مكعب او صغار اصنع لي
 خفاطوله كذا فوسعته كذا او دستاي برمة تسع كذا او وزنهما كذا على هيئة كذا بكذا سواء اعطى الثمن اولاً او قبل
 الاخر انتهى بجزر (قوله باجل ذكر على سبيل الاستعمال الخ) اعلم ان الاجل تارة يكون كاجل السلم بان كان شهراً
 فزيد وهو عنده سلم من غير تفصيل واما اذا لم يصلح الاجل للسلم فهو استصناع ان جرى فيه تعامل والا ففاسد
 ان ذكر على سبيل الاستعمال وان ذكر على وجه الاستعمال بان قال على ان يفرغ غدا او بعد غد يكون استصناعاً
 لانه للفرغ لئلا تخبر المطالبة هذا هو المذكور في الشيين وغيره وكلام المصنف موضوع في اجل يصلح للسلم لانه
 قال باجل معلوم كما تقدم في السلم ثم قال وقيدنا الاجل بكونه المتيقن في السلم وهو شهر فافوقه لانه اذا كان اقل
 من شهر الخ واذا ما تقدم ذكره فكلام الشرح هذا ليس في محله (قوله فتعتبر بشرأطه) للمتقدم من القبض
 قبل الاقتراح وعدم انخيار روعه ذلك من (قوله جرى فيه تعامل) كخف وطحن وقفمة ونحوها درر (قوله ام لا)
 كالتياب ونحوها درر (قوله وقال لا الاول استصناع) لان اللفظ حقيقة الاستصناع فيحافظ على مقتضاها ويحمل
 الاجل على التجويل بخلاف ما لا تعامل فيه لانه استصناع فاسد فيعمل على السلم الصحيح وله انه دين يحمل على
 السلم وجواز السلم باجماع لاشبهه فيه وفي تعاملهم الاستصناع نوع شبهة فكان اجل على السلم اولى دزر (قوله
 وبدونه) اي بدون الاجل اصلاً وتقدم الكلام على الاجل الذي لا يصلح للسلم وسيأتي بعد في كلام المؤلف (قوله
 وقفمة) بالضم معروفة وقال الاصمعي روى والجمع فاقم انتهى بجزر (قوله وطست بمهمله) هو الطس بلغة طي
 ابدل من اجدى السينين تاء للاستثقال (قوله وقد يقال طسوت) هو جعه ولو قال ويقال في جعه طسوت
 لكان صواباً (قوله يعال عدة) لان الصانع يملك الدراهم بقبضها ولو كان عدة لما ملكها واعتبر الشارع المعلوم
 فيه موجوداً (قوله على الصحيح) وقال جماعة من اهل المذهب عدة (قوله فيجبر الصانع على عمله) لو قال على تسليمه
 لكان اولى لما سيأتي ان المعقود عليه العين وذكر الصنعة لبيان الوصف قهس تاني (قوله بلارضاه) اي رضى
 الصانع لجواز تصرفه (قوله قبل رؤية امره) الاولى ان يقول قبل اختياره لان المدار على الاختيار وهو يتحقق
 بقبضه قبل الرؤية ابن كمال (قوله وله اخذه وتركه) لان المبيع هو العين فله خيار الرؤية (قوله بهد رؤية المصنوع له)
 لاحتمال ان يختاره (قوله وهو الاصح) وعن الامام له الخيار لانه يلحقه الضرر بقطع الصرم انتهى (قوله لا باجل
 كما مر) اي في السلم فينقذ سلماً ويراعى فيه جميع شروطه (قوله فان لم يصلح) اي الاجل للسلم بان كان اقل
 من شهر (قوله فسد) فيجب عليهما تفانضه لخلق الشرع على الظاهر (قوله كان صحيحاً) اي استصناعاً صحيحاً
 فيكون بيعاً لعدة الى آخر ما تقدم لانه بمنزلة الحال (قوله ولذا لا يجوز السلم فيه) اي لكون النار عملت فيه
 فصار غير مثلي لا يجوز السلم فيه وظاهره ان القهييات لا يجوز السلم فيها مع انه ذكر انه يصح في المذروع والا جبر
 اذابن الملبن وهما قهيان (قوله السلم في الدبس) بالكسر وبكسرتين عسل الثمر وعسل النخل انتهى والمشهور
 انه ما يخرج من العنب (قوله لان النار عملت فيه) وعمل النار يختلف فتارة ينقص كثيراً وتارة قليلاً فلا يمكن
 ضبط صفته اي بخلاف نحو السمن فان النار وان عملت فيه لكن ذلك بمقدار معلوم اذا اقتبازه ارتقص عنه فسد
 (قوله حتى لو كان عينا) بان كان مبيعاً (قوله جاز) لمعانيته فلا غرر فيه (قوله ان الرب) ما يخرج من الخروب
 (قوله والقطر) نوع من عسل القصب قال المؤلف في الغصب ان كلا منهما يتفاوت بالصنعة ولا يصح السلم
 فيها ولا يثبت ديناً في الذمة (قوله والحم) ولونيشا ذكره المؤلف في الغصب (قوله والا جبر) انما كان قهيماً لانه
 يختلف باختلاف طبعه وكذا الصابون (قوله والسرقي) هو الزبل (قوله والصرم) قال في القاموس الصرم
 الجلد معرب انتهى فهو عين ما قبله (قوله وبر مخلوط) صوابه النصب انتهى حلبي والله سبحانه وتعالى اعلم
 واستغفر الله العظيم

(باب المتفرقات)

جرت عادتهم ان المسائل التي تشذ عن الابواب المتقدمة فلم تذكر فيها يجمعونها بعدو يسعون بها احدها هذه الاسماء

قوله

هو مطلب عمل الصنعة (باجل) ذكر على سبيل
 الاستعمال لا الاستعمال فانه لا يصير سلباً (سلم)
 فتعتبر بشرأطه (جرى فيه تعامل ام لا) وقال
 الاول استصناع (ويدونه) اي الاجل (فيما فيه)
 تعامل) اناس (كخف وقفمة وطست) بمهمله
 وذكر في المغرب بالسين المجهولة وقد يقال طسوت
 (صح) الاستصناع (يعال عدة) على الصحيح
 ولا يربح عليه بقوله (فيجبر الصانع على عمله
 والمبيع هو العين لا عمله) خلافاً للدرعي
 (فان يام) الصانع (ممنوع غير او مصنوعه
 قبل العقد) فاخذ (المبيع له) اي لا امر (بل
 لما مر) ولا ينعين الصانع (لصنوعه) (قبل رؤية
 رضاه فصح بيع الصانع) (وله) اي لا امر
 امره (ولو تعين له لم يصح بيعه) (قوله بهد رؤية المصنوع له) وهو الاصح
 اخذه وتركه (بجواب الرؤية ومفاده انه لا خيار
 للصانع بعد رؤية المصنوع له) (قوله لا باجل)
 (ولم يصح فيما لا تعامل فيه) كالتوب (باجل)
 كما مر فان لم يصلح فسدان كعلي لا يجوز
 الاستعمال وان الاستعمال كعلي لا يوجب
 كان صحيحاً (فرع) السلم في الدبس
 لما في اجازة جواهر القناري لان النار عملت فيه
 اجز لا يجوز السلم فيه فلا يجب في الذمة حتى
 هذا لا يجوز السلم فيه ولا يثبت في الغصب ان الرب
 لو كان عينا جازاً في وسعي والاصح والصابون
 والقطر والحم والجلود والصرم وبر مخلوط
 والعصفر والسرقي والجلود والصرم وبر مخلوط
 بنعير قهي فلنحفظ والله اعلم
 (باب المتفرقات)

حرمتها في قولها لا يملكها غيره (قوله لو شقها) لانه على الانتفاع به بالمهاياة (قوله ويجوز على
 البيع) لانه يستدل للمبدل بالتميز بالحدثة ويخالف فيه الخلاف المصنف بالاجل (قوله او كاتبه جاز) ولا يحرر له
 مادامت الكتابة قائمة (قوله ولو بيع) اي الذي المستولد (قوله ويجوز على بيعه) اي الامر المجهوم من المردان
 والامر والنياب طر شارب لم تثبت له حقه ومرد كفرح مراه او موهبة وقد بقي زمانا ثم انتهى قاموس (قوله
 يؤمن بارساله) لا يبيعه اذ لم يملكه ولو ذبحه كان ميتة (قوله سقطت) لتعذر قبضه فصار هلا كما مستندا لمعنى
 فيها جوى (قوله فروايتان) فمن الامام سقوطها وعنه ان عليها قيمتها وهو قول محمد لتعذر المعنى من جهته
 انتهى جوى (قوله استحسانا) والقياس ان يكون قبضا وهو رواية عن ابى يوسف لانه تعيب حكمى الا ترى انه
 لو وجدنا مشترقا مزوجة يرد هابا لعيب وجه الاستحسان انه لم يتصل بها قبل حصى من المشتري والتزوج تعيب
 حكمى بمعنى تقليل الرغبات فيها فكان كنهان السبع (قوله بطل النكاح) لان البيع متى انتقض قبل
 القبض انتقض من الاصل فصار كأن لم يكن فكان النكاح باطلا انتهى (قوله في قول الثاني) وقال محمد لا يبطل
 (قوله بطلانه) اي البيع (قوله فيلزمه المهر للمشتري فتح) ليس هذه الجملة في الفتح واستشكله الشيخ شاهين بانه
 كيف تكون الامه هالكه من مال البائع ويكون المهر للمشتري وهو مخالف لقولهم الغنم بالغرم (قوله وغاب
 المشتري قبل القبض) اما اذا غاب بعده فان القاضى لا يجيبه لان حقه غير متعلق به (قوله يبيع المبيع) ومثله
 المهر لو غاب وانه غيبة منقطعة ورفع المهر من الامر الى القاضى لم يبيع الرهن يدينه فانه ينبغي ان يجوز
 ومثلهما لو اشترى ولم يوقف عليه فلما كان باذن في بيعه انما أخذ ثمنه من ثمنها لو كان من جنسه ولو اذن له
 ان يورثها ويعطفها من اجرها جازا انتهى جامع الفصولين وقيد بالمبيع لان القاضى اذا قضى بالبيعة على انسان
 فغاب وله مال عند الناس لا يدفع الى المقتضى له حتى يحضر الغائب الا في نفقة المرأة والاولاد الصغار والوالدين
 كذا عن محمد وكذا الوما وله ورثة غيب ومال في المصر عند المقرين به لانه قضى عليه فالقاضى لا يدفع شيئا منه
 حتى يحضر ورثته او يحضر المقتضى عليه لو كان غائبا جامع الفصولين انتهى (قوله اي باعه القاضى او مأموره)
 وله ان يأذن للبائع في بيعها وفي اجارتها لو كان لها اجر وظاهر كلامهم ان البائع لا يملك البيع بلا اذن القاضى فان
 باع كان فضوليا وان سلم كان متعديا والمشتري منه غاصب (قوله نظرا للغائب) لو قال نظرا لهما لكان اولى
 لان البائع يصل به الى حقه والمشتري تبرأ ذمته ويخلص من تراكم نفقته انتهى مخ وعامه فيها (تنبيه) للقاضى
 ولاية ابداع مال غائب ومفقود وله اقرضه ويسع منقوله لو خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا يعلم له يبيع جارية
 من ذى اليد اخبرت انها لتاجر قتل في غير كذا وتداولتها لا يدى حتى وقعت في يد ذى اليد ولا يجد ورثة القتل
 ويعلم انه لو خلاها ضاعت ولو باعها خشي الفتنه فلو ظهر مالكها كان له على ذى اليد ثمنها ولا يملك تزويج امة
 الغائب وان لم يكن له مال مات ولم يعلم له وارث فباع القاضى داره جاز ولو علم بموضع الوارث جاز ويكون حفظا
 بغير ملخصا (قوله وان اشترى انسان شيئا) اي صفقة واحدة انتهى كشف (قوله وغاب واحد منهما) اي بحيث لم يدر
 مكانه نهرو قيد بالغيبة لانه لو كان حاضرا يكون متبرعا بالاجماع لانه لا يكون مضطرا في ابقاء الشكل اذ يمكنه
 ان يحضه الى القاضى في ان يتقدم حصته ليقبض نصيبه انتهى فتح (قوله ويجوز الخ) ظاهره ولو منليا يمكن
 قسمته (قوله وحبسه عن شريكه) اذا كان الثمن حالانهر (قوله حتى ينقد شريكه الثمن) التقيد في الاصل تمييز
 الجيد من الردى من نحو الدراهم ثم استعمل في معنى الاداء انتهى (قوله بخلاف احد المستأجرين) لو غاب
 قبل نقد الاجرة فنقد الحاضر جميعها كان متبرعا لانه غير مضطرا اذ ليس للآخر حبس الدار لاستيفاء الاجرة
 ذكره التمرناشى وهذه الاحكام المذكورة من دفع الثمن وجبر البائع ودفع الشكل والقبض والحبس مذهبا
 وخالف ابو يوسف في جميعها (قوله فكان مضطرا) كالوكيل بالشرأء اذا قضى الدين وكغير الرهن اذا قضى دين
 المرتهن وقد افلس او غاب كما في حاشية الشبلي وكصاحب العلوقال في الولوالجية لو تهدم العلوق والسفل لم يجبر
 صاحب السفل على البناء لانه لا يجبر لحق نفسه لان الانسان لا يجبر على عماره ملكه فلا يجبر لحق صاحب العلوق
 لانه لم يجبر على صاحب العلوق وان بنى صاحب العلوق كان له ان يحول بين صاحب السفل والسفل والى كنى حتى
 يعطى قيمة ما انفق في السفل لان صاحب العلوق مضطرا في البناء فلم يكن متبرعا فاستوجب الرجوع عليه ثم هل
 الرجوع بقيمة البناء او بما انفق اختلفوا فيه قال بعضهم ان صاحب العلوق يرجع على صاحب السفل بما انفق

اي الكافر كالمثله في البيع القاسم (عبد
 مسلما او معصفا) او نقصا منهما (ويجوز على
 البيع) ولو للمشتري صغيرا اجبر عليه ولديه فلولم
 يكن اقام القاضى له ولها وكذا لو اسلم عبده
 وتبعه طفله ولو اعتقه او كاتبه جاز فان عجز جبر
 ايضا ولو دبره او استولدها سعيها في قيمتها ويوجع
 ضربا لو طقه مسلمة وذلك حرام (فزع) من عاذته
 شرآه المردان يجبر على بيعه دفعا للقساد نهرو
 وغيره وكذا محرم اخذ صيدا ولو المستقرض
 ولو اسلم مقرض المحرم سقطت (المشترأة) التي
 فروايتان (ولم يزوج) الا امة (المشترأة) التي
 انكحها مستترها قبل قبضها (قبض) لستريها
 لمصلحة فصار قبل قبضه كقبضه (لا) مجرد
 (نكاحها) استحسانا (فلو انتقض البيع) قبل
 القبض (بطل النكاح) بما اذا لم يكن بطلانه
 (المختار) وقيد النكاح لم يبطل النكاح
 بغيرها فلو به قبضه المهر للمشتري فتح
 وان يبطل البيع فلا اذا العتار لا يبيع القاضى
 (اشترى شيئا) منقول لا اذا العتار لا يبيع القاضى
 (وغاب) المشتري (قبل القبض) وقيد النكاح
 غيبة معروفة فاقام بائعه بيعة (وان جهلى
 لم يبيع في دينه) لا مكان ذهابه اليه او مأموره
 مكانه يبيع (المبيع) اي باعه القاضى او مأموره
 نظر الغائب راوى الثمن وما فضل بمسكه للغائب
 وان نقص نفعه البائع (منها) فلا حاضر دفع
 انان شيئا (وغاب واحد) منها (فلا حاضر دفع)
 كل (غنه) ويجبر البائع على قبول الشكل ودفع
 الشكل للبايع (و) له (قبضه وحسنه) عن
 شريكه اذا حضر (حتى ينقد شريكه) الثمن
 بخلاف احد المستأجرين والفرق ان مضطرا
 حين لم يبيع لا استغناء الثمن فكان مضطرا
 بخلاف المور

محلي السفلى وقال بعضهم ان بنى بأمر القاضي يرجع بما اتفق وان بنى بغير امر القاضي يرجع بقية البناء وبه
 يفتى ولو الجدية انتهى سري الدين (قوله اللهم الخ) اي فيكون في حكم الشراء (قوله لعدم الاولوية) لانه اضاف
 المشقال اليهما على السواء ويشترط بيان الصفة من الجودة وغيرها بخلاف ما لو قال من الدراهم والدنانير
 فانه لا يحتاج الى بيان الصفة ويصرف الى الجيد انتهى (قوله للوزن المعهود) اي من كل واحد من (قوله
 وهذا قاعدته) الاشارة الى ما تقدم من التفصيل فان امهرها الف مثقال من الذهب والفضة او اقربه كذلك
 لزمه مثاقيل وان امهرها الف من الدراهم والدنانير انصرف الى الوزن المعهود من كل ومثله يقال فيما بعد
 (قوله وغيره) كبديل عتق (قوله في موزون) بان اقران له عليه قنطارا من سمن وعسل وزيت يلزمه من كل
 ثلث (قوله ومكيل) تقدم تصويره (قوله ومعدود) بان قال على مائة من يرض ورماني ونفاح (قوله ومذروع)
 بان قال له على مائة ذراع من كان وابريسم ونز (قوله وزن سبعة) اي العشرة من الدراهم وزن سبعة مثاقيل
 كل درهم اربعة عشر قيراطا (قوله واقاد في النهر الخ) حيث قال والذي ينبغي ان لا يعدل عنه هو اعتبار
 زمن الواقفين ان عرف فان لم يعرف صرف الى الفضة لانه الاصل انتهى (قوله فافق القاني) فتواء اعتبر فيها
 زمنه (قوله فقيمة درهمها نصفان) هو من كلام صاحب النهر وانما يتم ما ذكره لو سلم ان الدراهم التي ذكرها لم تتغير
 على ان ما عول عليه هنا يعكس عليه ما قدمه وقال انه لا يعدل عن اعتبار زمن الواقفين انتهى جوى (قوله
 بعرف مصر الان) قد فقدت اعراف بالقره فيها (قوله فلا بد من مرجح) الاعدل ما استظهره صاحب النهر من
 اعتبار زمن الواقفين فان علم والافاض الى الاستيثار القديم كاذ كره المصنف (قوله على الاستيثاران) اي الاعطأت
 القديمة (قوله كعرفة خراج او فحوه) كجبايات فانه يعول فيها على العادة القديمة (قوله ولو قبض زيقا الخ)
 في المصباح زادت الدراهم تزيق زيقا من باب سارردأت ثم وصف بالمصدر فقيل ردهم زيق مثل فلس وربما
 قيل زانف على الاصل قال بعضهم الدراهم الزيوف هي المطلوبة بالزريق المعقود بمنزلة الكبريت وكانت
 معروفة قبل زماننا وقد رها مثل صبح الميزان انتهى ولخصا وقال ابو نصر الزيوف الدراهم المعشوشة بجر (قوله
 وهو قضاء لحقه) لان المقبوض من جنس حقه ولم يبق الا الجودة ولا فية لها (قوله يرد مثل زيقه) لان حقه
 في الوصف كالقدر وقد تعذر الرجوع بصفة الجودة فتعين رد مثل المقبوض والرجوع بالجيد (قوله كالمو كانت
 ستوقه) هي صغر موه بالفضة والنهرجة التي تضرب في غير دار السلطان (قوله واختاره للفتوى) ابن كمال
 في الحقائق نقلا عن العيون ما قاله ابو يوسف حسن دفعا للضرورة فاخترناه للفتوى انتهى وانظروا من مذهبه
 كما ذكره الوافي ان الرد بالا اختيار ويدل عليه ما وقع في بعض الكتب ان له ان يرد مثل الزيوف انتهى (قوله
 ولو فرخ طير) قال في المصباح وفرخ الطائر وفرخ بالالف وباتشديد صا رذا افراخ وافرخت البيضة بالالف
 افرقت عن الفرخ خرج منها انتهى (قوله او تكسر) وقع لحافظ الدين في السكر التعبير بتكسر قال في المغرب
 كنس الطير دخل في الكناس كنوسا من باب طلب وتكسر مثله ومنه الصيد اذا تكسر في ارض رجل
 اي استتر انتهى (قوله الا اذا هيا ارضه الخ) فيملكه باحده ذين السبيين وانظر ما لو خرج من ارضه المهيأ
 قبل ان يضع يده عليه ومقتضى الملك انه لا يخرج عنه الا باقل وهو الذي يفيد ما ذكره بعد من قوله لم يملكه
 وما ذكره في المحضنة ولكن مسألة الجبالة الائمة تشكك عليه (قوله لم يملكه) بل هو لصاحب الارض قال
 في المنتقى لو نصب جبالة فوقه فيها صيد فاضطرب وانقلت فاخذه غيره فهو له ولو جاء صاحب الجبالة لياخذه
 فلما كان منه بحيث يقدر على اخذه انقلت فاخذه غيره فهو لصاحب الجبالة والفرق ان صاحب الجبالة وان صار
 اخذ له فيها الا انه في الاول بطل الاخذ قبل تأكده وفي الثاني بعد تأكده (قوله وكذا مثل ما مر) هو على
 تقدير اى فان كان قريبا منه بحيث ناله يده فهو له والا فهو لمن اخذه (قوله ودراهم او سكر نثر) وليس للوكيل
 بنهر الدراهم حبس شيء لنفسه وفي السكر له ذلك واختلاف في كراهة نثر ما كتب عليه اسمه تعالى ابو السعود
 (قوله لم يعد له الخ) مقتضى ما قيل في الارض انه اذا كان قريبا من الصيد بحيث ناله يده يملكه ان يقال ذلك
 في الثوب الا ان يحمل على ثوب لم يكن لا يسه ولم يكن قريبا منه كذلك ابو السعود (قوله بالفعول) لا حاجة اليه
 (قوله ملكه مطلقا) وان لم تكن ارضه معدة لذلك بجر (قوله لانه صار من ارضها) بفتح الهمزة جمع نزل يقال طعام
 كثير النزل والمزى اى الربيع وهو الزيادة اتقاني وفي القاموس النزل بضعتين ربع ما يزرع وكاؤه وغماؤه كالنزل

بالضم وبالحريك انتهى وحينئذ فاطلاقه على العسل للمساواة ثم قال والمثل كعسل ينسب لغيره
والدار كالمزلة اي فيلك تباعها كالا شجار النابتة فيها وكذا يجب فيه العشر اذا وجد بارض العشر (قوله مكا)
اي وثيقة فيها اقراره بالبيع وقبض الثمن (قوله لا يجبر عليه) لان هذا ليس مما يقتضيه العقد (قوله الا اذا جاءه
بعدول) الظاهر ان التقييده بنظر الى ان المشتري انما يجي بعدول للتوثق والا فلا جاء بنفسه يستشهدهم وجب
على البائع الاشهاد (قوله وصك) اي يكتبه كاتب غيره لانه لا كفة عليه وهو من التوثق كضمان الدرك (قوله
فكله له) لانه لم يخرج عن ملكه بغزلها وانما ذكره لانه ربما يتوهم انها ملكته ووجب عليه ساقية القطن محلوبا
وبقي الكلام في وجوب الاجرة لها وكان المناسب التقييد عليه والظاهر انها حيث لم تشتط عليه اجر الا يلزمه
(قوله المرأة اذا كفت الخ) قال في جامع الفصولين وصيه او ورثته نقد واثمن كفته من ماله يرجع به في التركة
وكذا اذا ادى دينه ولو له وصى اجنبي فلوارثه اداء دينه وتكفينه بلا امر وصيه ويرجع به في الميراث انتهى
وهل يقال في وارث غير الزوج ما قيل فيها الظاهر نعم وحرره (قوله لا ترجع بشئ) كانه لان الفعل وقع تعديا
وهو غير متجيز (قوله قال) لم اقف على مرجع الضمير (قوله اكنسب حراما) من صورده ما اذا غصب عبدا وباعه
بعبد ثم باع العبد الثاني بعرض ثم باع العرض بدراهم فعلى قول الامام يتصدق بالفضل عما ضمن من قيمة العبد
المغصوب ذكر الفرع صاحب الهندية (قوله ان نقد قبل البيع تصدق بالرجح) اي وقد ضمن الدراهم
المغصوبة وزاد له ربح من ثمن السلعة التي اشتراها فانه يتصدق به لكون الثمن الذي دفعه من عين الحرام
واما اذا نقد من المغصوبة بعد العقد فانه لا يتصدق لان ثمن السلعة ترتب بذمة المشتري فاذا دفع من الدراهم
المغصوبة فقد قضاه بمثله لان الديون تقضى بمثلها فلا يتكفل الخبث واقاد في الهندية ان الخبث تارة يكون
لفساد المالك فيفرق فيه بين ما يتعين وما لا يتعين كما اذا اشترى جارية شرآ فاسد او باعها بربح فانه يتصدق بالربح
وبالبائع اذا اشترى فمما قبض من ثمنها او بربح فانه لا يتصدق والفرق ان الربح في الاول يتعلق بعين الجارية وعي مما
يتعين وفي الثاني باحد التقدين وهو لا يتعين ونارة يكون لعدم الملك كالمغصوب والامانات اذا خان فيها المؤمن
فانه يشمل ما يتعين وما لا يتعين عند الامام ومحمد (قوله وقال ابو بكر) ظاهره انه استحسان فيكون المعتمد (قوله
بهذه الدراهم) اي دراهم الغصب قال في الهندية لو غصب مالا او عمل بوديعة او مضاربة وخالف فيها ورجح
يتصدق بالفضل في قول الامام وقال ابو يوسف يطيب له الفضل ولو اشترى بغير الغصب وتقد الغصب واشترى
بالمضاربة ونقد غيره فانه كذلك في قول ابي يوسف وقال الامام لا يتصدق في هذا كذا في المحيط (قوله دفع مال
مضاربة) بما يناسب هذا مذكور في الخاتمة رجل اشترى شيأ هل يلزمه السؤال انه حلال ام حرام ينظر ان كان
في بلد اوزمان الغالب الحل في الاسواق ليس على المشتري ان يسأل ويبنى الحكم على الظاهر وان كان الغالب
الحرام او كان البائع يبيع الحلال والحرام يحتاط ويسأل انتهى وفيما رجل مات وكسبه من الحرام ينبغي للورثة
ان يتعرفوا فان عرفوا اربابها ردوا عليهم وان لم يعلموا تصدقوا انتهى (قوله لا يجوز لاحد اخذه) لان رسيه
لا يخرج به عن ملكه نعم يقال ان الراي اتم لتضييع المال في غيره وجه شرعي (قوله لياخذه من اراد) فيكون
هذا اياحه للاخذ لاهية على الظاهر لعدم تعيين الموهوب له والمباح يستهلكه للمباح له على ملك المبيع فله اخذه
منه واذا لم يوقف على القول وعدمه فالظاهر عدم جواز الاخذ لان بقاء الملك اصل (قوله لم يجز بيعه استحسانا)
قال في الهندية باع الاب ضيعة او عقارا لابنه الصغير بمثل قيمته فان كان الاب محمودا او مستورا عند الناس
يجوز وان كان مفسدا لا يجوز وهو الصحيح انتهى ولعل هذا فيما اذا لم تظهر المصلحة منه كخوفه من ظالم باخذه
(قوله جاز وهو كالهبة) قال في الخاتمة تكون الام مشترية لنفسها ثم يصير منها هبة لولدها الصغير وماله وليس
لها ان تمنع المضيعة عن ولدها الصغير انتهى (قوله يرجع بما ادى) هو احد قولين والمقتضى به انه لا يرجع جامع
الفصولين ومثل الاسير من اخذه السلطان ليصادره ذكره فيه (قوله لم يلزمه الفضل) الذي في جامع للفصولين
اسير امره ان يفديه بالف ففداه بالدين يرجع بالدين عليه وليس كوكيل بشرآ اذا عقدها وانما امره ان يخلصه
فصار كمن امر ان ينفق عليه الف فانفق عليه الفين انتهى بخروجه فحاذكره الشرح من قوله لانه تخلص يفيد
اللزوم لاعدمه فلو قال يلزمه بدون لم لوافق ما في الجامع حكما وتعليلا فتأمل (قوله وتأذى جيرانه الخ) قال
في جامع الفصولين القياس في جفس هذه المسائل ان من تصرف في خالص ملكه لا يمنع ولو اضر بغيره لكن نزل

(او كان صاحب الارض قريبا من الصبي جيب
يقدر على اخذ او مديده فم ولصاحب الارض
تلك منه فلو اخذه غيره لم يملكه نه (وكذا)
مثل ما مر (صيد تعلق بشبكة نصبت البصاف)
او دخل دار رجل (ودرههم او سكر ترفوق
على نوب لم يعد له) سابقا (ولم يكف) لا احتفال
اعده او كفه ملكه بهذا الفعل (فروع) ان البائع
انفعل في ارضه ملكه مطلقا لانه صار من البائع
شري دار فطلب المشتري ان يكتب له البائع
صكا لا يجبر عليه ولا على الاشهاد والخروج
اليه الا اذا جاء بعددول وصك فليس له الامتناع
من الاقرار شري قطنا فترتبه امراته فكله
المرأة اذا كفت بلادن الورثة كفن مثله رجعت
في التركة ولو لا كذا لا ترجع بشئ قال رحمه الله
ولو قيل ترجع بقية كفن المثل لا يبعد اكتسب
تحراما واشترى به او بالدراهم المغصوبة بالربح
قال الكرخي ان نقد قبل البيع تصدق بالربح
والا لا وهذا قياس وقال ابو بكر بهذه الدراهم
ولا يطيب له وكذا لو اشترى ولم يقل بهذه الدراهم
واعطى من الدراهم دفع ماله مضاربة لرجل
تجاهل جاز اخذه لا يجوز لاحد اخذه ماله بطل حني
وي لياخذه من اراد باع الاب ضيعة طفله
والاب مفسد فاسق لم يجز بيعه استحسانا بصحت
لفظه استحسنانا قال الاسير اشترى او فكتي
كاهية استحسنانا قاله اقضيه ولو قال بالق
قشر امره رجوع بما ادى كاهية استحسنانا
قشر امره رجوع بما ادى كاهية استحسنانا
لا شري دار او دين وتأذى جيرانه ان على
بالله وام تمنع وعلى النذر فيحصل منه شري لهما

على انه لم يغيره ضررا بينا قبل وبه اخذ كثير من المشايخ وعليه الفتوى انتهى وفيه اراد
 ان يبنى في داره تنورا للخبز دأبها اورد في المحل او مدقة للقصارين يمنع عنه لتضرر جيرانه ضررا فاحشا وفيه
 لو اتخذ داره سما وبتأذى الجيران من دخانها فلهم منعه الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران انتهى
 وانظر ما لو كانت داره قديمة بهذا الوصف هل الجيران الحسادين ان يغيروا القديم عما كان عليه (قوله انه لم يغيره)
 قال في القاموس الغنم الشاة لا واحد لها من لفظها الواحدة شاة وهو اسم مؤنث للجنس يقع على الذكور
 والاناث وعليهما جميعا انتهى (قوله الرذ) فيه ان الغنم يع المعز فواجه الرذ الا ان يكون العرف خصه
 بالضأن (قوله لم يغير) انظر ما الفرق بينهما مع ان كلامهما لا يضره التبعض (قوله رذ) اي ورجع بما دفع
 وكذا يقال في قوله فعله مثله ووجه ذلك ان الذي اخذه فغيره بالمبيع (قوله ضمن الاخذ) لانه لا يعنى الخطأ
 في اموال الناس (قوله لا القدح) لانه قبضه على سوم الشراء من غير بيان ثمن او هو مقبوض على سوم الظن
 وليس مضجونا مطلقا فهو امانة هاسكت من غير تعد (قوله يقطع) الاولى يقطعها او ذكر ما عتبار المبيع وقوله
 من وجه الارض الاولى الاقتصار على قوله من حيث لا يتضرر (قوله دفع دراهم زبوا) اي من غير مواضع
 بينهما (قوله فكسرها المشتري) الاولى البائع او اورد ذلك محمول على الصرف (قوله وان طعنه لا يبيع) لعدم
 التمييز بالبصر حينئذ اي الا ان يبين (قوله وقال الثاني في رجل الخ) وقال لا بأس ان يشتري بسنوفة الا ان
 وارى ان للسلطان ان يكسرها لعلها تقع في ايدي من لا يبين وروى بشري في الاملاء عنه اكره للرجل ان يعطى
 الربوف والشهيرة والسنوفة وان بين ذلك وتجوز بها عند الاخذ من قبل ان انفاقها ضرر على العواء
 وما كان ضررا عاما فهو مكروه وليس بمصلحة خوفا من الوقوع في ايدي المداسة على الجاهل به ومن التاجر
 الذي لا يتصرف وكل شئ الخ (قوله لا ينفقه احق بعدها) لا احتمال ان يظهر الدرهم مبيعا وقد انفق الفلوس
 او بعضها فيلزم الجحالة في المنفق والظاهر ان محله اذا اخذها عددا لا وزنا وهل ذلك يجري في صرف الذهب
 بالفضة العددية يجري (قوله ثمنه) ذكر باعتبار المبيع (قوله فهو فاسد) لانه شرط لا يقتضيه العقل ولان الغنم
 بالغرم ولا غنم له الا في مال (قوله لم يغير) اي حيث ذكر ذلك في ملب العقد (قوله اخذ الخراج) اي عامل الخراج
 ومثل الخراج الجباية لوان اخذها من المستأجر جاع القصولين (قوله على المدهقان) هو رب الارض (قوله
 استحسنانا) وظاهر الرواية انه لا يرجع والمستأجر كالا كراجام القصولين (قوله ان رضى الاكثر) اي الذي له حصة
 في الغلة (قوله لم يغيره) لعله محمول على حصته فان البيع موقوف في نصيبه وما ضر في نصيب المالك
 ويجوز لكنه تقدم ان البيع في الارض المزروعة موقوف على رضى المزارع (قوله ولم ينفقه) الارض فعرضه
 على المبيع ولم ينفقه (قوله بخلاف جارية الخ) الفرق ان المقبوض من الدراهم ليس عين حق القابض بل هو
 من جنس حقه لو تجوز به جازوا رعين حقه فاذا لم يتجوز بقي على ذلك الدافع فصح امر الدافع بالتصرف فهو
 في الابتدأ تصرف للدافع وفي الانتهاء لنفسه بخلاف التصرف في العين لانها ملكه فتصرفه لنفسه فبطل
 خياره انتهى بصر (قوله فلنزوج وطوها بلا استبراء) بل يستبرأ بها سيدها وجوبا كما نقله المؤلف في النكاح
 عن الذخيرة (قوله كاسيحي في الخطر) لعل هذه الجملة من عبارة الملتقط والا فليذكر شيئا من ذلك في الاستبراء
 (قوله ما يبطل بالشرط القاسد) مبتدأ خبره البيع وما عطف عليه اي الاشياء الخ ولا يفسر الموصول بالعقود
 لان بعضها ليس عقدا كالقسيحة وعزل الوكيل واراد بالبطالان الفساد (قوله ولا يصح تعليقه) اي بالشراء
 وفي بعض النسخ زيادة به وعليها شرح للمصنف والضمير يرجع الى الشرط لا بوصف الفساد (قوله يفسد بالشرط
 القاسد) انتهى عن بيع وشرط بغيره الا ان يقول عن عقد وشرط لعمومه (قوله وما لا فلا) بان كان مبادلة
 مال بغير مال او كان من التبرعات فانه لا يبطل به لان الشروط الفاسدة من باب الربا وهو مختص بالمعاوضات
 المالية دون غيرها من غير المالية والتبرعات فيبطل الشرط فقط (قوله من التديكات) هذا اهم من مبادلة المال
 بالمال لانفراد في نحو الهبة انتهى على فكل ما وجد الاصل الاول وجد الثاني من غير عكس (قوله كرجعة)
 مثال للتقييدات (قوله يبطل تعليقه بالشرط) اي المحض كذا في التبيين واحترز به عن نحو اذ الى غذا كذا على
 انك برئ من الفضل ابو السعود فان المراد منه الاستهجال (قوله والاصح) اي لا يمكن من التقييدات والتقييدات
 بان كان من الاساطين المحضة التي يحلف بها او من الاطلاقات والولايات والتعريضات (قوله كيج وطلاق)

من هذا اللحم غنم فوجد لحم معزله الرذ قال رذني
 من هذا اللحم ثلاثة ارطال فوزن له اجبره ومن
 هذا الخبز فوزن له بغير شري بزره شري فاذا
 هو ربيعي او شري بزره البطح فاذا هو بزره شري
 ان قاما رذ وان مستهلكا فعليه مثله ما رسم
 صاحب الزاج فدفع له قدحا ينظره فوقه منته
 على اقداح فانكسرت فله ما من الاصل ضرب
 شري شجرة باصلها وفي قلعه ما من الاصل ضرب
 بالبايع يقطع من وجه الارض من حيث
 لا يتضرر به البائع ولو انهم من سفوطه حائط
 فحق انتقال ما تولد من قلعه دفع دراهم زبوا
 فكسرها المشتري لاشئ عليه ونم ما صنع حيث
 فكسرها وكذا لو دفع اليه لينظر اليه فكسرها
 غشه وخاله وكذا قال ابو حنيفة رحمه الله
 لا بأس ببيع المغشوش والشعير بري
 طاهر اياه وكذا قال ابو حنيفة رحمه الله
 في حنطة خلط فيها الشعير والشعير بري
 لا بأس ببيعه وان طعنه لا يبيع وقال اشائي
 في حنطة خلط فيها الشعير والشعير بري
 لا بأس ببيعه وان طعنه لا يبيع وقال اشائي
 في رجل معه فضة نحاس لا يبيعها حتى يبين
 في رجل لا يجوز فانه ينبغي ان يقطع ويعاقب
 وكل شئ لا يجوز فانه ينبغي ان يقطع ويعاقب
 صاحبه اذا انفق وقال هو يعرفه شري فلو ساء
 بدرهم فدفعها الىه وقال هو يعرفه شري فلو ساء
 لا ينفقه حتى يبينها شري بالدرهم الزيف
 ورضى باقل مما يشتري بالجيد حل له شري
 ثيابا يتخذ على ان يوفي غنه ببهر شرط خراج
 لجهالة الاجل باع نصف ارضه بشرط خراج
 ساء على المشتري فهو فاسد اخذ الخراج
 من الاكاره ان يرجع على الدهقان استحسانا
 شري الكرم مع الغلة وقبضه ان رضى الاكثر
 جاز البيع وله حصته من الثمن وان لم يرض لم يبيع
 يبعه قضاء دره ما وقال انفق والا فله
 على قبله ولم ينفقه له رد استحسنانا بخلاف جارية
 وجد بها ثيابا فقال اعرضها او بغيرها فان نفقت
 والا فله ففسد فيها على البيع سقط الرذ

في اطلاقها (قوله في التجارة انتهى حلي) (قوله ولايات) كالفناء والامارة انتهى حلي (قوله ولحقه بضمان)
نحو من قتل قتيلا فله سلبه انتهى حلي (قوله فالاول لربعة عشر) هذا مخالف للمصنف فان مراد المصنف
التدليل للاصلين جميعه الا الاول وكل مثال الاول صلح مثالا للثاني ولا عكس ويراد عليه حجر المأذون وتعليق
القاضي حجر رجل بسفه فاذا قال القاضي لرجل حجر عليك اذا سبعت لم يكن حكما بحجره عمادية والاجل
فانه يبطل بالشرط الفاسد والصلح عن القتل خطأ والجراحة الموجبة للمال شرعية (قوله على ما في الدرر الخ)
اشاؤه الى انما قد تزيد كما تقدم والى ان بعض المذكورات ليس من مبادلة المال بالمال كالابراء وعزل الوكيل
والاعتساف والتحكيم (قوله ان علقه بكامة ان) الا في صورة واحدة وهو ان يقول بهت منك هذا ان رضى فلان
فانه يجوز ان وقته بثلاثة ايام لانه اشتراط الخيار الى اجنبي وهو جائز بحجر (قوله على ما بينا في البيع الفاسد) اي
من انه ان كان مما يقتضيه العقد او يلائمه اوفيه اثر او جرى التعامل به كشرط تسليم المبيع او التنازل
او الخيار لا يفسد ويصح الشرط وكذا اذا اشترى نعل على ان يحذوها البائع وان كان الشرط لا يقتضيه العقد
ولا يلائمه ولا جرت العادة به فان كان فيه منقصة لاهل الاستحقاق فسد والا فلا انتهى بحرقدين ايضا هناك
ان الفساد محله ما اذا كان بان اما اذا كان بعلى لا يفسد اذا كان متعارفا ونحوه وقول العقاد بشرط كذا بمنزلة
على ولا بد ان لا يقرن الشرط بالواو والاجازة يجعل مشاورة وان يكون في صلب العقد حتى لو اخطاه به لم يلحق
في اصح الروايتين انتهى مكي وفي الذخيرة اشترى خطبا في قرية شراء صحيفا وقال موصولا بالشراء من غير شرط
في الشراء اجله الى منزلي لا يفسد واستأجر ارض للزراعة ثم قال بعد تمامها ان الحرف على المستأجر لا تقصد
لانه كلام مبتدأ (قوله والقسمة) صورة انفساد بذكر الشرط انفساد ان يقتسموها التركة على ان الدين لاحدهم
والعين للآخر او قسمها دارا على ان يشتري احدهما من الآخر دارا وكذا كل قسمة على شرط هبة او صدقة
ويستثنى منه ما اذا اقتسم على ان يزيد شيئا معلوما او على ان يرد احدهما على الآخر دراهم مسماه فانه جائز
ومع ضرورة تعليقها بالشرط ان يقتسموا الدار ان رضى فلان (قوله للمثلي) اي في جنس واحد اما في الاجناس
المختلفة فهي كقسمة القيمي افاده صاحب الجرع عن الوالحي (قوله اما قسمة القيمي) وكذا المثلي اذا تعددت
اجناسه وعبارة الوالحيية واما خيار الرقبة والشرط فيثبت في قسمة لا يجبر الابي عليها وهي القسمة في الاجناس
المختلفة واما في كل قسمة يجبر الابي عليها كالقسمة في ذوات الامثال في الجنس الواحد فانه لا يثبت انتهى (قوله
فتصح بخيار شرط ورؤية) لانها كالقسمة في الاجناس المختلفة فلا جبر فيها فكان معنى المبادلة فيها اغلب
فكان مما يجادل قسمة المثلي انتهى حلي وهذه المقابلة في كلامه ليست على ما ينبغي فان الكلام في فساد
العقد بالشرط الفاسد وعدم صحة التعليق اما خيار الشرط والرؤية فيثبتان في البيع وهو ما اجتمع فيه الاصلان
والظاهر تحقيق الاصلين في القسمة مطلقا لان فيها مبادلة واقرار وان كان الاول اظهر في القبيات والثاني اظهر
في المثليات (قوله والاجارة) بان آجره على ان يقرضه المستأجر او يهدي اليه او على ان يعمر المستأجر الحانوت
وبحسب ما انفقه من الاجرة فانه يفسد العقد وله ما انفقه واجرم مثل عمله او على ان يطين الدار او يرميها او يعلق
الباب عليها او يدخل جذعا في سقفها او يحفر بئرها او يكرى نهرها وشرط كراءها عليه في المدة لا بعدها وصورة
تعليقها آجره ان قدم زيد (قوله به يفتى عمادية) مقابلة قول الصفا رانه لا يصح التعليق (قوله وقوله لغاصب داره
الخ) او المستأجر مشاهرة عند انقضاء الشهر مثلا (قوله جاز) ويجب المسعى حوى (قوله فقول البكر الخ) هذا
المثال وان كان في ذاته صحيحا لكنه لا يلائم المتن فانه يصعد ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط
وذلك خاص بالمعاوضات المالية واجازة النكاح كالنكاح ليست منها فلا تبطل بالشرط الفاسد نعم لا يصح
تعليقهما بالشرط لانهما من المعاوضات الغير المالية لا علم ان البضع ليس بمال وان كان متقوما حال الدخول
فيذنب ان يراد بالاجازة اجازة عقده ومبادلة مال بمال انتهى حلي وفيه ان ما لا يصح تعليقه بالشرط لا يتقيد
بالمعاوضة والجواب ان مراده ان مجموع الاصلين لا يتحقق الا في ذلك (قوله ككل ما لا يصلح تعليقه
بالشرط) وهو كل ما فيه تمليك او تفهيد (قوله كما وقع في المنع) الذي فيه التتميل بالبيع والمثال لا يخصص وقد ذكر
الكلمة التي ذكرها (قوله والرجعة) بان قال راجعتك على ان تقرضيني كذا وان قدم زيد (قوله والصواب)

قال ابو حنيفة رحمه الله اذا وطئ رجل امه
وقال ابو يوسف استصح ولا يقر بها حتى تحيض
حيضة كما لو اشترى كسما حتى في الخطر والكيل
من المتنقط (ما يبطل بالشرط انفساد ولا يصح
تعليقه به) ومنها اصلان احدهما ان كل ما كان
مبادلة مال بمال يبطل بالشرط ان كل ما كان من
قولا فلا يفسد الا في كرجعة يبطل تعليقه
التملكيات والاصح لكن في استقاطات والتزامات
بالشرط والاصح كرجعة يبطل تعليقه
مختلف بها كرجعة يبطل تعليقه
ولا يثبت وتحرير بضائع بالمال ثم نازية فانه
اربعة عشر على ما في الدرر والذكر واجازة في
(البيع) ان علقه بكامة ان لا يعلى على ما بينا في
البيع اذا سدد (القسمة) المثلي اما قسمة القيمي
فتصح بخيار شرط ورؤية (واد جازة) اي قوله
فتصح بخيار شرط ورؤية (واد جازة) اي قوله
اجازة رأس الشهر فقد آجره في داره فزعمها
به يفتى عمادية وقوله لغاصب داره فزعمها
والا فاجزها كل شهر بكذا جاز كما سيجي في
متفرقات الا جازة مع انه تعليق بعد عدم التمسك
بمفرقات الا جازة مع انه تعليق بعد عدم التمسك
(والاجارة) بان اى يقول الاجارة برؤية وكذا كل
ان رضيت اى يبطل الاجارة اذا انعقد موقفا
ما لا يصح تعليقه بالشرط بغير تقصيرها على
لا يصح تعليقه واجازة بالشرط (والرجعة) قال
البيع تصور كما وقع في المنع (والرجعة) قال شيخنا
المصنف ان ذكرتم بيعا للذكر وغيره قال شيخنا
في حجره وهو خطأ والصواب انها لا تبطل
والشرط اعتبارا رالها

انها لا تبطل بالشرط ولكن لا يصح تعليلها بالشرط بحرف فمضى من القسم الثاني (قوله واطال الكلام) اطالة
 ترذ كلام المنازع حيث قال وما يدل على بطلان قول المصنف ومن وافقه ما في البدائع من كتاب الرجعة انها
 تصح مع الاكراه واللعب والخطأ والهزل كالنكاح انتهى فلو كانت تبطل بالشرط الفاسد لم تصح مع الهزل لان
 ما يصح مع الهزل لا يبطل بالشرط الفاسد وما لا يصح مع الهزل تبطل بالشرط الفاسد كما ذكره الاصاويون
 (قوله لكن تعقبه في النهر) لا يظهر هذا التعقب فانه لا يلزم من مخالفتها للنكاح في احكام ان يخالفه في هذا
 الحكم ايضا انتهى حلي وسبقه به الشرنبلالي ومن الغريب ان صاحب النهر ذكر صورة النزاع في صور
 المخالفة (قوله والصلح عن مال بمال) اي من اقرار بدليل المقابلة بان قال صاحب الحنفية على ان تسكني في الدار
 مثلا وان قدم زيد انتهى بحرف وضم الصلح عن احد المتقدين بالآخر بشرط التقاض والصلح عن النفس بحرفه
 فيما اذا كان اقل او مساويا ويكون ابرأ في الاول واستيفاء في الثاني ويشترط المتقاضي لا قيبا اذا تفاضلا لانه وبا
 (قوله وفي النهر الظاهر الاطلاق) اقول الحق التقييد لانه يصدد ابرأ ما يبطل بالشرط الفاسد وهو المأوضلت
 المالية والصلح اذا كان عن سكوت او انكار لم يكن من المعاوضات المالية وما ذكره من انه لا يصح تعليله صحيح
 لكن الكلام في بطلانه بالشرط الفاسد انتهى حلي وقد عني في قبل الاطلاع عليه (قوله والابراء عن الدين)
 بان قال ابرأتك عن ديني على ان تتخذ مني شهرا وان قدم فلان (قوله لانه تملك من وجهه) حتى يرتد بالرد
 وان كان فيه معنى الاستعاط فيكون معتبرا بالتليكات فلا يصح تعليله بالشرط مخ وفيه ان ابرأ عن
 الدين ليس من مبادلة المال فينبغي ان لا يبطل بالشرط وكونه معتبرا بالتليكات لا يدل الا على بطلان تعليله
 بالشرط وعلى هذا فينبغي ان يذكر في القسم الثاني انتهى حلي وقد خطرت في قبل الاطلاع عليه (قوله الا
 اذا كان الشرط متعارفا) كما اذا ابرأتك بمبتوتة بشرط تجديد النكاح بمهر ومهر عيولها مائة لا يبرأ بدون
 الشرط قالت المشرحة لزوجه تزوجني فقال هي لي المهر الذي لك على فارتزجك فابراأتك مطلقا غير معلق
 بشرط الزوج يبرأ اذا تزوجها والا فلا لانه ابرأ معلق دلالة وفي جامع الفصولين كل حق في عليك فقد ابرأتك
 منه لا يصح وكذا اضافة ابرأ الى ما يجب في الزمن الثاني لا يصح انتهى وعليه لو قال ابرأت كل من اغتابني
 او ظلمني في المستقبل لا يصح (قوله وكذا بموتته) اي تعليق ابرأ بموت فانه مستثنى كما اذا قال لمديونه اذا مات
 فانت بري من الدين ويكون وصية من الطالب (قوله ولولو ارثه الخ) في الخاتمة لو قالت المريضة تزوجها ان مات
 من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة او انت في حل من مهري فماتت من ذلك المرض كان مهرها على زوجها
 لان هذه مخاطرة فلا تصح انتهى قال في النهر وكان ينبغي ان يقال ان اجازة الورثة يصح لان المانع من الصحة
 كونه وارثا انتهى وفيه ان المانع كونه مخاطره كما صرح به في عبارة الخاتمة لا ما قاله (قوله وعزل
 الوكيل) بان قال لو كيلة عزلتني على ان تهدي الى شيئا او اقدم فلان وعندي ان هذا خطأ ايضا وان عزل
 الوكيل ليس من هذا القبيل وهو ما يبطل بالشرط الفاسد وانما هو من قبيل القسم الثاني وهو ما لا يصح
 تعليله بالشرط ويدل عليه انهم قالوا ان الذي يبطل بالشرط الفاسد ما كان من باب التملك والعزل ليس منها
 هذا هو الحق وقيد بالوكيل لان تعليق عزل القاضي صحيح فلو قال الامير اذا اتاك كتابي هذا فانت معزول
 بعزل بوصوله وقيل لا ولا حجر على العبد كعزل الوكيل لا يصح تعليله انتهى بحرف (قوله ولا اعتكاف) بان قال الله
 على ان اعتكف شهر ان شئني الله مريض او قدم زيد او بشرط ان لا اصوم او ان اباشر امر او هو شافي الاعتكاف
 (قوله فلم يجز تعليله) الاجماع على صحة تعليق المنذور من العبادات اي عبادة كانت وفي فتاوى قاضي خان
 الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذور والتعليق بالشرط والشروع فيه اعتبارا باسائر العبادات انتهى واذا صح
 تعليله بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد لما في جامع الفصولين وما جازته لم يبق بالشرط لا يبطله الشرط الفاسد
 انتهى (قوله وهذا) اي عدم جواز تعليله (قوله كما يسطه في النهر) مجيبا عن ما اورده صاحب الجران ذكر
 الاعتكاف هنا خطأ (قوله والصحيح الحاق الخ) الا وضع والصحيح صحة تعليله فانه من العبادات ومنصوص على
 صحة تعليله لكونه منها لانه ملحق بها وقوله بالنذور من العبادات (قوله والمزاولة والمعاملة) بان قال
 زارعتك ارضي على ان تقرضني كذا او ان قدم فلان او ساقبتك شجرة او كرمي كذا هذا اذا كان الشرط نافعا
 لاحدهما وان شرط ما لا ينفع كالمو شرط ان لا يسقي احدهما حصته لا تنفس وان ابطال الشرط المقسد وكان

باجلها هو في النكاح واطال الكلام لكن
 تعقبه في النهر وفوق بانها لا تقتصر لشهود وسهر
 وله رجعة اتمت على حقه فكيفها بعد طلاقها
 وتبطل بالشرط بخلاف النكاح (والصلح عن
 مال) بمال بدرر وغيره وفي النهر الظاهر
 الاطراف حتى لو كان عن سكوت او انكار
 كان فداء في حق المنكح ولا يجوز تعليله
 (والا براء عن الدين) لانه تملك من وجهه
 اذا كان الشرط متعارفا او علقه باسم
 كان اعطيه شريك فقد ابرأتك ولولو ان
 صح وكذا بموتته وصية من الطالب (قوله
 ما يجتمع في النهر) وقيل الوكيل لا يغتصبها
 فانها ليس بها مما يجاف به فلم يجز تعليلها
 بالشرط وهذا في احادي الروايتين كما يسطه
 في النهر والصحيح الحاق الاعتكاف بالنذور

في مكسب القصد لا ينقلب جائزا والامانة الجواز انتهى (قوله لانها اجارة) لان من يجيزهما لم يجزهما الا على اعتبار الاجارة فيكون معاوضة مال بمال انتهى (قوله والاقرار) بان قال لقلان على كذا ان اقرضني او ان قدم فلان وصرح في الجواز انه لا يصح تعليقه بالشرط وانه يبطل بالشرط الفاسد مع انه ليس من المعاوضات المالية وفي المبسوط من باب اليقين والاقرار رجل قال لقلان على القدرهم ان يحلف او على ان يحلف او اذا حلف او متى حلف او مع عينته خلف فلان ويجعل المقر المبال لم يؤخذ بالمبال لان هذا ليس باقرار وانما هو مخاطرة وفي البرازية من الاقرا ان تدعى مالا فقال المدعي عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعي بخطه فقد التزمته لا يكون اقرارا لانه محظوظ عن اصحابنا انه لو قال كل ما اقر فلان على قانا مقتر به لا يلزمه اذا اقر به فلان وعلى هذا ان كان بين اثنين اخذ وعطاء فقال المطلوب للطالب ما تقول فهو كذلك او ما كان في جريدتك فهو كذلك لا يكون اقرارا الا اذا كان في الجريدة شيء معلوم او في كرام المدعي شيئا معلوما فقال المدعي عليه ما ذكر لان التصديق لا يلحق بالجهول وكذا اذا اشار الى الجريدة وقال ما فيها فمضى وعلى كذلك يصح ولو لم يكن منسورا اليه لا يصح للجهالة انتهى بغير وجه ثم ان الاقرار قد لا يكون من المعاوضات المالية كما اذا اقر بجمهر او اقرت بيد خلع وقد نصوا انه يبطل بالشرط الفاسد (قوله الا اذا علقه بجمعي الغد) صورته قال على القدرهم اذا اجار رأس الشهر او اذا افطر الناس كان ذلك اقرارا ودعوى الاجل باطل الا ان ثبت الاجل بالبينة او باقرار الطالب (قوله او بغيره) صورته قال اشهدوا ان لقلان على القدرهم ان مت فعليه القدرهم عاش او مات مكي عن الحائنة (قوله والوقف) كان قال وقفت دارى ان قدم فلان لانه ليس مما يحلف به فلا يصح تعليقه بالشرط او وقفها على ان له اصلها او على ان لا يزول ملكه عنها او على ان يبيع اصلها ويتصدق بثمنها فان الوقف يبطل وفي جامع الفصولين والوقف في رواية فظاهرا ان في صحة تعليقه روايتين انتهى وفيه ما مر في الاقرار ومثله التحكيم وابطال الاجل والجواز انتهى حلي فاعل الاصل اعلى (قوله كقول المحكمين اذا اهل الشهر) او قال لا عهد ان اعتقت فاحكم بيننا فانه لا يجوز وصورة الشرط الفاسد حكمنا بالشرط ان تحكم لقلان (قوله لانه صلح معنى) توضيحه ما في المعنى له ان التحكيم تولية صورة وصلح معنى فباستبارانه صلح لا يصح تعليقه ولا اضافته وباعتبارانه تولية يصح فلا يصح مع الشك والاحتمال انتهى (قوله عند الثاني) وعليه الفتوى وعند محمد يجوز تعليقه واضافته الى زمان (قوله وبقي ابطال الاجل) بان قال المدين ابطلت الاجل الذي على علي ان تهني كذا ورضي الدائن فان الابطال يبطل وبقي الاجل واحترز بالشرط الفاسد عن الصحيح بان قال كلما حل نجم ولم تؤد فاما حال صح ويصبر المال حالا كما في الخلاصة (قوله وكذا الجبر) اي على الماذون فانه لا يصح تعليقه كعزل الوكيل كما سبق وكذا الجبر على السفينة لا يصح تعليقه حتى اذا قال القاضي لرجل حجرت عليك اذا سفت لم يكن حكما بجبره شرعا بلية عن العمادية وقد سبق مع زيادة (قوله وما يصح الخ) اي المسائل التي لا تنفسها الشروط الفاسدة بل تكون صحيحة وزيادة قوله يصح موهم فانه اذا نظر لكلام المصنف السابق يفيد انه يصح تعليقه ولا تبطل بالشرط وليس المراد (قوله لعدم المعاوضة المالية) اي والشروط الفاسدة من باب الربا وانه يختص بالمبادلة المالية (قوله وزدت ثمانية) هي البراءة عن دم العمد والصلح عن جنابة غضب ووديعة وعارية اذا ضمنها الخ والنسب والجبر على المأذون والغصب وامان القن (قوله القرض) كما قرضتك كذا على ان تتخذ مني شهرا فلا يبطل بهذا الشرط (قوله والهبة) كوهبتك هذه الجارية بشرط ان يكون حملها لي (قوله والصدقة) كنصفت عليك بهذه المائة على ان تتخذ مني جعة فان الصدقة جائزة والشرط باطل (قوله والنسكاح) بان قال تزوجتك على ان لا يكون لك مهر يصح النسكاح ويفسد الشرط ويجب مهر المثل ولا يصح تعليقه بالشرط حتى لو قال تزوجتك ان رضى ابى فقبلت لا يصح الا ان يكون الاب حاضرا في المجلس وقبل ومن الشرط الفاسد لو تزوجته على انه مدني فاذا هو قروي يجوز النسكاح ان كان كضوا ولا خيار لها (قوله والطلاق) كطلقتك على ان لا تتزوجي غيري (قوله والنكاح) بان قال خالعتك على ان يكون لي الخيار لمدة سها بطل الشرط ووقع الطلاق ووجب المال (قوله والعتيق) كاعتقتك على ان يكون لي الخيار ثلاثة ايام (قوله والرهن) بان قال رهنتك عبدي بشرط ان استخدمه او على ان الرهن ان حشاع ضاع بغيري او ان لم اوف مناعتك لك الى كذا فالرهن لان المالك بطل الشرط وصح الرهن بغير (قوله والوصية) هي كالا يوصي حتى لو قال اوصيت بثلث مالي لام ولدي بشرط ان لا تتزوج فقبلت ذلك

اي المباداة لا يملك اجارة (والاقرار) الا على
جمعي الغد او جمعي فيجوز ويلزمه الحال عني
(والوقف) والرابع عشر (التحكيم) كقول
المحكمين اذا اهل الشهر فاحكم بيننا لا صلح
معنى فلا يصح تعليقه ولا اضافته عند الثاني
وعليه الفتوى كما في قضاء الحائنة وبقي ابطال
الاجل نفى البرازية انه يبطل وما يصح ولا يبطل
وكذا الجبر على ما في الاشياء (وما يصح سبعة
بالشرط الفاسد) لعدم المعاوضة المالية وزدت
وعشرون على ما عده المصنف نكاحا الهبي والنسكاح
ثمانية (القرض والهبة والرهن والوصية
والطلاق والخلع والعق والرهن والوصية
كحلتك وصيا على ان تتزوج بنبي (والوصية

ثم تزوجت بمدان قضاء عدتها برمان فانها تستحق الثلث بحكم الوصية واما تعليقها بالشرط فانه جائز لانها
 في الحقيقة اثبات الخلافة عند الموت ومعنى صحة التعليق ان الشرط ان وجد كان للموصي له المال والا فلا شيء له
 (قوله والشركة) بان قال شاركك على ان تهدي كذا ومنه ما لو شرط العمل على اكثرهما مالا والربح بينهما
 نصفين لم يجز الشرط والربح على حسب المال اما لو تفاضلا في المال من غير اشتراط عمل ثم تبرع افضلهما مالا
 بالعمل وشرط الربح بينهما نصفين فان الشرط صحيح لعدم اشتراط العمل على اكثرهما (قوله والمضاربة) بان دفع
 اليه الفاعل ان يدفع رب المال الى المضارب ارضا يزرعها سنة او دارا للسكنى بطل الشرط وجازت المضاربة
 او بشرط ان تكون النفقة على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط وجازت انتهى بجر (قوله والقضاء)
 كوليته قضاء محكمة على ان لا تعزل ابدا وهذا معنى قوله مؤبدا وليس المراد انه قال هذا اللفظ (قوله ان يقول)
 اي العازل (قوله واختار في التهرات لاق العمة) حيث قال بعد ذكر افتاء البعض المذكور ويحدثي انه لا سلف له
 فيه ولا دليل يقتضيه لانه حيث صح العزل كان الغاء للثأر بدسواء نص على الغائه او لا انتهى (قوله صحيح التقليد
 والشرط) فان فعل شيئا من ذلك انعزل ولا يبطل قضاؤه فيما مضى ولا يتقضى قضاء القاضي في خصومة زيد ويجب
 على السلطان ان يفصل قضيته ان اعتراه قضية انتهى برأيه (قوله والكفالة) بان قال كفلت غريما على ان
 تقرضني كذا جوى (قوله والحوالة) بان قال احلتك على فلان بشرط ان لا يرجع على عند التوى (قوله الالهة)
 اي اعطاء المحال عليه المحال به (قوله من ثمن دار الحيل) بخلاف ما اذا لم يتم المحتال عليه الاعطاء من ثمن دار نفسه
 لانه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع دار الحيل بجر (قوله فليجبر) اشار به الى ان هذا الكلام غير محرر
 فان هذا شرط لا وعد وهو من المحتال عليه لامن المحال (قوله والوكالة) كوكلتك على ان تبريني بمالك على
 جوى واما تعليقها بالشرط فجائز بجر (قوله والاقالة) كما لو تفاضلا على ان يكون الثمن اكثر من الاول او اقل
 صحت ولغا الشرط وفي القنية لا يجوز تعليق الاقالة بالشرط (قوله والكتابة) بان قال المولى لعبدك كاتبك على
 انك بشرط ان لا تخرج من البلد او على ان لا تعامل فلانا او على ان تعمل في نوع من التجارة فان الكتابة صحيحة
 ويبطل الشرط من (قوله الا اذا كان الفساد الخ) استثناء منقطع فانه اذا كان كذلك لا يكون الفساد بشرط
 فاسد بل لعدم احد البديلين (قوله في صلب العقد) صلب الشيء ما يقوم به ذلك الشيء وقيام البيع باحد العوضين
 فكل فساد يكون في احد العوضين يكون فسادا في صلب العقد انتهى درر (قوله وعليه) اي على كون الفساد
 في صلب العقد (قوله بحمل اطلاقهم) اي اطلاق من قال انها تبطل بالشرط القاسد كالعماوى والاستروشى
 فانهما قالا وتعليق الكتابة بالشرط يجوز وانها تبطل بالشرط الفاسد انتهى ولكن هذا الحل ينافيه ما في البرازية
 كتابها وهي حامل على ان لا يدخل ولدها في الكتابة فسدت لانها تبطل بالشرط الفاسد نقله في البحر والمنع
 فان حل على اختلاف الروايتين زال الاشكال (قوله واذن العبد في التجارة) كاذنتك في التجارة على ان تعبر
 الى شهر في كذا فان اذنه يكون عام في التجارة والوفات ويبطل الشرط (قوله ان رضيت امرأتى) بجر قال
 المصنف هذا تعليق انتهى ومثله الشلبي في حاشية الزيلعي بقوله بان ادعى نسب احد التوأمين بشرط ان لا يكون
 نسب الاخر منه او ادعى نسب ولد بشرط ان لا يرث منه انتهى اي فانه يثبت النسب ويبطل الشرط (قوله والصلى)
 عن دم العمد) بان صالح ولي المقتول عمدا القاتل على شيء بشرط ان يقرضه او يهدي اليه شيئا فان الصلى صحيح
 والشرط فاسد ويسقط الدم لانه من الاسقاطات ولا يحتل الشرط من (قوله ولم يذكره اكتفاء بالصلى) اذ ليس
 بينهما كبير فرق فان الولي اذا قاتل القاتل عمدا ابرأت ذمتك على ان لا تقيم في هذه البلدة مثلا او صالح معه عليه
 صح الا برأه والصلى انتهى درر (قوله وعن الجراحة) بان صالح عنها بشرط اهدأ منى واقراضه من (قوله التي فيها
 القود) الاولى القصاص وهو المذكور في الدرر (قوله والا) بان كانت من الجراحة التي فيها الارش انتهى درر
 (قوله كان من القسم الاول) لانه يسلك بها مسائل الاموال فكانها كالمدا (قوله وعن جنابة غصب) اي
 مغصوب درر قال في الشر بلاية وكذا ذات الغصب لا يبطل بالشرط وقد ذكره العماوى انتهى (قوله وودعة)
 اي الجنابة عايشا وكذا العارية اذا جنى المودع والمستعير عليها (قوله اذا ضمنها رجل) اي ضمن بدل الصلى فيها
 عن الجاني رجل وشرط ذلك الرجل فيها كفالة او حوالة بان قال ضمن بدل الصلى على الغصوب او على الودعة
 او على العارية بشرط ان يكون فلان كفيلاعن من وجبت عليه او بشرط ان يحيلني بها على فلان فان الصلى

والشركة والمضاربة (قوله القضاء والامانة)
 كوليته قضاء محكمة على ان لا تعزل ابدا وهذا معنى قوله مؤبدا وليس المراد انه قال هذا اللفظ (قوله ان يقول)
 اي العازل (قوله واختار في التهرات لاق العمة) حيث قال بعد ذكر افتاء البعض المذكور ويحدثي انه لا سلف له
 فيه ولا دليل يقتضيه لانه حيث صح العزل كان الغاء للثأر بدسواء نص على الغائه او لا انتهى (قوله صحيح التقليد
 والشرط) فان فعل شيئا من ذلك انعزل ولا يبطل قضاؤه فيما مضى ولا يتقضى قضاء القاضي في خصومة زيد ويجب
 على السلطان ان يفصل قضيته ان اعتراه قضية انتهى برأيه (قوله والكفالة) بان قال كفلت غريما على ان
 تقرضني كذا جوى (قوله والحوالة) بان قال احلتك على فلان بشرط ان لا يرجع على عند التوى (قوله الالهة)
 اي اعطاء المحال عليه المحال به (قوله من ثمن دار الحيل) بخلاف ما اذا لم يتم المحتال عليه الاعطاء من ثمن دار نفسه
 لانه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع دار الحيل بجر (قوله فليجبر) اشار به الى ان هذا الكلام غير محرر
 فان هذا شرط لا وعد وهو من المحتال عليه لامن المحال (قوله والوكالة) كوكلتك على ان تبريني بمالك على
 جوى واما تعليقها بالشرط فجائز بجر (قوله والاقالة) كما لو تفاضلا على ان يكون الثمن اكثر من الاول او اقل
 صحت ولغا الشرط وفي القنية لا يجوز تعليق الاقالة بالشرط (قوله والكتابة) بان قال المولى لعبدك كاتبك على
 انك بشرط ان لا تخرج من البلد او على ان لا تعامل فلانا او على ان تعمل في نوع من التجارة فان الكتابة صحيحة
 ويبطل الشرط من (قوله الا اذا كان الفساد الخ) استثناء منقطع فانه اذا كان كذلك لا يكون الفساد بشرط
 فاسد بل لعدم احد البديلين (قوله في صلب العقد) صلب الشيء ما يقوم به ذلك الشيء وقيام البيع باحد العوضين
 فكل فساد يكون في احد العوضين يكون فسادا في صلب العقد انتهى درر (قوله وعليه) اي على كون الفساد
 في صلب العقد (قوله بحمل اطلاقهم) اي اطلاق من قال انها تبطل بالشرط القاسد كالعماوى والاستروشى
 فانهما قالا وتعليق الكتابة بالشرط يجوز وانها تبطل بالشرط الفاسد انتهى ولكن هذا الحل ينافيه ما في البرازية
 كتابها وهي حامل على ان لا يدخل ولدها في الكتابة فسدت لانها تبطل بالشرط الفاسد نقله في البحر والمنع
 فان حل على اختلاف الروايتين زال الاشكال (قوله واذن العبد في التجارة) كاذنتك في التجارة على ان تعبر
 الى شهر في كذا فان اذنه يكون عام في التجارة والوفات ويبطل الشرط (قوله ان رضيت امرأتى) بجر قال
 المصنف هذا تعليق انتهى ومثله الشلبي في حاشية الزيلعي بقوله بان ادعى نسب احد التوأمين بشرط ان لا يكون
 نسب الاخر منه او ادعى نسب ولد بشرط ان لا يرث منه انتهى اي فانه يثبت النسب ويبطل الشرط (قوله والصلى)
 عن دم العمد) بان صالح ولي المقتول عمدا القاتل على شيء بشرط ان يقرضه او يهدي اليه شيئا فان الصلى صحيح
 والشرط فاسد ويسقط الدم لانه من الاسقاطات ولا يحتل الشرط من (قوله ولم يذكره اكتفاء بالصلى) اذ ليس
 بينهما كبير فرق فان الولي اذا قاتل القاتل عمدا ابرأت ذمتك على ان لا تقيم في هذه البلدة مثلا او صالح معه عليه
 صح الا برأه والصلى انتهى درر (قوله وعن الجراحة) بان صالح عنها بشرط اهدأ منى واقراضه من (قوله التي فيها
 القود) الاولى القصاص وهو المذكور في الدرر (قوله والا) بان كانت من الجراحة التي فيها الارش انتهى درر
 (قوله كان من القسم الاول) لانه يسلك بها مسائل الاموال فكانها كالمدا (قوله وعن جنابة غصب) اي
 مغصوب درر قال في الشر بلاية وكذا ذات الغصب لا يبطل بالشرط وقد ذكره العماوى انتهى (قوله وودعة)
 اي الجنابة عايشا وكذا العارية اذا جنى المودع والمستعير عليها (قوله اذا ضمنها رجل) اي ضمن بدل الصلى فيها
 عن الجاني رجل وشرط ذلك الرجل فيها كفالة او حوالة بان قال ضمن بدل الصلى على الغصوب او على الودعة
 او على العارية بشرط ان يكون فلان كفيلاعن من وجبت عليه او بشرط ان يحيلني بها على فلان فان الصلى

وهو الشرط باطل انتهى درو مثله في جامع الفصولين وفيه ان هذا كفاية بشرط كفاية او حوالة في هذه الاشياء
وهي داخله في الكفاية وليس صلحا عنها بشرط فلو قال وعن جنابة غصب ووديعة وعارية اذا شرط فيها كفاية
او حوالة لكان نصا في المقصود الا ان هذا من المبادىء فهو من القسم الاول (قوله والنسب) قد تقدم ذكره
في دعوه الولد الا ان هذا اعم اى فلا يبطل بالشرط الفاسد (قوله والجرح على المأذون) كما اذا جرح عليه بشرط
ان لا يعطيه احدا من التجار ورثته مما ذكره في التهرتسليم الشفعة فانه اذا سلمها بشرط ان يعطيه كذا صح التسليم
وبطل الشرط (قوله والغصب) قدم نقله عن الشرع بلالية ولعل المراد به ضمان ذات الغصب بشرط والا فلا وجه
لاشترط شرط في نفس الغصب (قوله وبجواز شرط) بان قال ان لم امض البيع في ثلاثة ايام رددته عليك بشرط
ان تهديني كذا او اهدى لك حلى وهذا هو المناسب للمقام (قوله وامان القن) في بعض النسخ وامان النفس
اى فانه يصح الامان للجرحى وبطل الشرط (قوله وعقد الذمة) بان قال الامام الجرحى يريد الاقامة بدارنا ضربت
عليك الجزية على ان تهدي اليه هدية جوى (قوله ونعليق الرد بالعيب) بان قال ان وجدت بالبيع عيبا اردت
عائيك بشرط ان ابرئت من بعض الثمن وهذا هو المناسب للمقام خلافا لما ذكره العيني وغيره (قوله كعزلتك
ان شاء فلان) فيه ان هذا تعليق وايس مما الكلام فيه جوى ويمكن تصويره مناسب للمقام بان طلب القاضى من
الامام ان يعفيه من القضاء فقال له عزلتك عنه في هذه البلدة على ان اولى بك قضاء ببلده كذا فيصح العزل وبطل
الشرط (قوله فلا تؤثر فيه الشروط الفاسدة) لما تقدم انها ترجع الى الربا وهو لا يتحقق الا في المعاوضات المالية
(قوله وبقي ما يجوز تعليقه) وكما علمنا لا يبطل الشرط الفاسد كالاتفاق والعقار والقضاء والامارة كما تقدم ذكره
(قوله كطلاق وعتاق) وهذا ان يفهم ما يصح تعليقهما بالشرط مطلقا ملائما ام لا ومثل ذلك الالتزامات
والتوليات يصح تعليقها بالمال (قوله زاد في التهر) اى فيما يجوز تعليقه (قوله الاذن في التجارة وتسليم الشفعة)
وهما من الاسقاطات لكن لا يحلف بهما جوى (قوله في القسم الاول) وهو ما لا يصح تعليقه بالشرط (قوله لانه
من الاقرار) فيه ان هذا غير المشهور وبينهم والتحقيق انه تصديق القلب والقرار بشرط اجراء الاحكام الدينيوية
بل الوجه في عدم صحة تعليقه انه تصديق بالحنان ولا يصح تعليقه بالشرط لان من المعلوم ان الكافر الذى
يعلق اسلامه على فعل شئ غالبا يكون شيا لا يريد كونه فلا بد من حصول ما علق عليه فكيف يجعله مسلما مع
تأخذه عن الاسلام بتعليقه على ما لا يريد كونه وقد افاده المصنف آخر (قوله ويصح تعليقه ويكفر) لان الظاهر
انه مختار في فعله فيكون قاصدا للكفر فيكفر مخ وهذا مسلم ان قصد ذلك وان قصد الامتناع عن الفعل بهذا
التعليق فلا يكون كافرا وان فعله لزمه كفارة يمين كما اذا قال ان فعل هذا فهو كافر (قوله ويصح تعليق هبة) اى
بشرط ملائمة ان كان يعلى لابان قال في البرزانية من البيوع وتعليق الهبة بان باطل ويعلى ان ملائمة كهبته
على ان يعوضه بجوزوان مخالف باطل الشرط وجهت الهبة (قوله وحوالة وكفاية) قال في البرزانية من البيوع
وتعليق الكفاية ان متعارفا كقصد المطلب ويصح وان شرط محضا كان دخل الدار او هبت الرمح الكفاية
جائزة والشرط باطل ونص النسفى على ان الحوالة كالكفاية (قوله وبراءة عنها) كقوله ان وافيت به غدا فافت
يرى فوافاه به برء من المال وهو قول البعض واختاره في الفتح وقال انه لا وجه لقول حافظ الدين في الكفر
وبطل تعليق البراءة من الكفاية بشرط يحمل على ما اذا كان غير ملائم افاده صاحب البحر آتفا (قوله بجملة)

والنسب والجرح على المأذون من الغصب وامان
النفس اشباه (قوله الذمة وتعليق الرد بالعيب)
(قوله وبجواز شرط) وبطل الشرط لانه
ان شاء فلان فيعتزل ويطلب الشرط لانه
انها كلها ليست بمعاوضة مالية فلا تؤثر فيها
الشروط الفاسدة وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط
وهو مختص بالاسقاطات المحضة التي يحلف
بها كطلاق وعتاق والتوليات كقضاء وامانة
جها كطلاق وصلاة والتهرات في التجارة
بها كج زيدي زاد في التهرات في التجارة
عيني وزيدي زاد في التهرات في التجارة
وتسليم الشفعة والاسلام وحرم المصنف دخول
الاسلام في القسم الاول لانه لا يصح تعليق
ودخول الكفر فيها لانه لا يصح تعليق
هبة وحوالة وكفاية وبراءة عنها بجملة (قوله بجملة)

راجع الى الاربعة كما علمت وقد نظم السيد الحموى ما لا يبطل بالشرط الفاسد فقال
قرض نكاح رهن ثم وصية * خلع طلاق ثم ايصاء تسلا
وكالة هبة تصدق شركة * اذن لعبد في التجارة قد علا
وكفاية تعليق رد حاصل * بجواز شرط او بعيب يافلا
واقالة عقد لذمة * كافر * صلح الدما في العدم مع جرح علا
وحوالة عتق مضاربة كذا * عزل لقاضى بالمظالم سريلا
وكذا الدعوى الاصل فرعا والقضاء * وكتابة وامارة من ذى علا
فا حفظ نظاى ان اردت ثقةها * في مذهب النعمان كى ترقى على
انتهى (قوله اضافته الى الزمان المستقبل) اى بغير صيغة التعليق فانه قد فرغ منه وقائده الهبة ان المستاجر

يطالب بالعين عند مجيء الزمن المضاف اليه وليس للموثر حينئذ ان يؤثرها من غيره وكذا يهال في غيرها وان
يجوز مباشرة هذه العقود (قوله الاجارة) كما اذا قال آجرك دارى هذه راس كل شهر بكذا اجازى قولهم (قوله
وفسخها) كما اذا قال فاسختك اجاره كذا غدا وهذا احد قولين والمعتد اختيار عدم الصحة شرعية (قوله
والمزارعة والمعاملة) هما في حكم الاجارة (قوله المضاربة والوكالة) لانهما من باب الاطلاقات والاستقاطات
فيقبلان التعليق فيقبلان الاضافة لان الاضافة فيها معنى التعليق (قوله الوصية والايصاء) لانهما لا يفيدان
الابعد الموت فيجوز تعليقهما واصافتهما انتهى درر (قوله والقضاء والامارة) فانهما تولية وتغويض محض
فجاز اضافتهما انتهى (قوله والطلاق والعتاق) فاذا قال طلقتك او عتقتك راس الشهر ربح (قوله والوقف) فان
اضافته الى ما بعد الموت جائزة منع (قوله والرجعة) اى فانه لا يصح اضافتها ولا تعليقهما ذكروه في الظهيرية وغيرها
(قوله لانها تمليكات) لا يظهر هذا التعليق في جميعها فان الرجعة من التقييدات ولا يبرأ من الاستقاطات وقد
يقال ان الرجعة فيها تعليق الزوج من التمتع والابراء فيه تملك الدين من هو عليه (قوله كما لا تعلق بالشرط)
انفسه فانه قد تقدم ان ما كان من التمليكات لا يصح تعليقه بالشرط (قوله لما فيه من القمار) قال في القاموس
قامره مقامرة وغارا فقمرة كنصره وتقمرة راعته فقلبه وهو التقامر انتهى فاذا قال بعتك او احرت بيعك
ان كان كذا لا يصح فانه محاطرة ومراهنة وفي القاموس المراهنة والرهان المخالفة والمساومة على الخيل انتهى
وكذا يقال في باقيا (قوله وبقي الوكالة) فعدها فيما تصح اضافته على قول غير الثاني ونظم العلامة المقدسي
ما تصح اضافته وما لا تصح فقال

ما لا يصح ان يضاف للزمن * البيع والقصة والابراء عن
دين نكاح رجعة وهبة * وصلى مال فسخ بيع شركة
وما يضاف للزمان عشر * واربع فداحتواها الحصر
اجارة اماره طلاق * وقف وابصاء قضا عتاق
سقاية زراعة مكاتبه * وكالة كفالة مضاربة

والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الصرف)

اخره لقله وجوده بكثرة قيوده ولانه عقد على الثمن والثنى في الجلة تباع لما هو المقصود من البيع وهو المبيع
وفي كل نظر (قوله عنوانه بالباب) اشارة لاولية ما وقع هذا عارقع لولا نا حافظ الدين في الكثر فانه عنوانه بكتاب
(قوله لانه من انواع البيع) اربعة بيع العين بالعين والعين بالدين والدين بالدين والدين بالدين والآخر هو
الصرف والمناسبة بينه وبين السلم الخاصة ان راس السلم اذا كان احد المقدين كان بيع دين وهو المسلم فيه بدين
اى بنقد وهو راس السلم (قوله هو لغة الزيادة) وهذا المعنى موجود في المعنى الشرعى لاشتراط التقابض في بدليه
فهو زيادة على ما يشترط في غيره ويطلق على النقل والرد وفي الحديث من لم تنه صلته عن الفحشاء والمنكر لن
يتقبل الله منه صرفا ولا عدلا وفي حديث آخر من اتى الى غيرا يبه لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا قبل الصرف
اتوبة والعدل القدية وقيل النافلة والفريضة وقيل بالعكس وقيل هو الوزن والعدل الكيل او هو الاكتساب
والعدل القدية (قوله ومنه المصوغ) فان بيعه صرف سواء كان بمصوغ مثله او بالنقد ولكنه بسبب ما اصل به
من الصنعة لم يبق ثمنه صافيا بل هذا يتعين في العقد (قوله ويشترط عدم التأجيل والخيار) مكرمع ما يأتى متنا
قر يدا انتهى سلمى (قوله اى التساوى وزنا) قيد بالوزن لانه لا اعتبار بالعدد ذخيرة (قوله والتقابض بالبراجم)
الظاهرا والمراد بها ما يعم المتسل به ككمه ونحوه كتنقه في يده وكيس والبراجم جمع رجة بالنم وهي مقاسل
الاصابع انتهى حلى عن جامع اللغة (قوله قبل الافتراق) بالابدان بان يأخذ هذا في جهة وهذا في جهة
فان مشيا يلا او اكثر ولم يفارق احدهما صاحبه فليسا بمتفرقين ولا يبطل بما يدل على الاعراض بخلاف خيار
لخيرة ولو ثبت لرجلين اشكل منهما دين على الاخر فارسل احدهما الى الاخر رسولا يقول له بعنك الدنانير التي لي
عليك بالدراهم التي لك على فقبل فهو باطل لان حقوق العقد لا تتعلق بالرسول بل بالمرسل وهما متفرقان
بانهما والمعتبر افتراق العاقبين . وآءا كانا مالكيين او ناشرين كالأب والوصى والوكيل لان حقوق العقد

الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة
والوكالة والكفالة والايصاء والوصية والقضاء
والامارة والطلاق والعتاق والوقف) فهي اربعة
عشر وبقي العارية والاذن في الصابة فيصحبان
مضافين ايضا عادية (وما لا تصح اضافته
الى المستقبل) عشرة (البيع والشركة والهيبة والتسكاح والرجعة
والقصة والشركة والابراء عن الدين) لانها
والتصالح عن مال والابراء عن الدين لانها
تعلق ككالات فلا تضاف للاستقبال
كما لا تعلق بالشرط لما فيه من معنى القمار
وبقي الوكالة على قول الثاني المقتضى به
عنوانه بالباب لا الكتاب (بيع الثمن بالثمن اى
لغة الزيادة وشرا) (بيع الثمن بالثمن اى
ما خلق لنفسه ومنه المصوغ) (خمس بجنس
او غير جنس) كذهب فضة (ويشترط عدم
التأجيل والخيار) (التساوى وزنا) (قبل الافتراق)

تعلق بهما ولو نادى احدهما صاحبه من وراء حجاب او ناداه من بعيد لم يجوز لانهما متفرقان وتفرع على اشتراط القبض انه لا يجوز الا برآء من بدل الصرف ولا هيبته ولا التصديق به فلو فعل لم يصح بدون قبول الاخر فان قبل انتقض الصرف والا لم يصح ولم ينتقض لانه في معنى القسح فلا يصح الابتراض بهما (قوله وهو شرط بقائه صحيحا) فلو اجل احدهما به فان ابطال صاحب الاجل قبل التفرق ونقد ما عليه ثم اقرقا عن قبض من الجانبين انقلب سائر او بعد التفرق لا (قوله قول المصنف وان اختلفا جوده وصياغة) سواء كانا هيبتين بالتحسين كالمصوغ والتبر اولاً يتعينان كالمضروب او يتعين احدهما دون الاخر والجوده ضد الرداءة والصياغة حرفة الصانع ولو تساوى البدلان من كل وجه قال بعضهم لا يجوز واليه اشار محمد في الكتاب وبه كان بقي الامام ابو ابي حنيفة (تنبيه) انما تسقط الصنعة في الاثمان فلو باع اثناء نحاس بانه نحاس احدهما انقل من الاخر وزنا فانه يجوز وذلك لان صفة الوزن في النقدين منصوص عليها فلا تتغير بالصنعة ولا يخرج عن كونه موزوناً بتعارف جملة عدديا بخلاف غيرهما فان الوزن فيه بالتعامل فيخرج عن كونه موزوناً بتعارف عدديته اذا صيغ ووضع اي العرف كذا في فتح القدير (قوله لما مر في الربا) ان جريد اموال الربا وردت بها سواء (قوله شرط التقابض) اي التنقية وهو المناسب لما بعد (قوله لما مر في الربا) ان جريد اموال الربا وردت بها سواء (قوله شرط التقابض) اي فقط واذا باشرطه في سرف النقدين انه لو باع فضة بقلوس او ذهباً بقلوس انه يشترط قبض احدهما قبل الاقتراق لا قبضهما (تنبيه) لو اشترى المودع الوديعة الدراهم بالدنانير وقبض الدنانير واقرقا قبل ان يجدد المودع قبضا في الوديعة بطل الصرف بخلاف ما اذا كانت مغصوبة لان قبض الغصب ينوب عن قبض الشرع بخلاف الوديعة ولو غصب قلب فضة او ذهب ثم استملكه فعليه قيمته مصوغاً من خلاف جنسه فان تفرقا قبل القبض للقيمة جاز عندنا خلافاً لغيره (قوله فلو باع النقدين الخ) تفريع على قوله شرط التقابض واما لو تابعا ذهبا بذهب او فضة بفضة مجازفة لم يجوز فان علم التساوي في المجلس وتفرقا عن قبض صح وكذا اقساما الجنس مجازفة لم يجوز الا اذا علم التساوي في المجلس لان الصنعة كالبيع انتهى سراج (قوله حتى لو استقرض الخ) وكذا اذا استحق كل من العوضين فاعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق من جنسه مخ (قوله ويفسد الصرف بختيار الشرط) اذ يمنع به استحقاق القبض ما بقي الخيار لان استحقاقه مبني على الملك والخيار يمنعه (قوله والا اجل) لانه يمنع القبض الواجب وهذا المذكور هو معنى قوله لا خلا لهما بالقبض (قوله ويصح مع اسقاطهما) اي وقد تقدم في المجلس وظاهره انه لا بد من الاسقاط وانه اذا قبض البدلان في المجلس من غير اسقاط لا يصح والظاهر خلافه فلجرحه (قوله في مصوغ) من الحلبي والا واذ ابو السعود (قوله لا نقد) اي لا يصح خيار رؤية في النقد لان العقد ينقضي على مثلهما لا هيبتهما وظاهره انه لا يأتي فيه خيار العيب وليس كذلك فانه يدخله فان رده في المجلس لم ينسخ فاذا رده بغيره بقي الصرف وان رده بعد الاقتراق بطل انتهى والجواب عنه بان المراد انهما لا يدخلانه معا بل احدهما وهو العيب بعيد (قوله الشرط الفاسد الخ) قال في البحر ولو تصرفا جاحداً بجنس مثلاً بمثل وتقابضا وتفرقا ثم زاد احدهما صاحبه شيئاً او حط عنه شيئاً وقبل الاخر فسد البيع عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف هما باطلان والصرف صحيح وعند محمد الزيادة باطلة والخط جائز بمنزلة الهبة المستتلة واختلافهم في هذا فرع اختلافهم في ان الشرط الفاسد المتأخر عن العقد في الذكر اذا الحق به هل يلتحق اولاً من اصل ابي حنيفة التحاقه وبفسد العقد ومن اصلهما عدم التحاقه فطرده ابو يوسف هنا ومحمد فرق بين الزيادة والخط انتهى (قوله ظهر بعض الثمن زيوفا) ال في الثمن للجنس (قوله ينتقض فيه فقط) لارتفاع القبض فيه فقط مخ ويصير ان شريكين في البدل الاخران لم يوجد دينار على قدر المردود من الزئوف (قوله والصرف على حاله) بقبض بدله من عقد معه (قوله قيمته الف) يكون قيمتها مع مقدار الطوق متساوية ليس بشرط بل الاصل انه اذا بيع تقدم مع غيره بنقد من جنسه لا بد ان يزيد الثمن عن النقد المضموم اليه (قوله ليفيد انقسام الثمن على الثمن) انما يظهر هذا فيما لو كانا جنسين مختلفين والا فالعبرة عند الاتحاد للوزن ولا يظهر هذا الاتحاد مع قوله طوق فضة وقوله بالفين فان المراد الفان من الدراهم فالجنس واحد وحينئذ فلا حاجة الى بيان القيمة ثم ان اعتبار القيمة عند اختلاف الجنس مشكل فان المدفوع يعتبر بدلا عن الاخر مطلقاً عند اختلاف لا تعتبر القيمة وانما يشترط القبض كما تقدم في بيع احد النقدين بالآخر وكما يأتي في عجز الاصل الذي ذكره

وهو شرط بقائه صحيحاً على الصحيح (ان النقصا)
جساً وان وصلية (اختلفاً جوده وصياغة)
لما مر في الربا (والا) بان لم يتجانسا (شرط)
التقابض) لحرمة النساء (فلو باع) النقدين
اخذهما بالانحراف او قبض (لا يتعينان)
اي المجلس (صح) العوضان (لو استقرض)
حتى لو استقرضا فاديا قبل اقرارهما (ويفسد)
تأشيراً اليه في العقد وادياً بثلثهما جاز (لا خلا لهما)
الصرف (بختيار الشرط والا اجل) لا خلا لهما في المجلس
بالقبض (ويصح مع اسقاطهما في مصوغ)
لروا المانع وصح خيار رؤية وعيب باطل
لا نقد (فصح) الشرط الفاسد يلتحق بالثمن
انما يفسده خلافاً لهما من غير (ظلم وبعض الثمن)
زئوفاً فطرده ينتقض فيه فقط لا يتصرف في ثمن
الصرف قبل قبضه (لوجوبه حقاً لله في ثمن)
(قوله باع) فساد بيع الثوب (والصرف صح)
(قوله) من ثمن ثوبه فسد بيع الثوب مع طوق فضة في
عقده (ففيه الف) انما بين قيمتهما ليفيد انقسام
الثن على الثمن

وفي الخ ولو بيع المصوغ من الذهب او المزر كمش منه بالدرهم فلا يحتاج الى معرفة قدره وهل هو اقل
او اكثر بل يشترط القبض في المجلس فلو باعه بالذهب يحتاج فيه الى ما قدمناه من الوجوه الاربعة في وجه
واحد يجوز وقد ذكرنا الوجه الاربعة في حلية السيف القضية اذا بيعت بفضة وهي ان كان يعلم ان فضة الحلية
اكثر فهو فاسد وكذلك ان كانت الحلية مثل النقدي في الوزن لان الحفن والحماثل فضل حال عن العوض فان
مقابله الفضة بالفضة في البيع تكون بالاجزاء وان كان يعلم ان الفضة في الحلية اقل جاز العقد على ان يجعل
المثل بالمثل والبالي بالحفن والحماثل عندنا وان كان لا يدري ايهما اقل فليبيع فاسد عندنا لعدم العلم بالمساواة
عندنا العقد ونوهم الفضل خلافا لفرز ومسئلة المزر كمش كمشلة الحلية والسيف وهي كالامة مع الطوق فتأمل
(قوله اوانه غير خنسه) هذا الجواب عين ما قبله وقد علمت ما فيه (قوله والق نسبية) قيد بتأجيل البعض لانه
لو اجل الكل فسد البيع في الكل عند الامام وقال لا يقصد في الطوق دون الجارية (قوله ويخلص بلا ضرر)
وبالاولى اذا كان التخلص بضرر فيما يظهر وبعد رقه رايته بالسعود قال ذكره نوهم ان ذلك شرط فيما اذا نقد
الخنس وليس كذلك انتهى (قوله ونقد خنسين) اي والخنسون الباقية دين حال او نسبية (قوله سوا عسكت) لان
امرهما يحمل على الصلاح فيجعل المجل لما يشترط فيه التججيل شرعا (قوله او قال خذهما من ثمنهما) لان
الثمنية قد يراد بها الواحد منهما قال تعالى نسبيا حوتهما والنساي احدهما وقال يخرج منهما اللؤلؤ
والمرجان والمراد احدهما وفي الحديث فاذا نواقيا والمراد احدهما فيحمل عليه لظاهر حالهما بالاسلام
وهاتان العلتان اداهما قول الشرح تعري الجواز (قوله لانه اسم الحلية ايضا) فهو ما شئ واحد فيجعل المنقود
للحلية لحصول مراده (قوله لا دخوله في بيعه بعا) الاولى حذفه لان ما دخل تبعا لا يقبله شئ من الثمن كما تقدم
وهنا قد قابل الحلية شئ من الثمن وقد تبسح الشرح السراج انتهى ابوالسعود مزيدي (قوله فسد البيع) الذي
في التبيين عن المحيط لو قال هذا من ثمن النصل خاصة ينظر ان لم يمكن التمييز الا بضرر يكون المنقود ثمن الصرف
ويصعبان جميعا لانه قصد حصة البيع ولا حصة له الا بصرف المنقود الى الصرف فحكمنا بجوازه تعجيدا للبيع
وان امكن تمييزها من غير ضرر بطل الصرف لانه صرح بفساد الصرف وقصد جواز البيع ويجوز البيع بدون
جواز الصرف انتهى (قوله لانه الاحتمال) بالتصريح اي فلا يمكن حله على الحصة ومفاده انه لو قال هذا المجل
حصة الامة فسد البيع وان لم يقل خاصة لان الطوق ليس من مسمى الامة بخلاف الحلية فاذا ابوالسعود
(قوله ان تخلص بلا ضرر) للقدرة على التسليم من غير ضرر (قوله بطل اصلا) اي فيهما لان حصة الصرف يجب
قبضا قبل الاقتراق فاذا لم يقبضها حتى اقتراق بطل فيه لفقد شرطه وكذا في السيف لتعذر تسليمه بدون الضرر
(قوله كفضض) ما وضع عليه الفضة كالسراج من خشب وضع عليه لوح فضة (قوله شرط زيادة الثمن) اي بقينا
فيجعل المثل بالمثل والبالي في مقابلة الخشب الذي عليه الفضة مثلا (قوله فلو مثله) وجه الفساد ان الحفن
والحماثل فضل حال عن العوض (قوله او جهل) وجه الفساد عدم العلم بالمساواة ونوهم الفضل وشبهة الربا
لها حقيقة الربا (قوله شرط التقايض فقط) وظاهرها انه لا نظر الى القيمة حينئذ وسلف ما فيه (قوله ونقد بعض
ثمنه) اي وقبض الاناء (قوله لانه صرف) علة للمفهوم من قوله فيما قبض انتهى مكي (قوله وان استحق بعضه)
اي نقد كل الثمن لكنه استحق بعضه بعده (قوله اخذ المشتري الخ) سواء كان قبل القبض او بعده من (قوله
لتعيبه بغيره) لان العيب الذي هو الشركة موجود عند البائع مقارن للعقد (قوله ومفاده) اي التمهيل
(قوله تخصيص استحقاقه بالبينة) اي تخصيص الخيار للمشتري فيما اذا ثبت الاستحقاق في الاناء ببينة اقامها
المستحق اي او ينكول البائع لا بالاقرار من المشتري فانه حينئذ لا يخير لان العيب بصنعه ولا يرجع ثمن ما اقر به
على البائع لان الاقرار حجة قاصرة والى بعض ذلك اذا اراد بالسعود (قوله اذا لم يفترقا بعد الاجازة) فالمعتبر
التفرق في نصيب المستحق بعد الاجازة وهذا اذا لم يكن قابضا له سابقا ولا فاله قد صحح والاجازة اللاحقة كالوكلة
السابقة ومفهومه قول المؤلف بعد حتى يبطل العقد بفارقة العاقد (قوله ولو باع قطعة نقرة) النقرة هي القطعة
المذابة من فضة او منها ومن الذهب وعلى كل فاضافة قطعة اليها من اضافة الخنس الى النوع وهي للبيان
(قوله لان التبعض لا يضرها) لا يمكن قطع حصته اي من غير ضرر بخلاف الاناء (قوله بتفرق الصفقة) اي
قبيل تمامها لا من قبله بخلاف ما اذا استحق بعد القبض لان الصفقة تمت به انتهى زيلعي ويقال فيما اذا اجاز

اوانه غير خنس الطوق والا فاعبره بوزن الطوق
لا تفتنه قدره مقابل به وبالبالي بالجارية (بالعين)
متعلق ببيع (ونقد من الثمن الثنا او باع سيفا حلتبه خنسون)
الف نقد وان نسبية او باع سيفا حلتبه خنسون
ويخلص بلا ضرر فباعه بمانه ونقد خنسين فاقدم
فهو (من القضية سواء سكت او قال خذهما
من ثمنهما) تعري الجواز وكذا لو قال هذا المجل
حصة السيف لانه اسم للحلية ايضا الدخول
في بيعه بعا ولو زاد خاصة فسد البيع لانه
الاحتمال (فان اقترا من غير قبض بطل في الحلية)
فقط (وصح في السيف ان تخلص) الا بضرر (بطل
طوق الجارية) وان لم يخلص غير كفضض
اصلا والاصل انه متى تبسح شرط زيادته ثمن فلو
ونزركش بقدم من جنسه شرط
مثله او اقل او جعل بطل ولم يغير جنسه شرط
التقايض فقط (ومن باع اربعة بفضة او ذهب
ونقد بعض ثمنه) في المجلس (ولا خيار
ونقد واشترى كافي الاناء) لانه صرف (بخلاف
قبض واشترى) لتعيبه من قبله بعدم تملكه (بخلاف
لا المشتري) لتعيبه من قبل القبض (فخصر لعدم
هلاله احد العبدین قبل الاناء) (أخذ
صنعه) (وان استحق بعضه) لتعيبه بغير صنعه
المشتري ما بقي بقسطه (ورد) لتعيبه بغير صنعه
قلت ومفاده تخصيص استحقاقه بالبينة
لا بالاقرار فلخير (فان جاز المشتري قبل فسخ
الحاكم العقد جاز العقد) اختلفوا متى يفسخ
البيع اذا اطهر الاستحقاق وظهر الرواية انه
لا يفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح فتح (وكان الثمن
له ياخذ البائع من المشتري وبسبيله لا لا يفسخ
بعد الاجازة وبسبيله العاقد وكذا لا لا يفسخ
احكام العقد دون التجيز) حتى يبطل العقد
بمارقة العاقد دون استيفي جوهره

المستحق قبل قبض الحاكم العقد ما قبل في مسئلة ادناء السابقة افاده الشرع لا في قوله وكذا الدينار والدرهم لان الشركة في ذلك لا تعد عيبا يمنع عن الجوهر لانه لا مكان صرفه واستيفاء كل حقه من بدله (قوله وكذا يبيع احد عشر درهما الخ) اردف هذه المسئلة وان علت مما قبلها البيان ان صرف الجنس الى خلاف جنسه لا يفرق فيه بين ان يوجد الجنس في كل من البديلين او احدهما نهر (قوله وهو ما يرد به بيت المال) لا للزيادة بل لانها دراهم مقطعة مكسرة تسكون القطعة منها ريعا وثمنا واقل وبيت المال لا يأخذ الا العالي برهان انتهى مكي (فائدة) قال في الجوهر لا بأس بالا حتمال في التكرار عن الدخول في الحرام انتهى (قوله وصح يبيع الخ) لو قال وصح يبيع مدون بعشرة دراهم من دأته دينار اربعا بالكان اوضح واخصر (قوله فصح يبعه منه) تطويل بغير فائدة (قوله ونفع المقاصة بنفس العقد) اي ولا تحتسج الى مقاصة بخلاف المسئلة الاتية ووجه الجواز فيما ذكره انه جعل ثمنه دراهم لا يجب قبضها ولا تعيينها بالقبض وذلك جائزا جماعا لان التعيين للاحتراز عن الربا اي ربا النسبة ولا ربا في دين سقط انما الربا يقع في دين يقع الخطر في عاقبته ولهذا لو نصار فادراهم دينارا ندينارنا صح لغوات الخطر (قوله ان دفع البايع الدينار) قيد في الصورتين انتهى مكي (قوله وتقاصا العشرة الخ) قال في الصحاح تقاص انقوم اذا قاص كل واحد منهما صاحبه في حساب او غيره انتهى واشتراط التقاص انما هو في الصورة الثانية فلولا تقاص لم تقع المقاصة بينهما اجماعا كذا في العناية ولا فرق بين ان يكون الدين موجودا قبل عقد الصرف او حصل بعده على الاصح قال في البحر والمصالح ان الدين اذا حدث بعد الصرف فان كان يقرض ارغصب وقعت المقاصة وان لم يتقاصا وان حدث بالشرا آمان باع من ثرى الدينار من بايع الدينار ثوبا بعشرة ان لم يبعه علاه قصاصا لا يصير قصاصا باتفاق الروايات وان جعله قصاصا فقيه روايتان كذا في الذخيرة انتهى (قوله ايضا) يعني انه يشترط التقاص كما يشترط دفع الدينار في المجلس (قوله استكسانا) وجهه انهما لما تقاصا انفسخ الاول وان عقد صرف آخر مضاف الى الدين فثبتت الاضافة اقتضاء وقال السكال ونحن نقول موجب العقد عشرة مطلقة تصير متعينة بالقبض وبالاضافة بعد العقد الى العشرة الدين صارت كذلك غير انه بقبض ابق ولا يبالى به لحصول المقصود من التعيين بالقبض بالما واو على هذا لا حاجة الى اعتبار فسخ العقد الاول بالاضافة الى العشرة الدين بعد العقد على الاطلاق واذا دكر الاستكسان ان القياس عدم الجواز وهو قول زفر لكونه استبداد لا بديل الصرف (تنبيه) مما يتعلم من المقاصة لو كان له ودبعة ولمودع على صاحبها دين من جنسهم لم تصرف قصاصا بالدين قبل الاتفاق عليه واذا اجتمع عليه لا تصير الودبعة قصاصا ما لم يرجع الى اهله فياخذها وان كانت في يده فاجتمع على جعلها قصاصا لا يحتاج الى غير ذلك وحكم المصوب كالودبعة والدندان اذا كانا من جنسين لا تقع المقاصة بينهما ما لم يتقاصا وكذا اذا كان احدهما حالا والاخر مؤجلا او غلة والاخر صحيحا ودين النفقة للزوجة لا يقع قصاصا بدين للزوج عليها الا بالتراضي بخلاف سائر الديون فانه لا يحتاج الى رضى في المقاصة لان دين النفقة ادنى فلا يؤخذ الا على قبه الا بالرضى (قوله وما غلب فضته الخ) اي حكم ما غلب فضته وذمبه حكم الفضة والذهب الخالصين يقول الشرح حكما تميز محمول عن المبتدا والخبر وذلك لان النقود لا تحلوعن قليل غش لان طباع وقد يكون خافيا كما في الردى فيعتبر القليل بالردى فيكون كالمستهلك (قوله وكذا لا يصح الاستقراض بها) الاوضح استقراضه وبعبارة العلامة فوح وكذا لا يصح استقراضه اي استقراض بعض الغالب من كل منهما الا وزنا انتهى (قوله في حكم العروض) مقتضى ذلك انه لا يشترط القبض ولا يشترط ان يكون الخالص اكثر الا ان يجاب بان المراد بذلك انه ليس في حكم الصرف الخالص (قوله فصح يبعه بالخالص الخ) لا وجه للتفريع (قوله بشرط التقابض قبل الاقتراق) لانه صرف في البعض لوجود الفضة او الذهب من الجانبين ويشتتر في الغش ايضا لانه لا يميز الا بضرر (قوله في الصورتين) هما يبعه بالخالص ويبعه بجنسه وتفاضلا (قوله لضرر التمييز) قد علمت ان هذا علة لاستراط قبض ما فيهما من الغش واما اشتراط قبض الذهب والفضة فلا نه صرف من الجانبين (قوله اي مثل المغشوش) اي مثل الذهب والفضة المغشوش (قوله للربا في الاولين) بزيادة الغش في الاولى وزيادته مع بعض الذهب والفضة في الثانية (قوله ولا حتماله في الثالث) اي وللشبهة في الربا حكم حقيقة الربا من الخطر (قوله لثمنه حيثئذ) لانها بالاصطلاح

(وله باج فطاعة نفقة فاستحق بعضهما اخذ) المشتري
(ما بقي بنفسه بالا حتمال) لان التبعض
لا يضرها وهذا (لو) كان الاستحقاق (بعد
قبضها وان قبل قبضها له الخيار) لتفرق الصفقة
وكذا الدينار والدرهم جوهر (وصح يبيع درهمين
دينارا ودرهمين دينارين بصرف الجنس) بخلاف
جنسه (قوله) يبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم
شعيرة كذا (بيع درهمين بحجم درهمين غلة
ودينارا وصح يبيع درهمين غلة) لا يمساراه وزنا
بفتح قسديد ما يرد به بيت المال وفيه له الجار
(بدرهمين بحجمين ودرهم غلة) صح (يبيع من عليه
وعدم اعتبار الجودة) (قوله) اي من دأته
عشرة دراهم (دينارا بها) اذا لم تقع المقاصة
فصح يبعه منه (دينارا بها) سقط (او) يبعه
بنفس المقدار لا ربا في دين سقط (ان دفع
بجنس غلة) عن التمييز بدين عليه (العشرة)
(البائع الدينار) المشتري (ولا يصح يبيع
الثلثين بالعشرة) الدين (حكما) لا يوزن
فضته وذمبه فضة فضة (وإذا غلب
لخالص يرد لا يبيع بعضه بعضا الا وزنا) حكم
(و) كذا (لا يصح الاستقراض بها الا وزنا) حكم
في باب (والغالب) عليه (الغش) منها في حكم
عروض (اعتبار الغالب) (فصح يبيع بجنس
ان كان الخالص اكثر) من المغشوش (وبجنسه
قدرة بمثله واذا تد بالغش) بخلاف
متفاضلا (وزنا بعدد البصر في المجلس)
(بشرط التقابض) قبل الاقتراق (ان كان الخالص
في الصورتين لضرر التمييز) (او اقل منه ولا يدري
مثله) (اي يبيع الربا في الاولين ولا حتماله
في الثالث) (وهو) اي الغالب الغش (لا يبيع
بالدينين راجح) ثمنه حيثئذ

صارت اثمانا فادام ذلك الاصطلاح موجودا لا تبطل الثمنية اقيام مقتضى بجز ولا يبطل لعقد بطلا كها قبل
 القبض (قوله تعين به) لانها في الاصل سلعة وانما صارت اثمانا بالاصطلاح فاذا تركوا المماثلة بهما رجعت
 الى اصلها فيبطل العقد بطلا كها قبل القبض هذا اذا كانا بعلمان حالهما او يعلم كل من المتعاقدين ان الاخر يعلم
 فان كانا لا بعلمان او لا يعلم احدهما او يعلمان ولا يعلم كل ان الاخر يعلم فان البيع يتعلق بالدرهم والآية
 في ذلك الا في المشار اليه من هذه الدراهم التي لا تروج نهر (قوله وان قبلها البعض) قال في التروان كانت
 بقبلها البعض ويردّها البعض فهي في حكم الزيف والنهرجة فيتعاق العقد بجنسها كما هو في الآية
 لكن يشترط ان يعلم البائع خاصة ذلك من امرها لانه رضى بذلك وادرج نفسه في البعض الذي بقبلها وان
 كان البائع لا يعلم تعليق العقد على الارجح فان استوت في الراجح جرى التخصيل الذي اسلفناه في كتاب البيع
 كذا في الفتح والتفصيل هو ان اذا اختلفت مالية يفسد العقد الا اذا بين في المجلس لزوال الجهالة (قوله وذو به)
 في نسخة او هي اولى (قوله فلم يجز الا بالوزن) لان الفضة والذهب فيه موجودان حقيقة ولم يصير مغلوبين
 فيجب الاعتبار بالوزن شرعا فاداه المصنف فلا ينقض العقد بطلا كقبل التسليم ولا تعين بالتعيين حوى (قوله
 كغالب النضة) الاولى ان يقول كغالب ليعم التقدين (قوله الا اذا اشار اليها كما في الخاصة) قال الحموي
 في شرحه الا اذا اشار اليها في المبايع فيكون يمانا لقدرها ووصفها كما لو اشار الى الجياد ولا ينقض البيع
 بطلا كها قبل التسليم لانها ثمن فلم تعين ويعطيه مثلها انتهى وظاهره ان حكم الاشارة بخلاف غيرها وهو
 كذلك من حيث انه لا يشترط في المشار اليها الوزن وان كان العقد لا ينقض بطلا كها قبل القبض فاداه
 الشربلالي وعلم بما ذكر ان الاستثناء راجع الى التبايع والمراد به ما عدا الصرف لذكر حكمه بعد (قوله
 فيصح بالا اعتبار الماس) فان بيع بجنسه خالصا لا بد ان يكون الخالص اكثر والا لا وان بيع بجنسه جازم متفاضلا
 وبخلاف جنسه جازم مع القبض في الصورتين (قوله وهو نافق) يقال نفقت الدراهم من باب تعجب نفقت
 ويتعدى بالهمز فيقال افقتها مصباح والنفاق كسحاب الراجح والكساد عدمه انتهى نوح (قوله فكسد)
 يقال كسد الشيء يكسده من باب قتل لم ينق قلته الرغبات فيه انتهى مصباح (قوله ذلك) جواب عما يقال ان
 الاولى كسد بالتثنية وحاصله انه افر دبا اعتبار المذكور وفيه ان العطف باو والاو في هذه الافراد (قوله قبل
 التسليم للبائع) قيد به لان البائع لو قبضها ثم كسدت فلا تبيح له بجز وان نقد بعض الثمن دون بعض فسد في الباقي
 حوى (قوله بطل البيع) عند الامام لان الثمن هلك بالكساد لان الثمنية بالاصطلاح ولم يبق لانه صار سلعة
 بالكساد والسلع لا تثبت في الذمة الاسلام ولم يقصد ذلك بغير بيع بالاثمن (قوله بطل) نصريح بما علم من التشبيه
 (قوله وصحما ببيعة المبيع) صوابه ببيعة الكساد قال العلامة نوح واذا بقي العقد تجب قيمة الكساد يوم المبيع
 عند ابي يوسف ويوم الكساد عند محمد وهو آخر ما يتعامل الناس به لابي يوسف ان الثمن ارضعونا بالبيع
 فتعتبر قيمته يوم البيع والمحمد ان الانتقال من العين الى القيمة بالكساد فتعتبر قيمته يوم الكساد قال صاحب
 الذخيرة والخلاصة والعيني في شرح الكنز الفتوى على قول ابي يوسف وقال صاحب المحيط والتمتة والخفائق
 بقول محمد ينفق رقعا بالناس انتهى وبذلك تعلم الاجمال الذي في كلامه (قوله بل يخير البائع) اي ان لم ترج
 في بلده ان شاء اخذه وان شاء اخذ قيمته بجز وظاهره ان التخير انما يثبت للمشتري اذا كسدت في بلده
 اما اذا راجت فيه او كسدت في غيرها فلا خيار لان العبرة ببلد العقد (قوله بالعطف) اي بالواو في قوله في البيوت
 (قوله خلافا لما في نسخ المصنف) من حذف الواو (قوله وقد عزاه للهداية) الذي عزاه شيخه للهداية بالواو
 وهذه العبارة لم تذكر في الهداية في شرح هذه المسئلة واعله ذكرها في غير هذا المحل (قوله لوراجت) اي
 نانيا (قوله عاد جازرا) لو قال بقي على العجة لكان اولى لانه لا يفسخ الا بالفسخ (قوله وعليه) اي على التعليل
 بقوله لعدم انفساخ العقد بالفسخ (قوله ولو نقصت قيمته الخ) واذا علم الحكم في غالب الغش اذا نقصت
 قيمته او غلت يعلم الحكم بذلك فيما غلب تقده بالاولى فاداه ابو السعود (قوله وعكسه) لا حاجة اليه
 لانه يتقديره يستغنى عن الفاء بعد (قوله وازدادت) عطف تفسير (قوله وبطالب) بالبناء للمجهول (قوله
 العيسار) المراد به المقدار المذكور وقت العقد ولا نظرا لزيادة قيمته بعد (قوله لانه لو باع دلال) وكذا لو وكل
 رجلا يشتري له فلوسا بدراهم فاشترها وقبضها ثم كسدت قبل تسليمها الى الموكل فهي للموكل وان كسدت

(والا) يرج (تعين به) كسلعة وان قبله البعض
 فكنز يوف فيه لقي العقد بجنسه جيداً (و) صح
 (البايع) لا يستقر اض بما يروج منه (علا
 بالعرف في الانص فيكبل منهما (والتساوي)
 (او عددا) فيه (او بهما) فيكبل (والتساوي)
 غشه ونقصه وذهب (والتساوي) فيكبل (والتساوي)
 والذهب (في تبايع واستقرض) فيكبل (والتساوي)
 بالوزن (الا اذا اشار اليها كما في الخاصة) فيكبل (والتساوي)
 (في الصرف) فكيف (بغش) بعاب الغش وهو نافق
 الماس (اشترى شيأ به) ذلك (قبل التسليم)
 (او بفلس) نافقة فكسد (كالتقاطعت) عن ايدي
 للبائع (بطل) البيع (كذلك) حكم الدراهم
 الناس فانه كالكساد وكذا حكم المبيع
 لو كسدت وانقطعت بطل وصحما ببيعة المبيع (وحد
 به ينفق رقعا بالناس بجز وحقق في جميع البلاد)
 الكساد ان تترك المعاملة بهما في جميع البلاد
 فلو راجت في بعضها لم يبطل بل يخير
 البائع (و) (حذف) (الاتفاق) عدم وجوده
 في السوق وان وجه في بد الصياغة وفي البيوت
 كذا ذكره العيني وابن الملا بالعطف خلافا
 لما في نسخ المصنف وقد عزاه للهداية ولم اره فيها
 والله اعلم وفي البازية لوراجت قبل فسخ البائع
 البيع عاد جازرا لعدم انفساخ العقد بالفسخ
 وعليه فنقول المصنف بطل البيع اي ثبت البائع
 ولا يفسخه والله الموفق (و) قيد بالكساد
 لانه (لونه) صحت في ما قبل القبض فالبيع على
 حاله (اجماعا) ولا يخير البائع (و) عكسه
 (لو غلت قيمته) وازدادت فكذلك البائع على
 حاله ولا يخير المشتري وبطالب بقد ذلك العيار
 الذي كان وقع (وقت البيع) فسخ وقيد بقوله
 قبل التسليم لانه لو (باع دلال)

قبل ان يقبضها الوكيل فقبضتها بعد فهي للوكيل لا للمالك (قوله وكذا فضولي) اي ثم اجاز صاحب المشاع
 التبيع بقرينة قوله لان حق القبض له وقوله لا يقبضه التبيع اذ لو لم يجزه فسد البيع وليس له حق القبض (قوله
 بغراذنه) الذي في العيني باذنه وهو الظاهر لان الدلال انما يبيع بالاذن وجعل هذا هو الباعث لذكر الشرح
 قوله وكذا الفضولي فذكره ليربط به قوله بغراذنه (قوله وصح البيع بالفلوس بالذات) لانها نوع من انواع المال
 كالدرهم حتى لو لم تكن قبل القبض لا يفسخ العقد ولو استبدل بها جاز جوى (قوله وان لم تتعين) لانها اثمان
 ولهم النقد لا يجب تعيينه بل لو عين لا يتعين الا اذا قال اردنا تمليك الحكم بعينها فحينئذ يمتنع الحكم بعينها
 افاده المصنف (قوله كساع) الاولى قول المصنف لانها سلع (قوله رد مثل افلس القرض الخ) محل الخلاف فيما اذا
 هلكت ثم كسدت اما لو كانت باقية عنده فانه يرد عينها انفا فاشترى ببلالية عن شرح المجمع ودخل الافلس
 ما اذا استقرض غالب الغش وانظر حكم ما اذا اقترض فضة خاصة او غالبة او مساوية للغش ثم كسدت هل هو
 على هذا الاختلاف او يجب رد المثل بالاتفاق انتهى ابو السعود (قوله يوم الكساد) عبارة التهر في آخر وقت
 نفاقها وهو اظهر انتهى حلي (قوله دليلهما) اي دليل الصاحبين (قوله في اختيار قولهما) اي من حيث
 ايجاب القية لكن عند ابى يوسف تجب قيمته يوم القبض وعند محمد يوم الكساد وقول محمد انظر للجائدين
 وفي الخاتمة والقشور الصغرى والبزاية لا تقوى على قول محمد بقا بالناس انتهى ذكره العلامة نوح وكذا
 اختلاف اذا اقترضه طعاما بالعراى ثم اخذه بمكة فعند ابى يوسف عليه قيمته يوم قبضه وعند محمد يوم الخصومة
 نهر (قوله مثلاً) الاولى حذفه للاستغناء عنه بقول المصنف بعد ذلك انما يثبت درهم او ربعه وان كان واجعا
 الى قوله بنصف درهم فهو مستغنى عنه بقوله وكذا لو اشترى بدرهم فلوس الخ (قوله وهو الاصح) وقال محمد
 لا يجوز (قوله للعرف) هذه العلة ذكرت لعدم الجواز على قول محمد وعلة قول الشافى ما ذكره الزيلعي بقوله لانه
 معلوم عند الناس ولا تتفاوت قيمة الفضة من الفلوس انتهى (قوله ومن اعطى صيرقيا) اشار باعطي الى القبض
 وقد فصله في البحر فقال والحاصل انه ان تفرقا قبل القبض فسد في النصف الاحبة لكونه صرفا لافى الفلوس
 لانها بيع فيكنى قبض احد البديلين ولو لم يعطه الدرهم ولم يأخذ الفلوس حتى افترقا بطل في الكل للافتراق
 عن دين بدلين (قوله كبيرا) الاولى كاملا (قوله ولو كرر لفظ النصف) بان قال اعطى بنصفه فلوسا ونصفه نصف
 الاحبة بطل في الكل على قياس قوله وعند محمد ما صح في الفلوس وبطل في النصف لكونه العقد فقال
 اعطى بنصفه فلوسا واعطى بنصفه نصف الاحبة جاز في الفلوس وبطل في الفضة بالاجماع وتامه في الشرع بلالية
 (قوله وبما تقر) اي من اول البيوع الى هنا (قوله مبيع بكل حال) اي قول يحنس اولاد دخلت عليه الباء اولاد
 وقد يقال في بيع المقايضة كل من السلعتين مبيع من وجه وعن من وجه (قوله كالمثلثات) غير النقيدين
 بجر (قوله فان اتصل به الباء) الذي في البحر فان كان معينا في العقد كان مبيعا والا وصحبه الباء وقول
 ببيع فهو عن (قوله واما الفلوس فان رايحة يستفاد من البحر انها قسم رابع حيث قال وعن بالاصطلاح
 وهي سلعة في الاصل كالفلوس فان كانت رايحة فهي ثمن والافسعة انتهى (قوله ويصح الاستبدال به)
 اذ بان يتصرف فيه ويأخذ به (قوله وهكذا) اي ويبطل البيع به لانه ولا يصح الاستبدال به (قوله كما تقر)
 في باب الربا (قوله تذييل) هو عبارة عما جعل آخر الكلام وله تعلق به فهو صدر مراد به اسم المفعول
 (قوله في بيع العينة) اختلاف المشايخ في تفسير العينة التي وردت في بعضها قال بعضهم تفهيرا وانما في الرجل
 المحتاج الى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض في الاقراض طمعا في فضل لا يناله بالقرض
 فيقول لا اقترضك ولكن ابيعك هذا الثوب ان شئت باثني عشر درهما وقيمتها في السوق عشرة لبييع
 في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض فيبيعه المقرض منه باثني عشر درهما ثم يبيعه المشتري في السوق
 بعشرة فيحصل رب الثوب درهمان بهذه التجارة ويحصل للمشتري قرض عشرة وقال بعضهم تفسيرها ان يدخلا
 بينهما ثالثا فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض باثني عشر درهما ويسلم اليه ثم يبيع المقرض من الثالث
 الذي ادخله بينهما بعشرة ويسلم اشوب اليه ثم ان الثالث يبيع الثوب من صاحب الثوب وهو المقرض
 بعشرة ويسلم اشوب اليه وبأخذ منه العشرة ويدفعها لصاحب القرض فيحصل لاطالب القرض عشرة دراهم
 ويحصل لصاحب الثوب عليه اثنا عشر درهما كذا في المحيط وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى العينة جائز

ما جاور

وكذا فضولي (منه) الغر بغراذنه بدرهم
 معلومة واحدة وفاه كسدت قبل دفعها الى رب
 اذ اعاد له بعد البيع (قوله) بالفلوس لا حتى يعينها كساع
 وغيره (وصح البيع بالفلوس بالذات) (قوله) مثل (افلس) او رص
 تعين (قوله) كذا درهم (وبالكايسة لا حتى يعينها) كساع
 (ويجب) على من تفرض (رد) مثل (افلس) او رص
 اذا كسدت (قوله) راجب في النهر وناخبر صاحب
 وعليه الفتوى (بازية) في اختيار قولهما (ان اشترى
 الهداية دليلهما) (قوله) (فلوس) (ص) بلا بيان
 كساع بنصف درهم (قوله) (فلوس) (ص) بلا بيان
 ع ددا العلم به (قوله) (فلوس) (ص) بلا بيان
 وكذا يثبت درهم (قوله) (فلوس) (ص) بلا بيان
 فلوس او بدرهمين (قوله) (فلوس) (ص) بلا بيان
 الاصح للعرف (قوله) (فلوس) (ص) بلا بيان
 درهمين (قوله) (فلوس) (ص) بلا بيان
 فلوسا (قوله) (فلوس) (ص) بلا بيان
 الفضة صغيرا (قوله) (فلوس) (ص) بلا بيان
 الاحبة بمثلها وما بقي بالفلوس ولو كرر لفظ النصف
 بطل في الكل لا لزوم الربا (قوله) (فلوس) (ص) بلا بيان
 (الاموال ثلاثة) اذ قل (ثمن بكل حال وهو
 النقدا) صحت به الباء ولا قول يحنس اولاد
 الثاني (مبيع بكل حال) اي قول يحنس اولاد
 الثالث (ثمن من وجهه مبيع من وجهه) (قوله) (فلوس) (ص) بلا بيان
 كالمثلثات (قوله) (فلوس) (ص) بلا بيان
 واما الفلوس فان رايحة يستفاد من البحر انها قسم رابع حيث قال وعن بالاصطلاح
 وهي سلعة في الاصل كالفلوس فان كانت رايحة فهي ثمن والافسعة انتهى (قوله ويصح الاستبدال به)
 اذ بان يتصرف فيه ويأخذ به (قوله وهكذا) اي ويبطل البيع به لانه ولا يصح الاستبدال به (قوله كما تقر)
 في باب الربا (قوله تذييل) هو عبارة عما جعل آخر الكلام وله تعلق به فهو صدر مراد به اسم المفعول
 (قوله في بيع العينة) اختلاف المشايخ في تفسير العينة التي وردت في بعضها قال بعضهم تفهيرا وانما في الرجل
 المحتاج الى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض في الاقراض طمعا في فضل لا يناله بالقرض
 فيقول لا اقترضك ولكن ابيعك هذا الثوب ان شئت باثني عشر درهما وقيمتها في السوق عشرة لبييع
 في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض فيبيعه المقرض منه باثني عشر درهما ثم يبيعه المشتري في السوق
 بعشرة فيحصل رب الثوب درهمان بهذه التجارة ويحصل للمشتري قرض عشرة وقال بعضهم تفسيرها ان يدخلا
 بينهما ثالثا فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض باثني عشر درهما ويسلم اليه ثم يبيع المقرض من الثالث
 الذي ادخله بينهما بعشرة ويسلم اشوب اليه ثم ان الثالث يبيع الثوب من صاحب الثوب وهو المقرض
 بعشرة ويسلم اشوب اليه وبأخذ منه العشرة ويدفعها لصاحب القرض فيحصل لاطالب القرض عشرة دراهم
 ويحصل لصاحب الثوب عليه اثنا عشر درهما كذا في المحيط وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى العينة جائز

مأجور من عمل بها كذا في مختار الفتاوى هندية وقال حجر هذا البيع في قلب كاشال الجبال ذمهم اختاره -
 اكالة الربا وقال عليه الصلاة والسلام اذا تبايعتم بالعين واتبعتم اذاب البقر ذالم وظهر عليكم عدوكم قال
 في الفتح ولا كراهة فيه الاختلاف الاول انتهى اى لما فيه من الاعراض عن ميرة القرض انتهى (قوله وبأى متدا
 في الكفالة) فلا فائدة حصلت بذكره في هذا التذنيب فالاولى ان يقول ببيع العينة اى ببيع من اتسام البياعات
 ببيع العينة (قوله وهو ان يظهر اعدا ولا يريد الخ) قال في شرح المدار للشيخ زين بن المغرب ان التلجئة ان يأبى
 امر باطنه خلاف ظاهره وهى انما تكون عن اضطرار ولا يكون مقارنا وفى المبسوط صورته ان يقول الجاني
 اليك دارى ومعناه جعلتك ظهرا لا تمكن بجهاك من صيانة ملكي وقال في الهندية التلجئة هى العقد الذى
 ينشبه بضرورة امر فيصير كالمندفع اليه وانه على ثلاثة اقسام احدها ان يكون في نفس المبيع وهو ان يقول
 لرجل اى اظهره اى بعت دارى منك واديس ببيع في الحقيقة اى بتاويشده على ذلك ثم يبيع في الظاهر فالبيع
 باطل والثاني ان تكون التلجئة في البدل فخوان يتفقا في السران الثمن الف وتبايعا في الظاهر بالفين فالثمن
 المذكور في السر ويصير كأنهما هزلان في الزيادة وروى ابو يوسف ان الثمن هو المذكور في الظاهر وشاى ان يتفقا
 في الباطن ان الثمن الف درهم ويشاى ما في الظاهر بمائة دينار قال محمد الفياس ان يبطل العقد في الاستحسان
 يصح بمائة دينار كذا في الحاوى ولوا تفقا ان يقرأ ببيع لم يكن فاقرب ذلك فهو باطل ولا يجوز باجازهما كذا
 في الحاوى انتهى وفي عبارة الشرح بمحوض هذا ايضا حقه (قوله بلجأ اليه) بالبناء للمفعول (قوله ونفقت عن
 التلويح) اى في بحث الهزل من العوارض انتهى حلي وفي المنار والتلجئة كالهزل لا ينافي الاهلية فان توافعا
 على الهزل باصل البيع وانفق على البناء اى على عدم الاعراض بفسد البيع وارتفقا على الاعراض عن
 المواضعة فالبيع صحيح لازم والهزل باطل وان اتفقا على انهما لم يحضرهما شئ او اختلفا في البناء والاعراض
 فالعقد صحيح عند اى حنيفة وان كان ذلك في القدر اى في الف واثنين فان اتفقا على الاعراض كان الثمن الف
 وان اتفقا على انهما لم يحضرهما شئ من البناء والاعراض او اختلفا فالهزل باطل والتسمية صحيحة عنده
 وعندهما العمل بالمواضعة واجب والالف الذى هزلا به باطل وان اتفقا على المواضعة فالثمن الف عند
 وعندهما الف وان كان ذلك في الجنس بان توافعا على ان الثمن مائة دينار تلجئة وانما هو الف درهم فالبيع
 جائز على كل حال اتفاقا انتهى بتصرف (قوله ثمانية وسبعون) لان المتعاقدين اما ان يتفقا او يختلفا
 فالاتفاق اما على اعراضهما واما على بناءهما واما على ذهولهما واما على اعراض الاخر او ذهوله
 واما على اعراض احدهما وذهول الاخر فصور الاتفاق ستة وان اختلفا فدعوى احد المتعاقدين تكون
 اما اعراضهما واما بناءهما واما ذهولهما واما اعراض الاخر او ذهوله واما اعراضه مع بناء الاخر
 او ذهوله واما ذهوله مع بناء الاخر او اعراضه تصير تسعة وعلى كل تقدير من التقادير التسعة يكون اختلاف
 الخصم بان يدعى احدى الصور الثمان بقلها الحلي (قوله ملخصه الخ) قد علمت بعصر تفصيله مما نقلناه عن
 الهندية والمنار (قوله فالقول المدعى الجدل) كانه لانه الاصل (قوله فالتلجئة) لان العينة لا يثبت خلاف الظاهر
 (قوله ولو تبايع الخ) هذا من جملة اقسامه المتقدمة وقد علمت التفصيل من عبارة المنار ولا بد من ذلك والا فلا
 يترتب على الاسرار بدونه فائدة (قوله والا فلا لازم) بان اتفقا على الاعراض او اختلفا ولم يحضرهما مائة كما يقاد
 من عبارة المنار السابقة فقله ولو لم يحضرهما مائة هو من جملة هذه الصور الثلاث والبيع لازم فيها ولا وجه
 لبطلانه ولعل في المسئلة قولين (قوله قلت مفاده الخ) وجه الافاده انه في بيع التلجئة انما يبطل اذا اعتقدا ببناء
 العلانية عليها والا لازم فيفيد انه لو صدر ذلك على وعد بالوفاء ولم يبنيا با - هل انه لازم فيقال مثل ذلك في الوفاء
 ا. ان هذا المفاد لا يظهر مما قرره (قوله على انه اذا ارد عليه الثمن الخ) بذكره في التصور لا يأتى قوله بعد ثم اذا
 ذكر الفسخ فيه الخ فالاولى حذفه ليتأتى الخلاف (قوله بالرهن المعاد) اى الى رهنه عند ايقافه ما قبضه (قوله بيع
 الامانة) اى البيع الذى صدر بين المتعاقدين على وجه الامانة اى التامين من كل لصاحبه فان رب الدراهم
 آمنه عليها فدفعها له ورب المبيع آمنه عليه لوجود الشرط فدفعه اليه (قوله يبيع الاطاعة) اى الطوعية
 لصدرها بينهم ابدفع المبيع ان جاء بالثمن (قوله لم يكن رهنا) لان كلا منهما عقد مستقل شرعا لكل منهما احكام
 مستقلة انتهى درر (قوله ثم اذا ذكر الفسخ فيه) اى شرطه فيه وبه عرفت الدرر (قوله اوقله) الذى في الدرر

وبأى متدا في الكفالة وبيع التلجئة وبأى متدا
 في الاقرار وهو ان يظهر راعدا ولا يريد الخ
 بلجأ اليه لحرف عدو وهو ليس ببيع في الحقيقة
 بل كالهزل كالتلويح ان الاقسام ثمانية وسبعون
 ونقلت عن القاضي خاف فصلا آخر الاكراه لم يحصه
 وعقد له قاضى خاف فصلا آخر الاكراه لم يحصه
 انه بيع منعقد غير لازم كالبيع بالتخيير وجهه
 الباقي فاسد ولو ادعى احداهما ببيع التلجئة
 واكثر الاخر فالقول المدعى الجدل ببيع التلجئة
 احدهما باطل ولو برهنا فالتلجئة ولو بايعا
 في العلانية ان عتقا بنائه على الظاهر منية قلت
 باطل لا تفقا فهما ماطن على الوفاء قبل العقد
 تحضرهما مائة ماطن على الوفاء قبل العقد
 مفاده انهما لو توافعا على الوفاء فالتلجئة باطل
 ثم عقد اى ببيع العين بالفسخ على انه اذا رد
 للمواضعة وبيع العين وسماه النسافعية
 وصورته ان يبيع رده عليه العين وسماه النسافعية
 عليه الثمن رد عليه العين ببيع العين وسماه النسافعية
 بالرهن المعاد ويصح بفسخه من فسخ زوائده
 ببيع الاطاعة فيل هورهن وفي اقالة شرح
 ببيع بفسد الاطاعة به وعليه الفتوى وقيل ان يلفظ
 وقبل يبيع انما به وعليه الفتوى وقيل ان يلفظ
 المجموع عن النهية وان كان بفسخه او بدله
 الببيع لم يكن رهنا ثم كان بفسخه او بدله
 او زعم غير لازم الوفاء به لان المواعيد بعد
 وجه الميعاد لحاجة الناس وهو الصحيح
 تكون لازمة لحاجة الناس وهو الصحيح
 تكون لازمة لحاجة الناس وهو الصحيح
 كفى في باب الاكراه واب الملك في باب الافاقلة
 والمصنف في باب الاكراه واب الملك في باب الافاقلة
 وبزيادة وفي الظاهرية لو ذكر الشرط بعد العقد
 يلتحق بالقة عند اى حنيفة ولم يذكره في بليس
 العقد وبعد وفي البازية ووافاءه المشتري
 توقف على اجازة مشتريه ووافاءه المشتري
 فلا يباح اذ رتبته حتى الاسترداد ووافاءه المشتري

بدل هذا أو تلفظاً بلفظ البيع بشرط الوفاء (قوله كان بيعاً فاسداً) لأن البيع بفاسد بشرط القسح فيه والعمد
 بزعمهما في الأخيرة (قوله يلحق بالقدعند أبي حنيفة) أي ولا يلحق عندهما أي فقتضاء الفساد على قو
 ولو ذكر الشرط بعده (قوله ولو باعه لآخر) أي لو باعه البائع لمشتراً آخر (قوله توقف على إجازة مشترطه) لتعذر
 حقه به (قوله فالبائع أو ورثته حق الاسترداد) نظراً لجانب الرهن (قوله أن ورثة كل من البائع) تعقب بما ذكر
 أحمد بن بولس في فتاواه من أنه إذا مات البائع ينقطع حكم الشرط بموته لأنه يبيع فيه آقاله وشرطه باق
 المتعاقدين ولأنه بمنزلة خيار الشرط وهو لا يورث انتهى أبو السعود والذي في الهندية عن جواهر الاختلاط
 باع كرمه من آخر يبيع الوفاء وتقابضاً ببيع المشتري من آخر يبيعاً بآنا وسلم وغاب فالبائع أن يخاصم المشتري
 الثاني ويسترد منه الكرم وكذا إذا مات البائع والمشتريان ولكل ورثة فلورثة المالك أن تستخلصه من أيدي
 ورثة المشتري ولورثة المشتري الثاني أن يرجعوا بما أدى من الثمن إلى بائعه في تركته التي في أيدي ورثته ولورثة
 المشتري الأول أن يستردوه ويحبسوه بدين مورثهم إلى أن يقضوا الدين انتهى وليس بعد النص إلا الرجوع إليه
 (قوله ولو استأجره بائعه الخ) هذا بناء على أنه رهن (قوله قلت وفي فتاوى ابن الشلبي) هذا الذي ينبغي اعتماد
 نظر إلى أنه يبيع وفي الشريعة ليلية في بيع الوفاء تسعة أقوال منها قول جامع لبعض المحققين وهو أنه فاسد في بعض
 الأحكام حتى ملك كل منهما القسح وصح في بعض الأحكام كحل الأزال ومنافع المبيع ورهن في حق البعض
 حتى لا يملك المشتري يبعه من آخر ولا رهنه قال صاحب البحر بعد نقله ويتبع أن لا يعدل في الإقضاء عن القول
 الجامع انتهى ونقله أبو السعود ومن جملة أنزله ومنافعه أجارته واخذ أجرته وما ذكره خير الدين في فتاواه من عدم
 جواز أجارته فقد بناء على القول بأنه رهن وأفاد أنه لا يجوز أجارته منه قبل قبضه انتفاء (قوله ولو لبناء وحده
 أي ولو كان القبض للبناء وحده بأن تسلم مغانج بيوته فان القبض في كل شيء بما يناسبه وظاهره أنه لا يضر شغل
 البائع الأرض (قوله وعليه) أي على ما ذكره ابن الشلبي (قوله فلموضت المدة) أي مدة التواجد (قوله وبقي في يده
 أي يد البائع (قوله ويسمونه) أي هذا البيع أهل الروم (قوله واختلف في المنقول) وعلى القول بالصحة فيه
 لا يحل لكل من البائع والمشتري وطئ الأمة المبيعة وفاء لتعلق حق كل منهما بها فكانت في معنى
 المشتركة وكذا لا يحل الأكل واللبس إذا كان مأكولاً أو ملبوساً انتهى ولا تثبت فيه شفعة للشفيع إذا كان
 المبيع عقاراً أبو السعود عن الأشباه وعلمه القهستاني بأن حق البائع لم ينقطع أصلاً وإذا بيعت دار بجوارها عقار
 يبيع وفاء أفاد في الهندية أن الشفعة تثبت للبائع فانه نقل عن فتاوى أبي الفضل شغل عن كرم بيد رجل وامرأ
 باعت المرأة نصيبها من الرجل واشترطت أنها متى جاءت بالثمن ردت عليها نصيبها ثم باع الرجل نصيبه هل للمرأة
 فيه شفعة قال إن كان البيع يبيع معاملة ففيه الشفعة للمرأة سواء كان نصيبها من الكرم في يدها أو في يد
 الرجل كذا في المحيط انتهى (قوله جد أو هزل) أي قال أحدهما أنه جد وكما في الآخر أنه هزل (قوله الابقرينة
 الهزل) أي قرينة تدل عليه بأن كان الثمن شيئاً قليلاً بالنسبة إلى المبيع (قوله لكنه) أي صاحب الملتقط (قوله
 استحساناً) فيحمل ما ذكره هنا على القياس (قوله كما سيحى) أي في الفروع قبيل باب الاختلاف في الشهادة حيث
 قال وفي الملتقط اختلاف في البيع والرهن فالبيع أولى وإن اختلف في البنات والوفاء فالوفاء أولى استحساناً انتهى
 ودكر السيد ناصر الدين أن في المسئلة خلافاً ولو أقام البينة فبينة الوفاء أولى لأنها خلاف الظاهر ذكره البيرى
 (قوله ولو قال البائع الخ) يغنى عنه ما قبله (قوله إلا أن يدل الخ) هذه قرينة الوفاء التي ذكرها سابقاً (قوله
 لأن يدعى صاحبه) وهو مدعى البنات أي وقد أثبت وسرو (قوله ثم نقل) أي الشيخ زين في آخر هذه القاعده
 (قوله قال) أي الشيخ زين (قوله والفتوى على جواب الكتاب) وهو عدم الجواز جوى والمراد بالكتاب عند
 الإطلاق القدورى في عرف الفقهاء أبو السعود وفي الحلبي أن المراد بمسوط محمد لذكره في أول عبارة الأشباه
 وببر عنه بالأصل (قوله للطمان) أي جوابه في مسئلة الطمان إذا استأجر ليطحن البر مثلاً ببعضه وقوله
 للطمان لم يذكر في الأشباه وزيادة لا تضر (قوله لأنه منصوص عليه) أي عدم الجواز المأخوذ من جواب
 الكتاب منصوص عليه بالنهي عن فقير الطمان أي ومسئلة النساج في معناه أفاده الجوى (قوله وفيها)
 أي في البزازية وهو من كلام الأشباه (قوله ثم قال الخ) يفيد صنيعة أنه حذف كلاماً منها وليس كذلك بل الحذف
 قبل قوله وقالوا فلوقال ثم قال قالوا ما ضاق ويحذف ثم من هنا ما باب المحز (قوله فاقول على اعتباره) قد تقدم

أن ورثة كل من البائع والمشتري تقوم مقام
 ورثة نظر الجانب الرهن فليحفظ ولو استأجره
 فبائع لا يذمه إلا لأنه رهن حكمه لا يحل
 الانتفاع به قلت وفي فتاوى ابن الحلبي أن
 صدرت الإجازة بعد قبض المشتري المبيع
 وفاء ولو لبناء وحده فمضى صحته انتهى فتنبه ذات
 للباسع طول مدة التواجد وبقي في يده فافق علماء
 وعلمه فلموضت المدة وبقي في يده فافق علماء
 الروم بل زعموا به المثل ويسمونه بيع الاستحساناً
 وفي الدرر صرح يبيع الوفاء في العقار استحساناً
 واختلف في المنقول وفي الملتقط والبنية اختلفا
 من البيع بات أو فاء جدد أو هزل قال قول
 في الجدد والبنات إلا بقسرية أن القول
 والوفاء قلت استحسننا كما سيحى فليحفظ ولو قال
 لمدعى الوفاء استحساناً فاقاله أنه إلا أن يدل على
 البائع به تلك بيعاً فاقاله أنه إلا أن يدل على
 الوفاء بنصفه أن الثمن كثيراً إلا أن يدل على ما حبه
 تغير السعر وفي الأشباه في أو آخر قاعدة العادة
 محكمة عن المنية لودفع غزلاً إلى حائل ليس به
 بالصف جوزة من مشايخ بخاري للعرف مشايخ
 في آخرها من إجازة البزازية أن به أمي مشايخ
 بل وخوارزم وأبو علي النسفي أيضاً قال والفتوى
 على جواب الكتاب ففيما من البيع القاسد القول
 فيلزم إبطال النص ففيما من البيع القاسد القول
 ليدرس في بيع الوفاء ما ضاق على الناس من اعتبار
 من الرأى قال والماصل أن المذهب عدم اعتبار
 حكمه ثم قال ولكن أفنى كثيراً يقع في بعض
 الدرف الخالص أن يبقى بأن ما يقع في بعض
 على اعتباره ينبغي أن يبقى بأن ما يقع في بعض
 الأساق من حلو الخواص فلا يملك صاحب الخاوت
 في الخاوت حقه فلا يملك صاحب الخاوت
 إن راجع منها ولا إجازة كما كان

الكلام على ذلك مستوفى اول كتاب البيوع والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الكفالة)

قوله (لكونها فيه غالباً) لانها غالباً تكون بالثمن او المبيع بجر والاولى حذف اللام (قوله ولكونها بالامر الخ) قال في الجبر بعد ذكر المناسبة للمبيع عموماً بالمناسبة الاولى ومناسبتها للصرف لانها تكون آخرها عند الرجوع معاوضة عن ما يثبت في الذمة من الاثمان انتهى ولو سلك مسلكه لكان اولى لاعتبار كل مناسبة في جهة (قوله هي اغة الضم) وفي نسخة هو قال ابن الانباري تكفلت بالمال التزمت به والتمته نفسي وقال ابو زيد تحملت به وكفيل وكافل بمعنى وفرق الحديث فقال للكفيل الماتن والكافل هو الذي يعول انساناً وينفق عليه والكفل الضعف من الاجرا والانه والكفل بفتحين الجوز وفي المغرب التكريهية الى على الضم والتضمين انتهى فعاشها لغة الالتزام وهو معنى الفعل والضم ايضاً (قوله وتثليث الفاء) ظاهره ان ابن القطاع ذكر ذلك وليس كذلك وعبارة الجبر قال في المصباح كفلت بالمال وبالنفس كفلاً من باب قتل وكفلاً ايضاً والاسم الكفالة وحكى ابو زيد سمعنا من العرب من بابي تعب وقرب وحكى ابن القطاع الخ انتهى حلي (قوله ضم ذمة الكفيل الخ) انضم الجمع والذمة العهد والامان والضممان وقولهم في ذمتي كذا اي في ذمتي مصباح وفي التعريب والذمة وصف شرعي به الاهلية لوجوب ماله وعليه انتهى ثم هذا الوصف غير العقل بل انما هو مجرد فهم الخطاب والوجوب مبنى على ذلك الوصف المسجي بالذمة حتى لو فرض ثبوت العقل بدون ذلك الوصف لم يثبت له وعليه ومعنى قولهم ثبت في ذمته كذا الوجوب على نفسه باعتبار ذلك الوصف جعلوه بمنزلة طرف يستغرق الوجوب فيه دلالة على كمال التعلق واشارة الى ان هذا الوجوب باعتبار العهد والميثاق الماضي بجر وحوى (قوله في المطالبة) وقيل انتم الضم في الدين فيثبت الدين في ذمة الكفيل من غير سقوطه عن الاصيل ولم يذكر الشارحون لهذا الاختلاف ثمرة فان الاتفاق على ان الدين لا يستوفى في الامن احدهما وان الكفيل مطالب وان ذمة الدين له صحيحة ويرجع به على الاصيل ولو اشترى الطالب بالدين شيئاً من الكفيل صح مع ان الشراء بالدين من غير من عليه لا يصح ويمكن ان يقال تظهر فيما اذا حلف الكفيل ان لا دين عليه لا يحنث على الاصح ويحنث على الضعيف انتهى بجر (قوله كغصوب وشحوه) قال الزيلعي هي في الاصل نوعان كفالة بالنفس وكفالة بالمال والكفالة بالمال نوعان كفالة باعيان مضمونة فتجوز الكفالة بها وذلك كالمغصوب والمهور وبذل الخلع والصلح عن دم العمد وشحوه ذلك وكفالة باعيان هي امانة غير واجبة التسليم كالودائع والمضاربات والشركات ونحو ذلك مما ليس بواجب التسليم اي ابداءه الى من هي في يده فلا تصح الكفالة بها اصلاً اي لا بنفسها ولا بتسليمها وكذا لا باعيان هي امانة واجبة التسليم كالعارية اي اذا انتقضت مدتها والمستأجرة او بعين مضمونة بغيرها كالمبيع فان الكفالة بها لا تصح وبتسليمها اي صح انتهى نقله ابو السعود (قوله كما سيجي) اي في كفالة المال انتهى حلي (قوله نعم ذلك) اي الاقسام الثلاثة (قوله وهو الكفالة بالمال) اراد بالمال الدين والافهم وشمل العين مقابل الدين انتهى حلي (قوله لانه محل الخلاف) فانهم اختلفوا هل يثبت الدين في ذمة الكفيل اولا اهل حلي وقد سلف (قوله وبه) اي بالاطلاق في المطالبة (قوله عما ذكره من لا خسرو) حيث قال هي ضم ذمة الى ذمة في مطالبة النفس او المال او التسليم ولا وجه لما ذكره لان غاية ما فيه ان من لا خسرو ذكر تنويع المطالبة (قوله ولم يجعل الثاني) اي ابو يوسف الثاني اي القبول ركناً فجعلها تتم بالايجاب وحده في المال والنفس واختلف على قوله فقيل تتوقف على اجازة الطالب وقيل تنفذ ولطالب الرد ثمرة الخلاف فيما اذا مات المكفول له قبل القبول من قال بالتوقف قال لا يؤخذ الكفيل انتهى بجر (قوله او مالا) عينا او ديناً بشرط ان تكون العين مضمونة بنفسها كالمغصوب او بغيرها كالمبيع (قوله فلم تصح بحد ولا قود) لانها لا بقامان على الكفيل بل على الجاني (قوله كونه صحيحاً) الدين الصحيح هو الذي لا يسقط الا بالاداء او البراءة (قوله لا ساقطاً بكونه مفلساً) هذا الشرط في الاصيل قال في الجبر وما شراً من الاصيل فالاول ان يكون قادراً على تسليم المكفول به امانة نفسه او بنائيه فلا تصح الكفالة عن ميت مفلس (قوله ولا ضعيفاً) محترز قوله صحيحاً وقوله كبدل كناية عن تمثيل للضعيف وذلك انه يسقط بالتجيز (قوله ونفقة زوجة قبل الحكم بها) اي او التراضي عليها جوى وظاهره انه من جلة الضعيف وليس كذلك فان لا تكون ديناً اصلاً بالاتضاء او الرضى فهو مثال لغيره انما الذي هو مفهوم قوله

وكذا اقول على اعتبار العرف المتعاضد
تعارف الفقهاء النزول عن الوطائف بما
يعطى لصاحبها فينبغي الجواز وان لا يثبت ذلك ولا حول
منه المبالغ ثم اراد الرجوع لاعتدال ذلك ولا حول
ولا قوة الا بالله قلت وابيد في زواجر الموارر
بما في واقعات الصرصرى رجل في يده دكان
ففساد فرفع التولى امره للقاضي فامر
القاضي بفتحه واجازته ففعل المذوى ذلك وخلو ففهم
القاضي ففهم واولى بدكانه وان كان له خلو ففهم
اولى بخلوه ايضاً وله الخيار في ذلك فان شاء
فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء اجازها
ورجح بخلوه على المستأجر ويؤمر المستأجر
بأداء ذلك ان رضى به ولا يؤمر بالخروج من
الدكان انتهى بلفظه والله اعلم
(كتاب الكفالة)
مناسبتها للمبيع لكونها فيه غالباً ولكونها
بالامر معاوضة وكفلته به وعنه وتثليث الفاء
ابن القطاع كفلته الكفيل (قوله ذمة) الاصيل
وشرحاً (ضم ذمة) الكفيل بنفس اوبدين اوتين
(في المطالبة معلقاً) بنفس لان المطالبة تتم
بمغصوب وشحوه كما سيجي في الدين انما اراد
ذلك ومن عرفها بالكفالة بالمال لانه محل
تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال من لا خسرو
الخلاف وبه يستعفى عما ذكره من لا خسرو ولم
وركتها ايجاب وقول بالانفاط الاتية ولم
يجعل الثاني انشائي ركناً (ونظرها كون
المكفول به) نقلاً او مالا (مقدور التسليم)
من الكفيل فلم تصح بحد ولا قود (وفي الدين كونه
صحيحاً قائماً) لا ساقطاً بكونه مفلساً ولا ضعيفاً
بدل كتابه ونفقته زوجة قبل الحكم بها

بطل بالحقبة الجارية وفيه في المصلحة بما اذا كان الكفيل قادر على رده بان كان بينه وبينهم موافقة
 برزقون المارئة واللا يواخذ به انتهى فان من قبله لم يحضره حبه الى ان يظهر للقاضي تعذرا حاضره
 بشهود او بدلالة الحال فيطلقه كالمدينون المفلس ويظهره الى وقت قدومه ولا يحول بينه وبين الطالب فيلزمه
 ولا يمنع من اشغاله فتح وهو احد قولين سبقا وان اضرت ملازمة استوثق منه بكفيل تارخانية (قوله
 ولولم يعلم مكانه لا يطالب به) مفيد بما اذا لم يبرهن الطالب على انه بموضع كذا فان برهن امر بالذهاب والا ضار
 بجر (قوله او بينة اقامها الكفيل) فيه ان هذه بينة على نفى لا يحيط به علم الشاهد (قوله فان برهن على ذلك) اي
 على ان خصمه غاب غيبة لا تدري (قوله ولواختلغا) فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرفه (قوله
 فان كان له خرجة للتجارة معروفة) اي في كل وقت مخ والمراد انها معروفة المكان والاعتذر بالذهاب اليه
 (قوله والا حلف الخ) قال في البحر والا فقول للكفيل بتسكك بالاصل وهو الجهل انتهى (قوله بموت
 المكفول به) اي بموت النفس المطلوبة لا منعا للتسليم مخ ولا يخلفه وارثه فيها وقيد بما ذكره لاشارة الى انها
 لا تبطل ببراء الاصيل فله مطالبة باحضاره بعد ابراءه الا اذا قال لا حق لي قبل المكفول به لا من جهته
 ولا من جهة غيره لا بوكالة ولا بوصاية ولا بولاية فانه يبرأ الكفيل (قوله ولوعبد) اي عليه دين كفل بنفسه
 شخص (قوله مالو كفل برقبته) بان ادعى شخص رقبته وكفل بها شخص فانه لا يبرأ بموته ويضمن قيمته (قوله
 وموت الكفيل) اي في كفالة النفس كما هو الموضوع اذ الكفيل بالمال اذامات لا تبطل لان حكمها بعد
 موته يمكن فيوفي من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه ان كانت بامر وكان الدين حالفا كان مؤجلا
 لا رجوع لهم حتى يحل الاجل والا فلا انتهى بجر (قوله بل وارثه الخ) فان سلمه الكفيل الى بعض الورثة
 برئ منه خاصة وللباقي مطالبته باحضاره يتابع قال في التهر ويشكل عليه قولهم احد الورثة يتنصب خصما
 للميت فيما له وفيما عليه (قوله او وصيه) اي ان كانا وصيا فان سلمه الى احد الوصيين برئ في حقه وللاخر
 مطالبته يتابع (قوله وقيل يبرأ) اي الكفيل بموت الطالب (قوله حيث يمكن محاصمته) احترزه عما اذا سلمه
 في بركة او في سواد فانه لا يبرأ لعدم قدرته على محاصمته في ذلك المكان وهو نظير ما اذا سلم المدينون الدين
 للطالب حين خرج اللصوص فانه لا يبرأ ولو سلمه الكفيل ليلا في مكان لا يمكنه العصمة وفرضه فان كان
 التسليم بطلبه خرج عن العهدة وسواء كان للتسليم وقت فسلمه قبله او لا لان الاجل حق الكفيل فله اسقاطه
 كالدين المؤجل اذ اقضاء المدينون قبل الحلول والتسليم بالتخلى بينه وبين الخصم وذلك برفع الموانع فيقول هذا
 خصمك فخذ ان شئت (قوله به بقى في زمانا) وهو قول زفر (قوله ولو سلمه عند الامير) اي وقد شرط تسليمه
 عند القاضي (قوله فسلمه عند قاض آخر) اي غير قاضي الراسين كما اجاب به العلامة التاجري والبدري لظهور
 واستحسن جوابهما في القنية لان اغاب قضاء الراسين قلقت ولا خصوص للراسين ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم بل عند الصاحبين انه لا يبرأ بالتسليم عند قاض مصر آخر لا احتمال ان يكون شهوده
 في مصر عنه قال الكمال وقولها ما وجه (قوله جاز) لان سجنه في يده فجعل سبيله حتى يجيب خصمه ثم يعيده
 الى السجن انتهى ابن ملك في شرح الجمع وقيل لا يبرأ كما في البرازية ومحل الخلاف لو ضمنه وهو مطلق ولو ضمن
 وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ ولو اطلق ثم حبس ثانيا فدفعه اليه ان الحبس الثاني من امور التجارة ونحوها صحت
 لدفع وان في امور الرمان نحوها لا انتهى بجر عن البرازية (قوله بتسليم المطلوب نفسه) اذا كانت الكفالة
 بامر المطلوب اما اذا كانت بغير امره لا يبرأ او حينئذ لا مطالبة للعكفيل عليه الا ان يجدد فسلمه فيبرأ ولا يثم
 المطلوب بعدم عكفيه فله الهرب بخلاف ما اذا كان بامره (قوله وبه تسليم وكيل الكفيل) احترزه عما اذا سلم
 المطلوب اجنبي وقال سلمت اليك عن الكفيل فانه ان قبله الطالب برئ الكفيل وان سكت لا (قوله ورسوله اليه)
 اي رسول الكفيل الى الطالب بتسليم (قوله لان رسوله الى غيره كالا جنبي) فلو قال لشخص خذ هذا وسلمه
 لفلان ليسلمه لطالبه فاخذ الرسول وسلمه الى الطالب بنفسه فانه يكون تسليم الاجنبي وقد سبق (قوله
 ويشترط الخ) هو معنى قول المصنف من كمالته فلا حاجة اليه لانه لوهم انه غيره ابن كمال ذكره المصنف وغيره
 (قوله من كمالته) راجع الى الثلاثة كما هو صريح المخ (قوله فهو رضا من لماعليه) وكذا لو قال فعندي هذا المال
 اولى هذا المال وشار بقوله لماعليه انه لا يشترط تعيين القدر المكفول به فلو قال بماعليه وبنت عليه بالبينه

كتاب المكفول به فلا راس ملازمة الكفيل حتى
 يحضره وحيلة دفعه ان يدعى الكفيل عليه ان
 خصمك غاب غيبة لا تدري فبين لي موضعه
 فان برهن على ذلك تدفع عنه الخصومة ولو
 اختلغا فان له خرجة للتجارة معروفة لا تدري موضعه ثم
 بالذهب اليه والا حلف انه لا يدري ان يبتون
 في كل موضع فلان يذاهب اليه بالذهب الاخر (وبيرأ)
 الكفيل من الكفيل لا يغييب الاخر (ولو عبد)
 الكفيل بالنفس (موت المكفول به) فاذا نعت تسليمه
 اراد به دفع نعيم ان العبد مال فاذا نعت تسليمه
 اراد به دفعه وسجني مالو كفل برقبته (وموت
 الكفيل) وقيل يطالب وارثه باحضاره سراج
 (لا بموت الطالب) بل وارثه او وصيه بطالب
 الكفيل وقيل يبرأ (حيث) اي في موضع
 (بدفعه الى من كفل له حيث) اي في موضع
 (يمكن محاصمته) سواء قبله الطالب او لا (ولان لم
 يقبل) وقت التكليف اذا دفعته اليك فافا برئ
 ويرأ تسليمه مرة قال سلمته اليك جبهة الكفالة
 او لا ان طلبه منه والا فلا بد ان يقول ذلك (ولو
 شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه فيه ولم يجز)
 تسليمه (في غيره) به بقى في زمانا التاوان الداس
 في اعانة الحق ولو سلمه عند الامير او شرط تسليمه
 عند هذا القاضي فسلمه عند قاض آخر جاز
 ولو سلمه في السجن لو سجن هذا القاضي او سجن
 او سلمه في هذا المجلس جاز ابن ملك (وكذا يبرأ)
 الكفيل (بتسليم المطلوب نفسه) قيامه مقامه
 المقصود (وتسليم وكيل الكفيل) كالا جنبي
 (ورسوله اليه) لان رسوله الى غيره كالا جنبي
 وفيه يشترط قبول الطالب ويشترط ان يقول
 كل واحد من (اي بكم الكفالة عني والا
 دور) (ان كمالته) اي بكم الكفالة عني والا
 لا يبرأ ابن كمال فليحفظ (فان قال ان لم واف)
 اي آت (به عند قاض من لماعليه)

(فلم يوافق به مع قدرته عليه) فلم يجز له
او مرض لم يلزمه المال الا اذا عجزه وت المطلوب
لوجوهه كما افاده بقوله (واما المطلوب) في
الصورة المذكورة (ضمن المال) في صورتين
لانه على الكفاية انفس لعدم التنافي فلا يراه
ولا يبرأ عن كفاية النفس لم يجب المال لقتل شرطه قيد
عنها فلم يوافق به لم يجب المال لطلب وارثه
بموت المطلوب لا لمطالبات الطالب طلب وارثه
وليقات الكفيل وان لم يدفعه حتى مضى الوقت
الوارث للطالب بربى الوارث يعني من تركه الميت
كان المال على الوارث (و) حيث ذكر المال لازم
عيني (ولو اختلفا في المواقاة) وعدمه (فالقول
للطالب) لانه منكرها (و) حيث ذكر الطالب فلم
على الكفيل) خاتمة وفيها لو اختلف في وكيل
على الكفيل نصب عنه المواقاة الا بجزم
يجب الكفيل على المواقاة (ما نه دينار ولم
ولا يصدق الكفيل او حقا عيني او اشرقية لتصح
(ادعى على آخر) حقا عيني ام اشرقية لتصح
بينهما) اجيدة ام رديئة ادعى دغها فالكفيل
الدعوى (قال) رجل المدعى دغها فالكفيل
بنفسه (وان لم يوافق به غدا فعلى المائة فلم يوافق)
او جل (بغدا فليدفع عليه ونصح الكفيلان
اما بالبنية او باقرار البيان باصل الدعوى قسبن
لانه اذا بين التحقق البيان باصل الدعوى (والقول
صحته الكفاية بالنفس قترس عليه الثانية) (والقول
له) أي الكفيل (في البيان) لانه يدعى
الكفاية وكلام السراج يفيد اشرط اقرار المدعى
عليه بالمال فليجبر (لا يجبر) المدعى عليه (على
اعطاء الكفيل بالانفس في) دعوى (حد
وقود) مطلقا وقالا يجبر في قود وحد قذف
وسرقة كنعزير لانه حتى ادعى والمراد بالجبر
الملازمة لا الجبر وسرقة (جاء) اتفاقا بين
في قود وقذف وسرقة (جاء) اتفاقا بين
قطا هر كلا منهم انما في حقيقة تعالى لا يجوز

بهر (قوله يعزفه القاضي) المأذون لثلاثتهم الاحتياج الى اثبات عدالته بعدلين انتهى (قوله لان
الحبس للتمه مشروع) روى عبدالرزاق في مصنفه عن عزالدين مالك قال اقبل رجلان من بني غفار حتى
زلا بجمعان من مياه المدينة وعندهم ناس من غطفان معهم ظهر لهم فاصبح الغطفانيون وقد فقدوا بعيرين
من ابلهم فاتهموا الغفاريين واتوا بهما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس احدهما بين وقال للآخر
اذهب فالتمس فلم يك الا يسيرا حتى جاء بهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم لاحدهما الغفاريين استغفروني فقال
ضغرتلك يا رسول الله فقال ولك وقتك في سبيله فقتل يوم الجمامة كمال (تنبه) اذا ادى الكفيل بامر
الاصيل المدين الى الدائن بعد ما ادى الاصيل ولم يعلم به لم يرجع على الاصيل لانه شئ حكيم فلا يفترق فيه العلم
والجهل كعزل الوكيل الضمى انتهى شلي عن القنية (قوله وكذا تعزير المتهم) اي بنحو شرب وسرقة ولعل ذلك
محمول على ما اذا دلت قرينة على تحقق ما اتهم به (قوله لسماع دعوى عليها) ولو كان لا يمنعها من الخروج
لسماعها عليها اولها ولوالجدة (قوله كفيل نفس) اي عند القدرة عليه (قوله وسجنان قاض) اذا جلى رجلا
من المسجونين حبسه القاضي فرب المدين ان يطالب السجنان باحضاره قنية (قوله والاب في صورتين) الاولى
اذا امر الاب اجنبيا بضم ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب احضاره لكونه في تدبيره الثانية ادعى الاب
مهر ابنته على الزوج فادعى الزوج انه دخل بها اي ودفع المهر اليها وطلب احضارها لثبت المدفوع اليها فان
كانت تخرج في حوائجها امره القاضي باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا آخر والا اصل الحديث
من امنائه (قوله بطالب باحضار طرفة اذا تغيب) لعل تصوره اذا اذن الاب للابن في التجارة فركبته الديون
وتغيب فانه يؤمر باحضاره نظرا لحق الغرماء ابوالسعود (قوله بأخذ كفيل باحضار المدعى) اي
المدعى به ان كان منقولا كافي التتارخانية (قوله وكذا المدعى عليه) اي بأخذ كفيل بنفسه وان لم يطلب المدعى
ابوالسعود عن بعض القضاة اذا برهن المدعى ولم يزل شهوده او اقام واحدا او ادعى وقال شهودي حضور اشباه
(قوله مكاتبه اي اذا ادعى سيده عليه بدل الكتابة او دينا غيره اشباه) (قوله وما اذونه) اي ادعى العبد المأذون الغير
المديون على مولاه دينا اي فانه لا يؤخذ من السيد كفيل بنفسه لانه حينئذ رقبته وما له لسيده وكذا عكسه وهو
الانصب بالمقام (قوله ووصي ووكيل) اي اذا كان المدعى عليه وصيا او وكلا اي وطلب منه كفيل حتى يثبت
الحق على الميت او الموكل لم يأخذ منه كفيل لانه لما لم يثبت الوصاية والوكالة لم يصير خصما فلا يجبر على اعطاء
الكفيل ولو كانت وصايته ثبتت عند القاضي لكن قال الوصي لم يصل الى يدي شئ من مال الميت فالقول قوله لانه
منكر كالوارث اذا انكر وصول التركة يكره القول قوله حوى ومثله ما اذا ادعى وصي او وكيل لم يثبت وصايته
او واكلته فانه لا يؤخذ من المدعى عليه كفيل (قوله اذا لم يثبت المدعى الوصاية والوكالة) فلو اثبتتهما واراد اثبات
الدين على المدعى عليه للميت او للغياب وطلب من المدعى عليه كفيل لمدة ثلاثة ايام لاحضار رينة فان القاضي
بأخذ منه كفيل لانه خصمه ابوالسعود (قوله لا يجبر على الكفيل) وفي ظاهر الرواية يجبر كما انه يجبر على اعطاء
الكفيل وان كان المال خيرا ابوالسعود (قوله الا كفيل النفس) فانه لا يبرأ ببراء الاصيل لان المكفول به
غير المبرأ عنه (قوله ولا لقيم انا وصيه ولا لوقف انا متولي) لانه يستعمل ان يكون الحق لقيم هو وصيه او لوقف هو
متولي والظاهر انه لما سقط حقوقه من كل وجه دخل فيه الكفالة بالنفس لانه لا وجه لاحضاره لاسقاط
حقوق الطالب من كل وجه (قوله فتصح به سواء طواب به) الاصيل الان اولا فتصح عن العبد المحجور بما يلزمه
بعد العتق باستهلاك او قرض وطلب الكفيل الا ان كالمفلس القاضي المديون وله كفيل فان المطالبة تتأخر
عن الاصيل دون الكفيل تتارخانية (قوله ولو لم يجد ولا) لا يتأثم على التوسع حوى لانه تبرع ابتداء فانه الرازي
وقيد بجهالة المال للاحتراز عن جهالة الاصيل او المكفول له فانها مائة الا اذا كانت يسيرة في الاصيل
فحوان يقول كفلت لك بما لك على احد هذين فيجوز والتعيين للمكفول له لانه صاحب الحق ولو جهل المكفول به
من حيث كونه نفسا او مالا لا يمنع فلو قال كفلت بنفس رجل او بما عليه جاز ويبرأ بدفع واحد منهما الى الطالب
بدائع (قوله الا اذا كان الدين مشتركا) اي فكفل احدهما صاحبه فانه لا يجوز لتعذر تصحبه بانصف
معين لان قسمة الدين قبل قبضه لا يجوز وايضا فانه يصير كفيل لنفسه لان له ان يأخذ من المقبوض نصفه كذا
في المحيط والاستثناء في هذه الاخيرة بالنسبة لعدم الصحة وما بعده بالنسبة الى الصحة وانظر ما لو تكفل به اجنبي

قلت ويصح انما لا يصح في بعض الحدود وقد قيل
التوفيق (ولا حبس فيها حتى يشهر شاهاها
تستوران او) واحد (عدل) يعرفه القاضي بالعدالة
لان الحبس للتمه مشروع وكذا تعزير المتهم
بجور (فوقه) لا يلزم احدا احضارا ولا يلزم
الزوج اجضار زوجته لسماع دعوى عليها
الا في بيع كفيل نفس وسجنان قاض والاب
في صورتين في الاشياء وفي حاشيتها لابن المصنف
في صورتين في العداية الاب يأخذ كفيل
معين الا حكومات القضاة وفيها المدعى عليه الا في اربع
طرفة اذا تغيب وكذا المدعى عليه اذا لم يثبت المدعى
باحضار المدعى وكذا المدعى عليه اذا لم يثبت المدعى
مكاتبه وما اذونه ووصي ووكيل اذا لم يثبت المدعى
الوصاية والوكالة وفي شرح الجمع من الكفيل
كان المدعى عليه معروفا لا يجبر على حقه في الدين
ولو كان غريبا لا يجبر انفا فابل الكفيل
قطر انتهى ببراء الاصيل لا حق في قبضه ولا
الا كفيل النفس الا اوصيه ولا لوقف انا متولي
لو كان غير المبرأ عنه (قوله) (اما) كمال المال
ان يثبت ببراء الكفيل اشباه (قوله) (اما) كمال المال
فتصح به ولو (قوله) (اما) كمال المال (قوله) (اما) كمال المال
كما سيجي لان نسبة الدين قبل قبضه لا يجوز نظريه

(قوله والا في مسئلة النفقة المقررة) هذا استثناء من مفهوم المصنف ويفيد منه انه لو لم تكن مقررة لاتصح الكفالة بها وهو الموافق لما تقدم وقد ذكره في النهر قال ابو السعود عن شيخه ما ذكر في النهر من عدم صحة الكفالة بها قبل القضاء او الرضى محمول على انه كفيل بها بعد ما سقطت بمضى الرمان بقريته مانص عليه هو في النفقات عن الفتح من صحة الكفالة بها سواء كانت مفروضة او لا ونقل شيخنا عن الخانية ما يحصل ان الكفالة بها صحيحة مطلقا ولو قبل الرضى والقضاء فقصر العدة على التي قضى بها او تراضيا عليها كما ظن غير صواب انتهى قلت وهو الذي ذكره الشرح بعد (قوله وكانهم الخ) استظهر المصنف (قوله والا في بدل السعاية عنده) فانه لا تجوز الكفالة به عند الامام وتجاوز عندهما (قوله والا فهو) اي الانتقال ان عدم صحة الكفالة به لا لاحاقه بالكتابة بل لكونه ديناً غير صحيح فلا يصح لانه لا يسقط بالتبجيل (قوله اي دين صحيح) هو بدل السعاية (قوله واي دين ضعيف هو دين النفقة (قوله ولو حكما) اي ولو كان الا برأ حكما (قوله بفعل الباء للسببية (قوله فيسقط دين المهر) الاولى قد دخل دين المهر الساقط بمطاعونها (قوله لا برأ الحكمي) الاولى حذفه لعلمه من قوله ولو حكما (قوله بدونهما) اي بغيرهما وابدل منه بدل مفصل من محمل ابدال بعض من كل (قوله بالتبجيل) قال في البرهان لا تصح الكفالة به لشبوهة في ذمة المكاتب مع المناقاة لانه عبده ما بقي عليه درهم والمولى لا يستوجب على عبده ديناً الا انه ساجدته الى العتق ثبت الدين فكان ثانياً في حقه لافي حق صحة الكفالة وعمله في الجوهرة بانه يؤدي الى ثبوت المال في ذمة الكفيل بخلاف ما في ذمة المكفول عنه لان للعبء ازالته عن نفسه بالجزء من غير اداء والكفيل لا يبرأ الا بالاداء انتهى (قوله لو كفيل) اي بدل الكتابة (قوله رجع) اي على المكاتب (قوله يعني لو كفيل بامرء) هذه العناية لصاحب النهر (قوله وسيجيئ قيد آخر) وهو ان يدفع على ظن انه مجبر على الاداء بسبب الكفالة (قوله بكفالت) بانه يذل على انه لا بد ان يأتي بصيغة تدل على الالتزام بخلاف ما لو قال دينك الذي على فلان انا دفعته انا سلمه اما قبضه لا يكون كفيلاً لما مر ان المواعيد لا تصير لازمة الا بماكتساب مورث التعلق انتهى حموي (قوله بمالك عليه) مثله ببعض مالك عليه ويلزم الكفيل ان يبينه اي مقدار شاء ففتح وهذه كفالة بمال يجب على الاصيل بعد عقد الكفالة لا قبله حتى لو كان المال واجبا قبل الكفالة لا يجب على الكفيل حموي ذكره في قوله ما ذاب لك اي ما ثبت وهو مؤدى بمالك عليه فائتأمل وفي فتاوى قارى الهداية كل لفظ يدل على الزوم كالكفالة كقوله على ما عليه او على ان تؤدي ما عليه او التزم لك بما عليه وقبل الطائفة ابو السعود (فرع) يؤخذ من انتارخانية ان عندهم ضمان تقاض قال فيها رجل له كفل على رجل فقال رجل للطائفة ضمنت لك ما على فلان ان قبضه وادفعه اليك قال ليس هذا على ضمان المال ان يدفعه من عنده انما هذا على ان يتقاضاه ويدفعه اليه ولو غصب من رجل القافلاته المغصوب منه واراد اخذها منه فقال رجل لا تقاض له فاناضا من لها اخذها وادفعها اليك لزمه ذلك ولو كان الغاصب استهلك الف وصارت ديناً كان هذا الضمان باطلا وكان عليه ضمان التقاضي انتهى (قوله وبما يدركك) الدرر لعدة بفتحين وبسكون الراء اسم من ادركت الشيء واصطلاحاً الرجوع بالثمن عند استحقاق المبيع وفي السراج اذا استحق المبيع كان للمشتري ان يخاضع البائع او لا فاذ اثبت عليه استحقاق المبيع كان له ان يأخذ الثمن من ايها شاء واما ان يخاضع الكفيل او لا في ظاهر الرواية انتهى ولو استحق بعض المبيع ضمن الكفيل قدر المستحق لاتمام الثمن حتى لو رده المشتري بماله من خيار الفسخ لا يلزم الكفيل الا قدر المستحق عمادية (قوله كفالت لك بالنفقة الخ) هذا ظاهر في صحة ضمانها في المستقبل ولو قبل القضاء او الرضى وهذا يؤيد ما تقدم نقله عن ابي السعود (قوله اي ان باعته فعلى) اي فاناضا من ثمنه (قوله لا ما اشترته منه) فاني ضامن للمبيع كذا في الدرر ويدل عليه تعليقه واما اذا كان المعنى ما اشترت من فلان فاناضا من له عند ثمنه فانه صحيح وهذا في البيع الصحيح وقبل يصح وهو الاصح وتبطل بالهلاك للقدرة قبل الهلاك والجزء بعده نقله شيخ ابي السعود عن الاختيار اما البيع الفاسد فتصح الكفالة به انتهى (قوله بان باعته او غصبه منه للحال نهر) هذا بحث من صاحب النهر فاسه على مسئلة القرض المذكورة في البرازية وعبارته وفي الكل بشرط القبول الا انه في البرازية قال طلب من غيره قرضاً فلم يقرضه فقال رجل اقرضه فانرضته فاناضا من فانرضه في الحال من غير ان يقبل ضمانه صريحاً يصح وبكفي هذا القدر انتهى وينبغي ان يكون ما باعته فلانا وما غصبك فعلى كذا اذا باعته او غصبه منه للحال انتهى (قوله ولو باع ثانياً لم يلزم الكفيل) هذا ما نقله العميق عن المجرى ونصه

والا في مسئلة النفقة المقررة فتصح مع انها تستطبع موت وطلاق انشاء وكانهم اتخذوا فيها بالاستحسان للساجدة لا بالتقاييس والاف في بدل السعاية عنده لا يسقط لانه لا يقبل تبجيل فيلزم اي دين صحيح ولا يصح الصعيح واي دين ضعيف ولا الاداء او الا برأ ولو حكما (هو ما لا يسقط الا بالاداء او الا برأ ولو حكما) يفعل بغيره سقوط الدين فيسقط دين المهر بمطاعونها لا بد ان ياتي بصيغة تدل على الالتزام بخلاف ما لو قال دينك الذي على فلان انا دفعته انا سلمه اما قبضه لا يكون كفيلاً لما مر ان المواعيد لا تصير لازمة الا بماكتساب مورث التعلق انتهى حموي (قوله بمالك عليه) مثله ببعض مالك عليه ويلزم الكفيل ان يبينه اي مقدار شاء ففتح وهذه كفالة بمال يجب على الاصيل بعد عقد الكفالة لا قبله حتى لو كان المال واجبا قبل الكفالة لا يجب على الكفيل حموي ذكره في قوله ما ذاب لك اي ما ثبت وهو مؤدى بمالك عليه فائتأمل وفي فتاوى قارى الهداية كل لفظ يدل على الزوم كالكفالة كقوله على ما عليه او على ان تؤدي ما عليه او التزم لك بما عليه وقبل الطائفة ابو السعود (فرع) يؤخذ من انتارخانية ان عندهم ضمان تقاض قال فيها رجل له كفل على رجل فقال رجل للطائفة ضمنت لك ما على فلان ان قبضه وادفعه اليك قال ليس هذا على ضمان المال ان يدفعه من عنده انما هذا على ان يتقاضاه ويدفعه اليه ولو غصب من رجل القافلاته المغصوب منه واراد اخذها منه فقال رجل لا تقاض له فاناضا من لها اخذها وادفعها اليك لزمه ذلك ولو كان الغاصب استهلك الف وصارت ديناً كان هذا الضمان باطلا وكان عليه ضمان التقاضي انتهى (قوله وبما يدركك) الدرر لعدة بفتحين وبسكون الراء اسم من ادركت الشيء واصطلاحاً الرجوع بالثمن عند استحقاق المبيع وفي السراج اذا استحق المبيع كان للمشتري ان يخاضع البائع او لا فاذ اثبت عليه استحقاق المبيع كان له ان يأخذ الثمن من ايها شاء واما ان يخاضع الكفيل او لا في ظاهر الرواية انتهى ولو استحق بعض المبيع ضمن الكفيل قدر المستحق لاتمام الثمن حتى لو رده المشتري بماله من خيار الفسخ لا يلزم الكفيل الا قدر المستحق عمادية (قوله كفالت لك بالنفقة الخ) هذا ظاهر في صحة ضمانها في المستقبل ولو قبل القضاء او الرضى وهذا يؤيد ما تقدم نقله عن ابي السعود (قوله اي ان باعته فعلى) اي فاناضا من ثمنه (قوله لا ما اشترته منه) فاني ضامن للمبيع كذا في الدرر ويدل عليه تعليقه واما اذا كان المعنى ما اشترت من فلان فاناضا من له عند ثمنه فانه صحيح وهذا في البيع الصحيح وقبل يصح وهو الاصح وتبطل بالهلاك للقدرة قبل الهلاك والجزء بعده نقله شيخ ابي السعود عن الاختيار اما البيع الفاسد فتصح الكفالة به انتهى (قوله بان باعته او غصبه منه للحال نهر) هذا بحث من صاحب النهر فاسه على مسئلة القرض المذكورة في البرازية وعبارته وفي الكل بشرط القبول الا انه في البرازية قال طلب من غيره قرضاً فلم يقرضه فقال رجل اقرضه فانرضته فاناضا من فانرضه في الحال من غير ان يقبل ضمانه صريحاً يصح وبكفي هذا القدر انتهى وينبغي ان يكون ما باعته فلانا وما غصبك فعلى كذا اذا باعته او غصبه منه للحال انتهى (قوله ولو باع ثانياً لم يلزم الكفيل) هذا ما نقله العميق عن المجرى ونصه

قوله وقيل يلزم (أي في هذا الكلام) قوله وعليه للشمس في الشر بلائي) نقل الأخير عن المبسوط ما نصه وكلمة
 ما في ما يابعت فلانا عامة لأن عرف ما يوجب العوض فلذلك الوقت فذلك على جميع العمر وما يابعه مرة بعد أخرى
 فذلك على الكفيل ويستوى في ذلك أن يبيعه بالنقد وغيره بخلاف ما إذا قال إذا أومتي أو أن أذا يلزمه الأول
 انتهى قال سري الدين في حاشية الزبلي وجعل في المحيط ما لا يقتضي التكرار وهذا لا مام فوجعل ما في المبسوط
 رواية عن أبي يوسف وكذا في غيره انتهى وفي المحيط مكانا في سفينة فانتها إلى مكان قليل الماء فقال أحدهما
 لصاحبه التي ميتا علك في الماء على أن متاعى بينك وبينى فهو فاسد لأن تعليق الملك بالشرط لا يصح فبقضائه
 نصف قيمة مناعه انتهى (قوله ولورجع عنه الكفيل قبل المبيعة صح) الضمير إلى الضمان ولم يشترط نفيه عن
 المبيعة وهو الذي في الوالدية والذي في البرازية تبعاً للمبسوط اشتراطه وهو الذي قدمه في البحر والتقيد
 مقبول والاطلاق لا ينافيه لا يمكن حمله عليه (قوله بخلاف الكفالة بالذوب) حيث لا يصح الرجوع عنها قبله
 انتهى أبو السعود لأن الكفالة به في دين متأخر نظره بخلاف ما يابعت فإنه وعد محض في الاستتعال (قوله
 أو يابعت) أي من الناس أو أحد من الناس ومثله المقتل وهذه الأمثلة فيها جهالة المكفول عنه ولا يرد ما في
 المفتاح أسلك هذا الطريق فإن أحد أخذ مالك فأناضاً من فإن الضمان فيه صحيح مع جهالة المكفول عنه لأن
 الضمان فيه من حيث الغرور فإنهم نصوا على أن الغرور بالشرط موجب للضمان (قوله أو من غصبك الخ) في هذه
 الأمثلة جهالة المكفول له (قوله كقول ما غصبك أهل هذه الدار) بخلاف ما لو قال لجاعة حاضر من ما يابعتوه
 فعلى فإنه يصح فليس يابعه فعلى الكفيل نهر (قوله أو عاقت بشرط صريح ملائم) عطف على كان في قوله آتقا
 إذا كان ديناً صحيحاً وانما قال صريح للإشارة إلى أن ما تقدم وإن كان من الشروط نحو ما يابعت فلانا فعلى من
 الشروط غير الصريحة وفيه نظر بل أعاد ذكره للتقيد وقوله ملائم من الملازمة وقد قلب الهمزة وهى الموافقة
 (قوله بأحد أمور) متعلق بموافق والباء السببية (قوله بكونه شرطاً الخ) بدل من أحد أمور بدل مفصل من مجمل
 وقوله للزوم أي للزوم الحق على الإصلي (قوله للزوم الحق) هو أن يكون الشرط سبباً للوجوب (قوله أو جحدك
 المودع) بفتح الدال ومثله أن تلفها بجر (قوله أو غصبك) سبق في قوله وما غصبك فلان فعلى (قوله أو قتل الخ)
 فرضه في البحر تبعاً للخلاصة في القتل الخطأ لأن موجب العمد عندنا القود ولا يضمن ثم أن هذا في الحقيقة كفالة
 عن العاقلة وانما صححت وإن جهل المكفول عنه نظر المقتول لأنه معين حالا وإن كان القاتل لا عاقلة له فالدية
 عليه (قوله أو صديقك) وفي نسخة أو صديقك وهى أنسب وبكون المراد بالدية ما يعم القيمة (قوله ورضى به المكفول
 أي له وإكتفى به عن رضى ورثته لأن الحق له ابتداءً (قوله فعلى الدية) الأولى حذف الدية ليصلح جواباً للمصنف
 وللجود الوديع والغصب (قوله بخلافه أن كل سبيع) لأن السبع لا يصلح أن يكون مكفولاً عنه ولأن فعله هدر
 انتهى أبو السعود (قوله أو شرطاً لا مكان الاستيفاء) أي استيفاء الكفيل من الإصلي (قوله أو مضاربه) الضمير
 فيه وفيما بعده يرجع إلى المكفول عنه انتهى حلي ولم يتكلم على التعليق بقدم الأجنبي وذكر في البحر صحته به
 وأيده بظاهر القنية وبما في البدائع ورده في النهر وقوى الجموع ما في البحر (قوله أو مودعه أو غاصبه) فيه أنه
 لا يستوفي من المودع ومن ذكره أنه لا يسوغ لهؤلاء الدفع من غير إذن إلا أن يقال أنه يستوفي منهم بالأذن فصح
 كونه شرطاً لا مكان الاستيفاء (قوله لتوسله لآداء) أي بالأخذ من ذكر والدفع للطالب واللام بمعنى إلى وقد عبر
 بهافي النهر (قوله أي الاستيفاء) أي استيفاء الطالب من الإصلي (قوله وامثلته كثيرة) نحو أن توى مالك على
 فلان أو مات أو حل مالك عليه ولم يوافق به أو أن غاب ولم يوافق به أو أن لم يؤد فلان مالك عليه إلى ستة أشهر
 أو أن لم يعطك المديون دينك فأناضاً من سكن في الأخيرة انما يتحقق الشرط إذا انقضاء ولم يعطه ذلك (قوله لأنه
 تعليق بالخطر) الأولى لأنه غير ملائم والا فأنقدم فيه تعليق بالخطر (قوله وما في الهداية سهو) حيث قال
 فاما لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله إذا هبت الريح أوجاء المطر وكذا جعل كل منهما أجلاً إلا أنه تصح
 الكفالة ويجب المال حالا لأن الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسدة كالطلاق والعاق
 انتهى حلي وأجاب عنه في البحر بأن قوله إلا أنه تصح الكفالة انما يعود إلى الأجل بنحو أن هبت الريح
 لا إلى التعليق بالشرط وقوله لما صح تعليقها معناه لما صح تأجيلها بأجل متعارف مجازاً جاز عدم الثبوت

قوله يلزم الأبي إذا وعلية التمسنا في الشر بلائي
 فليست في قوله يلزم الأبي إذا وعلية التمسنا في الشر بلائي
 بخلاف الكفالة بالذوب وبخلاف ما غصبك
 الناس أو من غصبك من الناس أو يابعت أو قتل
 أو من غصبك أو قتلته فاما كقول ما في
 كقوله ما غصبك أهل هذه الدار فأناضاً من
 ما بال حق و يسمى انساناً بعبته (أو عاقت بشرط
 صريح ملائم) أي موافق للشرط (قوله أن
 ثلاثة بكونه شرطاً للزوم الحق) قوله (أو غصبك
 استحق السبع) أو جحدك المودع أو رضى به
 أو قتل أو قتل ابنك أو صديقك فعلى الدية ورثته
 المكفول جاز بخلافه أن تقدم زيد فعلى ما عليه
 لا مكان الاستيفاء قوله (ودع) أي المودع
 من الدين وهو معنى قوله أو مضاربه أو توسله
 أن زيداً (مكفول عنه) المتعلقة بقدمه لتوسله
 أو غاصبه جازت الكفالة المتعلقة بقدمه لتوسله
 للآداء (أو شرطاً) (تعدن) أي الاستيفاء
 (أو غاب زيد عن المصير فعلى) وامثلته
 (نحو أن غاب ليلة الشرط التي يجوز ملائم
 كثيرة فهذه جملة الشرط التي يجوز ملائم
 الكفالة بها (ولا تصح) أن علقك بنفسه ملائم
 (نحو أن هبت الريح أوجاء المطر) لأنه تعليق
 بالخطر قسطل ولا يلزم المال وما في الهداية سهو

في الحال في كل منهما قال في الفتح والحاصل ان الشرط الغير الملائم لا تصح معه الكفالة اصلا ومع الاجل غير الملائم تصح حاله ويبطل الاجل وفي المقام كلام طويل لا ثمرة له الا هذا الحاصل (قوله نعم لوجعله اجلا) بان يقول كفلت به او يملك عليه الى ان تهب الريح والى ان يجمي المطر انتهى حلي (قوله في تعليق) شعوان غصبك انسان شيئا فانا كفيل انتهى حلي (قوله واذافة) شعور ما ذاب لك على الناس فعلى انتهى حلي ولا وجه لجعل هذا مثالا للاضافة والذي جعله مثالا للتعليق جعله في الفصول العمادية مثالا للاضافة كما نقله المصنف وعبارته وفي الفصول العمادية جهالة المكفول عنه في الكفالة المضافة كما في قوله ان غصبك انسان شيئا فانا كفيل ما نفعه جواز الكفالة انتهى وفيه ان هذا ليس اضافة فكأنه اراد بالاضافة اضافتها الى الزمن المستقبل فلو قال في تعليق وتخير كان اوضح لان مثال المصنف من المنجز (قوله لا تخير ككفلت الخ) جعله في البحر من الجهالة اليسيرة (قوله وبه) اي ولا يصح بجهالة المكفول به والمراد هنا النفس لا المال المتقدم من ان جهالة المال غير مانعة من صحة الكفالة والقرينة على ذلك الاستدلال انتهى حلي (قوله مطلقا) اي سواء كانت في تعليق او اضافة (قوله جاز) لان الجهالة في الاقرار لا تمنع صحته انتهى بحر (قوله لم يضمن) لما تقدم في السبع (قوله اي ما ثبت) قال في المنصورية الذوب والزوج براد بهما القضاء فاما بقض بالمكفول به بعد الكفالة على المكفول عنه لا يلزم الكفيل وهذا في غير عرف اهل الكوفة واما في عرفنا فالذوب والزوج عبارة عن الوجوب فيجب المال وان لم يقض به انتهى (قوله لان النسابة لا تجرى الخ) ولان شرطها كون المكفول به مقدورا لتسليم من الكفيل وهذا ان لم يمسك كذلك من (قوله ولا يحمل عليه) بان استأجرها شخص للمحمل عليها فكل انسان بذلك حموي وذلك لان الدابة اذا كانت معينة فالواجب على المتي جرت تسليم الدابة دون الحمل فاذا تكفل بالحمل فقد تكفل بما لا يجب على المكفول عنه فلا يصح ولس كذلك اذا كانت الدابة غير معينة لان الذي يلزم المورح الحمل وهو ما يمكن استيفائه من الكفيل فصحت الكفالة به قاله الشيخ ابو نصر الا قطع (قوله وخدمة عبد) تصويره كما مر (قوله لانه يلزم تغيير المعقود عليه) قال في البحر لانه اذا كانت معينة كان الكفيل عاجزا عن تسليمها لانه لا يملكه في الحمل على دابة الغير لانه لو اعطى دابة من عنده لا يستحق الاجرة لانه اني بغير المعقود عليه وهذا التعليل غير ما سبق لافي النصير (قوله لوجوب مطلق الفعل) وهو الحمل اي وهو قادر عليه لانه يمكنه ان يحمل على دابة نفسه (قوله لا التسليم) يشير الى تعليل الشيخ ابي النصر (قوله ولا يبيع قبل قبضه) اعلم ان الامان اما مخونة بنفسها وهي ما يجب قيمتها بالهلاك او بغيرها وهي ما لا يجب قيمتها واما في الاول تصح الكفالة به ولا تصح بالثاني والثالث لفقد شرطها وهو ان يكون مضموفا على الاصيل لا يخرج عنه الا بدفع عينه او بدله والمبيع مضمون بالثمن والمرهون بالدين والثالث طاهر من رهنه ومورد الكفالة بالمبيع ان يقول للمشتري ان هلك المبيع فعلى بدله او قيمته فراد المصنف الكفالة بما يملكه المبيع وذلك لان ما يملكه غير مضمونه على الاصيل فانه لو هلك لم يفسخ البيع ويجب رد الثمن حموي (قوله ومروى) اي في يد المورث لو قال الكفيل اذا هلك فعلى بدله لا يصح لانه اذا هلك لا يجب على المورث شيئا سواء ضمن الرهن للرهن او للمورث انتهى (قوله واما في كونه مضمونا) كودعة ومال مضاربة وشركة وعارضة ومستأجر (قوله ولو بتسليمه) لان تسليم العين واجب على الاصيل فاهل التزاه (قوله في الكل) قدم عن الزيدعي ان الامانات لا تكفل بطلانها ولا بتسليمها ولا بعلها احد قولين (قوله الا ان يكون) اي المشتري (قوله نعم الاصيل) فان الثمن ليس بمضمون على الصبي المحجور عليه انتهى (قوله وكذا لو كان مضمونا) لانه مضمون به نفسه حق اذا هلك يجب عليه (قوله ومبيعا فاسدا) لان المقبوض في البيع الفاسد مضمون بنفسه حق اذا هلك يجب عليه قيمته انتهى (قوله او بدل صلح عن دم) مثلا لو كان البدل عبدا فكفل به انسان صحت فان هلك قبل القبض فعليه قيمته انتهى بحر وتقييده بالدم يفيد ان الكفالة بيد الصلح في المال لا يصح لانه اذا هلك انفسح كونه كالبيع (قوله وخلع) اي وبدل خلع (قوله ومهر) الاولى وهو ما قال في البحر لان هذه الاشياء لا تبطل بهلاك العين انتهى (قوله بلز قبول الطالب) فان رتبى اي الاصيل قبل قبول الطالب رجع عليه وان بعده فلا رجوع عليه سراج (قوله وانائبه) كوكيل (قوله ولو فضوليا) فاذا قبل الفضولي فانه يصح ويتوقف على اجازته ولا كفيل ان يخرج نفسه عنها قبل اجازته كذا في شرح الجمع والحقائق (قوله لكن نقل المصنف عن الطرسوسي) بفتح الراء نسبة

نعم لوجعله اجلا صحت ولزم المال الحال
فليحفظ (ولا تصح) ايضا (بجهالة المكفول
عنه) في تعليق واذافة لا تخير ككفلت بما لك
على فلان او فلان قصص والنهيين المكفول له
لانه صاحب الحق (و) لا (بجهالة المكفول له)
وبه مطلقا نعم لو قال كفلت رجلا عرفه بوجهه
لا باجمعه جاز ولى رجلا اتي به وحلف انه
هو بري بزازية وفي السراجية قال لضميه
وهو يخاف على دابة من فاكهة الثوب لم يضمن
الذنب حار له فاذا ضامن فاكهة الثوب لم يضمن
(نحو ما ذاب) اي ما ثبت لك على الناس او
على (احدهم) فعلى مثل الاول ونحوه
ما يبيع احد من الناس او احد منهم عليك
(او ما ذاب) عليك (ولا) تصح (بنفسه)
فعلى مثال الثاني (ولا) تصح (بنفسه)
وتصاص لان الزيادة لا تجرى في العقوبات
(ولا يحمل دابة معينة مسنونا) اي الخدمة لانه يلزم
عبد مدين مسنونا بخلاف غير العبد لوجوب
تغير المعقود عليه (و) لا (ببيع) فليس
مطلق الفعل لا التسليم باعيانهم فلو تسلموا
قبضه (ومروى) اي في يد المورث لو قال الكفيل
صحت في الكل ودر وجهه ككفيل النفس
المستأجر مثلا لانني عليه ككفيل لكونه
المستأجر ايضا (لو) المكفول به (فمنه) لكونه
(وصح) ايضا على المشتري الا ان يكون صبي
دينا حجة فلا يلزم الكفيل تبعا للاصيل
محمورا عليه فلا يلزم (مضمونا) او مقبوضا على سوم
خاتبة (و) كذا (لو) الا فهو وامانة كما مر
الشراء ان يبي (و) او بدل صلح عن دم وخلع ومهر
(ومبيعا فاسدا) او بدل صلح بالاعيان المضمونة
خاتبة والاصل انها تصح بالامانات (و) لا تصح
بنفسها الا بغيرها (ولا يقبل الطالب) او نائبه
الكفالة بغيره (ولا يقبل الطالب) او نائبه
ولو في ليا (في مجلس العقد) وجوزها الثاني

الى طرسوس وهي كما في القاموس كحارون بلد اسلاوي مخصب كان للارمن ثم اعيد للاسلام في عصرنا انتهى
 (قوله المريض الملى) المراد به ان يكون عنده قدر المكفول به (قوله لا بها وصية) تعليل للثانية وتزلة لتعليل الاولى
 لظهوره فان الاخبار عن العقد اخبار عن ركنيه الايجاب والقبول انتهى حاشي واذا جازت ككفالة الوارث
 لان المريض قائم مقام الطالب لحاجته فغير بغالذمته وفيه نفع للطالب فصار كما اذا حضر بنفسه (قوله وفي
 الفسخ العصة اوجه) لما قدمنا من ان المريض قائم الخ (قوله وحقق انها كفالة) بحث فيه في الجبر بانه لا فائدة في
 هذه الكفالة لان الوارث طالب بقضاء دين الميت من مال الميت سواء قال له المريض تكفل عني اولا واذا لم يكن
 له تركه لا مطالبة عليه سواء قال له ذلك ولا انتهى قال في النهر ان الفائدة قد تظهر في تقريره بغيره انتهى (قوله
 لكن يرد عليه توقفها على المال) اي ولو كانت كفالة لصحت مطلقا بغير (قوله وينبغي الخ) البحث لصاحب النهر
 وافاد في الجبر انها ليست كفالة من كل وجه لانها لا تصح الا اذا كان للمريض مال فلو كانت كفالة مطلقا
 لصحت مطلقا وليست وصية من كل وجه لانها لو كانت وصية مطلقا لصح الامر من الصحيح انتهى (قوله لا يصح)
 هو المعتمد (قوله ولو ضمنه بعدموته) يعني لو ضمن الوارث الميت (قوله ولعله قول الثاني لما مر) من انه لا يشترط
 القبول عنده (قوله فالقول للمعبر) اي ادعى الاخبار وهو الطالب منع لان الاصل العصة وصحة العقد هنا
 يجعل الكلام اخبارا (قوله الا اذا كان به كفيل) استثناء من قوله ساقط فلو حذف ساقط اولا ثم علله بقوله
 لانه يسقط بموته ثم استثنى منه لسكان اوضح يعني ان الدين يسقط عن الميت المفلس الا اذا كان به كفيل حال
 حياته او رهن به شيئا كذلك قال في الجبر قيد بالكفالة بعدموته لانه لو كفل في حياته ثم مات مفلسا لم تبطل
 الكفالة وكذا لو كان به رهن ثم مات مفلسا لا يبطل الرهن لان سقوط الدين عنه في احكام الدنيا في حقه
 للضرورة فتستقدر بدورها فابقينا في حق الكفيل والرهن لعدم الضرورة كذا في المعراج ولا يلزم مما ذكره صحة
 الكفالة به حينئذ لا ستغناء عنها بالكفيل وببيع الرهن (قوله او ظهر له مال) قال في القنية كفيل عن ميت
 مفلس ثم ظهر له مال صحت الكفالة بقدره انتهى (قوله او طهره دين بعدموته) فان ذمة المتوفى تقوى به فتصح به
 الكفالة اي ولومات مفلسا لا ستغناءه الى حال الحياة (قوله على الطريق) مراده انه في غير ملكه (قوله لثبوت الدين)
 الا اوضح لثبوت الضمان (قوله وهذا عنده) راجع الى المصنف (قوله وصحها مطلقا) ظهر له مال اولا كما يعلم
 مما قبله (قوله ولو تبرع احد صح اجماعا) لان التبرع لا يعتمد قيام الدين (قوله ولا تصح كفالة الوكيل) قيد
 بالوكيل لان الرسول يصح ضمناه جوى (قوله فيما وكل يبيعه) اخرج به ما اذا وكل رجلا بقبض الثمن من الوكيل
 فكفله به الوكيل صح جوى (قوله لان حق القبض له بالاصالة) وهذا لا يبطل بموت الموكل وعزله وجزا ان يكون
 الموكل وكبلا عن الوكيل في القبض والوكيل عزله ولو لحلف المشتري ان لا شيء عليه للموكل لا يحنث ويحنث
 لو قال ذلك في جانب الوكيل افاده المصنف ولو ادى الوكيل بغير ضمان جاز ولا يرجع كما في الجبر في شرح قوله
 وللشر يك الخ (قوله ومفاده) اي التعليل وقال في النهر وكلامهم هنا يفيدان الوصى وساق ما هنا وفي الجبر
 وظاهر كلامهم ان الوصى والمتولى الخ ما هنا (قوله لو ابراه) بضمير التثنية (قوله لما مر) اي في الوكيل (قوله امانة
 عندهما) اي عند الوكيل والمضارب هذا التعليل لا يظهر الا اذا قبضاه والحكم بعدم صحة كمالهما اعم (قوله
 وذا لا يجوز) اي كل من الضمان لنفسه ومن قبضة الدين قبل قبضه (قوله نعم لو تبرع) اي احد الشر يكتفي بالرفع
 عن مدونهما (قوله كما لو كانا فققتين) بان فصل الثمن على قولهما او كرر لفظ بعث على قوله اي فانه يصح ضمان
 احدهما نصيب الاخر لا متباز نصيب كل منهما فلا شركة بدليل ان له قبول نصيب احدهما دون الاخر ولو قبل
 الكل ونقد حصه احدهما كان للناقد قبض نصيبه بجر (قوله ولا بالعهد) بان يشتري عبدا فيضمن رجل
 العهدة للمشتري ويسكتان على ذلك ولم يبيئاهما ما هي (قوله لا شتبا المراد بها) اي انما لا يجوز لا شتبا المراد بها
 فاهما مشتركة بين الصك القديم اي الوثيقة التي تشهد للبائع بالملك وهي ملكه فاذا ضمن تسليمها للمشتري لم يصح
 لانه ضمن ما لا يقدر عليه والعهدة وحقوقه وعلى الدرك وخيار الشرط فلم تصح الكفالة للجهالة فتعذر العمل
 به اقبل البيان فبطل الضمان جوى (قوله ولا بالخلاص) اي عند الامام بناء على ان المراد به ما ذكره الشرح
 وقال يصح بناء على ان المراد به ضمان الدرك فان الخلاف مبنى على التفسير افاده المصنف (قوله نعم الخ) افاده
 ان الخلاف لفظي فانه لم يتقدم ورده (قوله متى ادى بكفالة فاسدة) بسبب جهالة المكفول عنه او كانت ضمان

بلا قبول وبه يعني ضرورة نزاهة واقره في الجبر
 قالت الائمة الثلاثة لكن نقل المصنف عن
 الطرسوسي ان الفتوى على قوله ما واختاره
 الشيخ فاسم هذا حكم الانشاء (ولو اخرج عنها)
 فان قال اما كفيل حال فلان على فلان (حال
 غيبة الطالب او كفول المريض لوارثه اكل عني
 عنه) باسمه بان يقول المريض لوارثه اكل عني
 جماعلي من الدين فكفل به مع غيبة الغرماء (صح)
 في صورتين بلا قبول انفا فاستحسانا لانها وصية
 فلو قال لا تجب لي ببيع وقيل يصح شرح الجمع
 وفي الفسخ العصة اوجه وحقق انها كفالة لثبوت
 بردها به توقفها على المال ولو له مال على نائب
 هل يورث الغريم بالتطهر او يطالب الكفيل
 لم يورث وينبغي على انه وصية ان ينتظر لا على انها
 كفالة وقيدنا باسمه لان تبرع الوارث بضمائه
 في غيبته لا يصح ويرى الحسن العدة ولو ضمنه
 بعدموته صح سراج ولعله قول الثاني لما مر
 وفي النزاهة اختارنا في الاخبار والا نشاء فالقول
 للمعبر (و) لا تصح (بدن) ساقط ولو من وارث
 (عن ميت مفلس) الا اذا كان به كفيل ابن ملك
 معراج او طهر له مال فتصح الكفالة به بان حضر
 او طهره دين بعدموته فتصح الكفالة على غائلته
 براء على الطريق فلفظ به شيء بعدموته لزمه
 ضمان المال في ما له وضمان النفس على غائلته
 لثبوت الدين مستندا الى وقت السبب وهو
 المفعول الثابت حال قيام الذمة بجر وهذا عنده
 وصحها مطلقا وبه قالت الثلاثة ولو تبرع به
 احدهما صح اجماعا (و) لا تصح كفالة الوكيل
 (بالثمن للموكل) فيما وكل يبيعه لان حق القبض
 له بالاصالة فيصير ضمانا من انهما الثمن عن
 ان الوصى وانما لا يصح ضمانهما لثبوت
 المتدري فيما باعاه لان القبض اهما ولذا الوارث آه
 عن الثمن صح وضمانا (و) لا تصح كفالة المضارب

عهدة او خلاص (قوله رجع) اي اذا كانت الكفالة بالامر فانه لا رجوع الا فيها (قوله اذا حسب) اي طن الدافع
والظاهر ان هذا شرط في الرجوع في الفاسدة مطلقا فلوا دى وهو يعلم انه لا يلزمه لا يرجع (قوله على ذلك) اي
الاداء ولوا دى من غير سبق ضمان لا يرجع لتبرعه انتهى منع قال ابو السعود وهذه مستثناة من قولهم لا عبرة
بالظن البين خطأه (قوله ولو كفل بامر) اطلق في الامر فتأمل الحقيقى والحكمى كما اذا كفل الاب عن ابنه
الصغير مبرأ منه ثم مات فآخذ من تركته فان لورثته الرجوع في نصيب الابن لانه كفالة بامر الصبي حكما
لثبوت الولاية بخلاف ما اذا ادى الاب من غير ضمان الا اذا شهد على الرجوع افاده صاحب البحر (قوله
بشرط قوله عني) كان بقول كفل عني او ضمن عني لفلان وبعد هذا اقرارا بالمال لفلان خاتبة ولو قال ضمن
الالف لفلان على لم يرجع عليه عند الاداء لجواز ان يكون التصديق رجوعا او طلب التبرع فتح وهذا بخلاف
ما لو امر الاسير شخصا ان يشتريه فاشترى فانه يرجع عليه استعسافا وان لم يقبل على ان يرجع على وكذا الوامره
ان يقضى دينه ولم يقبل على ان يرجع ولا على ان يضمن فانه يرجع على كل حال ولا يرجع في الامر بالهبة
او التعويض عنها او الاقرار والعنتق عن كفارته ولو قال عني او على الا اذا قال على ان يضمن نهر (قوله
وهو غير صبي) افادته وبما بعده ان الامر انما يصح من يعتبر اثره فالصبي اذا امر شخصا ان يكفله فكفله وادى
لارجوع عليه مطلقا ولو تكفل الكفيل باذن وليه بمسوط (قوله وعبد) فانه لا يرجع عليه حالا وانما يرجع
عليه بعد عتقه بجر (قوله محجورين) اما المأذونين فيصح امرهم وان لم يكونا اهلا لاجراء الكفالة لكونها
تبرعا ابو السعود (قوله رجع عليه بما دى) اذا دفع ما وجب دفعه على الاصيل فلو كفل عن المستأجر بالاجرة
فدفع الكفيل قبل الوجوب لارجوع له برأية (قوله والا فبما ضمنه) اي ان ادى خلافه بان كان المكفول به
جيذا فادى ردبا او بالعكس فان رجوعه بما ضمن لا بما ادى ما ذكره الشرح وهذا بخلاف المأذون بقضاء الدين
فانه يرجع بما ادى الا اذا ادى اجود او خلاف الجنس فانه لا يرجع الا بالدين (قوله وكما لو ملكه هبة وارث) بان
مات الطالب والكفيل وارثه او وهبه له حال حياته وهي جائزة للكفيل وان كانت لا تجوز لغيره من عليه الدين
لانه ينقل الدين اليه بمقتضى الهبة ضرورة (قوله لا يرجع لتبرعه) ولو اجازها بعد المجلس لان الكفالة لزمته
ونفذت عليه بغير امر غير موجبة للرجوع فلا تقلب موجبة له عمادية (قوله الا اذا اجاز في المجلس) اي مجلس
الكفالة كذا يغاد من البحر (قوله وسيلة الرجوع الخ) عبارة الوالدية رجل كفل بنفس رجل ولم يتدبر على
تسليمه فقال له الطالب ادفع الى مالي على المكفول عنه حتى تبرأ من الكفالة فاراد ان يؤديه على وجه يكون
له حق الرجوع على المطلوب فالخيلة في ذلك ان يدفع الى الطالب الدين ويهب الطالب ماله على المطلوب ويؤكده
بقبضه فيكون له حق المطالبة فاذا قبضه يكون له حق الرجوع ولودفع المال بغير هذه الخيلة يكون متطوعا
انتهى بتصرف وأشار الشرح الى ان هذا التصو يرغلازم فان هذا الحكم يجري في كفالة المال ابتداء
وقد يقال انه لا يلزمه الا اذا دفع قدر الدين من غير تعرض لكونه دين الاصيل واما اذا دفعه على انه دين الاصيل
فقد برئ الاصيل من دينه ولا تصح هذه الخيلة (قوله ولا يطالب بكفيل الخ) قيد بالكفيل لان الوكيل بالذمراء
له الرجوع على الموكل قبل الاداء لانه من الموكل بمنزلة البائع من المشتري انتهى عيني (قوله لان غلصه بالاداء)
اي غلص الكفيل الدين بادائه اياه قال في البحر لانه انما التزم المطالبة وانما يملك الدين بالاداء فلا رجوع قبل
التملك انتهى (قوله خاتبة) عبارتها كفل عن رجل بمال ثم ان المكفول عنه اعطى الكفيل رهنا ذكر في الاصل
انه لو كفل بمال مؤجل على الاصيل فاعطاه المكفول عنه رهنا بذلك جاز انتهى وهذه العبارة لا تنفذ وجوب
دفع الرهن على الاصيل بخلاف ما يستفاد من كلامه ونحو ما للمؤلف في البحر (قوله واذا حبسه له حبسه)
قيدته في الشربلالية بما اذا لم يكن المكفول عنه من اصول الدائن فاذا كان المدين اصلا لا يجبس كقبيله
ولا يلزم لما يلزم من فعل ذلك بالاصيل وهو ممنوع انتهى ونظيره ابو السعود بان الذي في عبارة القهستاني
عن قضاء الخلاصة ان الكفيل اذا حبس لا يجبس اصل الطالب الذي هو مكفول عنه انتهى وفيه انه كيف يجبس
الكفيل بسبب دين الاصيل ولا يجبس الاصيل فيه وايضا ما للسامع من الملازمة على فرض تسليم عدم الحبس
فالوجه ما في الشربلالية (قوله هذا اذا كفل بامر) اسم الاشارة يرجع الى الملازمة والحبس للاصيل ويحمله
ايضا اذا كان المال حالا على الاصيل كالكفيل والا فليس له ملازمة بجر (قوله بوجوب برأيهما) اي برأيه

(رب المال به) اي بالجن للامر ولان الثمن امانة
عندهما فالضمان تغيير لحكم الشريعة (و)
لا تصح (الشريك بين مشتركتين) مطلقا ولو ابرأت
لانه لو صح الضمان مع الشريكة بصريضا
لنفسه ولو صح في حصصه صاحب بؤدى الى قسمة
الدين قبل قبضه وهذا لا يجوز نعم لو تبرع جاز كما لو
كانا صفتين (و) لا تصح الكفالة (بالعهدة)
لاشتداد المراد بها (و) لا (بالخلاص) اي تخليص
مسيح يستحق لغيره ولا فائدة ان كان كالدرك عيني
بشر آه ان قدروا لا فائدة ان كان كالدرك عيني
(قائده) حتى ادى بكفالة فاسدة رجع كصحية
جامع الفصولين ثم قال ونظيره لو كفل ببدل
الكتابة لم يصح ف يرجع بما ادى اذا حسب
على ذلك الضمان السابق واقره المصنف فليحفظ
(ولو كفل بامر) اي بامر المصنف فليحفظ
عني او على انه على وهو غير صبي وعبد محجورين
ابن ملك (رجع عليه بما دى) ان ادى بما ضمنه
والا فبما ضمنه وان ادى ارضا للمكفول بالاداء
فكان كالتطالب وكما لو ملكه هبة وارث عيني
(وان بعينه لا) يرجع لتبرعه الا اذا اجاز في المجلس
ف يرجع عمادية وحيلة (قوله قبضه ولو بالدية)
الطالب الدين ويؤكده (اي لا يملكه بالاداء) نعم الكفيل
(ولا يطالب كقبيل) لان غلصه بالاداء فان
الكفيل (عنه) الاصيل قبل ادائه خاتبة (فان
اخذ رهن من الاصيل) اي لازم هو الاصيل
لوزم الكفيل (لازمة) واذا حبسه له حبسه
ايضا حتى يتخلص (واذا حبسه على الكفيل)
هذا اذا كفل بامر ولم يكن على الاصيل
المطلوب دين مثله والا فلا ملازمة ولا حبس
سرياح وفي الاشياء اداء الكفيل بوجوب برأيهما

بالدعوة والدور ولوا بر المطالب الكفيل...
المطالبة فقط وهي تسمى بالبراءة...
المقبول كما هو حكم التهمة...
في الجملة انتهى وفيه يشترط قبول الاصيل...
الى قبول منه اما الكفيل فلا بد من عليه لاحتاج الى قبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالبراءة...
قبول الاصيل البراءة فان ردت البراءة وهل يعود الى من على الكفيل فيه قولان وموت الاصيل كقبوله انتهى...
قوله الاصيل...
الدين في المطالب...
قوله لا يخل على الاصيل...
لحقوقهم...
الكفيل...
فيمس اذا اجر الطالب الاصيل...
اي التركيبين...
والكفيل...
او الكفيل...
لهذه الصورة...
قوله ربيع...
لوقضى الدين...
يصح الصلح...
باعتفاق الروايات...
كقبلا بالنفس...
الكفالة...
المتن...
مبتداه...
المطلوب...
لا يقبض...
لان قوله...
لا اقرار...
انتهى...
فانه اسقاط...
قال في التهر...
وهو قول الاجام...
مع الاستقام...

الا اذا وجهه او صدق عليه...
ان نعيم اجله على الكفيل...
وعنه السواى القديم...
طالب الدين...
الاصيل...
الدين...
الا الى اجله...
الكفيل...
بجوده ولو ما...
رب المال...
او برآءة الاصيل...
لاصل الدين...
عليه الطالب...
لوا يصر...
كما من الكفالة...
عن الكفيل...
والنفس...
من المال...
على المطلوب...
لا قراره...
لا قراره...
بل الى...
لانه ابر...
في الاول...
قبل وهو قول...
اقرب الاحتمال...

مفعول يعطى الثاني افاده الجملى (قوله يملك الاسترداد بجر) قال الجوى في شرحه قال في البحر سئل هل يعمل
نفيه عن اداؤه فاجبت بانه ان كان كفيل بالامر لم يعمل نفيه لانه لا يملك استرداده والاعل للملكه وبهذا ظهر
ان الكفالة توجب دينا للطالب على الكفيل ودينا للكفيل على المكفول عنه لكن دين الطالب حال ودين الكفيل
مؤجل الى وقت الاداء ولذا لو اخذ به الكفيل من الاصيل رهنا او ابراءه او وهب منه الدين صح فلا يرجع باداؤه
كذا في النهاية ولا ينافيه ما مر من ان الراجح ان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لان الضم فيها انما هو بالنسبة
الى الطالب وهذا لا ينافي ان يكون للكفيل دين على المكفول عنه كما لا يخفى انتهى (قوله واقره المصنف) وصاحب
الثمر والجوى فلا عجز به بما يخالفه (قوله طاب له) سواء قضى الدين هو او قضاء الاصيل بجر (قوله خلافا للشافى)
لان الخارج بالظمان وعلى هذا الخلاف لو تصرف المودع في الوديعة وزبح بحايه وكره الوافى واما الغاصب
اذا ربح وجب رده على المالك ويحجر على الدفع لانه لاحق للغاصب في الربح بخلاف ما اذا اجر الغصب ثم رده
فان الاجر له ان يتصدق به او يرده الى المغصوب منه وملك الاجر بالعقد من مخلصا (قوله وندب رده) فلا جبر
على الهداية اى لا جبر من القاضي عليه وهو لا يستلزم عدم الوجوب ديانته بل وجوب الرد او التصديق ظاهر
عبارة شيخ الاسلام غير انه ترجح الرد افاده السكال (قوله اذا قضى الدين بنفسه درر) صورة المسئلة في الجامع
الصغير محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في رجل تخلف عن رجل بالف درهم بامرهم فقضاء الالف
قبل ان يجلسها صاحبها انه ان يأخذ منه قال لا وان ربح فياربها فهو له ولا يتصدق به وان كانت الكفالة بكرة
حنطة فقضاء الالف عليه الاصيل فباعه فربح فيه الكفيل فان الربح له الا انه احب الى ان يدفعه الى الذي قضاه
ويرده عليه ولا اجبر على ذلك في القضاء وقال ابو يوسف ومحمد هو له ولا يرد على الذي قضاه الكرا انتهى فائت
ترى عدم التقيد بقضاء الاصيل وقد اعترض العلامة الوافى الدرر بان عبارتها موهمة لما هو ليس بمقصود
وهو كون الربح الغير الطيب مخصوصا بصورة قضاء الاصيل الدين بنفسه وليس كذلك انتهى وقد علمت ان ندب
الرد قول الامام فقط وظاهر عبارة الجامع عن الامام حيث قال الا انه احب الى الخ انه لا جبر عليه ديانة
وهو الذى مال اليه صاحب الثمر وتبعه الجوى (قوله كنفود) بان اخذ الكفيل من المطلوب الفا فاشترى به عبدا
فباعه بالف ومائة (قوله الاشبه نم) الاولى ان يقول ولو غنيا على الاشبه لانه اذا كان فقيرا لا خلاف في الحكم
وان كان غنيا فقبه روايتان والاشبه ان يطيب له فانه خير الاسلام لانه انما رده عليه لانه حقه انتهى افاده الشيخ
زين (قوله يبيع العينة) هى بكسر العين المهملة السلف حتى به لان فيه ميلا من الدين الى بيع العين انتهى
وافى وفي مسكين انها مشتقة من العين وهو بناء على القول بجواز الاشتقاق من اسماء الاعيان قاله الجوى (قوله
اى يبيع العين بالربح نسيئة) بان يبيعه ثوبا يساوى عشرة بخمسة عشر نسيئة رغبة في نيل الزيادة فيبيعه بعشرة
ويقبل خمسة وقيل صورته ان يشتريه باكثر من قيمته ليبيعه باقل من ذلك الثمن لغير البائع ثم يشتريه البائع من
ذلك الغير بالاقل الذى اشتراه به ويدفع ذلك الاقل الى بائعه فيدفعه بائعه الى المشتري المديون فحزرا عن شراء
ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن وثمة صور اخر (قوله المستقرض) وهو الكفيل (قوله ليقضى دينه) اى مثلا
(قوله وهو مكروه) قال محمد هذا البيع في قلبى كما مثال الجبال ذميم اخترعه اكله الربا وقد ذمهم الشارع عليه
فقال اذا تابعتم بالعينة واتبعتم اذئاب الابل ذلتم وظهر عليكم عدوكم اى اذا اشتغلتم بالحث عن الجهاد الخ
وقال ابو يوسف هذا البيع غير مكروه لانه فعله كثير من العصابة وحمدوا عليه قال السكال والذى يقع في قلبى
ان ما يخرج الدافع ان فعل صورة يعود فيها اليه هو او بعضه كعود الثوب اليه في الصورة المتقدمة وكما اذا قرضه
خمس عشرة ثم يبيعه ثوبا يساوى عشرة بخمسة عشر وياخذ الخمسة عشر القرض التى دفعها له فلم يخرج منه
الاعشرة فقد عاد اليه بعض ما خرج منه يكون مكروها يعنى تحريرا وما لم ترجع اليه العين فلا كراهة فيه
الاخلاف الاولى قال ابو السعد ما ذكره في الفتح يصلح ان يكون توفيقا بان يقال قول محمد بالكراهة بحمل على
ما اذا عاد اليه كمال او بعض ما خرج منه وقول ابي يوسف بعدمها بحمل على ما اذا لم يعد اليه شئ منه وكذا
الحديث بحمل على ما حل عليه قول محمد فسقط ما عساه كيف قال ابو يوسف بعدم الكراهة مع ورود الحديث
المقتضى للذم (قوله عن مبرة الاقراض) الاضافة لليسان فان الاقراض كالحمل للبر او المبرة بمعنى البر والاضافة
على معنى من اى الاحسان الناشئ منه (قوله وزيادة الربح) اى الذى ربحه التاجر (قوله لانه لما ضمان الخسران)

الشفعة وكذا لا تسع دعوى اجارتهما (قوله كمالو شهد بالبيع عند الحاكم) لان الشهادة به على انسان اقرار منه
بنفاذ البيع باتفاق الروايات حوى عن الشارح (قوله ببيع مطلق) اى عن قيد الملكية وكونه نافذا باناقائه
لا يكون تسليما بل تسع بعد دعوى الملكية اذ ليس فيه ما يدل على اقراره بالملة للبائع لان البيع قد يصدر من
غير المالك وله له كتب شهادته ليحفظ الواقعة انتهى مخ اى ليسعى بعد ذلك في تثبيت البينة انتهى فتح اول ينظر حتى
لور اى فيه مصلحة اجازة ابو السعود (قوله عن ما ذكر) اى عما يفيد الاعتراف بملك البائع كالمذكور سابقا بان كتب
في الصك باع فلان من فلان جميع الدار او جري البيع بين فلان وفلان فكتب شهادته بذلك حوى (قوله
لانه مجرد اخبار) فلا يتعلق به حكم فلا يكون تسليما ولو اخبر ان فلانا باع شيئا كان له ان يدعيه درر قال في الجهر
قولهم هنا ان الشهادة لا تكون اقرارا بالملك يدل بالاولى على ان السكوت زمانا لا يمنع الدعوى لكن في فتاوى
السلبي ان حضوره مجلس البيع وسكوته بلا عذر مانع له من الدعوى بعد ذلك حسبا الباب التزوير ابو السعود
ملخصا (قوله ولم يذكر الختم) كما ذكره حافظ الدين في الكنز حيث قال وشهادته وختمه لا اى لا يكون تسليما (قوله
اتفاقا باعتبار عاداتهم) الاولى الاقتصار على قوله باعتبار عاداتهم وحيث كان ذلك لا يكون اتفاقا بحيث يكون
لا مستند لذكره وفي المخ وذاكر الختم في كلام بعضهم لبيان ان مجرد الكتابة بلا ختم لا يكون تسليما بالاولى
وانما ذكره بناء على عاداتهم فانهم كانوا يحنون بعد كتابة اسمائهم على الصك خوفا من التغير والتزوير والحكم
لا يختلف انتهى (قوله ضخته لك الى شهر) اى بعد شهر (قوله هو حال) اى المال (قوله فاقول للضامن) اى
مع يمينه في نظمه الرواية انتهى شاي (قوله لانه ينكر المطالبة) اى حالا (قوله وعكسه الخ) فيكون القول للطالب
وهذا هو الاصح وجعل ابو يوسف الكفالة كالدین (قوله الى شهر) اى مؤجله الى شهر وقوله مثلا اى من كل اجل
معين (قوله لان المقر له ينكر الاجل) قال في المخ والفرق ان الكفيل لم يقرب الدين فلا دين عليه في الصحيح بل اقره مجرد
المطالبة بعد الشهر والمطالب يدعى عاينه المطالبة في الحق اى حالا وهو ينكر فاقول له والمقر اقر بالدين ثم ادعى
حقا لنفسه هو تأخير المطالبة الى شهر فلا يقبل قوله بلا بينة انتهى واعتبر بانه في الكفالة اقر بان للطالب حق
المطالبة ثم ادعى حقا لنفسه هو تأخير المطالبة واجيب بان الكفالة نوعان حالة ومؤجله وقد اقر بنوع معين
ونقض بان الدين ايضا حال ومؤجل انتهى وانى وقال السبكي وجه المذهب ان المقر بالدين اقر بما هو بسبب المطالبة
في الحال اذ الظاهر ان الدين كذلك لانه انما ثبتت بدلا عن قرض او ائيلاف او بيع ونحوه والظاهر ان الماقل
لا يرضى بخروج مستحقه في الحال الا لئلا يبدل في الحال فكان الحلول الاصل والاجل عارضا فكان الدين
المؤجل معروضا لعارض لا نوعا ثم ادعى لنفسه حقا وهو تأخيرها والاخر تنكره وفي الكفالة ما اقر بالدين على
ما هو الاصح بل بحق المطالبة بعد شهر والمكفول يدعيها في الحال والكفيل ينكر ذلك فاقول له وهذا لان التزام
المطالبة يتنوع الى التزامها في الحال والمستقبل كالكفالة بما ذاب وبالدرك فانما اقر بنوع منها فلا يلزم بالنوع
الاخر انتهى (قوله وخاف الكذب) اى ان تنكر (قوله او حلولة) اى المواخذة بحلولة بسبب اقراره به مؤجلا
(قوله ان يقول) اى للمدعى هو اى المال الذى تدعيه الخ (قوله انكره) لان القول له بيمينه والمدعى الحلول
لم ينبت (قوله ولا جرح عليه) اى في انكار الحلول لانه صادق فيه وقيل اذا قال ليس قبلى حق فلا بأس به
اذ لم يرد به اذ الحق ذكره الشرح قال الحوى ولم يذكر حلقه اذا استخلفه والظاهر ان له ذلك اذ مجرد انكاره
مما لا اثر له انتهى ولم يظهر معنى التمهيل ولو قيل انه يحلف ويوجه اليين على انه ماله عليه دين حالى لان اليين
على نية الخلف ان كان معلوما لكان اوضح (قوله اذا استحق المبيع) قيد بالاستحقاق لان البيع لو انفسخ بينهما
بما سواه وصار الثمن مضمونا على البائع لم يواخذ الكفيل به كما اذا فسخ بخيار رؤية او شرط او عيب انتهى بجر
والمناصب ذكر هذه المسئلة عقب قوله كفالته بالدرك تسليم (قوله قبل القضاء على البائع بالثمن) اشار بقوله قبل
القضاء على البائع الى ان القضاء على البائع قضاء على الكفيل والمشتري ان يأخذ الثمن من ايماشاء واقادانه
لا يخصص الكفيل اولا وهو ظاهر الرواية وشار بقوله بالثمن الى ان المشتري لو بى في الارض ثم استحق فانه
لا يرجع على الكفيل بقيمة البناء وانما يرجع بها على البائع فقط اذا سلم النقص اليه وهو ظاهر الرواية وكذا لو كان
المبيع جارية فاستولدها المشتري واستحقها راجل واخذ منه قيمة الجارية والولد والعقر فان المشتري يأخذ الثمن
من ايماشاء ولا يأخذ قيمة الولد الا من البائع خاصة فالكفيل كبايع البائع لا يرجع عليه الا بالثمن انتهى سراج

كلا لو شهد بالبيع عند الحاكم فضى بها اولا
(لا) يكون تسليما (او كتب شهادته في صك ببيع
مطلق) عند ذكر (او كتب شهادته على افراد
العقدين) لانه مجرد اخبار فلا تسليما (قال)
الختم لانه وقع اتفاقا باعتبار عاداتهم (هو
الكتاب) (ضخته لك الى شهر) لانه ينكر المطالبة
(حال فاقول للضامن) اى الحكم المذكور (فى) قوله (لانه)
(وعكسه) مثلا (اذا قال الانس) وهو المقر له
مائة الى شهر (لان المقر له ينكر الاجل والحلولة من عليه
دين مؤجل وخاف الكذب او مؤجل فان قال حال انكره
ان يقول هو حال او مؤجل) (ولا يواخذ خصما من الدرك
ولا يخرج عليه زبلى) (والبائع على البائع بالثمن)

ولا يأثم الاصيل بعد ذلك التمكن من الهرب بخلاف ما قلناه كان بامر الله اوالسعود عن بعض الافاضل (قوله من قام
 عن غيره بواجب الخ) ذكرنا انه اذا امره ان ينفق في بناء داره فانفق للمأخوذ كان له ان يرجع على الامر بما اتفق
 انتهى الى وان لم يشترط الرجوع وهذا ليس بواجب وقوله بامر الله تعالى في قوله امره بتعويض عن هبته قال
 في الهبة ولو وهب رجل مالاً لاجنبي ثم ان الموهوب له امر بوجلايعوض الوهب عن هبته من مال نفسه ففعل
 جاز ولا يرجع على الامر الا اذا قال له الامر في الامر على ان يرجع بذلك على تخيئته يرجع انتهى والاستثناء
 بالنظر لهذه منقطع فان التعويض ليس بواجب على الموهوب له (قوله وبأداء زكاة ماله) اي من مال المأمور
 ومثله ما لو قال الحجج في رجل لا يكذب الا عتق عن عبد اعن ظهاره هدية (قوله وبان يهب فلان عني القام) اي مثلاً
 فتكون الهبة عن الامر ولا يرجع المأمور على الامر ولا على التابض ولا امران يرجع في الهبة والدافع يكون
 متبرعاً ولو زاد على ان يضمن ففعل جازت الهبة ويضمن الامر للمأمور وللأمر ان يرجع في الهبة خاتمة (قوله
 يملك المدفوع اليه) كالسابع يملك الثمن بمقابله لملك المشتري المبيع فاذا امر المشتري بديلاً بان يقضى عنه
 الثمن صح ورجع وكذا الوامر الغاصب رجلاً ان يدفع عنه بدل ما غصبه فان الغاصب منه يملك البدل بمقابله
 المغصوب وظاهره ان الهبة اذا كانت بشرط العوض فيها رجوع على الامر بالتعويض وان لم يشترط الرجوع
 لان المدفوع له يملك العوض بمقابله ما وهبه او لا ويحضر وهذا الامر لا يظهر في نحو اتفق على ولاي اتفق على
 حيالى قاب الرجوع فيه ما ثبت من غير اشتراطه مع ان المدفوع اليه لا يفتة بملكها لا في مقابلة مال دفعه (قوله
 والا فلا) كما اذا امر ما من بطم عن كفارته او يجمع عنه فان المدفوع اليه الاموال لا يملكه مقابل ملك مال
 فلا يرجع المأمور بالدفع الا بشرط الرجوع (قوله الكفيل للمختلعة الخ) صورته اختلعت من زوجها ودفعت
 بدل خلعتها ولها عليه دين ليس من متعلقات هذا النكاح فكفل به رجل عن الزوج للمختلعة ثم انهما تعاقدتا
 النكاح بينهما فان النكاح ابقى حالها (قوله لا يبرأ بتجده النكاح) اي لا يبرأ عما كفه بتجده النكاح بين المتخالعين
 لانه ليس بمسقط لما ثبت على الكفيل (قوله لا ضمان عليه) لانه وكيل بالاجر فهو أمين فلا يضمن الا بالتفريط
 (قوله وقد ساوم) اما اذا غاب قبل المساومة فهو امانة كما سبق اول البيوع (قوله ثم وضعه في حانوت) اي عند
 صاحب الحانوت كما يأتى (قوله ضمن الدال) لعدم الاذن من المالك بذلك الوضع (قوله دلال معروف) ظاهر
 تقييده به انه اذا لم يكن معروف بالذلة لا يبرأ لاحتمال انه تحيل بذلك ويحمر (قوله في مصر كذا) ولومصر الامر
 (قوله لانه يصير عاملاً لنفسه) اذ ولاية القبض له والضامن يعمل لغيره (قوله رواه الحماكم وغيره) انخرج في الحديث
 المنثور في سورة يوسف في قوله تعالى اجعلنى على خزانة الارض قال انخرج ابن ابي حاتم والحماكم عن ابي هريرة
 قال استعملني عمر على البحرين ثم فرغني ونهر منى اثني عشر الف درهم دعاني بعد الى العمل فايت فقال لم وقد سأل
 يوسف العمل وكان خير منك فقلت ان يوسف نبي ابن نبي ابن نبي واما ابن اميه واخاف ان اقول بغير علم
 وافق بغير علم وان يضرب ظهري ويشتم عرضي ويؤخذ مالي انتهى بجر (قوله و يملق بهم كسبة الاوقاف) قال
 السديد الجوى هذا مما يعلم ويحكم ولا يجوز الفتوى به لانه يكون ذريعة الى ما لا يجوز وذلك لان احكام زماننا
 لو افترقوا بهذه وصادروا من ذكر لا يردون الاموال الى الاوقاف وان علمت اعيانها ولا لبيت المال بل بصرفونها
 فيما لا يليق ذكره فليكن هذا على ذكر من انتهى قلت الفاعل لذلك عمرو ابن عمر (قوله وبنوا الاماكن) في نسخة
 وعمر والاماكن التي لا تمل الا بعظيم المال (قوله وفي التلخيص الخ) هي الصورة المستثناة من ان التأخير
 عن الكفيل لا يلزم منه التأخير عن الاصيل الا في هذه الصورة وقد سبق له مبسوطه كذا في البحر ونقل قبله عن
 التناخانية والغياثية انه يتأخر عن الكفيل ولا يتأخر عن الاصيل فلعلمهما قولان (قوله قبل حلول الاجل)
 قرب حلوله ام بعد كما في مديان القنية راضا الشرح الطحاوي وفي المتن قال رب الدين مديوني بريد السفر له
 التكفيل وان كان الدين مؤجلاً وبعضهم فصل بانه ان عرف المديون بالمطل والتسويق يأخذ كفلاً والا فلا ذكره
 العلامة عبد البر (قوله واستحسن ابو يوسف الخ) والقياس ان لا يصح التكفيل بها لانها لم تكن ديناً صحيحاً
 (قوله وقاس عليه في المحيط بقية الديون) اي المؤجلة فيؤخذ بها كفيل لسفر المديون وفقاً بالناس وهذا ترجيح

ولو قال طيباً غير عجمي في ماله سداً فاذا
 اخذت مالي قلت عشرة منه يجب ابرائيل
 لا يراه على عشرة فلهذا وقتت بان ضمان
 القفال بالنفس الباع لا يصح ضمانه لانه
 فالاجر وكره ان الوكيل لا يصح ضمانه لانه
 يصير عاملاً لنفسه فليجوز ان يصادر السلطان
 الطر وصى في موافقه ان يصادر السلطان
 لا يرباب الاموال لا يجوز الاعمال بيت المال
 مستدلاً بان عمر رضى الله عنه صادر ابا هريرة
 اذ يجرى ذلك حين استعمله على البحرين ثم قال
 اولخذ منه اثني عشر الف درهم مال بيت المال
 لو اد الحماكم وغيره واراد بيع مال بيت المال
 اخذته الذين يجيئون اماله لان ذلك دليل على
 اذا توسعوا في الاموال كسبة الاوقاف وتظارها
 كسبتهم و يملق بهم كسبة الاوقاف والاماكن
 قلنا كم اخذوا من الاموال اليه والوضع
 تخيئتهم في وقف معين وفي التلخيص لو كفل
 حتى بيت المال ثم رجوع عن الاصيل ولو فرضا
 كمال مؤجلاً تأخر عن الاصيل وتأجيل
 كمال الدين واخذت وقد مناهم احبوا حلوله
 لان الدين وسعي ان المديون المستقر قبل
 القرض وسعي ان منعه واستحسن ابو يوسف
 الدين وابتدأ من منعه ولكن يسافر معه
 فاذا حل منه لم يوفيه واستحسن ابو يوسف
 اخذت كفيل شهر الامانة طلبت كفلاً بالنفقة
 لشخص الزوج وعليه الفتيوى وقاس عليه

من صاحب المحيط قاله العلامة المذكور (قوله لكنه مع الفارق) قد يقال ان الدين اقوى لانها لا تسقط بمضى المدة ولا بالموت بخلاف النفقة على انه وافق ما في المتنق ولا شك ان ما رجه صاحب المحيط فيه رفق (قوله قالوا يلزم) هو ما في المتنق وقد علمت الخلاف فيه (قوله يعلم) اي هذا يعلم اوانه صفة للكفيل لان الكفيل المجهول لا يتوثق به (قوله حبس من قد كفه) اذا كان بامرهم كما سبق وقد تنازع العاملان وهو جاز واراد في لفظة حبس فهم واما من فوع او منصوب (قوله لم يرجع) اي على الاصيل وكذا اذا حل على الاصيل بموته لا يحل على الكفيل بغير (قوله ما التأجيل ثم) ما مصدرية والتأجيل فاعل مقدم على فعله وقد اجاز به بعضهم او مبتدأ وخبر وينحل المعنى من قبل تمام التأجيل وفي قوله ثم راعة مقطع والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب كفالة الرجلين)

شروع فيما هو كالمركب بعد الفراغ من المفرد (قوله دين عليهما) اي ان استويا فيه صفة ونسباً فلو اختلفا صفة كان ما على احد هما مؤجلاً وما على صاحبه حالاً فان ادى صح نعينه عن شريكه ورجع به عليه وعلى عكسه لا يرجع لان الكفيل اذا جعل ديناً مؤجلاً ليس له الرجوع على الاصيل قبل الحلول ولو اختلفا سبباً كان ما على احد هما قرضاً وما على الاخر ثمن مبيع فانه يصح تعيين المؤدى لان النية في الجنسيتين المختلفتين معتبرة وفي الجنس الواحد لغو فتح (قوله وكفل كل عن صاحبه) فلو كفل احدهما عن صاحبه دون الاخر وادى الكفيل فغلبه عن صاحبه فانه يصدق انتهى بغير (قوله زأ تداعى النصف) والمراد ان يكون زأ تداعى ما عليه ولو كان دون النصف او اكثر منه (قوله لرجحان جهة الاصل على التباينة) لان الاولى دين والثانية مطالبة فوقع عن الاولى لقوتها ولا معارضة في الزيادة فوقع عن الكفالة (قوله لا تدى الى الدور) لانه لو وقع في النصف عن صاحبه للكفالة كان له ان يرجع عليه به ولصاحبه ان يرجع بعين ما رجع به المؤدى لان ادائه ينعى كفه بامرهم كما دأته بنفسه ولو ادى بنفسه يرجع فكذلك ان شريكه وليس المراد حقيقة الدور فانه توقف الشيء على ما يتوقف عليه واللازم في الحقيقة التسلسل في الرجوعات بينهما فيجتمع الرجوع المؤدى اليه والحق ان هذا الوجه باطل لان رجوع المؤدى عنه لا يسوغ شرعاً لاعتبارانه كانه ادى بنفسه واختسبه عن المؤدى لانه اعتبار باطل وكيف يكون اداء الانسان عن غيره سبباً لان يرجع عليه ذلك الغير يمثل آخر هذه مجازفة عظيمة انتهى شلبي ملخصاً عن السكال وقوله بعين ما رجع به الاولى بنصفه لانه كاد آتته بنفسه وهو اذ ادى بنفسه وقلنا بالرجوع يرجع بالنصف (قوله بالتعاقب) فلو تكفلا عن الاصيل بجميع الدين معاً ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه فمضى كالمسئلة الاولى لان الدين ينقسم عليهما نصفين فلا يكون كفيلاً عن الاصيل بالجميع بغير (قوله كل واحد منهما بجميعه) قيد به لانه لو تكفل كل واحد منهما بالنصف ثم تكفل كل عن صاحبه فمضى كالمسئلة الاولى (قوله بامرهم بالجميع) فلو كفل كل عن الاصيل بالجميع متعاقباً ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف فكلاهما (قوله وهذه القيود) اي الثلاثة التي اخذنا محترزاتها (قوله لكون السكال كفالة هنا) فلا رجحان فوقع شائعاً بخلاف المسئلة الاولى فان الاصل لا يرجع على الكفالة ثم يرجعان على الاصيل لانهم اذا باعنه دينه بامرهم احدهما بنفسه والاخر بنائبه (قوله آخذ) بالمظهر من المواخذة وكذا يقال فيما بعد وفي القاموس الاخذ التناول والسيرة والابقاع بالشخص والعقوبة وحيثئذ يصح جعله مقصوراً بمعنى من احد المعاني ما عدا السيرة فتأمل (قوله ولو افرق المظاوضان الح) قيد بهما لان شريك العنان لو افرق فاقومة دين لم يأخذ الغريم احدهما الا بما يخصه جوى (قوله اخذ الغريم) قال في الدستور الغريم من له الدين ومن عليه الدين (قوله لتضمنها الكفالة) فكان للغرماء ان يطلبوا بجميع الدين ايها شأوا لان الكفالة تثبت بعقد المفاوضة قبل الافتراق فلا تطل بالافتراق انتهى اتفاقاً (قوله كما مر) اي في الشريعة انتهى حلي (قوله لما مر) اي في تعليل المسئلة الاولى من انه اصيل في النصف وكفيل في الاخر فاذا ادى بصرف الى ما عليه بجهة الاصل فان زاد على النصف كان لراؤد على الكفالة فيرجع انتهى جوى (قوله كاتب عبده كتابه واحدة) بان قال مثلاً كاتبك على الف الى عام انتهى وقيد بالكتابة الواحدة لانه لو تعددت لا يصح على القياس (قوله صح استحساناً) والقياس ان لا تصح لان فيه كفالة المكاتب والكفالة تبدل الكتابة وكل منهما بافراجه باطل لان الكفالة تبرع والمكاتب لا يملكه والكفالة انما تصح بالدين الصحيح وبدل الكتابة ليس بدين صحيح فعند الاجتماع اولى وجه الاستحسان

لكنه مع الفارق كما في شرح الوهبانية للشيخ بلال
لكن في المنظومة المحببة
لوقال مديوني من اداء السفر
واجل الدين عليه ما استقر
وطلب التكفيل قالوا يلزم
عليه اعطاء كفيل يعلم
لو حبس الكفيل قالوا اجاز له
اذا اراد حبس من قد كفه
لانه قد كان ذالاً اجله
حبس فليجازه بفعله
ثم الكفيل ان يمت قبل الاجل
لا شك ان الدين في ذال الحال حل
عليه فالوارث ان اذاهم
يرجع به من قبل ما التأجيل ثم
(باب كفالة الرجلين)
(دين عليهما الاخر) بان اشترياه عبداً بمائة
(وكفل كل عن صاحبه) بامرهم (جاز ولم يرجع)
(عن صاحبه) الاجماداه زأ تداعى على النصف
على شريكه الاصل على الزيادة ولانه لو رجع
رجحان جهة الاصل الى الدور ودر (وان كفلا عن رجل
بنصفه لادى الى الدور ودر) بان كان على رجل دين فكفل
بشيء بالتعاقب) بان كان على رجل دين فمضى
عنه رجحان كل من الكفيلين (عن صاحبه)
(ثم كفل كل) وبهذه القيود خالف الاولى
بامرهم بالجميع وبهذه النصف على شريكه
(فما اذا احدهما هنا) لكونه كفلاً بالكل
لكون السكال كفالة (او) بارجع ان شاء
(بالكل على الاصيل) لكونه كفلاً بالكل
(وان ابن الغالب احدهما آخذ) ولو افرق
بامرهم (الاخر بكفله) بحكم كفالاته (ولو افرق
الكفيل) (الاخر بكفله) (اخذ الغريم انا) شاء
المفاوضة (الدين) لتضمنها الكفالة كما مر
(منهما بكل الدين) على صاحبه (حق يؤدى ثم يفرق
ولا يرجع) (كاتب عبده كتابه واحدة) ولعل
من العبد (عن) احبه صح استحساناً

ان في كل التزاما (قوله هي لغة النقل) وهو فيها كيف ما تروى كسبت دأرت على معنى النقل والزوال انتهى مع
وفي الصباح حوالة تروى بلا نقل من موضع الى موضع وحول هو تروى بلا يستعمل لازما ويحتمل ان يروى
البراءة نقلت كل طرف الى موضع الاخر واحلت الشيء اخلاله نقلته ايضا (قوله نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة
المحيل عليه) فلو وقع المحال عليه الدين الى المحيل ضمنه لانه استهلك ما يتعلق به عن المحيل كما اذا استهلك الزهر
احد يصحله للمترحم لانه يستحقه انتهى سري الدين عن الفتح (قوله وهل يوجب البراءة) اي براءة المحيل من
الدين المصحح نعم وفي التنازعانية وعليه الفتوى ثم روي جعل الخلاف في البراءة بين المتأخرين ونسب الشارح
البراءة من الدين الذي يوجب البراءة من المطالبة فقط الى المحيل وجبه يقول اي يوسف دلالة الاجماع على ان
المحيل لا يبرأ من الدين عليه من الدين او وجبه منه صح ولو ابرأ المحيل او وجبه له لم يصح ولو لا انتقال الذمة الى المحال
عليه لما صح الاول ولصح الثاني وفي الواي صريح ما في الهداية ان الخلاف لا يفرق حيث قالوا وانما هو لولا براءة
المحيل من الدين وقال نغز لا يبرأ قال وهو الذي في المنظومة انتهى بتصرفه وانفق القولان على عود الدين
بالقوى وعلى جبر المحال على قبول الدين من المحيل وعلى قسمة الدين بين غرماء المحيل بعد موته قبل قبض
المحال وعلى ان توكيل المحال المحيل بالقبض من المحال عليه غير صحيح وعلى ان المحال لو وهب الدين للمحال عليه
كان للمحال عليه ان يرجع على المحيل وعلى انها تفسخ بالفسخ وعلى عدم سقوط حق حبس المبيع فيما اذا
احاله المشتري وكذلك لو كان عند المحال رهن لا يسقط حق حبسه مع ان هذه المسائل تباين كونها انقلا للدين
وانما كان كذلك لان الحوالة اعتبرت تأجيلا في بعض الاحكام وجعل المحول بها المطالبة لا الدين واعتبرت
في بعض الاحكام ابراء وجعل المحول به المطالبة والدين (قوله والدائن محال ومحتال له) تباع في هذه العبارة
صاحب الدور وقال السكالي في الفتح فاما ما سألته من محال القاعلي فلا حاجة اليها بل الصلة مع المحال عليه
لفظة عليه فهما محال ومحتال عليه فالفرق بينهما لا يتم ما تقدم للصلة والصلة هي التي تنتهي وفي الجوى وقول الفقهاء
للمحتال المحال له لغو لانه لا حاجة الى الصلة انتهى ونظاهر كلام صاحب الدرر ان هذا اللفاظ اصطلاحية
اي للفقهاء وفيه تأمل (قوله ويزاد خامس الخ) نظاهر يفيد ان الخمسة ذكرتها في الفتح وقد علمت ما ذكره وبعبارة
ويقال للمحتال حويل ايضا انتهى ودليل جوازها قوله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى ظم واذا احيل احدكم
على ما يفيق محيل رواه احمد وابن ابي شيبة قال السكالي والحق الظاهر انه امر بائحة هو دليل جواز نقل الدين
شرعا والمطالبة فان بعض الاملاء عنده من اللبس في الخصومة والتعسير ما يكره به الخصومة والمضاربة فمن علم
من حاله هذا لا يطلب الشارع اتباعه بل عدمه لما فيه من تكثير الخصومات والظلم وامان علم فيه الملافة
وتحسن القضاء فلا شك في ان اتباعه مستحب لما فيه من التخفيف على المدين والتيسير عليه ومن لا يعلم حاله
فباح انتهى (قوله فالفرق بالصلة) وهي اللام في الاول وعلى في الثاني (قوله وقد تحذف من الاول) بل زيادتها
لغو كما علمته من كلام الجوى (تنبيه) ركن الحوالة الايجاب والقبول والايجاب من المحيل والقبول
من المحتال عليه والمحال جميعا فلا يوجب ان يقول المحيل الطالب احلتك على فلان بكذا والقبول من المحتال
عليه والمحتال ان يقول كل واحد منهما قيلت ورضيت او نحو ذلك فتبدل على القبول والرضى فكذا عند اصحابنا
بدأت ويشترط في المحتل العقل والبلوغ وهو شرط النفاذ فتعقد حوالة الصبي العاقل موقوفة على اجازة واليه
ولا يشترط سريته للصحة فتصح حوالة العبد مأذونا او مجبورا غير انه ان كان مأذونا رجع المحال عليه الحال
والا فبعد العتق ولا يشترط صحته ايضا فتصح من المريض ورضى المحيل حتى لو كان مكرها لا تصح ويشترط
في المحتال العقل والبلوغ وهو كما مر فينعتقد استياله موقفا على اجازة واليه ان كان الثاني املا من الاول ومنها
الرضى حتى لو احتال مكرها لا تصح وكونه في مجلس الحوالة على الصحيح فلو كان المحتال غائبا عن المجلس قبله
الخبر فجاز لم ينعقد ويشترط في المحال عليه العقل والبلوغ فلا يصح قبولها من صبي مطلقا سواء كانت بامر المحيل
او بدونه ولو قيل عنه وليه لا تصح لكونه من الضار ومنها الرضى فلوا كرهه في قبوله لم يصح وكونه في المجلس
وهو شرط الانعقاد ويشترط في المحتال به ان يكون ديننا لازما معلوما فلا تصح ببدل الكتابة فلا تصح به الكفالة
لا تصح به الحوالة وتقام بيان ذلك في البحر والهندية (قوله والمال محال به) اي ومحتال به (قوله والحوالة بشرط
اعتبارها) ذكرها الحوالة ليس فيه كبير فائدة (قوله رضى الكل) اي من يتأق منه الرضى يخرج المحال به ويخرج

(كتاب الحوالة)
(قوله نقل الدين من ذمة
المحيل الى ذمة المحتال عليه)
والبراءة من الدين المصحح نعم فتح (المدين والمحال له)
والدائن خامس وهو حويل فتح (ومن يبيعها
محتال عليه ومحتال له) فالفرق بالصلة
والاول (وهو المحيل
والثاني (وهو المحال له)
والثالث (وهو المحتال عليه)
والرابع (وهو المحتال له)
والخامس (وهو حويل)

قد بان من جعل غيره معلوماً من الدين فلا يلزم من الرضى بامارضى الثاني وهو المحتال فلان فيه اشتغال
 الى ذمة اخرى والذمة متعلقة فلا بد من رضاه وامارضى الثالث وهو المحتال عليه فلانه الزام الدين ولا يلزم
 بلا التزام انتهى (قوله فلا يشترط على الخشاع) لان التزام الدين من المحال عليه تصرف في حق نفسه والمحيل
 لا يتصرف بل فيه نفعه لان المحال عليه لا يرجع اذ لم يكن يراه درر (قوله بل قال ابن الكمال) بعد ما نقل عن محمد
 في الزيادة ان لا حاجة الى رضى المحيل وقد افاد ذلك في التبيين والمقصود من هذه العبارة الجمع بين التلقين
 وكذلك هو المقصود بهما في الاكل وهي لا تنافي جمع ابن الكمال (قوله للرجوع عليه) قال في الجرائم ان كنت
 بغير رضى المحيل وكان له دين على المحال عليه فله مطالبة بدينه وان لم يكن له دين عليه فلا رجوع للمحال عليه
 لانه قضى دينه بغير امره كذا في السراج الوهاج (قوله فلا اختلاف في الرواية) فيجعل قول من اشترط الرضى على
 ان المحتال عليه لا يرجع على المحيل الا اذا كانت الحوالة برضا وقول من لا يشترطه على صحته في ذاتها (قوله
 لكن استظهر الاكل) اي في العناية حيث قال والظاهر ان يقال الحوالة قد يكون ابتداءً أو هاهنا من المحيل وقد يكون
 من المحال عليه والاول احالة وهي فعل اختياري ولا تصح بدون الارادة والرضى وهو محل وجه رواية القدوري
 والشيء في احتمال يتم بدون ارادة المحيل بآرادة المحتال عليه ورضاه وهو وجه رواية الزيادة انتهى وحاصله
 ان الحوالة في كلام القدوري بمعنى الاحالة وفي كلام الزيادة بمعنى الاحتمال انتهى جموعى قلت ويحتمل
 ان من شرط الرضى ارادته انما لا تصح مع الاكراه فلا تنافي صحته بدون رضى واكراه كما اذا لم يعلم المحيل واحتمال
 الطالب على رجل برضا (قوله واراد بالرضى القبول) اي لا عدم الرد من غير قبول (قوله فان قبولها)
 اي المحتمل والمحتال عليه وفي نسخة قبولها اي الحوالة (قوله شرط الانعقاد) اي في قولها خلافاً لابي يوسف
 فانه شرط النفاذ عنده فلو كان المحتال غائباً عن المجلس قبله الخبر فاجاز لم ينقذ عندهما خلافاً له والصحيح
 قولها انتهى بحرمته يقال في المحتال عليه (قوله لكن في الدور وغيرها) كالتأني والبرازية واذا حل ما في هذه
 الكتب على قول ابي يوسف زال التنافي وقد سبق ان الصحيح قولها (قوله وانائبه) كفضولي قبل عنه الحوالة في
 المجلس درر (قوله ورضى الباقي) الذي في النسخة ياء واحدة فاراد بالجمع ما فوق الواحد ولو جاء على قياس قوله
 لا حضورهما قال الباقيين ياءين (قوله لا حضورهما) قال في الدور ما عدم اشتراط حضور الاول وهو المحيل
 فبان بقول رجل للدا أن فلان ابن فلان الف درهم فاحتل بها على فرضي الدائن فان الحوالة تصح
 حتى لا يكون له ان يرجع واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحتال عليه فبان يحتمل الدائن على رجل غائب
 ثم علم الغائب فقبل صحته الحوالة كذا في الخاتمة انتهى (قوله واقره المصنف) مستشهداً بما في البرازية والخاتمة
 وكلامه حاضر في انه لا بد من قبول المحال عليه عند علمه (فرع) في البرازية لو اخله على انه متى شاء يرجع على
 المحيل يجوز الرجوع على ايها شاء انتهى قال في التهر لان هذه كفالة بمعنى انتهى (قوله وتصح في الدين) ولا بد
 ان يكون الدين للمحتال على المحيل ولذا قال في الخلاصة رب الدين اذا حال رجلاً على رجل وليس للمحتال له
 على المحيل دين بهذه وكالة وليست بحوالة انتهى واما الدين على المحال عليه فليس بشرط اه بحر (قوله المعلوم)
 قيد به لان الحوالة بالمجهول لا تصح قال البرازي احتمال ما لا مجهول على نفسه بان قال احتل بما يدوب لك على
 فلان لا تصح الحوالة مع جهالة المال انتهى وانما خصت بالدين لانهم انقل شرعي والدين وصف شرعي يظهر اثره
 في الماملة فالنقل الشرعي جاز ان يؤثر في الوصف الشرعي فان قلت الذين يوصف ثابت في الذمة وهو عرض
 فكيف يثبت النقل قلت الاحكام الشرعية لهم احكام الجواهر لان الشرع حكم ببقائها بعد المباشرة (قوله
 لافي العين) لان العين لا تثبت في الذمة فلا يتأني نقلها من ذمة الى ذمة فلا تصح فيها وهذا في الحوالة المطلقة
 اما المقيدة فتصح الحوالة بها قال في الكافي الاصل ان الحوالة نوعان مقيدة بدين على المحال عليه اربعين في يده
 بغصب او ودعة او غير ذلك ومطلقة وهو ان لا يقيد بها بكل ما ذكر كان يحمله على رجل ليس له عليه دين ولا في يده
 عين اه (قوله ولا في الحقوق) كأن يحمله بحق الشفعة الثابت له على المشتري وقد اشار الشرح الى تمثيل الحقوق
 بحق الغازي وحق المستحق في الوقف (قوله وبه) اي بما في الجوهر (قوله من غنمية محرزة) قيدها بالاحراز
 لانه المتوهم حتى لو مات احد الغنمين بعده يورث نصيبه بخلاف ما قبل الاخر فلا يورث فلا تصح به الحوالة

فلا يشترط على الخشاع شرطاً من الدين
 على المال الذي لا يملكه من الدين
 الاكل ان الخشاع في الدين لا يشترط
 والا لا واراد بالرضى القبول فان قبولها
 مجلس الايجاب بشرط الانعقاد بغير من الدين
 لكن في الدور وغيرها لا حضورهما واه
 اوفائيه ورضى الباقي (المدلول لافي العين)
 المصنف (وتصح في الدين) المدلول (لا في العين)
 زاد في الجوهر ولا في الحقوق انتهى وبه عرف
 ان حوالة الغازي بغيره من غنمية محرزة لا تصح

بالثبوت له قول من قال بالاحتمال مع جزمه بالثبوت لقوله على العلم لما كان العلم في العلم
 لتكونها على نقي فعله وهو القبح انتهى حتى قال في الولاية قال المحيل مات المحال عليه بعد ذلك
 البرك وقال المحال بل قبله وبقي حتى على الرجوع فالقول بالاحتمال لا يصلح انتهى (قوله على العلم) أي
 نقي العلم يعني محالاً أنه لا يعلم بشاره (قوله بجزمه) على العلم لا يشكركم جزم الذين فتح (قوله أي بمثل ما حال) أي
 بعد ما وضع المحال به إلى المحال لأنه قبل الدفع لا يطالبه إلا إذا طواب ولا يلزمه إلا إذا لزم ولو وضع
 المحال الذين للمحال عليه فله الرجوع على المحيل لأنه دفع حكما بغير وفيه حال المشتري بالتمن على الناس
 فبشرع أخشى بقضاء الثمن عن المشتري لم يرجع المحال عليه على المشتري وإن تبرع عن المحال عليه يرجع
 وإن لم يبين فالقول للمتبرع وإن مبنا أو تابا فمن المحال عليه ما لم يعلم خلافة باقرار الدفع (قوله بامره) قيد
 به لأنه لو قضاه بغير امره يكون متبرعا ولو لم يدع المحيل ما ذكر (قوله مثل الدين) إنما لم يقل ما إذا لأنه لو كان
 المحال به درهم فأدى ديناراً وعكسه صرفاً يرجع بالمحال به وكذا إذا أعطاه عرضاً أو زواجر أو فادل الجياد أو صالحة
 بشيء فإنه يرجع بالمحال به (فخرج) المأمور بقضاء الدين يرجع بما أدى إلا إذا أدى أجوداً وجنناً آخر (قوله لا يشكركم)
 فإن في الجواز سبب الرجوع قد تحقق وهو قضاء دينه بأمره ما لا أن المحيل يدعي عليه ديناً وهو يشكر والتمس
 للمتنكر انتهى (قوله وقبول الخواطر) أي من المحال عليه ليس بغير أن الدين فيجوز أن يشكركم عنه وحديثه يكون
 القيد بالدين من المحيل تقييده بالادليل انتهى منج موصفاً (قوله فالقول للمحيل) إلا أن يكون المحيل قال
 للمحال عليه ضمن عن هذا المسألة لأن قوله ضمن عن لا يحتمل الوكالة لأنه امره بالضم إن عنه وإنما يصير ما منا
 عنه إذا كان على المحيل دين فكان أقراراً بالمسألة انتهى محبط (قوله لأنه منكر) أي لأن المحال يدعي عليه الدين
 وهو منكره (قوله ولفظ الجواز يستعمل في الوكالة) أي مجازاً فالجواز المنع فإن قلت الجواز حقيقة في نقل الدين
 ودعوى المحيل أنه أحالة ليقضه خلاف الحقيقة فلا دليل قلت أجيب عنه بأن دعواه ذلك دعوى مأهولة من
 محتملات اللفظ وهو الوكالة فإن لفظ الجواز يستعمل فيها مجازاً لما في الوكالة من نقل التصريف من الموكل
 إلى الوكيل فيجوز أن يكون مراده من لفظه ذلك فيصدق لكنه مع عيبه لأن في ذلك نوع مخالفة للظاهر والله
 تعالى أعلم انتهى (قوله لجماله) لا يظهر أن ما موصوفه أو موصوفة والألام جارة ويحتمل أنها كلمة واحدة والألام
 مجرورة بالباء (قوله ودعوى) المراد بها الأمانة فيم العارية والموهوب إذا تراضيا على رده أو قضى التقاضية به والله بين
 المستأجر إذا انقضت مدة الأجل أو عجز الجوى كصاحب النهر بعين الأمانة (قوله بجمت) لأنه أقدر على التسليم
 إلى المستأجر من غيره عند موته فكانت أولى بالجواز من الخوالة بالدين (قوله لأن الخوالة تصفية لهما)
 أي بالوديعة أتم بالتمتع التسليم الأشبه بالتمتع ما بين تسليمه لهما من تسليمه لهما (قوله لأنه) أي المحال عليه
 وهو الغائب لا يبرأ من الخوالة إذا هلك العين المغضوبة بهذه (قوله لأن مثله بخلافه) لو قال لأن بذله بخلافه أتم
 القبي لكان أولى وأخذ من هذا التعليل أنه لو هلك المغضوب لا إلى بدل بان استحقق بالبينة صار مثل الوديعة كذا
 في شرح العيني (قوله وتصح أيضاً) أي كما تصح بالوديعة والمغضوب (قوله بدين خاص) كان بقيد هذين له عليه
 من قرض ونحوه (قوله وحكمها) أي المقيدة (قوله أن لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه) أي بما حال عليه
 من دين أو عين تتعلق حق المحال به (قوله ولا احتمال عليه دفعها للمحيل) حتى لو دفع صار ما للمحال لأنه
 استهلك ما يتعلق به حق المحال له انتهى درر (قوله مع أن المحال أسوة لغرماء المحيل) أي لو مات المحيل قبل قبض
 المحال كان العيني والدين المحال به ما بين غرمائه بالمحصص كونه مال المحيل ولم يثبت عليه يد الاستيفاء لغيره
 لأن المحال لم يملكه بها للزوم تملك الدين من غير من هو عليه بغير وقال في الدرر بعد قول المتن مع أن المحال أسوة
 لغرماء المحيل بعد موته يعني أن هذه الأموال إذا تعلق بها حق المحال كان ينبغي أن لا يكون المحال أسوة لغرماء
 المحيل بعد موته كما في الزهن مع أنه أسوة لهم لأن العين التي يد المحال عليه للمحيل والدين الذي له عليه لم يضر
 بموكل المحال بعد الخوالة لا يدا وهو ظاهر ولا رغبة لأن الخوالة ما وضعت للتجديد بل للنقل فيكون بين الغرماء
 وأما المرتين فلك المرتين يد أو حبساً فيثبت له نوع اختصاص بلزوم شرعاً لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره
 أن يشاركه فيه انتهى وفي الجواز أقسم الدين بين غرماء المحيل لا يرجع المحال على المحال عليه بحصة الغرماء

(قوله على العلم) أي بمثل ما حال به
 (قوله بجزمه) أي بمثل ما حال به
 (قوله بامره) أي بمثل ما حال به
 (قوله مثل الدين) أي بمثل ما حال به
 (قوله لأنه منكر) أي بمثل ما حال به
 (قوله ودعوى) أي بمثل ما حال به
 (قوله بدين خاص) أي بمثل ما حال به
 (قوله وحكمها) أي بمثل ما حال به
 (قوله أن لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه) أي بمثل ما حال به
 (قوله ولا احتمال عليه دفعها للمحيل) أي بمثل ما حال به
 (قوله مع أن المحال أسوة لغرماء المحيل) أي بمثل ما حال به

لاستحقاق الدين الذي كان عليه ولو ما تيمم الجليل وله مذبذبة لا غرما استظهر في البحر واقره من بعده ان الدين اى
 الحال به قبل قبض المحتال فيقسم بين ذرئته بمعنى ان لهم المطالبة به دون المحتال فيضم الى تركته انتهى وخبرته
 فيبيع الخويل التركة (قوله بخلاف الحوالة المطلقة) اى فتخالف المقيمة في الاحكام فيطالب بها الجليل المحتال
 عليه بالعين او الدين ويقدر المحتال عليه ان يدفعها الى الجليل اذ لا تعلق لخلق الحال بما عهده او بما عليه بل حقه
 في ذمة المحتال عليه وفي ذمته سعة انتهى درر والمحال عليه فيها الرجوع على الجليل بعد ادائه ان كانت برضا
 ولو كان الدين موجبا في حق الجليل تاجر في حق الحال عليه ولا يجل بموت الجليل ويحل بموت الحال عليه انتهى
 بحر (قوله بطل) اى ليس له شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع انتهى درر اى وبطلت الحوالة
 التي في ضمنه (قوله لانه شرط ملائم) قال في الدرر لانه يؤكده موجب العقد اذ الحوالة في العادة تكون على
 الاعلاء والاجتهاد قضاء فصار كشرط الجوده انتهى (قوله في الحوالة الفاسدة) كالصورة المذكورة
 في الشرح (قوله فهو) اى المؤدى وهو الحال عليه (قوله وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق) اى استحقاق
 بالقبض من الحال عليه كالموابع سلعة ثمن واحال البائع به شخصاً فاستحققت السلعة بعد الدفع فالحال عليه
 بالخيار المذكور وقال في المنع وعلى هذا اذا باع الا بمر المستأجر واحال بالثمن ثم استحق المستأجر من يد المشتري
 وهو قد ادى الثمن الى المستأجر فهو مخير ان شاء رجع بالثمن على المؤجر الجليل وان شاء رجع على المستأجر القابض
 انتهى وفي الهندية الموضوع الذي كانت الحوالة فيه فاسدة اذا ادى المحتال عليه المال هو بالخيار ان شاء رجع على
 القابض وان شاء رجع على الجليل انتهى خلاصة (قوله ما لو شرط فيها الاعطاء الخ) فساد بان يكون الشرط
 من المحتال او بالاحتال عليه وعبرة الدرر ولو احال على ان يعطى من ثمن دار الجليل لا وهى صادقة ايضا (قوله
 مثلا) ادخل به الاجبى فان الجليل راحته للعلم (قوله ثم لو اجاز) اى الجليل يبيع داره وعبرة الدرر الا اذا امره
 بالبيع حينئذ يصح لوجود القدره على البيع والاداء انتهى وفي الهندية ولو امر الجليل بذلك حتى جازت
 لا يجبر المحتال عليه على الاعطاء قبل بيع الدار وهل يجبر على البيع ينظر ان كان البيع مشروطا
 في الحوالة يجبر عليه انتهى (قوله بشرط الاعطاء من ثمن داره) وذلك الشرط يكون من الجليل او المخال ووجه
 العصة انه احال على الحال عليه بما يقدر على ايفائه لانه يملك بيعها (قوله ولكن لا يجبر على البيع) لعدم وجوب
 الاداء قبل البيع انتهى درر (قوله يجبر على الاداء) لتحقيق الوجوب انتهى درر (قوله فلو قال ضمننت بهالك)
 ضمن كعلم يتعدى بنفسه وبالباء كما في القاموس (قوله الى شهر) اى بعد شهر (قوله انصرف التأجيل الى الدين)
 فليس للطالب بعد رضاه الطلب الا بعد شهر قال في البحر واذا اراد ان يحيله على فلان فلم يقبل المكفول له الحوالة
 برئ السكفيل عن الضمان وان مات فلان اى الحال عليه لم يكن للطالب ان يطالبه بالمال حتى يمضي شهر
 وظاهره ان الحوالة لا تبطل (قوله وكسرت السقعة) تعريب سفته بضم السين وفتح التاء وهو الشيء المحكم
 وسفي هذا القرض به لاحكام امره وهو قرض استفاد به المقرض سقوط خطر الطريق بان يقرض ماله عند
 الخوف عليه ليرد عليه في موضع امن وانما كرهت لانه عليه السلام نهى عن قرض جرنفعا ولانه تملك ذراهم
 بديراهم فاذا شرط ان يدفع في بلد آخر صار في حكم التأجيل والتأجيل في الإعيان لا يصح جوى شصرف
 (قوله بضم السين) والقاموس اكنه وافي (قوله فكانه احال خطر الطريق) اى به بيان المسألة المسألة لكتاب
 الحوالة انتهى حلي وهذا ما ذكره السكردى وقال العلانة الوافى انما اوردت هنا لانها تشبه الحوالة من جهة
 انه يقرض تاجرا ثم يحيل ماله لغريم له في بلد كذا او صديق له غالبا انتهى بتصرف اى ثم يحيل المقرض
 ماله على المقرض لغريم اى لدا أن له اى للمقرض (قوله وقالوا الخ) ظاهره انه متفق عليه وليس كذلك بل
 قيل ان الكراهة في هذا الفعل مطلقا وهو الذي يفيد ما طلاق هذا المتن وحافظ الدين في الكنز قال الشارح
 وقيل اذا لم تكن المنفعة مشروطة فلا بأس به انتهى وجرم بهذا القيل في الصغرى والواقعات الحسامية
 والكفالة للشهيد وعلى ذلك جرى في صرف البرازية نهر من مخلصا وصورة الشرط مالى الواقعات رجل اقرض رجلا
 على ان يكتب له بها الى بلد كذا فانه لا يجوز وان اقرضه بغير شرط وكتب جاز جوى (قوله ولا متعارفة) قال
 في النهر نعم قالوا انما يحل ذلك عند عدم الشرط اذ لم يكن فيه عرف ظاهر فان كان يعرف ان ذلك الفعل لذلك
 فلا انتهى حاصله ان الحل على القول بعدم الاشتراط محله ما اذا لم يتعارف ذلك لان المتعارف كالمشروط

بخلاف الحوالة المطلقة كما بسطه خبر واحد
 باع بشرط ان يحيل على المشتري بالثمن غرامه
 اى البائع (بطل ولو باع بشرط ان يحيل بالثمن
 صحيح) لانه شرط ملائم كشرط الجوده بخلاف
 الاول (اى المال في الحوالة الفاسدة فهو
 بالخيار ان شاء رجع على الجليل) وكذا في كل موضع ورد
 شاء رجع على الجليل
 الاستحقاق بزيادة وفيما ومن صور فساد الحوالة
 ما لو شرط فيها الاعطاء من ثمن دار الجليل مثلا
 لعجزه عن الوفاء بالثمن نعم لو اجاز بان كان قايما بها
 المحتال عليه بشرط البيع ولو باع يجبر على الاداء
 ولكن لا يجبر على البيع (قوله فلو قال ضمننت بهالك)
 ولا يصح تأجيل على ان املك به على فلان الى شهر
 على فلان على ان املك به على فلان الى شهر
 انصرف التأجيل الى الدين لانه لا يصح تأجيل
 عقد الحوالة بغير عن الجليل (كرهت السقعة)
 بضم السين وتفتح فتح التاء وهى اقراض
 لسقوط خطر الطريق فكانه احال الخطر المتوق
 على المقرض فكان في معنى الحوالة فاولا
 اذ لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة فلا
 بأس (قوله) في النهر والبحر من صرف البرازية

(قوله ولوان المستقرض الخ) اختصر العبارة وهي لا بأس بقبول هدية الغريم واجابة دعوته بلا شرط وكذا لو قضى اجود مما قبض يحل بلا شرط وكذا لو قضى ادون ولو ارجح في الوزن ان كثر لم يجوز ان قل جاز وما لا يدخل في تفاوت الموازين ولا يجري بين الكيلين لا يسلم له بل يردده والدوهم في مائة يردده بالاتفاق واختلفوا في نصفه قيل كثير وقيل قليل ولوان المستقرض وهب منه الزا بئد لم يجوز لانه مشاع يحتمل القسمة انتهى وانظر ما لو استقرض نصف دينار فاوفي دينار او هب الزا بئد فانه من المشاع الذي لا يحتمل القسمة ثم رأيت في تبين المحارم للمعارف سنان افندي بعد ان نقل عن قاضي خان مثل ما عن البرازية قال وفيما لا يحتمل القسمة يجوز ذكره في باب الربا (قوله على المحتال) الاولى عن المحتال وهي في نسخ كذلك (قوله بقبض دين الحوالة) اي من المحتال عليه (قوله لم يصح) لكون المحيل يعمل لنفسه ليس تنفيذ الا براءة المؤبد بجر في شرح قول المصنف هي نقل الدين (قوله لان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة) كما ان الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة انتهى هندية (قوله لان المشهود عليه غائب) نظير هذا ما في الهندية عن الغانية ما اذا كان المحتال غائبا فاراد المحيل ان يقبض ماله من المحتال عليه وقال احلته بوكالة ولم يكن له على دين قال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا اصدق ولا قبل بينته لانه قضاء على الغائب وقال محمد رحمه الله يقبل قول المحيل انه وكله انتهى (قوله ولا يئنه) اي وسلف الجاحد انتهى (قوله وجعل بجموده فسحفا) هي مسئلة نوى الدين السابقة في المصنف وقد سبق ان الرجوع انما هو لان براءة المحيل مشروطة بسلامة حق المحتال (قوله صح) لان تصرفهما مقيد بشرط النظر وان كان المحيل املا لا يجوز لان فيه تضييعا لمال اليتيم على بعض الوجوه متخ وفي عبارة لان الوصي يتصرف لليتيم على وجه الاحتياط وما لا احتياط فيه لا يجوز انتهى (قوله قلت) بحث للمصنف واصله للعلامة عبد البر شارح النظم الوهباني (خاتمة) لو ظهر للميت مال كان له كدين له على مليء او دبعة عند رجل او مديون ولم يعلم به القاضي يوم موته حتى قضى بطلان الحوالة وبعود الدين على المحيل رد القاضى قضاء ثم بعد ذلك ان لم يكن المحتال اخذ شيئا من المحيل يرجع بدينه في الذي ظهر للميت عليه وان كان قد اخذ شيئا من المحيل رد عليه ما اخذ ولو كان القاضى يعلم ان للميت دين على مغلس فعلى قول الامام رحمه الله تعالى لا يقضى بطلان الحوالة محيط رجل حال رجلا يدين له عليه فغاب المحتال عليه عن البلد بحيث لا يدرى اين هو لعمرته ويجزئه فاراد المحتال ان يرجع بجمده على المحيل لم يكن له ان يرجع بالدين عليه ما لم يثبت موته انتهى جواهر رجل حال على رجل بقدر ومن الغلة ثم باع المحتال من المحتال عليه الغلة ان لم يقبض الثمن لم يصح لانه يسع جواهر الفناوى السكل من الهندية والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القضاء)

اصله قضاي لانه من قضيت الان الياء لما جاء بعد الالف همزت واجمع الاقضية هـ (قوله تقع في الديون) اي التي تقع الكفالة والحوالة فيها (قوله والبياعات) اي وما يتبعها من الحقوق والاستحقاق (قوله اعقبها بما يقطعها) اي اعقب الديون والبياعات بما يقطعها اي يقطع المنازعات فيها وكان ينبغي ذكره عقب الدعوى والشهادة قال في النهر ويمكن ان يقال ارادوا بيان من يصلح للقضاء اي للحكم لتصح الدعوى فلذا ذكر قبلها (قوله ويقصر) ذكر القصر صاحب الجسر نقلا عن القاموس (قوله لغة الحكم) قال في البحر انه يستعمل لغة بمعنى الحكم والقراغ والهلال والاداء والانهاء والمضى والصنع والتقدير (قوله فصل الخصومات) اي الفصل الواقع فيها بيان الحق لصاحبه ومنع المبطى والزامه فالقصر يرجع الى معنى القطع فيكون العطف في التعريف للتفسير والاولى ان يريد على وجه مخصوص ليخرج فصل الخصومات من الامير والمحكم (قوله وقيل غير ذلك) منه ما في البدائع انه الحكم بين الناس بالحق وهو الثابت عند الله تعالى من حكم الحوادث اما قطعها بان كان عليه دليل قطعي وهو النص المفسر من الكتاب والسنة المتواترة والمشهورة والاجماع واما ظاهرا بان اقام عليه دليلا ظاهرا يوجب غالب الراى واكثر الظن وهو ظاهر الكتاب والسنة ولو خبر واحد والقياس وذلك في المسائل الاجتهادية التي اختلف فيها الفقهاء والى لارواية للسلف فيها فلو قضى بما قام الدليل القطعي على خلافه لم يجوز لانه باطل قطعاً وكذا لو قضى في موضع الاختلاف بما هو خارج عن اقاويل الفقهاء لم يجوز لان الحق لا يعدوهم الى آخر ما في البحر وهذا في القاضى المجتهد اما المقلد فيجب عليه القضاء معتمد المذهب كما هو منصوص في منسوره

ولوان المستقرض وهب منه الزا بئد لم يجوز
لانه مشاع يحتمل القسمة (ولو نقل المحيل على
المحتال بقبض دين الحوالة لم يصح) ويطلب اليائنه
المحتال الضمان على المحيل صح ويطلب اليائنه
لان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة
خاتمة وفيما من الثاني لو غاب المحال لم يصدق وان برهن
المحال وادعى جموده المال لم يصدق وان برهن
لان المشهود عليه غائب فلو حاضرا وجب له الحوالة
ولا يئنه كان القول له وجعل جموده فسحفا
(فزع) الاب او الوصى اذا احتال بمال اليتيم
خان كان خبر اليتيم بان كان الثاني املا صح
سراجبة والام يجوز لو ساوا او تفاو ربا وبه جزم
ونفاذه عدم الوجه لانه حينئذ استغنى بالمال
في الخاتمة والوجه لانه حينئذ استغنى بالمال
يشهد والعقود انما شرفت للقائده انتهى والله اعلم
لما كان اكثر المنازعات تقع في الديون
والبياعات اعقبها بما يقطعها (هو) بالمد ويقصر
لغة الحكم وشراها (فصل الخصومات وقطع
النزاعات) فغلب ذلك كما بسط في المطولات

فهو معزول بالنسبة الى خلافه قال في البحر ولو قضى بذهب غيره وهو يعلم بذلك لم ينفذ وان كان فاسيا فله ان يطله وفي بعض الروايات صح قضاؤه عنده خلافا لهما انتهى (فروع) القضاء انما يكون في حادثة اى من خصم على خصم بدعوى صحيحة تخرج ما ليس بمحاذنة وما كان من العبادات وبه علم ان الاتصالات والتنافيذ الواقعة في زماننا المجردة عن الدعاوى ليست حكما وانما فائدتها تسليم الثاني للاول قضاءه قال الجوى في شرحه وبالجملة ليس في التنفيذ حكم ولا في الاثبات بل هو راجع الى الحاكم الاول الا ان يقول الثاني حكمته بحكمته به الاول والزمت بموجبه ومقتضاه واذا عرف هذا علم ان التنفيذ الواقع في ديارنا ليس من الحكم في شئ اذ غاية احاطه القاضى الثاني بحكم الاول على وجه التسليم له ومعنى ما سياتى من قول المصنف واذا رخص اليه حكم قاض امضاء اى الزم الحكم به يعنى اذا حصلت فيه خصومة من مدعى على خصم انتهى وركنه قول وفعل فالقول كالزمت وحكمت وقضيت وانفذت عليك القضاء واقته واطلب الذهب منه او ظهر اوصح عندي او علمت او اوى بفتح الهمزة لا يصحها لانه يعنى الظن والفعل ان لم يكن موضعا للحكم فليس بحكم كما لو اذنته مكافئة بتزويج نفسها فزوجها وان كان موضعا له فظاهر كلامهم انه حكم كالو باع مال اليتيم من نفسه او باع ماله من اليتيم لم يجز البيع لان بيع القاضى قضاء منه وانه لا يصلح قاضيا لنفسه وفي بيع الغائب وصرح به محمد في الاصل اذ حضر الورثة الى القاضى فطلبوا القسمة بينهم وارث غائب او صغير والتركة عقار قال ابو حنيفة لا قسم بينهم باقرارهم حتى يقيموا بينة على الموت والموارث ولا قضى على الغائب والصغير بقولهم لان قسمة القاضى قضاء منه وقال ابو يوسف ومحمد اقسام ذلك باقرارهم ولا يشترط ان يكون المتدعيان من بلد القاضى اذا كانت الدعوى في المنقول والدين واما اذا كانت في عقار لاني ولايته فالصحيح الجواز كما في البرازية والخلاصة واما ان تفهم خلاف ذلك فانه غلط فانه في البحر ونشرطه المحكوم عليه وله او من يقوم مقامه كوكيل ووصى ومتول على وقف واحد الورثة او يكون ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر فالقضاء بلا خصم حاضر غير صحيح وقد صرح بعدم صحته الشارحون عند قولهم لا يقضى على غائب كما سنبينه ان شاء الله تعالى وصرح في البدأ تع هنا انه من شرط القضاء وبهذا يظهر ان قولهم القضاء على الغائب يتخذ في اظهر الروايتين عن اصحابنا وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيرها محمول على ما اذا كان القاضى شافعيًا ولا فيشكل وما وقع في بعض الكتب كالقنية من انه في حق الحنفى ايضا ضعيف واذا قضى القاضى في مجتهده فيه قضاء مستوفيا شرآ تطله الشرعية فليس لاحد نقضه وهل يصح رجوعه في الخلاصة والبرازية للقاضى ان يرجع عن قضاؤه ان كان خطأ وان كان مختلفا فيه امضاء وقضى فيما يأتى بما هو عنده فان ظهر له نص بخلاف قضاؤه نقضه ثم ان كان في حقوق العباد كالطلاق والعتاق والقصاص وظهر ان الشهود عبيد او محدودون في قذف ان قال القاضى نعمت فالضمان في ماله ويمرر للجنسية وان اخطأ يضمن الدية وفي الطلاق والعتاق ترد المرأة والعبد الى الزوج والمولى وفي حقوق الله تعالى اذا حد وبان الشهود عبيد او قال نعمت الحكم يضمن من ماله الدية وفي الخطأ يضمن من بيت المال هذا اذا ظهر الخطأ بالبينة او باقرار المقضى له اما اذا اقر القاضى بذلك لا يثبت الخطأ كما لو رجع الشاهد عن الشهادة لا يبطل القضاء انتهى وفي الفقه القضاء فرض كفاية فلا يمنع الكل انموا ولا سلطان ان يكره من يعلم قدره عليه انتهى وفي شرح المتن فان لم يصلح له الا واحد نعين ولو غيره اصلح او خاف العجز والخيف كره ولو غير اهل او علم عجزه حرم قطعاً انتهى (قوله على ما نظمه) اى من بحر الكامل ونصف البيت الثاني الحاء من محكوم (قوله ابن الغرس) بالغين المعجمة صاحب القواعد البدرية (قوله اطراف) اى اركان (قوله كل قضية) اى حادثة (قوله حكمية) منسوبة الى الحكم من نسبة المتعلق بفتح اللام الى المتعلق بكسرها (قوله بعدها) بتشديد الدال ويلاحظ بمعنى يظهر (قوله حكم) تقدم انه يتقسم الى قولى وفعل (قوله ومحكوم به) وشرطه ان يكون معلوما (قوله وله) وهو المدعى ويشترط ان تكون دعواه صحيحة وان يكون ممن تقبل شهادة القاضى له واما طلبه الحكم من القاضى في حقوق العباد بعد وجود الشرأ فطلب ليس بشرط (قوله ومحكوم عليه) وهو المدعى عليه وقد تقدم قريبا ما يتعلق بالقضاء على الغائب وسبباً (قوله وحكم) وشرطه العقل والبلوغ والاسلام والحرية والسمع والبصر والنطق والسلامة عن حد القذف وان يكون مولى الحكم دون سماع الدعوى فقط لا الذكورة والاجتهاد وقد نظم الجوى شروطه فقال من الطويل

وان كانه سنة على ما نظمه ابن الغرس بقوله
الحكم في كل قضية حكمية يستلزم بالبحر بعدها الحق في
حكمه ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحكم وطريق

شروط القضا تسع عليك بحفظها * لتعور سبقا في طلابك للعلی
 بلوغ واسلام وعقل ومنطق * فصيح به فصل الخصومة قدحلا
 توليه حكما دون سمع لدعوة * وحرية سمع والابصار قدنلا
 وفقدان حد القذف قد شرطوا له * كذا قال زين الدين في البحر مجلا

(قوله وطريق) هو البيئة او الاقرار والنكول انتهى حلي (قوله واهله) اي اهل صحته او ولايته والمراد ان كلا
 من القضاء والشهادة يرجعان الى شئ واحد وهو ان يكون حراما مسلما بالغاء اقله عدلا وكونه غير اعبي
 ولا محدودا في قذف ولا اصم ولا اخرس لان حكمه مبني على حكمها ولما كانت اوصاف الشهادة اظهرت عرفت
 اوصافه باوصافها واستنبط الطرسوسي في انفع الوسائل من هذه القاعدة ان الصمم ليس بمنع لان الاصم له
 شهادة معتبرة شرعا فيجوز تقليده القضاء واما الاطروش وهو الذي يسمع القوى من الاصوات فالاصم جواز
 توليته انتهى (قوله اي اداها) اي لا تحملها لانه يصح التحمل حال الرق والكفر لا الاداء (قوله ويرد عليه) الاراد
 اصحاب التهر وهو غير وارد لان قولهم اهل الشهادة اي على المقضى عليه والكافر يشهد على مثله فيقضى
 عليه بالتقيد بالمسلمين في حق من يقضى عليهم فيكون تعرف بالغلقا عن خاص ومعلوم ان الشاهد على المسلم
 يشهد على الذي فيقضى عليه (قوله وشرط اهليتها الخ) تكرار مع قوله واهله اهل الشهادة انتهى حلي قلت انما
 ذكره ليرتب عليه قوله بعد والفاسق الخ (قوله والشهادة اقوى) فيه اشاره الى رد ما ذكرناه قريبا عن صاحب
 البحر في شرح قوله اهل الشهادة حيث قال وليس المراد ان القضاء مبني على الشهادة ليتزم منه بناء القوى
 على الضعيف وانما المراد انهما يرجعان الى شئ واحد وهو ان يكون حراما مسلما بالغاء اقله عدلا لان حكمه
 مبني على حكمها لكن اوصاف الشهادة اظهرت عند الناس تعرف اوصافه باوصافها انتهى (قوله فلذا) علة للعلية
 (قوله يستقي) اي يترتب عليه (قوله والفاسق اهلها) الفسق لغة الخروج عن الاستقامة كذا في المغرب
 وشرعا ارتكاب كبيره او الاصرار على صغيرة كافي الخزانة والعدالة اجتناب الكبائر والاصرار على صغيره
 واجتناب ما يخل بالمروءة فاذا ارتكب ما يخلها خرج عن كونه عدلا وان لم يصرف اسقاطه (تنبيه) قال في البحر
 سئل عن تولية الباشاء بالقاهرة قاضيا للحكم في حادثة خاصة مع وجود قاضيا للمولى من السلطان فاجبت
 بعدم الصحة لانه لم يفوض اليه تقليد القضاء ولذا لو حكم بنفسه لم يصح انتهى (قوله لكنه لا يقدر) لان القضاء
 من باب الامانة والفاسق لا يؤتمن في امر الدين لقله مبالاة (قوله كقابل شهادة) مما يدل على انه باثم بقبول
 شهادته قوله بوجوب السؤال عن الشاهد سرا وعلاية طعن الخصم أولا في سائر الحقوق على قولهما
 المفتي به فانه يقتضي ان ياثم بتركه لانه للتعرف عن حاله حتى لا يقبل الفاسق بجر (قوله به يفتي) مقابله ما ذكره
 بعضهم من ان الاولى ان لا تقبل شهادته وان قبلها جاز وما ذكره بعضهم انه لا يصح قضاء الفاسق لانه
 لا يؤمن عليه انفسه وهو قول الثلاثة واختاره الطحاوي قال العيني وينبغي ان يفتي به خصوصا في هذا
 الزمان قال في التهر لو اعتبر هذا لانسد باب القضاء خصوصا في زماننا فلذا كان ما جرى عليه المصنف هو
 الاصح كما في الخلاصة واصح الاقاويل كما في العمادية (قوله وقيدته) اي قيد قبول شهادة الفاسق المفهوم من قابل
 انتهى حلي (قوله على ظنه) اي القاضي صدق الفاسق في شهادته فان لم يغلب على ظنه صدقه بان غلب كذبه
 عنده او تساويا فلا يقبلها اي لا يصح قبولها اصلا هذا ما يعطيه المقام (قوله واستثنى الثاني) اي ابو يوسف
 من الفاسق الذي باثم القاضي بقبول شهادته (قوله الا ان يفرق بينهما) الفعل مبني للفاعل وضميره الى الثاني
 ويدل له ما في البحر حيث قال الا ان يكون ابو يوسف فارقا بينهما انتهى (قوله وفي معروضات المفتي ابي السعود)
 اي المسائل التي عرضت على سلطان زمانه فامر فيها باوامر (قوله في وجود العدالة) هذا كان في زمانه وقد وجد
 التساوي في عدمها الان فليست من يقدم (قوله الا فضل في العلم) اي لا يزيد فيما ذكر (قوله ان كانت دينوية)
 لانه لا يؤمن من الثقول عليه بخلاف الدينية لانها من الدين انتهى وسيجي تمامه في باب القبول وعدمه (قوله
 قال) ضميره يرجع الى الشيخ امين الدين لان هذه العبارة لم توجد للمصنف في شرحه (قوله وسجل العدو)
 اي كتاب القاضي الى قاض في حادثة على عدو للقاضي الكتاب هذا ما طهرني وليس المراد وثيقة الموثق فانه
 لا يعمل بالخط عندنا (قوله ثم نقل) اي المصنف في شرحه (قوله عن شرح الوهبانية) للعلامة عبد الر (قوله

(واهله اهل الشهادة) اي اداها على المسلمين
 كذا في الحاوي السعدية ويرد عليه ان الكافر
 يجوز تقليده القضاء ليحكم بين اهل الفتن ذكره
 الزيلعي في التحكيم (وشرط اهليتها شرط اهليته)
 فان كلا منهما من باب الولاية والشهادة اقوى
 لانها ملزمة على القاضي والقضاء ملزم على
 الخصم فلذا قيل حكم القضاء يستقي من حكم
 الشهادة ان كان (والفاسق اهلها فيكون اهله
 لكنه لا يقدر) وجوبا ويأتي مقلده كقابل
 شهادة به يفتي وقيدته في القاعدة بما اذا غلب
 على ظنه صدقه فليحفظ درر واستثنى الثاني
 الفاسق اذا الجاه والمروءة فانه يجب قبول
 شهادته بزازية قال في التهر وعليه فلا ياثم ايضا
 بتوليه القضاء حيث كان كذلك الا ان يفرق
 بينهما انتهى قلت سيجي تضعيفه فراجعه
 في معروضات المفتي ابي السعود لما وقع
 وفي معروضات المفتي ابي السعود لما وقع
 التساوي في قضاة زماننا في وجود العدالة
 ورد الامر بتقديم الافضل في شهادته على عدوه
 والعدالة (والعدول لا تقبل شهادته على
 اذا كانت دينوية) ولو قضى القاضي بها
 لا يتخذ كره يعقوب باشا (فلا يصح قضاؤه
 عليه) لما تقرر ان اهل اهل الاسلام امين
 المصنف وبه اتفق مفتي وكذا وسجل العدو
 الدين ابن عبد العال قال وكذا وسجل العدو
 لا يقبل على عدوه ثم نقل عن شرح الوهبانية

انه لم ينفذها) اي نقل مسئلة قضاء القاضى على عدوه (قوله وينبغي النفاذ للقاضى عدلا) سواء كان بعلمه او بينة وهذا بحث للعلامة عبد البر (قوله ان بعلمه) اي قضى القاضى العدو على عدوه بعلمه (قوله واعتمده) اي بحث ابن وهبان وفيه انه لم يذكرا عتماده بل ظاهرا عتماده ما قدمه ولا يقال يدل على اعتماده قوله واختار بعض العلماء لان مثل هذه العبارة لا تدل على اعتماده (قوله ان كان عدلا صرح) اي مطلقا سواء كان بعلمه او بينة وهو الذى بحثه المصنف (قوله واختار بعض العلماء) هو ابن وهبان (قوله قاتل لكن نقل الخ) اصله لا مصنف حيث قال وقد عطل الشيطان اي العلامة ابن وهبان وعبد البر شارحه عما انفقت كما تمتم عليه في كتبهم المتمدة من ان اهل اهل الشهادة ممن صلح له ومن لا فلا والعدو لا يصلح للشهادة على ما عليه عامة المتأخرين فلا يصلح للقضاء انتهى (قوله لا يعتمد على كتابه) هو المعبر عنه فيما سبق بالسجل (قوله فيما اعتمده المصنف) اي في منته حيث قال فلا يصح قضاؤه عليه (قوله وبه افق محقق الشافعية الرملى) الذى نقله شارح الوهبانية عن الراعى عن الماوردى جواز القضاء على العدو ولا الشهادة عليه فارقا بظهور اسباب الحكم وخفاء اسباب الشهادة فاعل في المذهب قولين (قوله ومن خطه نقات) خبر مقدم وقوله انه الخ مبتدأ مؤخر ويصح ان يكون مفعولا لنقلت (قوله وفي شرح الوهبانية للشمس بلالى) اصله لنا طمها ونقله العلامة عبد البر عنه ونصه قال وقد ينوهم بعض المتفقهة من اليهود ان من خاصم شخصا في حق او ادعى عليه يصير عدوه فيشهدون بينهم بالعداوة وليس كذلك بل انما تثبت بنحو الخ (قوله ووصى) اي فيما اوصى عليه (قوله وشريك) اي فيما هو من مال الشركه (قوله والفا سق لا يصلح مقنيا) اي لا تصلح قولية الامام الفاسق مقنيا (قوله وله في شرحه عبارات بليغة) قال فيه ان اولى ما يستدل به فيض الرحمة الالهية في تحقيق الوقائع الشرعية طاعة الله عز وجل والتمسك بحبل التقوى قال الله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله ومن اعتمد على ما لا يعتمد عليه ومن لم يجعل الله نورا فماله من نور انتهى (قوله وبه جزم في الكنز) لوقال وقدمه في الكنز لكان اولى لانه ذكر القولين وقدم هذا (قوله لانه يجتهد الخ) هذا التعليل لا يظهر في زماننا لانه قد يعرض عن النص الضروري قصدا لغرض فاسد وربما عورض بالنص فيدعى فساد النص قال في الهنديه وينبغي ان يكون متزها عن خوارم المروءة وفيه النفس سليم الذهن حسن التصرف والعصم ان الافتاء غير مكروه لمن كان اهلا وعلى والى الامران بحيث من يصلح للفتوى ويمنع من لا يصلح ومن شر أعمى الفتوى ان يكون حافظا للترتيب والعدل بين المستعنتين لا يميل الى الاغنياء واعوان السلطان والامراء بل يكتب جواب من سبق غنما كان او فقيرا حتى يكون اعدا عن الميل ومن آدابه ان يأخذ الكتاب بالحزمة ويقرأ المسئلة بالبصرة مرة بعد اخرى حتى يتضح له السؤال ثم يجيب ومن شرطه ان لا يرجع بالكاعد كما اعتماده بعض الناس لان فيه اسم الله تعالى وتعظيم اسمه تعالى واجب واذا اجاب المفتى ينبغي ان يكتب عقب جوابه والله اعلم ونحو ذلك ويجب ان يكون المفتى حليما رزينا لئلا ينال القول منسوط الوجه سراجيه ولا ينبغي له ان يجتهد للفتوى اذا لم يسأل عنه واذا اخطأ رجع ولا يستخف ولا يأنف ويستتر ان يحفظ مسائل امامه ويعرف قواعده واساليبه ولا يجب الافتاء فيما لم يقع ويحرم التساهل في الفتوى وانباع الحيل ان فسدت الاغراض ولا يفتى في حال تغير اخلاقه وخروجه عن الاعتدال ولو يفرح ومدافعة الاخشين فان افق معتقدا ان ذلك لم يمنعه عن ذلك الصواب صحت فتواه وان خاطر والاولى ان يتبرع بالفتوى وان اخذ رزقا من بيت المال جازوله كفايته ولا يأخذ اجرة ممن يستفتى فان جعل له اهل البلدة رزقا جازوا واستخرجوا والاولى كونه باجرة مثل كتبه مع كراهة وعلى الامام ان يفرض لمدرس ومفتى كفاية ولكل اهل بلد اصطلاح في اللفظ فلا يجوز ان يفتى اهل بلد بما يتعلق باللفظ من لا يعرف اصطلاحهم وللمفتى والامام قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة كذا في خزائن المفتين وعن ابى يوسف رحمه الله انه اذا استفتى في مسألة فاستوى وارتنى ونعم ثم افق تعظيما لامر الافتاء اه (قوله حذار نسبة الخطأ) الاولى ان يقول حذر واما حذار فعنه احذر قال في القاموس وحذار حذار وقد ينون الثانى اي احذر انتهى (قوله ولا خلاف في اشتراط اسلامه) قال في البحر فنسرت المفتى اسلامه وعدالته ولزم منه اشتراط بلوغه وعقله وقد فتوى الفاسق الكافر وغير المكاف اذا لا يقبل خبرهم وتشتترط اهلية اجتهاده ولا حاجة الى اشتراط التيقظ وقوة الضبط

انه لم ينفذها) اي نقل مسئلة قضاء القاضى على عدوه (قوله وينبغي النفاذ للقاضى عدلا) سواء كان بعلمه او بينة وهذا بحث للعلامة عبد البر (قوله ان بعلمه) اي قضى القاضى العدو على عدوه بعلمه (قوله واعتمده) اي بحث ابن وهبان وفيه انه لم يذكرا عتماده بل ظاهرا عتماده ما قدمه ولا يقال يدل على اعتماده قوله واختار بعض العلماء لان مثل هذه العبارة لا تدل على اعتماده (قوله ان كان عدلا صرح) اي مطلقا سواء كان بعلمه او بينة وهو الذى بحثه المصنف (قوله واختار بعض العلماء) هو ابن وهبان (قوله قاتل لكن نقل الخ) اصله لا مصنف حيث قال وقد عطل الشيطان اي العلامة ابن وهبان وعبد البر شارحه عما انفقت كما تمتم عليه في كتبهم المتمدة من ان اهل اهل الشهادة ممن صلح له ومن لا فلا والعدو لا يصلح للشهادة على ما عليه عامة المتأخرين فلا يصلح للقضاء انتهى (قوله لا يعتمد على كتابه) هو المعبر عنه فيما سبق بالسجل (قوله فيما اعتمده المصنف) اي في منته حيث قال فلا يصح قضاؤه عليه (قوله وبه افق محقق الشافعية الرملى) الذى نقله شارح الوهبانية عن الراعى عن الماوردى جواز القضاء على العدو ولا الشهادة عليه فارقا بظهور اسباب الحكم وخفاء اسباب الشهادة فاعل في المذهب قولين (قوله ومن خطه نقات) خبر مقدم وقوله انه الخ مبتدأ مؤخر ويصح ان يكون مفعولا لنقلت (قوله وفي شرح الوهبانية للشمس بلالى) اصله لنا طمها ونقله العلامة عبد البر عنه ونصه قال وقد ينوهم بعض المتفقهة من اليهود ان من خاصم شخصا في حق او ادعى عليه يصير عدوه فيشهدون بينهم بالعداوة وليس كذلك بل انما تثبت بنحو الخ (قوله ووصى) اي فيما اوصى عليه (قوله وشريك) اي فيما هو من مال الشركه (قوله والفا سق لا يصلح مقنيا) اي لا تصلح قولية الامام الفاسق مقنيا (قوله وله في شرحه عبارات بليغة) قال فيه ان اولى ما يستدل به فيض الرحمة الالهية في تحقيق الوقائع الشرعية طاعة الله عز وجل والتمسك بحبل التقوى قال الله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله ومن اعتمد على ما لا يعتمد عليه ومن لم يجعل الله نورا فماله من نور انتهى (قوله وبه جزم في الكنز) لوقال وقدمه في الكنز لكان اولى لانه ذكر القولين وقدم هذا (قوله لانه يجتهد الخ) هذا التعليل لا يظهر في زماننا لانه قد يعرض عن النص الضروري قصدا لغرض فاسد وربما عورض بالنص فيدعى فساد النص قال في الهنديه وينبغي ان يكون متزها عن خوارم المروءة وفيه النفس سليم الذهن حسن التصرف والعصم ان الافتاء غير مكروه لمن كان اهلا وعلى والى الامران بحيث من يصلح للفتوى ويمنع من لا يصلح ومن شر أعمى الفتوى ان يكون حافظا للترتيب والعدل بين المستعنتين لا يميل الى الاغنياء واعوان السلطان والامراء بل يكتب جواب من سبق غنما كان او فقيرا حتى يكون اعدا عن الميل ومن آدابه ان يأخذ الكتاب بالحزمة ويقرأ المسئلة بالبصرة مرة بعد اخرى حتى يتضح له السؤال ثم يجيب ومن شرطه ان لا يرجع بالكاعد كما اعتماده بعض الناس لان فيه اسم الله تعالى وتعظيم اسمه تعالى واجب واذا اجاب المفتى ينبغي ان يكتب عقب جوابه والله اعلم ونحو ذلك ويجب ان يكون المفتى حليما رزينا لئلا ينال القول منسوط الوجه سراجيه ولا ينبغي له ان يجتهد للفتوى اذا لم يسأل عنه واذا اخطأ رجع ولا يستخف ولا يأنف ويستتر ان يحفظ مسائل امامه ويعرف قواعده واساليبه ولا يجب الافتاء فيما لم يقع ويحرم التساهل في الفتوى وانباع الحيل ان فسدت الاغراض ولا يفتى في حال تغير اخلاقه وخروجه عن الاعتدال ولو يفرح ومدافعة الاخشين فان افق معتقدا ان ذلك لم يمنعه عن ذلك الصواب صحت فتواه وان خاطر والاولى ان يتبرع بالفتوى وان اخذ رزقا من بيت المال جازوله كفايته ولا يأخذ اجرة ممن يستفتى فان جعل له اهل البلدة رزقا جازوا واستخرجوا والاولى كونه باجرة مثل كتبه مع كراهة وعلى الامام ان يفرض لمدرس ومفتى كفاية ولكل اهل بلد اصطلاح في اللفظ فلا يجوز ان يفتى اهل بلد بما يتعلق باللفظ من لا يعرف اصطلاحهم وللمفتى والامام قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة كذا في خزائن المفتين وعن ابى يوسف رحمه الله انه اذا استفتى في مسألة فاستوى وارتنى ونعم ثم افق تعظيما لامر الافتاء اه (قوله حذار نسبة الخطأ) الاولى ان يقول حذر واما حذار فعنه احذر قال في القاموس وحذار حذار وقد ينون الثانى اي احذر انتهى (قوله ولا خلاف في اشتراط اسلامه) قال في البحر فنسرت المفتى اسلامه وعدالته ولزم منه اشتراط بلوغه وعقله وقد فتوى الفاسق الكافر وغير المكاف اذا لا يقبل خبرهم وتشتترط اهلية اجتهاده ولا حاجة الى اشتراط التيقظ وقوة الضبط

كما في الروض للاختراز من من غلب عليه الغفلة والسهولان اشتراط الاجتهاد بغنى عنهما وعلم منه ان شرط
 التيقظ انما هو في المفتي المجتهد وفي الهندية اجمع الفقهاء على ان المفتي يجب ان يكون من اهل الاجتهاد
 ظهريه وذكر في المتن اذا كان صوابه اكثر من خطاه حل له ان يغني وان لم يكن من اهل الاجتهاد لا يحل له
 ان يغني الا بطريق الحكاية فيمكن ما يحفظ من اقوال الفقهاء كذا في الفصول العمادية انتهى وفي الهندية قال
 القاضي الامام ابو جعفر رحمه الله وهو صاحب كتاب الاقضية بعد ما بين اهل القضاء ولا ينبغي لاحد ان يغني
 الا من كان هكذا ويريد ان المفتي يغني ان يكون عدلا عالما بالسكتاب والسنة واجتهادا رايا الا ان يغني بشئ
 قد سمعه فانه يجوز وان لم يكن عالما بما ذكرنا من الادلة لانه حاكم بما سمع من غيره فانه بمنزلة الراوي في باب
 الحديث فيشترط فيه ما يشترط في الراوي من العقل والضبط والعدالة والفهم محيط اه واشتراط العدالة بناء على
 ان الفاسق لا يصلح مقبلا (قوله فيصح اعتناء الاخرس) حيث فهمت اشارته بل الناطق ان قيل له يجوز هذا
 فقل راسه اي نعم جاز ان يعمل باشارته هندية والى ذلك يشير عموم المصنف في قوله ويكتفي بالاشارة منه وفي المخ
 عن القوا تد الزبانية الاشارة من الناطق باطلا في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقراء بالنسب والاسلام والكفر
 كذا في التنقيح ويزاد عليه الامان كما في انفع الوسائل والاعلام بسرقلان ومكانه والاستخدام فلو حلف
 لا يستخدم فلانا فاشارة به بشئ من الخدمة حنت في يمينه خدمه فلان ام لم يخدمه كذا في العمادية في بحث
 احكام السكون انتهى (قوله بعد دعوى صحبة) قال في البحر شرأ نطه ان يكون بعد تقدم دعوى صحبة
 من خصم على خصم فان تقدم هذا الشرط لم يكن حكما وانما هو افتاء صرح به الامام السرخسي قال وهذا شرط
 لنفاذ القضاء في المجتهدات ذكره العماد في فصوله والبرازي في فتاواه ونقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع
 عليه وفي فتاوى قاضي خان انما يتخذ القضاء عند شرأ نط القضاء من الخصومة وغيرها فاذا لم يوجد لم يتخذ
 انتهى فاذا حكم شافعي بموجب بيع عقار لا يكون حكما بل لاشقة للجار لعدم حادثة الشفعة وقت الحكم به
 وهكذا في نظائره كذا ذكر العلامة قاسم في فتاواه والموجب بفتح الجيم هو الحكم انتهى (قوله ولو في مجلس القضاء)
 وسواء كان في المعاملات والديانات انتهى مخ (قوله على الاطلاق) سواء اجتمع معه ام لا وقيل اذا كان الامام
 في جانب وصاحبه في جانب خير المفتي وفي جامع الفصولين ولو اختلف فيها اصحابا فلو مع ابي حنيفة احد
 صاحبيه يأخذ بقواهما الظهور الصواب فيها ولو اختلف ابا حنيفة صاحبه فلو كان اختلفا فهم بحسب الزمان
 كالحكم بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه لتغير احوال الناس وفي المزارعة والمعامله يختار قولهما
 لاجماع المتأخرين على ذلك وفيما عدا ذلك قبل بخير المجتهد ويعمل بما ادى اليه اجتهاده وقيل يأخذ
 بقول ابي حنيفة انتهى (قوله وبعبارة النهر) وكذا نقله الجوى وصاحب الهندية عنه فترتبة الحسن بعد مرتبة
 زفر قال الجوى واذا كان في المسئلة قولان صحيحان يغني بايهما شاء يعني وليس له ان يغني بهما في حادثة
 واحدة كما وقع لبعض مفتي زماننا انتهى (قوله وصح في الحاوي) مقابل الاطلاق الذي في المصنف (قوله
 قوة المدرك) المدرك مصدر بمعنى الادراك في الادراك القوي من المختلفين وقوته ترجع الى قوة الدليل والمراد
 محل الادراك وهو الدليل (قوله والا اول اضبط) لا طراده في الخاص والعام وهو من لا يدرك قوة المدرك على انه
 قد يظهر قوة له بحسب ادراكه ويكون الواقع بخلافه او بحسب دليل ويكون لصاحب المذهب دليل آخر لم يطلع
 عليه ثم هذا اذا كان الامام في جانب وصاحبه في جانب قال في البحر وصح في الحاوي القدسي ان الامام
 اذا كان في جانب وهما في جانب ان الاعتبار لقوة المدرك فان قلت كيف جاز للمشايخ الافتاء بغير قول الامام
 مع انهم مقلدون له قلت قد اشكل على ذلك مدة طويلة ولم ارعنه جوابا الا ما فهمته الا ان من كلامهم
 وهو انهم نقلوا عن اصحابنا انه لا يحل لاحد ان يغني بقولنا حتى يعلم من اين قلنا ونقل في السراجية ان هذا
 سبب مخالفة عصام للامام وكان يغني بخلاف قوله كثيرا لانه لم يعلم الدليل وكان يظهر له دليل آخر فيغني به
 فاقول ان هذا الشرط كان في زمانهم اما في زماننا فيكتفي بالحفظ كما في القنية وغيرها فيحل الافتاء بقول
 الامام بل يجب وان لم يعلم من اين قال وعلى هذا فما صححه في الحاوي مبنى على هذا الشرط وقد صححوا
 ان الافتاء بقول الامام فينتج من هذا انه يجب علينا الافتاء بقول الامام وان افترق المشايخ بخلافه لانهم
 انما اختلفوا بخلافه لقد الشرط في حقهم وهو الوقوف على دليله واما نحن فلنا الافتاء وان لم نقف على دليله انتهى

وتشرط بعضهم تنقله لاجتبه في غير رتبة
 ونطقه فيصح افتاء الاخرس لادناؤه (ويكتفي
 بالاشارة منه لا من القاضي) للزوم صيغة
 مخصوصة حكمت والزمت بعد دعوى صحبة
 واما الاطرش وهو من يسمح الصوت القوي
 فالاصح العجبة بخلاف الاصم (ويغني القاضي
 ولو في مجلس القضاء وهو ينبغي دورا من لم
 يجتصم اليه) ظهريه وسنبطح (ويأخذ
 القاضي) كالقاضي يقول ابي حنيفة على الاطلاق
 والحسن بن زياد وهو الاصم منبذ وسراجية
 وبعبارة النهر ثم يقول الحسن قنينة وصح
 في الحاوي اعتبار قوة المدرك والا اول اضبط

والاعطاء عند الكل ان يستأجر صاحب الحاجة يوما الى الديل ليقوم بعمله بالمال الذي يريد دفعه اليه فنصح
 الاجارة ويستحق الاجير ثم المستأجر بالخيار ان شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله في عمل آخر
 قالوا وهذه الحيلة انما تصح اذا كان العمل الذي استأجره عليه عملا يصح الاستئجار عليه كذا في المحيط كتبليغ
 الرسالة ونحوه وان لم يبين المدة لا يجوز كذا في فتاوى الخلاصة وهل يحل للمعطي الاعطاء بدون هذه الحيلة
 تسكاه وفيه قيل لا يحل وقيل يحل وهو الاصح هذا اذا اعطاء قبل ان يسوي امره اما اذا اعطاء بعد ان سوي
 امره ونجاء من ظلمه يحل للمعطي الاعطاء ويحل للاخذ الاخذ وهو الاصح كذا في المحيط الوجه الثاني
 اذا لم يشترط ذلك صريحا ولكن انما يدى ليعينه عند السلطان وفي هذا الوجه اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى
 وعامتهم على انه لا يكره هذا اذا لم يكن بينهما مهاداة قبل ذلك بسبب من الاسباب واما اذا كان بينهما مهاداة
 قبل ذلك بسبب صداقة او قرابة فاهدى اليه كما يدى قبل ذلك ثم ان المهدي اليه قام لاصلاح امره فهذا امر
 حسن لانه مجازاة الاحسان بالاحسان والكرم بالكرم انتهى وفي حاشية المكي عن الفتح اما اذا كان الاهداء
 بلا شرط ولكن يعلم يقينا انه انما يدى اليه ليعينه عند السلطان فشا يخضع له لئلا بأس به ولو قضى حاجته
 بلا شرط ولا طمع فاهدى اليه بعد ذلك فهو حلال لا بأس به وما نقل عن ابن مسعود من كراهيته فروع انتهى
 وفي القنية ما يدفعه المتعاشقان رشوة يجب رده ولا تملك ولو ابراء من الدين ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ
 وهو رشوة ولو ابراء الاضطجاع عند امرائه فقال ابرئني من المهر فاضطجع معك فابراؤه قيل يبرأ لان البراء للتودد
 الداعي الى الجماع وقال عليه الصلاة والسلام تهادوا وتحابوا بخلاف البراء في الاول لانه مقصور على اصلاح
 المهم واصلاح المهم مستحق عليه ديانة وفي صلح المعراج تجوز المصانعة للأوصياء في اموال البناتى وبه يفتى
 ومن الرشوة المحرمة على الاخذ دون الدافع ما يأخذه الشاعر وفي البزازية وقع بين الزوجين صداقة فقالت
 لاصالحه حتى يعطيني كذا اجاز ولو ابراء الاخذ ان يزوج اخته الا ان يدفع اليه كذا فدفع له ان يأخذه منه قائما
 او هالك لانه رشوة بحر وفي الخلاصة الهدية ثلاثة حلال من الجانبين للتودد وحرام منهما وهو الاخذ للاعانة
 على الظلم وحرام على الاخذ وهو الاهداء للكف عن الظلم وحيلته الاستئجار المتقدم انتهى بتصرف ومما مشى
 عليه المصنف من عدم نفاذ قضائه اذا ارتشى احد احوال اشار اليه في البحر فقال وحكى في فصول العمادى فيه
 اختلافا فاقيل لا ينفذ فيما ارتشى فيه وينفذ فيما سواه وهو اختيار خمس الأئمة وقيل لا ينفذ فيهما وقيل ينفذ فيهما
 وهو ما ذكره البردوى ورجحه في فتح القدير بقوله وهو حسن لان حاصل امر الرشوة فيما اذا قضى بحق ايجابها فسقا
 وقد فرض ان الفسق لا يوجب العزل فولايته قائمة وقضاؤه بحق فلم لا ينفذ وخصوص هذا الفسق غير مؤثر
 ونمايه توجيهه انه اذا ارتشى يكون تمام لنفسه او لغيره يعني والقضاء على الله تعالى انتهى قلت ليس هذا مرادهم
 واتم امرادهم انه قضى لنفسه يعني والقضاء لنفسه باطل وهذا القول احسن وتظهر ان خصوص هذا الفسق
 مؤثر في عدم النفاذ انتهى وفيه ان معنى بطلان القضاء لنفسه ان يعرض في حادثة لنفسه وليس المراد ان يعرض
 لغيره بحق وقد اخذ رشوة تأمل (قوله ففسق باخذها) قبل القضاء او بعده لافرق بين رشوته ورشوة ولده
 ومن لا تقبل شهادته له اذا علم بذلك وفي المفتاح العدل من يأتمر بالشرع وينتهي بنواهيه والفسق هو الخروج
 عن امر الله تعالى بارتكاب الكبيرة كاستماع الغناء والرقص واخذ الرشوة وغير ذلك انتهى جوى (قوله لانها
 المعظم) اى معظم ما يفسق به القاضى (قوله وجوبا) اى يجب على السلطان عزله بزازية وقيل انه يحسن عزله
 (قوله وقيل يعزل) وظاهر المذهب انه لا يعزل (قوله وفي الخلاصة الخ) هو احد اقوال تقدمت في قضاء الفاسق
 وهو انه لا يعزل (قوله ثم صلح) اى بالطاعة او الاسلام (قوله في فسقه) اى بالرشوة (قوله ونحوه) كفسق آخر (قوله
 واعتمده في البحر) قال فيه نقلا عن السراج قال ابو حنيفة لو قضى القاضى زما نا بين الناس ثم علم انه مرتش ينبغى
 للقاضى الذى يختصمون اليه ان يبطل كل قضايا انتهى وقال قبله فصار الحاصل انه اذا فسق لا يعزل ونفذ
 قضاياه الا في مسألة هي ما اذا فسق باخذ الرشوة فانه لا ينفذ في الحادثة التى احذ بسببها واذ كر الطرسوسى ان من
 قال باستحقاقه العزل قال بصحة احكامه ومن قال بعزله قال بطلانها انتهى (قوله انفقوا في الامارة والسلطنة
 الخ) قال في فتاوى قاضى خان من الردة والسلطان يصير سلطانا بامر من بالمبايعه معه يعتبر في مبايعته مبايعه
 اشراقهم واهلهم الثاني ان ينفذ حكمه على رعيته خوفا من قهره وجبروته فان بايع الناس ولم ينفذ فيهم حكمه

من قلد بواسطة الشفعة كن قلد احتسابا وشك
 في البزازية زيادة وان لم يحل الطلب بالشفعة
 (ولو) كان عدلا قضى باخذها (او غيرها
 ونحوها) لانها المعظم (استحق العزل) وجوبا
 وقيل يعزل ويأمره القضاة ان ينفذوا
 الملك وفي الخلاصة عن النوادر لو فسق او ارتد
 او عصى ثم صلح او ابصر فهو على قضااته وما قضى
 في فسقه ونحوه باطل واعتمده في البحر وفي الفتح
 بالنسبة لانها مبايعه على القهر والغلبة

أجزء عن قهرهم لا يصير سلطانا فإذا صار سلطانا بالبيعة جازان كان له قهر وغلبة لا ينزعزل لأنه لو انزعزل يصير سلطانا بالصهر والغلبة فلا يعيدوان لم يكن له قهر وغلبة ينزعزل انتهى (قوله الوالي كالقاضي) أي الوالي إذا فسق فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل ولا ينزعزل كذا في البحر عن أول دعاوى الخانية فالاستدراك على ذكر الاتفاق في عدم عزل الوالي (قوله وينبغي أن يكون موثوقا به) من وثقت به أثق بالكسر فيه مائة وثقة وثوقا التثنية وظاهر كلام البحر أن الابتغاء للاستحباب فانه قال لأن القضاء من أهم أمور المسلمين فكل من كان أعرف وأقدر وأوجه وأهيب وأصبر على ما يصيبه من الناس كان أولى انتهى (قوله في عفاؤه) هو كما في شرح الكرماني للبخاري الكف عن المحارم وخوارم المروءة (قوله وعقله) هو على ما قاله الأكثر قوهها أدرأه الكليات كما في التحرير والمراد بكونه موثوقا به في عقله أن يكون كاملا فلا يولي إلا الحق وهو ناقص العقل وفي المستطرف الخفة غريزة لا تنفع فيها الحيلة وهي داء دواء الموت وفي الحديث الحق أبيض الخلق إلى الله تعالى إذا حرمه عز الأشياء وهو العقل ويستدل على صفته من حيث الصورة بطول اللحية لأن مخرجها من الدماغ فمن أفرط طول لحية قل دماغه ومن قل دماغه قل عقله ومن قل عقله فهو أحمق وصفته من حيث الأفعال تزل نظره في العواقب وثقته بمن لم يعرفه والحب وكثرة الكلام وسرعة الجواب وكثرة الالتفات والخلو من العلم والجهل والخفة والسفة والنظم والعقلة والسهو والخيلاء أن استغنى بطرأ ورافق قنط وان قال نخش وان سئل بخل وان سأل الخ وان قال لم يحسن وان قيل له لم يفقه وان ضحك فقه وان بكى صرخ وان اعتبرنا هذه الخصال وجدناها في كثير من الناس فلا يكاد يعرف العقاقيل من الحق قل عيسى عليه الصلاة والسلام عاجلت الأكمة والأبرص فأبرأتهما وعاجلت الحق فلم يبرأ انتهى بحروفي الجوى ومن علامته أي الحق أيضا صغر الرأس وطول العنق قال الشاعر

صغر الرأس وطول العنق * شاهد عدل بفرط الحق

(قوله وصلاحه) قال الخصاف أهل الصلاح من كان مستورا ليس بمعتول ولا صاحب ربة مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الأذى قليل السوء ليس بمعاقر للتبذير وليس بسباب للرجال ولا بقداف للمحسنيات ولا معروف بالكذب انتهى جوى (قوله وفهمه) قيل الفهم قوة من شأنها أن تعد النفس لاكتساب الآراء والمطالب والدكاء جوده تلك القوة جوى (قوله وعلمه بالسنة) هي أقواله عليه الصلاة والسلام وأفعاله وتقريره وهو سكونه عند أمره بما ينه من مسلم جوى (قوله والأثار) التي وردت عن الصحابة والتابعين وقال ملا على في شرح الخبئة ومصطلح أهل الأثر أي الحديث والخبر قال البخاري الأثر لغة البقية واصطلاحا الأحاديث مرفوعة أو موقوفة على المحدث وان قصره بعض الفقهاء على الموقوف ويمكن أن يراد بأهل الأثر من ينبع أثر النبي صلى الله عليه وسلم علما وعملا وقالوا حالا انتهى مكي (قوله ووجه الفقه) أي الطرق التي يستنبط الفقه منها والأصول التي ينبني عليها (قوله والاجتهاد) هو لغة بذل الجهود أي الطاقة في تحصيل ذي كفاة وعرفا هو ذلك من الفقيه في تحصيل حكم شرعي ظني قال في التلويح ومعنى بذل الطاقة أن يحسن من نفسه الجهد عن المزيد عليه وشرط الاجتهاد الإسلام والعقل والبلوغ وكونه فقيها النفس أي شديد الفهم بالطبع وعلمه باللغة العربية وكونه حاضرا بالكتاب الله تعالى مما يتعلق بالأحكام وما لم بالحديث متناوسدا ونامحا ومنسوخا وبالقياض وهذه الشرائط انما هي في حق المجتهد المطلق الذي يفنى في جميع الأحكام وأما المجتهد في حكم دون حكم فعليه معرفة ما يتعلق بذلك الحكم مثلا الاجتهاد في حكم متعلق بالصلاة لا يتوقف على معرفة جميع ما يتعلق بالنكاح والمراد هنا الاجتهاد بالمعنى الأول انتهى جوى (قوله لتعذره) أي لتعذر وجوده في كل حين جوى أي والقضاء محتاج إليه في جميع الأحيان فلا يناف به والتعليل يفيد أنه لا يكون أولى لأن المتعذر لا ينافي حصوله (قوله فيصيح قولية العاصي) لأن المقصود من القضاء وهو إبطال الحق إلى مستحقه يحصل بالعمل بفتوى غيره بحرق وقال ابن الغرس ليس مرادهم بالجاهل العاصي المحض بل لابد من تأهل العلم والفهم وأقله أن يحسن بعض الحوادث والمسائل الدقيقة وأن يعرف طريق تحصيل الأحكام الشرعية من كتب المذهب وصدور المشايخ وكيفية الإراد والاصدار في الوقائع والدعاوى والجميع انتهى جوى (قوله لكن في إيمان البرازية) قد يقال في جوابه أن المراد بالافتاء ما يعمل به القاضي بأن يرفع السؤال إلى المفتي بصورة إذا رفعت حادثة كذا إلى القاضي فبماذا يحكم على أن مخالفة الديانة للقضاء في نادر من المسائل (قوله بالظاهر) أي من اللفظ وبما دلت عليه القرآن

لكن في أول دعاوى الخانية الأولى كقاضي
فلحظ (وينبغي أن يكون موثوقا به في عفاؤه)
وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والأثار
ورجوه على أنه يجوز خلوا من عند عند الأولوية
بفتوى غيره لا يمكن في إيمان البرازية المفتي
بني بالديانة والقاضي يفتي بالظاهر

وفي اطلاق اسم خليفة الله (الاضافة للبيان) (قوله خلاف) من اجازحه على المعنى المتقدم ومن منع كانه والله تعالى اعلم لانه جعله مما يخص الانبياء كآدم وداود (قوله التقليد اى اخذ القضاء) الذى فى نسخ المتن الذى شرح عليه المصنف التقليد بدون ياء وفهمه بقبول تقليد القضاء من السلطان قال وهذه العبارة الاولى مما وقع فى بعض نسخ السكندر من التقليد اى النصب من السلطان انتهى فالواقع من الشرح انما يناسب التقليد بدون ياء ومعنى الاخذ القبول (قوله الحيف) ويراد فيه الخلف بالجيم والنون (قوله بكفى احدهما فى الكراهة) لان الغالب هو الوقوع فى محظوره حينئذ انتهى (قوله وان تعين عليه) اى مع خوف الحيف قال فى الفتح ومحل الكراهة ما اذا لم يتعين عليه فان المحصر صار فرض عين عليه وعليه ضبط نفسه الا ان كان السلطان يمكن ان يفصل الخصومات ويتفرغ لذلك انتهى ومع هذا النص لا وجه لبحث صاحب الجهر بقوله ولم ارجحكم ما اذا خاف الجور مع التعيين ومقتضى كلامهم فى النسخ ان لا يجوز له القبول تقدماً للمعصية على المبيع وان كان فرضاً انتهى على ان فى كلامه تنافياً لمن تأمله (قوله ثم ان المحصر الخ) قال فى الاختيار ومثله المختار ومن تعين له يفترض عليه الولاية ولو امتنع لا يجبر عليه انتهى (قوله والتقليد) الاولى والتقليد (قوله والتركة عزيمة عند العامة) لان الغالب خطأ من ظن من نفسه الاعتدال فيظهر منه خلافه قال فى البرازية وترك الدخول الصلح ديناً وديناً انتهى ومقابل قول العامة عكس ما فى المصنف قال فى الهداية الصحيح ان الدخول فيه رخصة طمعا فى اقامة العدل قال عليه الصلاة والسلام عدل ساعة خير من عبادة سنة وعن مسروق انه قال لان اقضى يوماً واحداً بالحق والعدل احب الى من سنة اغزوها فى سبيل الله والتركة عزيمة فله يخطئ ظنه فلا يوافق ولا يعينه عليه غيره انتهى (قوله ويحرم على غير اهل الدخول فيه) كالعامة على ما اختاره ابن الغرس قال ولا ينبغي ان ينسب الى مجتهد من السلف فضلا عن امام الاثمة تجوز ولاية القضاء التى هي اشرف مناصب الاسلام بعد منصب الامامة الى بعض السوق الذين لا يعقلون الامور العاشية فضلا عن كبارها قال فى المختار الاولى ان يكون القاضى مجتهدا فان لم يوجد فيجب ان يكون من اهل الشهادة وتوقاه فى دينه وامانه وعقله وفهمه عالما بالفقه والسنة وكذلك المفق فجزاء الله عن ائمتنا خيرا انتهى قلت وهذا نادى فى زماننا فيغضى الى سد باب القضاء كقول من قال ان اخذ القضاء برشوة او ارتشى لا ينفذ قضاؤه (قوله فقيه الاحكام الخمسة) اوله ا قوله وكره تجرير الخ (قوله ويجوز تقلد القضاء من السلطان العادل والجار) لان العصاة تقلدوه من معاوية والحق كان يدعى على رضى الله تعالى عنه فى نوبته والتابعين تقلدوه من الحجاج وكان جاثرا افسق اهل زمانه والعدل هو الواضع كل شئ موضعه وقيل المتوسط بين طرفي الافراط والتفريط سواء كان فى العقائد او فى الاعمال او فى الاخلاق وقيل عبر ذلك وسئل الصديق رضى الله تعالى عنه عن العدل وهو على المنبر فاجاب على البديهة

العدل ان تأتى الى اخيك كما يرام مثله فى الناس ان يرضى كما

(قوله فيحرم) ولا يصح لان المقصود لا يحصل به بحر (قوله ولو فقد وال الخ) قال فى جامع الفصولين وكل مصر فيه وال مسلم من جهة الكفار يجوز منه اقامة الجمع والاعباد واخذ الخراج وتقليد القضاء وتزويج الايامي لاستيلاء المسلم عليهم واما طاعة الكفار ففى موادعة ومحادعة واما فى بلاد عليا ولاة ككفار فيجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعباد وبصير القاضى قاضيا بترضى المسلمين ويجب عليهم طلب والء سلم انتهى وعبر بالجواز واراد الصحة فلا ينافى وجوب اقامة الجمع والاعباد (قوله صبح المنزل) فى الفصول بحر واستيلاء الباغي لا تنعزل قضاة اهل العدل ويصح عزل الباغي لهم حتى لو انهم لم يباغي بعده لا ينفذ قضاياهم بعده ما لم يقلدهم سلطان العدل ثانيا اذ الباغي صار سلطانا بالقهر والغلبة انتهى (قوله نفذه) حيث كان موافقا او محتفاه فيه كفى سائر القضاة وهو صرح به فى فصول العمادى ويدل على ان القاضى لو كان من البغاة فان قضاؤه ينفذ كسائر الفاسق من اهل العدل لان الفاسق يصلح قاضيا فى الاصح وهذا هو المعتمد من اقوال ثلاثة بحر (قوله وبه جزم الناصحى) قد علمت المعتمد (قوله فاذا تقلد القضاء الخ) اشار به الى ان المولى بمجرد توقيته لا يتأخر عن النظر فيما فوض له فان تأخر لغير عذر عزله الامام بحر (قوله طلب ديوان قاض قبله) فيبعث المولى اثنين او واحدا مأموئا ليقبضاهما من المعزول او امينه ويسألان منه شيا فشيئا ويجعلان كل نوع فى خريطة ليكون اسهل للتناول ثم اذا قبضاه ختم عليه خوفا من التغيير وذلك لان القاضى يكتب نسختين احدهما فى يده لاحتمال

وفي اطلاق اسم خليفة الله خلاف تارة ثانية (وكره) بحر (التقليد) اى اخذ القضاء (ان خاف الحيف) اى الظلم (او العجز) بكفى احدهما فى الكراهة ابن كمال (وان تعين له او امينه لا يكره فتح ثم ان المحصر فرض عينى مباح (والتركة بحر (التقليد رخصة) اى مباح (عزيمة) عند العامة بزازية فالاولى عدمه (ويحرم على غير اهل الدخول فيه قطعاً) من غير رد فى الحرمة فقيه الاحكام الخمسة (ويجوز تقلد القضاء من السلطان العادل والجار) ولو كره افراد كره مسكين وعبد (والناس) الا اذا كان يمنع عن القضاء بالحق فيحرم (ولو قد زال وللمصلحة ففتح (ودن) سلطان تعيين وال (اهل البغي) واذا جفت الدولة الخوارج وادار مع قضاء الباغي الى قاضى صحيح العزل وقيل لا وبه جزم الناصحى (فاذا تقلد القضاء طلب ديوان قاض قبله)

الصلاة والسلام قضى فيه وكذا الخلفاء بعده ولأنه عبادة والمساجد لها وضعت قال الجوى كذا قالوا وهو صحيح
بالنظر لما منهم أما بالنظر لما تافلا فان أهله لا يحترمون المساجد ولا يقدررون قد رهاور بما يجلسون فيها بالحنانية
ويفعلون فيها ما لا يليق انتهى ولا يمنع المشرك من دخوله للقضاء لان نجاسته نجاسة اعتقاد على معنى التشبيه
وأما الحائض فتخير بحالها يخرج اليها القاضي ويرسل نائبه كالمو كانت الدعوى في دابة واطلق في المسجد فشم
غير الجامع لكونه أولى لانه أشهر ثم الذي تقام فيه الجماعات وان لم تصل فيه الجمعة قال في البحر والحاصل انه
يجلس له في أشهر الاماكن وجامع الناس وليس فيه حاجب ولا باب وهو الأفضل وفي شرح ادب القاضي وله
ان يتخذوا باليمنع الخصوم من الازدحام ولا يباح للبواب ان يأخذ شيئا على الاذن في الدخول واذا اخذ البواب
شيئا وعلم القاضي به تقضى كان القضاء بالرشوة ولا ينفذ انتهى ويختار مسجدا في وسط البلد اى وفي السوق
ولا يختار مسجدا في طرف البلد لزيادة المشقة ويجوز ان يحكم في بيته وحيث شاء الا ان الاولى ما ذكرناه
بحر ولا يقضى حال شغل قلبه بفرح او غضب ارفع او حاجة الى الجماع او برد او حر شديد او مداقة
الاخمين ولا ينبغي ان يتطوع بالصوم في اليوم الذي يريد الجلوس فيه للقضاء ويخرج في احسن نياه واعدل
احواله (قوله ويستدبر الخ) اى ندبا كما في الذي قبله (قوله على المدعي) وقيل في بيت المال (قوله على المتردد) وهى
في المصر من نصف درهم الى درهم وفي خارجه لكل فرسخ ثلاثة دراهم الى اربعة بحر وفي البرازية ويستعين
بأعوان الوالى على الاحضار وهو المراد بالاشخاص كما بينه ابو السعود عن العناية واطلق بعض المشايخ
الذهاب الى باب السلطان والاستعانة بأعوانه او بالاستئذان من حقه قبل العز عن الاستيفاء بالقاضى لكونه
لا يفتى به الا اذا عجز القاضي واذا ثبت تمرد عن الحضور فاقبه بقدره فان توارى الخصم في بيته ختم القاضي
على بابه وجعل بيته عليه سجنا وسد اعلاه واسفله حتى يضيق عليه الامر فيخرج واختلفوا في تسجير الباب
والاصح انه يسجره اذا كان غير مشترك والتسجير الضرب بالمسامير والسلطان الختم على باب المدين وان لم يتوار
في بيته تضيقا عليه حتى يقضى الدين انتهى (قوله والفقيه) هو مدرس الفقه (قوله اوفى داره) لان العبادة
لا تنقيد بمكان والاولى ان يكون الدار في وسط البلد كالمسجد انتهى جوى (قوله وبأذن عوما) للناس ولا يمنع
احدا لان لكل احد حقا في مجاسه انتهى (قوله ويردهديه) افاد بذكر الرد انه لا يضعها في بيت المال وهو
قول عامة المشايخ وقيل يضعها فيه فان جاء المالك رد اليه وانما يرد لها لانها تشبه الرشوة وعلى هذا
كانت الضمانية رضى الله تعالى عنهم (قوله ومفاده الخ) لا يظهر اذ لا يلزم من اختصاصه صلى الله عليه وسلم
بانها له عدم قبول الائمة لها اذ قد قبلونها ويضعونها في بيت المال (قوله انه ائيب للامام) اى السلطان
وسلف في فصل الجزية ان هدية اهل الحرب للامام تصرف في مصالح المسلمين قال في البحر عن الفتح وكل من
عمل للمسلمين عملا حكمه في الهدية حكم القاضي انتهى فظاهره انه يحرم قبولها على الوالى والمفتى وليس
بكما قال فقد ذكر في الخانية ويجوز للامام والمفتى قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك من حقوق
المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضي انتهى الا ان يراد بالامام امام الجامع انتهى (قوله يجوز للامام) ان جعل
الامام على امام الصلاة زال التنافي بين عبارتيهما وان حمل على الخليفة تنافى هذان مع ما قبله والذي يدل عليه
كلامهم في السير جواز قبول الامام الهدية من اهل الحرب وصرفها في مصالحها (قوله لانه انما يهدى الى العالم
لعلمه) علة قاصرة فلو قال لانه انما يهدى اليهم للاعظ والوعظ والاقتناء لكان اعم وقد يقال ان العلم متحقق في الجميع
فاعتبر (قوله السلطان والباشا) يجب ان يقيد بان لا يكون لهما خصومة وليس له قبولها من الصنفى انتهى
جوى ووجه القبول منهما ان هديتهما من بيت المال وهومن مصارفه والظاهر انه مقيد بما اذا غلب الحل
اما اذا غلب الحرام واستويا فانه لا يقبل منهما ولو قال فيماسياى ولا خصومة لهما لم هذين (قوله وقربه المحرم)
خرج ابن العم مثلا بحر (قوله او بمن جرت عادته) ظاهر العطف يقتضى انه يقبل من القريب وان لم يكن له عادة
بالاهداى وفى كلام بعضهم ما يقتضى انه كالأجنبي لا بد ان يكون له عادة والا فلا يقبلها منه الا ان يكون فقير
ثم ايسر لان الظاهر ان المانع ما كان الا الفقير انتهى بحر (قوله بقدر عادته) فان زاد رد الزائد وقيد فقر الاسلام
بان لا يزيد ماله فان زاد قبل بقدر ما زاد ماله جوى (قوله ولا خصومة لهما) فان كان لهما خصومة ردها
قال في التمر اما اذا تمت الخصومة فينبغى ان لا يتردد في جواز قبولها لعلها لا يكون ممن لا تنهاى خصوماته

ويستدبر القابلة كخطيب ومدرس خاتمة واجزة
الحاضر على المدعى هو الاصح بحر عن البرازية
وفي الخاتمة على المتردد هو الصحيح (قوله وبأذن
السلطان) والمفتى والفقيه (قوله اوفى داره) وبأذن
عوما (قوله ويردهديه) التفسير للتقبل ابن كمال
وهى ما يعطى بلا شرط اعانه بخلاف الرشوة
ابن مالك ولقناذى المهدي بالرد يعطيه من
فتيا خلاصة ولقناذى المهدي بالرد يعطيه من
او بعده مكانه وضعها في بيت المال ومن
خصوصية ليس للامام قبول الهدية والامام
ومفاده انه ليس للامام قبول الهدية والامام
خصوصية وفيها يجوز للامام والمفتى والواعظ
قبول الهدية لانه انما يهدى الى العالم لعلمه بخلاف
القاضى (الامام) اربع السلطان والباشا
اشياء ويجوز (قربه) المحرم (او بمن جرت
عادته بذلك) بقدر عادته ولا خصومة لهما مدر

كنظار الاوقاف ومباشر بها انتهى حموى قلت وعلى بحث صاحب التهرنص ابن ملك في شرح المجمع قال
 في الهندية ولا ينبغي له ان يستقرض الامن صديق او خليف له كان قبل ان يستقضى ولا يخاصم اليه ولا يتهمه
 ان يعين خصما وكذلك الاستعارة انتهى (قوله ويرد اجابة دعوة خاصة) هي بفتح الدال الضيافة عند جمهور
 العرب ونيم الرباب يكسر دالها وذكرها قطرب بالضم وغلطوه انتهى حموى (قوله وهي التي الخ) وقيل العامة
 دعوة العرس والختان وما سواهما خاصة وقيل ان كانت خمسة الى عشرة خاصة وان جاوزت العشرة فعامة
 وما في المصنف اصح ما قيل في تفسيرهما سراج وهو المعتمد بجر (قوله ولومن محرم) هذا قولهم او قال محمد بن يحيى
 لما فيها من صلة الرحم وذكر ان خصاف انه يجيبه بلا خلاف واختاره المؤلف في السكا في قال في البحر قال احسن
 ان يقال ولا يقبل هدية ودعوى خاصة الامن محرم ارمي اعتاده انتهى وهو الذي افاده المؤلف بقوله وقيل هي
 كالمدينة فهو قول مصحح (قوله ومعتاد) ولو كان من عادته الدعوة له مال قد زادت تاريخه (قوله وفي السراج)
 لا يجيبه ولو اتخذ له طعاما اكثر من الاول لا يجيبه الا ان يكون له مال قد زادت تاريخه (قوله وفي السراج)
 قال في المنح وقيد في السراج الوهاج جواز - حضور القاضي الدعوة العامة بما اذا كان صاحبها من يعتاد
 اتخاذها قبل القضاء اما اذا لم يكن كذلك لا يحضرها لما في ذلك من التهمة (قوله وشرح المجمع) قال في شرحه
 لابن ملك نقلا عن الكفاية لو كان المضيف خصما لا يجيب دعوته وان كانت عامة انتهى والحاصل ان الخاصة
 لا يجيبها مطلقا والعامة يجيب المعتاد من غير خصومة (قوله ويشهد الجنازة الخ) لما رواه البخاري في كتاب
 الادب من حديث ابي ايوب الانصاري رضى الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لامسلم على اخيه ست خصال ان ترك شيئا منها فقد ترك حق واجبا عليه لاخيه يسلم عليه اذ القيه ويجيبه اذ دعاه
 ويشتمه اذا عطس ويعوده اذا مرض ويحضره اذ مات وينصحه اذا استنصحه به في حق المسلم لا يسقط
 بالقضاء لكن لا يطيل مكثه في ذلك الزمان والوجوب في الحديث بمعنى الشبوت لا الوجوب المصطلح عليه عند
 الفقهاء حموى (قوله ويسوى وجوبا بين الخصمين الخ) لان في عدم التسوية مكسرة لقلب الاخر فيجلسهما
 بين يديه ولا يجلس واحدا عن يمينه والاخر عن يساره لان لليمين فضلا ولذا كان عليه السلام يخص به الشيخين
 واطلق في التسوية بينهما فمثل الشريف والوضيع والاب والابن والصغير والكبير والحار والعبد والسيوط
 وغيره والمسلم والذمي بل المستحب بانفاق اهل العلم ان يجلسهما بين يديه كما تعلم بين يدي معاه ويكون بعدهما
 عنه قدر ذراعين او نحوهما ولا يمتدحهما من التربع والاقعاء والاحتباء ويكون اعوانه قدام بين يديه واما قيام
 الاخصام بين يديه فليس معروفا وانما حدث لمسا فيه من الحاجة اليه والناس مختلفوا الاحوال والادب وقد
 حدث في هذا الزمان امور وسفها فيعمل القاضي بمقتضى الحال كذا في الفتح يعني فتم من لا يستحق الجلوس
 بين يديه ومنهم من يستحقه دون الاخر فيعطى كل انسان ما يستحقه حموى ولا يجيب عليه التسوية بالقلب
 وان كان افضل بجر (قوله واقبالا) المراد به تسوية النظر من الجانبين مكى عن البدر العيني في البداية فحينئذ
 يكون قوله ونظر امستدركا (قوله ويمتنع عن مسارة احدهما) اي الكلام معه خفية في الولوجية ولا ينبغي
 للذي يقوم بين يدي القاضي ان يسار احد الخصمين في مجلس الحكم لانه نائب القاضي انتهى وهو الجواز الذي
 يمنع الناس من التقدم اليه بل يفهم بين يديه على البعد ومعه سوط والشهود يتقربون مكى عن النهر (قوله
 والاشارة اليه) مستدركا بما قبله (قوله ورفع صوته عليه) اي اكثر من الاخر ولا ينبغي له رفع صوته لذهاب بهانه
 به ولانه ينبغي الحلم ورفع الصوت بنا فيه غالبا (قوله وانضمك في وجهه) لانه اغرا على خصمه درر (قوله نعم
 لوقبل ذلك معهما جاز) اي انه لو سارهما معا او اشار اليهما معا جاز (قوله في مجلس الحكم) ولا يكثر في غيره لانه
 يذهب المهابة انتهى ابو السعود وفي المصباح مزح من باب نفع وزاححة بالفتح والاسم المزاح بالضم وهو
 الدعابة وما زحت مزاحا من باب قاتل انتهى وفي العماد الدعابة بالضم المزاح من دعب لعب اه فعلى هذا المزاح
 اللعب انتهى وتحصل ان المزاح بالضم اسم مصدر من مزح وبالكسر مصدر مزاح (قوله ولا يلقنه حجة) لان فيه
 تهمة وكسر قلب الاخر واعانة احد الخصمين انتهى مكى (قوله عيني) عبارته وعن الثاني في رواية والشافعي في
 وجهه لا بأس بتلقين الحجة انتهى وفي الفتح يكره تلقين المدعي وان عرفه عدلا منا كذا في الحقائق انتهى (قوله
 فيما لا يستغيد به زيادة) بان يقول اعلم فيقول له اشهدا اذا استغاده به زيادة علم كان ادعى بالق وخسمائة وشهدا

(و) يرد اجابة (دعوة خاصة وهي التي لا يتخذها
 صاحبها لولا حضور القاضي) ولو من محرم
 ومعتاد ولا هي كالهدية وفي السراج ونسج
 ومعتاد ولا يجيب دعوة خصم وغير معتاد ولو
 عامة التهمة (ويشهد الجنازة دعوى نسب لالة
 ان لم يكن لهما ولا عليهما دعوى نسب لالة
 من البرهان (ويسوى) وجوبا (بين الخصمين
 جالوسا واقبالا) وشارة ونظر او يمنع عن مسارة
 احدهما والاشارة اليه (وكذا القيام له بالاولى
 (والفتح) في وجهه) وكذا القيام له بالاولى
 (وضايقه) نعم لو فعل ذلك معهما معا جاز
 (ولا يخرج) في مجلس الحكم (مطلقا) ولو غيرهما
 لذهابه به عيني (ولا يلقن) (الناهد نهاده)
 واستحسنه ابو يوسف فيما لا يستغيد به زيادة
 والقوى على قوله فيما يتعلق بالقضاء زيادة تجزئة

بالف والمذمى عليه ينكر خمسة فيقول القاضى يمكن ان المذمى ابراهم فيذكر ان ذلك توفيقا كما ذكره القاضى
 افاده ابو السعد عن العناية ورد به على الشرى لاني ان هذا مثال لما يستحسن فيه التلقين وانه جائز وفي الجوى
 عن البرهان مثل ما للشرى لاني الان الوجه ما قاله ابو السعد لا رفيه زيادة علم ثم رأيت السجل نص في المسئلة
 على عدم القبول اتفاقا فتم الكلام وانقطعت الاوهام (قوله برازية) مثله في القضية وهو اعلى (قوله حكى الخ)
 وحكى ان خادما هو اكبر خدام الخليفة جاء مع خصمه للدعوى فترافع على خصمه فامر به ابو يوسف بالمساواة فلا
 يمثل فقال يا غلام اتفق بعمر والنحاس يبيع هذا الخادم وارسل ثمنه الى امير المؤمنين فانه توى وانتقضت الدعوى
 فذهب الخادم الى الخليفة وقص عليه ما جرى وبكى بكاء شديدا فقال له لو يا امك لا جرت بيعه ولم اردك الى ملكي
 انتهى (قوله لزيادة تجربته) عن محمد بن فانه وان تولى فاضيا بالرى لكن لم يصل الى تجربة شيخه (قوله حكى بالقالب)
 المراد الميل الى القضاء له واما ميل حب لايمان ابنة ونسب فلا يمنع بل القضاء عليه معه اتم اجرا ويحتمل ان المراد
 بالميل الجور بقرينة الاستثناء (قوله بلسان لا يعرفه الخصم) لانه كالمسارعة (قوله حكى اذا كان في التقليد خلل)
 بان دفع على تقلد القضاء رشوة (قوله قضى بحق الخ) اما اذا علم انه يبطل او شك فيؤمر باستنائه لا قامة الحق
 او تحققه (قوله بالاستئناف) باقامة الدعوى بين الخصمين وسماح الدينة ونحوه (قوله لم يلزمه) وعبارته البحر
 عن البرازية لا يضر ذلك على القاضى واذا كان استنائه جائز (قوله نسخة السجل) اى النسخة التى نقلت من
 السجل بصورة الحادثة التى بين الخصوم والحكم (قوله الزمه القاضى) الضمير الى القاضى له وذلك لان في ذلك بقاء
 الحكم ودفع التهمة عن القاضى بخلاف استئناف الحكم (قوله بلا يغار صدور) امه له او غار قلبه او اياه قال
 في الصحاح الوغرة شدة توقد الحروم منه قيل في صدره وغر بالتمسك كى اى ضغن وعداوة وتوقد من الغبط انتهى
 ابو السعد وفي المبسوط ما حمله انه يذبح للقاضى ان يعتذر للمقضى عليه ويبيّن له وجه قضائه وانه فهم حجه
 ولكن الحكم في الشرع كذا فلم يمكن غيره ليكون ذلك ادفع لشكاية الناس ونسبته انه جار عليه ومن يسمع يحل
 فر بما تفسد العامة عرضه وهو برى (قوله وهل يقبل قصص الخصوم) اى ماله امام بالدعوى كقوله اى ما فررت
 بمال المضاربة ومكثت بها انهرها وبعته ببلدة كذا واشترى بثب عروضا اخرى ونحو ذلك وليس المراد القصص
 الخارجة عن متعلقات الدعوى (قوله لا) لان المحاسن لسماح الدعوى والبيّنات والاقرار والحكم بان يقول ادعى
 عليه ان لى عنده مال مضاربة سافر بها وفترط فيه فضلع واريد تضمينه فيعيب المذمى عليه بنم او ينكره (قوله
 والاخذها) لانها بمنزلة الكلام المباح الذى يسمعه (قوله ولا يأخذ) عبارة التهر ولا يؤاخذ اى القاضى بما فى
 قصته (قوله الا اذا اقر بافظه صريحا) بان يقول المضارب واى تركت مال المضاربة بساحل البحر بلا حفظ
 لاجى بمن يحمله بحث وقد ضاع والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في الحبس)

هو من احكام القضاء الا انه لما اختص باحكام كثيرة افرد به فصل على حدة وهو لغة المنع مصدر حبس كضرب
 ثم اطلق على الموضع جوى (قوله هو مشروع بقوله تعالى او ينقوا الخ) اراد انه مشروع بالكتاب وقوله بعد
 وحبس عليه السلام الخ اشار به الى شروعيته بالسنة وهو ثابت بالاجماع ايضا فان الصحابة رضى الله تعالى
 عنهم ومن بعدهم اجعوا عليه كمال الزياحى (قوله او ينقوا من الارض) لان المراد بالنقى الحبس كما تقدم في قطاع
 الطريق انتهى حلى وليس المراد النقى عن جميع الارض لعدم تأنيبه (قوله واحد الخ) وكان في زمنه
 عليه الصلاة والسلام وفي زمن الصديق وعمر وعثمان في المسجد والاهليز بالربط وقيل ان عمر رضى الله تعالى
 عنه اشترى دارا بمكة باربعة الاف درهم واتخذها محبسا (قوله من قصب) اى فارسى (قوله نقبه الموص)
 اى وتسبب الناس منه كذا في القنخ انتهى حلى (قوله من مدر) المدر محرركة قطع الطين اليابس او العلك الذى
 لا رمل فيه واحده بهاء والجحارة ومدرك فرح قاموس (قوله وسماه مخبسا) هو بالتشديد لقوله موضع
 التخيس (قوله بفتح الباء) من اطلاق اسم الحال على الفعل او على الحذف والايصال اى مخبسا فيه (قوله وتكسر)
 فهو واسم فاعل من التخيس والنسبة اليه مجازية (قوله الاتراقى) من رأى العلية (قوله كيبسا) قال في القنخ
 الكيس حسن التأني في الامور والكيس المنسوب اليه التكيس انتهى وفي القاء موس الكيس ضد الحق
 والجماع والطيب والجود والعقل والغلبة بالكياسة والكيس كجيد الطريق انتهى (قوله مكيبسا) بالبناء للاعل

بزازية وفي الولولجية حكى ان ابا يوسف ذهبت
 موقه قال الامم انك تعلم انى لم اسئل الى احد
 الخصمين حتى بالقلب الا فى خصوصه فنصرانى
 مع الرشيد لم اسو بينهم وقضيت على الرشيد
 ثم بكي انتهى قلت ومغاده ان القاضى يقضى
 على من ولاه وفي الملتقى ويصح لمن ولاه وعليه
 وسجى (مروغ) فى البدائع من جملة ادب
 القاضى انه لا يملك احد الخصمين بالسان
 لا يعرفه الاخر وفي التتارخانية والا حوط ان
 يقول الخصمين احكم بينكما حتى اذا كان
 فى التقليد خلل يصير حكما بينهما ففى حتى
 ثم امره السلطان بالاستئناف عليه نسخة
 العلماء لم يلزمه بزازية طالب القضى عليه نسخة
 السجل من القضى له ليعرضه على العلماء هو
 صحيح ام لا فاستنع الزمه القاضى بذلك جواهر
 القضاوى وفي القنخ متى اسكن اقامة الحق بلا
 ان يغار صدور كان لا والا اخذها ولا يأخذ
 ان جلس للقضاء لا والا اخذها ولا يأخذ
 بما فيها لا اذا اقر بافظه صريحا
 (فصل في الحبس)
 هو مشروع بقوله تعالى او ينقوا من الارض
 وحبس عليه الصلاة والسلام وبسلا بالتمه
 في المسجد واحد بهاء مخبسا بفتح الباء وتكسر
 وبناء من مدر وبهاء مخبسا بفتح الباء وتكسر
 غيره من مدر وبهاء مخبسا بفتح الباء وتكسر
 موضع التخيس وهو التذليل وفيه قوله على
 رضى الله عنه
 الاثران كيبسا وكيبسا
 حبسا بفتح الباء وكيبسا

والمفعول الى مكينة الغري اوكيسى ربي ونحيسا يكون على ضبطه وقوله بنيت في رواية نصبت وفي البيت روايات متعددة ذكرها في البحر (قوله نحيسا) النحيس كعظم ومحدث السجين وسجن بناء على رضى الله تعالى عنه والنحيس بالكسر اى من غير تشديد الشجر المتلف او ما كان حلقاء وقصبا وموضع الاسد والفتح الغم والخطا والضلال وقد خاس بالعمد يخمس نخيسا ونحيسا غدر ونكث وفلان لم موضع الجيفة اروحى ونحس انفه اى برغم ويدل انتهى قاموس بتصرف فائت ترى الخفف باقى بمعنى الدل ايضا (قوله حصينا) ذكره بعد الحصن للتأكيدي ما منع بليغ في المنع (قوله وامينا) وفي رواية واميرا وهو منصوب ببنت وانصبت واراد به السجان فاراد ببنت جعلت ليصبح تسلطه على امينا بهذا المعنى كقوله منقلدا سيفا ورحما ويصح ان يكون وصفا لنحيسا كالذى قبله واشاربه الى انه لا ينقب كالسجن الذى كان من قصب (قوله ان يكون بموضع) الاولى حذف الباء والمقصود ذكر ما بعد الموضع من الصفات (قوله ولاوطاء) الوطاء ككتاب وسحاب خلاف الغطاء قاموس وهو يدل على انه القراش وقد يقال انه ما يعدل لنوم منه فيكون من عطف الخاص (قوله ومفاده) اى قوله ليضجروني ووجه الاخذة ان التوفية واجبة وما لا يتأتى الواجب الا به فهو واجب وهو في الحبس لا يتأتى غالبا لانه الصفة والاولى ذكر هذا التعليل بعد قوله ولا يمكن احد الخ كما فعله المصنف في شرحه (قوله ولا يمكن) بالبناء للمجهول (قوله ان يدخل عليه) على تقدير من الجارة (قوله لاحتياجه للمساورة) عبارة السكال ولا يمنع من دخول اهله وجيرانه للسلام عليه لانه قد يقضى الى المقصود من الابقاء بمشورتهم ورأيهم انتهى وهي اولى (قوله ولا يمكن عنده طويلا) لم يبين قدر الطول والظاهر انه موكول الى التحرف (قوله ومفاده الخ) لم يتقدم ما يفيد اى لانه ذكر الاقارب والجيران والزوجة ليست منهما وسبب هذا الخل حذف صدر عبارة التهوي واذا احتاج للجماع دخلت عليه زوجته وامته ان كان فيه موضع سترة وفيه دليل على ان زوجته لا تحبس معه لو كانت هي الحايصة له وهو الظاهر انتهى حلي مزيدا وفيه ان التقييد بالحايصة لم يستغنى بما تقدم بل يفيد انها لا تحبس معه مطلقا بقرينة تعليق دخولها على احتياجه للجماع وعبارة المؤلف في باب النفقة وفي البحر عن مال الفتاوى ولو خيف عليها الفساد تحبس معه عند المتأخرين انتهى ونقله في البحر هنا ونقل عن البرازية ما نصه واستحسن بعض المتأخرين ان تحبس المرأة اذا حبس الزوج (قوله من وطئ جاريته) مثلها الزوجة ويحمل هذا على ما اذا احتاج الى الجماع ليوافق ما تقدم وفي الفتخ وقيل يمنع منه لان الجماع ليس من الخوايج الاصلية ووجه الجواز ان اقتضاء شهوة القرب كإقتضاء شهوة البطن (قوله غيره) كالواجب والنفل افاده المصنف (قوله وفي الخلاصة) مقابل ما في المصنف (قوله والا لا) راجع الى قوله ولم يجز من يخدمه والى قوله بكفيل فان وجد من يخدمه لا يخرج مطلقا وكذا اذا لم يجد الكفيل قال في الفتخ وان لم يكن له خادم يخرج لانه قد يموت بسبب عدم المرض ولا يجوز ان يكون الدين مفضيا للتسبب في هلاكه انتهى (قوله ولا يخرج للمعالجة) لا مكانها فيه (قوله ولوله ديون) على الناس واحتاج الى الدعوى عند القاضي (قوله خرج) اى القاضي يخرج الخ (قوله اذا امتنع عن كفارة الظهار) اى مع قدره بجر فان تأخرها يضر بالزوجة (قوله والاتفاق على قريبه) وذلك لان حبسه يضر باقرب لسقوط نفقته بمضى المدة ولو مفضية او تراضى عليها (قوله والقسم بين نسائه) لان في حبسه فوت الحق والكلام على حذف مضاف تقديره وترك او معطوف على كفارة سلط عليه امتنع والمراد انه وقع منه بالفعل وقوله بعد وعظه متعلق بذلك المحذوف اى بامتنع (قوله ما في الوهبانية) الاولى ان يقول وفي شرح الوهبانية وبيت الاصل

وان فريضرب دون قيد ناديا * وحكم نكول عن طلاق منكر

فاصلحه شارحها بتبدل الشطر الاخير بما ذكره المؤلف ومعنى شطر الاصل الاخير انه اذا حلف الخصم بالطلاق بناء على جوازه لقله المبالاة باليمين بالله فنشكل الخصم بحكم القاضي لا يتقدمه معنى منكرانه لا يجوز ففائدته رجاء الاقرار بالحق ومعنى الشطر البديل ان المحبوس اذا كان متعذرا لا يؤدى المال يطين عليه الباب ويترك له نقبة يلقى له منها الخبر والماء انتهى وقيل الراى فيه للقاضى وهو الذى افاده الشرح بعد قوله وهل يطين الباب فالاولى ان يذكره هنا ويقول وقيل الراى فيه للقاضى (قوله الا اذا خاف الخ) استثناء منقطع (قوله اويحول) والتخير فانه نص في البرازية عليهما (قوله ولا يجرد) اى من ثيابه (قوله وعن الثاني يؤجره لقضاء دينه) وعليه حل ما في

(صفته ان يمسكون بوضع ليس به قرأش ولاوطاء) ليضجروني ومفاده انه لو جئ له به لا استئناس الا قاربه ويجزاه لا احتياجه للمساورة (ولا يمكن عنده طويلا) ومفاده ان زوجته لا تحبس معه لو هي الحايصة له وهو الظاهر وفي المتن يمكن من وطئ جاريته لو فيه خلوة ولا يخرج (ولا المحصور جازة ولو فرض) فغيره اولى زيل في جاريته وعليه كان (يكتفى) اصوله وفروعه لا غيرهم وعليه يكتفى للجنازة اصوله وضواضاه ولم يجز في الفتوى (ولو من ضواضاه) به بقى ولوله ديون يخدمه يخرج بكفيل والا لا به بقى ولا يضرب للمعالجة وكسب بل ولا يتكسب فيه ولوله ديون نزع لخاصه ثم يحبس خائفة (ولا يضرب) المحبوس الا في ثلاث اذا امتنع عن كفارة الظهار والاتفاق على قريبه والقسم بين نسائه بعد وعظه والضابط ما يفوت بالانحسار الى خلف انشاء قلت ويراد ما في الوهبانية وان فريضرب دون قيد ناديا * وحكم نكول عن طلاق منكر وفيه اتفاق بيننا با وتطين باب الحبس في العنت بذكر (ولا يغل) الا اذا خاف وهل يطين الباب الراى الى سجن الموصى ولا يجرد ولا يؤجر) وعن

الحديث انه باع حرافى دينه اى اجره بجر (قوله لا قاضى فيه) بان مات او عزل انتهى من (قوله لازمه ليدلوا) لان ملازمته تتعلق به وليس له ان يمنعه من الكسب والدخول في بيته والى هذا اشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لصاحب الحق اليد والاسنان اراد باليد الملازمة وبالاسنان التقاضى على وجه العنف والمنع عما ذكر انما ينبت بالولاية ولا ولاية له عليه بخلاف القاضى فان له ولاية المنع والحبس انتهى من (قوله بان العبرة في ذلك لصاحب الحق) قال المصنف ولا منافاة بين هذا وبين ما ذكرناه لان القاضى يعين مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق اما لو طلب صاحب الحق مكانا فالعبرة في ذلك له والله تعالى اعلم انتهى (قوله ينبغي الخ) عبارة الحموى قالوا ينبغي ان لا يجاب فيما اذا طلب حبسه في مكان اللصوص او في المكان الذي يسمى في ديارنا بالعرفانة انتهى (قوله نفيا للفتنة) على المحذوف معلوم من المقام تقديره ولا يجعلهم مع الرجال والظواهر انه يفرد كل خنثى بمحل مستقل (قوله ولو دانقا) ظاهرا انه لا يحبس في اقل منه (قوله بطلب المدعى) قيد لا بد منه فلا يحبس بدون طلبه الا في قول شريح حموى (قوله لم يجعل حبسه) لانه حيث اقرت بين عدم مطله بخلاف ما اذا ثبت باليدنة انتهى حموى (قوله بل يأمره بالاداء) ينبغي ان يقيد هذا بما اذا لم يتمكن القاضى من اداء ما عليه بنفسه وذلك كما اذا ادعى عينا في يد غيره او ودعة له عنده وبرهن انها التي في يده او دينه عليه وبرهن على ذلك فوجب معه ما هو من جنس حقه كان للقاضى ان يأخذ العين منه وما هو من جنس حقه يدفعه الى المالك غير محتاج الى امره يدفع ما عليه وقد قالوا ان رب الدين اذا طفر بجنس حقه له ان يأخذه وان لم يعلم به المدينون فالقاضى اولى به وتبعه الحموى وغيره (قوله فان اى حبسه) اى الا اذا ادعى الفقر فيما يقبل فيه دعواه (قوله وعكسه السرخسى) لانه اذا ثبت باليدنة رجما تعلل ويقول ما علمت ان على دينه الا الساعة فاذهلت قضيت ولا يتأتى ذلك في الاقرار اه حموى (قوله وسوى بينهما في الكنز) اى في عدم تجميل حبسه لانه يحتمل ان يوفى فلا يجعل حبسه قبل ان يبين حاله بالامر والمطالبة بذلك انتهى حموى (قوله في اول مرة) اى من ابائه بعد الامر بالدفع (قوله والثالثة) اى من مرات الايام ولا وجه لذكر الثالثة بعد الثانية الا ان تكون الواو بمعنى والى للتخيير (قوله فليكن التوفيق) هذا التوفيق لا يظهر في القول بالتسوية ولا على ما قاله السرخسى لانه تجمل حبس المقر لا المنكر فلا يظهر ان يقال بجمل حبس المقر في الثانية والثالثة ولا بجمل حبس المنكر في الاولى والظاهر ان ما في النية قول رابع ولم يذكر حكم النكول وفاده في البحر حيث قال وما في تهذيب القلائس وهو اذا ثبت الحق باقرار او بحكم بنكوله او بينة فطل المطلوب عن تسليمه وطلب الطالب حبسه امر بحبسه في كل عين يقدر على تسليمها وفي كل دين لازمه بدلا عن مال كتمن المبيع وبذل القرض والمغصوب ونحوه او بالتزامه بعقد كالمهر والكفالة الاولى كما لا يخفى ولشمول الحكم بالنكول بخلاف من قيد ثبوت الحق باليدنة والاقرار انتهى وكلام التهذيب مبنى على القول بالتسوية بين البينة والاقرار (قوله ويحبس المدينون) اطلقه فشمّل الحر المدينون والعبد المادون والصبي المحجور فانهم يحبسون لكن الصبي لا يحبس بدين الاستهلال بل يحبس والده او وصيه فان لم يكونا امر القاضى رجلا يبيع ماله في دينه بجر عن البرازية (قوله هو بدل مال) دخل فيه بدل المغصوب وضمان المتلفات مع انه فيما لا يحبس اذا ادعى الفقر مكي عن النهر (قوله او ملتزم بعقد) يدخل فيه ما التزمه بعقد الصلح عن دم العمد وانخلع مع انه لا يحبس فيما اذا ادعى الفقر انتهى مكي عن النهر وما ذكره الشرح عبارة التقدير وقد عدل حافظ الدين كالمصنف عنها لما لم علمها قال ابو السعود فما كان ينبغي تغيب نكتة العدول بمنزلة العبادتين ظلتا مل (قوله مثل الثمن) اى ثمن المبيع ولو قبل قبضه او كان على البائع بعد فسخ البيع باقالة او خيار وكذا رأس مال السلم بعد الاتالة (قوله ولو لم تنفعه كالأجرة) الواجبة لانها ثمن المنافع انتهى بجر (قوله ولو لدنى) يرجع الى الثمن والقرض قال في البحر اطلقه فاذا كان المسلم يحبس بدين الذمى والمستأمن وعكسه انتهى (قوله والمهر المجل) اى ما شرط تجيله او تعورف مكي عن النهر وهذا ما عليه الفتوى فلا يحبس في المؤجل ويصدق اى في الاعسار ومقابلته ما في الاصل انه لا يصدق فيه في الصداق بلا فصل بين مؤجله ومجله (قوله وما لزمه بكفالة) فلا يصدق في دعوى الاعسار لان التزامه باختياره دليل يساره اذا ظاهرا انه لا يلتزم الا ما يقدر على اداؤه انتهى مكي عن البرهان (قوله ولو بالدرل) اخذه من عموم الكفالة قال صاحب النهر ولم ارها صريحة (قوله او كفيل الكفيل) الاولى التعسير بالواو ايضاً ان له حبس الجميع قال في البحر وأشار المؤلف الى حبس الكفيل والاصيل

(ولا يقيم بين يدي صاحب الحق اهانة له ولو كان يبدل لا قاضى فيه لازمه ليدلوا) اى مكان حقه جواه التقاضى (ونعني مكانه) اى مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق (فصعبه لذلك الا اذا طلب المدعى مكانا آخر) ففصعبه لذلك قنية وافق المصنف تبعا لقارى الا القاضى انتهى العبرة في ذلك لصاحب الحق لا القاضى وفى النهر ينبغي ان لا يجاب لو طلب حبسه في مكان اللصوص ونحوه (فرج) في البحر في مكان الاصول ويجعل للنساء حبس على حدة ولو دانقا (واذا ثبت الحق للعدوى) ولو دانقا وهو سدس درهم (بينة بجمل حبسه بطلب المدعى) لظهور المطل بانكاره (والا) ثبت بينة بل باقرار (لم يجعل) حبسه بطلب بينة بل باقرار اى حبسه وعكسه السرخسى بالاداء فان اى حبسه وعكسه السرخسى وسوى بينهما في الكنز والدرر واستحسنه الزيلعي والاول مختار الهداية والوقاية والجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا انتهى قلت وفى نسبة المقتضى لو ثبت بينة بجلس في اول صفة وبالاقرار تجلس في الثانية والثالثة دون الاولى فليكن التوفيق (ويحبس) المدينون (في) كل دين هو بدل مال او ملتزم بعقد درر (والتقضى) ولو لدنى (الثلث) ولو لم تنفعه كالأجرة بكفالة (ولو بالدرل) او كفيل (المجل) وما لزمه وان كثره وبناؤه لانه التزمه بعقد كالمهر

مجا الكفيل بما التزمه والاصيل بما التزمه بدلا عن مال والكفيل بالامر حبس الاصيل اذا حبس كذا في المحيط
وفي البرازية يمكن المكفول له من حبس الكفيل والاصيل وكفيل الكفيل وان كثروا انتهى (قوله وهذا)
اي الحبس في الاربعة المذكورة في المصنف ولا يصدق في دعوى الفقر (قوله خلافا لقوى قاضي خان) حيث
رجح الاقتصار على انه لا يحبس الا في ثمن المبيع والقرض انتهى حلي فلا يصدق في دعوى الاسارى وما وجعل
المهر وما التزمه بكفالة من القسم الثاني الذي لا يحبس فيه اذا ادعى الفقر وقيل القول للمدعيون في الكل وقيل
يحكم الزى الا في الفقهاء والعلوية لا العباسية لانهم يتكفون في لباسهم مع فقرهم واحتجهم بالركس
الهيئة والجمع ازياء وصحة الكرايس في الفروق وفي المحيط وهو ظاهر الرواية انتهى ووجه الحبس في هذه الاشياء
وان ادعى الفقر انه اذا ثبت المال في يده ثبت غناه به والمراد بالغنى اليسار والا فالدين قد يكون دون النصاب
ويحبس به يعنى اذا دخل المال في يده ثبت قدرته على ايفائه وما لم يكن بدل مال لكنه لزمه عن عقد التزمه كالمهر
والكفالة ثبت ايضا لان اقدمه على مباشرة ما يلزم ذلك المال دليل القدره عليه فيحبسه ولا يجمع قوله اني فقير
لانه كالمناقص لوجود دليل اليسار ولا يحبس فيه بما عدا هذا افاده الكمال وقد اعتبر في هذه العلة الحال الغالب
والا فقد يفعل ما ذكر مع الاحتياج والاحكام تباط بالغالب ولا يفي على النادر حكم (قوله نعم عده في الاختيار
لبدل الخلع هنا) اي فيما يحبس به وان ادعى الفقر (قوله وزاد الفلانسى) اي في تهذيبه وقد ذكرنا عبارته (قوله
كالعين المغصوبة) ومنها الامانة اذا امتنع الامين من دفعه او غير مدع لهلاكها فانه يحبس عاها وارت مغصوبة
انتهى بجر (قوله ومغصوب) تقدم عن التهذيب حبسه فيه وفي المنع عن انفع الوسائل جعل ذلك في الاقرار
بالغصب اي لافي الميث بالبرهان ونصه في انفع الوسائل قوله وبذل المغصوب معناه اذا اعترف بالغصب وقال انه
فقير وقال المغصوب منه موسر كذا ذكره العتاي وتاج الشريعة وحيد الدين الضرير فيما نقلناه عنهم انتهى (قوله
ومتلف) اي وبذل متلف وكذا بقدر في المعطوفين بعده (قوله ولو بعد طلاق) اي وقد اجل اليه وحل به (قوله
بالاخبار هنا) اي في النفقات فان سأل فاحبسه عد لان يساره ثبت اليسار بجر (قوله بخلاف سائر الدينون) اي
باقى الدينون غير دين النفقة حيث لا يثبت اليسار بالاخبار ولذا قال الكمال فان شهد شاهدان عنده انه قادر على
قضاء الدين ايد حبسه وان قالوا انه ضيق الحال اطلقه وهذا فيما لم يقبل فيه دعوى الفقر اما ما يقبل فيه دعواه
فلا يحبس الا اذا ثبت يساره (قوله ما لم يثبت غناه) اي فغير بالشبوت والمتبادر ان يكون بالشهادة ويمكن ان يقال
ان الشبوت في دين النفقة يكون بالاخبار وفي غيره بالشهادة فبإثباته غير معينة (قوله فالقول للمدعيون)
فلا يحبس ان ادعى الفقر الا ان يثبت غناه (قوله في دين مؤجل) ظاهره ولو الاجل قريبا لا يتقضى قبل السفر
(قوله وان بعد) اي السفر بحيث يحل الاجل قبل قدومه (قوله اذا اصل العسرة) في حق كل احد لانه خلق عديم
المال فتح والمدي يدعى امر اعارضا وهو الغنى فلم يقبل منه الابينة بجر (قوله اي قدرته على الوفاء) اشابه الى
انه ليس المراد بالغنى غنى الزكاة (قوله ولو باقتراض) اي لو وجد المدعيون من يقرضه فلم يفعل فهو ظالم فيحبس
لان الحبس جزاء الظلم وقد ثبت ظلمه بوجود من يقرضه جوى (قوله او بتقاضى غريمه) اي اذا علم القاضى عسرته
لكن له مال على آخر فانه يتقاضى غريمه فان حبس غريمه الموسر لا يحبس به انتهى براهنه ولم يتقاض
الدين من غريمه يحبس به وان علم عسرته لقد رته على الوفاء وهذا لانه اذا كان بالقدره على الاقتراض يكون
موسرا فعلى وفاء دينه من غريمه اولى اه جوى (قوله حينئذ) اي حين اذا قام البرهان في القسم الثاني وفي الاول
ولو مع ادعاء الفقر هذا ما يعطيه كلام المؤلف وفيه انه باقامة البرهان ثبت يساره وثابت اليسار يؤيد حبسه
فمصلحة القسم الثاني ما اذا لم يتم الطالب برهانا ولم يدع المطلوب الفقر فيحبسه حينئذ بما رأى (قوله بما رأى) فان
غلب على ظنه انه لو كان له مال فرج عن نفسه سأل عنه واطلقه جوى لانه للضجر والتسارع الى قضاء الدين
واحوال الناس فيه متفاوتة بجر (قوله هو الصحيح) وقدره في كتاب الكفالة بشهرين او ثلاثة وفي رواية الحسن
باربعة وفي رواية الطحاوى بنصف حول انتهى (قوله لم احبسه) عبارة الامام لا احبسه انتهى اي لاحكم بحبسه
وظاهره ولو في الاشياء الاربعة (قوله ولو فقره طاهرا) اي انه غير مشكل اما المشكل فلا تقبل بينة الاعذار
بعد الحبس الا بعد مضى المدة المفوضة الى رايه افاده الجوى عن الخاتمة (قوله وفي البرازية الخ) انما يظهر في القسم
الاول اما الثاني فيصدق في دعواه الفقر ولا يحبس فلا حاجة الى التلصيف (قوله وان نكل خلاه) ولو قبل

وهذا هو المعتمد خلافا لقوى قاضي خان
- انتهى التلون والشروح على الفتاوى جهر
فليحفظ نعم عده في الاختيار لبذل الخلع هنا
خطأ فتنبه وزاد اقلانسى انه يحبس ايضا
في كل عين بقدره على تسليمها كالعين المغصوبة
(لا يحبس في غيره) اي غير ما ذكره ونسح
صوب بدل خلع ومغصوب وتلف ودم عمد
وعتق خط نريك وارث جناية ونفقة قريب
وزوجة ومؤجل مهر قلت اليسار بالاخبار
طلاق وفي نفقات البرازية يثبت البسار ابن نجيم
هنا بخلاف سائر الدينون لكن افقوا بوجه
هنا بخلاف ما لم يثبت غناه فاما مال وقال
بان القول له بيمينه ما لم يبرهن
ولو اختلفا فقال المدعيون ليس بدل ما لم يبرهن
ولو اختلفا فقال المدعيون ليس بدل ما لم يبرهن
المدعيون نه عن متاعه فالتقول للمدعيون (فرع)
رب الدين طرسي جنى او اقهره في السفر
لا يحبس في دين مؤجل وكذا لا يجمع من السفر
قبل حلول الاجل وان بعد وله السفر معه
فان ادخل منه منه حتى يوفيه بدائع وقد ناه
في الكفالة (ان ادعى) المدعيون (الفقر) اذا اصل
العسرة (الان يبرهن غريمه على غناه) اي
قدرته على الوفاء ولو باقتراض او بتقاضى غريمه
(فحبسه) حينئذ بما رأى ولو يوافق اذا كان
بل في شهادات المتقط قال ابو حنيفة وفي الخاتمة
المعسر معروفا بالعسرة لم احبسه وفي الخاتمة
ولو فقره طاهرا سأل عنه عاجلا وقبل يمينه
على خلاصه وخلى سبيله نهر وفي البرازية قال
المدعيون حلفه انه ما يعلم في معسر اجابه القاضى
فان حلف حبسه بطلبه وان نكل خلاه
وانقر المصنف وغيره

قلت قد منا ان الرأي لمن له ملكة الاجتهاد فتنبه
 (ثم) بعد حجبته بما يراه لوحده مشكلا عند
 القاضي والاعمال بانظم برجوع واعتمده المصنف
 (سأل عنه) احتياطا لا وجوب من جبرانه وبكفي
 عدل بغيبة دأ ثن ولما المستور فان وافق قوله
 رأى القاضي حمل به والا لانفع الوسائل بحسب
 ولا يشترط حضور الخصم ولا لفظ الشهادة الا
 اذا سأل في السيار والاعمال ولا يشترط ذلك
 لكن بالسؤال انفع الوسائل فتنبه (فان لم ينظم له
 بحسب السؤال) بلا كفي الا في ثلاث مال تيم
 مال خلاه (بلا كفي الا في ثلاث مال تيم
 وقف واذا كان الدأ ثن غاب عنه غداه بزارية
 الاول ولا غيره حتى ثبت على اطلاقه فاراد
 وفي القضية برهن المحبوس على اقاضى
 الدأ ثن اطلاقه قبل تفليسه فعلى اقاضى
 القضاء به حتى لا يعيده الدأ ثن ثانيا (فرع)
 احضر المحبوس عليه وقدره اخذه او كفيلا وخلاه
 حبسه ان علمه وقدره لا يجوز اطلاق المحبوس
 خاتمة وفي الاشياء لا يثبت اعداؤه واحضر
 الابرضى خصمه الا اذا ثبت اعداؤه (ولو قال) من يراد
 الدين القاضي في غيبة خصمه (ولو قال) ديني اجله
 حبسه (ابيض) مريض (ثلاثة ايام ولا يحبس) لان
 القاضى (بومين او ثلاثة ايام ولا يحبس) لان
 الثلاثة مدة ضربت لا بلها الا عذار (الذي عليه
 يحبس) اي (ليبيعه ويقتضى الدأ ثن) تمامه في الحجب
 (ولو ثبت دليل) بزارية وسجبي تمامه في الحجب
 (ولو جمع غرامه) على الظاهر فلا زنة فيها

الحبس فتح (قوله قلت الخ) مرتبط بقوله بما رأى (قوله ان رأى لمن له ملكة الاجتهاد) تبع الموافف فيه
 القهستاني اقول مثل هذا لا يتوقف على كون القاضي مجتهدا ا ه حابي (قوله والا عمل باظهر) قدم عن الخانية
 ان فقره ان كان ظاهرا سأل عنه عاجلا وقبل ينسب على اطلاقه وخلى سبيله (قوله لا وجوبا) فبعد مضي المدة
 التي يغلب ظن القاضي فيها انه لو كان معه مال دفعه وجب اطلاقه ان لم يقم المدي بينة يساره من غير حاجة
 الى السؤال فتح (قوله من جبرانه) اي او اصدقانه واهل محله حوى (قوله وبكفي عدل) لان ما سبيله الاخبار
 يكفي فيه بقول الواحد كالاخبار بالتوكيل والعزل حوى عن الخانية والا تدار احوط كذا في الشايخ (قوله
 بغيبة دأ ثن) فلا يشترط لسماعها حضور رب الدين وكيفية ان يقول الخبر ان حاله حال المعسرين في نفقته
 وكسونه وحاله ضيقة وقد اختبرنا حاله في السر والعلانية انتهى بحروفي انفع الوسائل ان الافراج لمضي المدة مع
 اخبار واحد بحال المحبوس لا يكون من باب الثبوت حتى لا يجوز للقاضي ان يقول ثبت عندي انه معسر انتهى
 منع (قوله واما المستور الخ) واما القاسق فلا يقبل خبره بجر (قوله بحسب) احسنه الحوى وما حب التهر (قوله
 ولا يشترط حضور الخصم) بغنى عنه قوله سابقا بغيبة دأ ثن (قوله الا اذا سأل في السيار والاعمال) اي فيشترط
 لفظ الشهادة فالاستثناء راجع الى قوله ولا لفظ الشهادة كما هو صريح القهستاني وحسب كذا قبول خبر الواحد
 انما يقبل عند عدم التنازع والا فلا بد من البينة كما في الجرح عن السراج والظاهر انه يشترط حضور الخصم
 عند التنازع ايضا لتقام البينة في وجه الخصم (قوله قلت لكن الخ) لا وجه لادعائه ذلك ولوجه له ذلك وذكره
 بعد قوله لا وجوب بالمكان اظهر وقد فعل كذلك صاحب انفع الوسائل (قوله وهي ليست بحجة) في الجرح عن انفع
 الوسائل ولا تكون هذه شهادة على النقي فان الاعمال بعد اليسار امر حادث فتكون شهادته بامر حادث لا بالنقي
 نه عليه السفق في انتهى وفي الوافي فيه ان الشهود يقولون انه ضيق الحال كثير العيال وهذا ليس بنقي (قوله
 خلاه) اي اطلقه من الحبس لان عسره ثبت عنده فاستحق النظر الى المسيرة لادية غيبته بعده يكون ظنا
 (قوله مال تيم) يعني ولو كان الوصي حاضرا ثم راوا الولى مكى (قوله ووقف) فانه صاحب الجرح على مال المتيتم
 وتبعه من بعده عليه (قوله قبل تفليسه) اسقط بوجه بعده ولا بد من ذكرها وهي ولى المحبوس ان يخرج
 حتى يقضى باطلاقه كما في الجرح وغيره (قوله يريد تطويل حبسه) اتفاقا كابدل عليه تعميم الاشياء الا في بعد
 (قوله وقدره) يؤخذ منه معرفة ثبوت الدين وقال في الجرح فان كان القاضي يعلم بالدين ومقداره وصاحبه الخ
 (قوله او كفيلا) اي ثقة بالمال والنفس بجر عن الخانية (قوله الا اذا ثبت اعساره) ولو بجر واحد او بظهور حاله
 عنده كما سلف (قوله في غيبة خصمه) اي وقدر علمه وعلم الدين وقدره اي وان لم يرد التطويل على المحبوس بغيته
 وفائدة ذكر هذه العبارة افادة هذا التعميم كما اشترنا اليه (قوله لان الثلاثة الخ) هذا يفيد انه لا يحبس قبل
 الثلاثة فلا فائدة في ذكر اليومين (قوله ضربت) اي عينت وجعلت (قوله لا بلها الا عذار) اي لا اختبار ذوي
 الا عذار اي لا اختبار حال من ادعى الا عذار ويحتل ان الهمة للسلب والابلاء بمعنى الاقضاء اي لازالة الا عذار
 يعني انه لا عذر له بعدها فالثلاثة تبلى الا عذار وتغيب (قوله وسجبي تمامه في الجرح) قال المصنف والشرح
 هنالك والقاضى يحبس الحر المدين ليبيع ماله لديه وقضى دراهم دينه من دراهمه يعني بلا امره وكذا
 لو كانا دنانير وباع دنانيره بدراهم دينه وبالعكس استخصانا لاتحادهما في التمنية لا يبيع القاضي عرضه
 ولا عقاره للدين خلافا لهما وبه اي بقوله ما يبيعهما للدين يعني اختيار وصحبه في تعميم القدوري ويبيع
 كل ما لا يمناه للعالم انتهى وفي القهستاني وان كان له ثياب يلبسها ويمكن ان يعيش باقل منها يبيعها
 ويؤدى سوى ما يشرى مما يعيش به وكذا المسكن انتهى ولا يواجره في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف لو كان له
 عمل اجر وادى سوى قوته وقوت عياله كما في المغنى وغيره انتهى (قوله ولم يمنع غرامه عنه) مرتبط بقول المصنف
 سابقا وان لم يظهر له مال خلاه (قوله على الظاهر) اي من الرواية وهو قول الامام وقال بالمذبح عنها لكونه
 منظرا بانظار الله تعالى وهو اقوى من انتظار العبد بالتأجيل ومعه لا ملازمة ولا امام انه منظر الى قدرته على
 الابقاء وهو يمكن كل حين فيلازمونه كيلا يخفيه والدين حال بخلاف الاجل فانه لا مطالبة له قبل مضيه
 ولو كان المدين قادرا فظهر الفرق وبطل القياس (قوله فيلازمونه) احسن الاقوال في الملازمة ما روى عن
 محمد انه قال يلزمه في قيامه وقعوده ولا يمنع من الدخول على اهله ولا من الغدا ولا من العشاء ولا من الوضوء

والخلاء ولأن يلزمه بنفسه وأخوانه وولده ومن أحب والصحيح أن الرأي فيه لصاحب الدين أن شاء لا يلزمه
 بنفسه وإن شاء بغيره ولا عبء برأى المدينون (قوله لا يلزم) لأن الدليل ليس بوقت الكسب فلا يتوهم وقوع الكسب
 في يده ليلافا للملازمة لا تنفيذ ولا يمنع من دخول يده لغائط وغداً إلا إذا أعطاه الدائن الغداً وأعد له مكاناً
 للغائط وإن كان غل المدينون السعي ولا يمنع الزوم من ذلك لازمه إلا إذا أعطاه نفقته ونفقة عياله فلا يمنع
 من السعي وليس له أن يجلسه في الشمس أو على الثلج أو في مكان يتعثر به (قوله ويستأجر للمرأة) أراد بيان
 ملازمة المرأة والاستعجار ليس بل لازم بل المدار على ملازمة المرأة لها قال في البحر وملازمة المرأة أن يلزمها
 امرأة فإن لم يوجد حبسها في بيت مع امرأة وجلس هو على الباب أو المرأة في بيت نفسها وهو على الباب وليس
 له غير ذلك ثم نقل عن الوقعات له عليها قوله أن يلزمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها لأن هذا ليس
 بجرام فإن هربت إلى قرية أن كان يأمن على نفسه يدخل عليها ويكون بعيداً منها يحفظ نفسه لأن له
 ضرورة في هذه الخلوة كما قالوا فيمن هرب بمتاع إنسان ودخل داره لم يدخل عقبه ليأخذ حقه انتهى (قوله
 الضرر) أي بين بان لا يمكنه من دخول داره فحينئذ يحبس دفع الضرورة بحر (قوله وكلفه في البرازية الخ)
 عبارتها أن كان في ملازمته ذهب قوته كلفه أن يقيم كفيلاً بنفسه ثم يخلى نفسه (قوله أقيامها على النفي)
 فلا تقبل ما لم تتأيد بمؤيد وهو الحبس وبعد مضي المدة تأيدت إذا الظاهر أنه لو كان له مال لم يقبل ضيق السجن
 ومصارته (قوله وصححه عزمي زاده) وصاحب النهاية وهو ما اختاره عامة المشايخ كما في الهداية (قوله وصححه
 غيره قبولها) وبها في محمد بن الفضل وسماعيل بن حماد ابن أبي حنيفة ونصير بن يحيى وهو قول الشافعي وأحمد
 وأحمد الضمير مؤثراً على البرهان باعتبار أنه بينة (قوله والمعول عليه رأيته) قال في الخاتمة وينبغي أن يكون مقوضاً
 إلى أي القاضي أن علم أنه وقع لا يقبل يئس قبل الحبس وإن علم أنه ابن قبل يئس وفسر الطرسوسي الوقاحة
 بالأغلاظ على المدعي في القول واللين بالتلطف فيه (قوله فإن علم الخ) بقى ما إذا لم يعلم من حاله شيئاً والظاهر
 أنه لا يقبلها أجوى (قوله لأن اليسار عارض) فيئس منه مع زيادة علم (قوله فتقدم) الأولى حذف الفاء (قوله ففتح
 بحثنا) عبارته اللهم إلا أن يدعي المدعي أنه مؤسر وهو يقول أعسرت وأقام بينة بذلك تقدم لأن معها علماً بأمر
 حادث وهو حدوث ذهاب المال وقال في النهر وينبغي أن يكون معنى المسئلة أنه بين سبب الاعتسار وشهدوا به
 انتهى (قوله واعتمده في النهر) ورد على أخيه رده على الكمال بأنه بحث منه وليس بصحيح لجواز حدوث اليسار
 بعد الاعتسار (قوله أن لم يبينوا) أي شهود اليسار عند التعارض (قوله قبلت) لأن المقصود منها دوام الحبس
 عليه وفي الخاتمة فإن شهدوا أنه مؤسر قادر على قضاء الدين جاز وصح ولا يشترط تعيين المال انتهى وفي
 البرازية ولا يشترط بيان ما به اليسار انتهى (قوله والا) بأن ينو مقدار ما يملك (قوله لأنها قامت للمحبوس)
 باثبات ملكه لهذا القدر وفيه أنهم علموا قبول بينة اليسار بأن الشهود شهدوا على قدرته على قضاء الدين
 والقدرة عليه إنما تكون بملك مقدار الدين فيثبت بهذه الشهادة قدر الملك لكون قدر الدين معلوماً في نفسه
 فإذا قبلت لأجل هذا المتضمن فكيف لا تقبل إذا صرحوا به وقد يقال أنه يغتفر في الضمني ما لا يغتفر
 في القصدي (قوله وأيد حبس المؤسر) أي في القسمين (قوله أنه يباع ماله) ولو عروضا وعقارا (قوله فلا يتأبد
 حبسه) بل يباع عليه ما وفيه دينه (قوله ولا يحبس الخ) مراده أن النفقة الواجبة الجمعية داخل تحت قوله
 لا في غيره فلا يحبس عليها أن ادعى الفقر إلا أن تثبت المرأة يساره من (قوله أن ادعى الفقر) والقول قوله مع يئسه
 من (قوله بل يحبس الخ) أضراب انتقالي ولا يحبس عند الإباء إلا إذا كان مؤسراً (قوله إذا برهنت على يساره
 بطلبها) مكررم مع قوله حتى لو برهنت على يساره ثم هذه العبارة ذكرها المصنف بعد قوله لا أصل في دين فرعه
 فقدمها المؤلف ووضعها هنا لزيد التثام لها بما قبلها (قوله أن ينفق عليها) أي على الزوجة والولد لأنها
 لحاجة الوقت وهو بالمنع قصداً هلاكاً فيحبس لدفع الهلاك عنه لا يرى أنه أن يدفعه الأب بالقتل إذا اشهر
 السيف عليه ولم يمكنه دفعه إلا به جوى قال السكالك ويتحقق الامتناع بأن تقدمه في اليوم الثاني من يوم فرض
 النفقة وإن كان مقدار النفقة قليلاً كالدانق إذا رأى القاضي ذلك فامأجج ودفعها لو طلبت حبسه لم يحبس
 لأن العقوبة تستحق بالظلم وهو بالمنع بعد الوجوب ولم يتحقق اه (قوله أو على أصوله) ذكره وأما وإن علوا بحر
 (قوله وفروعه) وإن سفوا بحر (قوله وطاهر تقييدهم) أي بالزوجة والأصول والفروع (قوله إلا في ثلاث)

لا يلزم إلا أن يكسب فيه ويستأجر للمرأة
 امرأة ملازمة فنية (فتح) أو اختار المطلوب
 الحبس والطالب الملازمة ففي جبر الهداية بحر
 الطالب إلا للضرر وكلفه في البرازية بكفيل
 الطالب ولا طالب ملازمته بلا امر فاض
 والنفس ولا يقبل برهانه على الملازمة قبل
 هو مقرباً بحقه (ولا يقبل برهانه على الملازمة قبل
 حبسه) لقيادها على الذي وصححه عزمي زاده
 وصححه غيره قبولها والمعول عليه رأيته
 فإن علم اعتساره قبلها والألمر فليحفظ (ويئس
 يساره الحق) من بينة اعتساره بالتقيد لأن
 اليسار عارض والبيئات لا ثباتها أصلاً
 سبب اعتساره وشهدوا به تقدم في القضية
 عارضاً ففتح بحثاً واعتمده في النهر واللام يمكن
 أن لم ينو مقدار ما يملك للمحبوس وهو متكر
 قبولها لأنها قامت للمعسر لا تقبل (وأيد حبس
 والبنية متى قامت للمعسر ففتح وسجني في البحر
 المؤسر) لأنه جزاء الظلم قلت وسجني وحينئذ
 أنه يباع ماله له دينه عندهما (ولا يحبس للماض
 فلا يتأبد حبسه وولده) إذا ادعى الفقر وإن
 من نفقة زوجته بدل مال ولا يلزمه بقوله
 قضى بها لأنها ليست بدل مال يساره حبس
 على ما هي حق لو برهنت على يساره
 بطلبها (بل يحبس إذا) برهنت على أصوله
 بطلبها كما لو (أجاب أن ينفق عليها) وهل يحبس
 وفروعه فيحبس أحباءهم بحر قلت وهل يحبس
 بحر لو أبي لم أره وطاهر تقييدهم لا كمن ماض
 من الأشياء لا يضرب المحبوس إلا في ثلاث بغيره

وعندئذ امتنع عن الاتفاق على قرينه اه اي والقريب غير الاصول والقروع لانهم لا يدخلون في الاقارب ولا تفرض لاحد من الاقارب الا الذي الرحم المحرم (قوله فتأمل عند الفتوى) اقول لا يعدل عن الصريح الى التقييد المأخوذ من ذكر العدد (قوله بدين الصغير) اي بسبب امتناعه عن قضاء الدين المترتب بذمة الصغير فإداه في المنع عن السراج وفي الجبر لا يجبس الصبي على دين الاستهلال ولوله مال من عروض وعقار اذا لم يكن له اب ولا وصي والرأي الى القاضي فياذن في بيع بعض ماله لا لبغاء وان كان له اب او وصي فانه يجبس ان امتنع من قضاء دينه من ماله ولا يجبس الصبي الا بطريق التأديب حتى لا يجباس على مثله اذا باشر سببا من اسباب التعدي قصدا اما اذا كان خطأ فلا كذا في المبسوط (قوله لا يجبس اصل الخ) لانه عقوبة ولا يستحق الموالاة عقوبة لاجل الولد لان التأفيف لما كان حراما حرم الجبس لانه فوقه كمال والمراد بالاصل ما يع الجلباب الام وفي المحيط ولا يجبس الابوان والجدان والجدتان الا في النفقة لولدهما انتهى وقيد بالاصل لان الولد يجبس بدين امله ويجبس القريب بدين قرينه كما في الخاتمة (قوله بل يقضي القاضي الخ) قال في الجبر وظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين الموسر والمعسر ولكن ينبغي ان يتنبه لنسب وهو انه اذا كان موسرا وامتنع من قضاء دين ولده وقتل لا يجبس فالقاضي يقضي دينه من ماله ان كان من جنسه والا باعه القاضي كي يبعه مال المحبوس الممتنع عن قضاء دينه والصحيح عندهما بيع عقاره كبقوله انتهى (قوله من عين ماله) اي ان كان الموجود من جنس حق الدائن (قوله اوقيته) اي ان لم يكن من جنس حقه (قوله ولا يستخلف قاض) ولو بعد زعناية بخلاف الوصي حيث يملك الايصاء الى غيره ويملك التوكيل والعزل في حياته لرضي الموصي بذلك دلالة لجزءه وبخلاف المستعير فان له الاعارة بشرطها لانه لما ملك المنفعة ملك تملكها وقيد المصنف باستخلافه قاضيا يخرج التوكيل والايصاء فان للقاضي ذلك بلا اذن السلطان بخلاف استخلاف القاضي لان المستخلف يفعل ما لا يفعله الوكيل والوصي فيكون توقع الفساد في انقضاء أكثر (قوله الا اذا فوض اليه) لا فرق في الخليفة بين كونه موافقا لمذهبه او لا نهير واذا امر القاضي الخليفة ان يسمع القضية والشهادة ولا يكتب الاقرار ولا يقطع الحكم يفعل ما امره القاضي وليس له ان يحكم وفي الخلاصة الخليفة اذا اذن للقاضي في الاستخلاف فاستخلف رجلا واذن له في الاستخلاف جازله الاستخلاف ثم وثم اه وفي البرازية والنائب يقضي بما شهد واعند الاصل وكذا القاضي يقضي بما شهد واعند النائب انتهى (قوله لان في الصريح) اسم ان ضمير الشأن محذوف (قوله فان قاضي القضاء) علة لقوله يملكهما (قوله تقليد او عزلا) بيان للاطلاق (قوله فانه يستخلف بلا تفويض) بشرط ان يكون المستخلف سميع الخطبة اما اذا لم يكن سميعا فلا لانهم من شرائط اقتراح الجمعة بخلاف من سبقه الحدث فاستخلف من لم يشهد الخطبة حيث يجوز لان المأمور هنا بان وليس بمفتتح والخطبة شرط الاقتراح وقد وجد في حق الاصل انتهى فتح (قوله للاذن دلالة) لانه لشوقه لوعرض في وقته ما يمنعه بقوت الى خلف ومعلوم ان الانسان غرض الاعراض فكان المولى له اذنه في الاستخلاف دلالة فتح ولا يمكن انتظار الامام الاعظم لانها لا تحتل التأخير عن الوقت بخلاف تأخير سماع الخطبة الى وجود الاذن من الامام الاعظم فانه يمكن جبره قال وظاهره جواز الاستخلاف وان لم يكن لسبق حدث كما اذا مرض الخطيب او حصل له مانع فاستناب خطيبا مكانه انتهى (قوله وما ذكره ملا خسرو) من ان الخطيب ليس له الاستخلاف استدا لا باذن انتهى اي من غير سبق حدث اما اذا سبقه حدث فيجوز لجواز الاستخلاف في الصلاة للضرورة كما ذكره في شرحه (قوله وقدم في الجمعة) قال في الجبر وقد صرح العلامة محب الدين ابن جرير باش شيخنا في الجمعة في تعداد الجمعة بان اذن السلطان باقامة الخطبة شرط اول مرة للباقي فيكون الاذن منسحب التولية النظرا لخطباء واقامة الخطيب نائباً ولا يشترط الاذن لسلك خطيب انتهى (قوله بغير تفويض منه) اي من السلطان مخ (قوله كوكيل وكل) اي باذن فانه لا يعزل بموته ويعزل ان يموت الموكل بجبر (قوله ولا يموت السلطان) قال في الخلاصة الخليفة اذا مات وله عمال وامر آفهم على حالهم انتهى (قوله بل يعزله) اي يعزل السلطان له (قوله واعتمده في الدرر) اي في متهما حيث قال ولا يعزل اي نائب القاضي بغير وجه اي القاضي عن انقضاء وقال في المتن فثابته لا يعزل بعزله ولا يموت بل هو نائب السلطان الاصيل انتهى فالضمير راجع الى عزم عزل النائب بموت القاضي او بعزله (قوله وتماه في الاشياء) قال فيها فحصر من ذلك اختلاف المشايخ في ائزال النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على انه لا يعزل بعزل

فتأمل عند الفتوى وسيجي حديث الولي بدين الصغير (لا) يجبس (اصل) وان علا (في دين) فزعه بل يقضي القاضي دينه من عين ماله اوقيته والصحيح عندهما بيع عقاره كبقوله جبر فليحفظ (ولا يستخلف قاض) نائباً (الا اذا فوض اليه) صريحا كقول من ثبت اودلالة فوض اليه قاضي القضاء والدلالة هنا أقوى لان يجعلك قاضي المذموم كقولك لا في الصريح في الدلالة او استخلف من ثبت فان قاضي لا العزل وفي الدلالة واستخلف من ثبت فان قاضي شئت واستبدل واستخلف من ثبت فان قاضي القضاء هو الذي يتصرف فيهم مطلقا تقليدا وعزلا (بخلاف المأمور باقامة الجمعة) فانه يستخلف بلا تفويض للاذن دلالة ابن مالك بخلاف المأمور بخلاف في الجبر لا اصل وهو السلطان وحيد (قوله لا يعزل ايضا كوكيل القاضي بغير تفويض منه) ايضا (بغيره) ولا يموت (قوله ولا يعزله) اي في متهما حيث قال ولا يعزل اي نائب السلطان بل يعزله زليعي وعيني وابن ولا يموت السلطان بل يعزله زليعي وعيني وابن ولا يعزله عليه الفتوى وتماه في الاشياء

القاضي يدل على ان الفتوى انه لا ينزل بموته بالاولى ثم نقل عن التتارخانية القاضي رسول عن السلطان
في نصب النواب انتهى (قوله لا ما ذكره ابن الغرس) اي في القواكه البدرية من ان نائب القاضي في زماننا ينزل
بعزله وبموته فانه نائب عنه من كل وجه انتهى مخ (قوله لو اهل) اي لو كان النائب اهلا للقضاء فان كان رقيقا
او محدودا في قذف او كافرا لم يجوز (قوله بل لو قضى فضولى) ولو من غير استخلاف اصلا كما في البحر (قوله في غير
نوبته) اي نوبة القضاء اي في غير الايام التي عينها الامام لقضائه فيها (قوله واجازه) اي في الايام المعينة له (قوله
قال وبه علم الخ) لا ثمة لهذه العبارة بعد التصريح بمضمونها قبل وصاحب البحر لم يذكر الفضولى ولا كما ذكره
المؤلف وانما اخذ حكمه من صحة اجازة حكم المستخلف من قاضى غير مأذون فانه حينئذ بمنزلة الفضولى (قوله
في الاشياء) قال فيما من احكام العبيد ولا يلي اي العبد امر اعاما الا نيابة عن الامام الاعظم فله نصب القاضي
نيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لا يصح ولو اذن السلطان لعبد بالقضاء فقهى بعد عتقه جاز بلا تجديد اذن
انتهى (قوله بخلاف صبي بلغ) قال في احكام الصبيان عن البرازية السلطان او والى اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج
الى تقليد جديد انتهى ولم يذكر كونه قاضيا لانه يدخل في عموم الوالى (قوله خرج المحكم) فانه اذا رفع حكمه
الى قاض اسما وان وافق مذهبه والابطاله لان حكمه لا يرفع الخلاف كما يأتى في التحكيم انتهى حلى (قوله
ودخل الميت الخ) ودخل قاضى اهل البنى فان قاضى اهل العدل ينفذ من قضاياه ما كان عدلا كذا في كتاب
الخراج من سير الاصل انتهى مجتبى (قوله لانه تكرر) اي قاض (قوله قبل ذلك كذلك) اي قبل الرفع امضاء
بعد الرفع اليه (قوله نفذه) اي جعله بحكمه نافذا لازما وهذا منه واجب فليس له ان يرد فلو رد فرفع الى ثالث
امضى قضاء الاول ورد الثاني كما في المغنى وغيره قهستانى (قوله والعمل بمقتضاء) عطف لازم (قوله لو لم يجتهدا
فيه) اي لو كان الحكم مختلفا فيه وكان كل قول مستندا الى دليل وليس هذا احترازا عن الجمع عليه فانه يحضيه
بالاولى بل عما اذا كان الحكم لا دليل عليه او خالف كتابا او سنة او اجماعا وحينئذ تغنى عن هذا التقيد بما يأتى
اي من قوله لا ما خالف كتابا الخ انتهى حلى مزيدا (تتمة) ما ذكر اذا كان الاختلاف في المقتضى به اما اذا كان
في نفس القضاء ففيه روايتان الصحيح انه لا ينفذ لا محال الخلاف لا يتوجه قبل القضاء فان قضى وجد محال
الخلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء آخر يرجح احدهما وذلك مثل القضاء على الغائب ولله نائب وقضاء المحدود
في قذف وشهادته بعد التوبة يجزى عن الزبلى وفيه عن الفتح اذا رأى المصلحة في القضاء على الغائب اوله حكم
ينفذ ولا يقتضى الى امضاء قاض آخر وفي الخلاصة الفتوى على هذا (قوله عالما باختلاف العلماء فيه) هذا
في القاضى المجتهد وفي التقنية القاضى المقلد اذا قضى بخلاف مذهبه لا ينفذ وفي الفتح الفتوى على قولهما
انه لا ينفذ قضاؤه في المجتهد فيه بخلاف رايه ناسيا او عامدا لان التارك لمذهبه عمدا لا يفعل الا لهوى باطل
لا قصد جيل واما الناسي فلان المقلد ما قلده المذهب لا لمذهبه غيره وهذا كله في المجتهد اما القاضى المقلد
فانما اوله الحكم بمذهب ابي حنيفة ولا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى وادعى في البحر
لن المقلد اذا قضى بمذهب غيره او برواية ضعيفة او بقول ضعيف نفذ واقرى ما تمسك به ما في البرازية ان لم يكن
القاضى مجتهدا وقضى بالفتوى على خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله نقضه عن محمد وقال الثاني ليس له
ان ينقضه انتهى وما في الفتح يجب ان يعول عليه في المذهب وما في البرازية محمول على رواية عنهما اذ قصارى
الامر ان هذا منزل منزلة الناسي لمذهبه وقدم عنهما في المجتهد انه لا ينفذ المقلد اولى انتهى ثم تصرف واقره
الحوى قال الشرنبلالى ونقل هذا في البرهان عن السكال ثم قال وهذا صريح الحق الذي بعض عليه بالنواجز
انتهى وقوله باختلاف الفقهاء قال العلامة على المقدسى الفقهاء جمع فقيه وهو في لسانهم المجتهد حموى (قوله
فلو لم يعلم لم يجوز قضاؤه) ويرجح غير واحد انه ليس بشرط فينفذ على المخالف علم القاضى بالخلاف في المسئلة ام لم يعلم
اقول ينبغي عدم اشتراط العلم بالخلاف لاسيما في زماننا فان قضاء زماننا لا معرفة لهم بمذاهبهم فضلا عن علمهم
بمذاهب بقية المجتهدين انتهى ابن الغرس في القواكه ثم نقل عبارة الخلاصة الاتية وقد سلف ان هذا في المجتهد
(قوله وكأنه يسيرا) وجهه ما ذكره ابن الغرس من قوله فان قضاء زماننا الخ وخبر كان محذوف تقديره افتى به
(قوله بعد دعوى صحيحة) ظرف لقوله الزم اي الزم القاضى الحكم بعد دعوى صحيحة صادرة بين يديه انتهى
حلى والاولى ان يرجع الى قوله حكم قاض يعنى انما ينفذه اذا وقع حكمه بعد دعوى الخ ولا يشترط احضار

لوقى فتاوى المصنف وهذا هو المذهب في المذهب
لا ما ذكره ابن الغرس لمخالفة المذهب (نائب)
غيره (اي غير الموضعه) (ان قضى عنده او)
في غيبته و (اجازه) القاضي (صح) قضاؤه
لو اهل بل لو قضى فضولى او هو في غير نوبته
واجازه جاز لان المقصود حصول رأيه بغير قال
وبه علم دخول الفضولى في القضاء (فرع) في
الاشياء والمنظومة المحببة لو قوض لعبد فقهى
لغيره صح ولو حكم بنفسه لم يصح ولو عتق قاض
صح بخلاف صبي بلغ (واذا رفع اليه حكم قاض
خرج المحكم ودخل الميت والمعزول والمخالف
لرأيه لانه تكرر في سياق الشرط فيهم فافهم
(آخر) قيد اتفاق اذ حكم نفسه قبل ذلك
كذلك ابن كمال (نفذه) اي الرم الحكم والعمل
بمقتضاء لو لم يجتهدا فيه عالما باختلاف الفقهاء
فيه فلو لم يعلم لم يجوز قضاؤه ولا ينعى الثاني
في طاهر المذهب زبلى وعينى وابن كمال لكن
في الخلاصة ينبغي بخلافه وكأنه يسيرا لم يحفظ
بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر

شهود الاصل بل يكفي اثبات قضاء القاضى قال في البرازية قاضى بلدة حكم على رجل بال وسجل ثم مات
القاضى واحضر المدعى خصمه المحكوم عليه عند قاض آخر وبرهن على قضاء الاول اجبره الثاني على اداء
المال ان كان الحكم الاول صحيحا ولا بد من تسمية القاضى ونسبه وكذا في كل فعل لا بد من تسمية المتعامل
ونسبه بغير تصرف (قوله فيحكم بمذهبه) اراد بالحكم الافتاء بقرينة قوله كان افتاء ولانه لا حكم من غير دعوى
انتهى حلي والاولى ان يكون قوله كان افتاء واجعا الى حكم الاول الذى صدر من غير دعوى صحيحة (قوله
وسيجي آخر الكتاب) اى فى مسائل شتى قبيل الفرائض ونذكر عبارته مع المصنف لمزيد ايضاح فيها وهى شرط
نفاذ القضاء فى المجتمعات من حقوق العباد ان يصير الحكم فى حادثة بان يقدمه دعوى صحيحة من بينهم على
خصم حاضر منازع شرعى فلو برهن بحق على آخر عند قاض قضى به ببرهانه بدون منازعة ومخاصمة شرعية
وتداع بينهما لم ينفذ قضاؤه لفقده شرطه وهو التداعى بخصوصية شرعية وكان افتاء فيحكم بمذهبه فلورفع اليه
اى الى الخفى قضاء مالكي بلا دعوى لم ينفذ اليه وعمل الخفى بمقتضى مذهبه لعدم تقدم ما يمنع من ذلك
الخروج قضاء المالكي مخرج الفتوى لعدم تقدم الخصومة الشرعية التى هى شرط انعقاد القضاء فى حقوق
العباد انتهى (قوله وانه اذا ارتاب الخ) عطف على الضمير المستتر فى "يجي فان هذا الحكم مذكور هنا ايضا
انتهى حلي وقيد بالارتباب لانه اذا لم يرتب فيه لا يتعرض له انتهى ذكره المؤلف هناك قال صاحب التهر بعد ان
نقل عن البحر انه اذا ارتاب الخ ولم اجده لغيره ونسبه الجوى (قوله قال) اى صاحب البحر انتهى حلي (قوله اترك
ما ذكر) اى من الدعوى والحادثة وانما يقيم صاحب الواقعة بينة يشهدون على حكم القاضى فلان يكتب له
انقضى الثاني انه اتصل به حكم الاول ونفذ انتهى بغير قلت وقد يكتب على وثيقة القاضى الاول من غير اقامة
بينة على حكم الاول وفى المخ فليكون معناها كما ذكره بعض المتأخرين احاطة القاضى الثانى علما بما وقع
القاضى الاول وانه غير متعرض له والله تعالى اعلم انتهى (قوله قد تارفعوا القضاء بالموجب) قال ابن الغرس
فى الفواكه البدرية ذكر الموجب فى القضاء لا يعرف للسلف وانما كانت صرايح فيقال مثلا قضى له بالدار
او بالفرس او بان يسلمه الدين المبيعة او بان يقبضه الدين الى غير ذلك من الامور التى يتوجه بها القضاء شرعا
وهذا هو الاصل فى هذا الباب يعنى التصريح بعين المحكوم به ثم تعورف القضاء بالموجب توسعا ونسرا
ثم هزلت الى ازال الامران بقول قضيت بالموجب من لا يعرف مدلوله فى الاصل فضلا عن مدلوله فى تلك
القضية الشخصية انتهى (قوله وهو عبارة الخ) الموجب معناه لغة ما اوجبه الشئ وانتضاء واضطلاحا اياه
عن المعنى المتعلق بما اى بعقد اضيف ذلك العقد اليه اى الى الموجب فى ظن القاضى فهو عالم به حاكم وقوله
شرعا مرتبط باضيف اليه وقوله من حيث انه اى القاضى يقضى به اى بذات المعنى وهو مرتبط بالمتعلق
مثاله اذ باع بيعا صحيحا وقضى القاضى بوجبه فوجب ذلك البيع فى هذه الصورة مقتضاء وهو خروج العين
المبيعة عن ملك البائع ودخولها فى ملك المشتري واستحقاق التسليم والتسلم فى كل من الثمن والثمن الى غير ذلك
من مقتضيات البيع ولوازمه فذلك المعنى المحكوم به المضاف الى البيع المتعلق به فى ظن القاضى شرعا
هو الموجب هنا وهو الذى اقتضاء عقد البيع (قوله من حيث انه يقضى به) خرج بذلك ما اذا قضى ما ففى بعضه
يسع عقار وموجبه فانه لا يكون حكما منه بانه لا شفعة للجار لعدم حداثتها وكذا اذا قضى حنى لا يكون حكما
بالشفعة للجار وان كانت الشفعة من مواجبه لان حداثتها لم توجد وقت الحكم ولا شعور للقاضى بها انتهى
افاده فى البحر فلم يكن هذا الموجب متعلقا بالحكم من حيث انه قضى به فتأمل (قوله فان حكم حنى بوجوب
بيع المدبر الخ) اى لو باع مدبره ثم حصل فى ذلك البيع التنازع والتداعى عند القاضى الخفى فاستنوفى وحكم
بوجوب ذلك البيع فان ذلك الحكم يكون صحيحا ومعناه الحكم بطلان هذا البيع فالموجب فيه هو المعنى
الذى اضيف الى ذلك البيع المحكوم به فى ظن القاضى شرعا وهو كون ذلك البيع باطلا (قوله ولو قال الموقن)
اى او القاضى (قوله وحكم بمقتضاه) اى بمقتضى بيع المدبر (قوله لا يصح) لانه لا مقتضى لم هذا البيع عند الخفى
فهو حكم باطل لا معنى له وكان للقاضى الشافعى ان يحكم بفسخ ذلك البيع ولا يمنعه من ذلك ما فعله القاضى
الخفى لان بيع المدبر باطل عنده فلم يتوجه الحكم بمقتضاه اذ لا مقتضى له اذ البيع لا يقتضى بطلان نفسه
انتهى من الفواكه (قوله وبه يظهر الخ) الذى ظهر من عبارته المختصرة ان بينهما التباين وانما يعلم العموم من

والا كان افتاء فيحكم بمذهبه لا غير وسيجي
آخر الكتاب وانه اذا ارتاب فى حكم الاول
طلب شهود الاصل قال وبه عرف ان نافذ
زمانا لا يقتدر على ما ذكر وقد تارفعوا فى زماننا
القضاء بالموجب وهو عبارة عن المعنى المتعلق
بما اضيف اليه فى ظن القاضى شرعا من حيث
انه يقضى به فاذا حكم حنى بوجوب بيع
كان معناه الحكم بطلان البيع ولو قال الموقن
وحكم بمقتضاه لا يصح لان الشئ لا يقتضى
بطلان نفسه وبه يظهر ان الحكم بالموجب اعلم من

عبارة ابن العربي انه قال في القواعد انه يلزم ان الموجب في بيان الحكم اعم من مقتضى عطفه في الموجب
 بدول المقتضى في بعض صور القضاء كما في صورة بيع المذبر السابقة انتهى ويجمع المقتضى والموجب في صورة
 القضاء بموجب البيع القديم وقد تقدمت قال في القواعد والحاصل ان الموجب هنا يصدق بالمقتضى وبدونه
 وصورة الضد اكثر واعلم استعما لافله في اعتبار ان الموجب هنا هو المقتضى وانما حدثت نسبة المصوم
 وانحصرت بينهما ولم يخلطهما على حد سواء فيصدق المقتضى على كل ما يصدق الموجب لانه قد وجدوا في
 التعبير عن المقتضى الاصل في لفظ الموجب دون المقتضى والاصل في اللفاظ البقاء على الدولات الاصلية
 ولا يصح ان يتغير الا بدليل وداع وذلك ادعى هو ان اصطلاح الموثق والمشرع في التعبير بالموجب دون
 المقتضى في كل حادثة ورأينا الموجب تارة يكون جهة الشيء وتارة بطلانه كما سبق فاقضى الحال تغير الموجب
 عن مدلوله الاصل وهو ما اوجبه الشيء الذي هو معنى المقتضى الى معنى اصطلاح علم من اصطلاح الموثق
 والمشرع وهو ما عرفه به المؤلف من انه المعنى المتعلق الخ ولا شك انه اعم (قوله الاما عرى عن دليل يجمع)
 ذكره بعد ذكر الكتاب والسنة والابحار والمراد به كما رأيت بهامشه فهو القضاء بسقوط الدين عند تركة مطالبة
 الدين من سنيين (قوله او ما خالف كتابا) احد غير قطعي الدلالة كما يترد في التسمية اما مخالفة القطعي منه فكيف مخالفة
 القطعي من السنة الخواتمة والمشهورة في السعد في التلويح (قوله لم يختلف في تأويله السلف) مراده بالسلف
 من سلف الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وعن سائر الائمة (قوله كترك التسمية) اي كالتضاء بترد من
 متروكة التسمية عمدا اعلم ان الشافعي رضي الله تعالى عنه جعل متروكة التسمية عمدا حلالا اكله جميعا بعبه لقوله
 تعالى او نسيها اهل الغيرة في بيان المحرمات بفعل الحريم ما اهل عليه بغير ذكر الله لا المسكوت عليه عمدا
 وحلي عليه قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه انقص على فعل الواو للعالم اي حال كونه فاسقا
 ولا يكون فاسقا الا بالادلال بغير ذكر الله تعالى وعندنا متروكة التسمية عمدا ايجل اكله ولا يبعه اخذا بهذه الآية
 وقوله تعالى وانه واوه للعطف والضمير الى الاكل المأخوذ من لانا كما هو اولى الموصول الذي هو ما وجعل الواو
 حالية كما اوجبه به الشافعي رضي الله تعالى عنه فيكون قيد الانهي مما لم يذكر اسم الله عليه فيخص بهذا التقييد
 بالنية وما ذكر عليه غير اسم الله من دون بان التاكيد بان واللام بغيره ولو سلمنا الحلية فلا نجعل ما قيد الانهي بل
 اشارة الى المعنى الموجب له كالتشرب الخمر وهو حرام وهذا اي بقوله وعندنا المقيد لا تفاسد الا صاحب ظهر
 ضعف مما ذكره به من ان القضاء بما ذكر جائز عندنا لا عند ابن يوسف (قوله او سنة مشهورة) او متواترة
 دلالة غير قطعية كما سلف واحترزنا المشهورة عن الغريب زبلي (قوله كتحليل) اي كالحكم بحل المطلقة ثلاثا
 بغير عقد التحليل عمدا بقول سعيد بن جحر (قوله كحل المتعة) اي كالتضاء بصحة نكاح المتعة (قوله وكبيع ام الولد)
 اي كالتضاء بصحة بيع ام الولد من قاض قلدي او القاضى فانه يقول بصحة بيعها (قوله على الاظهر) وعليه
 الفتوى وهو قول محمد بناته على ان الاجماع المتأخر برقع الخلاف المتقدم (قوله وقيل ينفذ) وهو قولهما بناء على
 عدم الرفع لما يلزم عليه من تضليل بعض الصحابة وفي الفتح انه متوقف على قضاء قاض آخر امضاء او ابطال الا وقد
 سلف في الاستدلال في الهندية عن البدائع فينظر ان كان القاضي الثاني يرى انه يجهل فيه بغيره قضاؤه ولا يردده
 وان كان يرى انه قد خرج عن حد الاجتهاد وصار متفقا عليه لا ينفذه بل يردده (قوله ومن ذلك ما لو قضى
 بشاهد وعين) ذكر في كتاب الاستحسان انه ينفذ على قول الاسام لا على قول الثاني وفي قضية الجامع انه يتوقف
 على امضاء قاض آخر هندية (قوله بتعيين الولي واحدا من اهل المحلة) يعني انه القاضى وخلف الولي كما ذكره
 الشرح حال بعض العلماء وهو قول مالك وقول الشافعي في القديم اذا كان بين المدعي عليه وبين القليل عبادة
 ظاهرة ولا يعرف له عبادة مع غير المدعي عليه وبين دعواه في المحلة ووجوده قسلا مدة قريبة فان القاضي
 يخطب ولي القليل على دعواه فاذا حلف قضى عليه بالهصاص وعندنا فيه الدية والقسماتة كذا في المحيط
 فانما قضى بالقول ثم رفع الى قاض آخر يتقضى لان هذا القضاء مخالف للاجماع هندية (قوله او بصحة نكاح
 المتعة) قال في الهندية اذا تزوج امرأ عشرة ايام فاجازه قاض من القضاة سبلا لانه عند زوجه اذا تزوج امرأه
 الشهر يصح ويعدل ذكر الوقت فلو قضى بهجوا هذا النكاح ينفذ بخلاف متعة النساء بصورته اذا قال اتفق بك
 مدة كذا انتهى وفي الظاهرية وغيرها ان صورة المتعة ان يقول لامرأه متعني فبذلك يكتفى من الدراهم

(الامام) صرحا من دليل يجمع او (خالف كتابا)
 لم يختلف في تأويله السلف كقول التسمية (او سنة)
 مشهورة المشهورة (او اجماعا) كحل المتعة
 العتسيلة الشهيرة (او اجماعا) كحل المتعة
 الاجماع العتسيلة (او اجماعا) كحل المتعة
 (الوقفي) فنادى به من ادعى واليمين على من
 المشهور (او اجماعا) كحل المتعة
 (الوقفي) فنادى به من ادعى واليمين على من
 المشهور (او اجماعا) كحل المتعة

التم اهل اجتهد برفعة ويؤيده ما في الذخيرة خالف الاب الصغيرة على صداقها ورأى خيرا لها صبح عتقها
وبرئ الزوج عنه فلو قضى به فاض نفذ وشمل شيخ الاسلام عطاء بن حزمة عن ابى صغيرة زوجها من صغير وقبل ابوه
وكبر الصغيران وبينهما غيبة منقطعة وقد كان الزوج بشهادة الفسقة هل يجوز للقاضي ان يبعث الى شانهى
المذهب يبطل هذا النكاح بسبب انه كان بشهادة الفسقة قال نعم (قوله يوم الموت لا يدخل تحت القضاء) يعنى
نفس الموت ووقته لا يتعلق به حكم يبرى عن التلخيص (قوله بخلاف يوم القتل) فانه يدخل تحت قضاء ويهتبه
تاريخه ومثل القتل النكاح ونحوه فلو اقامت امرأة بيته انه تزوجها يوم النحر بمكة فقتل بينهما ثم اقامت
امرأته اخرى البيعة على انه تزوجها يوم النحر بخرا ان لا تقبل بيته لان النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر
التاريخ (قوله فلو برهن على موت ابيه يوم كذا) اى وان مات كدميراث له (قوله قضى بالنكاح) فيجعل لها
الصداق والميراث مع الابن لان يوم الموت لا يدخل تحت الحكم والميراث يستحق بسبب ابقى على الموت فجعل
تاريخ الموت وعدمه بمنزلة واحدة فتقبل البيعتان جميعا وقضى بحق كل واحد منهما لان العمل بهما يمكن
وقال قاضى خان فى توجيه المسئلة ان حكم الموت لا يتلحق بوقت الموت بل فى اى وقت يموت يكون ماله لورثته
قصار كان الابن اقام بيعة على موت الاب ولم يذكروا الوقت وذلك لا يمنع من قبول بيعة المرافة (قوله وجميع
العقود) من البيع والوصية والهبة والصلح ونحوها (قوله والمدائيات) كالقرض والوديعة المستهلكه
فان حكمها كالقتل فى تعلق القضاء بها كما سلف فى النكاح (قوله الا فى مسئلة الزوجة التى معها اولد) صورتها
كما فى الولوالجية رجل ادعى على رجل انه قتل اياه عمدا بالسيف منذ عشر من سنة وانه وارث له سواء
واقام بيعة على ذلك فجاءت امرأه ومعها ولد فاقامت بيعة ان والدها تزوجها منذ خمس عشرة سنة وارث له هذا ولده
منها ووارثه مع ابنه هذا قال الامام رضى الله تعالى عنه استحسنت فى هذا ان اجيز بيعة المرأة واثبت نسب الولد
وابطل بيعة الابن على القتل وكان هذا للاحتياط فى امر النسب بدليل انها اقامت البيعة على النكاح
ولم تأت بالولد فالبيعة بينة الابن دون المرأة وهو قولهما ايضا انتهى (قوله من الاول) وهو يوم الموت الذى
لا يدخل تحت القضاء (قوله ادعياء ميراثنا) فيقول كل هذا لى ورثته من ابى مثلا والمدعى يدعى ثالث (قوله
فلا سبقهما تاريخنا) فان لم يورخا وارخا تاريخا واحدا فانصافا ووجه القبول ان النزاع وقع فى تقدم الملك قصدا
(قوله برهن الوكيل) اى بقبض الدين (قوله فادعى) اى المطلوب منه الدين (قوله موت الطالب) بعد التوكيل
فليس له حق القبض منه (قوله صح الدفع) اى دفع المطلوب الوكيل وهذا ليس فيه حكم حتى يقال ان يوم
الموت دخل تحت الحكم وانما هو دفع للدعوى (قوله من ابيه) اى ابى ذى اليد (قوله وبرهن ذواليد) وهو ابن
من ادعى عليه الشراء (قوله على موته) اى موت ابيه (قوله لم تسمع) وهو قول عمر الحافظ قال فى القنية
وهو الصواب ووجهه والله تعالى اعلم ان ذكر اليوم يلغو من الطرفين فكانت دعوى الشراء من الاب مجردة
عن ذكر الوقت وقد اثبتت بالبيعة فيفضى له واما لو نظر لهما السكان دعوى ابن المتوفى فعاقبتسمع فليأمل (قوله
وقبل تسمع) هذه من المستثنى بالنظر لهذا القيل (قوله وسره) اى الحكم فى الفرق بين الموت والقتل
قال فى الاجناس فرق محمد بينهما بان القتل يتعلق به حق لازم والموت ليس فيه حق لازم ويانه ان قتل ظلما
لا يعرى عن قصاص او دية وفى قبول بيعة المرأة على النكاح فى المسئلة السابقة فى زمان متأخر اسقاط ما لازم
بالقتل لا امتناع ان يكون مقتولا فى زمان ثم يبقى حيا فيتزوج والحاصل ان ثبوت القتل لما تضمن حقا لازما
لا يعتد بيعة المرأة لتضمنها اسقاط هذا الحق ولا كذلك لبيعة الابن على الموت لان بيعة المرأة لا تتضمن اسقاط حتى
الابن لانه يرث معها كما يرث اذا انفرد فلم تعارض البيعتان فى الارث بين اسقاطه واثباته فلهذا لا يمنع قبول
بينتها انتهى يبرى ملخصا (قوله ليس محل للنزاع) لانه لا يتعلق به حكم وسبب الارث منه مقدمله وفى اى وقت
يموت يكون ماله لورثته (قوله ليرفع) اى النزاع باثباته اى الموت (قوله وينفذ القضاء بشهادة الزور) اى الكذب
حوى وكذا بالنكول قال فى القنية ادعى عليه جارية انه اشتراها بكذا فانكر خلف فنكسلفى عليه بالنكول
قتل الجارية للمدعى ديانة وقضاء كما فى شهادة الزور انتهى وفى البحر وأتم الشاهد ان ائمة عظيما (قوله ظاهرا وباطنا)
المراد بالنفاذ ظاهرا ان يسلم القاضي المرأة الى الرجل ويقول سلمى نفسك اليه فانه زوجك وقضى بالنفقة وانقسم
ربا لئلا يظن ان يحل له وطؤها ويحل لهما التمكن فيما بينهما وبين الله تعالى لان الرجال عبيد الله والنساء اماؤه

(يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم
القتل) فلو برهن على موت ابيه فى يوم كذا ثم
برهنتم امرأه ان الميت نكحها بعد ذلك قضى
بالنكاح ولو برهن على قتله فيه فبرهنتم ان
النكاح نكحها بعده لا تقبل وكذا جميع العقود
المقتول نكحها بعده لا تقبل لان الزوجة التى معها اولد
والمدائيات الا فى مسئلة الزوجة التى معها اولد
فانه يجعل بيته تاريخا لقتل ادعياء ميراثنا
القاضى به من يوم اقبل منها ادعياء ميراثنا
محموها من الاول ميراثا برهن الوكيل على كونه
فلا سبقهما تاريخا برهن المطلوب موت الطالب صح
وحكمهما فادعى الميراث من ابيه منذ سنة وبرهن
الدفع برهن انه ميراث من ابيه منذ سنة ولم يسمع وقيل تسمع
ذواليد على موته منذ سنتين لم يرفع النزاع
وسره ان القضاء بالبيعة عبارة عن رفع النزاع
والموت من حيث انه موت ليس محل للنزاع
ليرفع بانباته بخلاف القتل فانه من حيث
هو محل للنزاع كما لا يخفى (وينفذ القضاء
بشهادة الزور ظاهرا وباطنا)

والمولى ولاية اجبار رافاته على النكاح وولاية الله عليهم انهم من ولايتهم على انفسهم ما (قوله حيث كان المحل قابلا) وان كانت المرأة تحت زوج او كانت معتدة او محرمة بمصاهرة او برضاع لا ينفذ لانه لا يقبل الانشاء وهل يشترط حضور الشهود وقت القضاء في صورة التزوج عامتهم على الاشتراط وهو المعتقد واذا قلنا بعدمه وهو الوجه كما في فتح القدير من النكاح فوجهه انما يجعل حكم الحاكم انشاء مقتضى في ضمن صحة القضاء والثابت اقتضاء لا تراعى فيه شرآئطه (قوله والقاضي غير عالم بزورهم) فلو علم القاضي كذب الشهود لم ينفذ بصر عن الفتح (تنبيه) اشار المصنف بنفاذ القضاء الى ان قضاء القاضي يحل ما كان حراما في معتقد المقتضى له قال في الوالدية ولو قال له انت طالق البتة فتخاصم الى قاض برأها رجعية بعد الدخول فقتضى بكونها رجعية والزوج يرى انها بائنة او ثلاث فانه يتبع رأى القاضي عند مجده فيحل لها المقيم حموي (قوله كذب) صورته ادعى المشتري على غيره انه باعه هذه الجارية بكذا فانكر فاقام شهود زور فقتضى بها للمشتري نفذ القضاء باطنا عنده وحل له وطؤها سواء كان الثمن المذكور مثل قيمة الجارية او اقل بما يتغاب الناس او اكثر لانه مبادلة وقيل لا ينفذ في الاكثر لان طريق تصحيح القضاء باطنا ان القاضي بقضائه يصير منشا لذلك التصرف وانما يصير منشئا فيجاء له ولاية الانشاء للبيع وله الولاية في انشاؤه بالقبضة او بما يتغاب فيه لاقى الاكثر لانه تبرع بمقدار الغبن وليس للقاضي ولاية انشاء التبرع فلو كانت الدعوى من جانب البائع بان ادعى انه اشترى منه الجارية حل للمشتري وطئ الجارية بعد القضاء بشهادة الزور (قوله وطلاق) بان ادعت امرأه على زوجها انه طلقها ثلاثا واقامت على ذلك شهود زور وقضى القاضي بالفرقة بينهما وتزوجت بزواج آخر بعد انقضاء العدة فعلى قول الامام لا يحل للزوج الاول وطؤها ظاهرا وباطنا ويحل للزوج الثاني وطؤها ظاهرا وباطنا علم بحقيقة الحال ان الزوج الاول لم يطلقها بان كان الزوج الثاني احد الشاهدين او لم يعلم بحقيقة الحال بان كان اجنبيا عندي مخلصا (قوله اقول على) هذا دليل الامام وهو ما روى ان رجلا روى على امرأته نكاحا بين يدي على رضى الله تعالى عنه واقام شاهدين وقضى بالنكاح بينهما فقالت ان لم يكن يدري امير المؤمنين فزوجني منه فقال على رضى الله تعالى عنه شاهدا زوجا ولم ينقض العقد بينهما بقضائه ما امتنع من تجديد النكاح عند طلبها ووعنة الزوج وقد كان في ذلك تحصيلها من الزنا وكان الشهود زورا بدليل القصة انتهى درر فان قلت هذه الرخصة مشككة جدا فان الحرام المحض وهو الشهادة الكاذبة كيف يكون سببا للحل اجيب عنه باننا لم نجعل الحرام المحض سببا للحل بل القاضي يحكمه صار كانه انشأ عقدا جديدا ولذا اشترط له حضرة الشهود على قول العامة وهو ليس حراما بل هو واجب لان القاضي غير عالم بكذب الشهود والقضاء امر تب على الشهادة وهي صدق عنده بناء على حل حالهم على اصلاح فترتب الحل على انشاء عقد لازم من القاضي (قوله طاهرا فقط) اى ينفذ ظاهرا لا باطنا لان شهادة الزور حجة طاهرا لا باطا فنفذ القضاء كذلك لان القضاء ينفذ بقدر الحجة درر (قوله شربلاية عن البرهان) وقهستانى عن الحقائق وفي الجهر عن الفتح وقول ابى حنيفة هو الوجه (قوله بخلاف الاملا المرسلة) يعنى ان الاملا المرسلة تحالف العقود والفسوخ من حيث ان القضاء ينفذ فيها ظاهرا فقط وذلك لانه في نحو النكاح يقدم النكاح على القضاء بطريق الاقتضاء كانه قال انكحتك اياه وحكمت بينكما بذلك قطعاً للمنازعة ولا كذلك الاملا المرسلة لان الملك لا بدله من سبب وليس بعض الاسباب اولى من البعض لتزاجها فلا يمكن اثبات السبب سابقا على القضاء بطريق الاقتضاء واذا لم ينفذ القضاء فيها باطنا فلا يحل للمقتضى له الوطئ والاكل واللبس وحل للمقتضى عليه لكن يفعل ذلك سرا لانه لو فعله جهر ففسقه الناس او عزروه كذا في الوالدية ولو حذف الاملا لكان اولى ليشعل ما اذا شهدوا بين زورا ولم يبينوا سببه فانه لا ينفذ اى باطنا (قوله حتى لو ذكر) اى المدعى (قوله سببا معينا) كالشراء (قوله يمكن انشاؤه) اى بقضاء القاضي كالبيع (قوله والا لا ينفذ) اى باطنا (قوله كالارث) مثل به للمثقف عليه وهو كذلك لانه ان كان ملكا مطلقا فظاهر وان كان كذا له سبب فهو لا يستكرر قال في الجهر واعلم ان الارث حكمه حكم الاملاك المطلقة فلا ينفذ القضاء باطنا اتفاقا وبأق الخلاف في باب اختلاف الشاهدين في الارث هل هو مطلق او بسبب والمشهور انه مطلق واختار في النكاح بسبب وفي البدائع والميراث ومطلق الملك سواء في الدعوى وبه نقول انتهى وفي الحموى في النسب عنه رواية ان وحيلة من لا وارث له ان يثبت النسب من نفسه بان يدعى شخصا مجهول

حيث كان المحل قابلا والواشى غير عالم بزورهم
(في العقود) كبيع ونكاح (والفسوخ)
كافالة وطلاق لقول على رضى الله عنه
ناهذا الزوجان قالوا لا وزنا ولا ثلاثة طاهرا فقط
وعليه الفتوى من بلالية عن البرهان (بخلاف)
الاملا المرسلة (اى المطلقة عن ذكربسبب
الملك فظاهرا فقط سببا معينا فعلى الخلاف
حتى لو ذكر سببا معينا فعلى الخلاف
ان كان سببا يمكن انشاؤه والا لا ينفذ اتفاقا
سكالارث

النسب انه ابنه وابنته ويقسم شهادتي زور فيقض القاضى بالنسب محيط (قوله وكما لو كانت المرأة الخ) الاصل
جعلها مسئلة مستقلة مستقلة مفهومها للشرطين السابقين فانه فيما ذكره لا يتخذ القضاء اصلا بخلاف الارث فانه لا يتخذ
باطنا فقط (قوله كالتقضاء باليمين الكاذبة) ظاهره انه لا يتخذ في هذه اصلا والظاهر النفاذ ظاهر الان القاضى
مطلي الى القضاء حينئذ ولا ثمرة الا النفاذ ولو عايناهما قال في البحر قيد بالشهادة لان القضاء باليمين الكاذبة لا يتخذ
قالوا لو ادعت ان زوجها ابنته اثلاث فانكر خلفه القاضى لخلف والمرأة تعلم ان الامر كما قالت لا يسعها
الاقامة معه ولا ان تأخذ من ميراثه شيئا وهذا لا يشك اذا كان ثلاثا بالطلان المحلية للانشاء قبل زوج آخر
وفيما ذكره الثلاث مشكل لانه يقبل الانشاء واجيب بانه انما يثبت اذا قضى القاضى بالنكاح وهما لم يقض به
لاعترافهما به انما ادعت الفرقة ذكره الشارح وفي الخلاصة ولا يحل وطؤها اجماعا انتهى وتام التفرع
في المطولات (قوله أى مذهبه) كالحنفى اذا حكم بمذهب الشافعى وتحوه وبالعكس واما اذا حكم الحنفى
بما ذهب اليه ابو يوسف ومحمد او نحوهما من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف رأيه انتهى دور وهذا اذا لم يقع
التقييد من الامام بان يقضى بصحيح المذهب والا فهو معزول كما لا يخفى (قوله وقيل بالنفاذ بقى) نقله في الصغرى
عن الكافى (قوله لا يتخذ اتفاقا) هو قولهما رواية واحدة وهو رواية عن الامام وقيل يتخذ عنده في رواية
ووجهه صاحب الدرر بانه ليس بخطأ ييقن وقال السكالك اختلاف في الفتوى والوجه في هذا الزمان ان يقضى
بقولهما لان التبارك لمذهبه عمدا لا يقوله الا لهوى باطل لا لتقصده جميل واما الناسى فلان المقلد ما قلده الا ليحكم
بمذهبه لا بمذهب غيره هذا كله في القاضى المجتهد قأما المقلد فانهما ولا ليحكم بمذهب ابى حنيفة رحمه الله تعالى
فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى ونقل هذا في البرهان عن السكالك ثم قال وهذا
صريح الحق الذى يعرض عليه بالنواجد انتهى شربلاية (قوله وقد غيرت بيت الوهبانية) وهو
ولو حكم القاضى بحكم مخالف * مقلده ما صح ان كان يذكر

السلطان
لكونه معزولاً
الوهابية قتلت
فوقكم القاضي بكم مخالف
لما ذهب ما صح اصلاً بغير
فصل انتار خانية
قلت واما المراه برقت
عن سب انتار خانية
فيه نفاضة
ولا يقضى على نائب ولاية
غيره اقل حفظ
على نائب بغير
لا يصح بل ولا يتعدى
مقام العائب
اي من يقوم مقام العائب
نائبه

وبعد
وبعضهم ان كان سهوا اجازة * عن الصدر لا عن صاحبيه يصدر
انتهى وقد افادت عبارة الوهبانية الخلاف ولم يقده المؤلف فيما غيره (قوله لمذهبه ماصح اصلا) اي مطلقا عامدا
او ناسيا وذكره في شرح الملتقى بلفظ لمعتمد ماصح اصلا بحرف وروى في تنقيده بالمعتمد (قوله واما امر الامير) قال
في التوازل السلطان اذا حكم بين اثنين لا ينفذ وفي ادب القاضي للخصاف ينفذ وهو الاصح انتهى (قوله ولا يقضى
على غائب) اطلق في عدم القضاء عليه وهو مقيد بما اذا ثبت الحق بينه وسواء كان غائبا وقت الشهادة او غاب
بعدها وبعد التزكية وسواء كان غائبا عن المجلس حاضرا في البلد او غائبا عن البلد واما اذا اقر عند القاضي
فغاب قبل ان يقضى عليه قضى عليه وهو غائب لان له ان يطعن في البيئة دون الاقرار ولان القضاء بالاقرار
قضاء اعانة واذا انفذ القاضي اقراره سلم الى المدعي حقه عينا كان او دينا او عقارا الا انه في الدين يسلم اليه جنس
حقه اذا وجد في يده من يكون مقررا به مال الغائب المقر ولا يبيع في ذلك العروض والعقار لان البيع قضاء
على الغائب فلا يجوز بحرف عن شرح الزيادات للعنابي وانما لم يصح القضاء بالبيئة على الغائب لقوله صلى الله
عليه وسلم لعلى رضى الله تعالى عنه ولا تقض لاحد الخصمين حتى تسمع كلام الاخر فانك اذا سمعت كلام
الاخر علمت كيف تقضى ولان القضاء قطع المنازعة ولا منازعة هذا لعدم الانكار فلا يصح كذا ذكره الشارح
(قوله اي لا يصح) قال في البحر اشتباه على كثير ان قولهم الفتوى على النفاذ اهم من كون القاضي شافعي ابراء
او حنفي ابراء والظاهر انه في حق من يراه لاجماع الحنفية انه لا يقضى على غائب كذا ذكره الصدر الشهيد
في شرح ادب القاضي ولو كان اهم للزم هدم مذهب اصحابنا واوانهم انما قالوا بان الفتوى على النفاذ فيما اذا قضى
للمنفقود لاني مطلق الغائب انتهى بتصرف (قوله على غائب) مراده به ما يبيع الميت (قوله بل ولا ينفذ) هذا
الاضراب لا يتم لانه اذا كان لا يصح لا ينفذ قال في البحر والذي ظهر لي من كلامهم ان المذهب عن اصحابنا
عدم صحة القضاء على الغائب وان القاضي الذي يراه اذا قضى عليه فانه يتوقف على الامضاء لان الاختلاف
في نفس القضاء وما عهد هذا من الاقوال من تصرفات المتأخر انتهى (قوله كوكيله) سواء كان وكيله
بالخصومة والدعوى او وكيله للقضاء كما لو اتمت عليه البيئة فوكل ليقضى عليه كذا في القنية وفيها قامت البيئة

ووصيه ووتولى الوقت) افاد بالاستئذان
 امامي انما يحكم على الغائب والميت لا على
 الوكيل وعلى الغائب فيسبغ في السجل انه حكم على
 الميت وعلى جامع الفصولين وكذا بالكاف عدم
 وصيه فان احد الورثة كذلك ينتصب
 له من الباقيين وكذا احد شرعي
 نعمه عن اليمين مال نيم وبعض الموقوف (نسخا
 واجنبى بيده كما في باب (او نائبه) نسخا
 اى لو الوقت نائباً كما في باب (او نائبه) نسخا
 كوصي) هـ (القاضي) خرج المهر كما سيجي
 (او حكا بان يكون ما يدعى على الغائب سبباً
 لا محالة فلو شري امه ثم ادعى ان مؤلها
 زوجها من فلان الغائب واراد ردّها بهيب
 الزواج لم يقبل لاحتمال انه طلقها وزل العيب
 ابن كمال (ما يدعى على الحاضر) مثاله (كما اذا)
 ادعى داراً في يد رجل و (برهن) (المدعى
 على ذى اليد انه اشترى) الادار (من فلان
 الغائب فحكم) الحاكم (على الغائب) ايضا حتى لو قبض
 كان ذلك (حكم على الغائب) ايضا حتى لو قبض
 وانكر لم يعتبر لان الشراء من المالك سبب
 الملكية لا محالة وله صور كثيرة ذكرتها
 في المجتبى تسعاً وعشرين (ولو كان ما يدعى
 على الغائب نهر طاً) ما يدعى على الحاضر

الطالب في العدة لم يجده الكفيل حتى مضى العدة لزمه المال ولورفع الكفيل الامر الى القاضي فذهب وكبلا
 عن الطالب وسلم اليه المكفول عنه يبرأ وهو خلاف ظاهر الرواية انما هو في بعض الروايات عن ابي يوسف كذا
 في جامع الفصولين بجر (قوله حلف ليوفيه اليوم الخ) سواء كان حلفه بطلاق او عتاق مخبر او معلقا بان علق
 المديون العتق او الطلاق على عدم قضاءه اليوم ثم غاب الطالب وخاف الخائف الحنث فان القاضي ينصب
 وكبلا عن الغائب ويدفع الدين اليه ولا يحنث الخائف وعليه الفتوى خاتمة وذكر الشيخ شرف الدين العزى
 انه لا حاجة الى نصب الوكيل لقبض الدين فانه اذا دفع الى القاضي برقي يمينه على المختار المفق به كافي كثير من
 كتب المذهب المعتمدة ولو لم يكن ثمة قاض حنث على المفق به انتهى (قوله فتغيبت) تريد ايقاع الطلاق عليه فانه
 ينصب من يقبض لهما (قوله اذا توارى الخصم) اي احتفى في بيته ولا يحضر مجلس القاضي (قوله فالتأخرون
 ان القاضي ينصب وكبلا) بعد ان يبعث امينا الى باب داره فينادى على بابه ثلاثة ايام ثم ينصب عنه وكبلا
 للديوى وهو قول ابي يوسف استحسنة وعمل به (قوله انه قول الكل) اي النصب عن الخصم المتوارى وهو الذي
 تعطيه عبارة الكل (قوله ولا يبيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة) الا ان يرضى الغرماء وللورثة
 حق استخلاصها فاذا اراد الوارث استخلاص التركة ونفذ المال يجبر بدين على القبول اما لو قالوا نحن نؤدى
 الدين ولم يكن المال نقدا كان للقاضي ان يبيع التركة ويقضى حق الغرماء والتركة باقية على ملك المورث
 عند ابن سلة فليس بساتبة ولو وهب الوارث شيئا من المستغرقة ثم سقط الدين لا ينفذ ولو اعترف ثم سقط نفذ (فرع
 لو علق طلاقها بدخول دار فلان مات فلان وعليه دين مستغرق قد خاتمتها فعلى ما سبق عن ابن سلة انه يحنث
 وقال ابو الليث لا يحنث لانه وار كان عليه دين وفقد زالت عن ملكه بالموت وهذا يتوقف عتق الوارث على قضاء
 الدين ولو كان ملك الميت لبطل انتهى من تصرف (قوله يفرض القاضي مال الوقف الخ) اي يستحب لذلك
 لانه لكثرة اشتغاله لا يمكن ان يباشر الحفظ بنفسه فلا بد له من الفاعل غيره والدفع بالقرض انظر اليتم
 مضمونا ولو دبعة امانة وينبغي للقاضي ان يتفقد احوال الذين اقرضهم مال الايتام اي ونحوهم حتى لو اخل
 واحد منهم اخذ منه المال لان القاضي وان قدر على الاستخلاص انما بقدره من الغنى لا من الفقر ولهذا لا يملك
 قرضه من المعسر ابتداء فكذلك لا يتركه عنده انتهى بجر وليس للقاضي ان يستقرض ذلك لنفسه هندية (قوله
 والغائب) وله يبيع منقوله عند خوف التلف اذا لم يعلم مكان الغائب اما اذا علم فلا لانه يمكنه بمشيه اليه (قوله
 واللقطة) اي وله اقراض اللقطة من الملتقط بجر والظاهر ان التقيد بالملتقط اتفاق (قوله من ملى) في المصباح
 رجل ملى على فعيل غنى. فتدرو ويجوز الابدال والادغام انتهى وفي تاج الشريعة بقرض القاضي من الثقات
 والثقة الملى الحسن المعاملة انتهى فلا يملكه من المعسر كما لم يملكه في تهذيب القلاسى ريب صدق القاضي فيما قاله
 من التصرف في الاوقاف واموال الايتام والغائبين من اداء وقبض انتهى وفي الحزانه اذا اجر الالاب او الجدد
 او القاضي الصغير في عمل من الاعمال فالصحيح جوازه وان كانت باقل من اجر المثل انتهى (قوله حيث لا وصى)
 ولو منصوب القاضي لان القرض من التصرف في ماله وهو ممنوع عنه مع وجود وصيه كما في القنية (قوله
 ولا من يقبله مضاربة) فيه ان مال المضاربة امانة غير مضمون فتقتضاء ان يكون القرض اولى كذا يجنبه الحموى
 (قوله ويكتب الصل) هو كتاب الاقرار بالمال وغيره فارسي معرب حموى قال في الفتح وهو الحجة (قوله لا يقرض
 الاب) اختلاف الصحيح في اقراض الاب ولولفسه والمعتد ما في المتن قال في المحرر لم ارحكم الحد في جواز
 اقراضه على ردايه جوازه لالاب والظاهر انه كالاب اقوالهم الحداب الاب كالاب الا في مسائل انتهى اي وليست
 هذه منها (قوله لانه لا يقضى لولده) فانه ربما ينكر المستقرض اي يحتاج الى قيام بينة وانما يسمعها ويقضى بها
 القاضي وهو لا يقضى لولده قال في الشرنبلالية فتستفي العلة المسوعة لجوار اقراضه انتهى (قوله ولا الوصى)
 ولو منصوب القاضي كما في جامع الفصولين ولو فعله لا يعد خيانة فلا يعزل به وليس له ان يستقرض نفسه على
 الاصح وفي جامع الفصولين لو استقرض الوصى ماله الى اليوم ويرجع به ثم انفق عليه مدة يكون متبرعا اذا صار
 ضامنا فلا يتخلص مالم يرفع امره الى الحاكم وقيدنا بالاقرار لان الوصى البيع سيئة ومثله متولى الوقف
 فليس له اقراض مال المسجد فلو اقضه ضمن الا ان يكون احرز قال في جامع الفصولين لو اقترض مال المسجد
 لياخذ عند الحاجة وهو احرز من امساكه فلا بأس به وفي العدة بسع المتولى اقراض ما فضل من غلة الوقف

حلف ليوفيه اليوم فتغيب الدائن جعل
 امره اياهان لم يصل فقضيت الخاتمة
 اذا توارى الخصم فالتأخرون ان القاضي
 ينصب وكبلا في الكل والوهابية عن شرح
 خاتمة قلت وقيل انه قول الكل وان الوهابية عن شرح
 ادب القاضي براهها ثم ينصب الوكيل (ولا يبيع
 منه مدة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة)
 التركة المستغرقة بالدين لغريم (يقصر
 لعدم ملكهم حيث كان الدين لغريم) والنقطة
 القاضي مال الوقف والامانة
 (واليتيم) من ملى مستوفى حيث لا وصى ولا مال
 يقبله مضاربة ولا يستقرضه عند قنية (ويكتب
 من اب سلة ووضع عند عدل قنية (ويكتب
 ارحم) ندبا لحفظه (لا) يقرض (الاب)
 ولو قاضا لانه لا يقضى لولده (ولا الوصى)
 ولا الملتقط فان اقرضوا خذوا اليه

لواجر زانتهى (قوله بخلاف القاضي) اشار به الى الجواب عما وجهت به الرواية الاخرى من ان الاب له ان يقرض
لان ولايته اعم من ولاية القاضي لانها في النفس والمال كولاية القاضي ويريد عليه بزيادة الشفقة المانعة
من ترك النظر فالظاهر انه انما يقرض من يأمن بحجوده وحاصل الجواب ان الاعتبار في جواز القرض وعلمه
ليس لقرب القرابة ولا زيادة الولاية بل لتتمام القدره على الاسترجاع بعد وجود اصل الولاية ولا قدرة للاب عليه
بخلاف القاضي فانه لو لم يجد الشهود لموت او غيبة قضى بعلمه واستخرج اقاذه الكمال (قوله ومتى جاز للماتقط)
هذا في معظم الاستدراك على قوله ولا الملتقط اى فالمنع انما هو عند عدم جواز التصديق به بان يظن ان صاحبه
يطلبه فان عزمه حتى غلب على الظن عدم طلبه فله ان يقرضه كماله ان تصدق به مع الضمان عند الطالب (قوله
ولو قضى بالجور الخ) كالم في الهندية ثم قضاء القاضي اذا وقع بخلاف الحق لا يخلو عن وجهين خطأ وعدمه فان خطأ
فهم وجهان الاول ان يكون في حق الله تعالى الثاني ان يكون في حق العباد في الثاني ان يمكن التدارك والرد
بان قضى بما لا اصدقه او طلاق او اعتاق ثم ظهر خطأ بان ظهر ان الشهود عبيد او كذابة او محدودون في القذف
يبطل القضاء ويرد العبد رقيقا والمرأة الى زوجها والمال الى من اخذ منه وان اخطأ فيما لا يمكن رده بان كان قضى
بالقصاص واستوفى لا يقتل المقتضى له بالقصاص وان ثبت انه قتل بغير حق ويصير صورة القضاء شبهة مانعة من
وجوب القصاص ولكن تجب الدية في مال المقتضى له وهذا كله اذا ظهر خطأ القاضي بالبيئة او باقرار من المقتضى
له فاما اذا ظهر ذلك باقرار القاضي لا يظهر ذلك في حق المقتضى له حتى لا يبطل قضاؤه في حق المقتضى له وان اخطأ
وكان ذلك في حق الله تعالى بان قضى بحد الزنا او بحد السرقة او بحد شرب الخمر واستوفى القطع والرجم والحد
ثم ظهر ان الشهود عبيد او كذابة او محدودون في انقذف فضمان ذلك في بيت المال وان كان القاضي تعمد الجور
فيما قضى واقربه فالضمان في ماله في هذه الوجوه كلها بالجناية والالاتلاف ويعزر القاضي على ذلك لارتكابه الجريمة
العظيمة قال ويدخل عن انقضاء انتهى بوسع تصرف (قوله ان عزل) وفي المحيط انه لا يعزل ولكن يستحق العزل
هندية (قوله وفيه الخ) ليس في عبارة المنع (قوله اذا غلب جوره ورشوته) الاظهر ان الواو بمعنى او (قوله ردت
قضاياه) هذا صريح في عزله (قوله وشهادته) اى اذا كان شاهدا وهذا ضعيف وقد قدم صاحب الصرخه ما نصه
قال او حنيقه لو قضى القاضي زما بابين الناس ثم علم انه مرتشئ ينبغي للقاضي الذي يختصمون اليه ان يبطل كل
قضاياه انتهى على ان الشاهد ترد شهادته بنفسه من غير تكرر فليتم مل وليراجع (قوله القضاء مظهر لا مثبت) اى
مظهر لحق الخصم لانه ثابت عند الله قبل الحكم لا مثبت اى لحكم لم يكن قد له وهذا لا يظهر الا اذا كان القضاء
صادق الواقع فاما اذا خافه كالتقاضي بشهادة الزور المتقدمة قريبا فهو مثبت تأمل (قوله ويختصص بزمان الخ)
اى يختصص من الامام قال في مختصر الظهيرية اذا قلد الامام رجلا القضاء يوما او مجاسا جاز ويتوق بالزمان
والمكان وفي الخلاصة السلطان اذا قلد القضاء رجلا واستثنى خصومة او رجلا معينا صح الامتناع ولا يصير
قاضيا في تلك الخصومة ولو قال لا تسمع حوادث فلان حتى ارجع من السفر لا يجوز للقاضي ان يسمع ولو قضى
لا ينقض انتهى يرى (قوله خمسة) اثبت العدول تأويل السنة بالعام او الحول (قوله فلا تسمع الان بعدها) اى لنهى
السلطان عن سماعها بعد ما وهذا الحكم باق بعد موت السلطان الذي نهى لانه من عادتهم انه اذا تولى سلطان
عرض عليه قانون من قبله فيتبعه ذكره صاحب البحر في الجوى اخبرني استاذي يحيى المنقاري ان السلطان
الان يأمرون قضائهم في جميع ولايتهم ان لا يسمعوا دعوى بعد خمس عشرة سنة سوى الوقف والارث انتهى
وذلك قطع الحيل والتزوير وما في الخلاصة المدعى والمدعى عليه اذا كانا في موضع ولا مانع وادعى بعد ثلاثين سنة
وفي المبسوط بعد ثلاث وثلاثين وفي فتاوى العتبات بعد ست وثلاثين لا تسمع الا ان يكون المدعى غائبا او مجنونا
وليس له ولي او المدعى عليه واليا جارا يحاف منه وذلك فيما عدا الارث والوقف كما في صرة الفتاوى فذلك قبل
صدور النهى عن سماعها وقد تظاهرت نصوص المتأخرين على عدم السماع بعدها الا في المستثنى ولم يقدروا
دعوى الارث والوقف بعده فيما رأيت الآن قال في معين المفتي ان القاضي لا يسمعها من حيث كونه
قاضيا اما لو حكمه الخصمان في تلك القضية التي مضى عليها المدة المذكورة فله ان يسمعها انتهى والطاهر
ان هذا محله عند التجاحد اما عند اقرار المدعى عليه بما ادعى به المدعى فلا مرية في امر القاضي بالدفع مثلا
ويدل على هذا التعادل بقطع الحيل والتزوير (تنج) لا تسمع الدعوى ممن رأى رجلا يتصرف في ارض زمانا

بخلاف التماسي ويستثنى القراض المضمون
كقوله فيمن يبيعون انفا بغير مسمى جاز للماتقط
الصدق في ماله ان متعمدا وامر به اى
فالعلم عليه في ماله ان متعمدا وامر به اى
الجملة ولو حطها فالقصر على المقتضى له
في المنع من السراج قال محمد لو قال تعمدت
الجور ان عزل عن القضاء وفيه عن ابي يوسف
اذا غلب جوره ورشوته ردت قضاياه وشهادته
(وروع) امضاء مظهر لا مثبت ويختصص
زمان وسكان الدعوى بعد خمسة عشر سنة
بعدم سماع الدعوى فلا تسمع الا بعدها

الابواب الا في الوقت والارث ووجود عذر
 شرعي وبما في المفتي ابو السعود فليحفظ
 سلطانا بما يتقاربا وافق الشرح والا فلا شبهة
 من القاعدة الخامسة وفوق ذلك على العلماء ان
 من القاعدة السادسة وجب على القاضي ان
 قضاه بتجفيف الشهود ولا تكلف قضاة في قضا
 ينصحه ويقره لولا ذلك لكانت قضاة في قضا
 يلزم منه سخطك او سخط الخلق تعالى قضا
 اذا كان كاهن القاضي جائزا ان لم يكن قاض
 مولى من السلطان والحكم كان قاضيا في
 اربعة عشر مسألة ذكرنا في شرح الفصولين
 الجبر في الفصل الاول من جامع الفصولين
 القاضي بآثار الحكم بآثار ويعزى

ولم يدع الراي حال حيائه المتصرف وفي منية الفقهاء راى غيره يبيع ارضا قبضه المشتري وهو ساكت كان
 ذلك اقرارا بالملك للبائع فهذا يدل على ان السكوت عن المعارضة اذا راى غيره يتصرف في شيء ينزل منزلة
 اقراره بانه لا حق له وفي السكوت باع عقارا وبعض اقراره حاضر بعلم البيع ثم ادعى لاتسيع انتهى قال الشلبي
 فالعقود والوقف كذلك انتهى فلو اعتق شخص امته بحضور اخيه وهو ساكت ثم ادعى الاخ بعدم موت
 المعتق انه له حصص في الامة المعتبرة لاتسيع دعواه ابو السعود قال فعلى هذا متى ثبت ان الخصم عاين ذا اليد
 يتصرف في المنازع فيه تصرف المالك وهو ساكت عن المعارضة من غير مانع كان ذلك مانعا عن الدعوى
 فلا تقبل ينشأ ولا يتقيد حينئذ ترك المعارضة بما اذا مضى عليها خمس عشرة سنة ويجعل قولهم ان الدعوى
 بعدها لاتسيع الا في المستثنى على عدم معاينة المتصرف انتهى (قوله الابواب) اي من امام (قوله الا في الوقف
 والارث ووجود عذر شرعي) اي كصبي وجنون وغيبه وفي فتاوى سيدي خير الدين مثل فيما اذا عذرت
 الدعوى لغيبه المدعى عليه ثم وجد بعد خمس عشرة سنة هل تسع الدعوى بعدها ام لا اجاب نعم تسع لان
 السلطان نصره الله فيما اشتهر عنه استثنى من المنع ثلاث مسائل مال اليتيم والوقف والغائب ومن المعلوم ان
 الترك لا يتأتى من الغائب له او عليه لعدم تأتى الجواب منه مع الغيبة والعلة خشية التزوير ولا يتأتى مع الغيبة
 الدعوى عليه ولا فرق بين غيبة المدعى والمدعى عليه انتهى وعلم من اطلاقهم سماع الدعوى في هذه المسئلات
 عدم تقييدها بمدة ولم يذكر الشرح مال اليتيم لانه ان مضى بعد بلوغه هذا المقدار وهو ساكت عالم لا يقضى
 وان لم يرض لا يمنع من سماعها لعدم تحقق هذا المقدار فالاولى لخير الدين ذكر العذر الشرعي عوض مال
 اليتيم (قوله والا فلا) اي ان خالف الشرع لا يتخذ كمالو امر بمعصية وذكر صاحب الجبر ناقلا عن ائمتنا
 ان طاعة الامام في غير المعصية واجبة فلو امر بصوم يوم وجب حوى ولا يتخذ تصرفه اعمامة المسلمين الا اذا كان
 فيه منفعة لهم ولو فيه مضرة فلا الا ترى انه لو اذن باستهلاك مال رجل او بانه متهلك شيء من بيت المال لا يصح
 اذنه ولو فعل لا يكون ضامنا انتهى يبرى (قوله يلزم منه سخطك) اي ان اصول او سخط الخلق اي
 ان اطاعوك انتهى حلي عن الاشياء وفي سخط ضم الممثلة مع سكون الخلاء المعجزة وقهها ما ونقل عن الصيرفية
 جواز التحايف وهو قيد بما اذا رآه القاضي جائزا بان كان ذارأي اما اذا لم يكن له رأى فلا ابو السعود (قوله
 قضاء الباشا الخ) واما التقرير في الوظائف فيجوز مع وجود قاضيهما كما اتفق بذلك الشمس الغزى وتيدر
 المسئلة بالامير لان قضاء السلطان خلافا والذي في ادب الخصاف انه يتخذ وهو الاصح وبه يفتى (قوله وكما به
 الى القاضي) الظاهر انه يشترط في كتابه الى القاضي ما يشترط في كتاب القاضي الى القاضي (قوله من السلطان
 الذي لا والى من الخلق) فوجه ابو السعود مزيدا (قوله الا في اربعة عشر مسألة) الذي في الجبر انه تسع عشرة
 مسألة وهي الحكم اذا قضى في فصل مجتهد فيه ثم رفع الى قاض او محكم آخر امضاء ان وافق رأيه والانقضه
 وانه لا بد من تراضيهما عليه وانه لا يجوز تعليقه ولا اضافته عند بابي يوسف وانه لا يجوز التحكيم في حد
 وقود ودية على الصحيح لان تحكيمهما بمنزلة صلحهما وهما لا يمكن دمههما ولم يذلل الا بباح بالا باحة وكذا
 لا ولاية له على العاقلة ولا يتخذ حكمه عليها ولا على النقاتل بالدية وانه لا يفتى بجوازه في فسخ البيمين المضافة
 والصحيح انه يتخذ لانه فيما بينهم بمنزلة القاضي المولى لكن هذا يعلم ولا يفتى به ومعنى قولهم لا يفتى به ان المفتي
 لا يجيب بالحل كتابة او اسانابل يسكت كما في الصغرى بجروظا هرا الهداية ان المفتي يجب بعدم الحل ابو السعود
 وانه لا يتعدى حكمه الى الغائب لو كان ما يدعى عليه سببا لما يدعى على الحاضر الا في مسألة لو حكم احد
 الشر يكتن وغريم له رجلا فحكم بينهما والزم الشر يك شيئا من المال المشترك بعد حكمه على الشر يك
 تعدى الى الشر يك الغائب لان حكمه بمنزلة الصلح في حق الشر يك الغائب والصلح من صنيع التجار فكان
 كل واحد من الشر يكتن راضيا بالصلح وما في معناه حوى وانه لا يجوز كتابه الى القاضي كما لا يجوز كتاب القاضي
 اليه وانه لا يحكم بكتاب قاض الا اذا رضى الخصمان وانه اذا ارتد انه زل فاذا اسلم فلا بد من تحكيم جديد رانه لو رد
 شهادة بتهمة فلقاض او محكم اخر قبولها وانه لا يتعدى حكمه من وارث الى الباقي وانه لا يتعدى حكمه
 بالغيب الى بائع البائع الا اذا رضى بالتحكيم وانه لا يتعدى حكمه على وكيل بعيب المبيع الى موكله وانه لا يصح
 حكمه على وصي صغير بما فيه ضرر على الصغير وانه لا يتقيد ببلد التحكيم بل له الحكم في البلاد كلها

وانه لو اختلف في المحكم لاختلاف الشهادة شهد شاهدانه وكذلك في الخصومة الى فلان القضي وشهد الاخر
 انه وكله بخصومة الى قضي آخر لا يجوز حكم احدهما لان حكم المحكم توسط والمتوسطون في ذلك يختلفون
 لاختلاف الدكاوه فالرعي باحدهما لا يكون رضى بالاخر فكان التقسيم مفيد باختلاف ما اذا اختلفا في تعيين
 القاضي فان الشهادة جائزة وتعين احدهما لان القاضي انما يقضى بحكم الشرع البينة على المدعي واليمين
 على من انكر وهذا لا يختلف فلا يفيد التقسيم فلم يصح وان حكمه لا يرفع الخلاف بخلاف القاضي في جميعها
 قال الحلبي في محل هذه المسائل باب التحكيم انتهى وهي تزيد على سبع عشرة خصوصا اذا نظر الى تفصيل الحد
 والقود والدية ومن جملة ما يخالف فيها لقاضي انه لا يحكم بالله ان بين الزوجين كما في البرجندی (قوله لا يجوز
 للقاضي) اي يجب على القاضي الحكم بمقتضى الدعوى عند قيام البينة مثلا على سبيل الفور فلو اخر اثم لترك
 الغرض وبكفر اذا لم يره واجبا كما قبله ابن مالك في شرح المجمع وفي شرح الكنز للزيلي ان القضاء واجب عليه بعد
 عد التهماحق وامتنع يا ثم ويستحق العزل ويعززانتهى (قوله لريية) اي عند القاضي في الشهود كما اذا شهد
 ثلاثة عنده في حادثة ثم قال واحد منهم قبل ان يقضى القاضي بشهادتهم استغفر الله كذبت في شهادتي
 فسمع القاضي مقالته من غير تعيين شخصه فسألهم عن ذلك فقالوا كلنا على شهادتنا فان القاضي لا يقضى
 بشهادتهم افاده البيري (قوله ولرجاء صلح اقارب) قال في لسان الحكام اذا اختصم الى القاضي الاخوه
 او بنوه الامام ينبغي ان يدافعهم قليلا ولا يجعل بالقضاء بينهم لعلهم يصطلحون لان القضاء وان وقع بحق ربما يكون
 سببا للعداوة بينهم قال العلامة الشيخ صالح وهذا لا يختص بالاقارب بل يفعل بين الاجانب لان القضاء يورث
 الضغينة فيجوز عنه مهما امكن انتهى وفي البيري ما يفيد هذا لا ينافي وجوب القضاء فورا لانه محمول على
 ما اذا لم يطمع القاضي في حصول الصلح ويؤيده ما في الاختيار وخرانة الاكمل انه اذا طمع القاضي في ارضاء
 الخصمين لا يأم بردهما ولا ينقض الحكم بينهما لعلهما يصطلحان ولا يردهما اكثر من مرتين وان لم يطمع انقض
 القضاء انتهى والطمع بظهور قرينة يستدل بها على رجاء الصلح ابو السعود ملخصا (قوله واذا استهل المدعي)
 مراده ما يم المدعي عليه اذا ادعى دفعا وفي البيري انه اذا ادعى زيد على بكر حقا فسمع القاضي دعوى زيد وطالب
 منه البينة فاستهل زيد فانه يجهله وكذا اذا اقام البينة قاضي بكر ما به تدفع دعوى زيد فطلب القاضي منه
 بينة لدفع فاستهل فانه يجهله ايضا وهذا اذا ادعى دفعا صحيحا فان كان فاسدا لا يجهله ولا يلتفت اليه انتهى
 وبقي اخرى يؤخر فيها القضاء اذا لم يعتمد على فتوى اهل مصر فثبت الفتوى الى مصر آخر لا يأم بتأخير القضاء
 وهي في الخلاصة (قوله لا يصح رجوعه عن قضائه) قيد بالرجوع لانه لو انكسر القضاء وقال الشهود قضي
 كان القول قوله على الملقى به ذكره ابن الغرس (قوله لو يعلمه) اي وقد تبين له ان علمه كان وهما كما اذا اعترف عنده
 شخص لشخص ببلغ وغاب عنه ثم شخصان تداعيا عند فقكم على احدهما طنا منه انه ذلك المعترف ثم تبين له
 انه غيره له نقضه بل يجب عليه نقضه افاده ابن وهبان في شرح منظومته (تنبيه) بشرط القضاء بالعلم عند الامام
 رضى الله تعالى عنه ان يعلم حال قضائه في المصر الذي هو قاضيه بحق غير خالص لله تعالى كيبسح وقرض
 او نطليق زوج او قتل عمدا او حذوف ولو علم قبل القضاء في حقوق العباد ثم ولى فرفعت اليه تلك الحادثة او علمها
 في حال قضائه في غير مصره ثم دخل فرفعت اليه لا يقضى عنده وقال يقضى هذا حاصل ما في الفتح حوى (قوله
 او طهر خطاه) من حيث الحكم الشرعي كمن في قضي بجهة هبة المذاع الذي يحتمل القسمة ثم ظهر له انه اخطا
 انتهى حوى (قوله وبخلاف مذهبه) وهو لا يعلم لا ينقض لانه قضي بما هو باطل في اعتقاده فلا ينمذ ولو نسي
 مذهبه وقضى على انه مذهب نفسه ثم تبين له انه مذهب خصمه صح عند الامام لا عندهما كما في ادب القاضي
 وهذا اذا لم يكن القاضي من اهل الاجتهاد فان كان صح قضاؤه ولا يكون لغيره ان يبطله انتهى تنوير الاذهان
 وقد سبق ما في ذلك من ان المقلد ليس له ان يخالف معتمد مذهبه (قوله فعل القاضي حكم) اختلف فيه فنقل
 صاحب التجديد والتممة والخبر انه حكم وصرح به في يوع المحيط والامام السرخسي وصرح به محمد
 في الاصل قال اذا حضرت الورثة للقاضي وطلبوا القسمة وفهم وارث غائب او صغير والركعة عاقل قال ابو حنيفة
 لا اقسم بينهم باقرارهم حتى يقيموا بينة على الموت وانهم ورثته وقال ابو يوسف ومحمد تقسم بينهم باقرارهم
 فالو حنيفة قال لا اقسم بينهم بقولهم ولا اقضى على الغائب والصغير بقولهم لان قسمة القاضي قضاء منه انتهى

وفي الاشياء لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد
 وجود شرائطه الا في ثلاث لريية ولرجاء صلح
 اقارب واذا استهل المدعي لا يصح رجوعه
 عن قضائه الا في ثلاث لو يعلمه او طهر خطاه
 او بخلاف مذهبه فهل القاضي حكم

اذا استهل المدعي رجوعه في قسم
 المدعي عليه

والذي اعتمد ابن الغرس وقال انه الصواب والتحقيق ان الفعل لا يكون حكماً به جزم السكال ونص الامام قاطع
 لا يثبت فانه نص محدد في المبسوط عنه انه يكون حكماً كما رأيت والذي يظهر ان من قال انه ليس بحكم بناء على
 قول الاصحابين فانهم ما قالوا بقسمة التركة في المسئلة السابقة وما ذال الا لكونه ليس حكماً والظاهر كما قال بعض
 ان من يشأ يخلف بالافعل هنا ما صدر من القاضي بغير افظ حكمت وقضيت وانفذت القضاء وغير ذلك من الصيغ
 المختصة به (قوله فلوزوج اليتيمة من نفسه او ابنه لم يحسن) لانه حينئذ يكون حكماً لنفسه اي اولاديه والقاضي
 لا يقضي بذلك اجماعاً ويرد على ذلك ان القاضي له ان يعز واحد الخصمين اذا شاء الادب بين يديه بان قال قضيت
 على بالجور او ارشيت او ما شبه ذلك اذ هو في ذلك حاكم لنفسه وهي ايضا مما يغلب فيه حتى لا يرد ولم يحصل
 فيها دعوى فهذه المسئلة تخالف الاصل من هذين الوجهين الواجب بان المشايخ استحسنوا ذلك صيانة لمجلس
 القضاء وحسباً للمادة السادسة (قوله الا في مسئلتين) استثناء من قولهم القاضي حكماً بما يليه (قوله كان وكذا)
 فلا يكون فعله حكماً حتى لو رفع عقده الى مخالف كان له نقضه اشياء عن القاسمية (قوله كان له اعطاء غيره) مقيد
 بما اذا لم يجعله القاضي راتبه له او كان من فقر آء القرابة وحكم له به قال في منتخب المحيط الرضوى للعلاء العيني
 ما نصه قال ارشيت هذه صدقة موقوفة على الفقراء يدخل فقر آء قوائمه واولاده ايضا وسرف الغلة اليهم اولى
 من صرفها للاجانب ثم الصرف الى ولد الواقف اوصل لانه اقرب الى الواقف كذا ذكره هلال بن يحيى مطلقاً
 نازع الاقرباء غيرهم من الفقراء اولاداً وان اعطى القاضي بعض القرابة ولم يقض لهم بذلك ولم يجعله رتبة في الوقف
 كان لقاض آخر ان ينقض ذلك لان فعله كفعل الواقف انتهى وقدم المؤلف في المساعدة الخامسة ان تقرير
 القاضي في المرتبات غير لازم الا اذا حكم بعدم تقريره غيره فيلزم حينئذ وهي في اوقاف الخصاص انتهى يرى
 مختصراً وفي الظهيرية ولو حكم بان لا يصرف الا اليه نفذ حكمه انتهى (قوله امر القاضي حكماً) كقوله بعد اقامة
 البرهان على المدعى عليه سلم الدار اليه وكلاهما يدفع الدين ويجبس الذي عليه الحق كما في الاشياء وقوله حكم
 هو احد قولين وجزم في العمادية وجامع الفصولين بانه لا يكون حكماً (قوله الا في مسئلة الوقف المذكورة) قال
 في العمادية والبرازية وقف على الفقراء فاحتاج بعض قرابة الواقف فامر القاضي بان يصرف ثمن الوقف
 اليه كان بمنزلة الفتوى حتى لو اراد ان يصرفه الى فقير آخر صرح اشياء (قوله القاضي يحلف غريم الميت الخ) ولو قالت
 الورثة لا تريد عين الطالب ولا يستحقه لا يلتفت القاضي الى ذلك ولا يدفع اليه شيئاً حتى يستخلفه لان اليقين
 ليس للورثة بل للميت لانه قد يكون له غريم آخر انتهى شرح ادب القاضي اي فلا يكون للورثة حق فيها
 فلا يلتفت الى قولهم قال في البحر ولا خصوصية للدين بل في كل موضع يدعي حقاً في التركة واثبته بالبينة
 وعزاه الى الولوالجية وهل التحليف واجب او مندوب قال المقدسي لم اره وقيد بالقاضي لان الوصي له ان يدفع دين
 الميت اذا اقربه عنده قال في الملتقط وصى علم بدين الميت باقراره او بالمعينة يؤدى وان كان بالشهادة لا يؤدى
 قبل القضاء فان خاف ان يضمن وقد علم بالدين بالاقرار لا يؤدى كذا عن خلف وشداد وفي الثانية رجل مات
 وعليه دين محيط بجميع ماله او اكثره فادعى رجل على الميت ديناً ويحجز عن اقامة البينة قال ابو يوسف ليس له
 ان يستخلف اصحاب الديون ولا الورثة وان كان له بينة بغيرها على الوصي وان لم يكن له وصى اقام عنه القاضي
 وصياً وان كان في مال الميت فضل عن الديون كان له ان يستخلف الورثة انتهى اي على نفي العلم (قوله انه حلف
 الخدرية) قال البزدي هي من لا تكون برزت بكرا كانت او ثيباً ولا يراها غير المحارم من الرجال اما التي جاست
 على المنصة فراها رجال اجانب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة جوى قلت وكذلك من رقت
 في الناموسية على عادة مصر وسياً في ذلك مزيد في محله ان شاء الله تعالى (قوله الابشاهدين) هي عبارة لاشياء
 وطاهره انه لا بد من شاهدين غير الامين وقدم عن الصغرى انه يقبل قول شاهد معه قال الشيخ صالح ولعل ذلك
 لاختلاف الروايتين (قوله من اعتمد على امر القاضي الذي ليس بشري) كما اذا اوصى رجل لرجل وامره
 ان يتصدق على فقير ببلدة كذا بمائة دينار وكان الوصي بعيداً عن تلك البلدة ولا موصى بتلك البلدة مديون له
 عليه القدرهم ولم يجد الوصي الى تلك البلدة سبيلاً فامر القاضي الغريم بصرف ما عليه من الدراهم الى الفقراء
 فالدين عليه باق وهو متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة عليه انتهى (قوله ان السلطان مخالفة شرط
 الواقف) فيجوز له احداث وظيفة او مرتب اذا كان المقرر في الوظيفة والمرتب من مصارف بيت المال (قوله

فلوزوج اليتيمة من نفسه او ابنه لم يحسن
 مسئلتين اذا اذن الولي للقاضي بتزويجها كان
 وكذا اذا اعطى قاضياً من وقف الفقراء
 كان له اعداء غير امير القاضي حكم الا في مسئلة
 الوقف المذكورة فامر القاضي بالبيت ولو صرف للمريض
 مع القاضي يخلف غريم الميت ولو صرف للمريض
 لا يثبت قول ابن القاضي على امر اتقاضي الذي
 الابشاهدين من اعتمد على امر اتقاضي وقدمنا
 ليس بشري لم يخرج عن العهد انتهى وقدمنا
 في الوقف عن المتطوعة المحببة من الملبسوط
 ان السلطان مخالفة شرط الواقف

لوقاية قري ومزارع) الفتي علامة الوجود المقتضى ابو السعد فتي السلطنة السلجانية بان اوقاف الملوك والامراء
لا يراعى شروطها لانها من نيب المال او ترجع اليه بان كان الواقف رقيق بيت المال في عتقه نظراته في وهذا
على اطلاقه بل بالنسبة لما اذا لم يثبت لهم الملك فيه وتفصيل المقام فيها ان الواقف لارض من الاراضي لا يخلو
اما ان يكون مالكها من الاصل بان كان من اصلها حين من الامام على اهلها او تلقى الملك من مالكها بوجه
من الوجوه او غيرها فان كان الاول فلا خفاء في صحة وقفها لوجود ملكه وان كان الواقف غيره فلا يخلو
اما ان تكون وصلت الى يده باقطاع السلطان اياها له او بشر آمن بيت المال من غير ان تكون ملكه فان كان
الاول فان كانت مواتا او ملكا للسلطان صح وقفها وان كانت من حق بيت المال لا يصح وان وصلت الارض
الى الواقف بالسلامة من بيت المال بوجه مسوغ فان وقفه صحيح لانه مالكها ويراعى فيها شروطه سواء كان
سلطانا او اميرا او غيره من غير ان يملكه السلطان لا يراعى فيها الشرأ تطعمهم على ما اذا وصلت الى الواقف
باقطاع السلامه ان له من بيت المال او بناء على اصل في مذهبه انتهى ملخصا من التحفة المرضية (قوله وانه يعمل
بأمره) اي السلطان (قوله وان غير الشرط) قد علمت ما فيه (قوله بانه) الضمير الى الشأن (قوله متى كان في الوقف
سعة) يفتح السين المهملة (قوله ولم يقصر) اي الذي احدث له السلطان وتطيفة في الوقف (قوله لا يمنع)
اي لا يحرم عليه تناولها وان خالف السلطان في ذلك شرط الواقف وهذا محمول على ما اذا لم تكن ملك الواقف
بالطريق الماتقدم او انه انما اجاب بذلك اعتمادا على ان سعة الوقف غالبة بالتدليل على ادائه من بيت المال (قوله
يجبس الولي) سواء كان وصيا او ابيا فان لم يكن له اب ولا وصي يامر القاضي رجلا لبيع ماله في الدين خلاصة
وسواء كان الدين ديننا استهلكه او لا كما اطلقه في المحيط انتهى (قوله لكن قدم شارحها) اي العلامة عبد البر
(قوله فليأمل نفيه) الذي يظهر في التوفيق ان كلام الخاتمة في صبي مأذون له وكلام الخلاصة في محجور عليه
وهو صريح عبارته حيث قال الصبي المحجور عليه لا يجبس بدين الاستهلاك ولكن يجبس الوصي او ابوه الخ (قوله
قاله الشرع بل لا) وافادها ايضا الطرسوسي اخذ من عبارة الخلاصة (قوله كما نظم الشارح) اي العلامة عبد البر
(قوله وينقض بيع) اي ينقضه القاضي (قوله ولو لم يملك) اي ولو كان كل من الاب والوصي مصلحا حيث كان
الاصح النقض (قوله والاصح النقض) الوال للحال انتهى حلي (قوله يسطر) بجملة استثنائية افادت ان هذا الحكم
مسطر في كتب المذهب والمضارع بمعنى الماضي (قوله والدوصي) اي لا لصبي وقوله وللتأديب بعض يصور
يعنى اربعض مشايخ المذهب صور حبس الصبي لقصد التأديب حتى لا يتجاسر على مثله (قوله وفي الدين
لم يجبس اب) المراد به ما يعم الوالدين والاجداد والجدات وقيد بالدين لانه يجبس في النفقة تعزيرا ذكره عبد البر
(قوله ومكاتب) بفتح التاء اي فلا يجبس مولاه في دين الكتابة ولا غيرها وفي رواية ابن جماعة يجبس في غير مال
الكتابة وسبأ في الصحيح هو الاول (قوله وعبد لمولاه) ولو كان مأذونا لان المولى لا يستوجب على عبده دين
(قوله كعكس) اي لا يجبس المولى لدين العبد لان كسبه ملك المولى وهو مقيد بما اذا لم يكن على العبد دين
وان كان مديونا حبس فيه لان اكسابه حق الغرماء فيحبس ليصلوا الى ديونهم مما عليه ويجوز حبس المولى
بحق الاجانب كما ذكره بعد (قوله ومعسر) فلا يجبس كمن عليه دين مؤجل ذكره العلامة عبد البر (قوله وكذا
يجبس الخ) الا قعد في العبارة ان يقول وكذا يجبس بدين مكاتبه غير مال الكتابة (قوله يجبس وفي غير جنس
الحق) اما لو كان من جنسه وقعت المقاصة ذكره عبد البر (قوله سيدا) مفعول مقدم انتهى ومكاتبه قاعل مؤخر
(قوله والعبد فيها مخير) اي وله فسحة في تغيير رضى المولى ذكره الشرح ايضا (قوله ذوالكتب) باسكان التاء
(قوله المحرر) بصيغة اسم الفاعل صفة ذواي الذي حررها قال العلامة عبد البر مسئلة البيت من القنية رقم
للقاضي عبد الجبار وابي حامد ثم قال فقيه طه دين وله كتب علق بعضها عن استاذة واصح بعضها بنفسه فهو
موسر في حق قضاء الدين حتى لحقه الحبس وان كان فقيرا في حق الصدقة وجوب الزكاة ولو كان له قوت شهر
باع عليه وهو موسر ولا يباع عليه قوت يومه انتهى والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب التحكيم)

هذا ايضا من فروع القضاء والمحكم في حكمه احط رتبة من القاضي فان القاضي يقضي في ما لا يقضي المحكم
لاقتصار حكمه على من رضى بحكمه وعموم ولاية القاضي ومشر وعيته بالسنة فقد روى عن ابي شريح انه قال

لوقاية قري ومزارع والافتي علامة الوجود المقتضى ابو السعد فتي السلطنة السلجانية بان اوقاف الملوك والامراء
لا يراعى شروطها لانها من نيب المال او ترجع اليه بان كان الواقف رقيق بيت المال في عتقه نظراته في وهذا
على اطلاقه بل بالنسبة لما اذا لم يثبت لهم الملك فيه وتفصيل المقام فيها ان الواقف لارض من الاراضي لا يخلو
اما ان يكون مالكها من الاصل بان كان من اصلها حين من الامام على اهلها او تلقى الملك من مالكها بوجه
من الوجوه او غيرها فان كان الاول فلا خفاء في صحة وقفها لوجود ملكه وان كان الواقف غيره فلا يخلو
اما ان تكون وصلت الى يده باقطاع السلطان اياها له او بشر آمن بيت المال من غير ان تكون ملكه فان كان
الاول فان كانت مواتا او ملكا للسلطان صح وقفها وان كانت من حق بيت المال لا يصح وان وصلت الارض
الى الواقف بالسلامة من بيت المال بوجه مسوغ فان وقفه صحيح لانه مالكها ويراعى فيها شروطه سواء كان
سلطانا او اميرا او غيره من غير ان يملكه السلطان لا يراعى فيها الشرأ تطعمهم على ما اذا وصلت الى الواقف
باقطاع السلامه ان له من بيت المال او بناء على اصل في مذهبه انتهى ملخصا من التحفة المرضية (قوله وانه يعمل
بأمره) اي السلطان (قوله وان غير الشرط) قد علمت ما فيه (قوله بانه) الضمير الى الشأن (قوله متى كان في الوقف
سعة) يفتح السين المهملة (قوله ولم يقصر) اي الذي احدث له السلطان وتطيفة في الوقف (قوله لا يمنع)
اي لا يحرم عليه تناولها وان خالف السلطان في ذلك شرط الواقف وهذا محمول على ما اذا لم تكن ملك الواقف
بالطريق الماتقدم او انه انما اجاب بذلك اعتمادا على ان سعة الوقف غالبة بالتدليل على ادائه من بيت المال (قوله
يجبس الولي) سواء كان وصيا او ابيا فان لم يكن له اب ولا وصي يامر القاضي رجلا لبيع ماله في الدين خلاصة
وسواء كان الدين ديننا استهلكه او لا كما اطلقه في المحيط انتهى (قوله لكن قدم شارحها) اي العلامة عبد البر
(قوله فليأمل نفيه) الذي يظهر في التوفيق ان كلام الخاتمة في صبي مأذون له وكلام الخلاصة في محجور عليه
وهو صريح عبارته حيث قال الصبي المحجور عليه لا يجبس بدين الاستهلاك ولكن يجبس الوصي او ابوه الخ (قوله
قاله الشرع بل لا) وافادها ايضا الطرسوسي اخذ من عبارة الخلاصة (قوله كما نظم الشارح) اي العلامة عبد البر
(قوله وينقض بيع) اي ينقضه القاضي (قوله ولو لم يملك) اي ولو كان كل من الاب والوصي مصلحا حيث كان
الاصح النقض (قوله والاصح النقض) الوال للحال انتهى حلي (قوله يسطر) بجملة استثنائية افادت ان هذا الحكم
مسطر في كتب المذهب والمضارع بمعنى الماضي (قوله والدوصي) اي لا لصبي وقوله وللتأديب بعض يصور
يعنى اربعض مشايخ المذهب صور حبس الصبي لقصد التأديب حتى لا يتجاسر على مثله (قوله وفي الدين
لم يجبس اب) المراد به ما يعم الوالدين والاجداد والجدات وقيد بالدين لانه يجبس في النفقة تعزيرا ذكره عبد البر
(قوله ومكاتب) بفتح التاء اي فلا يجبس مولاه في دين الكتابة ولا غيرها وفي رواية ابن جماعة يجبس في غير مال
الكتابة وسبأ في الصحيح هو الاول (قوله وعبد لمولاه) ولو كان مأذونا لان المولى لا يستوجب على عبده دين
(قوله كعكس) اي لا يجبس المولى لدين العبد لان كسبه ملك المولى وهو مقيد بما اذا لم يكن على العبد دين
وان كان مديونا حبس فيه لان اكسابه حق الغرماء فيحبس ليصلوا الى ديونهم مما عليه ويجوز حبس المولى
بحق الاجانب كما ذكره بعد (قوله ومعسر) فلا يجبس كمن عليه دين مؤجل ذكره العلامة عبد البر (قوله وكذا
يجبس الخ) الا قعد في العبارة ان يقول وكذا يجبس بدين مكاتبه غير مال الكتابة (قوله يجبس وفي غير جنس
الحق) اما لو كان من جنسه وقعت المقاصة ذكره عبد البر (قوله سيدا) مفعول مقدم انتهى ومكاتبه قاعل مؤخر
(قوله والعبد فيها مخير) اي وله فسحة في تغيير رضى المولى ذكره الشرح ايضا (قوله ذوالكتب) باسكان التاء
(قوله المحرر) بصيغة اسم الفاعل صفة ذواي الذي حررها قال العلامة عبد البر مسئلة البيت من القنية رقم
للقاضي عبد الجبار وابي حامد ثم قال فقيه طه دين وله كتب علق بعضها عن استاذة واصح بعضها بنفسه فهو
موسر في حق قضاء الدين حتى لحقه الحبس وان كان فقيرا في حق الصدقة وجوب الزكاة ولو كان له قوت شهر
باع عليه وهو موسر ولا يباع عليه قوت يومه انتهى والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

يا رسول الله ان قومي اذا اختلفوا في شيء اتوني فحكمت بينهم ففرض عني القربان فقال عليه الصلاة والسلام
ما الحسن هذا وتامه في الفتح (قوله جعل الحكم في مالك لغريك) الاولى ما في الجوى حيث قال هو لغة مصدر
فحكمت الرجل بالتشديد فوضت اليه الحكم وتحكم في كذا فعل ما اراد انتهى ويعلق لغة على المنع ايضا يقال
حكمت الرجل تحكما اذا منعه مما اراد (قوله هو قولية الخصمين) اي جنسهما ليسهل ما اذا تعدد الخصوم
وقوله كما المراد به ما يعم الواحد والتمتع (تنبيه) قال بعض علمائنا اكثر قضاة عهدنا في بلادنا مصالحسون
لانهم تقلدوا القضاء بالشوة ويجوز ان يجعل كما يتراخ القضية اليه واعترض بعضهم ذلك بان الرفع ليس على
وجه التحكيم بل على اعتقاده انه قاض ماضي الحكم وحضور المده عليه قد يكون بالانحصار والجبر فلا يكون
حكما الا ترى ان البيع قد ينقد ابتداء بالتعاطي لكن لا ينقد ببيع باطلا او فاسدا وتجب عليه التعاطي
لا ينقد البيع لكونه ترتب على سبب آخر فكذا هنا ولهذا قال السلف القاضي الثالث حكمه اعز من الكبريت
الاحمر اه وبعض اهل العلم من الشافعية يعبر عنه بانه قاضي ضرورة اذا لا يوجد قاضي فيما علمنا في بلادنا الا وهو
راش ومرئش (قوله لفظه) اي التحكيم ويحتمل ان الضمير راجع الى الخصم الصادق بالخصمين بان يقول له
حكمنا لنتنا مثله لو قال احكم بينكما قبلنا (قوله مع قبول الآخر) وهو المحكم ان ابتداء الخصمان والخصمان
ان ابتداء المحكم فتأمل قال في المحيط فلو حكما رجلا فلم يقبل لا يجوز حكمه لا بتجديد التحكيم (قوله لا الحرية)
فتحكيم المكاتب والعبد المأذون صحيح بجر (قوله فصيح تحكيم ذي ذميا) قال في الهندية ثم المراد من عدم
جواز التحكيم الذي انه لو كان الذي حكما بين المسلمين لا يجوز اما لو كان الذي حكما فيما بين الذميين فانه يجوز
وذكري المبسوط وان حكم الذي بين اهل الذمة جاز لانه اهل للشهادتين اهل الذمة دون المسلمين ويكون
تراضيها عليه في حقهما كتقليد السلطان اياه وتقليد الذي ليحكم بين اهل الذمة صحيح وتقليده بان يحكم بين
المسلمين باطل فكذلك التحكيم كذا في النهاية انتهى (قوله صلاحية للقضاء) انما فالوا ذلك ولم يقولوا صلاحية
للسهادة لان الشاهد لا يشترط اهليته وقت الفعل وانما تشترط وقت الاداء فقط واما القاضي والمحكم فيشترط
اهليتهما وقت التقليد والتحكيم وزيد في المحكم اشتراطها فيما بينهما انتهى بجر بصرف (قوله كما مر) اي في قوله
والمحكم كالتقاضي (قوله وتشترط الاهلية المذكورة) تصريح بما علم (قوله وقته) فلو حكما عبدا او صبيا او ذميا
في حق المسلمين او محدودا في قذف لم يصح بجر زيد والفاسق اذا حكم يجب ان يجوز عندنا هندية (قوله بخلاف
الشهادة) فانما تشترط الاهلية فيها عند الاداء فقط (قوله وقد من الخ) قصده حكاية قول مقابل اقول المصنف
كما هو الحكم في مقلد والنظر ضعه (قوله ورضيا بحكمه) اي بموجبه كما هو قضية العطف على قوله فحكم
بينهما وما مر انه اذا لم يرضيا به لا يصح وهو مناف لقول المصنف بعد فان حكم لهما ولا يطل حكمه بعزلهما
انتهى وفي الهندية ولكل من الحكمين ان يرجع ما لم يحكم عليهما واذا حكم لهما ما اهل ولو قال تحكيمه بدل
قوله بحكمه ليخرج ما اذا حكمه مكرهين او كان احدهما مكرها فانه لا يضي حكمه لكان اولى وفي الهندية
اذا حكم بين رجلين ولم يكونا حكما فقل لا بعد حكمه رضينا بحكمه واجزاء فهو جائز واذا اصطلح رجلان على
ان يبعث كل واحد حكما من اهلهم فهو جائز واذا قضى احدهما على احد الخصمين وقضى الاخر على خصمه لا يجوز
(قوله في غير حدود) قال في الهندية ويصح التحكيم فيما يملك كان فعل ذلك بانفسهما وهو حقوق العباد
ولا يصح في غيره وهو حقوق الله تعالى حتى يجوز التحكيم في الاموال والطلاق والعناق والنسكاح وتعيين
السرة ولا يجوز في حد الزنا والسرقة والقذف انتهى ملخصا وفي القهستاني والغير شامل للطلاق والعناق
والكتابة والكفالة والشفعة والنفقة والديون والبيوع وكذا غيره من المجتهدات كالطلاق المضاف وهو الصحيح
من المذهب الا ان كثيرا من مشايخنا امتنعوا عن الاثناء به كيد لا يتجاسر العوام وفي الخزانة لواء استفتي فقها فافق
بطلان الدين وسعه ان يأخذ به سواء فان فتوى الفقيه للجاهل تحكم المولى انتهى ملخصا (قوله وقود) صححه
في الفتح وذكري الاصل صحته قياسا على غيره من الحقوق وصححه في شرح ادب القاضي (قوله ودية على عاقلة)
لان العاقلة لم ترض بحكمه وحكم المحكم انما ينقد على من رضى بحكمه وان قضى بالدية على القاتل لا يجوز
الا ان يكون القاتل اقر بالقتل خطأ فحينئذ يجوز حكمه بالدية عليه هندية (قوله بعد وقوعه) اي التحكيم قبل
الحكم به بان عزله قبل الحكم صح فلو حكم عليه بعد ذلك لا ينقد حكمه عليه كما في الهندية (قوله كما يفرد احد

باب التحكيم
(قوله لفظه جعل الحكم في مالك لغريك) الاولى ما في الجوى حيث قال هو لغة مصدر
فحكمت الرجل بالتشديد فوضت اليه الحكم وتحكم في كذا فعل ما اراد انتهى ويعلق لغة على المنع ايضا يقال
حكمت الرجل تحكما اذا منعه مما اراد (قوله هو قولية الخصمين) اي جنسهما ليسهل ما اذا تعدد الخصوم
وقوله كما المراد به ما يعم الواحد والتمتع (تنبيه) قال بعض علمائنا اكثر قضاة عهدنا في بلادنا مصالحسون
لانهم تقلدوا القضاء بالشوة ويجوز ان يجعل كما يتراخ القضية اليه واعترض بعضهم ذلك بان الرفع ليس على
وجه التحكيم بل على اعتقاده انه قاض ماضي الحكم وحضور المده عليه قد يكون بالانحصار والجبر فلا يكون
حكما الا ترى ان البيع قد ينقد ابتداء بالتعاطي لكن لا ينقد ببيع باطلا او فاسدا وتجب عليه التعاطي
لا ينقد البيع لكونه ترتب على سبب آخر فكذا هنا ولهذا قال السلف القاضي الثالث حكمه اعز من الكبريت
الاحمر اه وبعض اهل العلم من الشافعية يعبر عنه بانه قاضي ضرورة اذا لا يوجد قاضي فيما علمنا في بلادنا الا وهو
راش ومرئش (قوله لفظه) اي التحكيم ويحتمل ان الضمير راجع الى الخصم الصادق بالخصمين بان يقول له
حكمنا لنتنا مثله لو قال احكم بينكما قبلنا (قوله مع قبول الآخر) وهو المحكم ان ابتداء الخصمان والخصمان
ان ابتداء المحكم فتأمل قال في المحيط فلو حكما رجلا فلم يقبل لا يجوز حكمه لا بتجديد التحكيم (قوله لا الحرية)
فتحكيم المكاتب والعبد المأذون صحيح بجر (قوله فصيح تحكيم ذي ذميا) قال في الهندية ثم المراد من عدم
جواز التحكيم الذي انه لو كان الذي حكما بين المسلمين لا يجوز اما لو كان الذي حكما فيما بين الذميين فانه يجوز
وذكري المبسوط وان حكم الذي بين اهل الذمة جاز لانه اهل للشهادتين اهل الذمة دون المسلمين ويكون
تراضيها عليه في حقهما كتقليد السلطان اياه وتقليد الذي ليحكم بين اهل الذمة صحيح وتقليده بان يحكم بين
المسلمين باطل فكذلك التحكيم كذا في النهاية انتهى (قوله صلاحية للقضاء) انما فالوا ذلك ولم يقولوا صلاحية
للسهادة لان الشاهد لا يشترط اهليته وقت الفعل وانما تشترط وقت الاداء فقط واما القاضي والمحكم فيشترط
اهليتهما وقت التقليد والتحكيم وزيد في المحكم اشتراطها فيما بينهما انتهى بجر بصرف (قوله كما مر) اي في قوله
والمحكم كالتقاضي (قوله وتشترط الاهلية المذكورة) تصريح بما علم (قوله وقته) فلو حكما عبدا او صبيا او ذميا
في حق المسلمين او محدودا في قذف لم يصح بجر زيد والفاسق اذا حكم يجب ان يجوز عندنا هندية (قوله بخلاف
الشهادة) فانما تشترط الاهلية فيها عند الاداء فقط (قوله وقد من الخ) قصده حكاية قول مقابل اقول المصنف
كما هو الحكم في مقلد والنظر ضعه (قوله ورضيا بحكمه) اي بموجبه كما هو قضية العطف على قوله فحكم
بينهما وما مر انه اذا لم يرضيا به لا يصح وهو مناف لقول المصنف بعد فان حكم لهما ولا يطل حكمه بعزلهما
انتهى وفي الهندية ولكل من الحكمين ان يرجع ما لم يحكم عليهما واذا حكم لهما ما اهل ولو قال تحكيمه بدل
قوله بحكمه ليخرج ما اذا حكمه مكرهين او كان احدهما مكرها فانه لا يضي حكمه لكان اولى وفي الهندية
اذا حكم بين رجلين ولم يكونا حكما فقل لا بعد حكمه رضينا بحكمه واجزاء فهو جائز واذا اصطلح رجلان على
ان يبعث كل واحد حكما من اهلهم فهو جائز واذا قضى احدهما على احد الخصمين وقضى الاخر على خصمه لا يجوز
(قوله في غير حدود) قال في الهندية ويصح التحكيم فيما يملك كان فعل ذلك بانفسهما وهو حقوق العباد
ولا يصح في غيره وهو حقوق الله تعالى حتى يجوز التحكيم في الاموال والطلاق والعناق والنسكاح وتعيين
السرة ولا يجوز في حد الزنا والسرقة والقذف انتهى ملخصا وفي القهستاني والغير شامل للطلاق والعناق
والكتابة والكفالة والشفعة والنفقة والديون والبيوع وكذا غيره من المجتهدات كالطلاق المضاف وهو الصحيح
من المذهب الا ان كثيرا من مشايخنا امتنعوا عن الاثناء به كيد لا يتجاسر العوام وفي الخزانة لواء استفتي فقها فافق
بطلان الدين وسعه ان يأخذ به سواء فان فتوى الفقيه للجاهل تحكم المولى انتهى ملخصا (قوله وقود) صححه
في الفتح وذكري الاصل صحته قياسا على غيره من الحقوق وصححه في شرح ادب القاضي (قوله ودية على عاقلة)
لان العاقلة لم ترض بحكمه وحكم المحكم انما ينقد على من رضى بحكمه وان قضى بالدية على القاتل لا يجوز
الا ان يكون القاتل اقر بالقتل خطأ فحينئذ يجوز حكمه بالدية عليه هندية (قوله بعد وقوعه) اي التحكيم قبل
الحكم به بان عزله قبل الحكم صح فلو حكم عليه بعد ذلك لا ينقد حكمه عليه كما في الهندية (قوله كما يفرد احد

الكتاب منشور لم يقبل وانما قال عندهم لانه لا بد ان ينفذوا عنده ان الختم بحضورهم والمفتي به انه لا يشترط
الختم الا اذا كان الكتاب في يد المدعي وليس بشرط اذا كان في يد الشهود فمستأنى (قوله وسلم الكتاب اليهم)
في مجلس يصلح حكمه فيه فلو سلم في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الكرماني (قوله وشهريهما) فلو كان العنوان
من فلان الى فلان لا يقبل لان مجرد الاسم والكنية لا يتعرف به ولو كان في حقيفة وابن ابي ليلى لان الناس
يشتركون في السكنى ومن الشروط ان يكتب فيه التاريخ فلو لم يكتبه لم يقبل حموي ويكتب فيه اسم المدعي
والمدعي عليه على وجه يقع التمييز بين كرجدهما ويذكر الحق فيه ويذكر الشهود ان شاء وان شاء اكتفى بذكر
شهادتهم (قوله واحسنه) في الثاني الخ فلا يشترط القراءة عليهم ولا التسليم اليهم فالشروط انما هي عند
الطرفين كما في الهداية ومذهبه اوسع وان كان الاحتياط فيما قاله ذخيرة (قوله وليس الخبر كالعيان) فان
ابا يوسف ابلى بالقضاء ~~سواء كان في يد المدعي او في يد الشهود~~ أي ما في المصلحة وهما لم يأتيا أي فيفتي بقول المعين وفيه ان محمدا
توفي قضاء الرى (قوله اي لا يقرؤه) والا فمجرد قبوله لا يترتب عليه حكم نهر (قوله لا بحضور الخصم) فان كان
قرأ استغنى عن الكتاب وان انكر وقال المدعي معى كتاب انقاضى طالبه بالبيضة عليه وهذا معنى قوله وشهوده
أي شهود الكتاب وهو شهود الطريق امار جحان اورجل وامرأتان يشهدان على انه كتاب القاضي فلان
(قوله لشهادتهم على فعل المسلم) وهو اشهاد القاضي الكاتب لهم انه كتابه (قوله الا اذا اقر الخصم) انه كتاب
لقاضى فينشذ يستغنى عن الشهادة حموي ولا يلزم المكتوب اليه ان يسأل من الشهود ان القاضي الكاتب
عادل ام لا في ظاهر الرواية وفي النوادر انه لازم فلو قالوا انه غير عدل لم يقبله قهسباني (قوله بخلاف كتاب الامان
في دار الحرب) معناه كفى العنايه اذا جاء الكتاب من ملكهم بطلب الامان من غير اي فلا يشترط بيته على انه كتاب
المسلم ولا يظهر حينئذ ان يقول من دار الحرب بدل في (قوله لانه ليس يلزم) فان الامام ان شاء اعطى الامان
وان شاء منع (قوله ويلحق به البرأت) عبارة لاشباه ويمكن الحاق البرأة السلطانية بالوظائف في زماننا كانت
العله نه لا يروى وان كانت العلة الاحتياط في الامان لحقن الدم فلا انتهى أي فلا يمكن الحاقه بكتاب الامان
وقوله بالوظائف متعلق بالبرأت وفي ذلك الاخلاق نظربناء على ان العلة عدم التزوير فان التزوير قد ظهر فيها
وقطعت الايدي بسبب ذلك واستتظهن بعض الفضلاء علة اخرى للاخلاق وهو شدة المشقة في تحصيل
الشهود اتعذر اطلاع الشهود على طلب الامان من اهل الحرب كتعذر اطلاعهم ايضا على السلطان المنسوب
اليه تلك البرأت حموي والمراد بالبرأت الاوامر السلطانية بتقرير انسان في نظر او وظيفة تدريس ونحوه
(قوله ودقتر ياع) عطف على كتاب الامان فانه منصوص اهل المذهب لا ملحق بكتاب الامان وهو صريح
عبارة الاشياء اما مسئلة البيع فقد نقل عبد البر في شرح المنظومة عن البرازية ما نصه ائمة بلغ قالوا اذكار البيع
بخط البيع حجة لازمة عليه فان قال البيع وجدحت بخطي ان على فلان كذا لزم قال السرخسي وكذا خط
السمار والصراف اه فموضوع المسئلة فيما عليه لا فيما له وفي اي السعود نقلا عن خزنة الاكل البيع من يعتمد
على قوله من اهل الخبرة في البيع والشراء لا الدلال لانه لا يعتمد على قوله في الشهادة فكيف في الكتابة انتهى
(قوله وصراف) هو بائع احد النقادين بالآخر وكل واحد منهما بماله قال ويطلق على من يعرف الجيد من الردي
انتهى (قوله وممسار) هو المتوسط بين البائع والمشتري وجعه سماسرة انتهى ونص الخزنة صراف كتب على
نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار واهل البلد ثم مات فجاء غريمه يطالب من الورثة وعرف الناس خط
الميت يحكم به في تركته انتهى وقد علمت وضعه فيما عليه لا فيما له وافاد ان خطه المعروف يعمل به وان كان في غير
دفتره وقد علم حكم ما لم يعلم خطه من نحو الصراف او علم وقد كتب على اناس ماله فلا يعمل بكل ذلك ومثل ذلك
فما يظهر ما لو كان له كاتب معلوم الخط سواء كان يكتب بنفسه ام لا فانه يعمل به فيجب الاقتصار على ما ذكرنا
من انه فيما عليه فقط من غير زياده وليس لاحد ان يقيس لضع القياس الان بل قد ذكرنا حموي ان القياس منع من
بعد الاربعاء واستشاكل الطرسوي العمل بالخط في هذه المسائل ونقل استشكله عن والده بان الاصحاب
انكروا على ما لا قبول الشهادة على الخط وقالوا ان الخط يشبه الخط وهنالم يعتبروا هذا وان وجهه لا يتبين قال
في الاشياء ورده ابن وهبان بانه لا يكتب في دفتره الا ماله وعليه انتهى وهو توسيع منه في الدائرة والا فاصح وضع
الماتل كتابته فيما عليه وقد رأيت النصوص المستند اليها انما هي فيما اذا كتب البيع والصراف ما عليه

أي عند شهود الطريق (وسلم الكتاب اليهم)
بعد كتابة عنوانه في باطنه (وهو ان يكتب فيه)
اسمه واسم المكتوب اليه وشهريهما (فلو كان)
العنوان (على ظاهره) على ان يكون على الظاهر فيعمل
في عرفهم وفي عرفنا يكون انه كتابه وعليه
يدون في كتابه بان ينفذهم في المكتوب
اقتوى كما في الفقيه (فان اوصل الى المكتوب
وليس الخبر كالعيان) (ولا يقبله) اي لا يقرؤه
اي ينفذ الى ختمه (ولا يقرؤه) ولا بد من اسلام
(الا بحضور الخصم وشهوده) (لانه ليس
شهوده ولو كان اقر انهم على ذم) (لانه ليس
فعل المسلم) (الا اذا اقر انهم على ذم) (لانه ليس
اي الشهود) (بخلاف كتاب الامان) (لانه ليس
الحرب) (حين لا يحتاج الى بيته) (لانه ليس
يلزم وفي الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسئلة
كتاب الامان ويلحق به البرأت ودقتر ياع
وصراف وممسار

قولا يعمل بما كتبه انه اذ لم يقل به احد وانما اخذه بعض من لا معرفة له من تعميم ابن وهبان في الرد على
 الطرسوسي وقد قال الجوى في الرد على ابن وهبان ومن اين لنا ذلك فقد كتبت ما ليس كذلك انتهى لاسيما
 اذ اركان تاجرا غير مأون او غير مسلم كما هو الغالب في تجار هذا الزمان فكيف يعمل بخطه فيما له ولا اظن
 الاكتفاء بهذا الاجهلا عن مفتي اهل هذا الزمان باصل نص الخزانة منشاء تحليل ابن وهبان بقوله لانه
 لا يكتب فيه الاماله وعليه مع ان موضوع الكلام فيما عليه فقط وانما بسط الكلام بهذه الزيادة فترتب
 عليها هذه المفسدة العظيمة وصار الخزانة صريحة في ان ذلك فيما عليه وقد علمت اعتراض الطرسوسي عليه
 بحسب الفقه لاصل المذهب هذا وقد فرق ابن وهبان بين الصراف حيث يعمل بخطه فيما عليه دون الشاهد
 بما حاصله كما ذكره عبد البر انه لا يلزم من كتابة الشاهد خطه بقاؤه لاحتمال الرجوع ولانه ما لم يزل الشهادة
 لا يكون الخطه انما حتى لو قال هو خطي ولا شهد به لا يلزم منه الخط في الصراف لانه لو اخطأ في الخط وانكر لا يقبل
 منه لاسيما والعادة وضع التجار امور الهم عند الصرافين بلا اشهاد بل يكفي بخطه والخط والدرهم عند الصراف
 يحفظهم فيؤمنون التزوير ولانه يبعد ان يضع الانسان خطا في دراهم عنده انما الغيرة والامر بخلافه انتهى قال
 العلامة عبد البر وهذا الفرق فيه ما يقبل وما يرد لانه لو انكر الصراف كونه مشغول الذمة او اليد بما كتبه به
 خطه لم لا يقبل منه سيما وقد جرت العادة بالكتابة قبل القبض انتهى وقد علمت من فرق ابن وهبان ان الموضوع
 كتابة الصراف مثلا فيما عليه لا فيما له (قوله وجوز محمد الخ) قال في الوهبانية وشرحها للعلامة عبد البر
 ولا يعمل القاضي وادوا وشاهد بخطه فقط لا بد ان يتذكر (وا) اشتغل البيت على ثلاث مسائل من الكافي الاولى
 القاضى اذا وجد في ديوانه اقرار رجل لرجل بحق من الحقوق او شيئا من الحقوق او شيئا من الحقوق او شيئا من الحقوق
 وهو لا يدرك ذلك لا يسمع ان يحكم به ولا ينفذه حتى يتذكره سواء كان خطه محروزا عنده في قطره مخنوما بجفاته
 او لم يكن وسواء شهد عنده شهودا انه حكم بذلك او لم يكن لانه لا بد من تذكره عند الامام الثانية الراوى مثله سواء
 الثالثة الشاهد مثله وذو الخصاص ان الشرط عند الامام ان يتذكر الحادثة والتاريخ وبلغ المال وصفته
 حتى لو لم يتذكر شيئا منها وتيقن انه خطه وخاتمه لا يشهد وان شهد فهو شاهد زور وعن الثاني انه ان خطه خطه
 وخاتمه يشهد بشرط ان يكون مستودعا لم تتناوله الايدي ولم يكن في يد صاحب المال من الوقت الذي كتب اسمه
 والا لا يشهد وان شهد عند القاضي يقبله لكن يسأل منه ان شهد عن علم او عن الخط ان قال عن علم قبله وان قال
 عن الخط لا قال الخلو ان يقبل بقول محمد اذا عرف خطه او كان الخط في حرزه انتهى وفي الوهبانية ويعمل بالحرور
 عندهما قال شارحها اشار بهذا البيت الى قول الصالحين فانهم ما يقولون ان كل واحد من ذكر يعمل بما كان
 محروزا عنده في قطره مخنوما بجفاته انتهى مختصرا وفي القاموس القمطر كسجل ما يصان فيه الكتب كالقمطره
 وبالشديد اذا انتهى المراد منه (قوله قيل وبه يفتي) نقل الجوى عن العميون ان الفتوى على قولهما وكذا نقله
 العلامة عبد البر في رسالته المتعلقة بالخط عنها ولم يشك في خط الصراف والسما والبيع وانما تكلم فيها
 على مسئلة ما اذا قضى المالكى معتمد اعلى الخط ونقذه حنبلى هل للعنى نقضه واستغرق الرسالة فيها
 وفي متعلقاتها وفي نثره الاكمل اجاز ابو يوسف ومحمد العمل بالخط في الشاهد والقاضى والراوى اذ ارأى خطه
 ولم يتذكر الحادثة قال في العميون والفتوى على قولهما اذا تيقن انه خطه سواء كان في القضاء او الراوى والشهادة
 على الصلح وان لم يكن الصلح في يد الشاهد لان الغلط نادر واثرا التغيير يمكن الاطلاع عليه ولما يشكبه الخط
 من كل وجه فاذا تيقنه جاز لا اعتماد عليه توسعة على الناس جوى بتصرف (تجمة) نقل ابو السعود عن البيهقي
 عن الاجناس ما وجدته القاضي في ايدى القضاة الذين كانوا قبله محال رسوم في دواوينهم اجريت على الرسوم
 الموجودة فيها او كان الشهود الذين شهدوا عليها قد ماتوا انتهى والظاهر ان هذا في الوقت الذي جهلت مصارفه
 وقد رسمت في دواوين القضاة كما ذكره في الوقت وليس المراد منه انه يعتمد على سجله في كل ما رسم فيه والاخالف
 ما سلف وفي الخاتمة رجل في يده ضيعة فجاء رجل وادعى انها وقف واحضر صكها فيه خطوط العدول والقضاء
 الماضية وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضى ذلك لان القاضي انما يقضى بالحنة وهي البينة
 او الاقرار والتكول اما الصك فلا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط وفيها ايضا ادعى على رجل ما لا فانكر المدعى
 عليه فانكر ج المدعى خطا باقرار المدعى عليه بذلك فانكر ان يكون خطه فامتنع وكان بين الخطين مشابهة

وجوز محمد راو وقاض وشاهدان يفتن به قبل
 وبه يفتي (ولا بد من مسافة ثلاثة ايام بين
 اتقاضين كالشهادة على الشهادة) على الظاهر

على ما في الخبرين من انهما لا يقضي عليه وقال آخرون لا يقضي وهو الصحيح ولو كانا من جنس واحد
 ولكن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدر له عنون لا يصدق ويقضى عليه وان لم يكن الخط
 على وجه الرسالة لكن على وجه ما يكتب الصك والاقرار فان شهد على نفسه بما فيه يكون اقرارا وان كتب الخط
 بين يدي الشهود وقرأ عليهم كان اقرارا وحل لهم ان يشهدوا عليه سواء قال اشهدوا على اولي بقل وان كتب
 بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال اشهدوا على بما فيه كان اقرارا وحل لهم ان يشهدوا وان لم يعلموا لا يحل
 لهم ان يشهدوا بما فيه انتهى وفي حاوي الزاهد من فصل القضاء بالصكوك القديمة بلا شاهد مدعيا به لامة دقصر صك
 قديم لا يوجد احد من وقت كتابته وفيه الحكم بالبيينة او بالاقرار في المثلث او في المسبل او الوقف وقال الحاكم
 في آخره كمنه تذكروا حجة وقت مساس الحاجة او وقت الاحتياج اليه يقوم مقام الشاهد من حق جاز الحكم
 به لمن كان في يده ان يثبت به الخطم بالغيرو والتزوير فيه وان اتهمه كذلك يستخلف من كان في يده على عدم
 التغير والتزوير فيه فان حلف بحكم به ايضا لانه يقوم مقام الشاهد من وان لم يحلف على ذلك بطل كونه حجة
 حتى لو اتهم من كان الصك في يده بينة انه صك فلان القاضي وما فيه من الحكم حكمه تقبل بينته وامضاء قاضي
 الوقف وهذا ياتي ما ذكره قاضي خان الموافق لاصل المذهب (قوله ان يتقن به) اي بانه خط من يروي عنه
 في الاول وبانه خط نفسه في الاخيرين انتهى حلبي قلت وكذلك ان يتقن انه بخط نفسه الذي كتبه من سماع
 شيخه (قوله وجوزهما الثاني الخ) جعله في المنع رواية عنه قال وجوزها محمد وان كانا في مصر واحد (قوله وبطل
 الكتاب الخ) لانه بمنزلة الشهادة على الشهادة فبوت الاصل قبل ادعاء الفرع الشهادة تبطل شهادة الفرع فكذا
 هذا انتهى عيني (قوله واجازة الثاني) فيقضي المكتوب اليه به عيني (قوله وكذا بوت المكتوب اليه) لان الكتاب
 لما خصه فقد اعتمد عدلته وامانته والقضاة متفاوتون في ذلك فصح التعيين انتهى حموي (قوله الا اذا عم بعد
 تخصيص) لانه اعتمد الكل فكان مكتوبا اليهم عيني (قوله وجوزة الثاني) واستحسنه كثير من المشايخ تسهلا
 للامر بجر (قوله ايا كان) من المدعي والمدعى عليه (قوله كما سيأتي في باب) اي باب الشهادة على الشهادة انتهى
 حلبي (قوله خلافا لما وقع في الخاتمة هنا) اي من بطلان شهادة الفرع بوث الاصل انتهى حلبي بل لا شهادة للفرع
 الا بوث الاصل اي امرضه واصغره (قوله فن جوز الخ) شرطه عند الامام ان يعلم في حال قضائه في المصر الذي
 هو قاضيه بحق غير حد خالص لله من قرض او بيع او تطليق رجل امرأته او قتل عمدا وحده قذف واما اذا علم
 قبل القضاء في حق العباد ثم ولي فرفعت اليه ثلاث الحارثة او علمها في حال قضائه في غير مصره ثم دخله فرفعت
 اليه لا يقضي عنده وقال لا يقضي ولو علم في ردتا في مصر عندهما يقضي واختلاف المشايخ على قول الامام
 وسواء كان مقلدا للرسالة ام لا واصل هذا ان قضاء القاضي في القرية والمقازاة لا ينفذ عند الامام ومحمد ونص
 اصحاب الامالي عن ابي يوسف انه ينفذ قضاؤه في السواد وهكذا في النوادر عن محمد ولو علم بمحادثة وهو قاض
 في مصره ثم عزل ثم اعيد الى القضاء فعند الامام لا يقضي وعندهما يقضي واما في حد الشرب والزنا فلا ينفذ
 قضاؤه بعلمه اتفاقا انتهى فتح القدير (قوله لكن في شرح الوهبانية الخ) قصد بهذا الاستدراك افادة ان ذكر الامام
 قيد فان القاضي لا يقضي بعلمه على المعتد (قوله والختار الا ان) هو قول المتأخرين لقاده ابو السعود في حاشية
 الاشياء وفي الدرر روى ابن جماعة عن محمد ان القاضي لا يقضي بعلمه وان استفاد العلم في حالة القضاء حتى يكون
 معه شاهد واحد قال لعل القاضي يكون غافلا فبايقول فيكون علمه مع شهادة شاهد آخر بمعنى الشاهدين (قوله
 مطلقا) اي سواء كان في حقوق العباد الخالصة او كان في حد قذف وقود وتعزير (قوله مطلقا) سواء علمه حال
 قضائه او قبله ثم وليه وسواء سكر منه او لا ويولد عليه قوله بعد غير انه يعزير (قوله غير انه يعزير الخ) لان التعزير
 بالثمة له اصل في الشرع (قوله يثبت الحيولة) من الاثبات اي بامر به بان يامر الزوج بعدم مخالطة زوجته
 مخالطة الأزواج والسيد بعدم الاستخدام قهرا والوطي والغاصب بان يدفع المغصوب لمالكه او يجعله تحت يد
 امين بحفظه (قوله على وجه الحسبة) اي الاحتساب ورجاء الثواب فهو افتاء (قوله لا القضاء) ظاهره انه لا يقهر
 من ذكره على الحيولة فان المزمع القضاء (قوله بل من قاض مولى من قبل الامام) فلا يقبل من قاضي رستاق
 الى قاضي مصر وانما يقبل من قاضي مصر الى قاضي مصر آخر ومن قاضي مصر الى قاضي رستاق مخ عن
 السراج (قوله واعتمده المصنف والكمال) قال السكال والذي ينبغي انه بعد عدالة شهود الاصل والكتاب لا فرق

وجوزهما الثاني بحيث لا يعود في يومه
 وعليه انتهى من خبر بلانية وسراجية (وبطل
 الكتاب الخ) بوث الكتاب وعزله قبل وصول
 واجازة الثاني (واما بعدهما فلا) بطل (و) بطل
 (بجواز الكتاب وردة وحده نقذف وعما
 وفدقه بعد عدائته) لم يخرج عن الاهلية
 واجازة الثاني (و) كذا (بوت المكتوب اليه)
 ونحو وجه عن الاهلية (الا اذا عم بعد
 فخصيص) اسم المكتوب اليه (بجواز ما لو عم
 ابتداء) وجوزة الثاني (اي كان لقيام وارثه
 لا) بطل (بوت الخصم) بطل (بوت شاهد
 او ديه فامه قلت وكذا لا يبطل بوث لما وقع
 او ديه كاسيا في منافي بانه خلافا لنفسه ثمة
 الاصل كاسيا في منافي بانه مخالف لما ذكره نفسه ثمة
 في الخاتمة هنا فانه مخالف لما ذكره نفسه ثمة
 قنينة (و) اعلم ان (الكتاب) بطل (و) لا فلا الا
 في الاصح بجره من جوز مجزاة او ديه وفيها
 ان لم يندم حكمه بعلمه في حد قذف وقود وتعزير
 الامام يقضي بعلمه في حد قذف وقود وتعزير
 قلت فهل الامام قاضي في حد قذف وقود وتعزير
 لكن في شرح الوهبانية للشريلاني لا يقضي
 الا ان عدم حكمه بعلمه مطلقا كذا في رستاق
 بعلمه في الحدود الخالصة لله تعالى وعن
 مطلقا غير انه يعزير من بوث السكرا لثمة وعن
 الامام ان علم القاضي على وجه الحسبة لا يقضي
 يثبت الحيولة على وجه الحسبة (من محكم بل من
 ولا يقبل) كتاب القاضي (افامة) (الجمعة)
 قاض مولى من قبل الامام يثاق الى قاضي
 وقيل يقبل من قاضي رستاق الى قاضي
 سر اور رستاق واعتمده المصنف والكمال

الخبير ان يكون من قاضي رستاق وغيره (قوله ولي بعد كتابة هذا المكتوب) مفهومه انه اذا وصل الى قاض ولي
قبل هذا المكتوب يقبل وهو كذلك جريا على قول الثاني الذي عاينه العمل ان التعميم ابتداء يصح افاده الحلبي
(قوله لعدم ولايته وقت الخطاب) اي والخطاب انما وقع لمن كان قاضيا وقت (قوله ليس لنا فيه ان يقبله) لانه
كتب الى غيره وكذا الوجه جعل الخطاب لثائب الحكم ببدرة كذا وسماه باسمه ليس للمنوب ان يقبله لانه لا يقبل
الكتاب الا المكتوب اليه من (قوله والمرأه تقضي في غير حد وقود) اي قصاص لان القضاء يستقي من الشهادة
وشهادتها جائزة في غير الحدود اي وغير القود ولذا يجوز قضاؤه فيه عيني (قوله لم يفلح) كذا وقع في المنع والذي
في البحر لم يفلح وفي الجوى من رواية البخاري خاب قوم ولوا امرهم امرأة انتهى ووجه عدم فلاحهم
ان رئيسهم ناقص العقل فلا يصلح تدبيرهم (قوله انما تستحق وظيفة الشهادة) بناء على ان قول السكالي في عبارته
التي هي كعبارة المؤلف في الاوقاف تتعلق بناظرة وشاهدة ونظر فيه صاحب التهرب بأن عرف الواقفين مرأى
ولم يتفق تقرير رائئ شاهدة وفي وقف في زمن تافها علمنا فوجب صرف القاطنهم الى ملائع رفوه واذا كان هذا
المعنى لم يخطر ببال واقف ولم يسر ذهنه اليه وانما اراد اي الواقف من الشاهد الشاهد الكامل فكيف يصرف
لفظه الى غير مراده وايدى بما ذكر العلامة عبد البر من دخول اولاد البنات فيما لو وقف على ذريته لان عرفهم
عليه ولا يعرفون غيره ولا يسرى الى اذهانهم غالبا سواء فاعتبر عرفهم وبدخلهم ايضا في الوقف على ولده
وولد ولده لان فيه نص محمد بن ابي حنيفة وقد انضم الى ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك
ولا يهملون غيره وعلمهم وعرفهم انتهى واذا عرف هذا فتقرر بها في شهادة وقف ابتداء غير صحيح ذكره
الجوى وتعامه فيه واما تقريره في نحو وظيفة الامامة فلا شك في عدم صحته لعدم اهليتها خلافا لما رآه بعض
الجهلة انه يصح وتستنبط لان صحة التقرير يرتعد وجود الاهلية وجواز الاستدانة فرع صحة التقرير انتهى
ابو السعود وفي الاشياء اذا ولي السلطان مدرسا ليس باهل لم تصح توليته لان فعله مفيد بالمصلحة ولا مصلحة
في تولية غير الاهل واذا عزل الاهل لم يعزل وفي مبيد النظم المدرس اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول
المعلوم ولا يستحق الفقهاء المنزلون معلوما لان مدرستهم شاغرة عن مدرس انتهى والذي يظهر في تعريف
اهلية التدريس انها بمعرفة منطوق الكلام ومفهومه ومعرفة المقاهيم وان يكون له سابقة اشتغال
على المشايخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على اخذ المسائل من الكتب وان يكون له قدرة
على ان يسأل ويجيب اذا سئل ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال في النحو والمعرف بحيث صار يعرف الفاعل
من المفعول وغير ذلك واذا قرأ الاصلين واذا حلن قارى بحضرته رد عليه انتهى مختصرا وفي البحر واما ساطنتها
فصحة وقد ولي مصر امرأة تسمى شجرة الدر جارية الملك صالح بن ايوب انتهى (قوله اختار) اي السكالي
في المسابقة هي رسالة في الكلام ما يربها عقيدة الغزالي (قوله لبناء حاله على الست) اي والرسول يحتاج
الى مباشرة الذكور بالتعليم واقامة الحج عليهم وغير ذلك مما لا يكون الا من الذكور والجواز لا يقتضي الوقوع
قال في بدأ الامالى وما كانت نبيا قط انتهى (قوله ليس لغيره ابطاله) بل يتقذبالاجماع لان نفس القضاء مجتهد فيه
فان شريحا كان يجوز شهادة النساء مع رجل في الحدود والقصاص انتهى عيني (قوله والخلفي) اي فيصح
قضاؤه في غير حد وقود قال في البحر وينبغي ان لا يصح قضاؤه في الحدود والقصاص لثبوت الاثنية انتهى (قوله
اولول الامام) او الولد او زوجته هندية (قوله خلافا للجواهر والمثقف) راجع الى قوله كما لو قضى للامام الذي
قد له اولول الامام كما يدل عليه عبارة المنع (قوله لا يقضي القاضي لمن لا تقبل شهادته له) قال في الهندية
ولا يجوز للقاضي ان يقضى لو كيله ولا لو كيله وكيله وكذا لا يقضى لو كيله ابيه وان علا ولا لو كيله ابنه وان سفل
ولا يجوز للقاضي ان يقضى لعبد ولا لمكاتب ولا لعبيد من لا تقبل شهادته لهم ولا لمكاتبهم وكذا لا يجوز له
ان يقضى لشريكه شركة مفوضة او عنان اذا كانت الخصومة في مال هذه الشركة كذا في المحيط وكل
من لا يجوز شهادة القاضي له لا يجوز القضاء له كالوالدين والمولودين والزوج والزوجة كذا في شرح الطحاوي
وفي معين الحكام مما يجري مجرى القضاء الا فتاء فينبغي للمفتي الهروب من هذا متى قدر انتهى اي وكان هناك
مفتي غيره جوى (قوله لا يقضى القاضي لنفسه ولا لولده) لانه لا يصلح شهادته في ذلك ومن لا يصلح شهادته لا يصلح
قاضيا (قوله الا في الوصية) المناسب ان يقول الا في الايصاء صورته رجل له على القاضي دين او على بعض اقاربه

(مكتوب كتابا الى من يصل اليه من قضاة
المسلمين فوصل الى قاضي لعدم ولايته وقت
المكتوب لا يقبل) لعدم ولايته وقت
الخطاب الجواهر القناوي وفيما لو جعل
الخطاب للمكتوب البعل ليس لنا فيه ان يقبل
(المرأه تقضي في غير حد وقود وانما امرهم
امرأة) فتصح فصح تقريرها في الوقف
(ونسأله) فتصح فصح تقريرها في الوقف
والشهادة في الاوقاف ولو بلا شرط الشهادة في وقفه
قال وقد اقيمت فيمن شرط الشهادته في وقفه
لغسلان ثم لولده فان تركه بنسأله انما تستحق
وظيفة الشهادة في الاشياء من احكام الانثى
اختار في المسابقة جواز كونها انثى
لا رسولة لبناء حاله على الست (ولو قضت
في حد وقود فوقع الى قاض آخر) يرى جواز
(قوله قضاء ليس لغيره ابطاله) خلافا لشرح
عيني والخلفي كالا في قاض آخر يرى جواز
للقاضي حادثة اولولده فاناب غيره فرفض
نائب القاضي له اولولده جاز قضاؤه (كما لو قضى
للامام الذي قد له القضاء اولولده الامام)
سراجية وفي البرازية كل من تقبل شهادته له
وعليه يصح قضاؤه وعليه انتهى خلافا
للجواهر والمثقف فلينظر (ويقضى انساب
بما شهدوا به عند النائب فيجوز للقاضي
الاصل بما شهدوا به عند النائب بانخبار النائب
ان يقضى خلاصة (فروع) لا يقضى انقاض لمن
ولا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب قاض
وفيها لا يقضى لنفسه ولا لولده الا في الوصية

عن أبي بصير عن رجل قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الميت وأهله ميتة على ذلك حتى يلقوا القاضى القاضى
تتضمن نوصيته جازا استعسانا لأنه صلح شهادته في هذه الحالة فيصلح قاضيا فلودفع اليه الدين بعد القضاء بوصايته
صلح الدفع ويرى من الدين لدفعه الى وصى الميت ولو كان هذا القاضى دفع الدين أولا الى رجل يزعم أنه وصى
الميت ثم شهد الشهود عنده بوصاية المدفوع اليه فتضى بتلك المينة لم ينقد قضاؤه ولا يبرأ من الدين ربه مرة لنفسه لا تقبل
الدين لا يصلح شاهد لهذا الرجل لأنه يشهد لنفسه باعتبار أنه يثبت برأيه من الدين ربه مرة لنفسه لا تقبل
فكذا قضاؤه حتى لو عزل هذا القاضى أو مات فإن القاضى الثانى يبطل القضاء الاول ولا يجعل ذلك المدفوع اليه
وصيا ولا يبرأ القاضى ولا قرينه من الدين انتهى (قوله ولو في حياة امرأته وابيه) الاولى ان يقول ولو بعد موت
امرأته وابيه اذا كان في غيراثر لان المتوهم هو حالة الموت (قوله وأنه يقضى فيما هو تحت نظره من الاوقاف)
هذا معنى قول الناظم اركان ينظر (قوله لام العرس) بكسر الهمزة واللام عوض عن المضاف اليه اى عرسه
(قوله محمور) خبر لمبتدأ محذوف اى هذا الحكم محمور (قوله وبعد وفاة) اى وفاة ابيه وزوجته يقضى فيما لاميراث له
فيه (قوله مقضى به) فاعل خلاى ان خلا المقضى به عن كونه من التركة الموروثة جازا القضاء به كما اذا كانت
الدعوى فى وقف خاص بها (قوله ويقضى الخ) اى لو وقف واقف وقفه على قاضى بلد كذا او على العلماء وكان
القاضى عالما فيجوز قضاء القاضى فى ذلك الوقف وان كان يستحق منه باحد الوصفين

(مسائل شتى)

صفة لمسائل (قوله اى متفرقة) منه قوله تعالى ان سعيكم لشتى اى لختلف الجزاء فى الراى الكبير انما نزلت
فى ابي بكر وابى سفيان وفى الدر المنثور فى صاحب نخلة كان غصن منها متديلا فى بيت فقير فكان اذا جاءه لينثر
ثمرة وسقط شئ منه فى بيت جاره تأخذه الصبيان فكان ينزل اليهم وبأخذه منهم حتى كان يأخذ الثمرة من فم
الصبي فشكا الى النبي صلى الله عليه وسلم فدعا صاحب النخلة وقال له اعطنى نخلتك المائنة ولك نخلة فى الجنة
فقال يا رسول الله ليس لى ثمرة طيب منها وذهب وكان عندهما رجل يسمع كلامهما فذهب اليه واشترى منه
النخلة باربعين نخلة على ساق واحد واشهده ثم جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واعطاه النخلة فارسل
النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك الفقير واعطاه النخلة انتهى بجر (قوله يمنع صاحب سفلى) بكسر السين وضمها
ضد العلوجوى (قوله عليه علو) بضم العين وكسرها مع سكون اللام فيها جوى (قوله من ان يتد) اصله يوتد
حذفت الواو لوقوعها بين الباء والكسرة من باب ضرب والوتد القطعة من الخشب والحديد يدق فى الحائط
ليعلق عليه شئ او يربط به وفى الجوى وأشار المصنف الى منه من فتح الباب ووضع الجذوع وهدم سقاه
وقيد المصنف بالتصرف فى الجدار بما ذكر احترازا عن تصرفه فى ساحة السفلى وفى الخالية حفروا السفلى بئر
وشقوه له ذلك عند الامام رضى الله تعالى عنه وان تضر ربيب العلو وعندهما الحكم معلول بعله الضرر انتهى
(قوله نفخ) اى الكاف وتشديد الواو وتجمع على كوات كعبة وحبان (قوله اوضم) وتجمع على كوى بالاء
والقصر كدية ومدى جوى (قوله وكذا بالعكس) قال البدر العيني وعلى هذا الخلاف اذا اراد صاحب
العلوان يبنى على العلوشيا اويتا اوضع عليه جذوعا او يحد كنيفا انتهى (قوله وقال لكل فعل ما لا يضر)
ظاهره اعتمادا لانه استحسن ويدل له ما فى الجوى عن الترمييع المختار للفتوى انه ان اضر بالسفل يمنع
وان لم يضر لا يمنع انتهى ثم قال ومختار المصدر الشهيد انه اذا اشكل لا يملك واذا لم يضر يملك انتهى وذ كر مثل
ذلك فى صاحب العلو (قوله ولوانهدم السفلى الخ) قال الجوى اتفقوا على انه ليس له ان يهدم سقاه لما فيه من
ابطال حق صاحب العلوى سكناه انتهى وفى الذخيرة السفلى اذا كان لرجل وعلاه لاخر فسقف السفلى وجذوعه
وهو اديه وبواريه لصاحب السفلى غير ان لصاحب العلو مكانه فى ذلك وذكر ابن وهبان انه المكعب (قوله لا يجبر على البناء) اى
اذا هدمه اجبر على بنائه لانه تعدى على حق صاحب العلو وهو قرار العلو كالراهن اذا قتل المرهون والمولى
اذا قتل عبده المديون بجر وعينى وفى الجوى وهما اصل كل من اجبر على فعل مع شر يكما اذا هدمه بغير اذنه فهو
متطوع لان له طريقا والمطالبة بمشاركتة فى الفعل كنهى بينهما اى احدهما عن كره فكرى الاخر
وسقينة او دارا وجاما او طاحونا فاصلح احدهما او عيبد مشتركا جنى فقدهما احدهما وان كان لا يجبر كعلو وسفل

ومرر السرى لى فى شرحه الوهبانية
قضاء القاضى لام امرأته ولا امرأته ولو فى
حياة امرأته وابيه وأنه يقضى فيما هو تحت
نظره من الاوقاف وزاد بين فقال
تظهره من العرس حال حياتها
ويقضى لام العرس من نصيبه
وبعد وفاة ان خلا عن نصيبه
ويقضى بوقف مستحق لربه
ويقضى بوقف مستحق لربه
هذه (مسائل شتى) اى متفرقة (الان من
صاحب سفلى العلوى) اى طبقة (الان من
ان يتد) اى يدق الوتد فى سفلى وهو السفل
التخالى (او يتقب كونه) بفتح الواو اوضم
وكذا بالعكس دعوى الجوى (بالارضى الان من)
وهذا عنده وهو التماس بجر وقال لكل فعل
ما لا يضر ولوانهدم السفلى ولذى العلوان يبنى
على البناء لعدم التعدى بانه يبنى باذنه او اذن قاض
ثم يرجع بما اتفق ان يبنى باذنه او اذن قاض
والا فبغير البناء يوم يبنى وتامه فى العيني

سقط فبناءه ذوالعلو لا يكون متطوعا لانه لا يجبر على بنائه فمكان فيه، ضطرا ليصل الى حقه فاذا بناءه وفوقه علو
منع رب السفلى من الانتفاع به حتى يؤدي قيمته ويعتبر وقت البناء في الصحيح انتهى وفيه ويجب ان لا يضمن
لوعلى بناء السفلى على قدر ما كان عليه انتهى اي لا يضمن القدر لانه كما في الفتح ثم قال وكذا اذا انهدم بعضه
اي يضمنه على ما تقدم لانه لا يمكنه الانتفاع به صلبه الا ببنائه فلا يكون متطوعا انتهى ولو بنى صاحب السفلى
هل يجبر صاحب العلو على البناء قال في البحر ظاهره انه لا يجبر على ذى العلو وظاهر ما في فتح القدير خلافه
والظاهر الثاني وفي جامع الفصولين لكل من صاحب السفلى والعلو حق في ملك الآخر لذى العلو حق قراره
ولذى السفلى حتى يدفع المطر والشمس عن السفلى فالملك مطلق والحق مانع وقد اجتمعا فجمعنا بينهما انتهى
وفي الفتح نقلا عن كتاب المحيطان رجل اراد ان يهدم داره ولاهل السكة ضرر لانه يجرب السكة المختار انه يمنع
فلو هدمه مع هذا وكان قادرا على بنائه الاصح انه لا يجبر وعن كتاب الغصب من الخلافة رجل هدم داره
فانهدم دار جاره لا يضمن انتهى ملخصا (قوله زائغة) من زاعت الشمس اذا مالت وتسمى المحلة والسكة زائغة
لميلها من طرف الى طرف وفي تهذيب ديوان الادب الزائغة الطريق الذي ساد عن الطريق الاعظم (قوله
مثلها) اي طويلة (قوله يمنع اهل الاولى عن فتح باب) لان فتحه المرور ولاحق لاهل الاولى في المرور
في الزائغة المتشعبة كما ذكره بعد بل هو لا ملها بالخصوص ولذا لو يمت دار في المتشعبة لم يكن لاهل الاولى
شعبة بخلاف اهل الثانية فان لاحد هم ان يفتح بابا في الاولى لان له حق المرور فيها قال العلامة المقدسي هذا اذا
فتح في باب يدخل منه اليها اما في الجانب الاخر غير النافذة فلا انتهى حموي وما ذكره المصنف هو المعتمد وقيل
لا يمنع (قوله لا للاستضاءة والريح) الاصح منه من الفتح لنص محمد عليه في الجامع لان المنع بعد الفتح لا يمكن
اي لا يمكن مراقبته ليلا ونهارا في الخروج سطلقا ولا نهارا يدعى بعد تركيب الباب وطول الزمان حقا في المرور
ويستدل عليه بتركيب الباب فيكون بتركيبه محمدا لنفسه دعوى حتى المرور فيكون القول قوله للظاهر
وهو فتح الباب انتهى حموي (قوله بخلاف النافذة) فان له ان يفتح بابا فيها للمرور فان المرور فيها حق العامة
وهو منهم (قوله وفي زائغة مستديرة) اي متشعبة عن اخرى (قوله اي نهاية سعة اعوجاجها) اي وهي غير نافذة
وبالاولى اذا كانت نافذة وتسع الشرح في هذا العيني والظاهر انه ليس بقيد ويجوز (قوله لا يمنع) قال العلامة
مسكين هذا اذا كانت مثل نصف الدائرة او اقل حتى لو كانت اكبر من ذلك لا يفتح فيها فتصوّر صورتان يكون له
فتح الباب في الاولى دون الثانية انتهى وكأنه لانها اذا زادت على نصف الدائرة لم تكن كالساحة (قوله لانها
كساحة مشتركة) غاية الامر ان فيها اعوجاجا ولذا يشتركون في الشفعة اذا بيعت دار فيها انتهى حموي (قوله
بخلاف ما لو كانت مربعة) مفهوم التقييد بالمستديرة (قوله فانها كسكة في سكة) اي فليس لاهل الاولى
الفتح في المربعة (قوله بهذه الصورة) الصور في هذا المثل اختلفت رقبا ولكنهما قريبة الفهم من المقام (تجئة)
زقاق غير نافذ اراد انسان من اهل ان يتخذ طينا فيه اد تزل من الطريق قدر الممر للناس ويرفعه سريعا ويفعل
في الاحايين مرة لا يمنع وكذا لو اراد ان يبنى مصطبة ولوله دار في سكة ودار اخرى في سكة اخرى ظهرها في الاولى
له فتح باب لها لان اهل هذه السكة شركاء فيها من اعلاها الى اسفلها وفي التجئة زقاق غير نافذ اشترى رجل
في القصوى دارا فادان يهدمها ويجعلها طريقا نافذا ليس له ذلك انتهى زاد في البزاية ولو اراد ان يجعلها
مسجدا له ذلك ولمن شاء ان يصلي فيه ولا يجعلها طريقا وجعل العمادى الخان كالمسجد ولوله دار في محلة
عامة اراد ان يخربها اختلف الافتاء بالجواز والمنع واذا تضرر الجيران بالهدم المختار انه ليس لهم جبره على البناء
قال الامام في سكة غير نافذة ليس لاصحابها بيعها ولا قسمتها بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيه الناس
كان لهم الدخول للزحام الكل من البحر (قوله ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرب بينا)
البيز هو ما يكون سبب الهدم وما يوهن البناء ويخرج عن الانتفاع بالسكية وما يمنع الحوائج الاصلية كسد
الضوء بالسكية واختاره للفتوى واما منع اي ضرر ما فيسد باب الانتفاع بملكه حموي وذكر الرازي في كتاب
الاستحسان ان الدار اذا كانت مجاورة لدور اراد صاحبها ان يبنى فيها تورا للغير الدائم كما تكون في الدكاكين
اورحى للطنين او مدقات القصارين لم يجز لان ذلك يضر بجاره ضررا فاحشا لا يمكن التحرز عنه فانه باق منه
الدخان الكثير الشديد ورحى الطحن ودق القصارين يوهن البناء بخلاف الحمام لانه لا يضر الا بالندوة ويمكن

(زائغة مستطيلة) اي سكة طويلة (تسحب عنها)
سكة (مثلها) لكن (غير نافذة) الى محل آخر (يمنع)
اهل الاولى عن فتح باب (المرور لا للاستضاءة
والريح) (في القصوى) (الغير نافذة على
الاصح) (اد لا حق لهم في المرور بخلاف النافذة
وفي زائغة مستديرة) (اي انصل) (وفاها)
ايها بساحة مشتركة في دار بخلاف ما لو كانت
لأنها كساحة مشتركة في سكة ولا يجزى لهم نصب
البوابة انتهى ابن كمال بهذه الصورة
زائغة نافذة زائغة مستديرة زائغة مربعة
(ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه)
الا اذا كان الضرر بجاره ضررا (فيما) (يمنع)
من ذلك وعليه الفتوى بضرورة واختاره
في العمادية وافتى به قاضي الهامة حتى يمنع
الجيران من فتح الطاق وهذا جواب المانع
استحسانا وجواب ظاهر الرواية عدم المانع
مطلقا وبه افاق مائة كالا امام ظهر الدين

إذا استحق المشتري من المشتري بالخاكم يرجع على البائع بالثمن وإن كان كل مشترق بالملك لباثته لكنه لما حكم
 ببرهان المستحق صار مكذبا شرعا بإصال القضاء به انتهى (قوله وتماه في البحر) قد ذكرنا غالبه (قوله كالأودي
 أولا الخ) تشبيهه في النفي (قوله ثم ادعاء نفسه) لوجود التناقض مع عدم إمكان التوفيق إذا وقف لا يصير
 ملكا (قوله وقيل يقبل أن وفق) هذا راجع إلى المسئلة الثانية ومقتضى ما سبق أن إمكان التوفيق بما ذكر كاف
 (قوله ثم ادعى الوقف عليه) كذا في المنع والذي في البحر والجوى عدم التقييد بقوله عليه وعليه فالتوفيق يمكن
 بأن تكون ملكا لنفسه ثم وقفها وأما على التقييد فلا يظهر توفيق لأنه تناقض ظاهر لا توفيق فيه ويمكن جريانه
 على مذهب الثاني القائل بصحة وقفه على نفسه (قوله فانه يقبل) لا احتمال أنها انتقلت لغيره منه (قوله اشترت
 مني هذه الجارية) أي والواقع كذلك (قوله للبائع أن يطأها) أي بعد الاستبراء أن كانت في يد المشتري سوى
 عن اشهاد الشاهدي (قوله أن ترك البائع الخصومة واقتصر الخ) هذا ما ذكره صاحب الهداية جازما به وبعضهم
 اكتفى بعزم القلب على الترتل وبعضهم اشترط الإشهاد عليه (قوله لما تقرروا) علة للمصنف (قوله ما عدا النكاح)
 فانه لا يمتثل الفسخ بسبب من الأسباب فلو ادعى تزوجها على ألف فأنكرت ثم أقامت البينة على الفين قبلت
 ولا يكون أنكارها تكذيبا للشهود وفي البيع لا يقبل وبكون تكذيبا للشهود ولو ادعت عليه نكاحا لم يلف
 عند ما لا يحلف عنده لا يحل لها التزوج بغيره لأن أنكاره لا يكون فسحا فيحتاج القاضي بعده أن يقول
 فرفق بينكما أو يقول الخصم أن كانت زوجتي فهي طالق بائن ولو ادعى على امرأه أنه تزوجها فأنكرت المرأة
 ثم مات الزوج فخافت المرأة تدعى ميراثه فله الميراث كعكسه عندهما وعند الامام لا ميراث له لانه لا عدة عليه
 ولذا كان له أن يتزوج باختها وأربع سواها ولو ادعت الطلاق فأنكرت ثم مات لا تملك مطالبة الميراث وكذا لا يكون
 أنكار النكاح فسحا لا يكون طلاقا وإن نوى بخلاف لست لي بأمرأة فانه يقع به إن نوى عنده خلافا لهما قوله
 قلب أئمة ردّها بعيب قديم أي لم يطلع عليه قبل بيعها لانه لو علم به قبل بيعها من الواحد لا يكون له ردّها
 لأن إقدامه على البيع بعد العلم بالعيب إماراة الرضى به إقاده أبو السعود وفي النهاية إذا عزم على ترك الخصومة
 قبل تحليف المشتري ليس له أن يردّها على بائعها لانه غير مضطر في فسخ البيع الثاني لاحتمال أن يستحل عند
 التحليف فاعتبر بما جديدا في حق ثالث والاشبه أن يكون هذا التفصيل بعد القبض وأما قبل القبض فينبغي
 أن يرد مطلقا أي ولو قبل تحليفه لانه فسخ من كل وجه في غير العقار فلا يمكن حمله على البيع زبلي وغيره
 (قوله لتمام الفسخ بالتراضي عيني) قال في شرح الكنز لأنه لما جحد الشراء كان ذلك فسحا منه لانه رفع العقد
 من الأصل والوجود كذلك فكان بينهما مناسبة تجاوزت الاستعارة فكان فسحا من جهته فإذا ساعده البائع
 بترك الخصومة تم الفسخ انتهى (قوله بخلاف النكاح) الأولى حذفه وهذه المسائل الأنسب بذكرها كتاب
 الدعوى وإنما ذكرت لبيان حكم القضاء فيها (قوله أقر قبض عشرة دراهم) أطلق فيها فشكل ما إذا كانت ديناً
 من قرض أو ثمن مبيع أو غصبا أو دية كافي الفسخ وقيد بالدراهم لأن المشتري لو أقر أنه قبض المبيع ثم ادعى
 عيبا به فإن القول لبائعه لأن المبيع متعين فإذا قبضه وأقر أقربانه استوفى حقه دلالة فبدعواه العيب صار
 متناقضا حوى (قوله ثم ادعى أنه زبني) عبر بتم ليفيد أن البيان إذا وقع منه ولا يعتبر فالموصول أولى
 بالاعتبار انتهى من (قوله أو بخرجة) صوابه بخرجة بتقديم الباء على النون كما يستفاد من المغرب أبو السعود
 عن الجوى والزيغ ما زيفه بيت المال والبنهرجة ما يردّه التجار وقيل الزبني هي المغشوشة والبنهرجة هي
 التي تضرب في غير دار السلطان وفي الإيضاح الزيف ما زيفه بيت المال لتوع قصور في جودته إلا أنه تجرى فيه
 المعاملة بين التجار والبنهرجة ما يردّه التجار رد آفة فضته والستوقة التي وسطها نحاس أو رصاص ووجهها
 فضة وهي معرب سه قوبه انتهى وفي الفسخ سه ثلاث يعني ثلاث طاقات الأعلى والأسفل فضة والوسط نحاس اه
 (قوله بخلاف ستوقة) بفتح السين كما في الفسخ ونقل الشيخ شاهين عن شرح الجمع جواز الضم أيضا أبو السعود
 والأولى حذف هذه العبارة والاقصا على المصنف (قوله فالتفصيل) أي بين الزبني والبنهرجة وبين الستوقة
 (قوله ولو موصولا للتناقض) الفرق بينه وبين ما بعده حيث يصدق فيه إذا كان موصولا أنه في الثاني مقر
 بقبض القدر والجودة بلفظ واحد فإذا استثنى الجوده فقد استثنى البعض من الجملة فصح كالأول فلان على
 ألف الأمانة فاما إذا قال قبضت عشرة جياد فقد أقر بالوزن بلفظ على حدة وبالجودة بلفظ على حدة فإذا قال

وتماه في البحر وأقره المصنف كالأودي أولا
 انتهى أي الدار مثلا (وقف عليه ثم ادعى
 لنفسه أو ادعاها لغيره ثم ادعاها لنفسه)
 لم تقبل التناقض وقيل تقبل أن وقف بان قول
 كان لفلان ثم اشترته بدور في أو آخر الدعوى
 قال (ولو ادعى المالك نفسه) (قوله ما عدا النكاح)
 عليه (يقبل كالأودي) (قوله ما عدا النكاح)
 يقبل (ومن قال لا شر اشتريته مني هذه الجارية
 وأما (الأنكر النكاح) (الخصومة) وأقر تركه بفعل
 أن ترك الرضى بالفسخ كما مسكها وقطعها
 يدل على الرضى (بجود) جميع العقود (مأما
 لعله لما تقرروا) (قوله البائع ردّها بعيب قديم
 النكاح صحت بالتراضي عيني) (قوله بخلاف
 الفسخ أصلا فلذا (لوجدها فزوجه) (بجواز
 و برهن) على النكاح (قوله قبض عشرة
 بالأنكار بخلاف النكاح) (قوله أقر قبض عشرة
 دراهم) (ثم ادعى أنه زبني) (قوله أقر قبض عشرة
 بعينه لأن اسم الدراهم بعينها بخلاف الستوقة
 لغيره غشها (و) (لذا (الأودي أنها ستوقة لا
 بصدق (ان) (كان البيان) (مقصودا وصدق (لو
 لا موصول (قوله فالتفصيل في الفصول
 مطلقا) (ولو موصولا للتناقض) (لأنه يصدق
 حقه أو قبض (المنع أو استوفى) حقه

الا انه لا يوقف فقد استثنى السكك من السكك في حق الجوده وذلك باطل كانه قال جياذ الا انه ما غير جياذ فهو كمن قال
لفلان على الف درهم ودينار الادينار فان الاستثناء يكون باطلا وان ذكره موصولا انتهى حلي زيدا
عن النهاية (قوله في دعواه الزايفه) ومثله البهرجه لانها اد الحكم فيها وكذا المستوفى قال في النهاية لو اقر
بقبض حقه ثم قال انه استوفى او برصاص يصدق موصولا لامفصولا انتهى شربلاية (قوله لان قوله جياذ)
عله لقوله ولو اقر بقبض الجياذ فالاولى ذكره موصولا به (قوله مفسر) بفتح السين المشددة من التفسير مبالغة
النفس وهو الكشف وهو ما ازداد وضوحا على النص على وجه لا يبق معه احتمال التأويل وحكمه وجوب
العمل به وهذا غير ما قدمناه من التلميل (قوله بخلاف غيره) اي من المسائل التي بعدها (قوله لانه ظاهر)
الظاهر ما احتل به المراد احملا لا بعيدا وانصحت له احتمالا بعد دون المنسرح لانه لا يمتثل غير المراد اصلا (قوله)
لك على الف درهم) قيد بالاقرار بالممال احترازا عن الاقرار بالرق والطلاق والعناق والنسب والولاء فانها
لا ترد بالرد اما التلاية الاولى في البرازية قال لا خرافا عندك فردا المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو عبده ولا يبطل
الاقرار بالرق بالرد لا يبطل بمجود المولى بخلاف الاقرار بالدين والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعناق
لا يبطل بالرد لانها اسقاط يتم بالمسقط وحده واما الاقرار بالنسب وولاء العتاقة في شرح الجمع انه لا يرتد
فيهما بالرد (قوله فردا المقر له) كما اذا قال ليس لي عليك شيء او قال هي لك او هي لفلان انتهى فتح اي ولم يصدقه
فلان والا فهو تحويل بحر وقيد برد المقر له لان المقر لوردة اقرار نفسه كان اقر بقبض المبيع او الثمن ثم قال
لا قبض واراد تخليف الاخر انه اقبطه او قال هذه فلان ثم قال هو لي واراد تخليف فلان او اقر بدين ثم قال كنت
كاذبا لا يخلف المقر له في المسائل كلها عند الامام لانه متناقض كقوله ليس لي على فلان شيء ثم ادعى عليه مالا
واراد تخليفه لم يخلف وعند أبي يوسف يخلف للعادة والفتوى على قول أبي يوسف قال الصدر الشهيد الراي
في التخليف الى القاضي وفسره في فتح القدير بانه يجتهد في خصوص الوقائع فان غلب على ظنه انه لم يقبض حين
اقر بخلافه انلصم وان لم يغلب على ظنه ذلك لا يخلفه وهذا انما هو عند التمسك في الاختصاص انتهى (قوله)
ثم صدقه) قيد بكون التصديق بعد الرد لانه لو قبل الاقرار اولا ثم رده لم يرتد وكذا البراءة عن الدين وهبته لانه
بالقبول قد تم وكذا اذا وقف على رجل قبله ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد وقالوا ان البراءة يرتد بالرد
الا فيما اذا قال المدينون ابرئني فابراءه لا يرتد وكذا ابراء الكفيل لا يرتد بالرد (قوله في مجلسه) قيد بليفتهم
ما اذا لم يكن في مجلسه بالاولى انتهى حلي (قوله فلا شيء للمقر له) لان الاقرار هو الاول وقد ارتد بالرد والثاني
دعوى فلا بد من الحجة او تصديق الخصم (قوله لا بجهة) اي بجهة (قوله او اقرار ثانيا) الاول ثان ويكون
صفة للاقرار فانه تكرر (قوله وكذا الحكم في كل ما كان فيه الحق لواحد) كما هنا فان المقر له ينقرد برد الاقرار
بخلاف ما اذا قال اشترت وانكر فان له ان يصدقه لان احدهما عاقدان لا ينقرد بالتسخير كما لا ينقرد بالعقد انتهى
حلي عن الهداية وفي البحر الحاصل ان كل شيء يكون لهما جميعا اذا رجع المنكر الى التصديق قبل ان يصدقه
الا حري على انكاره فهو جائز كالبيع والنكاح وكل شيء يكون الحق فيه لواحد كالهبة والصدقة والاقرار
لا ينقعه اقراره بعده انتهى اي لا ينقعه رجوعه الى التصديق انتهى ابو السعود وحاصل مسائل الاقرار
بالمال انه لا يخلو اما ان يرد مطلقا فيبطل الاقرار واما ان يرد بالجهة التي عينها المقر وحولها الى اخرى فان لم يكن
بينهما منافاة وجب كما اذا قال له على الف بدل قرض فقال بدل غصب وان كان بينهما منافاة كان قال بمن
عبدا لم يقبضه وقال قرض او غصب ولم يكن العبد في يده لزمه الالف واما ان يرد لنفسه ويحول الى غيره فان
صدقه الغير تحول اليه والا فلا (قوله ما كان لك شيء قط) ذكر كقط اتفاق حوى (قوله ولو بعد القضاء) اي قضاء
القاضي بلزوم المال على المنكر (قوله الا في المسئلة الخمسة) سميت بذلك لان فيه خمسة اقوال انتهى حلي
(قوله كما سيجي) اي في فصل دفع الدعاوى من كتاب الدعاوى انتهى حلي (قوله في فصل الاستسراء) اي طلب
شرآه شيء انتهى حلي (قوله ان لم يصالحه) راجع الى قوله قبل برهانه قال في المنع وهذا اذا لم يصالح اما اذا انكر
فصالحه على شيء ثم برهن على الالباء والبراء لم يسمع برهانه على الالباء انتهى (قوله ولو ادعى الالباء) لدين
المدعي (قوله قبل برهانه) ولا يكون صلحه مبطلا لدعوى الالباء لان غير الحق قد يقضى دفعا للخصومة (قوله)
وقيل لا وعليه الفتوى) قال صاحب البحر وليتنا مل في وجه عدم السقوط واجاب المصنف عنه بما ذكره الشرح

(صدق في دعواه الزايفه) بين (موصولا بالاولى)
لان قوله جياذ مفسر فلا يمتثل التأويل بخلاف
غيره لانه ظاهر وانصحت له احتمالا بعد دون المنسرح
(اقر بدين ثم ادعى) (قوله) قال لا يمتثل التأويل
وبرهن عليه (قوله) قال لا يمتثل التأويل
الدين وسيجي في الاقرار (ثم صدقه) في مجلسه
درهم (قوله) المقر له لا بجهة او اقرار ثانيا
(فلا شيء) للمقر له لا بجهة او اقرار واحد
وكذا الحكم في كل ما فيه الحق لواحد
وعدى على آخر ما لا يقال (المدعي عليه)
(ما كان لك على شيء قط) فبهرن المدعي عليه (على القضاء)
عليه (البهرن) المدعي عليه (اي الحكم)
اي الالباء (او الالباء) ولو بعد القضاء
بابا اذا دفع بعد قضاء القاضي جميع الاقوال
المحمسة كما سيجي (قوله) برهانه لا مكان الخصومة
لان غير الحق قد يقضى ويدبر منه دفعا للخصومة
وسيجي في الدعوى او شهوى وذكره في الدرر
انما يبطل في الدعوى الى آخره (كما) قبل
عليه شيء صحيح الدفع الى آخره (كما) قبل
قبل الاقرار في فصل الاستسراء (المدعي عليه)
(لو ادعى الخصام على الخصام) (ثم برهن المدعي)
(فبرهن المدعي) على (الصلح عنه على مال)
عليه على العتواء (بان ادعى عبودية المدعي)
وكذا في دعوى الرق (ثم برهن العبد ان الالباء)
فانكر فبرهن المدعي ثم برهن العبد ان الالباء
اعتقه قبل برهانه على الالباء بغير وفيه برهن
ثم اربعة امة ثم اقران عليه المنكر ثلاثا سقط
عن المنكر ثلاثا وقيل لا وعليه الفتوى ملقط

(قوله فإين تقع المقاصة) فله ان يطالبه بثلاثمائة (قوله كإرأيتك) او ما جرى بيني وبينك معاملة او محاسبة
اولا خلطة معناه ولا اخذ ولا اعطاء او ما اجتمعت عليك في مكان كذا في الفتح (قوله لئلا توفيق) لانه لا يكون
بين اثنين معاملة من غير معرفة انتهى (قوله لان المحتجب) هو من لا يتولى الاعمال بنفسه بقدرته قوله حتى
لو كان الخ وقيل من لا يراه كل احد لعظمته (قوله بالشغب على بابه) الشغب بالسكون وقيل يحرك جميع الشر
(قوله حتى لو كان الخ) هذا تفرع من قاضي خان وسعه صاحب النهاية على التقييد بالمحتجب (قوله نعم لو ادعى الخ)
هذا امر بطل بسلام محذوف مضمون من المقام تقديره واذا لم يمكن التوفيق لم يندفع التناقض كالموافق لم ادفع
اليه شيئا ثم ادعى الدفع لم يسجد لانه يستحيل ان يكون دافعا غير دافع في شيء واحد نعم لو ادعى الخ (قوله
المدعى عليه) اي الذي ادعى عليه الدفع قال في الجبر اما لو ادعى اقراره بالدفع اليه او القضاء بغيره ان يسجد لان
الناقض هو الذي يجمع بين كلامين وهنا لم يجمع ولهذا الوصف المدعى عينا لم يكن (قوله لان التناقض) (قوله
بالوصول او بالايصال) بان ادعى اقراره بانه وصله منه كذا او وصله برهن (قوله لان التناقض) اي من الغريم
(قوله لا يمنع صحة الاقرار) اي اقرار الدائن بالدفع اليه (قوله ثم يجده صح) اي بجوده وله معنى صحة وجوده انه
لا يكون متناقضا ولا تسع البينة باقراره السابق وفيه ان البيع عقد متحقق من ايجاب وقبول صادرين منهما
سكف صح بجوده (قوله بلائمن باطل) هذا انما يظهر لو اقر ببيع عبده بلائمن والفرض الاطلاق والواقع
الذي لا يكاد ان يختلف ان البيع لا يكون الا بين فلو قيل بصحة الاقرار ثم بالبحث عن تعيين الثمن لكان له وجه
(قوله انه باعه) اي ان الاقرار باعه له امته (قوله منه) لاجابة الى قوله منه لانه ضمير باعه يغني عنه انتهى حلي
(قوله عيبا) اي قد يباو جب الرد (قوله اي المشتري) لورجع الضمير الى البائع لكان اولى لان البراءة من العيوب
تسكون من البائع غالبان بقول بعضكم وانما يرى من الرد ما فيه من العيوب نعم الاراء يكون من المشتري (قوله
للتناقض) لان اشتراط البراءة تغيير للعقد من اقتضاء وصف السلامة الى غيره فيقتضي وجوده قد اذا اصفة
بدون الموصوف لا تصور وقد انكره فيكون متناقضا واستشكل بانه ينبغي ان تقبل البينة فيها وفاقا لانه صار
مكذبا بشرعا بنية المدعى فخلق انكاره بالعدم كاتقدمت نظائره وقد يجاب بان المقر انما يصير مكذبا بشرعا اذا
حكم انقاضه بما يخالف اقراره وفي هذه المسئلة لم يقض بالبيع حتى يناقض الخصم فلم يكن مكذبا بشرعا وفيه
نظر (قوله لا يمكن التوفيق ببيع وصكيله) اي قوله اولام ابعها مثل قط اي مبشرة وقوله انه برئ اليه
من كل عيب اي الى وكيله وفعل الوكيل كفعل الموكل (قوله ومنه واقعة هرقند) اي من جلس مسئلة المصنف
وهو ما وقع فيه التناقض ولو صرح به لكان اوضح وهرقند بفتح الميم مع سكون الراء (قوله ادعت الخ) بدل
من واقعة (قوله تقبل) اي دعواه اي وبطالب بالبرهان عليها (قوله لاحتمال انه زوجه ابوه وهو صغير)
اي فانكاره النكاح يحمل على نفي مبشرته ايا، وهو لا ينافي وقوعه بطريق الاجبار مثلا واذا كان كذلك
فلا يناقض دعوى الخلع على المهر بعد (قوله جميع صك) فارسي معرب واجمع اصلك وصكالك وصكوك انتهى
واشار بقوله جميع الى انه يبطل سواء اشتغل على شيء واحد او اشياء والخلاف في الثاني (قوله آخره) بالرفع
اي يبطل آخر الصك المشتغل على اشياء اذ الاصل في الجمل الاستقلال والصك يكتب للاستيثاق فلا انصرف
الى السكك كان مبطلا لانه فيكون ضد ما قصد له فيصرف الى ما يليه ضرورة كذا في التبيين (قوله ان الفرجة)
اي على ان الفرجة في الخط كالسكوت في النطق فيكون الانشاء راجعا الى ما بعد الفرجة كما يرجع في السكون
الى ما بعده (قوله وعلى انصرافه) اي الانشاء ولو قال وعلى الانصراف للسكك لكان اوضح (قوله في جمل)
اي منطوق بها كقوله امرأته طالق وعنده سر وعليه المشي الى بيت الله تعالى ان شاء الله تعالى واما الصك
فمشي ابو حنيفة على اصله وهما اخرج بصورة الصك من عموم به ارض اقتضى تخصيص الصك من عموم حكم
الشرط المتعقب بجملة متعاطفة (قوله واعقب بشرط) سواء كان الشرط انشاء او غيره انتهى حلي عن البحر
(قوله واما الاستثناء بالاخ) اي الواقع لفظا والواقع خطأ وهو باطلاقة بيم طلاقين وعناقين وطلاقا وعقما
(قوله فلا خير) اي اتفاقا كما علم في آية رد شهادة الحدود في القذف فان قوله تعالى الا الذين تابوا راجع الى
قوله وأولئك هم الفاسقون لا الى قوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ايضا فلو اقر بالبين لشخصين واستثنى شيئا كان
من الاخر بغير (قوله الاقرينة) اي فيعمل بها الاول والثاني (قوله فلاول) ولولو قال الادبنا فلاول (قوله

وكانه لا يملك ان كان المدعى عليه جاحدا
فدعته غير مشغولة في زعمه فان تقع المقاصة
والله اعلم (وان زاد) كذا (ولا اعرفك) ونحوه
كإرأيتك (لا) يقبل لتعذر التوفيق وقيل يقبل
لان المحتجب او الخدرة قد ينادي بالشغب على
بابه فيما من بارضاء الخصم ولا يعرفه ثم يبرره
حق لو كان عليه بالوصول او بالايصال صح درر
اقرار المدعى عليه بالتناقض لا يمنع صحة الاقرار
في آخر الدعوى لان التناقض بلائمن باطل اقراره
(اقر ببيع عبده) من فلان (ثم يجده صح)
لان الاقرار بالبيع بلائمن باطل اقراره بزازية
(ادعى على آخره باعه امته) منه (فقال الاخر
لم ابعها منك قط فبرهن) المدعى (على النكرام)
منه (فوجد) المدعى (بباعبها) واراد ردها
(فبرهن البائع انه) اي المشتري (برئ اليه
من كل عيب با التمثيل) بنية البائع للتناقض
من الثاني تقبل لاسكان التوفيق ببيع وكيله
وعن الثاني تقبل العيب ومنه واقعة هرقند
وابرآه عن العيب ومنه واقعة هرقند
انه تكلمها بكذا وطالبته بالبرهان تقبل لاحتمال انه
فادعى انه خطها على المهر ولم يعلم خلاصة (بطل)
زوجه ابوه وهو صغير ولم يعلم خلاصة (بطل)
جميع (صك) اي مكتوب (كتب انشاء الله
في آخره) وقال آخره قط وهو استقصان راجع
على قوله ففتح وانه قال ان الفرجة كفصل
السكوت وعلى انصرافه للسكك في جمل عطفت
بواو واعقب بشرط واما الاستثناء بالاو واخواتها
فلا خير الاقرينة كما مائة درهم ونحوه
ديار الادره فلاول اول

ابقاعيتين) اي مخبرتين ليس فيهما تعليق بقربة المقابلة فخرانت طالق وهذا حران شاء الله اه حلي (قوله وبعد
 طلاقين معلقين) فخران دخلت الدار فانت طالق وفلان ان شاء الله تعالى (قوله او طلاق معلق وعشق معلق)
 فخران دخلت الدار فانت طالق وعبدى حران شاء الله واشاربه الى انه لا فرق بين الشئيين من جنس واحد
 او من جنسين والخلاف هذا في النطق واما في الصك فهي المسئلة المتقدمة واقادان اتفقا قههما معه انما هو
 في الابقاعيتين واما في المعلقين فمحمّد معه وخالف ابو يوسف (قوله ولو بلا عطف) مفهوم قوله عطف
 اي اذا وقع الشرط بعد جعل غير متعاطفة او متعاطفة لكن حصل سكوت بينهما اي في اللفظ او فرجة في الخط (قوله
 فلا خير اتفقا) مراده بالاخير ما بعد السكوت (قوله وعطفه بعد سكونه لغو) اذا كان فيه ما يوسع على نفسه كما
 اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الدار اي قصده ان لا يقع الطلاق الا بدخولهما (قوله
 الا بما فيه تشديد على نفسه) كما اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت المرأة
 الثانية في البين كما لو قال هذه طالق وسكت ثم قال وهذه طلقت الثانية بجر (قوله فقال عرسه) الاولى الثانية
 ككاهن او في تسطة (قوله اسلمت بعد موته) اي وقدمات وهي على دينه فلم الميراث (قوله تحكيما الحال) اي
 استحكما باله فان سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى وفي التصريح بالاستصحاب الحكم ببقاء امر محقق
 لم يظن عدمه (قوله كما يحكم الخ) هذه العبارة لم تكن في اصل المصنف وانما الذي فيه قوله بعد كما في مسلم وجعل
 المصنف وجه الشبهة فيهما كون القول للورثة فيهما (قوله في مسئلة جريان ماء الطاحونة) اي المستأجرة اذا
 قال المستأجر لم اتكمن من الانتفاع بها لعدم جريان ماؤها وقال المالك بل تمكنت فينظر الى وصف الماء في الحال
 ويحكم به فيما مضى (قوله لدفع) اي لدفع دعوى المدعي كما في المسئلة السابقة (قوله كما في مسلم مات الخ) ظاهره
 انه يقال للاستحقاق بتحكيم الحال وصنيع الشرح هنا ليس على ما ينبغي فلو ابقى المصنف من غير زيادة مسئلة
 الطاحونة لكان اولى (قوله قارنه) بصيغة المضارع (قوله لان الحادث الخ) اي وهو الاسلام ولو كان القول
 قولها لكان تحكيم الحال موجبا لاستحقاقها الارث (قوله لا قرب اوقاته) واقربها ما بعد موت الزوج (قوله
 وقع الاختلاف الخ) بان مات رجل له ابوان ذميان وولد مسلم فقالا مات ابنا كافر او قال ولده المسلم مات مسلما
 فالمرث للولد دون الابوين وكذا لو قالت امرأة مسلمة مات زوجي مسلما وقال اولاده الكفار كافر او صدق
 المرأة اخواتها وهي مسلمة قضى بالميراث للمرأة والاخ دون الاولاد قال صاحب البحر ولا يحتاج الى تصديق
 الخ بل تكفي دعوة المرأة انه مات مسلما وتبعه المقدسي (قوله هذا ابن مودعي) مراده بالابن من يرث بكل حال
 فالهبت والاب والام كالابن وقيد بالابن لانه لو قال هذا اخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعيه فالقاضي
 يأنى في ذلك والفرق ان استحقاق الاخ مشروط بعدم الابن بخلاف الابن لانه وارث على كل حال وكل من يرث
 في حال دون حال فهو كالاخ (قوله لا وارث له غيره) قيد به لانه لو قال له وارث غيره فلا ادري اما ام لا لا يدفع
 اليه شي لا قبل التلوم ولا بعده حتى يقيم المدعي بينة تقول لا نعلم له وارث غيره ومثل اقرار المودع بمثل كمالواقران
 لميت اقر بان هذا ابنه او ابوه او مولاه اعتقه بخلاف ما لو اخبر عنه بانها زوجته او انه مولى المولاة او الموصى له
 بالكل او بالثلث فانه لا يدفع اليهم المال لان ذلك لا يدعي سبب ينتقض (قوله دفعها اليه وجوبا) لا قراره ان ما في يده
 ملك الوارث خلافة عن الميت والعارية والعين المغصوبة كالوديعة انتهى (قوله قيد بالوارث) اي الذي هو الابن
 ونحوه (قوله لم يدفعها) لانه اقر بقيام حق المودع وملكه فيها الا ان فيكون اقراره على ملك الغير ولا كذلك
 بعد موته لزال ملكه فانه اقر له بملكه لما في يده من غير ثبوت ملك مالك معين فيه الحال وفي فصل الشراء
 وان اقر بزال ملك المودع لكن لا ينفذ في حقه لانه لا يملك ابطال ملكه باقراره فصار كقراره بالوكالة بقبض
 الوديعة (قوله فان اقر ثانيا) سواء كان متصلا بالاول بان قال هذا ابني وهذا اخرا ايضا او منفصلا بان اقر لثاني
 في مجلس آخر جوى (قوله اذا كذب الابن الاول) حكم مفهومه ظاهر (قوله لانه اقراره على الغير) لصحة الاقرار
 لاول لعدم من يكذبه (قوله ان دفع للاول بلا قضاء) هذا هو الصواب فتح ومقابله ما في غاية البيان ان المودع
 لا يغرر لابن الثاني شي باقراره له لان استحقاقه لم يثبت فلم يتحقق التلف (تنبيه) لو اقر بالوديعة لرجل ثم قال لا بل
 وديعة فلان او قال غصبت هذا من فلان لا بل من فلان وكذا العارية فانه يقضى بها للاول ويضمن للثاني
 قيمته وكذا في الاقرار بالدين ولو قال هذا فلان وهذا فلان المقر له الانصف الاول فانه فلان كان جائزا وكذا

واما الاستثناء بان شاء الله بعد جعلين ابقاعيتين
 فاما احسب اتفقا معلق فالجواب عن ذلك ان معلقين او طلاق
 معلق وعشق معلق ولو بلا عطف او بعد سكوت فالاخير
 اتفقا فاعطفه بعد سكونه لغو الا بما فيه تشديد
 على نفسه وقامه في البحر (مات ذمي قال عرسه
 اسلمت بعد موته) وقالت الحال (في مسئلة)
 تحكيما الحال (كما يحكم الخ) ثم الحال انما يصلح به
 جريان ماء الطاحونة (كما في مسلم مات فانه
 لا يدفع لالا استحقاق) اسلمت قبل موته يضاف
 عرسه (الذيبة) اسلمت لان الحادث يضاف
 (وقالوا بعده) فانه قول لهم لان اختلاف في كسر الميت
 لا قرب اوقاته (فخرج) وقع الاختلاف في كسر الميت
 واسلامه فالقول للمدعي الاسلام بجر (قال
 المودع) بالفتح (هذا ابن مودعي) وبعبارة
 (الميت لا وارث له غيره) دفعها اليه لانه لو اقره
 (الميت لا وارث له غيره) قيد بالوارث لانه لو اقره
 كقوله هذا ابن المشتري منه لم يدفعها فان اقره
 ما نابا (ابن آخره لم ينفذ) اقراره (اذا كذب) الابن
 (الاول) لانه اقراره على الغير يضمن للثاني خليه
 ان دفع للاول بلا قضاء بل يبي

لو قال هذه الخطة والشهيدان الاكرام من هذه الخطة فانه لفلان اذا كانت الخطة اكثر من الكركذا
في الاصل لمولانا محمد من الدعوى انتهى بغير ملخصا (قوله بين الورثة) سواء كان الوارث من يحجب اولاً (قوله كذا
بمنسج الخمين والشرح) اي باسقاط لا ولعله فيما وقع له والذي يبدى فيه اذ كرا وكلام المصنف في الشرح مثله (قوله
لم يكفلوا) مبني للمجهول مضاعف العين والواو للورثة او الغرماء اي لا يأخذ القاضى منهم كفيلاً واقتصر على نفي
التكفيل لان القاضى بعد تلوم كاذ كره الشرح بعد ولا يدفع اليه حتى يغلب على ظنه انه لا وارث له غيره
ولا غريم له اتفقوا لانه من باب الاحتياط لنفسه بزيادة علم بانتفاء الشر بذلك المستحق معه بقدر الامكان وقدر
مدته مفوض الى رأى القاضى وقدره المصداقى بجهولها المراد الثاني تأخير القضاء الى المدة المذكورة كما في غاية
البيان لا تأخير الدفع بقدر القطع والاطلاق في نفي الكفيل فتم الكفيل بالنقص والمال (قوله خلافا لهما) فقال لا يؤخذ
منهم كفيل بالنقص او بالسعود عن تاج الشريعة لا احتمال ان يكون له وارث او غريم آخر (قوله الجهالة المكفول له)
ولان حق الحاضر ثابت قطعا او ظاهرا فلا يؤثر لاجل الموهوم كذا ما لو اوفيه ان القاضى يقيم (قوله ولو ثبت)
اي ما ذكر من الورثة او الغرماء (قوله ولو قال الشهيد ذلك) اي لا تعلم له وارثا او غريم غيره وما ذكره المصنف
والشرح فيه نوع اجمال والتفصيل ما قاله الصدر الشهيد اما المدعى لو برهن على انه مات مورثه وتركها
ميراثا للورثة ولم يذكر واحد الورثة ولا قالوا لا تعلم له وارثا غيره فانه لا يقضى له وان ينو اعدد لهم وقالوا لا تعلم
له وارثا غير ما ذكر فان كان ممن لا يحجب فانه يقضى ولا يتأني ولا يكفل وان كان ممن يحجب بجمال تأني ثم قضى
وان شهدوا انه ابنه او وارثه فانه مات وتركها ميراثا له ولم يقولوا لا تعلم له وارثا غيره تلوم القاضى زمانا ثم قضى
ولا يأخذ منه كفيلاً عنده خلافا لهما ما دفع لاحد الزوجين او النصيبين عند ابي يوسف وعند محمد اقلهما
انتهى وروى عن الامام انه قال في اخذ الكفيل هذا في احتياط بعض القضاة وهو ظلم وعنى البعض ابن ابي ليلى
قاضى الكوفة واوردانه مجتهد والمجتهدا مأخوذ وان اخطأ فلا وجه لنسبته الى الظلم وقد قال الامام كل مجتهد
مصيب والحق عند الله واحداى مصيب في اجتهاده مجتهدا عنده وان اخطأ اخطأ في الواقع واجواب ما قاله
في التلويح الخطي في الاجتهاد لا يعاتب ولا ينسب الى الضلال بل يكون معذورا وما جوارا الذين عليه الا بذل
الظن في كل عمل فكل من يظن ان له لا يكون الدليل الموصول الى الصواب ينافي خطأ المجتهد لتقصيره وتركه
المبالغة في الاجتهاد فله يعاقب ويماثل من ظن من السلف به منهم على بعض في المسائل الاجتهادية كان مبتدئا
على ان طريق الصواب بين في زعم الظاهر انتهى اي ومنه ظن الامام على ابن ابي ليلى (قوله ارثا) احتراز عن
دعوى نحو الشرا فان الحاضر لا ينتصب خصما عن الغائب (قوله بعد ذلك واليد دعواه اول مجتهد) هذا التعميم
غير صحيح بعد قوله وبرهن عليه لان البرهان يستلزم سبق الجحد وقد اجمعوا انه لا يؤخذ الكفيل في صورة
الاقرار والصواب ان يبدل قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك فبشمل الثبوت بالاقرار ولا كفيل فيه اتفقا
وبالبيينة وفيه الخلاف وبسقط قوله بجحد دعواه اول مجتهد انتهى حلي مزيدا (قوله خلافا لهما) اي في صورة
الجلود فقال لا يترك في يده من حيث انتهى بجهوده فلا نظير في تركه في يده فهو راجع الى قوله وثرك باقيه في يده الى اليد
لا قوله لا كفيل فانه لا خلاف فيه وله ان الحاضر ليس بخصم عن الغائب في الاستيفاء وليس للقاضى التعرض
بلا خصم كما اذا رأى شيئا في يد انسان يعلم انه لم يبرئ لا ينتزه منه بل لا خصم وقدر ترفع بجهوده بشيء للقاضى
بالكل (قوله خصما للميت) الاوضح عرف الميت (قوله حتى تقضى منه دينه) وتنفذ منها وصاياه (قوله ثم انما
يكون خصما) اي عن بقية الورثة فيما يدعى على الميت (قوله بشروط تسعة) الاولى ان يقول ثلاثة كون العين
كلها في يده وان لا تكون مقسومة وان يصدق الغائب انما ارث عن الميت كما في الجوى (قوله مبسوط
في الجبر) ليس جميع المذكور في الجبر شروطا بل بعضه شروط وبعضه احكام وهي ثمانية لا تسعة وهذا نصه
تنبيهات الاول انما ينتصب الحاضر الذي في يده العين خصما عن الباقي اذا كانت العين لم تقسم بين الحاضر
والغائب فان قسمت واودع الغائب نصيبه عند الحاضر كانت كسائر امواله فلا ينتصب الحاضر خصما عنه
ذكره العناني عن متايخنا الثاني انما لا تسع دعوى الغائب اي بعد القضاء على الحاضر بشرط ان يصدق
ان العين بينه وبين الحاضر اموال كرك الارث وادعى انه اشتراها او ورث نصيبه من رجل آخر لا يكون القضاء
على الحاضر قبل عليه فتسرع دعواه وتقبل بيئته فالاحاصل انه انما ينتصب الحاضر خصما عن الباقي بشرط

تركة قسمت بين الورثة او الغرماء بشهود
لم يقرروا (قوله كذا في نسخ المتن والشرح وصيانة
الدرر وغيرها لا تعلم له وارثا او غريم لم يكفلوا)
خلافا لهما ولتثبت الامانة ولا يؤخذ من القاضى
مدته ثم يقضى ولو ثبت الامانة كفلوا اتفاقا ولو
قال الشهيد ذلك لا اتفاقا (قوله على آخر
دار الفقه ولا يخفى الغائب ارثا) (قوله نصيب المدعى)
على ما ادعاه (اخذ) المدعى (نصف المدعى)
مشاهدا (قوله لا يقبل مع ذى اليد لا يقبل جحد)
ذوالبدر دعواه اول مجتهد خلافا لهما وقولهما
استحسان نهاية ولا تعاد البيئته ولا القضاء اذا
حضر الغائب حتى تقضى منها دينه ثم انما يكون
خصما للميت حتى تقضى منها دينه ثم انما يكون

انه صرح رجوع محمد الى قولهما رواه هشام عنه انتهى فالخاصل ان محمدا وافقهما ولا ثم رجوع الى ما ذكره عنه
 ثم صرح رجوعه الى قولهما انتهى (قوله الا في كتاب القاضي للضرور) اي ضرورة احياء الحق ولان الحيانة في مثله
 فلا يقع وظاهر الاقتصار على كتاب القاضي ان القاضي لا يقبل قوله فيما عداه اي على قول محمدا سواء كان قتلا
 او قطعاً او ضرباً فلو قال قضيت بطلانها او بعتة او ببيع او نكاح او اقرار لم يقبل قوله وفي التهذيب ويصدق
 فيما قال من التصرف في الاوقاف واموال الايتام والغائبين من ادائه وقبض (قوله وقيل يقبل لوعده لا عالم) فانه
 ابو منصور لان عدم الاعتماد على الفساد والعلط وهو مستند في العالم العدل وذكر الاسيحي ان المسئلة
 مصورة عند الامام في القاضي العالم العدل لانه اذا كان غير هذا لا يولي القضاء ولا يقر بما به الاتفاق انتهى
 فما قاله ابو منصور كشف عن مذهبه الامام انتهى فالاول حذف هذا القيل لكونه عين ما في المصنف (قوله وان
 عد لا جاهلا) مقابل للمصنف (قوله فاحسن تفسير الشرائط) مثاله في الزنا ان يقول القاضى اى استفسرت
 المقرب وسألته عن الزنا وعن المزني بها الخ فوجدته اقر كما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالاجم ويقول في حد
 الشريعة انه ثبت عندى بالحجة انه اخذ نصاباً من حرز لا شبهة فيه وفي القصاص انه قتل عدواً بلا شبهة بحيث
 يجب تصديقه وقبول قوله مخ (قوله فالفقضاء اربعة) لان القاضي اما عالم او جاهل وفي كل اما عدل او فاسق
 (قوله اى سباً شرعياً) للحكم حينئذ يقبل قوله لانتفاء التهمة انتهى مخ وانما الاول الحجة بالسبب ليم اقرار
 (قوله عند الشهود) لا حاجة اليه لانه مقر (قوله لا نكاره الضمان) اى والقول قول نافي الضمان وظاهره
 انه لا يضمن مطلقاً ان الدهن اذا تجمس يمكن تطهيره وينتفع به في غير مسجد واذا حمل على انه لا يضمن طاهرة
 بل نجسة كان طاهراً (قوله واسر الدم عظيم فلا يهمل) الا ترى انه حكم في المال بالنكول وفي الدم حبس حتى يقر
 او يحلف واكتفى في المال باليمين الواحدة وبخمسين يميناً في الدم (قوله صدق قاض) وكذا لا ضمان على القاطع
 والاخذ لواقع بما اقربه القاضي ووجه عدم الضمان على القاضي انهما لما توافقا انه فعل ذلك في قضائه
 كان الظاهر شاهد له اذ القاضي لا يقضي بالجور ظاهر ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين
 على القاضي (قوله وكذا الوزع) اى المقتضى عليه (قوله لانه اسند فعله الى حالة منافية للضمان) فصار كما اذا قال
 طلقت او اعتقت وانا مجنون وجنونه معهم ودولوا اثر القاطع والاخذ في هذا الفصل بما اقربه القاضي يضمنان
 لانهما اقرار بسبب الضمان وقول القاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في ابطال سبب الضمان عن غيره
 بخلاف الفصل الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق وجعل بعضهم هذا اصلاً فقال الاصل ان المقر اذا اسند
 اقراره الى حالة منافية للضمان من كل وجه فانه لا يلزمه ضمان ما ذكره الوفاي الوصى بعدم بلوغ اليتيم انقفت
 عليك كذا وكذا من المال وانكرا يذهب كان القول قول الوصى لكونه اسنده الى حالة منافية للضمان (تجمة)
 السلطان اذا عزل قاضياً لا ينزل ما لم يصل اليه الخبر حتى لو قضى بقضايها بعد الزل قبل وصول الخبر اليه جاز
 قضائه وعن ابي يوسف انه لا ينزل وان علم بعزله ما لم يقار غيره مكانه ويصل صيانه لحقوق الناس ولو مات رجل
 ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره يجوز ولو ظهر الوارث بعد ذلك فالبيع ماض ولا ينقض رجل له على رجل
 الف درهم جيداً فقضاء زيوفاً وقال انفقها فان لم ترج فردتها ففعل فلم ترج قال ابو يوسف انه ان ردها عليه
 استحساناً لان ما قبض من الدراهم ليس هو عين حقه بل هو مثل حقه وانما يصير حقه اذ ارضى به فاذا لم
 يرض به لم يصير حقه فيكون القابض متصرفاً في ملك الدافع بما رده فلا يبطل حق القابض وهذا بخلاف
 ما لو اشترى شيئاً فوجده معيباً فاراد ان يردّه فقال له البائع بعه فان لم يبع رده على فبرضه على البيع فلم يشتره
 احد لم يردّه وذلك لان المقبوض عين حقه الا انه معيب فلم يكن قول البائع بعد ادائه بالتصرف في ملك البائع
 فكان متصرفاً في ملك نفسه فيبطل حقه في الرد حموى يتصرف اذا قال المقر اسامع اقراره لا تشهد على
 وسعه ان يشهد عليه خلاصة الا اذا قال المقر له لا تشهد عليه بما اقربه لا يسه ان يشهدا تارخانية ولو رجع
 المقر له وقال انما نيتك لعذر وطلب منه الشهادة فقولاً ان اشياء (قوله فله اخذ عشر ما يتولى الخ) نقله في الاشياء
 عن صاحب الانوار قال ثم بالغ في انكاره قال الشيخ خير الدين المبالغة في الانكار واضحة الاعتبار لانه لو تولى
 على عشر من الفاملا ولم يلحقه فيها مشقة فماذا يستحل عشرها خصوصاً بالنسبة لمال اليتيم وقد جاءت القواطع
 بحرمته فما هو الا بهتان على الشرع وظلمة غطت ابصارهم انتهى (قوله للموتى العشر في مسئلة الطاحونة)

الا في كتاب القاضي للضرورة وقيل يقبل لوعده لا
 عالماً (وان عدلاً جاهلاً ان استفسر فاحسن)
 تفسير (الشرايط صدق والا وكذا) لا يقبل
 قوله (ل) كان (فاسقاً) عالماً كان او جاهلاً
 للتمية فالقضاء اربعة (الا ان يعاين الحجة) اى
 سباً شرعياً (ص) بدها لانسان عند الشهود
 فادى ما لك صباه (وقال) (الاصاب) كانت
 الدهن (تجسة) واكره المالك فالتقول للصاب
 لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب
 لا على عدم النجاسة (ولو قيل رجل او قال قاض
 رده او قل له اى لم يسمع) قوله لا لا يتولى الى فتح
 باب العدد وان فانه يقبل ويقول كان القتل لذات
 وامر الدم عظيم فلا يهمل بخلاف المال اقرار
 بزازية (صدق) قاض (معزول) بلا يمين
 (قال زيدا اخذت اليه اوقافاً قضيت بقطع يده
 ليكرهه) الى اوقاف (الانف) وقطعه) ايد
 في حق رادى زيدا (اي الاخذ والقطع) (ق)
 (ظلماً) وقدر يكونهما (اي الاخذ والتقليد
 وقت) قضائه وكذا الوزع فعله قبل التقليد
 او بعد العزل في الاصح لانه اسند فعله الى حالة
 معهودة منافية للضمان فيصديق الا ان يبرهن
 زيدا على كونهما في غير قضائه فالتقاضى يكون
 مبطلاً صدر الشريعة اذا لم يكن للقاضى في
 عن بعض النافعية اذا لم يكن للقاضى في
 في بيت المال فلا اخذ عشر ما يتولى الخ) نقله في الاشياء
 البائى والاوقاف وفي الحامية المتولى العشر
 في مسئلة الطاحونة

هذه المسئلة لا يحل ذكرها هنا على انها غير محررة وفي الاشهاد وعبارة الخاتمة رجل وقف ضيعة على مواليه
فانت الواقف وجعل القاضي الوقف في يد القيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل
بالمقاطعة لاحاجة فيها الى القيم واصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلتها لا يجب للقيم عشر الغلة من هذه
الطاحونة لان القيم ما يأخذ الا بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدون العمل انتهى قال البيهقي والصواب
ان المراد بالعشر اى الميعول للقيم في هذا الوقف اجر مثل عمله حتى لو زاد على اجر مثله رد الزائد وفي تلخيص
البيهقي قاض نصب قضا على غلات مسجد وجعل له شيئا معلوما يأخذه كل سنة حل له العشر لو كان اجر
مثله وفي خزانة الاكل وليس للقيم من الغلة الا اجر عمله بمنزلة الاجر فاجر على قدر العمل وفي الوالوية القيم
لا يأخذ الا بطريق الاجر لان القيم بمنزلة الاجنبي والاجنبي يستحق الاجر بازاء العمل انتهى ملخصا (قوله
قلت لكن الخ) لا وجه لهذا الاستدلال ولا يصح استدراكه على الاولى لانه قول لبعض الشافعية فلا يستدرل
عليه بالمذهب (قوله لا يحل له اخذ الاجرة) اى بسببه (قوله كان كساح صغير) قال في الخلاصة يحل للقاضي اخذ
اجرة على كتبه الى جلات وغيره بقدر اجرة المثل هو المختار ولا يحل اخذ شيء على نكاح الصغار وفي غيره يحل
ولا يحل اخذ الاجرة على اجازة بيع مال اليتيم ولو اخذ لا ينفذ البيع انتهى حوى (قوله وتامه في شرح الوهبانية)
قال فيه والاصح انه اى الاجر بقدر بقدر المشقة وقد تزيد مشقة الوثيقة في اجناس مختلفة بمائة على مشقة
الف الف في النقود ونحوها قلت وفي العمادية عن المتكلم وما قيل في كل الف خمسة دراهم لا يعمل عليه
ولا يليق ذلك بفقته اصحابنا رحمهم الله تعالى واهى مشقة الاسكاتب في كثرة الثمن وانما له اجر مثله بقدر مشقته وبقدر
صنعتة وعمله كما يستأجر الحكام والوثاق في مشقة قليلة وفي شرح التمر تاشي عن النصاب يجب بقدر العناء
والتهعب وهذا شبه باصول اصحابنا وفي كتاب السجلات الصحيح انه يرجع في الاجرة الى مقدار طول الكتاب
وقصره وصعوبته وسهولته انتهى (قوله وفيها الخ) هذه الايات للعلامة عبد البر في شرح الوهبانية وعبارة
تكميل هل يستحق القاضي الاجرام الا قال الزاهد في شرحه للقدوري لا يستحق الاجر وانما يستحقه اذا لم
يكن له في بيت المال شيء وفي القنية عن ظهير الدين المرعيني في شرف الائمة المكي القاضي اذا تولى قسمة التركة
لا اجر له وان لم تكن له مؤنته في بيت المال ثم رقم للمعيط وشرح بكر خواهر زاده وقال له الاجرة اذا لم تكن مؤنته
في بيت المال لكن المستحب ان لا يأخذ قال البديع ما اجاب به الظهير والشرف حسن في هذا الزمن لفساد
القضاة اذ لو اطلق لهم لا يقتنعون باجر المثل فاحببت الحاشية فقلت وذكر البيهقي الاولين ثم ذكر البيهقي الاخير بعد
كلامه يعلق بالمفتي (قوله قال رحمه الله) دعاء من المواقف وهي موجودة في بعض النسخ (قوله وان كان فاسما)
اى للتركات مثلا (قوله اذ ليس) اى المفتي (قوله في الكتب) اى في الكتابة (قوله يحصر) اى يلزم ويجب عليه
وفي ذلك الشرح عن جلال الدين اى المحامد قالوا لا بأس للمفتي ان يأخذ شيئا من كتابه جواب الفتوى وذلك
لان الواجب على المفتي الجواب باللسان دون الكتابة بالبيان ومع هذا التكف عن ذلك اولى (قوله على قدره)
اى قدر الخط اى والعناء وقد سبق ما فيه من ان الكف اولى احترازا عن القيل والقال وصيانة لماء الوجه عن
الابتذال انتهى والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الشهادات)

جمعها وان كانت في الاصل مصدرا باعتبار انواعها فانها تكون في حد غير زنا وبشرط الذكورة في الشاهدين
وحد الزنا وبشرط اربعة ذكور وفي الاموال ويكتفى بذكر رجل وامرأتان وغير ذلك (قوله اخرها عن القضاء)
وان كان المتبادر تقديمها عليه لان القضاء موقوف عليها اذا كان ثبوت الحق بها وفي الجوى اخرها
لان القاضي يحتاج اليها عند الانكار فكان ذلك من ثمة حكمه او لان الشهادة انما تقبل في مجلس القضاء
ولا تكون لازمة بدون القضاء انتهى (قوله اخبار قاطع) تقول منه شهد الرجل على كذا وتطلق على الحضور
ومنه قوله عليه السلام الغنية لمن شهد الواقعة اى حضرها (قوله اخبار صدق) فالأخبار كالجنس وقوله صدق
بخرج الاخبار الكاذبة (قوله لاثبات حق) يخرج قول القائل في مجلس القضاء اشهر بكذا لبعض العرفيات
(قوله محجاز) من حيث المشابهة الصورية (قوله كاطلاق الجين على الغموس) فان حقيقة الجين عقد يتقوى به
عزم الحالف على الفعل او التل في المستقبل والغموس الحلف بها كذب عمدا قوله بلفظ الشهادة فلا يجزى

قلت لكن في البرازية شكل ما يجب على القاضي
والفتي لا يجب عليه وكما في كساح صغير
لا يملكه اياها فقيها على قدر كونهما لان الكتابة
وليس له اجر وان كان فاسما
وان لم يكن من بيت مال مشور
ورخص بعض لان عدمه مقرر
وفي عصرنا قال قول الاول بنحو
وجوز المفتي على كتب خطه
على قدره اذ ليس في الكتب يحصر
(كتاب الشهادات)
اخرها عن اعضاء لانها كالوسيلة وهو المقصود
لا يثبت حق (قوله قلت فالأخبار صدق)
كالأخبار على الجين على الغموس (بلفظ الشهادة)

التعبير بالعلم ولا اليقين فيتعين لفظها (قوله في مجلس القاضي) خرج به اخباره في غير مجلسه ولا يعتبر وانما قيد
بالقاضي وان كان المحكم كذلك لان المحكم لا يتقيد بحكمه بمجلس بل كل مجلس حكم فيه كالمجلس حكمه
جوى اى بخلاف القاضي فانه يتقيد بمجلس حكمه المعين من الامام ومجلس ولايته (قوله كفى عتق الامة)
وطلاق الزوجة فليست الدعوى شرط محتمل بل كل شهادة حجة كذلك (قوله طلب ذى الحق) يشتمل
الحق تعالى في شهادة الحسبة فانه مطالب فيها بالاداء شرعا والادسين في حق وقسم (قوله بان لم يعلم بها ذوالحق)
اى بشهادته (قوله وخاف) اى الشاهد فلا يجب عليه الشهادة بلا طلب في حق آدمى الا اذا لم يعلم بشهادته
ذوالحق وخاف الشاهد ان يشهد ضاع حق المدعى (قوله شرط مكانها واحد) وهو مجلس القضاء وهو من
شروط الاداء كفى البحر والاولى ان يقول شرط مكانها (قوله العقل الكامل) فلا يصح تحميلها من مجنون
وصى لا يعقل (قوله وقت التحمل) لا حاجة اليه (قوله والبصر) فلا يصح تحميلها من اعمى ولا يشترط التحمل
البلوغ والحرية والاسلام والعدالة حتى لو كان وقت التحمل صبيا عاقلا او عبدا او كافرا او فاسقا لم يبلغ الصبي وعتر
العبد واسلم الكافر وتاب الفاسق فشهدوا عند القاضي تقبل بصر (قوله وشروط الاداء سبعة عشر) منها
ما يرجع الى الشاهد وهى البلوغ والحرية والبصر والنطق والعدالة وهى شرط وجوب القول وان لا يكون
مخدودا في ذنف وان لا يجبر الشاهد الى نفسه مغنا ولا يدفع عن نفسه مغرا وان لا يكون حصفا فلا تقبل شهادة
الوصى لليتيم والوكيل لموكله وان يكون ذا كراهه فلا يجوز اعتماده على خطئه من غير تذكره عند خلافا لهما
وما يرجع الى الشاهد وهو اتقان الشاهدين وهذه هى الشروط العامة في جميع انواع الشهادة واما ما يخص
بعضها فالاسلام ان كان المشهود عليه مسلما والذكورة في الشهادة بالحد والقصاص وتقديم الدعوى فيما كان
من حقوق العباد وموافقتها للدعوى فيما يشترط فيها فان خالفتم تقبل الا اذا دفع المدعى عند امكانه وقيام
الرائحة في الشهادة على شرب الخمر الالبعد مسافة والاصالة في الشهادة بالحدود والقصاص وتعدد حضور
الاصل في الشهادة على الشهادة فهذه سبعة عشر والمكان واما العقل فشرط في العمل والاداء وكذلك البصر
واما ما بينة للمشهود به فشرط التحمل لا الاداء فهى عشرون (قوله الضبط) اى ضبط الشاهد المشهود
عليه بان يكون غير ثمل وان يكون ذا كراهه (قوله والولاية) اى يكون للشاهد ولاية على المشهود عليه بان
يكون من اهل دينه او من دينه حق حرا بالغا (قوله لو المدعى عليه مسلما) اما لو كان كافرا فتهتم بهالة المدعى
والكافر عليه (قوله والقدرة على التمييز) الاولى حذف القدرة لان الشرط التمييز بالفعل (قوله بالسمع) هذا اذا تد
عن الشروط وباعتباره تكون احدا وعشرين (قوله ومن الشروط) اى المتقدمة فان ذلك داخل تحت قوله
ان لا يجبر نفسه مغنا الخ (قوله ولادا) فلا تقبل شهادة الاصل لفرعه كعكسه (قوله دينية) اما الدينية فلا تهم
الشهادة (قوله لفظ اشهد) بلفظ المضارع فلا يجوز شهادته لان الماضى موضوع للاخبار عما مضى فلو قال
شهدت احتمل الاخبار عن الماضى فيكون غير مخبر في الحال (قوله لتضمن ما معنى شهادة) دخل في ذلك
الشهادة بالقسم مع قاطع من مشاهدتها حكا او انها خارجة عن القياس (قوله وقسم) فانه قد استعمل في القسم
نحو انهم قد كذا كذا اى اقسام (قوله متعين) احتياط او اتباعا لما تورد ولا يجوز العلم ولا اليقين ولا يخلو هذا
عن معنى التعبد اذ لم يتعل غيره (قوله حتى لو زاد فيما اعلم) اى يشترط ان لا يأتى بما يبدل على الشك بعد فلو قال
اشهد بهذا او قال فلان على الف درهم فيما اعلم او فى طنى لا تقبل كالمو قال لاحق فى فيما اعلم فانه لا يصح الاقرار
او قال فلان على الف درهم فيما اعلم او قال المعدل هو عدل فيما اعلم لا يكون تعدى ولا يؤخذ بما تقدم انه اذا قرئ
عليه صدق ولم يفهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد بما فيه وفى الملتقط اذا سمع صوت المرأة ولم ير شخصها فشهد اثنان
عنده انها فلانة لا يحل له ان يشهد عليها وان رأى شخصها واقرت عنده يحل له ان يشهد عليها (قوله بموجيها)
بفتح الجيم اى بما تستوجب وتقتضيه (قوله بعد التزكية) اشراط التزكية قولها وهو الملقى به شر بلائية
(قوله الا فى ثلاث قدماها) رضاء الصلبيين الاقارب واستهال المدعى واذا كان عند القاضي ربة شربلائية
(قوله بعد وجود شرطها) هى المتقدمة (قوله ابن مالك) فى شرح الجمع فى مجت القضاء بشهادة الزور
(قوله واطلاق الكافي) فى رسالته المسماة بسيف القضاء على البغاة كذا فى المنع (قوله ويجب ادائها) اى عينا
لقرانه بعد ان لم يوجد بدله وحكم التحمل حكم الاداء فان تحملها عند الطلب مالتعين فرض فالامام

(فى مجلس القاضي) ولو لادعى كفى عتق
الامة وسبب وجوبها طلب ذى الحق وخوف
فوت حقه بان لم يعلم بها ذوالحق وخاف فوته
لزمه ان يشهد بلا طلب فتع (شرطها) احد
وعشرون شرط مكانها واحد وشروط الاداء
ثلاثة (العقل الكامل) وقت التحمل والسمع
وديانة المشهود به الا فيما ثبت بالدعاء
شرط الاداء سبعة عشر (قوله فى التمييز)
خاصة بشمار الضبط والولاية) فليست بالاسماع
لو المدعى عليه (بين المدعى والمدعى عليه)
بالسمع والبصر (بين المدعى ولادا وزوجية
ومن الشروط) او دفع مغرم او مضمون كاسمعي
او عدد ذنبية او دفع مغرم او مضمون كاسمعي
(وذكرها لفظ اشهد) لا غير تضمنه معنى شهادته
وقسم واحدا بالمال فكذا تقبل اقسامه باثني
اقداما على ذلك واما ما خبر به وهذه اقسامه
اقداما على حق لو زاد فيما اعلم بطل
فتع وفى غير تعين حق لو زاد فيما اعلم بطل
الشك (وحكمها وجوب الحكم على القاضى
بموجبها بعد التزكية) معنى اقتراضه فور الا
فى ثلاث قدماها (قوله وانتم) بعد وجود
شرطها (اشهد) لتركها فرض (واستعنا بحمل
انفسه (ومر) لا تركها فرض (واستعنا بحمل
زبيلى (وكفران لم يوافق) اى ان لم يفتقر
واستظهر المصنف الاول (ويجب ادائها)

هذا هو
الحق
والدعوى
والشهادة
والحكم

الرازي في أحكام القراءات في قوله تعالى ولا يأتى باب الشهادة اذا ما دعوا انه عام في التجل والاداء لكن في التجل على
 المتداعين الحضور اليهما للاشهاد ولا يلزم الشاهدين الحضور اليهما وفي الاداء يلزمهما الحضور الى القاضي
 لان القاضي يأتى اليهما ليؤدبا ثم قال ان الشهادة فرض كفاية اذا قام بها البعض سقط عن الباقيين ويتعين
 لو لم يكن الاشهادان للقول والاداء والاشهاد على المبايعات والمدانيات مندوب الا التقدير كالتبليغ والماء
 والبقول وفي السكاكي ويستحب الاشهاد في العقود الا في النكاح فانه يجب عندنا وكذا في الرجعة عند الشافعي
 واحمد انتهى وفي البرازية لا بأس للرجل ان يعرض عن تحمل الشهادة طلب منه ان يكتب شهادته او يشهد على
 عقدا وطلب منه الاداء ان كان يبعد غيره فله الامتناع والا لا انتهى وانما وجب اى فرض لقوله تعالى
 ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه فهو عني عن الكتمان فيكون امر ارضاه وفسر الاطام الرازي
 الكتمان بعقد القلم على ترك الاداء باللسان وفسر البغوى آثم بفاجروا الله يسخ قلبه بالكتمان وليس في القراءات
 وعبد الله منه والى اسناد الاثم الى رئيس الاعضاء وهو الالة التي يقع بها كتمانها للماعرف ان اسناد الفعل الى محله
 اقوى من الاسناد الى الجملة فقوله ان يصبره بعيني آكد من قوله ان يصبره (قوله بالطلب) اى طلب المدعى
 (قوله ولو حكما كما مر) في شهادة رجل لا يعلم بهاذ الحق وخاف فوته يجب عليه الشهادة وان لم يطلب ثقله الشيخ
 زين عن السكاكي ونظر فيه المقدسي بان الواجب في هذا اعلام المدعى بما يشهد فان طلب وجب عليه ان يشهد
 والا لا اذ يحتمل انه تركه حقه (قوله بشروط سبعة) ذكر منها خمسة منها ان يتبين عليه الاداء وهو المشار
 اليه بقوله ان لم يوجد بدله فان لم يتبين بان كانا جماعة قادي غيره ممن تقبل شهادته فقبلت لم يأثم بخلاف ما اذا
 ادى غيره فلم يقبل فان من لم يؤد ممن يقبل يأثم امتناعه السادس ان لا يخبره عدلان بطلان المشهود به فلو
 شهد عند الشاهد عدلان ان المدعى قبض دينه او ان الزوج طلقه اثلاثا او ان المشتري اعتق العبد او ان الولد
 عفا عن القاتل لا يسعه ان يشهد بالدين والنكاح والبيع والقتل وان لم يكن الخبر عدولا فالخيار للشهود
 ان شاؤا شهدوا بالدين مثلا واخبروا القاضي بخبر الخبيرين وان شاؤا امتنعوا عن الشهادة واء كان الخبر عدلا
 واحدا لا يسعه ترك الشهادة وكذا لو عاينا واحدا يتصرف في شئ تصرف الملائكة وشهد عدلان عندهما ان هذا
 الشئ لفلان آخر لا يشهد ان انه للمتصرف بخلاف اخبار العدل الواحد وفي البرازية في الشهادة بالتسامع اذا شهد
 عندك عدلان بخلاف ما سمعته ممن وقع في قلبك صدقة لم يسعك الشهادة الا اذا علمت يقينا انهما كاذبان وان
 شهد عندك عدل لك ان تشهد بما سمعت الا ان يقع في قلبك صدقة وينبغي ذلك جميعه في كل شهادة انتهى
 بالمعنى السامع ان لا يقف الشاهد على ان المقر اقرب خفا فان علم بذلك لا يشهد فان قال المقر اقررت خوفا وكان
 المقر سلطانا وكان المقر في يد عون من اعوان السلطان ولم يعلم الشاهد بخوفه شهد عند القاضي واخبره انه كان
 في يد عون من اعوان السلطان انتهى (قوله منها عدالة قاض) فله ان يمنع من الاداء عند غير العدل لانه ربما
 لا يقبل ويجرح ولو غلب على ظنه انه يقبله لشهرته مثلا ينبغي ان يتبين عليه الاداء اه بحر (قوله وقرب مكانه)
 فان كان بعيدا بحيث لا يمكنه ان يغدو الى القاضي لاداء الشهادة ويرجع الى اهله في يومه ذلك قالوا لا يأثم
 لانه بلحقه الضرر بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد (قوله وعلمه بقبوله) فان علم انه لا يقبله الا يلزمه
 قال الجوى فلو شك ينظر حكمه (قوله اول كونه اسرع قبولا) فان كان اسرع وجب الاداء وان كان هناك
 من تقبل شهادته فتح وفيه تأمل مقدسي وانه لعدم ظهور وجه الوجوب حيث كان هناك من يقوم به الحق
 حوى (قوله اى بدل الشاهد) ال الجنس فيصدق بالواحد والمتعدد ولولزم الشاهد الاداء بالشروط المذكورة فلم
 يؤذ بل اعذر ظاهرا ثم ادى قال شيخ الاسلام لا تقبل لتكتم الشهادة فانه يحتمل ان تأخيره كان لاستحلاب الاجرة
 قال السكاكي والوجه القبول ويحمل على العذر من نسيان ثم تذكر او غيره انتهى قال العلامة عبد البر وعندي
 ان الوجه ما قال شيخ الاسلام لاسيما وقد فسد الزمان (قوله لكن له اخذ الاجرة) في المجتبى عن الفضلي تحمل
 الشهادة فرض على الكفاية كادائها والاضاعت الحقوق وعلى هذا الكاتب الا انه يجوز له اخذ الاجرة
 على الكذابة دون الشهادة فيمن تعينت عليه باجاء الفقهاء وكذا من لم تعين عليه عندنا وهو قول للشافعي وفي
 قول يجوز لعدم تعينه عليه انتهى شلبي (قوله وبه تقبل) بان كان شيئا لا يتدر على المشي ولا يجده ما يستأجر به
 دابة وهذا التفصيل لصاحب النوازل (قوله حديث اكرموا الشهود) تمامه فان الله تعالى يستخرجهم الحقوق

(بالطلب) ولو حكما كما مر ولكن وجوبه بشروط
 خمسة متصلة في الخبر وغيره منها عدالة
 قاض وطلب المدعى (لوقى حقه العبد ان
 لم يوجد بدله) اى سئل الشاهد ان
 تقبل ان يكون الشاهد لا يلزم الاداء
 وكذا الكتاب اذا تعين كنه له اخذ الاجرة
 قبل الحديث اكرموا الشهود

لا يجوز ان يخاف من علمه
 بل يجب ان لا يخاف من علمه

ويدفع بهم الظلم رواء الخطيب وابن عساكر عن ابن عباس وفي القنية الشهود في الرستاق واحتج الى اداء
 شهادتهم ايلزمهم كراء الدابة قال لا رواية فيه ولكن سمعت من المشايخ انه يلزمهم انتهى (قوله مطلقا) سواء
 كان مهيأ قبل مجيئهم او صنفه لاجلهم ومحمد منعه مطلقا وبعض المشايخ فصل (قوله وبه يفتي بجر) نقله عن ابن
 وهبان في شرحه لمنظومته (قوله ويجب الاداء) اي يفترض اما كفاية او عينا (قوله لو الشهادته في حق الله
 تعالى) وجه قبول الشهادة بلا طلب فيما ذكر انها حق الله تعالى وحق الله تعالى يجب على كل احد القيام باثباته
 والشاهد من جملة من عليه ذلك فكان قائما بالخصومة من جهة الوجوب وشاهد من جهة العمل ذلك فلم يحتج
 الى خصم آخر انتهى وبعضهم جعل الزام بالخصومة القاضى (قوله عدمنا في الاشياء اربعة عشر) ذكر منها
 طلاق المرأة وعق الامه وتبنيها ومنها الوقف قال قاضى خان ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل اذا كان
 الوقف على قوم باعيانهم لا تقبل البيعة عليه بدون الدعوى عند الكل وان كان على التكرار او على المسجد
 لا تقبل عتده بدون الدعوى وتقبل عتده ما بدونه لوجه ابي الفضل الكرماني وهو المختار العمادية ومنه اهل
 رمضان قال قاضى خان الذي ينبغي انه لا تشترط الدعوى فيه كالا تشترط في عتق الامه اطلاق الحره وفي
 العمادية عن فتاوى رشيد الدين الشهادة بهلال عيد الفطر لا تقبل بدون الدعوى وفي الاضحية اختلاف
 المشايخ فاسه بعضهم على هلال رمضان وبعضهم على هلال الفطر ومنها الحد وغيره القذف والسرقة
 ومنها النسب وفيه خلاف حكى صاحب المحيط القبول من غير دعوى لانه يتضمن حرمان كاهل الله تعالى
 حرمة الفرج وحرمة الامومة والابوة وقيل لا تقبل من غير خصم ومنها الخلع فان الشهادة عليه بدون دعوى
 المرأة مقبولة اتفاقا ويسقط المهر عن ذمة الزوج ودخول المال في هذه الشهادة تبسع ومنها الايلاء والظهار
 والمصاهرة ويشترط ان يكون المشهود عليه حاضرا ومنها الحرية الاصلية عندهما والصحيح اشتراط الدعوى
 في ذلك عند الامام كما في العتق العارض ومنها لسكاح فانه يثبت بلا دعوى كالاتفاق لان حل الفرج والحرمة
 حق لله تعالى ومنها عتق العبد عندهما لان العاقل عندهما فيه حق الله تعالى لان الحرية تتعلق بها حقوق
 الله تعالى من وجوب الزكاة والجمعة وغيرها كالعبد والحج والحدود ولذا لم يجز استرقاق العبد برضاء له فيه
 من ابطال حق الله سبحانه وتعالى وقال الامام لا بد في عتقه من دعوى والغالب فيه حق العبد لان نفع الحرية
 عائد اليه من مالكه وخلاصه من كونه مبيد لا كالمال وقد تمت الاربع عشرة مسألة وقوله عدمنا الخ يقيد
 ان هنالك مسائل اخرى هو كذلك وهي التي ذكرها بعد وقد اعاد صاحب الاشياء ذكر شهادة الحسبة بعد فقه حد
 الزنا وحد الشرب مسالتين وزاد الشهادة على دعوى مولى العبد بنسبه (قوله بلا عذر فسق فتد) فهو اعليه
 في الحد ووطلاق الزوجة وعق الامه وظاهر ما في القنية انه في الكل وهو في الظهيرية والبيعة انتهى اشياء
 وفي البحر عن القنية اجاب بعض المشايخ في شهود شهدوا بالحرمة الغليظة بعدما ائروا شهادتهم خمسة ايام
 من غير عذر انها لا تقبل ان كانوا عاقلين بانهم ياتون عيش الازواج مات عن امرأة وورثته فتم - الشهود انه اقر
 بجرمتها حال الصحة ولم يشهدوا بذلك حال حيائه لا تقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكتوا لانهم فسقوا
 انتهى وتقدم ان الشهود في حق العبد اذا ائروا شهادتهم بعد توفر الشرط فيهم لا تقبل (قوله كطلاق امرأة)
 حره او امة وقيد للقبول في النهاية بما اذا كان الزوج حاضرا اما اذا كان غائبا فلا قال العلامة عبد البر وكذا
 يشترط حضور المولى في صورة الامه ولكن لا يشترط حضور المرأة ولا الامه على المشهور وتقبل وان انفكر
 الزوجان (قوله اي باننا) هذا القيد لم يذكره صاحب الاشياء في الموضوعين ولا يحسوها اخبارا بتغيران التقيد به
 ظاهر لانه اذا اطلقها رجعا لا ينكح بعده معيشته عيش الازواج لانه بعد ما جعلها (قوله وعق امة)
 لانها شهادة بجرمة الفرج وهي حق الله تعالى وهل يختلف حسبة في عتق الامه وطلاق المرأة خلاف (قوله
 وتديبرها) جعل ابن وهبان القبول يختلف بالنسبة الى الامه والعبد كما في عتقهما فتقبل في الامه عند الكل
 وفي العبد يجزى الخلاف لان التدبير فيها يتضمن حرمة فرجها على الورثة بعد موت السيد (قوله وتديبره)
 قد علمت انه على الخلاف كما ذكره ابن وهبان (قوله وهل يقبل جرح الشاهد حسبة) جرح بفتح الجيم بمعنى
 فحرج ثم قوله حسبة يحفل انه حال من جرح يعني ان الجرح يفعل ذلك حسبة ويحتمل انه حال من الشاهد
 ذكره بعضهم (قوله فبلغت ثمانية عشر) اي بزيادة عتق العبد وتديبره والرضاع والجرح واما طلاق المرأة وعق

وجوز الثاني الاكل مطلقا وبه يفتي بجر واداره
 المصنف (في حقوق الله تعالى) وفي
 في الاشياء اربعة عشر (بلا طلب لو الشهادة
 الحسبة شهادة بلا عذر فسق فتد) وكذا في
 امرأة) اي باننا (وعق امة) وتديبرها وكذا
 عتق بغير شرح وهابية وكذا الرضاع
 الظاهر من كونه حلالا في الاشياء فبلغت
 ثمانية عشر

الامة وتدينونها من الاربعه عشر انتهى حلي وفيه ان عتق العبد من بجله الاربعه عشر (قوله وليس لنا مدعي
حسبه) الاولى مدعي حسبه (قوله الا في الوقف) يعني اذا ادعى الموقوف عليه اصل الوقف فانها تسجع عند البعض
والفتوى انها لا تسجع المدعي الا من المتولي فاذا كان الموقوف عليه لا تسجع دعواه فالاجنبى بالاولى اشباه
(قوله وسترها في الحدود) اي كتمانها قال في الهداية والشهادة يخبر فيها الشاهد في الستر ولاظهار لانه بين
حسبتين اقامة الحد والتوقي عن الهتك والستر افضل انتهى قال السكاكي والحسبه ما ينتظر به الاجر في الاخره
وفي الصراح احتسب بكذا اجر عند الله تعالى والاسم الحسبه بالكسر والجمع الحسب انتهى (قوله ابر) فالشهادة
جائزه لما فيها من ازالة الفساد او تقليله فكان حسنا وليس فيها اشاعة فاحشة لان مقصود الشاهد ارتفاعها
لا اشاعتها (قوله من ستر) الذي في الفخ من ستر على مسلم ستره الله تعالى واخاد انه في الصحيحين (قوله الا لمتنك)
قال في البحر امامهم اوصى الحال الى اشاعته والتمنك به فيجب كون الشهادة اولى لان مطلوب الشارع اخلاء
الارض من المعاصي والفواحش وانما يطلب الستر لاحتمال خلوا الارض من ذلك بالتوبة والندم وهذا انما يكون
في غير المتنك والى ما فيه فلا ينعين الاخلاء بالنظر اليه لاقامة الحد عليه قال وذكره في غير مجلس القاضي بمنزلة
الغيبه يحرم منه ما يحرم منها ربحيل منه ما يربح منها انتهى بالمعنى (قوله والا لولى الخ) هذا كالا ستره على قوله
ابر لانه ربما يفيد عدم التعرض بالشهادة في السرقة اصلا ويلزم منه ضياع حق العير فاستثنى السرقة وان ثبت لها
حكم خاص وهو انه باق بلفظ يقيده الضمان من غير قطع (قوله اخذ) للاخذ اعم من كونه غصبا او على ادعاء انه ملكه
مودعا عند الماخوذ منه وغير ذلك فلا يستلزم الشهادة بالاخذ مطلقا ثبتت الحد بها كمال لكن قد يقال مع هذا
الاحتمال لا احياء الحق فيه (لطيفة) سبى الغر الرأزي في التفسير ان هارون الرشيد كان مع جماعة الفقهاء وفيهم
ابو يوسف فادعى رجل على آخر بانه اخذ ماله من بيته فاقر بالادخافسأل الفقهاء فافتوا بقطع يده فقال ابو يوسف
لا لاه لم يقر بالسرقة واعاقر بالاخذ فادعى المدعي انه سرق فاقربها فافتوا بالقطع وخالفهم ابو يوسف فاقواله
لم قال لانه لما اقر اولاً بالادخاف ثبت الضمان عليه وسقط القطع فلا يقبل اقراره بعده بما يسقط الضمان عنه فجبوا
انتهى (قوله ونصاها للزنا اربعة) وذلك يشير الى نذب الستر لانه قلما يشهد به اربعة بصفته الموجبة والدليل قوله
تعالى فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وقوله ثم لا يأتوا باربعة شهداء فلا يجوز بالاقل ونحن وان لم نقل بالمفهوم
فالاجماع عليه وقدم الاستدلال بالاثبتين على قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم لان الاول مانع والثاني
مبيح والمانع مقدم والدليل وان كان في النكاح مثبت في حق الرجال للمساواة (قوله ليس منهم ابن زوجها) هذا
مقيد بما اذا كان الاب مدعيا وام الابن حية اما اذا فقد افيجوز قال في البحر وحاصل ما ذكره في المحيط البرهاني
ان الرجل اذا كان له امر اثنان ولا حداهما خمسة بنين شهد اربعة منهم على اخيه انه زنى بامرأه ابهم تقبل الا اذا
كان الاب مدعيا او كانت امهم حية (قوله بالزنا) اي بزنا نفس المولى (قوله ولا احد) اي على المولى ويستحلف
اذا انكره المعتق واختلفوا في الشهادة على الواطئة فعند الامام يقبل فيها رجلان عدلان لان موجبها التعزير
عنده وعندهما لا بد فيه من اربعة كالزنا واما اثبات البهيمه فالاصح انه يقبل فيه شاهدان عدلان ولا يقبل
فيه شهادة النساء انتهى ابو السعود (قوله فاعتقه القاضي) اي حكم بعتقه وكذا قوله ورجعه (قوله ضمن الاولان
قيته لمولاه) لا تلاف رقبته المملوكه على السيد (قوله دية له) انظر هل المراد بالدية هنا قيمته لانه رقيق او دية
الاحرار لحكم القاضي عليه بالحريه وبذلك لذلك قوله لو وارثه فانه لو كان رقيقا لكانت الدية للسيد ولا بد (قوله
والقود) اما القتل خطأ فيقبل فيه شهادة الرجال مع النساء ابو السعود (قوله لما آلهما القتل) اي ان اصر على كفره
انتهى حلي عن المنع (قوله بخلاف الانثى) اي فتقبل في الشهادة على اسلامها شهادة النساء لانها لا تؤول الى
القتل اذا اصرت على الكفر (قوله ومثله ردة مسلم) اي حكما وتقييد اوعله (قوله رجلان) انما لم تقبل شهادة
النساء لم حديث الزهري مضى السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفين بعده ان لا شهادة للنساء
في الحدود والقصاص وفي نكاحه الا كل لو قضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو يراه اولي اراء
ثم رفع الى آخر امضاء انتهى (قوله الا المعلق فيقع) اي اذا كان بعض الشهود نسوة ولا يحد صورته رجل قال
ان شرب الخمر لم لو كى حرقته رجل وامرأتان انه شرب الخمر عتق العبد ولا يحد لان هذه شهادة لا مجال لها
في الحدود ولو قال ان سرق من فلان ثيابا ينبغي ان يضمن المال ولا يقطع وهو قول ابو يوسف والفتوى عليه

وليس لنا مدعي حسبه الا في الوقف
المرجوح فليحفظ (ونسترها في الحدود ابر)
لحديث من سترها فالاولى الكتمان الا لمتنك
جور (و) الاولى ان يقول (الشاهد في السرقة
أخذ) احياء الحق (لاسرقة) ليس منهم
ونصاها للزنا اربعة رجال ليس منهم
زوجه ولو علق عتقه بالزنا فوقع برجلين ولا حد
ولو شهد بعتقه ثم اربعة بزنا محصنا فاعتقه
القاضي ثم رجمه ثم رجم الكل ضمن الاولان
قيته لمولاه والا اربعة دية له ايضا لو وارثه
(ولفته الحدود والقود) منه (اسلام كافر
ذكر) اذا آلهما القتل بخلاف الانثى فيقع
(ردة مسلم رجلان) الا المعلق فيقع

(قوله كما مر) الذي مر في الزنا اذا شهد به رجلان (قوله وللولادة) اي في حق ثبوت النسب دون الميراث ذكره قاضي خان (قوله للصلاة) متعلق بالاخيرة افاده الجوى (قوله وللارث) اي تقبل شهادة القابلة باستئصال الصبي للارث عندهما (قوله والبراءة) اي الشهادة عليها فان شهدت انها بكر يؤجل العنين سنة فاذا مضت فقال وصلت اليها وانكرت ترى النساء فان قلن هي بكر فخير فان اختارت الفرقة فرق للرجال وكذا في رد البسمع اذا اشتراها بشرط البراءة ان قلن انها ثيب يحلف البائع لينضم نكوله الى قولهن فالعيب يثبت بقولهن لتسمع الدعوى والتحليف اذ لو لا شهادتهن لم يحلف البائع وكان القول قوله بلايين لتسكه بالاصل وهو البراءة (قوله وعيوب النساء) كالا ماء المبيعة من تحويرتي وقرن (قوله امرأة حرة مسلمة) بالغة عاقلة عدلة زبلي وديله قوله صلى الله عليه وسلم شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى بالالف واللام براديه الجنس ليتناول الاقل وهو الواحد انتهى (قوله والثنتان) وكذا الثلاث احوط لما فيه من بطلان الاثبات انتهى (قوله والاصح قبول رجل واحد) اذا شهد بالولادة وقال فاجأتها فاتفق نظري عليها ولكن عدلا اما اذا قال نعمدت النظر فلا فاده في البحر (فرع) لو شهد عنده نسوة عدول امه امرأ فلان وابنته وسفته الشهادة وبقبل تعديل المرأة ولا تقبل ترجمتها خزنة الاكل (قوله وفي البرجندى عن الملتقط الخ) ذكر اسموى في شرحه عن الحماوى القدسي تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحمام في حكم الدية اثلا يدر الدم وشبهه في خزنة الفتاوى وفي خيره طوب حلافه قال شهادته اهل السجن بعضهم على بعض فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا شهادته الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الحمامات والاصح والاستماع عما يستحق به الحبس كان التقصير مضافا اليهم لالى الشرع انتهى وقد تقدم ان المعتمد جواز دخولهن في الحمام اذ لم يشتمل على مفسدة ومعلوم انه قد يسجن من لامعصية منه كعسر وظلوم والصبيان غير مكافين حتى يتوجه خطاب المنع عليهم فاعلله لا يظهر على ان المعصية لاتنافى اقاعة الاحكام الاترى ان من في حانة الخمر تجرى له وعليه الاحكام فلا يظهر ما في الحماوى وخزنة المفتين لمسيس الحاجة قال الحماوى في الملتقط من كتاب المواريث اذا ادعت امرأة الميت انها حبلى تعرض على امرأه ثقة او امرأتين فان لم يوقف على شئ من علامات الحمل قسم ميراثه وان وقف على شئ من علامات الحمل يوقف نصيب ابني ونحوه عن ابى يوسف ومج (قوله ووصية) اي الابصاء اذ الكلام فيما ليس بمال قال في الشر بلاية واهل المال لا يفتقر في الحكم بين الشهادة بالوصية والابصاء انتهى (قوله واستئصال صبي) هذا قوله وعندهما يثبت بشهادة القابلة وهو الاربع كما سلف (قوله لافى حوادث صبيان المكتب) الذي في الملتقط عدم التقيد بصبيان المكتب فيم صبيان الحرفة فالظاهر ان التقيد بصبيان المكتب هنا اتفاق ابوالسعود (قوله اورجل وامرأتان) لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ومعنى الآية على ما ذكره ان لم يشهدا حال كونهما رجلين فليشهد رجل وامرأتان ولولا هذا التأويل لما اعتبر شهادتهن مع وجود الرجال وشهادتهن معتبرة معهم عند الاختلاط بالرجال حتى اذا شهد رجال ونسوة بشئ يضاف الحكم الى الكل حتى يجب الضمان على الكل عند الرجوع انتهى (قوله فتذكر احدهما الاخرى) ولا تذكر الامع الاجتماع (قوله اثلا يكثر خروجهن) اي ولعدم ورود الشرع به (قوله وخصمن) اي خص قبول شهادتهن (قوله ونوابعها) كالا جل وشرط الخيار منغ والدليل لكل مذكور في المطولات (قوله من المراتب الاربع) وقيل لا يشترط في النساء وهو ضعيف ولا بد من شرط آخر لجمعها وهو التفسير حتى لو قال اشهد مثل شهادته لا تقبل ولو قال مثل شهادة صاحبي تقبل عند العامة وفيه الاوزجندى بما اذا قال ام هذا المدعى على هذا المدعى عليه وبه يفتى خلاصة (قوله رؤية هلال) اي هلال رمضان (قوله لوجوبه) اي لوجوب القبول (قوله العدل الخ) قال العلامة عبد البر احسن ما قيل فيه انه المجتبى للكبار غير المصر على الصغار صلاحه وصوابه اكثر من فساد وخطاه مستعملا للصدق مجتنباً للكذب ديانة ومروءة وهو مروي عن ابى يوسف انتهى (قوله ومنه) اي عما يطعن به فيه (قوله الكذب) ذكر بعضهم ان الكذب من الصغار ان لم يترتب عليه ما يصير به كبيرة كاكل مال مسلم او فذه ونحو ذلك (قوله لما مر انه يتأقت) قياس مادته يتوقت بالواو (قوله وقول معتد) ظاهره انه اذا اطلق امرأه بالقضاء به ان يجوز القضاء به

ولا يجد كما مر (والولادة واستئصال الصبي الصلاة عليه) والارث عندهما والشافعي واجد وهو ارجح فتح (والبراءة) حرة مسلمة والثنتان احوط عليه الرجل قبول رجل واحد خلاصة وفي الاصح قبول رجل واحد احوط لان الملتقط ان المعلم اذا شهد بشئ في حوائث الصبيان تقبل شهادته انتهى فليحفظ (و) اصحابا (تغيرها من الحقوق سوء) فلا يفتى (و) ما لا او غيره ككباح وطلاق وركاة (كان) الحق (ما لا او غيره ككباح وطلاق وركاة) ووصية واستئصال صبي (ولو) (للارث رجلان) الا في حوادث صبيان المكتب فانه يقبل فيما شهد به المعلم منفردا فاستأفى عن التخيبي (اورجل وامرأتان) ولا يفرق بينهما قوله تعالى فتذكر احدهما الاخرى ولم تقبل شهادة تعالى فتذكر اثلا يكثر خروجهن وخصمن (ولزم) اربع بل رجل اثلا يكثر خروجهن وخصمن (لفظ اسهل) اربعة اثلاث بالاموال وقوابعها (لفظ اسهل) الاثمة اثلاث بالاموال وقوابعها (لفظ اسهل) في الكل من المراتب الاربع وكل ما لا يشترط فيه بلفظ المضارع بالاجماع وكل ما لا يشترط فيه هذا اللفظ كطهارة ماء ورؤية هلال فهو اخبار لا شهادة (تقريبها والعدل لوجوبه) ولا يفرج العدل من لم يطعن عليه في بطن ولا يفرج ومنه الكذب بخروجه من البطن (لا يفتى) خلافا لشافعي (فلو قضى بشئ) تفاسق نفذ (اشم فتح) (الا ان يمنع منه) اي من القضاء بشهادة الشافعي (الامام فلا) تغذ لما مر انه يتأقت ويتيقظ بزمان وسكان وطائفة وقول معتد حتى لا يفتى قضاؤه باقوال ضيقة

وقد ذكروا انه لا يجوز العمل بالقول الضعيف الا للانسان في خاصة نفسه اذا كان له رأي وبه ظنهم منع
العمل به فينبذ لا يجوز العمل به عند الاطلاق ولا عند التصريح ويحتمل انه راجع الى القضاء في ذاته
وان لم يقيد بذلك الا حاكم (قوله ذي المروعة) هي اداب نفسانية تحمل على محاسن الاخلاق وجعل العادات
والمروعة وتشديد الواو فيه لغتان والمراد القاسق ذو المروعة ككاس (قوله في مقابلة النص) وهو قوله تعالى
واشهدوا ذوي عدل منكم وقوله تعالى عن ترضون من الشهاد آت (قوله على حاضر) اني خصم حاضر والمراد جنس
الخصم ليشتمل المتداعين (قوله مواضع) الاولى اشياء (قوله بان لا يشاركه في المصير غيره) لم يشترط هذا في جامع
الفصولين شرعية (قوله فالتعبد التعريف لا تكثير الحروف) قال في جامع الفصولين والحاصل ان التعبد
هو حصول المعرفة والارتفاع الانتباه باى وجه كان وقال في اثناء الفصل السابع في تحديد العقار ودعواه
مانعه كالموكل كمن جعل معروفا مشهورا باسمه او بلقبه لا يبايه بجره يكتفى بذلك كما اشتهر به وجهه اليه وجده
لا تضر التعريف بل ذكره وعدمه سواء لعدم معرفة الناس به انتهى (قوله وعندهما يسأل في الشكل) وجوبا
فيا ثم يتركه ولا يميل الحكم انتهى حموى في الملتقط صبي احتمل لا قبل شهادته ما لم يسأل عنه ولا بد ان يتأني به
البلوغ به درما يقع في قلوب اهل محله ومسجده انه صالح او غيره انتهى (قوله ان جهل بحالهم) قال في الملتقط
القاضي اذا عرف الشهود يجرح او عدا لا يسأل عنهم انتهى (قوله سرا) بان يبعث الرقعة ويطلب لها المستورة
لسترها عن اعين الناس وفيها اسماء الشهود الى المزك ويكتب في ذلك البياض نسب الشاهد وسليته ومسجده
الذي يصلي فيه ثم يكتب المزك الذي بعث القاضي اليه عدلته بان يكتب هو عدل جائز للشهادة وان لم يعرفه
بشيء كتب هو مستور ومن عرفه بفسق لم يصرح به بل يسكت تحريزا عن هتك البهر ويكتب الله تعالى اعلم به
الا اذا عدا له غيره وخاف انه ان لم يصرح به يقضى بشهادته يصرح به كذا في البناية وفائدة السر ان المزك اذا جرح
الشاهد بقول القاضي للمدعى ذات شهاد آخر ولا يقول انه مجروح وفي هذا صيانة عن هتك حرمة المسلم
وصيانة حال المزك ولونه معرض الجرح والتعديل قال العلامة قاسم اذا جرح واحد وعدل واحد فعندهما الجرح
اوفى لان مذهبهما ان الجرح والتعديل يثبت بقول واحد كالموكلان في كل جانب اثنان وعند محمد تتوقف
الشهادة حتى يجرحه واحد او يعدله فيثبت الجرح او التعديل فان جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل اولى
بالاجماع ولوعدل شاهد في قضية وقضى به ثم شهد في اخرى ان بعدت المدة اعيد التعديل والا لا وفي الظهيرية
القاضي اذا عرف احدهما بالعدالة فدأله عن صاحبه فعده قال نصير لا يقبل ولا ينسب قولان وفي البرازية
من ردت شهادته في حادثة عللة ثم زالت العللة فنسب لم تقبل الا في اربعة الصبي والعبد والكافر على المسلم
واللاحمي اذا شهد وانفردت فزال المانع فنسب وايقبل وقد جمعها العلامة المقدسي في قوله

ان زالت العللة في شهادة * ردت فلا تقبل في الاعادة
في غير ما اربعة في العدد * اعمى وكافر صبي عبد

وفي الجرح يفرق بين المرد ولتهم وبين المرد ولشبهة فالشأن يقبل عند زوالها بخلاف الاول فانه لا يقبل مطلقا
اليه اشار في النوازل وذلك كاجبر الواحد لا تقبل شهادته مادامت الاجارة قائمة فانما انقضت قبلت (قوله
وعدا) بفتح اللام مصدر عطن الامر ظهور وانتشر وفي المصباح عطن الامر علونا من باب قعد ظهر وانتشر فهو عاين
وعطن علنا من باب تعب لغة فهو عطن وعطن والاسم العلانية بان يجمع بين المزك والشاهد الذي زكاه ويقول
للمزك هذا هو الذي زكيت حموى قال في الجرح لو زك من في السر علنا يجوز عندنا والخصم شرط تغيرهما
كذا في البرازية ولو قال المؤلف ثم علنا ليدانه لا بد من تقديم تزكية السر على العلانية لكان اولى لما في الملتقط
عن ابى يوسف لا قبل تزكية العلانية حتى يزك في السر انتهى جبر (قوله لانهما كانا في القرن الرابع) بعد تغير
احوال الناس فظهرت الخيانة والكذب والوحيث كان في القرن الثالث وهم ناس شهد لهم صلى الله عليه وسلم
بالخير والصلاح فقال عليه الصلاة والسلام خير القرون قرني الذي انا فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم بغشوا
الكذب حتى يحلف الرجل قبل ان يستخلف ويشهد قبل ان يستشهد انتهى زيلعي وهذا بناء على ان القرن
خمسون سنة كما نقله الاخضرى في شرح السلم انتهى حلي وقال ابن حجر في شرح البخاري يطلق القرن على مدة
من الزمان واختلفوا في تحديدها من عشرة اعوام الى مائة وعشرين لكن لم ارجع صرح بال سبعين ولا بمائة

وما في الفنية والنجدة من قبح في التروية
الصداقة تقول الثاني بغير ضعف الكمال بانه
تعديل في مقابلة النص فلا يقبل وان
المصنف (وهي) ان (على حاضر) اعني
الشاهد (الى الاشارة الى) ادنى (وان لا بد)
(الخصم) والمنسوبة لوعنه (او يثبت فلا بد)
غائب (كل في نقل الشهادة) (او يثبت فلا بد)
لصاحبها (من نسبه الى الادا كان يعرف بها)
واسم ابيه وضاعته (بان لا يشاركه في المصير
اي بالصناعة) (لا يحال) بان لا يشاركه في المصير
غير (فلا يفتى بلاد كرا الجسد) (فالتعبد
التعريف لا تكثير الحروف حتى لا يجمع الفصولين وملتقط
تقط اوبلقه وحده حتى لا يجمع الفصولين وملتقط
(ولا يسأل عن شهادته بلاد على الكل) ان
الا في حدوده وضدهما يسأل في الكل) (وهي
جهل بحالهم جبر (سرا وعدا) به في
اختلاف زمان لانها كذا في القرن الرابع

وعشرة وماعد ذلك فقد قال به قائل انتهى وذكروا ان الامام مات سنة مائة وخمسين وابو يوسف سنة مائة
واثنتين وثمانين ومحمد سنة مائة وسبع وثمانين كما في الحلبي عن طبقات عبد القادر (قوله سر اجية) عبارتها
كما في البحر والفتوى على انه يسأل في السر وقد تركت التزكية في العلانية في زماننا كيلا ينجذع المزكي او يخوف
انتهى وقد كانت العلانية وحدها في الصدر الاول ويروى عن محمد بن زكي العلانية بلا وقتنة انتهى (قوله
اشبهت الحرية بالداردر) ونحوه في الهداية وفيه ان هذا من الظاهر وهو لا يصلح حجة مثبتة وانما هو للدفع
والشهادة للثبوت وفي البرازية ينبغي ان يمدل قطعه ولا يقول هم عندي عا ول لاخبار الثقات به ولو قال
لا اعلم منهم الاخير فهو تعديل في الابع (قوله فهو) اي لفظ عدل بعبارة ما ينطوقه فيه انه لا يكون كذلك
الا اذا كانت الحرية تفهم منطوقا من العدل ولا يطلق على العبد عدل مع انه ليس كذلك (قوله ويدل لاته)
هو الحكم الذي يساوي المنطوق لكن لم يسبق النص اليه وهو يفيد ان المحدود في القذف لا يكون عدلا وليس
كذلك ولذا اختار السر خشي انه لا يكتفي بقوله هو عدل لان المحدود في قذف بعد التوبة عدل غير جائز الشهادة
وكذا الاب اذا شهد لابنه فلا بد من زيادة جازم الشهادة كما في الظهيرية قال في البحر وينبغي ترجيحها انتهى هذا
وقد جعل الحلبي مرجع الضمير في قوله فهو بعبارة يرجع الخ الى الاصل فين كان في دار الاسلام الحرية فانه
ينطوقه جواب عن النقض بالعبد الوارد على قول المزكي هو عدل فقط ويدل لاته الذي هو مفهوم الموافقة
جواب على النقض بالمحدد في القذف الوارد على عبارة المزكي السابقة وانما دل بمفهوم الموافقة عليه
لان الاصل فيمن كان في دار الاسلام عدم الحد في القذف ايضا فهو مساوي انتهى وللتزكية شروط ثمانية الاول
ان تكون الشهادة عند قاض عدل عالم الشافى ان يعرفه ويحضره بشركة او معاملة او سفر الثالث ان يعرف
انه ملازم للجماعة الرابع ان يكون معروفا بصحة المعاملة في الديار والدهم الخامس ان يكون مؤدبا لادامته
السادس ان يكون صدوق اللسان السابع اجتناب الكبراء الثامن ان تعلم منه اجتناب اصراره على الصغائر
وما يحل بالمرءه والكل في شرح ادب القاضى للخصاف (قوله والتعديل من الخصم) اي المدعى عليه وعدم صحة
التعديل من المدعى يفهم بالاولى كتعديل الشاهد نفسه (قوله لم يصح) لان في زعم المدعى وشهوده ان الخصم
كاذب في انكاره ومبطل في اصراره فلا يصلح سعد لا حوى اما اذا كان مرجعا صرح تعدله وبطل قوله لسكتهم
اخطوا واونسوا (قوله لتعذر التزكية) اي بغلبة النفس (قوله ولا تنس ما مر عن الاشياء) اي قبيل التحكيم من
ان الامام لوامر قضائه بتخليف الشهود وجب على العلماء ان ينصحوه ويقولوا له لا تكلف قضاة الى امر يلزم
منه سخطك ان خالفوك او سخط الخلق اذا وافقوك انتهى حلبي وقال العلامة المقدسي بعد ما ذكر ما في التهذيب
لا يخفى انه مخالف لما في الكتب المممة كالحلاصة والبرازية انه لا يمين على الشاهد ولا يقال يجب العمل به لان
الشاهد مجهول كالمزكى غالبا والمجهول لا يعرف المجهول لا نناقش الامر كذلك لكن قال الفقيه لو استقصى
مثل ذلك اضاقت الامر ولا يوجد مؤمن بغير عيب كما قيل

وهذا الذي ترضى سبحانه كلها * كفى المرء نبلا ان تعد معايبه

(تنبيه) قال اسماعيل بن جاد حفيد ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه وهو من بجله الاثمة اخذ عن ابى يوسف وزاحجه في العلم ولوعر لفاق المتقدمين والمتأخرين لكنه مات شاب ارجحه الله اربعة من الشهود لاسأل عنهم شهود غريب وهوان يجتمع الخصوم باب القاضى ومنهم شخص يدعى الغربة والعزم على السفر وفوت الرفاق بالتأخر وطلب تقديمه لذلك اى بلا قرعة كما فى البحر فلا يقبل الا بشاهدين على ذلك ولا يحتاج الى تركيتهما لتحقيق القنوت بطول المدة بالتركية الشائنة العدوى وهى ما لوسمى شخصاً بينه وبين المصر **اكثر** من يوم وله دعوى لا يسير القاضى خلفه حتى يقيم بينة بالحق الذى عليه ولا يشترط تعديلها الثالثة شاهد الطينة وهو ما لو ادعى على شخص ليس بحضوره مع الحق وذكراته امتنع من الحضور معه اعطاء القاضى طينة او خاتماً وقال اراه اياه وادعه الى واشهد عليه فان اراه ذلك وشهد عند القاضى بذلك مستور لا يسأل عنها وقال الصدر الشهيد ان عدم التعديل انظر للناس وبه تأخذ لحرف اختفاء الخصم مخافة العقوبة فاذا شهد كتب الى الوالى فى احضاره الرابعة شاهد تعديل العلانية لا يشترط تركيته نظاهر اربعه سؤال القاضى عن الشهود المطلوب تعديلهم فى السر ممن يثق به من امثاله ولا بد من المغايرة بين شهود السر والعلانية انتهى ذكره العلامة عبد البر وذكر فى البحر

ولا يكتفى بالبرهان مجمع وبه تقي سراجية (وكيفي)
 في التزكية (قول المذكي) (هو دليل في الاصح)
 اثبتوا الحرية بالداردري يعني الاصل فيمن كان
 في دار الاسلام الحرية فهو عيانه جوابه في
 النقص بالعبد ويدل الله عن النقص بالمحدود
 ان كمال (والتعديل من الخصم الذي لا يرجع
 اليه في التعديل مع نزوية والمراءى بعد بده تزكية
 في التعديل مع زاد الحكم اخطاوا اودسوا
 قوله هم عدول زاد (قوله صدقوا اوهم عدول
 اولم يزد (و) اما (اعتزنا بالحق) فتنفي بقراره
 صدقة) فانه (اعتزنا بالحق) اختيار وفي البحر عن
 لا بالبيئة عند الجود اختيار في زماننا التعذر التزكية
 التهذيب يجلف الشهم وفي زماننا التعذر التزكية
 اذا المجهول لا يعرف المجهول واقره المصنف
 ثم نقل عن الصغيفه نقوه بضمه للشان في قلبه
 ولا يس مني الاشياء

ولا ينس ما بين يديهم

حلي (قوله وقبول التحيل) فلو شهد عليه فقال لا أقبل فانه لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل انتهى
 فنية قال في البحر وينبغي ان يكون هذا على قول محمد من انه توكيل ولو قيل ان لا يقبل اجماعا على قولهما
 انه تحصيل فلا يبطل بالرد (قوله على الاظهر) وهو قول العامة وقال بعض لا يصح ووجه المخالفة ان الاولين
 لم يوجد لان الشاهد عند القاضي لم يحمل السامع والسامع لم يقبل وقد يقال ان هذا بمنزلة الشهادة بالحكم نفسه
 لكونها بعد القضاء بها كما ذكرنا عن الجوى ويقال في الثاني ايضا ان اشتراطه قول محمد لا قولهما فليتنامل (قوله
 وقيد ابوسف الخ) فيه تأمل فان القاضي لا يجوز له قضاء في غير مجلس قضائه اذا كان معينه فلو كان هذا
 الخلاف فيما اذا سمع القاضي يشهد على قضائه اسكان اظهر وفي حاشية الشلبي عن الكاكي لومع قاضيا يشهد
 قوما على قضائه كان للسامع ان يشهد على قضائه بغير امره لان قضاء القاضي حجة ملزمة ومن عاب حجة حل له
 الشهادة بها كما لو عاب الاقرار والبيع انتهى لكن قد سبق ان القاضي اذا حكم في غير فوعة القضاء واجازه فيها صرح
 فتدبر (قوله كفي عدل واحد) قيد بالعدل لان خبر المستور لا يقبل في هذه الاشياء وان كان اثنين وكذا البيانات
 كطهارة الماء ونجاسته وحل الطعام وحرمة وقبول خبر العدل او المستورين في عزل الوكيل وجرا المأذون
 واخبار البكر بالنكاح ولها واخبار الشفيع بالبيع والمسلم الذي لم يهاجر (قوله في اثني عشر مسئلة) منها الاحد
 عشر الائمة في النظم قال فيها وزدت اخرى يقبل قول امين القاضي اذا اخبره بشهادة شهود على عين تعذر
 حضورها كما في دعوى القنية (قوله منها اخبار القاضي) الاولى حذفه للاستغناء عنه بما نقله من النظم ومعهناه
 ان القاضي اذا حبس شخصا في مال عوض عن مال وقد ادعى انه معسر فانه لا يصدر عنه ويجب له مدة يراها
 فاذا اخبره عدل بعد هذه المدة بافلاسه فانه يقبل خبره وبطلقه (قوله اي تركية السر) عندهما ورث محمد
 تركيته على مراتب الشهادة الاربع المتقدمة فالمركي في كل مرتبة مثل الشاهد شرعية ليلية مختصرا والخلاف
 اذا لم يرخص الخصم بتركية الواحد فان رضى جاز اجماعا سموي (قوله فتشهادة اجماعا) فيشترط فيها ما يشترط
 فيها الا لفظ الشهادة والظاهر ان المراد عدلان او عدل وعدلتان (قنبه) ينبغي للقاضي ان يختار في تركي الشهود
 من هو اخبير باحوال الناس واكثرهم اختلاطا بالناس مع عدلته عارفا بما يكون جرحا وما لا يكون غير طماع
 ولا فصيل كيد لا يتحدع بالمال فان لم يكن في جيرانه ولا اهل - وقفه من يشقيه اعتبروا تر الاخبار ببحر (قوله وترجمة
 الشاهد) ويشترط ان لا يكون المترجم اعمى عند الامام وهذا الذي لم يعرف القاضي لغته فان كان عارفا بلسان
 الشاهد والخصم لم يجز ترجمة الواحد والاولى ان يقال لا يحتاج القاضي الى ترجمة وذكر بعضهم ان الاولى
 كون القاضي عارفا باللغة التركية واتخاذ المترجم وقع في الجاهلية والاسلام ولما جاء سلمان النبي صلى الله عليه
 وسلم ترجم يهودى كلامه فخان فيه قتل جبريل عليه السلام بمحدث طويل وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 زيد بن ثابت ان يعلم العبرانية فكان يترجم بها وفي المصاحح ترجم كلامه اذا بينه ووضحه وترجم كلام غيره
 اذا عبر عنه بلغة غير لغة المتكلم واسم القاعل ترجمان بفتح التاء وضم الجيم في الفصح وقد تضمن النساء نعا الجيم
 وقد تفتح الجيم نعا للتاء والجمع تراجم انتهى (قوله والخصم) هو اعم من المدعى والمدعى عليه (قوله من القاضي)
 وكذا من المركي الى القاضي كما في التفتح (قوله وجاز تركية عبد) اي لمولاه (قوله ووالد) لولده وعكسه واحد
 الزوجين للآخر (قوله في تقوم) اي تقوم صيد ومتلف بان كسر شخص لشخص شيئا فادعى ان قيمته مبلغ كذا
 فانكر المدعى عليه ان يكون ذلك القدر فيمكن في اثبات قيمته قول العدل الواحد وذكر في البرازية من خيار
 العيب انه يحتاج الى تقويم عدلين لمعرفة النقصان فيحتاج الى الفرق بين التقويمين ويستثنى من كلامه تقويم
 نصاب السرقة فلا بد فيه من اثنين كما في العناية (قوله وارث بقدر) اي في نحو الشجاع (قوله والسلم) بسكون
 اللام للضرورة بمعنى المسلم فيه انتهى حلي اي اذا اختلفا فيه بعد احضاره ببحر (قوله وافلاسه) اي اذا اخبر
 القاضي عدل بافلاس المحبوس بعد مضي المدة اطلقه مكتفيا به ذكره عبد البر (قوله والعيب) اي اذا اختلف
 البائع والمشتري في اثبات العيب يكتب في اثباته بقول عدل ويظهر من الاطهار ضميره الى العدل والعيب
 مفعول مقدم (قوله وصوم على مامر) اي من رواية الحسن انه يقبل العدل الواحد في الصوم بلا علة (قوله
 او عند علة) من غيم او غبار ونحوه على ظاهر المذهب (قوله اذا للشاهدين بخبر) اي العدل الواحد فيسعهما
 ان يشهدا على موته ذكره عبد البر (قوله والتركبة للذم) وهل يكفي فيه تركية الكافر الواحد ببحر رجوى

وقبول التحيل وعدم اتهم بعد التحيل على الاظهر
 نعم اتهم بقبضه القاضي صحبة وان لم يشهد بها
 افقاضي عليه وقيد ابوسف عبدس القضاء
 وهو الا حوط ذكره في الخلاصة (كفي) عدل
 منها اخبار القاضي بافلاس المحبوس بعد المدة
 (والتركبة) اي تركية السر واما تركية العالنية
 فتشهادة اجماعا (وترجمة الشاهد) والخصم
 من القاضي الى المركي والاثنان
 احوط وجاز تركية عبد وصبي ووالد وقد نظم
 ابن وهبان منها احد عشر قال
 يقبل عدل واحد في تقوم
 ويرجى وتعد بل وارث بقدر
 وترجمة والسلم هل هو جريد
 وافلاسه الارسل والعيب بظهور
 وصوم على مامر او عند علة
 وموت اذا للشاهدين بخبر
 (والتركبة للذم)

(قوله بالإمانة في دينه) بأن يكون محققا على ما يعتقد شريعة على ما هو الظاهر (قوله وأمانته) بأن لم يعهد عليه كذب (قوله ويده) لعل المراد بها المعاملة أو أن لا يكون سارقا (قوله وأنه صاحب بقطة) أي ليس بمغفل ولا معتوه (قوله سألو عنه عدول المشركين) قال أبو السعدي من هنا يعلم أن العدالة لا تستلزم الإسلام انتهى أي في حق الكافر والأولى أن يقول سأل أي القاضي وفي البحر يسأل القاضي عن شهود الذمة عدول المسلمين والاسأل عنهم عدول الكفار كذا في المحيط والاختيار (قوله عدل) بالبناء للمفعول (قوله ولو سكر الذي لا تقبل) لأن السكر من المحرمات التي ذكرت في الإنجيل فيكون بذلك فاسقا في دينهم (قوله ولا يشهد من رأى خطه الخ) في الخلاصة أن أبا حنيفة ضيق في الكل حتى قتل روايته الأخبار مع كثرة سماعه فإنه قد سمع من ألف ومائتي رجل غير أنه يشترط الحفظ وقت السماع وفي وقت الرواية فلا بد عنده للشاهد من تذكر الحادثة والتاريخ ومباغ المال وصفته حتى إذا لم يتذكر شيئا منه ويتقن أنه خطه وخاتمه لا ينبغي له أن يشهد وأن يشهد فهو شاهد زور مخ ولا يصح في تذكر مجلس الشهادة (قوله وجوزاه لو في حوزة) نسبة إلى بلعي إلى محمد قال الشلبي في حاشيته عن الخلاصة ولكن يشترط أن يكون الصك مستوعدا لم تتداوله الأيدي ولم يكن في يد صاحبه من الوقت الذي كتب اسمه ووضع خاتمه فيه فإن لم يكن كذلك لا يسعه أن يشهد انتهى وفي البحر جوزاه أبو يوسف للقاضي والراوى - ون الشاهد وجوز محمد للكل الاعتماد على الكتاب إذا ثبت أنه خطه وإن لم يتذكر توسعة للناس ثم إن الشاهد إذا اعتمد على خطه على القول المأثري به وشهد وقلنا بقبوله فللقاضي أن يسأله هل شهد عن علم أو عن خط إن قال عن علم قبله وإن قال عن الخط لا انتهى ملخصا وظاهر كلام المؤلف كسكين أن الصاحبين متفقان وقد علمت ما في البحر ونحوه في العيني والزيلى قال أبو السعدي ويمكن دفع التناهي بأن عن الثاني روايتين (قوله بما لم يره) أي لم يقطع به من جهة المأينة بالعين أو بالسمع انتهى كمال ومثال الثاني العقود (قوله الأفي عشرة) ككلامها مذكوره هنا بتناوشر آخرها قول المتن ومن في يده شيء الخ انتهى حلي قلب بل العاشر قوله وسرأ طه (قوله منها العتق) ذكر شمس الأئمة السرخسي أن الشهادة بالسمع في العتق لا تقبل بالإجماع وذكر شيخه الحلواني أن الخلاف ثابت فيه فعن أبي يوسف الجواز فالمراد عدم القبول فيه كالذي بعده وفي البحر شرط الخصاف لقبول في العتق عند أبي يوسف أن يكون مشهورا وللمعتق أبوان أو ثلاثة في الإسلام ولم يشترطه محمد في المبسوط وفي شرح العلامة عبد البر التامسة الشهادة في العتق قالوا لا يحمل عندنا خلافا للشافعي ثم نقل عن الحلواني ما تقدم (قوله والولاة عشر الثاني) أي في القول الأخير والقول الأول له كمالا ما أنما التحل ما لم يعين اعتناق الموتى وقول محمد مضطرب والظاهر أن المعتد قول الإمام لعدم تصحيح قول الثاني على أن بعضهم جعل ذلك رواية عنه لا مذهبا والدليل للإمام كما في الزيلى أن العتق ينبغي على زوال الملك ولا بد فيه من المعاينة كذا ما ينبئ عليه (قوله والمهر على الأصح) أي من روايتين عن محمد لأن المهر تبع للنكاح ذكره عبد البر وفي البحر عن الظهيرية والبرازية والخزانية ونحوه في الخلاصة كما في الشرنبلالية أن فيه روايتين والأصح الجواز فإن حمل ما في هذه الكتب على أن الروايتين عن محمد فلا منافاة (قوله والنسب) سواء جاز بينهما النكاح أو لا يجوز فجاز أن يشهد أنه فلان ابن فلان من سمع من جماعة عنده أو عدلين عندهما قهس ستاني أي وإن لم يعين الولادة على فراشه والعتوى على قولهما ذكره عبد البر قال في البحر والشهود إذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به إلا بعد دعوى المال الأفي الأب والابن انتهى وأراد بدعوى المال النفقة والألارث أبو السعدي (تنبيه) النسب في الأصل مصدر ونسب من باب طلب ثم استعمل في مطلق الوصلة بالقرابة فيقال بينهم نسب أي قرابة وفي البحر في دعوى العمومة لابد أن يبين أنه عمه لآبيه أو لأمه أو لهما ويشترط أيضا أن يقول هو وارثه لا وارث له غيره وكذا إذا برهن على أنه أخ الميت لا بويه لا يعلمون له وارثا غيره يحكم له بالمال ولا يشترط ذكر الأسماء في القضية (قوله والموت) فإذا سمع من الناس أن فلانا مات وسعه أن يشهد على ذلك وإن لم يعين الموت وللزوجة أن تعمل بالسمع قال في البرازية قال رجل لامرأة سمعت أن زوجك مات لها أن تتزوج إن كان المخبر عدلا انتهى ولو شهد رجل بالموت وآخر بالحياة فالمرأة تأخذ بقول من كان عدلا منهما سواء كان العدل أخبر بالحياة أو الموت ولو كان كلاهما عدلين تأخذ بقول من يخبر بالموت والقتل كالموت فيترتب عليه أحكامه كإنبه عليه العلامة تان الشيخ زين والشهاب المقدسي لأم من جهة ترتب القصاص

مكون بالإمانة في دينه وأمانته ويده وأنه صاحب بقطة) فإن لم يعرفه المسلمون سألو عنه عدول المشركين اختصارا وفي الملحق عدل نصراني ثم سلم قبلت شهادته ولو سكر الذي لا تقبل الحادثة وجوزاه لو في حوزة وبنا خذ جبر عن الخط (ولا يشهد من رأى خطه ولم يدر كرها) أي المأثري (كذا القاضي والراوى) المناسبة لخط البني (ولا يشهد أحد) بما لم يره (بالإجماع) (الأفي عشرة على ما في شرح الوهبانية منها العتق والولاة عشر الثاني والمهر على الأصح) (النسب والموت)

وفي المحيط لوجاء خبر موت انسان فضعوا له ما يصنع على الميت لم يسعه ان يخبر بموته حتى يخبره ثقة انه عاين
موته لان المصائب قد تقدم على الموت اما خالما وغلطيا وحيلة لتسجئة المال انتهى ولو قال الخبر اما دفناه وشهدنا
حنانته تقبل لانها تكون شهادة على الموت وفي الجبر وظاهر اطلاقه في الموت انه لا فرق في الميت بين ان يكون
مشهورا او لا وعنده في المعراج معزيا الى رشيد الدين في فتاواه بان يكون عالما او من العمال اما اذا كان تاجرا
او مثله فانما لا تجوز الا بالمعينة انتهى قال العلامة عبد البر ولا نظير بهذه الرواية في شيء من الكتب في غير
فتاواه انتهى فكانه لم يسلم هذا التقيد لعدم استناده الى نص (قوله والنكاح) فلن سمع به من جمع عنده
وعدين عندهما ان يشهد به قهستانى وفي القضية نكاح حضره رجلان ثم اخبر احدهما بجماعة ان فلانا تزوج
فلانة باذن وليه لولا ان يجحد هذا الشاهد يجوز للسامعين ان يشهدوا على ذلك وفي العمادية وكذا تجوز الشهادة
بالشبهة والتسامع في النكاح حتى لو رأى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس ان فلانة تزوجة فلان وسمعه
ان يشهد انها زوجته وان لم يعاين عقد النكاح انتهى ويشهد من رأى رجلا وامرأة بينهما انسابا في الزواج
انها عرسه انتهى دور (قوله والدخول بزوجه) فانما تقبل بالسماع ويقترب على قبولها احكام كالعدة والمهر
والنسب اخافه العلامة عبد البر (قوله وولاية القلضى) اى كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس
جاز ان يشهد به قهستانى وان لم يعاين تقليدا لامام انتهى عبد البر وفي الجبر عن المعراج ان الامير كالفاضى
غيزاد الامر كذا في خزائن الميتين (قوله واصل الوقف) بان يشهد ان هذا وقف على موضع او جماعة كذا
وهل ذكر المصنف شرط في الكافي عن المروغين ان نعم وفي الخزانة لا يشترط على المختار ان كان وقفا قلنا
ينصرف الى الفقراء وذكر الشيخ ظهير الدين المروغين ان اذ لم يكن الوقف قديما لابد من ذكر واقفه انتهى شاي
(قوله قيل وشرأ طه على المختار) ولا وجه له كرقيل فانهم اقولان مصححان قال في الجبر وفي الفصول للعمادية
من العاشر المختار ان لا تقبل الشهادة بالشبهة على شرأ طه الوقف انتهى وفي المجتبى المختار ان تقبل على شرأ طه
الوقف انتهى واعتمد في المعراج وقواه في فتح القدير بقوله ولدت اذا عرفت قولهم في الاوقاف التي انقطع نبوتها
ولم يعرف لها مصارف وشرأ طه انه يسأل بها ما كلنت في دواوين القضاة لم تتوقف عن تحسین ما في المجتبى
لان ذلك هو معنى الشبوت بالتسامع انتهى قال في الجبر انما عمل فيها بذلك عند الضرورة والمصلحة اهم قلت
هو لم يجعل دليلا وانما هو استنباط للتقوية وظاهر ما نقله عبد البر ان الافتاء على هذا التفصيل فانه قال
في الشهادة بالتسامع بعضهم قال يحل على اصلي دون شرأ طه واليه مال السر حسي وهو الاصح لان اصله يشتهر
بخلاف شرأ طه وفي التجنيس والمزيد انه المأخوذ به وفي الذخيرة انه المختار انتهى فقوله وهو المأخوذ به
من علامات الافتاء التي تقدم على غيره ما ثم رأيت في الهنديه عن السراجية ان عليه الفتوى (قوله في بابه) اى
باب الوقف (تنبيه) ليس معنى الشروط ان يبين الموقوف عليه بل ان يقول يبدأ من غلتها بكذا والباقي
كذا وكذا انتهى وهى مثله الوقف اصلا وشروطا لم تذكر في ظاهر الرواية وقد اختلف فيها المشايخ بعضهم
قال يحل وبه ضمهم قال لا يحل وبعضهم فصل كما سبق ولكن نقل الشاي عن شرح الجمع للمصنف في كتاب
الوقف ان قبول الشهادة بالتسامع في اصل الوقف قول محمديه اخذ الفقيه ابو الليث وهو المختار انتهى (قوله
هو كل ما تعلق به صحتة) كان يكون منجزا من اجاب جمعولا آخره لجهة لا تنقطع ونحو ذلك عمل ذكر في شروط
صحتة (قوله والا) اى الاتوقف عليه صحتة كذا كرجلهم من امام ومؤنة او تأيد فانه لا يشترط فيه في رواية
عن الثاني وعليها الافتاء (قوله بذلك) اى بالتسامع وانما جازت الشهادة في هذه المواضع مع عدم المعينة اذا
اخبر بها من يشق استحضارنا دفعا للخرج وتعطيل الاحكام اذا لم يحضرها الا انما لا يحضره فان النكاح لا يحضره
كل احد والدخول لا يقف عليه احد وكذا الموت لا يعاينه كل احد وسبب النسب الولادة ولا يحضرها
الا القابلة وسبب القضاء التقليد ولا يعاين ذلك الا الورث ونحوه من المواضع وكذا الوقف تعلق به وكذا
بما امر لحكام تنق على مر الدهور فلم يقبل فيها التسامع ادى الى الخرج وتعطيل الاحكام ونظامه في الجوى
(قوله من يشق التماسه من خبر جماعة الخ) قال في الفتاوى الصغرى الشهادة بالشبهة في النسب وغيره
بطريق الشهادة الحقيقية والحكمية فالخيرية ان يشتهر وسمع من قوم كثيرين لا يتصوروا طبعهم على الكذب
ولا يشترط في هذا العدة بل يشترط التواتر والحكمية ان يشهد عنه عدلان من الرجال او رجلى وامرأتان

والزكاح والدخول ووجبه ولايه الله تعالى
واصل الوقت قبل ونشر آطه على اغتار كما
قوله (و) اصله (هوكل ما يتعلق به صفته ووقفه
عليه) الا من نشر آطه (قوله المشاهدة للناظر
استخرجها) بهذه الاشياء لا يضر بوطايطهم عليه
(ب) من خبر سباعة لا يضر بوطايطهم عليه
الكذب بلا شريطة عليه

بلغة الشهادتين في الشهادة في الثلاثة الأولى يعني القديس والشكاح والقضاء لا يثبت إلا بشهادتين كما لا يكون لهم
 قوا عليهم على الكذب أو غير عدلين بلغة الشهادة وفي باب الموت بخبر العدل الواحد وان لم يكن بلغة الشهادة
 كذا في باب النسب من شهادات خواهر زاده وكذا ذكر خدالة المخبر في الموت صاحب المختصر بشرى بلاية
 وفي الزبلي ولا يشترط في الموت لفظ الشهادة لانه لا يشترط فيه العدد فكذا لفظ الشهادة وفي شهادة الواحد
 بخبر الموت قولان محتملان ووجه القبول ان الموت قد يتحقق في موضع لا يكون فيه الا واحد فلو قلنا
 انه لا يسمع الشهادة الا بعدد اصاعت الحقوقي (قوله او شهادة العدلين) يعني ان الشهادة لهما طريقان حقيقي
 وهو بالتواتر وسكمي وهو ما كان بشهادة عدلين فقد ذكر ظهير الدين ان الاشتار بشهادة عدلين او رجل
 وامرأتين بلغة الشهادة بدون اشتار ويقع في قلبه ان الامر كذلك وقد تقدم عن الصغرى (قوله فيكفي العدل)
 اي بالنسبة للشهادة واما القضاء فلا بد فيه من شهادة اثنين لقولهم اذ لم يعاين الموت الا واحد قالوا يحجب بذلك
 عدلا مثله واذا سمع منه حل له ان يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقتضى بشهادتهما انتهى افاده
 او السعد ولا بد ان يذكر ذلك المخبر انه شهد موته او جنازته ودقته حتى يشهد الاخر معه شلبي عن السكال (قوله
 ولواني) في شرح العلامة عبد البر عن فتاوى رشيد الدين انها تجوز اذا سمع من محدود في قذف او التمسوان
 او الغيبة اذا كان الصدق ظاهرا ولا يجوز من الصبيان الا اذا كان مميذا كلامه معتبرا انتهى (قوله وقيد شازح
 الوهبانية) عبد البر نقل عن السير الكبير (قوله ومن في يده شيء) نقلا ما كان او عرضا او عقلا سوى (قوله
 سوى رقيق) يم العبد والامة (قوله علم رقه) لا وجه له هذه الجمل والذى اوقعه في ذكره عبارة الشربلية
 ولصها قوله سوى الرقيق المبر يعني اذ لم يعرف انه رقيق لا يشهد به بمعاينة اليد وفي غير المبر يشهد برقه
 انتهى اي بمعاينة اليد ومراده ان الذي يعبر عن نفسه لا يشهد برقه بمعاينة اليد الا اذا علمت رقبته وهذا المعنى
 لم يفده المؤلف فلو قال سوى رقيق يعبر عن نفسه ولم يعلم رقه ثم يأتي بمقهوره لا صاب المحز (قوله يعبر عن نفسه)
 هذا تفسير للسكبر الواقع في عبارتهم سواء كان ذكرا او انثى كما في النهاية والوجه فيه ان لهما يدا على انفسهما
 تدفع يد الغير عنهما فانه لم دليل الملك حتى لو ادعى الحرية الاصلية يكون القول قولهما واما الصغير الذي لا يعبر
 فهو كالمحتاج لا يده له ان يشهد بالملك فيه لذي اليد (قوله فلك ان تشهد به) اخرج المصنف عن مراده وان كان
 الحكم ظاهرا وانما جازت الشهادة بالشئ لو اضع اليد لان اليد اقصى ما يستدل به على الملك اذ هي مرجع
 الدلالة في الاسباب كلها فيكتفي بها وصورته رجل رأى عينا في يد انسان ثم رأى تلك العين في يد آخر والا
 يدعى الملك يسه ان يشهد انهما للمدعى سوى (قوله ان وقع في قلبك ذلك) اي اذا شهد بذلك قلبك وصدفه
 واستند هذا القيد في الظهيرة الى الصاحبين قالوا يعني المشايخ يحتمل ان يكون هذا مقصدا لا لطلاق محز
 في الرواية قال الصدر الشهيد يحتمل ان يكون قوله قول السكال وبه تأخذ قال الرازي هذا قولهم جميعا اذ الاصل
 في حل الشهادة اليقين فعند تعذره يصار الى ما يشهد به القلب لان كون اليد مسوئحا بسبب افادتها ظن الملك
 فاذا لم يقع في القلب ذلك لا ظن فلم يقدر مجرد اليد ولهذا قالوا اذا رأى انسان دره ثمينه في يد كاس او كبا في يد جادل
 ليس في آياته من هو اهل له لا يسه ان يشهد بالملك له فعرف ان مجرد اليد لا يكفي شربلية ويشترط ان لا يخبره
 عدلان بانها لغيره فلو اخبراه لم تجز له الشهادة بالملك خلافا لما اذا شهد به عدل واحد لان شهادة الواحد
 لا تزيل ما كان في قلبك انه لا اول فلا يحل لك ان تمتنع عن الشهادة الا ان يقع في قلبك ان هذا الواحد صادق
 فحينئذ لا يحل لك ان تشهد انه لا اول انتهى شلبي في الحاشية عن الخانية وكما جازله ان يشهد انه ملك بوضع اليد
 جازله شراؤه ان لم يكن رآه قبله في يد غيره فان كان واخبره بانتقال الملك اليه او بالوكالة منه حل الشراء والا لا
 كما اذا رأى جارية في يد انسان ثم رآها في بلدة اخرى وقالت انا حرة الاصل لا يحل له ان ينكحها انتهى واقاد المصنف
 بعبارته انه عاين اليد وواضع اليد فلو لم يعاينها وانما سمع ان فلان كذا فلا تجوز له الشهادة لانه مجازفة كما لو عاين
 المالك لا المالك لانه لم يحصل له العلم بالحدود (فتنبه) نقل الصدر حسام الدين في شرح ادب القاضي انه ان عاين
 المالك دون المالك بان عاين محمدا ينسب الى فلان ابن فلان الغلاني وهو لم يعاينه بوجهه ولا يعرفه بنفسه القياس
 ان لا تفعل وفي الاستحسان فحل لان السبب مما يثبت بالتسامع والشهرة فيصير المالك معروفا بالتسامع والملك
 معروف بارتفاع الجهالة وكذا اذا ادرك المالك ولم يعاين المالك والمالك امرأة لا يراها الرجال ولا تخرج فان كان

او شهادة العدلين الا في الموت فيكفي اسدل
 ولواني وهو المختار ملحق وفتح وقيد شازح
 الوهبانية بان لا يكون الخبر منهما كوارث
 وموصى له (ومن في يده شيء) والا فهو كتاب
 علم رقه (يعبر عن نفسه) (قوله ان وقع في قلبك ذلك)
 فلك ان تشهد به (قوله ان وقع في قلبك ذلك)
 اي انه ملكه (والا لا) ولو عاين القاضي ذلك جاز

ذلك مشهورا عند العوام والناس فالشهادة على ذلك جائزة يريد به اذا عاين الملك ووقع في قلبه ان الامر كما اشهر
وهذا قاصر على هذه الصورة ذكره عبد البر ولم يسمع مثل هذا الضاعت حقوق الناس لان فيهم المحجوب ولا يبرز
اصلا ولا يتصور ان يراه متصرفا فيه وليس هذا اثبات الملك بالتسامع وانما هو اثبات التسامع وفي ضمنه
اثبات الملك به وهو لا يمتنع وانما يمتنع انبائه قصدا عيني بعماله لا يلحق وعزاه في الجهر الى النهاية وهذا هو النص
وقد بحث فيه السكال بان مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند القاضي لم يوجب ثبوت ملكه لتلك الضميمة لولا
الشهادة به وكذا المقصود ليس اثبات انسب بل الملك في الضميمة انتهى وفي البرازية شهدا ان فلان ابن فلان
مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يذكر كالميت فشهدا بطلانها لهما ثم ادعى المدعي انهما لم يعاينا سيديه ولا راياه في يد المدعي
ولو شهد دابة تتبع دابة وترضع منها له ان يشهد بالملك وانما يحتاج انتهى (قوله اي اذا دعا المالك) تبس فيه صاحب
البروق قد ذكره مجيبا به عن الثاني الواقع بين قول من قال انه يقضي بمعانيته وضع اليد كافي للخلاصة والبرازية
وبين قول الشارح ان القاضي لا يجوز له ان يحكم بسمع نفسه ولو تواتر عنده ولا برؤية نفسه في يد انسان
فحمل صاحب الجرح كلام الاولين على ما اذا حصلت دعوى وكلام الشارح على ما اذا لم تحصل دعوى ورد
المقدس وحمل كلام الشارح على ان القاضي لا يقضي قضاء محكما برما بحيث لو ادعى الخصم لا يقبل منه
فلا ينافي انه يقضي قضاء ترك بمعنى انه يترك في يد ذي اليد مادام خصمه لا يحمله وقد صرح بذلك الشارح
اول كلامه وما حمله على ما اذا لم تحصل دعوى فغير صحيح لان القضاء بغير دعوى لا يقع اصلا فلا توهم ارادته
قال السيد ابو السعدي ولا حاجة الى هذا التكلف لان المسئلة مختلفة فيها بين المتقدمين الذين يجوزون لقاضي
القضاء بعلمه وبين المتأخرين الذين لا يجوزونه فمافي البرازية والخلاصة على مذهب المتقدمين ومافي الشارح
على مذهب المتأخرين (قوله وان فسر الشاهد الخ) اي فيما يشهد فيه بالتسامع وقالوا ينبغي للشاهد ان يطلق
الشهادة ولا يفسرها انتهى حموي (قوله الا في الوقف) وذلك لان الشاهد بما يكون سنة عشر من سنة وتاريخ
الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي انه يشهد بالتسامع فالافصاح في السكوت اليه اثار ظهري الدين (قوله
بل في العزيمة) اي حاشية عزى زاده على الدرر ونقله المصنف عن الخلاصة والبرازية (قوله معنى التفسير) اي
الذي ترد به الشهادة في غير الوقف والموت (قوله ولا يكتنه اشهر عندنا) افاد العلامة نوح في كتاب الوقف
ان الشهادة التي يكون مشهورا معروفا اقضى وهذا يقتضي شهرته عند كل الناس او جعلهم واما السماع من
الناس الذي وقع في العبارة الاولى لا يفيد ذلك لانه كقول الشاهد انا اشهد بالسماع (تقنة في الجرح عن المحيط
اذا شهدوا انه مات على هذه الدابة فهي ميراث ولو شهدوا ان اب هذا المدعي مات وهذه الدار كانت له يوم او شهر
او سنة مات فهو جائز انتهى اي بخلاف ما اذا لم يعاينا الاب كما تقدم ولوراه على ساروما لا يشهد انه له لاحتمال
انه ركبته بالعارية ولوراه على ساروخسين يوما اراك كثر ووقع في قلبه انه له وسعه ان يشهد انه له لان الظاهر
ان الانسان لا يركب دابة مدة كثره الا بالملك انتهى (قوله وصححه: ارح الوهابية) لم اره فيه قال الحموي
في شرحه من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان بعرضية ان ينتصب خصما ولم ينتصب تقبل
وتجوز شهادته الدائن لمدونه ولو لم يفسا بما هو من جنس دينه ولو شهد مدونه بعد موته لم تقبل لان الدين لا يتعلق
بمال المديون حال حياته ويتعلق به بعد وفاته وتقبل شهادة المديون لذاته وشهادة اجبر الواحد لاستاذه لا تجوز
في تجارته وغيرها وان كان عدلا وان كان اجبر مياومة او مشاهرة او مسانحة استحصانا ولو وضعت الاجارة واعاد
شهادته تقبل بخلاف الاجبر المشترك حيث تقبل شهادته لانه غير عامل ولا رقبة ولا منفعة انتهى والله تعالى اعلم
واستغفر الله العظيم

(باب القبول وعدمه)

القبول لقول لغة حمله على الصدق كافي المصباح (قوله لصحة الفاسق) اي صحة القضاء بشهادته اي وقد ذكره
مما لا يقبل وكما يصح القضاء بشهادة الفاسق يصح بشهادة الاعمى والمحدود في القذف اذا تاب وبشهادة احد
الزوجين مع آخر صاحبه وبشهادة الوالد لولده وعكسه حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى بطلانه انتهى خزانه
المفتين والظاهر ان هذا المحمول على قاض يراه لا الخلق (قوله كما حقه المصنف تبعا ليعقوب باشا) افاد عنه
ان كل شهادة يكون سبب ردها الفسق اذا قبلها يصح كالخنث والنايحة والمغنى ومن يلعب بالطيور والطنبور

اي اذا ادعى المالك والا (وان فسر) الشاهد
(لقاضي ان يشهد بالتسامع او بغيره اليد
رذن على الصحيح) ولا في اوقف والون اذا
مسر ولا فلا خبرنا به من ثقبه تقبل على
الاصح) ساروخسين بل في الدعوى من الخيانة
معنى التفسير ان يقول لا شهدا لانا سمعنا من
الناس اما في الكل وصححه شارح الوهابية
عندنا جازت في الكل وصححه شارح الوهابية
وغیره والله اعلم
(باب القبول وعدمه)
اي من يجب على القاضي قبول شهادته ومن
لم يجب لا من يصح قبولها ولا يصح لخصه
الفاسق بشرط كما حقه المصنف تبعا ليعقوب باشا وغيره

اربعين سنة ومن بعده سب الف سنة من اهل البيت ما يجدونه ويضعون شهادته في كل سنة
 فليقلوا كما يصير اما المأخوذة لا يصح قبول شهادته وكذا العبد ونسب الدنيا لانه ليس بمجتهد فيه ولا كذا السيد لعبد
 وسكانه والا خير لما ذكر وكذا من يقول على الطريق الزيادة كل فيه لانه لم ينقل فيه خلاف حتى يكون مجتهدا فيه
 ولم يصرحوا بكونه فسقا حتى يدخل في حكمه انتهى (قوله تقبل من اهل الاهواء) قال في المغرب اهل الاهواء
 من رآه عن طريقه اهل السنة والجماعة وكان من اهل القبلة والمجاهدين لان فسقهم من حيث الاعتقاد
 ولما اوقع فيه الاتية فصار كمن يشرب المثلث اذ كل متروكة التسمية عمدا مستبعدة لذلك بخلاف الفسق
 من حيث التماطلي انتهى والاهواء جمع هو مصدر هو بته من باب ذهب اذا سبه واشتهم سعى به المتهوى
 والمستهى مجزوا كان او مذموما تم غلب في المذموم والاهواء مجزودا هو المسخر بين السماء والارض والجمع اهوية
 واهل الاهواء ليسوا باطرافة بعينها بل يطلق على كل من خالف السنة بتأويل فاسد (قوله كبر) اهله طائفة
 نافون لقدرة العبد والاي حذف الكاف ويقول والتهوى الجبر الخ ويكون ياتلا اهل الاهواء في ذاتهم لامن
 تقبل شهادته منهم (قوله وقدر) هم النافون للقضاء والقدر وعنه تعالى والقائلون ان العبد يخلق افعال نفسه (قوله
 ورفض) هم الملعونون اللاعنون الصهريين وغيرهما من الانبياء كذا في القهستاني فهم من اهل الاهواء
 وان لم تقبل شهادتهم (قوله ونروج) هم المكفرون البتة وطلمة والبير ومعافاة (قوله ونشبهه) ذكره بديهم
 القهستاني المرجحة وهم النافون من الزند مع الايمان ثم قال بعد كل من كفر منهم كالمجسمة والخوارج وعلاوة
 الروافض والقائلين بخلق القرآن لا تقبل شهادتهم على المسلمين كذا في المشاور انتهى فحسب هؤلاء الفرق لسان
 اهل الاهواء في ذاتهم لامن تقبل شهادتهم منهم وبذل عليه ما في البحر عن النهاية ان اصول التهوى سبعة وذكر
 ما ذكر المؤلف (قوله وتعطيل) هم القائلون بخلو الذات عن الصفات (قوله فصاورا اثنتين وسبعين) فرقة كلهم
 في النار والفرقة الراية على هذا العدد هي الناجية وهي من كلت على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم
 واحصا به في الحديث وستفترق امي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار الا ما كان على ما اتبع عليه واحصا في
 انتهى (قوله الاخطائية) نسبة الى الخطاب محمد بن وهب الاجدع وقيل محمد بن ابي زبيب الاسدي الاجدع
 خرج ابوا الخطاب بالكوفة وحارب عيسى بن موسى بن علي بن عبد الله بن عباس واطهر الدعوة الى جعفر
 فترامته جعفر ودعا عليه قتل هو واحصاه قتله وصلى عليه عيسى بالكوفة لانه ادعى ان عليا اله الاكبر
 وجعفر اله الاصغر قال في معجم البلدان الكوفة بالضم محلة بالكوفة وما وقع في بعض العبارات بالكوفة
 فخر ياف (قوله يرون الشهادة لشيئهم) اي واجبة قهستاني (قوله ولكل من حلف انه محق) ويقولون المسلم
 لا يحلف كاذبا انتهى ولو عبر بغيره بدل الوار وتكون الحكاية الخلاف لكان اولي لانهما قولان كما في البحر وغيره
 (قوله لا لبديهم) لانها غير مكفرة اذ لم يعتدوا اعتقاد رئيسهم (تنبيه) قيد صاحب السراج قبول شهادة
 صاحب الهوى بان لا يكون صاحبه ما جتا ويكون عدلا في تعاطيه انتهى قال في البحر وهذا القيد ليس في ظاهر
 رواية انتهى قلت الذي يظهر ان هذا القيد يشترط في وجوب القبول للشيء فكيف بصاحب الهوى (قوله
 ولم يبق لذههم ذكر) لغنائهم (قوله ومن الذي على مثله) لانه عليه الصلاة والسلام اجاز شهادة النصاري بعضهم
 على بعض ولانه من اهل الولاية على نفسه واولاده الصغار فيكون من اهل الشهادة على نفسه والفسق من
 حيث الاعتقاد غير مانع لانه يجتنب عما يعتقده محرم دينه والكذب محظور في الاديان كلها حموي (قوله
 لو كان عدلا في دينهم) قال في الولوجية تركية الذي ان يركى بالامانة في دينه ولسانه ويده وانه صاحب بقطة
 ويركبه المسلمون ان وجدوا والا فيسأل من عدول الكفار وذا سكر الذي لا تقبل شهادته انتهى بحر (قوله
 الا في خمس مسائل) الاولى فيما اذا شهد نصرانيان على نصراني انه قاتل وهو يجهل بمجدهم شهادتهما وكذا لو شهد
 عليه رجل وامرأتان من المسلمين وترك على دينه ولو شهد نصرانيان على نصرانية انها سلمت جاز واخبرها
 على الاسلام ولا تقتل وهذا قول الامام انتهى قال العلامة المقدسي ينبغي ان يكون الكافر الذي ذكر كذلك مجبر
 ولا يقتل كما لو اسلم مكرها او سكران وهو كذلك في الولوجية والمحيط ونصه لو شهد على اسلام النصراني رجل
 وامرأتان من المسلمين وهو يجحد اجبر على الاسلام ولا يقتل ولو شهد رجلان من اهل دينه وهو يجحد
 فشهادتهما باطلة لان في زعمهما انه مرتد ولا شهادة لاهل الذمة على المرتد اه الثانية فيما اذا شهد على نصراني

تقبل من اهل الاهواء اي اصحاب يدع لانهم
 كبر وقدر ورفض ونروج ونشبهه وتعطيل
 ولا اخطائية (قوله فصاروا اثنتين وسبعين
 الشهادة لشيئهم) ولكل من حلف انه محق
 فذهبهم لا لبديهم بل لشيئهم الكاذب ولم يبق
 لذههم ذكر (قوله) (الذي) لو عدلا
 في دينهم حموي (قوله) الا في خمس مسائل

ميت وهو مدبون مسلم اى والتركه لاني الثالثة فيما اذا شهد عليه بين اشترها من مسلم والمسلم يشكر البيع
 الرابعة فيما اذا شهد اربعة على نصراني انه زنى بمسلة الا اذا قال استكرها فانه يحسد الرجل وحده الخامسة
 فيما اذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر ان انه عبده وقضى به فلان القاضى المسلم انتهى (قوله ونسطل)
 اى شهادة الذى على مثله باسلامه اى المشهود عليه قبل القضاء لانه لو قضى عليه لقضى على مسلم بشهادة الكافر
 (قوله وكذا عبده لو بعقوبة بحر) قال فيه عن الولوالجية نصرانيان شهدا على نصراني بقطع يد او قصاص ثم اسلم
 المشهود عليه بعد القضاء بطلت الشهادة لان الامضاء من القضاء فى القويان اه وهل يجب الدية ذكر الخصاص
 انها يجب الدية فقيل انه قول الكل وقيل عنده بنقض القضاء فيما دون النفس ويقضى بالدية فى النفس وعندهما
 يقضى بالدية فيما اه شر بلاية (قوله وان اختلافه) لان الكفر كله مله واحدة (قوله والذى على المستأمن)
 لان الذى اعلى حاله كونه من اهل دارنا ولذا يقتل المسلم بالذى ولا يقتل بالمستأمن مخ (قوله لا عكسه)
 لقصور ولايته عليه اكونه ادنى حاله مخ (قوله على مثله) والوجه فيه انه لا ولاية له على احد (قوله مع اتحاد
 الدار) ككونه ما فى دار الاسلام فانها دار احكام فباختلاف المنفعة لا يختلف الدار بخلاف دار الحرب كذا افاده
 الجوى (قوله لان اختلاف داريهما) قال فى البحر ويستثنى من الحربى على مثله ما اذا كانا فى دارين مختلفين
 كالفرج والحبس لانهما لولاية بينهما ولهذا لا يتوارثان والدار يختلف باختلاف المنفعة والملك انتهى والذى
 فى المنع ونحوه فى القهستانى التعبير بما اذا كانا من دارين فيفيد انهما لو كانا فى دارنا وهما من دارين لا تقبل
 شهادتهما على الاخر لان الارث يمنع فى هذه الصورة لوجود الاختلاف الحكمى وهذا هو الظاهر خلافا لما
 افاده الجوى فانهم اذا كانا فى داريهما لا وجه للقضاء بشهادته لان دار الحرب ليست دار احكام فليست مل (قوله
 وعدو) العدو من يفرح لحزنك ويحزن لفرحك وقيل يعرف بالعرق انتهى خزائن (قوله لانها من التدين) فهدل
 على كمال دينه وعدائته وهذا لان المعادة قد تكون واجبة بان رأى فيه منكرا شرعا ولم ينته بنبيه وقد قبلوا
 شهادة المسلم على الكافر مع ما بينهما من العداوة الدينية جوى (قوله بخلاف الدنيوية) كشهادة المقدوف على
 القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول عليه على القاتل والمجروح على الجراح والزوج على
 امرأته بالزنا اذا كان قد نفها او لا قال العداوة ليس كما يتوهمه بعض المتفقهة والشهود ان كل من خاصم شخصا
 فى حق واتى عليه ان يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة قبل العداوة انما ثبت بخوماذ كزنا وفى القضية ان العداوة
 بسبب الدنيا لا تمنع به ما لم يقسق بسببها او يجلب منفعة او يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد
 انتهى ولا تقبل شهادة من فيه عداوة دنيوية على عدوه ولا على غيره بل تكون فادحة فى حق جميع الناس
 فان الفسق لا تجزأ حتى يكون فاسقا فى حق شخص لا فى حق غيره ولو ادعى شخص عداوة آخر يكون اعترافا
 منه بفسق نفسه ولو شهد الشاهد على آخر فخاصم المشهود عليه الشاهد قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته
 الا اذا ادعى انه دفع اليه كذا لثلاث شهد عليه وطلب الرد واثبت دعواه يدينه او اقرارا ونكول فتبطل شهادته
 وهو جرح مقبول وهل حكم القاضى فى العداوة حكم الشاهد قال شارح الوهبانية لم اقف عليه فى كتيب
 اصحابنا وينبغى ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان قضاؤه عليه بعمله لا ينفذ وان كان بشهادة من العدول
 وبحضرة من الناس فى مجلس الحكم يطلب خصم شرعى يتقذذ كره الجوى ومياق كلام البرجندى يفيد
 ان شهادة العدو قعدوه مقبولة لعدم التهمة وهذا بناء على ان العلة التهمة لما اذا كانت العلة الفسق فلا فرق
 وقد اختلف تعميل المشايخ فى ذلك قال ابو السعود ولعل فى المستئلة قولين منهم من علل بالاول ومنهم من علل
 بالثاني انتهى (قوله بلا صرار) فان اصر عليها او فرح بها او استخف او كان عالما يقتدى به فهو كبيرة كما ذكره
 بعضهم (قوله على صغائره) الاولى ان يقول على نطاه (قوله وهو معنى العدالة) قال السكالك احسن ما نقل
 فيما عن ابى يوسف ان لا يأتى بكبيرة ولا يصير على صغيرة ويكون ستره اكثر من هتكه وصوابه اكثر من خطاه
 ومروته ظاهرة ويستعمل الصدق ويحجب الكذب ديانة ومروته انتهى قال القهستانى من اجتناب الكبائر
 وفعل مائة حسنة وتسعين صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة وصغيرة ليس بعدل انتهى (قوله كل فعل
 يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة) عبارة بعد ان نقل القول بان الكبيرة ما فيه حد بنص الكتاب قال واصحابنا
 لم يأخذوا بذلك وانما يشاءوا على ثلاثة معان احدها ما كان شيعيا بين المسلمين وفيه هتك حرمة والثاني ان يكون

على ما فى الاشياء وبطل باسلامه قبل القضاء
 وكذا عبده لو بعقوبة بحر (وان اخافا له)
 كالبحر والنصارى (و) الذى (على المستأمن)
 لا عكسه (مستأمن) ولا من على مثله فى الاصح
 (وتقبل منه على) مستأمن (مثله مع اتحاد
 الدار) لان اختلاف داريهما يقطع الولاية كما
 يمنع التوارث (وتقبل من) (عدو بسبب الدين)
 لانها من التدين بخلاف الدنيوية فانه لا يأمن
 من التدين عليه كما سيجى (واما الصدوق
 لصدوقه فتقبل الا اذا كانا فى داريهما متساوية
 بحيث يصرف كل فى مال الاخر فتاوى المصنف
 معزى بالعين المحكام (و) من (من كتيب صغيرة)
 بلا صرار (ان اجتناب الكبائر) كما هو غلب
 صوابه على صغارته ودور غيرها قال وهو معنى
 العدالة وفى الخلاصة كل فعل يرفض المروءة
 والكرم كبيرة واقراء بن السكالك

اجابة شيخنا ابو الفتح
 فى نسخة

فيه منسابة المروءة والكرم فكل فعل يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة والثالث ان يكون مصرا على المعاصي
والفجور انتهى وتعبه في فتح القدير بانه غير منضبط وغير صحيح انتهى ولذا نظر المحقق فيما ذكره الشرح عنها
قال الا ان يراد الكبيرة من حيث منع الشهادة (قوله وفي ارتكب كبيرة سقطت عدالته) غير ان الحكم بزوال
العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور فلذا شرط في شرب المحرم الادمان انتهى جوى عن الكمال
وفي القهستاني عن قضاء الخلاصة لهنا راجتنا بالاصرار على الكبائر فلو ارتكب كبيرة مرة قبل شهادته
قال المحقق ولا بأس بذكر افراد سقطت عدالتهم نص عليها منها اذا نزل الصلاة بجماعة بعد كون الامام لا طعن
فيه في دين ولا حال وان كان متاولا في تركها بان يكون معتقدا فضيلة اول الوقت والامام يؤخر الصلاة او غير
ذلك لا تسقط عدالته بالتارك وكذا من ترك الجمعة من غير عذر فمنهم من اسقطها بمرة واحدة كالحلواني ومنهم
من شرط ثلاث مرات والاول اوجه وذكر الاسيحا في ان من اكل فوق الشبوع سقطت عدالته عند الاكثر
ولا بد من كونه في غير ارادة التقوى على صوم الغد او مؤانسة الضيف انتهى والاعانة على المعاصي والحل
عليها كبيرة ولا تقبل شهادة الطقيلي والرقاص والجازف في كلامه والمسخرة بلا خلاف ولا من يحلف في كلامه
كثيرا ولا تقبل شهادة الضيف والذي اخر الفرض بعد وجوبه لغير عذر ان كان له وقت معين كالصلاة بطلت
عدالته وان لم يكن له وقت معين كالزكاة والحج اختلفت فيه الرواية والمشايخ وذكر الخصاصي عن فاضل خان
ان الفتوى على سقوطها بتأخير الزكاة من غير عذر بخلاف تأخير الحج وبركوب بحر المهد لانه مخاطر بنفسه
ودينه من سكتى دار الحرب وتكثير سوادهم وعددهم لاجل المال ومثله لا يبالى بشهادة الزور وتام ذلك
في المطولات (قوله لو اعذر) بان يتركه خوفا على نفسه وكما تقبل شهادته تصح امامته واختلفوا في وقته والمختار
ان اول وقته سبع و آخره اثنتا عشرة ذكره في الخلاصة وهو سنة للرجال مكرمة للنساء اذ جاع المختونة المدة
وابن عباس لا يجيز ذبيحة الاخلف ولا شهادته انتهى من (قوله ابن كمال) عبارته والاقف لانه لا يخل بالعدالة
اذا تركه استخفافا بالدين قال الرازي لم يرد بالاستخفاف الاستهزاء لان الاستهزاء بشئ من الشرائع كفر وانما
اراد به التواني والتسكاسل انتهى حلي (قوله وخصي) يفتح انما لان عرق قبل شهادة علقمة الخصي ولانه قطع
سنة عضو ظلم فصار كمن قطعت يده ظلم (قوله واقطع) اذا كان عدلا لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع
يد رجل في السرقة ثم كان بعد ذلك يشهد فتقبل شهادته (قوله وولد الزنا) لان فسق الوالدين لا يوجب فسق
الولد كسكهم ما من (قوله كائى لومشكلا) في كل الاحكام شرعية لانية والاولى ان يقول وهو كائى (قوله
عقيق لمعتقه) لان شريحا قبل شهادة قنبر على وهو عقيقه وقنبر يفتح القاف والياء واما يضم القاف فخذ
سيدويه ذكره الذهبي في مشقبه الاسماء والانساب (قوله لجر النفع باثبات العتق) لانه لو لا شهادتهم لما انقضا
وفسخ البيع المقتضى لا يبطال العتق (قوله ومن محررم رضاها) كانه منه (قوله لومصاهرة) كلم امرأته وبنتها
وزوج بنته وامرأة ابيه وابنه لان الاملاك بينهم متميزة ولا يبدى متخيرة ولا بسوطة لبعضهم في مال بعض
فلا تحقق التهمة بخلاف شهادته لقربانه ولذا انتهى درر (قوله الا اذا امتدت الخصومة) اي سنين كافي القنية
واظهاره انه اتفاقى قال ابن وهبان وقياس ذلك ان يطرد في كل قرابة والعقبة فيه انه لما كثر منه التردد مع المحاصم
صار بمنزلة الخصم للمدعى عليه انتهى قال ابو السعود والتقيد بعدم الخصام على القول به لا يخص الشهادة
للاخ ويحوم انتهى (قوله يقبل لوعدولا) قال في البحر ينبغي حمله على ما اذا لم يساعد المدعى في الخصومة اولم
يكثرت ذلك منهم توفيقا انتهى (قوله على عبد كافر مولا مسلم) لان هذه شهادة قامت على اثبات امر على الكافر
قصد اولم منه الحكم على المولى المسلم ضمنا على ان استحقاق مالية المولى غير مضاف الى الشهادة لانه ليس
من ضرورة وجوب الدين عليه استحقاق مالية المولى لاحتماله بل ينقل عنه في الجملة انتهى (قوله لا يجوز
عكسه) وهو ما اذا كان العبد مسلما مولا كافر (قوله كافر) اي في العبد الكافر وسيد مسلم والوكيل الكافر
وموكله مسلم وزاد في الاشياء عليهما اثبات وكيل كافر كافر كافرين بكل حقه بالكوفة على خصم كافر
فيعدى الى خصم مسلم انتهى (قوله ووجهه في الدرر) قال فيها وجه الاستحسان ان المسلمين لا يحضرون موت
النصارى والوصايا تكون عند الموت غالبا بسبب ثبوت النسب النكاح وهم لا يحضرون نكاحهم فلو لم تقبل
شهادة النصارى على المسلم في اثبات الايضاء الذي ينافى على الموت والنسب الذي ينافى على النكاح ادى

قال وفي ارتكب كبيرة سقطت عدالته (قوله)
من (اللفظ) لو من عذو والا ولا وبنا خذ
والاستهزاء بشئ من الشرائع (قوله الزنا) ولو
ابن كمال (وخصي) واقطع (قوله لومشكلا)
بالزنا خلافا لما لك (وخصي) لعقبة وعكسه (قوله)
والا فلا اشكال (وخصي) لعقبة وعكسه (قوله)
تهمة لما في الخلاصة شهدا بعد عتقه هذان الثمن
كذا عند اختلاف بائع ومشتري ومن محرم وضام
ما ثبت العتق (ولا خية) امتدت الخصومة وناسم
او مصاهرة (الا اذا امتدت الخصومة) كافر على
معد على ما في القنية وفي الخرافة قطاصم الشهور
ولم يدعى عليه تقبل لوعدولا (قوله وكيل) كافر
عبد كافر مولا مسلم (قوله على) كافر على
موكله مسلم (قوله لا يجوز) تقبل (قوله)
مسلم قصدا وفي الاول ضمنا (قوله تقبل) على ذي
ميت وصيه مسلم ان لم يكن عليه دين مسلم
وفي الاشياء لا تقبل شهادة كافر على مسلم
لا سيما كافر او ضرورية في مسئلتين في الايضاء
شهد كافران على كافرته اوصى الى كافر واحضر
مسلم اعطيه حق للميت وفي النسب شهدا ان
نصراني ابن الميت قاضي على مسلم بحق وهذا
يستحسن ووجهه في الدرر

لانه لا عيار له اصل بخلافنا لا عي هذا هو الذي ظهر في توجيه الاولوية (تنبيه) نصواعلي ان نعمة السمع افضل
 من نعمة البصر لعموم منفعته فانه يدرك به من كل الجهات بخلاف البصر ولانه لا انس في مجالسة ائرس
 بخلاف اعني ولانه يدرك التكليف الشرعية بخلافه (قوله ومرد) لان الشهادة من باب الولاية ولا ولاية له
 على احد فلا تقبل شهادته ولو على كافر انتهى منع (قوله ولو مكاتباً) او مدبراً او ام ولد اذ لا ولاية له على نفسه
 كالصبي فعلى غيره اولى (قوله ومغفل) قال محمد في رجل عجمي صوام قوام مغفل يخشى عليه ان يلحق فياخذ به
 قال هذا شر من الفاسق في الشهادة (قوله ومجنون الا في حال صحته) قال في المحيط ومن يحسن ساعة ويفيق اخرى
 مشهد في حال صحته تقبل لان ذلك بمنزلة الانعام وقدر بعض مشايخنا جنونه بيوم او يومين فاذا شهد بعدهما
 وكان ما حيا تقبل انتهى وقد علم ان قوله الا في حال صحته استثناء من مجنون (قوله والتبين) انما عدل عن قول
 حافظ الدين والصغير لان العقل بالضبط وهر انما يحصل بالتمييز اذ لا ضبط قبله قال في الاسلام ان الصبي اول حاله
 كالمجنون يعني اذا كان عديم العقل والتمييز وما اذا عقل فهو والمعتوه المعامل سواء في كل الاحكام افاده المصنف
 (قوله بعد الحرة) اي النافذة فلما عتق عبده في مرض موته ولا مال له غيره ثم شهد لا تقبل عند الامام لان عتقه
 سوقوف انتهى بجر (قوله كما مر) في قوله وعتيق لمعتقه (قوله وكذا بعد ابصار) العطف يقتضي انه اذا تحمل اعني
 وادى بصيرا يقبل وليس كذلك لما تقدم من ان شرط العقل البصر وما الحكم في الثلاثة الباقية فصحيح فانه
 اذا تحمل كافر او قاسق احوال الزوجية وادى بعد الاسلام وان توبة او الطلاق مع انقضاء العدة صح انتهى حملي
 (قوله وتوبة فسق) الصحيح ان تقدير المدة في التوبة مفوض الى رأي المعدل او القاضي فهستاني (قوله وطلاق
 زوجة) يعني اذا تحمل وهو زوج وادى به زوال الزوجية حقيقة وحكما (قوله فشهد فيها) افاده انه تقبل
 في غيرها اذ لا مانع (قوله لم تقبل الاربعة الخ) فعلى هذا لا تقبل شهادة الزوج والاجر والمغفل والمتم والفاسق
 بعد رد ما انتهى من غيرها واطلق عدم القبول فشمله ولو من قاض آخر قال الوبري من رد الحاكم شهادته
 في حادثة لا يجوز لحاكم آخر ان يقبله في تلك الحادثة وان اعتمده عدل انتهى (قوله عبد الخ) وجه القبول فيها
 بعد الرد ان المردود اولا ليس بشهادة بخلاف الفاسق اذ اردت شهادته واحدا الزوجين اذ اردت شهادته ثم شهد
 لا تقبل لان المردود اولا شهادة فيقولها بعد تنقض قضاء قدامضي بالاجتهاد (قوله ومحدود في قذف)
 اي بسببه وقيد به لان الرد في غيره للفسق وقد ارتفع بالتوبة واما فيه فلان عدم قبول شهادتهم من تمام الحد
 والحد لا يزول بالتوبة (قوله واعني) يحمل على ما اذا تحمل بصيرا وادى كذلك وقد تحلل العمى بينهما وعليه
 يحمل قوله وكذا بعد ابصار السابق (قوله سهو) لانها لا تقبل اذ اردت حال الزوجية كما تقدم عن المنع (قوله
 تمام الحد) اما مادونه يكون تعزيرا غير مسقط لها وهو صريح ما في المبسوط (قوله بتكذيبه) الاظهر
 ان الباء للملابسة لا للسببية لان التكذيب لا يكون سببها (قوله بالنص) وهو قوله تعالى ولا تقبلوا لهم
 شهادة ابدا (قوله والاستثناء منصرف لما يليه) اي قوله تعالى الا الذين تابوا وارجع الى قوله واولئك هم الفاسقون
 لا لقوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا بخلاف آية المحاربين فان قوله تعالى الا الذين تابوا وارجع الى الحد لا لقوله ولهم
 عذاب عظيم لانه لو رجع اليه لما قيد الاستثناء بقيل القدرة لان التوبة نافعة مطلقا فتأذة التقييده سقوط
 الحد به (قوله الا ان يحمد كافر افسلم) لان للكافر شهادة فكان ردّها من تمام الحد وبلاسلام حدثت شهادة
 اخرى فتقبل على المسلمين والذميين (قوله على الظاهر) اي ظاهرا الرواية وظاهرا كلام المصنف انه اسلم بعد
 ما ضرب تمام الحد فلو اسلم بعد ما ضرب بعضه فضرب الباقي بعد اسلامه ففيه ثلاث روايات في ظاهرا الرواية
 لا تبطل شهادته على التأبيد فاذا تاب قبلت وفي رواية تبطل ان ضرب بالاكفر بعد اسلامه وفي رواية تبطل
 ولو بسوط كذا في السراج (قوله وان ضرب اكثره بعد الاسلام) دل هذا على ان الاسلام لا يسقط حد قذف
 وهل يسقط شيئا من الحدود قال الشيخ عمر قاري الهداية اذا سرق الذي اوزني ثم اسلم وثبت باقراره او يشهادة
 المسلمين لا يدرأ الحد وان بشهادة اهل الذمة يدرأ وينبغي ان يقال كذلك في حد القذف ولا يسقط التعزير
 بالاسلام انتهى بجر (قوله بخلاف عبد حد فعتق) حيث ترد شهادته اذ لا شهادة للعبد اصلا حال رقه فيتوقف
 الرد على حدوثها فاذا حدثت كان ردّ شهادته بعد العتق من تمام حده انتهى من الدرر (قوله او اثنين)
 او رجل وامرأتين منع (قوله والمعروف بكذب) اي المشهور به فلا تقبل شهادته فانه لا يعرف صدقه من توبته

(ومرئد ومعاونك) ولو مكاتباً او مبعوضاً (وصبي)
 ومغفل ومجنون (الا في حال صحته) الا ان يشهد
 في المرق (قوله بعد) (البلوغ) وكذا بعد ابصار الاسلام
 كما مر (قوله بعد) وطلاق زوجة لان المعتبر حال الاداء
 وتوبة فسق وطلاق في حكمهم بركة لعله شذات
 منسج تكلمة وفي الصوري حكمهم بركة لعله شذات
 فصح فيها لم تقبل الاربعة الكمال احدا الزوجين
 وكذا على مسلم وادخل الكمال احدا الزوجين
 مع الاربعة سهو (وحدود في قذف) تمام الحد
 وقيل بالاكثر (وان تاب) بتكذيبه نفسه فصح
 لان الرد من تمام الحد بالانص والافساقون
 منصرف لما يليه وهو واولئك هم الفاسقون
 (الا ان يحمد كافر) في القذف (فيسلم) فتقبل
 وان ضرب اكثره بعد اسلامه على الحدود
 بخلاف عبد حد فعتق لم تقبل (او يقيم) الحدود
 مئة على صدقه اما اربعة على قبل الحد بجر وفيه
 على اقراره به كما لو برهن قبل الحد بجر وفيه
 الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا الحدود في قذف
 والمعروف بالكذب

بإخلاف الفاسق اذا تاب عن سائر انواع الفسق تقبل (قوله وشاهد الزور الخ) منيعه يقتضيه انه ذكر ذلك
في البحر وقد اقتصر فيه على الاولين فلو قال وفي الملتقط وساق العبارة لكان اولى (قوله لو عدل لا تقبل)
قوته لانه لا تعرف قوته وقيد بالعدل لان غير العدل اذا شهد بزور ثم تاب تقبل شهادته انتهى (قوله لكن
سبحي ترجع قبولها) قال في المنع وروى الفقيه ابو جعفر انه تقبل شهادته وعليه الاعتماد انتهى (قوله ومسجون)
ولو تعدد ولذا عبر في الدرر والمنع بشهد بعضهم على بعض والتعليل يفيد (قوله وكذا لا تقبل شهادة الصبيان)
ظاهر عبارة المصنف وعبارة الصغرى يفيد انها لا تقبل شهادة البالغ الذي حضر الملاعب لفسقه بالحضور
(قوله لمنع الشرع عما يستحق به السجن) قد تمة - م البحث فيه بانه قد يسجن الشخص من غير حرم والمنع انما
يظهر في حق المسجون والنساء في الحمام لافي الصبيان لعدم تكليفهم (قوله صغرى وشرب ليلية)
ما في الشرب ليلية تقله عن الصغرى فالاولى شرب ليلية عن الصغرى (قوله في القتل) فلا تقبل في نحو الاسواق
والشجاج (قوله بحكم الدية) الاوضح في حكم الدية وهو متعلق بتقيل اى لافي ثبوت القصاص فانه لا يثبت
بالنساء وظاهر ذلك انه يحكم بالدية مع شهادتهن باحمد (قوله المعلم) ولولغير قرآن (قوله والزوجة لزوجها
وهولها) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقبل شهادة الولد والوالدة والمرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد
لسيده ولا المولى لعبده ولا الاجير لمن استأجره انتهى من (قوله وجاز عليها) اى وعليه (قوله لافي مسئلتين)
الاولى قد فها الزوج ثم شهد عليها بالزنا مع ثلاثة الثانية شهد الزوج وانما اقرب بالرفق فلان وهو يدعى
ذلك لم تقبل ولو قال المدي انا اذنت لها في نكاحه الا اذا كان دفع لها المهر باذن المولى (قوله ثم تزوجها) اى
قبل القضاء انتهى وانظر ما لو طلقها وانقضت عدتها والمسئلة بمسائلها هل يقضى بها والمناسب للمؤلف زيادة
مسئلة اخرى يزيد التفريع بها وضوحا وهي انه لو شهد لامرأته وهو عدل ولم ير الحاكم شهادته حتى يطلقها
بائنا وانقضت عدتها فانه تنفذ شهادته كافي الخاتمية (قوله فلم منع الزوجية) ولو الحكمية كافي المعتدة (قوله
لا تحمل) اى لا تمنع الزوجية عند التحمل فلو تحمل احدهما حال الزوجية وادى بعد انقضائه العدة يجوز
(قوله واداء) كافي المسئلة المنقولة عن الخاتمية (تنبيه) العبرة في الهبة وقتها لا وقت الرجوع فلو وهب لاجنبيه
ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه وفي اقرار المر بضر لزوجته وقت الاقرار فلو اقر لاجنبيه ثم نكحها ومات
وهي زوجته صح وفي الوصية وقت الموت لا وقت الوصية بصر (قوله والقرع لاصله) ولو كان فرعا من وجه
كولد الملاعنة لا تقبل شهادته لاصوله او هولاء او اقربوه لثبوت نسبته من وجهه بدليل صحة دعواه منه وعدسه
من غيره وتحرم منا كتحته ووضع الزكاة فيه ولا يرث ولا تنفقه من الطرفين حوى (قوله الا اذا شهد الجدل الخ) محل
هذه المسئلة بعد العكس لانها شهادة لاصل اقرعه انتهى حلى ثم ان صاحب المحيط جعل ذلك في صورة
مخصوصة وهي ما اذا ولدت امرأة ولد افادعت انه من زوجها هذا ويجوز الزوج ذلك فشهادته وابنه على اقرار
الزوج انه ولده من هذه المرأة تقبل شهادته لانها شهادة على الاب وفي المنع عن شرح العلامة عبد البر نقلا
عن الخاتمية القبول مطلقا من غير تقييد بحق قال المصنف ولعل وجه القبول ان اقدامه على الشهادة على ولده
وهو اعز عليه من ابنه دليل على صدقه فتنتفى التهمة التي ردت لاجلها الشهادة (قوله الا اذا شهد على ابيه لاهه)
في مال لا تطلق ادعته عليه كافي توير الادهان والضمائم معز بالفتاوى شمس الائمة الا وزجندى من ان الام
وان ادعت الطلاق تقبل شهادتهما وهو الاصح لان دعواهما لغو فان الشهادة تقبل حسبة من غير دعواهما
فصار وجود دعواهما وعدمه سواء (قوله والام في نكاحه) الوال للحال ووجهه الشر بف الجوى بان فيه
جر نفع للام واخذ السيد ابو السعود من كلام الاوزجندى السابق ان القبول هنا اولى لان الام لم تدع والشهادة
في الطلاق مقبولة حسبة (قوله لافي مسئلة القاتل اذا شهد بغيره وفي القاتل) ال في القاتل للجنس الصادق
بالمعتمد وصورتهما كافي الحلبي عن الاشياء ثلاثة قتلوا رجلا عدا ثم شهدوا بعد التوبة ان الولي قد عفا عنه
قال الحسن لا تقبل الا ان يقول اثنان منهم عفا عن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال ابو يوسف تقبل في حق
الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل انتهى قال البيهقي الذي رأيناه في تلخيص الكبرى ومرة الاكل
وعن الحسن في ثلاثة قتلوا رجلا عدا ثم تابوا اقراروا وشهدوا الله عفا عنه لا يجوز وان قال اثنان عفا عن هذا
قال ابو يوسف تقبل في حق هذا الواحد وقال الحسن يجوز في الوجهين وفي تلخيص الكبرى والفتاوى على قوله

وشاهد الزور ولو عدل لا تقبل ابدا ملتقط لكن
سبحي ترجع قبولها (ومسجون في حادثة) منع
(في السجن) وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما
يقع في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع في
الحمامات وان مسست الحجابات تمنع الشرع عما
يستحق به السجن ولا يجب الصبيان لافي الشرع
النساء فكان التقتصر مضافا اليهم لافي الشرع
بما روي صغرى وشرب ليلية لكن في الحامى تقبل
شهادة النساء وحدهن في القتل في القتل في القتل
الدية كليل يدر الدم انتهى فليتب عند الفتوى
وقد مناقبول شهادة المعلم في حوادث الصبيان
(والزوجة لزوجها) وهو لها (ولو في عدتها من ثلاث
الاف مسئلتين في الاشياء) (ولو في عدتها من ثلاث
لما في الفتنة طلقها ثلاثا وهي في العدة لم يجز
شهادتها ولا انشهادها له ولو شهد لها ثم تزوجها
بطلت خاتمة فعلم منع الزوجية عند القضاء
لا تجعل واداء (والشرع لاصله) وان عدل الا اذا
شهد الجدل بان ابنه على ابيه اشياء قال وحاز
على اصله الا اذا شهد على ابيه لاهه ولو يطلق
غيرها والام في نكاحه وفيما بعد عثمان وورق
لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسئلة
القاتل اذا شهد بغيره وفي القاتل فراجعها

الى يوسف انتهى ثم على قول الجوزي لا شهادة لانسان انفسه بل شهادتهما الثالث ولا تهمه فيها لعدم الاشتراك
 وجوب القتل على كل واحد منهما كما لا يجر منفعه انتهى واما على قول الحسن بالقبول فقد قبضت شهادة
 الانسان لنفسه بالنظر لهما وقوله وقال الحسن يجوز في الوجهين فيه نظر فانه ذكر من الحسن فيما اذا قال
 الثلاثة عفا عنا لا يجوز فان عبارة الاشياء والبيري متفقان على عدم القبول فيما اذا قال عفا عنا فقط عند الحسن
 والظاهر ان ما يوسف معه اذ لم يذكر خلافه الا في الثانية قلن اريد بالوجهين الثالث والشاهدان وافق بحر
 عبارة الاشياء السابقة ولا وجه لقول البيري والذي رأينا الخ فانه يضيق الخلق بين العبارتين (قوله لعبدته)
 اي وامته وام ولده وتقبل عليهم فاستأني (قوله ومكاتبه) لانه شهادة لنفسه من كل وجه ان لم يكن عليه دين
 ومن وجه ان كان لان الحال موقوف مرعى جوى (قوله والشرىك اشريكه) سواء كانت شركه ام لالة
 او شركه عقد عانا او معاوضة او جوارها او صنائع (قوله فيما هو من شركتهما) اما فيما ليس من شركتهما تقبل
 افقد التهمة جوى (قوله برق) فاد اطلعن المدعى عليه في الشهود وانهم عيده فعلى المدعى اقامة البيينة على حريتهم
 (قوله وحده) فلو قال هم محدودون في قذف فعلى الطاعن اقامة البيينة جوى وله الطعن ولو بعد الحكم
 ولو عدلهم الخصم قبلها فله الطعن ولو عدلهم بعد الشهادة لا يقبل طعنه (قوله وشركته) اي اذا ادعى الخصم
 ان الشاهد شرىك المدعى واقام بيينة تقبل شهادة بيئته ولا يكلف المدعى اقامة بيينة على انه ليس شرىكاه
 على الظاهر لانها بيينة اتي (قوله بزيادة الخراج) اي الذي لم يكن معينا لا تقبل لانه يدفع عن نفسه ما مغرما (قوله
 ما لم يكن خراج كل ارض معينا) فان الشاهد يشهد انه لا يجوز لنفسه معفاه ولا يدفع بها مغرما ولا يقبل فيما
 بعد (قوله شهد واعلى ضيعته) اي يعود تقعها لجميعهم اما اذا كانت جماعة معينين فلا مانع من القبول فيما يظهر
 (قوله يشهدون بشئ من مصالحه) بان شهدوا على قطعة ارض انهم من سكنهم كذا في الهندية (قوله وفي النافذة
 الخ) صورته ادعى اهل السكة قطعة ارض انهم من السكة وشهد به بعضهم ان كان الشاهد لا غرض له الا انبات
 نفع عام لا بجر مغنم له تقبل وان اراد ان يفتح بابا فيها لا تقبل (قوله وكذا في وقف المدرسة) ومثلها شهادة اهل
 المحلة بوقف المسجد والشهادة على وقف المسجد الجامع وشهادة ابناء السبيل اذا شهدوا بوقف على ابناء السبيل
 فالتمه القبول في الكل وقيد بالشهادة بوقف المدرسة لان شهادة المستحق فيما يرجع الى الغلة كشهادته باجارة
 ونحوها لا تقبل لان له حقا في المشهود به فكان متبعا انتهى بحر (قوله والا جبر الخصاص) وذلك لان منافعه
 مستحقة للمستأجر وهذا لا يجوز له ان يؤجر نفسه من آخر في تلك المدة فلو جازت شهادته للمستأجر كانت
 شهادة بالاجر لان شهادته من جهة منافعه فلا تقبل شهادته في تجارة استاذة ولا في شئ آخر انتهى شلمي وقيد
 بالخاص لان شهادة المشتري كالخياط تقبل لانه لا يثبت وجب اجرا الا بعد له فاذا لم يستوجب باجارتها شيئا انتفت
 التهمة عن شهادته انتهى ومثل الاجبر الخاص شهادته المبيها جبر الاجبر المستأجر والمستعير للمعبر بالمستعير انتهى
 بحر (قوله او مشاهرة) وكذا ما يؤوله كما في الخلاصة (قوله او الخادم او التابع) بحر القرق بين المذكورين وقد يقال
 ان المراد بالخادم من يخدمه بغير اجر والتابع من يكون يتبع في منزل المشهود له من غير خدمة كالأولاد في البيت
 والحراد بالتمليذ الصانع التابعون لكبيرهم (قوله من القنوع) بالضم المراد به السؤال كما هو احد معانيه وبطاق
 على التبدل ومن دعاهم نسأل الله القناعة ونعوذ به من القنوع ويطلق على الرضى بالقسم فهو ضد وفي المثل
 خير القنوع وشرا الفقر الخسوع والقبول كنع واسم الفاعل قانع وقنوع اما القناعة فارضى بالقسم كالقنوع
 محركا والفعل كقنوع وباسم الفاعل قنع وقانع وقنوع وقنيع فإداه في الفاهوم وهذا علمت ان قوله لامن القناعة
 يعني ان المراد بالقنوع اما السؤال واما التذلل وعلمت ان القنوع يأتي بمعنى القناعة (قوله ومغاذة) اي الحديث
 الخ صرح به في القنوع ونقله عنه في الشري نيلانية (قوله من يفعل الردي) اي من افعال النساء من التزين بزينةهن
 والتشبه بهن في الفعل واقول فالفعل مثل كونه محللا للواطئة والقول مثل تدين كلامه باختياره تشبها بالنساء
 انتهى غريب وجعل بعضهم الواو في قوله والقبول يعني اوقا حدهما كاف لان التشبه بقولهن حرام للرجال
 وجعل الله ستاتي الخت خلقة بمنزلة امرأ واحدة في الشهادة وهو غريب (قوله ومغنية) ولو بشر في حكمة
 فهد ستاتي لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصوتين الا حقيق المغنية والنابض وصف الصوت بصفة صاحبه اعلم
 ان التغنى للهوا وجمع المال حرام بلا خلاف والزوج كذلك خصوصا اذا كان من المرأة لان دفع الصوت منها

(والعكس) التهمة (وسيد لعبدته ومكاتبه)
 والشريك اشريكه فيما هو من شركتهما
 لا تهمه لنفسه من وجه في الاشياء وفي قنوع
 ان يطعن بزيادة برق وحد وشركه بعض منهم
 التذلل في لو شهد بعض اهل القرية على بعض ارض
 بزيادة الخراج لا تقبل ما لم يكن خراج كل ارض
 معينا او لا خراج للشاهد من مصالحه لو غير نافذة
 تشهد واعلى ضيعته انهم من سكنهم كذا في الهندية
 اهل سكة يشهدون بشئ من مصالحه لا تقبل وان
 وفي النافذة ان طالب بيتا وكذا في وقف المدرسة
 قال لا تأخذ شأنا تقبل (والا جبر الخصاص) التام
 انتهى فليحفظ (والا جبر الخصاص) التام
 مستأجرة او مشاهرة او بالاجور استأجره ضرر نفسه
 الخصاص الذي بعد ضربه استأجره ضرر نفسه
 الخصاص من نفسه دور ويؤدي معنى قوله عليه
 ونفعه نفع نفسه من القنوع لامن القناعة ومغاذة
 السلام لان شهادة القانع اهل البيت اي الطالب
 معاشه منهم من القنوع لامن القناعة ومغاذة
 قبول شهادة المستأجر والا استاذة (ومغتنم)
 بالفتح من (يقول الردي) يوقى واما ما اكسر
 فالتكسر التاني في اعضائه وكلامه مخلقة
 فقبيل بحر (ومغنية) ولو انفسها

حرام بلا خلاف انتهى شلبي (قوله لحمة رفع صوتها) ظاهره انه يحرم رفع صوتها في مكانها الخالص بها بحيث لا يستعمل الاجنبى وفيه نظروني الهندية عن شرح ابي السكارم فلا تسبح شهادة مغنية تسبح الناس صوتها وان لم تنغن لهم انتهى وهو ظاهر (قوله ويذبحي تقييده الخ) مثله كل من اتي باليمن ابواب الكبار افاده السكال (قوله باجر) اطلق في مسكين وفي القهستاني ونابجة في مصيبة الناس ولو بلا اجر فتقبل ممن ناحت في مصيبة نفسها اشار اليه في الكافي وغيره انتهى والنوح البندبة وتعداد المحاسن انتهى وفي القاء وسرناح بكى واستبكي غيره (قوله زيادة اضطرارها) اي وفي النوح تخفيف هذه الضرورة وانما قلنا ذلك ليظهر قوله فكان كك الشرب للتداوي (قوله فكان كالشرب) اي شرب محرم للتداوي فانه يجوز عند الثاني للضرورة (قوله وعدو بسبب الدنيا) كنهادة المقتول ولينه على القاتل والجروح على الجراح والمقتول على القاطع عليه الطريق على القاطع فليس كل من خاصم شخصا في حق يصير عدوا له كما هوهم بعض المتفهمة بجر (قوله فتقبل له لاعليه) هذا يقيد قبولها لغير عدوه وعليه وينبغي تقييده بما اذا لم يفسق به كما ياتي انتهى حلي (قوله مالم يفسق بسببها) وهي الرواية المنصومة والاطلاق اختيار المتأخرين وفي القهستاني ما يقيد انهما عليه المتأخرون هو الصحيح في زمانهم وزمانا انتهى وينبغي ان يقال فيه ما قيل في مد من الخمر من الاشهار (قوله سواء شهد على عدوه وغيره) اولهما انتهى حلي (قوله على العالم) ليس بقيد بدليل التفرع والتعليل انتهى حلي (قوله والعالم الخ) اتي به دفعا لتوهم ان العالم المدرس (قوله من يستخرج المعنى) السنين واثاء زائد نك والمراد باخراجه من التركيب فهمه منه والظاهر ان المراد به من يعلم العلوم الشرعية وبعض آلتها (قوله ويجازف في كلامه) هو المكثرون الذي لا يتحرى الصدق فان من كثر كلامه كثر سقطه وروى ان الفضل بن الربيع وزير الخليفة شهد عند ابي يوسف فرددته شهادة فعاتبه الخليفة وقال لم رددت شهادته قال لاني سمعته يوما يقول للخليفة انا عبدك فان كاذبا قاتلا لشهادة للعبد وان كان كاذبا فكذلك لانه اذا لم يبال في مجلسك بالكذب فلا يبال في مجلسي فعذره الخليفة انتهى (قوله او يحلف فيه كثيرا) اي وان كان في صدق فان جرائته على ذلك تقتضي قلة مبالاة به ووالدين ولانه رعا اذاه ذلك الى الكذب فيه (قوله او اعتاد شتم اولاده وغيرهم) كما ليكمه واهله فان كان ذلك يصدر منه اسديانا لا يؤثر في اسقاط العدالة لان الانسان قلما يخلو منه هندية وحرر ابن وهبان مسألة الشتم حيث حال والمثقة في ذلك ان الشتم لا يحلوا ما ان يكون بما فيه او بما ليس فيه في وجهه اوفي غيبته فان كان في غيبته فهو غيبة وانما توجب الفسق وان كان في وجهه ففيه اساءة اذ كان منه من صنيع رعا الناس وسوقتهم الذين لا حرمه قتلهم ولا حياء فيهم واذ ذلك مما يسقط العدالة وكذا اذا كان السبب باللعنة والابعاد كما يعمد من لا خلق لهم من السوقه انتهى اي وان كان بما ليس فيه فهو كذب وحكمه ظاهر (قوله لانه) اي الاعتقاد (قوله كثر لزكاة) اي من غير عذرو به اخذ القبيح (قوله اوجع) قال في المضمرات وبتاخير الحج لا نسقط خصوصا في زماننا انتهى (قوله او ترك جماعة) استخفا فابان لا يستظم امرها كما يعمد العوام او جماعة اوفسقا لا يجوز شهادته وان تركها متاولا بان كان الامام قاضا فافكره الا قد آبه ولا يمحس كنه ابن بصرفه فهذا لا يسقط للعدالة هندية (قوله اوجعة) اي ثلاث مرات على ما في المضمرات بجماعة ورجبة عنها من غير عذر وان تركوا بعد المرض او بعد المصرا او بتاويل فسق الامام لا ترو هندية (قوله او كل فوق شبع) عند اكثر بن والظاهر ان المراد بالشبع ما لا يضره وبما زاد عليه ما يضر لانه هو الذي يحرم (قوله بلا عذر) راجع الى الثلاثة قبله ومثال العذر في الاكل مؤانسة الضيف والتقوى على الصوم (قوله وخروج لفرجة قدوم امير الفتوى على انهم ان خرجوا للتعظيم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار بطل العدالة ظهريه (قوله وركوب بحر) اي بحر الهند لانه اذا ركب البحر الى الهند فقد خاطر بنفسه ودينه ومنه سأكني دار الحرب وتكثر سوادهم وعددهم ونشبههم لئلا يبال بذل لئلا يبرجع الى اهل غنبا فاذا كان لا يبال بما ذكر لا يأمن ان يأخذ من عرض الدنيا فيشتم بالزور وقال ظهير الدين لا يمنع حال العلامة عبد البر والذي يظهر ان المنع ليس الركوب له مطلقا بل مع ما اقترن به وهذا حين كان الهند كله كفرا كما يرشد اليه التعليل كيف والمنص القطعي لباح ركوب البحر مطلقا الا عند ظن الهلاك وما زال السلف يركبون البحار من غير انكار ونص القراء ان اعظم دليل على الجواز انتهى يتصرف وفي القهستاني وقيل يشهدوا كركب البحر للتجارة وغيره وهو الصواب انتهى (قوله ولبس حرير)

لحمة رفع صوتها بادر وينبغي تقييده بما ذكرنا
عليه بل يندرج عند القاضى كافي مد من الشرب
على الامور كذا واني (ونابجة في مصيبة غيرها)
باجر در دفع زائد العيني خلوف في مصيبتها تقبل
وعليه الاواني زيادة اضطرارها واسلاب صديها
واختيارها فمكان كالنفس بالتداوي (وعذر)
بسبب الدنيا جعله ابن كمال عكس التفرع لاصله
فتقبل له لاعليه واخذ في الوهانية والحلية
قبولها مالم يفسق بسببها قالوا بالحق فست
لا تخرج منه وفي الاشياء في ثمة فاعذر اذا اجتمع
الحلال والحرام لا تقبل شهادة الجاهل
شهد على عدوه او غيره لا تقبل شهادة الجاهل
وفي قتادى المصنف ترك ما يجب تحله شرعا
على العالم لنفسه ترك على مثله وغيره والحكم
لحقيقة لا تقبل شهادته على مثله وقال والظاهر
نعم تركه على تركه ذلك ثم قال وينبغي
يستخرج المعنى من التركيب كما يجب فيه كثيرا
(ويجوز في كلامه) او يحلف فيه كثيرا
او اعتاد شتم اولاده وغيرهم لا يمحس كنه ابن بصرفه
كثرت زكاة اوجع او كل فوق شبع بلا عذر
جماعة اوجعة او كل فوق شبع بلا عذر
وخرج لفرجة قدوم امير الفتوى
بحر وركوب في سوق

الحق قوله او قرح محل ذلك فيما يظهر على من شهر بذلك (قوله اولى قبله) ظهره ولحق بناء مع ان الامة يقولون
بعدم الكراهة فيه فالظاهر ان يقيد هو وما بعده بالصراخ (قوله وشتم للداية) محمول على الاعتياد افاده
في الهندية (قوله وفي بلادنا يستعملون بائع الدابة) فيجوز فيه التفصيل في الاعتياد وعدمه (قوله يستقصي)
بالصاد المهملة اي يبالغ (قوله فيما يقرض) وفي نسخة يقبض وهو كذلك في الخلاصة والذي في شرح الوهبانية
لعبد البر والشرب لا يقرض بالباء المشناة تحت والقاف انتهى حلي (قوله ولا شهادة الاشراف من اهل العراق
لشعبهم) فاذا ثبت احدهم نافية افي سيد قومه فيشبهه ويشفع فلا يؤمن ان يشهد بالزور انتهى عبد البر (قوله)
ولا من انتقل الخ) لانه لا يكون اهلا للشهادة فلا يعتمد عليه منخ والطاهر ان يقلل ولا من انتقل من مذهب
الى مذهب لانه ممنوع منه كما تقدم والغالب من احوال المتقلبين عدم التقيد بهم في احوالهم ثم بعد كتابي هذا
رايت المصنف آخر الباب نقل عن الجواهر ما قصه ان انتقل اليه لقله مما لانه في الاعتقاد والجرأة على
لانتهال من مذهب الى مذهب كما يتقوله ويميل طبعه اليه لغرض يحصل له فانه لا تقبل شهادته انتهى (قوله)
وكذا بائع الاكفان والخنوط) قال شمس الامة انما لا تقبل اذا ابتكر لذلك العمل وترصده اما اذا كان يبيع
اشياء ويشتري منه الاكفان فيجوز شهادته هندية عن الذخيرة وتعليل المؤلف يدل على هذا (قوله وكذا الدلال)
قال في الهندية عن الفتح ان اهل الصلوات والنبشة كالزبال والمجانين والجناسون والدلالون انتهى ويحتمل ان المراد
قوم صالحون فهم يعلم القادح لا يبنى على ظاهر الصناعة وكذا الغاسون والدلالون انتهى ويحتمل ان المراد
الدلال اذا شهد على البيع فانه قال في الهندية الوكيلان بالبيع والدلالان اذا شهدا وقالوا نحن بعنا هذا الشيء
من فلان لا تقبل شهادتهما انتهى (قوله والوكيل) اي بالنسكاح (قوله لو بائعات النسكاح) اي لا تقبل بائعات
النسكاح لانها شهادة على فعله (قوله تقبل) لانه شهد بقيام النسكاح لا بعقدده (قوله بالنسكاح) اي باثباته ولا يذكر
الوكالة اي انه كان وكيله فيه كذا اظهر لي في فهم هذا المقام (قوله ولمنعه) اي ما ذكره المصنف في كتاب الاجابة
من كتابه المسجى بالعين (قوله والصكاكين) الصحيح انها تقبل اذا كان غالب حالهم الصلاح هكذا في الهندية عن
الذخيرة والغبائية والفتح (قوله والمخضرين والوكلاء المتعقلة على ابوابهم) اي القضاة وهو متعلق بالثاني وحذف
من الاول نظيره قال فخر الدين لما مثل عن شهادة عوان الحكيم والوكلاء على ابواب القضاة قال لا تسمع شهادتهم
لانهم ساعون في ابطال حق المستحقين فهو فاسق فلا تسمع (قوله اخرج من الوصاية) نص على المتوهم لانه اذا لم
يخرج فشهادته للميت بدین او غيره باطلة - واما كانت الووثة كبارا ارضغارا ولو شهد على الميت بدین قبلت
على كل حال هندية (قوله بعد قبولها) اما اذا لم يقبل بعدم موت الموصى ولم يرتد فشهد قال القاضي يقول له لا تقبل
الوصاية فان قبل ابطالها وان رد امضاها وان لم يجر شي وقف القاضي ملنقط (قوله للميت) ولا لليتيم هندية
قوله ابدا) اي وان لم يخاصم هندية (قوله وكذا الوكيل) اي شهادة الوكيل للموكل (قوله فكذلك) اي لا تقبل
عند ابى يوسف وتقبل عند الامام ومحمد كذا في الذخيرة وانما اقتصر المؤلف على قول الثاني لما قيل ان الفتوى
راقتضاء على قوله في الوقف والقضاء (قوله لان بطلانها) فيه حذف اسم ان (قوله فترده شهادته) اي من غير ادمان
هذا بخلاف لما في السكا في حيث قال وانما شرط الادمان ليكون ذلك ظاهرا منه فان من شرب الخمر سرورا ولا يظهر
منه ذلك لا يخرج من ان يكون عدلا وان شربها كثيرا وانما تسقط عدالته اذا كان ذلك يظهر منه او يخرج
سكران فتلعب به المصبيان فانه لا مروة مثله ولا يحقر عن الكذب عادة وفي فتاوى قاضي خان لا تقبل شهادة
مدمن الخمر ولا مدمن السكر لانه كبير قو في الذخيرة لا تجوز شهادة مدمن الخمر بلعي وعيني وفي النهاية الادمان
شرط في الخمر ايضا في حق سقوط الامة انتهى فهذه نقول سرية في عدم الفرق في اشتراط الادمان بين الخمر
وغيره فاذا ذكره الشرح تبع الصاحب البحر لا يعول عليه ابو السعود وقد تقدم انه يشترط الاشتغال في كل من اتي
بابا من ابواب الكبار (قوله وما ذكره ابن السكال) من ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا بالاصرار
عليه (قوله كما حرره في البحر) حيث قال فيه وهو غلط لما قدمناه عن المشايخ من التصريح بان شربها كبيرة
ولما لفته للحدث المشهور في الكبار انها لم تسمع وذكرتها شرب الخمر انتهى بل انما شرط الادمان عليها للاشتغال
لانا صغيرة (قوله قال وفي غير الخمر) فدللت انها يشترط فيها ايضا (قوله يشترط الادمان) اعلم انه اختلف
في الادمان هل هو بالفعل او بالنية على قولين محكيين فيه وفي الاصرار وكما في البحر قال ابن كمال ولا يذهب

اولا في قبله او من اوله وسقط لي ومسفرة
ورقاص وشتم للداية وفي بلادنا يستعملون بائع
الدابة فتح وغيره وفي شرح الوهبانية لا تقبل
شهادة الضيل لانه يخله يستقصي فيما يقرض
من الناس فيأخذ زيادة على حقه فلا يكون
عدلا ولا شهادة الاشراف من اهل العراق
لشعبهم ونقل المصنف عن حنيفة الى مذهب
ولا من انتقل من مذهب الى مذهب الاكفان والخنوط
اشافى قال وكذا بائع الاكفان والوكيلان
لشهادة الموت وكذا الدلال والوكيل والحليلة انه
النسكاح اما لو شهدا بها امر آتة تقبل والحليلة انه
يشهد بالنسكاح ولا يذكر الوكالة بزيادة ونسبيل
ويستجده قدوى اقدم في واقعة انه وذكره
المصنف في اجابة معيته من الدلالين والصكاكين
انه لا تقبل شهادة الدلالين والصكاكين على ابوابهم
والمخضرين والوكلاء المتعقلة على ابوابهم
وتنحو في فتاوى مؤيد زاده وفيها وصى اخرج
من الوصاية بعد قبولها لم يجر شي فترده شهادته للميت
ابدا وكذا الوكيل والا فكذلك عند ابى يوسف
ارخصهم اتفاقا ولا فكذلك عند ابى يوسف
او مدمن السكر لانه كبير قو في الذخيرة وما ذكره ابن
مكي الكبيرة فترده شهادته وما ذكره ابن
السكال غلط كما حرره في البحر قال وفي غير الخمر
يشترط الادمان لان شربها صغيرة

قال ابن الانباري في النهاية السبب الشتم يقال سبه بسبه وسبا باقبل هذا محمول على من سبه او قائله بغير تأويل
وقيل انما قال ذلك على جهة التغليب لانه يخرج به الى الكفر والنسب اقول هذا خلاف الظاهر انتهى (قوله
منهم ابو حنيفة) كذا ذكره الكردى في مناقبه وتبعه صاحب العناية (قوله عن ابي يوسف) الظاهر ان حكم
هذا الفرع متفق عليه لما سبق من قبول شهادة اهل الاهواء وانما نسب لابي يوسف لانه مخرجه (قوله
من سب الصحابة) لانه لو سب واحدا من الناس لا تقبل شهادته فهذا اولى قهستانى وفي المنع لانه لا يأتى به
الا بضيغف العقل والسخيف لا تقبل شهادته انتهى بلمعنى (قوله عن تبرا منهم) كالخوارج فانهم من اهل الاهواء
غير المكشورة (قوله شهدا ان اباهما) مثل الابن كل من لا تقبل شهادته للموكل واما حكم الاجنبيين اذا شهدا
بذلك بعد الدعوى فانها تقبل قياما واستحسانا والقياس فيما ذكره ان لا تقبل للثمة بعود النفع (قوله اذ جاءه
اى الايضا المفهوم من اوصى (قوله استحسانا) ويكون وصى القاضى لا وصى الميت كما حرره المقدسى
ولا بد من كون الموت معروفا في هذه المسائل الا في مسئلة غريمى الميت فانها تقبل وان لم يكن الموت معروفا
لانها يقران على انفسهما بثبوت ولاية القبض للمشهود له فانفتحت التهمة وثبت موت تهاب الدين باقرارهما
في حقهما (قوله كشهادة اثنى الميت) اى لرجل ياتى وصى وكذا فيما بعد (قوله ووصيه) انما ملك اتفاقى نصب
الثالث لا قرارهما بالهجر عن القيام بامور الميت انتهى وفيه تأمل (قوله ثالث على الايضا) مر ببط بالاخيرة
(قوله الغائب) اما لو كان حاضرا لاتسمع هذه الدعوى اذ لاتسمع الدعوى بالتوكيل لانه من العقود الجائزة
(قوله وانكر) معورته ان يدعى صاحب ودبعة عليه تسليم وديعته الموكل في دفعها فيجحد ويشهد به ويقبض
دبونه بجر اى فلا تقبل (قوله والفرق) انما يحتاج الى الفرق في صورة الدعوى فيما واما في صورة الانكار
فالحكم متحد وقدم وجهه في الوصى وهو ان القاضى لا يملك اجباره على قبول الوصية (قوله الوصى) اى وصى
القاضى (قوله او وصى الميت) في نسخة اى (قوله بحق للميت) والى تيم واحترى بذلك عن شهادته بدى عليه
فانما تقبل كما في الهندية (قوله بعد ما عزل القاضى) وليس له عزله الا بحكمة ومفهوم هذا القيد كالتى بعده
معلوم بالاولى (قوله في ماله او غيره) اى في ماله الذى تحت يده او غيره (قوله لحلول الوصى محل الميت) هذا
لا يظهر الا اذا بقيت وصايته اما اذا عزل عنها فلا يظهر الا باعتبار ما كان (قوله فكانت كالميت نفسه) اى فكانت
شهادته لنفسه (قوله ولو شهد الوكيل الخ) عبارة بجملة وتفصيلها في الهندية فانه قال غيا وشهادة الوكيل للموكل
بعد العزل ان خاصم لا تقبل وان لم يخاصم تقبل وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الاخيرة
ولو وكله بكل حق قبل فلان بحضور القاضى نفاذه في الف فعزل فان شهد بذلك الا فردت وان شهد بما
آخر لم ترد وان لم يعلم القاضى بوكالته وانكر فلان وكالته وانتهى بالبينة ثم عزله وشهدت شهادته للموكل في كل
حق قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق حادث بعد تاسخ الوكالة فيثبت تقبل كذا في الكافي (قوله اتفاقا
للتهمة) اى ثمة تصديق نفسه فيما خاصم فيه (قوله والا قبلت لعدمها) لان الموكل حى وهو قائم في حق نفسه
دون الوكيل والوكيل ان يخرج نفسه متى شاء من الوكالة وهو يفعل من ذلك ما امر به الموكل فاذا عزل قبل
الخصومة لم يملكه تهمة فيما شهد به قبلت شهادته انتهى من (قوله لعله كالوصى) فلا تقبل شهادته مطلقا (قوله
وعامه فيه) قال فيه من جنس الاول الوكيل بالخصومة اذا خاصم عند الحاكم ثم عزل لا تقبل شهادته والسفيع
اذا طلب الشفعة اى عند القاضى وخاصم المشتري ثم تركها لا تقبل شهادته بالسفيع ومن جنس الثاني
الوكيل اذا لم يخاصم والسفيع اذا لم يطلب وشهد تقبل شهادته انتهى (قوله متفق عليهما) فيه ان ابا يوسف
جعل الوكيل كالوصى وان لم يخاصم مع انه بعرضية ان يخاصم (قوله ثم عزله) اى الموكل قبل الخصومة عند
القاضى (قوله عندهما) وعند ابي يوسف هو كالوصى (قوله او عليه) اى الموكل (قوله عند القاضى) متعلق بقوله
وكله (قوله بالف درهم) متعلق بخاصم (قوله تقبل) لانه مال آخر لان المائة دينار مال آخر غير الذى خاصم فيه
اولا (قوله وخاصم) اى فانما لا تقبل مطلقا وذلك بان انكر المادى عليه وكالته فابتهى بالبينة ثم عزل وشهدت
شهادته للموكل في حق كل قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق حادث بعد تاسخ الوكالة فيثبت تقبل وقد نقلناه
عن الكافي (قوله فلم تقع الشركة له) اى للشاهد في ذلك اى فيمضى في الذمة وانما ثبت الشركة في المقبوض
بعد القبض ووجه قول ابي يوسف بعدم القبول ان احدا الفريقين اذا قبض شيئا من التركة يدنيه شاركة

وفيما افرق بين السلف والخلف ان السلف
الصالح الصدور الاول من التابعين منهم ابو حنيفة
رضى الله عنه والخلف بالفتح من بعدهم في الخير
وبالسكون في الشر مجر وفيه عن العناية
عن ابي يوسف لا قبل شهادته من سب الصحابة
واقبلها بمن تبرا منهم لانه يعتقد بباران كان
على باطل فلم يظهر فسقه بخلاف الساب
(شهدا ان اباهما) الوصى اليه فان ادعاه جئت
شهادتهما استحسانا وصيبيك الثالث على
ومدبونه والموصى لهما ووصيبيك الثالث على
الا يضا (وان انكر لا) لان القاضى لا يملك
اجبار احد على قبول الوصية عيني (ك)
لا تقبل (ولو شهدا ان اباهما) الغائب (وكله
يقبض دونه وادى الوكيل او انكر) والغائب
ان القاضى لا يملك نصب الوكيل اى وصى الميت
بخلاف الوصى (شهد الوصى) عن الغائب
(بحق للميت) بعد ما عزله القاضى عن الوصاية
ونصب غيره او بعد ما ادرك الورثة (لا تقبل)
شهادته للميت في ماله او غيره (خاصم اولاً)
لحاول الوصى فاض فمكان كالميت تصه
نفسه بلا عزل فاض فمكان كالميت تصه
فاستوى خصامه وعدمه بخلاف الوكيل
فلذا قال (ولو شهد الوكيل بعد عزله
لن خاصم) في مجلس القاضى ثم عزله بعد عزله
(لا تقبل) اتفاقا للثمة (والا قبلت) لعدمها
خلاف الثاني فعله كالوصى (لا تقبل)
ان ياتى كل من صار بعرضية ان يصير خصما
شهادته فيه ومن كان بعرضية قبل وهذا ان الاصلان
ولم يصب خصما بعد تقبل وهذا ان الاصلان
متفق عليهما وانما فيه قيد بان يخاصم القاضى

هذا هو
المراد

على فسقهم مقبولة استقواء عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل انتهى (قوله وذكر وجهه) حيث قال
 انما لا تقبل البيئته على الجرح المجرد لانه لا يدخل تحت الحكم والبيئته انما تقبل فيما يدخل تحت الحكم
 وفي وسع القاضي الزامه وهذا لا يختلف بكونه قبل اقامة البيئته على العدالة وكونه بعدها (قوله وفيه) اي كلام
 النفاية حيث جعل عدم قبول التفسير المجرد في الشاهد المعدل وهو يفيد انه يقبل في غير المعدل (قوله
 لم يلتفت) الاولى لا يلتفت اي لا يعتبرها على انها شهادة مسقطه لشهادته الشهود ولو ادعى انما لا يلتفت عنه عن الحكم
 الى ان يعدلوا فاذا عدلوا قبل شهادتهم فآكل الى الكلام السابق (قوله ولكن يركى الخ) ولو كانت شهادة مقبولة
 لم يطلب التزكية بعدها (قوله وجعله) اي جعل قبول الشهادة اذا عدلوا قوامها الخ فقد علمت انه لا حاجة
 الى ذلك وان الخلاف لفظي (قوله على الجرح المجرد) الاولى الاثبات بالبلاء وفي نسخة المفرد ولا حاجة اليه
 بل زيادة محضة (قوله بانهم فسقة الخ) انما لم يقبل لان البيئته انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع
 القاضي الزامه والعسق مما لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لانه يدفعه بالتوبة ولان الشاهد
 صار بهذه الشهادة فاسقا لان فيها اشاعة الفاحشة بالضرورة وهي حرام بالنص والمشهدود به لا يثبت بشهادة
 الفاسق انتهى بحرف في القضية من الحدود لو قال له يا فاسق ثم اراد ان يثبت فسقه لا تقبل انتهى (قوله اوزناه)
 بخلاف ما اذا شهدوا انهم زنا او شربوا او سرقوا يقبل وهو في الاول محمول على ما اذا كان السبب متقادما
 وفي الثاني على غير المتقادم والتقادم في الشرب بزوال الريح وفي غيره بشهر قال العلامة المقدسي ويمكن ان يفرق
 بما هو اطهر من ذلك بان قولهم شربة اوزناه او اكثر بما هم فاعل وهو قد يكون بمعنى الا تقبل فلا يقطع
 بوصفهم بما ذكر بخلاف الماضي من قولهم شربوا او زنا او سرقوا انتهى بتصرف وفي الكلام الا في ما يفيد
 انهم قالوا زنا ووصفوه او سرقوا من كذا وبيئته او شربة خمر ولم يتقادم العهد انتهى فيقول ما هنا على بانهم
 لم يقولوا ذلك (قوله او على اقرارهم انهم شهدوا بزور) اعترض بانهم شهادة باقرارهم الداخذ تحت الحكم
 واجيب بان فيه هتكة التزكية لا يثبت النسق والمشهدود به لا يثبت بشهادة الفاسق وفيه ان الشهادة على اقرار
 الشهود يكون حكاية لاهل تلك من قولهم فهو كالشهادة على اقرار المدعي بفسقهم افاده الوالي (قوله وانهم
 اجراء في هذه الشهادة) انما لم تقبل لانها شهادة على جرح مجرد والاستحسان وان كان امرا اشد على الجرح
 ولكنه لا خصم في اثباته اذ لا تعلق له بالاجرة انتهى (قوله فلا تقبل الخ) هذا تكرار محض مع ما تقدم (قوله
 على الجرح المركب) انما كان مركبا بالنظر لا بترتيب عليه من رد شهادتهم فكانه هو وما يترتب عليه شيان
 (قوله كافر المدعي بفسقهم الخ) انما قبلت لانهم ما شهدوا باظهار الفاحشة وانما حاكموا اظهارها عن غيرهم
 فلا يصرون فسقة بذلك والافراد ما يدخل تحت الحكم ويقدر القاضي على الزامه لانه لا يرتفع بالتوبة
 وفي خزنة الاكل لو برهن على اقرار المدعي بفسقهم او بما يبطل شهادتهم يقبل وليس هذا الجرح وانما هو من باب
 اقرار الانسان على نفسه انتهى (قوله وانهم عبيد) اي اذا اقام البيئته انهم عبيد لان الرق حق لله تعالى فمستأنى
 ولا يتوقف الطعن بالرق على دعوى سيدهما واثباته لا يخصص في الشهادة بل اذا اخبر القاضي برقمهما اسقط
 شهادتهما والاحسن ان يكون بالشهادة واذا سألتهما القاضي فقالا اعتقنا سيدينا فبرهننا ثبت عتق السيد
 في غيبته فاذا حضر لا يلتفت الى انكاره كما في خزنة الاكل (قوله او محمد ودون في قذف) انما قبلت لانها ليس
 فيها اشاعة فاحشة لان الاظهار حصل بالقضاء وانما حاكموا اظهار الفاحشة عن الغير (قوله او انه ابن المدعي)
 او عملوه واحد الزوجين (قوله او قاذف الخ) قال القسم ستان انما قبلت لانها لا توجب حقاله وهو الحد (قوله
 او انهم زنا ووصفوه) فيه ان هذه شهادة اثنين وهي توجب القذف عليهما ولا توجب حقاله تعالى ولا للعبد
 الا ان يفرض ان الشهود اربعة (قوله كما مر في بابه) اي باب حد الشرب من ان التقادم فيه بذهاب الريح
 وفي غيره بشهر (قوله او قتلوا النفس عمدا) فيه ان هذه شهادة لا توجب حقاله تعالى ولا للعبد لعدم تعيين
 ولي الدم ولا احتمال انه قتل عمدا بحق كان قتل المقتول ولي القاتل (قوله او شر كاه المدعي والمدعي مال)
 يشتركون فيه درو وليس المراد انه اقام شاهدين على انهما شر كاه في المدعي به والا كان اقرارا بالمدعي لهما
 بل هي قائمة على اقراره بمجرم زيدا (قوله واعطاهم ذلك مما كان في عنده) انما قبلت لانه خصم في ذلك
 ثبت الجرح بناء عليه انتهى (قوله لدعواه الخ) على الزيلعي عدم القبول اذا ادعى انه اعطاهم من ماله بقوله

وذكر وجهه وظاهر كلام الوالي وعرضي زاده
 المائل اليه وكذا القهستاني حيث قال وفيه
 ان القاضي لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن يركى
 ان القاضي فان عدلوا قبلها وعزاه
 الشهود من اوعنا على قولها لا قبله
 للمعصية وجعله البرجندى على
 القنبة (مثل ان يشهدوا على شهود المدعي) على
 الجرح المجرد (بانهم فسقة او زناه او اكله الربا
 او شربة الخمر او في هذه الشهادة وان المدعي
 او انهم اجراء في هذه الشهادة لهما على المدعي
 في هذه الدعوى او انه لا شهادة له بعد ان شهدوا
 عليه في هذه المادنة) فلا تقبل بعد ان شهدوا
 بل قبله درو واعتداه المصنف (قوله او شر كاه المدعي بفسقهم
 على الجرح المركب) زور او باهتسا جرحهم على
 او اقراره بشهادتهم زور او باهتسا جرحهم على
 هذه الشهادة او على اقرارهم انهم شهدوا بزور
 المجلس الذي كان فيه الحق يعني (او انهم عبيد
 او محمد ودون في قذف) او انه ابن المدعي او اوه
 عناية او قاذف والمشهدود به (او انهم زنا
 ووصفوه او سرقوا من كذا) وبيئته (او شربوا
 الخمر ولم يتقادم العهد) كما مر في بابه او قتلوا
 النفس عمدا يعني (او شر كاه المدعي) واعطاهم
 او انه استاجرهم بك الهوا) للشهادة (واعطاهم
 ذلك مما كان في عنده) من المال ولو لم يتقبله
 ذلك مما عساه الاستحسان لغيره ولا ولاية له عليه
 لم تقبل لدعواه الاستحسان لغيره ولا ولاية له عليه
 او في صالحهم على كذا ودون في قذف) انما قبلت لانها ليس
 والا فلا صلح بالمعنى الشرعي ولو قال ولم اعطاهم
 يقبل (على ان لا يشهدوا على شهود المدعي) هذه
 زورا) وانما يطلب ما اعطاهم والاعبدت الحاجة
 الصور لانها حق الله تعالى ولا توجب حقاله تعالى ولا للعبد
 لاحياءهما (شهد عدل ولم يكن به المدعي) عن مجلس
 القاضي ولم يطل المجلس ولم يكن به المدعي (بعض شهادتي
 حتى قال او همت) اخذت (بعض شهادتي
 ولا ينافيه قبلت) شهادة بجميع ما شهد به

لأنه لا بد من صحة ما فيه من وجوب رد المال على المشهود عليه وهو ما يدل على صحة الحكم ولا بد من قبول الشهادة لأن الدعوى غير صحيحة فكان جرحا مجردا لأنه لم يدع قبله حقا يمكن القضاء به ودعوى الاستعانة وإن كانت صحيحة لكنه يدعيها لغيره وليس له ولاية الزام غيره لغيره انتهى (قوله أو أني صالحهم على كذا الخ) قال في البحر وكذا إذا ادعى اجنبي أنه دفع لهم كذا الثلاثين شهدوا على فلان بهذه الشهادة وطلب رده وثبت أما بينة أو اقرار أو كقول فانه ثبت به فسق الشاهد فلا تقبل شهادته انتهى (قوله شهد عدل) أي ثابت العدالة عند القاضي أو سأله عنه فعدل وهو احتراز عن المستور بجر (قوله فلم يبرح) أي لم يفارق مكانه مصباح (قوله ولم يكن به المشهود له) قيد به لأنه إذا كذبه لا تقبل شهادته (قوله حتى قال أو همت) أو شككت أو غلطت أو نسيت معراج قال في المغرب وهم في الحساب غلط من باب لبس وأوهم مثله انتهى (قوله بعض شهادتي) يفيد أنه لو قال أو همت الحق انما هو لفلان آخر لا لهذا لم يقبل انتهى بجر (قوله ولا مناقضة) كما إذا قال هو لفلان ثم قال فلان آخر (قوله قبلت شهادته) لأنه قد يتلى بالغلط لمهاية مجلس القاضي فوضع العذر فيقبل إذا تداركه في أوامه (قوله بجميع ما شهد به) لأنه صار حقا للمدعي فلا يطل بقوله أو همت واختاره في الهداية (قوله لو عدل) لأحاجة اليه (قوله ولو بعد القضاء) ولا يضمن إذا رجع بعده جرحا معراج (قوله وعليه الفتوى) أي على القبول بعد القضاء (قوله لكن عبارة الملتقى) لا معنى للاستدلال بعبارة صريح بين أهل المذهب (قوله قبول قوله أو همت) لأن ما حدث بعده قبل القضاء يجعل كدونه عندها بجر (قوله ونظاهر كلام الأكل وسعدى ترجمه) واقتصر عليه قاضي خان وعزاه إلى الجامع الصغير والتعالميل المتقدمة انما تظهر عليه (قوله لا تقبل) لجواز أنه غره الخصم بالدين وقيد الزيلعي شرط عدم البراح بما إذا كان موضع شبهة كالزيادة والنقصان والأقلا بأس بأعادة الكلام وإن برح عن المجلس مثل أن يترك اللفظ أشهد وأسم المدعي أو المدعي عليه أو الإشارة إلى أحد الخصمين شرب ليلية وأما تصوير ذلك قبل القضاء لأن لفظ الشهادة وبيان اسم المدعي والمدعي عليه والإشارة إليهما شرط القضاء انتهى (قوله وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود أو النسب) فإن كان الشاهد عدلا لم يبرح عن مجلس القاضي ولم يطل المجلس ولم يكن به المشهود له ولم تكن مناقضة قبلت والا لا والمراد بالحدود حدود الدار مثلا لأنه قد يتلى بالغلط في مجلس القاضي وفي البرازية ولو غلط في حد واحد من ثم تداركوا في المجلس أو غيره يقبل عند إمكان التوفيق بأن يؤولوا كان اسمه فلانا ثم صار اسمه فلانا أو باع فلان واشترى المذكور (قوله ولي من بينة الموت بعد البره) يعني تقدم عليها وكأنه لأن فيها إسنادا إلى السبب الظاهر قال الشربلاني وكان الأولى ذكر هذه ونحوها في باب ما يدعيه الرجلان (قوله لم يبرح حتى ولم يقتلني) لا يقال بينة زيد على النفي لأنها أقيمت على القول (قوله وبينة الغبن) على مشتر من وصي يتم (قوله أولى من بينة كون القبيحة) وهي بينة المشتري (قوله ما اشتراء) أي المشتري (قوله في ذلك الوقت) أي وقت العقد وهو ظرف القبيحة انتهى حلي (قوله خلافا لما في الوهبانية) فانه ذكر فيها تقديم بينة الطوع على الكره وبينة الطوع بينة الصحة وغير بينهما العلامة عبد البر فقال

ويشأن كره وطوع أقيمتا * فتقدم ذات الكره صحيح الأكثر

(قوله ما بدون البينة الخ) قال عبد البر إذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والآخر يدعي الفساد فالقول قول مدعي الصحة والبينة بينة من يدعي الفساد باتفاق الروايات انتهى (قوله من بينة الورثة مثلا) أي في صورة التدبير ومن بينة الزوج أنه كان مجنوناً حال الخلع وكذا إذا قام وليه برهانا أنه كان مجنوناً وقت الخصومة وأقامته المرأة مثلا أنه كان عاقلا فيزنها أولى كما في الدرر (قوله ولو قال الشهود) أي بطلاق أو عتاق من أي والمدعي يدعي الصحة والمدعي عليه يدعي المرض (قوله كان يهذي) الظاهر أن المراد أنه كان مختلطا العقل للمقابلة وذكر البيهقي أنهما إذا اختلفا في الحد والهزل فالقول بمدعي الهزل إلا أن يعطيه بعض الثمن فلا تسمع دعوى الهزل اه (قوله واعتمده المصنف) حيث أقره (قوله بينة الفساد) تكرار مع مسئلة الغبن (قوله فالقول بمدعي البطلان) لأنه منكر للعقد والظاهر أن البينة بينة الصحة لأنها أكثر أثباتا فان بينة البطلان لم تفد أصرا جديدا سوى (قوله مدعي الصحة) والبينة بينة الفساد باتفاق الروايات أن كان يدعي فسادا بشرط فساد واحد فاسد وإن كان يدعي فسادا في صلب العقد بان ادعى الشرأ بالف ورطل من خمر وأنكر الآخر فيه روايتان ونظاهر الرواية عنه

كالأول

لو عدل ولو بعد القضاء وعليه الفتوى خاتمة
ووجوب ذلك لكن عبارة الملتقى تقتضي قبول قوله أو همت وأنه يقتضي بطلان وهو مختار
السر نسبي وغيره ونظاهر كلام الأكل وسعدى
ترجمه فانه لا تقبل على الظاهر احتياطا
قيامه عن المجلس لا تقبل على الحدود أو النسب
وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود أو النسب
هداية (بينه الله) أي المبرح ولو (أقام وليا
أولى من بينة الموت بعد البره) وقوله وأقام زيد
مقول بينة على أن المقول قال أن زيد المبرح حتى ولم
يقول بينة زيد أولى من بينة أو بيا المقول
جميع الفتاوى (وبينة الغبن) من يتم بلغ (أولى
من بينة كون القبيحة) أي قيمة ما اشتراء من وصيه
في ذلك الوقت (مثل الثمن) لأنها ثبتت أصرا
فأند أولان بينة الفساد أربع من بينة الصحة درر
بخلاف ما في الوهبانية أما بدون البينة فالقول
لمدعي الصحة منية (وبينة كون المتصرفي)
في خصوصه ببراءة أو خطأ أو خصوصية (ذاعقل أولى
من بينة الورثة مثلا كونه مختلطا العقل أو مجنونا)
ولو قال الشهود ولا يدرى كان في صحة أو مرض
فهو على المرض ولو قال الوارث كان يهذي
يصدق حتى يشهد أنه كان صحيح العقل بزازية
(وبينة الإكراه) في إقراره (أولى من بينة
الطوع) أن ارتخا أو تخذلتا ريتهما فان اختلفا
أولم يورحاً فبينة الطوع أولى ملقط وغيره
واعتمده المصنف وأنه عزى زاده (فروع)
بيده الفساد أولى من بينة الصحة شرح وبهانية
وفي الاشتباه اختلف المتبايعان في الصحة
والبطلان فالقول بمدعي البطلان في الصحة
والفساد بمدعي الصحة إلا في مسئلة إذا قال
وفي الملتقى اختلفا في البيع والرهن فالبيع أولى
إنه إن البتان والوفاء فالوفاء أولى احتسابا

كلاول (قوله الا في مسألة الاقالة) هي لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع باقل من اثنين قبل النكاح
 وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب تحالفا انتهى لانه بمنزلة
 الاختلاف في الثمن فان البائع يدعى ثمن اقل والمشتري يدعى الثمن الاول (قوله فالوفاء اولى) سواء اقيمت البيعتان
 اولم تقام كما في شرح العلامة عبد البر عن المحيط (قوله فشهد به آخران) لانه يحتاج الى هذا لاثبات المدعى
 عليه حتى يصير خصما ويسألها القاضي اعن سمع تشهدون انها في يده او عن معاينة لانهم ربما سمعوا
 اقرارها انها في يده فظنوا ان ذلك يطلق لهم الشهادة درر (قوله شهادة النفي المتواتر) اي عند الناس بان علم الكل
 عدم كون المدعى عليه في ذلك المكان والزمان لا تسمع عليه اي بانه اقرضه فيهما كذا مثلا ويقضى بفراغ ذمته
 لئلا يلزم تكذيب الثابت للضرورة والضروريات مما لا يدخلها الشك واما اذا لم يتواتر فلا تقبل ينسب الا في عشر
 مسائل مذكورة في الاشياء من القضاء وفي النوادر عن الثاني شهدا عليه بقول او فعل يلزم عليه بذلك اجارة
 او كناية او طلاق او عتاق او قتل او قصاص في زمان ومكان وصفات فبهرن المشهود عليه انه لم يكن ثمة يومئذ
 لا تقبل الا ان تتواتر ووجه عدم قبولها ان الشهادة متضمنة للمشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل بالنفي وتماه
 في حواشي الاشياء (قوله اذا بطلت في البعض الخ) كما اذا اتى اخ واخذ ارضا فشهدا لها زوجها ورجل آخر
 ترد في حقها وحق اخيها واذا شهدا بشئ لمن لا تجوز شهادتهما ولا غيره لا تجوز لمن لا تجوز له اتفاقا واخترافا
 في الاخر والمعتد عدم الجواز كما يفيد اطلاقهم وهذا مذهب محمد وعند الثاني يجوز ان تبطل الشهادة
 في البعض وتبقى في البعض كما في الظهيرية (قوله قبلت في حق النصراني) ويكون العبد معتق البعض من احد
 الشر يكتن فيجوز فيه ان يمارس المشورة (قوله خمسة اخرى) منها لقطعة في يد كافر ومسلم فاقام صاحبها
 شاهدين كافرين عليهما تسمع على ما في يد الكافر خاصة استخسانا ونهايات كافر فاقسم ابناء زركته ثم اسلم
 احدهما فشهد كافرين على ابيه يدين قبلت في حق الكافر خاصة وهما شهدا كافرين بسرقة ثوب على مسلم وكافر
 لا تقبل في القطع ويقضى على الكافر بنصف الذوب انتهى يري والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الاختلاف في الشهادة)

يقال اختلاف القوم اذا ذهب كل واحد منهم الى خلاف مذهب اليه الاخر واختلاف الشهادة شامل لخلافها
 للدعوى ولا اختلاف للشاهدين انتهى (قوله مبنى الباب) اي بناء احكام مسائله فهو مصدر ميمي لاسم مكان
 لان المكان هو الباب (قوله منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل الخ) ليس هذا من الباب لانه
 في الاختلاف في الشهادة لا في قبول الشهادة وعدمها انتهى شريلا لية (قوله لا تقبل بلاد دعوى) لان ثبوت
 حقهم يتوقف على مطالبتهم ولو بالتوكيل انتهى مخ (قوله بخلاف حقوقه تعالى) حيث لا يشترط فيها الدعوى
 لان اقامة حقوق الله تعالى واجبة على كل احد وكل احد خصم في اثباتها فصار كان الدعوى موجودة انتهى مخ
 (قوله باكثر من المدعى باطله) لان المدعى مكذب لهم (قوله ومنها ان الملك المطلق الخ) هذا من فروع الذي قبله
 لاصل مستقل (قوله لثبوت) اي المطلق من الاصل اي غير مقيد بوقت بقرينة المقابلة فكانه نتاج (قوله لفظا
 ومعنى) واختلاف لفظهما الذي لا يوجب اختلاف المعنى لا يضر مخ كالنكاح والتزويج والهبة والعتبة (قوله
 معنى فقط) كما اذا ادعى غصبا فشهدا باقراره به (قوله لتوقفها) اي الحقوق (قوله وهذا احد اصول المقدمة)
 لم يعتبر تقدم الدعوى في حق العباد وعدمه في حق الله تعالى اصلها مع اعتبارها اصلا فيما تقدم لما تقدم من انه
 لا دخل له في هذا الباب (قوله بسبب) حال من الضمير المجزور والعائد على الملك انتهى حلي (قوله وارث) نبيح
 فيه السكندر والمشمورانه كدعوى الملك المطلق كما في الجرح عن الفتح وسيد كره الشرح فلواسقطه هناك لان اولي
 انتهى حلي (قوله وهذا في غير دعوى ارث ونتاج وشرآء من مجهول) اما الارث فانه مساو للملك المطلق
 كما قدمناه واما النتاج فان المطلق اقل منه لانه يفيد الاولوية على الاحتمال والنتاج على اليقين ولو ادعى النتاج
 وشهدا على الشرآء لا تقبل الا ان يوفق المدعى فيقول اتعجب عندي ثم بعته منه ثم اشتريتها فتقبل كما في الجرح
 واما الشرآء من مجهول فكما اذا ادعى انه ملكه اشتراه من رجل وشهدوا على الملك المطلق فانها تقبل والظاهر
 المساواة لانه لم يبين البائع صاركانه لم يذ كره فكانه ادعى الملك المطلق انتهى حلي (قوله واستثنى في الجرح ثلاثة
 وعشرين) حق العباد فان تذ كر بعد قول المصنف فاذا وافقها قبلت والا لا كما فعل صاحب الجرح بعد عبارة

شهادة قاصرة بغيرهم تقبل كان شهدا
 بالدار بلاذكر انهم في يد المصنف فشهد به آخران
 او شهدا بالملك في المهرود وآخران بالحرود
 او شهدا على الاسم والنسب ولم يعرف الرجل
 بعينه فشهد آخران انه المسمى به درر شهد واحد
 فقال الباقر فستن ث مد كشهادة لم تقبل
 حتى يتكلم كل شاهد بشهادته وعليه الفتوى
 شهادة النفي المتواتر مقسولة الشهادة ادا بطلت
 في البعض بطلت في الكل الا في عديدين
 مسلم ونصراني فشهد نصرانيان عليهما بالعق
 قبلت في حق النصراني فقط لا اشياء قلت وزاد
 محسبا خمسة اخرى معنى للبرازية انتهى
 (باب الاختلاف في الشهادة)
 مبنى الباب على اصول بقرره منها ان الشهادة
 على حقوق العباد لا تقبل بلاد دعوى بخلاف
 حقوقه تعالى ومنها ان الشهادة باكثر من
 المدعى باطله بخلاف الاقل للاتفاق فيه ومنها
 ان الملك المطلق ازيد من المقيد لثبوت من الاصل
 والمات بالسبب مقتصر على وقت السبب ومنها
 موافقة الشهادتين لفظا ومعنى وموافقة
 الشهادة للدعوى معنى فقط ويتضح (تقدم
 الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها) لتوقفها
 على مطالبتهم ولو بالتوكيل بخلاف حقوق
 الله لوجوب اقامتها على كل احد فكل احد
 خصم فكان الدعوى موجودة (فادافقها)
 اي واقفت الشهادة الدعوى (قبلت والا)
 فواقفها (لا) تقبل وهذا احد اصول المقدمة
 (فولو ادعى ملكا مطلقا فشهد به بسبب)
 كشرآء وارث (قبلت) اسكنها بالاولى
 فقط باقامة على (لا) تقبل لكونها بالاشهر
 بسبب وشهدا بطلت (لا) تقبل لكونها بالاشهر
 كما في قول من مجهول كما بطله السكندر واستثنى
 وشراؤه من مجهول كما بطله السكندر واستثنى
 في الجرح ثلاثة وعشرين

الفلك الذي هو الظاهر هذه قال حاجب البصر في بيان المدعي المديون الايضاء فشهد اهل ابراء الدين او على انه حله
 بقبول ادعي الغصب فشهد ابا لاقرا به تقبل ادعي الكفيل الايضاء وشهد اهل البراءة تقبل ولا يرجع الكفيل
 على الاصيل ويرجع الطالب على الاصيل كانه ابراء الكفيل وبراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل ادعي عشرة
 آلاف فشهد له بمبلغ عشرة آلاف تقبل لان المبلغ في عرفنا هو القدر فانهم يقولون قبضت مبلغ كذا اي قدره
 ادعت على زوجها انه وكل وكفيل فطعها وشهد الله طلقها بنفسه تقبل ادعت الطلاق وشهدا بالخلع تقبل
 لان وجه التوفيق يمكن ادعي المديون ابراء وشهدوا ان المدعي صالح المدعي عليه بحال معلوم تقبل ان كان
 الصلح بجنس الحق لحصول ابراء عن البعض بالاسقاط ادعي عليه خمسة دنائير بوزن سمرقند وشهدوا بها
 بوزن مكة تقبل ان تساوى الوزنان او وزن مكة اقل لاكثر ادعت انها اشترت هذه الحارية من زوجها بمهرها
 وشهدا ان زوجها اعطاها اياها مهرها من غير ان يجري العقد بينهما تقبل ادعي المديون الايضال الى الدائن
 متفرقا وشهد شهوده بالايضال مطلقا او بوجه لا تقبل قال فالمستثنى ثلاثة عشر قلت انما يكون من ذلك بحذف
 لاسن الاخيرتين لكن ما باقى في الفروع صريح في ذكر لاهال وسياق قرىبا ثمانية ذكرت منها اربعة عند قوله
 وكذا في كل قول جمع مع فعل والاربعة الباقية هو الايداع والغصب والعارية والديون الثانية والعشرون
 الاشرأء من مجهول المذكورة في الشرح الثالثة والعشرون اذا ادعي القبض مع اشرأء فشهدا على الملك المطلق
 تقبل اه (قوله تركتها) اي هنا خنسية التطويل والافقد ذكرها مع زيادة ابن المصنف في الوقف (قوله بطريق
 الوضع) خرج ما لو شهد احدهما بانه قال لها انت خلية وشهد الاخر انه قال لها انت بريئة بحيث لا تقبل لانها
 لفظان متباينان وان اشتركا في لازم واحد وهو البينونة لان معنى خلية لغة غير معنى بريئة انتهى بغير (قوله
 واكتفيا بالمواقفة المعنوية) فيحكم بالاقول في مسئلة الالف والالفين والمائة والمائتين والطلقة والثلاث (قوله
 ولو شهد احدهما بالنسكاح الخ) اشار بذلك الى انه لا يشترط عند الامام في المواقفة ان تكون بعين اللفظ بل بعينه
 او بمرادفه ولذلك رجعت مسائل من المستثنيات الى هذا (قوله لا تتحداهما معنى) هذا التعليل منه لا يظهر
 الاعلى قولهما اما على قوله فيعتبر اللفظ ايضا (قوله ونحوهما) كما اذا ادعي ابراء فشهد احدهما به والاخر على
 انه وهبه له او تصدق عليه به او ملكه منه (قوله ردت) هذا هو المذهب وقيل يقضى في الطلاق بالاقول انفاقا
 (قوله لم تقبل) وجه عدم القبول ان اختلافهما في الانشاء والاقرار وقع في الفعل فنجح قبول الشهادة وهذا
 بخلاف ما لو شهد احدهما بالبيع او القرض او الطلاق او العتاق والاخر بالاقرار به فانها تقبل لان صيغة
 الانشاء والاقرار في هذه التصرفات واحدة فانه يقول في الانشاء بعت واقرضت وفي الاقرار بعت
 واقرضت فلم يجمع قبول الشهادة محيط (قوله قبلت) لانه لا يشترط التطابق في الشهادة والدعوى كاشتراط
 تطابق الشاهدين شربلاية (قوله جع مع فعل) بان يكون القول من احدهما والفعل في لفظ الاخر (قوله
 لا تتحداهما صيغة الانشاء والاقرار) اي باعتبار اخر صيغة الاقرار والاقضية زيادة لفظ كنت ولا حاجة الى اثبات لفظ
 كنت لانه يقول في الاقرار بعت ونحوه مريديه الاخبار (قوله لعدم تكرار الفعل) اي الواحد وهو القتل هنا
 اي اعدم امكان تكرره (قوله محيط وشربلاية) الاولى شربلاية عن المحيط فانه نقله عنه (قوله لا الاقل)
 فلا تقبل لان المدعي كذب من شهد بالزيادة (قوله الا ان يوفق) اي المدعي (قوله وهذا في الدين) اي اشتراط
 المواقفة بين الشهادتين لفظا بحسب الوضع في الدين الخ فاسم الاشارة راجع الى معلوم من الاصول السابقة
 (قوله قبلت على العبد الواحد) اي الذي عينه احدهما (قوله سواء كان المدعي الخ) وسواء كان المدعي هو
 البائع او المشتري انتهى درر (قوله وهو يختلف باختلاف البديل) فان البيع باللف غير البيع باللف وخمسائة
 فاختلف المشهود به لاختلاف الثمن وايضا فان المدعي يكذب احدهما به اه درر (قوله اذ مقصودهم اثبات
 العتق) اي وهو مختلف (قوله كالمولى مثلا) بان يقول مولى العبد اعتقك على الف وخمسائة والعبد يدعي
 الالف او قال ولي القصاص صا حلتك على الف وخمسائة والقائل يدعي الالف وكذا الباقيات انتهى درر (قوله
 اذ مقصودهم المال) اما العقد والعتق والطلاق فثبت باعتراف صاحب الحق انتهى (قوله لو المدعي هو المورث)
 اذ لا حاجة الى اثبات العقد اذا سلمت العين المورثة الى المستأجر اتفق بها او لا فشهد احدهما انه آجره باللف
 والاخر باللف وخمسائة والمورث يدعي الاكثر يقضى باللف انتهى (قوله ولو المستأجر فدعوى عقد انفاقا)

وكذا يجب مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى
 الا في اثنين واربعين مسئلة مبسطة في البصر
 فوجد ابن المصنف في حاشيته على الاشيلة ثلاثة
 عشر اخر تركتها خنسية التطويل (بطريق
 الوضع) لا التضمن واكتفيا بالمواقفة المعنوية
 وبه قالت الثلاثة (ولو شهدا احدهما كذا
 والاخر بالتزويج قبلت) لا تتحداهما باللف
 الهبة والعطية ونحوهما ولو شهدا احدهما باللف
 والاخر بالعتق او مائة وما اثنين او طلقه وطلقتين
 او ثلاث ردت) لاختلاف المعنيين (كما لو ادعي
 غصبا او قتل فشهدا بالاقرار به والاخر بالاقرار
 به) لم تقبل ولو شهدا بالاقرار به قبلت (وكذا
 لا تقبل في كل قول جمع مع فعل) بان ادعي الفاعل
 فشهد احدهما بالدفق والاخر بالاقرار به الا انهما
 للجمع بين قول وفعل فنية الا اذا اتفقا لفظا
 كشهادة احدهما بالبيع او قرض او طلاق
 او عتاق والاقرار فانه يقول في الانشاء بعت
 واقرضت وفي الاقرار بعت واقرضت
 واقرضت فلم يجمع قبول الشهادة محيط
 فجمع القبول بخلاف شهادة لم تقبل لعدم
 هذا بسبب وشربلاية (قوله محيط وشربلاية
 بتكرار الفعل) شهادة فاحدهما (بالف)
 (وتقبل على الف في) شهادة (المدعي) (الاكثر)
 والاخر بالف (ومائة ان ادعي) المدعي (الاكثر)
 لا الاقل الا ان يوفق (قوله العبد) على الواحد كما لو
 شهدا في الدين (وفي العبد بعت له واقرضت عليه
 وشهدا واحدان العبد الواحد) الذي اتفقا عليه
 قبلت على العبد (الواحد) الذي اتفقا عليه
 (اتفقا) درر (وفي العقد لا تقبل مطلقا) سواء
 كان المدعي اقل المالين او اكثرهما عزى زاده ثم
 قوب على هذا الاصل بقوله (فان شهد واحد بشربة
 عتقا فثبت على الف واخر باللف وخمسائة
 ردت) لان المقصود اثبات العقد وهو مختلف
 باختلاف البديل فلم يتم قود الرهن والخلع
 (او وشهد العتق بمال والصلح عن قود الرهن والخلع)

لانه معترف بحال الاجارة فيبقى عليه بما اعترف به ولا يعتبر اتفاق الشاهدين ولا اختلافهما فيه ولا يثبت
العقد للاختلاف فتح (قوله بالاقل اي بالف) الاولى ان يقول بالف اي بالاقل ليسكون اشارة الى ان
الالف مثال لا قيد (قوله مطلقا) سواء كانت الدعوى من الزوج او المرأة والمدعى يدعى الاقل او الاكثر انتهى
درر (قوله خلافا لهما) فبالاقل لا يثبت الشهادة ولا يقضى بشئ كالبيع لان المقصود من الجاهلين اثبات السبب
اي العقد والنسكاح بالف غير النسكاح بالف وخمسائة وله ان المال في النسكاح تابع ولهذا يصح بلا تسمية المهر
ومن حكم التابع ان لا يغير الاصل الا ترى انه لا يبطل بنفيه ولا يفسد بفساده فكذا لا يختلف باختلافه اذا
اتفق على ما هو الاصل وهو الملك ولا يلحق فوجب القضاء به واذا وجب بقي المهر ما لا مقصود فوجب القضاء
بالقل المقدر بين انتهى درر (قوله ولزم في صحة الشهادة) اي بانه ملك الوارث وهذا الجرح عندهما لان ملك
الوارث يتجدد في حق العين ولذا يجب عليه الاستبراء في الجارية الموروثة ويحل للوارث الغنى ما كان صدقة
على المورث الفقير والتجديد يحتاج الى النقل لثلا يكون استحباب الحال مثبتا وعند ابي يوسف لا يلزم لان
الوارث يملكه خلافا عن مورثه حتى يرد بالعيب ويرد عليه فسلدت الشهادة بالملك للمورث شهادة به للوارث
(قوله شهادة ارث) الاولى في شهادة (قوله الا ان يشهد بملكه عند موته) الضمير للميت اه محلي وهذا يقتضي
ان هذا ليس جراما مع انه منه قال في المخ فاجرح ان يقول الشاهدمات وتركه ميراثا له او ما يقوم مقامه من اثبات
ملكه وقت الموت او اثبات يده او يد من يقوم مقامه فاذا ثبت الوارث ان العين كانت لمورثه اي من غير جرح
لا يقضى له انتهى ومما اذ الشرح ان الجرح يكون صريحا كالمثال الذي ذكره وحكما فيما استثنى (قوله او يده)
انما كان ذلك مثبتا لان الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت ان يسوى الاسباب ويبين ما كان يده
من المغصوب والودائع فاذا لم يبين فالظاهر من حاله ان ما في يده ملكه لجعل اليد عند الموت دليل الملك اقامه
في الدرر (قوله فيغني ذلك عن الجرح) فاذا اقام الوارث بينة تشهد على دار مثلانها كانت لايه وانه اعارها
او اودعها او اجرها واغتصبها منه الذي هي في يده فانه يأخذها ولا يكلف البينة انه مات وتركها ميراثا بالاتفاق
لان يده مولا كيد المالك (قوله لان الايدي) اي ايدي الواضعين ايديهم على شئ (قوله تنقلب) اي تصير يده ملك
اذ لو كانت لغيره لبيته في الوقت الذي يصدق فيه الكذب ويرجع فيه العاصي (قوله بواسطة الضمان)
فان المودع اذا مات مجهلا ضمن الوديعة ولا حاجة اليه لانه لا ضمان وانما هو في مسئلة الوديعة (قوله من بيان
سبب الوراثة) اي الخصاص كالاخوة فيقيد كونها للاب ومثل الاخ للمم ولا بد في الشهادة للمولى ان يقول هو مولا
اعتقه ولا تعلم له وارثا غير مولا لفظ المولى مشترك (قوله ويراع) اي في الشهادة بالارث اما الشهادة بالنسب فقد
سبق انه ثبت بالتسامع قال في البرزانية شهدا ان فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يدرك الميت
فشهدا انها باطلة لانهم شهدا بملك لم يعاينا سببه ولا راياه في يد المدعى انتهى (قوله وذكر اسم الميت ليس
بشرط) فلو شهد انه جده او ابيه ووارثه ولم يسم الميت تقبل بدون ذكر اسم الميت مخ (قوله وان شهدا بيد الحى) الخ
يعنى اذا كانت دار في يد رجل فادعى آخر انها له واقام بينة انها كانت في يده لا تقبل وقال الشافى تقبل (قوله
لتنوع يد الحى) علمه لقوله مجبوهول وذلك انه يحتمل انها كانت بيد ملك او وديعة او اجارة او غصب فلا يحكم
باعادتها انتهى درر اي فلا يقضى بالشك قال في الغرر الا ان يقولوا ان المدعى عليه احدث اليد فيه فيدعى
للمدعى ويؤمر المدعى عليه بالتسليم اليه ولكن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو برهن بعده على انه
ملكه تقبل (قوله انها كانت ملكه) اي فتقبل لان الشهادة بالملك المنقضى مقبولة لان الاصل ابقاء ما كان على
الذي عليه كان (قوله او اقر) عطف على شهد (قوله بذلك) اي بملك المدعى (قوله وجهالة المقر به) ظاهره انها
شهدا عليه انه اقربان الدار التي في يده كانت لفلان ولم يباين الدار (قوله دفع للمدعى) ثم اذا ادعى المدعى عليه انها
كانت يدا مائة ونحوها ثبت (قوله لمعلومية الاقرار) اي اقرار المدعى عليه انها كانت في يد المدعى عليه فيؤخذ
به (قوله وجهالة المقر) اي به من كون اليد مائة او ملكا لا يبطل اقراره اي في حق الدفع (قوله المفتى به نعم) لانه
اقرب اليه وادعى انها جرح حتى فيؤخذ باقراره ولا يثبت الدعوى الاخرى الا ببرهان (قوله لافي اليد المنقضية)
اي يد الحى اما يد الميت كصورة الجرح السابقة فانما مقبولة (قوله قبلت بالف) ولا يكون رده من المدعى فكذبا
لانه لم يكن يده فيما شهد به وانما كذبه فيما شهد به عليه وذلك لان يمنع كما اذا شهد به بشئ ثم شهد عليه باخر ولا تقبل

(قوله ولا يشهد من علمه يعني بقوله المذبحي) قال
 في الدين يعني يجب عليه ان لا يشهد بالالكلام اذا علم انه كاذب او انما يشهد بما لا يقبل
 كذا لا يصير معينا على الظلم انتهى (قوله لا يشهد بالسرقة بقرة) هذه من مسائل الجاهل الصغير وصورتها عن
 محمد بن يعقوب عن ابي يوسف ومحمد لا يجوز الشهادة قولا لا تقبله القتل في السرقة يكون ليلانها واللوذان
 واقطعه وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الشهادة قولا لا تقبله القتل في السرقة يكون ليلانها واللوذان
 يتشابهان او يجتمعان فيكون السواد من جانب وهذا يصير والبياض من جانب آخر وهذا يشاهد واطلق
 في اللون فتشمل بجميع الالوان وهو الصحيح ولهما ان السواد غير البياض فلم يتم على كل تضاد شهادة وصار
 كالتضاد لان امر الخداهم كالد كورة والاثوثة وعلى هذا الخلاف لو ادعى سرقة ثوب مطلقا فقال احدهما
 مزور والآخر مزور انتهى شلي وتكلم الشرح على القطع ولم يشك على الضمان والظاهر وجوبه وحرره
 نقلا (قوله وهذا اذا لم يذكر المذبحي لو انما) اي فلا قبول اتفاقا لانه كذب احدهما شهادته (قوله من نبوته بمجرد
 بيان سببه) قوله المذبحي وقال ان الاول ضعيف وان الاحتياط في امر الميت يكفي فيه تخفيف خصمه مع وجود
 بينة وان في هذا الاحتياط وهو قوي في الميت لوارثته ترك الاحتياط آخر في وفاة دينه الذي يجنبه من الجنة
 وتضييع حقوق الناس كثيرين لا يجردون من يشهد لهم على هذا الوجه (قوله والاحتياط لا يعني) قد علمت
 ان الاحتياط في عدم اشتراط ذلك وان اشتراطه طبعه (قوله كما لو شهدنا المذبحي ايضا) لان اسناد المذبحي
 اي ملكه المذبحي يدل على ان في الملك في الحال ان لا تأخذ المذبحي في الاخذ بجمع قياتم ملكه في الحال بخلاف
 الشاهدين لو اسندنا ملكه الى المذبحي لان اسنادهما لا يدل على النبي في الحال لانهما لا يعرفان بقاء
 الا لا يستطاع والشاهد قد يمتزج عما ثبت باستصحاب الحال لعدم تيقنه بخلاف المالك اذا لم يعلم ثبوت ملكه
 يقينا يعلم بقاءه يقينا كذا في جامع الفضولين والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الشهادة على الشهادة)

اتقوا شرها لانها فرع عن شهادة الاصل ولا تأخذ بمنزلة المركب من المفرد والقياس يابى جوازها لانها عبادة بدنية
 وهي لا تقبل النيابة وجوزت استحسانا لمساها قد يعرض على الاصل عوارض يتعذر الحضور معها فلو لم تقبل
 شهادة الفرع لضاعت الحقوق وهي بدل عن شهادة الاصل قال الربيعي ولا يقبل لو كان الفرع بدلا لما جاز
 ان يشهد مع احد الاثنين اذ لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل لا نقول لم يجمع بينهما لان الفرع يثبت
 عن الذي يشهد معهما بل عن الذي لم يحضر (قوله وان كثرت) اي تعددت وبشرط الشرط المذكور
 في كل فرع مع اضله (قوله في كل حق) منه الوقت والتعذر وقضاء القاضي فكما به وانسب ذلك في البحر
 (قوله الا في حد وقود) وجوزها الامام ما لا في الحدود (قوله ويجوز ان لا يشهد مطلقا) اي وان لم يكن بالاصل عذر
 قال في خزنة المفتين والشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالاصل عذر حتى لو حمل بهم العذر
 من مرض او سفر او موت شهد القزوع انتهى (قوله وما نقله القهستاني عن قضاء النهاية) حيث قال لكن
 في قضاء النهاية وغيره ان الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فبشرط حياة الاصل انتهى الحلبي (قوله فانه نقله
 عن الخاتمة عنها) الاولى ان يقول فانه نقله عنها عن الخاتمة كما تدل عليه عبارته في شرح المتن فانه قال فيه
 لكن في قضاء النهاية عن قاضي خان الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فبشرط حياة الاصل كذا ذكره
 القهستاني قال الحلبي وانت رأيت عبارة القهستاني فانه ليس فيها نقل النهاية عن قاضي خان (قوله وهو خطأ)
 اي ما ذكره قاضي خان في القضاء خطأ والصواب ما ذكره هنا اي في باب الشهادة على الشهادة قال في الدر المنسق
 بعد ذكر عبارة القهستاني السابقة وتعقبه بعضهم بانه خطأ وان قاضي خان وغيره ذكره هنا كغيره فاصاب
 وخالفه فاقطعاً انتهى ثم قال لكن نقل البرجسدي عن الخلاصة والقهستاني عن الخزنة وكذا في البحر والمنع
 والسراج وغيرهما انه اذا خرج الاصل عن اهلية الشهادة بان تحرس او فسق او عوى او جرح او اراد بطلان الشهادة
 انتهى اي وبالموت خرج الاصل عن الاهلية وفيه انهم جوزوا الشهادة بعد الموت نصا فهي مستثناة (قوله
 او مرض) اي مرضا لا يستطيع معه حضور مجلس الحاكم انتهى مخ (قوله او سفر) ظاهره ككثرة وغيره
 من المتن ان سفر الاصل يتحقق بان يجاوز بيوت مصره فاصدا ثلاثة ايام وان لم يسافر ثلاثا وظهر كلام

الا اذا شهد بعد آخر ولا يشهد من علمه يعني بقوله المذبحي
 خلافا لهما في السرقة بقرة واشتراطه في قوله
 وهذا اذا لم يذكر المذبحي لو انما اي فلا قبول اتفاقا لانه كذب احدهما شهادته (قوله من نبوته بمجرد
 المذبحي وبنيان شهادة في دين الحق باه كان
 لم تقبل وبنيان شهادة في دين الحق باه كان
 عليه كذا لا تقبل الا اذا سألها المذبحي عن بقاء
 الا ان قالا لا تدري وفي دين الميت لا تقبل
 مطلقا حتى يقول ما في معنى الحكم من ثبوته بمجرد
 ويخالفه ما في معنى الحكم من ثبوته بمجرد
 بان سببه وان لم يقبل الامان وعليه من المذبحي
 والاحتياط لا يفي في الاصل كالمو شهاد
 وشهادته في الحال لم تقبل في الاصل كالمو شهاد
 بالماضي ايضا جامع الفصولين انتهى والله اعلم
 (باب الشهادة على الشهادة)
 هي مقبولة وان كثرت استحسانا في كل حق على
 الاصل (قوله في حد وقود) لا تقبل الا في حد وقود
 الا اذا سألها المذبحي عن بقاء
 حضور الاصل عن قضاء النهاية فيه كلام فانه نقله
 القهستاني عن قاضي خان الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فبشرط حياة الاصل انتهى الحلبي (قوله فانه نقله
 عن الخاتمة عنها) الاولى ان يقول فانه نقله عنها عن الخاتمة كما تدل عليه عبارته في شرح المتن فانه قال فيه
 لكن في قضاء النهاية عن قاضي خان الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فبشرط حياة الاصل كذا ذكره
 القهستاني قال الحلبي وانت رأيت عبارة القهستاني فانه ليس فيها نقل النهاية عن قاضي خان (قوله وهو خطأ)
 اي ما ذكره قاضي خان في القضاء خطأ والصواب ما ذكره هنا اي في باب الشهادة على الشهادة قال في الدر المنسق
 بعد ذكر عبارة القهستاني السابقة وتعقبه بعضهم بانه خطأ وان قاضي خان وغيره ذكره هنا كغيره فاصاب
 وخالفه فاقطعاً انتهى ثم قال لكن نقل البرجسدي عن الخلاصة والقهستاني عن الخزنة وكذا في البحر والمنع
 والسراج وغيرهما انه اذا خرج الاصل عن اهلية الشهادة بان تحرس او فسق او عوى او جرح او اراد بطلان الشهادة
 انتهى اي وبالموت خرج الاصل عن الاهلية وفيه انهم جوزوا الشهادة بعد الموت نصا فهي مستثناة (قوله
 او مرض) اي مرضا لا يستطيع معه حضور مجلس الحاكم انتهى مخ (قوله او سفر) ظاهره ككثرة وغيره
 من المتن ان سفر الاصل يتحقق بان يجاوز بيوت مصره فاصدا ثلاثة ايام وان لم يسافر ثلاثا وظهر كلام

(قوله فإني أرى ما لا أرى) أي المصيرية مثلا (قوله القلانية) أي المصيرية مثلا (قوله قيل له هات شاهدين)
 أي فلا يشترط أن يعرف القترع المشهود عليه بعينه (قوله ولومقرة) لأن الشهادة على المعركة بالنسب قد
 تحققت والمدعي يدعي الحق على الحاضرة فلعلمها غيره فلا بد من تعريفها بالنسبة بغير (قوله لأنه كالشهادة
 على الشهادة) إلا أن القاضي لسكال ديانتته ووفور ولايته يتفرد بالنقل (قوله ويلزم مدعي الاشتراك البيان
 كما بسطه قاضي خان) قال فيها القاضي إذا كتب كتابا وكتب اسم المدعي عليه ونسبه على وجه السكال فقال
 المدعي عليه لست أنا فلان ابن فلان القلاني والقاضي المكتوب عليه لا يعرفه يقول للمدعي اقم البينة أنه فلان
 ابن فلان فان قال المدعي عليه أنا فلان ابن فلان ابن فلان وفي هذا الحكي أوفي هذا الفخذ أوفي هذه الحارة
 أوفي هذه الباردة رجل غيري بهذا الاسم يقول له القاضي أثبت ذلك فان أثبت ذلك تدفع عنه الخصومة كما لو علم
 القاضي بمشاركته في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما انتهى ملخصا وفي البحر عن البرازية أقر
 أن عليه لفلان ابن فلان القلاني كذا الجاه رجل بهذا الاسم وادعاه وقال أردت به رجلا آخر مسمى بذلك صدق
 قضاء ولا يقضى عليه بالمال انتهى وقد يقال أن كلام قاضي خان في المدعي عليه وهذا مدع (قوله حتى ينسبها
 إلى فخذها) لأن التعريف لا يحصل بالنسبة العامة وبنياتهم لا يحصون والفخذ بكسر الخاء وسكونها تخفيفا
 فسرته في الهداية بالقبيلة الخاصة والشارح بالجد الأعلى وذكر الزمخشري أن العرب ست طبقات شعب بنقح
 الشن وقبيلة وعجارة ووطن وفخذ وفصيلة فخصر شعب وكذا أربعة وجير ومذج سميت به لأن القبائل تشعب
 منها وكان قبيلة وقريش عمارة وقصى بطن وهاشم فخذ والعباس فصيلة قال في البحر عن الخلاصة والحاصل
 أن الاعتبار إنما هو حاصل المعرفة وارتفاع الاشتراك وفي الأيضاح وفي الجهم ذكر الصلابة بمنزلة الفخذ لأنهم ضيعوا
 أنسابهم اهـ (قوله لم تقبل) لعل وجه عدم القبول أي فيهما المافيه من ثبوت ولاية الكافر على المسلم شربلاية
 (قوله من ظهر أنه شهيد زور) ذكر الأواني والزور والكذب والشرك والقوة وهذه وفاق بين العرب والفرس والرأي
 والعامل والباطل ونهر يصب في دجلة وعند الفقهاء الشهادة الباطلة عمدا (قوله بان أقر الخ) أو شهد بقتل رجل
 أو سوت فجاء حيلة أو شهد برؤية الهلال فحصى ثلاثون يوما وليس بالسماحة ولم ير الهلال فتحو ذلك انتهى درر (قوله
 ولم يدع سهوا ولا غلطا) في البحر عن فتح القدير ولو قال غلظت أو ظننت ذلك قيل هما بمعنى كذبت لا قراره
 بالشهادة بغير علم وجعلهما في الشرح كنسيت ولا تزيروها والظاهر (قوله لأنه من باب النفي) لأنها تقوم
 على أنه شهيد بغير حق ولا يلتفت إلى ذلك شلبي (قوله عزربا بالنسبة) فيبعثه القاضي إلى سوقه إن كان سوقيا أو إلى
 قومه إن كان غير سوقى بعد العصر في أجمع ما كانوا ويقول أنا وجدنا هذا شاه زور فاحذروه وحذروا الناس
 منه (قوله وزادا) أي صاحبان ضربه وجبسه ورجحه في الفتح وقال أنه الحق انتهى (قوله أن يسخّم وجهه)
 يقال سخّم وجهه إذا سوده من السخام وهو سواد القدور وقد جاء بالحاء المهملة من الاسخّم وهو الاسود
 وفي المغني ولا يسخّم وجهه بالحاء كمال (قوله أن رجع مصر) مثل أن يقول شهدت في هذه بالزور ولا أرجع
 عن مثل ذلك فتح (قوله ضرب أجماعا) أي وشهر (قوله وان تأب الخ) أي وان لم يعرف حاله فهو على الخلاف
 المذكور قبل (قوله رأى القاضي) لأن القبول والرد إليه فيكون تعريف حاله في التوبة إليه وقيل يقدر بعام
 وقيل بنصفه لأنه بمضى الزمان يتغير الحال شربلاية (قوله لو فاسقا) الأولى أن يقول وتقبل شهادته بعد توبته
 لو فاسقا (قوله لا تقبل شهادته) إذا تعرف توبته (قوله وعن الثاني تقبل) لأنها قد يظهر بالندم والتأسف
 على ما وقع والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الرجوع عن الشهادة)

مناسبة لما قبله من شهادة الزور ظاهرة فإن الرجوع يقتضي سبق وجودها وهو ما يعلم به كونه زورا
 وهو ما كان رفعا للشهادة لكنه داخل تحتها كدخول النواقض في الطهارة فلذا ترجع بباب وصاحب الهداية
 ترجمه بكتاب نظرا إلى أنه مبين لها ومباين للشيء قسم برأسه غير مندرج تحتها فالرجوع مصدر يرجع من سفره
 وعن الأمر يرجع رجوعا ورجوعا ورجوعا قال ابن السكيت هو تقيض الذهاب وهو في الاصطلاح نفي
 ما أثبتته (قوله ويحويه) كشهدت زور فمما شهدت به أو كذبت في شأنه (قوله شرطه مجلس القاضي) فلا يصح
 عند غير القاضي ولو شرط ما منع وفي المحيط ولو ادعى رجوعهما عند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع والضمان

(وقالوا أخبرنا بما عرفنا من أخبارنا) أي المصيرية مثلا (قوله القلانية) أي المصيرية مثلا (قوله قيل له هات شاهدين)
 أي فلا يشترط أن يعرف القترع المشهود عليه بعينه (قوله ولومقرة) لأن الشهادة على المعركة بالنسب قد
 تحققت والمدعي يدعي الحق على الحاضرة فلعلمها غيره فلا بد من تعريفها بالنسبة بغير (قوله لأنه كالشهادة
 على الشهادة) إلا أن القاضي لسكال ديانتته ووفور ولايته يتفرد بالنقل (قوله ويلزم مدعي الاشتراك البيان
 كما بسطه قاضي خان) قال فيها القاضي إذا كتب كتابا وكتب اسم المدعي عليه ونسبه على وجه السكال فقال
 المدعي عليه لست أنا فلان ابن فلان القلاني والقاضي المكتوب عليه لا يعرفه يقول للمدعي اقم البينة أنه فلان
 ابن فلان فان قال المدعي عليه أنا فلان ابن فلان ابن فلان وفي هذا الحكي أوفي هذا الفخذ أوفي هذه الحارة
 أوفي هذه الباردة رجل غيري بهذا الاسم يقول له القاضي أثبت ذلك فان أثبت ذلك تدفع عنه الخصومة كما لو علم
 القاضي بمشاركته في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما انتهى ملخصا وفي البحر عن البرازية أقر
 أن عليه لفلان ابن فلان القلاني كذا الجاه رجل بهذا الاسم وادعاه وقال أردت به رجلا آخر مسمى بذلك صدق
 قضاء ولا يقضى عليه بالمال انتهى وقد يقال أن كلام قاضي خان في المدعي عليه وهذا مدع (قوله حتى ينسبها
 إلى فخذها) لأن التعريف لا يحصل بالنسبة العامة وبنياتهم لا يحصون والفخذ بكسر الخاء وسكونها تخفيفا
 فسرته في الهداية بالقبيلة الخاصة والشارح بالجد الأعلى وذكر الزمخشري أن العرب ست طبقات شعب بنقح
 الشن وقبيلة وعجارة ووطن وفخذ وفصيلة فخصر شعب وكذا أربعة وجير ومذج سميت به لأن القبائل تشعب
 منها وكان قبيلة وقريش عمارة وقصى بطن وهاشم فخذ والعباس فصيلة قال في البحر عن الخلاصة والحاصل
 أن الاعتبار إنما هو حاصل المعرفة وارتفاع الاشتراك وفي الأيضاح وفي الجهم ذكر الصلابة بمنزلة الفخذ لأنهم ضيعوا
 أنسابهم اهـ (قوله لم تقبل) لعل وجه عدم القبول أي فيهما المافيه من ثبوت ولاية الكافر على المسلم شربلاية
 (قوله من ظهر أنه شهيد زور) ذكر الأواني والزور والكذب والشرك والقوة وهذه وفاق بين العرب والفرس والرأي
 والعامل والباطل ونهر يصب في دجلة وعند الفقهاء الشهادة الباطلة عمدا (قوله بان أقر الخ) أو شهد بقتل رجل
 أو سوت فجاء حيلة أو شهد برؤية الهلال فحصى ثلاثون يوما وليس بالسماحة ولم ير الهلال فتحو ذلك انتهى درر (قوله
 ولم يدع سهوا ولا غلطا) في البحر عن فتح القدير ولو قال غلظت أو ظننت ذلك قيل هما بمعنى كذبت لا قراره
 بالشهادة بغير علم وجعلهما في الشرح كنسيت ولا تزيروها والظاهر (قوله لأنه من باب النفي) لأنها تقوم
 على أنه شهيد بغير حق ولا يلتفت إلى ذلك شلبي (قوله عزربا بالنسبة) فيبعثه القاضي إلى سوقه إن كان سوقيا أو إلى
 قومه إن كان غير سوقى بعد العصر في أجمع ما كانوا ويقول أنا وجدنا هذا شاه زور فاحذروه وحذروا الناس
 منه (قوله وزادا) أي صاحبان ضربه وجبسه ورجحه في الفتح وقال أنه الحق انتهى (قوله أن يسخّم وجهه)
 يقال سخّم وجهه إذا سوده من السخام وهو سواد القدور وقد جاء بالحاء المهملة من الاسخّم وهو الاسود
 وفي المغني ولا يسخّم وجهه بالحاء كمال (قوله أن رجع مصر) مثل أن يقول شهدت في هذه بالزور ولا أرجع
 عن مثل ذلك فتح (قوله ضرب أجماعا) أي وشهر (قوله وان تأب الخ) أي وان لم يعرف حاله فهو على الخلاف
 المذكور قبل (قوله رأى القاضي) لأن القبول والرد إليه فيكون تعريف حاله في التوبة إليه وقيل يقدر بعام
 وقيل بنصفه لأنه بمضى الزمان يتغير الحال شربلاية (قوله لو فاسقا) الأولى أن يقول وتقبل شهادته بعد توبته
 لو فاسقا (قوله لا تقبل شهادته) إذا تعرف توبته (قوله وعن الثاني تقبل) لأنها قد يظهر بالندم والتأسف
 على ما وقع والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

لا نسجع منه البينة ولا يحلف عليه لان الرجوع لا يصح ولا يصير موجبا للضمان الا بائصال القضاء به كالتشهاد
انتهى والى ذلك اشار صاحب الهداية وبه صرح في الفتاوى الصغرى قال السككالي استبعد بعض المحققين توقف
صححة الرجوع على القضاء بالرجوع او بالضمان وتركه بعض المتأخرين من مصنفى الفتاوى تعويلا على هذا
الاستبعاد انتهى وفي الدر المنثور واذا تضمنه توقف صححة الرجوع على القضاء به او بالضمان وورد على
من استبعده وان كان بعض المتأخرين قلده (قوله لانه فسخ) اى للشهادة فيختص بما يختص به الشهادة
من مجلس القاضى منح (قوله او توبة) في المنع ولان الرجوع توبة وهى على حسب الجناية فجعل الرجوع فسخا
وتوبة وادى الشرح باووه وظاهر لانه قد يرجع لا لتوبة بل قد يكون لقصد ازالة الحق او لكون المشهود عليه
غيره بما لا يوجب القضاء قد يظن بجهله انه ائتلاف على المشهود له مع انه ائتلاف لماله بالغرامة افاده في الجبر (قوله
والعلانية بالعلانية) قال السككالي انت تعلم ان العلانية لا تتوقف على الاعلان بمحل الذنب بخصوصه مع ان ذلك
لا يمكن بل في مثله مما فيه علانية وهو انه اذا اظهر للناس الرجوع واشهدهم عليه وباع ذلك اتفاقا بالبيعة عليه
كيف لا يكون معلنا انتهى (قوله او اراد بينهما) عند العزم عن البرهان درر (قوله وتضمنه اياهما) اى وادى
ان ذلك القاضى الذى وقع رجوعهما عنده ضمنهما اى حكم عاينهما بالضمان انتهى حاشى لم قوله وجعل انشاء
للصال) كما لو اقر عند القاضى انه رجع عند غير القاضى فانه صحيح وارق بر رجوع باطل لانه يجعل انشاء الصالح
ذكره في المنع (قوله سقطت) اى عن الاعتبار فلا يقضى القاضى بها (قوله ولا ضمان) لانهم لم يتناقشا على احد
(قوله وعز) اى الشاهد اى جنسه الصادق بالواحد والمتعدد (قوله ولو عن بعضها) كما لو شهدا بدار وباتهما
او بان وولد هاتم رجعا في البناء والولد لم يقض بالاصل منح (قوله لانه فسق نفسه) وشهادة الفاسق لا تقبل منح
(قوله لم يفسخ الحكم) لان آخر كلامهم يناقض اقله فلا ينقض الحكم بالتناقض ولانه في الدلالة على الصدق
مثل الاول وقد ترجح الاول بائصال القضاء به منح (قوله لترجعه) اى لتبر الاول من الشاهد والوضع التصريح
به اذ ظاهره ان الضمير راجع الى الحكم وفيه تهاوت (قوله مطلعا) سواء كان حال الشاهد في العدالة
عند الرجوع مثل حاله عند الشهادة وادى او اعلى وقيل ان كان اعلى نقض القضاء انتهى حاشى (قوله ويرد)
اى المقضى له انتهى (قوله وتلزم الدية) اى ولى القتل (قوله ان الحاكم اذا اخطأ الخ) وهذا قد اخطأ بعدم
التفحص عن حال الشهود (قوله بما اذا قبض المال) قال في المنع بعد نقله وقد علمت المعول عليه في المذهب
وهو ما في منته (قوله فكالاول) لان الضمان مقيد بالممانلة ففي العين زال ملك المشهود عليه عنها بالقضاء
الاترى ان المقضى عليه لا يجوز له ان يتصرف فيها وجاز للمقضى له ذلك وفي الدين لا يزول ملكه عنه حتى يقبضه
فلورجع عليه قبله لم تتحقق الممانلة اذ لا ممانلة بين اخذ العين واجباب الدين وفي العين تتحقق انتهى حاشى (قوله
وضمنما اتلفاه للمشهود عليه) شمل العقار فيضمنه الشاهد برجوعه اتما قال لانه ضمان ائتلاف وان كان الغصب
لا يتحقق فيه عند محمد ويسقط الضمان عنهما في مسائل ضمنهما نصف المهر ثم اقربه برده اليهما ضمنهما
قيمة العبد ثم اقرب بالعاق ضمنهما قيمة العين ثم وهما المشهود له للمشهود عليه ردها اليهما رجع الواهب في هبته
بقضاء بعد ما ضمن الشاهد رد الضمان وورث الشخص المشهود عليه الذى وقع الرجوع عن الشهادة فيه
بعد ما ضمن الشهود رد الضمان بخلاف ما لو اشتراه من الغريم مفسدا بعد ما شهدا انه ابراه من الدين ثم رجعا
لم يضمنما للطالب لانه قوى عليه بالافلاس السككالي من العتائية وقوله اتلفاه اشار به الى انه لو لم يصف التلف اليهما
لا يضمنان كما لو شهدا بنسب قبل الموت فمات المشهود عليه وورث المشهود له المال من المشهود عليه ثم رجعا
لم يضمنا لانه ورث بالموت وذلك لان استحقاق الوارث المال بالنسب والموت والاستحقاق يضاف الى آخرهما
ولوجود ايفاض الى الموت ذكره الزيلعي (قوله مع تعذر تضمن المباشر) وهو القاضى (قوله لانه كالمجأ الى القضاء)
اى ممن جهنهما فان القضاء واجب عليه عند ظهور عدلتهما حتى لو امتنع بأنهم ويستحق العزل ويعزر
وفي تضمنه صرف الناس عن تقلده وتعذر استيفاؤه من المدعى لان الحكم ماض فاعتبر التسبب (قوله لم يضمن)
لبقاء من يبقى به كل الحق (قوله ضمنا النصف) لانه لما رجع الاخر ظهرا اثر رجوع الاول اذ لم يبق الا من يقوم به
النصف وانما لم يجب على الراجع الاول لمناعه وهو بقاء من يبقى بشهادته كل الحق فلما زال المناهج رجوع آخر تعين
ان يكون التالف مضافا اليهما فتجب غرامته عليهما (قوله ضمن التسع) العلة فيه ما تقدم (قوله فان رجعا)

لانه فسخ او توبة وهى بحسب الجناية كما قال
عليه الصلاة والسلام المبر بالسر والعلانية
بالعلانية (فلو ادعى) المشهود عليه (رجوعهما)
عند غيره وبرهن) او اراد بينهما (لا يقبل)
انفساد الدعوى بخلاف ما لو ادعى وبرهن انهما اولا
قاض وتضمنه اياهما لم يمتنى قبل وجعل انشاء
برجوعهما عند غير القاضى باطل وجعل الحكم به
للصال ابن ذلك (فان رجعا قبل الحكم به)
سقطت ولا ضمان) وعز ولو عن بعضها بالانه
فسق نفسه جامع القصولين (وبعد لم يفسخ)
الحكم مطلقا) لترجعه بالقضاء (بخلاف ظهور
الشاهد بعد اوجبه ودافى قدف) فان القضاء
يبطل ويرد ما اخذ وتلزم الدية لو قصاصا ولا
يضمن الشهود ما سوان الحاكم اذا اخطأ فالعزم
على المقضى له شرح تكلمة (وضمنما اتلفاه
للمشهود عليه) لتضمنهما تعديا مع تعذر
تضمن المباشر لانه كالمجأ الى القضاء (قبض
المدعى المال ام لا به يعنى) بغير زيادة وخلاصة
وخزانة المقضى وقبضه في الوفاة والكنز والدرر
والمتقى بما اذا قبض المال لعدم الائتلاف وان دنا
وقيل ان المال عينا فلهما (والعبرة فيه ان
فكالثاني واقره القهستاني) وان رجعا احدهما
فكالثاني (لان رجوع احد ثلاثة لم يضمن
ففى) من الشهود (لان رجوع احد اربعة لم يضمن
نصف النصف وان رجعا النصف وان رجعت اربعة
وان رجعت اربعة النصف وان رجعت اربعة
من رجل وامرأتين ضمن ثمان نسوة من رجل وعشر
فالنصف وان رجعت ثمان نسوة من رجل وعشر
نسوة لم يضمن فان رجعت اربع النصاب
رد به) لبقاء ثلاثة ارباع النصاب

أي الرجل والنسوة وغلب جانب المذكر (قوله فالغرم بالاسداس) لأن لكل امرئ ثلثين تقوم مقام رجل
 عند الامام (قوله وقال علي بن النصف) لأن كل النسوة كرجل واحد (قوله كالأربعين فقط) أي ضمن النصف
 اجماعا لبقاء النصف الحق بالرجل فصار كالوشهد ستة رجال فراجع خمسة (قوله ولا يضمن راجع في النكاح الخ)
 هذا إذا لم يطلقها أو طلقها بعد الدخول كما يدل عليه التعليل أما إذا كان قبل الدخول ورجعا فذكر الجوى
 عن المحيط شهدا أنه تزوجها على الف وهو مهر مثله أو الزوج يدعيه بغير تسمية فقطى ثم طلقها ثم رجع فعليه ما
 فضل ما بين المتعة إلى خسمائة انتهى (قوله إذا اتلاف بعوض الخ) هذا التعليل ظاهر فيما إذا كان المدعى الزوج
 لأنهما اتلفا عليها البضع بما لا يقابل من الزوج وكذا فيما إذا كان المدعى الزوجة لأنه اتلفا المال بالبضع لأنه يكون
 متقوما بالدخول في الملك والمالة هنا حال الدخول في الملك (قوله شهد بمهر مثله) أي بقدر مهر مثله وكذا
 يقال فيما بعد (قوله أو اقل) الحاصل أن المدعى إما الزوج وإما الزوجة وعلى كل إمام أن يكون المشهود به مهر المثل
 أو أكثر منه أو اقل فإن كان المدعى الزوج وشهد بالسبأه كان ثم رجعا فلا ضمان في الصور الثلاث كما في الهندية
 عن الذخيرة وإن كان المدعى الزوجة لا يضمنان إلا في صورة ما إذا كان المشهود به أكثر من مهر المثل كما فيهما عن
 السكاكي إذا علمت ذلك فقد تضمن كلام المصنف والشرح هنا أربع صور لأن ما إذا كان يكون المشهود به مهر المثل
 أو اقل منه في صورتي ما إذا كان المدعى الزوج أو الزوجة إلا أنه بزيادة الأقل لزم التكرار فإن صورة الأقل ذكرها
 المصنف بقوله ولو شهد بأصل النكاح بأقل من مهر مثله وذكر الصورتين البائنتين وإن زاد عليه ضمانها ولو هي
 المدعية (قوله وإن زاد عليه) الذي في المنع والكثرة زاد بضمير المثنى فيوافق قوله بعد ضمانها وعلى أفراد الضمير
 يكون الضمير راجعا إلى المشهود به (قوله لو هي المدعية) لأنهما اتلفا على الزوج قدر الزيادة بغير عوض انتهى
 حلي أما إذا كان هو المدعى فلا ضمان كما علمت (قوله ولو شهد بأصل النكاح) هذا التركيب يوهن أن الشهادة
 في المسئلة الأولى أيسر على أصل النكاح مع أنه عليه فلو قال ولو باقل فلا ضمان لكان أخصرا وأوضح
 وقد علمت أنه لا فرق في هذه بين كون الدخول منه أو منها خلافا لما في الحلبي لأنه لا ضمان على الشهود إلا في صورة
 واحدة وهي ما إذا ادعت هي وكان المسمى أكثر من مهر المثل انتهى (قوله لتعذر الممانلة بين البضع
 والمال) يعني أن منافع البضع غير متقومة بتعدد الاتلاف فلا تضمن بالتقويم يستدعي الممانلة
 ولا ممانلة بين البضع والمال وإنما يضمن ويتقويم بالملك من الزوج الظاهر بالخطوة حتى يصان عن الابتدال
 ولا يملك مجانا للحصول الدسل به أفاده الجوى ولا ضمان هنا على الزوج لغيره انقضاء بما شهد به (قوله ما نقص
 من قيمة المبيع) أما لو شهد بجمل القيمة أو أكثر فلا ضمان لأنه اتلاف بعوض من (قوله أو زاد) أما لو شهد بجمل
 القيمة أو اقل فلا ضمان (قوله لا اتلاف بلا عوض) علة للمستثنين (قوله ضمان القيمة) وذلك لأن المقضى به
 في هذه الشهادة المبيع دون الثمن إذ لا يمكن القضاء بشهادتهما بإبقائه وإذا كان المقضى به المبيع فقط وزوال
 المبيع بلا عوض فيضمنان القيمة (قوله ضمان الثمن) لأن الثمن بصير مقضيا به لأن القضاء بالثمن لا يقارنه
 ما يسقطه من الأيسر بل إنما شهدوا به بعد ذلك وإذا صار الثمن مقضيا به ضمانا لرجوعهما أفاده السكاكي (قوله
 فإن شاء ضمن الشهود قيمته حالا) وهي ألف ويرجعون بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل (قوله أخذ
 المشتري) أي بالعين (قوله برئ الآخر) أي من مؤاخذه فقط والآخر لا يضمن على المشتري بالثمن إذا ضمنوا
 لقيمة حالا (قوله وتعامه في حراثة المقتنين) حيث قال فإن اختار الشهود رجعا بالثمن على المشتري ويتصدقون
 بالفضل فإن رد المشتري المبيع بعيب بالرضى أو تقايلا يرجع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وإن رد بقبض
 فلا ضمان على الشهود بحاله وإن أديا رجعا بما أديا انتهى حلي (قوله ضمان نصف المال الخ) لأنهما قد يقران قبل
 الدخول بخو وطئ ابن الزوج وذلك بمنزلة الفسخ فيوجب سقوط المهر فقرر عليه ما كان على شرف السقوط
 (قوله قبل الدخول) قيد في الشهادتين انتهى حلي (قوله الحرمة الغليظة) أي للقضاء بها قال في المنع لأنه لم يقض
 بشهادة شهود واحدة لأنه لا يفيد لأن حكم الواحدة حرمة خفيفة وحكم الثلاث حرمة غليظة انتهى (قوله
 فلا ضمان) لأنه لا تقوم للبضع حالة الخروج ذكره السكاكي ونقل عن التحفة أنهما يضمنان ما زاد على مهر المثل
 لأن الاتلاف بقدر مهر المثل اتلاف بعوض وهو منافع البضع التي استوفاهما انتهى (قوله ضمن شهود الدخول
 ثلاثة أرباع المهر) لأنهم قرروا عليه بشهادتهم جميع المهر وقد كان جميعه على شرف السقوط وهذا يقتضى

(فإن رجعا فالتمتع بالاسداس) وقال علي بن
 النصف كما لو رجعت فقط (ولا يضمن راجع في
 النكاح شهد بمهر المثل) أو اقل إذا اتلاف
 بعوض كالأتلاف وهو التكرار من مهر مثله فلا ضمان
 لو هي المدعية وأقل من مهر مثله فلا ضمان
 فأصل النكاح بأقل من مهر مثله بين البضع والمال
 على المقتضى لتعذر الممانلة بين البضع والمهر وبضه
 على المقتضى لا يتلافها عليه بقبض المهر (وضمنا
 ثم رجعا) ضمانها لا يتلافها عليه بقبض المهر (المبيع
 في المبيع والنشر آه ما نقص من قيمة المبيع
 أو الشهادة على البائع (أو زاد) أو الشهادة على
 المشتري لا يتلاف بلا عوض ولو شهد بأصل النكاح ولو
 وبقدار ثمن ضمان الثمن عدى (ولو شهد على البائع
 في شهادة ثمن ضمان الثمن سنة وقيمة الف فإن شاء ضمن
 بالمبيع بالثمن إلى سنة وقيمة الف فإن شاء ضمن
 الشهود بقيمة حالا وإن شاء أخذ المشتري إلى سنة
 وأما اختار برئ الآخر وتعامه في حراثة المقتنين
 وفي الطلاق قبل وطئ وخلوة (ولو شهد به
 المال) المسمى (أو المتعة) إن لم يسم (ولو شهد أنه
 طلقها ثلاثا وأحران أنه طلقها واحدة بل
 الدخول ثم رجعا فلا ضمان نصف المهر على
 شهود ثلاث لا غير) للحرمة الغليظة (ولو بعد
 وطئ أو خلوة فلا ضمان) ولو شهدا بالطلاق ضمن
 الدخول وأحران بالادخول ثم رجعا ضمن
 شهود الدخول ثلاثا وأربع المهر ثم رجعا ضمن
 ربيعة اختصار (ولو شهدا بعقوبة رجعا ضمن
 القيمة) (ولو لا المقتنى) لعدم تحول العتق
 اتلاف (والأول المقتنى) لعدم تحول العتق
 الرضا بالضمن فلا يتحول الولاء هداية

أن يضمنا جميعه ~~هـ~~ كن شهود الطلاق قبل الدخول قرر وعليه نصف المهر وقد كان على شرف السقوط وقد اختص الفريق الاول بضمنا نصف ونزع مع الفريق الثاني في ضمنا النصف الاخر فينقسم عليهما فيصيب الاول ثلاثة ارباع والثاني ربع انتهى حلبي (قوله ما نقصه) وهو ما بين قيمته مدبرا وغير مدبر فتح لانه بالتدبير فبعض المنافع لانه لا يخرج من ملكه بخوييسع (قوله وهو ثلث قيمته) قال في البحر وقد منا ن الفتوى ان قيمته مدبر انصف قيمته لو كان قد انتهى فعليه ~~يكون~~ لازم نصف القيمة لانه الفات بالتدبير (قوله وتامة في البحر) قال في المنع عنه وان مات المولى والعبد يخرج من ثلثه عتق وضمن الشاهدان قيمته مدبرا لانهما ازالا الباقي عن ملك الورثة بغير عوض فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثيه وضمن الشاهدان ثلث القيمة اذا جعل العبد الثلثين ولم يرجعاه على العبد فان عجز العبد عن الثلثين ترجع به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهدان عندهما انتهى (قوله وان شاء) اي المولى انبيع المكاتب ولا يضمن الشهود (قوله ونصدا بالفضل) ان كان بدل الكتابة الذي اخذاه من المكاتب اكثر من القيمة التي ضمناها للمولى (قوله وفي الاستيلاء) اي اذا شهد عليه بانه اقر مثلا انها لم ولده ثم رجعا (قوله وتامة في العيني) حيث قال ولو شهدا انه اقران امته ولدت منه والمولى يسكر فقصي به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد والمولى حي يضمنا له نقصان قيمتها فاذا مات المولى يضمنا للورثة باقى قيمتها وان رجعا والمولى ميت ضمنا جميع قيمتها للورثة وان كان معها ولد والمولى حي ضمنا نقصان قيمتها او قيمة جميع الولد واذا مات المولى فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لا يضمنا له شيئا ويرجعان على الولد بما قبض الاب منهما اذا كانت له تركه والا فلا شيء لهما على الابن وان كان معه شريك فانهم يضمنا لشريكه نصيبه من قيمة الولد ومن باقى قيمة الام ويرجعان على الولد بما قبض الاب منهما ان تركه ما لا ولا يرجعان بما اخذه منهما شريكه ولا يضمنا لشريكه ما اخذه الولد بالارث وان رجعا بعد وفاة المولى فان لم يكن للولد شريك فلا ضمان عليهما وان كان له شريك في الميراث يضمنا له حصته من قيمة الولد ومن جميع قيمة الام ولا يضمنا له ما ورثه الولد ولا يرجعان على الولد هنا بما اخذه شريكه وان شهدا بعد وفاته والمسئلة بحالها فقصي به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد ضمنا جميع قيمتها للورثة وان كان معها ولد ضمنا قيمتها وقيمة الولد كلها وما اخذه بالارث انتهى حلبي (قوله وفي القصاص الدية تالم) اي اذا شهدا بان فلانا قتل فلانا فعدا فقصى القاضى بالقتل فقتل ثم رجعا كان عليهما الدية لا القصاص لان القتل منهما ليس مباشرة ولا تسببا لان السبب ما يقضى اليه غالبا ولا يقضى بالشهادة هنا لان العفو مندوب اليه قال في البحر وشمل ما اذا شهدوا به في النفس او مادونه انتهى (قوله في مال الشاهدين وورثاه) في البحر عن السراج ان الدية التي على الشاهدين تكون في مالهما في ثلاث سنين ولا كفارة عليهما ولا يجرمان الميراث بان كما ولدى المشهود عليه فانهما يرثانه انتهى (قوله لعدم المباشرة) بل المباشرة اختيارا والى الدم فان استيفاه منه اعترض بعد الشهادة وهذا ما يقطع نسبة القتل الى الشاهد والاولى زيادة والتسبب كما تقدم وشمل كلامه ما ذارجع الولى مع الشاهدين او لم يرجع لكن ان رجع معهم اخبر الولى بين تضمين الولى الدية والشاهدين كما لو جاء المشهود بقتله حيا وايهما ضمن لا يرجع على صاحبه عنده وعندهما الهما الرجوع عليه لانهما عاملا ن انتهى (قوله ولو شهدا بالعفو) اي ثم رجعا (قوله لاضافة التلغ اليم) لان الشهادة في مجلس القاضى صدرت منهم وبقي الحكم دليما (قوله بعد القضاء) اما قبل القضاء فتبطل شهادة الفروع كما تقدم في الباب الذي قبل هذا (قوله لم تشهد الفروع على شهادتها) لانهم انكروا السبب وهو الاشهاد فلا يبطل القضاء لانه خبر محتمل فصار كرجوع الشاهد انتهى بحر (قوله او شهدناهم وغلطنا) هذا قولهما وقال محمد يضمون لان الفروع يفلوا شهادة الاصول فصار كلهم حضروا ~~لهما~~ ان القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضى يقضى بما يعاين من الحجة وهى شهادتهم (قوله ولا ضمان) لان ما مضى من القضاء لا ينقض بقولهم وهم لم يرجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع (قوله ضمن الفروع فقط) لان القضاء وقع بشهادتهم وعند محمد المشهود عليه بالخيار ان شاء ضمن الاصول او الفروع (قوله ولو الدية) بان ذكروا شهود الزنا فرجهم فاذا الشهود عبيدا او مجوس ورجع المزكى قال دية على المزكى عنده بالرجوع عن التزكية مع علمهم (قوله بكونهم عبيدا) اما اذا ثبتوا عليها وزعموا انهم احرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود ولا تحذف الشهود حد القذف لانهم قد فوا حيا وقد مات ولا يورث عنه وقال الدية على بيت

(وفي التدبير ضمنا ما نقصه) وهو ثلث قيمته ولو مات المولى عتق من الثلث ونسب ما بقيه قيمته وتامة في البحر المكاتب (ولا يقضى حتى كلها وان شاء اتبع المكاتب ولا يضمن الشهود يؤدى ما عليه اليهما) وتصدق بالفضل والورثة (وفي الاستيلاء) ولو شهدا بان يورثه وام ولد لهما يضمنا نقصان قيمتها ما بينهما تقوم قيمة وام ولد لهما يضمنا بقية (قيمتها) امة فان مات المولى عتقت وضمن (وفي القصاص الدية) ونعامة في العيني (ولم يقصا لان عدم المباشرة ولو شهدا بالعفو لم يضمنا لان القصاص ليس بمال الشاهدين وورثاه) وضمن شهود الفروع رجوعهم (لم تشهد الفروع الاصل بقولهم) بعد القضاء وكذا لو قالوا على شهادتنا او شهدناهم ولا الفروع لعدم رجوعهم (ولا اعتبار بقول الفروع) ولا ضمان الحكم (كذب الاصول او غلطوا) ولا ضمان ولو رجع الكل ضمن الفروع فقط (وضمن الزكوى) ولو الدية (بالرجوع) عن التزكية (مع علمهم بكونهم عبيدا)

المالية (قوله لا يعمل الا بها فصار في معنى العلة) يعني ان التزكية على المالكين عنده لان القاضي لا يعمل الا بها فصار في معنى العلة وقال لا يضمنون لانهم اتوا على الشهود اي ثم رجعوا عن ثنائهم ولا ضمان به (قوله اما مع الخطأ) بان قال المزكي اخطأت في التزكية (قوله وضمن شهود التعليق الخ) بان قال انه قال لعبد ان دخلت الدار فانت سر او قال لا امر ان دخلت الدار فانت طالق وهي غير مدخول بها وشهد آخر ان بوجود الشرط اي دخول الدار ورجع الفرقة بعد الحكم فالضمان على شهود المالكين لا شهود الشرط فيضمنان قيمة العبد ونصف المهر لانهم شهود العلة اذا التلقاها حصل بالاعتناق والتطبيق وهم اللذان اثبتوا تلك الكلمة والتعليق بالشرط كان مانعا فعند وجود الشرط اضيف التلف الى علة لزوال المانع انتهى درر (قوله لوقبل الدخول) اما بعد الدخول اذ ارجعوا الا يلزمهم شيء لانه استوفى منافع البضع (قوله لا شهود الا حصان) صورته ان يشهد اربعة بالزنا ويشهد آخر ان محصن ثم رجعوا فالضمان على شهود الزنا لانه علة ولا ضمان على شهود الا حصان لانه علامة وليس بشرط حقيقة (قوله بخلاف التزكية) اي اذ ارجعوا الشهود عنها فانهم يضمنون لا شهود الاداء لان التزكية علة والاولى ان يقول علة العلة كما سبق لان العلة الشهادة عند القاضي والتزكية اعمال لها لان القاضي لا يعمل بها فصار في معنى علة العلة وفي الفتح قد يقال انه عند وجود العلة لا يضاف الحكم اليها (قوله والشرط) اي وجوده بان شهدا ان العبد دخل الدار او المرأة (قوله ولو وحدهم على الصحيح) وهذا لان قوله انت حر مباشرة لا تلاف المالية وعند وجود مباشرة لا تلاف بضاف الحكم اليه دون الشرط انتهى (قوله وضمن شاهدا الا يقاع الخ) قال في الكافي ولو شهدا بالتفويض وآخر انهما طلقا او اعتق فالتفويض كالشرط انتهى (قوله لانه علة والتفويض سبب) الذي في البحر عن منية المفقئ شهدا انه امر امراته ان تطلق نفسها وآخر انهما طلقا نفسها وذلك قبل الدخول ثم رجعوا فالضمان على شهود الطلاق لانهما اثبتا السبب والتفويض شرط كونه سببا انتهى وهذا ما افادته عبارة الكافي السابقة وذكر المصنف الفرق بين الشرط والعلة والسبب والعلامة فقال اعلم ان الشرط عند الاصوليين ما يتوقف عليه الوجود وليس بمؤثر في الحكم ولا مفض اليه والعلة هي المؤثرة في الحكم والسبب هو المفضي الى الحكم بلان تأثير العلامة ما دل على الحكم ولا يتوقف عليه الوجود والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الوكالة)

هي بفتح الواو وكسر هاء اسم من التوكيل كما في الصحاح وغيره مصدر وكل يكل يكل فهو وكيل فاعيل بمعنى مفعول لانه موكول اليه الامر اي مفوض اليه فمستأني ويكون بمعنى فاعل اذا كان بمعنى الحافظ ومنه حسبنا الله ونعم الوكيل بجر ويصح ان يكون بمعنى المفوض اليه (قوله في مراد غيره) الغير الموكل والمدعي من (قوله فابعثوا احداكم بورككم) وكان البعث منهم بطريق التوكيل وشرع من قبلنا شرع لنا اذا قصه الله ورسوله من غير انكار ولم يظهروا نسخة من (قوله وكل عليه السلام حكيم بن حزام بشرآه اخية) روى ابو داود بسند مجهول انه عليه السلام دفع له دينار يشتري له اخية فاشترى ابي دينار واباعها بدينارين فرجع واشترى اخية بدينارين وجا به دينار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا له ان يبارك له في تجارته ورواه الترمذي عن حبيب عن حكيم انتهى فتح (قوله وهو خاص) كانت وكيل في شراء هذا البيت مثلا (قوله كانت وكيل في كل شيء) ونحوه ما صنعت من شيء فهو جائز وجائز امر في كل شيء (قوله وسيجي ان به يعني) فيه حذف اسم ان قال في البحر وعن الامام تخصيصه بالمعاوضات ولا يلى المتق والتبرع وعليه الفتوى (قوله ولولم يكن للموكل صناعة معروفة) قال في الفتح وكانت في كل اموري اقل ذلك مقام نفسي او وكلاهما فان كان له صناعة معلومة كالجارة ينصرف الى ذلك وان لم يكن له صناعة معلومة ومعاملاته مختلفة فالوكالة باطلة انتهى (قوله ترفها) اي تسمع النفس وراحته من مشقة الخدمة او العمل (قوله جائز) اخرج بذلك ما اذا وكل الصبي غيره في طلاق زوجته او اعتق محبده او هبة ما له انتهى (قوله معلوم) اورد عليه التوكيل العام واجب بانه معلوم في الجملة حتى لو لم يكن معلوما اصلا كن كثر معاملاته بطل التوكيل (قوله فلو جهل) كما اذا قال وكنتك بما لي من فسخ عن المبسوط وقال المحبري انت وكيل في كل شيء كان وكلاهما بالحفظ انتهى فتح (قوله ممن يملكه) متعلق باقامة وفي البحر وشمل قوله ممن يملكه الاب والوصي في ملك الصبي فلهما ان يوكلا بكل ما يفعلاه (قوله نظرا الى اصل التصرف)

خلافها اما مع الخطأ فلا اجابا بجر وضمن
شهودا لتعليق (قوله لا ضمان) لان شرطه بخلاف
الدخول لا تبا على (والشرط) ولو وحدهم على
التزكية لانها علة (قوله شاهد الا يقاع لا التفويض
الصحيح) يعني قال وضمن سببا انتهى والله تعالى اعلم
لانه علة وانتهى بوض سببا انتهى
(كتاب الوكالة) بالكتاب
مناسبة ان كلا من الزاهد والوكيل ساع
في تحصيل مراد غيره (التوكيل صحيح) بالكتاب
والسنة قال الله تعالى فابعثوا احداكم بورككم ووكيل
عليه الصلاة والسلام وهو خاص وتمام كات
اخية وعابه الاجماع وهو خاص وتمام كات
وكيلي في كل شيء عم الكل حتى الطلاق قال
الشهيد وبه يفتي ونحوه في الاشياء ونحوه
واعتاق ووقف واعتقه في العتق والتبرعات
فاضي خان بالمعاوضات فلا يلى العتق والتبرعات
وهو المذهب كما في تنوير البصائر ورواه في الملحق فقال
وسيجي ان به يعني واعتقه ولا يكون ولو لم يكن
واما الهبات والعناق فلا يلى التبرعات ولو لم يكن
خفية بخلاف الجهد وفي التبرعات بالملكية وهو
الموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة (قوله في تصرف
اقامة الغير مقام نفسه) فلو جهل ثلث الادنى وهو الحفظ
نحوه معلوم) فلو جهل ثلث الادنى وهو الحفظ
(من يملكه) اي التصرف نظر الى اصل التصرف

أى من حيث أنه لا يعارضه غيره فيه من غير نظر إلى حكم شرعى فدخل فيه توكيل المسلم ذمياً ببيع شئ وخزير
 ومحرم حلالاً ببيع صيد لكن هذا النظر يعكس على التقييد بقوله جائز وهذا إنما يأتي على أن الأصل في الأشياء
 الإباحة (قوله ابن كمال) قال في الإيضاح أعلم أن من شروط الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف
 لأن الوكيل يستفيد ولاية التصرف منه وقيل هذا على قولهما فاعلى قوله فالشرط أن يكون التوكيل
 حاصلًا بمالكه أو وكيله فاما كون الموكل مالكا للتصرف فليس بشرط حتى يجوز عنده توكيل المسلم الذى
 بشره بالخروج وقيل المراد به أن يكون مالكا للتصرفه نظر إلى أصل التصرف وأن امتنع في بعض الأشياء بعراض
 النهى انتهى (قوله فلا يصح توكيل مجنون وصبي) من إضافة المصدر إلى فاعله (قوله مطلقا) سواء كان ضارا
 أو نافعا ومتروكا بينهما (قوله وصبي يعقل) الظاهر أن العقل يفسر بما يفسر به العقل في جانب الوكيل وذلك
 بأن يعقل أن البيع سالب للمبيع جالب للثمن وأن الشرأ بالعكس (قوله بخوطلاق) وجه ضرره أن فيه الزام
 المهر أو بعضه وأخراج العصمة منه والزام النفقة في العدة واما الزام نفقة الزوجة فهي في مقابلة انتفاع بها
 ولو بالخدمة وغير ذلك صور نادرة (قوله بلا إذن وليه) متعلق بصح (قوله وتوقف توكيل مرتد) أى إذا وكل المرتد
 أحدًا توقف وأما جعله وكيلًا فلا توقف فيه قال في البحر وما يرجع إلى الوكيل أى من الشرأ كخط فاعلى فلا يصح
 توكيل مجنون وصبي لا يعقل لا البلوغ والحريه وعدم الردة فبصح توكيل المرتد ولا يتوقف لأن المتوقف ملكه
 والعلم للوكيل بالتوكيل فلو وكله ولم يعلم فتصرف توقف على اجازة الموكل أو الوكيل بعد علمه وثبت العلم بالمشافهة
 أو الكتاب إليه أو الرسول إليه أو بإخبار رجلين فضولين أو واحد عدل أو غير عدل وصدقه الوكيل انتهى (قوله
 خلا فالحما) فقالا هو نافذ من (قوله لعارض النهى) من إضافة الموصوف إلى صفته (قوله يعقل العقد) أى
 يعقل أن الشرأ جالب للمبيع سالب للثمن والبيع على عكسه ويعرف الغبن الفاحش من اليسير مجر عن شرح
 الهداية ثم قال ولا حاجة إلى عقلته الغبن الفاحش من اليسير لجواز بيع الوكيل عند الإمام بما قل وكثر انتهى
 ورده المصنف بأن التعريف للمسمى في ذاته لا بالنظر للوكالة على أن المقتضى به أنه لا يجوز بالغبن الفاحش كما يأتي
 قريباً (قوله محجورا) نعمت لكل منهما وأفرده للعطف وأقال في الإصلاح وصبيًا وعبدًا محجورين انتهى حلبي
 (قوله ثم ذكر شرط الوكيل) في نسخة التوكيل (قوله تبعًا للكثر) أى حال كونه تابعًا في عدم القول للكثر وذكره
 صاحب الهداية محجورًا به عن بيع الهائل والمكره انتهى حلبي (قوله بكل ما يباشره الموكل بنفسه) هو أولى
 من قول الكثر بكل ما يعقد فانه يشمل العقد وغيره من الخصومة وغيرها انتهى منع لا يقال الاستقراض يباشره
 لنفسه بنفسه ولا يملك التوكيل به لا نقول نص في الخاتمة أن وكل بالاستقراض أن أضاف الوكيل الاستقراض
 إلى الموكل كان للموكل والا كان للوكيل انتهى (قوله لنفسه) جواب عما يقال أن الوكيل يملك التصرف
 فيما وكل فيه مع أنه لا يملك التوكيل وحاصل الجواب أن الوكيل يملك التصرف لغيره لأن نفسه انتهى حلبي وأورد
 على هذا القيد الأب والوصى إذا وكل في مال الصبي فانه يصح مع أنه ما يتصرف فيه غيره (قوله فشمل
 الخصومة) تفرع على الكلية (قوله فصح بخصومة) هى في اللغة الجدل والخصم الخصام والجمع خصوم
 وقد يكون للجمع والاثنتين والمؤنث وفي الشرع الجواب بنعم وأولا وفسر هاتى الجوهرة بالدعوى الصحيحة
 أو الجواب الصريح (قوله في حقوق العباد) شمل بعضها وجميعها وفى البرازية ولو وكله بكل حق له وبخصومته
 في كل حق له ولم يدين المحاصم به والمحاصم فيه جاز انتهى (قوله برضى الخصم) أطلق فيه فشمل الطالب والمطلوب
 بحر (قوله وجوزاه بلارضاء) الخلاف في اللزوم لا في الجواز لهما أن التوكيل فيها تصرف في خالص حقه
 فلا بدوقف على رضى غيره وله أن الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستحضره الناس متفاوتون في الخصومة
 فلو لم يباشره بتضرره فيتوقف على رضاه (قوله وعليه فتوى إلى الليث) وقال الحلواني بخير المفتى (قوله
 والمختار للفتوى تفويضه للحاكم) في البرازية من المعلوم المقرر أن تفويض اختيار إلى قضاء العهد من الفساد
 كما والمقرر من أن علمهم ليس بحجة ومن فوض اختيار إلى القاضي كان هذا المعلوم من أحوال قضائهم من الدين
 والصالح (نكتة) قال عبد الله بن جعفر كان على لا يحضر الخصومة وكان إذا خصم في شئ وكل عقيلًا
 قال في النهاية وإنما كان يختار عقيلًا لانه كان ذكيًا حاضر الجواب حتى حكى أن علميا استقبله يوما ومعه عنقه
 فقال على مداعبه أحد الثلاثة أحمق فقال عقيل أمانا وعزى فعاقلان انتهى (قوله إلا أن يكون الموكل الخ)

وإن امتنع في بعض الأشياء بعراض النهى ابن
 كمال (قوله فلا يصح توكيل مجنون وصبي لا يعقل
 مطلقا وصبي يعقل) بتصرف ضار (قوله بخوطلاق
 وعنان) وهو صدقة وصح بما يفعله (قوله بلا إذن
 وليه) كقبول هبة (قوله صبي يعقل) بما تردد بين ضرر
 ونفع (قوله كقبول هبة) كقبول ما زاد أو مكاب أو توقف
 اجازة وليه (قوله لا يجوز ما زاد أو مكاب أو توقف
 عبد محجور وصبي) لو زاد أو مكاب أو توقف
 توكيل مرتد فان أسلم نفذ وان مات أو تولى
 أو تولى (قوله خلا فالحما) ونشر آتمها كما وفى
 ذمياً ببيع شئ وخزير (قوله محجورين) (قوله
 البيع الفاسد) لعارض النهى (قوله إذا كان
 امتنع ثم ذكر شرط الوكيل) لو عدل أو عدل
 فتنبيه ثم ذكر شرط العقد ولو صدق أو صدق
 الوكيل بيقول الكلام إلا أن في جهة الوكالة لا في
 لا يتحقق الوكيل فكذا لم يقل ويقصد معاً أن الكثر
 جهة بيع الوكيل فكذا لم يقل (قوله بكل ما يباشره
 ثم ذكر ضابط الموكل فيه فقال) (قوله بخصومة) فلذا
 الموكل (قوله لنفسه) فشمل الخصومة فلذا
 قال (قوله بخصومة) في حقوق العباد برضى
 الخصم (قوله وجوزاه بلارضاء) وبما قالت العتبات
 وعليه فتوى إلى الليث وغيره واختاره العتباتي
 وجهه في النهاية والخيار للفتوى تفويضه
 للحاكم (قوله إلا أن يكون الموكل) (قوله مريضاً)

وشبهة العفو المندوب اليه ثابتة في غيبته بل هو الظاهر للندب الشرعي قال تعالى وار تعفوا اقرب للتقوى
ولم يذكر المصنف التوكيل باثباته ما دل خولهم ما تحت قوله فصح بخصوصه لان التوكيل باثباته ما هو التوكيل
بالخصومة فيهما والتوكيل باثبات حد الزنا والشرب باطل اتفاقا اذ لا حق لاحد فيه بل تقام البينة حسبة
ويجوز التوكيل باستيفاء التعزير مطلقا لانه حق العبد ولا يسقط بشبهة (قوله بغيبه موكله عن المجلس)
اما اذا كان حاضرا فيصح وهذا في الاستيفاء فقط فان المستحق قد لا يحسن الاستيفاء فلو امتنع التوكيل
بطل الحق اما الايفاء فلا يصح مطلقا لما مر (قوله وحقوق عقد) مبتدأ خبره قوله تتعلق به وبجمله قوله لا بد من
اضافته في محل جر صفة قوله عقد والمراد بالاضافة المعنى الاغوى وهو الاسناد بان يقول بعث آجرت صالحا
(قوله واجارة) وللوكيل بها الخصوصية في اثباتها وقبض الاجر وحسن المستأجر به فان وهب الاجر للمستأجر
او ابراء جازان لم يكن بعينه ويضمنه وان بعينه لا كذا في كافي الحاكم (قوله لا بد من اضافته الى الوكيل) اي
من اسناده في لصيغة بان يقول بعث هذه الدار وبعت دار فلان واما اذا استند الى الموكل بان اخرج الكلام
مخرج الرسالة يكون فضوليا (قوله مادام حيا) اما اذا مات او كبل قال الفضلي تنقل الحقوق الى وصيه لا الموكل
وان لم يكن وصي يرفع الى الحاكم ينصب وصيا عند القبض وهو الموقوف وقيل ينتقل الى موكله ولاية قبضه
فيحاط عند الفتوى بحيط (قوله ان لم يكن محجورا) شامل للحر الذي لم يحجر عليه بسفه والعبد المأذون والصبي
المأذون فان كان محجورا تتعلق الحقوق بالموكل كالرسول والقاضي وامينه ولو قبضه مع هذا صح قبضه
لانه هو العاقد فكل اصيلافيه ثم اذا عتق العبد تلتزمه العهدة والصبي اذا بلغ لا تلتزمه وظاهر كلام المصنف
ان العهدة على المأذون مطلقا وفصل في الذخيرة بين ان يكون وكيل بالبيع فالعهدة عليه سواء باع بغير حال
او مؤجل وبين الوكيل بالشراء فان كان بغير مؤجل فهو على الموكل لانه في معنى الكفالة اي وهو لا يملكها
وان كان بغير حال فهي على الوكيل لكونه ضمن ثمن وتسامه في الجبر (قوله كتساب ميسع) اطلقه فشم
ما اذا قبض الوكيل الثمن اولا وما اذا قال لا تدفع المبيع بعد البيع حتى تقبض الثمن فدفع الوكيل قبل قبض
الثمن فانه جائز عندهما خلافا للشاق ولونهاء عن البيع حتى يقبض الثمن لم يميزه حتى يقبض الثمن من
المشتري ثم يقول بعثك بهذه الدراهم التي قبضت منك كذا في البرازية (قوله وقبض ثمن) اي من المشتري
ويطالب به وكيله وان لم يقبضه منه ومن احكام وكيل البيع انه لا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف الوكيل
بالشراء ولا يجبر على التقاضي لانه متبرع بخلاف الدلال والسمسار فانهما يعملان بالاجر ويقال للوكيل
احل الموكل على المشتري (قوله ورجوع به عند استحقاق) شامل لما اذا كان الوكيل بائعا وقبض الثمن من
المشتري ثم استحق المبيع فان المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء كان الثمن ناقيا في يده او سلم الى الموكل
وهو يرجع على موكله وما اذا كان مشتريا فاستحق المبيع من يده فانه يرجع بالثمن على البائع الوكيل دون
موكله (قوله بين حضور موكله وغيبته) اي وقت عقد الوكيل (قوله لانه العاقد حقيقة) لان العقد يقوم
بالكلام وهو منه (قوله وحكا) فان احكام العقد ترجع اليه وهو محط العلة (قوله في اصح الاقوال) وقال
القاضي الامام ابو المعالي ان العهدة على الموكل لانه اذا كان حاضرا كان كالمباشر بنفسه فعليه العهدة (قوله
تتعلق الحقوق بالموكل اتفاقا) هذا ينافي ما في الخلاصة والبرازية وكيل شراء العبد جاء الى مالكه فقال بعث
هذا العبد من الموكل وقال الوكيل قبضت لا يلزم الموكل لانه خالف حيث امره ان لا يرجع اليه العهدة
وقد رجعت وقال ابو القاسم الصفار والجميع ان الوكيل يصير فضوليا وبتوقف العقد على اجازة الموكل انتهى
وفي الرمز انه اذا اصاب العقد الى الموكل صار كالرسول انتهى ثم اذا اجاز الموكل ذلك هل يرجع الحقوق الى الوكيل
لان الاجازة للاحق كالكالة السابقة ترد فيه المقدسي (قوله فقوله) اي المصنف (قوله لا بد) اي من اضافته
الى الوكيل (قوله فيه ما فيه) قد علمت انه لا يكون وكيل الا اذا اضافه الى نفسه واذا اضافه الى الموكل ففيه
الخلاف السابق وفي المنع وقيد بالوكيل لان الرسول لا ترجع الحقوق اليه وشرطه الاضافة الى مرسله
لما في البرازية والرسول في البيع والطلاق والعساق والتسكاح اذا اخرج الكلام مخرج الوكالة بان اضاف
الى نفسه بان قال طائفتك وبعثت فلانة منك لا يجوز لان الرسالة لا تتضمن الوكالة لانها فوقها
وان اخرج مخرج الرسالة جاز بان يقول ان مرسلتي يقول بعث منك انتهى (قوله وشرط الموكل عدم تعلق

نصيبه موكله عن المجلس ملتي (وحقوق عقد
لا بد من اضافته) اي اذا انعقد (الى الوكيل
كيسع واجازة وصلح عن اقرار يتعلق به) مادام
حيا ولو غابا بن ذلك (ان لم يكن محجورا كسليم
ميسع وقبضه وقبض عن ورجوع به عند
استحقاق ونقصه في عيب بلا فصل بين
حضور موكله وغيبته) لانه العاقد حقيقة
وحكا لکن في الجوهرة ولو ضمرا فالعهدة على
آخذ الثمن لا العاقد في اصح الاقوال ولا اصاب
العقد الى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل اتفاقا
ابن السبكي يكتفي بالاضافة الى نفسه فافهم

لو وكل به فاستقرض كان له لاللموكل لان البدل فيه لا يجب دينا في ذمة المستقرض بالعقد بل بالقبض والامر
بالقبض لا يصح لانه ملك الغير بخلاف البيع فان حكمه يثبت بالعقد فيقوم غيره مقامه فيه والمذكور
في الذخيرة ويحوي في الحاشية ان المأمور بالاستقراض ان تصرف في عبارة نفسه بان قال للمقرض اقترضني
عشرة دراهم كان الاستقراض لنفسه لا لالامر فله ان يمنع العشرة منه وان تصرف في عبارة الآخر بان قال
مثلا ان فلانا استقرض منك عشرة دراهم فقبل القرض كانت العشرة للآخر لكن المأمور في هذه الصورة
رسول لا وكيل والباطل الوكالة في الاستقراض دون الرسالة (قوله والتوكيل بقبض القرض صحيح) بان يقول
لرجل اقترضني ثم يوكل رجلا بقبضه انتهى وفي هذه الصورة مناقاة لقوله في العبارة التي قبل هذه والامر بالقبض
لا يصح لانه ملك الغير والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الوكالة بالبيع والشراء)

افردهما يساب على حدة وقدمهما على سائر الابواب لكثرة احكامهما وكثرة الاحتياج اليهما انتهى (قوله
الاصل) اي في باب الوكالة بالشراء (قوله انما ان عمت) كان يقول ابتع ما رأت يصح لانه فوض الامر الى رايه
فاى شئ يشتره يكون ممثلا لدر (قوله او عمت) بان علم الموكل فيه للوكيل والموكل (قوله وهي جهالة النوع
المحض) قال السيد الجوى والجنس والنوع والصنف المنطقي غير مراد هنا بل المراد بالجنس ما يشمل اصنافا على
عرف اولئك والنوع الصنف من وكل بشرآء معين فلا حاجة له الى شئ او غير معين فلا بد من تسمية جنسه
ونوعه كعبد حبشي او هندي او جنسه ونعمه كعبد بنجمن لبصير الموكل به معلوما ليكنه الائتمار انتهى واحترز
بقوله المحض عما تردد بين الجنس والنوع كالعبد والارقيقه للتفصيل الاتي (قوله كدابة بطلت) فان الدابة اسم
لما يدب على وجه الارض وعرفا للخيول والبغال والحمير فقد جمع اجناسا وكذا الثوب لانه يتناول الملبوس من
الاطلس الى الكساء ولهذا لا يصح تسميته مهرا واذا اشترى الوكيل وقع الشراء له انتهى مخ (قوله وان متوسطة
الح) قال الاتقاني نقلا عن قاضي خان في شرحه والثالثة ما يكون بين الجنس والنوع كالموكل ببيع بشرآء عبد
او جارية ان بين الثمن او الصفة بان قال تركيا او هنديا او روميا صحت الوكالة وان لم يبين الثمن او الصفة لا يصح لان
اختلاف العبيد والجواري اكثر من اختلاف سائر انواع وعادة الناس في ذلك مختلفة فكانت بين الجنس
والنوع وكذا الدار ملحقه بالجنس من كل وجه لانها تختلف بقاء المرافق وكثيرتها فان بين الثمن الحقت
بجهالة النوع وان لم يبين الحقت بجهالة الجنس والمتأخرون قالوا في دارنا لا يجوز بدون بيان المحلة لانها تختلف
باختلاف المحلة وبما سمى من الثمن وكذا لو قال اشترى حنطة لا يصح ما لم يبين عدد القفزان او الثمن لان الحنطة
تتناول القليل والكثير فمال بين المقدار والثمن لا يصح انتهى شلبي في الحاشية (قوله هروى) منسوب الى هراة
مدينة بخراسان فحقت زمن عثمان رضى الله تعالى عنه قال الاتقاني فان قال اشترى ثوبا بهرويا ولم يسم الثمن فهو
جائز اذا اشتراه بما يشترى مثله او زاد على ذلك بما يتغابن الناس في مثله وكذلك كل جنس سواه من الثياب فان
سمى له ثمنًا فزاد على ذلك الثمن لم يلزم الا مروا نقص من ذلك الثمن لم يلزم الا مرقان وصف له صفة وسمى له ثمنًا
فاشترى له تلك الصفة باقل من ذلك الثمن جاز ذلك على الا مرقان انتهى (قوله او فرس او بغل) قيد بالفرس والبغل
للاختلاف في الشاة فمنهم من جعلها من هذا القبيل وفي التحريد جعلها من المتوسط ويزم به في الجوهره فقال
الوكالة باطله وما اشترى الوكيل فهو لنفسه واما الجمار في البرازية وفي الجمار تصير الصفة معلومة بحال الموكل
وكذا البقر فلو كان الموكل قال بربا فاشترى جمارا مصريا او كان واحدا من العوام فاشترى له فرسا تليق بالملوك
يلزم المأمور انتهى مخ (قوله بما يصح له الامر) وذلك كما قلنا في الفرس وقال الاتقاني جعل جهالة النوع عفو
لان التفاوت بين النوع والنوع يسير فلا يمنع الامتثال لكن تصرف الوكالة الى ما يليق بحال الموكل انتهى
(قوله فراجع) عبارة لان الوكيل قادر على تحصيل مقصود الموكل بان يتصرف في حاله انتهى حلي (قوله لانه من
القسم الاول) اي من اقسام الجهالة وهي اليسيرة (قوله وبشرآء دار) هذه الجهالة المتوسطة وجعل صاحب
الهداية الدار من الجهالة الفاحشة لانها تختلف اختلافا فاحشا باختلاف الاغراض والخيران والمرافق
والحمال والبلدان فتعذر الامتثال وتسع المصنف كصاحب الكنز قاضي خان ووفق صاحب البحر لحمل ما في
الهداية على ما اذا كانت تختلف في تلك الديار اختلافا فاحشا وكلام غيره على ما اذا كانت لا تتفاضل انتهى

لا رسالة ددر والتوكيل بقبض القرض
صحيح فتنه
(باب الوكالة بالبيع والشراء)
الاصل انما ان عمت النوع المحض كدابة بطلت
بسرته وهي جهالة الجنس كدابة بطلت
وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت
وان متوسطة كعبد فان بين الثمن او الصفة
ذكر في صحت والا لا (وكلامه بشرآء نوب هروى
او فرس او بغل صح) بما يصح له حال الا من يبيع
فراجع (وان لم يسم ثمنًا) لانه من القسم الاول
(وبشرآء دار او عبد جازان) الموكل (قوله)

(قوله يخصص نوعا اولاً) بمقابلته تعلق الجوهرية عن بعض المشايخ ان محل الصحة تبعين الثمن اذ لم يوجد بهذا الثمن من كل نوع اما اذا وجد لا يجوز (قوله زاد في البرازية الخ) قال في المنع وبيان المقدار كبيان الثمن كما في البرازية وفيما اشترى حنطة لا يصح ما لم يبين القدر فيقول كذا اقضوا ويتعين البلد الذي فيه انتهى (قوله ولا يسمى ذلك) اي ما ذكر من الثمن والنوع والقدر (قوله للجهالة الفاحشة) هذا هو القسم الثالث منها قال السيد الجوى الحاصل انه اذا بين جنس الموكل به ونوعه وصفته تصح الوكالة قطعاً وان ترك الشكل بان ذكره فقط يدل على اجناس مختلفة لم تصح اصلاً لتام الجهل وان ذكره فقط يدل على انواع مختلفة فان ضم اليه بيان النوع او الثمن صح والا فلا وكذا ان بين النوع ولم يبين الوصف كالجودة انتهى (قوله وبين قدره اودفع ثمنه) فلو قال اشترى طعاما اي من غير دفع ثمن ولا بيان مقدار لم يجوز على الاصح فاداه صاحب البصر (قوله وقع في عرفنا) هذه عبارة البرازي وفي عرف الكوفة الى البرود فبقه وفي عرف القاهرة على الطبع بالمرق والجم انتهى بجر (قوله وبه قالت الثلاثة) عبارة العيني والقياس ان يتناول كل مطعوم لانه اسم له وبه قالت الثلاثة وعليه الفتوى قاله الصدر الشهيد انتهى (قوله كما في العيين) اي فانه يعتبر فيه العرف وقد عرفت ان العرف يختلف (قوله ولود واد الخ) هذا انما ذكره البرازي في الايمان لافي الوصية قال في البصر ومن ايمانها اي البرازية لا يابا كل طعاما فاكل دواء ليس بطعام ولا غذاء كالسقمونيا لا يحسن ولو به حلاوة كالسكنجبين يحسن انتهى ولعل الشرح قصد بذلك التنبيه على ان الوصية في حكم العيين والسكنجبين بالنون وباللام خل وعسل (قوله وللوكيل الرد بالعيب) ولورضى به زومه والموكل ان شاء قبله وان شاء ازم الوكيل وقبل ان يزم الوكيل لو هلك يهلك من مال الموكل برزازية (قوله وكذا الوكيل بالبيع) اي فانه يرد عليه مادام الوكيل حيا عاقلاً من اهل زوم العهدة فان كان محجوراً يرد على الموكل والموكل اجنبي في الخصومة بالعيب فلو اقر الموكل بالعيب وانكره الوكيل فانه لا يلزم الوكيل ولا الموكل شيء لان الخصومة فيه من حقوق العقد والموكل اجنبي فيها واقرار الوكيل بالبيع بالعيب يوجب رده عليه ولو انكره الموكل لكن اقراره صحيح في حق نفسه لافي حق الموكل لانتهاء وكاتمته بالتسليم فلا يكون قوله ملزماً على الموكل الا ان يكون عيباً لا يحدث مثله في تلك المدة للقطع بقياس العيب عند الموكل وان اسكن حدوث مثله في المدة لا يردده على الموكل الا يبره ان على كونه عنده موكلاً ولا يخلقه فان نكل رده والا لزم الوكيل بجر عن البرازية (قوله وهذا اذا لم يسلمه) لاحاجة اليه مع قول المتن مادام المبيع في يده انتهى حلي (قوله بالتسليم) اي الى الموكل (قوله فله الفسخ مطلقاً) ولو سلم المبيع الى المشتري ولو دفع الثمن الى الموكل فله الفسخ بغير اذن الموكل ويسترد الثمن منه بغير رضاه (قوله وللوكيل) اي بالشرأء (قوله بغير دفعه من ماله) وان لم يكن الدفع بامر به صريحاً فليس بمشترع لان الحقوق لما كانت راجعة اليه وقد علمه الموكل فيكون راضياً بدفعه من ماله (قوله بالاولى) متعلق بقوله الاول وجه الاول انه مع الدفع بما يتوهم انه متبرع بدفع الثمن فلا يجبره انتهى حلي عن الجوى (قوله لانه كالبائع) علة لقوله وللوكيل حبس المبيع (قوله ولو اشترى الوكيل بنقد) اي ثمن حال ولو بموئجل تأجل في حق الموكل ايضا فليس للوكيل طلبه حالاً بجر (قوله وهي الحيلة) اي في تأجيله على الوكيل وحلولة على الموكل (قوله ولو وهبه كل الثمن) اي بجملة واحدة ما لو وهبه له نصفه ثم وهبه له النصف الاخر لا يرجع الوكيل على الاصح الا بالخمس بما لا اخرى لان الاول حط والثاني هبة (قوله ولو بعضه) ولو اكثره كتسعة ماية من الف (تنمية) الوكيل بالشرأء اذا اشترى ما امر به ثم انفق الدراهم بعد ما سلم الى الاصح ثم نقد البائع غيرهما جاز ولو اشترى بدنانير غيرهما ثم نقد دنانير الموكل فالشرأء للوكيل وضمن للموكل دنانيره للتعدي خلاصة وبطالب وكيل الشرأء بالثمن ولومن مال نفسه لا وكيل البيع ولم يقبض الثمن حتى لقي الموكل فقال بعث ثوبك من فلان فاننا اقضيك عنه ثمنه فهو متطوع ولا يرجع على المشتري ولو قال انا اقضيك عنه على ان يكون المال الذي على المشتري لم يجر ورجع الوكيل على موكله بما دفع يباع عنده بضائع لئلا امره ببيعها فباعها بثلث مسمى فهل الثمن من ماله الى اصحابها على ان ائتمنهم اذ قبضها فافلس المشترون فللبائع ان يسترد ما دفع الى اصحاب البضائع انتهى الوصي اذا نقد الوصية من مال نفسه له ان يرجع في تركه الميت على كل حال سواء كان وارثاً او كانت الوصية للعبد ولم تكن وعليه الفتوى انتهى (قوله هلك المبيع من يده قبل حبسه) ولو هلك الثمن في يده من مال الاصح او اشترى ثم تقدمه الموكل فملك الثمن قبل دفعه الى البائع عند الوكيل

يخصص نوعاً اولاً بجر (او نوعاً) كحبيبي زادي
البرازية او قدراً ككنداقنيا (والا) يسمى ذلك
(لا) يصح والحق بغيره (لا) يصح (وان سمي
وكله) بشرأء ثوباً او دابة (لا) يصح (وان سمي
غشاً) للجهالة الفاحشة (وبشرأء طعاماً وبين
قدره اودفع ثمنه) وقع في عرفنا (على المقادير
فدعه اودفع ثمنه) من كل مطعوم او مشوي (وبه
المهيأ) (لا اكل) من كل مطعوم او مشوي
اكلة بلا ادم (كلهم عيني وغيره) اعتباراً
خالت الثلاثة (وبه يفتي) عيني وغيره
للعرف كما في العيين (وفي الوصية له) اي لشخص
(طعاماً يدخل) (ولو وهبه) اي لشخص
للسكنجبين برزازية (تعلق الوكيل) فان لم
مادام المبيع في يده (سوف الوكيل وكذا
او وصية ذلك بعد موته) اي الرد بالعيب
او وصية ذلك (ذلك) اي الرد بالعيب
يكوناً فله موكله وهذا اذا لم يسلمه (فان لم
الوكيل بالبيع رده الا بامر) لا انتهاء الفسخ
وكله افسح رده الوكيل فاع فاسداً فله الفسخ
بالتسليم بخلاف وكيل قنية (و) للوكيل (حبس
مطلقاً لحق الشراء) (من ماله اولاً) (بنقد
المبيع ثمن دفعه) (ولو اشترى) (الوكيل) (حالا)
بالاولى لانه كالبائع (ولو اشترى) (المطالبة به) (حالا)
ثم اجملة البائع كان للوكيل (كل الثمن) (رجع
وهي الحيلة خلاصة ولو وهبه كل الثمن (هالك
بملكه ولو بعضه رجع الباقي لانه حط بجر (هالك
المبيع من يده قبل حبسه هالك من مال موكله
ولم يقطع الثمن) (لان يديه كيد)

ثلاث من مال الوكيل وفي الخاتمة رجل دفع الى رجل الف درهم وامره ان يشتري له بها عبد افوض الوكيل
 الدراهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له عبدا بالف درهم وجاء بالعبد الى منزله فاراد ان يدفع الدراهم
 الى البائع فاذا الدراهم قد سرقت وهلك العبد في منزله بجاء البائع وطالب منه الثمن وجاء الموكل يطالب منه العبد
 كيف يفعل قالوا ياخذ الوكيل من الموكل الف درهم ويدفعها الى البائع والعبد والدراهم هلكا على الامانة
 في يده قال الفقيه ابو الليث هذا اذا علم بشهادة الشهود انه اشترى العبد وهلك في يده اما اذا لم يعلم ذلك الا بقوله
 فانه يصدق في نفي الضمان عن نفسه انتهى (قوله ولو هلك بعد حبسه) قيد بالهلاله لانه لو ذهب عينه عنده
 بعد حبسه لم يسقط شيء من الثمن لانه وصف والاوصاف لا يقابلها شيء لكن بخير الموكل ان شاء اخذه بجميع
 الثمن وان شاء تركه انتهى (قوله فم وكبيس) هلك في يد البائع والبائع اذا حبس المبيع لاستيفاء الثمن يسقط
 بهلاكه فكذا هذا ولا رجوع للوكيل سواء تساوت قيمته مع ثمنه او تفاوتا ولو كان وكيله بالاستحجار وقبض
 لوكيل الدار ليس له ان يحبسها عن الموكل بالاجرة ولو شرط تهذيبها فان حبسها حتى مضت المدة فقبض
 الاجر على الوكيل ويرجع على الموكل وقيل يسقط عن الموكل (قوله وعند الثاني كرهن) لانه مقهون بالحبس
 للاستيفاء بعد ان لم يكن وهو الرهن بعينه فلهذا لا يقل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن أكثر من قيمته
 رجع الوكيل بذلك الفضل على موكله وعند زفر بن جهم جميع قيمته انتهى (قوله خلافا للعيني) حيث قال
 ان الوكيل نائب فاذا حضر الاصيل فلا يعتبر النائب وتعبه الشريف الخوي بان الوكيل نائب في اصل العقد
 اصيل في الحقوق وحينئذ فلا اعتبار بحضرة الموكل (قوله ولو صيبا) اشار الى انه لا فرق في الوكيل بين كونه
 محجورا عليه كالعبد والصبي او لا وان كانت الحقوق لا تتعلق به نظرا الى كونه عاقرا (قوله فيبطل العقد بفارقة
 صاحبه) اي له اي للوكيل والذي فيما شرح عليه المصنف فيبطل العقد بفارقه صاحبه وجعل الفقيه للوكيل
 والمأكل واحد (قوله والمراد بالسلم الاسلام) بان يوكل رب السلم شخصا يدفع رأس السلم الى المسلم اليه (قوله
 لا قبول السلم) بان يوكل المسلم اليه من يقبض له رأس مال السلم لان الوكيل اذا قبض رأس المال بقي المسلم فيه
 في ذمته وهو مبيع ورأس المال غنمه وقد وكل في قبضه ولا يجوز ان يبيع الانسان ماله بشرط ان يكون الثمن
 لغيره واذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقدا لنفسه فيجب المسلم فيه في ذمته ورأس المال معلوله واذا سلمه
 الى الامر على وجه التعديل منه كان قرضا انتهى نعم يجوز توكيل المسلم اليه بدفع السلم فيه (قوله لان الرسالة
 في العقد) وينقل كلامه الى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فلم يصح ويتربى على ذلك حرمة العقد
 بين الرسول والاخر تخلوه عن القبض فالتخلص ان يوكله في الصرف ولو بالامر (قوله واستفيد صحة التوكيل بهما)
 الاولى تقديهما قبل مسئلة الرسول (قوله فاشترى ضعفه) قيد به ليفيد ان الزيادة كثيرة فلو كانت قليلة كعشرة
 ارطال ونصف لم تمت الامر لانها تدخل بين الوزنين فلا يتحقق حصول الزيادة انتهى غاية البيان (قوله
 خلافا لهما) فالزاد العشرين لانه زاد خبرا (قوله ولو شري ما لا يساوي ذلك) بان اشترى ما يساوي العشريين
 منه درهما بدرهمين وقع للوكيل لانه خلاف الى شركس آتاه مهزولا لان الامر تناول السهمين وهذا مهزول
 فلم يحصل مقصود الامر (قوله كغير موزون) بان وكاه بشر آتاه فوب هروى عشرة فاشترى له ثوبين هروين
 بعشرة يساوي كل واحد منهما عشرة لم يلزم الموكل لان ثمن كل واحد منهما مجهول لانه لا يعرف الا بالخز بخلاف
 اللحم لانه موزون مقدر فيقسم الثمن على اجزائه (قوله ولو وكاه بشر آتاه شيء بعينه) مثله التوكيل بالاستحجار
 الا ان لم اره صريحا وهي حادثة انقوى حموى وفي كافي الحاكم واذا وكل رجل رجلا بشر آتاه بعينه فقال
 الوكيل نعم فاشترى لنفسه ووطئها فخلت منه فانه يدر أعينها الحد وتكون الامة وولدها لا امر ولا ينبت
 النسب ولو اشترى نصف المعين فالشر آتاه موقوف ان اشترى باقيه قبل الخصومة لزم الموكل عند اصحابنا الثلاثة
 ولو خاصم الموكل الوكيل الى القاضي قبل ان يشتري الوكيل الباقي والزم القاضي الوكيل ثم ان الوكيل اشترى
 الباقي بعد ذلك لزم الوكيل بالاجماع وكذا كل ما في تبعيضه ضرر وفي تشقيصه عيب كالعبد والامة والدابة
 والثوب وهذا بخلاف ما اذا وكاه ببيع عبده خباع نصفه او جزءا منه معلوما فانه يجوز عند الامام سواء باع
 الباقي منه او لا وان وكاه في شر آتاه شيء ليس في تبعيضه ضرر ولا في تشقيصه عيب فاشترى نصفه يلزم الموكل
 ولا ينوقف لزمه على شر آتاه الباقي (قوله بالنسكاح) اي بنسكاح معينة والانسب وضعها بعد قول المصنف

(ولو هلك) (بعد حبسه فم وكبيس) (قوله بالثمن)
 وعند الثاني كرهن (ولا اعتبار بفارقة الموكل)
 ولو حضر اكل اعتمد المصنف تبعا للصواب
 للعيني وان ملك (بل بفارقة الوكيل) (ولو صيبا)
 (في صرف وسلم فيبطل العقد بفارقة صاحب)
 قبل القبض (لانه العاقد والمراد بالسلم الاسلام)
 لا قبول السلم (لا يجوز ان يكال) (والرسول)
 فيهما (اي الصرف والسلم) لان الرسالة في العقد
 بل بفارقة مسئلة (لان الرسالة في العقد)
 لا القبض واستفيد صحة التوكيل بهما (وكاه)
 بشر آتاه عشر ارطال لحم بدرهم فاشترى
 ضعفه بدرهم عا يباع به عشرة بدرهم لزم الموكل
 منه عشرة ونصف درهم (خلافا لهما والثلاثة)
 قلنا انه ما مور بارطال متقدرة فيقتد ان آتاه
 على الوكيل ولو شري ما لا يساوي ذلك وقع
 للوكيل اجماعا كغير موزون (ولو وكاه بشر آتاه
 شيء بعينه) بخلاف الوكيل بالنسكاح اذا

الخروج عن عهدة الامانة فيقبل قوله (قوله لانه ينسك الرجوع عليه بالثمن) والقول للمنكر (قوله والا)
 اى لو ان لم يكن الثمن منقودا سوا كان العبد حيا او ميتا انتهى حلي (قوله للثمة) فانه يحتمل انه اشتراه لنفسه
 فلما رأى الصفة خاسرة اراد الزامه للموكل انتهى حلي (قوله خلافا لهما) بوجه ان خلافا لهما في الصورتين
 الداخلتين تحت الامع ان خلافا لهما فيما اذا كان منسكرا حيا او ميتا غير منقود فقط انتهى حلي فقالا ان القول
 في ذلك للمأمور لانه يحتمل استئناف الشرأ فلا يتم في الاخبار عنه بجر (قوله بتوهمه) متعلق بالانقار
 (قوله بقوله بعنى) تصوير للاقرار ودلت المسئلة على ان بعنى لفلان ليس اضافة الى فلان والا كان عقد فضولى
 لان قوله لفلان يحتمل ان يكون لشفاة فلان انتهى وصورة الاضافة ان يقول بيع عبدا من فلان كما فى الفسخ
 من الفضولى (قوله الا ان يسلمه المشتري اليه) قيد بالتسليم لان عمر الوقال اجرت بعد قوله لم آمره لا يعتبر العبد
 للمشتري لان العقد نافذ على المشتري والاجازة انما تطلق الموقوف لا الجائر معراج (قوله للعرف) اى ولو وجود
 التراخي وهو المعتبر في باب المعاوضات المالية لقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض منكم اهـ (قوله معينين)
 انما اقتصر عليه لبيان السكلام عند تعيين فانه في المعينين فقط (قوله اذا انواء للموكل) قيد في غير المعينين (قوله
 كما امر) قريبا في قوله وان بغير عينه فالشرأ للوكيل الا اذا انواء للموكل واتى به تبينها على ذكر الحكم هنا قريبا
 وان لم يكن في عبارة الجهر (قوله صح عن الامر) لان التوكيل مطلق اى عن قيد المعينة وقد لا يتفق الجمع بينهما
 (قوله بخلاف وكيل البيع) فله ان يبيع بغين فاحش عند الامام جوى (قوله او اقل صح) لانه قابل الالف بهما
 وفيهما سوا فيقسم بينهما نصفين دلالة فكان امرا بشرأ كل واحد منهما بمائة ثم ان الشرأ بهما وافقة
 وباقل منها مخالفة التي خير وبالزيادة الى شرأ الزيادة او كثرت انتهى بجر (قوله من المعينين مثلا) اى والجماعة
 وليس المراد غير المعينين ايضا لعدم تأتى ذلك فيه (قوله لحصول المقصود) وهو تحصيل العبدين (قوله وجوزوا الخ)
 فيجوز شرأ احدهما بغين يسير عندهما (قوله بشرأ شئ معين) لا حاجة اليه مع قول المتز وعينه انتهى حلي
 (قوله وعينه) انما جاز لان في تعيين المبيع تعيين البائع ولوعين البائع يجوز ان يجرى (قوله وجعل البائع وكيل
 بالقبض) واجع الى الصورتين (قوله بخلاف غير المعين) اى من مبيع وبائع (قوله لان توكيل الجهول باطل)
 هذا تعديل غير الاقنى له من قوله بناء الخ على انه جار فيما ذكره لان البائع قد يكون مجهولا في الصورة الاولى فالاولى
 الاقتصار على ما يأتى (قوله فلهلاكه عليه) اذا لم يقبضه الامر وان قبضه الامر فهو يسع له بالتعاطى (قوله
 خلافا لهما) فقالا يلزم الامر بقبض المأمور (قوله ان يسلم) اى يعقد عقد السلم بما عليه او يعقد عقد الصرف
 بما عليه (قوله بناء الخ) هذا بيان للدليل انكل اما صاحبان فقالا لان الdraهم والدنانير لا يتعينان في المعاوضات
 دينارا كان او عينيا الا ترى لو تباعا عن يدين ثم تصام فان لادين لا يبطل العقد فصار الاطلاق والتعدي فيه سوا
 فيصح التوكيل ويلزم الامر لان يده كيدته وللادام انها تتعين في الوكالات الا ترى انه لو قيد الوكالة بالعين منها
 او بالدين ثم استهلك العين او اذاعه فبطلت الوكالة واذا اعييت كان هذا تخليك الدين من غير من عليه الدين من
 غير ان يوكله بقبضه وذلك لا يجوز كما اذا اشترى يدين على غير المشتري انتهى بجر وفي الجوى والتعديل الصحيح
 ان تخليك الدين من غير المديون لا يجوز فكذا التوكيل به وانما جاز في العين لكونه امره بالقبض ثم بالتخليك
 لا توكيل للدين بالتخليك وفي الامر بالاسلام والشرأ والصرف جهالة الممتلك فلم يصح وذلك لان دراهم الوكالة
 لاتعين قبل التسليم بخلاف وبعده على الصحيح فلو قال لغيره اشترى بهذه الالف الدراهم جارية واراه الدراهم
 ولم يسلمها الى الوكيل حتى مرفت واشترى جارية بالف لزمت الموكل ولو كان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل
 فسرق من يده لاضعان عليه فان اشترى بعد ذلك نفذ الشرأ عليه وان هلك بعد الشرأ فالشرأ للموكل
 ويرجع بمثله فان اختلفا في كون الهلاك قبله او بعده فالقول للامر مع عينه (قوله يجعله المال لله) اى
 والفقير نائب عنه والباء السببية (قوله وكذا الوامر بشرأ عبد) اى من الاجرة (قوله لانه لا يجيد الاجر) اى المؤجر
 وهو بدل عاقبه (قوله بفعل المؤجر) بفتح الجيم اى العين المستأجرة انتهى حلي (قوله كالمؤجر) بكسر الجيم
 انتهى حلي (قوله وبعد الوجوب) بان هت المدة او شرط تجهيلها وهذا في المنصف لانه قال مما عليه ومفهومة
 اذا لم يكن عليه لا يجوز وهو ما صرح به فاضى خان فتنبه (قوله قيل على الخلاف) فالامام لا يجيزه الا اذا عين
 المبيع او البائع والا يتخذ على المأمور عنده ونفذ عندهما على الامر فيهما (قوله لانه أمين) ادعى الخروج

اى بالنشر آفلا ياخذ هو ولان امر المشتري
 اراد بزره (الا ان يسلمه المشتري اليه) اى الى
 عمر ولان التسليم على وجه البيع مع التعاطى
 وان لم يوجبه فقد اتى الثمن العرف (امر به بشرأ
 شئ معينين) او غير معينين اذا انواء للموكل
 حكم من بجر (الحال انه لم يسلم غنا فاشترى له
 احدهما بقدر قيمته او بزيادة) يسيرة (بغائين
 الناس فيما صح) عن الامر بغين فاحش اجاما
 لوكيل الشرأ البيع كما سيجي (و) فاشترى احدهما
 بخلاف وكيل البيع وفيهما سوا فاشترى احدهما
 (بشرأتهما بالف وفيهما سوا فاشترى احدهما
 نصفه او اقل صح) (او بالاكثر) ولو يسيرا (لا
 نصفه او اقل صح) (الا ان يشتري الثاني) من المعينين
 بامر الامر (من الالف) قبل المصومة
 مثلا (بما ياتي) من الالف (قبل المصومة)
 لحصول المقصود وجوزوا ان يجرى (بشرأ شئ معين
 الاخر) (او امر رجل مدونه) عين (البائع صح)
 بدين له عليه وعينه او (عنه) (البائع صح)
 وجعل البائع وكيل بالقبض دلالة في توكيل
 بالتسليم اليه بخلاف غير المعين لان توكيل
 الجهول باطل (واذا قال) (والا) بعين (قلا) يلزم
 الامر (ونفذ على المأمور) فلهلاكه عليه خلافا
 لهما وكذا الخلاف لو امره ان يسلم ما عليه
 او يصرفه بناء على تعيين الثمن في المعاوضات عندهما
 عنده وعدم تعيينها في المعاوضات عندهما
 (ولو امره) اى امر رجل مدونه (بالتصدق بما
 عليه صح) امره يجعله المال لله وهو معلوم
 (كما صح امره) (لو امره) (المستأجرة بمرتبة
 ما استأجره بماله من الاجرة) وكذا الوامر
 بشرأ عبد يسوق الدابة وينفق عليها صح
 اتفاقا للضرورة لانه لا يجيد الاجر كل وقت
 لجعل المؤجر كالمؤجر في القبض

في إلف البيع كله في خيار الشرط (وعتق
 العبد عابه) أي على الركيل لرعه عتقه على
 موكله فبواخذه بخاتمة (ولو أمره عبد بشرائه
 نفس الأول من مولاه بكذا دفع المبلغ (فقال)
 الوكيل (لبيدته تترتبه لنفسه فباعه على هذا
 الوجه (عتق) على المال (ولو لا تترتبه) ولم
 أو كبل بذيل (وان قال) الوكيل (للمشتري) واللف
 بنقل لنفسه (فأعبد) ملك (للمشتري) وعلى العبد
 للسيد فيهما (لأنه كسب عبده) وعلى العبد
 الف (المشتري) الف (المشتري) (الثانية) لأن
 الأول مال المولى فلا يصح له (وشرائه العبد
 من سيده اعتاق) فله وأحكام الشراء فلذا
 قال (فأشترى) العبد (نفسه) إذا اشترى لنفسه
 الشراء بغير (كسبه) في حصة (ويعتق) الشراء
 من مولاه (مع رجله) (أشترى) العبد (لأنه
 في حصة من رجله) (فأشترى) العبد (لأنه
 ولد مع رجل آخر فانه يصح فيه ما يبيع
 من بحث الاستحقاق والارق انعقاد البيع
 في الثاني لا الأول لأن الشرع جعله اعتاقا
 ولذا يدل في حصة شريكه للزوم الجمع بين
 الحقيقة والمجاز (قال لعبد اشترى نفسه من
 مولاة فقال لمولاة بعتي نفسي لفلان فباعه
 مولاة على هذا الوجه (فأشترى) العبد (لأنه
 أي باعه على علم به العبد فلان لا علم
 وجده عبدا أن علم به العبد فلان لا علم
 الوكيل كعلم الموكل (وان لم يقل لفلان عتق) لأنه أتى
 للعبد اختيار (وان لم يقل لفلان عتق) لأنه أتى
 بتصرف آخر ففقد عليه وعليه التمسك (لأنه أتى
 لروال حيزه بعتق باشره قترنا إذن المولى درر
 (فروغ) الوكيل إذا خاف أن يخلو بالثمن فذركه
 الجنس كبيع بالثمن درهم فباع بالثمن فذركه
 بمائة دينار ولا ولو خيرا خلاصة ودرر والله - لم

في إلف البيع كله في خيار الشرط (وعتق
 العبد عابه) أي على الركيل لرعه عتقه على
 موكله فبواخذه بخاتمة (ولو أمره عبد بشرائه
 نفس الأول من مولاه بكذا دفع المبلغ (فقال)
 الوكيل (لبيدته تترتبه لنفسه فباعه على هذا
 الوجه (عتق) على المال (ولو لا تترتبه) ولم
 أو كبل بذيل (وان قال) الوكيل (للمشتري) واللف
 بنقل لنفسه (فأعبد) ملك (للمشتري) وعلى العبد
 للسيد فيهما (لأنه كسب عبده) وعلى العبد
 الف (المشتري) الف (المشتري) (الثانية) لأن
 الأول مال المولى فلا يصح له (وشرائه العبد
 من سيده اعتاق) فله وأحكام الشراء فلذا
 قال (فأشترى) العبد (نفسه) إذا اشترى لنفسه
 الشراء بغير (كسبه) في حصة (ويعتق) الشراء
 من مولاه (مع رجله) (أشترى) العبد (لأنه
 في حصة من رجله) (فأشترى) العبد (لأنه
 ولد مع رجل آخر فانه يصح فيه ما يبيع
 من بحث الاستحقاق والارق انعقاد البيع
 في الثاني لا الأول لأن الشرع جعله اعتاقا
 ولذا يدل في حصة شريكه للزوم الجمع بين
 الحقيقة والمجاز (قال لعبد اشترى نفسه من
 مولاة فقال لمولاة بعتي نفسي لفلان فباعه
 مولاة على هذا الوجه (فأشترى) العبد (لأنه
 أي باعه على علم به العبد فلان لا علم
 وجده عبدا أن علم به العبد فلان لا علم
 الوكيل كعلم الموكل (وان لم يقل لفلان عتق) لأنه أتى
 للعبد اختيار (وان لم يقل لفلان عتق) لأنه أتى
 بتصرف آخر ففقد عليه وعليه التمسك (لأنه أتى
 لروال حيزه بعتق باشره قترنا إذن المولى درر
 (فروغ) الوكيل إذا خاف أن يخلو بالثمن فذركه
 الجنس كبيع بالثمن درهم فباع بالثمن فذركه
 بمائة دينار ولا ولو خيرا خلاصة ودرر والله - لم

(فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء)

(قوله وكيل البيع الخ) شمل المضارب إذا كان بمنزلة القيمة فانه يجوز انفاقا لانه متصرف لنفسه من وجه
 وقيد بالوكيل لأن الرضى لو باع منهم بمنزلة القيمة فانه يجوز ان حاجي فيه لا يجوز ان قل والمضارب كالوصى سراج
 وفي جامع الفصولين لو باع القيم مال الوقف أو أجر من لا تقبل شهادته لا يجوز عند الامام فإذا أجر دار الوقف
 من ابنه المبالغ أو ابنيه لم يجوز عنده إلا باكثر من ابرائيل كبيع الوصى ولو أجر من نفسه يجوز لو خيرا والا انتهى
 وقيد بوكيل العقد احتراز عن وكيل القبض كما لو وكل شخصاً بقبض دين على أبيه أو ولده أو مكاتب لولده أو عبده
 فقال الوكيل قبضت الدين وهلك وكذبه الطالب فالقول قول الوكيل انتهى (قوله وتجوها) كالتزويج ولو وكله
 بتزويج فزوجه بنته ولو كبره أو من لا تقبل شهادته لها لا يجوز بزانية (قوله مع من ترد شهادته له) ولو بمنزلة القيمة
 في إحدى روايتين عن الامام وقيد بقوله لانه لو عقد على من ترد شهادته للموكل كإبيه وابنته ومكاتبه وعبده
 المديون جاز وكذا الوكيل العبد إذا باع من مولاه ويعلم حكم عدم بيعه لنفسه بالأولى بغير (قوله للتمتع) وهذا
 موضع ما يدل على عدم قبول الشهادة ولأن المنافع بينهم متصلة فصار بيعا من نفسه من وجه انتهى (قوله
 لا من عبده ومكاتبه) وابنه الصغير وشرى يكة مفاوضة أما شريكه عنا فليجوز عقده معه إذا لم يكن ذلك
 من تجارتهم أو قيدي المبسوط العبد بغير المديون أما لو كان مديونا فانه يجوز معراج (قوله كسب ممن شئت)
 استدركه المقدس بان الوكيل بمجرد الوكالة يبيع ممن شاء ممنوع فان وازع التهمة مستثناة عن الوكالة والبيع
 اطلاقا ودره الجوى بان كون الوكيل يبيع ممن شاء ممنوع فان وازع التهمة مستثناة عن الوكالة والبيع

(فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء)
 والاجارة والصرف والسلم وغيرها (مع من
 شهادة له) كالتجارة في بيعه لا يملك
 من ثلث (فلا يجوز بيعه لغيره من الثلث) انما
 (كلا يجوز عقده معهما باكثر من اقلها كالموابع باقل
 اى يبيعه فاحش لا يجوز انما وكذا يبيع
 منها بغير فاحش لا يبيعه من ملكه وخرجه في السراجية
 عنه خلافا لما ابن مالك وخرجه في نفسه وطوله
 لو صرح به جازا جازا الامن نفسه بما دل او كثر
 وعنده غير المدون (وصح بيعه بغيره وبغيره
 وبالعمر من) ونخصه بالثقة والنفوذ وبغيره
 بزازية ولا يجوز في البيع من وجه شرع
 بغير فاحش اجازة لا يبيع من وجه شرع
 من وجه صريفة (و) صح (بالنسبة ان)
 التوكيل بالبيع (الاجازة وان) كان (الحاجة
 لا) يجوز (كل مرة اذ دقت عزلا الى رجل
 لبيعه لها وتعين النقد) به بقى الحاجة
 وكذا في كل موضع ايضا ارباع بما يبيع
 كما افاده المصنف وهذا المدة لم يجز به بقى
 الناس نسبة فان طول المدة تعين الى بيع
 ابن ملك وقد عني الا مر شيئا بجوز
 بالنسبة ثالث فباع بالنقد بالقبض جاز
 وقد مناه ان خلاف الى خبر في البزازية
 والا لانهم اتفقوا بان يبيعوا بالقبض جاز
 الوكيل الى عشر فاما وكيل في العشرة وبعد
 في الاصح وكذا الكفيل كونه لا يطلبا
 الاجل كافي في نحو راي فلان اربعة او عشرة
 قال به بنوهم جاز بخلاف لا تسع الا بشم واولا
 هياج بدوهم جاز بخلاف لا تسع الا بشم واولا
 لا يجزى فلان به بقى قلت وفيه علم حكم واقعة الفتوى

(قوله لا يبيعه غيره) (قوله لا يبيعه غيره) (قوله لا يبيعه غيره)
 وكذا يبيع عنده (قوله لا يبيعه غيره) (قوله لا يبيعه غيره)
 او امره بالبيع من هؤلاء فانه يجوز اجازة الان يبيعه من نفسه او ولده الصغرى وعنده ولا يبيعه عليه فلا يجوز
 قطعاً وان صرح به الموكل انتهى وهذا الاينافي ما في البرازية انه يجوز لنفسه فان محله اذا صرح له بالعقد من نفسه
 (قوله بما قبل او كثر) ولو بغير فاحش عنده لان التوكيل مطلق فيجوز على اطلاقه وقد عيل الانسان من الشيء
 فيجب اذ فيه بغير (قوله ونخصه الخ) لان التصرفات لدفع الحاجات فتستفيد بموافقتها والمتعارف المبيع مثل
 الثمن وبالدقود ولهذا يتقيد التوكيل بشرآء العجم والجد والاضحية بزمانها في الفهم بايام الشتاء والجد بايام
 الصيف والاضحية بزمانها قال الفقيه ابو جعفر في زمانها الاجارة تكون على الخلاف ايضا لان المتعارف
 الاجارة بالدرهم والدنانير وفي الخلاصة الوكيل بالطلاق والعناق على مال على الخلاف ومجلى الخلاف عند عدم
 التقيد من الامران عين شئ تعين انتهى (قوله كذا يبيعه غيره) اما اذا اتحد الجففس فلا يجوز ولو بغير يسير لربا
 (قوله بشرآء من وجه) اى ولا يجوز ان يشتري بالغير الفاحش (قوله كما افاده المصنف) حيث قال وينبغي ان
 يكون الحكم كذلك في كل موضع قامت الدلالة على الحاجة وقد اقيمت بذل الشرف جندى عينه السلطان للسفر
 مع جماعة لمقاتلة بعض الاعداء والمكان المعين اليه بعيد يحتاج الى مصرف كثير فكل رجل يبيع غلاله
 فباعها بنسبة فكيف في وقعة الفتوى لا يجوز ذلك لوجود الدلالة الظاهرة على ارادة خلافة اه وفي ابي السعود
 ومقتضاها ان البيع بالنسبة اذا لم يكن متعارفاً كببيع الامين الغلال يولاق لم يكن له ذلك على ما عليه الفتوى
 ويضعن وهي حادثة الفتوى انتهى (قوله الا في بيعه بالنسبة بالقبض) واما لو قال به الى اجل من غير تعيين الثمن
 فباع بالنقد قال الامام السرخسي الاصح انه لا يجوز بالاجازة انتهى (قوله وانما التقيد) بكسر الهمزة عطفاً على
 وقد مناه عدم تقدم هذه المسئلة في كتاب الوكالة انتهى حلي (قوله لكن في البرازية) استدلوا على تقيد هيا زمان
 والاولى عدم ذكر هذه العبارة وعدم قوله ومن عين الامر الى آخره استغناء عنهم بما في الزواهر (قوله وبعد هيا
 في الاصح) ويحمل التقيد بالزمان على ارادة التسهيل على الوكيل وللموكل عزله متى شاء فلا ضرر وعليه في ثبوت
 وكالته بعدها قال في الثانية دفع الوصى المال الى رجل لبيع عن الميت في هذه السنة فاخذوا حرام الحليج من قابل
 جاز عن الميت ولا يكون ضامناً مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستحجال دون التقيد كالموكل رجلان يعتق
 عبده او يبيعه غدا فاعتق او باع بعد الغد جاز انتهى اى ويكفون ذكر الغد للاستحجال لا للتوقيت قولوا واحداً
 ولو قال بيع او اشترا وعتق اليوم ففعل ذلك غدا فيه روايتان والعصم انه لا يتبع بعد اليوم وقال بعضهم تبقى
 الا ان يدل الدليل على خلافه (قوله وكذا الكفيل) اى بالنفس كما تقدم هنالك انتهى حلي (قوله لكنه لا يطلبا
 الابد الا اجل) فان قلت ما قاندة كونه كفيل قبل الاجل قلت قاندة انه اذا سلمه قبل الاجل يرى كما تقدم هنالك
 انتهى حلي فلو قال كفله الى ثلاثة ايام كان كفيل بعد الثلاثة كما لو قال لامرأته انت طالق الى ثلاثة ايام
 يقع الطلاق بعدها او باع عبداً بكذا الى ثلاثة ايام يصير مطالباً بعدها قال الحلواني وهذا على خلاف ما يظنه
 الناس وهذا اذا لم يذكر الغاية الاولى ولو قال انا كفيل من هذا اليوم الى عشرة ايام كان كافلاً حالاً الى انتهائه
 وانتهت الكفالة في قولهم (قوله بخلاف لا تسع الا بشم الخ) قال في الهندية ان شرط في العقد شرطاً لا يفيد
 اصلاً بل يضره لا يجب على الوكيل مراعاته اكد بالنفي اولم يؤكده كما اذا قال بيعه بالف ثمانية او قال لا تسع
 الا بالف نسبة فباعه بالف فقد يجوز على الامر وان شرط شرطاً يفيد من وجه ولا يفيد من وجه اكد بالنفي
 يجب مراعاته وان لم يؤكده بالنفي لا يجب مراعاته كما اذا قال بيعه في سوق كذا فباعه في سوق آخر فان لم يؤكده
 بالنفي يتخذ على الامر وان اكد بالنفي لا يتخذ على الامر كما في الذخيرة وترك قسمائنا وهو ما اذا كان مفيداً
 محضاً والظاهر من نصوصهم تعيين ما عينه حيثئذ (قوله قلت وبه علم الخ) جعل ذلك قاعدة كلية استنبط منها
 حكم الواقعة وليس بكفى في الهندية عن المحيط اذا امر ان يبيع برهن او بكفيل فباع من غير رهن او من غير
 كفيل لم يجز اكد بالنفي اولم يؤكده الا انه فيما ذكره الشرط دائرين الافادة وعدمها في الهندية مفيد محض

(قوله لم يصح) لانه لم يذن بحالفاى وقد اشترى بغير غبن فاحش ولا عيب ولا فلا يمتضى على الموكل (قوله)
 بخلاف لا تشترا لا يعرفه فلان) فانه يضمن بانفراده لان فلا ناقد يكون اعرف بالطيب من الزيف والردى
 وبالا سعار فهو مفيد من وجهه (قوله وصح اخذه) اى الوكيل وهو من اضافة المصدر الى فاعله (قوله وهذا
 وكفيل) انما جازله ذلك لانه اضيل في الحقوق وقبض الثمن منها والكفالة توثق به والارتهاق وثيقة بجانب
 الاستيفاء فيملكهما فلا ضمان عليه ان ضاع الرهن اى للموكل (قوله ادوى المال على الكفيل) وصورة التوى
 ان يرفع الحادثة الى قاض يرى براءة الاصيل بالكفالة ثم مات الكفيل مفسدا ومن هنا قيل المراد بالكفالة الحوالة
 وقيل بل الكفالة على حقيقتها فان التوى يتحقق فيها بان مات الكفيل والمكفول عنه مفسدا كذا في شرح
 الهداية انتهى واني وتمامه فيه (قوله وتفيد شرآؤه بمثل القيمة) قيد بالشرآء لان الوكيل بالنسكاح اذا زوج به باكثر
 من مهر مثلها فانه يجوز له دم التهمة والوكيل ان يشتري بالنسيئة ويكون التأجيل الواقع في العقد لا بعده حقا
 للوكيل والموكل اما الواقع بعده فهو حق الوكيل خاصة كما سبق والمراد انه يشتري بنقد مثل القيمة فلا يتغير
 النقدين كمكيل وموزون دين في الذمة كما في الجوى (قوله وغبن يسير) الواو بمعنى اوقال في القاء وس غبنه
 في البسيع يغبنه غبنا ويصرفه والغبن ان يغبن بعضهم بغضا انتهى فالمراد بالغبن الخداع فقوله
 لا يتغبن الناس فيه اى لا يخدع بعضهم بعضا لخشه وظهوره وقوله يغبن الناس فيه اى يخدع بعضهم
 لقائه انتهى بجر تصرف (قوله وهو ما يقوم به مقوم) هو الاصح وقال نصر بن يحيى ما يتغبن الناس فيه
 في العروض نصف العشر وفي الحيوان العشر وفي العقار الخمس وما يخرج عنهما فهو مما لا يتغبن الناس فيه
 ووجهه ان التصرف بكثر وجوده في العروض وبقل في العقار ونسوة في الحيوان وكثرة الغبن لقلة التصرف
 انتهى ولا يملك الشرآء بالغبن ولو كان وكيل باشرآء معين وان كان لا يملك الشرآء لنفسه وفي الهداية انه يتخذ
 على الامر وهو قول العامة ولا نص فيه عن السلف (تمة) قال في البحر حاصل مسائل الغبن ان منها ما يعنى
 فيه عن يسير الغبن دون فاحشه وهو تصرف الاب والجد والوصى والمولى والمضارب ووكيل شرآء شئ بغير
 عينه وما يعنى فيه بسيره وفاحشه اى على قول الامام في تصرف الوكيل بالبيع وشرآء شئ بعينه والمأذون له
 صبيا او عبدا او المكاتب وشرىك العنان والمفاوض وما لا يعنى فيه بسيره وفاحشه في تصرف الوكيل بالبيع
 ممن لا تقبل شهادته له وفي يسير رب المال مال المضاربة وفي الغاصب اذا ضمن القيمة مع بيعه ثم ظهرت العين
 وقبضها اكثر وفيما اذا اوصى بثلث ماله وتصرف في مرض موته بغبن فانه يكون من الثلث ولو يسيرا وفي تصرف
 المريض المستغرق بالدين وفي بيع المريض من وارثه وتمامه في جامع الفصولين (قوله لا ينفذ) لانه لما كان
 معلوما بين الناس صار بمنزلة المعين منه فلا يقبل الزيادة (قوله لاطلاق الشوكيل) اى عن الاجتماع والاقتراح
 فصار كالموكل ببيع مكيل ونحوه افاده الجوى (قوله والا لا) لضرر الشركة وهي عيب تنقص القيمة
 فلا يراد بالمطلق (قوله وقوله ما استحسان) قال الاتقاني واصل ذلك ان ابا حنيفة يعتبر العموم والاطلاق
 في التوكيل بالبيع واما في التوكيل بالشرآء فيعتبر المتعارف الذي لا ضرر فيه ولا تهمة وعندهما كلاهما
 سواء انتهى (قوله والمقتى به خلافة) الذي في البحر وقد علمت ان المقتى به خلاف قوله انتهى وفي الجوى عن الرمزي
 وقياس قولهما انه لا ينفذ اصلا وكذا قول الامام (قوله وقيد ابن السكال الخلاف فيما يعيب) حيث قال
 وبما قرناه تبين وجه اختصاص الخلافية بما يعيب بالشركة انتهى قال في البحر والمراد من العبد ما في تبعيضه
 ضررا احترازا عما لا ضرر في تبعيضه كالحنطة والشعير فيجوز اتفقا كذا في المعراج انتهى وضمن المؤلف قيد
 معنى جعل فعدها بى (قوله اتفقا) اى من الامام وصاحبيه والفرق له ان في الشرآء نتحقق التهمة فله شرآء
 لنفسه فاذا لم يوافق الحق بغيره اما التوكيل بالبيع فيصادف ملكه فيعتبر فيه اطلاقه والامر بالشرآء يصادف
 ملك الغير فلا يعتبر فيه الاطلاق والتقييد (قوله يعيب) قيده لانه لو رد عليه بخسار شرط او ردوه فهو على
 الامر ولو من غير قضاء كرده عليه يعيب بغير قضاء قبل القبض فانه جائز على الامر (قوله بالبيع) قيده لان
 الوكيل بالاجارة اذا امر وسلم ثم طعن المستأجر فيه يعيب قبل الوكيل بغير قضاء فانه يلزم الموكل ولم يعتبر
 اجارة جديدة بجر (قوله ببينة) انما رد عليه بها لان البينة حجة مطلقة متعدية (قوله رد الوكيل على الامر)
 سواء كان قبل قبض الثمن او بعده والخصومة مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلو اقر الموكل ببيع

دفع له مالا وقال اشترى زينا بغير فقه فلا ينذهب
 واشترى بلا معرفته فهلك الزيت لم يضمن
 بخلاف لا تشترا لا يعرفه فلان فلا ضمان عليه
 صح (آخذه وهذا وكفيل) (في يده او يوى) المال (على
 ان ضاع) الرهن (لان الجواز الشرى ينافى الضمان
 الكفيل) (ان ضاع) لان الجواز الشرى ينافى الضمان
 وتفيد شرآؤه بمثل القيمة وغبن يسير وهو
 ما يقوم به مقوم وهذا (اذ الرب يسكن سعر
 معروف وان كان) (موزون) (موزون) (موزون) (موزون)
 (كثير الزيادة) (طولها واحد) (بغنى بجر
 وان قلت الزيادة) (طولها واحد) (بغنى بجر
 وبسبب) (وكله ببيع) (عبد قبايع نصفه صح)
 لاطلاق التوكيل والا لا وهو استحسان ملتقى
 الخصومة جاز والا لا وهو استحسان ملتقى به
 وهذا في ظاهره ترجيح قوله ما يعيب
 خلافة بجر وقيد ابن السكال الخلاف فيما يعيب
 بالشركة والا جاز اتفقا فالخصومة (قوله التمس
 بنوقص على شرآء باقية قبل الخصومة) (قوله التمس
 ولورد مبيع يعيب على وكيله) (قوله التمس
 ببينة او نكوله او اقراره فيما لا يحدث) (قوله التمس
 في هذه المدة) (قوله التمس) (قوله التمس)

معا واستعاقبا ولا فهي في ظاهر العدم وان اعتبر قوله بخلاف اقتضاه منها برده عليه استرداد العين وقبض
 الهبة فانه ذكرهما فالمناسب حينئذ ان يجعله ثمانية (قوله فليس لاحدهما الانفراد) لان ما ذكر يحتاج الى
 الراى وفي الاشياء الشيء المفوض الى الاثنين لا يملك احدهما كالكيلين والوصيين والناظرين والقاضيين
 والحكمين والمودين والمشروط لهما الاستبدال والادخال والخراج انتهى ومجمله اذا كان التامص للناظرين
 قاضيا واحدا او الواقف اما لو كان كل منهما منصوب قاضى بلد فينفرد احدهما بالتصرف كما في الوصيين
 فانهما على هذا التفصيل (قوله فان للواقف الانفراد دون فلان) لان الواقف هو الذى شرط لذلك الرجل
 وما شرطه لغيره فهو مشروط لنفسه بيري (قوله والوكيل بقضاء الدين الخ) اعم من هذا عبارة الاشياء حيث
 قال ولا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل وهي الثلاث الاتية انتهى وعمله في الملتقطات
 بان فعل ذلك ليس بواجب عليه (قوله او من مال موكله) فيه نظر فقد ذكر في تنوير البصائر انه يجبر على الدفع
 اذا كان عنده مال الموكل ويستطيع (قوله اذا لم يكن للموكل على الوكيل دين) اى وقد امره بقضاء دينه محالة
 عليه فانه يجبر كما يفيد مفهومه (قوله قال) اى المصنف (قوله لا يجبر عليه) اى على البيع (قوله ولو بطاها)
 اى ولو كان التوكيل بطاها وقوله على المقتدر راجع اليه اما اذا لم يكن بطاها فلا خلاف في عدم الاجبار (قوله
 وعنى) مثله التدبير والكتابة كما في الاشياء (قوله لسكونه متبرعا) علة لقوله لا يجبر (قوله اذا وكله بدفع عين)
 كما قال ادفع هذا الثوب الى فلان فيجبر على الدفع لان الثوب يحتمل ان يكون ملك فلان فيؤمر بالدفع اليه انتهى
 ثانية وكذا رد الوديعة لانه من باب دفع الامانة الى اهلها وهو قادر فيجبر عليه وهل يبرأ الموكل عن عهده ضمانا
 بمجرد الدفع للوكيل اولا الا اذا وصلت الامانة الى اهلها وهو قادر فيجبر عليه وهل يبرأ الموكل عن عهده ضمانا
 في استردادها حينئذ يبرأ الغاصب من ضمانها بمجرد الدفع له قال في الاشياء والمغصوب والامانة سواء لكن
 لا يجبر عليه الجمل ايجوى (قوله شرط فيه اوبعده) قال النسفي رحمه الله تعالى الى السكا في هذا اذا كان التمسك
 على البيع مشروطا في عقد الرهن فان كان به تمام الرهن ذكره في الاثمة السرخسي انه في ظاهر الرواية
 لا يجبر العدل على البيع لان الرهن بالمرن قد تم بدونه وهو توكيل مستأنف ليس في ضمن عقد لازم
 وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى ان التوكيل بالبيع بعد الرهن يلحق باصل العقد ويصير كالشرط فيه قال شيخ
 الاسلام خواجه زاده ونظر الاسلام البزدوى هذه الرواية اصح لان محمد رحمه الله تعالى اطلق الجواب في الجاهل
 الصغير والاصل ولم يفتصل بين ان يكون البيع مشروطا وغيره فظاهر ما اطلق يدل على انه مجبر في الحالتين
 انتهى من تنوير البصائر (قوله او بطلب المدعى) متعلق بوكاه المقدور والمراد ان المدعى عليه وكل بطلب المدعى
 وانما اجبر الوكيل فيها لملق حق الغير وهو المدعى بالوكيل ولو لم يجبر بعد غيبة الموكل لتضرر المدعى غاية الضرر
 مع تعلق حقه بالوكيل انتهى (قوله خلافا لما افق به قارى الهداية) هذا التركيب ظاهر في ان قارى الهداية
 يخاف في هذه الصور الثلاث مع ان مخالفتهم في مسألة المتن قال في المنع اقول ما ذكره مولانا من انه لا يجبر
 هو الذى عولنا عليه في هذا المختصر مخالف لما افق به شيخ الاسلام سرح الدين قارى الهداية فانه سئل هل
 يجبس الوكيل في دين وجب على موكله اذا كان للموكل مال تحت يده اى يدوكيله واستنع الوكيل من اعطائه
 سواء كان الموكل غائبا او حاضرا فاجاب انما يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل
 امر الوكيل بدفع الدين او كان كفيلا ولا لا يجبس انتهى حلي والذى في تنوير البصائر ان عدم الجبر انما هو
 اذا كان مأمورا بالدفع من مال نفسه وهو مراد قارى الهداية فيكون هو المعتمد (قوله وظاهر الاشياء ان
 الوكيل بالاجر يجبر) قال في الاشياء ولا يجبر الوكيل بغير اجر على تقاضى الثمن وانما يحيل الموكل قال في الحانية
 الوكيل بالبيع اذا باع وامتنع عن استيفاء الثمن والتقاضى لا يجبر على ذلك ولكن يقال وكل اى الموكل باستيفاء
 الثمن فان كان الوكيل بالبيع وكيلا بالاجر كالباع والسمسار ونحوهما يجبر على الاستيفاء وكذا المضارب اذا باع
 مال المضاربة وفي المال ربح يجبر على التقاضى واستيفاء الثمن وان لم يكن في المال ربح يقال له وكل رب المال
 بالاستيفاء وذكر المصنف اى صاحب الاشياء في القرن الثالث فيما افرق فيه الوكيل والوصى انه لو استأجر الموكل
 للوكيل فان كان على عمل معلوم صحت والا لا انتهى وفي شرح الجمع لابن الفياض واما الذى يبيع بالاجر كالباع
 والسمسار فيجعل كاجارة صحيحة يحكم المعادة ويجبر على التقاضى والاستيفاء لانه وصل اليه بدل عمله كالمضارب

(كأنه كالة قليس لاحدهما الانفراد) جم
 الا في مسألة ما اذا شرط للواقف الانفراد
 او الاستبدال مع فلان فان للواقف الانفراد
 دون فلان اشياء (والوكيل بقضاء الدين) من
 مال او من مال موكله (لا يجبر عليه) اذا لم يكن
 له موكل على الوكيل دين وهي واقعة افتوى كما
 بسطة العمادى واعتمد المصنف قال ومنه
 ان الوكيل يبيع عين من مال الموكل
 لو كان دينه لا يجبر عليه كالا يجبر الوكيل بنحو
 طلاق ولو بطاها على المعتمد وعنى هبة من
 فلان ويبيع منه ككونه متبرعا الا في مسائل اذا
 وكله بدفع عين ثم غاب او يبيع رهن شرط فيه
 او بعده في الاصح او بخصوصية بطلب المدعى
 وغاب المدعى عليه اشياء خلافا لما افق به قارى
 الهداية قلت وظاهر الاشياء ان الوكيل
 بالاجر يجبر قندير ولا تنس مسألة واقعة
 بالاجر مجبر قندير البصائر قلعه اوفى وفي
 التتوى وراجع تنوير البصائر بقدر رضى المحقق
 فروق الاشياء انما يكون الموكل حائضا
 لا يجوز عند الامام الا ان يكون او خذرة (الوكيل
 بنفسه او ساهرا او مريضاً او خذراً) (الا
 لا يوكله الا باذن آسره) لو جرد الرضى (الا
 اذا وكله (في دفع ركة) فوكل آخر ثم روى
 فادفع الا خبرا ولا ينوقف بخلاف وكيل
 الاخصية اخصية الحانية (من في عاله) صح
 (في قبض الدين) (عند تقدير الثمن) من الموكل
 ابنه لك (الا) (عند تقدير الثمن) من الموكل
 الاول (له) اى الوكيل في بيعه الى رايه كاعلى
 المتصور درر (والتي يبيع الى رايه) كاعلى
 بآيك (كالأذن) في التوكيل (الا في طلاقه
 وعنى) (لا يملكها مما يبيع اليه فلا يقوم خيره

مسلما ولا لاروق والكفر بقطعان الولاية الا ترى ان المرقوق لا يملك ان كاح نفسه فكيف يملك ان كاح غيره
وكذا الكافر لا ولاية له على المسلم حتى لا تقبل شهادته عليه (قوله اذا الوصى يملك الايصاء) سواء كان وصي
الميت او وصي القاضى وفي الثاني خلاف منع وظاهر هذا التعليل ان الوصى يملك الايصاء ولو تعدد (قوله
ثم الى من نصب القاضى ثم وصى وصيه) قال في المنع عن العمادية ووصى الجذاب الاب وصى وصيه ووصى
القاضى ووصى وصيه بمنزلة وصى الاب الا في حصة له وهى ان القاضى اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا في ذلك
النوع خاصة والاب اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا في الانواع كلها انتهى وفيها قال في الكتاب اذا مات
الرجل وترك وصيا واما كان الوصى اولى من الاب فان لم يكن له وصى فالاب اولى انتهى (قوله وليس لوصى
الام ووصى الاخ) اى مثلاً (قوله في ترك الام) الانسب زيادة الاخ والمراد بالتصرف ما يعم الحفظ كما يؤخذ
بعد (قوله وار لم يكن واحدا مذكر) اى من الاربعة وظهر انه يملك ذلك مع وصى الجد والقاضى ووصيه وفي
التنوير من كتاب المأذون مانعه ووليه ابوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم القاضى او وصيه دون الام او وصيا
انتهى (قوله وله بيع المقول) لانه من الحفظ (قوله لا العقار) يفيد ان وصى غير الام يملك بيع العقار مطلقا وليس
كذلك بل لا يملكه الا ببيع كان يكون الثمن ضعف القيمة او يكون في يده متعلبا او اشرف على الخراب او يكون
على الميت دين فيما سكه بقدر الدين او يكون النفقة الصغرى او وصيه بدرهم مطلقا ليس لها نفاد الا من ثمن العقار
او يزيد مؤنته على عنته وفي الواقعات الاب اذا باع عده ارضه الصغرى بمثل القيمة فان كان الاب محمودا عند الناس
يجوز وليس للاب ان يقضه بعد البلوغ بخلاف ما اذا كان فاسقا حيث يملك نفذه هو المحترار كره ابو السعود (قوله
وصى القاضى) سبق ما فيه قريبا (قوله لا ترجع حقوق عده) باشره الخ فلو باع القاضى او امينه عبد الغرماء
واخذ المال فضاغ عنده واستحق العبد لم يضمن القاضى او امينه للمشتري وانما يرجع على الغرماء لانهم
كلاما وكل منهم لا يضمن كيلا ينقضاء الناس عن قبول هذه الامانة بخلاف ما اذا امر القاضى الوصى ببيع العبد
والمسئلة بحالها فان المشتري يرجع على الوصى ثم موعلى الغرماء وكذا الوضاح العبد من احدهما قبل التسليم
لا يضمن ولو قال امينه بعث وقبضت الثمن وقضيت الغريم صدق بلايين وعندها الحاقا بالقاضى انتهى (قوله صح)
لانهم اجنبيان عن الحقوق بخلافهم فان حق الاستيفاء لهم فلا يصح ضمانهم لنفسهم (قوله بكل ما يعقده
الوكيل لنفسه) الذى كتب عليه ابو السعود وهو الموافق لما تقدم بكل ما يعقده الموكل بنفسه (قوله الا الوصى
الخ) فيه ان مسئلة الوصى لم تدخل في الاصل الذى ذكره حتى يخرج عنه فان الشراء فيها لم يقع من وكيل
الرسى وانما وقع من الوصى بطريق وكالته عن الغير (قوله فله ان يشتري مال اليتيم لنفسه) اى اذا كان النفع
طاهرا اشاء قوله لا غيره بوكالة) وذلك لان الحقوق من جانب اليتيم ترجع اليه ومن جانب الامم كذلك
والاصل ان من تلك تصرفا بالامانة والولاية العامة يملك تملكه اعتبارا بتلك الاعيان وشرطه ان لا يؤدى
ذلك التعويض الى التضاد والتنافى وهو ان يجعل المفوض اليه متولى طرفى امر يحتاج الى الايجاب والقبول
فانه يؤدى الى ان الواحد يصير قاضيا ومقتضيا ومسلما ومتسلما وذلك متحقق هنا (قوله وبجاز التوكيل
بالتوكيل) فاذا وكله اب يوكل فلانا في شراء كذا ففعل واشترى الوكيل رجوع بالثمن على المأمور وهو على امره
ولا يرجع الوكيل على الامر الاى الاول انتهى اشياء والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الوكالة بالخصومة)

لما كانت الخصومة مهجورة شرعا اخر بابها حوى والخصومة هى الدعوى الصحيحة او الجواب الصريح بنعم
اولا وقد سبق (قوله والقبض) الواو بمعنى الواو بمعنى المحوزة للجمع وقد زاد في المسائل على الترجمة فقد ذكر وكيل الملازمة
والنقضى وغير ذلك (قوله والنقضى) ذكر حكم صورة الاجتماع ليعلم منه حكم التوكيل باحدهما بالاولى
(قوله اى اخذ الدين) هذا بالنظر للوضع ومعناه في العرف المطالبة قال في العناية يقال نقضت ديني
واقتضيت واقضيت منه حتى اى اخذته الان العرف بخلافه لان الناس يفهمون من النقضى المطالبة
لا القبض والعرف قاض على الرضخ انتهى حاشي (قوله عند زفر) وعند علمائنا الثلاثة يملك القبض وهو ظاهر
الرواية عينا كان المتقاضى ارد يا حتى لو هلك المال في يده يملك على الموكل لان التوكيل بالشئ وكيل باتمامه
واتمام الخصومة والنقضى يكون بالقبض (قوله واعتمد في البحر العرف) اى نقل اعتماده عن القناوى الصغرى

اذا الوصى يملك الايصاء (ثم الى) الجذب (اب الاب ثم
الى وصيه) ثم وصى وصيه (ثم الى) القاضى ثم الى
من نصبه القاضى (ثم وصى وصيه) (ولايين لوصى
الام) ووصى الاخ (ولاية التصرف في تركه
الام مع حصة الاب وان لم يكن له بيع
اولا) اب الاب (الحفظ) (لا الطعاع
ذكر فله) اى لوصى الام ولا يشتري الصغير خاتبة
المنفعة لا العقار (ولا يشترى الاب الا اذا قيد
والكسوة لانها من حصة حصة حصة حصة
(فروع) وصى القاضى كوصى الكل عمادية
القاضى بنوع تقديده وفي الاب بيع لا ترجع
القاضى في البحر القاضى او امينه لا يرجع
وفي شتر فان البحر القاضى او امينه ثمن
حقوق عقد بغيره القاضى او امينه ثمن
وصى اب فلو ضمن القاضى او امينه ثمن
وما باعه اليتيم بعد بلوغه صح بخلافهم
وفي الاشياء جاز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل
لنفسه الا الوصى فله ان يشتري مال اليتيم
لنفسه لا غيره بوكالة بالخصومة والقبض
(باب الوكالة بالخصومة) اى اخذ الدين
(وكيل الخصومة) عند زفر وبه يفتى لقصاد
(لا يملك القبض) (ولا يملك القبض) (ولا يملك القبض)
الزمان واعتمد في البحر القاضى جاز القبض
اجبا عا بجر (وكيل الخصومة) جاز القبض
لا الخصومة (اجبا عا بجر) جاز القبض
على ارسال وامر بك بقبضه توكيل خلافا
لان يابى (ولا يملكها) اى الخصومة والقبض
(وكيل الملازمة كالا يملك الخصومة وكيلها)
الصالح بجر (وكيل قبض الدين يملكها)
اى الخصومة خلافا لهما لو وكيل الدين

حيث قال وفي الفتاوى الصغرى التوكيل بالتقاضي يعتمد العرف ان كان في بلد كان العرف بين التجار ان
 المتقاضي هو الذي يقبض الدين لان التوكيل بالتقاضي توكيل بالقبض والا فلا ولا يقل في المنع من السراجية
 ان عليه القتيوى (قوله ولا الصلح) لانه خير ما وكل فيه (قوله يملك القبض) لانه بمنزلة الرسول في القبض منع (قوله
 خلا فالزباني) حيث جعل امر تلك قبضه ارسالا انتهى على وورد عليه بان افعول كذا توكيل ولا فرق بينه وبين
 ارسالك كذا (قوله ولا يملك ما وكيل الملازمة) لان الملازمة لا تنظمها اهل منع (قوله كما لا يملك الخصومة وكيل
 الصلح) لانها غير ما وكل به (قوله ووكيل قبض الدين يملكها) من احكامه انه يقبل قوله في دعوى القبض والهلاك
 في يده والدفع الى موكله لكن في حق برائة المدينون لافي حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى
 لو استحق انسان ما اقر الوكيل قبضه وضمن المستحق الوكيل فانه لا يرجع الوكيل على موكله بصر من الصغرى
 (قوله يملكها) حتى لو اقيمت عليه البينة على استيفاء الموكل ابرائه تقبل عنده (قوله خلا قالهما) لان القبض
 غير الخصومة وليس كل من يؤتمن على المال يمتدى في الخصومات فلم يكن الرضى بالقبض رضى بها فلا تقبل
 البينة عليه فلا يبرأ لكن تقصر يد الوكيل حتى لا يتمك من قبضه بل يوقف الامر الى حضور الغائب (قوله
 ولو وكيل القاضي) يعني اذا وكله القاضي بقبض ديون الغائب (قوله كوكيل يقبض العين) فانه لا يلى الخصومة
 لانه امين محض فاشبه الرسول حتى ان من وكل وكيل بقبض عبده فاقام ذواليد البينة ان الموكل ياعه وقف
 الامر حتى يحضر الغائب (قوله فيملكها) فتشيع البينة عليه ان موكله سلم الشفعة او ابرأ عن العيب وان الهبة
 بعوض وان حصته في القسمة كذا (قوله وكذا لا يقبض درهمادون درهم) فيكون به مخالفا ولو استوفى ببيع
 بعد فلو هلك يملك عليه لمخالفته ويرجع الامر على الغريم كما في المسئلة السابقة (قوله كيدته) وفي نسخة يديه
 لان يد الوكيل كيد الموكل وهذا هو الذي في المنع والبصر وغيرهما وفي نسخة لان يده يد امانة ولا يصلح تعليلا
 لما قبله والمخمس لقوله فلا سبيل له على الوكيل (قوله الا في ثلاث) اذا وكله في دفع عين ثم غاب لكن لا يجب
 الحمل عليه والغصب والامانة سواء وفيما اذا وكله ببيع الرهن سواء كانت مشروطة فيه او بعده وفيما اذا كان
 وكيل بالخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى عليه انتهى منع (قوله كما امر) اي في شرح قوله والوكيل بقضاء
 الدين لا يجبر عليه (قوله بخلاف الكفيل) اي بالخصومة ويراجع تصويرها ويمكن ان تصور بان يكفل
 عن شخص بما اذاب عليه واقر بخصمه انه وادعى الطالب القافانه يتحاصم فيما ثبت على المدينون (قوله لا يسبح
 على الوكيل) اي ويحكم بالمال على المدعى عليه ويتبع الآثر بدفعه حالي عن الشر بلا لية (قوله بالخصومة)
 متعلق بالوكيل انتهى حلي قال في الدرر وسواء كان موكله المدعى فافر باستيفاء الحق او المدعى عليه فافر
 بشيئته عليه انتهى (قوله لا يغيرها) اي لا يصح اقرار الوكيل بغير الخصومة كالوكيل بالصلح او بالقبض
 او بالملازمة (قوله مطلقا) اي سواء كان يجلس القاضي او غيره وفي الحلبي اي يحد او قصاص او غيرهما انتهى
 (قوله بغير الحدود والقصاص) اماهما فلا يصح اقرار الوكيل بهما على موكله للشبهة بجر (قوله استعسانا)
 راجع الى قوله وصح اقرار الوكيل بالخصومة ووجهه ان التوكيل صحيح وصحته تتناول ما يملكه وذلك مطلق
 الجواب بالاقرار والانتكار دون احدهما عيننا فنصرف اليه تحري بالهبة وصحح ابو يوسف اقراره مطلقا وبطله
 زفر مطلقا وهو القياس لانه وكيل بالمنازعة والافرار مسالمة والامر بالشئ لا يتناول ضد (قوله اي بهذا الاقرار)
 الواقع في مجلس القاضي ومثل ذلك الاب والوصي اذا اقر في مجلس القاضي لا يصح اقرارهما ولا يدفع المال
 اليهما كما في الهداية (قوله حتى لا يدفع اليه المال) اي بان وكله ان يتحاصم عنه عن دعوى يسع فافر عليه بانه باع
 فانه لا يملك قبض الثمن من مدعى الشراء (قوله وكذا اذا استثنى الموكل اقراره) موصولا ومفصولا قال في البحر
 والحاصل انه اعلى خمسة اوجه الاول ان يوكله بالخصومة فيصير وكيل بهما الشان ان يستثنى الاقرار فيكون
 وكيل بالانتكار فقط الثالث عكسه فيصير وكيل بالاقرار فقط في ظاهر الرواية لان الموكل ربما يضره الانتكار
 بان كان المدعى به امانة ولو جدها الوكيل لا يصح دعوى الرد بعده ويصح قبله فغية فائدة الرابع ان يوكله
 بالخصومة جائزا لاقرار فيكون وكيل بهما الخماس ان يوكله بها غير جائزا لاقرار والانتكار ففيه اختلاف
 المتأخرين اه (قوله ولا يصير به مقرا) لانه يمكن انه وكله بالاقرار خوفا للشغب والخصومة وان لم يكن عليه شئ
 فان كل احد لا يقر عليها كذا ظاهره في توجيهها فان اراد الخصم اثبات المال عليه بسبب التوكيل فلا اقرار

لا يقصى

ولو وكيل القاضي لا يملكها لانه اذا توكيل بقبض
 الدين افاقا واما وكيل فسخة واخذ شفعة ورجوع
 هبة ورد يعيب فملكها مع القبض انما قال ابن
 مالك (امر بقبض دينه وان لا يقبضه الا جبا
 قبضه الا درهمه لم يجز وكذا (و) الامس
 (الامر) لها الفتحة فلم يصح وكذا (و) الامس
 (له الرجوع على العرب بكنه) (قوله بكنه) بكنه
 درهمادون درهم بجر (قوله بكنه) بكنه
 على الايقاع فقبض عليه (قوله بالدين) بدين
 قضاع منه ثم برهن المطلوب على الايقاع (قوله
 فلا سبيل له) لان يده كيدته وخبره (قوله
 يرجع على الموكل) لان يده كيدته وخبره (قوله
 بالخصومة اذا ابي) بالخصومة اذا ابي (قوله
 الاشياء لا يجبر الوكيل اذا استعصم عن فعل ما وكل
 فيه لتبرعه الا في ثلاث كما في (قوله بخلاف ما
 فانه يجبر عليها الا في ثلاث كما في (قوله بخلاف ما
 حقوقه من الناس على ان لا يكون وكيل فيها
 يدعى على الموكل جاز) (قوله لا) لا
 (قوله لا يثبت) الوكيل لا يسبح على او وكيل
 (ثم اراد الخصم الدفع لا يسبح على او وكيل
 لانه ليس بوكيل فيه درر) (قوله بغير الحدود
 بالخصومة) على موكله (قوله بغير الحدود
 والقصاص) على موكله (قوله بغير الحدود
 استعسانا) (قوله ان يعزل) الى المال وان برهن بعده
 الاقرار حتى لا يدفع اليه المال (قوله اذا استثنى)
 على الوكيل (قوله ان قال) وكذا اذا استثنى على
 الموكل (قوله ان قال) وكذا اذا استثنى على
 جاز الاقرار (قوله بغير الحدود) (قوله بغير الحدود)
 الفاهر بزازية (قوله بغير الحدود) (قوله بغير الحدود)
 (لا) يصح دور (قوله بغير الحدود) (قوله بغير الحدود)
 خصومة دور (قوله بغير الحدود) (قوله بغير الحدود)
 ولا يصير (قوله بغير الحدود) (قوله بغير الحدود)

أبي يوسف لا يصدق ولا يؤمر بالتسليم انتهى بغير (قوله فندفع الى بعض الورثة برئ عن حصته
 او اقراره) اي اقرار الموكل (قوله لان جهواه) اي المطلوب بما تقدم (قوله تسليم) اي اقرار بالدين وبإوكالة
 قال السيد الجوى وقد جعلوا دعواه الايفاء كدعوى المالك جوابا للوكيل اقرار بالدين وبإوكالة كانت ترى ان هذا
 لا يصلح تعليلا والتعليل ماذ كروه من ان الوكالة تثبت ولم تثبت الايفاء بمجرد دعواه فلا يثبت حقه (قوله ما لم
 يبرهن) فاذا برهن على دعواه الايفاء مثلاً قبل على الوكيل وان كان وكيله بالقبض لان الوكيل به ووكيل
 بالخصوص (قوله وله تحليف الموكل) اي على اخذه واستيفائه ولو كان غائباً فلا نفى ان يحكم له بالدفع فاذا
 حضر وحلف انه لم يشتره مثلاً بقي الحكم على حاله وان تمسك بطل الحكم ولزمه المال دون الوكيل فان كان المال
 هالك عند الوكيل فلا سبيل له عليه ولو اقام البينة على القضاء فان شاء اخذ به الموكل وان شاء اخذ به الوكيل
 لو قاما فان قال الوكيل قد دفعته الى الموكل او هلك حتى قال قول قوله مع بينه وان قال امرني قد دفعته الى وكيل
 له او غريم او وهبه الى اوقضا من حتى كان لي عليه لم يصدق وضمن المال انتهى (قوله لا الوكيل) ولو صلى العلم قال
 في البصر اشار المؤلف الى انه لا يمين على الوكيل على عدم علمه باستيفاء الموكل انتهى ولكن العلم لا يظهر فيه لان
 هذه اليمين على هذا الوجه لا ثبوت فيها ثم رأيت الوافي نقل عن صدر الشريعة ما يقوى هذا البحث واما اذان
 المدعى عليه يريد بذلك ابطال وكالته كانه يقول له ان صحة وكالتك وحق خصوصتك معي موقوفة على بقاء
 الدين وانت نعم ادأت اياه فوكالتك باطلة فانه ان انكرت ادأت فاحلف بالله ما فعله قال والحق ان ما قاله زفر
 قريب الى الصواب (قوله خلافاً لزم) فقال احلفه على علمه فان ابي نخرج عن الوكالة لان البينة لما جاز سماها
 عليه لما فيها من اسقاط حقه في الخصومة جاز ان يستحلف ليشكل فيثبت هذا المعنى ولنا ان الوكيل قام مقام
 الموكل في الخصومة والقائم عن غيره لا يستحلف فيما يدعى قبله من الاستيفاء كالوصى انتهى شلبي (قوله ولو وكله
 بعيب في امة) اي في رداً بسبب عيب انتهى دور (قوله لم يرد عليه) اي لم يرد الوكيل على البائع انتهى حلي
 (قوله حق يحلف المشتري) يعني لا يقضى القاضي بالرد عليه حتى يحضر المشتري ويحلف انه لم يرض بالعيب
 انتهى حلي (قوله والفرق) اي بين هذه المسئلة حيث لا ترد الامة على البائع وبين الذي قبلها حيث يدفع الغريم
 المال الى الوكيل انتهى حلي (قوله ان القضاء هنا نسخ لا يقبل النقص) يعني لو قلنا هنا بالرد لكان القضاء فسخاً
 لا لأنه ورد بعيب بقضاء والرد كذلك فسخ والقضاء بالعقود والفسوخ ماض على الصحة وان ظهر ان خطأ لانه ينقذ
 ظاهراً وباطناً عند الامام انتهى حلي (قوله بخلاف ما مر) اي من مسئلة الدين لان التدارك فيها ممكن باسترداد
 ما قبضه الوكيل اذا ظهر ان خطأ عند تكوله اذ القضاء لم ينفذ باطلاً لانه ما قضى الا بمجرد التسليم فلم يكن قضاء
 في العقود والفسوخ (قوله خلافاً لهما) حيث قال لا يؤخر القضاء في الفصيلين لان قضاء القاضي عندهما ينفذ
 ظاهراً فقط اذا ظهر ان خطأ انتهى حلي (قوله فلوردها) منافي لما تقدم من ان القاضي لا يقضى بالرد اللهم الا ان
 يقال معناه لا ينبغي له ذلك فلو فعل كان القضاء موقوفاً فان حضر المشتري وكذب البائع مضى القضاء على
 الصحة وان صدق استردها تامل انتهى حلي (قوله من زكاه) الظاهر ان هذا اتفاقاً وبمدرقه وجدت الحلي
 ذكر مثله (قوله نأوا الرجوع) اي نأوا جعل النقص قبضه من الموكل عوضاً ما تصدق به من مال نفسه انتهى
 ابو السعود (قوله اذا لم يضاف الى غيره) اي الى غير ما دفع اليه وذلك صادق بان يضاف الى دراهم الموكل او يطلق
 ومفهومه صرح به المؤلف في قوله او اضاف العقد الى دراهم نفسه (قوله فلوكانت وقت انقاصه مستهلكة)
 ومثله الشراء والصدقة وبها صرح في الجبر (قوله لان الدارهم تبين في الوكالة) فاذا اهلك الدارهم قبل
 الاتفاق وقبل الشراء فيهما في اتموكيل بالشراء بطلت الوكالة فاذا انفق عشرة من عنده كان متبرعاً فلا يكون له
 ان يرجع على الموكل ولانه خالف الامر في مال الموكل لان الموكل امره بان ينفق من ماله لا من مال نفسه
 فلما انفق من مال نفسه خالف وكان متطوعاً انتهى اتفاقاً (قوله نعم في المتني) الذي في البصر عزوه الى المتني
 بالنون وهو كذلك في بعض النسخ وكذا في المنع ومن غير استدراك النعم والوجه فيها ان الدارهم التي امر بقبضها
 من مدونه كانت آتية وقد تصدق من ماله مع قيامها فلا يكون متبرعاً وبمدرقه وجدت الحلي ذكر مثله
 وفي الخلاصة الوكيل يبيع الدين اذا اراد ان يسلك الدين وبيعاً دياره لا يصح والوكيل بالشراء اذا اشترى ما امر به
 ثم انفق الدارهم بعد ما سلم للامر ثم نقد الساتع غيرها جاز ولو اشترى بدنانير غيرها ثم نقد دنانير الموكل فالشراء

ولو لا وصي فندفع الى بعض الورثة برئ عن حصته
 قطع (ولو وكله) بقبض مال فادعى الغريم
 ما يسطر حتى موكله (سداداً او برآء او عقاراً
 ماله) (اي) الفسوخ (المال) ولو عقاراً
 ماله (اي) الوكيل لان جوابه تسليم ماله
 بيمين ولا تخلف في الجين خلافاً لغير (ولو وكله
 النية لا تجوز في البائع ان المشتري رضي
 بعيب في امة وادعى البائع ان المشتري رضي
 بالعيب لم يرد عليه حتى يحلف المشتري ويحلف
 ان القضاء هنا نسخ لا يقبل النقص على البائع
 ما مر خلافاً لهما (فلوردها) الوكيل على الرضى كانت
 بالعيب بخلاف الموكل وصدقه على الرضى لا عن
 له لا البائع اتفاقاً في الاصح لان القضاء لا ينفذ
 دليل بل الجبر بالرضى ثم ظهر خلافه فلا ينفذ
 باطلاً نهائية (والأموال بالانفاق) على اهل
 اونها (او القضاء) الدين (او الشراء او التصديق
 عن زكاة) اذا امسك ما دفع اليه ونقد من
 ماله (أو الرجوع) كذا قيد انفساً بل يبيع
 في الاشياء (حال قيامه لم يكن متبرعاً) بل يبيع
 التناقص وقت انقاصه مستهلكة ولو يصر فيها
 فلوكانت وقت انقاصه مستهلكة ولو يصر فيها
 الدين نفسه او اضاف العقد الى دراهم نفسه
 من وصار متبرعاً بالنفس متبرعاً بالانفاق لان
 الدارهم تبين في الوكالة تبيناً ويزان في نعم في المتني

بالاولى انتهى على (قوله جامع القسولين) عبارته كما في الجرد من ماله ثمن شيء شراء لولده ونوى الرجوع
 يرجع ديانة لا قضاء ما لم يشهد ولو نوباً او طعاماً واشهد انه يرجع فله ان يرجع لوله مال والا فلا لوجوبه معاملة
 حلي ولو قسماً او شيئاً لا يلزمه رجوع وان لم يكن له مال واشهد والا لا ولو اتفق عليه الوصي من ماله ومال اليتيم
 غائب فهو متطوع الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع اهـ (قوله وبيانه في الدرر) يستغنى عنه بما سمي في
 من قول المصنف اول الباب الا في ولا يصح الحكم بهما مقصودا قال فيها تعلقا عن الصغرى الوكيل بقبض المدين
 اذا احضر خصماً فاقرب بالتوكيل وانكر الدين لا ثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البيعة على الدين
 لا يقبل واذا ادعى ان فلان اوكاله بطلب كل حقه بالسكوفة وبقبضه وانحصومة فيه وجاء بالبيعة على اوكاله
 والموكل غائب ولم يحضر الوكيل احدا للموكل قبله حتى فان القاضى لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصماً
 جاحداً لذلك او مقرباً به فيثبت ويستع وبشر الوكيل فان احضر بعد ذلك غير بما اى آخر يدعى عليه حقاً للموكل
 لم يمتنع الى اعادة البيعة ولو كان يدعى انه وكله بطلب كل حقه قبل ان يبينه بشترط حضرة ذلك بعينه
 ولو انبت ذلك بمفسر من ذلك المعين ثم جاء بخصم آخر يدعى عليه حقا يقيم البيعة على الوكالة مرة اخرى انتهى
 (قوله وصح التوكيل بالسلم) بان يدفع الدراهم لاسان ليسلمها على برمثلا فهو جائز كالبيع والشراء (قوله
 لا يقبل عقد السلم) فاذا اوكاله ان يأخذ الدراهم في طعام مسجى فاخذها الوكيل ثم دفعها الى الموكل فالطعام
 على الوكيل وللوكيل على الموكل اذ اراههم قرض لان اصل التوكيل باطل فان المسلم اليه امره ببيع الطعام
 من ذمته الى ذمة الوكيل ولو امره ان يبيع اى الوكيل عين ماله على ان يكون الثمن للامير كان باطلاً فكذلك
 اذا امره ان يبيع طعاماً في ذمته انتهى (قوله ان يسلم من ريعه) اى من ريع الوقف كما اذا تحصل عنده دراهم
 او دنانير فاسلمها على زب لوقود المسجد او على حصر لثغرى فيه (قوله وليس له ان يوكل به) اى بعقد السلم
 (قوله اميناً على القرية) يحفظ ما يخرج منها (قوله فيما امره بعقد السلم) فبما يخرج من حبوب ارض الوقف
 وهذا هو محط الفائدة وانما يجوز لانه لو قيل يقبل عقد السلم (قوله ويستلم) اى يأخذ رأس مال السلم من ذلك
 الامين وهذا زيادة فائدة (قوله على ما قرره) اى على ما جعل له من مال الوقف وصورته ان يكون للوقف قرية
 تحت يد الناظر قرر فيها اميناً يجعل يأخذ منه ويبيعه به وكالة القرية اى وكالة قبض ما فيها فانه لا يصح ان يبيع
 الوكالة اى وكالة الناظر لهذا الامين يجعل لا يصح فلما علم الناظر بعدم صحة ذلك اخذوا هذا الجعل المجعول
 على الامين منه على انه رأس مال سلم عنه وعينوا له المسلم فيه بقدر ما يجعلونه له من بدل الجعل على البلد فحسبوا
 وبأمره بعقد السلم لياً خذوا منه ما تحصل من رأس مال السلم فلو فعله الناظر ثبتت الغلة في ذمته ولو صرفها
 من غلة الوقف رجوع عليه ولو صرف مال السلم على المستحقين لم يرجع به في غلة الوقف وكان متبرعاً لانه
 صرف مال نفسه في غير ما اذن له فيه (قوله وليس له ان يوكل به) الاولى حذف به لان التوكيل انما هو قبض
 ما على القرية (قوله لانه وكيل الواقف) الضمير يرجع الى الناظر وهو تعليل لقوله وليس له ان يوكل به من يجعله
 يجعل اميناً (قوله لا يصح بيعها) اى وقد باعها بالجعل الذى يأخذ من الامين يدفعه الامين لياً خذ المقرره
 في القرية والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب عزل الوكيل)

احراز العزل عن الوكالة لما انه يقتضى سبق ثبوتها وهو واقعها فناسب ذكره آخر انتهى جوى والاضافة
 من اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله (قوله فلا يدخلها خيار شرط) لانه انما يحتاج اليه في عقد لازم ليتمكن
 من له الخيار من فسخه اذا اراد منق (قوله ولا يصح الحكم بها مقصودا) لانها من الحقوق المجردة التى لا تدخل
 تحت الحكم استقلالاً (قوله ولا يصح الحكم بها مقصودا) لان الحكم بها يلزمها وهى غير لازمة شرعاً (قوله
 وبيانه في الدرر) تكرار مع ما تقدم له وقد سلف بيانه (قوله فلاموكل العزل) انما يتوقف بطلان الوكالة على العزل
 اذا لم ينته الامر فان بلغ نهايته ان عزل بلا عزل كما يأتى (قوله كوكيل خصومة) اى عن المطلوب وقوله بطلب
 الخصم اى المدعى قال في الجرد يطرأ على الوكالة للزوم في مسائل منها الوكالة ببيع الرهن سواء كانت
 مشروطة في العقد او بعده على الاصح فتلزم كالرهن ومنها الوكالة بالخصومة بالتماس الطالب عند غيبة المطلوب

لو امره ان يبيع من ماله او يتصدق
 فتصدق ما يلف لرجوع على المدعى بان
 استحسنه (وصى اتفق من ماله) كالأب
 (مال اليتيم) غائب فهو اى الوصى عليه اوكاله
 (متطوع) الا ان يشهد انه قرض وغيره وعاله
 (يبيع) عليه جامع القسولين وان اعتبر في الال
 في الخلاصة بان قول الوصى في مال اليتيم
 لكن لا يقبل في الرجوع (وكاله المجردة لا تدخل تحت
 بالبيعة (فروع) او كاله المجردة لا تدخل تحت
 الحكم وبيانه في الدرر ان يسلم من ريعه
 لا يقبل عقد السلم فلما نظر ان يسلم من ريعه
 في زينة وحصره وليس له ان يوكل به من يجعله
 يجعل اميناً على القرية فبما يخرج من حبوب ارض الوقف
 منه على ما قرره باطلاً لانه وكيل الواقف
 والوكالة انتهى والله اعلم
 (باب عزل الوكيل)
 (الوكالة من العقود التي لا يلزم الحكم بها)
 (فلا يدخلها خيار شرط ولا يصح الحكم بها)
 مقصودا وانما يصح في ضمن دعوى خصومة
 (وبيانه في الدرر) (فلاموكل العزل متى
 يشاء مالم يعاقب به حق العبد) كوكيل خصومة
 بطلب الخصم

لأنه إنما خلى سبيله اعتمادا على أنه يتمكن من اثبات حقه متى شاء فلو جاز عزله لتضرر به الطالب عند اختفاء المطلوب بخلاف ما إذا كان المطلوب حاضرا أو كانت الوكالة من غير اتهماس الطالب أو من جهته لتضرر منه من الخصومة مع المطلوب في الوجه الأول ولعدم تعلق حقه بالوكالة في الوجه الثاني إذ هو لم يطلب وفي الوجه الثالث العزل إلى الطالب وهو صاحب الحق فله أن يعزله ويباشر الخصومة وله أن يتركها بالسكينة انتهى (قوله كما ينبغي) أي قريبا (قوله ولو بالوكالة دورية) لوقال كوكالة دورية إسكان أولى والمعنى أنه ليس للموكل عزله لكن مقتضى تركه عدم صحة العزل تعلق حق الغير وليس كذلك بل العلة عدم الامكان هذا ولا وجه له بالمباغة بل وانتهى حلي (قوله في طلاق وعتاق) مسئلة أخرى ولو دأخله على الظرف أيضا فكانه قال ولو كانت الوكالة بطلاق أو عتاق أي فإن العزل فيها لا يصح إقاده الحلي ولكن قال في الخلاصة المختار أنه يملك عزله بمجرد منه إلا في الطلاق والعتاق والتوكيل بسؤال الخصم انتهى وفي منية المفتي قال مشايخنا يملك عزله في الفصول كلها انتهى وهذا إن شاء الله هو المذهب انتهى بحري في غير التوكيل بسؤال الخصم (قوله وسيجي عن العيني خلافة) يأتي قريبا لكنه ساقه في مقام عزل الوكيل نفسه وهنا في عزل الموكل وكيه (قوله بشرط علم الوكيل) أي بالعزل فإن لم يبلغه لا ينعزل لأنه انتهى بعد الأمر فلا يعمل بدون العلم وفقهه أنه يلزم الوكيل ضرر انتهى جوي ومحل اشتراط علم الوكيل إذا علم بالوكالة أما إذا أوكله ولم يعلم بها فله عزله وإن لم يعلم به كذا في البرازية (قوله كالرسول) فإنه ينعزل وإن لم يعلم جوي (قوله ولو عزله) بصيغة المصدر مبالغة على قوله فالموكل العزل (قوله به يفتي) وقيل لا يصح لأن العزل لا يتصور إلا به تحقيق الوكالة وهي لم تتحقق بعد انتهى حلي (قوله وبكتابه مكتوب) بقوله سيأتي له في الفروع عزل وكتب لا ينعزل ما لم يصله الكتاب (قوله ميرا) خرج الجحشون والمعتمود وأصبى الذي لا يميز (قوله الموكل أرسلني الخ) الجملة مقول القول واحترزه عما إذا شهد على عزله حال غيبة الموكل فإنه لا ينعزل انتهى كذا وقع التعبير بالموكل في البحر وشرح الجوي والمنع وأصل الأولى الوكيل لتظهر فائدة الاحتراز (قوله بعدد أو عرلة) منصوب على الحال الميمنة أو فعول المحذوف تقديره أعني أو على تغيير المذهب في أحد شطري العدالة (قوله كاخواتها المتقدمة في المنفقات) وهي أخبار السيد بجناية عبده والشفيع بالبيع والبكر بالنكاح والمسلم الذي لم يهاجر بالشرايع والأخبار بعيب امرئ بشر أمر جسيم فأذن وفسخ شركه وعزل قاض ومتولى وقف انتهى (قوله قبل) أي خبره (قوله وفرع على عدم لزومها من الجانبين) لم يذكر المصنف سابقا إلا كونها من العقود الغير اللازمة وأما كون عدم اللزوم من جانب أو من جانبين فلم يتعرض له فلا وجه للتفريع والأولى كما فعله المصنف أن يكون قوله وعدم اللزوم مبتدأ وقوله من الجانبين خبر أي وعدم اللزوم المتقدم في عبارته ثابت من الجانبين فعدم لزومه من جانب الموكل قد سبق وهنا بين عدمه من جانب الوكيل (قوله فلو وكيل أي بالخصومة) عزل نفسه إذا علم بوكاه فإن علم أنه عزل إلا إذا علق به حق العير كما تقدم فإنه لا ينعزل بعزل الموكل الصريح إلا بعلم الخصم وكذا هذا وتأمله (قوله وبشرآ المعين) كما إذا أوكله أن يشتري له عبدا معينا فإذا اراد الوكيل أن يشتريه لنفسه أو يوكل من يشتريه له فاشترائه فهو للاول لأنه لا يملك عزل نفسه عند غيبة الأمر إلا إذا اشتراه بأكثر مما وكل به وبخلافه جنس ما وكل به انتهى بزيادة (قوله لا للوكيل بشكاح) فإنه يصح عزله لنفسه في هذه الأشياء وإن لم يعلم الموكل لعدم تضرره أه حلي والأولى أن يذكر هذه الجملة بعد قوله بشرط علم موكله (قوله ويبيع ماله) أي مال الموكل (قوله وبشرآ شيء بغير عينه) فإنه يصح عزله لنفسه من غير علم الموكل حتى كان له أن يشتري لنفسه (قوله وأما) أي أمام جمعة وعيد (قوله كما بسطة في الجواهر) قال في المنع وفي جواهر الفتاوى قال لما سئل عن قاضي بلدة عزل نفسه عن القضاء والسلطان الذي ولاه القضاء في بلد آخر هل ينعزل بعزل نفسه حتى لو جلس في بيته أيا ما ويقول عزلت نفسي عن القضاء ثم خرج بشفاعة الناس وجلس للقضاء هل ينقض قضاؤه قال لا ينعزل إلا إذا علم به السلطان ورضي بعزل نفسه وهذا كالموكل بشراء شيء عين لما فيه من تغير الموكل كذلك هنا لا أمام والسلطان لما فوض هنا الأمر إليه فقبل فقدا سئل هذا الأمر عن السلطان إليه ووجب عليه القيام فكذا

كما سيجي ولولا كذا رد في طلاق وصفاق على
 ما صححه البراري وسجي اي في القصدى اما
 فتنه (بشرط علم الوكيل) عن العيني خلافة
 المحكمه فيثبت وينزل قبل الشرط في المعلق (ان
 ولو) عزله قبل وجوبه بانية (ويثبت ذلك
 اي بالنزل بمشافهة به وبكتابة) يكتب بعزله
 (وارسالة رسولا) بميزا (عدلا او غيره) انضافا
 (مرا او عبدا صعبا او كبيرا) صدقه او كذبه
 ذكره المصنف في متصرفات القضاء (ان قال)
 الرسول (الموكل ارسلني اليك لابلغك عزله اياك
 عن وكالته ولو اخبره فضولي) بالعزل (فلا بد من
 احد شرطى الشهادة) عددا او عدلا (كما خوانها)
 المتقدمة في المتصرفات وقد مرنا انه متى صدقه قبل
 ولوفا، قانافا ابن ذلك وخرج على عدم لزومها
 من الجابيين بقوله (فالوكيل) اي بالخصوصه
 وبشر آء المعين لا الوكيل (امني) اي بالطلاق
 وصفاق وبيع ماله وبشر نفسه بشرط علم دوكله
 كما في الاشباه (عزل نفسه بعزل فاض وامام
 وكذا بشرط علم السلطان بعزل فاض وامام
 ونفسهما والا لا كما بسطه في الجواهر) وكله
 بقبض الدين ملك عزله ان بعير حضره بكماله
 (وان) وكله (بمحضرة لا) لتعلق حقه بعزله
 (الا اذا علم به) بالعزل (المديون) فيشذ بعزله
 ثم خرج عليه بقوله (فالودفع المديون دينه اليه)
 اي الوكيل (قبل علمه) اي المديون (بعزله يبرأ)
 وبعد لا دفعه لغير وكيل (ولو عزل العدل)
 (الموكل يبيع الرهن نفسه بحضرة الرهن
 ارضى به) بالنزل (صح والا لا) لتعلق حقه به
 وكذا الوكالة بالخصوصه بطلب المدعى عند
 هيئته بكماله وايج منه توكيله بطلاقها

كذلك حتى البائع انتهى حوى والاولى ان يقول لتعلق حق المشتري (قوله بخلاف الوكيل بالخصوصية)
فانها وان كانت لازمة الوكيل فيها ينعزل بموت الموكل وجنونه (قوله والطلاق بزازية) فانه جعل فيها ذلك
من الوكالة اللازمة كما قدم تصحيحه عنه في شرح قوله فله الموكل العزل وتقدم لنا ان المعتمد انها غير لازمة فيه (قوله
او حكميا) كالموت (قوله وفيما عداها) فان الوكيل ينعزل فيها بالموت والجنون الخ ينافي قول المتن كالوكيل
بالامر باليد والوكيل يبيع الوفاء انتهى حلي فالاولى ذكرهما مع الوكالة ببيع الرهن (قوله فاطلاق الدرر)
حيث قال واما اذا تعلق به حق الغير فلا ينعزل فانه يشمل الوكالة بالخصوصية بالتماس الطالب والحكم فيها ليس
كذلك انتهى من (قوله وينعزل باقتراق احد الشر يكتن ولو بتوكيل ثالث) لو قال وتبطل الوكالة باقتراق
الشر يكتن ولو كانت الوكالة بتوكيل ثالث لكان اوضح قال في المخرج اطلقه فشمع ما اذا امتزجا بطلان الشركة
كهلاك المالكين او احدهما قبل الشر آت قبطل الوكالة الضمنية وما اذا وكل الشر يكتن او احدهما وكيلا للتصرف
في المال فلو اقتترقا العزل في حق غير الموكل منهما اذا لم يصرحا بالاذن في التوكيل انتهى (قوله بجزم موكله)
اي عن اداء بدل الكتابة (قوله وحججه) انما ثبت العزل بهما لان قيام الوكالة يعقد قيام الامر وقد بطل بالهجر
والحجر من (قوله وهذا) اي العزل بالهجر والحجر (قوله اما اذا كان وكيل) اي عن المكاتب والمأذون ثم عجز او حجر
عليه (قوله فلا ينعزل بهجر وحجر) لانهما يوجبان الحجر عن اداء التصرف لا عن قضاء الدين واقتضائه فتكدا
لا يوجبان عزل وكيلا بهما افاده في البصر (قوله لم ينعزل) لانه كالخبر الخاص بحجر (قوله وينعزل بنصره بنفسه)
لا نقضاء الحاجة به كالموكل باعتاق عبده او بكتابه فاعتقه الموكل اركابه او تزوج امرأة او بشر آت شئ ففعل
بنفسه او بطلاق فطلقها فلا نفاذ او واحدة وانقضت عدتها او بالخلع فخلعها بنفسه حوى (قوله ولو اراد الزوج
او الحق) الذي في البصر وغيره ولو اراد الزوج وقع طلاق الوكيل عليها مادامت العدة ولحقه بمنزلة موته انتهى
الا ان يحمل الموقوف في كلام المؤلف على ما اذا لم يحكم به وفي كلامهم على ما اذا حكم به لانه هو الذي بمنزلة الموت
(قوله ثم رده عليه بما هو فسخ) كان رده عليه بغير بقضاء لانه لم يقع من الموكل تصرف وان رده بما لا يكون
فسخا لا تعود الوكالة كالموكل في هبة شئ ثم وهبه الموكل ثم رجع في هبته لم يكن للوكيل الهبة ولو وكله بالبيع
ثم رهنه الموكل او آجره فسله فهو على وكالته في ظاهر الرواية ولو وكله ان يواجره ثم آجرها الموكل بنفسه
ثم انفسخت الاجارة يعود على وكالته انتهى قنية (قوله بخلاف ما لو تجدد الملك) كما اذا اشترى ما وكل في بيعه
من مشتريه فلا يعود التوكيل لعدم عود قديم الملك وانما هو ملك مستأنف ومثله فيما يظهر لو تكهها بعد زوج آخر
وقد طلقتا ثلاثا (قوله لا ينعزل ما لم يصله الكتاب) لانه عزل قصدي يشترط فيه العلم وعلمه بوصول الكتاب
اليه (قوله صحيح) اي وان لم يعلم (قوله وبعد لا) اي الا اذا علم في العزل القصدي (قوله لا يضمن او وكيل بالدفع)
لانه فعل ما امر به ولم يكن متعديا بالنسيان (قوله ابراء بما عليه) اي اجمالا ولا سكن في ظنه انه عشرة تئين انه مائة
(قوله برئ من الكل قضاء) اعتمادا على اطلاق البراءة (قوله لا يقدر ما يتوهم اذله عليه) وهو عشرة والاولى
ذ كراسم ان (قوله لانه لو وكيل مجهول) ولو لم يدفع اليه حتى هلك لم يضمن بل هو ان غير رسوله يأتي بثلث
العلامة يرى عازيا الى الملتقطات ومحل عدم صحة توكيل المجهول اذا كانت الجهالة فاحشة تؤدي الى المنازعة
اما اذا كانت بسيرة كما اذا قال مالك عبدان باعها احد هذين الرجلين فهو جائز فاحشها باع كان جائزا انتهى
ابو السعود في حاشية الاشباه (فرع) قال في الولوالية رجل غاب وامر تلميذه ان يبيع السلعة ويسلم ثمنها الى فلان
فباعها وامسك الثمن عنده ولم يسلمه حتى هلك لا يضمن لان استناذه لا يضييق عليه عادة فلا يصير بتأخير الاداء
ضامنا اه (قوله وفي الوهبانية الخ) هزم الابيات ليست منها على نسق واحد بل من مواضع متعددة (قوله لم يبرأ)
قال العلامة عبد البر رأيت بخط بعض العلماء بطرقة القنية في هذا الموضع هذا الجواب انما يستقيم على قوله ما
والله اعلم بالصواب اه (قوله وبعه وبع بالنقد) هذه صورة واحدة فانه يجوز له ان يبيع بالنسيئة وقوله اوبع
نحالا يعني اذا قال له بعه وبعه نحالا جاز له ان يبعه من غيره ويحمل على المشورة كما اذا قال لمضارب خذ هذا المال
مضاربه واشتره البر بعه فله ان يشترى غير البر لان هذا الكلام مشورة منه بخلاف ما اذا قال بعه بالنقد او قال
بعه من فلان فلا يجوز له المحالبة وتماه في شرح الوهبانية (قوله فخالفه) اي الوكيل (قوله فالواي يجوز) اي للوكيل
التغير اي المخالفة (قوله وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم) صورته دفع الى آخر ما لا وقال اقض به ديني فقال

لا ينعزلان بموت الموكل بخلاف الوكالة
بالخصوصية او بالطلاق بزازية قلت والحاصل
كافي البصران الوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالعزل
حقيقيا او حكميا ولا بالخروج عن الاهلية
بجنون وردة وفيما عداها من الاهلية
بالحقيق بل بالحكمي وبالخروج عن الاهلية
قلت فاطلاق الدرر فيه نظير (و) ينعزل
بقتراق احد الشر يكتن ولو بتوكيل ثالث
بالتصرف (و) ان لم يعلم الوكيل
حكى (و) ينعزل (بجزم موكله) لو كان
اي موكله (لو ادفع كذلك) اي علم اولاه
عزل حكمي كما وهذا (اذا كان وكيل في
العقد والخصوصية اما اذا كان وكيل في قضاء
دين واقتضائه وقبض ودبقة فلا ينعزل
بجزم وحجر ولو عزل الموكل وكيل عبده او
لم ينعزل (و) ينعزل (بنصره) اي الوكيل
بنفسه فيما وكله الا لا كما لو طلقها واحدة
التصرف معه والا لا كما لو طلقها واحدة
والعدة باقية) فلا وكيلا وتوقع طلاق وكيله
الحل ولو اراد الزوج اولى (قوله لا يضمن او وكيل بالدفع)
ما قبلت العدة (قوله يسكن في ظنه انه عشرة تئين انه مائة)
اي الموكل (قوله يبرأ من الكل قضاء) اعتمادا على اطلاق البراءة
معه (قوله لانه لو وكيل مجهول) ولو لم يدفع اليه حتى هلك لم يضمن بل هو ان غير رسوله يأتي بثلث
(او يتي انه) اي اثر ملكه كسيلة العدة بخلاف
ما لو تجدد الملك (فرع) قال في الملتقطات ومحل عدم صحة توكيل المجهول اذا كانت الجهالة فاحشة تؤدي الى المنازعة
لا ينعزل ما لم يصله الكتاب وكيل في بيعه
قبل قبوله صحيح وبعه لا يدفع اليه قصته ليدفعها
الى انسان يصلحها فدفعها لغيره مما له عليه برئ من
الوكيل (قوله فله ان يبيع بالنقد) هذه صورة واحدة فانه يجوز له ان يبيع بالنسيئة وقوله اوبع
نحالا يعني اذا قال له بعه وبعه نحالا جاز له ان يبعه من غيره ويحمل على المشورة كما اذا قال لمضارب خذ هذا المال
مضاربه واشتره البر بعه فله ان يشترى غير البر لان هذا الكلام مشورة منه بخلاف ما اذا قال بعه بالنقد او قال
بعه من فلان فلا يجوز له المحالبة وتماه في شرح الوهبانية (قوله فخالفه) اي الوكيل (قوله فالواي يجوز) اي للوكيل
التغير اي المخالفة (قوله وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم) صورته دفع الى آخر ما لا وقال اقض به ديني فقال

الأمور فقلت وقال الدائن لم يقض شيئا فالقول قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان وقول الوكيل مقدم على قول الموكل انه ما دفع وغلى قول الدائن انه ما قبض لانه في حق البراءة فقط لا في سقوط الحق الدائن حق كان القول الأول انه ما قبض ولا يسقط دينه عن الموكل (قوله كذا قول رب الدين) اي انه يقدم قوله على قول الموكل والوكيل في عدم سقوط حقه والخصم يعني الموكل يجبر على الدفع ثم الموكل ان كذب الطالب وصدق الوكيل حلفه فان حلف لم يظهر قبضه وان نكل ظهر وسقط حقه وان عكس حلف الوكيل ومثل ما ذكر في الدين من التفصيل يقال في الوديعة (قوله ولو قبض الدال الخ) صورته اخذ الدال الثمن ليس له الى صاحبه فضاء يصلح بينهما بالنصف (قوله يشتر) اي ينصف بين البائع والدال قال الناظم ينبغي ان يفصل ان كان البائع اذن له بالقبض ينبغي ان لا يضمن والا ضمن رب السلعة ايا شاء فان ضمن المشتري يرجع على الدال ما لم يكن رسولا في الدفع الى الدائع والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

كتاب الدعوى

(قوله لا يخفى مناسبتها الخ) وهي ان الوكيل بالخصومة يل وغيرها قد يحتاج اليها (قوله يقصده الانسان الخ) اي من غير تقييد بمنازعة ولا مسالمة سوى ولا نعرض فيه الى الدفع عن حق نفسه والمصد والادعاء وهو افتعال من ادعى والدعوى اسم منه وتطلق على دعوى الحرب وهي ان يقال بالفلان وكذا الدعوة والدعاوة بالفتح والكسر اسمان منه والدعوة بالفتح ايضا لمرة الحلف والدعاء الى الطعام وتضم وبالكسر في النسب (قوله والفها للتأنيث) لغة بعض العرب قال في المصباح وبعض العرب يؤنثها بالالف اي والبعض بالتاء (قوله لكن جزم في المصباح) العبارة مختلفة قال في المصباح وجع الدعوى دعاوى بكسر الواو لانه الاصل كاسيا في ريفتها محافظة على الف التأنيث فقله كاسيا في ارادته ما ذكره بعده هذا بقوله وقال بعضهم الكسرا وفي وهو المفهوم من كلام سيبويه لانه ثبت ان ما بعد الف لا يكون الا مكسورا وما فتح منه فمسموع لا يقاس عليه انتهى حلي (قوله فيهما) اي في الدعوى والتأوى انتهى حلي (قوله وشرا قول) اي ان قدر عليه والا فتعني كتابته قال في خزائن المفتين ولو كان المدعي عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويدي بها فتسمع دعواه انتهى (قوله عند القاضي) فلا تسمع هي ولا الشهادة الا بين يدي الحاكم بحجج واراد بالقبول الملتزم فخرج غيره كما ياتي (قوله يقصده به طلب حق قبل غيره) هذا التعريف خاص بدعوى الاعيان والديون فخرج عنه دعوى ايفاء الدين والابرأ عنه بحجج وورده العلامة المقدسي بان هذا انما يكون من جانب المدعي عليه لدفع الدعوى اي فليس بدعوى وايضا اذا علم ان الديون تقضى بما شأها فلا يفاء دعوى دين والابرأ دعوى تملين يعني انتهى وقوله طلب حق يقيد انه حال المنازعة فخرج الاضافة حال المسالمة فانها دعوى لغة لا شرعا انتهى (قوله خرج الشهادة) فانها وان كانت قول مقبولا الا انه يقصده اثبات حق للغير وكذا الاقرار واورد على التعريف بين الاستحقاق فانه قول مقبول يقصده به طلب حق قبل الغير واجيب بانه خرج بالطاب فان المراد به طلب خاص وهو ما كان بلفظ الدعوى وشعوه (قوله دخل دفع دعوى التعرض) اي بقوله او دفعه وصورته ان يقول ان فلانا تعرض لي كذا بغير حق واطالبه بدفع التعرض فانما تسمع فيه القاضى عن التعرض له بغير حق فسادا لا حجة له فهو ممنوع عن التعرض فاذا وجد حجة تعرض بها (قوله بخلاف دعوى قطع النزاع) اي بينه وبين غيره بان يذهب الى القاضي ويقول ان كان لفلان على شئ يدعيه ولا يشهد على نفسه بالابرأ فلا يجبر المدعي على الدعوى لان الحق له (قوله وهذا) اي زيادة قوله او دفعه انما يحتاج اليها الخ (قوله الامر الوجودي) فلا يشمل العدمي كالدفع فيحتاج الى زيادته لادخاله في تعريف الدعوى والمراد بالعدمي ما يشمل الاعتبار فان الدفع ايسر عدميا لان المراد به كفه عن المنازعة (قوله لهذا القيد) الاوضح ان يقول لم يحتاج الى زيادة او دفعه (قوله والمدعي عليه بخلافه) اي ملتبس بخلافته وهو من اذترك لا يترك بل يجبر على الخصومة اذ تركها انتهى حموي (قوله فلو كان في البلدة قاضيان الخ) اشار به الى ان الجبر في اصل الدعوى لا فين يدعي بين يديه والتفريع لا يظهر (قوله فالحيار للمدعي عليه) سواء اراد كل واحد قاضى محله او قاضى محله الاخر انتهى حلي عن الجبر وسيأتي ان هذا محله في قاض يقضى على اهل محله بخصوصها وليس قضاؤه عاما (قوله وبه اقبلت مرارا) تعقبه العلامة المقدسي وذكر انه ينبغي التعويل على قول ابي يوسف لموافقته تعريف المدعي والمدعي

ومن قال اعط المال فاقبض خصم
فاعطاه لم يبرأ والمال يتخير
وبه وجع بالتقدم ويبيع نكاحه
تفصيله قالوا يجوز التخيير
وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم
كذا قول رب الدين والخصم يجبر
ولو قبض الدال مال المبيع كي
يسلمه منه وضاع بشطوط

(كتاب الدعوى)
لا يخفى مناسبتها للوكالة بالخصومة (هي لغة)
قول يقصده الانسان اجاب حق على غيره
والله التأنيث فلا يتون ويجعها دعوى بفتح
الواو كفتوى وفتاوى دراهم
في المصباح بكسرها ايضا فيهما محافظة على
الف التأنيث وشرا (قول مقبول) خرج
الف التأنيث (يقصده به طلب حق قبل غيره) ان دفع الخصم
القاضي (او دفعه) اي دفع الخصم
الشهادة والاقرار (دفع دعوى النزاع
عن حق نفسه) دخل دفع دعوى قطع النزاع
فتسمع به يعني بزارية بخلاف دعوى بالحق
فلا تسمع امر حجية وهذا اذا اراد المدعي
في التعريف الامر الوجودي فلو اراد المدعي
الوجودي والعدمي لم يجز لهذا القيد (والمدعي
من اذ اراد دعواه قبل اي يجبر عليها ولو في البلدة
عليه بخلافه) اي يجبر عليها للمدعي عليه
قاضيان كل في محله فلو القضاة في المذهب
عند حجة بفتح بزارية فاقبضت من السوء
الاربعة على الظاهر وبه اقبلت مرارا
المصنف ولو لا يلقاضين فاكتر على السوء
فالعبرة للمدعي نعم لو اض السلطان باجابة
المدعي عليه لم اعتبره له لانه بالنسبة اليها
مكسرها اراقت وهذا الخلف فيما اذا كان
كل قاض على محله على حدة اما اذا كان
دفع المصنف حلي وشافعي وما لسي وحنبلي

والمدعى عليه وان ما ذكره لا وجه له لان كلاً من القضاة بالقاهرة ليست ولايته مخصوصة باهل ناحيته بل قلوبته
على ان يحكم على كل من يدعى عنده من اى محله كانت من البلد بل ومن الغرباء انتهى قلت وهو الذى ذكره
المؤلف بعد عن المصنف (قوله ولو لولاية لقاضيين) قال في المنع وكل عبارات اصحاب الفتاوى تفيد ان فرض
المسئلة التى وقع الخلاف فيها بين ابى يوسف ومحمد فيما اذا كان في البلدة قاضيان كل قاض على محله واما اذا كانت
الولاية لقاضيين اولقضاة على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى في الدعوى فله الدعوى عند اى قاض اراده
اذ لا تظهر فائدة في كون العبرة للمدعى اولامدعى عليه انتهى وفي التعليل تأمل (قوله لزمن اعتباره)
اى امر السلطان اى العمل به (قوله لعزله الخ) قال في المنع لما فيه من منع غير من اختياره المدعى عليه من القضاة
من سماع هذه الدعوى ويصير معزولاً بالنسبة اليها (قوله كما مر مراراً) من ان القضاء يتقيد (قوله على حدة)
اى لا يقضى على غيرها (قوله وهذا الخلاف) اى بين ابى يوسف القائل باعتبار المدعى ومحمد القائل باعتبار
المدعى عليه والارى تقديم هذه العبارة قبل قوله قال المصنف (قوله في مجلس واحد) ليس قيداً بل المدعى على
عموم الولاية كما تقدم فلما اقتصر على قوله والولاية واحدة لكان احسن ويعنى بالتحادها عمومها (قوله
لما انه صاحب الحق) هذا ما يعطيه كلام المقدسى وهو يفيد اعتبار المدعى ولو كان احد القضاة يساعد المدعى
عليه وهذا التعليل منه اولى من تعليله السابق بقوله اذ لا تظهر فائدة في كون العبرة للمدعى او للمدعى عليه (قوله
كوكيل ووصى) الاولى كوكيل ويتم (قوله واهلها) ادخله في الجبر في الشروط ونظم الجوى الشروط بقوله

ابا طالباً متى شرأت دعوى * فتلك ثمان من نظائرها احلا

خضرة خصم وانتفاء تناقض * ومجلس حكم بالعدالة سربلا

كذلك معلومية المدعى به * وامكانه والعقل دام لك العلا

كذلك لسان المدعى من شروطها * والزمانه خصمها به التظلم كلا

(قوله فلا يقضى على غائب) وكذا لا تسمع الشهادة عليه الا اذا اتهم الملاعى ذلك بالكتاب الحكيمى (قوله
والا فحق يبرهن او يحلف) او لحكاية الخلاف قال في الجبران كان في المصر او قرى بامنه بحيث لو اجاب بييت
في منزله وان كان ابعده منه قيل بأمره باقامته البينة على موافقة دعواه لاحضار خصمه والمستور في هذا
يكفى فاذا اقام بأمر انساها ليحضر خصمه وقيل يحلفه القاضي فان نكل اقامه عن مجلسه وان حلف امر
باحضاره انتهى قال قاضى خان فاذا اقام البينة قبلت بينته للاشخاص للملفضاء انتهى قال الشلبى وعمل قضاة
زماناً على خلاف ما تقدم فاذا اتى لهم شخص فقال فى دعوى على شخص بأسرون يا حضاره من غير ان
يتفسر والمدعى عن دعواه ليعلموا احتما من فسادها وهذا منهم غفلة عما ذكره اوجه بل انتهى (قوله ولا يقال
مدعى فيه) لم ارتعديته بعن انتهى حلفى وفي طلبه الطلبة ولا يقال مدعى فيه وبه وان كان يتكلم به المتقنه
الا انه مشهور فهو خير من صواب مهجور انتهى حموى (قوله وبه الخ) قال في المصباح وقد يتضمن الادعاء معنى
الاخبار فقد خل الباء جوازاً فيقال فلان يدعى بكرم فعليه اى يخبر بذلك عن نفسه انتهى (قوله وكونها ملزمة)
فلا تصح دعوى التوكيل على موكله الحاضر لاسكان عزله انتهى بصر (قوله وظهوره) اى الكذب وهو بالجور
عطاة على تيقن (قوله معروف بالفقر) وهو ان يأخذ الزكاة من الاغنياء مع (قوله انه افرضها اياه) تقدمت (قوله
دفعه واحدة) ظاهر التقييد بما ذكرناه اذا ادعاها ثمن عقار كان له او ادعاها قرضاً بدفعات ان تسمع دعواه (قوله
وبه جرم ابن الغرس) الا انه لم يستند الى نقل عن المشايخ انتهى مخ وبقي من الشروط اشتراط لفظ يدل على الجرم
فلو قال اظن لم تصح الدعوى بصر (قوله حتى لو سكت) لا يظهر التقرير (قوله وسخفه) في شرح قول المصنف
وقضى بسكوله مرة (قوله تعلق البقاء) اى بقاء عالم المكافين (قوله المقدر) اى المحكم (قوله بتماطى المعاملات)
متعلق بتعلق اى بالمعاملات يجرى فيها الزيادة والنقصان والافراد والوجود والتوكيل وغير ذلك فكانت
الدعوى مما يقتضى بقاءه لانه لو اضمحلت اضمحلت احواله (قوله فلو كان ما يدعيه منقولاً) اى مجموعاً وغيره ودفعه
اما المقرب لا يلزم احضاره لانه يأخذ من المقر وكذا لو كان ودعية لا يصح الامر باحضارها اذ الواجب فيها
التحلية لا النقل (قوله فعلى الغريم اخصاره) قدره ليفيد وجوبه (قوله لبشار اليه الخ) لان الاعلام باقصى
ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول (قوله بان كان في نقلها مؤنة) فيه ان هذا من قبيل الرضى والصبره فذكره

في مجلس واحد والولاية واحدة فلا ينبغي ان
يقع الخلاف في اجابة المدعى لما انه صاحب
الحق كذا بخط المصنف على هامش البرازية
فليحفظ (ورفعها المصنف على هامش نفسه)
لو اصيل كافي عليه كذا (او) اضافته (الى من
ناب) المدعى (فنايه) كوكيل ووصى (عند
التنازع) متعلق باضافة الحق (واهاها العاقل
المدين) متعلق لودادونا في الصلوة والا
اشياء (وسرطها) اى شرط جواز الدعوى
(مجلس القضاء وحضور خصمه) فلا يقضى
على غائب وهل يحضره بمجرد الدعوى
بالمصر او يجيب ببيت بمنزله نعم والا فحق يبرهن
او يحلف منية (ومع معلومية) المال (المدعى)
اذ لا يقضى بمجهول ولا يقال مدعى فيه وبه
الا ان يتضمن الاخبار (و) شرطها ايضا
(كونها ملزمة) شيئاً على الخصم بعد ثبوتها
والا كان عبثاً (وكون المدعى مما يشتمل النبوت
فدعوى ما يستحيل وجوده) عقلاً او عادة
(باطلة) تبين الكذب في المستحيل العقلى
كقوله معروف في النسب او ان لا يولد له مثله
هذا ابنى وظهوره في المستحيل العادى
كدعوى معروف بالدفعه واحدة او غيرها منه
انه اقضىها اياه (وجرم ابن الغرس)
فالظاهر عدم بقاءها (وحكمها وجوب الجواب
في القواكه البدنية) وهو المدعى عليه بلا او بغير حق
على الخصم (وهو المدعى عليه) البينة عاينه
لو سكت كان انكاراً قسماً البينة عاينه
الا ان يكون اخرس اختصاراً (فلو كان
تعلق البقاء المقد بتماطى المعاملات) المدعى
ما يدعيه منقولاً في يد الخصم (وطلب) المدعى
(انه في يده بغير حق) لا احتمال كونه مرهوناً
في يده او محبوساً بالثمن في يده (والطلب) المدعى
(احضاره ان امكن) فعلى الغريم اخصاره
لبشار اليه في الدعوى والشهادة والاستخلاف

هنا سهو قال في ايضاح الاصلاح الا اذا تعمير بان كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الخزانة حضر الحاكم عنده
 او بعث اميناً انتهى حلي (قوله انه في يده) ولو قبل الدعوى بسنة اذ ثبتت يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه
 من يده فثبت ولا تزول بشك ذكره صاحب جامع القصولين بحثاً واقره في البحر (قوله لانه مثله) الاولى لانها انتهى
 حلي وهو محله لقوله وذكر قيمته (قوله والا اكتفى بذكر القيمة) تكرار مع قوله وذكر قيمته ان نه ذكر اه حلي (قوله
 وقالوا لادعي الخ) قال في الدرر ولو قال غصبت مني عين كذا ولا ادري قيمتها قالوا اتسمع قال في السكافي وان لم يبين
 القيمة وقال غصبت مني عين كذا ولا ادري احوالها لك او قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه
 تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كلفه بيان القيمة لتضرره اقول فائدة صحة الدعوى مع هذه
 الجهالة الفاضلة فوجه العيين على الخصم اذا انكر والجبر على البيان اذا اقر او نكل عن العيين فان كلام
 السكافي لا يكون كافياً لاي هذا التحقيق انتهى حلي (قوله ولهذا) اي لسماع الدعوى في الغصب وان لم يذكر قيمته
 (قوله مختلفة الجنس) اشياء ودواب فان تحتها انواعاً (قوله وثقة بل يثبت) اي على القيمة (قوله او يحلف) اي عند
 عدم البرهان (قوله لانه لم يصح) علة لاهلية (قوله عمادية) قال الشيخ عمر مؤلف النهر ينبغي ان يكون المعنى انه اذا
 كانت العين حاضرة لا يشترط ذكر قيمته الا في دعوى السرقة حموى والتقويم يكون من اهل الخبرة فيما يظهر
 لا بقول المدعي (قوله وهذا كله الخ) اي الاكتفاء بذكر القيمة اذا ادعى العيين (قوله لا الدين) اي قيمة المستهلك
 (قوله اشترط بيان جنسه ونوعه) فيه انه عند دعواه العيين لا يكفي ادعاء عين مجهولة بل لابد من بيان جنسها
 ونوعها ثم يذكر القيمة فالقيمة انما اغتبت عن الحضور لئلا يثبت لاد من ذكر الجنس والنوع في كل فليست مل ولذا قالوا
 في التعليل لذكر القيمة لان الاعيان تتفاوت والشرط ان يكون في معلوم وقد تعذر مشاهدته لانها خلف عنه
 وفي الذخيرة ان كان العيين غائباً وادعى انه في يد المدعي عليه فانكر ان بين المدعي قيمته وصفته تسمع دعواه
 وتقبل يثبتته انتهى (قوله وقد اختلف في بيان المذكورة والا فونة في الدابة) اي المستهلك اما القائمة فهي حاضرة
 بالمجلس مشاء اليها واذا كان هذا في الدابة ففي الرقيق اولى (قوله فشرطه ابو الليث ايضاً) اي كما شرط بيان القيمة
 (قوله بيان السن ايضاً) اي كما يشترط بيان القيمة والذكورة والا فونة (قوله وفي دعوى الايداع) اي انه يشترط
 في صحة دعوى الايداع بيان مكانه لانه لا يلزمه التخليه الا في مكانه ولا نظير لقيمة اذ سطلوبه عين الوديعه (قوله
 وفي الغصب الخ) قال المصنف في الغصب ويجب رد عين المغصوب في مكان غصبه قال المؤلف لتفاوت القيم
 باختلاف الاماكن انتهى ومقتضاه ان يجب بيان المكان مطلقاً الا ان هذا في الهالك وكلام المصنف في القاسم
 (قوله والا حله) الموافق للقواعد ولا يمكن له حمل (قوله يوم غصبه على الظاهر) بصيغة الفعل والمصدر وظاهره
 جريان خلاف وسيأتي في الغصب ما قصه وتجب القيمة في القبي يوم غصبه اجماعاً انتهى (قوله ويشترط التعدي)
 لانه تعذر التعرّف بالاشارة لتعذر النقل فيصار الى التعدي بان يقول ينتهي الى كذا او يلاصق اوله يترك كذا
 اما اذا قال احد حدوده كذا سمع ولا يدخل الحد عند الامام واخذ ما بويوسف لان الحدود تدخل فالاحتياط
 فيما ذكر اولاً والطريق والنهر والسور وان خندق تصلح حداً على ظاهر المذهب (قوله في دعوى العقار) بوزن
 بسلام لغة كل ملك ثابت له اصل كالدار والخل وربما اطلق على المتاع والجمع عقارات انتهى وصرح مشايخنا
 بان البناء والخل من المنقولات وانه لاشفعة فيها اذ ايها بلا عورة فان يبيعها وجبت تبعها انتهى بجمعه وهو
 محمول على ما اذا لم تكن الارض محتكرة والا فثبتت فيه الشفعة لانه لماله من حق القرار التحق باله قارائتي
 ابو السعود ويأتي به في الشفعة ان شاء الله تعالى (قوله كما يشترط في الشهادة) لانه بما يصير له لو ما عند القاضي
 انتهى زيلعي (قوله الا اذا عرف الشهود الخ) فيه ان المقصود اعلام القاضي وبمعرفتهم لا يحصل ذلك (قوله كما لو
 ادعى عن العقار الخ) طاهره ولو غير مقبوض وفي جامع الفصولين لو ادعى ثمن مبيع لم يقبض لاد من احضار
 المبيع مجلس الحكم حتى يثبت المبيع عند القاضي بخلاف ما لو ادعى ثمن مبيع قبض قانه لا يجب احضاره
 لانه دعوى الدين حقيقة انتهى ومقتضاه ان يفصل في العقار وذكر حدوده تقوم مقام احضاره (قوله ثم السكة)
 الذي في شرح ادب القاضي يجب على المدعي وعلى الشهود الاعلام باقصى ما يمكن وهو في الدار بالبلدة ثم المحلة
 التي فيها الدار في تلك البلدة ثم يبين حدود الدار وان اقصى ما يمكن في التعريف هذا اه والشرح تسع ما في جامع
 القصولين وذكره الحاكم الفقيه ابو نصر في شروطه والذي يظهر الاول (قوله كما في النسب) اي اذا ادعى على رجل

وذكر المدعي (ويجب ان تعدل) احضار العيين
 بان كان في تقابل مؤنة وان قلت ابن كمال
 معز بالخزانة (بملاكمها او غيرها) لانه مثله معنى
 (وان تعدل) احضارها (مع بقائها كرمي وصبرة)
 طعام (وقطيع غنم) بعث القاضي اميناً
 ليشار اليها (والا) تسكن بالقيمة وقالوا اتسمع
 في الدعوى (بذكر كذا) ولم يذكر قيمتها تسمع
 انه غصب منه عين كذا ولم يذكر قيمتها تسمع
 فحلف خصمه او يجبر على السار درر وان ملك
 ولهذا لو ادعى اعياناً مختلفة الجنس والنوع
 والصيغة وذكر قيمة الكل جلة كفي ذلك الاجال
 على العيص وتقبل يثبتته او يحلف خصمه على
 الكل مرة (وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة)
 لانه لما صعد دعوى الغصب بلا بيان فلا بد من
 اذابن قيمة الكل جلة بالاولى وقبل في دعوى
 السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها نصاً
 فاما في غير ذلك لا يشترط عمادية وهذا نهي
 في دعوى العيين لا الدين فلو ادعى في الدعوى
 مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه (وقد اختلف
 والشهادة ليعلم القاضي بماذا يقضي) فشرطه
 في بيان الذكورة والا فونة في الاختيار وشرط
 ابو الليث ايضاً واختاره في العمادية
 الشهيدان السن ايضاً ولا بد من بيان مكانه
 (وفي دعوى الايداع) سواء كان له حمل او لا
 اي مكان الايداع (سواء كان له حمل او لا)
 وفي الغصب ان له حمل او لا (لا) وفي غصب
 الدعوى (من يانه والا) حمل له (لا) وفي غصب
 غير المثل بين قيمته يوم غصبه على الظاهر عمادية
 (ويشترط التعدي في دعوى العقار) مشهوراً
 (في الشهادة عليه ولو) كان العقار مشهوراً
 خلافاً لما (الا اذا عرف الشهود الدار بعينها
 فلا يحتاج الى ذكر حدودها) كما لو ادعى ثمن
 العقار لانه دعوى الدين حقيقة بجمعه (ولا بد
 من ذكر بلدة جوار الدار ثم المحلة ثم السكة) فيبدأ
 بالاعين الاخص فالأخص كما في النسب

اسمه جعفر مثلاً فان عرف والا ترقى الى الاخص فيقول ابن محمد فان عرف والا ترقى الى الجدا انتهى (قوله ويكتفى
بذكر ثلاثة) لان للاكثر حكم الكل اه زيلعي وفي الجوى وقال زفر لابد من ذكر الحدود الاربع لان التعريف
لا يتم الا بها ولذا قال غلطت في الرابع لا يقبل وبه قالت الثلاثة وعليه الفتوى وهذه احدى المسائل التي يفق
فيها يقول زفر كما شرت الى ذلك في منظومتي المسماة بقواعد الدور فيما يفق به من اقوال زفر يقول

دعوى العقارب اربعة * من الحدود وهذا بين وجلي

انتهى (فرع) لو اصاب في بيان الحدود واخطأ في المقدار قبلت هذه الشهادة بغير (قوله وغلط فيه لا) هو المقتضى به
(قوله باقرار الشاهد) كذا في الجوى والغلط انما يثبت باقرار المدعى انه غلط الشاهد والظاهر ان الغلط
يثبت بهما اما لو ادعى المدعى عليه الغلط لا تسمع هذه الدعوى ولو اقام بينة لا تقبل وببانه في البحر وغيره
ولو غلطوا في حد واحد من ثم تداركوا في المجلس او غير المجلس عندما كان التوفيق يسمع والتوفيق ان يقال
انه كان لزيق دار فلان فتبين ان فلانا باع داره او اسمه كان فلانا ثم صار فلانا انتهى جوى (قوله واسماء انسابهم)
جمع نسب بمعنى منسوب اليه قال في البحر عن البرازية المقصود الاعلام انتهى وعن المتنظير ربما لا يحد الا بذكر
الحد واذ لم يعرف جده لا يتميز عن غيره الا بذكر مواليه اوز كرفته او وطنه اود كانه اود حليته فانما التمييز
هو المقصود فيحصل بما قل او اكثر انتهى ولو ذكر العبد مولاه واباه مولاه يكتفى على المقتضى به (قوله انه اى العقار)
تخصيصه لان الكلام فيه والا فالمنقول كذلك كما تقدم ولذا جعل صاحب البحر الضمير راجعا الى
المدعى الشامل للمنقول والعقار قال ولم اخصه بالعقار كما فعل الشارح لكونه شرطاً فيهما انتهى وفي كلامه
اشارة الى ان ذلك في الدعوى اما اذا شهدوا بمنقول انه ملك المدعى تقبل وان لم يشهدوا انه في يد المدعى عليه بغير
حق لانهم لما شهدوا بالملك له وملك الانسان لا يكون في يد غيره الا بعرض والبيعة تكون على مدعى العلوص
ولا تكون على صاحب الاصل انتهى (قوله ويريد عليه بغير حق الخ) تكرار مع ما تقدم انتهى حلي (قوله لما علم)
من احتمال كونه موهوناً في يده او محبوساً باثر في يده (قوله بل لابد من بينة) اى لصحة القضاء بالملك ولا يشترط
ذلك لصحة الدعوى افاد صاحب البحر (قوله لا احتمال ترويهما) لان الملك قديم بعد عن العقار عادة فامكن ان
يتواضع اثنان ويشرا حدهما با ليد ويرهن الاخر عليه بالملك ويسامح في الشهود اى لا يطلب شهود على وضع اليد
ثم يدفع المالك معللاً بحكم الحاكم (قوله لمعينة يده) قال العلامة المقدسى هذا التعليل لا يشغل ما لا يمكن
حضوره الى مجلس الحكم كصبرة برور حتى كبيره ونحو ذلك فينبغي ان يلحق بالعقار ما يشبهها انتهى جوى (قوله
ثم هذا) اى اشتراط البيعة على اليد او علم القاضى (قوله اذا ادعى العقار ملكاً طلقاً) ظاهره انه يصح دعوى
العقار بلا بيان سبب وقال في البحر فظهر بما ذكرناه واطلاق اصحاب المتن انه يصح في دعوى الملك المطلق
في العقار بلا بيان سبب الملك ثم نقل عن البرازية عن مشايخ فرغانة ان الشرط في بلاد قدم بناؤها بيان السبب
ولا تسمع فيه دعوى الملك المطلق لوجهين هما وطاهره اعتماد الاول (قوله لان دعوى الفعل) اشار به الى
الفرق بين دعوى الملك المطلق ودعوى الفعل وحاصله ان دعوى الفعل كما تصح على ذى اليد تصح على غيره ايضا
فانه يدعى عليه التملك والتملك هو كما يتحقق من ذى اليد يتحقق من غيره ايضا فعدم ثبوت اليد لا يمنع صحة
الدعوى اما دعوى الملك المطلق فدعوى ترك التعرض بازالة اليد وطلب ازالتها لا يتصور الا من صاحب اليد
وبانزاعه لا يثبت كونه ذايد لاحتمال المواضعة افاده في البحر (قوله لتوقفه على طلبه) اى لتوقف حقه
اى انقصائه على طلبه زاد الشلبي اول دفع التأجيل اى في نحو الدين (قوله ولا احتمال رهنه الخ) اى وانما ينزل
ما ذكر بالمطالبة (قوله وبه) اى بالطلب (قوله فافهمه) اشار به الى ان ذكر كونه بغير حق غير لازم في العقار
والمنقول لان المطالبة تعنى عنه (قوله ديناً) اى في الدمة (قوله نقدا او غيره) نعميم في الموزون (قوله ذكر وصفه)
انه جيد او ردى لانه لا يعرف الاباه وانما يحتاج الى ذكر وصفه اذا كان في البلد نقود مختلفة اما اذا كان
في البلد نقد واحد فلا جوى عن شرح با كبر انتهى ولو استغنى عن ذكر الدين وادخله في جملة المثليات
التي ذكر حكمها بعد لكان اخصر (قوله وفي نحو قرض) اى وفي دعوى نحو اقراض الخ ولا بد ان يذكر
انه اقراضه كذا من مال نفسه لجواز ان يكون وكيلاً بالاقرض والوكيل في الاقرض صغير ومعبّر
لا يطالب بالاداء ويذكر كوايضاً انه صرف ذلك الى حاجة نفسه ليصير ذلك ديناً عليه اجماعاً لان اقراض

(ويجب كتنفى بذكر ثلاثة) فالنزل الرابع صغ
وان ذكره وغلط فيه لا يملك لان المدعى يختلف
به ثم انما يثبت العلق باقرار الشاهد فصول
فذكر اسماء اصحابها (اى الحدود واسماء
الاسامى ولا بد من ذكر الجدا) اكل منهم (ان لم
يكن الرجل مشهوراً) والا تكتفى باسمه
لمصول المقصود (وذكر) اى العلق
(في يده) ليصير خصماً (ويريد) عليه (ولا يثبت
ان كان) المدعى (منقولاً) لما علم
بيده في العقار بصادقهما بل لابد من بينة او علم
فاض (لا احتمال ترويهما) اى لصحة القضاء بالملك ولا يشترط
لما يثبت به ثم هذا ليس على اطلاقه بل (اذا ادعى)
العقار (الشراء) من ذى اليد (قوله) يقتدر لبينة
دعوى (الشراء) من ذى اليد (قوله) اى بطلان به
لان دعوى الفعل كما تصح على ذى اليد تصح
على غيره ايضا (قوله) اى بطلان به
لتوقفه على طلبه ولا احتمال رهنه فافهمه
بالبين وبه استغنى (ديناً) ملكاً او موزوناً
(ولو كان) ما يدعيه (قوله) لانه لا يعرف الاباه
نقدا او غيره (ذكر وصفه) لانه لا يعرف الاباه
ولا بد في دعوى المثليات من ذكر الجدا
والنوع والصفة والتقدير وسبب الوجوب (قوله)
اذ يدعى كبريداً عليه ولم يذكر سبباً لم تسمع (قوله)
نحو قرض من خصم واستلانه في مكان القرض

عند أبي يوسف لا يصير ديناً في ذمة المستقرض إلا بصرفه في حوائج نفسه انتهى فلو كان باقياً عند المستقرض
لا يصير ديناً عليه انتهى ونحو القرض ثمن المبيع فإنه بتعين مكان العقد لا يفاء (قوله ونحوه) أي من الغصب
والاستهلاك لا يتعين مكانهما للتسليم انتهى والظاهر أن محل ذلك فيما له سجل ومؤنة ولذا والله أعلم مثل ذلك
في البحر بالحنطة (قوله ويسأل القاضي) أي بطلب المدعي وقيل إن كان المدعي باهلاً يسأل القاضي المدعي
عليه بدون طلبه انتهى سراجية (قوله لعدم وجوب جوابه) الأولى أن يعمل بعدم الباعث على السؤال فتأمل
(قوله فيها) انما قدره فرادى من استعمال قضى الاتي في كلام المصنف في حقيقته ومجازه لأن الاقرار سجية
ملزمة بنفسه ولا يحتاج فيه إلى القضاء فاطلاق اسم القضاء فيه مجاز عن الأمر بالخروج عما لزمه بالاقرار
كما صرح به في التبيين انتهى حلي بخلاف البيعة فإن الشهادة خبر محتمل وبالقضاء تصديحة وسقط احتمال
الكذب انتهى وفي البرازية ويمهله ثلاثة أيام إن قال المطلب إلى دفع وانما يمهله هذه المدة لأنهم كانوا يجلسون
في كل ثلاثة أيام أو جماعة فإن كان يجلس كل يوم ومع هذا أمهله ثلاثة أيام جاز فإن مضت المدة ولم يأت بالدفع
حكم انتهى بغير (قوله بطلب المدعي) وإعلامه المدعي عليه أنه يريد القضاء عليه ادب غير لازم انتهى (قوله
والاحلفه الحاكم) هو تخليف الآخر أن يقال له عليك عهد الله وميثاقه أنه كان كذا فيشربنم بغير وانما يظهر
لو كان يسمع وانظر حكم الآخر الذي لا يسمع ولا يستحلف الأب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم
ولا المشولي في مال الوقف (قوله بعد طلبه) لأن اليمين حقه انتهى بغير وهو أولى في التعليل (قوله لا عند الثاني
في أربع) قال في البحر ثم اعلم أنه لا تخليف إلا بعد طلب عندهما في جميع الدعاوى وعنده أبي يوسف يستحلف
بلا طلب في أربعة مواضع في الرد بالعيب بخلاف المشتري بالله ما رضى بالعيب والشفع بالله ما أبطلت شفعتك
والمرأة إذا طلبت فرض النفقة على زوجها الغائب تخلف بالله ما خلف لك زوجك شيئاً ولا أعطاك النفقة والرابع
بخلف المستحق بالله ما بعث انتهى حلي والأولى أن يخلف بلفظ ما خرج عن ملكك لأنه أعم وانظر للمدعي عليه
أبو السعود مزيداً ولا يجوز للمدعي عليه الإنكار مع علمه بالحق إلا في دعوى العيب فإن للبائع إنكاره ليقيم
المشتري البيعة عليه فيمكن من الرد على بائعه وفي الوصي إذا علم بالدين شره بلائية عن الأشباه (قوله قال)
أي البرازي (قوله واجعوا الخ) الأنسب أن يقول والافى دعوى الدين على الميت اتفاقاً وصورة التخليف هنا
أن يقول له القاضي بالله ما استوفيت أي حقتك من المدينين ولا من أحد اداء اليك عنه ولا قبضه لك قابض
بأمرك ولا إبرائه منه ولا شيئاً منه ولا حلت بشئ من ذلك أحد ولا عند له ولا بشئ منه رهن انتهى حلي
عن البحر (قوله بل يجبس) هذا قول الإمام وقال لا يستحلف (قوله وكذا لزوم السكوت) أي فإنه يجبس (قوله
عند الثاني) وعندهما إذا لزم السكوت يؤخذ منه كميل ثم يسأل جيرانه عسى أن يكون به آفة في لسانه أو سمعه
فإن أخبروا أنه لا آفة به يحضر مجلس الحكم فإن سكت ولم يجب ينزله مسكراً انتهى أي فيحلف من غير جرس
(قوله ثم نقل عن البدائع الخ) المتبادر أنه راجع إلى مسئلة السكوت وليس كذلك بل هو راجع إلى المتن قال
في البحر وفي الجمع ولو قال لا أقرو ولا أنكر فالقاضي لا يستحلفه قال الشارح بل يجبس عند أبي حنيفة حتى يقر
أو ينكر وقال لا يستحلف وفي البدائع الخ الأشبه أنه إنكاراً انتهى وهو تصحيح لقوله كما لا يخفى فإن الأشبه من الفاظ
التصحيح كافي البرازية انتهى حلي (قوله لأن اليمين حق القاضي) الأولى كافي البحر عن القضية لأن التخليف حق
القاضي أه حتى لو أبرأ الخصم عنه لا يصح برأيه (قوله فلو برهن عليه يقبل) لا يصلح تقريراً على ما قبله فإنه
لو حلف عند قاض ثم برهن المدعي يقبل كما سيأتي أه حلي (قوله إلا إذا كان حلفه الأول عنده) أي عند قاض
فيمكن أي لا يحتاج إلى التخليف ثانياً هذا ولا موقع للاستثناء كما لا يخفى انتهى حلي (قوله ونقل المصنف عن
لقضية) هذه المسئلة تغاير المقدمة في المتن فإن تلك فيما إذا حلف عند غير قاض وهذه فيما إذا حلف عند القاضي
بإستحلاف المدعي لا القاضي قال في البحر قيد بتخليف القاضي لأن المدعي عليه لو حلف بطلب المدعي يمينه بين
يدي القاضي من غير استخلافه فهذا ليس بتخليف لأن التخليف حق القاضي كذا في القضية ولكن ينبغي ذكرهما
عند قول المصنف حلفه بطلبه انتهى حلي بتصرف ما (قوله لم يضمن) ولو أدى له على هذا الشرط رجع بما أدى
لأن هذا الشرط باطل انتهى (قوله لم يضمن) أي المدعي (قوله واليمين على من أنكر) والدليل منه
من وجهين الأول أنه عليه الصلاة والسلام قسم بينهما والقصة تنا في الشركة الثاني أن اليمين للاستغراق

ونحوه بغير فليحفظ (ويسأل القاضي المدعي
عليه) عن الدعوى فيقول أنه أدى عليك
كذا فإذا نقول (بعد حلفها ولا) تصدر حجة
بطلب المدعي وجوب جوابه (فإن أقر)
(لا) يسأل لعدم وجوب جوابه (بطلب المدعي)
فيها (أو أنكر فبرهن المدعي ففى قسم) (حلفه) الحاكم (المدعي)
المدعي (والا) يبرهن في جميع الدعاوى
أدلايه من طلبه اليمين على ما في البرازية قال
الأخذ الثاني في أربع على ما طلب في دعوى
واجعوا على التخليف بلا طلب المدعي عليه (لا أقر)
الدين على الميت (وإذا قال) المدعي عليه (لا أقر)
ولا أنكر لا يستحلف بل يجبس ليقر أو ينكر
درر وكذا لزوم السكوت بلا آفة عند الثاني
مخالفة قال في البحر وفيه اقتضت لما كان القوي
من البدائع الخ الأشبه أنه إنكاراً فيستحلف قديماً
بتخليف الحاكم لا يبرهن برأيه فهو باطل (لأن
عند غير قاض مع طلب الخصم (فلو برهن
اليمين حق القاضي عند غير القاضي (فإن
ليمين ولا نسكول عنده (يقبل) وحلفه الأول
عليه) أي على حقه (قوله) إذا كان حلفه الأول
عند قاض) برأيه إلا إذا كان حلفه الأول
عنده فيكنى درر ونقل المصنف عن القضية
إلى التخليف حق القاضي إن المدعي لو حلف
لم يعتبر (وكذا لو أسلف) أي المدعي
فإن خصم خاص المال وحلف (أي اليمين
لا تزد على مدع) حديث البيهقي على المدعي

لان لام التعريف يحمل على الاستغراق وتقدم على تعريف الحقيقة اذ لم يكن هنالك معهودا يكون المعنى ان جميع الايمان على المتكرين طورد اليين على المدعى لزم الحاققة لهذا النص (قوله وحديث الشاهد واليمين) هو ما روى انه عليه الصلاة والسلام قضى بشاهد ويمين حلي عن التبيين (قوله عيني) عبارته ولا يرويه ربيعة عن سهل ابن الجهمي وانكره سهل فلا يبقى حجة بعد ما انكره الراوي فضلا عن ان يكون معارضا لصحاح المشاهير انتهى (تنبيه) قال القسطلاني في شرح البخاري من كتاب الرهن المحكمة في كون البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ان جانب المدعى ضعيف لان دعواه خلاف الظاهر فكانت الحجة القوية عليه وهي البينة لانها لا تجلب انفسا نفعا ولا تدفع عنها ضررا فيتقوى بها ضعف المدعى وجانب المدعى عليه قوي لار الاصل فراغ ذمته فاحتج فيه بحجة ضعيفة وهي اليمين لان الحالف يجلب لنفسه النفع ويدفع عنها الضرر فكان ذلك في غاية المحكمة انتهى وقد اشار الى ان ضعف اليمين من حيث ما ذكره والا فاليمين اذا كانت نحو مسا مهلكة لصاحبها فتأمل (قوله ان يحلف المدعى) المتناسب او الشهود وبأى بعضهم به بدلا الاسم الظاهر (قوله او على ان الشهود) اي او طالب المدعى عليه من القاضي ان يحلف الشهود على انهم صادقون كما يدل عليه الحاق انتهى حلي (قوله لا يجيبه القاضي) كما لا يجيب اذا اطلب منه اختلاف المدعى ما لم يفي بنيت بناء هذه الدار فنية (قوله الى طلبته) بكسر اللام ما طلبه والطلبية بالضم السقر البعيدة والطالب اسم مصدر طالب كالطلبية بالكسر انتهى اقاده الجور في القاموس (قوله لان لفظ اشهد عندنا يمين) وان لم يقل بالله فاذا طالب منه الشهادة في مجلس القضاء وقال اشهد فقد حلف ذكره الخوارزمي (قوله لانا امرنا باكرام الشهود) اي وفي التحليف تعطيل هذا الحق (قوله لانه لا يلزمه) اي الاداء حينئذ (قوله وبينة الخارج) اي الذي ليس ذا يد حموي (قوله وهو الذي لم يذكره سبب) السبب كسر آء وارث فالملق ما يتعرض للذات دون الصفات لا ينفى ولا اثبات انتهى شلي (قوله احق من ينة ذي اليد) اي اولى بالقبول منها لان الخارج اكثر اثباتا واطم سارا لان ملاك ذي اليد ظاهر فلا حاجة الى البينة يعني لو ادعى خارج دارا او متقولا ملكا مطلقا وذو اليد ادعى كذلك وبرهنا ولم يورخا وارخا تاريخا واحدا لا تقبل بينة ذي اليد ويقضى للخارج اما اذا كان تاريخ ذي اليد سابق يقضى لذو اليد وفي الظهيرة وان ادعى الخارج الملك مؤرخا وادعى صاحب اليد الملك بسبب الشراء مؤرخا وصورة تدار في يد رجل ادعى رجل انها داره ملكها منذ سنة واقام صاحب اليد بينة انه اشتراها من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقبضها قضى بها للمدعى الخارج انتهى سري الدين ثم يستوى الجواب بين ان يكون الخارج مسلما او ذميا او مستأمنا او عبدا او سرا او امرأه او رجلا انتهى شلي عن الاتصال ويقوينا في هذه المسألة قال الامام احمد و قال الامام مالك والشافعي و زفر بينة ذي اليد اولى (قوله لانه المدعى) اي وذو اليد مدعى عليه لا يطابق تعريف المدعى والمدعى عليه عليهما (قوله كساج) صورته اقام كل متهم بينة على انها ولدت عنده وذو اليد اولى لان بينة قد دلت على مادلت عليه بينة الخارج اي على نظيره ومعه ترجيح اليد فكان اولى انتهى عيني (قوله ونسكاح) صورته اقام كل متهم بينة انه نكحها وذو اليد اولى فالمراد بالملك ما يملك بالحكمي (قوله كما سيجي) اي فيما يدعيه الرجلان والا لولا ذكر هذه المسئلة في مقامها (قوله وقضى القاضي الخ) ذكره الشرح ان النكول لا يوجب شيئا الا اذا اتصل به القضاء وبدونه لا يوجب شيئا وهو بذل على مذهب الامام واقرا على مذهب صاحبيه وحيث لم يقدم على اليمين دل على انه بذل الحق او اقر واذا بذل او اقر وجب على القاضي الحكم به فكذا اذا نكل (قوله حقيقة) راجع الى النكول (قوله كخرس) هو آفة باللسان تمنع الكلام اصلا (قوله وطرش) يقال طرش يطرش طرشا من باب علم اي صار اطروشا وهو الاصم (قوله في الصحيح) وقيل اذا سكت يجيبه حتى يجيب كذا في شرح الاقطع واما اذا كان به آفة الخرس فتقدم صورته تحليفه قريبا وبأى حكم تحليف الاطرش (قوله احوط) اي على وجه التدب قال في السكا في يذني للقاضي ان يقول اني اعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعى وهذا الانذار لاعلامه بالحكم اذ هو مجتهد فيه فكأنه مظنة الخفاء اه وعن ابى يوسف ومحمد ان التكرار حرم حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة لا يتخذ والصحيح انه ينفذ انتهى (قوله وهل يشترط القضاء) الاولى وهل يفترض كما يدل عليه كلامه بعد (قوله على فور النكول) قال السيد الحموي لم يبين القوي بما اذا يكون انتهى قلت هو ظاهر وهو ان يقضى عقبه من غير تراخ قبل تكراره

وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل انكره الراوي عيني (برهن) المدعى انه محق في الادعاء او على ان الشهود صادقون او محقون في التهمة لا لا يجيبه (القاضي الى طلبته لان لفظ اشهد عندنا يمين) (علم الشاهد لانا امرنا باكرام الشهود ولا الو) (له الامتناع ان القاضي يحلفه) (ويجوز العمل بالتسوية) (وبينة عن اداء الشهادة) (وهو الذي لم يذكره عن اداء الملك المطلق) (لازمه المدعى الخارج في الملك ذي اليد) (كساج سبب) (احق من ينة ذي اليد) (سبب والبينة بالحدوث بخلاف القيد بسبب سبب ونسكاح) (عليه نكوله من) (لونه) (وقضى القاضي) (حقيقة) (قوله لا احلف في مجلس القاضي) (سكت) (وعلم انه من غير آفة او حكمه) (سكت) (وهو لا احلف كخرس وطرش في الصحيح) (سراج وعرض اليمين ثلاثا ثم القضاء احوط) (وهو لا احلف على فورانه) (قلت قدمنا انه يفترض ترجيحاً قاله المصنف قلت قدمنا انه يفترض القضاء فوراً

أوبعد على الأولين (قوله الا في ثلاث) هي ان يرتاب القاضي في طريق القضاء كالبيئة وان يستعمل الخصم اى المدعى وان يكون لربا الصلحين الا قارب وظاهره انه لا خلاف (قوله لا يلتفت اليه) لانه ابطال حقه بالنكول فلا ينقض به القضاء انتهى درر (قوله فبلغت طرق القضاء ثلاثا) تفريع على قوله فان اقرا وانكر الخ فهي الاقرار والبرهان والنكول (قوله سبعة) فيه ان القضاء في الاقرار مجاز كما تقدم والقسامة داخله في اليقين وعلم القاضي مرجوح والقرينة مما انقردبذ كرها ابن الغرس فرجعت الى ثلاث فتأمل (قوله وقسامة) هي من طرق القضاء بالدية بجر (قوله على المرجوح) وطاهر ما في جامع الفصولين ان الفتوى انه لا يقضى بعلمه لفساد قضاء الزمان بجر (قوله والسابع قرينة) ذكر ذلك ابن الغرس قال في البحر ولم اراه الى الان لغيره انتهى (قوله خالية) اى من انسان غير القاتل (قوله اذا لا يمتري احدا نه قاتله) والقول بانه ذبح نفسه او ان غير ذلك الرجل قتله ثم تصور الحائط فذهب احتمال بعيد لا يلتفت اليه اذ لم ينشأ عن دليل انتهى ابن الغرس ونظم الشريف الحموى طرق القضاء فقال

سأهدى لمن رام القضاء طرقاله * بهما يهتدى ان مظلم الخطب اعضلا
يبين واقرا رنكول قسامة * ويينة علم به يا احا العسلا
كذلك الذى يبدوله من قرآن * اذا بلغت حد اليقين فخصلا

(قوله ينبغى) الظاهر ان الاتقاء للوجوب لان التعرز من الوقوع في الحرام واجب (قوله وان ابي خصمه) هذه غير مسئلة الشك وقوله بان غاب على ظنه انه محق تقدم ان الشك نظيره (قوله البيعة لوانها ما بعد يمين) اى وبعد القضاء بالمدعى له لان حكم اليقين انقطاع الخصومة للحال موقتا الى غاية احضار البيعة عند العامة وهو الصحيح وقيل انقطاعها مطلقا (قوله خلافا لما في شرح الجمع عن المحيط) عبارته ابن مالك في شرح الجمع وفي المحيط اذا قال ليس لي بيعة على هذا ثم اقام البيعة عليه لا تقبل عنداى حنيفة لانه كذب بينته وتقبل عند محمد لانه يحتمل انه كان له بيعة ونسبها انتهى فقد ذكر خلافا في المسئلة لكنه لم يتعرض لليقين وبها مشه عن السراجية ترجيح قول محمد (قوله ويظهر كذبه) فيعاقب معاقبة شاهد الزور ولو الحق بيمينه يمين طلاق او عتاق يقع عليه (قوله خلف اى المدعى عليه) انه لم يكن له عليه شئ (قوله ثم اقامها) لاحاجة اليه (قوله وعليه الفتوى) وهو قول ابي يوسف (قوله خلافا لاطلاق الدرر) حيث قال فيها والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور انتهى فان كلامه م فمما يدعى بسبب وغيره الا ان هذا قول وهو مقابل ما عليه الفتوى والمناسب ان يقول وقيل لا يحسن مطلقا وجرى عليه في الدرر انتهى (قوله وان ادعاه بسبب) كقرض (قوله انه لا دين عليه) ظاهرا انه لو حلف انه لم يقرضه يحسن وهو ظاهر (قوله ثم وجد الابراء او الايقان) بحث فيه العلامة المقدسى بان الاصل في الثابت ان يبقى على ثبوته وقد حكمتم لمن شهد له بشئ انه كان له ان الاصل بقاءه واذا وجد السبب ثبت والا اصل بقاءه انتهى (قوله وعليه الفتوى) اى على التفصيل الذى في المصنف وقابله اطلاق الدرر تبعاً للزبلى بل هو الذى عن اطلاق الخسائية كما يفيد سياق المنع ويستغنى بعبارته هنا عن قوله اولا وعليه الفتوى طلاق الخسائية (قوله ولا تحليف في نكاح) مجرد عن المال عند الامام رضى الله تعالى عنه بان اتقى رجل على امرأة او هي عليه نكاحا والاخر ينكر ما اذا ادعت المرأة تزوجها على كذا وادعت النفقة وكرر الزوج يستحلف اتقافا وهذه المسائل خلافية بين الامام وصاحبيه والخلاف بينهم مبنى على تفسير الانكار فقالا ان النكول اقرار لانه يدل على كونه كاذبا في الانكار فكان اقرارا او بدلا عنه والاقرار يجري في هذه الاشياء وقال الامام انه بذل والبذل لا يجري في هذه الاشياء لانه انما يجري في الاعيان وقائدة الاستحلاف القضاء بالنكول فلا يستحلف وانما قلنا ان العدل لا يجري في هذه المسائل لانها لو قالت المرأة لانكاح بيني وبينك ولكن بذات نفسى لك لم يصح ولو قال في دعوى الولاية عليه لست انا مولاه بل انا امرأه معتق فلان آخر ولكن ابحث له ولائى لا يكون له عليه ولا وكذا سائر الامثلة وصورة الاستحلاف في النكاح على قولهما ان يقول في يمينه ما هي بزوجتي وان كانت زوجة لي فهي طالق بائن لانها لو كانت صادقة لا يبطل النكاح بمجوده فاذا حلف سقى معطلة ان لا يقبل ما ذكر (قوله انكره هو اوهى) قال في البحر ثم الدعوى في هذه الاشياء تنصور من احد الخصمين ايهما كان الا في الحد واللعان والاستيلاء وقد فرغوا فرغوا على قول

الا في ثلاث (تدعى عليه بالنكول ثم اراد ان يحلف لا يلتفت اليه والقضاء على حاله) ماض
درر فبلغت طرق القضاء ثلاثا وعدها
في الاشياء سبعة بيعة واقرا رنكول والسابع
وقسامة وعلم قاض على المرجوح والسادس
قرينة فاطمة كان ظنهم من دار خالية انسان
خائف يسكن ملوث بدم فدخلوا فادوا فورا
من ذبوا لحينه اخذ به ينبغي ان يرصى خصمه
شك فيايدى عليه ينبغي ان يرصى خصمه
ولا يحلف (تحرزا من الوقوع في الحرام
وان ابي خصمه الاحلفه ان اصاب غلب على
ان المدعى مبطل حلف والا) بان غلب على
ظنه انه محق (لا) يحلف بزازية (وتقبل البيعة
لوانها ما بعد يمين) ان المدعى عليه لا يمتري
سراج خلافا لما في شرح الجمع من بعد القضاء
يمين المدعى عليه كما تقبل البيعة وهو الصحيح
النكول خاتية (عند العامة) وهو البينة
شريح اليقين افاجرة احق ان ترد من البيعة فاذا جاء
الادلة ولا ن اليقين كما الحلف كانه لم يوجد اصلا بجر
الاصل انتهى حكم الحلف اى البيعة (لوانها)
(ويظهر كذبه باقامتها) اى المدعى عليه
اى المال (ولا سبب خلف) اى المدعى عليه
ثم اقامها حتى يحلف في يمينه وعليه الفتوى
طالق الخسائية خلافا لاطلاق الدرر (وان)
ادعاه (بسبب خلف) انه لا دين عليه
بدرار ووجد اقراض ثم وجد الابراء والايقان
وعليه الفتوى فصولا وراج ينبغي وغيرهم
ولا تحليف في نكاح (انكره هو اوهى)

(ورجعة) جدها هو وهي بعد عدة (وقايلام)
 انكر احدهما بعد المدة (واستيلاد) تدعيه
 الامه ولا يثبت على عكسه ثبوت باقرار (ورقا)
 ونسب (ولاء) عناقته او موالاته ادعاء
 وبالعكس (واحدولعان والفتوى على ومن
 الاعلى او الاسفل) (في الاشياء السبعة) او ارتد
 انه يحلف (المسكر) الولد بالنسب او ارتد
 عدما استألف امومية الولد بالنسب او ارتد
 والحاصل ان الملقق به الخليف في السكك الـ
 في الحدود ومنها حد قذف ولعان فلا يجزى اجامه
 الا اذا فسخ حلفا بان علق عتق عبده بزا
 نفسه فالحلف بغيره فان نكل لا اجل
 لا الزنا (و) كذا (يستحلف السارق) وان اقر بها
 المال (فان نكل ضمن ولم يقطع) وان اقر بها
 قطع وقالوا يستحلف في التزويج فلا يخلو
 في الدار وفي الفصول او في الخيانة
 دفع عنها ان تزويج فلا تحلف وفي الخيانة
 لا استحلاف في احدى وثلاثين مسألة (التيابة
 تجري في الاستحلاف لا الحلف) وفروع على
 الصغير عيال (الا اذا) ادعى عليه
 (ولا يحلف) احد منهم (الا اذا) ادعى عليه
 العقد او (صح اقراره) على الاصيل فيستحلف على
 حنثه كالوكيل بالبيع فان اقراره صحيح
 المعجل فكذا تكموله وفي الخلاصة كل موضع
 لواقعه فانه انكره يستحلف الا في ثلاث كرها

الإمام في هذه المسائل محل بيانها المطولات (قوله بعد عدة) اما قبل مضي العدة بثبت بقوله وان كذبه لانه
 امر يملك استئنافه للحال ولو ادعتنا هي فيها فهي من مواضع الخلاف (قوله بعد المدة) ولو فيها ثبت بقوله لانه
 يملك الاستئناف لو كان المدعي الزوج ولو كانت هي فهي من مواضع الخلاف (قوله تدعيه الامه) لو كان الولد
 ميتا وكذا اذا ادعت الامه على مولاهما انها اسقطت سقطا تاما تبين الخلق وصارت ام ولد فهو على هذا الخلاف
 افاده سري الدين (قوله لثبوت باقراره) ولا يعتبر جوده انتهى سري الدين (قوله وبالعكس) بان ادعى مجهول
 الحال على رجل انه مولاه وانكر المولى او ادعى مجهول الحال عليه انه ابوه وهذا في دعوى نسب مجرد عن
 المال اما اذا ادعى ما لا يدعي النسب بان ادعى رجل على رجل انه اخوه وقد مات الاب وترك ما لا يدهذا
 وطلب الميراث او ادعى على رجل انه اخوة لايه وطلب من القاضي ان يفرض له النفقة وانكر المدعي عليه ذلك
 فالقاضي يحلفه اتفاقا انتهى حموي قال الاتفاق يثبت الاستحلاف عند ادعى يوسف ومحمد في النسب المجردين
 دعوى حق آخر ولو كان يشترط ان يثبت النسب باقرار المقر في يكون النسب بحيث يثبت بالاقرار اما اذا كان
 بحيث لا يثبت النسب باقرار المقر فلا يجري الاستحلاف في النسب المجردين عندهما ايضا بيانه ان اقرار
 الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقرار بما يلزمه وليس فيه تحميل للنسب على الغير
 ولا يصح اقراره بما سواهم ويصح اقرار المرأة بأربعة بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى هؤلاء
 لان فيه تحميل للنسب على الغير الا اذا صدقها الزوج في اقرارها بالولد او تنسب بولادة الولد قابله (قوله
 ادعاء الاعلى او الاسفل) بان ادعى رجل على رجل معروف انه مولاه او ادعى المعروف ذلك وانكر الآخر (قوله
 وحدولعان) هذان محالان لا يحلف فيهما اتفاقا اما على قول الامام فظاهر واما على قوله ما قال النكول وان كان
 اقرارا عندهما لكنه اقرار فيه شبهة والحدود تدعى بالشبهات واللعان في معنى الحد انتهى (قوله والفتوى على)
 هو قول الصحابين (قوله بالنسب) نظرا الى دعوى الامه (قوله او الرق) نظرا الى انكار المولى (قوله
 ولا بعد تحليفه) قال القاضي سعدى وينبغي ان يقول العبد انه قد اتى بما علق عليه عتق ولا يقول زنى
 كي لا يكون فاذا قام مولا انتهى سري الدين ويحلف على السبب وصورته بالله ما زنت بعد ما حلفت بعتق عبدا
 اه بجر (قوله وكذا يستحلف السارق الخ) هو من جهة المستثنى قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يستحلف
 في شيء من الحدود ولا في الزنا ولا في السرقة ولا في القذف ولا في شرب الخمر ولا في السكر الا ان طالب المسروق منه
 بضمان المال استخلفه فان نكل عن اليمين ضمنه المال ولم يقطعه وذلك لان الدعوى تضمن امرين الضمان والقطع
 والضمان لا يستوفى بالنكول فوجب اثبات احدهما واسقاط الآخر (قوله لاجل المال) اي بطلب المسروق
 منه فلو لم يطلب المال لا يحلف لان اليمين لا تلزم الا بطلب الخصم (قوله كما بسطه في الدرر) ونصه ويحلف
 في التعزير يعني اذا ادعى على آخر ما يوجب التعزير او اذ ادعى عليه اذا انكره القاضي يحلفه لان التعزير برخص
 حق العبد ولهذا يملك العبد اسقاطه بالعفو ولا يمنع الصغير وجوبه ومن عليه التعزير اذا مكن صاحب الحق
 منه اقامه ولو كان حق الله تعالى لكانت هذه الاحكام على عكس هذا والاستحلاف يجري في حقوق العباد
 سواء كانت عقوبة او املا لا انتهى ولما ابله هنا بان التعزير برخص حق العبد بخلاف لما سبق له في فصل التعزير
 ان حق العبد غالب فيه ولهذا قال عزى زاده بين كلامه تدافع انتهى قلت لا يخلو حق العبد من حق الله تعالى
 ولا يستقل عبدا بحق لان الذي جعله حقه هو الحق تعالى الامر الناهي فكلامه الثاني مؤول بالاول (قوله
 خيلة دفع يمينها) اي على قولهما (قوله فلا تحلف) لانه لو نكلت لا يحكم عليها لانه لو اقرت بعد ما تزوجت
 لم يجز اقرارها وكذا لو اقرت بنكاح غائب فانه يصح اقرارها على احد قولين ولكن بطل بالتكذيب ونسب
 عنها اليمين (قوله في احدى وثلاثين مسألة) تقدمت في الوقف اه حلي وذكرها في البحر هنا (قوله الاستحلاف)
 السنين والثناء لا طلب كما يفيد كلامه بعد (قوله يمين خصمه) اي ظاهرا او انا فهو في الحقيقة خصم الاصيل (قوله
 ولا يحلف) لو قال وفرع على الثاني بقوله ولا يحلف الخ لكان اسبك (قوله الا اذا ادعى عليه العقد) شامل
 للاربعة انتهى حلي اي عقدي بيع او شراء او اجارة وحيث يكون التحليف على فعلهم (قوله اوصح اقراره)
 مختص بالوكيل كما اشار اليه بقوله كالوكيل الخ افاده الحلبي (قوله حينئذ) لا حاجة اليه (قوله فان اقراره صحيح)
 لم يبين اقراره بى شيء وليسرر (قوله الا في ثلاث ذكرها) هي الوكيل بالشرأ اذا وجد بالمشتري عيبا فاراد

قوله
 في
 الاستحلاف

ان يرد به بالعين واراد البائع ان يحلفه بالله ما يعلم ان الموكل رضى بالعيب لا يحلف فان اقر الموكل لزمته فذلك
 ويطل حق الرضا الثانية لو ادعى على الامر رضاه لا يحلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المدينون
 ان الموكل ابرأه عن الدين وطالب بين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر به لزمه انتهى من قوله والصواب في اربع
 وثلاثين اى بضم الثلاثة الى ما في الحاشية انتهى حلي (قوله وزاد سنة اخرى في البحر) هذا وما بعده تقدم
 في الوقف فمصلحا انتهى حلي (قوله لابن المصنف) خطأ والصواب للشيخ شرف الدين كما تقدم في الوقف انتهى
 حلي والذي لابن المصنف نسي زواهر الجواهر كما تقدم له مرارا (قوله لاوردتها كلها) اقول كيف يوردها
 وقد اوردتها في الوقف حلي وفي نسخة لسردتها (قوله اى اقطع) في بعض كتب الفقه البت بدل البنات
 وهو اولي وقد ذكر في القاموس ان البت اقطع وان البنات الزاد والجهاز ومتاع البيت والجمع ابنة انتهى بحر
 يتصرف (قوله بانه ليس كذلك) هذا في النفي اوانه كذلك في الاثبات (قوله على العلم) اى على نفسه (قوله
 لعدم علمه بما فعله غيره ظاهرا) فلو حلف على البنات لا تمتنع عن اليقين مع كونه صادقا فيضربه فطوب بالعلم
 فاذا لم يقبل مع الامكان صار باذلا او مقرا وهذا اصل مقرره عند ائمتنا انتهى درر (قوله يتصل به) اى يتعلق
 حكمه به بحيث يعود الى فعله (قوله يحلف البائع على البنات) يعنى ان يشتري العبد اذا ادعى انه سارق او باق
 واقتب اباقة او سرقته في يد نفسه وادعى انه ابن او سرق في يد البائع واراد التكليف يحلف البائع بالله ما ايق بالله
 ما سرق في يده وهذا التكليف على فعل الغير درر (قوله فرجع الى فعل نفسه) وهو تسليمه سلبا (قوله لانها آكد)
 اى لان بين البنات آكد من بين العلم انتهى حلي (قوله ولد اعتبار مطلقا) اى ولكون بين البنات آكد من بين
 العلم تعتبر في فعل نفسه وفعل غيره انتهى حلي (قوله بخلاف العكس) يعنى ان يمين العلم لا يكتفى في فعل نفسه
 انتهى حلي قال في البحر ثم في كل موضع وجبت فيه اليقين على العلم يحلف على البنات كفى وسقط عنه وعلى
 عكسه لا ولا يقضى بنكوله على ما ليس واجبا عليه انتهى (فرع) مما يحلف فيه على العلم ما اذا قال في حال
 مرضه ليس لي شيء في دار الدنيا ثم مات عن زوجة وبنت وورثة فلورثة ان يحلفوا وزوجته وابنته على انهما
 لا يعلمان بشيء من تركه المتوفى بطريقه بحر عن الفقيه (قوله كودع الخ) وكوكيل البيع اذا ادعى قبض الموكل
 الثمن وكما لو قال ان لم يدخل فلان اليوم الدار فارأى به طالق ثم قال انه دخل يحلف على البنات بالله انه دخل اليوم
 مع انه فعل الغير لكونه ادعى علما بذلك افاده في البحر (قوله سبق الشراء) اى من عمره مثلا (قوله وهو بكر) الاولى
 وهو زيد وهو تفسير للعصم (قوله لما مر) اى من انه يحلف في فعل الغير على العلم ولا حاجة اليه لعله من التفريع
 (قوله كذا اذا ادعى ديننا) بان يقول رجل لاخر ان لي على مورثك الف درهم فأت وعليه الدين ولا يئنه له فيحلف
 الوارث على العلم افاده في الدرر وفي البحر وحاصل ما ذكره الصدر في دعوى الدين على الوارث ان القاضي يسأله
 اولاً عن موت ابيه ليكون خصما فان اقر بموته سأله عن الدين فان اقر به يستوفيه المدعى من نصيبه فقط وان
 انكر فيه من المدعى انتفاه من التركة والا فان طلب يمينه استخلفه القاضي على العلم فان حلف انتهت والا قضى
 عليه فيستوفى من نصيبه ان اقر بوصوله اليه والا فان صدقه المدعى فلا شيء عليه والاحلفه على البنات ما وصل
 اليه قدر المال المدعى ولا بعضه فان نكل لزمه القضاء والا لا ودعوى الوصية على الوارث كدعوى الدين فيحلف
 على العلم ودعى الدين على الميت اذا ادعاه على واحد من الورثة وحلفه فله ان يحلف الباقي لان الناس يتفاوتون
 في اليقين وربما لا يعلم الا اوله ويعلم الثاني ولو ادعى احد الورثة ديننا على رجل للميت وحلفه ليس للباقي تخليفه
 لان الوارث قائم مقام المورث وهو لا يحلفه الا مرة انتهى ملخصا (قوله او عيننا على وارث) صورته ان يقول ان هذا
 العبد الذي ورثته عن فلان ملكي ويدك بغير حق ولا يئنه له فان الوارث يحلف على العلم انتهى درر (قوله اذا علم
 القاضي كونه) اى العين ميراثا والاحلف على البت ذكره عزى زاده (قوله اراقربه المدعى) هو كما سبق في التصور
 (قوله او برهن الخصم عليه) يمكن تصويره بان ادعى مدعى على شخص ان هذه العين له وعجز عن اقامة البينة
 فطلب يمينه على البت فقال انها وارث واراد اليقين على العلم فانكر المدعى ذلك فاقام الوارث بينة على مدعاه فانه
 يحلف على العلم اى فالشرط في تخليفه الوارث على العلم في دعوى العين احد هذه الثلاثة (قوله والعين) الواو
 بمعنى او (قوله الوارث) اى انهم ما حق موروث وانكر الخصم (قوله يحلف المدعى عليه على البنات) اى انهما ليسا
 بحق ورثة (قوله كوهوب وشراء درر) يعنى لو وهب لرجل عبا فقبضه واشترى رجلا من رجل عبا

والصواب في اربع وثلاثين ما مر من الحاشية
 وزاد سنة اخرى في البحر وزاد اربعة عشر
 في سوابر البصار حاشية الاشباه والنظائر
 لابن المصنف ولا لا خشية التطويل لسردتها
 سلكها (الاحلف على فعل نفسه) كذلك (و) التكليف
 البنات (اى اقطع بانه ليس كذلك) اى انه لا يعلم
 (على فعل غيره) يكون (على العلم) اى انه لا يعلم
 انه كذلك لعدم علمه بما فعل غيره (شأن يتصل به)
 (الاذا كان) فعل الغير بقوله (فان ادعى)
 اى بالاحلف وفرع عليه (اواباقة) وثبت
 مشتري العبد (سرقه العبد او باقه) مع انه فعل
 ذلك (يحلف) البائع (على البنات) سلبا
 الغير وانما صح باعتبار وجوب تسليمه آكد
 فرجع الى فعل نفسه بخلاف العكس درر عن الزبيدي
 ولذا انما هو مطلقا بخلاف هذا اذا قال المتكبر لا علم لي
 وفي شرح المجمع عنده هذا اذا قال البنات كودع
 بذلك ولو ادعى العلم حلف على قوله وفعله غيره
 ادعى قبض ديننا (ولذا ادعى) بكر (سبق الشراء)
 على العلم بقوله (لا يئنه له) بخلاف خصمه (وهو بكر)
 له على شراؤه زيد ولا يئنه له (اذا ادعى) بانه لا يعلم
 له على العلم اى انه لا يعلم انه اشتراه قبله لما مر
 (على العلم) اى انما لا يعلم او عيننا على وارث ادعاه
 كذا اذا ادعى ديننا او اقربه المدعى او برهن
 القاضي كونه ميراثا او اقربه المدعى (ولو ادعاه ما)
 القاضي عليه فحلف على العلم (على غيره) يحلف
 اى الدين والعين (الوارث) على غيره (يحلف)
 المدعى عليه (على البنات) كوهوب وشراء درر

جاء رجل وزعم ان العبد عبده ولا يئنه له فاراد استخلاف المدعي عليه يحلف على البتات اه حلي عن الدوراي
 انه ليس بعبده والاولى كوهوب ومشتري او كهبة وشرا الموافقة لفظا (قوله فان نكل فان الخ) الشرطية الثانية
 جواب الشرطية الاولى وطاهره اذ القود يطلق على القود في غير النفس وهو كذلك قال في القاموس والقود
 محركة القصاص (قوله حبس حتى يقرأ ويحلف) عند الامام وفي السلي عن الاتقاني او يموت جوعا لان النفس
 لا يسلك بها مسائل الاموال فلا يجري فيها البذل الذي هو مؤدى الانكار واذا استنع القصاص واليمين حتى
 مستحق يحبس به وفي الخانية في كيفية الصلح في القتل روايتان في رواية يستحلف على الحاصل بالله ما عليك
 دم ابنه فلان مثلا ولا قبلت حتى بسبب الدم الذي يدعي وفي رواية يحلف على السبب بالله ما قتلت فلان ابن فلان
 ولي هذا اعدا وفيما سوى القتل من القطع والشجبة يحلف على الحاصل بالله ما له عليك قطع هذا العبد ولا له عليك
 حتى يدينها وكذلك في الشجيرة الجراحات التي يجب فيها القصاص انتهى (قوله فيجرب فيها الابتذال) فانه
 لو قال اقطع يدي فقطعها لا يجب الضمان ولكن لا يباح وهذا البذل مفيد لاندفاع الخصومة به فصار كقطع اليد
 للأكالة وقطع السن للوجع انتهى جروا ولا وضع التعبير بالبذل كما عبر غيره وهو كذلك في نسخة (قوله خلا فالحما)
 فقالا يلزمه الارش فيهما لان النكول اقرار فيه شبهة عندهما فلا يثبت به القصاص ويجب به المال انتهى بجر
 (قوله قال المدعي لي يئنه الخ) قيد بقوله لانه لو كان له يئنه عادلة حاضرة ولم يخبر القاضي بها فهو مخير بين
 الاستخلاف وبين اقامة البيئنة كذا في القنية (قوله في المصم) اراد به حضورهما فيه او حمل بينه وبين محل المدعي
 دون مسافة القصم كما يفيد الكلام الا في (قوله لم يحلف) لان ثبوت الحق في اليمين مرتب على الجزع عن اقامة
 البيئنة فلا يكون حقه دونه (قوله خلا فالحما) لان اليمين حقه بالحديث فاذا طالبه به يجيبه وروى الطحاوي
 ان محمد امع الامام والحديث قوله عليه السلام للمدعي الاك يئنه فقال لا فقال صلى الله عليه وسلم لان يئنه فقال
 يحلف ولا يئنه فقال عليه الصلاة والسلام ليس لك الا هذا شاهدك او عينته وفي الاستدلال به نظر لانه صلى الله
 عليه وسلم انما جعل له اليمين عند فقد البيئنة (قوله ويأخذ القاضي) يطلب المدعي اذا كان عالما فان كان المدعي
 مجهول ذلك فالقاضي يطلب به من غير طلب اه حموي (قوله في مسئلة المتن) وهي قال المدعي له لي يئنه حاضرة
 الخ (قوله فيما لا يسقط بشبهة) وهو الحدود فانه لا يأخذ بها كفيلا (قوله كفيلا) وله ان يطلب وكفيلا بخصومته
 قال في الكافي وله ان يطلب وكفيلا بخصومته حتى لو غاب الاصل بقيم البيئنة على الوكيل فيقض عليه
 وان اعطاه وكفيلا له ان يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل واذا اعطاه كفيلا بنفس الوكيل له ان يطالب بالكفيل
 بنفس الاصيل لو كان المدعي دينان الدين يستوفي من ذمة الاصيل دون الوكيل فلو اخذ كفيلا بالمال
 له ان يطلب كفيلا بنفس الاصيل لان الاستيفاء من الاصيل قد يكون اسروا كان المدعي منقول لا ار يطلب
 منه مع ذلك كفيلا بالعين ليحضرها ولا يعيبه المدعي عليه وان كان عقارا لا يحتاج الى ذلك لانه لا يقبل التغيب
 وصح ان يكون الواحد كفيلا بالنفس وكفيلا بالخصومة لان الواحد يقوم بهما فلو اقر غلب قضى لانه قضاء
 اعانة انتهى (قوله ثقة يؤمن هروبه) فسر في الصغرى بان لا يخفى نفسه ولا يهرب من البلد بان تكون له دار
 معروفة وحائوت معروف لا يسكن في بيت بكره ويتركها ويهرب انتهى زاد في شرح المنظومة وان لا يـ كوز
 لحوم معروف بالخصومة وان يكون من اهل المصرا اعرايا انتهى قال في البحر وينبغي ان يكون القنية ثقة
 بوظائفه بالا وفاق وان لم يكن له ملك في دار وحائوت لانه لا يتركها ويهرب انتهى قال الحموي وكذا العسكري
 فانه لا يهرب ويتركها لو كانت من الديوان انتهى وانما اخذ الكفيل بمجرد الدعوى استحسانا لان فيه نظرا للمدعي
 وليس فيه كثير ضرر بالمدي عليه وهذا لان الحضور مستحق عليه بمجرد الدعوى فصم التكفيل باحضاره
 والتكفيل ان اخذه القاضي بنفسه بان قال اعط كفيلا بنفسك سواء امره الطالب ام لا فلا يبرأ الا اذا سلم الى القاضي
 او رسوله ولا يبرأ اذا سلم الى المدعي وان اضاف الى المدعي بان قال اعط كفيلا بالنفس للطالب كان الجواب
 على العكس انتهى (قوله ولو وجبها) ضد الحاصل والوجه من له حظ ورثة والحاصل من خجل الرجل خولا
 من باب قعد ساقط النباهة لاحظ له انتهى مصباح (قوله الكفيل) على تقدير ان (قوله لازمه بنفسه) فيدور
 معه ايجادا ولا يلزمه مكانا معينا ولا يلزمه في المسجد لانه يئنه للذكر واذا انتهى الى داره ذكر في الزيادات انه
 اما ان يأذن للمدعي في الدخول معه او يجلس معه على باب الدار لانه لو تركه يدخل وحده ربما يهرب من جانب

(و) يحلف (باجد القود) اجبا (فان نكل
 فان كان في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف
 وفجاءونه يقتض) لان الاطراف خلقت وقاية
 النفس كالمال فيجرب فيها الابتذال خلافا
 لهما (قال المدعي لي يئنه حاضرة) في المصم
 (وطلب بين خصمه لم يحلف انصافا
 ولو حاضرة في مجلس الحكم لم يحلف انصافا
 ولو غائبة عن المصم حلف انصافا بين ملك وقدر
 في المجتبى الغيبة بمدة السفر (وبأخذ القاذي)
 في مسئلة المتن فيما لا يسقط بشبهة (كفيلا ثقة)
 يؤمن هروبه بجر فليحفظ (من خصمه) ولو وجبها
 والمال حقرا في طاهر المذهب عيني (نفسه
 ثلاثة ايام) في الصحيح (اعطاء ذلك) الكفيل
 وصح (فان اسنع من) مقدار مده التكفيل
 (لازمه) نفسه او ائنه (مقدار مده التكفيل)
 (لا يلزم) (الا ان يكون) المصم (غريبا)
 ان لا يغيب (انما ان يكون) المصم (غريبا)
 اي مسافرا يلزم او يكفل (الى انتهاء مجاز
 القاضي) دفعه للقصر حتى لو علم وقت سفر
 بكنهه اليد وينظر في زيه ويستغبر رقباه لو انكر
 المدعي بزازيه (قال لا يئنه لي وطلب عينه قبل ذلك
 القاضي بمره) على دعواه بعد اليمين (قبل ذلك
 القاضى بمره) (منه) وحده
 البرهان عند الامام (منه) وحده
 المدعي كل يئنه آني بما فهمي شهر ووزور
 اذا حلفت فانت بري من المال خلف بمره
 على الحق قبل خاتبة وبه بمره في السراج كما
 وقيل لا) يقبل فانه محمدا في العسادية

آخر انتهى وان كان الخصم امرأة لازسها وجلس معها وقبض على ثيابها فان هربت ودخلت بخربة لاياس
يدخله عليها اذا كان الرجل يأمن على نفسه ويكون بعيدا عنها يحفظها بعينه لان في هذه الخلوة ضرورة انتهى
(قوله مقدار مدة التكفيل) فان لم يأت بينة امره ان يحل سبيله ولا يقبل دعوته الا باحضار البينة كما لا يخفى
(قوله اي مسافرا) اشابه الى ان حكم المقيم مريد السفر كالغريب قال في المنع والمراد من الغريب المسافر (قوله
دفع الضرر) ياخذ التكفيل وبالملازمة ازيد من ذلك (قوله او يستخبر بقلعه) بان يبعث اليهم امينا فان قالوا اعد
للخروج معنا يلقه الى وقت الخروج انتهى بجر (قوله قال لا بينة لي الخ) هذه المسئلة من تمة قوله وتقبل البينة
لواقامها بعد بين كما اشار اليه الشرح هنالك بقوله وان قال قبل الجين لا بينة لي فكان المنسب ان يذكر هاهنا
انتهى حلبي (قوله قبل ذلك البرهان) لان الجين الفاجر باحق بالرد من البينة العادلة كما مر (قوله فهي شهود
زور) لان الشهادة تملق بالشهود ويجب عليهم ادائها وبأثم كاتمها وهذا القول منه لا يثبت زور العدل لانه قبل
الشهادة ولانه في غير معلوم ولانه جرح مجرد (قوله اذ قال) اي المدعي وحلفت بقاء الخطاب (قوله في الختم)
المراد به والله اعلم المنقذ فانه قال في اقاموس ان الختم كذب آية بنقدها فراجعها والمقصود احضار الحق (قوله
لحديث من كان حاله) صدره كما في الجوى لا تخلفوا يا بائعكم ولا بالطواغيت فمن كان حاله الخ (قوله انه لو حلقه
بغيره) اي بغير هذا اللفظ المخصوص انتهى حلبي (قوله لم يكن يميننا ولم اره صريحا) قال العلامة المقدسي ذكروا
في كتاب الايمان انه لو قال والرحمن الرحيم والقادر كل ذلك يمين وصرح في روضة القضاة بان الرحمن الرحيم وسائر
اسماؤه تعالى تكون يميننا انتهى ونصوا ههنا في تحليف الاخرى ان يقال له عهد الله عليك بلى صرح بهذا في غيره
انتهى حموي ملخصا (قوله لا بطلاق وعناق) فهو ما الخج غايه قال العلامة السبكي في حاشية الزيلعي ونذكر نبذا
من مسائل ذكرها المصنف في آخر كتاب الحبل ان قال كل امرأ على طلاق ونوى كل امرأة تزوجها باليمين
او بالهند او بالسند او في بلد من البلدان له نيته ولا يحنث وان ابتداء الجين بمحتمل بقول هو الله ويدغم ذلك حتى
لا يفهم المستحلف فان قال المستحلف انما احلفتك بما اريد وقل انت نعم ويريد ان يستحلفه بالله والطلاق والمعتاق
والمشي وصدقة ما يملك يقول نعم وينوي نعمان من الانعام وهكذا لو قيل له نسائك طوالت ونوى نساءه العور
او العميان او العرجان او المماليك او اليهوديات فيكون له نيته وان اراد ان يحلف انه لم يفعل كذا واحضر المملوك
احلف به بقره قال يضع يده على رأس المملوك او ظهره ويقول هذا حري يعني ظهره ان كان فعل فلا يعتق المملوك
وان حلف بعتق المملوك انه لم يفعل كذا ونوى بكمه او في المسجد الحرام او في بلد من البلدان لا يحنث ان كان
فعله في غير ذلك الموضع وان حلف بطلاق امرأته يقول امرأتي طالق ثلاثا وينوي عملا من الاعمال كالخبز
والغسل او طالق من وثاق وينوي بقوله ثلاثا ثلاثة ايام او اشهر او جمع فلا حنث ولو بلغ سلطانا عن رجل كلام
فاراد السلطان ان يحلفه عليه قالوجه ان يقول ما الذي بلغك عنى فاذا قال بلغني عنك كذا وكذا فان شاء
حلف له بالعناق والطلاق انه ما قال هذا الكلام الذي حكاها هذا ولا سمع به الا هذه الساعة فلا اثم عليه
وان شاء نوى في الطلاق والعناق ما شرعناه وان شاء نوى انه لم يتكلم بهذا الكلام بالكوفة مثلا فاعتبر بالبلد
الذي تكلم فيه به او الموضع او ينوي عدم التكلم ليلان تكلمه نهارا وعكسه او ينوي زمنا غير الذي تكلم فيه
انتهى ملخصا (قوله وان الخ الخصم) اي دوام طلب الجين بهما حموي (قوله وطاهره انه مفرع على قول الاكثر)
اقول هو صريح المتن لا طاهره كما لا يخفى انتهى حلبي (قوله والا فلا فائده) قال العلامة المقدسي قد تكون
فائده اطمئنان خاطر المدعي اذا حلف فربما كان مشتبا عليه الامر انسيان ونحوه فاذا حلف بهما صدقه
انتهى وفي شرح المتن عن الباقلاني الفائدة الاقرار بالمدعي اذا احتزر عنه (قوله واعتمده المصنف) حيث قال
وهذا كلام طاهر يجب قبوله والتعويل عليه لان التحليف انما يقصد لنتيجته واذا لم يقض بالنكول عنه
فلا ينبغي الاشتغال به وكلام العقلاء فضلا عن العلماء العظام يصان عن اللغو والله اعلم بالصواب انتهى (قوله
لان السبب لا يستلزم قيام الدين) لاحتمال وفاته او ابرائه او هبته منه وهذا التفصيل هو الملقى به كما في شرح
عبد البر (قوله وقد تقدم) فانما ذكره هنا تسميا للفائدة يذكر الخلاف (قوله ويغلف بذكر اوصافه تعالى)
اي يشدد كان يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم
من العلانية ما لقان هذا اعليك ولا قبلك هذا المال وهو كذا وكذا ولا شيء منه (قوله بما سبق وما لم يخطب)

وعلمه ابن الملك وكذا الخلاف لو قال لا دفع لي
ثم ان يدفع او قال الشاهد لا تشهد لي ثم شهد
والاصح القبول لحوار القسيان ثم التذكير
كما في الدرر واقر المصنف (ادعي المدعي)
الا يصال فانكر المدعي ذلك (ولا بينة له على
مدعيه مطلب بينة فقال المدعي اجعل حنفي
في الختم ثم استخذه في ذلك فتنة (وايضا بالله
تعالى) لحديث من كان حاله فلجلف بالله تعالى
او يذروه وقول والله خزانه وظل امره لو حلقه
بغيره لم يكن يميننا ولم اره صريحا
وعناق وان الخ المصنف وعلمه القسوي تارخية
لا راتحاف بهما حموي (اي القاضي) اما لا بعض
الضرر وحلقه (القاضي) (به فشكل) (الاكثر)
بالجمال (لم ينفذ) قضاؤه (على) قول (الاكثر)
كذا في خزنة المفتين وظاهره انه مفرع على
قول الاكثر اما على القول بالطلاق انه لا مال
فيعتبر بكماله ويقتضى به والا فلا فائده بغير
واجتهده المصنف قلت ولو حلف بالطلاق على
عليه خبر من المدعي على المال ان شهدوا على قيام
السبب كالافراض لا يفرق وان شهدوا على قيام الدين
الدين يفرق لان السبب لا يستلزم قيام الدين
وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يحنث
لاحتتمال صدقه خلافا لابي يوسف كذا في شرح
الوهابية الشرنبلالي وقد تقدم (ويغلف بذكر
اوصافه تعالى) وقد يرد بعضهم بما سبق وما لم يخطب

فلا يغلظ على معروف بالصلاح ولا حقير المال (قوله ولا اختيار فيه) أي في البين بل يقول له قل والله أو بالله
أو الرحمن أو القادر على ما سلف (قوله وفي صفته) أي التغليظ (قوله كيلا تتكرر البين) أي وهو غير مستحق
أذا المستحق بيمين واحدة (قوله لا يستحب) وقيل لا يجب وقيل لا يشرع قال في الكافي لأن في التغليظ بالزمان
تأخير حق المدعي في البين إلى ذلك الزمن انتهى قال العلامة المقدسي وكذلك في المكان لأن فيه التأخير إلى
الوصول إلى ذلك المكان المغلظ به فلا يشرع كذا في التبيين حوى قلت وهذا لا يظهر إذا كان على وفق مطلوبه
ولو عمل بمخالفة المشروع لكان أولى (قوله بالله الذي أنزل التوراة على موسى) قال في البدائع ولا يخالف على
الإشارة إلى معصية معين أي من التوراة بأن يقول بالله الذي أنزل هذه التوراة وهذا الانجيل لأنه ثبت
تحريف بعضها فلا يؤمن أن تقع الإشارة إلى الحرف المحرف فيكون التحليف تعظيماً للماليس كلام الله انتهى
شربلية أو من حيث أن المجموع ليس كلام الله (قوله واليهودي) نسبة إلى يهودا سمى بني عمرى وقيل نسبة إلى
يهود بن يعقوب عليه السلام (قوله والنصراني) نسبة إلى قرية اسمها نصرة ولذا قيل في الواحد نصرى على
القياس (قوله واختصار) قال فيه بعد قول المتن ويستحب لليهودي الخ ولو اقتصر في الكل على قوله بالله فهو
كاف لا زيادة للتأكد كما قلنا في المسلم وأما يغلظ ليكون أعظم في قلوبهم فلا يتجاسرون على اليمين الكاذبة اهـ
(قوله والوثنى) قال في المصباح الوثن الصنم من خشب أو حجر أو غيره والجمع وثن كاسد واسد واثنان وينسب إليه
من يتدين بعبادته انتهى (قوله بان الدهرية) أي الذين ينكرون الصانع ويقولون إن هي الأرحام تدفع وارض
تبلغ وما يهلكها إلا الدهر قال في القاموس الدهر قد يعد في الاسماء الحسنى والزمن الطويل والامد الممدود وواف
سنة والدهرى ويضم القائل ببقاء الدهر (فرع) قال في شرح الاقطع اما الصايبه فان كانوا يؤمنون بأدريس
عليه السلام استخلفوا بالذي أنزل العجف على أدريس عليه السلام وان كانوا يعبدون الكواكب استخلفوا
بالذي خلق الكواكب انتهى اتقاني (قوله فبما ذا يحلفون) لانهم لا يعتقدون وجود الاله ففضلوا عن تعظيمه
(قوله ان يقول له القاضي عليك عهد الله) ولا يقول له تحلف بالله ما لوذا عليك حق فإنه لا يكون مبيداً لو أشار
بهم لانه يهجر كانه قال احلف وذلك لا يكون مبيداً لقادته الاتقاني (قوله فاذا اوى برأسه أي ثم صار حالاً) وان
أشار بالانكار كان نصراً ولا يقضي عليه فنية (قوله ان عرفه) أي الخط (قوله والا فبشارته) ويعامر على
معاملة الآخر من انتهى عبد البر (قوله ولو اعنى ايضاً) أي وهو اصم آخرس (قوله فابوه) مراده به ما يع الجذكار
المراد بوجهه ما يشبه وصى الجذار فاده العلامة عبد البر (قوله اوه من نصبه القاضي) الصواب ان يقول ثم من
نصبه القاضي لانه انما ينصب عنه اذا قدم سبق ذكره فاده عبد البر وهل يحلفون على العلم لكونه مما يتعلق
بالغير وعلى البت يحرم ثم ان هذا مخالف لما تقدم ان التلبية تجزى في الاستخلاف لافي الحلف (قوله لكرهه
دخولها) لقاضي وغيره من حيث انه يجمع الشياطين لا من حيث انه ليس له حق الدخول والتظاهر انما تجزئ
لانها المراد عند اطلاقهم وقد اقيمت بتعزير مسلم لازم الكنية مع اليهود انتهى جبر (قوله في دعوى سبب
يرتفع) أي سبب لك ولو حكماً او سبب ضمان (قوله يرتفع) أي يرفع كالقالة والطلاق والرد (قوله أي على
صورة انكار النكر) هذا معناه الامتلاحي اما معناه اللغوي فالخالف من كل شيء ما بقي وثبت وزهه ما سواه
كافي القاموس ويمكن اعتباره هنا فانه يخالف على الثابت والمستقر الا ان ويكود قوله أي على صورة الختف بر
مرا وانما كان على صورته لان المنكر يقول لم يكن بيننا بيع ولا طلاق ولا غصب (قوله أي بالله ما ينسك
نكاح قائم) هذا التحليف في النكاح على قوله محمول على ما اذا كان مع النكاح دعوى المال اما اذا تجرد عنها
فان الامام لا يرى الخلف فيه والمذهب قولهم لا وهو التحليف قاله المقدسي (قوله وما يجب عليك ردة) انه جواب
ما في الخلاصة ما يجب عليك ردة ولائله ولا بدله ولا شيء من ذلك انتهى والى بعض ذلك اشار المؤلف بقوله
اوبدله (قوله وما هي بائن منك) هذا في البائن الواحد واما اذا كان بالثلاث فيحلف بالله ما طلقها ثلاثاً
في النكاح الذي ينسك وفي الرجعي يحلف بالله تعالى ما هي طالق في النكاح الذي ينسك وهو معنى قوله الا
(قوله وما يعت) أي او ما غصبت او ما طلقته لاحتمال انه رده او جحد النكاح بعد الابانة (قوله خلافاً للشافعي)
فقال البين تستوفي الحق المدعي فيجب مطالبتها له عواء والمدعى هو السبب الا اذا عرض المدعى عليه
بما ذكرنا بان يقول المطلوب عند طلب يمينه قد يبيع الشخص شيئاً ثم يقابل فيحلف حينئذ على الحاصل

(والاختصار) فيه وفي صفته إلى القاضي
ويجوز العطف كيلا ينكر البين (فلو حلفه
بالله ونسك لان المقصود الخلف على المسلم (بزمان
زيلي (لا) يستحب التغليظ على المسلم (بزمان
(ولا يمكن) كذا في الحاوي فظاهر انه مباح
(ويستحب اليهودي بالله الذي أنزل التوراة
على موسى والنصراني بالله الذي خلق الناس)
على عيسى واليهودي بالله الذي أنزل الانجيل
فغلظ على كل جمعة فلو اكتفى لانه يقر به
كنى اختصار (والوثنى بالله تعالى) لانه يقر به
وان عبد غيره وهو حر ابن السكال بان الدهرية
لا يعتقدونه نه إلى قلت وعليه فبما ذا يحلفون
وبقي تحليف الآخر من كان كذا وكذا ايضاً كتب به
عهد الله وميثاقه ان كان حالاً واولا صم
برأسه أي لم صار حالاً واولا صم
لجيب بجهله ان عرفه ومن نصبه القاضي شرح
ايضاً فابوه او وصيه في يوت عسانا هم
وهبانية (ولا يحلفون) ويحلف القاضي
لكرهه دخوله الجبر (علي الحاصل) أي
في دعوى سبب يرتفع (ما بينك) اي فاقم
على صورة انكار النكر وفسره بقوله (أي بالله ما
ما بينك نكاح قائم) ما بينك (اي فاقم) اي فاقم
بائن مثلك وقوله (الا ان) متعلق بالجمع
مسكك (في دعوى نكاح) اي فاقم
وطلاق (في فاقم) اي فاقم
ما نكحت وما يعت خلافاً للشافعي
عليه ايضاً لا خيال ولا فقه ما فاقم

(قوله على التخييل) أي بالله ما اشتهر بثبوت هذه الدار وما هي مطلقة منك بالثبات في العبد (قوله) كذا هو الحق
 بالحوار (قوله) قيد بالحوار وبالمبتوتة لأنه في الشفعة بالشركة ونفقة الرجعي يستخلف على الحاصل أبو الحنفية
 (قوله) لكونه شافعيًا ظاهر كلام الخصاص وشرح الشهودان معرفة كون المدعي عليه شافعيًا كما هو بقول
 المدعي ولو تنازعنا فإظهاره من كلامهم أنه لا اعتبار بقول المدعي عليه بغير (قوله) فينضر المدعي أن قامت
 التخليف على السبب وروى فيه جانب المدعي ولا نظريه للمدعي عليه لأنه قد ثبت البيع والشرأ ولا شفعة
 بأن يسلمها المدعي أو يستكت عن الطالب والحوار إن القاضي لا يجزئ بدأ من الحاق الضرر بأحدهما ورعاية
 جانب المدعي أولى لأن سبب وجوب الحق له وهو الشرأ إذا ثبت الحق له وسقوطه إنما يكون بأسباب
 عارضة فصح التمسك بالأصل حتى يقوم دليل على العارض قاله الشهيد (قوله) فيه خلاف فقيل لا اعتبار به
 أيضا وإنما الاعتبار لمذهب القاضي فلو ادعى شافعي شفعة الجوار عند حنفي سمعها وقيل لا (قوله) والأوجه
 أن يسأله أي المدعي (قوله) هل تعتقد وجوب شفعة الجوار أولا) أي فإن قال اعتقدتها يحلف على الحاصل
 وإن كان لا يعتقدها يحلف على السبب قال في الجرد ذكر المصدر حكاية عن القاضي أبي عاصم أنه كان يدرس
 وخليفته يحكم فأتوا أن امرأه ادعت على زوجها نفقة العدة فأنكر الزوج فطلب منه أن يحلف ما عليك تسليم
 النفقة من الوجه الذي تدعي فلما تم أأرجل ليحلف نظرت المرأة إليه فعلم لما انظرت إليه فسأدت خليفته
 سل الرجل من أي محله هو فإن كان من أصحاب الحديث حلفه بالله ما هي معتدة منك لأن الشافعي لا يرى
 النفقة للمبتوتة وإن كان من أصحاب حنفية بالله ما عليك تسليم النفقة إليها من الوجه الذي تدعي نظرها انتهى
 (قوله) واعتده المصنف) أصلا لشيخه في الجرح فإنه قال وقال المصدر الشهيد الأخير أوجه الأقاويل وأحسنها
 وهذا الصحيح فكان هو المعتمد انتهى وقال المصنف في الشفعة من لم ير الشفعة بالجوار كشاف الشافعي مثلاً طلبها
 عند ما كرهه يقول له هل تعتقد وجوبها إن قال نعم اعتقد ذلك حكم له بها وإلا يقر له لا يحكم منية وبرزازية انتهى
 بزيادة من الشرح وهو ما اعتده المصنف وطاهر أن السؤال يختلف فإن سؤاله في مسئلة النفقة يخالف لهذا
 ولو وافقه لا مسك عن القضاء عليه بها إذا أخبر بأنه شافعي والله تعالى أعلم بالصواب (قوله على الحاصل) فيحلف
 السيد على أنه ما ينبغي كاعتق قائم إلا أن لما اعتقته لجواز أنه اعتقه فلفظ ثم عاد إلى رقه فينضر بصورة هذا اليمين
 وكذا يقال في الامة (قوله) وصح فداء اليمين) أي بمثل المدعي أو أقل جوى (قوله) والصلى منه) أي بدله على شيء أقل
 من المدعي لأن مبنى الصلى على الخطيئة جوى وظاهر ما قرره الشارح أن أخذ المال في الفداء والصلى عن اليمين
 إنما يحصل إذا كان المدعي محققا ليكون المأخوذ في حقه بدلا كافيا للصلى عن انكاره فإن كان مبطلا لم يجز أن يئتم
 بغير (قوله) لحدوث ذبوا الخ) قال الحموي لما روى عن حذيفة رضي الله تعالى عنه أنه افتدى يمينه بمال وكذا عثمان
 رضي الله تعالى عنه افتدى يمينه حين ادعى عليه أربعون درهما فقيل لا تحلف وأنت صادق فقال أخاف
 أن يوافق قدر يميني فيقال هذا يمينه الكاذبة ولأن فيه صون عرضه وهو مستحسن عقلا وشرعا وذكر الحديث
 (قوله) بدليل جواز الحلف صادقاً) وقد وقع من النبي صلى الله عليه وسلم تعليمات شريعا (قوله) ولا يحلف
 بالتشديد من التحليف) أي ليس للمدعي أن يحلفه بعد (قوله) لأنه) أي لأن المدعي اسقط حقه في اليمين بأخذ
 الفداء أو الصلى عنه (قوله) لو اسقطه) ذكر براءة كون اليمين قسما والأفهي مؤثمة (قوله) أوتر كنه عليه) الأوضح
 أوتر كنه لأن أناسا من الخطاب قبله ولا يظهر التعبير بعلى (قوله) بخلاف البراءة عن المال) أي فأنه به فيستقل
 بالبراءة منه (قوله) لأن التحليف للحاكم) أي ولو الحكم بكم بعد طلب المدعي (قوله) والأفله تخليفه) لما سبزو
 من أن التحليف للحاكم فإذا وقع عند غيره لا يئتم عليه حكم دينوي (قوله) فيجرح) أقول سبق أن القاضي لا يجزئ
 بدم من الحاق الضرر بأحدهما في الاستخلاف وإن مراعاة جانب المدعي أولى فعلى هذا لا يعذر بدعواه الحلف
 بالطلاق ويقضى عليه بالنسكول بل هو الذي الحق الضرر بنفسه بأقدامه على الحلف بالطلاق أي أنه لا يحلف
 ويلزم على اعتبار حلفه بإبطال حكم الشرع والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب التحالف)

قال في المصباح الحليف المعاهد يقال منه تحالفا إذا تعاهدا وتعاقد اعلى أن يكون أحدهما واحدا في النصرة
 والحماية انتهى وليس بمراد هنا وإنما المراد حلف المتعاقدين عند الاختلاف انتهى بغير (قوله) ذكر يمين الاثنين)

أي مناسب

(الآثار) من الحلف على الحاصل
 (قوله) لا يجوز له دعوى الحلف (بالإجماع) على
 السبب) أي على صورة دعوى الحلف (كدهوى
 شفعة بالجوار ونفقة مبتوتة والحاصل في معتقده
 كدونه شافعيًا لصدق حلفه على الحاصل في معتقده
 فينضر المدعي فأت وسفاده أنه لا اعتبار
 بمذهب المدعي عليه وأما مذهب المدعي ففيه
 خلاف والأوجه أن يسأله القاضي هل تعتقد
 وجوب شفعة الجوار أولا واعتده المصنف
 (وكذا) أي يحلف على السبب إجماعا (في سبب
 لا يرفع) برفع بعد ثبوت (كعبه مسلم يدعي
 على مولاه) (عقده) لعدم تسكرو رقه (قوله) أما
 (في الامة) ولو سلمة (والعبد السكاه) فذكر
 وقها بالصلى حلف مولاهما (على الحاصل)
 والمصالح اعتبار الحاصل إلا الصبر رددع وسبب
 غيره تسكور (وصح فداء اليمين) والصلى منه
 لمحدث ذبوا عن اليمين الصادقة واجب
 الشهيد الاحتراز عن دليل جواز الحلف صادقاً
 قال في البصري ثابت بدليل (قوله) لو اسقطه
 (ولا يحلف) المنكر (بعده) (قوله) لو اسقطه
 (قوله) قيد بالفداء والصلى) قال برئت من الحلف
 أي اليمين (قصد) بأن قال برئت من الحلف
 أوتر كنه عليه أو وبنه لا يصح وله التحليف
 بخلاف البراءة عن المال لأن التحليف للحاكم
 برزازية وكذا إذا اشترى يمينه لم يجز لعدم ركن
 البيع درد (فسخ) استخلف خصمه فقال
 سألني مرّة أن عندكم أو محكم ويرهن قبلي
 والأفله تخليفه دررقلت ولم أوافق أن قد
 حلف بالطلاق أن لا أحلف فيجرح والله أعلم
 (باب التحالف)
 لما قدم بين الواحد ورجلين الاثنين (اختلعا)

لئلا يناسب الوصف الطمع اهـ (قوله في قدر ثمن) دخل فيه رأس المال في السلم كما دخل المسلم فيه في المبيع بحسب
 (قوله او وصفه) بان ادعى البائع انه بدرهم رآه في المشتري بدرهم كاسدة (قوله او جفسه) بان ادعى البائع
 انه بالدنانير والمشتري بالدرهم او السعود (قوله لانه نوردعواه بالجنة) وبقي في الاخر مجرد الدعوى والبيينة
 اقوى لانها تلزم الحكم على القاضي بخلاف الدعوى وفي الجرح عن المصباح البرهان الحجة وفي زيادة النون
 واصالتها قولان او السعود (قوله فليثبت الزيادة) بانها كان او مشتريا حوى اذ لا معارضة اى في الزيادة (قوله
 وان اختلفا فيهما صورته قال البائع بملك هذه الجارية بمائة دينار وقال المشتري بملكها واخرى معها بمائتين
 دينار او اقاما البيينة فيدعي البائع اولى في الثمن وبيينة المشتري اولى في المبيع نظرا الى اثبات الزيادة فيهما جميعا
 للمشتري بمائة دينار عناية (قوله لوفى الثمن) يجب اسقاط لوهنا وفي قوله لوفى المبيع انتهى حلي (قوله في الصور
 الثلاث) الاختلاف فيهما اوفى احدهما (قوله فان رضى كل بمقالة الاخر) بان رضى البائع بالثمن الذي ذكره
 المشتري عند الاختلاف فيه او رضى المشتري بالمبيع الذي ذكره البائع ان كان الاختلاف فيه اوفى كل بقول
 الاخر ان كان الاختلاف فيهما (قوله وان لم يرض واحدتهما بدعوى الاخر تحالفا) قيد به للاشارة
 الى ان القاضي يقول لكل منهما اما ان ترضى بدعوى صاحبك والافسخناه لان المقصود قطع المنازعة وهذا
 طريقها فقد يرضيان (قوله ما لم يكن فيه خيار) قال الحموي واشار بجزمهما الى ان البيع ليس فيه خيار
 لاحدهما ولهذا قال في الخلاصة اذا كان للمشتري خيار روية او خيار عيب او خيار شرط لا يتحالفان انتهى
 والبائع كالمشتري انتهى وظاهره انه يتعين عليه الفسخ ولو ابي يبيع ويحمر (قوله لانه البادي بالانكار)
 لانه يطالب اولا بالثمن وهو سكره ولا احتمال ان ينكل فتتجمل فائدة نكوله بالرأيه الثمن ولو ابي بين البائع فنكل
 تأخرت مطالبته بتسليم المبيع حتى يستوفى الثمن (قوله وهذا) اى البدء بيمين المشتري انتهى حلي (قوله
 فهو مخير) لان كلا منهما فيهما مشتر من وجه انتهى حلي اى فاستويا فتخير القاضي (قوله ويقتصر على الثمن)
 هذا بيان لكيفية اليمين في هذه المسائل وهو ان يحلف البائع بالله ما باعه باق ويحلف المشتري بالله ما اشتراه
 يا فمين لان الايمان على ذلك وضعت الا ترى انه اقتصر عليه في القسامة لان اليمين على المنكر وهو الثاني فيختلف
 على هيئة النفي انتهى حموي (قوله في الاصح) مقابلة ما في الزيادات يحلف البائع بالله ما باعه باق ولقد باعه
 باقين والمشتري ما اشتراه باقين ولقد اشتراه باق فيضم الاثبات للنفي تأكيد انتهى حموي (قوله او طلبهما)
 لاحاجة اليه لعلمه بالاولى (قوله ولا ينسخ بالتحالف) في الصحيح لانهما مالم يثبت مدعاهما فينبغي بيعا
 مجعولا ولا فيفسخه القاضي قطعا للمنازعة او انه لم يثبت بدل يتي بيعا بلا بدل وهو فاسد في رواية ولا بد من
 الفسخ في القاسد انتهى حموي (قوله بل يفسخهما) بلا توقف على القاضي انتهى مخ (قوله لزمه دعوى الاخر)
 لانه جعل باذلا فلم تنق دعواه معارضة لدعوى الاخر فازم القول بشوته مخ اى بنسبت مدعى الاخر (قوله بالقضاء)
 متعلق بقوله لزم اى لا بمجرد النكول (قوله والسلمة قائمة) بأى حكم مفهوم الحديث قريبا (قوله وهذا كله)
 اى من التحالف والفسخ (قوله كاختلافهما في الرق) صورته اشترى سمنا في رقبته مائة نخاع الرقبه ابرده ووزنه
 عشرون فقال البائع ليس هذا رقبتي وزعم ان وزنه عشرة قال قول للمشتري ولم في ضمنه اختلاف في الثمن
 فالبايع يجعله تسعين والمشتري ثمانين انتهى حموي (قوله كمالو اختلفا في وصف مبيع) يحتز قوله سابقا
 او وصفه اى الثمن والحاصل انهما اذا اختلفا في الوصف فان كان وصف الثمن تحالفا وان كان وصف المبيع
 فالقول للبائع ولا تحالف انتهى حموي (قوله لكونه لا يحتل به قوام العقد) لانه اختلاف في غير المعقود عليه
 وبه فاشبه الاختلاف في الخط والابراء (قوله نحو اجل) انما كان القول لمنكره مع يمينه كنكر خيار الشرط
 لانهما يثبتان بعارض الشرط والقول لمنكر العوارض وشمل الاختلاف في الاجل الاختلاف في اصله وقدره
 فاقول لمنكر الزيادة ونحو الاختلاف في مضيه فان القول فيه للمشتري لان الاجل حقه وهو منكر استيفاء
 حقه ويستثنى من الاختلاف في الاجل ما لو اختلفا في اجل السلم بان ادعاه احدهما ونفاه الاخر فان اتقول فيه
 لمدعيه عند الامام لانه شرط وتركه مفسد واقداسهما يدل على الصحة فشهد الظاهر لمدعيه بخلاف ما نحن فيه
 فان القول لتنافيه حموي (قوله وشرط رهن) اى بالثمن من المشتري (قوله او خيار) قال قول لمنكره على المذهب
 وقد ذكروا القولين في باب خيار الشرط (قوله او ضمان) اى ضمان الثمن بان قال بعتك بشروط ان يتكفل لي

اى المتبايعان (في قدر ثمن) او وصفه ارجحه
 (او) في قدر (مبيع حكم لمن يرضى) لانه نور

دعواه بالجنة (وان يرضى حكم لمن يرضى) لانه نور
 اذ البيئات للاثبات (وان اختلفا فيهما) اى الثمن

والمبيع جميعا (قدم برهان المشتري لوفى المبيع) نظرا
 (في الثمن وبرهان المشتري لوفى المبيع) نظرا

لاثبات الزيادة (وان يرضى كل بمقالة الاخر) فان
 عن البيينة فان رضى كل بمقالة الاخر تحالفا

(لم يرض واحد منهما بدعوى الاخر تحالفا) وبدا
 ما لم يكن فيه خيار (لانه البادي بالانكار وهذا

يمين (مبيع) في رقبته مائة نخاع الرقبه ابرده ووزنه
 (لو) كان (مبيع) في رقبته مائة نخاع الرقبه ابرده ووزنه

او صرفا (فهو مخير) وقيل يفرع ابن مالك
 ويقتصر على النفي في الاصح (وقيل يفرع ابن مالك

البائع بطالب احدهما) او طالبهما ولا يفسخ
 بالتحالف ولا يفسخ احدهما بل يفسخهما

بغير (ومن نكل) منها (لزمه دعوى الاخر)
 بالتحالف واصله قوله صلى الله عليه وسلم

بالتحالف واصله قوله صلى الله عليه وسلم
 اختلف المتبايعان والصلوة والسلمة قائمة

تحالفا وتراوا وهذا كله لولا اختلافهما في الرقبه
 مقصودا فله في ضمن نفي كاختلافهما في الرقبه

فاقول للمشتري في انه الرقبه كقوله اشترى ثوبا
 اختلفا في وصف المبيع (لانه لا يتبايع الا بالثمن)

انه كتاب او خيار ظهري (ن) تبيد باختلافهما
 للبائع ولا تحالف ظهري (ن) تبيد باختلافهما

في ثمن ومبيع لانه لا يتبايع الا بالثمن (اجل وشرط)
 لكونه لا يتبايع به قوام العقد (وقيل يفرع ابن مالك

رهن او خيار اوضهان بيمينه وقال زفر والنسافي
 والقول لمنكر (ولا) تحالف اذا اختلفا (بعد

هذا المبيع) او خروجه عن ملكه

من هاتين طريقتين المشترى ومثلهما في العهدة كما في الجوى (قوله وقبض بعض من) المشترى من
 إذا اختلف في قبض كله كذلك وهو قبول قول البائع (قوله بعد هلاك المبيع) أي عند المشترى انتهى
 عن قاضي زاده وقيد به لأنه إذا هلك بعد البائع قبل قبضه انفسخ البيع (قوله أو تعيبه بما لا يرد به) كقبول ولادة
 من المشترى (قوله وحلف المشترى) لأنه ينشأ من زيادة الثمن (قوله إلا إذا استهلكه في يد البائع غير المشترى)
 أي فانهما يتصالحان لقيام القيمة مقام العين انتهى حلي عن الجور وأما إذا كان المستهلك المشترى فانه يعد
 قابضاً ولا تحالف في الاختلاف في الثمن إذا هلك بعد القبض فتأمل (قوله وهذا) أي الاختصار على بين المشترى
 (قوله لأن المبيع كل منهما) أي فكان العقد قائماً بقاء الباقي منهما (قوله ويرد مثل الهالك) أي أن كان مثلياً
 (قوله أو قيمته) أي أن كان قيمياً (قوله في جنس الثمن) كأنه درهم والقبول دينار (قوله تحالفاً) لانهما لم يتفقا
 على ثمن فلا بد من التحالف للفسخ بجر (قوله لم يتصالحا) أي والقبول قول المشترى بينهما (قوله هذا على تخريج
 الجمهور) أي جعل الاستثناء منصرفاً إلى التحالف قال ابن مالك إلا أن يرضى البائع بترك حصة الهالك من الثمن
 لأن الهالك قد خرج من أن يكون مبيعاً بترك حصته فصار كأن المبيع هو الحلي وحده فلم يبق الاختلاف
 بينهما إلا في ثمن الحلي فيتصالحان انتهى حلي (قوله الاستثناء إلى بين المشترى) اعلم أن المشايخ اختلفوا في هذا
 الاستثناء فالعامة على أنه منصرف إلى التحالف لأنه المذكور في كلام القدوري فتقيد بالكلام لم يتصالحا
 إلا إذا ترك البائع حصة الهالك فيتصالحان وقال بعضهم أنه منصرف إلى بين المشترى المقدر في الكلام
 لأن المعنى ولا تحالف بعد هلاك بعضه بل العين على المشترى إلا أن يرضى الخاضع لغيره لا يمين على المشترى لأنه
 لما أخذ البائع بقول المشترى وصدقه لا يحلف المشترى انتهى فيكون القول قوله بلا يمين وهذا انما يظهر
 أن لو كان الثمن مفصلاً أو كانت قيمة العبدين سواء أو متقاربة معلومة أما إذا كانت قيمة الهالك مجهولة وتنازعا
 في القدر المتروك لها فلم يره والظاهر أن القول قول المشترى في تعيين القدر ويجوز (قوله ولا في قدو بدل كتابة)
 أي إذا اختلف المولى والكتاب فلا تحلف عنه إلا ما كان التحالف في المعاضات اللازمة وبدل الكتابة
 غير لازم وقال يتصالحان وتفسخ الكتابة كالمبيع وإن أقام أحدهما بينة قبلت وإن أقامها فبينة المولى أولى
 لأنبأته (زيادة) (قوله بل القول للعبد والمسلم إليه) مع يمينهما بجر (قوله ولا يعود السلم) لأن الأقال في باب السلم
 لا تحتل النقض لأنه اسقاط فلا يعود ويبقى أخذ من هذا التعليل انهما لو اختلفا في جنسه أو نوعه أو وصفه
 بعد ما أن يكون الحكم كذلك انتهى بجر بخلاف (قوله وعاد البيع) حتى يكون حق البائع في الثمن وحق المشترى
 في المبيع كما كان قبل الأقال أو يعود (قوله ولا يمين) أما إذا وجدت لأحدهما عمل بهاله وإن برهنا فبينة
 مثبت الزيادة مقدمة وهذا قبل ما تقدم (قوله لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضاً) فلو لم يكونا مقبوضين
 أو أحدهما فلا يعود البيع والقول قول منكر الزيادة مع يمينه هذا ما ظهر لي (قوله لا تحالف) أي والقول قول
 المنكر مع يمينه ولا تفسخ الأقاله هذا ما ظهر لي (قوله خلافاً لمحمد) أي فانهما يتصالحان عنده وتفسخ الأقاله
 ويعود البيع ويرد البائع السلة على المشترى هذا ما ظهر لي ولم أر المسئلة موضحة فيما يبدى من الكتب (قوله
 أو جنسه) كما إذا ادعى أن مهرها هذا العبد وادعت أنه هذه الجارية فتسقط القدر والجنس واحد إلا في صورة
 وهو أنه إذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لا عينها بجر عن الظهيرية والهداية (قوله
 قضى لمن أقام البرهان) لأنه لو دعوها بها انتهى درر (قوله فللمرأة إذا كان مهر المثل شاهداً للزوج) لا در
 لظاهر يشهد له وبينة المرأة ثبت خلاف الظاهر انتهى درر (قوله أو أقل) أشار به إلى أنه ليس المراد بالشهادة
 أن يكون كقوله فقط بل المراد ذلك أو أن يكون ما ادعاه أكثر من مهر المثل فهذا تصوير مراد (قوله لأنبأته
 خلاف الظاهر) عليه للصورتين وإنما كان خلاف الظاهر في الأخيرة لأن بينته تشهد بخلاف ما شهد له مهر المثل
 (قوله بان كان بينهما) ليس المراد أنه متوسط بينهما بل المراد أنه أقل مما ادعاه وبه عبر في الدرر
 (قوله فالنهار) أي التساقط أي الحكم التام من التبر بفسخ الهاء وهو السقوط من الكلام والخطأ فيه غناية
 (قوله للاستواء) أي في الإثبات لأن يمينها ثبت الزيادة وبينته ثبت الخط وليس أحدهما بلولى من الآخر درر
 (قوله تحالفاً) وأيهما نكل لزمه دعوى الآخر لأنه صار مقراً بما يدعيه خصمه أو باذلاً انتهى درر (قوله لتبعية
 المهر بخلاف البيع) قال في الدرر ولا يفسخ النكاح لأن يمين كل منهما تبطل ما يدعيه صاحبه من التسمية

سبه بما لا يرد به (وحلف المشترى) إذا استهلك
 في يد البائع غير المشترى وقال محمد والشافعي
 يتصالحان ويفسخ على قيمة الهالك وهذا الوجه
 ديناً فلو تم قبضه تحالفاً أجماعاً لأن المبيع
 كل منهما ويرد مثل الهالك أو قيمته كما لو اختلفا
 في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بان قال
 أحدهما درهم والآخر دينار يتصالحا ولم
 المشترى رد القيمة سراج (ولا تحالف) بعد
 هلاك بعضه أو خروجه عن ملكه كعبد بين
 مات أحدهما عند المشترى بعد قبضهما
 ثم اختلفا في قدر الثمن لم يتصالحا عند أبي حنيفة
 رجحه الله (الأول يرضى البائع بترك حصة
 الهالك) أصلاً فيثبت يتصالحان هذا على تخريج
 الجمهور وصرف مشايخنا (بدل كتابة) لعدم
 المشترى (ولا في) قدو (بدل كتابة) عقد
 لزوماً (و) قدو (رأس مال بعد أقاله) يعود
 (السلم) بل القول للعبد والمسلم إليه (في) قدو
 (السلم) وإن اختلفا أي المتعاقدان (وعاد البيع
 الثمن بعد الأقاله) ولا يمين (تحالفاً) وعاد البيع
 (لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضاً) فلو لم
 المشترى إلى بائعه (بحكم الأقاله) في قدر (المهر)
 (وإن اختلفا) أي الزوجان (في) قدر (المهر)
 أو جنسه (قضى لمن أقام البرهان للزوج) بان
 فله مهر إذا كان مهر المثل شاهداً لها (بان
 كان كقالتة أو أقل) (وإن كان شاهداً لها) لأنبأته
 كان قاتلها أو أكثر (فيمنته أولى) لأنبأته
 خلاف الظاهر (فالنهار) (وإن عجزا)
 منها (بان كان بينهما) على الصحيح (وإن عجزا)
 (ووجب مهر المثل) (تحالفاً) ولم يفسخ النكاح
 عن البرهان (بما خلاف البيع)

فبقي العقد بلا تسمية وهو لا يفسد النكاح اذا لم يربح فيه بخلاف البيع فان عدم التسمية نفسه كما مر
 في المبيع وفسخه القاضي قطعا لما اذنته (قوله لان اول التسليمين) هما تسليم المهر وتسليم المرأة
 نفسها والسابق فيهما تسليم جهل المهر وما ذكره في الكرخي فيقدم التحالف عند الجزع عن البرهان في الوجوه
 كلها يعني في كل اذا كان مهر المثل مثل ما اعترف به الزوج او اقل منه او مثل ما ادعته المرأة او اكثر منه او كان
 بينهما فهي خمسة اوجه واما على تخريج الراوي فلا تحالف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا
 لاحدهما وفيما عداه فالقول قوله بيمينه اذا كان مهر المثل مثل ما يقوله الا اقل وقولها مع يمينها اذا كان مثل
 ما ادعته او اكثر او بالسعود عن العناية واختلف سراج الهداية في ترجيح القولين (قوله في بدل الاجارة) اي قدره
 بان ادعى المؤجر انه اجر شهر او عشرة وادعى المستأجر انه اجر خمسة (قوله او في قدر المدة) بان ادعى المؤجر
 انه اجر شهر او ادعى المستأجر شهرين (قوله قبل الاستيفاء) لو ابدل الاستيفاء بالتمسك من الاستيفاء لكان اولي
 قال في الجزع ثم اعلم ان المراد بالاستيفاء التمسك منه في المدة وبعده عدمه لا يعرف انه قائم مقامه في وجوب
 الاجراء في العقد الصحيح (قوله تحالفا) لان الاجارة قبل قبض المنفعة كما يبيع قبل قبض البيع فيكون
 كل من المتعاقدين يدعي على الاخر وهو يتكبر وكون كل من العقدین معاوضة يجري فيها الفسخ فالتحقق به
 واقعت الدار مثلاً مقام المنفعة في حق ايراد العقد عليها فكانها قائمة تقديراً انتهى درر لخصاً (قوله وبدئي بين
 المستأجر) واي نكل ثبت قول الآخر انتهى درر (قوله ولو برهننا فالبيضة للمؤجر جراح) نظرا الى اثبات الزيادة
 ولو اختلف فيهما افتقدهم حجة كل في رأيه عيه بان ادعى المؤجر شهر او عشرة والمستأجر شهرين بخمسة قضى
 بشهرين بعشرة انتهى درر (قوله وبعده لا) اي وبعده الاستيفاء لا تحالف والمراد بالاستيفاء التمسك كما تقدم (قوله
 والقول للمستأجر) اي اذا كان الاختلاف في الاجرة فلو كان الاختلاف في المدة كان ادعى المستأجر بعد
 الاستيفاء مدفاً كثيراً عما ادعاه المؤجر لا يكون القول للمستأجر بل للمؤجر جرحاً كما هم تركوا التقيصه على ذلك لظهوره
 اه ابو السعود (قوله لان عقدها ساعة فساعة) قال في الدرر لان الاجارة معقدة ساعة فساعة على حسب حدوث
 المنفعة فيصير كل جزء من المنفعة كالعقد عليه ابتداءً فصارت ما بقي كالعقد بالعقد فيتحالفان فيه بخلاف ما اذا
 هلك بعض المبيع لان كل جزء منه ليس بمعقد عليه عقد استبداء بل الجمل معقود بعقد واحد فاذل العذر الفسخ
 في بعضه بالهلال لا تعذر في كله ضرورة اه (قوله فكل جزء كعقد) اي كعقد عليه (قوله وان اختلف الزوجان الخ)
 قيد باختلافهما للاحتراز عن اختلاف نساء الزوج فانه متاع النساء بينهما على السواء ان كن في بيت واحد
 وان كانت كل واحدة منهن في بيت على حدة فما في بيت كل امرأة بينهما وبين زوجها على ما ذكره ولا يشترط
 بعضهن مع بعض كذا في خزانة الاكل والخاينة وللاحتراز عن اختلاف الاب وابنه فيما في البيت قال في خزانة
 الاكل قال ابو يوسف اذا كان الاب في عيال الابن في بيته فالمتاع كله للابن كالأب كان الابن في بيت الاب وعياله
 فمتاع البيت للاب انتهى ثم قال قال محمد ورجل زوج ابنته وهي وخنته في داره وعياله ثم اختلفوا في متاع
 البيت فهو للاب لانه في بيته وفي يده ولهم ما عاينهم من الثياب انتهى وللاحتراز عن استكفاف وعطارة اختلفا
 في آلة الاسكفة او آلة العطارين وهي في ايديهما فانه يقضى بينهما ولا ينظر الى ما يصلح لاحدهما لانه
 قد يتخذ لنفسه او للبيح فلا يصلح من بخيا ولا احتراز عما اذا اختلف المؤجر والمستأجر في متاع البيت فان
 القول فيه للمستأجر لكون البيت مضافاً اليه بالتمسك وللاحتراز عن اختلاف الزوجين في غير متاع البيت
 وكان في ايديهما قائمهما كالأجنبيين يقسم بينهما انتهى بخروقه ذكر المؤلف بعد بعض ما ذكر (قوله قام
 النكاح) اي سواء وقع الاختلاف بينهما حال قيام النكاح او بعده (قوله هو هنا ما كان في البيت) واما لغة
 فهو كل ما يتفجع به الطهارة والبر والاثاث البيت واصله ما يتفجع به من الزاد وهو اسم من متاعه بالتشقيـل
 اذا اعطيت ذلك واجمع امثلة بغير عن المصباح (قوله فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له) والصالح له العمالة
 والقباء والقنطرة والطيلسان والسلاح والمنطقة والكتب والفر من الدروع الحديد والصالح له الخنازير والدروع
 والاساور وخواتيم النساء والحلي والخلخال ونحوها (تنبيه) محل كون القول لهما اذا لم تقر المرأة ابن هذا المتاع
 اشتراه فان اقربته نكاح سقط قولها لانها اقربته بان المالك للزوج ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال
 الابائية انتهى بدائع وكذا اذا ادعت انها اشتراه منه مثلاً فلا بد من بيعة على الانتقال اليها منه ببيعة

(وبدأ بيمينه) لان اول التسليمين عليه فيكون
 اول التسليمين عليه ظاهرياً (ويحكم) بالتشكيك
 اي يجعل (مهر مثلها) كذا لمعقود اعتبار
 التسمية بالتحالف (فيقضى بقوله لو كان قد ادعى
 او اقل قبضها ولو كان قد ادعى (ولو اختلفا) اي المؤجر
 او اقل ما ادعاه وبديعي (الاجارة) او في قدر المدة
 اي بين ما ادعاه وبديعي (بديل) (فخالفا) فربما
 والمستأجر (في) (للمنفعة) (فخالفا) فربما
 (قبيل الاستيفاء) (ولو اختلفا في المدة) (اي المؤجر
 وبديعي بيمينه) (لو اختلفا في المدة) (اي المؤجر
 ولو في المدة ولو برهننا فالبيضة للمؤجر جراح) (اي
 والمستأجر) (ولو) (اختلفا) (في المدة) (اي المؤجر
 لانه مستأجر الزيادة) (من المنفعة) (فخالفا) فربما
 من (استيفاء البعض) (في المدة) (اي المؤجر
 المدة في الباقي والقول في المدة) (اي المؤجر
 لا يعقدها ساعة فساعة) (وان اختلف الزوجان) (ولو
 في خلاف البيع) (وان اختلف الزوجان) (ولو
 هو من ابيهما) (انما كان في البيت) (اي
 او ادعى مع نسلم قام النكاح) (لان العشرة للبيت)
 او اقدمهما (في متاع) (هو هنا ما كان في البيت)
 لا للمالك (في متاع) (هو هنا ما كان في البيت)
 ولو ذهب اوفضة (فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له)
 فيما يصلح له مع يمينه

في القول له ظاهر واما اذا كانت تبين ما يصلح له او المستر له فوجهه ان المرأ وما في يدها في يد الزوج والقول
 في الدعاوى اصحاب اليد بخلاف ما يختص بها لانه عارض يد الزوج اقوى منها وهو الاختصاص بالاستعمال
 كما في العناية افاده اشهر بل في العبر قالوا الا اذا كان الزوج يبيع ما يصلح له اقل القول له لعارض الظاهرين
 وكذا اذا كانت تبين ما يصلح له لا يتقبل قوله لما ذكرنا وادله في العيني (قوله لعارض الظاهرين) ظاهر
 ملاحظته لها وظاهر اصطفاه ابيعه له اي قسافطار وجهنا الى اعتبار اليد وهي وما في يدها في يده وبهذا
 الحل ظهر انه لا وجه لتوقف السيد في السعد فانه قال واعلم ان في التعليل بتعارض الظاهرين تأملا لانه حيث
 استويا في القوة لا يصلح ان يكون تعارضهما مرجحا لاحدهما هكذا توقفت برهة ثم راجعت عبارة الدرر فلم اجد
 فيها التعليل المذكور انما كان جعل تعارض مرجحا اي بل هو مسقط والمرجح اليد فتأمل (قوله
 والقول له في الصالح لهما) كالفرش والامتعة والواني والرقيق والمواشي والنقود وشمل كلامه ما اذا كان في ليلة
 الزفاف فيكون القول له لكن قال الاكل في الحزاة لومات المرأ في ليلتها التي زفت اليه في بيته لا يستحسن
 ان يجعل متاع الفرش وحلى النساء وما يليق بهن للزوج الا ان يكون الرجل معروفا بتجارة جف من منها فهو له
 انتهى وكذلك اذا اختلفا حال الحياة في يصلح لهما فالقول له الا اذا كان الاختلاف ليله الزفاف فالقول لهما
 في الفرش ونحوها لجران العرف غالبا ان الفرش والصناديق والخدم تأتي به المرأ وينبغي اعتماد الفتوى
 الاروي بدنس في حكمه ليله الزفاف بخلافه فيتبع انتهى بصر (قوله بخلاف ما يختص بها الخ) جواب سؤال
 ورد على الكلام السابق فقرر انه اذا كان القول في الدعاوى لذي اليد والمرأ وما في يدها في يد الزوج يكون
 القول للزوج ايضا في المختص بها لانه في يده (قوله وهو) اي ظاهرها (قوله لانها خارجة) اي عن اعتبار الظاهر
 اذ الظاهر انه لانه في يده (قوله في المشكل) والجواب في غير المشكل على ما مر جوي اي ان القول لكل
 فيما يختص به (قوله الصالح لهما) على حذف اي التفسيرية (قوله ولورقيقا) مستغن عنه بما يأتي في المتن انتهى
 حلي (قوله وهي السبعة) اي التي في السبعة اقوال لارباب الاجتهاد (قوله تسعة اقوال) الاول ما في الكتاب
 وهو قول الامام الثاني قول ابي يوسف للمرأ وجهها ومثلها والباقي للرجل يعني في المشكل في الحياة والموت
 الثالث قول ابي ليلى المتنازع كله ولها ما عليها فقط الرابع قول ابن معمر وشريك هو بينهما الخامس قول
 الحسن البصري كله لها وله ما عليه السادس قول شريح البيت للمرأ السابع قول محمد ان المشكل للزوج
 في الطلاق والموت ووافق الامام فيما لا يشك الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك رضي الله تعالى
 عنه الكل بينهما هكذا حكى الاقوال في خزانة الاكل ولا يخفى ان التاسع هو الرابع انتهى حلي عن الجهر (قوله
 هما كالحل) لان لهما يد معتبرة وله ان يد الحرقوى واكثر تصرفا قدمت (قوله فالقول للرجل) قال القهستاني
 وقوله الكل مشير الى وقوع الاختلاف في مطلق المتنازع على ما ذكرنا للاسلام كما في المصنف لكن في الحقائق
 فبده بما اذا كان الاختلاف في الامتعة المشككة انتهى تصرف ذكره ابو السعود (قوله ولحي في الموت)
 سرا كان اورقيقا اذ لا يد للميت فبقيت يد الحلي بلام عارض هكذا ذكره في الهداية والجامع الصغير للصدر الشهيد
 وصدر الاسلام وشمس الائمة الحلواني وقاضي خان وفي رواية محمد والزعفراني للرجل والمرأ بالراء انتهى دور (قوله
 لان يد الحرقوى) صلة للمسألة الاولى وقوله ولا يد للميت صلة للمسألة الثانية (قوله فهو للرجل) لتحقيقه عنده
 وهي رقيقة والرقيق لا ملك له (قوله قبل ان تختار نفسها) الظاهر انه قيد اتفاق بل الحكم كذلك ولو بعد
 الاختيار لانه لا يشترط قيام النكاح (قوله فهو على ما وصفناه في الطلاق) فهما كالحرين فيه انتهى منع
 عن السراج (قوله طلقتا ومضت العدة فالمشكك للزوج) قد استفيد هذا من التعميم السابق في قوله قام
 النكاح اولوا صاحب الجهر انما فرض المسئلة فيما اذا مات الزوج بعد انقضاء العدة وجعل المشكل لوارث الزوج
 ولا اعتبار للزوجة وان كانت حية لانها صارت اجنبية حال وان ماتت قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأ
 في قول ابي حنيفة لانها تراث لم تكن اجنبية فكان هذا بمنزلة ما لومات الزوج قبل الطلاق ولا شرطية والجواب
 فكذا يكون القول لوارثه (قوله ولما ذكرنا الخ) لا فائدة في ذكرها وعبارة الجهر خالية عنها (قوله كانه لم يطلقها)

الا اذا كانت تبين ما يصلح له او المستر له فوجهه ان المرأ وما في يدها في يد الزوج والقول
 في الدعاوى اصحاب اليد بخلاف ما يختص بها لانه عارض يد الزوج اقوى منها وهو الاختصاص بالاستعمال
 كما في العناية افاده اشهر بل في العبر قالوا الا اذا كان الزوج يبيع ما يصلح له اقل القول له لعارض الظاهرين
 وكذا اذا كانت تبين ما يصلح له لا يتقبل قوله لما ذكرنا وادله في العيني (قوله لعارض الظاهرين) ظاهر
 ملاحظته لها وظاهر اصطفاه ابيعه له اي قسافطار وجهنا الى اعتبار اليد وهي وما في يدها في يده وبهذا
 الحل ظهر انه لا وجه لتوقف السيد في السعد فانه قال واعلم ان في التعليل بتعارض الظاهرين تأملا لانه حيث
 استويا في القوة لا يصلح ان يكون تعارضهما مرجحا لاحدهما هكذا توقفت برهة ثم راجعت عبارة الدرر فلم اجد
 فيها التعليل المذكور انما كان جعل تعارض مرجحا اي بل هو مسقط والمرجح اليد فتأمل (قوله
 والقول له في الصالح لهما) كالفرش والامتعة والواني والرقيق والمواشي والنقود وشمل كلامه ما اذا كان في ليلة
 الزفاف فيكون القول له لكن قال الاكل في الحزاة لومات المرأ في ليلتها التي زفت اليه في بيته لا يستحسن
 ان يجعل متاع الفرش وحلى النساء وما يليق بهن للزوج الا ان يكون الرجل معروفا بتجارة جف من منها فهو له
 انتهى وكذلك اذا اختلفا حال الحياة في يصلح لهما فالقول له الا اذا كان الاختلاف ليله الزفاف فالقول لهما
 في الفرش ونحوها لجران العرف غالبا ان الفرش والصناديق والخدم تأتي به المرأ وينبغي اعتماد الفتوى
 الاروي بدنس في حكمه ليله الزفاف بخلافه فيتبع انتهى بصر (قوله بخلاف ما يختص بها الخ) جواب سؤال
 ورد على الكلام السابق فقرر انه اذا كان القول في الدعاوى لذي اليد والمرأ وما في يدها في يد الزوج يكون
 القول للزوج ايضا في المختص بها لانه في يده (قوله وهو) اي ظاهرها (قوله لانها خارجة) اي عن اعتبار الظاهر
 اذ الظاهر انه لانه في يده (قوله في المشكل) والجواب في غير المشكل على ما مر جوي اي ان القول لكل
 فيما يختص به (قوله الصالح لهما) على حذف اي التفسيرية (قوله ولورقيقا) مستغن عنه بما يأتي في المتن انتهى
 حلي (قوله وهي السبعة) اي التي في السبعة اقوال لارباب الاجتهاد (قوله تسعة اقوال) الاول ما في الكتاب
 وهو قول الامام الثاني قول ابي يوسف للمرأ وجهها ومثلها والباقي للرجل يعني في المشكل في الحياة والموت
 الثالث قول ابي ليلى المتنازع كله ولها ما عليها فقط الرابع قول ابن معمر وشريك هو بينهما الخامس قول
 الحسن البصري كله لها وله ما عليه السادس قول شريح البيت للمرأ السابع قول محمد ان المشكل للزوج
 في الطلاق والموت ووافق الامام فيما لا يشك الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك رضي الله تعالى
 عنه الكل بينهما هكذا حكى الاقوال في خزانة الاكل ولا يخفى ان التاسع هو الرابع انتهى حلي عن الجهر (قوله
 هما كالحل) لان لهما يد معتبرة وله ان يد الحرقوى واكثر تصرفا قدمت (قوله فالقول للرجل) قال القهستاني
 وقوله الكل مشير الى وقوع الاختلاف في مطلق المتنازع على ما ذكرنا للاسلام كما في المصنف لكن في الحقائق
 فبده بما اذا كان الاختلاف في الامتعة المشككة انتهى تصرف ذكره ابو السعود (قوله ولحي في الموت)
 سرا كان اورقيقا اذ لا يد للميت فبقيت يد الحلي بلام عارض هكذا ذكره في الهداية والجامع الصغير للصدر الشهيد
 وصدر الاسلام وشمس الائمة الحلواني وقاضي خان وفي رواية محمد والزعفراني للرجل والمرأ بالراء انتهى دور (قوله
 لان يد الحرقوى) صلة للمسألة الاولى وقوله ولا يد للميت صلة للمسألة الثانية (قوله فهو للرجل) لتحقيقه عنده
 وهي رقيقة والرقيق لا ملك له (قوله قبل ان تختار نفسها) الظاهر انه قيد اتفاق بل الحكم كذلك ولو بعد
 الاختيار لانه لا يشترط قيام النكاح (قوله فهو على ما وصفناه في الطلاق) فهما كالحرين فيه انتهى منع
 عن السراج (قوله طلقتا ومضت العدة فالمشكك للزوج) قد استفيد هذا من التعميم السابق في قوله قام
 النكاح اولوا صاحب الجهر انما فرض المسئلة فيما اذا مات الزوج بعد انقضاء العدة وجعل المشكل لوارث الزوج
 ولا اعتبار للزوجة وان كانت حية لانها صارت اجنبية حال وان ماتت قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأ
 في قول ابي حنيفة لانها تراث لم تكن اجنبية فكان هذا بمنزلة ما لومات الزوج قبل الطلاق ولا شرطية والجواب
 فكذا يكون القول لوارثه (قوله ولما ذكرنا الخ) لا فائدة في ذكرها وعبارة الجهر خالية عنها (قوله كانه لم يطلقها)

الذي سبق في التعليل انه لا يد للميت (قوله فاقول للمستأجر بينه) لان البيت مضاف اليه بالسكنى وقد سبق ذلك في المختار (قوله فهي بينهما الخ) لانه قد يتخذ لنفسه والبيع فلا يصلح مرجحا (قوله وعلى عنقه بدرة) هي كيدس فيه الفضة عشرة آلاف درهم او سبعة آلاف دينار انتهى فاموس والظاهر ان المراد به المال الكثير وانظر هل هذا قيد صحيح تسمع دعوى الفقير ويكون القول له في مجرد العبد (قوله وذلك بداره) يفهم منه وهو بالاولى (قوله فهو للمعروف باليسار) وهذا كالذي بعده مما عمل فيه الاصحاب بظاهر الحال قال في البحر وقد استنبطت من فرع الغلام ان من شرط سماع الدعوى ان لا يكذب المدعي ظاهرا حاله انما هو مصرح به في كتب الشافعية ولو ادعى فقير ظاهر الفقير على رجل اموالا عظيمة قرضا او تمن مبيع لا تسمع فلا جواب لما ثم رأيت ابن الغرس في الفوائد الفقهية في اطراف القضايا الحكمية صرح به والله اعلم هل هو منقول او قاله تفقها فقال ومن شروط صحة الدعوى ان يكون المدعي به بما يحتمل الثبوت بان لا يكون مستحيلا عقلا او عادة فان الدعوى والحال ما ذكرنا ههنا الكذب لان المستحيل العادي كالمستحيل العقلي مثال المستحيل عادة دعوى من هو معروف بالفقير والحاجة وهو يأخذ الزكاة من الاغنياء على آخره انه اقضه مائة الف دينار ذهباً مرة واحدة وانه تصرف فيها لنفسه وانه بطالبه برديدها فمثل هذه الدعوى لا يلتفت اليها القاضي لخروجها مخرج الزور والفجور ولا يسأل من المدعي عليه عن جوابها انتهى قلت اللهم الا اذا ادعى انه غصبه مالا عظيما كان ورثته من مورثه المعروف بالغنى فيخند تسمع انتهى والغصب اتفاق (قوله الذي هو) الاولى هي بضم الميم وثمة وكذا يقال في ادعاء (قوله وآخر يجذبها) بجذبها على البر (قوله وآخر عيدها) اي يجربها بغيرها (قوله ولا شيء للماد) كانه والله تعالى اعلم لانهم اقوى منه يد او كانه هو اجبرهم في العمل (قوله وآخر راكب) اي يبرأ منها (قوله بخلاف البقر والغنم) اي اذا كان عليها رجلان احدهما قائد والاخر سائق فهي للسائق الا ان يقود شاة معه فتكون له تلك الشاة وحدها بجسر عن نوادر المعلى اي الا ان يكون السائق للبقر والغنم معه شاه اي او بقره يقودها فتكون له تلك الشاة او البقرة وحدها وانقطع حكم السوق ويكون الباقي لقائدها والله تعالى اعلم واستغفر الله للعظيم

(فصل في دفع الدعاوى)

قال في البحر كما يصح الدفع قبل البرهان يصح بعد اقامته ايضا وكذا يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه صحيح وان كثر في المختار والدفع من غير المدعي عليه لا يسمع ودفع احد الورثة يسمع وان ادعى على غيره لقيام بعضهم مقام الكل حتى لو ادعى مدع على احد الورثة فبرهن الورث الاخر ان المدعي اقر بكونه مبطلا في الدعوى تسمع انتهى ملخصا (قوله ذكر من لا يكون خصما) لان معرفة الملكات قبل معرفة الاعدام فان قيل الفصل مشتمل على ذكر من يكون خصما ايضا قلت نعم من حيث الفرق لا من حيث القصد عنانية (قوله او دعني) لا يشترط في الدفع دعوى ايداع الكل وان كان ذلك متبادرا منه لما في الاختيار انه لو قال النصف لي والنصف وديعة عندى فلان وانما بينة على ذلك اندفعت في الكل لتعذر التميز انتهى واقصر المصنف على الدفع بما ذكره لا حترزا عما اذا زاد وقال كانت دلي بعهما من فلان وقبضها ثم اودعنيها اودعنيها وقبضها ثم ادفع الان بقر المدعي بذلك ولو اجاب المدعي عليه بانها ليست لي او هي لفلان ولم يرد لا يكون دفعا محجوا ملخصا (قوله او رهنه زيد الغائب) هذه مما تصلح حيلة لاثبات الرهن في غيبة الراهن كافي حيل للولولجية (قوله زيد الغائب) اطلق في الغائب فعمل ما اذا كان بعيدا معروفا يتعذر الوصول اليه او قريبا انتهى خلاصة وغيرها (قوله وبرهن عليه) وكذا اذا علم القاضي ايداع هذا الاخر مثلا كما علم الملك الاول اقره في يده اما لو علم القاضي ان الغائب غصبها من هذا الذي كانت له ثم اودعها هذا اخذها وردها فان علمه بمنزلة البينة قال العلامة المقدسي ينبغي ان يكون هذا على قول من يجوز في زماننا قضاء القاضي بعلمه وعلى ما اختاره من قول محمد لا يتأني انتهى ولو لم يبرهن المدعي عليه وطلب بين المدعي استخافه القاضي فان حلف على العلم كان خصما وان نكل فلا خصومة كذا في خزانة الاكل وان ادعى ان الغائب اودعه عنده يحلفه الحاكم بالله لقد اودعها اليه على البتات لا على العلم لانه وان كان فعل الغير ليكن تمامه به وهو القبول بزيادة قال البدر العيني والشرط اثبات هذه الاشياء دون الملك حتى لو شهدوا بالملك للغائب دون هذه الاشياء لم تدفع الخصومة وبالعكس تدفع

قال قول للمستأجر بينه وليس للمؤجر الا ما عليه من ثياب بدنه ولو اختلف اسكافي وعطاف في ايديهما فهي بينهما بلا نظر الاصل لكل منهما وتامه في السراج (رجل معروف بالفقير والحاجة صار بيده علام وعلى عنقه بدرة وذلك بداره فادعاه رجل معروف باليسار وادعاه صاحب الادار وهو المعروف بالفقير في منزله رجل صاحب الدار وهو على عنقه قطيفة يقول كاس في منزله رجلان في سفينة وما فيها المنزل فهي لصاحب المنزل واحد السفينة وما فيها بها ذبيقتي فادعى كل واحد الذبيقتي والاخر بانه واحد هما يعرف بالذبيقتي الذي يعرف ببعده والسفينة ملاح فالذبيقتي ملاح) علانا بالظاهر ولو فيها راكب لمن يعرف انه ملاح) علانا بالظاهر ولو فيها راكب وان لم يبرهن على ان لا يكون خصما (قوله زيد الغائب) هذه مما تصلح حيلة لاثبات الرهن في غيبة الراهن كافي حيل للولولجية (قوله زيد الغائب) اطلق في الغائب فعمل ما اذا كان بعيدا معروفا يتعذر الوصول اليه او قريبا انتهى خلاصة وغيرها (قوله وبرهن عليه) وكذا اذا علم القاضي ايداع هذا الاخر مثلا كما علم الملك الاول اقره في يده اما لو علم القاضي ان الغائب غصبها من هذا الذي كانت له ثم اودعها هذا اخذها وردها فان علمه بمنزلة البينة قال العلامة المقدسي ينبغي ان يكون هذا على قول من يجوز في زماننا قضاء القاضي بعلمه وعلى ما اختاره من قول محمد لا يتأني انتهى ولو لم يبرهن المدعي عليه وطلب بين المدعي استخافه القاضي فان حلف على العلم كان خصما وان نكل فلا خصومة كذا في خزانة الاكل وان ادعى ان الغائب اودعه عنده يحلفه الحاكم بالله لقد اودعها اليه على البتات لا على العلم لانه وان كان فعل الغير ليكن تمامه به وهو القبول بزيادة قال البدر العيني والشرط اثبات هذه الاشياء دون الملك حتى لو شهدوا بالملك للغائب دون هذه الاشياء لم تدفع الخصومة وبالعكس تدفع

قال في قوله لا بد من معرفة الاسم والنسب والوجه الرابع قول ابن شبرمه
 انها لا تدفع عنه مطلقا لانه قد عذر ان يملك الغائب لعدم الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليه الخامس
 قول ابن ابي ليلى تدفع بدون شبهة لافرازه بالملك للغائب وقد علم محاذ كرم قول محمد ان الخلاف لم يتوارد على
 مورد واحد وشبرمه بضم الشين المجبة وسكون الباء الموحدة وضم الراء واسمه عبدالله بن صبيح بفتح الصاد
 وتشديد الباء الموحدة ابن الطهليل أحد فقهاء السكوفة (قوله اولان صورها خمس) هي المذكورة في المصنف
 (قوله عيني) لم يقتصر على هذا الوجه وانما ذكر الاحتمالين (قوله لو اسكنني زيد الغائب الخ) هي وما قبلها
 الحقهما في البحر بالامانة انتهى اي الوديعة او العارية (قوله لو اسرقت منه) هي والتي بعدها الحقهما في البحر
 بالغصب (قوله لو انتقمته منه) عبر في البحر بدله بقوله ولو اخذته منه واحدا (قوله او ضل مني فوجدته)
 الحق في البحر بالضيان ان لم يشهدوا لا قبل الامانة (قوله او هي في يدي مزارعة) مقتضى سياق كلامه ان هذه
 ليست في البحر مع انها والتي بعدها فيه انتهى حلي (قوله بالاجارة) من حيث ان المعاملي اذا دفع البذرة كانت
 مستأجرهما (قوله او الوديعة) من حيث عدم القهتان لتعصيب صاحبه اذا ضاع منه من غير تعد (قوله قال
 فلا يراد على الخس) فيه انه على كماله لم يبين اي في البرازية الا الحلق المزارعة قال العلامة المقدسي انه قال
 فيها وقس على ذلك اي الحق الشبيه بالامانة بالوديعة والشبيه بالغصب به انتهى (قوله وقد حررت في شرح
 الماتني) فيه انه لم يحرف فيه الا ان الصور المزيمة ملحقة بالمذكور في المصنف وما ذكره هنا واضح مما هتلت (قوله
 وان كان هالكا) محترز قوله والعين قائمة وقد سبق بيانه (قوله او قال الشهود اودعه من لا تعرفه) لانهم

قال في قوله لا بد من معرفة الاسم والنسب والوجه الرابع قول ابن شبرمه
 انها لا تدفع عنه مطلقا لانه قد عذر ان يملك الغائب لعدم الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليه الخامس
 قول ابن ابي ليلى تدفع بدون شبهة لافرازه بالملك للغائب وقد علم محاذ كرم قول محمد ان الخلاف لم يتوارد على
 مورد واحد وشبرمه بضم الشين المجبة وسكون الباء الموحدة وضم الراء واسمه عبدالله بن صبيح بفتح الصاد
 وتشديد الباء الموحدة ابن الطهليل أحد فقهاء السكوفة (قوله اولان صورها خمس) هي المذكورة في المصنف
 (قوله عيني) لم يقتصر على هذا الوجه وانما ذكر الاحتمالين (قوله لو اسكنني زيد الغائب الخ) هي وما قبلها
 الحقهما في البحر بالامانة انتهى اي الوديعة او العارية (قوله لو اسرقت منه) هي والتي بعدها الحقهما في البحر
 بالغصب (قوله لو انتقمته منه) عبر في البحر بدله بقوله ولو اخذته منه واحدا (قوله او ضل مني فوجدته)
 الحق في البحر بالضيان ان لم يشهدوا لا قبل الامانة (قوله او هي في يدي مزارعة) مقتضى سياق كلامه ان هذه
 ليست في البحر مع انها والتي بعدها فيه انتهى حلي (قوله بالاجارة) من حيث ان المعاملي اذا دفع البذرة كانت
 مستأجرهما (قوله او الوديعة) من حيث عدم القهتان لتعصيب صاحبه اذا ضاع منه من غير تعد (قوله قال
 فلا يراد على الخس) فيه انه على كماله لم يبين اي في البرازية الا الحلق المزارعة قال العلامة المقدسي انه قال
 فيها وقس على ذلك اي الحق الشبيه بالامانة بالوديعة والشبيه بالغصب به انتهى (قوله وقد حررت في شرح
 الماتني) فيه انه لم يحرف فيه الا ان الصور المزيمة ملحقة بالمذكور في المصنف وما ذكره هنا واضح مما هتلت (قوله
 وان كان هالكا) محترز قوله والعين قائمة وقد سبق بيانه (قوله او قال الشهود اودعه من لا تعرفه) لانهم

ما حاله فأتى رجل فمكّن مخصمته ولعل المدعى هو ذلك الرجل ولواند فعت لبطل حقه كما مر
(قوله بختالمة) كيد الملك فان القاضي يقضى ببرهان المدعى لان ذا اليد المدعى ان يده يذمك اعترف
بكونه خصم (قوله كان قال ذواليد اشترته) اطلق في الشراء فم القاشد كما في ادب القاضي للخصاف (قوله
او اشترته) اي قبضته ومثلها الصدقة كما في البحر وهذا كما ترى ليس فيه الادعوى ما ذكر من غير ان يدعى
ذواليد ان المدعى باعها من الغائب فلو ادعى ذلك اي وبرهن تقبل وتدفع الخصومة وكذلك اذا ادعى
ذواليد ذلك وان لم يدع تاني الملك من الغائب (قوله اولم يدع الملك المعلق) الضمير في يدع يرجع الى المدعى
لا الى ذى اليد والوضح اطهاره لدفع التشتيت وقد سبق بيانه (قوله وبناء للمفعول) نص على المتوهم وموضع
الخلاف فان محمدا يجعلها كالغصب فلو بناء للفاعل فهو محل اتفاق على عدم صحة الدفع (قوله بخلاف
غصب منى) اي بالبناء للمفعول فان الخصومة تدفع فيه لاحتمال ان الغائب غير ذى اليد (قوله او غصبه
منى فلان) قال في البحر وقيد بدعوى الفعل على ذى اليد للاحترار عن دعواه على غيره فدفعه ذواليد واحدا
ذكرناه وبرهن فانه تدفع كدعوى الملك المطلق كما في البرازية اه (قوله وهل تدفع) اي خصومة المدعى اذا ادعى
انه ملكي وهو في يده غصب فدفعه ذواليد باحد الوجوه المذكورة قيل تدفع لعدم دعوى الفعل عليه والجميع
انها لا تدفع بل توجه الخصومة عليه (قوله لما قلنا) لم يذكر تعليل للمسائلين وقد ذكرناعله المسئلة الاولى
وهي يد الخصومة واما العلة الثانية وهي دعوى الفعل عليه فهو انما صار خصما بدعوى الفعل عليه لا يده
بخلاف الملك المطلق لانه خصم فيه باعتبار يده حتى لا تصح دعواه على غير ذى اليد وتصح دعوى الفعل (قوله
قال) اي ذواليد (قوله ولو برهن المدعى) تطويل من غير فائدة والاخصر الاوضح ان يقول الا اذا برهن المدعى
على ذلك الاقرار ومحصله اراء المدعى اقراره في غير مجلس الحكم لا يقبل الا اذا برهن عليه (قوله يمنع الدفع)
اي دفع ذى اليد بانه عارية مثلاً من فلان (قوله ذلك) اي الذي تدعى الشراء منه وقيد به للاحترار عما لو ادعى
الشراء من فلان الغائب المالك وبرهن ذواليد على ايداع غائب آخر منه لا تدفع ذكره في البحر (قوله لم تدفع
الخصومة) لانه لم يثبت تاني اليد من اشترى هو منه لا نكار ذى اليد ولا من جهة وكيله لانكار المشتري انتهى
بحر (قوله وان لم يبرهن) لم يذكر عيني ذى اليد وفي البناء ولو طالب المدعى عيینه على الايداع يخلف على البتات
انتهى (قوله لتوافقهما) ان اصل الملك للغائب فيكون وصولها الى يده من جهته فلم تكن يده يد خصومة (قوله
الا اذا قال) اي المدعى (قوله وكفى بقبضه) اي منك اعني واضع اليد فبأخذه لكونه احق بالحفظ عيني (قوله
باقراره) اي باقرار ذى اليد والاقرار حجة قاصرة لا تسرى على المالك (قوله وهي عجبية) لا تجب اصلاً لظهور
الوجه فهو كما لو ادعى الشراء بالبرهان ولم يدع التوكيل بالقبض ثم بعد رقي هذا رأيت العلامة ابا السعود
تقل عن المحي انه لا يجب لان اقراره على الغير غير مقبول (قوله ولو كان مكان دعوى الغصب سرقة لا تدفع)
اي دعوى سرقة الغائب وفيه انهما توافقان اليد لذلك الرجل قال صاحب البحر وقد سئلت بعد تأليف هذا
المجل يوم عن رجل اخذ متاع اخته من بيتها ورهنه وغاب فادعت الاخت به على ذى اليد فاجاب بالبرهن
فاجبت ان ادعت المرأة غصب اخيها وبرهن ذواليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا والله تعالى اعلم
(قوله لم يكن الثاني خصماً الاول) حتى يحضر المالك بمنزلة المستعير لانه لا يدعى ملك العين فلا يكون خصماً
للاول انتهى عبد البر وهو العلة فيما بعد (قوله اما المشتري فخصم للسكن) وكذلك الموهوب له اي من يدعى الشراء
او الهبة مع القبض اذا برهن يكون خصماً للمستأجر ولدى الرهن ولدى الشراء (قوله يميل الى المجلس الثاني)
اي مجلس القاضي وظاهر اطلاقه نعم ما طال فصله وقصر (قوله للمدعى تخليف مدع الايداع على البتات) اي
عند عدم برهان من المدعى اي لا على العلم لانه وان كان فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول وفي الذخيرة لا يخلف
ذواليد على الايداع لانه مدع الايداع ولا خلف على المدعى انتهى فيحصل على وقوع خلاف (قوله وله) اي
للمدعى عليه اذا ادعى الدفع بالايداع ونحوه ويجز عن اثبات ولم يصدقه المدعى في الدفع وطلب بين المدعى فعلى
العلم اي بالله ما يعلم ايداع فلان عنده لانه فعل الغير ولا تعلق له به انتهى بحر (قوله ابن ملك) ذكر ذلك في جواب
سؤال ورد على دفع الدعوى باحد الامور الخمسة المتقدمة ونصه فان قيل ذواليد خصم ظاهر او دفع الخصومة
عن نفسه تابع لثبوت الملك للغائب وهذه البينة لم تنبته فكيف يثبت التابع بلا ثبوت الاصل قلنا هذه

او اقر ذواليد بالخصومة كان (قال) ذواليد
(اشترته) او اشترته (من الغائب او) لم يدع
الملك المطلق بل ادعى عليه الفعل بان (قال)
المدعى غصبه منى (او) قال (سرقه منى)
بانه للمفعول لا لغيره منى فلان الغائب كما
لا دفع غصب منى او غصبه منى فلان الغائب كما
سجى حيث تدفع وهل تدفع بالمصدر الصحيح
لا برزانية (وقال ذواليد) في الدفع (او دفعه)
فلان وبرهن عليه لا تدفع في الكل لما قلنا
(قال في غير مجلس الحكم) انه ملكي ثم قال
في مجلسه انه ودعية ضايع (او برهن المدعى
بدفع مع البرهان على ما ذكر ولو برهن المدعى
على مقالته الاولى بجعله خصماً ويجزم عليه)
لسبق اقراره بتدفع المدعى برزانية (وقال ذواليد)
اشترته من فلان (الغائب) اي بنفسه فلو بو كيله
او دفعه فلان ذلك (دفع الخصومة وان لم يبرهن)
لم تدفع بلائحة (دفع الغائب الا اذا قال
لتوافقهما ان اصل الملك للغائب وبرهن ولو صدقه
اشترته وكفى بقبضه وببرهن ولو صدقه
في الشراء لم يؤس بالتسليم لئلا يكون قضاء على
الغائب باقراره وهي عجبية ثم اتفقا في فلان
الغائب على دعوى الشراء قيد اتفاق فلان الغائب
وغربها على انه غصبه منه فلان الغائب
قال (ولو ادعى انه غصبه منه فلان الغائب
وبرهن عليه وزعم ذواليد ان هذا الغائب
او دفعه عند ما ندفعت) اتوافقهما ان الغائب
الرجل (ولو كان مكان دعوى الشراء ذلك الغائب
رسمي) لا تدفع بزعم ذى اليد ايداع ذلك الغائب
استحسننا برزانية وفي شرح الوهبانية للشربلالي
لو انقضا على الملك زيد وكل يدعى الاجارة منه
لم يكن الثاني خصماً الاول على الصحيح ولا مدعى
وهو ان شاء اما المشتري فخصم للكل

البينة بفضلي امرين احدهما الملك للغائب وهو ليس بخصم فيه اذ لا ولاية له في ادخاله في ارضه غير
 بلارضاه وثانيهما دفع الخصومة عنه وهو خصم فيه فكانت مقبولة كمن وكل وكيله ببلده فلا بد ان قامت
 البينة انه اعتقها تقبل في قصر يد الوكيل عنها ولا تقبل في وقوع العتاق مالم يحضر الغائب والله اعلم
 واستغفر الله العظيم

(باب دعوى الرجلين)

اي على ثالث او دعوى احدهما على الآخر ومناسبة تأخر هذا الباب عن دعوى الواحد غنية عن البيان
 اذ الواحد قبل المتعد دانتى ابو السعود (قوله تقدم حجة خارج) هو الذي لم يكن ذايد والخارج المدعى
 لانه خارج عن يده فاسند الى المدعى فيجوز او انما قدمت بينة الخارج لان الخارج هو المدعى والبينة بينة المدعى
 بالحديث وفيه خلاف الشافعي وانما كان الخارج مدعى لصدق تعريفه عليه (قوله وان وقت احدهما فقط)
 اي سواء لم يوقتا او وقتا وقتا مستويا او وقتا احدهما فقط اما لو وقتا واحدا هما سبق فيقدم انتهى حلي (قوله
 وعثره) اي ثمة الخلاف المعلوم من المقام (قوله تاريخ غيبة) اي غيبة العبد عن يده (قوله فلم يوجد التاريخ)
 اي تاريخ الملك (قوله من الطرفين) بل وجد من طرف ذي اليد والتاريخ حالة الانفراد لا يعتبر عند الامام
 فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج فيقضى ببينة الخارج (قوله ولو حالة الانفراد)
 الذي في المنع تقلا عن جامع الفتاوى اقول يقضى للمؤرخ عند ابي يوسف لانه يترجح المؤرخ حالة الانفراد انتهى
 فينبغي اسقاط لولان الكلام في حالة الانفراد وكلامه ينحل انه يقضى للمؤرخ حال صدور التاريخ منهما
 وفي حالة الانفراد ولا معنى للقضاء للمؤرخ فيما اذا ارخا لتحقيقه منهما بل القضاء السابق (قوله وينبغي ان يقضى
 بقوله) الذي في المنع وينبغي ان يقضى (قوله ولو برهن خارجا على شيء) اي على ملك شيء في يد ثالث مملوكا مطلقا
 ومنه ما لو اقاما بينة على عبد في يد رجل احدهما بنصب والاخر بوديعة فهو بينهما والوقف وغلبته من قبيل
 المطلق قال في القنية دار في يد رجل اقام عليه رجل بينة انها وقف عليه واقام قيم المسجد بينة انها وقف المسجد
 فان ارخا فهي للسابق منهما وان لم يؤرخا فهي بينهما نصان انتهى وفي الاسعاف لو شهدا ثنان على اقرار رجل
 بان ارضه وقف على زيد ونسله وشهد آخران على اقراره بانها وقف على عمرو ونسله يكون وقفا على الاسبق وقتا
 ان علم وان لم يعلم اودكرا وقتا واحدا تكون الغلبة بين الفريقين انصافا ومن مات من ولد زيد فنصيبه لمن بقي منهم
 وكذلك حكم اولاد عمرو واذا انقرض احد الفريقين رجعت الى الفريق الباقي لعدم المزاحم انتهى وقيد
 بالبرهان منهما اذ لو برهن احدهما فقط فانه يقضى له بالكل فلو برهن الخارج الاخر يقضى له بالكل لان
 المقضى له صار ذايد بالقضاء وان لم تكن العين في يده حقيقة فتقدم بينة الخارج الاخر ولو لم يبرهن احدهما
 صاحب اليد فان حلف لهما تزل في يده قضاء تزل لاقضاء استحقاق حتى لو اقاما البينة بعد ذلك يقضى بهما وان
 نكل لهما جميعا يقضى به بينهما نصفين ثم بعده اذا اقام صاحب اليد البينة انه ملك لا تقبل بجر (قوله
 قضى به لهما) لما روى عن ابي موسى ان رجلا ادعى بعبيرا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث
 كل واحد منهما بشاهدين فقصه رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين رواه ابو داود ولان البينات
 من حجج الشرع فيجب العمل بها ما يمكن وقدم امكن هنا لان الايدي قد تتوالى في عين واحدة في اوقات مختلفة
 فيتخذ كل فريق ما شاهد من السبب المطلق للشهادة وهو اليد فيحكم بالتصنيف بينهما وتماه في الزيلعي (قوله
 فان برهنا في نكاح) اي معا لما سياتى ولا وجه للتفريع فالاولى الاثبات بالا الاستثنائية (قوله سقطا) وفرق
 القاضي بينهما حيث لا مرجع واذا كان ذلك قبل الدخول فلا شيء على واحد منهما بجر (قوله لتعذر الجمع)
 لان المحل لا يقبل الاشتراك وقيد برهانهما معا لانه لو برهن مدعى نكاحها وقضى له به ثم برهن الاخر
 على نكاحها لا يقبل كما في الشراء اذا ادعاه من فلان وبرهن عليه وحكم له به ثم ادعى آخر شراءه من فلان ايضا
 لا يقبل ويجعل الشراء المحكوم به سابقا (قوله قضى به) اي بالنكاح بينهما وفائدة القضاء تظهر فيما يترتب
 عليه ولا يلزم جمع على وطئ (قوله وعلى كل نصف المهر) ولو ماتت قبل الدخول لان الموت يعم للمهر (قوله
 ولو ولدت) اي ثم ماتت (قوله وتماه في الخلاصة) قال فيها ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل
 وهما يرثان من الابن ميراث اب واحد كما في الجبر (قوله وهي لمن صدقته) قال في التبيين حاصله انهما اذا تنازعا

(مروى) قال المدعى عليه في دفعه قبل الى المجلس
 الثاني صغرى المدعى فخليف مدعى الايداع
 على النبات درر وله تخليف المدعى على العلم
 وتماه في البرازية وكل ينقل اتمه فبرهن انه
 اعتقه قبل الدفع لا للعق مالم يحضر المولى
 ابن ملك والله تعالى اعلم
 (باب دعوى الرجلين)
 تقدم حجة خارج في ملك مطلق اي لم يذكر له
 سبب كما مر (على حجة ذي اليد وان وقت
 احدهما فقط) وقال ابو يوسف ذوالوقت احق
 وعثره فيما لو (قال) في دعواه (هذا العبد)
 غائب عن منزهة وقال ذواليدى غيبة لا ملك
 للمدعى لان ما ذكره من الطرفين يقضى للمؤرخ ولو
 فلم يوجد التاريخ من تاريخ غيبة لا ملك
 الخارج وقال ابو يوسف يقضى بقوله لانه
 حالة الانفراد وينبغي ان يقضى بقرنه
 اوفق وانظر كذا في خارجا على نكاح سقطا
 المصنف (ولو برهن دعوى) نكاح سقطا
 لهما فان برهن زوجية ولو منتهى قضى به بينهما
 لتعذر الجمع ولو ثبت النسب بينهما وتماه
 وعلى كل نصف المهر ويرثان ميراث زوج
 واحد ولو ولدت (وهي ابن صدقته)

منها لكونه معاوضة من الجانبين ولانه يثبت الملك بنفسه والملك في الهبة يتوقف على القبول اخذها بالهبة
 الهبة غير المعوضة اذ لو كانت بعوض كانت بيعا كما في المحيط قال في البحر ومقتضاه استواءه فلا يثبت الهبة
 بعوض واطابق في الهبة والمراد بالمسئلة اذ دعوى غير المسئلة لا تفيد والمسئلة موضوعة في خارجين ادعى
 فلو كانت في يد احدهما والمسئلة بحالها فانه يقضى للخارج الا في السابق التاريخ فهو للاسبق وان ادرخت
 احدهما فقط فلا ترجح لها محبة فان كان المدعى في ايديهما يقضى به بينهما الا في سبق التاريخ فهو له (قوله
 وصدقة) قال في البحر الصدقة المقبوضة والهبة كذلك سواء للتبرع فيهما ولا ترجح للصدقة بالزوم لان اثر
 الزوم يظهر في ثاني الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والترجح يكون بمعنى قائم في الحال
 والهبة قد تكون لازمة بان كانت لمحرر والصدقة قد لا تلزم بان كانت لغنى (قوله ورهن ولومع قبض) انما قدم
 الشرأ عليه لانه يفيد الملك بعوض الحال والرهن لا يفيد الملك للحال فكان الشرأ اقوى وقد علمت ان الهبة
 بعوض كالشرأ فتقدم عليه كذا يفاد من البحر وقوله ولومع قبض راجع الى الرهن فقط لان دعوى الهبة
 او الصدقة غير المقبوضة لا تسع (قوله واتحد المملك) اما اذا كان المملك محتلفا فلا يعتبر فيه سبق التاريخ
 ابو السعود بل يسقويان كما يأتي له (قوله استويا) لان كلا منهما خصم عن مملكة في اثبات ملكه وهما فيه سواء
 بخلاف ما اذا اتحد لا احتياجهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الاقوى بجر (قوله وهذا) اي الاستواء اعلم ان
 صاحب البحر والهبة جعلا ذلك فيما اذا كانت العين في ايديهما وبعبارة البحر بعد ان صرح بان مدعى الشرأ
 والهبة مع القبض خارجا عن ادعائه على ثالث نصها وقيد بكونهما خارجين للاحتراز عما اذل كانت في يد احدهما
 والمسئلة بحالها فانه يقضى للخارج الا في سبق التاريخ فهو للاسبق وان ادرخت احدهما فلا ترجح لها
 كما في المحيط وان كانت في ايديهما فيقضى بينهما الا في سبق التاريخ فهي له كدعوى ملك مطلق وهذا اذا كان
 المدعى مما لا يقسم كالعبدة والداية واما فيما يقسم كالدار فانه يقضى لمدعى الشرأ لان مدعى الهبة أثبت بالبينة
 الهبة في الكل ثم استحق الاخر نصفه بالشرأ واستحقاق نصف الهبة في مشاع يحتمل القسمة يبطل الهبة
 بالاجماع فلا تقبل بينة مدعى الهبة فكان مدعى الشرأ متفردا باقامة البينة انتهى ونقلها عن المحيط وكلام
 المؤلف يفيد ان ذلك فيما اذا اختلف المملك واستويا والحكم واحد لان الاشاعة تتحقق في حال اختلافه ايضا
 (قوله لان الاستحقاق) اي استحقاق مدعى الشرأ النصف (قوله من قبيل الشيوع المقارن) اي وهو يبطل
 الهبة بالاجماع فينفرد مدعى الشرأ باقامة البينة فيكون اولى (قوله لا الطاري) رده على العمادى في جعله
 ما يقبل القسمة وما لا يقبلها سواء وجعل المسئلة من الشيوع الطاري اي وهو لا يفسد الهبة والصدقة (قوله
 والشرأ والمهر سواء) يعني اذا ادعى احدهما الشرأ من ذي اليد وادعت امرأه انه تزوجها عليه فهما سواء
 لاستوائهما في القوة فان كل واحد منهما معاوضة يثبت الملك بنفسه وهذا عندهما وقال محمد الشرأ اولى
 (قوله وترجع هي نصف المقيمة) لاستحقاق نصف المسمى (قوله وهو نصف الثمن) اي ان كان نقده (قوله لما مر)
 اي من تفرق اصفقة عليه (قوله والمراد من النكاح) اي المحكوم عليه بانه احق من الهبة والصدقة والرهن
 فاطلق الشيء واراد اثره المترتب عليه (قوله مغاظة للجامع) اي بين القسولين وهو ان قاضى سماويه حيث قال
 اقول لو اجتمع نكاح وهبة يمكن ان يعمل بالبينتين لو استويتا بان تكون منكوحة لذاهبة والاخر بان يهب امته
 المنكوحة فينبغي ان لا تبطل بينة الهبة حذر من تكذيب المؤمن وجلاله على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح
 وكذا الرهن معه ووجه غلظه انه فهم انهما تنازعا في امة ادعى احدهما انها ملكه بالهبة والاخر انه تزوجها
 وليس ذلك مراد الهم بل المراد بالنكاح المهر كما يدل عليه لواحق كلام المحيط والعمادى (قوله لو تنازعا في الامة)
 اي وبرهنا (قوله ولا مرجح) كسبق التاريخ (قوله فتكون ملكا له) لعدم المناقاة وهذا بحث لصاحب
 الجامع قال في البحر ولم ادره صريحا (قوله استجسانا) لان المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غير
 مضمون وعقد الضمان اولى والقياس ان الهبة اولى لانها تثبت الملك والرهن لا يثبت (قوله ولو العين معهما
 استويا) ولو كانت في يد احدهما فانه اولى الا ان يورخا وتاريخ الخارج اسبق فيقضى له انتهى (قوله وان برهن
 خارجا على ملك مؤرخ الخ) انما قدم السابق لانه اثبت انه اول المالكين فلا يتلقى الملك الا من جهته ولم يتلق
 الاخر منه (قوله او شرأ مؤرخ) اشار بذلك بعد ذكر الملك الى انه لا فرق بين دعوى الملك المطلق والذي بسبب

(وصدقة) ورهن ولومع قبض وهذا
 ان لم يورخا ولو ادرخت احدهما فقط فالأسبق احق
 لقوته (ولو ادرخت احدهما فقط فالأسبق احق)
 اولى (ولو اختلف التصحيح فيما يقسم كالدار والاصح
 اتفاقا واختلف الشرأ لان الاستحقاق من قبيل
 ان الكل مدعى الشرأ لا الطاري هبة الدار نصف القيمة
 الشيوع المقارن لا الطاري هبة الدار نصف القيمة
 والمهر سواء) فينصف وترجع هي نصف المسمى (هذا اذا لم يورخا
 وهو نصف الثمن او يفسخ لما مر) هذا اذا لم يورخا
 او رخصا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ
 احدهما كان احق فينبغي ان لا يورخا
 احق من هبة ادرخت او صدقة عبادية والمراد
 من النكاح المهر كما مر وفي البحر مغاظة للجامع
 من النكاح النكاح والشرأ لو تنازعا في الامة
 نعم يستوى النكاح والشرأ لو تنازعا في الامة
 من رجل واحد ولا مرجح فتكون ملكا له
 من زوجة لاخر فتدبر (ورهن مع قبض احق
 منكوحة لاخر فتدبر) استجسانا ولو وجه اقوى
 من هبة بلا عوض متبرع ولو وجه اقوى
 احق لانها بيع اتبرع بالبيع ولو وجه اقوى
 من الرهن ولو العين معهما استويا ما لم يورخا
 واحدهما اسبق (وان برهن خارجا على ملك
 مؤرخ او شرأ مؤرخ من واحد) فبذلك يد

قال المدعي انقضت بها الصورة الثانية اي صورة الشراء فلا نهما لما ادعى الشراء من شخص واحد فقد اتفقنا ان الملك لا يخلو من التلقين من جهته في زمان لا يراجه فيه احد كان اولي انتهى (قوله غير ذي يد) انما قيد به تبعاً للهداية من دعوى الخارجين الشراء من ذي يد قد تقدمت في قوله ولو برهن خارجان على شيء قضى به لهما فلا فائدة في التعميم بمجر (قوله فالسابق احق) هذا قولهما وقال لا تقبل بينة ذي اليد في الملك المطلق اصلاً (قوله او مختلف عيني) تسع فيه الزيلعي وهو تابع لصاحب الكفا في حال في الجبر وهو سهو بل يقدم السابق ايضا هنا وفي خزانة الاكل وذكر في الكتاب لوقتاً وتقتين فصاحب الوقت الاول اولي قال في الجبر والعجب من الشارح انه جعله من قبيل دعوى الملك المطلق ونسي ما قاله قريبا من قوله ولو برهن الخارجان على الملك والتاريخ فالسابق احق قال العلامة المقدسي كلام الزيلعي مجمل على ما اذا اشترى الخارجان من شخصين وان تقدم شراء احدهما من احدهما لا يقتضي سبقه الاخر وقد علموا بهذا فيما لو اشترى من متعدد ولم يعتبروا سبق التاريخ (قوله من رجل آخر) اي غير الذي يدعي الشراء منه صاحبه انتهى عيني (قوله استويا) لان توقيت احدهما لا يدل على تقدم الملك لخوازان يكون الاخر اقدم فيقضى به بينهما نصفين ثم يخير كل واحد منهما ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء تركه انتهى بمجر (قوله فذو الوقت احق) لانهما اتفقا على ان الملك لا يتلق الا من جهته فاذا اثبت احدهما تاريخاً يحكم به حتى يتبين انه تقدمه شراء غيره بمجر (قوله ثم لابد من ذكر المدعي وشهوده الخ) العبارة للبرازية اختصرها ونصها كما في الجبران كان المبيع في يد البائع يقبل من غير ذكر ملك البائع وان كان في يد غيره والمدعي يدعيه لنفسه ان ذكر المدعي وشهوده ان البائع يملكها وقالوا سلمها اليه وقال سلمها الي اوتال قبضت وقالوا قبض اوتال ملكي اشترتها منه وهي لي قولي فان شهدوا على الشراء والتقدم ولم يدكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى ولا الشهادة ولو شهدوا باليد للبائع دون الملك اختلفوا انتهى (قوله ان لم يكن المبيع في يد البائع) اي وهو يدعي الشراء منه وبرهن فانه لا يحتاج الى شهادة الشهود بملك البائع لمعاينة وضع يده (قوله ولو شهدوا بيده) اي بيد البائع دون الملك اي والمبيع ليس في يده (قوله وذو اليد على الشراء منه) انما كان ذو اليد في هذه اولي لان الاول وان كان يدعي اولية الملك فهذا تلقى منه ولا نافي كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه انتهى (قوله كالشئ) هو ولادة الحيوان ووضع عنده من تحت عنده بالبناء للمفعول ولدت ووضع مغرب وصورة اقام كل من الخارج وذو اليد بينة على التناج فصاحب اليد اولي لان البينة قامت على ما لا مدل عليه اليد وترجحت بينة ذي اليد باليد فيقضى له وهذا هو الصحيح والقضاء بينة الخارج هو الاصل والخامد لنا عنه بخبر التناج وهو ما روى جابر ابن عبد الله ان رجلاً ادعى ناقة في يدرجل واقام البينة انها ناقته تجت عنده واقام الذي هي في يده بينة انها ناقته تجتها فقضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يده وهذا حديث مشهور فصارت مسئلة اثنان مخصوصة كما في المحيط والمراد تناج في ملكه او ملك بائعه لوملك موثقه قال في جامع الفصولين برهن كل من الخارج وذو اليد على تناج في ملك بائعه حكم لذو اليد اذ كل منهما لا خصم عن بائعه فكان بائعهما حضرا وادعى ملكا بتناج فانه يحكم لذو اليد ولو برهن انه له ولد في ملكه وبرهن ذو اليد انه له ولد في ملك بائعه يحكم به لذو اليد فلا يترجح تناج في ملكه على تناج في ملك بائعه انتهى وفي القضية كما تقدم بينة ذي اليد اذ ادعى اولية الملك بالتناج عنده فكذا اذا ادعاه عند موثقه اهـ ومحل تقديم بينة ذي اليد في التناج اذ الم يدعي الخارج تناجا وعتقا والا كان الخارج اولي لان بينة التناج مع العتق اكثر اثباتا لانها اثبتت اولية الملك على وجه لا يستحق عليه اصلاً وبينة ذي اليد اثبتت الملك على وجه يتصور استحقا وذلك عليه بخلاف ما اذا ادعى الخارج العتق مع مطلق الملك وذو اليد ادعى التناج فبينة ذي اليد اولي والوجه في الجبر وفي جامع الفصولين برهن الخارج ان هذه امته وولدت هذا القن في ملكي وبرهن ذو اليد على مثله يحكم به للمدعي لانهم ادعيا في الامة ملكا مطلقاً فيعطى به للمدعي ثم يستحق القن تبعاً لنتهي وبهذا يظهر ان ذا اليد انما يقدم في دعوى التناج اذ الم يتنازع في الام اما لو تنازع فيها في ملك مطلق وشهدوا به وبنتاج ولدها فانه لا يقدم بمجر والضمير في قوله لو برهن على سبب ملك لا يتكرر كالشئ للخارج وذو اليد فلو كانا خارجين ادعى كل دابة في يد آخر وبرهن على التناج فانهما يستويا في قضى به بينهما كما في الحاكم (قوله وما في معناه) بما لا يتكرر (قوله كنسج لا يعاد) كالتياب القطعي

(او) برهن (خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ اقدم فالسابق احق وان برهن على شراء مؤرخ تاريخهما) او مختلف عيني
 وكل يدعي الشراء (من) رجل (آخر او وقتاً) ان تعدد البائع وان تعدد المدعي وشهوده
 فذو الوقت احق ثم لابد من ذكر المدعي في يد البائع
 ما يفيد ملك بائعه ان لم يكن المبيع في يد البائع
 ولو شهدوا بيده فقولان بزازية (فان برهن خارج على الملك وذو اليد على الشراء منه او برهن خارج كنسج لا يعاد وغزل فطن وما في معناه)

سهم الغير أنص في التركة وضافت التركة عن الوفاء بها تقسم على طريق العول فان ماتت وتركت زوجا واختا
 شقيقة واختا لا أم فالمسئلة من ستة وتعول الى سبعة (قوله وديون) صورته اجتمعت الديون المتفاوتة وضافت
 التركة عن الوفاء بها تقسم التركة بين ارباب الديون بطريق العول بان كان لاحد الغريين على المتوفى مائة
 والاخر خمسون والتركه مائة (قوله ووصية) يعني اذا اوصى لرجل ثلث ماله ولاخر ربع ماله ولاخر سدس ماله
 ولم تجز الورثة حتى عادت الوصايا الى الثلث يقسم الثلث بينهم على طريق العول بغير قيد الزيلعي الوصية هنا بما
 اذا كانت بدون الثلث (قوله ومحاباة) اي الوصية بالمحاباة يعني اذا اوصى بان يباع العبد الذي قيمته ثلاثة آلاف
 درهم من هذا الرجل بالف درهم واوصى لآخر ان يباع العبد الذي يساوي الذي درهم بالف درهم حتى حصلت
 المحاباة لهما ثلاثة آلاف درهم كان الثلث بينهما بطريق العول (قوله وديارهم مرسلة) كما اذا اوصى لرجل
 بالف ولاخر بالفين كان الثلث بينهما بطريق العول (قوله وسعاية) صورته اوصى بان يعتق من هذا العبد نصفه
 واوصى بان يعتق هذا الاخر كله وذلك لا يخرج من الثلث يقسم ثلث المال بينهما بطريق العول ويسقط من كل
 واحد منهما حصته من السعاية (قوله وجناية رقيق) ادخل في هذه صورتين جناية العبد الرقيق غير المديبر
 والمديبر وصورة الاول عبد فقأ عين رجل وتتل آخر خطأ فدفع بهما يقسم الجاني بينهما بطريق العول ثلثا لولي
 القتل وثلثه لآخر وصورة الثانية مديبر حتى على هذا الوجه ودفعت القيمة الى اولياء الجناية كانت القيمة بينهما
 بطريق العول (قوله وهي مسئلة الفضولين) وهي فضولي باع عبدا من رجل بالف درهم وفضولي آخر باع
 نصفه لآخر بخمسة مائة فاجاز المولى البيهين جيهما يخبر المشتريان فان اختارا الاخذ اخذ بطريق المنازعة ثلاثة
 ارباعه لمشتري الكل وربعه لمشتري النصف عندهم جميعا (قوله ولاخر بنصف ذلك) اي نصف المال وهي
 الثانية ونصف العبد وهي الثالثة قال في الجبر والثانية اذا اوصى بجميع ماله لرجل ونصفه لآخر واجلزت
 الورثة المال بينهما ارباعا عند ابى حنيفة وعندهما الثلثا والثالثة اذا اوصى بعبدين بعينه لرجل ونصفه لآخر
 وهو لا يخرج من الثلث ويخرج واجلزت الورثة كان العبد بينهما ارباعا عند ابى حنيفة وعندهما الثلثا انتهى
 (قوله وهو خمس) الاولى عبدا مديبرين رجلين ادانه احد الموليين ملائة يعني باعه شيئا نسيئة بمائة وادانه اجنبي
 مائة فبيع العبد بمائة عند ابى حنيفة يقسم ثمن العبد بين المولى الدائن وبين الاجنبي اثلاثا ثلثاه للاجنبي
 وثلثه للمولى لان ادانه تصح في نصيب شريكه لا في نصيبه الثانية اذا ادانه اجنبي مائة واجنبي آخر خمسين
 وبيع العبد عند ابى حنيفة يقسم الثمن بينهما اثلاثا وعندهما ارباعا الثالثة عبد قتل رجلا خطأ وآخر عمدا
 وللمقتول عمدا وليان فعفا احداهما يخبر مولى العبد بين الدفع والقدر فان فدى المولى فدى بخمسة عشر
 الفاخسة آلاف لشريك العافي وعشرة آلاف لولي الخطأ فان دفعه يقسم العبد بينهما اثلاثا عند ابى حنيفة
 وعندهما ارباعا الرابعة لو كان الجاني مديبرا والمسألة بجماها ودفع المولى القيمة الخامسة ام ولد قتلت مولاهما
 واجنبيا عمدا ولكل واحد منهما وليان فعفا احداهما لولي كل واحد منهما على التعاقب سعت في ثلاثة ارباع قيمتها
 وكان للساكت من ولي الاجنبي ربع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهما بطريق العول اثلاثا عند ابى حنيفة
 وعندهما ارباعا بطريق المنازعة كذا في الجبر والذي في التبيين فيعطى الربع لشريك العافي آخر والنصف
 الاخرينه وبين شريك العافي اول اثلاثا ثلثاه لشريك العافي اول والنصف الاخرينه عند ابى حنيفة وعندهما
 ارباعا (قوله في عين اوزمة شائعا) الاولى ان يقول في ذمة اوعين شائعا لانه لا يعقل التبعض في الذمة والاولى
 ان يقول شائعا في البعض دون الكل (قوله او عينا) اي متى وجب قسمة العين مميذا اي على وجه التمييز دون
 الشيوع (قوله اولاحدهما شائعا) الاولى زيادة في البعض بان يقول اولاحدهما في البعض شائعا اي او وجبت
 القسمة لاحدهما الخ وعبرة الجبر والاصل لابي حنيفة ان قسمة العين متى كانت بحق ثابت في الذمة او بحق
 ثبت في العين على وجه الشيوع في البعض دون الكل كانت القسمة عولية ومتى وجب قسمة العين بحق ثبت
 على وجه التمييز او كان حق احدهما في البعض الشائع وحق الاخر في الكل كانت القسمة نزاعية انتهى وبيانه
 ان الحقوق متى وجبت في الذمة فقد استوت في القوة لان الذمة متسعة فيضرب كل واحد بجميع حقه
 في العين وكذا اذا كان حق كل واحد في العين لكن في الجزء الشائع فقد استوت في القوة لان ما من جزء ثبت
 فيه حق احدهما الا والاخران يراجه فيه فكانت الحقوق مستوية في القوة والاصل في قسمة العول الميراث

و ديون ووصية ومحاباة وديارهم مرسلة وسعاية
 وجناية رقيق وبطريق المنازعة اجماعا
 وهي مسئلة الفضولين وبطريق المنازعة
 عنده والعول عندهما وهو ثلاث مسائل
 مسئلة الكتاب وذا اوصى لرجل بكل ماله
 او بعبدين وبطريق المنازعة ذلك وبطريق
 العول عنده ولاخر نصف ذلك وبطريق
 كما بسطه الزيلعي والعيني وقاسمه في الجبر
 ثابت في عين اوزمة شائعا فعولية متى وجبت الحق
 اولاحدهما شائعا والاخر في الكل فمنازعة

وفيه حق كل واحد منهم ثبت في البعض الشائع فإذا ثبت الشائع على وجه التحديد لم يكن في معنى الميراث وكذا
 إذا كان حق أحدهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل لم يكن في معنى الميراث لأن صاحب الكل يراد
 صاحب البعض في كل شيء أما صاحب البعض لا يراد من صاحبه في الكل فلم يكن في معنى الميراث لأن حق كل
 واحد منهما إذا كان في البعض الشائع وبما يأخذ كل واحد منهما بحكم القسمة مقرز وأنه غير الشائع كان
 المأخوذ بدل حقه لا أصل حقه فيكون في معنى الميراث والتركاة التي اجتمعت فيها الديون وفي مسائل القسمة إنما
 وجبت بحق ثابت في الذمة لأن حق كل واحد منهم لم يوجب الجناية وموجبها يكون في الذمة فكانت
 القسمة فيها عولية فعلى هذا يخرج المسائل اهـ (قوله والا) بأن ثبتا في وقتين مختلفين أو على وجه التمييز فإزالة
 حقوق الكل في الميراث ثبتت على وجه الشيعي وفي وقت واحد وهو وقت الموت فتقسم بطريق العول وكذا
 التركاة إذا اجتمعت فيها ديون متغايرة فإن حقهم يثبت في وقت واحد وهو حالة الموت أو المرض فكانت في معنى
 الميراث وكذلك الوصايا وفي العبد والمذبر إذا قتل عين إنسان وقتل آخر خطأ حتى أصحاب الجناية ثبت في وقت
 واحد وهو وقت دفع العبد الجاني أو وقت دفع قيمة المذبر لأن موجب جنائية الخطأ لا يملك قبل القبض وإنما يملك
 عند التسليم ووقت الدفع واحد وفي مسألة دعوى الدار الحق إنما ثبت بالقضاء ووقت القضاء واحد فكانت
 في معنى الميراث وأما مسألة الفصول فوق ثبوت الحقين فيها يختلف لأن الملك ثبت عند الإجازة مستندا
 إلى وقت العقد ووقت العقد مختلف وكذا القسم الرابع بمسألة الجنس وقت ثبوت الحقين مختلف أما مسألة
 الأذانة فلان الحق ثبت فيها بالأذانة ووقتها مختلف وفي العبد إذا قتل رجلا عمدا أو خطأ وللمقتول عدا وليان
 الخ فإنه إذا اختار المولى دفع العبد أو قيمة المذبر وقت ثبوت الحقين مختلف لأن حق الساكت كان في القصاص
 والمالي بدل عن القصاص الذي هو حقه الأصلي فسيببه سبب أصله وهو القتل فكان وقت ثبوت حق الساكت
 وقت القتل وحق ولي الخطأ في القيمة إذا العبد المدفوع يثبت عند الدفع لا قبله لأنه صلة معنى والصلوات لا تملك
 قبل القبض فكان وقت الحقين مختلفا فلم تكن في معنى الميراث فكانت القسمة نزاعية وفي جنسية أم الولد
 وجوب الدية لا الذي لم يعفاه ضاف إلى القتل لما قلنا والقتلان اختاف وقتها فكانت نزاعية عندهما (قوله
 نصف لا بالقضاء) لأن دعوى مدعى النصف منصرفه إلى ما يده لتكوين يده محقة فلم ينصف مدعى الجميع
 بلا منازعة فبقى ما في يده لا على وجه القضاء إذ لا قضاء بدون الدعوى واجتمع بينه الخارج وذو اليد فيما في يد
 صاحب النصف فتقدم بينة الخارج (قوله وآخر ثلثها) الأولى ثلثها كما سيوضح (قوله ويأنه في الكافي) هذه
 المسألة في الجمع وشرحه لا ين ملأ حيث قال ولو ادعى أحد ثلاثة في يدهم دار كاهلما والآخر نصفها
 وبرهن كل على ما ادعاه فلتعريض اسم مدعى الكل كاملا ومدعى الثلثين ليشا ومدعى النصف نصرا فهي مقسومة
 بينهم عندنا في حنيقة المنازعة من أربعة وعشرين لكامل خمسة عشر وهي خمسة ثمان الدار وربعه الليث ونتمها
 لنصر بيلانه أن يجعل الدار ستة لأحبا جئنا إلى النصف والثلثين وأقل مخرجهم مائة ستة في يد كل منهم سهمان
 ومعلوم أن بينة كل منهم على ما في يده غير مقبولة لتكون ذل ودان بينة الخارج الأولى في الملك المطلق فاجتمع كامل
 وليث على ما في يد نصر كامل يدعى كاه وليث نصفه وذلك لأنه يقول حتى في الثلثين ثلث في يدي وبقي ثلث
 آخر نصفه في يد كامل ونصفه في يد نصر فلم لكامل نصف ما في يده وهو سهمان والنصف الآخر وهو سهم
 بينهما نصفان فيضرب مخرج النصف وهو اثنان في ستة فصارت اثني عشر ثم كامل ونصر اجتماعا على ما في يد
 ليث وهو أربعة فكامل يدعى كاه ونصر ربعه لأنه يقول حتى في النصف ستة وقد أخذت الثلث الأربعة وبقي لي
 سهمان من الدار وهو سهمان سهم في يد الليث وسهم في يد كامل وثلاثة من الأربعة سلمت لكامل وتمارعا في سهم
 فيضرب مخرج النصف في اثني عشر فصارت الدار أربعة وعشرين في يد كل منهم ثمانية اجتماع كامل وليث على
 الثمانية التي في يد نصر فاربعة سلمت لكامل بلا نزاع لأن ليشا يدعى الثلثين وهو ستة عشر ثمانية منها في يده وأربعة
 في يد نصر وأربعة في يد كامل والأربعة بين كامل وليث نصفين لاستواءهم في المنازعة فحصل لكامل ستة
 وليث سهمان ثم اجتماع كامل ونصر على ما في يد ليث فنصر يدعى ربع ما في يده وهو سهمان فسلمت ستة لكامل
 واستوت منازعتهم في سهمين فصار لكل واحد منهم سهم فحصل لكامل سبعة ونصر سهم ثم اجتماع ليث ونصر
 على ما في يد كامل فليث يدعى نصف ما في يده أربعة ونصر يدعى ربع ما في يده سهمين وفي المال سعة فبأخذ ليث

وقد هما متى ثبتا معا على الشيوع فصولية
 ولا تنازع فليحفظ (ولو الدار في يد أحدهما
 وآخر ثلثها أو برهنوا فثبت عندنا بالنزاع
 وقد هما بالمولد ويأنه في الكافي (ولو برهنوا
 على تنازع دابة) في يدهما أو أحدهما أو غيرهما

اربعون نصر سهمين في يد كامل سهمان فحصل لكامل عمام في يد نصر ستة ومام في يد ليث سبعة ومام في يده
 سهمان فحصل له عمام في يد نصر سهمان ومام في يد كامل اربعة
 فذا ستة والثالث وهو نصر ثلاثة وهي ثمن الدار لانه حصل له عمام في يد ليث سهم ومام في يد كامل سهمان
 وذا ثلاثة وبالاختصار تكرر المسئلة من ثمانية خمسة اثمانها لكامل واربعة سهمان ليث وثمان واحد نصر
 وهذا قول الامام وقال بالعول تقسم ويانه ان الدار بينهم اثلاثا السكامل والليث اجتمعا على مافي يد نصر
 فكامل يدعي كله وليث نصفه فخذ اقل عدده نصف وهو اثنان فيضرب السكامل بكاه سهمين وليث بنصفه
 سهم فعمالت الى ثلاثة ثم السكامل والنصر اجتمعا على مافي يد ليث والسكامل يدعي كله ولنصر ربعه ومخرج
 الربع اربعة فيضرب بربعه سهم وكامل بكاه اربعة فعالت الى خمسة ثم ليث ولنصر اجتمعا على مافي يد كامل فليث
 يدعي نصف مافي يده ولنصر ربعه والنصف والربع يخرجان من اربعة فتجعل مافي يده اربعة لان في المال سبعة
 فنصفه سهمان لليث وربعه سهم للنصر وبقى ربع لكامل فحصل هنا ثلاثة وخمسة واربعة وانكسر حساب الدار
 على هذا وهي متباينة فضر بنا الثلاثة في الاربعة فصارت في عشر ضرب بناها في خمسة صارت ستين ضرب بناها
 في اصل المسئلة ثلاثة بلغت مائة وثمانين في يد ~~كامل~~ واحد ستون فلكامل مائة وثلاثة لان ربع مافي يده
 وهو خمسة عشر سلم واخذ من نصر ثلثي مافي يده وهو اربعون ومن ليث اربعة اثنياسه وهي ثمانية
 واربعون فصار المجموع مائة وثلاثة وليث خمسون لان ليثا اخذ نصف مافي يد ~~كامل~~ وهو ثلاثون وثلاث
 مافي يد نصر وهو عشرون وثلث وهو نصر سبعة وعشرون لانه اخذ خمس مافي يد ليث وهو اثنا عشر وربع
 مافي يد كامل وهو خمسة عشر انتهى حلبي بتصرف وهذا كله اعتبار وتقدير (قوله تاريخه) اي تاريخ البيعة
 والما ذكر الضمير بنا ويل البرهان جوي (قوله بشهادة الظاهر) قال في المنع لان علامة الصدق ظهرت في تاريخه وافق
 تاريخه سنها فترجعت بيته بذلك وفي الاخرى ظهرت علامة الكذب فيجب ردها اه (قوله فلولم يورخا قضي بها
 لذي اليد) الظاهر ان حكم موافقتهما سنها كذلك (قوله فلهما ان كانت في ايديهما) لان احدهما ليس باولي
 من الاخر (قوله قضي بهاله) لانه لما اشكل اي او خالف سقط التاريخان فصار كأنهما يورخا (قوله هو الاصح)
 مقابله ان البيعتين تبطلان في مخالفتها للسنة لظهور كذب الفريقين وترك في يد من كانت في يده (قوله وهذا
 اولى مما وقع في الكفر) اذ تعبير المصنف بقوله وان لم يوافقهما لعمومه اولى من تعبير الكفر بقوله وان اشكل
 انتهى حلبي واصل هذا لصاحب البحر (قوله برهن احدنا رجين) على المدعي عليه وهو زيد (قوله من زيد)
 اي السكاك من زيد (قوله على الوديعة منه) يعني انه اودعه عنده (قوله استويا) فيقضي بالعين بينهما نصفين
 (قوله تصير غصبا) حتى يجب عليه الضمان ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق بالاقرار حتى يرد الي صاحبه
 بخلاف ما اذا خالف بالفعل بلا وجود ثم عاد الى الوفاق جوي اي وهنا قد جحد الوديعة فكان كل من الشارحين
 يدعي على زيد غصبا (قوله الناس احرار) لان الدار دار الحرية اولانهم اولاد آدم وحواء عليهما السلام وقد كانا
 حرين (قوله الا في الشهادة) اي فلا يكتفي فيما بظواهر الحرية بل يسأل عنه اذا طعن الخصم بالرق اما اذا لم يطعن
 فلا يسأل كما في التبيين وذلك لان الظاهر يدفع به الاستحقاق وفي الشهادة اثبات الاستحقاق في المشهود به
 يقول الشاهد وظاهر الحرية لا تكفي لذلك لان الاستحقاق لا يثبت الا بدليل موجب له فان قال الشهود
 نحن احرار لم نملك قط لم يقبل قولهما بالنسبة الى قبول شهادتهما حتى يأتيا بالبينة على ذلك والافهما مصادق
 في قولهما انا احرار لم نملك قط بحسب الظاهر وفي ابي السعود على الاشياء تفسيره في الشهادة اذا شهد شاهدان
 لرجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه هاهنا ههنا وفي لا قبل شهادتهما حتى اعلم انهما احرار وتفسيره
 في الحد اذا قذف انسانا ثم زعم القاذف ان المقذوف عبده فانه لا يحد بالقاذف حتى يثبت المقذوف حرية بالحنة
 وفي القصاص اذا قطع يد انسان وزعم القاطع ان المقطوع يده عبده فانه لا يقتضي بالقصاص حتى يثبت حرية
 وفي الدية اذا قتل انسانا خطأ وزعم العاقلة انه عبده فانه لا يقتضي عليهم بالدية حتى تقوم البينة على حرية
 وقال البيهقي لو كان المدعي به حد او قصاصا سأل القاضي عنهم طعن الخصم اولاً بالاجماع اه لان في القذف اي
 مثلاً الزام الحد على القاذف وفي القصاص اي يجب العقوبة على القاطع وفي القتل خطأ اي يجب الدية على العاقلة
 وذلك لا يجوز الا باعتبار حرية الشاهد لم يثبت الحرية بالحنة لا يجوز القضاء بشئ من ذلك (قوله والقتل) اي

(وارخا قضي لمن وافق سنها تاريخه) بشهادة
 الظاهر (فلولم يورخا قضي بها الذي اليد ولهما
 ان في ايديهما اولى في الثالث وان لم يوافقهما) بان
 خالف او اشكل (فلهما ان كانت في ايديهما
 او كانا خارجين فان في ايديهما كانت في الكفر
 هو الاصح قلت وهذا اولى مما وقع في الكفر
 والا ردوا للمتن في تصدير (برهن احدنا رجين
 على العصب) من زيد (والاخر على الوديعة)
 منه (استويا) لانها بالجد نصير غصبا (الناس
 احرار) بلا بيان (الاف) اربع (الشهادة
 والحسد ود والتقصا من والقتل) ككنا
 في نسخة المصنف

في نسخة العقل وعبارة الاشياء والدية
 ام لا (انه عبده فانه) (فلا وادى على مجهول الحال) (احسن
 قال قوله) (اتمسكه بالاصل) (والا لابس) (الشوب
 الاحق من اخذ الكرم والراكب) (حق) (من اخذ
 الحياض ومن في السرج اولى من ردفه وذو جملها
 عن علق كوزها) (لانه اكثر نصفا) (فالجالب
 على البساط والمتعلق به سواء) (بجبال السبه
 وراكب سرج) (كن معه شوب وطرفه مع الاخر
 لا هدته) (اي طرزه القدر منسوجة لانها ليست
 شوب) (بخلاف جملها) (انها في يد غيرهما وهذا
 لا يقضى لهما الاحتمال انهما في يد غيرهما وهذا
 علم انه ليس في يد غيرهما عيني (الخاصة لمن
 جذوعه عليه او متصل به لئلا في لئلا في الاخر ولو من
 تتداخل انصاف لئلا في لئلا في الاخر ولو من
 خشب فان يكون الخشبة مركبة في الاخرى

في نسخة العقل وعبارة الاشياء والدية
 ام لا (انه عبده فانه) (فلا وادى على مجهول الحال) (احسن
 قال قوله) (اتمسكه بالاصل) (والا لابس) (الشوب
 الاحق من اخذ الكرم والراكب) (حق) (من اخذ
 الحياض ومن في السرج اولى من ردفه وذو جملها
 عن علق كوزها) (لانه اكثر نصفا) (فالجالب
 على البساط والمتعلق به سواء) (بجبال السبه
 وراكب سرج) (كن معه شوب وطرفه مع الاخر
 لا هدته) (اي طرزه القدر منسوجة لانها ليست
 شوب) (بخلاف جملها) (انها في يد غيرهما وهذا
 لا يقضى لهما الاحتمال انهما في يد غيرهما وهذا
 علم انه ليس في يد غيرهما عيني (الخاصة لمن
 جذوعه عليه او متصل به لئلا في لئلا في الاخر ولو من
 تتداخل انصاف لئلا في لئلا في الاخر ولو من
 خشب فان يكون الخشبة مركبة في الاخرى

الخ (قوله لا لئلا) على لكون صاحب اتصال التريبع اولى (قوله على انهما) اي الحائط المتنازع فيه والحائطين المتصلين به (قوله ولذا سمي بذلك) اي لكونهما بنيا معا سمي بالاتصال التريبع قد علمت تفسير اتصال التريبع على قول السكرني وهو ظاهر وتسميته به على قول ابي يوسف باعتبار التريبع في حائطيه بالبنات (قوله يبنى مربعا) هذا انما يظهر على قول السكرني (قوله لا لمن له اتصال ملازقة) بان يكون الحائط المتنازع فيه ملازقا لحائط احدهما من غير ادخال فيه (قوله اوتقب وادخال) هذا محترز قوله في حائط الخشب بان تكون الخشبة مركبة في الاخرى قال البدر العيني وان كان الجدار من خشب فالتريبع ان يكون ساج احدهما مركبا على الاخر واما اذ اتقب وادخل فلا يكون مربعا فلا عبرة به ولا باتصال الملازقة من غير تريبع لعدم المدخلة فلا يدل على انهما بنيا معا انتهى ومثله فيما يظهر النقب في جدار نحو اللبن (قوله اوهرادي) جمع هردي قصبات تضم ملوية بطيات من السكرم قترسل عليها قصبات السكرم كذا في ديوان الادب وصحح فيها الحاء والهاء جميعا وانكر الهاء صاحب الصحاح والرواية في الاصل والسكافي للشهيد بالحاء وفي الجامع الصغير وشرح السكافي بالهاء لا غير انتهى شلبي في الحاشية ملخصا وفي المنخ هي خشبات توضع على الجذوع ويلقى عليها التراب وفي الوافي هي جمع هردي بكسر الهاء وسكون الراء وفتح الدال المهملتين وقصر الالف نوع من النبت وقيل قصب يوضع فوق الحائط فهي كالذرب او المكعب ومثل الهرادي البواري وهي والبوري والبورية والبوري والباري والباريا والبسارية الحصير المنسوج والي يبعه نسب الحسن بن الربيع البواري شيخ البخاري ومسلم كافي القسام ومن (قوله وقيل لذي الجذوع) وصححه السرخسي وصحح الاول الجرجاني وقال في المحيط الايدي في الحائط على ثلاث مراتب اتصال تربيع واتصال ملازقة ومجاورة وتوضع جذوع ومحاذاة بناء ولا علامة في الحائط سوى هذا فالاهم صاحب التريبع فان لم يوجد فصاحب الجذوع فان لم يوجد فصاحب المحاذاة انتهى (قوله وقامه في العيني وغيره) قال العلامة العيني ولو كان لكل منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما لا استواءا في اصل العلة ولا يعتبر بالكثر والقله بعد ان يبلغ ثلاثة وانما شرطت الثلاثة لان الحائط يبنى للتسقيف وذلك لا يحصل بدون الثلاثة غالبا فصارت الثلاثة كالنصاب له ولولا احدهما لثلاثة وللآخر اقل فهو صاحب الثلاثة استحسنه الامام والقياس المناصفة وقد روي عنه ايضا ثم لصاحب الجذوع الواحد او الاثنين حق الوضع لانا حكمنا بالحائط لصاحب الجذوع اي الثلاثة فاكثر بالظاهر وهو يصلح للدفع للاستحقاق فلا يؤول من القلع الا اذا ثبت بالبين ان الحائط لصاحب الجذوع فحينئذ يؤول بالقلع انتهى (قوله فلا يسقط بآراء) اي عن رفع الجذوع لا ابراء لا يكون في الاعيان بل عمافي الذمة (قوله ولا صلح) بشئ عن الوضع لجهة مدة الوضع (قوله ويبيع) اي اذا باع الواضع او الموضوع على حائط داره فلا يشتري حق المطالبة بالرفع (قوله واجارة) اي اذا اجرداره منه لا تسقط المطالبة بالرفع بالاجارة (قوله اشباه من احكام الساقط لا يعود) ذكره وعزا الى البرازية في فصول الاستحلاف ولم اقف عليه فيها فلتراجع ويجوز المقام وسيأتي للشرح في العارية عن الاشياء تلزم العارية فيما اذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه فوضعهما ثم باع المير الجدار ليس للمشتري رفعها وقيل نعم الا اذا شرطه وقت البيع قلت وبالقيل جزم في الخلاصة والبرازية وغيرهما انتهى (قوله وذويت) اي قد وضع يده عليه (قوله في حق ساحتها) بالحاء المهملة هي عرصة في الدار او بين يديها قال في شرح الطحاوي ولو كان العلوي يدا احدهما والسفل في يدا الآخر والساحة في ايديهما ولم يكن لهما ينة وحلفا وكل منهما يدي الجميع يترك السفلى في يدا صاحبه والعلو كذلك والساحة لصاحب السفلى ولصاحب العلو حق المرور في رواية وفي رواية اخرى الساحة بينهما نصفان انتهى (قوله فهي بينهما نصفين) لانهما استويا في استعمال الساحة في المرور ووضع الامتعة وكسر الحطب ونحو ذلك ولم تكن في يدا احدهما دون الاخر انتهى اتفاقا وفي ابي السعود عن الشيخ شاهين ان القسمة تكون على الرأس في الساحة والمنفعة واجرة القسام والتوائب اي المأخوذة ظلما والعاقلة وما يرمى من المركب خوفا من الغرق والطريق انتهى اتفاقا (قوله كالطريق) فانه يستوي فيها صاحب البيت وصاحب المنزل وصاحب الدار اتفاقا وصاحب بيت وماحب بيوت (قوله فانه بقدر الارض) لان الشرب يحتاج اليه لاجل سقي الارض فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضي مخ (قوله برهنا) اي ان السراجان الخ اشار به الى ان اليد لا تثبت في العقار بالتصادق وكذا بالنكول عن اليين لاحتمال انها

للا لئلا على انهما بنيا معا ولذا سمي بذلك
لانه حينئذ يبنى مربعا (لا لمن له) اتصال
ملازقة او تقب وادخال او (هرادي) قصب
وطبق يوضع على الجذوع (بل) يكون (ربن)
الجدارين لوتنازعا ولا يختص به صاحب
الهرادي بل صاحب الجذوع والاخر اتصال
خاتية ولولا احدهما جذوع والاخر حق الوضع وقيل لذي
فلذي الاتصال وتعامه في العيني وغيره واما حق
الجذوع ملحق برفع جذوع وضعف تعليلها فلا يسقط
المطالبة برفع جذوع ويبيع واجارة اشباه من
باب آه ولا صلح ولا يعود فليحفظ (وذويت)
احكام الساقط لا يعود (كذي بيوت) سنها
من دار (في حق ساحتها) اي انما زاعا فيه (فانه بقدر
بجلاف الشرب) اذا تزاها فيه (برهنا) اي ان السراجان
بالارض) بقدر سقيها

في يد غيرهما وان ادعى انهما في يد احدهما فكذلك لا يمكن انهما في يد كل واحد منهما (قوله على يد كل منهما) اي ان لكل منهما يد في يد واحد منهما لانهما في حالة اليد خارجا (قوله بان لن) بتسديد البلاء اي ضرب لينا وهو الطوبى التي عني قال في التبيين وكذا ان لن احدهما اوبى او غرس او فعل شيئا آخر مما يدل على انها في يده انتهى اي فانه بقضى له بها (قوله لوجود تصرفه) قال الرباعي لان التمكن من هذه الاشياء دليل على انها في يده ومحل ذلك اذ لم يبق الاخر برهاننا كما لا يخفى (قوله لان ما ثبت في زمان يحكم بيقينه) فتسديدتهم ثبتت الملك في الحال والماضى (قوله قال قول له) فلا تقبل دعوى احد عليه انه عبده عند انكاره الابينة انتهى درر وهذا لان الاصل ان يكون لكل انسان يد في نفسه بلانة بمعنى الكرامة اذ كونه في يد غيره دليل الاهاية ومع قيام يده على نفسه لا تثبت يد الغير عليه للتنافي بين اليدين جوى (قوله كن لا يعبر عن نفسه) مفهوم من يعبر (قوله لا قراره بعدم يده) حيث اقر على نفسه بالملك وثبتت رقبته بدعوى ذي اليد الخالية عن المعارض لا بقراره فلا يقال ان اقراره بارق ضار محض قالوا يجب ان لا يعتبر خصوصا وهو يمكنه التدارك بعد ذلك بدعوى الحرية لماتة ورا ان التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى لاسيما وقد صدر الاقرار الاول حال عدم التكليف والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب دعوى النسب)

لما فرغ من بيان دعوى الاموال شرع في بيان دعوى النسب وانما قدم الاول لانه اكثر وقوعا فكان اهم ذكرا سنخ (قوله الدعوة نوعان) قال الالتصاق الدعوة الى الطعام بفتح الدال والدعوة في النسب بالكسر هذا اكثر كلام للعرب فاما عدى الرباب فيفتحون في النسب وبكسرون في الطعام كذا رأيت في اما في ثعلب ووكذا ذكر الجوهري (قوله وهو ان يكون اصل العلق في ملك المدعى) اي حقيقة او حكما كما اذا وطئ جارية ابنه فولدت وادعاه فانه يثبت ملكه فيها ويثبت عتق الولد ويضمن قيمتها لولده كما تقدم ثم بعد رقي هذا رأيت الالتصاق جعل الدعوى ثلاثة نالتهاد عوة شبهة وضوء هاد عوة الاب الخ (قوله وهو بخلافه) بان لا يكون العلق في ملك المدعى (قوله واستنداه الوقت العلق) عطف على معلول قال في الدرر والاولى اولى لانها تسبق لاستنداه انتهى حلي (قوله مبيعة) ولو بيعا بخيار للبائع او المشتري اولهما الى وقت الولادة جوى والظاهر انه على قولهما والاولى الخ لانه عند ثلاثة ايام (قوله استجسانا) والقياس ان لا يثبت وبه قال زفر والسافعي لان بيعه اقرار منه بانما امة قبل الدعوة يصير مناصفا (قوله لعلوقها الخ) قال في المخ ولسا ان مبنى النسب على الخفاء فيعني فيه التناقض فتقبل دعواه اذ تيقن بالعلق في ملكه بالولادة للذول فانه كالبينة كالجلدة في اثبات النسب منه اذ الظاهر عدم الزنى منها وامر النسب على الخفاء فقد يظن المرء ان العلق ليس منه ثم يظهر انه منه فكان عذرا في اسقاط اعتبار التناقض انتهى (قوله فيفسخ البيع) لعدم جواز بيع ام الولد منع (قوله ورد الثمن) لان سلامة الثمن مبنية على سلامة المبيع منع (قوله ولكن اذ ادعاء المشتري قبله الخ) قال في حاشية ابى السعود على شرح العلامة مسكين والحاصل ان البائع اذا ادعى ولد المبيعة فلا يخلو اما ان تجب به لاقل من ستة اشهر ام لا والتشائي لا يخلو اما ان تجب به لاقل من سنتين ام لا ثم ذلك لا يخلو اما ان يصدقه المشتري في الدعوة ام لا وكل ذلك لا يخلو اما ان يكون الولد المدعى نسبه حيا او ميتا والاول لا يخلو اما ان يوقع المشتري به ما لا يمكن نقضه كالعتق والتدبير او ما يمكن كالبيع والكتابة والرهن والاجارة والهبة ام لا وكذلك الام على هذا التقسيم اما ان تكون وقت الدعوة حية او ميتة فان كانت حية فاما ان يكون المشتري اوقع بها ما لم يمكن نقضه وهو العتق والتدبير او ما يمكن وهو البيع وما عطف عليه والتزويج اذا عرف هذا فنقول اذا ادعى البائع ولد المبيعة ينظر اذا اجابته به لاقل من ستة اشهر وهو حي لم ينصف بالعتق والتدبير ولم يسبقه المشتري في الدعوة ثبت النسب من البائع مطلقا صدقه المشتري ام لا فالاعتقيد بالحياة لا احتراز عن الوفاة حيث لا يثبت نسبه لان الحقوق لا تثبت للميت ولا عليه والتقييد بعدم التصافه بالعتق والتدبير للاحتراز عما اذا اعتقه المشتري او بده فادعاء البائع حيث لا يثبت نسبه ايضا لان ثبوت نسبه يستلزم نقض عتقه او تدبيره وكل منهما بعد وقوعه لا ينتقض بخلاف ما اذا ادعاء بعد ان اوقع المشتري فيه تصرفا يمكن نقضه حيث يثبت نسبه وتنفذ

(على يد) لكل منهما (في ارض قضى بينهما)
 قد خفف (ولو برهن عليه) اي على اليد (احدهما)
 او كان تصرفه (اي على اليد) الملك في الحال (لان)
 لوجود تصرفه (اي على اليد) ملكه مالم يوجد
 الشهود ارض هذا العين كان ملكه مالم يوجد
 ما ثبت في مازن يجوز (يبرهن بنفسه) اي يعقل
 المزبل درر (صحي) يعبر عن نفسه (لانه في يد نفسه)
 ما يقول (قال ابا حنيفة) (لانه في يد نفسه)
 كالبايع (فان قال اليد) كن لا يعبر عن نفسه
 (قضى) به (لذي اليد) كن لا يعبر عن نفسه
 لا قراره بعدم يده (فان كان في دعوى
 مع البرهان) كما تقرر ان التناقض في دعوى
 الحرية لا يمنع صحة الدعوى والله سبحانه
 وتعالى اعلم (باب دعوى النسب)
 الدعوة نوعان (باب دعوى النسب)
 اصل العلق في ملك المدعى ودعوه محرم
 وهو بخلافه والاول اقوى اسبقه واستنداه
 لوقت العلق واقتصار دعوة التحريم على الحال
 ويستفهم (مبيعة) ولد لاقل من ستة اشهر
 من بيعت فادعاء (البائع) ثبت نسبه
 استنداه بالعلقها في ملكه ومبنى النسب على الخفاء
 مبنية في التناقض (و) اذا جئت استندت
 فلو صارت ام ولده فيفسخ البيع ويرد الثمن (و)
 لكن (اذا ادعاء المشتري قبله) ثبت نسبه (منه)

هذه التصرفات والتقييد بعدم سبق المشتري البائع في الدعوة للاحتراز عما اذا ادعاه قبله فان النسب منه يثبت ولا يتصور ثبوت النسب من البائع بخلاف ما اذا ادعاه معه او قبله حيث لا تعتبر دعوة البائع لان دعوة البائع اقوى لامتدادها الى وقت العلوق بخلاف دعوة المشتري فانها تقتصر ولا تستند لعدم كون العلوق في ملكه وتعامه فيها (قوله ثم استولدها) فيه ان الثمرة آتت قبل الولادة (قوله واميتها) بالرفع عقفا على نسبه (قوله وقيل يحمل) لم يذكر لفظة قيل في عبارة المنع وغيرها (قوله لان دعوته محجوزة) فيه انها دعوة استيلاء ايضا الا ان يقال انها دعوة تحرير بعد دعوة البائع (قوله وكذا ثبت من البائع لادعاه بعد موت الام) اي وقد ولدت لاقل من ستة اشهر وذلك لان الولد هو الاصل في النسب لانها تستقيم منه الحرية الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم اعتقها اولادها فالثابت لها حق الحرية وله حقيقة الحرية والحقيقة الاولى من الحق فيستتبع الادنى ولا ينضره فوات التبعية افاده المصنف (قوله لقوات الاصل) وهو الولد لان حريتها تستفاد من الولد كما في ولان الولد استغنى بالموت عن النسب (قوله وقال حصته) اي الولد والخلاف مبنى على ان ماليتها ام الولد غير مقبوضة عند ابي حنيفة في العقد والغصب فلا يضمنها المشتري وعندهما مقبوضة فيضمنها فاذا رد الولد ونها يجب على البائع رد حصته ما سلم له وهو الولد كيلا يجمع بدل ومبدل في ملكه ولا يجب رد حصته الام وكان ينبغي على قولهما رد ثمن الام من البائع ثم يرجع البائع بقيتها لانه لم يملك البيع لم يجب فيه الثمن ولا يكون لاجراء البيع منه حصته بل يجب على المتعاقدين رد الثمن واجيب بانه لعل مرادهم ما ذكر بناء على ان الغالب تساوى الثمن والقيمة انتهى (قوله والولد) الواو بمعنى الواجوزة للجمع (قوله كونهما) حتى لو اعتق الام لالولد فادعى البائع انه ابنته صحت دعوته وثبت نسبه منه ولو اعتق الولد لالام لم تصح دعوته لافي حق الولد ولا في حق الام اما الاول فلانها ان صحت بطل اعتاقه والعتق بعد وقوعه لا يحتمل البطلان واما الثاني فلانها تباع له فاذا لم تصح في حق الاصل لم تصح في حق التبعية ضرورة انتهى من (قوله لانه ايضا لا يحتمل الابطال) لثبوت بعض اثار الحرية كاستناع التملك للغير انتهى من (قوله ويرد حصته اتفاقا) اي فيما اذا اعتق المشتري الام او پدرها فقط دون الولد (قوله وكذا حصتها ايضا) اي في التدبير والاتفاق واجبا في الموت فردد حصتها ايضا عند ابي حنيفة قول واحد وقد تقدم قريبا (قوله على الصحيح من مذهب الامام) لان ام الولد لا تقيدها عنده ولا تضمن باله قد فوضواخذ بزعمه (قوله ونقله في الدرر والمنع عن الهداية) ونظيره الا نقض بان محمد انص عن الامام في الجامع الصغير وفي الاصل ان الولد يرد بالحصه من الثمن وكذا الكونى والقبض اوى كل منهما في مختصره وكذا شمس الاثمة البيهقي في الشامل والكفاية والواو اليه في شرح الجامع الصغير فظهر ان ما جرى عليه في الهداية مرجوح وان صححه كما ذكره عزى زاده وكيف يقال يسترد كل الثمن والبيع لم يبطل في الجارية حيث لم يبطل اعتاقه بل يرد حصه الولد فقط كما في الزباني والفرق على هذين الموت والعتق ان القاضى ككذب البائع فيما يزعم من كونه ام ولد حيث جعله معتقة من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التكذيب في فصل الموت فيؤخذ بزعمه فيسترد حصتها ايضا درر عن الكافي وطريق رد حصته الولد في اعتاق المشتري الام ثم دعوة البائع الولد ان يقسم الثمن على قبة ثمة وتعتبر قيمة الام يوم القبض لانها دخلت في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لانه صار له قيمة بالولادة كذا في الرمز وغيره (قوله على خلاف ما في الكافي عن المبسوط) من انه لا يرد حصتها عنده ايضا وقد تقدم ذلك في العبارة السابقة (قوله وقيل لا يرد حصتها في الاعتاق بالاتفاق) هو المعتمد كما تقدم وهذا من ثمة عبارة المواهب فلا يعترض بانه مكر لانه عين ما في المبسوط (قوله لا اكثر من حولين) مثله تمام الحولين حلبي عن الشرنبلالية (قوله ثبت النسب بتدقيقه) اذ عدم ثبوته لرعاية حقه وان صدقه زال ذلك المانع ولم يبطل بيعه الجزم بان العلوق ليس في ملكه فلا تثبت حقيقة العتق ولا حقه لانها دعوة تحرير وغير المالك ليس من اهله (قوله على المعنى اللغوي) اي انها كانت زوجته واتت منه بولد وليست ام ولد بالمعنى الاصطلاحي وهي من استولدها في ملكه لما تقدم من ثبوت انها في غير ملكه (قوله نسكا) اي ان المشتري انكسها له بعد ان دخلت في ملكه واستولدها وبطل الولد حكم ولد امة الغير المنكوحه فيكون للمشتري والغصب ثابت من البائع وفي الشرنبلالية ويبقى الولد عبدا فهو كالاجنبي اذا ادعاه لانه يتصادقهما ان الولد من البائع لا يثبت كون العلوق في ملكه لان البائع لا يدعى ذلك وكيف يدعى والولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين

لوجود ملكه واميتها باقراره وقيل يحمل على انه كسها ثم استولدها ثم اشتراها (ولادها معه) اي مع ادعاه البائع (او بعده لا) لان دعوتها تحرير والبائع استيلاء فكان اقوى كما مر (وكذا) ثبت من البائع (لادعاه بعد موت الام) بطلان خلاف موت امه (وبسرد وبأخذها) البائع بعد موته (واجتافهما) المشتري كل الثمن (وقال حصته) كونهما في اي اعتاق المشتري الام والولد (لانه ايضا لا يحتمل الحكم والتدبير كما لا يخفى اتفاقا ملحقا بغيره وكذا الابطال ويرد حصته اتفاقا) من مذهب الامام حصتها ايضا على الصحيح من مذهب الامام كما في القهستاني والبرهان ونقله في الدرر والمنع عن الهداية على خلاف ما في الكافي عن المبسوط وعبارة المواهب وان ادعاه بعد عتقها او موتها ثبت منه وعليه رد الثمن واكثرها يرد حصته وقيل لا يرد حصتها في الاعتاق بالاتفاق انتهى (ولولدت) الامة المذكورة (لا اكثر من حولين) من وقت البيع وصدقه المشتري ثبت النسب (بتدقيقه) وهي ام ولد على المعنى اللغوي (نسكا) اي ان المشتري انكسها له بعد

فإن كان سادنا بعد زوال ملك البائع وأذا لم يثبت العلوق في ملك البائع لا يثبت حقيقة العتق الولد ولا حق العتق
للامنة ولا يظهر بطلان البيع ودعوى البائع هنا دعوة تحرير روع غير المالك ليس باهل لها انتهى (قوله محمدا) علة
لقوله نكاحا اي فهو ولد نكاح لا زنى جلاله (قوله بحكمه كالاول) يعنى يثبت نسبه واميتها وينسخ البيع
ويرد الثمن لاحتمال ان يكون العلوق في ملك البائع انتهى درر وشربلالية قال ابو السعود والحاصل ان رد
الدعوة فيما اذا جاءت به لاكثر من ستة اشهر لولا التصديق لافرق فيه بين ما اذا جاءت به لاقل من سنتين او لاكثر
الامن جهة ثبوت الاستيلاد للام بعد التصديق ونقض البيع ورد الثمن اى في الاقل منهم بدون الاكثر انتهى
بنصرف (قوله والا لا) اى الا يصدقه بان كذبه ولم يدعه او ادعاه او سكنت فانه لا يجزى حكم الاول فيه فهو اعم
من قوله ولو تنازعا (قوله ولو تنازعا) فقال البائع بعثا لك منذ شهر والولد منى وقال المشتري لاكثر من ستة اشهر
والولد ليس منك (قوله فالقول للمشتري اتفاقا) لانه ينكر دعوى البائع نقض البيع (قوله وكذا البينة
له عند الثاني) لانه اثبت زيادة مدة للشرآ (قوله خلافا لثالث) فقال البينة بينة البائع لانه يثبت نسب
الولد واستيلاد الامة ونقض البيع جوى عن الكفاى (قوله والاخر لا صكك) اى ولم يكن بينهما ستة اشهر
(قوله ثبت نسبهما) اى التوأمين من البائع لانهما خلقا من ماء واحد واذا صحت الدعوى فيهما كانت في حكم
اول مسئلة من الفصل فيفسخ البيع ويرد الثمن فتأمل وفي الاتفاقى عن المغرب يقال هما توأمين كما يقال هما
زوجان وقولهم هما توأم وهما زوج خطأ اه (قوله لكون العلوق في ملكه) اى فهو كالبينة الشاهدة على
مدعاه وهذا بعيد تقييد المصنف فقوله باع من ولد عنده اى وعلق عنده اما اذا كان العلوق عند غيره والوضع
عنده فهى دعوة تحرير (قوله لان البيع يحتمل النقض) اى وماله من حق الدعوة لا يحتمل فينتقض البيع
لاجله (قوله اورنه منه) كذا في نسخة ولا وجود للفظ منه فيما شرح عليه المصنف ولا في اصله الذى نقل عنه
وهو الدرر والضمير في الافعال راجع الى المشتري (قوله يعنى علقا) باقى محترزه (قوله وهو حرة الاصل)
اى فى الذى اعتقه لان الذى عند البائع ظهر انه من الاصل فاقتضى كونه الاخر ايضا كذلك لاستحالة كون
احدهما حرا الاصل والاخر رقيقا وقد خلقا من ماء واحد (قوله حتى لو اشتراها حبل) قال فى التبيين هذا
اذا كان العلوق فى ملكه واما اذا لم يكن العلوق فى ملكه بان اشتراها بعد الولادة او اشترى امها وهى حبل
بهما او باعها لغيره فهما لاكثر من سنتين فيثبت نسبهما ايضا لانهما لا يفرقان فيه لما ذكرنا لكن لا يعتق الذى
ليس فى ملكه وان كان المشتري قد اعتقه لان هذه الدعوى دعوة تحرير لعدم العلوق فى الملك فلا يملكه الا من
يملك الانشاء فلذا شرط لنزول العتق عليه ان يكون فى ملكه بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا كان العلوق
فى ملكه حيث يعتقان جميعا لانها دعوة استيلاد فيستند من ضرورته عتقهما بطريق انهما حرا الاصل قتيين
انه باع حرا انتهى حبل (قوله فلا تصح دعواه ابدا) وان جحد العبد وهذا عند الامام وعندهما تصح دعواه
ان جحد العبد ووجه قول الامام ان الاقرب بالنسب من الغير اقربا بما لا يحتمل النقض فلا تصح دعوة المقر بعد
ذلك وانما قلنا انه لا يحتمل النقض لان فى زعم المقرانه ثابت النسب من الغير والنسب اذا ثبت لا ينتقض بالجنود
والتكذيب ولهذا الوعد المقر له الى تصديقه جاز وثبت النسب منه وصار كالمقر له لم يصدقه ولم يكذبه انتهى (قوله
وقد افاده) هو نظيره لاعتنه (قوله الغائب) اتفاقا (قوله خلافا لهما) فقا لا تصح دعوة المقر بعد جحد
المقر له ان يكون انه لان اقراره بطل بجحد المقر له نصارك انه لم يقر وقد تقدم توجيه قول الامام وذكره المؤلف
(قوله فلا حاجة الى الاقرار به نائيا) بان يقول هو ابني (قوله كما زعمه من لا خسرو) راجع الى المنى الذى هو السهم
ونصه قال هذا الولد منى ثم قال هذا الولد ليس منى ثم قال منى صح اذا اقراره بانه منه تعلق حق المقر له اذ ثبت
نسبه من رجل معين حتى ينتفى كونه محلوفا من ماء الزنى فاذا قال ليس منى هذا الولد لا يملك ابطال حق الولد
فاذا عاد الى التصديق صح اقول قد وقع العبارة فى العمادية والاستروضية هكذا قال هذا الولد ليس منى ثم قال
هو منى صح اذا اقراره بانه الخ الظاهر انه سهم من الناسخ الاول يدل عليه التعديل الذى ذكره لانه يقتضى
ان يكون هناك ثلاث عبارات تفيد الاولى اثبات البنوة والثانية نفيها والثالثة العود الى الاثبات
والمدكور فيهما عبارتتان فقط انتهى حبل (قوله كما افاده الشربلالي) راجع الى التنى الذى هو عدم السهم
ونصه والذى يظهر لى ان اللفظة الثالثة وهى قوله ثم قال هو منى صح ليس له فائدة فى ثبوت النسب لانه بعد

جلالته على الصالح بنى لولدت فيما بين الاهل
والاكثر ان مدقه بحكمه كالاول لاحتمال العلوق
شربلالية وشرح مجمع وفيه لو ولدت عند
المشتري ولدين احدهما لادون ثبت نسبهما
والاخر لاكثر من ادعى البائع الاول ثبت نسبهما
بلا تصديق المشتري (بايع من ولد عنده وادعاه
فى ملكه) (ورد به) لان البيع يحتمل النقض
او كذا الحكم (لو كاد الولد اورنه او اجره
ثم ادعاه) فثبت نسبه وورد هذه التصرفات
بمختلف الاعتراف كما مر (بايع احد التوأمين
المولودين) يعنى علقا ولدا (الاخر ثبت
المشتري ثم ادعى البائع) الولد (الاخر ثبت
نسبهما وبطل عتق علقتا فى ملكه حتى
وهو حرة الاصل لم يطل عتقه لانها دعوى تحرير
لو اشتراها حبل وغيره وبزم به المصنف ثم قال
فقتصر معنى دعوى البائع ان يقر البائع
وحبل اسقاط فلا تصح دعواه ابدا محتملي
انه ابن عبده فلان (قال) عمرو (لصلى معه) ومع
وقد افاده بقوله (قال) لغائب (جحد زيد بنوته)
غير معنى (هو بن زيد) واصله (جحد زيد بنوته)
لم يكن اباه (ابا) وان (وان) لا يحتمل النقض بعد
خلافا لهما لان النسب لا يثبت بعد كذبه صح ولذا قال
تبوة حتى لو صدقه بعد كذبه صح ولا حاجة
لصلى هذا الولد منى ثم قال ليس منى لا يصح نفيه
لانه بعد الاقرار به لا ينتفى بالنفى فلا حاجة
الى الاقرار به نائيا ولا سرفى عبارة العمادى
كما زعمه من لا خسرو كما افاده الشربلالي

الاقرار به لا يتنى بالنفي فلا يحتاج الى الاقرار به بعده فليتأمل انتهى وان خبير بان استظهار الشربلالي
 وان كان صحيحا لا يتنى السمو عن عبارة الكتاين نظرا الى التعليل انتهى حلي (قوله وهذا اذا صدقه الابن الخ)
 التصديق انما يأتي في الاقرار بهي يعبر عن نفسه (قوله وامادونه فلا) لانه اقرار على الغير بانه جرحه انتهى درر
 اي خلايم التصديق ذلك الغير (قوله قبل) لانه اقرار على نفسه بانه جرحه انتهى درر (قوله وبين جهة الارث)
 قال في جامع القصولين اذا ثبت الورثة لا يصح ما لم يعين جهة الارث انتهى (قوله ولو ادعى بنوة العم) عبارة
 الدرر ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجد صح بخلاف دعوى كونه ابن عمه حيث يشترط فيها ذكر اسم الجد كما في
 العمادية اه حلي (قوله ولا تسلم) اي بينة الارث كما في جامع القصولين (قوله فلو اقر) اي المدعى عليه (قوله به)
 اي بالبنوة وبالموروث (قوله والدافع على الابن) على معنى من او متعلق بمعدوف اي ويرجع الدافع على الابن
 (قوله ولو انكر) اي المدعى عليه دعوى البنوة (قوله والصحيح تخليفه) اي تخليف المنكر على العلم اي على انه
 لا يعلم انك ابن فلان فاذا اراد الولد اخذ المال كافا قامة البينة على مدعاه (قوله ثم يكاف الابن) اي بعد الحلف
 (قوله وتسامه في جامع القصولين) حيث قال ولو نكل يصير مقرأ بنسب وموت وما ركا لو اقر به ماصريحا
 وانكر المال ولو كان كذلك لا يجعل القاضي الابن خصما في اقامة البينة على اثبات المال ولكن يجمله خصما
 في حق التخليف على المال واخذ منه فيخلفه بنا انتهى (قوله من الفصل السابع والعشرين) هو في الثمانين
 والعشرين (قوله والاسلام ما لا) لظهور دلائل التوحيد لكل عاقل وفي العكس يثبت الاسلام تبعا
 ولا يحصل له الحرية مع الجزع عن تحصيلها واستنساخها الاكل بخالفته لقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
 ودلائل التوحيد وان كانت ظاهرة لكن الالف مع الكفار مانع قوي الا ترى ان آباء كفروا مع ظهور
 ادلة التوحيد ويؤيده اذ الذمية المطلقة احق بولدها المسلم ما لم يعقل الايمان او يحتج ان باء الكفر للنظر
 قبل ذلك واحتمال الضرر بعده واجاب بان قوله تعالى ادعهم لا بانهم يوجب دعوة الاولاد لا بانهم ومضى
 النسب اب لان دعوته لا تحتل النقض فتعارضت الايتان وكفر الاباء جحد والاصل عدمه الا ترى الى
 انتشار الاسلام بعد الكفر في الافاق واما الحضارة فتركتها لا يلزم منه رقت انتهى بخلاف ترك النسب هنا
 فان المصير بعده الى الرق وهو ضرر عظيم لاحالة انتهى (قوله وجزم ابن الكمال بانه يكون مسلما) اي تبعا
 للدار وانبأ للكافر بالدعوة كما صرح به فيه لان حكمه حكم دار الاسلام وفيه انه لا عبرة للدار مع وجود احد
 الابوين انتهى حلي قال في المنع ولو كانت دعوتهم مدعوة البنوة قائم لم اتر ترجع الاسلام وهو اوفر النظرين
 انتهى (قوله ان ادعيه) هذا اذا كان النكاح بينهما ظاهرا وان لم يكن النكاح ظاهرا بينهما يقضي بالنكاح
 بينهما هندية عن شرح الطحاوي (قوله والافقية تفصيل) قال في الهندية ولو ادعى الزوج اولاه بانه من غيره
 رهوف يديه يثبت النسب من غيرهما فبعد ذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منها وان ادعت المرأة اولاه ابنا
 من غيره رهوف يديها فادعى الرجل انه ابنه من غيرها بعد ذلك فان كان بينهما نكاح ظاهرا لا يقبل قولها
 فهو ابنتها وان لم يكن بينهما نكاح ظاهرا فالقول قولها ويثبت نسبها منها اذا صدقها ذلك الرجل يدل هذا اذا
 كان الغلام لا يعبر عن نفسه اما اذا كان يعبر عن نفسه وليس هنالك رق ظاهرا فالقول قول الغلام ايهما
 صدقه يثبت نسبها منه تصدقه كذا في السراج الوهاج (قوله فهو لمن صدقه) فلو لم يصدقهما جميعا فالظاهر
 ان العبرة لقوله (قوله لان قيام ايديهما الخ) على قوله فهو ابنتها والاولى ذكره عدده (قوله ولو ولدت امة) اي من
 المشتري وادعى الولد جوى (قوله غرم الاب قيمة الولد) ولا يفرم الولد حتى لو كان الاب ميتا تؤخذ من تركته
 ولا ولاه للمستحق عليه لانه علق حر الاصل وانما قدم الرق ضرورة القضاء بالقيمة فلا تعد ومحلها (قوله يوم
 الخصومة) لا يوم القضاء ولا يوم الولادة وقال الطحاوي يغرم قيمة الولد يوم القضاء (قوله لانه معزور) اي والامة
 ملك للمستحق والولد جرحها فاستوجب المستحق النظر اليه والمغزور معذور وقديني الامر على سبب صحيح
 فوجب الجمع بين النظرين مهما امكن وذلك يجعل الولد حرا الاصل في حق الاب ورقيقا في حق المستحق
 لان استحقاق الاصل سبب استحقاق الجزء فيضمن الاب قيمته يوم الخصومة (قوله قلنا قال) اي لكون المغزور
 من اعتمد في وطئه على ملك بين الخ اي ولم يعقد بالشراء فعلم ان قول المصنف اولاه اشتراها اتفاقا (قوله وكذا
 الحكم لوملكها بسبب آخر) كما لوملكها اجرة عين له اجرها وانما بها او تصدق به ساغايه او وصى له بها الا ان

وهذا اذا صدقه الابن وامادونه فلا اذا عاد
 الابن الى التصديق لبقاء اقرار الاب ولو انكر
 الاب الاقرار فبرهن عليه الابن قبل وامادونه
 بانه اخوة فلا يقبل لانه اقرار على الغير (فروع)
 لو قال لسبب وارثه ثم ادعى انه وارثه وبين جهة
 الارث صح اذا تناقش في النسب حلف ولو ادعى
 بنوة العم لم يصح ما لم يذكر اسم الجد ولو برهن
 انه اقر له بانه تقبل لثبوت النسب اودا فمن
 ولا تسلم الا على خصم هو وارث اودا فمن
 او مدعي او موصى له ولو احضر رجلا كيدي
 عليه حقا لايه وهو مقرب اولاه اثبات
 نسبه بالبينة عند القاضي بحضور ذلك الرجل
 ولو ادعى اذ ناعن ابيه فلو اقر به امر بالدفع اليه
 ولا يكون قضاء على الاب حتى لو جاء حيا باخذه
 من الدافع والدافع على الاب ولو انكر فبيل للابن
 برهن على موت ابيه والعلم بانه ابن فلان وانه
 والعصم تخليفه على العلم بانه ابن فلان وانه
 مات ثم يكاف الابن البينة بذلك وتسامه في جامع
 القصولين من الفصل السابع والعشرين
 (ولو كان الصبي مع مسلم وكافر قال المسلم
 هو عدي وقال الكافر هو ابني فهو حر
 ابن الكافر) انبأه بانه يكتفون مسلما لان
 وجزم ابن الكمال بانه يكتفون مسلما لان
 حكمه حكم دار الاسلام وعزاه التحفة فليحفظ
 (قال زوج امرأة لصبي معها هو ابني من
 غيره وقالت هو ابني من غيره فهو ابني من
 ان ادعيها معا والافقية تفصيل (قوله فلو ولدت امة) اي من
 وهذا (لو غير معزور) بان كان معبرا (فهو من
 صدقه) لان قيام ايديهما فاستوجب المستحق
 منها (ولو ولدت امة اشتراها فاستحق
 الاب قيمة الولد) يوم الخصومة لانه يوم المنع
 (وهو حر) لانه معزور والمغزور من بطل امرأة
 معتد على ملك بين الخ اي ولم يعقد بالشراء فعلم ان قول المصنف اولاه اشتراها اتفاقا (قوله وكذا
 قلنا قال (وكذا) الحكم لوملكها بسبب آخر) كما لوملكها اجرة عين له اجرها وانما بها او تصدق به ساغايه او وصى له بها الا ان

للموهوبة والمنطقية بها والموصى بها القادما بالسعود (قوله وارثه له) اي لومات الولد وتربته مالا فهو لا يبه ولا يفرم شي لان الارث ليس بعوض عن الولد فلا يقوم مقامه فلم يجعل سلامة الارث كسلامته (قوله فان قتله ابوه) انما غرم لان المنع تحقق بقتله (قوله لاشي عليه) لان المنع لا يتحقق فيما لم يصل اليه (قوله لزمه بقدره) اعتبارا للبعوض بالكل (قوله في الصورتين) اي صورتى الملك والتزوج وانما يرجع في صورته المشتراة والمجعولة ابخرة كما تقدم اما في صورة الملك فلان المانع صار كتيلا بما شرطه من البديل لوجوب سلامة البديلين في البيع ولما سلم الثمن للبائع وجب سلامة المبيع للمشتري فذلك يجعل البائع كفيلا لملكه البديل ولانه ضمن سلامتها من عيب والاستحقاق عيب واما في صورة النكاح فلان الاستيلاء مبني على التزوج وشرط الحرية صار كوصف لازم للتزوج فقل اي المزوج فائلا انا كفيلا بما لزم في هذا العقد بخلاف ما اذا اخبره رجل انها حرة واخبرته هي وتزوجها من غير شرط الحرية حيث يكون الولد رقيقا ولا يرجع على المخبر بشي لان الاخبار بسبب محض لان العقد حصل باختيار الرجل والمرأة وانما يأخذ حكم العلة بالغرور وذلك باحدا من بالشرط او بالمعاوضة (قوله ولو هالكه) يعني اذا هلكت عند المشتري فضمنه اي المستحق قيمتها وقيمة الولد فانه يرجع على البائع بثمنها وبقيمة الولد لا بما ضمن من قيمتها لانه لما اخذ المشتري قيمتها صار كأنه اخذ عينها وفي اخذ العين لا يرجع الا بالثمن فكذا في اخذ القيمة (قوله وكذا لو استولاهما المشتري الثاني) فان المشتري الثاني يرجع على المشتري الاول بالثمن وبقيمة الولد (قوله فقط) ولا يرجع بقيمة الولد عند الامام وقال لا يرجع عليه بقيمة الولد ايضا لان البائع الاول ضمن للثاني سلامة الولد في ضمن البيع ولم يسله حيث اخذ منه قيمة الولد فيرجع به عليه كافي الثمن والرد بالعيب ولا يحنث ان البائع الاول ضمن للمشتري سلامة اولاده دون اولاد المشتري منه لان ضمان السلامة انما يثبت بالبيع والبيع الثاني لا يضاف اليه وانما يضاف الى البائع الثاني لمباشرة باختياره فينقطع به سبب الاول بخلاف الثمن لان البائع الاول ضمن للبائع الثاني سلامة المبيع ولم يسله فلا يسلم لبائعه الثمن وبخلاف الرد بالعيب لان المشتري الاول استحقه سليما ولم يوجد انتهي ميع (قوله منافعها) اي منافع يضعها كافي الزبلي (قوله التناقض في موضع الخفاء عفو) منه الاقرار بالرضاع فلو قال هذه رضيعتي ثم اعترفت بالخطأ يصدق في دعواه الخطأ وله ان يتزوجها بعد ذلك وهذا مشروط بما اذا لم يثبت على اقراره بان قال هو حق او صدق او كذبت او شهد عليه شهود بذلك او ما في معنى ذلك من الثبات اللفظي الدال على الثبات النفسي ومنه تصديق الورثة الزوجية على الزوجية ودفع الميراث لها ثم دعواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع منه فانها تسع دعواهم لقيام العذر لهم حيث استحبوا الحال في الزوجية وخفيت عليهم البيونة ومنه ادنى المكتاتب بدل الكتابة ثم ادعى العتق قبل الكسبية قبل لانه يحق عليه العتق ومنه استأجر دارا ثم ادعى ملكها على المؤجر وانهم لم يصوتوا الى المستأجر ميراثا عن ابيه اذ هو عيال محض ومنه استأجر ثوبا مطويا في جراب او منديل او غير ذلك فلما نثره قال هذا متاعى تسع دعواه وتقبل بيئته فالدعوى مسجوعة مع التناقض في جميع هذه الصور مطلقا لمطلق العذر على الرابع على المفتي به انتهى من حواشي الاشباه (قوله لا تسع الدعوى) اي من اي مدع كان كفرهم دأثن ومودع هذا وقد تقدم ان دعوى انه وارث تسع على الدأثن والمديون (قوله على غريم ميت) بالاضافة والمراد به دأثن الميت كما هو المتبادر من البيرو واستظهر المجوى انه مديون الميت (فرع) قال في خزانة الاكل لومات رجل في بلد بعيد وتربته مالا وادعى رجل عليه دينا وورثته في بلد منقطع عنه فان القاضي ينصب له وصيا ويسمع بيئته ويقضى له بالدين ولو لم يكن منقطعا لا تسع بيئته على غير الوارث انتهى (قوله الا اذا وهب الخ) استثناء منقطع قال المقدسي هذا صادق بما لو وهب جميع ماله في صحته ثم مات وهذا لا يكون خصما لمن له دين نعم ان كان فيما وهبه عين موصوبة ونحوها كان خصما للمدعيها فبطل على ان الهبة صدرت في مرض الموت لانه لا تكون وصية وفي البرازية ان الموصى له بجميع المال او ما زاد على الثلث خصم لعدم الوارث لان استحقاق الزائد على الثلث من خصائص الوارث فليحق بالوارث جوى (قوله لكونه زائدا) اي على الثلث كما تقدم وفي نسخة زائداى صاحب يد والصواب الاول كما ذكر في البرازية (قوله ليبرهن فيمكن من الرد) لانه ان قبله بغير قضاء لم يكن له الرد انتهى وظاهر ان ذلك فيما اذا كان بائعه مملوكا

لما سبب كان صبي (كالزوجها على انها
من قولن له ثم استحققت) غرم قيمة ولده
(فان مات الولد قبل الخصومة فلا شيء على ابيه
وارثه له) لانه من الاصل
لعدم المنع كما مر (وارثه له) لا يرد عليه
في حقه فبرئته (فان قتله ابوه او غيره) وقبض
الاب من دينه قدر قيمته (غرم الاب بقبضه)
المستحق كما لو كان حيا ولو لم يقبض شي لاشي
عليه وان قبض في الصورتين (كما يرجع بثمنها
بها) اي بالقيمة في الصورتين وكذا لو استولاهما
ولو هالكه (لكن انما يرجع الموهوب
المشتري الثاني لكن فقط كافي الثمن
على البائع الاول الذي اخذ منه المراجعة
وغيرها) لا يفرها (لكن انما يرجع الموهوب
للزوجه باستيفاء منافعها كما مر في باب المراجعة
والاستحقاق مع مسائل التناقض (فرع)
في منقرات القضاء ويجوز ان لا تسع المدعى
التناقض في موضع الخفاء عفو ماله لا جنبي
على غريم ميت الا اذا وهب جميع ماله لا يجوز
وسيله فانها تسع عليه لكونه زائدا لا يجوز
للمدعى عليه الانكار مع علمه بالحق الا في دعوى
الوصف ليبرهن فيمكن من الرد

بأشراء من آخر ما إذا كان موروثا أو موهوبا أو وصى به أو بنا جاهلا يشكر البتة وصورته ان لا يكون عالما
 بالعيب قبل البيع والا كان راضيا به فلا يتمكن من الرد قال الجوى ويلحق بدعوى العيب دعوى استحقاق
 المبيع فيسوغ للمشتري انكاره حتى يثبت مدعى الاستحقاق ليمكن المشتري من الرجوع على بائعه بالثمن
 اذ لو اخذه المستحق منه باقراره لم يرجع وزيد عليهما الوكالة والوصية فلا يثبت كون المرعى وصيلا او وصيا
 الا بالدعوى على خصم جاحد فيلحق هذان بهما ايضا حتى لو دفع اليه المال بمجرد دعواه انه وكيل او وصى قبل
 الثبوت يضمن انتهى موضحا (قوله اذا علم بالدين) اي او بالنسب كذا يفهم من عبارة العلامة الخافوق في قضاواه
 انتهى ابو السعود ويلحق بالوصى احد الورثة اذا ادعى عليه الدين فانه لو اقر بالحق لزمه الكل من حصته
 وان انكر فاقبض عليه البينة يلزم من حصته وحصتهم جوى والظاهر ان في المستثنين قولين ابو السعود وبأني
 ما يقبضه (قوله دعوى دين على الميت) قال في تصوير الازدهان من ادعى دين على الميت اي وبرهن عليه بحلفه
 القاضي بلا طالب الوصى والوارث بالله ما استوفيت من المديون ولا من احد اذ اء اليك عنه ولا قبضه لك قابض
 باهر ولا ابرأته منه ولا شيئا منه ولا اخلت بشئ من ذلك احدا ولا عندك به ولا بشئ منه رهن كذا في البرازية
 قال في الوالولية وفي كل موضع يدعى حقا في التركة واثبته بالبينة فانه يحلف بغير خصم لانه ما استوفى حقه
 انتهى وفي شرح الكبر لصاحب البحر ولم ارجحكم من ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي ان يحلف
 احتياطاً (قوله واستحقاق مبيع) من مشتريه اذا استحق المبيع بالبينة للمستحق عليه تحليف المستحق
 بالله ما بعته ولا وهبته ولا تصدقت به ولا خرجت العين عن ملكك بوجه من الوجوه (قوله ودعوى آبق)
 اي دعوى تملك آبق ومورته حبس القاضي آبقا لجفاء رجل وادعاه واقام بينة انه عبده يستحلف بالله انه باق
 في ملكه ولم يخرج يبيع ولا هبة فاذا حلف دفعه اليه وذلك صيانة لقضائه عن البطلان ونظر المن هو عاجز
 عن النظر لنفسه من مشتريه وموهوب له ويلحق بهذه المسائل ما اذا قامت البينة للعرم الجهمول حاله بانه معدم
 فلا بد من عينة انه ليس له مال طاهر ولا باطن وان وجد ما لا يتوذى حقه بها جلالا لان البينة انما قامت على الظاهر
 وله غيب ماله وما لو شهد الشهود ان له عليه دراهم سواء قالوا لا نعرف عددها ام لا تجعل ثلاثة ويحلف على
 نفى ما زاد عنها اذا كان المدعى يدعى الزيادة انتهى ابو السعود ملخصا (قوله الاقرار لا يجامع البينة الا في اربع)
 هي خمس ويلحق بذلك البينة اذا اقيمت لاسقاط اليمين عن يقبل قوله مثال ذلك القاضي قالوا ان القول قوله
 فيما قبضه ولكن تقبل بيمينته على ما ادعاه لنفي اليمين عنه والمودع اذا ادعى الرد او الالهالة تقبل بيمينته لاسقاط
 اليمين عنه وفيه تأمل ويزاد القيم فلو خصم الاب بحق على الصبي فاقرا لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة
 على اقراره بخلاف الوصى وامين القاضي فانهما اذا اقر اخرجان عن الخصومة وما لو اقر وارث على مورثه
 بدين فانها تسمع البينة عليه ويلزم الدين ببقية الورثة (قوله وكالة) يعني لو اقر بوكالة رجل بقبض دين عليه لموكله
 فان الوكيل يقيم بينة اذ لو دفعه بلا بينة يتضرر اذ لا تبرأ ذمته اذا انكر الموكل وكالته (قوله ووصاية) يعني اذا
 اقر المدعى عليه بالوصاية وصورته رجل قال للقاضي ان فلان ابن فلان الفلاني اتقاني وصيا ومات وله على هذا
 كذا او في يده هذا كذا فصدقه المدعى عليه فالقاضي لا يثبت وصايته باقراره حتى يقيم البينة عليها لانه اذا دفع
 اليه المال اعتمد ا على الاقرار فقط لا تبرأ ذمته من الدين اذا انكر الوارث اما لو دفع بعد البرهان تبرأ ذمته
 افاده صاحب تصوير الازدهان (قوله واثبات دين على ميت) صورته ادعى على بعض الورثة دين على الميت فاقر
 الوارث بالدين فانه يستوفي من نصيبه قدر ما يخصه من الدين وللطالب ان يقيم بينة على حقه ليكون حقه في كل
 التركة وكذا اذا اقر جميع الورثة تقبل بيمينته لان المدعى يحتاج الى اثبات الدين في حقهم وحق دائن آخر
 وفي البيرى اختلاف فاما اذا اقر المدعى عليه بعد اقامة البينة هل يقضى عليه بالاقرار او بالبينة قبل يقضى
 بالبينة لانه بالانكار وقامة البينة استحق عليه الحكم فلا يبطل الحق السابق بالاقرار اللاحق ولان زيادة
 التعدي الثابتة بالبرهان حقه فلا يؤثر الاقرار اللاحق في بطلانه انتهى موضحا (قوله واستحقاق عين من مشتري)
 فان المشتري اذا اقر بالاستحقاق للمستحق لا يتمكن من الرجوع بالثمن على بائعه فاذا اقيمت عليه البينة امكسه
 وقد تقدم انه يسوغ له الانكار مع العلم لاجل هذا التمسك (قوله ودعوى الابن) اي اذا ادعى على شخص
 اب العبد الذي عنده آبق منه واقر واضع اليد بذلك فله ان يطلب البينة على ذلك لاحتمال ان الغير تملكه منه

وفي الوصى اذا علم بالدين لا تحلف مع البرهان
 الا في ثلاث دعوى دين على ميت واستحقاق
 مبيع ودعوى آبق والاقرار لا يجامع البينة
 ميت واستحقاق عين من مشتري ودعوى الابن

(قوله على حق مجهول) اي ادعي به حيدع (قوله اذا اتهم القاضي وصي يقيم ومتولى وقف) قال في الحاشية
لو ان رجلا ادعى على رجل انه استهلك مالي وطلب التحليف من القاضي لا يحلفه وكذا لو قال كان هذا امر يكي
وقد خان في الرجح ولا ادري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغني ان فلان ابن فلان اوصى لي ولا ادري قدره
واراد ان يحلف الوارث لا يجيبه القاضي وكذا المديون اذا قال قضيت بعض ديني ولا ادري كم قضيت او قال نسيت
قدره واراد تحليف الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الاثمة الحلواني الجهمالة كما تمتع قبول البيعة تمتع الاستحلاف
الا اذا اتهم القاضي وصي اليتيم او قيم الوقف ولم يدع عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا لليتيم والوقف انتهى جوي
(قوله وفي رهن مجهول) اي لو ادعى الزاهر رهنا مجهولا اي كشوب فانكر المهرن فانه يحلف وقيد به بعض
الفضلاء بما زيا الى القنية بما اذا ذكر المدعي قدر الدين للمدعي وقعه به الرهن (قوله ودعوى سرقة) فيه نظرا فان قاضي
خان ذكر انه يشترط ذكر القبة في الدعوى اذا كانت بسرقة ليعلم انهم انصاب ام لا فاما فيما سوى ذلك فلا حاجة
الى بيانها ابو السعود ولعل ذلك في حق القطع لا الضمان كما يفيد كلامه (قوله وغصب) قال في الدرر والغرر ولو
قال غصب مني عين كذا ولا ادري انه هالك او قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انها تسمع
الدعوى لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كاف بيان القيمة لتضرر وفائدة صحة الدعوى مع هذه الجهمالة
انفا حشة فوجه الجين على الخصم اذا انكر والجهر على البيان اذا اقر او نكل عن الجين انتهى (قوله وخيانة مودع)
فانه يحلف ما خان فيما اتين فان حلف برئ وان نكل يجبر على بيان قدر ما نكل عنه وقيل لا يستحلف حتى بقدر
شيئا يستحلف عليه وذكر بعض الفضلاء ان سماع الدعوى في هذه المسائل مع الجهمالة متفق عليه الا في دعوى
الوديعة ودعوى الغصب حيث يشترط لسماعها فيما بيان القيمة عند بعض المشايخ انتهى وينبغي زيادة دعوى
السرقه كما يعلم من الجوى (قوله الا في مسئلة الخ) قال الشيخ الطويزي الحصري ممنوع لانهما اذا اختلفا في قدر
الثمن او المبيع ولا يثبت فحالة ولو اشترى امه بالف وقبضها ثم تقابلا وقبل قبضها اختلفا في قدر الثمن تحالفا
ولو اختلفا في الاجرة او المنفعة او فيهما قبل التمكن في المدة تحالفا جوي وفيه ان كلا منهما في هذه المسائل
مدع ومدعى عليه (قوله والزم بيانه) لانه اثر بقية مجهولة فان اخبر بشئ يحلف على ما يدعيه المغصوب منه
من الزيادة فان حلف لا يثبت مادعا المغصوب منه وان نكل لا يثبت ايضا ما لم يحلف المدعي ان قيمته مائة
فان حلف اخذ من الغاصب مائة وقوله يحلف على ما يدعيه المغصوب منه فيه انه حلف اولا على ذلك فلو كانت
هذه الجين على ما ذكره من اقيمة بان يحلف ان قيمته ما ذكره وحاصله ان يمين المدعي عليه انها لم تكن قيمته مائة
ويمين المدعي ان قيمته المائة (قوله يحلف على الزيادة) اي ان قيمته لم تكن مائة والظاهر ان ثمة هذا الجين ثبوت
الخيار له اذا ظهر (قوله ولو ظهر) اي اثوب (قوله يمين اخذه) ان اشوب بما دفعه من الدراهم لابقية الثوب
في ذاته وان كانت انقص او ازيد لان المالك لم يرض الا بدفعه بالمائة (قوله او قيمته) بان يردّه ويأخذ القيمة التي
دفعها والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الاقرار)

ثبت بالكتاب وهو قوله تعالى ولعل الذي عليه الحق امره بالاملال فلو لم يقبل اقراره لما كان للاملال معنى
وقوله كونه اقوامين بالقسط ثم آتاه ولو على انفسكم والمراد به الاقرار زلعي والسنة فقد قبل صلى الله عليه
ولم اقرار ما عز والغامدية والايحاع فقد اجعت الامة على ان الاقرار حجة في حق نفسه حتى اوجبوا الحد
والقصاص باقراره فاولى المال والمعقول فان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرر على نفسه او ماله فترجحت
جهة الصدق في حق نفسه لعدم التهمة وكما لو الولاية اه (قوله مناسبتة الخ) قال السيد الجوى مناسبتة بسابقه
ان المدعي اما ان يقر له المطلوب او ينكر والا لائق بالمسلم الاقرار بالحق اي كما ان اللائق بالمدعي ان تكون دعواه
حقا فقدمه على ما بعده وهو الصلح لترتبه على الانكاد غالبا ثم اذا حصل بالصلح شئ اما ان يستريح فيه بنفسه
وتقدم طريقه في البيع او بغيره وهو المضاربة وان لم يستريح فاما ان يحفظه بنفسه ولا يحتاج الى بيان حكمه
او بغيره وهو الوديعة انتهى (قوله وهو) اي الاقرار اقرب الى حلال المسلم (قوله لغلبة الصدق) اي من المدعي
في دعواه ومن المقر فيما اقربه لان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرر على نفسه او ماله فترجحت جهة
الصدق في حق نفسه لعدم التهمة وكما لو الولاية بجلاى اقراره في حق غيره (قوله هو لغة الاثبات) فاذا كان

لا تحلف على حق مجهول الا في ست اذا اتهم
القاضي وصي يقيم ومتولى وقف وفي رهن
مجهول ودعوى سرقة وغصب وخيانة مودع
لا يحلف المدعي اذا حلف المدعي عليه
مسئلة في دعوى الجبر قال وهو غير مستحب
تخطيها ان شاء قلت وهي ما لو قال المغصوب
منه كانت قيمته مائة وقال الغاصب لم ادري
فلا يمين يحلف على الزيادة في قيمة المبيع
منه ايضا ان قيمته مائة ولو ظهر خبر الغاصب
بأن اخذه او قيمته فليحلف على ما يدعيه
مناسبة ان المدعي عليه اما ما ذكره او مقر
وهو اقرب لغلبة الصدق (هو) لغة الاثبات

حسب ما يقال اقره واذا كان قوليا يقال اقره فالاقرار انبات لما كان متزلا بين الجحد والتبوت هوى وفي المنع وهو في اللغة افعال من قر الشئ اذا ثبت واقره غيره اذا اثبت (قوله لانه لو كان لنفسه يكون دعوى) ولو كان الاخبار للغير على الغير يكون شهادة (قوله ثم فرع على كل من الشبهين) تبع فيه الماه نف ولم يتقدم ما يقيد الشبهة وانما تقدم انه اخبار من وجه بالنظر لترتب بعض احكام الاخبارات عليه وانشاء من وجه من حيث ترتب بعض احكام الانشاءات عليه فالمعنى انه يعطى حكم الاخبار في بعض الجزئيات وحكم الانشاء في بعض آخر وما بالنظر للفظ فهو اخبار عن ثبوت حق عليه لغيره لا غير (قوله فلو وجه الخ) علة مقدمة على المعلوم (قوله صح اقراره) لان الاخبار في ملك الغير صحيح لكن بالنظر للمقرر (قوله اذا ملكه برهة من الزمان) اى قديلا من الزمان حتى لو تصرف فيه لغير المقر له بعد ملكه لا يتخذ تصرفه وينقص لتصرفه في ملك غيره كما يؤخذ من القواعد ويؤخذ من هذا الفرع كما قال ابو السعود انه لو ادعى شخص عينا في يد غيره فشهد له بها شخص فردت شهادته لثمة وشحوها كتنفرد الشاهد بملكها الشاهد يؤمر بتسليمها الى المدعى (قوله لم يصح) اى اقراره للغير اى ولو ملكه بعد (قوله ولا يرجع بالثمن) على البائع اى لاقتصار اقراره عليه فلا يتعدى لغيره (قوله صارت وقفا) بخلاف ما اذا غصب ضيعة من رجل فوقتها ثم اشتراها حيث لا يجوز وقفه والفرق ان فعل الغاصب انشاء في غير ملكه فلا يصح لان شرط صحته ملكه بخلاف الاقرار لكونه اخبارا لانشاء (قوله مكروها) حل من الضمير المضاعف الى الاقرار وانما لم يصح اقراره بهما مكرها لقيام دليل الكذب وهو الاكراه والاقرار اخبارا يحتمل الصدق والكذب فيجوز تخلف مدلول اللفظ الوضعي عنه (قوله ولو كان انشاء لم يصح لعدم التخلف) اى لانه يمنع في الانشاء تخلف مدلول لفظه الوضعي عنه (قوله وصح اقرار العبد المأذون بعين في يده) ولو كان انشاء لا يصح لانه بصير تبرعاً منه وهو ليس اهلاله (قوله والمسلم بخمر) فيؤمر بالتسليم للمقر له ولو كان انشاء لكان تملك المسلم الخمر من غيره وهو لا يملكه ولا يملكه لغيره والذي في الدرر فصيح الاقرار بالخمر للمسلم قال الشرنبلالي يعنى الخمر القائمة لا المستهلكة اذ لا يجب بدلها للمسلم نص عليه في المحيط واليه الاشارة بقول المصنف حتى يؤمر بالتسليم اليه انتهى وهو صحيح ايضا (قوله وينصف داره مشاعا) اى الدار قابله للقسمة فانه يصح الاقرار بها لكونه اخبارا ولو كان انشاء لكان هبة وهبة المشاع القابل للقسمة لا تتم ولو قبض بخلاف ما لا يقسم كبيت وحمام صغيرين فانها تصح فيه وتم بالقبض (قوله به يعنى) مقابله انما تسع كفى جامع الفصولين (قوله لانه اخبار) اى لا سبب للزوم المقر به على المقر وهو قد جعل سبب وجوب المدعى به على المقر الاقرار فكانه قال اطالبه بلا سبب لوجوبه عليه او لزومه باقراره وهذا باطل لما علم من كلام مشايخنا ان الاقرار ليس سببا للملك (قوله لم يحل له) اى لا يجوز له اخذه جبراً ديانته كاقراءه لاسرته بجميع ما في منزله وليس لها عليه شئ انتهى بجراى ولو كان انشاء لم يحل اخذه كفى الدرر (قوله ثم لو انكر الاقرار) اى وقد ادعى ما اقربه لكونه ملكه ولم يبين على مجرد اقراره لما تقدم (قوله ولما دعوى الاقرار في الدفع) بان اقام المدعى عليه بينة ان المدعى اقر انه لاحق له قبل المدعى عليه او اقام المدعى عليه بينة ان المدعى اقر ان هذه الامين ملك المدعى عليه (قوله لا يصح) كما اذا وهب شيئاً لغيره فلم يقبل ثم قبل وهذا في الاقرار بما يرتد ما فيها لا يرتد بالرد كالرق والنسب فانه لو اقربه ثم ادعاه المقر لم يعد رده يقبل مبسوط والعقود اللازمة مثل النكاح مما لا يرتد بالرد فلو قال لها تزوجتك امس فقالت لا ثم قالت بلى وقال هو لا لزومه النكاح لان اقراره لم يبطل اذ النكاح عقد لازم لا يبطل بمجرد جحد احد الزوجين فيصح تصديقها بعد انكذب فيثبت ولا يعتبر انكاره بعد انتهى سرى الدين لمخصا (قوله لانه اقرار آخر) اى وقد صدقه فيه فيلزمه قاله العلامة عبد البر (قوله ثم لو انكر اقراره الثاني) اى وادعاه المقر له لكونه ملكه واقام بينة عليه لا تسع ولو اراد تخليفه لا يلتفت اليه للتناقض بين هذه الدعوى وبين تكذيبه الاقرار الاول وعدم علم القاضي بما يرفع التناقض وهو رجوع المقر الى اقراره كذا في القنية وفهم من كلامه انه لو كان القاضي عالماً بالرجوع الى الاقرار تسع الدعوى وتقبل البينة قاله عبد البر (قوله قال البديع) هو استاذ صاحب القنية فانه عبر فيها بشال استاذنا قال عبد البر يعنى القاضي البديع وفي نسخة قال في البديع وليست صوابا (قوله والا شبه) اى بالصواب والقواعد (قوله واعتد به ابن الشحنة) ونظمه في بيت فقال وقد صوب القاضي البديع قبولها * وعدى له الوجه الصحيح المنور

يقال قر الشئ اذا ثبت وشحها (اخبار يعنى عليه)
 للغير (من وجه نفسه) (قوله لا يملكه) (قوله لا يملكه) (قوله لا يملكه)
 لا يملكه لو كان لنفسه (قوله لا يملكه) (قوله لا يملكه)
 ثم فرع على كل من الشبهين (قوله لا يملكه)
 وهو الاخبار (قوله لا يملكه) (قوله لا يملكه)
 وفي اقراره (قوله لا يملكه) (قوله لا يملكه)
 (قوله لا يملكه) (قوله لا يملكه)
 ولو كان انشاء لم يصح (قوله لا يملكه)
 وفي الانشاء اقراره (قوله لا يملكه)
 ولا يرجع بالثمن (قوله لا يملكه)
 صارت وقفا (قوله لا يملكه)
 بطلاق وعتاق (قوله لا يملكه)
 والتخلف (قوله لا يملكه)
 والمسلم بخمر (قوله لا يملكه)
 بالزوجية (قوله لا يملكه)
 ولا تسع دعواه (قوله لا يملكه)
 (قوله لا يملكه) (قوله لا يملكه)
 لا يملكه (قوله لا يملكه)
 الاقرار (قوله لا يملكه)
 كان ابتداءه (قوله لا يملكه)
 في دعواه (قوله لا يملكه)
 كذا وهكذا (قوله لا يملكه)
 الاقرار سببا (قوله لا يملكه)
 هل يحلف التقوى (قوله لا يملكه)
 بل على المال (قوله لا يملكه)
 فاسمع عند العامة (قوله لا يملكه)
 الانشاء (قوله لا يملكه)
 ولو كان اخبارا (قوله لا يملكه)
 بالرد ولو اراد المقر (قوله لا يملكه)
 آخر ثم لو انكر اقراره (قوله لا يملكه)
 عليه بينة قال البديع (قوله لا يملكه)
 واعتد به ابن الشحنة (قوله لا يملكه)

عن الحسانية رجل قال جميع ما في يدي لفلان قال شمس الأئمة السرخسي يرجع في البيان اليه ولا يعلم قبل
 البيان انتهى (قوله وحق) لو قال عنيت به حق الاسلام لا يصدق لانه لا يراد عرفا وعليه التعويل كذا في التبيين
 وفي تكملة قاضي زاده انه اذا وصله صدق حوى وكذا نقله صاحب الكفاية عن المحيط والمستزاد كما في الشلبي
 قال السيد الحموي بقى لومات قبل البيان فوقف فيه الشيخ الحانوتي قال شيخنا الشيخ حسن الشمر بلالي وينبغي
 ان يرجع فيه للورثة انتهى وفيه ان الوارث اذا كان لا يعلم كيف يرجع اليه فليصر بالنقل قال العلامة المقدسي
 ينبغي ان يصدق في حق الشفعة او التطرق وشحوه انتهى وفيه ان الوارث قد يعلم فالرجوع اليه لاستكشاف
 ما عنده فان علمه ووافق عمل به (قوله والقول للمقر مع حلفه) فانه لما كذبه فيما بين وادعى شيئا آخر بطل اقراره
 بتكذيبه وكان القول للمقر فيما ادعى عليه انتهى (قوله ولا يصدق في اقل من درهم في على مال) لان الاقل منه
 لا يعد ما لا عرفا انتهى حوى وظاهر الجبر انه يلزمه درهم ولا يجبر على بيان وعبارته ولو قال لفلان على
 دار او عبد لا يلزمه شيء او مال قليل او درهم عظيم او درهم لزمه درهم (قوله اي نصاب الزكاة) لانه عظيم
 في الشرع حتى اعتبر صاحبه غنيا ووجب عليه مولاة الفقراء وفي العرف حتى يعد من الاغنياء عادة انتهى
 منح (قوله وقيل ان المقر فقيرا الخ) قال في المنح والاصح انه على قوله مبق على حال المقر في الفقر والغنى فار
 انقليل عند الفقير عظيم واضعف ذلك عند الغنى ليس بعظيم وهو في الشرع متعارض فان المأثر في الزكاة
 عظيم وفي المسرفة والمهر العشرة عظيم فيرجع الى حاله كذا في النهاية وحواشي الهداية انتهى (قوله في مال
 عظيم) بالرفع فان تقديره في قوله على مال عظيم وكذا يقال في نظائره (قوله لو يئنه الخ) مراده انه قال له على
 مال عظيم من الذهب اخذ نصابه ومن الفضة اخذ نصابها ومن الابل اخذ نصابها فان نصاب او كتب
 اعتبر النصاب بالقيمة (قوله لانه ادى نصاب يؤخذ من نفسه) جواب سؤال حمله ان ادى نصاب الابل
 خمس فانه يؤخذ في ماشاء وحاصل الجواب ان ما دون الخمس والعشرين من الابل لا يجب فيه الزكاة من نفسه
 وان وجبت فيه الزكاة وتقرر ذلك ان الخمس من الابل وان كانت مالا عظيما فعضمة لئلا تسبى فصار له
 جهتان جهة الغنى بملكها فاجبنا الشاة فيها وجهة عدم العظم الحقيقي فقلنا بعدم جواز صدقة فيها
 منها افاده الحموي والظاهر انه يعتبر في البقر والغنم نصابها اذ بين بهما كما يستفاد من المنح (قوله ومن ثلاثة
 نصب) لان اقل الجمع ثلاثة فلا يصدق في اقل منه لليقن به وينبغي على قياس قول الامام ان يشتر فيه حال المقر
 منح (قوله ثلاثة) لانه ادى في الجمع اي جمع الكثرة على احد قولين (قوله عشرة) عند الامام وقال نصاب والاصل
 ان رعاية الكثرة واجبة لكنما اعتبر العرف لغة وهما اعتبراه شرعا حوى (قوله لانه انما به اسم الجمع) فكان هو
 الاكثر من حيث اللفظ فيصرف اليه انتهى والاضافة في اسم الجمع للبيان ثم ان العشرة نهاية جمع القلة لا الكثرة
 فلو قال لانه اقل مدلول جمع الكثرة لكان اولى وهذا على احد قولين فيه (قوله وكذا درهم درهم) قال العقيلي
 في المنهاج وان قال كذا درهم لانه ما يئنه قال الاتقاني كان يئنه ان يلزمه في هذا احد عشر لانه اول العدد
 الذي يقع بميزه منصوبا ~~هكذا~~ نقل عن اهل اللغة فلا يصدق في يئنه بدرهم والقياس فيه ما قاله في مختصر
 الاسرار اذا قال له كذا درهم لانه يلزمه عشرون لانه ذكر جله وفسر هاد درهم منصوب وذلك يكون من عشرون
 الى تسعين فيجب الاقل وهو عشرون لانه متيقن انتهى (قوله ولو خففه لزمه مائة درهم) كذا روى عن محمد
 وان قال كذا درهم بالخفض لزمه ثلاثمائة والتوجيه في غاية البيان وفي السراج وان قال كذا درهم
 لزمه عشرون وان قال كذا درهم بالخفض لزمه مائة وان قال كذا درهم بالرفع او بالسكون لزمه درهم واحد
 لانه تفسير الميم (قوله وفي درهم الخ) وكذا الموصغر الذي يئنه لانه ان التصغير يكون لصغر الحجم والاستحقاق
 ونخلة الوزن فلا ينقص الوزن بالشك انتهى (قوله او درهم عظيم) انما يلزمه درهم لان الدرهم معلوم القدر فلا
 يزداد قدره بقوله عظيم لانه وصف انتهى تبين قال العلامة المقدسي ينبغي انما كانت الدراهم مختلفة ان يجب
 من اعظمها عملا بالوصف المذكور انتهى حوى (قوله والمعتبر الوزن المعتاد الاجمعة) قال صاحب الهداية
 ويصرف الى الوزن المعتاد اي بين الناس وذلك لار المطلق من الاضطرار ينصرف الى المعتاد وهو غالب
 تعدل البدر ولا يصدق في اقل من ذلك لانه يريد الرجوع عما اوصاه كلامه قال في تحفة الفقهاء لو قال على الف
 درهم فهو على ما يتعارفه اهل البلد من الاوزان والعدد ولان لم يكن شيئا متعارفا يحمل على وزن سبعة فانه

(ولزمه بيان ما جعله) كشيء وحق (يأي فيه)
 كماله وجوزة لا يجب لانه لا قيمة له كمنه حنطة
 (والقول للمقر مع حلفه) لانه المتكبر ان ادعى
 المقر لا كثرته ولا قيمة (ولا يصدق في اقل
 من درهم في على مال ومن النصاب) اي نصاب
 الزكاة في الاصح واختار وقيل ان الجبر قديرا
 في نصاب السرقة وجميع (في مال عظيم) لو يئنه
 من الذهب او الفضة ومن خمس وعشرين
 من الابل (لا يادى نصاب يؤخذ من نفسه)
 ومن قدر نصاب قيمة في غير مال الزكاة
 بل يئنه مال الزكاة (دراهم) وفي درهم
 ثلاثة (وفي درهم) او نصاب (كثيرة)
 عشرة (عليه المعتبر ولو خففه لزمه مائة درهم
 وفي درهم او درهم عظيم درهم والمعتبر بالوزن
 المعتاد الاجمعة لزمه)

والذين في القلوب من مرض وكذا انتهي الى الدينار يعتبر المشا قبل الا في موضع متعارف فيه بخلافه انتهى شلي
 وفي السكاف وان كان نقد البلد مختلفا فهو على الاقل من ذلك انتهى ولا يصدق ان ادعى وزنا دون ذلك انتهى
 بتصرف فقوله لا بجهة ان اريد بها البيان فالامر ظاهر وان لم يكن بيان فالجهة عرف البلد فتدبر (قوله احد
 عشر) لانه ذكر عدد من مبهين بغير حرف العطف واقل ذلك من العدد المفسر احد عشر واكثره تسعة عشر
 والا لم يلزمه من غير بيان والزيادة تقف على بيانه انتهى منع (قوله لان نظيره الخ) لوقال لان اقل نظيره واحد
 وعشرون لكان اولى قال في المنع لانه فصل بينهما بحرف العطف واقل ذلك من العدد المفسر احد وعشرون
 واكثره تسعة وتسعون والاقل يلزمه من غير بيان والزيادة تقف على بيانه انتهى (قوله حمل على التكرار)
 اي تكرار لفظ كذا الاخير (قوله زيد الف) فيجب الف ومائة واحد وعشرون لانه اقل ما يعبر عنه باربعة اعداد
 مع الواو اه ابو السعود (قوله زيد عشرة آلاف) فيه انه يضم الالف الى العشرة آلاف فيقال احد عشر وقياس
 لزوم مائة الف وعشرة آلاف الخ (قوله وهكذا يعتبر نظيره ابدا) قال في المنع وكما زاد معطوفا بالواو زيد عليه
 ما جرت به العادة الى ما لا يتناهي انتهى (قوله لان على الايجاب) قال الاتقياني اما قوله على فاما كان اقرارا
 بالدين بسبيل الاقضاء وان لم يذكر الدين صريحا لان كلمة على تستعمل في الايجاب وحمل الايجاب الذمة
 وانشأت في الذمة الدين لا العين فصار اقراره بالدين مقتضى قوله على والثابت اقتضاء كاشاكت نصا ولو نص
 فقال لفلان على الف درهم دين كان مقرا بالدين لا بالعين فكذلك هنا انتهى (قوله وقبلي للضمان غالبا)
 قال الاتقياني لان قوله قبلي وان كان يستعمل في الايجابات والامانات يقال لفلان قبلي وديعة وقبلي امانه
 غلب استعماله في الايجابات والمطلق من الكلام ينصرف الى ما هو الغالب في الاستعمال انتهى
 قال الزمخشري كل من تقبل بشئ مقاطعة وكتب عليه بذلك كتابا فالكتاب الذي يكتب هو القسالة بالفتح
 والعمل قبالة بالكسر لانه صناعة انتهى (قوله لانه يحتمل مجازا) وذلك لان لفظ على وقبلي ينشأ آن عن الوجوب
 وهو متحقق في الوديعة اذ حفظها واجب فقوله على كذا اي يجب له على حفظ كذا فاطلق محمل وجوب
 الحفظ وهو المال واراد الحال فيه وهو وجوب حفظه واما قبلي فقد تقدم انها تستعمل في الامانة (قوله لتقرره
 بالسكوت) فلا يجوز تغييره بعد ذلك كسائر المغيرات من الاستثناء والشرط انتهى (قوله عندى) اي له وكذا
 يقال في الجميع (قوله عملا بالعرف) ولان هذه المواضع محل للعين لا الدين اذ الدين محل للذمة ثم العين تحتل
 ان تكون مضمونه وامانة والامانة اداها فبجعل عليها التيقن به وهذا لان كلمة عند الظرف ومع للقران
 وما عداهما مسكان معين فيكون من خصائص العين ولا يحتمل الدين لاستحالة كونه في هذه الاماكن فتعينت
 الامانة منع بتصرف (قوله كان اقرارا بالشركة) في الجوى لو قال له في مالى الف درهم اوفى دراهمى هذه فهو
 اقرار ثم ان كان مميذا فوديعة والا فشركة انتهى (قوله بخلاف الاقرار) الاوضح ان يقول بخلاف مالى
 اقرارا كما ان الاوضح فلا بد فيها من التسليم (قوله كان هبة) لان اضافته الى نفسه تنافي حمله على الاقرار الذي
 هو اخبار بالانشاء فيجعل انشاء فيكون هبة فيشترط فيه ما يشترط في الهبة انتهى وان لم يصفه الى نفسه بان قال
 هذا المال لفلان يكون اقرارا ونظيره لو قال ثلث دراهمى هذه لفلان كان هبة ولو قال ثلث هذه الدراهم لفلان
 يكون اقرارا اه (قوله ولا يرد) اي على هذا الاصل فان الاضافة موجودة ومع ذلك جعل اقرارا لكن الاضافة
 في الظرف لا المظروف وهو المقرب (قوله ولا الارض) اي ولا يرد على مفهوم الاصل انه اذا لم يصفه الى نفسه
 يكون اقرارا ما اذا قال الارض التي حدودها كذا لولدى فلان وهو صغير (قوله وان لم يقبضه) قال في المنع
 ومسئلة الابن الصغير يصح فيها الهبة بدون القبض لان كونه في يده قبض له فلا فرق بين الاظهار اى الاقرار
 والتملك بخلاف الاجنبى فانه يشترط في التملك القبض دون الاقرار ولو كان في مسئلة الصغير شئ مما يحتمل
 القسمة ظهر الفرق بين الاقرار والتملك في حقه ايضا لانقاره الى القبض مفرزا انتهى (قوله الا ان يكون
 مما يحتمل القسمة) اي وقد ملكه بعضه (قولا لاضافة تقديره) حله لقوله ولا الارض اي انما كانت تملكها في هذه
 المسئلة وان لم يوجد فيها اضافة صريحا لان فيها اضافة تقديرية كانه قال ارضي الخ والدليل عليها ان ملكها اياها
 معلوم للناس فالاصل ان الاضافة الى نفسه التي تقتضى التملك اما ان تكون صريحة او تقديرية تعلم بالقرائن
 كان مشهورا بين الناس انها ملكه وبهذا يظهر الجواب عن مسائل جعلوها تملكها ولا اضافة فيها فلا حاجة

(وكذا كذا) درهم (احد عشر وكذا كذا احد
 وعشرون) لان نظيره بالواو واحد وعشرون
 (ولو كانت بلا واو فاحد عشر) اذ لا نظيره محمل
 على التكرار (ومعها فاحد عشر) ولو خمس زيد عشر
 (مع الواو) (زيد الف) ولو سبع زيد
 آلاف ولو سدس زيد مائة الف (وقال له
 الف الف وهكذا يعتبر نظيره ابدا) لان على
 (على ان) (قبلي) فهو (اقرارا) (ان وصل
 لايجاب وقبلي للضمان غالبا) (وان وصل لا)
 به ووديعة) لانه يحتمل مجازا (عندى اقرارا
 يصدق لتقرره بالسكوت) (عندى اقرارا
 اوفى اوفى) (جميع مالى امانه املا كماله)
 (امانة) عملا بالعرف (جميع مالى امانه املا كماله)
 اوفى من مالى اوفى من دراهمى دراهمى
 لا اقرارا) ولو عبر بى مالى اوفى من التسليم
 اقرارا بالشركة (فلا بد) لجهة الهبة (من المقرب
 بخلاف الاقرار والاصل انه متى اضاف المقرب
 الى ملكه كان هبة ولا يرد مالى بى لانه اضافة
 نسبة لملكه ولا الارض التي حدودها كذا
 لعلنى فلان فانه هبة وان لم يقبضه لانه في يده
 الا ان يكون مما يحتمل القسمة فيشترط قبضه
 مفرزا انتهى (لاضافة تقديره) بالذليل قول المصنف
 من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا او تملكها
 ينبغي التاثير فيها في شئ من التملك فراجع

الى ما ادعاه المصنف من ثبوت الخلاف في المسئلة حيث قال بعض هذه الفروع تقتضي التسوية اي في التملك
بين الاضافة وعدمها فيقيدان في المسئلة خلافا انتهى فليست امل (قوله وقال انزله) اصله اوترته قلبت الواو تاء
وادغمت في التاء (قوله ونحو ذلك) كما حل بها غراما لا ومن شئت منهم اواضعها له او يجهل بها على او قضي فلان
عنى جوى او خذها او ساولها او استوفها من (قوله رجوع الضمير اليها في كل ذلك) فكان اعاده فكانه قال انز
الالف التي لا على ونحوه (قوله فكان جوابا) الذي في المنع فيكون اقرارا والمعنى فيكون جوابا لا ردا ولا ابتداء
فيكون اثباتا للاول (قوله وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء) يستدل على الاستهزاء بالقراءة (قوله وما يصلح
للاستدعاء) كتصدقت على ووهبت على وما استقرضت من احد سواك ونحوه (قوله لا للبناء) اي على كلام سابق
بان يكون جوابا عنه (قوله او يصلح لهما) كاترن (قوله لئلا يلزمه المال بالشك) وذلك لعدم التيقن بكونه جوابا
وبالشك لا يجب المال (قوله وهذا) اي التفصيل بين ذكر الضمير وعدمه (قوله اذا كان الجواب مستقلا) بان يفهم
منه معنى تام من غير نظر الى غيره (قوله فلو غير مستقل) بان لا يتأتى فهمه الا بالنظر الى ما بين عليه (قوله كان
اقرارا مطلقا) ذكره بضمير بان يقول نعم هو على بعد قوله لي عليك الف والا (قوله حتى لو قال اعطيت ثوب عبدي
الح) قال العلامة المقدسي لقائل ان يقول نعم جواب في الخبر لا في الانشاء وهذه الامور انشاء مع انه قد يقوله
ليست عبده الكلام فكانه يقول ماذا تقول ويمكن ان يقال الكلام المذكور وان كان انشاء لكنه متضمن للخبر
فتم جواب له انتهى جوى (قوله بالعبد) اي والثوب جوى (قوله والدابة) اي والشرح كما يفيد الجوى (قوله
لان الاقرار يحمل على العرف) اي وهما فيه سواء (قوله والفرق) الاوضح تقديمه على قوله وقيل نعم (قوله
من النساطق) احتريزه عن الاخرس فان اشارته قائمة مقام عبارته في كل شيء من بيع واجارة وهبة ورهن
ونكاح وطلاق وعتاق وبراءة واقرار وقصاص على المعتمد فيه الا الحدود ودولوحدة قذف والشهادة وتعمل اشارته
ولو قادرا على الكتابة على المعتمد ولا تعمل اشارته الا اذا كانت معهودة واما معتقل اللسان فالتقوى على انه
ان دامت العقله الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه (قوله ونسب) بان قيل له هذا منك فاشار
بنعم (قوله وكفر) بان قال له قائل اتعتقد كذا المكفر فاشار بنعم (قوله واشارة محرم لصيد) فاذا اشار الى شخص
يدله على طير فقتله يجب جزاءه على المشير (قوله والشيخ برأسه في رواية الحديث) اي اذا اجاز فيه بالاشارة وهي
ملحقة بمسئلة الافتاء (قوله والطلاق) اي واشارة عدد الطلاق المتلفظ به (قوله هكذا) واشار بثلاث فالاشارة
مبينه لهذا المبهم فلو قال انت طالق واشار بثلاث لم يقع الا واحدة اشياء قال فيها ولم ار الا ان حكمك انت هكذا
مشيرا باصبعه ولم يقل طالق انتهى والظاهر عدم الوقوع لانه ليس من صريح الطلاق ولا كناية لانه ليس
بلفظ يحتمله وغيره (قوله ويراد اليقين الح) طاهره ان جميع الايمان يحث فيها بالاشارة لان المذكور امثلة
وليس كذلك فانه اذا حلف ليضرب يراى او حلف لا يضرب فاشار بالضرب لا يحث اذا كان
مثله من يشاره والذي في المنع عن ايمان البرازية اذا حلف لا يظهر سر فلان او لا يفشى او لا يعلم فلانا بسر فلان
او حلف ليكن سره او ليخفيه او ليسترنه او حلف لا يدله على فلان فاخبره بالكتابة او برسالة او كلام او سألة
احد اركان سر فلان كذا او اكان فلان بمكان كذا فاشار برأسه اي نعم حثت في جميع هذه الوجوه وكذا
اذا حلف لا يستخدم فلانا فاشار اليه بشيء من الخدمة حثت في عيونه خدمه فلان او لم يخدمه انتهى (قوله
لانه دعوى بلا حجة) قال الجوى لانه اقر بحق على نفسه وادعى حقا على المقر له فقراره حجة عليه ولا تقبل
دعواه بلا حجة انتهى (قوله لتبويه بالشرط) الاوضح ان يقول يثبت بالشرط ويكون بينا بالقوله عارض وعبارته
الجوى والاجل عارض لا يثبت بنفس العقد بل بالشرط والقول للمسكر في العارض انتهى (قوله لتبويه
في كفالة المؤجل بلا شرط) فالاجل في الكفالة نوع جوى (قوله متنبية) فاذا لم تكن متنبية فاولى بالحكم
المذكور (قوله والاستيداع) اي طلب ايداعه عنده درر ومثله يقال في الاستيهاب والاستتجار (قوله
ولومن وكيل) اي وكيل واضع اليد والاستنكاح في الامة يمنع دعوى الملك فيها ودعواه في الحرية يمنع دعوى
نكاحها كذا في الدرر (قوله فيمنع دعواه لنفسه) هذا متفق عليه واما كونه اقرارا بالملك الذي اليد فقيه
روايتان معجذتان ويبنى على عدم افادة ملك المدعى عليه بجواز دعوى المقر بها لغيره انتهى شرنا ليلية (قوله
ولغيره) قال في جامع القصولين الحاصل من جملة ما امر ان المدعى لو صدر عنه ما يدل على ان المدعى ملك المدعى

(قال لي عليك الف فقال انزله او اتقده او اجابى
به بوقضيتك اياه او ابراءى منه او تصدقت به على
او وهبته لي او احلتك به على زيد) ونحو ذلك
فهو اقرار له بها (رجوع الضمير اليها في كل ذلك
عنى زاده فكان جوابا وهذا اذا لم يكن على
سبيل الاستهزاء فان كان وشهد النهم ودينك
لم يلزمه شيء اما لو ادعى الاستهزاء لم يصدق
(وبالضمير) مثل انزله او حلتك او تصدقت او بعدك
استقرضت من احد سواك او عيرك او قبلك او بعدك
(لا) يكون اقرارا لعدم انصافه الى المذكور
فكان كلاما مستبدا والاصل ان كل ما يصلح للابتداء
لا ابتداء يجعل جوابا وما يصلح للابتداء
لا للبناء او يصلح لهما يجعل ابتداء لا يلزمه
المال بالشك اختيار وهذا اذا كان الجواب
مستقلا فلو غير مستقل كقوله نعم عبدي هذا
مطلقا حتى لو قال اعطيت ثوب عبدي داري
او افتح لي باب داري هذه او اعطيت سرجهما
هذه واسرح فرسى كان اقرارا منه بالعبد والدار
او لهما فقال نعم كان ليس لي عليك الف فقال
والدابة كافي (قال ليس لي عليك الف فقال
بلى فهو اقرار له بها وان قال نعم لا) وقيل نعم لان
الاقرار يحمل على العرف لا على دقائق العربية
كذا في الجوهرة والفرق ان بلى جواب الاستفهام
المنفي بالانسان ونعم جوابه بالنفي (والايمان بالرأس
من الناطق) ليس باقرار بما لا يعنى وطلاق
وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف افتاء ونسب
واسلام وكفر وامان كافر واشارة محرم لصيد
والشيخ برأسه في رواية الحديث والاشياء ويراد
طالق هكذا واشار بثلاث او لا يظهر سره او لا
اليمين كلفه لا يستخدم فلانا او لا يظهر سره او لا
يدل عليه واشار حثت عادية فتعذر بطلان
اشارته الناطق الا في نسيح فليصنف (وان اقردين
مؤجل وادعى المقر له حله لزمه) الدين (حالا)
وعند الشافعي مؤجلا بيمينه (كأقراره بعبد
في يده انه لرجل وأنه استأجره منه) فلا يصدق

عليه بطل دعواه لنفسه ولغيره للتناقض ولوصدر عنه ما يدل على عدم ملكه ولا يدل على عدم ملك المدعي عليه بطل دعواه لنفسه ولغيره لانه اقرا بعدم ملكه لا بملك المدعي عليه ولوصدر عنه ما يحتل الاقرار وعدمه قال ترجيح بالقرآن والا فلا يكون اقرارا للشك انتهى شريلا لية (قوله بهما) اي بالوكالة والوصاية (قوله لعدم التناقض) لان ابراء الرجل عن جميع الدعاوى المتعلقة بماله لا يقتضي عدم صحة دعوى مال غيره على ذلك الرجل انتهى درر (قوله وصححه في الجامع) اي صحح ان الاستيلاء والاستحجار والامانة وسماحة ونحوها اقرار بالملك للمسلم منه والمستأجر منه والمسته ارمته في الجامع الصغير (قوله خلافا لتصحيح الوهبانية) من ان ما ذكر لا يكون اقرارا بالملك لذى اليد لان المبيع مثلا يحتل ان يكون في يد البائع عارية او عسبا او يكون وصيلا او فضليا فلم يقتض ثبوت الملك للبائع كذا ذكره ابن وهبان وهذا ما في الزيادات (قوله ووفق شارحها) اي بين ما في الجامع الصغير والزيادات (قوله بانه ان قال بهي) اي مثلا (قوله كان اقرارا) بالملك لانه جازم بانه ملكه وقد طلب شرآء منه (قوله لا) لانه يحتل ان يقصد بذلك استظهار حاله هل يدعي المصلحة وجواز البيع له او لا (قوله ملك البيع) اي وثيقة المبائة (قوله فانه) اي ما ذكر من كتابة الاسم والختم (قوله ليس اقرارا بعدم ملكه) اي فله ان يدعيه بعد ذلك لنفسه ولغيره اي فقوله ليس هذا اولى بان لا يكون اقرارا بعدم ملكه (قوله وكذا المكمل) كقائه وقدر حنطة (قوله والموزون) كقائه من زعفران (قوله امتحان) والقياس ان يلازمه المعطوف ويرجع في يار المعطوف عليه اليه وبالقياض اخذ الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله وفي مائة ونوب) نحو مائة وشاة ومائة وعبد انتهى شلي (قوله لانها مبهمة) قال في التبيين وجه الاستحسان ان عطف الموزون والمكمل على عددهم يكون بياناً لهم عادة لان الناس استثنوا تكرار التفسير عنه كثرة الامتعمال وذلك فيما يجري فيه التعامل وهو ما ثبت في الذمة وهو المكمل والموزون واكتفوا بذكر مرة لكثرة انبساطه ودورانه في الكلام بخلاف الثياب وغيره مما ليس من المقدرات لانها لا يكثر التعامل بها لعدم ثبوتها في الذمة في جميع المعاملات فلم يثقلوا ذكرها لعدم دورانها في الكلام والاكتفاء بالتساوي للكثرة ولم توجد فتي على القياس بخلاف قوله مائة وثلاثة اواب حيث يكون الاواب تفسيراً للمائة ايضا ويستوى فيه المقدرات وغيرها لانه ذكر عدد دين بهمين واعقبهما تفسيراً فينصرف اليهما فيكون بياناً لهما وهذا الاجماع لان عاداتهم حرت بذلك الا ترى انهم يقولون احد وعشرون وثلاثة وخسون درهما فينصرف التفسير اليهما لاستواءهما في الحاجة اليه انتهى (قوله وفي مائة وثلاثة اواب) ارداهم اوشيا (قوله فانه صرف التفسير) اي بالاواب (قوله اليهما) يعني انها تكون تفسيراً لهما الاستواء المعطوف والمعطوف عليه في الحاجة الى التفسير (قوله تلازمه الدابة فقط) لان غصب العقال لا يتحقق عندهما وعلى قياس قول محمد يضمنهما (قوله والاصل ان ما يصلح طرفا ان اسكن نقله لزمه) كتر في قوصرة وطعلم في جوالق اوفي سفينة (قوله لزمه) لان الاقرار بالغصب اخبر عن نقله ونقل المظروف حال كونه مظهروفا لا يتصور الانتقال الطرف فصار اقرارا بغصبهما ضرورة انتهى وهذا قاصر على الغصب وفي الجوى قضى بهما معا عليه لانه اقرار بالمظروف حال كونه مظهروفا وهو عام (قوله فيحصر) هو ظاهر الحكم اخذ من الاصل قال الاسبيجاني في شرح الكافي ولو قال غصبتك كذا وكذا اودع كذا اوبكذا وعليه كذا الزمنا جميعا لان هذه الالفاظ تقتضي الصلح احدهما بالآخر وجه اليه فبرد عليهم الغصب دفعة واحدة ولو قال كذا من كذا او كذا على كذا الزمنا الاول فقط لانه يقتضي الانفصال والتمييز لا الجمع بينها انتهى (قوله ويخاتم) بان يقول هذا الخاتم لاني انتهى جوى (قوله تلازمه حلقتة) الحلقة يسكنون اللام في حلقة الباب وغيره والجمع خلق بفتح تين على غير قياس وقال الاصمعي بكسر الاول كقصعة وقصع وبدره وبدروحي يونس عن ابن العلاء ان الفتح لغة في السكون (قوله وفصه) هو ما يركب في الخاتم من غيره وفي القاموس الفص الخاتم مثلثة والكسر غير لحن ووهم الجوهرى اي في ادعاء اللحن جوى (قوله جميعا) لان اسم الخاتم يشبه لهما ولهذا يدخل الفص في بيع الخاتم من غير تسمية انتهى شلي (قوله جفنه) بفتح الجيم غم (قوله وحائله) جمع حائلة بكسر الحاء علاقته (قوله ونصله) حديثه (قوله بيت مزين يستور وسرر) مقتضى هذا التفسير ان يلزم البيت اية لوى الجوى وقيل يتخذ من خشب وثياب وهو ظاهر (قوله العيدان) بضم النون جمع عود كدور دجج ديدان والد ودجج دورة صحاح (قوله في قوسرة) هي وعاصم قصب

تخفيف

في نا جيل واجادة لانه دعوى بلا حجة (و) حيث
 يستخلف المقر له فيها بخلاف ما لو اقر بالاداء
 السود قلده في صفته (بازنه ما اقر به
 فقط) لان السود نوع والا جمل عارض لثبوت
 بالشرط والقول بالشرط في النوع ولا منكر في
 العوارض (كقوله الكسبي يدين موجب) فان
 القول له في الاجل لثبوت في كفاية الموجب بلا
 شرط (وشرآء) امه (منقبة اقرار بالملك للبائع
 شرط) وشرا بركا والاستيلاء والاستيلاء
 كتوب في جراب وكذا الاعارة والاستيلاء
 وقبول الوديعة بجر (والاعارة) فكل ذلك اقرار
 والاستحجار ولو من وكيل (فكل ذلك اقرار
 بملك ذي اليد فيمنع دعواه لنفسه ولغيره
 او وصاية التناقض بخلاف ابراءه عن جميع
 الدعاوى ثم الدعوى بهما لعدم التناقض في
 في الدرد قبل الاقرار وصححه في الجامع خلافا
 لتصحيح الوهبانية ووفق شارحها الشريفي
 مانه ان قال بعض هذا كان اقرارا وان قال لا يصح
 مانه ان يقول ماله كقائه وختمه على صلح البيع
 فانه ليس باقرار بعدم ملكه (و) له على مائة
 ودرهم كقائه درهم) وكذا المكمل والموزون
 استحسانا (وفي مائة ونوب) وفي مائة وثلاثة
 تفسير المائة) لانها مبهمة (قوله فانه لا يوافق
 اواب كقائه ثياب) خلافا للشافعي قلنا الاواب
 لم يترك جوف العطف فابصرف التفسير اليهما
 لاستواءهما في الحاجة اليه (والاقرار بانه
 في اصطبل نازمه) الدابة فقط (قوله المظروف
 ما يصلح طرفا ان اسكن نقله لزم الاول فقط
 قطع خلافا لمحمد وان لم يصلح لزم الاول فقط
 كقوله درهم في درهم درقلت ومغاده لانه لو قال
 دابة في خيمة لزمه ولو قال نوب في درهم لزمه
 الثوب ولم ارفعه (ويخاتم) تلازمه (حلقتة
 وقصه) سبيلا ويسبف جنبه وسجانه ونصله
 ويحمله اجماع شلي بيت مزين يستور
 والعيدان وكسوة وغيره في قوسرة

تحقق وتشدد قال صاحب الجهره القوصرة اجدها خيلا اه (قوله لما قدمناه) اي من الاصل (قوله لا تلزمه
القوصرة) لان من لا انتزاع فكان اقرارا بالمنتزع (قوله وطعام في بيت) هو على قوله ما وقياس محمد لزومه ما
(قوله فيلزمه المظروف) عندهما والزمه محمد الكل لان النفيس قد يلف في عشرة ونوقض بما لو قال كرباس
في عشرة سرايرا (قوله لا تكون طرفا لواحد عادة) والممتنع عادة كالممتنع حقيقة وفي قد تأتي بمعنى بين كقوله
تعالى فادخل في عبادى فوق الشك والاصل برأه الذمة والمال لا يجب مع الاحتمال وفي كلام الشرح
ان في الآية معنى مع (قوله وعنى معنى على) لما تقدم من انه يقتضى الانفصال والتمييز لالجمع وفي الشلبي
عن السكاكى عن الذخيرة يلزمه فيه عشرة وبه قال الشافعي ومالك (قوله لما مر) اي في الطلاق من ان الضرب
يكفى لاجزاء لا المال فاذا قلت خمسة في خمسة تريد به ان كل درهم من الخمسة مثلا خمسة اجزاء وفي الولوالجية
اي فيما اذا قال له على عشرة في عشرة ان نوى الضرب ان قال نوبت تكثير الاجزاء لا يلزمه الا عشرة وان نوى
تكثير العين لزمه مائة وان نوى الضرب ولم ينو شيئا آخر لزمه عشرة حملا على نية الاجزاء انتهى وهذا يقتضى
ثبوت خلاف في هذه الصورة ونحوها ومعلوم ان ذلك عند التجا حاداما عند الاتفاق فالامر ظاهر (قوله
والزمه زفر بخمسة وعشرين) وهو قول الحسن بن زياد وفي الشارح وقال زفر عليه عشرة فلعل عن زفر
روايتين اخاه الشلبي (قوله تسعة) اي عند الامام وعندهما عشرة وعند زفر ثمانية وادلتهم في المطولات (قوله
لدخول الغاية الاولى) قال في الدرر انه ان الغاية لا تدخل في الغاية لان الحديغ غير المحرود ولكن هاهنا لا بد
من الادخال لا لدولى لان الدرهم الشلبي والثالث لا يتحقق بدون الاول قد دخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة
في الثانية انتهى وفي المنع ولان العدد يقتضى ابتداء فاذا اخرجنا الاول من ان يكون ابتداء صار الثاني هو الاول
فيخرج هو ايضا من ان يكون ابتداء كالاول وكذا الثالث والرابع الخ فيؤدى الى خروج الكل من ان يكون
واجبا وهو باطل اه (قوله وما بين الحائطين) اي وبخلاف له في داري من هذا الحائط الى هذا الحائط فانه يقول
يلزم ما بينهما دون الحائطين اقياما بهما بانفسهما كذا في البرهان (قوله قلنا قال) اي فلما خلفت المذكورة (قوله
الاقفيا) قال القدروري في التقريب قال ابو حنيفة فيمن قال لفلان على ما بين كر شعير الى كر حنطة لزمه كر شعير
وكر حنطة الاقفيا ولم يجعل الغاية جميع الكرا لان العادة ان الغاية لا تكون اكثر الشيء ولا نصفه والكرا عبارة
عن جملة من القفران فوجب ان يصير الانتهاء الى واحد منها انتهى شلبي عن الاتفاق في مثل هذا يقال في مسئلة
المصنف (قوله لما مر) من ان الغاية الثانية لا تدخل ولو قدم الدنانير لزمه عشرة منها وتسعة من الدراهم اعتبارا
للاغاية الاخيرة وهو اولى مما وقع لسرى الدين في حاشية التبيين ان الواحد من الاكثر هو الغاية قدم اواخر
لحاشيته القاعدة (قوله لما مر) هو لم يقدم له تعليلا وانما ذكر محاشيته لقوله من درهم الى عشرة اربين درهم الى
عشرة وقد ذكره في المنع بقوله بخلاف ما ذكر من المحسوس لانه موجود فيصالح حدا فلا بد خلان اه والمجسوس
هو هذه المسئلة (قوله وصح الاقرار بالحمل) سواء كان حمل لمة او غيرها بان يقول حمل امي او حمل شاتي لفلان
وان لم يبين له سببا لان لتعججه وجهها وهو الوصية من غيره كان اوصى رجل بحمل شاة مثلا لآخر ومات فافر
ابنه بذلك حمل عليه اه حوى (قوله الحمل وجوده) بفتح الميم بمعنى ان وجوده قد يكون وقد لا يكون فالشخص
يطرق فيه الوجهين وهذا انما يظهر في الصورة الثانية اما في الاولى فهو متيقن الوجود وقد يقال انه في الثانية
متحقق الوجود شرعا لحكم الشارع بثبوت نسبه (قوله بان ولد) اي الامة (قوله لثبوت نسبه) اي انه لما حكم
الشارع بثبوت نسبه من المطلق كان حكما بوجوده وقت الاقرار به (قوله ذلك) اي الحمل ولا حاجة اليه لان
المرضع لا يضمن (قوله لكن في الجوهره) لوجه الاستدلال الجواز علم ذلك من اهل الخبرة بل هو الظاهر (قوله
وصح له) اي وصح الاقرار بالحمل المحتمل وجوده (قوله كما يأتي) في قوله وان فسره الخ (قوله لا قل من نصف حول)
وان ولدت له اكثر من ستة اشهر لم يستحق شيئا الا ان تكون المرأة معتدة فولدت له لقل من حولين حوى (قوله
فلهما) لان مجموعهما هو الحمل وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره فالمرورث والموصى به وقوله نصفين حال (قوله
فكذلك) اي نصفان لان المال للحمل وهو مجموعهما ولا ارجعية لاحدهما على الاخر فيه (قوله لورثة ذلك)
لا حاجة الى ذكر اسم الاشارة (قوله لعدم اهلية الجنين) وانما ينتقل اليه بعد ولادته جيا ولم يتصل حيا فيكون
لورثتها (قوله كهبة) اي العمل فانها لا تصح له لان حكمها ثبوت المالك للموهر به والحمل لا يملك (قوله

(او بطعام في جوائى او) في (سفينة او ثوب في
مندبل او) في (نوب يلزمه المظروف) كالمظروف
لما قدمناه (ومن قوصرة) مثلا (لا) تلزمه
اقوصرة ونحوها (كثوب في عشرة وطعام
في بيت) فيلزمه المظروف فقط لما مر في خمسة
لا تكون طرفا لواحد عادة (الضرب خمسة) كما مر
وعنى (سعى على او) الضرب من (وعشرة ادعى
والزمه زفر بخمسة وعشرين) ومن درهم الى عشرة
(صح) كما مر في الطلاق (ومن درهم الى عشرة
او ما بين درهم الى ضرورة ادلا وجود لما فوقه
الغاية الاولى ضرورة اثمانية وما بين الدنانير
الواحد بدونه بخلاف اثمانية الى كر شعير وماه)
فلذا قال (في) له (كر حنطة الى الثانية) ولو قال له
جميعا (لا اقفيا) لانه الغاية الثانية (ولو قال له
على عشرة دراهم الى حنطة لما مر نهاية
ونسعة دنانير) عند ابي حنيفة لما مر نهاية
(وفي) له (من داري ما بين هذا الشايط الى هذا
الحائط له ما بينهما) فقد لما مر (صح الاقرار
بالحمل والحمل وجوده وقت) اي وقت الاقرار
بان تلد لدور نصف حول لوزم وجدة اولد دون
حولين لوزم عدة لثبوت نسبه (ولو) الحمل
(غير آدمي) وقدر بادى مدة يتصور ذلك
عند اهل الخبرة فيلزمه كذا في الجوهره اقل مدة
حمل الناقة اربعة اشهر والبقية الدواب ستة
اشهر (صح) (له ان بين) المقر (سببا صالحا)
ينصير العمل (كلا رث والوصية) اقوله مات
او وفورته او وصى له به فلا بد من نصف حول
كما يأتي (فان ولدت له حيا لا قل من نصف حول)
مذاقمر (له ما اقروا ولدت حيا) وكذلك في الرصية
ولو احدىهما ذكر او الانثى وكذلك في الرصية
بخلاف الذكر اي فانه يعطى الثلث من ثلث
الانثيين (وان ولدت ميتا فميرد لورثة) اه
(الوصية والميراث) لعدم اهلية الجنين

او بيع او اقرض) بان قال الجمل باع منى او اقرضنى انتهى دردد (قوله او ابيعهم الاقرار) بان قال الجمل فلائذ كذا (قوله
لغا) لانه في صورة التفسيرين مستحيل لعدم تصورهما من الجنين لاحقيقة وهو ظاهر ولا يحكى لانه لا يولى عليه
واما الثاني فلان مطلق الاقرار ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة فيصير كما اذا صرح به ولا يصح فكذا هذا
(قوله وحمل محمد المبيع على السبب الصالح) لان الاقرار حجة موجبة فيجب اعماله ما أمكن حمله على السبب
الصالح لانه يمكن انه ورثه او وصى له به فلا يصار الى الابطال مع امكان الحجة (قوله لان هذا المقر الخ) قال
العلامة الاتفاقي بخلاف ما لو اقر لرضيع ان عليه الف درهم بالبيع او الاجارة لان الرضيع من اهل ان يستحق
الدين بهذا السبب بخجارة ولله لانه يتجر له ان كان لا يتجر هو بنفسه بخلاف الجنين انتهى (قوله اقر بشرط
الخيار) بان قال له على الف درهم قرض او غصب او ودعية او عارية فائمة او مستهلكة على انى بالخيار ثلاثة
ايام انتهى من (قوله لزمه) لوجود الصيغة الملزمة حوى (قوله فلا يقبل الخيار) لان المقصود من الخيار
هو الفسخ ولما لا يحتمل الاقرار الفسخ لم يجز شرط الخيار له ولزمه المال (قوله لم يعتبر) الاولى حذفه لعله
ان وصلية (قوله الا اذا اقر بعقد) اى بدى لزمه بسبب عقد الخ بان يقول له على الف ثمن مبيع بخيار (قوله
لانه منكر) اى الخيار فى العقد الذى هو من العوارض والقول فيها للمنكر (قوله او قصيره) الاولى حذفه
انتهى حلي وانما جازت الكفالة مطلقة ومقيدة لان حكمها هاءنا لزوم الدين وهو يصح مطلقا ومقيدا
فلا يكون اشتراط الخيار كذلك منافيا لها بخلاف البيع فلا بد من التوقيت فيه بثلاثة لان اطلاق الخيار
يثا فى حكم البيع لان حكمه الملك المطلق وحكم الخيار منع السبب من العمل وبينهما منافاة (قوله اذا صدقه)
فاذا كذبه لزمه المال من غير شرط والقول له لانه يدعى عليه التأخير وهو ينكر اتقانى (قوله لان الكفالة
عقد ايضا) علة للتشبيه المستفاد من الكاف (قوله بخلاف ما مر) اى من قوله اقر بشئ كما ينشاء من المنع (قوله
لانها افعال) لانها قرض وغصب وودعية وعارية (قوله اقرار حكما) لان الامر انشاء والاقرار اخبار فلا يكونان
متحدين حقيقة بل المراد ان الامم بكتابة الاقرار اذا حصل حصل الاقرار انتهى حلي عن الدرر (قوله يكون
بالبنان) بالبلاء الموحدة والنون ومقتضى كلامه ان مسئلة المتن من قبيل الاقرار بالبنان والظاهر انهما من
قبيل الاقرار باللسان بدليل قوله كتب ادم بكتب انتهى حلي (قوله خط اقرارى) اى الخط الدال على اقرارى
فا لا صاف من اضافة الدال الى المدلول والدلالة التزامية (قوله عدم اعتبار مشابهة الخطين) هو الصحيح فاذا
اقر عليه حقا واظهر خط يده فاستكتب فكتب فاذا الخط يشبه الخط لا يقضى عليه وقال بعضهم
يقضى به وعليه قارئ الهداية (قوله وجده الباقون) اما لو اقر به جميعا فالحكم ظاهر (قوله يلزمه الدين كله)
اى فى قول اصحابنا من (قوله دفع الضرر) اى عن المقر اى لانه انما اقر بما يتعلق بكل التركة (قوله مع آخر) اى
مع شاهد آخر (قوله وهذا) اى بقبول شهادة المقر مع آخرائه على الميت (قوله بمجرد اقراره) اذ لو اقر ولزمه جميع
المال ثم شهد مع آخر وقبلت شهادته لزمه بقدر حصته فيكون فى شهادته دفع معزم عن نفسه والشهادة كذلك
لا تقبل فصولها دليل ان اقراره الاول لا يعتبر ولا يلزمه به دين وهو مشكل فان اقرار الانسان حجة فى حق
نفسه والقضاء فيه مظهر لا مثبت ولو جعل هذا الفرع مخرجا على قول القفيه لكان ظاهرا لانه لم يدفع بهذه
الشهادة معزم ما عن نفسه (قوله فاحتفظ هذه الزيادة) وهى كون الاقرار غير ملزم الا بالقضاء (قوله اشهد على الف
فى مجلس الخ) هذه المسئلة على وجوه لانه اما ان يضيف اقراره الى سبب اول والا الاول اما ان يكون السبب متحدا
او مختلفا فلان اضاف الى سبب واحد بان قال له على الف درهم ثمن هذا العبد ثمن هذا العبد ثم اقر بعد ذلك فى ذلك المجلس
او مجلس آخر ان افلان على الف درهم ثمن هذا العبد والعبد واحد لا يلزم الا مال واحد على كل حال فى قولهم
جميعا ولن كان السبب مختلفا بان قال افلان على الف درهم ثمن هذه الجارية ثم قال افلان على الف درهم
ثمن هذا العبد يلزمه المالان فى قولهم اقر بذلك فى موطن او موطنين والثانى اما ان يكتب به صكا على نفسه
فان كان الصك واحد لزمه مال واحد وان كان كتب صكين واقر بهذا ثم بهذا لزمه المالان ونزل اختلافهما
بمنزلة اختلاف السبب وان لم يكتب صكا لكنه اقر مطلقا فان تعدد الاقرار الاول عند غير القاضى والثانى
عنده لزمه مال واحد وكذا لو كان كل عند القاضى لكن فى مجلسين فادعى الطالب ما لى والمطلوب يقول انه
واحد فالقول قول المطلوب وان تعدد الاقرار عند غير القاضى فان اشهد على كل اقرار فردا فالمال واحد

(وان فسرهم بالا يتصور كونه ابيع او اقرض
او ابيعهم الاقرار) ولم يبين سببا له (لما) وحمل محمد
المبيع على السبب الصالح فيه قالت الثلاثة (ن)
اما (الاقرار للرضيع) فانه (صحيح وان بين)
القر (سببا غير صالح منه حقيقة كالاقرار من
او ثمن مبيع لان هذا المقر محل لخيار)
لا صغير فى الجملة انشاء (اقر بشرط الخيار)
ثلاثة ايام (لزمه بلا خيار) لان الاقرار اقرار
فلا يقبل الخيار (وان) وصليته (صدقه المقر له)
فى الخيار لم يعتبر تصدقه (فصحيح باعتبار العقد اذا
بيع (وقع بالخيار له) (الا ان يكرهه المقر له)
صدقه او برهن فلذا قال (الا ان يكرهه بدين
فلا يصح لانه منكر والقول له (كافوا به لانه
بسبب كفاة على انه بالخيار فى صدقه لان الكفاة
(طويلة) او قصيرة فانه يصح اذا صدقه لا تقبل
عقد ايضا بخلاف ما مر لانها افعال لا تحكم
الخيار بغير (الامر بكتابة البنان او اكتب
فانه كما يكون باللسان يكون بالبنان على او اكتب
فانه كما يكتب بخط اقرارى بالبنان لم يكتب
للكمال اطلاق امر اى فى صحيح كسب ام لم يكتب
بيع دلوى او طلاق اى فى حد وقود خاتمة
وحمل الصك ان يشهد اى عدم اعتبار مشابهة
وقد مرنا فى الشهادة اقر بالدين (الدين كله)
الخطين (احد الباقون) (يلزمه) الدين (كله)
مورثه وهذه الباقون برهان وشرح مجمع
يعنى ان وفى مادته به برهان بوالا يشهد للضرر
(وقيل حصته) واختاره آخر ان الدين على
ولو شهد هذا المقر مع آخر ان الدين فى نصيبه
الميت قبلت وبهذا علم انه لا يصلح الدين فى نصيبه
بمجرد اقراره بل بقضاء القاضى عليه باقراره
فاحتفظ هذه الزيادة دردد (اشهد على الف
فى مجلس واشهد بالبنان آخرى فى مجلس آخر)

فتجيز كعلي القادرهم ان مت لرمه قبل الموت منظورة ولقائل ان يقول ان قوله ان مت في عبارة الشرح
يحتمل رجوعه الى الاقرار الى الشهادة واجيب بان تصرف العاقل يصان على العبث وذلك يجعله شرطا
لشهادة فلو قال المقر اردت تملق الاقرار ورضي بالغاء كلامه فلما تعلق حق المقر له منع ذلك كما في الرمز انتهى
مختصرا قلت بقي لو كان الكلام من اول الامر بصورة صاحب البحر والظاهر لزوم حاله كما قال تتعلق
حق المقر ولا يجعل وصية وقاسم هذا من قوله فلو قال المقر اردت الخ (قوله ابن المعتمد لا) وعليه الفتوى
كأقدمه فيه وظاهر الرواية عن صاحب المذهب قبوله وقيل ان عرف بالصلاح قال قول له ذكر هذه الاقوال
في الطلاق (قوله وصح استثناء البيت من الدار) لانه جزء من اجزائها ووصح استثناء الجزء من الكل (قوله
منهما) اي من الدار والبيت (قوله لدخوله تبعا) اي لدخول البناء معق وتسعلا لفظا والاستثناء تصرف
في المفروض وذلك لان الدار اسم لما يدبر عليه البناء من البقعة ويبحث ملاخسرو بانه لا يشكر ان البناء جزء
من الدار لا يرد المنصوص (قوله واستثناء الوصف لا يجوز) كقوله له هذا العبد الاسود (قوله الا اذا قال
بناؤه الزيد والارض لعمرو فكذا قال) قال في المنع لانه لما اقر بالبناء لزيد صار ملكه فلا يخرج عن ملكه
باقراره لعمرو بالارض اذ لا يصدق قوله في حق غيره بخلاف المسئلة الاولى لان البناء يملوك له فاذا اقر
بالارض لغيره يتبعها البناء لان اقراره مقبول في حق نفسه ويخرج جنس هذه المسائل مبني على ان دعواه
لنفسه لا يمنع صحة الاقرار به لغيره وان اقراره لا يقبل في حق غيره انتهى ملخصا (قوله واستثناء قص الخياط)
في جعل قص الخياط متناولا للفظ الخياط تبعا لما تقدم في السلب السابق من ان اسم الخياط يشملهما
قاله يعقوب باشا ويمكن الجواب ان الشمول المذكور سابقا يعم الشمول الحكمي والقصدى واراد بالشمول
المتنفي هنا القصدى ذكره الشرنبلالي عن قاضي زاده (قوله ونحو البستان) اي بغير اصولها قال في المسئلة
وكذا لو قال ذا البستان لفلان الاشجار بغير اصولها فانه لا يصح لدخول الخيل تبعا بخلاف ما لو استثنى نخلة
باصولها لان الاصل يجب في الاقرار قصد الابهة انتهى (قوله وطوق الجارية) استشكل بانهم نصوا ان الامة
لا بدخل معها تبعا لان الامة لا الهنة لا غير كالطوق الا ان يحمل على طوق حديد او نحاس لا قيمة له كثيرة
وفيه نظر جوي عن المقدسي (قوله حال منها) اي حال كون قوله ما قبضه موصولا بالكلام الاول فلو لم يصله
لم يصدق افاده المصنف (قوله فان سلمه الى المقر) قال حفيد السعد في حواشيه على صدر الشريعة لقائل
ان يقول فحين باع سلعة بثمن يلزم المشتري دفع الثمن او لا ثم يسلم البائع المبيع فالقرار بوجوب الثمن لا يلزمه قبض
المبيع فكيف يؤمر البائع بالتسليم او لا والجواب ان ذلك فيما اذا كان المبيع حاضرا اما اذا كان غائبا فلا بد
من احضاره فقد ذكر في الهداية لو كان المبيع غائبا عن حضرته ما فله مشتري ان يمنع عن تسليم الثمن
حتى يحضر المبيع ليتمكن من قبضه عقب تسليم الثمن انتهى جوي بتصرف وقال العلامة علي ابن غانم
المقدسي لعلمهم ارادوا بالتسليم هنا الاحضار ويخص هذا من قوله يلزم المشتري تسليم الثمن او لا لانه ليس
ببيع صريح (قوله عملا بالصفة) قال في المنع اي وان لم يوجد ما ذكر من القيد اي وهو التسليم لا يلزمه لانه اقره
بالاثر على صفة فيلزمه على الصفة التي اقر بها فاذا لم يوجد لا يلزمه انتهى وصل او فصل هذا مذهب الامام
وقالا ان وصل صدق فلا يلزمه وان فصل لا يصدق (قوله لانه وجوع) اي عما اقر به وذلك لان الصدور موجب
وانكار قبض مبيع غير معين ينافيه اذا ما من عبد يأتي به البائع الا يتأتى للمشتري منع كونه المبيع بخلاف
المعين وما ذكره المصنف احد وجوه اربعة في المسئلة الثماني ان يقول المقر له العبد عبدك ما بهتكك وانما بهتكك
عبدك آخر سلمته اليك والحكم فيه كالاول الثالث ان يقول المقر له العبد عبدك ما بهتكك وحكمه ان لا يلزم المقر
الرابع ان يقول المقر له ابعك هذا العبد وانما بهتكك عبدك آخر وحكمه التحالف لان كلامهم مامدع ومنكر فاذا
حلقتا تبقى دعوى كل منهما عن صاحبه فلا يقضى عليه بشئ والعبد سلم في يده وايضا ما ذكر في الدور (قوله
او مال تبار) الانسب تأخير عما بعده لئلا يسلط لفظ الثمن على الحر والميتة والدم وهو معطوف على ثمن فتأمل
(قوله فيلزمه مطلقا) عنده وعند هما ان وصل صدق وان فصل لا كما في المسئلة الاولى (قوله الا اذا صدقه)
اي المقر له (قوله او اقام) اي المقر واعتمد المصنف في تعيين مرجع الضمير بين المقام والظهور (قوله لاحتمال
حله عند غيره) اي في مذهب غيره كما اذا باع ما اشتراه قبل قبضه من بائعه بثمن اقل مما اشترى به فالزيادة هذه

بني لودعي المستثنى هل يصدق لم اره وقد صانني
الطلاق ان العقد لا يكتفي الاقرار كذلك لتعلق
حق العبد قاله المصنف (وصح استثناء البيت
من الدار لا استثناء البناء) منها لا يدخل تبعا
فكان وصفا واستثناء الوصف لا يجوز (لان العبرة
بناؤه لاني وعمره لا استثناء البناء) لان العبرة
هي البقعة لا البناء حتى لو قال وارضاك كان
البناء ايضا لا يدخل تبعا (قوله استثناء قص الخياط)
والارض لعمرو فكذا قال (قوله استثناء قص الخياط)
ونحو البستان وطوق الجارية كالبناء (فصل الخياط)
(وان قال) مكلف له على اقل من عبد
ما قبضته الجارية صفة عبد وقوله (موصولا)
ما قبضته الجارية ذكره في الحاشية فان
ما قرره حال منها ذكره في الحاشية (فان
(وعينه) اي عن العبد وهو في المقر له (فان
سلمه الى المقر لزمه العبد (لزمه) الاثر (مطلقا)
(وان لم يعين) العبد (لزمه) الاثر (مطلقا)
وصل ام فصل وقوله ما قبضته له ولا تبار او
(قوله من ثمن خراجه مطلقا) (وان وصل) لانه
او مئة او مئة) فيلزمه مطلقا (قوله فلا يلزمه) (ولو
رجوع) (الا اذا صدقه او اقام) (قوله الا اذا صدقه)
قال له على القادرهم حرام او با فله عند غيره
مطلقا) وصل ام فصل لا يجزى حال حله عند غيره

وهذا هو الذي لا يوافق عليه في حق هذه البيعة وليست زيادة أحد الجاهلين حراما ولا ذميا ولا هذا التعليل
الذي إذا انتفى على ذلك لا يلزم المقرئ (قوله ولو قال على زورا أو باطلا) أي هو على حال كونه زورا أو باطلا
أو من جهة ذلك فهو ما ينعوبان على المال أو التخيير (قوله هي أن يملك الخ) قال المشرح في التذنيب آخر
المصنف هو أن يظهر اعتداهما لا يريدانه يلجئ إليه خوفاً من جود وهايس يبيع في الحقيقة بل كالمزول انتهى
(قوله أن كذبه) أي المشتري البائع (قوله زيف وصف بالمصدر ثم جمع على معنى الأصح يقال زافت
الدراهم زيف زيفاً) والمرا دبه ما برده بيت المال جوي (قوله ولم يذكر السبب) كمن مبيع أو غضب
أو دبعة (قوله على الأصح) أي إجماعاً قبل على الخلاف الثاني (قوله وهي زيف مثلاً) أي أو بخرجة وهي التي
يردها التجار ولا يردها غيرهم جوي (قوله لم يصدق مطلقاً) أي عنده وقال لا يصدق أن وصل (قوله صدق مطلقاً)
لأن الغصب لا يقتضي السلامة لأن الغاصب يغصب ما يصادف والمودع يودع ما عنده فلا يقتضي السلامة
وإنما صدق فيه ما مفسولاً لأن الزبوف والنهرجة نوع من الدراهم وفيه يقبل مفسولاً فأداه المصنف (قوله
لأنه إذا رآهم مجازاً) فكان هذا من باب التغيير فلا يصح مفسولاً (قوله وصدق بيمينه في غصبته أو أودعني)
لأن الغصب والودعة لا يقتضيان وصف السلامة كما تقدم (قوله مثلاً) أي أو قرضاً (قوله أي الدراهم الخ) أي
أن كل عشرة من دراهم هذا الألف وزن مجسمة أقبل لا وزن نسبية منها (قوله لا الوصف كالزيادة) فلذا لم يصح
له على الف من ثمن متاع إلا أنها زبوف فهو كالوفاة (قوله وهو سبب الضمان) قال صلى الله عليه
وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤد أي ثم بعد إقراره بالأخذ أي ما يوجب إقراره وهو الأذن بالأخذ والآخر ينكر
فيكون القول له بيمينه فإن نكل عنه لا يلزم أمالو قال له بعد قوله أخذتها ودبعة بل أخذتها فمضى يكون القول
للمقرئ لأنها تصادقا على أن الأخذ حصل بالأذن وهو لا يوجب الضمان ثم إن المال الذي عقد القرض والمقر
ينكره قال القول له ومثله لو قال أخذتها يعا بعد قوله ما تقدم فأداه المصنف (قوله لأنكاره الضمان) قال المصنف
لأنه لم يقرب سبب الضمان بل اقرباً لا يعطى وهو فعل المقرئ فلا يكون مقراً على نفسه بسبب الضمان والمقر له يدعي
عليه سبب الضمان وهو ينكره والقول قول المنكر (قوله لا إقراره باليد ثم بالأخذ منه) أي ثم ادعى الاستحقاق
بعد فلا يصدق بلا برهان (قوله استحساناً) هو قوله وقال القول للمقرئ باليد لأنه أقبل باليد ثم ادعى عليه
الاستحقاق فيقبل إقراره دون دعواه عليه فيجب الرد (قوله لأن اليد في الإجارة ضرورية) قال في الخ وجه
الاستحسان أن اليد في الإجارة تثبت ضرورة استيفاء المعقود عليه وهو المتأخر فلا يصح كون إقراره باليد
مقصوداً فلا يظهر في حق الاستحقاق على المقرئ المقر في الإجارة والإعارة إقراره بيمينه من جهة فيكون القول
قوله في كفيتهما وهذا بخلاف الودعة والقرض لأن اليد فيهما مقصودة فيكون الإقرار بهما إقراراً باليد
بصرف (قوله وعلى المقرئ مثله الثاني) لأن الأقوال صرح للزول وقوله لا بل ودبعة فلان أضراب عنه ورجوع
فلا يقبل قوله في حق الأول ويجب عليه ضمان مثلهما للثاني لأنه أقبل بهما وقد تلغها عليه بإقراره بها للأول
فيضمن له منع (قوله بخلاف هي لفلان الخ) لأنه أقبل للأول ثم رجع وشهد بها للثاني ورجوعه لا يصح وشهادته
لا تفصيل انتهى (قوله لزمه أيضاً) للثاني الف لأنه أقبله بشئ تقبله الذمة بأن كان ديناً أو قرضاً وهي تقبل
حقوقاً شئ (قوله وعليه للثاني مثلهما) لما تقدم في الودعة (قوله ولو كان المقرئ واحداً) وقد زاد في أحد
الأقوالين قدراً أو وصفاً (قوله أو عكسه) راجع إلى المستأمن والقياس أن يلزمه المالا ن وبه قال زفر كما إذا اختلف
جنس المالين بأن قال فلان ألف درهم بل الف دينار فإنه يلزمه المالا ن بالاجماع (قوله فهو إقراره) أي للمقرئ
قال في شرح الملتقى وإن تعددت الديون والودائع ولا يصدق المقرئ لو قال عنيت بعضها انتهى (قوله وحق القبض
للمقرئ) هنا أخذ ما ذكر ويدفعه للمقرئ قال في شرح الملتقى ولو جحد المودع ضمن للمقرئ إذا تلف (قوله برئ) أي
إذا أقر المقرئ أن كذا في شرح الملتقى (قوله لما أنه الخ) قال المصنف ولا يخفى أن هذا مخالف لما تقرر في كلام
المحققين من أنه إن أضاف إلى نفسه لا يكون إقراراً لأنه إخبار وقضية الإضافة إلى نفسه منافية له فيكون هبة
فبراعى شروطها والله أعلم انتهى (قوله ولذا قال في الحاوي القدسي) عبارته كما في المنع قال الدين الذي لي على زيد
فهو لعمري ولم يسلطه على القبض لكن قال وامي في كتاب الدين عارية صح ولوم يقل هذا لم يصح انتهى
(قوله فإن قال الخ) استغنى عنه أنه إذا سلطه على قبضه أو قال هذه الجملة صح على أنه إقرار وان انتقياً لا يصح

(ولو قال على فلان أو باطلا لزمه أن كذبه المقرئ ولا)
بأن صدق (لا) بلزمة (ولا) قرأ بالبيع بلزمة
هي أن يملك أن تأتي أمراً عليه على خلاف
فلا هو فانه (على هذا التفصيل) أن كذبه لم
البيع والالا (ولو قال على الف الأصح) بغير
ولم يذكر السبب (فهي كما قال على الأصح) بغير
(ولو قال له على الف) من ثمن متاع أو رجوع
وهي زبوف مثلاً لم يصدق مطلقاً إلا أنها زبوف
ولو قال (من غصب أو ودعة) وصل أم فضل (فإن
أو بخرجة صدق مطلقاً) وصل أم فضل (فإن
قال ستوة أو ماض مجازاً (وقد يبيح بيمينه
فصل لا) لأنها دراهم مجازاً (ولو أجازها بجميعها
في غصبته) أو أودعني (ولو على الف) ولو من
ولا بينة (و) صدق (في) فله على الدراهم
من متاع مثلاً (الأنه ينقص كذا) (فصل
وزن خمسة لا وزن سبعة) متصلاً أو انفصلاً
بلا ضرورة (لا) يصدق لصحة استثناء القدر
لا الوصف كالزيادة (ولو قال) لا يبيح بل تعدد
منك أنفاً ودبعة (أخذتها مني) (فصل) المقرئ
(وقال الآخر بل) أخذتها مني (فصل) المقرئ بل
لا إقراره بالاستثناء وهو سبب الضمان (وقال الآخر) بل
أنت (أعطيتني ودبعة) بل المقرئ أو قرضاً
(غصبته) (لا) بيمين ودبعة (بل هو
الضمان (وفي هذا كان) المقرئ (بل هو
عندك فأخذته) منك (فقال) المقرئ (بل هو
أخذ المقرئ) لو قالوا لا فحجة لا أقراء باليد
ثم بالأخذ منه وهو سبب الضمان (وقال) (أو بخرجة
قال آخر) فلا (فربي) هذه (أو بخرجة
فربي) (أو بخرجة) (أو بخرجة) (أو بخرجة)
(ورثها وأخاطم فلان) (أو بخرجة) (أو بخرجة)
منه وقال فلان بل ذلك في القول المقرئ استغنى
لأن اليد في الإجارة ضرورية بخلاف الودعة

اقرار اي بل هبة (قوله فتمامل عند الفتوى) العبرة لما في عامة كتب المذهب وفي شرح العلامة عبد البر
وقالوا اذا اضاف المال الى نفسه بان قال عبدي هذا اقلان يكون هبة على كل حال وان لم يصف الى نفسه
بان قال هذا المال اقلان يكون اقراراً انتهى وهذه المسئلة ذكرها ابن وهبان حيث قال
ومن قال ديني فمالا صح دفعه * الى اذا واذ حيث التصديق يذكر
قال شارحها عبد البر مسألة البيت من التهمة وغيرها قال المقر له بالدين اذا اقر ان الدين اقلان وصدقه فلان صح
وحق القبض للاول دون الثاني لكن مع هذا لو ادى الى الثاني برئ وجعل الاول كالوكيل والثاني كالموكل
انتهى ونظيره انه يكون اقلان بمجرد التصديق وان لم يقل اسمي عبدي ولم يسلط المقر له عن قبضه فكان هذا
التصديق مفيداً لذلك المقر له وكان المقر كالوكيل عن المقر له وان جعل ما في الحاروي على ان المقر له كان ساكناً
ومستأثراً البيت فيما اذا وجد منه تصديق حصل التوافق ويزال الثاني والاضطراب والله تعالى اعلم بالصواب
واستغفر الله العظيم

باب اقرار المريض

افرد اقرار المريض على حدة لا يختص به باحكام ليست للصحيح واخره لان المرض بعد الصحة انتهى مخ
(قوله وحده مرفى طلاق المريض) قال ابو الليث هو ان لا يقدر ان يصلي قائماً وهذا احب وبه تأخذ كذا
في الجوهره وذكر الشرح في الطلاق ان الصحيح ان من يعجز عن قضاء حوائج خارج البيت فهو مريض
وان امكنه القيام بها فيه انتهى سري الدين وعليه لو اقر في مرض لا بهذه الصفة ومات فيه فانه يكون اقراراً صحة
(قوله وسجي في الوصايا) حيث قال المؤلف هناك قيل مرض الموت ان لا يخرج لحوائج نفسه وعليه اعتمد
في التجريد بزيادة واختار ان ما كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش فهو سنان عن هبة الذخيرة
(قوله لاجنبي الخ) المراد من الاجنبي من لم يكن وارثاً وان كان ابن ابنة (قوله باثر عمر) وهو ما روى عنه انه قال
اذا اقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته والاثر في مثله كالتحريم لانه من المقدرات فيحصل على انه سمعه
من النبي صلى الله عليه وسلم فيتركه القياس ودون ان لا ينفذ الا من التملك لان الشرع قصر تصرفه على الثلث
وعلى حق الورثة بالثلثين فكذا اقراره اقامه المصنف قال الاتفاق في المذنب في مبسوط خواهر زاده وهو المذنب
في الاصل عن ابن عمر (قوله الا اذا علم تملكه له في مرضه) اي فيكون اقراره تملكه له في المرض وصية
وهو معنى ما افاده الحموي ان اقراره بالعين للاجنبي صحيح ان كان اقراره حكايه وان كان بطريق الابتداء يصح
من الثلث كما في فصول العمادى وقد مثل العلامة المقدسي عن المراد بالحكايه والابتداء فاجاب بان المراد
بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تملك بان يعلم بوجه من الوجوه ان ذلك الذي
اقر به ملك له وانما قصد اخرجه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك منع ظاهره على المقر كما يقع ان الانسان
يريد ان يتصدق على فقير ولكنه يعرض عنه بين الناس واذا اخل به تصدق عليه كيلا يحسد على ذلك من الورثة
فيحصل منهم ابتداء في الجملة بوجه ما واما الحكايه فهي على حقيقة الاقرار انتهى وقول المقدسي بان يعلم الخ يفيد
اطلاقه ان التقيد من المؤلف بقوله في مرضه اتفاق (قوله واخر الارث عنه) لان قضاء الدين من الحوائج
الاصليه لان فيه تفرغ ذمته ورفع الحائل بينه وبين الجنة فيقدم على حق الورثة (قوله مطلقاً) سواء علم
بيئته او علم بالاقرار جوى وسواء كان وارثاً ام لا بعين او بدين (قوله وما لزمه في مرضه بسبب معروف)
انما ساوى ما قبله لانه لما علم سببه انتفت التهمة عن الاقرار بخ قال في المبسوط اذا استقرض مالا في مرضه
وعاين الشهود دفع المقرض المال الى المستقرض واشترى شيئاً بالف درهم وعاش الشهود قبض المبيع او تزوج
امرأة بمهر من ماله او استأجر شيئاً بمعاينة الشهود فان هذه الديون تكون مساوية لديون الصحة وذلك لانها
وجبت باسباب معلومة لا امر دلها لانه بالقرض والشرآ لم يقوت على غرماء الصحة شيئاً لانه يريد في التركة
مقدار الدين الذي تعلق بها ومضى لم يعرض لحقوقهم بالابطال نفذ مطلقاً انتهى شلبي وفي التعليل الثاني نظر
لاحتمال استهلاك ما اقترضه او ما اشتراه (قوله او بمعاينة قاض) لعل هذا مبني على ان القاضي يقضى بعلمه
وهو مرجوح (قوله قدم على ما اقر به في مرض موته) حتى لو اقر من عليه دين في صحته في مرضه لاجنبي بدين
او بعين مضمونة او امانة بان قال مضاربة او ودبعة او غصب يقدم دين الصحة ولا يصح اقراره في حق غرماء الصحة

(هذا الاقف ودبعة فلان لا بل ودبعة فلان)
فالاقف هي الاقلان وعلى المقر (الف) بلاد كرايداع
ببدايه وهذا (اذا سكت عليه الثاني شئ) لانه لم يقر
معينه لانه ايضا كقول مصنف فلان امانة درهم
وامانة دينار وكان بعينه فلهي الاول وعليه
منهما كله وان كانت بعينه فلهي الاول واحداً من
الثاني مثلهما ولو سكت ان المقر له واحد
اكثرهما قدر افضلهما وصفاً فلهي الاول
درهم لا بل الثاني اوالف درهم جيا لا بل زيف
او عكسه (ولو قال الدين الذي على فلان
المقرض اوالودبعة التي عند فلان) لكن (لو سلم
فهو اقراره وحق القبض المقر) (لكن لو سلم
الى المقر بدين) خلاصة كونه مخالفاً لما سألنا
ان اضاف نفسه كان هبة فيلزم التسليم ولذا
قال في الحاروي المقدسي في كتاب الدين عارية صح وان لم
فان قال واسمى في كتاب الدين عارية صح وان لم
يقاله ليصح قال المصنف وهو المذنب كور في عامة
المعتبرات خلافاً للخلاصة فتأمل عند الفتوى
(باب اقرار المريض)
يعني مرض الموت وحده مرفى طلاق المريض
وسجي في الوصايا (اقراره بدين لاجنبي نافذ
من كل ماله) باثر عمر ولو بعين فكذلك اذا علم
تملكه لها في مرضه فتعبد بالاثبات ذكره المصنف
في معينه فليحفظ (واثر الارث عنه ودن الصحة)
مطلقاً (وما لزمه في مرضه بسبب معروف) بيئته
او بمعاينة قاض (قدم على ما اقر به في مرض موته)

فان قيل سبى من المذمة يصرف الى غرماء المرض اثماني وانما قدم عليه لان المريض محجور عن الاقرار بالدين
 ما لم يصرغ عن دين الصحة فالدين الثابت باقرار المحجور لا يراحم الدين الثابت بالاجرة كعبد مائة دينار اقربدين بعد
 مجزؤه فالثاني لا يراحم الاول سوى وفي الجوى ولنا ان حق غرماء الصحة يتعلق بمال المريض من مرض الجوى
 في اول مرضه لانه مجزؤه عن قضاءه من مال آخر قالوا اقراره صادق صادق غرماء الصحة فكان محجورا عليه
 ومدفعوا به (قوله ولو انقرضه ودبعة) اي لم يتحقق ملكه له في مرضه والا كانت وصية (قوله كسكاح مشاهد)
 اي للشهود وانما جعل السكاح من جملة ما يجب تقديمه لانه من الجوايج الاصلية منع (قوله اما الزيادة)
 اي ان لم تجزها الوثيقة (قوله والمريض ليس له ان يقضى دين بعض الغرماء دون بعض) سواء كان غرماء صحة
 بعضهم مع بعض او مرض كذلك لانه حق كل الغرماء بما في يده والتقييد بالمريض بقيد ان المرض غير المحجور
 لا يمنع من ذلك (قوله فلا يسلم لهما) من السلامة اي بل بحاصصون فيها وانظر هل هذا هو المراد من قوله
 والمريض ليس له ان يقضى الخ فيجوز له القضاء لاحتمال السلامة من هذا المرض واذا مات لا يسلم لهما مجزور
 (قوله الا في مستثنى الخ) وذلك لان المريض انما منع من قضاء دين بعض الغرماء ما فيه من اسقاط حق الباقيين
 فاذا حصل للغرماء مثل ما قضى ولم يسقط من حقهم شيء جاز القضاء ولان حق الغرماء في معنى البركة
 لا في عينها فاذا اشترى عبدا ولو في ثمنه من التركة بمعنى التركة كان له ان يسقط منه شيء خارجا مفعله بالثمن
 (قوله لو لم يمتل القصة) والزيادة تبرع فهي وصية (قوله بخلاف انما المهر ونحوه) اي كباقيها اجرة عليه وقد كرهما
 ليعيد الحكم فيهما وفيما ذكره المصنف بعد (قوله وما اذا لم يودع) اي وبخلاف ما اذا لم يودع لانه ما استقرض او من
 ما اشترى في المرض (قوله فان البائع) اي وانقرض (قوله اسوة) بضم الهمزة وكسر هاء وبما قرئ في السبع
 (قوله في الثمن) الاولى ان يقول في التركة (قوله كان أولى) فتباعد ويقضى من ثمنها ما له فان زادته في التركة
 وان نقص حاصص بنقصه كما لا يخفى (قوله ثم اقربدين) وقد تساوى الدينان صحة او مرضا (قوله للاستواء)
 في المنبوت في ذمة المقر (قوله ولو اقر بدين ثم بدبعة تحلها) قال الجوى في شرحه وذلك لانه لما بدأ بالاقرار
 بالدين يتعلق حق الغريم بالالف التي في يده فاذا اقر انما بدبعة يريد ان يسقط حق الغريم عنها فلا يصدق
 الا انه قد اقر بدبعة تعذر تسليمها بغيره فصارت كالتسليم فتكون دين عليه ويساوى الغريم الاخر في الدين
 ولو اقر بدبعة ثم بدين فصاحب البدعة اولى بها لانه لما بدأ بالبدعة ملكه المقر له بعينها فاذا اقربدين لم يجز
 ان يتعلق بمال الغير (قوله البدعة اولى) يعني ان الف المدين يصرف للبدعة من غير محاصصة فيه ويلزمه
 ما اقربدين (قوله وهو مديون) اي يستغرق قال ابو السعود في حاشية الاشياء مانصه ليس على اطلاقه بل بقيد
 ان لا يبقى له من المال الخارج عن الدين ما يمكن خروج القدر المبرأ منه من ثمنه ولا بد من قيد آخر وهو ان يكون
 له وارث ولم يجز (قوله للتمتع) ظله ابو السعود في حاشية الاشياء بقوله لان ابراء الوارث في مرض موته وصية
 رهي للوارث لا تجوز ما لم يجز الوارث الاخر (قوله لادبانه) محله اذا كان له شيء في الواقع (قوله الا المهر) اي اذا
 قالت في مرض موته المهر على عليه ولم يكن في عليه مهر (قوله على الصحيح) مقابله ما في المنع عن البرازية معزنا
 الى حيل الخصاص قالت فيه ليس على زوجي مهر او قال فيه لم يكن لي على فلان شيء مبرأ عندنا خلافا للشافعي
 انتهى (قوله بخلاف) واجع الى قوله فلا يصح (قوله كما بسطه في الاشياء) وتبعه المصنف في المنع قائلا وليس
 هذا من قبيل الاقرار بالوارث كما لا يخفى انتهى قال العلامة الجوى كل ما اتى به المصنف اي صاحب الاشياء
 لا يشهد له مع قصر يحسم بان اقراره بعين في يده لو اراد ان لا يصح ولا شك ان الامتعة التي بيد البنت ملكها فيها
 ظله لم يلد فاذا قالت هي ملك ابني لا حق لي فيها يكون اقرارا بعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شيء
 او لا حق لي عليه وليس لي عليه شيء ونحوه من صور التي تمسك الثاني فيه بالاصل فكيف يستدل به على مدعاه
 ويجعله صريحا فيه وذكر الشيخ صالح في حاشيته على الاشياء متعقبا لصاحبها في هذه المسئلة مانصه اقول
 ما ذكره المصنف هنا لا يخرج عن كونه اقرارا للوارث بالعين وهو غير صحيح وبه افق شيخ الاسلام امين الدين بن
 عبد المال المصري تليذ العلامة عبد البر وليس هذا اخلافت صور التي التي ذكرها مستدلا بها
 وقال اخو المؤلف الشيخ عمر بن نجيم لا يخفى ما في اقرارها من التهمة خصوصا ان كان بينها وبين زوجها
 خصومة كنزوجه عليه او قال البيهقي الصواب ان ذلك اقرار للوارث بالعين بصيغة النفي ولا نزاع في عدم صحة

(ولو المقررة ودبعة) وهذا السامعي الشكل
 (والسكاح من جملة ما يجب تقديمه) انما الزيادة في اطلاقه وان
 (قوله كسكاح مشاهد) اي للشهود وانما جعل السكاح من جملة ما يجب تقديمه لانه من الجوايج الاصلية منع (قوله اما الزيادة)
 (قوله والمريض ليس له ان يقضى دين بعض الغرماء دون بعض) سواء كان غرماء صحة بعضهم مع بعض او مرض كذلك لانه حق كل الغرماء بما في يده والتقييد بالمريض بقيد ان المرض غير المحجور
 لا يمنع من ذلك (قوله فلا يسلم لهما) من السلامة اي بل بحاصصون فيها وانظر هل هذا هو المراد من قوله والمريض ليس له ان يقضى الخ فيجوز له القضاء لاحتمال السلامة من هذا المرض واذا مات لا يسلم لهما مجزور
 (قوله الا في مستثنى الخ) وذلك لان المريض انما منع من قضاء دين بعض الغرماء ما فيه من اسقاط حق الباقيين فاذا حصل للغرماء مثل ما قضى ولم يسقط من حقهم شيء جاز القضاء ولان حق الغرماء في معنى البركة
 لا في عينها فاذا اشترى عبدا ولو في ثمنه من التركة بمعنى التركة كان له ان يسقط منه شيء خارجا مفعله بالثمن (قوله لو لم يمتل القصة) والزيادة تبرع فهي وصية (قوله بخلاف انما المهر ونحوه) اي كباقيها اجرة عليه وقد كرهما
 ليعيد الحكم فيهما وفيما ذكره المصنف بعد (قوله وما اذا لم يودع) اي وبخلاف ما اذا لم يودع لانه ما استقرض او من ما اشترى في المرض (قوله فان البائع) اي وانقرض (قوله اسوة) بضم الهمزة وكسر هاء وبما قرئ في السبع
 (قوله في الثمن) الاولى ان يقول في التركة (قوله كان أولى) فتباعد ويقضى من ثمنها ما له فان زادته في التركة وان نقص حاصص بنقصه كما لا يخفى (قوله ثم اقربدين) وقد تساوى الدينان صحة او مرضا (قوله للاستواء)
 في المنبوت في ذمة المقر (قوله ولو اقر بدين ثم بدبعة تحلها) قال الجوى في شرحه وذلك لانه لما بدأ بالاقرار بالدين يتعلق حق الغريم بالالف التي في يده فاذا اقر انما بدبعة يريد ان يسقط حق الغريم عنها فلا يصدق
 الا انه قد اقر بدبعة تعذر تسليمها بغيره فصارت كالتسليم فتكون دين عليه ويساوى الغريم الاخر في الدين ولو اقر بدبعة ثم بدين فصاحب البدعة اولى بها لانه لما بدأ بالبدعة ملكه المقر له بعينها فاذا اقربدين لم يجز
 ان يتعلق بمال الغير (قوله البدعة اولى) يعني ان الف المدين يصرف للبدعة من غير محاصصة فيه ويلزمه ما اقربدين (قوله وهو مديون) اي يستغرق قال ابو السعود في حاشية الاشياء مانصه ليس على اطلاقه بل بقيد
 ان لا يبقى له من المال الخارج عن الدين ما يمكن خروج القدر المبرأ منه من ثمنه ولا بد من قيد آخر وهو ان يكون له وارث ولم يجز (قوله للتمتع) ظله ابو السعود في حاشية الاشياء بقوله لان ابراء الوارث في مرض موته وصية
 رهي للوارث لا تجوز ما لم يجز الوارث الاخر (قوله لادبانه) محله اذا كان له شيء في الواقع (قوله الا المهر) اي اذا قالت في مرض موته المهر على عليه ولم يكن في عليه مهر (قوله على الصحيح) مقابله ما في المنع عن البرازية معزنا
 الى حيل الخصاص قالت فيه ليس على زوجي مهر او قال فيه لم يكن لي على فلان شيء مبرأ عندنا خلافا للشافعي انتهى (قوله بخلاف) واجع الى قوله فلا يصح (قوله كما بسطه في الاشياء) وتبعه المصنف في المنع قائلا وليس هذا من قبيل الاقرار بالوارث كما لا يخفى انتهى قال العلامة الجوى كل ما اتى به المصنف اي صاحب الاشياء لا يشهد له مع قصر يحسم بان اقراره بعين في يده لو اراد ان لا يصح ولا شك ان الامتعة التي بيد البنت ملكها فيها ظله لم يلد فاذا قالت هي ملك ابني لا حق لي فيها يكون اقرارا بعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شيء او لا حق لي عليه وليس لي عليه شيء ونحوه من صور التي تمسك الثاني فيه بالاصل فكيف يستدل به على مدعاه ويجعله صريحا فيه وذكر الشيخ صالح في حاشيته على الاشياء متعقبا لصاحبها في هذه المسئلة مانصه اقول ما ذكره المصنف هنا لا يخرج عن كونه اقرارا للوارث بالعين وهو غير صحيح وبه افق شيخ الاسلام امين الدين بن عبد المال المصري تليذ العلامة عبد البر وليس هذا اخلافت صور التي التي ذكرها مستدلا بها وقال اخو المؤلف الشيخ عمر بن نجيم لا يخفى ما في اقرارها من التهمة خصوصا ان كان بينها وبين زوجها خصومة كنزوجه عليه او قال البيهقي الصواب ان ذلك اقرار للوارث بالعين بصيغة النفي ولا نزاع في عدم صحة

ذلك للوارث في مرض الموت وما استند له المصنف مفروض في اقرار بصيغة النبي في دين لافي عين والدين وصف قائم بالذمة وانما يصير ما لا باعتبار قبضة انتهى وقول المصنف وليس هذا من قبيل الاقرار للوارث فيه نظر (قوله فاعتنم هذا التعرير) قد علمت ما فيه وان الاعتماد على ما في عامة المعثرات (قوله او مع اجنبي) سواء تصادقا في الشركة او تكاذبا واجازه محمد للاجنبي بقدر حظه اذا تكاذبا في الشركة وان كان الاجنبي الشركة انتهى جوى (قوله بعين) قيس على الدين المذكور في الحديث ومثال العين ان يقر المريض بان هذه العين ودعته وارث او عاريت او غصبها او رهنها منه (قوله بطل) اي على تقدير عدم الاجازة والا فهو موقوف انتهى مع لكنه لو طلب سلم اليه ثم ان مات برز لا احتمال صحة الاقرار بالتصاق صحة المريض انتهى جوى عن الرمز (قوله ولنا حديث الخ) روى الدارقطني لكن قال في المبسوط ان الزيادة شاذة انتهى (قوله الا ان يصدق بقبضة الورثة) فاذا صدقوه في اقراره حال حياته المقر لا يحتاج الى تصديق آخر بعد الموت بخلاف الوصية بمأزاد على الثلث فانه لا يتعد الا باجازة الورثة بعد موت الموصي افاده العمادى (قوله واوصى لزوجه الخ) حكم المسئلة صحيح في ذاته قال الشرنبلالي وهي مذكورة في كتاب القضاء من فرائض العتاي الا انه لا يوافق مسئلة المصنف لان موضوعها الاقرار بالاحاطة ان هذا الاقرار يكون وصية ويؤخذ من التقييد بقول المصنف الا ان يصدق انه يصح الاقرار ان لم يكن وارث آخر وحرره (قوله واما غيرهما) اي ولو كان ذارحتم افاده الشرنبلالي (قوله فرضا اوردنا) المناسب زيادة او نقصا (قوله اقر بوقف الخ) هذا كلام مجمل يحتاج الى بيان ذكر الشارح العلامة عبد البر عن الحسنانية رجل اقر في مرضه بارض في يده انها وقف ان اقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كما لو اقر المريض بعتق عبده وان من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير او ورثته جاز في الكل وان لم يبين الله منه آو من غيره فهو من الثلث وفي منية المفتي مثله وسواء استد الوقف الى حال الصحة او لم يستند فهو من الثلث الا ان يجيز الورثة او يصدقوه في الاسناد الى الصحة ولو كان المستند اليه مجحولا او مرفوا ولم يصدق ولم يكذب او مات ولا وارث له الايت المال فالظاهر انه يكون من الثلث لان التصديق منه او من الوارث شرط في كونه من جميع المال وفرع عليه صاحب القواعد انه لا يعتبر تصديق السلطان فيما اذا لم يكن له وارث الايت المال وهذا منقول من كلام شيخنا وان قاله الطرسوسى تفقها انتهى بتصرف وفي شرح الشرنبلالي وان اجاز ورثته او صدقه فهو من جميع المال لانه مظهر باقراره لا من شئ قلولم يكن للغير وارث قال المصنف لا يعتبر تصديق السلطان كذا اطلقه قلت وهذا في الوقف لاعلى جهة عامة ظاهرا لتضمنه اقراره على غيره وابطال حق العامة واما الوقف على جهة عامة فيصح تصديق السلطان كانشائه لما تقدم من صحة وقف السلطان شيئا من بيت المال على جهة عامة ثم لا يفتي ان المقر اذا لم يستد غيره ولم يكن له وارث فجوز اجازة السلطان ومن له بيت المال كذا في البرازية ولنا فيه رسالة ولا يعمل بما فهمه الطرسوسى كما نقله المصنف عنه من انه يكون من الثلث مع عدم اعتبار تصديق السلطان انه فاخذ من كل المال (قوله فلو على جهة عامة) كبناء القناطر والعمود اهمل (قوله صح تصديق السلطان) لان له ان يفعل ذلك من بيت المال (قوله وكذا الوقف) اي انشاء وقفا في مرض موته ولا وارث له على جهة عامة فانه ينقذ من الجميع بتصديق السلطان (قوله خلافا لما زعمه الطرسوسى) اي من انه لا يعتبر فيه تصديق السلطان ويكون من الثلث كما يؤخذ من عبارة العلامة عبد البر السابقة (قوله او غصبه) بان اقراره قبض ما غصبه وارثه منه (قوله ونحو ذلك) كأن يقرانه قبض المبيع فاسد امنه او انه رجع فيما وهبه له مريض جوى (قوله لا يصح) جعل الوصية في المصنف شرطية واجاب عنها (قوله لو وقع لمولاه) ملكا في العبد والمكاتب اذا عجز وسقاه اذ لم يعجز نفسه (قوله ولو وقع له) اي ما ذكر من الاقرار (قوله لعدم مرض الموت) فلم يتعلق به حق الورثة (قوله وورثة المقر له من ورثة المريض) صورته اقر لابن ابنه ثم مات ابن الابن عن ابيه ثم مات المقر عن ذلك الابن فقط وابين احدهما والد المقر له (قوله جاز اقراره) عند ابى يوسف آخره ومحمد بن روجه عن كونه وارثا جوى (قوله بوجبة مستهلكة) اي معلومة لعدم التهمة ولو كذب بناء ومات وجب الضمان من ماله لانه مات مجبلا وعليه بينة فلا فائدة في تكذيبه ولو كانت الوديعة غير معروفة لا يقبل اقراره باستهلاكها الا ان يصدق بقبضة الورثة انتهى تبين (قوله والحاصل الخ) فيه مخالفة للاسبلة ونصها واما مجرد الاقرار للوارث موقوف على الاجازة سواء كان بعين اودين او قبض

فان لا فاعتنم هذا التعرير فانه من مفردات كتابي
(وان اقر المريض لوارثه) بخبره او مع اجنبي
بعين اودين (بطل) خلافا للشافعي ولنا حديث
لاوصية لوارث ولا اقرار له بدين (الا ان يصدق)
بقبضة (الورثة) قلولم يكن وارث آخر ووصى
لزوجه او وصى له جئت الوصية واما غيرهما
فثبت الكل فرضا اوردنا فلا يحتاج الى تصديق
شرطية وفي شرحه لوجه عامة صح تصديق
ولا وارث له قلولم يكن وارث آخر ووصى
السلطان او نائبه وكذا الوقف خلافا لما زعمه
الطرسوسى فليحفظ (ولو) كان ذلك (اقرارا
بقبض دينه) او غصبه او رهنه ونحو ذلك
(عليه) اي على وارثه او عبده وارثه او مكاتبه
لا يصح لوقوعه لمولاه ولو وقع لم يبرئ ثم مات جاز
كل ذلك لعدم مرض الموت او رثته المقر له من ورثة
المقر له ثم المريض كما اقراره للاجنبي جوى
المريض جاز اقراره (بخلاف اقراره له)
وسجى عن الصريفة (بوجبة مستهلكة) فانه جاز
اي لوارثه (بوجبة مستهلكة) فانه جاز
وصورته ان يقول كانت عندى وديعة لهذا
الوارث فاستهلكتها جوهرة والحاصل ان الاقرار
في الاشياء منها اقراره بالامانات كلها ومنها
التي كلاً حق لي قبل ابى او اوصى وهذه الحلية
في ابراء المريض وارثه ومنه هذا الشئ الخلفى
ملك ابى او اوصى كان عندى جارية وهذا حيث
لا قرينة وتامة فيها فليحفظ فانه مهم (اقر فيه)
اي في مرض موته (لوارثه بركة) بزازية وفي القنية
الى الوارث فاذا مات بركة وانما تنتقض بعد الموت
تصرفات المريض نافذة وانما تنتقض بعد الموت
(والعبدة لكونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار)
فلو اقر لا خبه مثلاً ثم ولد له صح الاقرار لعدم
ارثه (الا اذا صار وارثا) وقت الموت

منه او ابراءه الا في ثلاث اوقاف بالطلاق وديعته المعروفة او اقرب قبض ما كان عنده وديعة او قبض ما قبضه
الوارث بالوكالة من مدونه كذا في تخصيص الجامع وينبغي ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو حال الشركه
او العارية والمعنى في الكل انه ليس فيه اشارة لبعض فاعتنم هذا التصريح فانه من مقررات هذا الكتاب انتهى
(قوله اقراره بالامانات) اي يقبض الامانات التي عند وارثه وهو وان يحسن صاحب الاشياء الخافها بالوديعة
فقد ذكر ذلك نصا في المحيط ومنه في كل الحاشية (قوله وهذه الحيلة) اي قوله لاحق في قبله (قوله ومنه) الاولى
ومنها كما قال في سابقه (قوله هذا) ليس منها قد علم ما فيه وانه يخالف اعمامة المعبريات (قوله وهذا حيث
لا قرينة) لم يذكر ذلك في الاشياء اصلا وحيث كان هذا اقرارا بعين لوارث وانه لا يصح فلا حاجة الى هذا التقييد
(قوله يؤمر في الحال بتسليمه) لا احتمال صحة هذا الاقرار بصحته من هذا المرض (قوله يرد) اي ان كان له وارث
غيره ولم يصرقه (قوله تصرفات المريض نافذة) لما تقدم من احتمال صحته (قوله وانما ينتقض) اي التصرف
المأخوذ من التصرفات وهذا في تصرف ينتقض اما ما لا ينتقض كالشكاح فالامر فيه ظاهري ونسخة بالتاء وفي
نسخة تنتقض (قوله والعبرة بكونه وارثا الخ) قال المصنف في شرحه اعلم ان الاقرار لا يخلو امانا يكون المقر له
وارثا وقت الاقرار وكونه وارثا وقت الموت والثاني يتظر فان كان وارثا عند الموت بسبب كان قائما عند الاقرار
يصح الاقرار لعدم كونه وارثا وقت الموت والثاني يتظر فان كان وارثا عند الموت بسبب كان قائما عند الاقرار
بان اقر لاحيه وله ابن ثم مات الابن قبل الاب لا يصح اقراره وان صار وارثا بسبب جديد كالتزويج وعقد الموالاته
جاز على المعتمد والثالث هو كونه اقر لا مرثته ثم اباها وانقضت عدتها ثم تزوجها او ولي رجلا فاقوله ثم فسخ
الموالاته ثم عقد هاتين الايجوز عند الثاني لان المقر منهم في الطلاق وفسخ الموالاته ثم عقد ثانيا وعند محمد يجوز
لان شرط امتناع الاقرار ان يبقى وارثا الى الموت بذلك السبب ولم يبق انتهى بتصريف (قوله بخلاف الهبة)
اظهاره لا بد من القبض في الهبة والا فلا اعتبار لها (قوله وترك منها وارثا) الظاهر ان قول المؤلف منها
اتفاقي ويحصل كلام المصنف على انه ترك وارثا منكر اما اقربه (قوله ولو اقر فيه لوارثه) مستدرج بقوله سابقا
او مع اجنبى بعين او دين (قوله وهو من اهل التصديق) بان كان يعبر عن نفسه كما يأتى (قوله لما سر) من انه اقرار
لوارث عند الموت بسبب قديم كان عند الاقرار (قوله ولو لم يثبت) الانسب في التعبير فلو عرف نسبه او كذبه
لا يثبت نسبه وصح اقراره ويكون ذلك مفهوم قوله مجهول نسبه وقوله وصدقه فتدبر (قوله اعدم ثبوت
النسب) تكرار لا فائدة فيه (قوله يعنى باثنا) اي فالشرط البينة ولو صغيرة اما الرجعية فهي زوجة (قوله
اي في مرض موته) اي ومات اثناء العدة وان مات بعدها صح الاقرار (قوله فلها الاقل من الارث والدين)
اقيام التهمة يفسد العدة وباب الاقرار كان منسدا لبقاء الزوجية فربما اقدم على الطلاق ليصح اقراره لها
زيادة على ارثها ولا تهمة في اقلها ما يثبت انتهى درر (قوله حتى لا تصير شريكة في لصيان التركة) ولو كان
امرنا لساوكت فيها (قوله فاذا مضت العدة) اي سواء كان الاقرار قبل مضتها او بعدها والظاهر ان مثله
ما اذا اقر لها وهي زوجته في مرض موته ثم طلقها وانقضت العدة ثم مات (قوله وان اقر لغلام) لا ينبغي
ان قوله سابقا وان اقر لاجنبى الخ مندوحة في هذه شربلا لية قال للسيد الجوى وكان الاولى تقديم هذه المسئلة
على قوله ولو اقر لاجنبى ثم اقر ببنته لان للشرط الثلاثة هنا معتبرة هنا ايضا انتهى ابو السعود (قوله
اوفي بلد هوفيا) والحكاية الخلاف قال الجوى في شرحه والظاهر ان المراد ببلد هوفيه كما في القنية لا مسقط
رأسه كما ذكر البعض لان فيه حرجا انتهى (قوله والام يحجج لتصديقه) لانه في يد غيره فينزل منزلة البهية من
(قوله وحينئذ) ينبغي حذفها فانه ذكرها بقى الشرط بلا جواب انتهى حلى (قوله ولو المقر مريضا) لاحاجة
اليه بعد كون الساب باب اقرار المريض انتهى جوى (قوله شاركة الغلام الوثنية) لان المشاركة في التركة من
ضرورة ثبوت النسب انتهى (قوله فان انتفت هذه الشروط) اي احدها وهي ثلاثة (قوله يؤخذ المقر الخ) اي
ولا يثبت النسب لانه اذا كان ثابت النسب كان غنيا عن الثبوت من المقر وان كان لا يولد مثله لمثله كان مكذبا
طاهرا في النسب وان لم يصدق لا يثبت لان الحق لا يثبت بتدبيره وتصديقه وقوله يؤخذ المقر من حيث
استحقاق المال لا يظهر هنا لان هذا في مجرد الاقرار بالنسب لا الاقرار بالمال ايضا وانما يظهر ذلك في المسئلة
السابقة وهي ما اذا اقر لاجنبى ثم ادعى بئونه فانه اذا لم توجه هذه الشروط لزمه المال وان كان النسب لا يثبت

(سبب جديد كالزواج وعقد الموالاته) فيجوز
ذكره بقوله (ولو اقر لها) اي لاجنبية (ثم تزوجها)
صحيح بخلاف اقراره لاجنبية (الحجوب) بكسر
اواين (اذا زال حجب) باسلامه او بعت الابن
فلا يصح لان ارثه بسبب قديم لا جديد (وبخلاف
الهبة) لها في مرضه (والوصية لها) ثم تزوجها
فلا يصح لان الوصية تملك بعد الموت وهي
حيث وارت (اقر فيه انه كان له على ابنته
المسئلة عشر دراهم فداستوفيتها وله) اي المقر
(ابن ينكر ذلك صح اقراره) لان الميت ليس
بوارث (كما لو اقر لامرأته) صح الاقرار
ثم مات قبله وترك منها (وارثا) صح اقراره
(توقيل لا) قاله بدين لم يصح خلافا لعمامة
لوارثه ولا اجنبى بدين لم يصح (ثم اقر ببيوته
وان اقر لاجنبى) مجهول نسب (ثبت نسبه)
وصدقه وهو من اهل التصديق (بطل اقراره)
مستند الوقت الهوفيا (اذا ثبت بطل اقراره)
لما سر ولو لم يثبت بان كذبه او عرف نسبه صح
الاقرار لعدم ثبوت النسب (بطل اقراره)
لبنابيع (ولو اقر لمن طلقها الاقل من الحكم
اي في مرض موته) فلها الاقل من الحكم
والدين) ويصح لها ذلك بحكم التركة
الارث حتى لا تصير شريكة في اعيان التركة
شربلا لية (وهذا اذا) كانت في العدة لم تهمة
ببطلانها) فانما مضت العدة جازلها الميراث
هنسية (وان طلقها بلا سؤلها فله الميراث
بالفما بالغ ولا يصح الاقرار لها) لانها وارثة
لدها فوارثها (وان اقر لغلام) وان اقر لغلام في السن
من قارب الطلاق (وان اقر لغلام) وان اقر لغلام في السن
النسب في مولده اوفي بلد هوفيا (وهو صدقه الغلام)
حيث (يولد مثله لمثله انه بدينه) كما هو حينئذ
لومسرا والام يحجج لتصديقه (مريضا) اذا ثبت
(ثبت نسبه ولو) المقر (الورثية) فان انتفت هذه
(شأرك) الاغلام (الورثية) فان انتفت هذه
الشروط يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال

ولا يراد بالمال ما يلزمه من النفقة والحضانة والارث كما يأتي لما فيه تحصيل النسب على الغير فانه اذا اتى هنا
التصديق كيف يرثه او تجب عليه نفقته وكذا اذا كان لا يولد مثله لمثله او كان معلوم النسب وما يأتي محله اذا
وجدت الشروط الثلاثة ولم يصدق المقر عليه اي وقد اقر له مع ذلك بما ان النسب لا يثبت لان فيه تحميلا
على الغير ولكنه يصح اقراره بالمال كما لو اقر باخوة غيره (قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم) الذي قدمه الشر بن لالي عنها
في المسئلة السابقة نصه ولو كذبه او كان معروف النسب من غيره لزمه ما اقر به ولا يثبت النسب كما في النبي صلى الله عليه وسلم
انتهى وبعبارة الشرح ركيكة فلو قال فلواتني احده هذه الشروط وقد اقر به بما لا يؤخذ به المقر لكان
اوضح لان المانع من صحة الاقرار ثبوت النسب بحيث لم يثبت لزم المقر به وهذا هو مقتضى المقام (قوله والرجل
صح اقراره) زاد لفظة الرجل ليفيد ان الاقرار بالمد كوراث ليس قاصر على المريض فقوله بعد اي المريض تفسير
مضمر ولا حاجة اليه بعد تقدم مرجعه الا ان يجعل مرفوعا تقييد لرجل وهو تقييد مضمر ايضا (قوله وفيه نظر)
وجهه ظاهر فهو كما اقراره يثبت ابن قال في جامع الفصولين اقر يثبت فلهما النصف والباقي للعصبة اذ اقراره
يثبت جائز لا يثبت الابن انتهى وما ذاك الا لان فيه تحصيل النسب على الابن فتدبر (قوله بشرط خلوها الخ)
ينبغي ان يراد وان لا تكون مجوسية او وثنية ولم ار من صرح به سوى في حاشية سرى الدين بحلي الزيلعي قوله
والزوجة اي بشرط ان تكون سالمة لذلك انتهى كافي وادخل في ذلك ما اذا كانت حرة بالرضاع (قوله مثلا)
ذكره ليفيد ان المراد بالاخت من لا يجوز الجمع بينها وبين هذه الزوجة (قوله وصح بالمولى) سواء كان اعلى
او اسفل ان لم يكن له ولا من جهة الغير لان موجب الاقرار يثبت بتصادقهما وليس فيه تحصيل النسب
على الغير انتهى سوى (قوله من صحة الاقرار بالام) في جانب الرجل والمرأة (قوله لان النسب الخ) فيه نظر
اذ لا ينكر انتساب الولد الى امه وانما معناه انه ينظر في النسب والدعوة للاب قال الجوى وفي حواشي شيخ
الاسلام الحفيد على صدر الشرعة ما نصه هذا اي ما ذكر من صحة اقرار الرجل بالولد والوالدين والزوجة
والمولى وما ذكر من صحة اقرارها بالوالدين والزوجة والمولى موافق لتقرير الهداية والسكافي وتحت الفقهاء لكنه
مخالف لعامة الروايات على ما في النهاية ولتقرير الخلاصة والمحيط وقاضى خان حيث صرحوا بان لا يجوز اقرار
الرجل بوارث مع ذى قرابة معروفة الابا بربعة الاب والابن والزوجة والمولى فقيما وراة الاربعة كالام مثلا لا يرث
مع الوارث المعروف اما الاقرار فصحيح في نفسه حتى يقدم المقر له على بيت المال اذ لم يبق وارث معروف تأمل
انتهى (قوله وفيه حمل الزوجة على الغير) المضمر تحصيل النسب على الغير لا الزوجة على ان المقر يعامل باقراره
من جهة الارث وان كان اقراره لا يسرى على الزوج (قوله ولكن الحق الخ) الظاهر من نقل الحفيد انهما
قولان (قوله بجامع الاصله) هو في الاب معلول بان الانتساب اليه كما قدمه من التعليل على ما فيه ولا يظهر
ذلك في حق الام وليست العلة الاصله والا لثبت النسب في الاباء الاعلون وقد تقدم عن الزيلعي خلافه
(قوله ان شهدت امرأة الخ) قال في ايضاح الاصلاح هذا اذا كانت ذات زوج وادعت انه من على ما اشار اليه
وان كانت معتدة فلا بد من حجة تامة عند ابى حنيفة وان لم تكن ذات زوج ولا معتدة او كان لها زوج وادعت
ان الولد من غيره فلا حاجة الى امر زائد على اقرارها انتهى فقد علم ان قوله ان شهدت الخ محله عند التجاحد وافاد
كلامه انه اذا لم يوجد شرط صحة الاقرار لا يعمل به في حقه ايضا وفي السليبي عن الاتقاني ولا يجوز اقرار المرأة
بالولد وان صدقها ولكنهما يتوارثان ان لم يكن لهما وارث معروف لانه اعتبر اقرارها في حقه ولا يقضى
بالنسب لانه لا يثبت بدون الحجة وهو شهادة القابلة فان شهدت لهما امرأة على ذلك وقد صدقها الولد ثبت
نسبه منها وكذلك ان لم تشهد لهما امرأة وقد صدقها ازوجها ثبت النسب منهن لان النسب يثبت بتصادقهما
لانه لا يتهدى الى غيرهما كذا في شرح السكافي انتهى فليتأمل وهذا يفيد ان شهادة القابلة مثلا لثبوت النسب
اذا انكر ولادتها فقوله بتعيين الولد انما يكون هذا اذا تصادقا على الولادة واختلعا في التعيين (قوله
انه حينئذ كالتشاع) فيكون لمن في يده حيث ادعاء وانظر لو كان في يد غيره وادعاء هو فقط والظاهر ان الحكم
كذلك لما فيه من المصلحة له (قوله وصح مطلقا) اي اقرارها وان لم توجد شهادة ولا تصديق من زوج لان فيه
الزاما على نفسها دون غيرها فبذلك علم ان بلعي (قوله بني لولم يعرف لها زوج غيره) اي وقد ادعت انه من غير
هذا الزوج والظاهر ثبوته منها لعدم تحصيل نسب على معلوم غيرها وبعد رقي هذا رأيت ابا السعود قال بعد

كما لو اقر باخوة غيره كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الشر بن لالية فغير روي (بالولد والوالدين)
(صح اقراره) اي المريض (بالولد والوالدين)
قال في البرهان وان عليا قال المقدسي وفيه
نظر لقول الزيلعي لو اقر بالجد وابن الابن لا يصح
لان فيه حمل النسب على الغير (بالشرط)
الثلثة (المتقدمة) في الابن (صح بالزوج)
بشرط خلوها عن زوج وعنده وخلاوة
المقر (عن اختها) مثلا (واربع سواها) صح
(بالمولى) من جهة العتاقة ان لم يكن ولا وراثتها
من جهة غيره (اي غير المقر) (المرأة) صح
(وامرأها) بالوالدين والزوجة والام
ان اقرار الانسان على نفسه حجة لا على غيره
قلت وما ذكر من صحة الاقرار بالام
كالباب في المشهور الذي عليه الجمهور وقد ذكر
الامام العتاسي في ضوء السراج لان النسب
لا يصح وكذا في ضوء السراج لان النسب
لا يابى الا لامهات وفيه حمل الزوجة على
الابا فلا يصح انتهى ولكن الحق صحة بجامع
الغير فلا كانت كالباب فليصغ (قوله كذا صح
الاصالة فكانت امرأة ولو (قابلة) بتعيين
(بالولد ان شهدت) امراة (قابلة) بتعيين
الولد اما النسب فبالقرائن كمن في باب ثبوت
جحدت ولادتها فبجهد تامة كما مر في باب ثبوت
النسب (او صدقها الزوج ان كان) (لها زوج)
(او كانت معتدة) منه (قوله) (مطلقا) ان لم تكن
كذلك (اي من غير) قصار كما لو ادعاء منها
(واذ عتاته من غير) (قوله) (مطلقا) ان لم تكن
لم يصدق في حقهها الا تصديقها قلت بغير
لولا يعرف لها زوج غيره لم اره فيصير

نقل وتفتن المؤلف المذکور قول غاية ما يلزم على عدم معرفة زوج آخر لها كونه من الزنى مع انه ليس يلزم
وعلى انه من الزنى يلزمها ايضا لان ولد الزنى والعان يرث من جهة الام فقط فلا وجه للتوقف في ذلك انتهى
(قوله ولا بد من تصديق هؤلاء) لان اقرار غيرهم لا يلزمهم لان كلامهم في يد نفسه زبلي (قوله ولو كان المقر له
عبد الغير) اي قاضي انه ابنه او ابوه او انه زوجها او كانت امة فاقرا انها زوجته (قوله وصح التصديق من المقر له)
بنسب او زوجية (قوله والعدة بعد الموت) بهذا علم ان المراد بموت المقر في جانب الزوجية الزوج واذ اصبح اقراره
كان له الميراث والمهر ابو السعود (قوله الاتصديق الزوج بعد موتها) هو قول الامام وقالوا الحكم فيها كالا ولي
(قوله لا نقطاع النكاح) اي بعلاقته حتى يجوز له ان يتزوج اختها واربعا واما (قوله بخلاف عكسه) اي فان
النكاح لم ينقطع بعلاقته (قوله ولو اقر رجل) مثله المرأة لنفسه بالحد وابن الابن فانهما في حكم غيرهما
مما فيه تحميل على الغير الا ان يخص كلام الدرر بالاب والابن (قوله لا يبرهان) بيم ما اذا اقامه المقر والمقر له
على المقر عليه وهو من حمل عليه النسب (قوله ومنه اقرار اثنين) اي من ورثة المقر عليه فيتعدى الحكم
الى غيرهما واتما قيد باثنين لان المقر لو كان واحدا اقتصر حكم اقراره عليه اما اقرار ورثة المقر لا يثبت
النسب فانه كتصديقه (قوله وكذا الوصية المقر عليه) هو من حمل عليه النسب (قوله او الورثة) يغني عنه قوله
ومنه اقرار اثنين ويمكن التفرقة بينهما بان صورة الاولى اقراران من ورثة المقر عليه فيثبت النسب وصورة
الثانية اقرار المقر وصدقه اثنان من ورثة المقر عليه (قوله وهم من اهل التصديق) بان يكونوا بالغين عاقلين
وتم نصاب الشهادة كما يأتي قريبا ما يفيد ذلك هذا بالنظر لثبوت النسب اما بالنظر لاستحقاق الارث فيستحققه
ولو المصدق امرأة واحدة كانت هي الوارثة فقط مع المقر (قوله حتى يلزمه) برفع يلزم لان حتى للتفريع لا للغاية
(قوله لان نسبه لم يثبت) قال في المنع وهذا لانه اقر يشيئين بالنسب وباستحقاق ماله بعده وهو في النسب مقر
على غيره فيرد في استحقاق ماله مقر على نفسه فيقبل عند عدم المزاحم لان ولاية التصرف في ماله عند عدم
الوارث له فيضعه حيث شاء حتى كان له ان يوصي بجميع المال فلذا كان له ان يجعله لهذا المقر له والظاهر ان المقر
يرث المقر له لانه صدقه وهو اقرار ولكنه يتأخر عن الوارث المعلوم (قوله من النفقة) اي اذا كان ذا رحم محرم
من المقر (قوله والحضانة) فيه انه يشترط في لزوم هذه الاحكام تصديق المقر له وهو لا يكون محضونا فغير ادا بالحضانة
الضم اليه فيما اذا كان المقر له بنتا بالغة يخشى عليها ولا يقال تظهر في فرع المقر له اذامات عنه قلنا الظاهر
ان الحضانة كالارث لا تظهر في غير المقر له (قوله ورثته) اي المقر له ويكون مقتصر عليه ولا ينتقل الى فرع المقر له
ولا الى اصله لانه بمنزلة الوصية ابو السعود عن جامع الفصولين (قوله والمراد غير الزوجين) اي المراد بالوارث الذي
يمنع المقر له من الارث لانه وصية من وجه لان نسبه لم يثبت فثبت حق الرجوع وارث من وجه حتى لو اوصى
لغيره باكثر من الثلث لا ينفذ الا باجازه المقر له مادام المقر مصر على اقراره لانه وارث حقيقة (قوله فليجوز
عند الفتوى) الذي ظهر لي ان كلام الزبلي هو الصواب قال الشلبي في الحاشية نقلا عن الاتفاق الاقرار بنسب
الاخ والم بمنزلة الايصاء بالمال ولهذا الواقف مرضه به وصدقه المقر له ثم انكر المقر النسب ثم اوصى لآخر بجميع
ماله كان المال للموصى له بالجميع ولو لم يوص لاحد كان المال لبيت المال لان رجوعه لما صح بطل الاقرار
اصلا وينبغي للثان تعرف ان الرجوع عن الاقرار بالنسب انما يصح اذا كان الرجوع قبل ثبوت النسب
كما نحن فيه لان النسب لم يثبت لسكونه تحميلا على الغير وليس له ذلك اما اذا ثبت النسب اي بان كان على نفسه
كالولد لا يصح الرجوع بعد ذلك لان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوته انتهى المراد منه وفي الشرنبلالية عن
الاختبار واذ اصبح الاقرار هؤلاء اي بنحو الولد والوالدين لا يملك المقر الرجوع فيه لان النسب اذا ثبت لا يبطل
بالرجوع وله الرجوع اذا اقر بمن لا يثبت نسبه كقرابة غير الولاد لانه وصية معنى انتهى المراد منه ويدل عليه
تعديله بقوله لان نسبه لم يثبت وما ذكرناه من المنع من قوله لانه اقر يشيئين الخ فقوله ان بالتصديق يثبت النسب
مناقض له وقد انفقت كلامهم في التعليل على ان النسب لم يثبت فالذي تحرر ان الاقرار بالنسب ان لم يكن فيه
تحميل على الغير ووجد التصديق لا يصح الرجوع فيه وان كان فيه تحميل على الغير وصدقه المقر له فله الرجوع
فالكل في مقامين فتدبر (قوله ومن مات ابوه الخ) قال في البدائع اذا اقر وارث واحد وارث كمن ترك ابنا فاقرا
باخ لا يثبت نسبه عندهما وقال ابو يوسف يثبت وبه اخذ الكرخي لانه لما قبل في الميراث قبل في النسب

(ولا بد من تصديق هؤلاء الا في الولد اذا كان
لا يبرهن نفسه) لما مر انه حيث كالتناع
ولو كان المقر له عبد الغير انما يتصدق بمولاه
لان الحق له (وصح التصديق) من المقر له (بعد
موت المقر) لبقاء النسب والعدة بعد الموت
(الاتصديق الزوج بعده) ليس له غسائها بخلاف
النكاح بموته ولهذا ليس له غسائها بخلاف
عكسه (ولو اقر رجل) (نفسه) فيه تحميل
على غيره لم يقل من غير ولد كما قال (كالاخ والم
لغسائه بالحد وابن الابن لا يصح) الاقرار (في حق غيره)
والحد وابن الابن اقراران كمن في باب نبوت
الابريهان ومنه اقراران كمن في باب نبوت
النسب فليحفظ وكذلك الوصية المقر عليه
او الورثة وهم من اهل التصديق (ويصح في حق
نفسه حتى يلزمه) اي المقر (الاحكام من النفقة
والحضانة والارث اذا اقر عليه) اي على
ذلك الاقرار لان اقراره ما حجة عليه فان لم
يكن له اي لهذا المقر (وارث غيره مطلقا)
لا فريعا كذوي (ورثته والا لا) لان نسبه
الموالة عيني وغيره (ورثته والا لا) لان نسبه
لم يثبت فلا يبرهن الوارث المعروف والمراد غير
زوجين لان وجودهما غير مانع قاله ابن الكمال
ثم المقر اي وان صدقه المقر له في البدائع
لكن نقل المصنف عن شروح السراجية
ان بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع
فليجوز عند الفتوى (ومن مات ابوه)

وان كان اكبر من واخذ بان كانا رجلين او رجلا وامرأتين فصاعدا يثبت النسب باقرارهم بالاجماع لسكالك
النصاب ويستحق حظه من نصيب المقر انتهى جوى (قوله فافرباخ) وان كان للمقر له اولاد فلا يشترط في المقر
ان يكون وارثا للمقر بل ولو في الجله (قوله لان مادي الخ) اي لان مادي صحة وجوده وهو الاقرار الى نفيه
اي عدم صحته انتهى اي صحة وجوده وعندهم شرط صحة الاقرار ان يكون وارثا فلو صححنا الاقرار من الاخ لكونه
وارثا بالابن لزم بطلان صحة الاقرار لخروجه عن كونه وارثا بوجود الابن (قوله وظاهر كلامهم نعم) اي يصح
الاقرار لان مقتضى ما ذكره هنا ان المقر اذا كان نصاب شهادة يثبت النسب وان كان النصاب من الورثة
والا فيعمل بالاقرار به في حق نفسه ولن يثبت النسب فتدبر (قوله لان اقراره ينصرف الى نصيبه) وذلك
لان الماتة صارت ميراثا بينهما فلما اقرار احدهما باقتضاء ابيه ذلك صح في نصيبه خاصة لا في نصيب اخيه فثبتت
حصة الآخر كما كانت فيجعل كان المقر استوفى نصيبه ولان المديون تقضى باهتالها وتذاقر المقر ان اياه اخذ
نجسين فوجب ثم تلتقى قصاصا على المديون فقد اقر بدين على الميت وهو لا يتخذ في حق الوارث الاخر ويتخذ
في حقه خاصة والدين مقدم على الميراث فاستغرق نصيبه فلا يأخذ منه شيئا كما اذا اقر عليه بدين آخر (قوله بعد
حلقه) اي لاجل الاخ لا للخصم لانه لم يطالب بازيد مما عليه ولو نكل شاركة المقر في نصف الميراث (قوله لحق الغريم)
فيحلف بالله ما يعلم ان اياه قبض دينه فان نكل برئت ذمته وان حلف دفع اليه نصيبه وهذا لا ينافي انه يحلف
في الاولى لحق الاخ واليه يشير قوله لكنه هنا يحلف لحق الغريم وقد سبق هذا الى ذهني في الجمع بين العبارتين
ثم رأيت ابالسعود وفق به وان دفع به ما ابد اما حلي من التنافي والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في مسائل شتى)

(قوله المكلفة) اي العاقل البالغة اي وهي حرة او مأمونة (قوله فكذبها زوجها) اما اذا صدقها فيظهر في حقه
انفاقا (قوله ايضا) اي كما يصح في حقها وتركه لظهوره (قوله ولا يتعدى الى غيره) لان كونه حجة انما هو في زعم
المقر وزعمه ليس حجة على غيره ولذا لا يظهر في حق الولد والثمرة بخلاف البينة فانما حجة في حق الكل
لان حجيتهما بالقضاء وهو عام جوى (قوله وهذا احدى المسائل الست) الثانية لوافر المؤجر بدين لا وفاء له
الامن ثمن العين الموردة فلذا ثن بيعها القضاء دينه وان تضرر المستأجر قال الشيخ الخ في هذا اشارة
الى ان رب الدين اذا اراد حبس المديون وهو في اجارة الغير يحبس وان بطل حق المستأجر قاله نفقها فوافق
بعت المؤلف الا في الثالثة لو اقرت بمجهولة النسب بانها بنت ابى زوجها وصدقها الاب انفسخ النكاح بينهما
انتهى ومثل الاب الجدة الرابعة اذا ادعى ولادته المبيعة وللمدعى اخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ
من الميراث لابن الخامسة المكاتب اذا ادعى نسب ولد حرة في حياة اخيه صحت وميراثه لولده دون استيه
السادسة باع المبيع ثم اقر ان المبيع كان ثلثة وصدقته المستقرى فله الرد على بائعه بالعيب انتهى (قوله فلا تحبس
ولا تلازم) لان فيه منع الزوج عن غشيانها واقرارها فيما يرجع الى بطلان حق الزوج لا يصح انتهى دروواظهار
انه على قولها ما يأمرها القاضي بالدفع ويبيع عليها ما يباع في الدين (قوله لان الغالب الخ) فيه نظير اذ العلة
خاصة والمدعى عام لانه لا يظهر فيما اذا كان الاقرار لاجنبي وقوله يتوصل بذلك الى منعها بالحبس عنده
لا يظهر ايضا اذا الحبس عند القاضي لا عند الاب فاذا المعول عليه قول الامام انتهى اذ لم يستند في هذا التصحيح
لاحد من ائمة الترجيح (قوله رقيق) عند ابى يوسف لانه حكم برقيتها وولد الرقيقة رقيق انتهى دور (قوله خلافا
لمجد) لانه تزوجها بشرط حرة الا ولاد فلا تصدق في ابطال هذا الحق انتهى دور (قوله برده عليه انتقاص
طلاقها) قال في المبسوط ان طلاقها ثنتان وعدتها حيضتان بالاجماع لانها صارت امة وهذا حكم يخصها
انتهى ويؤخذ الجواب عن هذا الايراد من قوله لانها صارت امة وهذا حكم يخصها انتهى وذلك لان العبرة
في الطلاق للنساء عندنا وكذا بالحيض فما ذكر من وظاهرها التي لا تختلف انتهى (قوله وفرع على حقه) الاولى
ان يقول على قوله لا في حقه (قوله مجهول النسب) قيد به احقرا فاعلم علم نسب مدعيه فلا يصح اقراره بالرق
لتكذيب العيان له كما لا يخفى وكذا من علم انه عتيق الغير ويصح هذا الاقرار من المجهول ولو كان صبي لم يجرى كما في
تويرا الاذهان ويستثنى منه اللقيط حيث لا يصح اقراره بانه عبد لفلان الا اذا كان بالغ او بالسعود وفي الاشياء
مجهول النسب لو اقر بالرق لانسان وصدقته المقر له صح وصار عبده ان كان قبلنا كدس ربه بالفضل

(قافرباخ شاركة في الارث) فيستحق نصف
نصيب المقر (ولم يثبت نسبه) لان المقر ان اقراره
مقبول في حق نفسه فقط قلت بلى لو اقر الاخ
بابن هل يصح انتفى من اصله ولم اره لا تمتنا
وجوده الى نفيه انتهى من اصله ولم اره لا تمتنا
صريحاً وظاهر كلامهم نعم فلا يرجع (وان ترك)
شخص (ابن وله على آخر مائة فافرباخ) لان اقراره
يقضي بنيه بن منها فلا شيء المقر (بعد حاقه)
ينصرف الى نصيبه (ولا يخرج من حسن)
انه لا يعلم ان اياه قبض شرط الماتة قاله الاكل
قلت وكذا الحكم لو اقر ان اياه قبض كل الدين
لكنه هذا يحلف لحق الغريم زيلعي
(فصل في مسائل شتى)
(اقرت الحرة المكلفة بدين) لانها (فكذبها زوجها)
صح (اقرارها) في حقه ايضا) عند ابى حنيفة
(قوله بس) المقر (وتلازم) وان تضرر الزوج
وهذه احدى المسائل الست الخارجة من قاعدة
الاقرار حجة فاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره
وهي في الاشياء وينبغي ان يخرج ايضا من كان
في اجارة غيره فافرباخ بدين فان له حبسه وان
تضرر المستأجر وهي واقعة القيد ولم نرها
صريحة (وعندهما لا) تصدق في حق الزوج
فلا تحبس ولا تلازم دور قلت وينبغي ان يعول
على قوله ما انتفاء وقضاء لان الغالب ان الاب
يعلم الاقرار له وله قبض اقراره بالتوصل بذلك
الى منعها بالحبس عنده عن زوجها كما وقفت
عليه مراراً حين اقبلت بالقضاء كذا ذكره المصنف
(مجهولة النسب اقرت بالرق لانسان) وصدقها
المقر له (ولها زوج) (صح في حقه خاصة) فولد على
(وكذبها) زوجها (صح في حقه) (قوله يرد
بعد الاقرار برقيق خلافا لمجد (لا) في حقه) يرد
عليه انتقاص طلاقها كما حققه في الشهر نبلا لامة
(وحتى الاولاد) وفرع على حقه بقوله (ولا يبطل
النكاح) وعلى حق الاولاد بقوله (واولاد
حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقتها اسرار)
لمحصوله ثم يلى اقرارها بالرق (مجهول النسب)

اهل الجاهلية القاصي عليه محمد كامل أو بالقصاص في الأطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك وإذا صح اقراره بالرق
 فأحكامه بعده في الجنائيات والحدود أحكام العبيد وفي التتبع يصدق الأفي خمسة زوجته ومكاتبه ومدبره وأم
 ولده ومولى عتقه أه (قوله صح اقراره في حقه) حتى صار رقيقا له (قوله والا) صادق بأن لم يكن لها وارث أصلا
 أو وارث لا يرث النكاح كاحد الزوجين (قوله فإثره له صبة المقر) لأنه لما مات انتقل الولاء إليهم بخلاف ما لو كان
 حيا انتهى دور وذلك لأن اقراره بالرق لا يظهر في حقهم فلو كان عصبه أولاده فمن قبل الاقرار احرار يرون
 ومن بعده من امة ارقاء لا يرون فتدبر (قوله لأنه لا عاقلة له) إذا الذي اعتقه صار رقيقا والمقر له لم يظهر حكمه
 في حق ذلك العتيق (قوله لأن حرته بالظاهر) لا تناظر نافيها إلى ظاهر حرية المعتق حال اعتاقه (قوله الصدق
 أو الحق) طاهر تقديره ادعيت فيما يأتي أن يقرأ بالنصب ولا يتعين بل يصح الرفع على الاخبار عن مبتدأ تقديره
 مدعاه مثلا (قوله أو كرلفظ الصدق) الأولى حذف ما بعد كر ليشمل الالفاظ الثلاثة تكثيرا وتعميقا وبها صرح
 في الدرر (قوله البرحق) هذا مما يصح للاخبار ولا يتعين جوابا والذي في نسخة الدرر البرالحق وهو في بعض النسخ
 كذلك وهو ظاهر فانه يحمل على الابدال (قوله لأنه ندأه) أي فيما عدا الأخيرة أي وقصد المبادئ اعلام المنادى
 واحضاره لتحقيق الوصف الذي ناداه به ولهذا قال لا مرأته يا كافرة لا يفرق بينهما انتهى دور (قوله أو شقة)
 في الخبر أي ولم يكن لتحقيق الوصف وفي نسخة شقية ويحتمل أن أو بمعنى الواو فان كل امثلة النداء تصلح للشتم
 وينفرد الشتم في الأخيرة (قوله حيث ترد) أي لو اشتراها من لم يعلم بهذا الاخبار ثم علم (قوله بخلاف الأول) فان
 السيد لا يتمكن من اثبات هذه الاوصاف فيها (قوله محرم) لا حاجة اليه (قوله صحيح) لتكليفه شرعا لقوله تعالى
 لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى خاطبهم تعالى ونهاهم حال سكرهم اشباه (قوله اقيم عليه في سكره) لأنه لا فائدة
 في انتظاره (قوله وفي السرقة) عطف على قوله بقود (قوله يضمن المسروق) ولا يحد للشبهة (قوله وشرب الخمر)
 أي إذا اقر وهو سكران بأنه شرب الخمر الذي هو فيه أو غيره لا يصح اقراره فلا يقيم عليه الحد وإنما ترتب على البينة
 مثلا الاحكام (قوله لا يعتبر) أي اقراره (قوله الا في سقوط القضاء) أي قضاء صلاة ازيد من يوم وليلة فتسقط
 بالانغماء لا بالسكر (قوله وتماه في احكامات الاشياء) حيث قال واختلف التعصيف فيما إذا سكر مكرها
 أو مضطرا وطلق واختلف التعصيف فيما إذا سكر من الاشرية المتخذة من الحبوب والعسل والقنوى على أنه
 إن سكر من محرم يقع طلاقه وعتاقه انتهى ملخصا (قوله يطل اقراره) قال في الذخيرة من اقر لانسان بشئ
 وكذبه المقر له فقال المقر أنا اقيم البينة على ذلك لا تقبل بينته انتهى يري ولو عاد المقر في الاقرار ثانيا وصدقه المقر له
 كان للمقر له أن يواخذه باقراره الثاني تارة ثانية والمعنى انه إذا كذبه ثم صدقه لا يعمل تصديقه الا في المواضع
 المذكورة فانه يعمل تصديقه بعد التأكيد (قوله على ما هنا) سبأ في الزيادة والمراد بقوله هنا المصنف (قوله
 الاقرار بالحرية) فإذا اقران العبد الذي في يده حر ثبتت حرته وان كذبه العبد (قوله والنسب) قد تقدم في باب
 دعوى النسب فيما نصح فيه دعوى الرجل والمرأة انه لا بد من تصديق هؤلاء الا في الولد إذا كان لا يعبر عن نفسه
 ومن جملة ما يشترط تصديقه مولى العتاق الا ان يحتمل انه اذا عاد الى التصديق بعد الرد يقبل كما قلنا ويدل
 على ذلك عبارة البحر في المنفردات فانه قال وقيد بالاقرار بالمال احترازا عن الاقرار بالرق والطلاق والعتاق
 والنسب والولاء فانها لا ترد بالرد اما الثلاثة الاول في الزانية قال لآخر انما عيذ فرد المقر له ثم عاد الى تصديقه
 فهو عبده ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد كما لا يبطل بمجود المولى بخلاف الاقرار بالعين والدين حيث يبطل بالرد
 والطلاق والعتاق لا يبطل بالرد لانها اسقاط يتم بالمسقط وحده واما الاقرار بالنسب والولاء العتاق في شرح
 الجمع من الولاء واما الاقرار بالنكاح فلم اره الا ان اها فتصور المائل المذكورة هنا مثل تصوير الرق الاطلاق
 والعتاق لما عطل به (قوله والوقف) قال في الاشياء ان المقر له اذا رده ثم صدقه صح كافي الاسعاف (قوله فقبله)
 ولورده قبل القبول لا يرتد بالرد عند البعض ويرتد عند آخرين ابوالسعود (قوله ويراد الميراث) فلا يعمل رد
 الوارث اثره من الميراث (قوله والنكاح) أي اذا رده احد الزوجين ثم عاد الى التصديق صح (قوله كافي منفردات
 قضاء البحر) قد علمت من عبارته المذكورة هنالك انه توقف فيه (قوله واستثنى مستثنى) أي من قولهم
 الا برأ يرتد بالرد كما انه يستثنى من قولهم الا برأ لا يتوقف على القبول الا برأ عن بدل الصرف والسلم فانه
 يتوقف على القبول لبطلان بغيره فاذا كان الا برأ في هاتين المسألتين لا يرتد بالرد وان لم يقبله بعد من باب أولى

حر وعبد ثم اقر بالرق لانسان وصدقه المقر له
 (صح) اقراره (في حقه) فلهما (دعوى) بطلان العتيق
 فان مات العتيق برقة وارثه ان كان له وارث
 يستغرق التركة (والا فبرق) السكل أو الباقي
 كما في وشرب الخمر (المقر له فان مات المقر ثم
 العتيق فإثره له صبة المقر) ولو جنى هذا العتيق
 سعى في جنائبه لأنه لا عاقلة له ولو جنى عليه يجب
 ارش العبد وهو كالمملوك لا الاستحقاق (قال)
 بالظاهر وهو يصلح للدفع لا الاستحقاق في جوابه
 رجل لآخر (أي عليك ألف قتال) في جوابه
 (الصدق أو الحق أو البين أو الصدق) كقوله الحق
 ويخوفه (أو كرلفظ الصدق) كقوله الحق
 الحق أو حقا حقا (أو كرلفظ الصدق) كقوله الحق
 البرحق أو الحق برالحق (أو كرلفظ الصدق) كقوله الحق
 أو الصدق صدق أو البين بيقين (أو كرلفظ الصدق) كقوله الحق
 لأنه كاذم تام بخلاف ما مر لأنه لا يصلح للابتداء
 فجعل جوابا فأكانه قال ادعيت الحق الخ (قال)
 لا منه بأسارقة بآنية با مجنونة بآنية أو حذمتها
 السارقة فعلت كذا وأبعتها فوجدتها أو حذمتها
 أي من هذه العيوب (لا ترد به) لأنه ندأه أو شقة
 لا اخبار (بخلاف هذه سارقة أو هذه آنية أو هذه
 زانية أو هذه مجنونة) حيث ترد با حذمتها
 انخبار وهو تحقيق الوصف (وبخلاف با طالق
 أو هذه المطلقة فعلت كذا) حيث تطلق امرأته
 يمكنه من اثباته شرعا فجعل ابجا باليكون صادقا
 بخلاف الأول دور (اقراره) في كل حق فلو
 محظور أي ممنوع محرم (صحيح) في السرقة
 اقرب قود اقيم عليه الحد في سكره وفي السرقة
 يضمن المسروق كما بسطه سعدى افندي في باب
 حد الشرب (الأفي) ما يقبل الرجوع كالردة
 وحد الزنا وشرب الخمر وان سكر (بغير حق
 مباح) كسره مكرها (لا) يعتبر بل هو كالانغماء
 الا في سقوط القضاء ونما في احكامات
 الاشياء (المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره)
 لما تقرر انه يرتد بالرد (الأفي) ست على ما هنا

اذا رده ثم قبله فانه لا يبطل وبهذا الاعتبار عد هما مسالتين مما نحن فيه (قوله وهما ابراء الكفيل) اي عن
 المسال المكفول به او عن النفس فانه من قبيل الاسقاط يتم بالمسقط فليس للطالب ان يطالب بموجب الكفالة
 بعد ذلك الا براءة (قوله بعد قوله ابرئني) فانه قائم مقام القبول (قوله متى صدقه فيها) اي في الاقرار بعين اودين
 والبراءة والوكالة والوقف هذا ما تفيد عبارة العلامة عبد البر (قوله لا يرتد بالرد) قد علمت ان من جملة مخرج
 الضمير الوكالة وهي عقد غير لازم فكيف لا يرتد بالرد ويمكن تصويرها فيما اذا وكله بشراء معين وقبل الوكالة
 فاشترى بمثل ما عين له من قدر الثمن ثم ادعى انه رد الوكالة فلا يقبل (قوله وهل يشترط لصحة الرد مجلس ابراء)
 ذكره العلامة عبد البر في ابراء الدائن مدبونه من الدين وعبارة به بعد ذكر هذه المسئلة وهل يشترط لصحة
 الرد مجلس ابراء اختلف المشايخ ولو قال ابرئني من مالك على فقال ابرأناك فقال لا قبل فهو يرى وفي بعض
 النسخ هبة الدين عن عليه لا يتم الا بالقبول والبراءة يتم لكن للمدين حق الرد قبل موته ان شاء انتهى (قوله
 والضابط) قال العلامة عبد البر عن تقويم الدويهي الصدقة بالواجب اي الثابت في الذمة اسقاط كصدقة الدين
 على الغريم وهبة الدين له قتم بغير قبول وكذا اسائر الاسقاطات تتم من غير قبول الا ان ما فيه تملك مال من
 وجه قبل الارتداد بالرد وما ليس فيه تملك مال لم يقبل كابطال حق الشفعة والطلاق وهذا ضابط جيد
 فتنبه له انتهى (قوله وطلاق) عطف على ابطال (قوله او قبضت الجميع) صورته اقر الوارث انه قبض بجميع
 ما على الناس من تركته والده ثم ادعى على رجل ديننا سمع دعواه مخ عن الخيانة (قوله ثم ظهر في يد وصيه) هذا
 انما يظهر في مسئلة الوصي لاني غيرها فلو ساق المصنف بتمايه الى قوله وقت الصلح ثم يقول او ادعى في يد الوصي
 شيئا وقال هذا من تركه والدي او ادعى على رجل ديننا لو اذنته سمع دعواه فيما ذكر لكان النسب قتل (قوله
 لم يكن وقت الصلح) اي لم يذكر (قوله وثقته) المراد انه اثبتته والا فحققه من غير اثبات لا يعتبر (قوله ولا تناقض)
 هذا واراد على ما اذا قال الوارث للوصي قبضت تركته والدي ولم يبق لي حق من تركته والدي لا قيل ولا كثير
 وحاصل الايراد كما في المنع واصله لابن وهبان ان قولهم النكرة في سياق النفي نعم انتقض لان قوله ولم يبق لي حق
 نكرة في سياق النفي فعلى مقتضى القاعدة لا يصح دعواه بعد ذلك لتناقضه والمتناقض لا تقبل دعواه ولا يثبت
 ثم اجاب بما ذكره المؤلف (قوله على ان ابراء عن الاعيان) اي الصادر من الوارث للوصي والمعنى لو ابقينا
 عموم النكرة لا يصح لما ذكره ونظا هر هذا اول ذكر وقت الصلح حيث كان الصلح عنها تقسمها الا عن بدلها مستهلكة
 (قوله كما افاده ابن الشحنة) لعله في غير هذا المثل فانه لم يذكر هنا عند ذكر هذه المسئلة (قوله ان يقال بانه)
 صحت يقال معنى يفتى فعده بالبناء (قوله بانه يحلف المقر له) على انه لم يكن بعضه ربا بل كله دين ثابت في ذمته
 شرعا (قوله لزسه مهر بالدخول) ونظا هر سقوط الحد للشبهة وعدم الاقرار بالزنى اربعاصريحا (قوله ولو كذب
 الوقف بخلافه) قال في الاشياء اقر الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه كذا اوانه يستحق الربع دونه وصدقه
 فلان صح في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف محال فاله جلا على ان الواقف رجع
 عما شرط له وشرط ما اقرب المقر ذكره الخصاص في باب منسقل انتهى فانه قال اقر فقال غلة هذه الصدقة فلان
 ابن فلان هذا وفي ودون الناس جميعا بامر حق واجب ثابت لازم عرفته لي ولزمني الاقرار له بذلك ثم انما صدقه
 على نفسه والزمه ما اقرب به هذا الرجل مادام حيا فاذا حدث عليه الموت ردت الغلة الى من جعلها الواقف له
 قلت وعلى اي شيء تصرف اقراره قال لما صارت غلة هذه الصدقة فلان هذا بامر حق عرفته ولزمني الاقرار به
 الزمته ذلك وجعلته كان الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له وعلمه ايضا بقوله لجواز ان الواقف قال ان له ان
 يزيد وينقص وان يخرج وان يدخل مكانه من رأى فيصدق زيد على حقه انتهى قلت بوخذ من هذا انه لو علم
 القاضي ان المقر انما اقرب ذلك لاجل اخذ شيء من المال من المقر له عوضا عن ذلك لكي يستبد بالوقف ان ذلك
 الاقرار غير معمول به لانه اقرار حال عما يوجب تعميده كما قاله الامام الخصاص وهو الاقرار بالواقع في زماننا
 ولا حول ولا قوة الا بالله انتهى يرى (قوله ولو جعله لغيره) بان انشاء الجعل من غير اسقاط التحسين المقابلة وسماي
 ما يفيد ان الجعل انشاء (قوله واسقطه للاحد) لانه اسقاط لجعل ولا يسقط حقه وقيد بقوله لا لاحد لانه
 لو اسقطه لمعين صح قال في الاشياء وشملت عن واقف شرط مير تارجل معين ثم من بعده للقرأ فقرغ عنه لغيره
 ثم مات فهل ينتقل للقرأ فاجبت بالانتقال انتهى فانه يفهم منه الصحة لكنه ينتقل بعد موته مستحقه

تبعنا الاشياء (الاقرار بالحرية والنسب وولاة
 العتاقة والوقف) في الاسعاف لو وقف على رجل
 فقبله ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد
 (والطلاق والرق) فكلمها لا يرتد ويزاد الميراث
 بنزاهة والنسكاح كما في متفرقات قضاء البحر
 ونماه ثمة واستثنى مسئلتين من ابراء المديون بعد قوله
 ابراء الكفيل لا يرتد وبراء المديون بعد قوله
 ابرئني فابراء لا يرتد فالسنة عشر فليحفظ في
 وكالة الوهبانية ومتى صدقه في بام رده لا يرتد
 بالرد وهل يشترط لصحة الرد مجلس ابراء خلاف
 والضابط ان ما فيه تملك مال من وجه يقبل الرد
 والا فلا كابطال شفعة وطلاق وعتاق لا يقبل الرد
 وهذا ضابط جيد فليحفظ (صالح احد الورثة وبراء
 ابراء عامما) او قال لم يبق لي حق من تركته ابي عند
 الوصي او قبضت الجميع ونحو ذلك (ثم ظهر في)
 يد وصيه من (التركة شيء لم يكن وقت الصلح)
 وثقته (سمع دعوى حصته منه على الاصح)
 صلح الزانية ولا تناقض لجل قوله لم يبق لي حق
 اي بما قبضته على ان ابراء عن الاعيان باطل
 وحديث فالوجه عدم صحة البراءة كما افاده ابن
 الشحنة واعتمده الشرنبلالي وسحقه في الصلح
 (اقر) رجل (بمال في صلح وانهد عليه) به
 (ثم ادعى ان بعض هذا المال) المقربة (قرض
 وبعضه ربا عليه فان اقام على ذلك يثبت تقبل)
 وان كان متناقضا لاننا علم انه اضطر الى هذا
 الاقرار شرح وهبانية قلت وحرر شارحنا
 الشرنبلالي انه لا يفتى بهذا الامر لانه لا عذر بان
 اقراره ان يقال بانه يصح للمقر له على قول ابي
 يوسف المختار الفتوى في هذه ونحوها اه قلت
 وبه جزم المصنف فيما مرقد بر (اقر به الدخول)
 من هنا الى كتاب الصلح ثابت في نسخ المتين ساقط
 من نسخ الشرح (انه طلقها قبل الدخول لزمه
 له الرابع) (وذهب) بالاقرار (اقر المشتروط
 فلان دونه صح) وسقط حقه ولو كذب الونف
 بخلافه (ولو جعله لغيره) واسقطه للاحد (لم يصح)

وكذا المشروط له النظر على هذا) يعني لو اقرانه يستحقه فلان دونه صح ولو وجهه لم يصح كذا في شرح
 تنوير الاذهان والاولى الاقتصاد على قوله كذا اوقوله على هذا (قوله فراجع) نعم ذكره هنا في الاقرار وذكروا
 في الوقف مسئله اخرى هي الناطر اذا فوض النظر لغيره فان كان له التفويض بالشرط صحيح مطلقا والا فان
 فوض في صحته لم يصح وان فوض في مرض موته صح انتهى قال في حاشية الاشياء وينبغي ان تقيد صحة
 التفويض من الناطر بما اذا لم يمنعه من التفويض وتقل في الساقط لا يعود وقد وقع الاشتباه في مسائل وكثير
 السؤال هنا ولم اجد فيها نقلا صريحا بعد التفتيش منها ان بعض الذرية المشروط لهم الربع اذا اسقط حقه
 لغيره من استحقاقه ومنها المشروط له النظر اذا اسقط لغيره بان فرغ منه الا انه في التتمة وغيرها ان المشروط له
 النظر اذا فوضه لغيره فان كان التفويض على وجه العموم صح تفويضه والا فان كان في صحته لم يجوز ان كان
 عند موته جائز بناء على ان الوصي اذ يوصى الى غيره ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شرط في اصل الوقف
 كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال فاسقط حقه من هذه الشروط وينبغي
 ان يقال بالسقوط في الكل لانه الاصل فيمن اسقط حقه في شيء كما علم سابقا من كلام جامع الفصولين الا اذا
 اسقط المشروط له الربع حقه لا لاحد فلا يسقط كفهجه العتق سوى بخلاف ما اذا اسقط حقه لغيره فويل اذا
 اسقط الواقف حقه لنفسه او لغيره فان قلت اذا اقر المشروط له الربع او بعضه انه لاحق له فيه وانه يستحقه فلان
 هل يسقط حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه كما ذكره الخصاص في باب مستقل (قوله القصص
 المرفوعة) في عرض حال ونحوه من المكتوب (قوله في الاول) هو قوله في علي وظاهره انه لا خلاف في قوله
 فيما علم مع انه يمنعه اذ قوله في علي اي معلوم (قوله لزمه انفاطا) لان قد في مثله التحقيق (قوله قال غصينا)
 مثله اقرضنا فلان ككافي ابن ملك (قوله مثلا) فالمراد انه اشرك معه غيره ولو واحدا (قوله والزمه زفر
 بعشرهما) لانه اضاف الاقرار الى نفسه والى غيره فيلزمه بحصته (قوله يستعمل في الواحد) قال تعالى
 انا ارسلنا قوامنا قلنا بذلك وان كان مجاثلا ذكره من قوله والظاهر (قوله وقال زفر لكل ثلثه) لان اقراره
 للاول صحيح ولم يصح رجوعه بقوله بل وصح اقراره للثاني والثالث فاستحقا وقاسه على مسئله الدين اذا اقر به
 هكذا (قوله لم يقع ديانة) اما اذا كان ذلك بين يدي القاضي فلا يصدق في البناء المذكور كما يؤخذ من مفهومه
 وبه صرح في حواشي الاشياء كما لو اقر ان هذه المرأة امه مثلا ثم اراد ان يتزوجها وقال وهمت ونحوه وصدقته
 المرأة انه ان يتزوجها لان هذا مما يجري فيه الغلط وكذا لو طلق امرأة ثلاثا ثم تزوجها وقال لم اكن تزوجتها
 حين الطلاق صدق وبارا النكاح يرى (قوله فافق بعضهم) ولا يفتى بعقوبة السارق لانه جور تجنيس
 وقهستاني وقد سلف (قوله الاقرار بشئ محال الخ) كقوله ان فلانا اقرضني كذا في شهر كذا او قدمت قبله ونحوه
 ما اذا اقرت ان المهر الذي لي على زوجي لفلان او لوالدي فانه لا يصح حوى عن شرح المنظومة والقنية وفيه
 ان عدم الهبة فيه لكونه هبة دين لغيره من هو عليه ومنه اذا اقرانه باع عبده من فلان ولم يذكر الثمن ثم جحد صح
 جحدوه لان الاقرار بالمبيع بغير ثمن باطل كما في قاضي خان وهو احدى روايتين كما في الوالوجية ومنه اذا زوج
 بنته ثم طلقها منه ان يقر بقبض شيء من الصداق فالقرار باطل لان اهل المجلس يعرفون انه كذب ولو بالجية قال
 البيهقي يؤخذ منه حكم كثير من مسائل الاقرار الواقعة في زماننا (قوله ولو بمهر بعد هبتها على الاشبه) صورته
 وهبت لزوجه ما مهرها ثم اقر به بعد الهبة لا يصح اقراره وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عبد البر نقلا عن الخلاصة
 والصغرى قال رجل اقر لامرأته بمهر الف درهم في مرض موته ومات ثم اقامت الورثة البينة ان المرأة وهبت
 مهرها من زوجها في حياة الزوج لا تقبل لاحتمال الابانة والاعادة على المهر المذكور لكن في فصول العمادى
 ما يقتضى ان الاقرار انما يصح بمقدار مهر المثل انتهى مختصا ثم نقل عن المصنف ان الهبة في المهر تخالف الابراء
 فلو ابراء منه ثم اقر به لا يصح اقراره (قوله يلزمه) لحدوثه بعد الابراء العام وان قامت البينة بالاقرار ولكن
 قد سبق اول الاقرار ان بناء ثبوت المال على مجرد الاقرار لا يصح (قوله قلت ومفاده) اي مفاد النقيض بالسبب
 الحادث (قوله انه) اي الغريم (قوله بقاء الدين) اي الذي ابراء منه فليس ينسأ حادنا والفرق بين هذه العبارة
 والعبارة السابقة انه قال في الاولى لفلان علي كذا وفي الثانية قال دين فلان باق علي والحكم فيهما واحد وهو
 البطلان (قوله كالاول) اي انه باطل (قوله الفعل في المرض) كالاقرار فيه بدين وكالتزوج والعق والهبه

وكذا المشروط له النظر على هذا) يعني لو اقرانه يستحقه فلان دونه صح ولو وجهه لم يصح كذا في شرح
 تنوير الاذهان والاولى الاقتصاد على قوله كذا اوقوله على هذا (قوله فراجع) نعم ذكره هنا في الاقرار وذكروا
 في الوقف مسئله اخرى هي الناطر اذا فوض النظر لغيره فان كان له التفويض بالشرط صحيح مطلقا والا فان
 فوض في صحته لم يصح وان فوض في مرض موته صح انتهى قال في حاشية الاشياء وينبغي ان تقيد صحة
 التفويض من الناطر بما اذا لم يمنعه من التفويض وتقل في الساقط لا يعود وقد وقع الاشتباه في مسائل وكثير
 السؤال هنا ولم اجد فيها نقلا صريحا بعد التفتيش منها ان بعض الذرية المشروط لهم الربع اذا اسقط حقه
 لغيره من استحقاقه ومنها المشروط له النظر اذا اسقط لغيره بان فرغ منه الا انه في التتمة وغيرها ان المشروط له
 النظر اذا فوضه لغيره فان كان التفويض على وجه العموم صح تفويضه والا فان كان في صحته لم يجوز ان كان
 عند موته جائز بناء على ان الوصي اذ يوصى الى غيره ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شرط في اصل الوقف
 كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال فاسقط حقه من هذه الشروط وينبغي
 ان يقال بالسقوط في الكل لانه الاصل فيمن اسقط حقه في شيء كما علم سابقا من كلام جامع الفصولين الا اذا
 اسقط المشروط له الربع حقه لا لاحد فلا يسقط كفهجه العتق سوى بخلاف ما اذا اسقط حقه لغيره فويل اذا
 اسقط الواقف حقه لنفسه او لغيره فان قلت اذا اقر المشروط له الربع او بعضه انه لاحق له فيه وانه يستحقه فلان
 هل يسقط حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه كما ذكره الخصاص في باب مستقل (قوله القصص
 المرفوعة) في عرض حال ونحوه من المكتوب (قوله في الاول) هو قوله في علي وظاهره انه لا خلاف في قوله
 فيما علم مع انه يمنعه اذ قوله في علي اي معلوم (قوله لزمه انفاطا) لان قد في مثله التحقيق (قوله قال غصينا)
 مثله اقرضنا فلان ككافي ابن ملك (قوله مثلا) فالمراد انه اشرك معه غيره ولو واحدا (قوله والزمه زفر
 بعشرهما) لانه اضاف الاقرار الى نفسه والى غيره فيلزمه بحصته (قوله يستعمل في الواحد) قال تعالى
 انا ارسلنا قوامنا قلنا بذلك وان كان مجاثلا ذكره من قوله والظاهر (قوله وقال زفر لكل ثلثه) لان اقراره
 للاول صحيح ولم يصح رجوعه بقوله بل وصح اقراره للثاني والثالث فاستحقا وقاسه على مسئله الدين اذا اقر به
 هكذا (قوله لم يقع ديانة) اما اذا كان ذلك بين يدي القاضي فلا يصدق في البناء المذكور كما يؤخذ من مفهومه
 وبه صرح في حواشي الاشياء كما لو اقر ان هذه المرأة امه مثلا ثم اراد ان يتزوجها وقال وهمت ونحوه وصدقته
 المرأة انه ان يتزوجها لان هذا مما يجري فيه الغلط وكذا لو طلق امرأة ثلاثا ثم تزوجها وقال لم اكن تزوجتها
 حين الطلاق صدق وبارا النكاح يرى (قوله فافق بعضهم) ولا يفتى بعقوبة السارق لانه جور تجنيس
 وقهستاني وقد سلف (قوله الاقرار بشئ محال الخ) كقوله ان فلانا اقرضني كذا في شهر كذا او قدمت قبله ونحوه
 ما اذا اقرت ان المهر الذي لي على زوجي لفلان او لوالدي فانه لا يصح حوى عن شرح المنظومة والقنية وفيه
 ان عدم الهبة فيه لكونه هبة دين لغيره من هو عليه ومنه اذا اقرانه باع عبده من فلان ولم يذكر الثمن ثم جحد صح
 جحدوه لان الاقرار بالمبيع بغير ثمن باطل كما في قاضي خان وهو احدى روايتين كما في الوالوجية ومنه اذا زوج
 بنته ثم طلقها منه ان يقر بقبض شيء من الصداق فالقرار باطل لان اهل المجلس يعرفون انه كذب ولو بالجية قال
 البيهقي يؤخذ منه حكم كثير من مسائل الاقرار الواقعة في زماننا (قوله ولو بمهر بعد هبتها على الاشبه) صورته
 وهبت لزوجه ما مهرها ثم اقر به بعد الهبة لا يصح اقراره وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عبد البر نقلا عن الخلاصة
 والصغرى قال رجل اقر لامرأته بمهر الف درهم في مرض موته ومات ثم اقامت الورثة البينة ان المرأة وهبت
 مهرها من زوجها في حياة الزوج لا تقبل لاحتمال الابانة والاعادة على المهر المذكور لكن في فصول العمادى
 ما يقتضى ان الاقرار انما يصح بمقدار مهر المثل انتهى مختصا ثم نقل عن المصنف ان الهبة في المهر تخالف الابراء
 فلو ابراء منه ثم اقر به لا يصح اقراره (قوله يلزمه) لحدوثه بعد الابراء العام وان قامت البينة بالاقرار ولكن
 قد سبق اول الاقرار ان بناء ثبوت المال على مجرد الاقرار لا يصح (قوله قلت ومفاده) اي مفاد النقيض بالسبب
 الحادث (قوله انه) اي الغريم (قوله بقاء الدين) اي الذي ابراء منه فليس ينسأ حادنا والفرق بين هذه العبارة
 والعبارة السابقة انه قال في الاولى لفلان علي كذا وفي الثانية قال دين فلان باق علي والحكم فيهما واحد وهو
 البطلان (قوله كالاول) اي انه باطل (قوله الفعل في المرض) كالاقرار فيه بدين وكالتزوج والعق والهبه

والحجاب (قوله احط من فعل الصحة) فان الاقرار فيه بدعي مؤخر عن دين الصحة والتزوج يسقط فيه بمهر المثل
وتبطل الزيادة بخلاف الصحة والعقود وما بعده في المرض تفقد من الثلث وفي الصحة من الكل (قوله الا في مسئلة
اسناد الناظر للنظر لغيره) المراد بالاسناد التفويض فانه اذا فوضه في صحته لا يصح الا اذا شرط له التفويض
واذا فوضه في مرضه صح (قوله بلا شرط) اي شرط الواقف التفويض له اما اذا كان هناك شرط فيستويان
(قوله تنج) اي انتهى من التهمة (قوله وتماه في الاشياء) قال فيها لاختلافها في كون الاقرار وارث في الصحة
او المرض فالقول لمدعي المرض او الصغر او الكبير فالقول لمدعي الصغر وكذا لو طلق او اعتق ثم قال كنت صغيرا
فالقول له وكذا اذا اسنده الى جنونه المعهود ولو اقر في مرضه بشئ وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة
الاقرار في المرض انتهى (قوله وفي الوهبانية) هو لشارحها العلامة عبد البريدت الاصل

اقر بالف مبرها صرح مشرفا * ولو وهبت من قبل ليس بغير

(قوله اقر بمهر المثل) قد من انقله عنه عن شرح الوهبانية (قوله فيينة الايجاب) اي المزاومة من الورثة اثم او هبته له
هبة صحيحة قبل هذا الاقرار (قوله واسناد بيع) بالنصب مفعول لا قبل ان او بتدأ خبره بوجه اقبلن (قوله فيه) اي
في مرض موته (قوله اقبلن) اي اذا صدقه المشتري وصورة المسئلة كما في المتن في المرض الذي مات فيه
انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن واتى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض
اشتمن الا بقدر الثلث وانما صح اقراره بالبيع لانه غير محجور عليه فيه الا ان يكون فيه محاباة لا تخرج من الثلث
اما لو كان قبض بمعاينة شهود الاقرار صح ولو كان في الدين وتماه في شرح العلامة عبد البر (قوله وليس بلا
تشهد الخ) هذا تصويب العلامة عبد البر لا بيت الاصل وهو

وليس باقرار مقالة لا تكن * شهيد او لا تخبره قال فينظر

يعني اذا قال لا تشهدوا ان فلان على الف درهم لا يكون اقرارا لانه انتهى عن اثبات سبب الوجوب بالزور قاله
ابن وهبان وانه ليس نهيا عن اقامة الشهادة لان النهي عنها لا يصح ولا يحمل فلا يحمل كلامه عليه فيحمل على
ارادة النفي اي لا شهادة على لكم بكذا ولو قال هكذا لا يكون اقرارا لانه عبد البر (قوله نعهده) بالنون وتشديد الدال
اي لا نعهده في حكم الاقرار (قوله فلف) ينظر فيها اذا قاله ابتداء فقال الكرخي انه لا يكون اقرارا وعليه عامة
مشايخ بلخ وقال مشايخ بخباري الصواب انه اقرار وفي القافية وهو الصحيح واعتمده في المنية وزعم شمس الاثمة
ان فيه روايتين وجه كونه اقرارا ان النهي عن الاخبار يصح مع وجود الخبر عنه ومن شرط صحة الاخبار تقدم الخبر عنه
من الامن او الخوف اذا هو اياه ذمهم على الاخبار مع وجود الخبر عنه ومن شرط صحة الاخبار تقدم الخبر عنه
في الاثبات وكذلك في النفي فكانه اثبت الخبر عنه وكأنه قال فلان على الف درهم فلا تخبره بار له على ذلك
ولو قال ذلك كان اقرارا انتهى من شرح العلامة عبد البر ملخصا ووجه كونه غير اقرار ما تقدم في لا تشهد (قوله
ومن قال ملكي ذاذا) اي لهذا الشخص (قوله كان منشا) اي اتمليكك فيعتبر فيه شرائط الهبة (قوله فهو
مطهر) اي مقروم بخبر فلا يشترط شروط الهبة وقد سبق هذا مفصلا (قوله لي اليوم) بتعريف الياء من لي (قوله
منها) اي من دعاوى اليوم او ما تقدمه اما اذا كان بسبب حادث فسمع افاده ابن وهبان ولو قال تركت دعاوى
على فلان وفوضت امرى الى الاخرة لا تسمع بعد (قوله فذكر) بتحقيق الكاف مع اشباع الراء اي يسكره
الشرع ولا يقبله والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الصلح)

(قوله مناسبتة ان انكار المقر سبب الخصومة) يعني ان الصلح يسبب عن الخصومة المترتبة على انكار المقر
اقراره اي قتنا سبب الصلح والاقرار بواسطتين ولكنهما مناسبة خفية تباع فيها المصنف وقد تقدمت مناسبتة اول
كتاب الاقرار وقال الشريف الجوى في وجه المناسبة ان الصلح قد يكون عن اقرار او ان كلا منهما يحصل به قطع
المنازعة انتهى (قوله اسم من المصالحة) لو قال صككمما قال الجوى اسم للمصالحة لكان اظهر (قوله ويقطع
الخصومة) عطف تفسير كما يفيد الجوى فانه فسر رفع التراجع بقطع الخصومة (قوله مطلقا) اي فيما يتعين وفيما
لا يتعين (قوله فيما يتعين) انما اشترط القبول لانه ليس من الاسقاط حتى يتم بالمسقط وحده لعدم جريانه في الاعيان
(قوله فيما لا يتعين) اي من المطلوب اذا بدأ هو يطلبه بان ادعى شخص على شخص دراهم ونحوها فطلب المدعي

الفعل في المرض احط من فعل الصحة الا في
مسئلة اسناد الناظر للنظر لغيره بلا شرط فانه
صحيح في المرض لا في الصحة تنج وتماه
في الاشياء وفي الوهبانية
اقر بمهر المثل لا في الصحة تنج وتماه
فبيضة الايجاب من قبل ثم تقي
واسناد بيع فيه الصحة اقبلن
وفي القبض من ذلك التراج قدس
وليس بلا تشهد مقرا نعهده
ولو قال لا تخبره فلف بيطر
ومن قال ملكي ذاذا كان منشا
ومن قال لا دعوى لي اليوم عندنا
ولا دعوى من بعد منها فذكر
(كتاب الصلح)
مناسبتة ان انكار المقر سبب الخصومة
المستدعية الصلح (هو) لعل اسم من المصالحة
وشرفا (عقد برفع النزاع) ويقطع الخصومة
(ركنة الايجاب) مطلقا (والقبول) فيما يتعين
اما فيما لا يتعين كالدرهم فبتم بلا قبول عاين
وسيجي

عليه الصلح على نفسه اطلاق المدعى ما لم تكن على ذلك فلا يشترط قبول المدعى عليه لان ذلك اسقاط من المدعى
 وهو يتم بالاستقطا وسنده وهذا انما يظهر في صورة الاقرار (قوله وشروط العقل) لا حاجة اليه لانه شرط في جميع
 العقود والتصرفات الشرعية فلا يصح صلح بغير عقل (قوله فصيح من صبي ما دون) ويصح عنه بان
 ما اطلع اليوم من داره وقد ادعاها مدع واقام البرهان (قوله ان يجري) تكدير الرأى اى خلاوا ما به تفحصا فمساءه
 ونزل (قوله عن ضررين) بان كان نفعه محظا ولا نفع فيه ولا ضرر واقية ضرر ضررين فاذا ادعى الصبي المأذون
 على انسان دينار صالحه على بعض حقه فان لم يكن له عليه بنه بجاز الصلح او عند انعدامه لاحق له الا انصومه
 والسلف والمال انفع منها وان كانت البينة لم يجوز لان السلف تبرع وهو لا يلزمك ومثال ما لا ضرر فيه ولا نفع
 صلحه عن عين بقدر قيمتها ومثال ما لا ضرر فيه بين ما اذا اضر الكلب فانه يجوز لانه من اعمال التجارة (قوله
 ومكاتب) فانه نظرا له بعد المأذون في جميع ما ذكر انتهى درر (قوله لوفيه نفع) لو قال لو لم يكن فيه ضررين لكان
 اولى ليشمل ما اذا لم يكن فيه نفع ولا ضرر او كان فيه ضرر غير بين (قوله معلوما) سواء كان مالا او متعة بان
 ما اطلع على تحريمه عبد بعينه سنة او ركوب دابة بعينها او زراعة ارض او سكنى دار وقتامة لموما فانه يجوز ويكون
 في معنى الاجارة ونحوه ما لم يكن كذلك فلا يصح الصلح من الجن والميتة والدم وصيد الاحرام والحرم ونحو ذلك لان
 في الصلح معنى المعاوضة كما لا يصح العوض والبيع لا يصح عوضا في الصلح اهـ (قوله ان كان يحتاج الى قبضه)
 فان كان لا يحتاج الى قبضه لا يشترط معلوميته كمن ادعى حقا في دار واقضى المدعى عليه قبله حقا في طاقونه
 فتصالحا على ان يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه صلح وان لم يبين كل منهما مقدار حقه لان جهالة
 الساقط لا تنقض الى المنازعة كذا في الدرر (قوله وكون المصالح عنه حقا) اى للمصالح ثابتا في المحل لا حقا لله
 تعالى يخرج بقولنا اى للمصالح ما اذا اذمت مطلقة على زوجها ان صبيا في يده احدهما اثبتا منه فصالحها على
 شئ لتترك الدعوى فانه يبطل لان القصد حق الصبي لاحقهما فلا تملك الاعتياض عن حق غيرها وخارج بقولنا
 ثابتا في المحل لمصلحة الكفيل بالنفس على مال على ان يبرئه من الكفالة لان اثبات للطالب بحق المطالبة بتسليم
 نفس الاصيل وهو عبارة عن ولاية المطالبة وانما صفة الوالى فلا يجوز الصلح عنه كما يأتى (قوله كالتقصاض) انما
 جاز الصلح عنه لان المحل فيه يصير ملكا في حق الاستيفاء فكان الحق ثابتا في المحل فيملك الاعتياض عنه بالصالح اهـ
 (قوله والتعريض) الذى هو حق العبد كان صالحه عن سبه بملء ذنوبه اما التعريض الذى هو حق الله تعالى كقبلة
 في اجنية فالظاهر عدم صحة الصلح عنه وحرره (قوله او بجهولا) كان ادعى عليه قد راعى المال فصالح (قوله
 كحق شفعة) يعنى اذا صالح المشتري الشفيع عن الشفعة التي وجبت له على شئ على ان يسلم الدار له متى تولى فالصلح
 باطل لاحق للشفيع في المحل بل هو عبارة عن ولاية الطلب وتسليم الشفعة لا قيمة له فلا يجوز اخذ المال
 في مقابلته (قوله وكفالة بنفس) الوجه فيه كالوجه في سابقه وقيد الكفالة بكفالة النفس لانه لو صالحه عن كماله
 المال يكون اسقاطا لبعض الدين عنه وهو صحيح (قوله وحد قذف) بان قذف رجلا فصالحه على مال على ان
 يدفع عنه لانه وان كان للعبد فيه حق فالغالب فيه حق الله تعالى والمغلوب مطلق بالمعذور وكذلك لا يجوز الصلح
 عن حق الله تعالى ولو لماليا كان كاذبا ولا عن حد الزنى والسرقة وشرب الخمر بان اخذ زانيا او سارقا من غيره
 او شاربا خمر فصالحه على مال على انه لا يرفعه الى ولى الامر لانه حق الله تعالى ولا يجوز عنه الصلح لان المصالح
 بالصالح ينصرف اما باستيفاء كل حقه او استيفاء بعضه واسقاط الباقي او بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز
 اى غير حقه (قوله ويبطل به الاول والثالث) لرضى الشفيع بسقوط حقه وكذا الطالب (قوله وكذا الثاني)
 لو قبل الرفع للمالك (ظاهره انه يبطل بالصالح اصلا وهو الذى في الشرع بلائية عن قاضى نكاح فانه قال يبطل الصلح
 بوسقط الحد ان كان قبل ان يرفع الى القاضى وان كان بعده لا يبطل الحد وقد سبق انه انما سقط بالعقود لعدم
 الطلب حتى لو عاد وطلب حد قال المصنف والشارح في باب حد القذف ولا رجوع بعد اقرار ولا اعتياض
 اى استعوض ولا صلح ولا عفو فيه وعنه فم لو عفا المقدوف فلا حد للاحقة العفو بل لتترك الطلب حتى لو عاد
 وطلب حد شئى فافاد انه لا صلح وظاهره ولو قبل المرافعة الا ان يحمل ما في الخاتمة على البطالان لعدم الطلب
 (قوله لاحد زنى) اى لا يصح الصلح عنه قال قاضى نكاح زنى رجل بامرأة رجل فعلم الزوج واراد احكامهما الصلح
 فتصالحا معا او احدهما على معلوم على ان يعفو كان باطلا وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع او بعده انتهى

(وشروط العقل لا يبلغ الحصرية
 فصح من صبي ما دون (من عبد ما دون مكاتب)
 ضررين (من عبد ما دون مكاتب)
 لوفيه نفع (من عبد ما دون مكاتب)
 عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه ولو
 الصالح عنه حقا يجوز الاعتياض عنه معلوما
 كان (عبدان كالتقصاض ولا يصح لو المصالح
 عنه (عبدان كالتقصاض ولا يصح لو المصالح
 كحق شفعة) يعنى اذا صالح المشتري الشفيع عن الشفعة التي وجبت له على شئ على ان يسلم الدار له متى تولى فالصلح
 باطل لاحق للشفيع في المحل بل هو عبارة عن ولاية الطلب وتسليم الشفعة لا قيمة له فلا يجوز اخذ المال
 في مقابلته (قوله وكفالة بنفس) الوجه فيه كالوجه في سابقه وقيد الكفالة بكفالة النفس لانه لو صالحه عن كماله
 المال يكون اسقاطا لبعض الدين عنه وهو صحيح (قوله وحد قذف) بان قذف رجلا فصالحه على مال على ان
 يدفع عنه لانه وان كان للعبد فيه حق فالغالب فيه حق الله تعالى والمغلوب مطلق بالمعذور وكذلك لا يجوز الصلح
 عن حق الله تعالى ولو لماليا كان كاذبا ولا عن حد الزنى والسرقة وشرب الخمر بان اخذ زانيا او سارقا من غيره
 او شاربا خمر فصالحه على مال على انه لا يرفعه الى ولى الامر لانه حق الله تعالى ولا يجوز عنه الصلح لان المصالح
 بالصالح ينصرف اما باستيفاء كل حقه او استيفاء بعضه واسقاط الباقي او بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز
 اى غير حقه (قوله ويبطل به الاول والثالث) لرضى الشفيع بسقوط حقه وكذا الطالب (قوله وكذا الثاني)
 لو قبل الرفع للمالك (ظاهره انه يبطل بالصالح اصلا وهو الذى في الشرع بلائية عن قاضى نكاح فانه قال يبطل الصلح
 بوسقط الحد ان كان قبل ان يرفع الى القاضى وان كان بعده لا يبطل الحد وقد سبق انه انما سقط بالعقود لعدم
 الطلب حتى لو عاد وطلب حد قال المصنف والشارح في باب حد القذف ولا رجوع بعد اقرار ولا اعتياض
 اى استعوض ولا صلح ولا عفو فيه وعنه فم لو عفا المقدوف فلا حد للاحقة العفو بل لتترك الطلب حتى لو عاد
 وطلب حد شئى فافاد انه لا صلح وظاهره ولو قبل المرافعة الا ان يحمل ما في الخاتمة على البطالان لعدم الطلب
 (قوله لاحد زنى) اى لا يصح الصلح عنه قال قاضى نكاح زنى رجل بامرأة رجل فعلم الزوج واراد احكامهما الصلح
 فتصالحا معا او احدهما على معلوم على ان يعفو كان باطلا وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع او بعده انتهى

انما يجوز عن منفعة بمنفعة اذا كانتا مختلفتي الجنس انتهى كما اذا صالحه عن سكنى دار على خدمة عبد بخلاف
 ما اذا اتحد الجنس كما اذا صالح عن سكنى دار على سكنى دار فانه لا يجوز لانه لا يجوز استئجار المنفعة بجفها
 من المنافع فكذا الصلح انتهى حلي (قوله اى الصلح) يشترط تقدير مضاف في المصنف وقوله بسكوت وانكار
 الباء بمعنى في اى الصلح الواقع في سكوت وانكار والظرفية مجازية ولا يصلح جعلها سببية لان سبب الصلح
 الدعوى (قوله وانكار) الواو بمعنى او (قوله معاوضة في حق المدعى) لانه يأخذ عوضا عن حقه في زعمه
 انتهى درر (قوله وقد آتينا) وقطع نزاع في حق الآخر (اذلوله لبق النزاع) ولزم اليين قال الزيلعي وهذا في الانكار
 ظاهر لانه حين بالانكار ان ما يعطيه لقطع الخصومة وقد آتينا اليين وكذا في السكوت لانه يحتل الاقرار والانكار
 وجهه الانكار راجحة اذا اصل فراغ الذم فلا يجب بالشك واليئس به كونه ما في يده عوضا عما وقع بالشك
 انتهى (قوله فلا شفعة في صلح عن دار مع احدهما) لانه يزعم انه يستبقى الدار المملوكة له على نفسه بهذا الصلح
 ويدفع خصومة المدعى عن نفسه لانه يشترط زعم المدعى لا يلزمه اه درر (قوله فيدلى بحجته) اى فيتوصل
 الشفيع بحجة المدعى الى اثبات الدعوى عليه اى على المدعى عليه المنكر والسكوت (قوله لان باقامة الحجلة)
 حذف اسم ان (قوله خلف) اى الشفيع المدعى عليه ان الدار لم تكن للمدعى (قوله او باقرار) لا حاجة اليه
 للاستغناء عنه بقوله في الصلح عن اقرار تجري فيه الشفعة (قوله عن المال) ال عوض عن الضمير (قوله فيه)
 اى في البعض المستحق (قوله لخلو العوض عن الغرض) لان المدعى عليه لم يدفع العوض الا بدفع خصومته
 عن نفسه وسبق المدعى في يده بلا خصومة احد فاذا استحق لم يحصل له مقصوده وظهر ايضا ان المدعى لم يكن له
 خصومة فيرجع عليه انتهى من (قوله هذا اذا لم يقع الخ) اى وهذا ايضا اذا كان المصلح عنه مما يقبل النقص
 فلو كان مما لا يقبله فانه يرجع بغيره البديل كالمقصود فاذا كانت الدعوى فيه فانكر المدعى عليه او سكت
 وصالح المدعى على جارية فاستولدها المدعى ثم اخذها مستحق وضمنه قيمة الولد والعقر فان المدعى يرجع
 الى الدعوى لكن لو اقام يئس عليها وانكسر المدعى عليه عن اليين رجع بغيره الجارية والولد ولا يرجع بالمقصود
 لان الصلح فيه عقود وهو لا يتقضى ومثله في عدم النقص العتق والسكاح والخلع جوى في حاشية الاشياء (قوله
 فان وقع به) بان عبر بلفظ البيع عن الصلح في الانكار والسكوت (قوله قبل التسليم) واما هلا كه بعد تسليمه
 فيهلك على المدعى لدخوله في ضمانه (قوله في الفصلين) فان كان عن اقرار رجع بعد الهلاك الى المدعى وان كان
 عن انكار رجع الى الدعوى واذا هلك بعضه يكون كاستحقاق بعضه حتى يبطل الصلح في قدره ويبقى
 في الباقي من (قوله واللام بطل) بان كان دراهم او دنانير فان الصلح لا يبطل بهلا كه لانهما لا يتعينان في العقود
 والنسوخ فلا يملك العقد بهما عند الاشارة اليهما وانما يتعلق بمثلهم في الذمة فلا يصح رقيه الهلاك انتهى من
 (قوله كذا نسخ المتن والشرح) لعله هو الذي وقع له والذي في نسخة الشرح التي بيدي على (قوله اى عين يدعيها)
 نفسيرها وتخصيصا لعمومها فانها تشمل الدين اه حلي موضحا (قوله لجواز في الدين) لجواز اسقاطه وهو
 علة التخصيص المذكور اى انما كان هذا الحكم خاصا بالعين لجواز الخ (قوله فلو ادعى عليه دارا) فترجع على المتن
 وتشبه له انتهى حلي (قوله على بيت معلوم منها) الظاهر انه اذا كان على بعض شائع منها كذلك لعله المذكورة
 (قوله فلو من غيرها صح) الاولى تأخير من قوله لم يصح وعلمته ليكون مفهوما للتقييد بقوله منها وليسلم من
 الفصل بين لو وجوبها وهو قوله لم يصح باجنبي وهو قوله فلو من غيرها صح (قوله من عين حقه) اى بعض عين
 حقه اى واستيفاء البعض واسقاط البعض لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين انتهى من (قوله كسب
 ودروهم) انما يرد ذلك الى انه لا فرق بين القبي والمثلى (قوله فيصير ذلك) اى المزيد من الثوب او درهم (قوله
 او يلحق) منصوب بان مضرة فيكون مؤقلا بمصدر مجرور معطوف على مجرور الباء انتهى حلي اى او بالحق
 الا برأوى يلحق بضم الياء من الافعال (قوله الا برأى عن دعوى الباقي) في البرازية عن محمد ابرأى انك عن هذه الدار
 او عن خصومتي في هذا اومن دعوى ورثت من هذه الدار جاز ولا حق له فيها وفي الواقع ان قوله ابرأى انك
 عن خصومتي في هذه الدار خطاب للواحد فله ان يحاصم غيره في ذلك بخلاف برأى لانه اضاف البرأى الى نفسه
 مطلقا فيكون هو برأى جوى وعامة فيه (قوله العينة مطلقا) ولوم في غير هذه الحيلة فلا يصح الدعوى بعده وان
 برهن ابو السعود (قوله في العزيمة) ووجهه كافي الجوى ان البرأى لا يقي عينا ودعوى والبرأى عن الدعوى

(والاخبار) اى الصلح بسكوت وانكار
 (معاوضة في حق المدعى) وقد آتينا اليين وقطع نزاع
 في حق الآخر (وحيث ان) فلا شفعة في صلح عن دار
 مع احدهما (اى مع سكوت وانكار) فان كان
 للشفيع ان يقوم مقام المدعى فيدلى بحجته فان كان
 للمدعى يئس اقامتها الحجلة ان الصلح كان في معنى
 بالشفعة لان باقامة الحجلة لا يئس خلف المدعى عليه
 البيع وكذا لو لم يكن له يئس خلف المدعى عليه
 قد سكت بغير دليل (ويجب في صلح) رجع (عليها
 ما احدهما) او باقرار لان المدعى يأخذ ما عن
 المال قبل اخذه بزعمه (وما استحق من المدعى
 ود المدعى حصته من العوض ورجع
 بالخصومة فيه) فخاصص المستحق لخلو العوض
 عن الغرض (وما استحق من البديل رجع الى
 الدعوى في كله او في بعضه) هذا اذا لم يقع الصلح
 بلفظ البيع فان اقدمه على المبايعة اقرار
 لا بالدعوى لان اقدمه (وهلاك البديل) كذا رجع
 ما للكنية عيني وغيره (وهلاك البديل) كذا رجع
 (قبل التسليم) اى مع اقرار او مع سكوت
 كذا في الفصلين (ما يبيع) كذا نسخ المتن
 وانكار وهذا (ما يبيع) اى
 بل يرجع بغيره عيني (بعض ما يدعي)
 والشرح وصوابه على (بعض ما يدعي)
 عين يدعيها لجواز في الدين معلوم منها فلو من
 عليه دار فصالحه على بيت معلوم منه من
 غيرها صح فثبت ان (لم يصح) لان ما في زيادة
 عين حقه وحيلة حقه ما ذكره بقوله (الا بزيادة
 نبي) آخر كسب ودروهم (في البديل) فيصير ذلك
 عوضا عن حقه فثبت ان (او) يلحق به (الا بزيادة
 عن دعوى الباقي) لكن ظاهر الرواية الصحة
 مطلقا بغير دليل (وحيث ان) كذا في الاخبار
 ومحمد في العزيمة للبرازية

كان يسقط به القود ويؤخذ بالبذل بعد عتقه
(وان قتل عبده) اي المأذون (رجسار عاليا
وصالحه) المأذون (عنه جاز) لايه من تجارته
والمكاتب كالمكاتب (المكاتب) (المكاتب) (المكاتب)
على اكثر من قيمة قبل القضاء بالقيمة جاز
تصله بعرض (ان قيمة اقل مما صالح عليه
اي الصلح على (ان قيمة اقل مما صالح عليه
ولا يجوز للعاصب) (الموسر) (الموسر) (الموسر)
(لوتصادق) (الموسر) (الموسر) (الموسر)
صاحبها من نصف قيمته لا يجوز (الموسر) (الموسر)
اكثر من نصف قيمته لا يجوز (الموسر) (الموسر)
فقط الفضل اتفاقا (الموسر) (الموسر)
(الاولى) على اكثر من قيمة لا يجوز لان تقدير القاضي
القضاء بالقيمة) فانه لا يجوز لان تقدير القاضي
كالسابع (وكذا الوصلح بعرض صح وان كانت
القيمة اكثر من قيمة معصوب تلف) لمقدم الربا
(و) مع (في) (المكاتب) (المكاتب) (المكاتب)
مع افساد (المكاتب) (المكاتب) (المكاتب)
لعدم الربا (المكاتب) (المكاتب) (المكاتب)
الزيادة لان الدية في الخطا مقدرة حتى لو صالح
بغير مقدارها صح (كيف كان بشرط المجلس لئلا
يكون ديناً بين وبين زعيم القاضي على غير فساد
غير كبس آخر ولو صالح على غير فساد
الدية في الخطا ويسقط القود لعدم ما يبيع اليه
اختيار (وكل) (زبي) (زبي) (زبي)
او على بعض دين بدله الموكل (لانه اسقاط فكان
وموزون (لزم بدله الموكل) (لانه اسقاط فكان
الوكيل سفيرا (الا ان بعضه الموكل) (لانه اسقاط فكان
بعضه) (لانه اسقاط فكان) (لانه اسقاط فكان)
بما لا يظن (لانه اسقاط فكان) (لانه اسقاط فكان)

لا يجمع بين المولى والمولى لانه لا يجمع بين المولى والمولى
كثيره في حق نفسه (قوله وصالحه المأذون) على تقدير مضاف اي صالح اولياءه (قوله لانه من تجارته) لان
استخلاصه كثر آتاه من (قوله والمكاتب كالمكاتب) فيجوز صلحه عن نفسه لمروجه عن يد المولى فلواتي اجد
رفسته كان هو الخصم ولو جئ عليه كان له الارش ولو قتل فقيته لورثته تؤدي منها كفايته ويحكم بحريته في آخر
حياته والفضل لهم اجمعي (قوله المصوب الهالك) انما قيد بالهالك لانه لا خلاف في الصلح بالاكثر عند قيامه
اذ لا نظر للقيمة حينئذ اصلا فقامل (قوله قبل القضاء) اما بعد القضاء لا يجوز لان الحق انتقل بالقضاء الى القيمة من
فيزد الزيادة على القيمة ابو السعود (قوله ياتن) عند الامام ووجهه ان حق المالك في الهالك باق وهلك على ماله
وكفنه عليه فاعتباضه باكثر من قيمته لا يكون ربا والرا تذهب على المسالية يكون في مقابلة الصورة الباقية حكما
لا القيمة وعندهما لا يجوز اذا كان بغبن فاحش لان حقه في القيمة فالرا تذهب عليها ربا انتهى ومحل ذلك اذا لم يكن
ملكيا صلح عنه على مثله في شرح الجمع لابن مالك لو كان المصوب مثليا فهلك فالصلح عليه ان كان من جنس
المصوب لا يجوز الزيادة وان كان من خلاف جنسه جاز اتفاقا (قوله كصلحه بعرض) هذا محل اتفاق ولو كانت
قيمة العرض اكثر وهذا مستغنى عنه بقول المصنف فيما يأتي وكذا لو صالح بعرض (قوله لانه مقدرة شرعا) قال
في الدرر لان القيمة في العتق منصوص عليها وتقرير الشرع ليس ادنى من تقرير القاضي فلا يجوز الزيادة عليه اه
(قوله لعدم الربا) لانه قبول موزنة بصورة على قوله اوقية بصورة على قولهما وعلى كل فلا ربا (قوله ولو في نفس
مع اقرار) نفس الاطلاق اي سواء كان العمد في النفس او مادونهما وسواء كان الصلح عن اقرار او انكار او سكوت
(قوله لعدم الربا) لان الواجب فيه التعصا وهو ايش بمال فلا يتحقق فيه الربا فلا يبطل الفضل انتهى درر (قوله
كذلك) اي ولو في نفس مع اقرار انتهى حنبلي (قوله لاتصح الزيادة) افاد بالتقييد بالزيادة صحة النص ويجعل
اسقاطا (قوله لان الدية في الخطا مقدرة) اي شرعا لانهم في الخطا اما مائة من الابل الخماسين زيادة عشرين من
ان مائة من الابل خمسون او الف دينار او عشرة آلاف درهم من الورق فلا يجوز الزيادة عليه كما لا يجوز الصلح
في دعوى الدين على اكثر من جنسه (قوله بغير مقدارها) كغير عرض او حيوان غير ما ذكر (قوله بشرط المجلس)
اذا كان ما وقع عليه الصلح دينيا في الذمة (قوله لئلا يكون ديناً بين) اي افترا عن دين وهو الدية بين
وهو ما وقع عليه الصلح (قوله اخذها) كالا بل مثلاً (قوله يصير غيره كبس آخر) فلو قضى القاضي باحد مقادير
الدية فصالح على جنس آخر منها بالزيادة جاز لان الحق تعين فيه بالقضاء فكان غيره من مقادير الدية كبس آخر
فامكن الحمل على المعامضة منع وفي الجوهر البيرة قال الكرخي اذا قضى القاضي بالدية مائة بغير فصالح القاتل
الولي عن المائة بغير على اكثر من مائة بقرة وهي عنده ودفع ذلك جاز لان قضاء القاضي عين الوجوب في الابل
فاذا صالح على البقرة البقرة لان ليست بمسحقة ويسع الابل له بالبقرة جاز وان صالح عن الابل بشئ من المكمل
والموزون مؤجل فتدعاؤهم ديناً بين فلا يجوز وان صالح عن الابل على مثل قيمة الابل او اكثر بما يتغابن فيه
جاز لان الزيادة غير متعينة وان كانت لا يتغابن فيها لانه صالح على اكثر من المستحق (قوله فسد) لان هذا صلح
عن مال فيكون ثقل الصلح عن سائر الدون (قوله ويسقط القود) اي في العمد اي محماتان معنى نحو محر وان فسد
بالجهالة تجب الدية قال في المنع في الكلام على العمد ثم اذا فسدت التسمية في الصلح كما اذا صالح على دابة او نوب
غير معين تجب الدية لان الولي لم يرض بسقوط حقه مجانا فيصير الى موجب الاصل بخلاف ما اذا لم يسم شيئا
او سمى الخروف ونحوه حيث لا يجب شئ لما ذكرنا اي من ان القصاص انما يتقوم بالتقوم ولم يوجد وفي قوله فيصير
الى موجب الاصل نظر لانه القصاص لا الدية وبعد خور ذلك بالذهن رأيت سري الدين بنه عليه (قوله بالصلح
عن دم عمد) محله ما اذا صدر التوكيل من الجاني (قوله لزم بدله الموكل) هذا ظاهر فيما اذا كان الوكيل من طرف
الجاني ولا يظهر اذا كان من طرف الولي لانه اخذ فكيف يقال يلزمه وكذا لا يظهر في جانب الدين اذا كان
الموكل هو المدعي لان الموكل مدع فكيف يلزمه واطلاق في لزومه الموكل فشمع الصلح باقسامه الثلاثة وبه صرح
الحنفي (قوله يدعه على آخر) الاولى يدعه عليه آخر لما علمت ان التوكيل من طرف المدعي عليه (قوله لانه
اسقاط) اي للقود عن القاتل وبعض الدين عن المدعي عليه (قوله فيلزم الوكيل) اي ويطالب به الموكل (قوله
لانه حينئذ كبس) اي والحق في عقد البيع ترجع الى المباشر فكذا فيما اذا كان بمنزلة فيلزم الوكيل بما صالح

عليه ثم يرجع به على الموكل (قوله مطلقا) أي سواء كان في دم محمد ودين أو غيرهما وهذا إنما يظهر في جانب المدعي
عائنه أذه وفي جانبه فداء بين وقطع نزاع وهذا إنما يعود إلى الموكل لا إلى الوكيل (قوله صالح عنه) أي عن المدعي
عليه قال الزبلي وهذا مقروض فيما لم يحصل على المعاوضة كدعوى القصاص وأخواته إما إذا كان عن معاوضة
فيخص على الفضولي إذا كان شرا عن إقرار (قوله بلا امر) قيد به لأنه لو كان تأمره بهذا الصلح على المدعي عليه
وعليه البذل إلا في صورة الضمان فالبذل على المصالح عند الامام الحلواني وذكر شيخ الإسلام أنه عليه وعلى
المدعي عليه أيضا فيطالب المدعي به أي ما شاء فهو مستأنف عن المحبط (قوله صح ابن ضمن المال) لأن الحاصل
للمدعي عليه البراءة وفي مثله يستوى المدعي عليه والأجنبي لأنه لا يسلم للمدعي عليه شيء كما لا يسلم للأجنبي
والمقصود من هذا الصلح رضی صاحب الحق لا رضی المدعي عليه إذ لا حظ له في نفسه والمدعي يتفرد بالصلح
فيما لا معاوضة فيه غير أنه لم يرخص بسقوط حقه بمجردنا فإذا سلم له العوض من جهة المتبرع صح انتهى (قوله
أوضح الصلح) أي البذل الذي وقع عليه الصلح إلى ماله بأن يقول صا لحنك على ألف من مالي أو على عبدي فلان
لأن الإضافة إلى نفسه التزام منه للتسليم إلى المدعي وهو قادر على ذلك فيجب عليه تسليمه (قوله أو قال على هذا)
أي أشار إلى نقد أو عين وإنما صح فيه لأن المعروف المشار إليه كالمضاف إلى نفسه لأنه تعين بالتسليم إليه بشرط
أن يكون ملكه فيتم به الصلح (قوله أو كذا) أشار به إلى الصورة الرابعة وهي صورة الإطلاق بأن قال على ألف
(قوله وسلم المال) أي في الصورة الرابعة (قوله صح) لأنه بالتسليم حقيقة ثم رضاه نصا وفوق الضمان والإضافة إلى
نفسه (قوله ولا يسلم في الصورة الرابعة) هذا الشق هو خامس الصور كما يستفاد من الدرر (قوله فهو موقوف)
لأنه لم يسلم للمدعي عوض فلم يسهط حقه بمجردنا لعدم رضاه فان أجازه المدعي عليه جاز ولزمه المنبروط لالتزامه
باختياره وإن رده بطل لأن المصالح لا ولاية له على المطلوب فلا ينفذ عليه تصرفه ومن جعل الصور أربعة جعل
الرابعة بشقيها وهما التسليم وعدمه صورة واحدة كالزبلي (قوله والخلع) أي إذا صدر من فضولي عن المرأة ببدل
فان ضمنه أو أضافه إلى مال نفسه أو أشار صح ولزمه وكان متبرعا وان أطلق أن سلم صح والوقوف على أجزائها
قال في التبيين وجعل في بعض شروح الجامع في باب الخلع الألف المشار إليه أو العبد المشار إليه مثل الألف
المنسكحة حتى جعل القبول إلى المرأة انتهى (قوله ادعي وقفية دار) أطلق فيه فعم الوقفية من نفسه وغيره (قوله
ولا ينفذه) مفهومه أنه إذا وجد البينة لا يجوز الصلح لأنه لا مصلحة فيه ولا نظر لكون البينة قد ترد والقاضي
قد لا يعدل (قوله وطالب له) أي للمدعي ولم يذكر هل يطيب للمدعي عليه الأرض إذا كان المدعي صادقا والظاهر
أنه لا يطيب (قوله لو صادقا في دعواه) فيه أنه إذا كان صادقا في دعواه كيف يطيب له وفي زعمه أنه واقف وبذل
الوقف حرام تملكه من غير مسوغ فآخذ مجر در شوة ليكيف دعواه فكان كما إذا لم يكن صادقا وقديقال
أنه إنما آخذ ليكيف دعواه لا يبطل وقفته وعسى أن يوجد مدع آخر (قوله فالثاني باطل) أي إذا كان الصلح
على سبيل الإسقاط أما إذا كان الصلح على عوض ثم اصطلم على عوض آخر فالثاني هو الجائر وينسخ الأول
كالبيع أو السعوط (قوله وكذا النكاح بعد النكاح) فلا يلزمه إلا المهر الأول ولا ينفسخ العقد الأول إذا النكاح
لا يمتثل الفسخ والمسئلة ذات خلاف قال في جامع الفتاوى تزوج امرأه بألف ثم تزوجها بألفين فالمهر الثاني
وقيل ألف وفي المنية تزوج على مهر معلوم ثم تزوج على آخر ثبتت التسميتان في الأصح حوى في حاشية الأشباه
(قوله والحوالة بعد الحوالة) أي إذا صدرت حوالة على شخص فقبلها ثم إذا صدرت على شخص آخر فالثانية باطلة
لأن الدين ثبت في ذمة الأول بالحوالة عليه فلا ينتقل بالحوالة الثانية على غيره (قوله والصلح بعد الشرأء) يعني
لذا اشترى شخص دارا مثلا من آخر ثم ادعى المشتري على البائع أن الدار ملكه فصالحه البائع فهذا الصلح باطل
اتناقصه فان أدامه على الشرأء منه دليل أن ملك البائع ثم الدعوى والصلح بعدهما يناقضه قال في جامع
الفصولين ولو كان الشرأء بعد الصلح فالشرأء صحيح والصلح باطل انتهى (قوله الكفالة) فلو آخذ منه كفلا ثم آخذ
منه كفلا آخر صح ولا يبرأ الأول بكفالة الثاني كافي للخاتمة (قوله والشرأء) أي إذا كان بغير الثمن الأول بان كان
بازيد منه وانقص فانه ينفسخ الأول والعبرة للثاني قال في البحر وإذا تعدد الإيجاب والقبول انعقد الثاني
وانفسخ الأول ان كان الثاني بازيد من الأول وانقص وان كان مثله لم ينفسخ الأول انتهى ذكره في البيوع
(قوله والأجارة) هي مثل البيع لأنها بيع المنافع (قوله عن انكار) إنما خصه لأن ما ذكره لا يتأى عند الإقرار

(أما إذا كان عن انكار لا) يلزم الوكيل مطلقا
يجرود در (صالح عنه) فضولي (بلا امر) صح ان
ضمن المال أو أضاف (الصلح) إلى ماله أو قال على
هذا أو (كذا وسلم) المال صح وصار متبرعا
في السكك إذا ضمن باسمه عزى زاده (والا) يسلم
في الصورة الرابعة (فهم موقوف) فان أجازه
المدعي عليه جاز ولزمه (البذل) (والا) يطل
والجامع في جميع ما ذكرنا من الأحكام (التيسته)
(كالصلح) أدي وقفية دار ولا ينفذه (البذل)
المنسكحة لقطع الخصومة (فان له) صاحب
(لو صادقا في دعواه وقيل) فأنه لا يبيع معنى وبيع
الاجناس (لا) يطيب لأنه يبيع معنى وبيع
الوقف لا يبيع (كل صلح بعد صلح) فالثاني باطل
وكذا (النكاح بعد النكاح) والاصل أن كل
الحوالة (الصلح بعد الشرأء) والاصل أن كل
عقد أعيد فالثاني باطل (التيسته) (فان بعد الصلح)
في بيع الأشياء الكفالة (فان بعد الصلح)
فترجع (أقام) المدعي عليه (فان بعد الصلح)
عن انكار أن المدعي قال قبله (قبل الصلح)
(أبى لي قبل فلان حق)

والوجه الثالث اذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك والمدعى عليه يدعي الرد او الهلاك ثم صالحه على شيء جاز
 الصلح في قول محمد وابي يوسف الاول وعليه الغتوي والوجه الرابع اذا ادعى المودع الرد او الهلاك وصاحب المال
 لا يصدقه في ذلك ولا يكذبه بل سكت ذكر الكرخي انه لا يجوز هذا الصلح في قول ابي يوسف الاول ويجوز في قول
 محمد ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدقه في ذلك ولم يكذبه فصالحه على شيء ذكرنا انه يجوز هذا
 الصلح في قولهم انتهى من (قوله بغير دعوى الهلاك) صادق بسكوته وبدهواه الرد وقد تقدم انه يصح الصلح
 فيما (قوله لانه لو ادعاه) اي الهلاك اي والمالك يدعي انه انتملكه (قوله وصالحه قبل الجين) اما لو صالحه بعد
 حلف المستودع انه هلك او رد لا يجوز الصلح اجماعا وفيه ان ذلك داخل في مسئلة المصنف المذكورة بعد وفيها
 خلاف كما ذكره المصنف (قوله دفع النزاع) قوله لا يصح وقوله باقامة البينة متعلق بالنزاع (قوله بعده) اي
 بعد الصلح اي وان لم يكن هنالك حلف (قوله الا في الوصي) ومثله الا ب (قوله عن مال اليتيم) اي اذا صالح
 عن مال اليتيم وقوله اذا صالح على بعضه بدل من هذا المقدور (قوله على انكار) اي ولم يكن هنالك بينة
 اما اذا كان الخصم مقررا بدين اليتيم او كان عليه بينة قالذي يؤخذ من المفهوم انه لا يجوز الصلح على البعض
 لعدم المصلحة لليتيم (قوله ولو طلب) بالبناء للمجهول اي لو طلب الوصي بعد الصلح بين المدعي عليه او طلبه اليتيم
 بعد بلوغه كافي حواشي الاشياء (قوله وبالثاني في السراجية) وهو قولهما وهو الصحيح كافي معين المقي بالاول
 رواية محمد عن الامام (قوله والبراء) الواو هنا وفيما يأتي بمعنى او ومثلها ما طلب تأخير الدعوى كما في الخلاصة
 (قوله بالدعوى) اي بالمدعى به (قوله بخلاف طلب الصلح عن المال الخ) في البرازية صالحه من حقه فهو اقرار
 بالحق والقول في بيان الحق لانه الجمل وان صالحه من دعوى الحق لم يكن اقرارا انتهى ووجهه ان الصلح
 عن الدعوى او البراءة عنها المقصود منه قطع النزاع فلا يفيد ثبوت الحق بخلاف طلب الصلح او البراءة عن الحق
 فانه يقتضي ثبوته وحينئذ يلزمه المدعى به (قوله عن عيب) اي بالمبيع اي عيب كان بيضا بالعيك او حبلا
 او تزوا (قوله وظهر عدمه) اي العيب او الدين بان ظهر ان لا دين عليه اصلا او انه على غيره والله تعالى اعلم
 واستغفر الله العظيم

(فصل في دعوى الدين)

الاولى في الصلح عن دعوى الدين ويقال مثله في العبارة الاتية للمصنف قال المصنف لما ذكر حكم الصلح
 عن عموم الدعاوى ذكر في هذا الباب حكم الخاص وهو دعوى الدين لان الخصوص ابدأ يكون بعد العموم
 انتهى (قوله من دين) لزمه بعقد او استهلاك (قوله او غصب) اي غصب قبي او مثلي (قوله للربا) اي لا يجعل
 معاوضة لما يلزم عليه من الربا ولا يصح وتصرف العاقل يجعل على العتمة ما لم يكن (قوله وحينئذ) اي حين
 اذا كان ما ذكر اخذ البعض الحق واسقاط الباقي لا معاوضة (قوله بلا اشتراط قبض بدله) اي الصوري وهو
 ما وقع عليه الصلح والا فليس هنالك بدل بل هو اخذ لبعض الحق (قوله على مائة حالة) ويكون اسقاط البعض
 الحق فقط (قوله او على الف مؤجل) ويجعل على اسقاط وصف الحلول (قوله وعن الف جياذ على مائة زئوف)
 ويجعل حطا للبعض وللصفة (قوله لعدم الجنس) اي انما لم يصح ذلك مؤجلا لعدم الجنس فكان معاوضة
 ولو كان من الجنس لكان اخذ البعض الحق فيجوز مؤجلا (قوله او عن الف مؤجل على نصفه حالا) لان المجهل
 غير مستحق بعقد المدانة اذا المستحق به هو المؤجل والمجهل خبر منه فقد وقع الصلح على ما لم يكن مستحقا بعقد
 المدانة فصار معاوضة والاجل كان حق المدين وقد تركه بازا ما حطه عنه من الدين فكان اعتياضا عن
 الاجل وهو حرام الا يرى ان ربا النسبة حرم لشبهة مبادلة المال بالاجل فلان يحرم حقيقته اولى انتهى دور (قوله
 فيجوز) لان معنى الارفاق بينهم اظهر من معنى المعاوضة ثم نبلا لية فيجوز على ان السيد تجوز عن بعض بدل
 الكتابة وان العبد احسن اليه باعطاء احسن البديلين وصفا (قوله او عن الف سود على نصفه بيضا) لان البيض
 غير مستحق بعقد المدانة لان من له السود لا يستحق البيض فقد صالح على ما لا يستحق بعقد المعاوضة فكان
 معاوضة الا لهما بنسبة زيادة وصف الجوده فكان ربا انتهى من (قوله ان الاجسان ان وجد من الدائن
 بان صالح على شيء هو ادون من حقه قدرا او وصفا او وقتا (قوله ولان منهما) اي من الدائن والمدين بان دخل
 في الصلح لا يستحقه الدائن من وصف كالبعض بدل السود او ما هو في معنى الوصف كتجهيل المؤجل

(بغير دعوى الهلاك لم يصح الصلح) في الصور
 الثلاث سراجية قيد بعدم دعوى الهلاك لانه
 لو ادعاه وصالحه قبل الجين صح به بغير خاتبة
 (ويصح) الصلح (بعد حلف المدعى عليه
 النزاع) باقامة البينة ولو برهن المدعى على مال
 اصل الدعوى لم تقبل الا في الوصي عن مال
 اليتيم على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد
 البينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي فاقامها تقبل
 البينة فانها تقبل ولا يشبهه (وقيل لا) بزم
 ولو طلب عينه لا يجاف اشياء في السراجية
 بالاول في الاشياء وبالثاني في السراجية
 وحكماهما في القضية مقدما الاول (طالب الصلح
 والبراءة عن الدعوى وخالفهم المتأخرون والاول
 عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون) عن المال
 اصح برزانية (بخلاف طلب الصلح) (صالح
 والبراءة عن المال) فانه اقرار اشياء (العيب
 عن عيب) ويرد ما اخذه اشياء وورد
 (بطل الصلح) ويرد ما اخذه اشياء وورد
 (فصل في دعوى الدين)
 (الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه
 من دين او غصب) (اخذ لبعض حقه
 لباقيه لا معاوضة) (لربا وحينئذ) (فصل الصلح
 بلا اشتراط قبض بدله عن الف جياذ على
 حالة او على الف مؤجل وعن درهم على دنانير مؤجلة
 مائة زئوف ولا يصح عن درهم على دنانير مؤجلة
 لعدم الجنس فكان صراحا فلم يجز نسبة
 (او عن الف مؤجل على نصفه حالا) (او عن الف سود
 المؤجل سكاية فيجوز بيلغي) (او عن الف سود
 على نصفه بيضا) (والاصل ان الاجسان ان وجد
 من الدائن بان دخل في الصلح لا يستحقه الدائن من وصف كالبعض بدل السود او ما هو في معنى الوصف كتجهيل المؤجل

او من جنس بخلاف جنسه (قوله معاوضة) اي ويجرى فيه حكمه فان تحقق الربا او شبهته فسدت والاصح
 (قوله عاديته) عندهما وعند اي يوسف يبرأ (قوله لغوات التقييد بالشرط) اي من حيث المعنى فكانه قيد
 البراءة من النصف باداءه خمسمائة في العدة فاذا لم يؤد لا يبرأ لعدم تحقق الشرط (قوله والشأن ان لم يوقت)
 اي مضعون ان لم يوقت وقس عليه ما بعده اه حلي وصورته ان يقول ادفع الى خمسمائة على انك بريء من الباقي
 منع (قوله لانه ابرأه مطلق) قال في الدرر لانه لما لم يوقت للاداء وقتا لم يكن الاداء غرضاً صحيحاً لانه واجب على
 العريض في كل زمان فلم يتقيد بل جعل على المعاوضة وهو لا يصلح عوضاً والتأخر ان ابرأه مقيداً بادائه ولو في آخر
 جزئه من اجزاء حياته حتى اذا مات ولم يود يؤخذ كل الدين من تركته لان التعليق بالاداء موجود معنى بخلاف
 الوجه الرابع فانه يبرأ مطلقاً لانه بالاداء (قوله الوجه الاول) خبر اول وقوله كما قال خبر ثان (قوله
 ليداءه بالاداء) قال في الدرر لانه اطلق ابرأه واداءه خمسمائة لا يصلح عوضاً ويصلح شرطاً مع الشك
 في تقييده بالشرط فلا يتقيد بالشك بخلاف ما اذا ابدأ باداءه خمسمائة لان ابرأه حصل مقرراً به فمن حيث
 انه لا يصلح عوضاً يقع مطلقاً ومن حيث انه يصلح شرطاً لا يقع مطلقاً فلا يثبت الاطلاق بالشك فاقتضا انتهى
 (قوله لما تقرر الخ) قال في المنع انما لا يصلح لان ابرأه المعلق تعليقاً صريحاً لا يصلح لان ابرأه فيه معنى التعليل
 ومعنى الاسقاط فالاسقاط لا ينافي تعليقه بالشرط والتعليل ينافيه فراجعنا المعنيين وقلنا ان كان التعليق
 صريحاً لا يصلح وان لم يكن صريحاً يصح انتهى (قوله صح) حتى انه بعد التأخير لا يتمكن من مطالبة في الحال
 وفي الخط لا يتمكن من مطالبة ما حط ابد انتهى منع (قوله ولو اعلن ما قاله سرا) يعني انه تكلم به اولاً بين الناس
 وليس المراد انه بعد ان اتفق على الخط او التأخير اعلن فانه لا يتقضى الصلح والمراد ان الدائن سكت اذ لو حط
 في الاعلان او اقر صريحاً هو اولى من حالة السر (قوله اخذ منه السك للصلح) لعله اذا لم يؤخره الطالب ولم يحط
 اما لو فعل ذلك صريحاً لعد كراهه (قوله فقال اقر) بهمزة قطع مفتوحة من اقر (قوله جاز) اي الخط لانه ليس
 من تعليل ابرأه صريحاً بل معنى وقوسيت جوازه (قوله بخلاف على ار اعطيك مائة) فاذا اقر صريحاً الاقرار
 ولا يلزم الدائن شي (قوله لا الخط) لان الخط ابرأه وهو معلق بصريح الشرط فلا يصلح كما تقدم اه حلي (قوله
 كتمن مبيع الخ) شامل لما اذا اشترى كاف المبيع بان كان عيناً واحدة ولم يشتر كبا ان كانا عينين لكل عين بيعتاً
 صفقة بلا تفصيل عن انتهى شرئاً ليلية وقيد بالصفقة الواحدة لا احترازاً عما اذا كان عبدان رجلين باع احدهما
 نصيبه من رجل بخمسمائة والاخر باع منه نصيبه بخمسمائة وكتب عليه صكاً واحداً بالف درهم فان احدهما
 لا يشارك الاخر فيما قبضه لاختلاف السبب ولا بد في المشاركة ان يتساويا في قدر الثمن وصفته لانهما لو باعا
 صفقة واحدة على ان نصيب فلان منه مائة ونصيب فلان خمسمائة ثم قبض احدهما منه شيئاً لم يكن للاخر فيه
 مشاركة لان تفرق التسمية في حق البائعين كتفرق الصفقة بدليل ان المشتري له ان يقبل في نصيب احدهما
 دون الاخر وكذا لو اشترط احدهما ان يكون نصيبه خمسمائة يبيضا ونصيب الاخر خمسمائة سوداً لم يكن للاخر
 ان يشاركه فيما قبضه لان التسمية تفرقت وميرت نصيب احدهما عن الاخر وصفة (قوله وحينئذ فلو صالح)
 في التفرع نظر لان هذا صلح عن نصيبه لا قبض (قوله اخذ الشريك الاخر نصفه) لان الصلح وقع عن نصف الدين
 وهو مشاع وقسمه الدين حال كونه في الذمة لا تصح وحق الشريك متعلق بكل جزء من الدين فينوقف على اجازته
 واخذه النصف دال على اجازة العقد فيصح ذلك (قوله فلا حق له في الثوب) اي وحقه في الدين وقد ضمنه له
 وقد علم ان الخيار للمصالح (قوله ضمنه الشريك الربيع) ولا يخير في دفع نصف الثوب لانه بالشرأه صار كانه قبض
 نصف الدين بخلاف مسئلة الصلح فانه يخير لان مباءة على الخط والاعراض فكان المصالح بالصلح ابرأه عن بعض
 نصيبه وقبض بعضه فاذا الزمناه دفع ربع الدين نضر به المصالح لانه لم يستوف تمام نصف الدين انتهى (قوله
 واتبع غريمه في جميع ما من) اي في مسئلة الصلح والبيع (قوله لا يرجع) اي اشرى بنصف المبرأ على الذي
 ابرأ (قوله قبل وجوب دينهما عليه) احترزه عما اذا حدث له دين بعد الدين الذي عليهما حتى التقياً قصاصاً
 فانه يكون بمنزلة القبض ويشاركه فيه (قوله لا قابض) اي والمشاركة انما تثبت في المقبوض لا في القضاء (قوله
 ولو ابرأ الشريك المديون) الاولى ان يقول ولو ابرأ احد الشرى بكيين (قوله قسم الباقي على سهامه) حتى لو كان
 اهما على المديون عشرون درهما فابراً احد الشرى بكيين عن نصف نصيبه كان له المطالبة بالخمسة والساكن

(قال) لغريمي (اذلى) خمسة غدا من الغدا
 عليك على انك بريء من (النصف) (الباقي قبض)
 واذى فيه (بري) وان لم يؤد ذلك في الغدا
 دينه) كما كان لغوات التقييد بالشرط (ان لم يوقت)
 خمسة احدها هذا (و) الثاني (وكذا)
 بالغدا (لم يبعد) لانه ابرأه مطلقاً والثالث
 لو صالحه من دينه على نصفه يدفعه غداً فاكمل
 وهو بريء مما قبض على انه ان لم يدفعه غداً فاكمل
 عليه كان الامر) كالوجه الاول (كما قال)
 لانه صرح بالتقييد والرابع (فان ابرأه عن
 نصفه على ان يعطيه ما بقي غدا فهو بريء
 اذى الباقي) في الغدا (اولاً) ليداءه بالشرط
 لا بالاداء (و) انما من (لو علق بصريح الشرط
 كان ادبت الى) كذا (او اذا اقر صريحاً لا يصلح
 الا برأه لما تقرر ان تعليقه بالشرط صريحاً لا يصلح
 لانه تعليل من وجه (وان قال) المديون (لاخر
 سرا لا اقول لك بما لك حتى تؤخره عنى او حط
 عنى (قوله) الدائن التأخير او الخط (صح) لانه
 ليس بمكره عليه (ولو اعلن ما قاله سرا اخذ
 منه السك للصلح) ولو اذى القاء ويجوز بخلاف
 منه السك لانه ان احط منها ما قال ان اقررت
 او ركي بهما على ان احط منه ما لا يشو ولا اقر ولا الخط
 على ان اعطيك مائة فاقصر صريحاً الاقرار لا الخط
 لي حطت لك منها مائة فاقصر صريحاً كتمن مبيع
 مجتبي (الدين المشترك) بسبب كتمن مبيع
 بيع صفقة واحدة او دين موروث او فدية مشتركه
 مشترك (اذ قبض احدهما من ثوبه على ثوب
 الاخر فيه) ان شاء واتبع الغريم كما يأتي
 حينئذ (فلو صالح احدهما عن ثوبه على ثوب الاخر
 اي على خلاف جنس الدين) اخذ الشريك الاخر
 نصفه الا ان يضمن له (ربيع) اصل (الدين) فلا
 حق له في ثوب (الربيع) لانه قبضه النصف
 شيئاً منه (الشريك) في جميع ما من لبقاء
 بالمقاصة (او اتبع غريمه) في جميع ما من لبقاء
 حقه في اذنته (واذا ابرأ احد الشرى بكيين
 الغريم عن نصيبه لا يرجع) لانه اتلاف لا قبض

المطالبة بالعشرة (قوله ومثله المقاصصة) بان كان عليه دين خمسة قبل هذا الدين فان القسمة على ما بقي بعد
 المقاصصة (قوله عند الثاني) قال في البرهان تأجيل نصيبه موقوف على رضی شريكه عند أبي حنيفة
 ونافذ عندهما وفي عامة الكتب محمد مع أبي يوسف وذكره في الهداية مع أبي حنيفة فكان عنه روايتان
 وفي البصران اجلهما فان كانا شرعيين كانا شرعيين وان كانا باطلا وان كان
 واجبا باد انه احدهما فان كانا شرعيين كانا شرعيين وان كانا باطلا وان كان
 وان اخر الذي لم يباشرهما لم يصح في حصته ايضا وان كانا متفاوضين واجل احدهما ايما اجل صح تاجيله
 انتهى ولم يظهر وجهه لذكر قول الثاني وترك قول الامام مع عدم نصيبه (قوله والغصب) اي اذا غصب احدهما
 منه عينا وهلكت عنده فانه ينزل قابضا نصيبه يتشارك فيه الاخر ومثله الشراء الفاسد وحدوث دين للمطلوب
 على احدهما حتى التقبيل قصاصا (قوله لا الزوج) اي تزوج المدونة على نصيبه فانه لا يكون قبضا بخلاف
 ما اذا تزوجها على دراهم مطلقة اي حتى التفت قصاصا بنصيبه فانه يكون كالقبض كذا يستفاد من البحر
 وفي الشربلية والتزوج بنصيبه انلاف في ظاهر الرواية حتى لا يرجع عليه ضاحيه بشئ وعن أبي يوسف
 انه يرجع بنصيبه منه لو وقع القبض بطريق المقاصصة والصحيح الاول انتهى (قوله والصلح) عن جنابة محمد) لانه
 لم يملك بقابلته شيئا قابلا للسرقة كما في البرهان والتبيين انتهى شربلية وقيد بالعمد لان الخطأ يسلك فيه
 مسلك الاموال فكانه قابض افاده في النهاية ومعراج الدراية وفي الايضاح لا يلزمه لشريكه شيء لانه كالتكاح
 وقال الاكل في العناية بعد نقله ما تقدم واري انه قيد بذلك لان الارش قد يلزم العاقلة فلم يكن مقتضيا وقامه
 في تسكملة قاضي زاده (قوله ان يهبه الغريم) اي المديون فيكون المقبوض هبة لادينه (قوله ثم يبريه) الضمير
 في يبريه لاحد الدائنين فقيه تشييت (قوله او يبيعه) اي الطالب وقوله به اي بقدر نصيبه من الدين بان يجعل
 ثمن التبر بقدر نصيبه فيكون المقبوض ثمن المبيع لان نصيبه من الدين (قوله ثم يبريه) اي احدا الدائنين وهو من
 باع التبر (قوله صالح احد دري السلم) اطلاق الصلح هنا مجاز عن التسخير (قوله عن نصيبه) اي من المسلم فيه (قوله
 على ما دفع من رأس المال) قيد به لانه لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع لما فيه من الاستبدال بالمسلم فيه قبل
 قبضه (قوله نفذ عليهما) فيكون نصف رأس المال فيهما وباقي الطعام بينهما سواء كان رأس المال مخلوطا
 او لا بحر (قوله وان رده رد) وبقي المسلم فيه على حاله بحر (قوله لان فيه قسمة الدين) وهو المسلم فيه وهذا مذهبهما
 وقال ابو يوسف يجوز اعتبار ايسار الديون ولهما انه لو جاز قاما ان يجوز في نصيبه خاصة او في النصف من
 النصيبين فعلى الاول لزم قسمة الدين قبل القبض لان خصوصية نصيبه لا تظهر الا بالتمييز ولا تميز الا بالقسمة
 وهي باطلة وان كان الثاني فلا بد من اجازة الاخر لانه فسخ على شريكه عقده فيفتقر الى رضاه رد (قوله
 مفوضة) نصب على التمييز (قوله جاز مطلقا) الذي في الصرح جاز ولو في الجميع اي جميع المسلم فيه يعني ان الجواز
 لا يخص نصيبه بل اذا فسخ في الجميع جاز قال واما اذا كانت عينا فوقف ايضا ان لم يكن من تجارتهما والله
 تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في التخرج)

قال في المنع هو من الخروج وهو اي شرعا ان يصطلح الورثة على اخراج بعضهم من الميراث بمال معلوم ووجه
 تأخير قوله وقوعه فانه قلما يرضى احد بان يخرج من البين بغير استيفاء حقه وسببه طلب الخارج من الورثة
 ذلك عند رضی غيره وله شروط تذكر في اثناء الكلام انتهى (قوله صرفا للجنس بخلاف جنسه) علة لقوله
 او تقدين بهما والاولى تأخير عن قوله قل ما اعطوه او كثر (قوله باحد التقدين) قيد باحد التقدين احترازا عما
 اذا كان بدل الصلح مجموع التقدين فانه يصح كيف كان لانا نصرف الجنس الى خلاف الجنس فصح للعقد
 كما في البيع بل اولى لان المقصود من الصلح قطع المنازعة ولكن يشترط فيه التقابض قبل الاقتراق لانه صرف
 انتهى مكي عن التبيين (قوله الا ان يكون ما اعطى له اكثر من حصته من ذلك الجنس) فلو كان ما اعطوه منه اقل
 او مساويا لنصيبه ولا يعلم قدر نصيبه من الدراهم فسد الصلح (قوله وغيرها) ليس بلازم في التصوير (قوله تحرزا
 عن الربا) خلافا للدرر ان يكون حصته بمثابة الزيادة بمقابلة حقه من بقية التركة صونا عن الربا فلا بد من التقابض
 فيما يقابل حصته من الذهب او الفضة لانه صرف في هذا القدر اه (قوله ولا بد من حضور التقدين عند الصلح)

(وكذا الحكم) (ان) احدهما دين قبل وجوب دينها عليه حتى
 (وقعت المقاصصة بدنه السابق) لانه قاض
 لا قابض (ولو ابراء) الشريك المديون (عن البعض
 قسم الباقي على سواه) ومثله المقاصصة
 ولو اجل نصيبه مع عدم التزوج والصلح
 والاستحباب بنصيبه قبض لا التزوج والصلح
 عن جنابة محمد وحيلة اختصاصه بما قض
 ان يهبه الغريم قدر دينه ثم يبريه او يبيعه له كفا
 من عمر مشلا ثم يبريه ملتقط وغيره ومصرته
 في الشركة (صالح احد دري السلم عن نصيبه على
 ما دفع من رأس المال فان اجاره الشريك) الاخر
 نفذ عليهما وان رده رد) لان فيه قسمة الدين
 قبل قبضه وانه باطل نعم لو كانا شرعيين مفوضة
 جاز مطلقا بحر
 (اصل في التخرج) (وهي
 (ان رجعت الورثة احدهم من) لتركه وهي
 (عن ضا) وهي (عقار) بمال اعطوه له (او)
 ان رجوه (عن) تركه هي (ذهب بفضة)
 دفعوها له (او) على (العكس) او عن تقدين
 بهما (صح) في الكل صرفا للجنس بخلاف
 جنسه (قل) ما اعطوه (او كثر) لكن بشرط
 التقابض فيما هو صرف (و) في ارجاءه عن
 التقدين وعبرهما باحد التقدين لا يصح
 (الان يكون ما اعطى له اكثر من حصته من ذلك
 الجنس) تحرزا عن الربا ولا بد من حضور
 التقدين عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه شربلية
 وجلالية ولو بعرض جاز مطلقا لعدم اربا
 وكذا لو انكره ارباه لانه حينئذ ليس يدل

الباقين كزوج وام وعم فصالح الزوج عن نصيبه على ما في ذمته من المهر وخرج من البين فيقسم باقي التركة بين الام والعم اثلاثا بقدر سهمها وسهم الام وسهم للعم فان قلت هلا جعلت الزوج بعد المصالحة وخرجه من البين بمنزلة المعدوم وای فائدة في جعله داخل في تصحيح المسئلة مع انه لا يأخذ شياً ورآه ما اخذه قلت فائدة انما لو جعلناه كان لم يكن وجعلنا التركة ما ورآه المهر لا تقلب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث الباقي اذ حينئذ يقسم الباقي بينهما اثلاثا فيكون للام سهم والعم سهمان وهو خلاف الاجماع اذ حقها ثلث الاصل واذا ادخلنا الزوج في المسئلة كان للام سهمان من الستة والعم سهم واحد ويقسم الباقي بينهما على هذه الطريقة فتكون مستوفية حقهما من الميراث انتهى **مخلصا** (قوله وقيد الخصاص) اي قيد جريان هذا التفصيل بما اذا كان الورثة متكررين (قوله فعلى السواء) اي مطلقا مع سواء كان الدفع من التركة او من غيرها لانه بمنزلة البيع فكأنهم اشتروا جميعا ولا يظهر التساوي الا اذا كان المدفوع منسوبا بينهم فليتنامل (قوله عن بعض الاعيان) اشار به الى انه كما يصح الصلح معه من كل اعيانها يصح من بعضها اعتبار الجزء بالكل وفي الجنبى ادعى مالا اي معلوما او غيره فجاء رجل واشترى ذلك من المدعى يجوز الشراء في حق المدعى ويقوم مقامه في الدعوى فان استحق شيئا كان له والا فلا فان جحد المطلوب ولا يثبت له ان يرجع انتهى **جوى** (قوله ان في التركة دين) الصواب النصب يعنى فالصلح صحيح يعنى اذا اقر بما فيه عمل به وليس له نقضه الا بمسوغ (قوله وكذا لو لم يذكره في الفتوى) اي في السؤال الذى رفع ليكتب عليه او يجاب عنه اي فلا يجب على المفتى البحث (قوله فيما قدمناه) اي من مسئلة الخصارج بتفاصيلها (قوله اشتهرهما لا) وعلى مقابله فان كان الذى ظهر دينا فسد الصلح كانه وجد في ابتداء وان كان عينا لا انتهى مخ (قوله وفي مال طفل) اي والصلح في مال الطفل الثابت بالشهود لم يجز اذا لمصلحة له ومعه ومه انه يجوز الصلح حيث لا يثبت للطفل والضعيف في جزا الى الصلح (قوله وما يدعى) عطف على ما اخذ من المقام اي فلم يجز الصلح في ذلك ولا في ما يدعى خصم ولا يتصور يعنى اذا ادعى شخص على الطفل مالا ولم ينورد عواه بينة لا يجوز الصلح لان المدعى لم يستحق سوى الاستخلاف ولا يستخلف الاب ولا الوصى ولا الصبي حال صغره وان تبرع الاب بماله صح كالا جنبي وان كان هنالك يثبت بصلح الصلح من مال الصغير بمثل القيمة وزيادة يتغابن فيها وهذه المسائل تجري في الاب والجد ووصيهما والقاضى ووصيه وسواء كان الصلح في عقار وعبد او غيرهما في الكل او البعض (قوله وصح على الابرا من كل عائب) هذا البيت للعلامة عبد البر ذكره بعد ايات بعد البيت الاول والضعيف في صح يعود الى الصلح يعنى جاز الصلح عن البراءة من كل عيب لان الابرا من العيب بلا بدل صحيح فكذلك معه كما لو ادعى عيبا معلوما لانه اسقاط الحق ولو قال اشترت منك العيوب بكذا لم يصح انتهى (قوله ولو زال عيب) اي لو صالح عن يراض العين فانجلى بطل الصلح فترد البدل لعود السلامة وكذا كل عيب زال كطلاق المشتراة ولم يوجد برده كعدم الحبل وكما لو ظهر الدين على غير المصالح برده اه **شر نبلاي** (قوله ومن قال) اي مدع قال للمدعى عليه ان حلفت فانت بري فخلف فالصلح باطل لانه لا يصح تعليق الابراء بالشرط الصريح كما سبق وان اقام بينة قبلت بينته وان عجز اعاد الجين عليه لان الجين الاولى لا تقطع الخصومة لكونها عند غير القاضى (قوله ولو مدع) لوللوصى وصورته اصطلاحا على ان المدعى ان حلف على دعواه يكون المدعى عليه ضامنا لما يدعى فهذا الصلح باطل ولو حلف المدعى لا يجب المال على المدعى عليه (قوله كالا جنبي) خبر مبتدأ محذوف اي وما ذكر من المدعى عليه والمدعى كالا جنبي حال كونه بصور وصورته قال المدعى عليه ان حلف فلان غير الطالب فالمال على فالصلح باطل ولا يلزمه المال بحلفه والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب المضاربة)

قال ملا مسكين هي كالمصالحة من حيث انها تقتضى وجود البدل من جانب واحد انتهى قال السيد الجوى وفيه تأمل لان الصلح اذا كان عن مال بكون ببيع او بيع يقتضى وجود المبادلة من الجانبين انتهى وفيه انه لا يلزم في المناسبة ان تكون من كل الوجوه وقد اعتبرت هنا في قسمين من الصلح الصلح عن انكار او سكوت (قوله مفاعلة) اهـ كنهها على غير بابها (قوله وهو السير فيها) قال الله تعالى وآخرون يضربون في الارض ينتغون منها فضل الله يعنى يسافرون في الارض للتجارة وسمى هذا العقد بها لان المضارب يسير في الارض غالبا

وقيد الخصاص بكونه عن انكار فلو عن اقرار فعلى السواء واصلح احدهم عن بعض الاعيان صحيح ولو لم يذكر في صلح الخصارج ان في التركة دين ام لا فالصلح صحيح وبالله على وجود في الفتوى فيفتى بالجنة وبجمل على وجود شرآ تطهر جميع الفتاوى (والموصى له) ببلخ من التركة (كوارث فيما قدمناه) من مسئلة الخصارج (صالحا) اي الورثة (احدهم) (ثم تطهر للميت دين او عين) وخرج من بينهم (ثم يكون ذلك داخل في الصلح) لم يعلوها هل يكون انشهرهما لا بل بين الكل المذكور (قوله ان اشهرهما لا) بل بين الكل المذكور حكمهما في البداية متقدما ما هو والدخول وقد ذكر في اول فتاواه انه يقدم ما هو الا شهر فكان هو المتقدما في الصلح وفي الوهابية الزاوية انه الا شهر ولا يبطل الصلح ولا يتصور في مال طفل بالشهود فلم يجز وما يدعى خصم ولا يتصور وصح على الابرا من كل عائب ولو زال عيب عنه صالح بحد ومن قال ان تحلف قديرا فلم يجز ولو مدع كالا جنبي يصح (كتاب المضاربة) هي لغة مفاعلة من الضرب في الارض وهو السير فيها

في هذا الموضع وهو ان هذا العقد مضاربة وقراض من القرض وهو القطع الذي يجب المال بقطع
 قدر من ماله ويستعمله العامل في اعماله الخاصة والمضاربة الواقعة لقطع النص من ماله (قوله في الربح)
 وان لم يشتر كافى الربح يخرج العقد الى المضاربة او القرض كما يأتى (قوله وعمل) بالربح فيكون مضاربة
 انتهى شلى فيكون عطف على قوله عقد فيقتضى ان حقيقة العقد والعمل وهو شلى ما بعده من قوله وركبتها
 الخ فلا يكون عطف على مال والمضاربة والمضاربة في قوله بمال متعلق بمحذوف تقديره وتكون لكان وجهها
 وعبارة الهبة اما تفسيرها شرعا فهي عبارة عن عقد على الشئ صك في الربح بمال من احد المتعاقدين وعمل
 من الاخر انتهى وهو يؤيد ما قلنا (قوله وركبتها الايجاب والقبول) قال الجوى في شرحه وركبتها اللفظ المدا
 عليها صك قوله دفعت اليك هذا المال مضاربة او مضاربة او حاملة او خذ هذا المال واعمل به على ان لا
 من الربح نصفه او ثلثه او قال بضع به متاعا كان من فضل خلت منه كذا او خذ هذا بالنصف بخلاف خذ هذا
 الانف واشتره وبالنصف ولم يرد عليه فليس مضاربة بل اشارة فاسدلة ابرمه ان اشترى وليس له البيع
 الا بامر انتهى ويقول المضارب قبلت او ما يؤدى هذا المعنى انتهى قاضى زاده (قوله وحكمهما انواع) لكنهما
 بانظار مختلفة (قوله لا يدايع ابداء) وذلك لانها قبض المال باذن مالكه لا على وجه المتبادلة والوثيقة بخلاف
 المقبوض على سوام الشئ اذ اسمى له عندا لانه قبضه بدلا وبخلاف الرهن لانه قبض وثيقة منح ولو خذ قوله
 لانها وتكون قوله ايداع بدل مما قبضه ما ظهر وقوله ابداء ظاهره انها لا تكون في البقاء كذلك مع انها تكون
 امانة فيه فحكم الابداء والبناء سواء فان قيل اراد الابداع حقيقة وهي في البقاء امانة قلنا هذا غير ظاهر
 فتدبر (قوله ومن يحول الضمان الخ) ثبت هذه حيلة في المضاربة بل قد خرج العقد الى الشركة في رأس المال
 وقد ذكرنا في الشرخ وذكر قبضه اسئلة اخرى فقال واذا اراد ان يجعله عليه مضعوننا اقرضه رأس المال كله
 ويشهد عليه ويستعمله اليه ثم يأخذه منه مضاربة ثم يدفعه الى المستقرض يستعين به في العمل فاذا عمل وربح كان
 الربح بينهما على الشريطة واخذ رأس المال على انه بدل القرض وان لم يربح اخذ رأس المال بالقرض وان هلك
 هلك على المستقرض وهو العامل انتهى (قوله ثم يعقد شركة عنان) وهي لا يلزمه ان يكون الربح فيها على قدر
 المال فلهما ان يتفقا على مناصفة الربح طبعي (قوله على ان يعملان) ذكره لانه لو شرط العمل على احدهما فسدت
 كما مر فيها والمفسد اشترط عمل احدهما لا الاطلاق (قوله وفوق كبل مع العمل) حتى يرجع بما لحقه من العهدة
 عليه منح (قوله وشركة ان ربح) لان الربح حصل بالمال والعمل فيشتركان فيه منح (قوله وغضب ان طالع)
 لتعديده على مال غيره فيكون ضامنا واستشكل قاضى زاده عدم الغضب والاجارة من احكامها لان معنى الاجارة
 انما ينظر اذ اخذت بمضاربة ومعنى الغضب انما يتحقق اذا خالف المضارب وكل الامور من ناقض لعقد المضاربة
 من ان يعطى فكيف يصح ان يجعل من احكامها وحكم الشئ ما يثبت به والذي يثبت به ساقية لا يثبت به قطعا
 فان قلت قد صح ان يكون احكام الفاسدة قلنا الاركان والشروط المذكورة هنا الصحيحة فكذا الاحكام
 على ان الغضب لا يفسخ حكما للقاعدة لان حكمها ان يكون للعامل اجر عمله ولا اجر للغاصب انتهى مختصرا (قوله
 وان اجاز رب المال بعده) حتى لو اشترى المضارب مائة من ثم باعه ونصرف فيه ثم اجاز رب المال لم يجز منح
 فيضمن بالغصب ويكون الربح بعد ما صار مضعوننا عليه له ولكن لا يطيب له عندهما وعند الثاني يطيب له
 كالغاصب والمودع اذا تصرفا ونجا فائهما على الخلاف المذكور انتهى شلى عن الغاية وفي سري الدين
 عن الكافي انه بعد الاجارة يكون كله قبضع انتهى وفيه مخالفة لما هنا كل مخالفة وينبغي اعتماد ما هنا
 (قوله لصيرورته غاصبا بالمخالفة) فيه تعليل الشئ بنفسه (قوله بل له اجر مثل عمله مطلقا) لانه لا يستحق المسمى
 لعدم النعمة ولم يرض بالعمل مجانا فيجب اجر المثل وعن ابى يوسف ان لم يربح فلا اجر له وهو الصحيح
 لذات رب الفاسدة على الصحة شيخنا عن ابن الغر على الهداية انتهى ابو السعود (قوله لا يراد على الشروط)
 كما هو حكم الاجارة الفاسدة منح (قوله الا في وصى اخذ مال يتيم مضاربة) ظاهره ان الوصى له ان يضارب
 في مال اليتيم يجوز من الربح وسبأ في بيانه في الفروع واقاد الزيلعي ان له ان يدفع المال الى من يعمل فيه مضاربة
 بطريق النيابة عن اليتيم كما به ابو السعود ومثله للبيروني عن البرازية (قوله فهو استثناء من اجر عمله)
 لاجابة اليه لان المصنف دفع الاجاهم الذي وقع فيه بقوله فلا شئ له وذلك لانه يحتمل ان يكون استثناء من قوله

[illegible]

بل له اجر مثله او من قوله بلا زيادة والمؤلف قصد التوضيح (قوله متبرعا) اي بعمله بحيث لم يشترط له سوا من الربح
(قوله له تصرفه) قال في التبيين وانما صار المضارب مستقرا باشتراط كل الربح له لانه لا يستحق الربح كله
الا اذا صار رأس المال ملكا له لان الربح فرع المال كالتبرع والتبرع لا يشترط ان يكون جميع
الربح له فقد سلمه بجميع رأس المال مقتضى وقضيته ان لا يرد رأس المال لان التملك لا يقتضي الرد كالأمانة
لكن لفظ المضاربة يقتضي رد رأس المال فعملناه قرضا لا هبة على المعنيين عملا بما لا يوافق الشرع اذ في
التبرع لا يقطع الحق عن العين دون البدل والهبة تقطع عنهم افسكان اولى لسكونه اقل اضرارا انتهى (قوله
سبع) بضم قوله ومن شروطها (قوله كون رأس المال من الايمان) لا يتأثر بكونه عند حصول الربح فلا بد
من مال تصح به الشركة وهو الدراهم والدينار والقبول والقبول لا يقتضي من وجوبها بالتبرع كان راجعا
والا فهو كالعروض فلا يجوز المراجعة عليه وجوبها بالقبول قول محمد (قوله وكفت فيه) اي في كونه معلوما
(قوله الاشارة) كما اذا دفع الى رجل دراهم مضاربة وهو لا يعرف قدرها فانه يجوز فيكون القول في قدرها
وصفتها للمضارب مع بيته والبيته للمالك (قوله لم يجز) لان الدين الذي عليه لا يصلح رأس مال لكونه مضعونا
عليه ومن شرط المضاربة صكون رأس المال امانة عند المضارب لان بيع المبيع المبيع عند الامام
رضي الله تعالى عنه جوى وما اشترطه والدين في ذمته من والاوجه تأخير هذا عند قوله وكون رأس المال
عينا لادينا (قوله جاز) لان هذا هو كمال ما قبض واضافة للمضاربة الى ما بعد قبض الدين وذلك جائز بل (قوله
وكره) لانه شرط لنفسه منفعة قبل العقد ويظهر هذا في المسئلة التي بعد قوله ولو قال اشترى عبد النبيته الخ
هذا فيهم انه لو دفع عرضا وقال له بعه واعمل بعه مضاربة انه يجوز بالا و قد اوضحه الشرح وهذه محيلة
لجواز المضاربة في العروض وحيلة اخرى ذكرها الخصاص ان يبيع المتاع من رجل يثق به ويقبض المال فيدفعه
الى المضارب مضاربة ثم يشتري هذا المضارب هذا المتاع من الرجل الذي ابتاعه من صاحبه (قوله تسيئة)
اي بغير موجب (قوله اعمل بما في يدك) اي وكان يبيع في المضاربة (قوله وكون رأس المال عينا)
اي معينا وليس المراد بالدين العرض (قوله كايست في الدرر) هو كايست في الدين قريبا (قوله له) كونه
التصرف لان العمل من سبائنه ولا يمكنه الا بالتسليم اليه اي على وجه الكمال فلو شرط ان يكون للمالك كل ليلة
عند المال فيضرب المضاربة فيستأجر في حال الاستعجالي اذ اردت المضارب رأس المال على المالك فامر بان يبيع
ويشتري على المضاربة ففعل ربح فهو جائز في المضاربة والربح على ما شرطنا لانه لا يوجد تصرف في النقص
ولا دلالة لانه صار مستغنيا به على العمل واذا وقع العمل من ربح المال امانة لا يجعل اشتدادا بخلاف
ما اذا شرط عمل رب المال حال العقد ان يبيع بعه (قوله لان العمل قياسا من الجانبين) فلو شرط
خلوص اليد لا يندفعها لم تنفذ الشركة لانه شرطها وهو العمل انتهى (قوله شائعا) انصافا او اطلاقا خلا
لتحقق المشاركة بينهما في الربح قل او كثر قاله في البرهان وفي الجبر الرابع ان يكون الربح بينهما شائعا كالنصف
والثالث لاسمهما معينا يقطع الشركة كانه درهم او مع النصف عشرة انتهى مكي مخصصا (قوله معلوما عند العقد)
لان الربح هو العقد عليه وجهه المتوجب فساد العقد انتهى (قوله فسد) لانهم ما شرطان لاية نصيبهما
العقد (قوله بوجوب جهالة في الربح) كما اذا شرط نصف الربح او ثلثه باذاترديدية انتهى (قوله او يقطع
الشركة) كما لو شرط لاخذ هذا دراهم مستحقة انتهى (قوله شرط العمل على رب المال فانه يفسدها
وليس بواحد منهما) واجيب بان المراد بالفساد ما بعد الوجود وهي عند اشتراط ذلك لم توجد المضاربة أصلا
اذ حقيقة ان يكون العمل فيها من طرف المضارب (قوله لا يبطل الشرط) اي ان لم يكن واحد منهما كاشتراط
الخسران على المضارب اهل طلي او عليه ما جوى وقال قاضي زاده في نكته شرطها نوعان صحيحة وهي ما يبطل
العقد بقواته وقاسدة وهي نوعان فساد العقد ونوع يفسد في نفسه ويبقى العقد صحيحا انتهى مخصصا (قوله ولو
اذعى المضارب فسادها) الاخصر الاوضح ان يقول والقول لم يفسد في نفسه (قوله ولو فيه فسادها) لانه يمكن
ان لا يظهر ربح الا عشرة فاستغناؤها مؤداه في قطع الشركة في الربح (قوله وما في الاشياء) من قوله القول قول
مدهي الصحة اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فاقول للمضارب
انتهى حال المصنف ان الحكم المذكور مطابق للقاعدة المذكورة فان المضارب يدعي الصحة وهو كذا ذكره

(و) الفاسدة (لا ضمان فيها) ايضا
(كعصية) لانه أمين (ودفع المال الى امرئ
سكنه) (المالك بضاعة) فيكون
شرط الربح (ومع شرطه للعامل فرض)
وكيلا متبرعا (وشرطه) (كأنه في الشركة)
لقلة ضرره (والايمان) (كأنه في الشركة)
رأس المال من الايمان (وكفت فيه الاشارة)
(وقوله معلوم) العاقدين (وكفت فيه الاشارة)
والقول في قوله وصفتها للمضارب بدين فان على
والبيته للمالك واما المضاربة بدين فان على
المضارب لم يجز وان على ثالث جائز ففعل
اشترى عبد النبيته ثم بعه وضارب بعه ففعل
جاز قوله لغاصب او مستودع او مستبضع
جاز كما في يدك مضاربة بالانصاف جاز مجبى
اعمل بما في يدك (قوله كايست في الدرر)
(وكون رأس المال عينا لادينا) كايست في الدرر
(مسئلة) لان العمل فيها من الجانبين (وكون
الشركة) كايست في الدين قريبا (قوله له) كونه
الربح بينهما شائعا (قوله معلوما) عند العقد
(وكون نصيب كل منهما من الربح)
ومن شرطها كون نصيب المضارب من الربح
حتى لو شرط له من رأس المال او منه وجهالة
فسدت في الجارية كل شرط بوجوب جهالة
فسدت في الربح او يقطع الشركة فيه ففسدها او لا يبطل
في الربح او يقطع الشركة فيه ففسدها او لا يبطل
الشرط وصح العقد اعتبارا بالمال وبالعصية
المضارب فسادها فاقول رب المال شرطت لك الثلث
فالمضارب فسادها فاقول رب المال شرطت لك الثلث
في العقود الا اذا قال رب المال المضارب الثلث فاقول
الربح الا عشرة فسادها لانه يتكرر زيادة مدهي
رب المال ولو فيه فسادها لانه يتكرر زيادة مدهي
المضارب فسادها فاقول رب المال المضارب الثلث فاقول

اسم المصنف في حاشيته ولا وجه لما ذكره الجوزي في مثل هذه العبارة (قوله فيه الشبهة) فانه من ان المصنف
 خارج عن القواعد مع انه داخل فيها (قوله التي لم تقيد بمكان الخ) والمناسب زيادة او نقصان بعينه فانها جميعا
 من القواعد كما حققه قاضي زاده اما اذا كانت مقيدة لا يجوز للمضارب ان يعمل في غير ذلك المقيد افاده السلب
 وكلام المؤلف على حذف اي التفسيرية فهو بيان للمطلقة (قوله البيع) قال المصنف في شرحه اشترى
 المضارب او باع بمالا يتدبر النقص فيه يكون محالة قال له رب انك اعلم برأيك اولا لان الغبن الفاحش
 نبرع وهو ما مور بالتجارة لا بالتبضع ولوبايع مال المضاربة بمالا يتدبر فيه او باع غير متعارف جاز عند الامام
 خلا فانه ما كالمكيل بالبيع انتهى وانما يبيع ويشترى من غير اصوله وفروعه كذا في سري الدين عن فتاوى
 الوفا الجي (قوله ولو فاسدا) ليس المراد منه انه يجوز له مباشرة حرمته بل المراد انه لا يكون به مخالفا فلا يكون
 عاصيا فلا يخرج المال عن كونه في يده امانة او السعور (قوله ونسيئة) النسيئة بالهمز على وزن فعيله وربما
 تدغم بعد التخفيف كالخطيئة والنساء بالمدا التاخير اتفاقا ولو اختلفا في الدقة والنسيئة فالقول للمضارب
 في المضاربة والموكل في الوكالة (قوله متعارفة) احترز به عما اذا باع الى اجل طويل زيلعي وانما جازله النسيئة
 لانه عسى لا يحصل له الرجوع الا بالنسيئة انتهى (قوله بهما) اي بالبيع والشراء (قوله ولودفع له المال في يده
 على الظاهر) وعن ابي يوسف عن الامام انه ان دفع اليه المال في يده ليس له ان يسافر به وان دفع اليه في غربة
 كان له ان يسافر به الى يده لان الظاهر ان صاحبه رضي به اذا الانسان لا يقيم في دار الغربة دأما عابا فاعطاؤه
 المال في هذه الحالة ثم عليه بما يدل على رضاه بوجه الظاهر ان المضاربة مشنقة من الضرب في الارض
 فيملكه بطلاق العقد اذا لفظ دال عليه ولا يسلم انه تعريض على الهلاك لان الظاهر فيه السلامة ولا معتبر
 بالموهوم انتهى تبين (قوله ولا يفسده) وقال زعفرانسي لان رب المال حينئذ متصرف لنفسه وهو لا يصلح
 ان يكون وكيلافيه فيكون مستردا ولو ان التصرف في المضاربة صار حقا للمضارب فيصلح ان يكون رب المال
 وكيل عنه في التصرف فيه انتهى (قولها قبول الحوالة) هذا ليس معنى الاحتيال لان الاحتيال كونه
 محتملا وذلك برضى المحيل والمحال عليه والحال وانما اقتصر عليه لانه المقصود هنا (قوله من صناعات التجار)
 جمع صنعة بمعنى مصنوعة وفي نسخة صنيع اي عملهم (قوله لا يملك المضاربة) هذا اذا كانت المضاربتان
 صحيحتين اما اذا كانت احدهما فاسدا او كذا فلا يمنع منه المضارب فانه سري الدين وهذا ايضا اذا كانت
 مع غير رب المال اما اذا كانت معه فهي صحيحة كما تقدم عن الاسيحياتي قال الصدر الشهيد التصرفات
 في المضاربة ثلاثة اقسام قسم هو من باب المضاربة وتوابعها فيملكها بطلاق الايجاب وهو الايداع والابضاع
 والاجارة والاستجارة والرهن والارتهاق وما اشبه ذلك وقسم آخر ليس من المضاربة المطلقة كونه يحتمل
 ان يلحق بها عند وجود الدلالة وهو اثبات الشركة في المضاربة بان يدفع الى غيره مضاربة او يخلط مال المضاربة
 بماله او بمال غيره فانه لا يملك هذا بطلاق المضاربة لان رب المال لم يرض بشركة غيره وهو امر رأيد على ما تقوم به
 التجارة فلا يتناول مطلق عقد المضاربة لكن يحتمل ان يلحقها بالتعميم وقسم لا يمكن ان يلحق بها وهو الاقراض
 والاستدانة على المال لان الاقراض ليس تجارة وكذا الاستدانة على المال بل تصرف بغير رأس المال
 والتوكيل مقيد برأس المال انتهى (قوله والخلط بمال نفسه) هذا اذا لم يكن الخلط متعارفا في تلك البلدة
 والا لم يضمن به على ما قالوا قهستاني عن قاضي خان (قوله اذا الشئ لا يتضمن مثله) هذا انما يظهر على لئني
 المضاربة لا لئني الشركة والخلط قالوا لئني ان يقول ولا اعلى منه لان الشركة ككة والخلط اعلى من المضاربة
 لانها شركة في اصل المال وورد على قولهم اذا الشئ لا يتضمن مثله المأذون فانه يأذن لعبده والمساكن
 له ان يكتب والمستأجر له ان يؤجر والمستعير له ان يعير ما لم يختلف بالاستعمال واجيب بان هؤلاء يتصرفون
 بطريق الملكية لا النيابة والكلام في الثاني اما المأذون فلان الاذن فك الحجر ثم بعد ذلك يتصرف العبد بحكم
 الملكية الاصلية والمساكن صار حرايد والمستأجر والمستعير ملكا المنفعة (قوله ولا الاقراض والاستدانة)
 قال في شرح الاقطع لا يجوز للمضارب ان يستدين على المضاربة وان فعل ذلك لم يجرز على رب المال الا ترى
 انه اذا اشترى برأس المال فملك قبل التسليم يرجع المضارب عليه بمثله وان كان كذلك فرب المال لم يرض
 ان يضمن الامقدار برأس المال فلوجوزنا الاستدانة لزمه ضمان ما لم يرض به وذلك لا يصح وانما يصح استدانة

(قوله المضارب في المطلقة) التي لم تقيد
 بمكان او زمان او نوع (البيع) ولو فاسدا (نقد)
 ونسيئة متعارفة والشراء والتوكيل بهما
 فالسنة من رابحها ولو دفع له المال في يده على
 الظاهر (والابضاع) اي دفع المال بضاعة
 (ولو لم يرب المال ولا نفسه) المضاربة والاجارة
 (وعلى الايداع والرهن والارتهاق) ليزرعها
 (والاستجارة) ولو اساء جارا في قبول
 او غيرهما جاز طهوية (والاحتيال) اي قبول
 الحوالة (بالتن مطاعها) على الايسر والاعسر
 لان ككل ذلك من صنيع التصار (لا)
 يملك (المضاربة) والشركة والخلط بماله
 (الا ياذن او اعلى برأيه) اذا الشئ لا يتضمن مثله
 (ولا الاقراض والاستدانة) وان قبل له ذلك
 اي اعمل برأيه لانها ليس من صنيع التصار
 (قوله لا يملك المضاربة) (قوله لا يملك المضاربة)

على رب المال لزمه العين خاصة وقد قالوا ليس للمضارب ان يأخذ سقجة لان ذلك استدانة وهو لا يملك
 للاستدانة وكذلك لا يعطى سقجة لان ذلك قرض وهو لا يملك القرض ولو قال له اعمل برأيك اه شلى مختصرا
 (قوله وان استدان) اى بالاذن كانت شركة وجوه وفي الهداية كاذب بمنزلة شركة الوجوه وهى اولى واطلاق
 الشركة يقتضى التساوى فلذا كان بينهما نصفين اه شلى وفي سرى الدين عن السراجية وصورة الاستدانة
 ان يشتري بالدرهم او الدينار بعد ما اشتري برأس المال انتهى **كما اذا اشترى سلعة بثمن دين وليس عنده**
من مال المضاربة شئ من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده من جنسه كان شراء على المضاربة ولم يكن
 من الاستدانة فى شئ قهستائى والظاهر ان ذلك محمول على ما اذا كان ماعنده يوفى بثمن ما اشترى فلا يقال
 انه بعدم الدفع عند العقد مستدين واما اذا لم يوف فلا شك ان ما زاد عليه استدانة وفي البدائع كما لا يجوز
 للمضارب الاستدانة على مال المضاربة لا يجوز له الاستدانة على اصلاح مال المضاربة حتى لو اشترى بجميع
 مال المضاربة ثيابا ثم استأجر على حملها وقصرها او قتلها كان متطوعا في ذلك كله لانه اذا لم يبق في يده شئ
 من رأس المال صار بالاشتجار مستدينا على المضاربة فلم يجز عليها فصار عاقدا لنفسه متطوعا انتهى شلى (قوله
 بماله) متعلق بكل من قصر وحمل انتهى حلى (قوله وقد قيل له ذلك) اى اعمل برأيك من (قوله فهو متطوع)
 اى بما زاد فليس له حصته من الثمن (قوله فشرى بجازاد الصبيغ) اى والذنا (قوله بالخلط) اى بسبب خلط
 ماله وهو الصبيغ او التشابك بالمضاربة وقد سلف انه يملك الخلط بالتعميم وفي نسخ كاخلط (قوله في مالها)
 اى مال المضاربة فيجريان فيه على ما اشترط في الربح (قوله بل غاصبا) فيخرج مال المضاربة عن ان يكون
 امانة فيضمنه ويكون الربح له على ما مر (قوله نقص عند الامام) لا عندهما وقد مر انه اختلاف زمان
 وفي زماننا لا يعد نقصا فهو كالجرة فيدخل في اعمل برأيك ما لا لوان كالجرة (قوله او وقت) كقوله دفعته
 مضاربة بالصيف او الخريف او الليل قهستائى (قوله لان المضاربة تقبل التقييد المقيد) لان التجارات تختلف
 بالامكنة والامتنعة والافات والاختصاص وليس له ان يدفعه بضاعة في غير هذا البلد اذ عين البلد لانه
 لا يملك التصرف لنفسه فلا يملكه لغيره (قوله ولو بعد العقد) قبل التصرف في رأس المال او بعد التصرف ثم صار
 المال ناضا فانه يصح تخصيصه لانه يملك عزله فيملك تخصيصه والنهي عن السفر يجزى على هذا كما في المنع (قوله
 لا يملك عزله) ولا ينهي منع (قوله كسوق من مصر) قال في الهداية وهذا بخلاف ما اذا قال على ان تشتري
 في سوق الكوفة حيث لا يصح التقييد لان المصر مع تباين اطرافه كبقعة واحدة فلا يفيد التقييد الا اذا صرح
 بالنهي بان قال اعمل بالسوق ولا تعمل في غير السوق لانه صرح بالجرح والولاية اليه ومعنى تخصيص ان يقول
 على ان تعمل كذا او في مكان كذا او كذا اذا قال خذ هذا المال تحمل به في الكوفة لانه تفسير له اوقال فاعمل به
 في الكوفة لان الغاء للوصل اوقال خذ بالنصف بالكوفة لان الباء للاتصاف اما اذا قال خذ هذا المال واعمل به
 بالكوفة فله ان يعمل فيها وفي غيرها لان الواو للعطف فيصير بمنزلة المستورة انتهى (قوله وكان ذلك الشراء له)
 وله ربحه وعليه خسارته درر (قوله ولو لم يتصرف فيه) هذا يتعلق بتعيين البلد فاذا عين له بلدا فجاز له ان يخرج
 خارج المال عن المضاربة خروجا موقوفا فان عاد به الى المعين زال الضمان ورجع الى الوفاق وبقيت المضاربة
 كالمودع اذا خالف في الودعة ثم ترك (قوله عادت المضاربة) لبقائه في يده بالعقد السابق انتهى هداية (قوله وكذا
 لو عاد في البعض) بان تصرف في البعض في غير المعين ورد البعض الى المعين والا وضع ان يقول وكذا ورد البعض
 وبه عبر في الهداية (قوله ولا يملك تزويج من مالها) سواء كان عبدا او امة وعن ابى يوسف انه يزوج الامة
 لانه من الاكساب اذ يستفيد به المهر وسقوط النفقة عن مال المضاربة واهما انه ليس من التجارات والعقد
 لا يتضمن الاتوكيل بالتجارة فلا يملكه وان كان اكسابا كالكتابة والاعتاق على ضعف قيمته انتهى منع (قوله
 او يمن) بان قال ان ملكته فهو حر لان المضاربة تصرف يحصل به الربح وهذا انما يكون بشرط ما يمكن بيعه اه
 منع ونظير المضاربة الشريك شركة عنان او مفوضة حتى كان تزويجه الامة على الخلاف زيلعي (قوله فانه يملك
 ذلك) لان التبركيل مطلق فيجوز على اطلاقه (قوله ولا من يدين عليه) لانه يعتق نصيبه ويفسد بسببه نصيب
 رب المال او يعتق على الخلاف بين الامام وصاحبيه (قوله كما بسطه العيني) حيث قال والمراد من ظهوره ربح
 ان يكون قيمة العبد المشتري اكثر من رأس المال سواء كان في جلة رأس المال ربح او لا لانه اذا كان قيمة العبد

وان استدان كانت شركة وجوه وشيئا
 (قوله واشترى بال المضاربة ثوبا وقصر بالماء
 او جل) مناع المضاربة (بماله) وقد قيل له
 ذلك فهو متطوع لانه لا يملك الاستدانة بهذه
 المقالة وانما قال بالماء لانه لو قصر بالثياب لكان
 كصبيغ (وان صبغ اجزى برأيك) كاخلط
 الصبيغ ودخل في اعمل برأيك (قوله في بيع وحصة
 او كان له) حصة (قوله في مالها) ولو لم يقل اعمل
 التوب) ايض (في مالها) ولو لم يقل اعمل
 برأيك لم يكن شرى بجازاد الصبيغ
 لما من ان السواد نقص عند الامام فلا يدخل
 في اعمل برأيك بجزر (ولا يملك ايضا) بجازاد
 بلدا او سلعة او وقت او شخص عيه المالك
 لان المضاربة تقبل التقييد المقيد ولو بعد العقد
 مالم يصرف المال عزلا لانه حينئذ لا يملك عزله
 فلا يملك تخصيصه كما سيجي قيدنا بالتقييد لان
 غير المقيد لا يعتبر اصله كسوق من مصر فان
 واما المقيد في الجلة والا (فان فعل ضمن)
 صرح بالنهي مع والا (فان فعل ضمن)
 بالخصلة (وكان ذلك الشراء له) ولو لم يتصرف
 فيه حتى عاد الوفاق عادت المضاربة وكذا لو عاد
 في البعض اعتبار الجزاء بالكل (ولا يملك
 تزويج من مالها ولا شراء من يدين عليه)
 رب المال بقرابة او يمن بخلاف الوكيل بالوكالة
 فان يملك ذلك (عند عدم القربة) المقيدة للوكالة
 كاشترى عبدا بجه واستخدمه او جاره اطاهها
 (ولا من يعتق عليه) اى المضارب (اذا كان
 في المال ربح) وهذا ان يكون قيمة هذا العبد
 على رأس المال كما بسطه العيني فليحفظ

مثل رأس المال لا يقل لا يظهر بملك المضارب فيه بل يجعل مشغولا برأس المال حتى إذا كان رأس المال ألفا
وصار عشرة آلاف درهم ثم اشترى المضارب من يتيق عليه وقيته ألفا وقل لا يمتنع عليه وكذا لو كان له ثلاثة
اولاد او اكثر وقيمة كل واحد ألفا وقل فاشترى من يتيق منهم شئ لان كل واحد مشغول برأس المال ولا يملك
المضارب منهم شئاً حتى تزيد قيمة كل عين على رأس المال على حدة من غير ضمه الى آخر انتهى لانه يحتمل ان يملك
منهم اثنين فيعين الباقي رأس المال لعدم الاولوية (قوله وقع الشراء لنفسه) لان الشراء متى وجد نقاداً على
المشترى ينقذ عليه انتهى مخ وضمن في الصورتين في الوجه الاول يضمن جميع الثمن اذا دفع من مال المضاربة
اذ ليس له فيه نصيب لعدم ظهور الراجح فيه بخلاف الوجه الثاني حيث يسقط عنه من ثمنه بحسب ما يخصه
فيما يظهر فيه من الراجح هذا ما ظهر لي وكانهم تركوا التنبية عليه لظهوره انتهى أبو السعود (قوله وان لم يكن
راجح) متعلق بما اذا اشترى المضارب من يتيق عليه افاده الحلبي (قوله لعنته لا يصنع) لانه انما اعتق عند الملك
لا يصنع منه بل بسبب زيادة قيمته بلا اختيار انتهى مخ (قوله وسعى العبد المعتق الخ) قال في الجوهرة وولاه
بينهما على قدر الملك عند ابي حنيفة وعندهما عتق كله وسعى في رأس المال وحصة رب المال من الراجح اهـ مكي
وانما سعى العبد لانه احتسبت مالية العبد عند العبد فيسعى فيه عناية (قوله على الصغير) ومثله المعتوه جوى
(قوله اذ لا نظرية للصغير) عليه فاصرة والعلة في الشريك هي المذكورة في المضارب من قصد الاسترباح (قوله
زيلي) قال وان كان عليه دين محيط برقبته وحسبه لا يعتق عنده وعندهما يعتق بناء على انه هل يدخل
في ملك المولى ام لا انتهى (قوله فولدت) اي فوطئها المضارب فولدت (قوله فادعاه موسراً) ومن باب اولي يسعى
الولد اذا كان المضارب معسراً وانما ذكر اليسار دفعاً لما عساه ان يقال كان ينبغي ان يضمن المضارب نصيب
رب المال اي ولا يسعى الولد اذا كان المضارب موسراً لانه ضمان عتق وحاصل الجواب انه انما لم يضمن ولو كان
موسراً لاقبض العتق بمعنى حكمي لا يصنع للمضارب فيه فلا يجب عليه الضمان لعدم التعدي اذ لا يجب
ضمان العتق الا بالتعدي كذا يفاد من التبيين وحاشية الشلبي (قوله كما ذكرنا) لم اعلم موضع ذكره ولو اخر قوله
كما ذكرنا بعد عبارة المصنف لكان له وجه لانه هو ما نقله سابقاً عن العيني (قوله فعنتق) قال في التبيين فاذا نفذت
دعوته صار الغلام ابناً له وعتق بقدر نصيبه منه وهو ربه ولم يضمن المضارب حصة رب المال من الولد لان
العتق ثبت بالملك والنسب فصارت العلة ذات وجهين والملك آخرهما وجوداً فيضاف الحكم وهو العتق اليه
لان الحكم يضاف الى الوصف الاخير اصله وضع القفة على السفينة والقدر الاخير ولا يصنع للمضارب في الملك
فلا يجب عليه الضمان لعدم التعدي اذ لا يجب ضمان العتق الا بالتعدي انتهى مختصراً قال صاحب الكافي
سفينته لا تحمل الامانة متى فاقع فيها رجل منازاً تدعى المائة فغرقت كان الضمان كله عليه انتهى والقدر
الاخير المسكر هو المحرم اي على قول الامام وان كان المفتي به ان ما سكر كثيره فقليله حرام (قوله سعي) ينبغي
زيادة واوله تعطفه على قوله نفذت فانه جعله جواباً عن مسألة المصنف افاده الحلبي (قوله في الالف) فانه مستحق
بكونه رأس المال فان قيل لم يجعل المقبوض من الولد من الراجح وهو ممكن بان يجعل الولد كله ربحاً والجارية
مشغولة برأس المال على حالها قلنا المقبوض من جنس رأس المال فكان اولي بجعله رأس المال ولان رأس
المال مقدم على الراجح اذ لا يسلم له شئ من الراجح الا بعد سلامة رأس المال لرب المال فكان جعله به اولي بعد
وصوله الى يده انتهى تبيين (قوله بعد قبضه الفه من الولد) انما شرط قبض رب المال الالف من الغلام حتى
تصير الجارية ام ولد للمضارب لانها مشغولة برأس المال فاذا قبضه من الغلام فرغت عن رأس المال وصارت
كلها ربحاً فظهر فيها ملك المضارب فصارت ام ولد له انتهى زيلي (قوله لانه ضمان تلك) وهو لا يختلف باليسار
والاعسار ولا يتوقف على التعدي انتهى زيلي (قوله لظهوره نفوذ دعوته فيها) نظم ورسله فيها (قوله ويحمل
على انها تزوجها) بان يحمل ان البائع زوجها منه ثم باعها منه وهي حبل سلالا مره على الصلاح (قوله
وضمن للمالك الغا وربعة لوموسراً) لانه لما زادت قيمتها طهر فيها الراجح وملك المضارب بعض الراجح فنفذت دعونه
فيها ويجب عليه لرب المال رأس ماله وهو الف ويجب عليه ايضا نصيبه من الراجح وهو اثنان وخمسون فاذا
وصل الى يده الف درهم استوفى رأس المال وصار الولد كله ربحاً فيملك المضارب منه نصفه فيعتق عليه انتهى
وبهذا علم انها مسألة مستقلة موضوعها انه لم يقبض الالف من الغلام فتدبر وقوله لوموسراً كذا وقع في البحر

(فان فعل) شراؤه من يتيق على واحد منهما
(وقع الشراء لنفسه) وان لم يكن ربح كما ذكرنا
(صحيح) المضاربة (فان ظهر) الراجح (زيادة)
قيته بعد الشراء عتق حظه ولم يضمن نصيب
المالك (لانه لا يصنع) وسعى العبد (المعتق)
في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من
يقتق على شريكه او الاب اذ لا نظرية للصغير
على الصغار بعد على العاقد اذ لا نظرية للصغير
(وانما دون اذا اشترى من يتيق على المولى صح
وعتق عليه ان لم يكن مضارب معه الف
تسلاً فلهما زيلي (مضارب مع الف
بالتصريف اشترى امه فولدت ولداً مسواً اي الولد
لا لالف) فادعاه وسر فصار (اي نسباً) نفذت
وحده كذا في الملك بظهور الراجح المذكور
دعوته لوجود المال في الالف وربعة) ان شاء
فعتق (سعى لرب المال) ولو معسراً
المالك (او عتقه) ان شاء (ولرب المال بعد
قبضه الفه) من الولد (تضمن المدعي) الامانة لظهور
لانه ضمان تلك (نصف قيمتها) اي الامانة لظهور
نفوذ دعونه فيها ويجعل على انها تزوجها ثم اشترى
حبلها منه ولو صارت قيمتها الف وربعة لوموسراً
ام ولا وضمن للمالك الف وربعة لوموسراً
فلوموسراً فلا سعاية عليها لان ام الولد لا تسعى
وتعاقب في البحر والله اعلم

والذي يستفاد من كلامهم ان الضمان عليه مطلقا لانه ضمان تملك فصار ذلك الضمان يبدل والضمان
اذا كان يبدل يستوى فيه البسار والاعصار ويبدل عليه قول المؤلف فلا سعاية عليها لانه لا يضيع على المالك
حقه وتماه في البحر حيث قال وما لم يصل الى رب المال رأس ماله فالولد رقيق انتهى حلي والله تعالى اعلم
واستغفر الله العظيم

(باب المضارب يضارب)

بصح في باب التنوين وعدمه على انه مضاف للمضارب وجمله يضارب حال من المضارب او مفعلة لان
المضارب بمنزلة الزكرة اذا لاف واللام فيه الجنس وهذا على جعله شامضا يمين اما على التنوين فالظاهر
ان جله يضارب خبر المضارب والمعنى المضارب تقع منه المضاربة ويرد على الحالية ان الحال لا يجي من المضاف
اليه الا في صورتين وليس هذا منها (قوله شرع في المركبة) لان المركب يتلو المقرط بعبا فكذا وضعا جوي
ورده قاضي زاده بان مضاربة المضارب وان كانت بعده مضاربة رب المال لانها مفردة ايضا غير مركبة
من المضاربين الا يرى ان الثاني يتلو الاول ولكنه ليس بمركب من الاول ومن تقسه قطعاً وانما المركب
منهما الاثنان واستوجه في المناسبة ما في النهاية ومراج الداراية حيث قال المأذ كركم المضاربة الاول ذكر
في هذا الباب حكم المضاربة الثانية اذا الثانية تتلو الاولى ابدافكذا بيان حكمهما انتهى (قوله بلاذن)
اي اذ تفويض بان لم يقل رب المال اعلم برأيك لانه اذا قال له ذلك يملك ان يضارب حينئذ انتهى شلبي (قوله
على الظاهر) وهو قوله ما ورواية عن الامام ومقابل الظاهر قولان قول الحسن انه لا يضمن حتى يرجع وقول
زفر انه يضمن بالدفع تصرف اولاً (قوله فاذا عمل تبين انه مضاربة) قال في المنع وجه الظاهر ان يرجع انما يحصل
بالعمل في مقام سبب حصول الرجوع مقام حقيقة حصوله في ضرورة المال مضرباً به انتهى (قوله فيضمن)
اي ان شاء رب المال كما يأتي وانما يضمن لانه حصل العمل في المال على وجه لم يرض به المالك فتحقق الخلاف
فوجب الضمان لجعل الامر مراعى اي موقوفاً قبل العمل حتى اذا عمل الثاني وجب الضمان والا فلا انتهى
اتقاني (قوله اذا كانت الثانية فاسدة) قال في التبيين هذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين واما اذا كانت
احداهما فاسدة او كانتا فاسداً فلا ضمان على واحد منهما لانه ان كانت الثانية هي الفاسدة صار الثاني اجيراً وللأول
ان يستأجر من يعمل في المال وان كانت هي الاولى فكذلك لان فسادها يوجب فساد الثانية لان الاولى
لما فسدت صارت اجارة وصار الرجوع كله لرب المال ولو صححت الثانية في هذه الحالة لتصار للثاني شريكاً وليس
للاجير ان يشار له غيره فكانت فاسدة بالضرورة وكانا اجيرين وكذا اذا كانتا فاسدين واذا كانا اجيرين
لا يضمن واحد منهما انتهى بتصرف ما (قوله ولو استهلكه الثاني) قال الاتقاني والحاصل انه لا ضمان على واحد
منهما قبل عمل الثاني في ظاهر الرواية عن علمنا الثلاثة واذا عمل الثاني في المال ان عمل عملاً يدخل تحت
المضاربة بان وهب المضارب الثاني المال من رجل او استهلكه فالضمان على الثاني دون الاول وان عمل
عملاً دخل تحت المضاربة بان اشترى بالمال شيئاً فان يرجع فعليهما الضمان وان لم يرجع فلا ضمان على واحد
منهما في ظاهر الرواية انتهى وفيه تأمل (قوله حتى ضمنه) حتى للتقرير فان الضمان مرتبط بالعمل فقط
(قوله خير رب المال) قال في التبيين ثم رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول رأس ماله لانه صار غاصباً بالدفع
الى غيره بغير اذنه وان شاء ضمن الثاني لانه قبض مال الغير بغير اذن صاحبه فان ضمن الاول صححت المضاربة
بين الاول والثاني والرجوع بينهما على ما شرط لانه باء الضمان سلكه من وقت خالف فصار كالودفع مال نفسه
مضاربة الى الثاني وان ضمن الثاني يرجع بما ضمن على الاول لانه التزم له سلامة المقبوض له عن الضمان فاذا لم
يسلم رجع عليه بالخالف اذ هو مغرور ومن جهته كودع الغاصب وصحت المضاربة بينهما لانه لما كان قرار الضمان
عليه ملك المدفوع مستنداً الى وقت التعدي قتيبن انه دفع مضاربة ملك نفسه وبكون الرجوع بينهما على
ما شرط لصحة المضاربة وبطبيب الثاني ما يرجع لانه يستحقه بالعمل ولا خيب في عمله ولا بطيب الاول لانه
يستحقه برأس المال وملكه فيه ثبت مستنداً فلا يخلو عن شبهة فيكون سبيله التصديق انتهى لان الثابت
بالاستناد ثابت من وجه دون وجه فلا يثبت الملك من كل وجه فيمكن الخيب في الرجوع فلا يطيع انتهى اتقاني
(قوله ليس له ذلك) لان المال بالعمل صار غصباً وليس للمالك الاتيين البديل عند ذهاب العين المغصوبة

(باب المضارب يضارب)
ما تقدم المذمومة شرع في المركبة فقال
(ضارب المضارب) آخر (بلاذن) المالك
(لم يضمن بالدفع ما لم يملك الا في ايداع وهو عليه
(اولاً) على الظاهر لان الا في ايداع وهو عليه
فاذا عمل تبين انه مضاربة فيضمن الاول اذا كانت
الثانية فاسدة فلا ضمان وان رجع بل للثاني اجر
مثل على المضارب الاول والا فلا ضمان (قوله
(فان صاع) المال (من يده) اي يملك الثاني) قبل
(المعمل) الموجب للضمان (فلا ضمان) على احد
(وكذا) لا ضمان (لو غصب المالك من الثاني)
(و) انما الضمان على الغاصب فقط ولو استهلكه
اشترى او وهبه فالضمان عليه خاصة فان عمل
حتى ضمنه (خبر رب المال ان شاء ضمن) المضارب
(الاول) رأس ماله وان شاء ضمن ليس له ذلك بجر
اختار اخذ الرجوع ولا يضمن له بل يضمن له قبل
(فان اذن) المالك بالدفع (ودفع بالثلث وقد قبل
لأول) ما رزق الله فبينما نصد ان فلامالك
النصف (عمل بتسليمه) وللأول السدس الباقي
وللثاني الثلث (المشروط) ولو قيل ما رزق الله
بكالف (المالك) والمالك نصفان) باعتبار
والباقي بين الاول والمالك ثلث (ومثله ما رجعت
السكاف فيكون لكل ثلث (ومثله ما رجعت
من ثلث او ما كان لك فيه من ربح) ونحو
ذلك وكذا لو شرط للثاني اكثر من الثلث او اقل
فالباقي بين المالك والاول (ولو قال له ما رجعت
بيننا نصفان ودفع بالنصف فالثاني النصف
واستوفاهما) لانه لم يرجع سواء

المشروط (قوله ولا يلزم) أي كل من المالك والمضارب (قوله بموت أحدهما) قال قاضي خان سواء علم المضارب بموت رب المال أم لم يعلم حتى لا يملك الشرأ بعد ذلك بما لا المضاربة ولا يملك السفر ويملك بيع ما كان عرضاً لنض المال لأنه نزل حكمه انتهى (قوله ويجري طراً على أحدهما) يجتنبون أو سفره أو جرم أذن وفي القاموس طراً أي بالهمز طراً وطراً أي أنهم من مكان أو خرج عليهم منه فجأة انتهى والمواذبه هنا الحدوث (قوله ويجتنبون أحدهما) هو عماد دخل تحت قوله ويجري طراً لأنه ذكره لتقييده بالاطباق (قوله بأعها وصيه) أي وصى المضارب لأن العزل لا يمكن حينئذ في المضارب فلا يجري على وصيه وقيل إن ولاية البيع تكون لرب المال ووصى المضارب كليهما وهو الأصح لأن الحق كان للمضارب ولكن الملك لرب المال فصار بمنزلة مال مشترك بين اثنين فيكون الأمر اليهما انتهى قلت فلو لم يكن له وصى هل يستبد المالك بالبيع أو ينصب القاضي وصياً يبيع معه ينظره جوى والذي في الهندية فإن لم يكن له وصى جعل القاضي له وصياً يبيعها فيوفى رب المال رأس ماله وحصلته من الربح ويعطى حصة المضارب من الربح غرماءه أي إن كان له غرماء فغرماء المضارب لا يأخذون عروضها لأنها مال الغير (قوله تبطل في حق التصرف) أي ولا تبطل في حق كونه وديعة (قوله تبطل في حق المسافرة) فلو أتى مصر واشترى شيئاً فأتى بالمتاع مصر آخر فنفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن لما هلك في الطريق فإن سلم المتاع جازي يبعه لبقائها في حق البيع ولو خرج من ذلك المصر قبل موت رب المال ثم مات لم يضمن نفقته في سفره انتهى بزازية وقوله فأتى بالمتاع مصر أي غير مصر رب المال فإنه لو أخرجه يعني بعد موت رب المال إلى مصر رب المال لا يضمن لأنه يجب عليه تسليمه فيه ذكره فيما أيضاً ذكره قاضي خان (قوله وبالحكم بلحق المالك مرئداً) لأن اللحق بمنزلة الموت وإملاهورث ماله ويعتق أمهات أولاده ومديره ويبيع (قوله حكم بلحقه أم لا) أما قبل الحكم فلا لأنه بمنزلة الغيبة وهي لا تقبى بطلان المضاربة وأما بعده فلحق المضارب كالأومات حقيقة انتهى شربلالية (قوله بخلاف الوكيل) أي إذا ارتد الموكل وحكم بلحقه فإن الوكالة تبطل ولا تعود بهودة إلى الإسلام لأن على التصرف خرج عن ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل انتهى (قوله بخلاف المضارب) الأولى حذفه (قوله فهي على حالها) عندهما حق لو تصرف ورجح ثم قتل كان ربحه بينهما على ما شرط انتهى برهان فإن لحق وبيع واشترى هذا ثم وجع مسلماً فله جميع ما اشترى وبيع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من ذلك هندية وذلك لأن تصرفه المرتد إنما توقف عند الإمام للتوقف في أملاكه ولا ملك للمضارب في مال المضاربة وله عبارة صحيحة فلا يوقف في ملك رب المال فبقيت المضاربة على حالها مكي عن التبئين والشمي (قوله وما تصرف نافذ وعهده على المالك) قال أبو السعود عازياً إلى الزبلي والعناية لأن توقف تصرف المرتد لتعلق حق الوارث ولا تعلق لورثة المضارب بملك رب المال فبقيت المضاربة على حالها خلافاً لما يلحقه من العهدة فيما باع واشترى يكون على رب المال في قول الإمام لأن حكم العهدة يتوقف برذته لأنه لو لم يمت لقتضى من ماله ولا تصرف له فيه فكان كالصبي المحجور إذا تولى عن غيره بالبيع والشرأ وفي قوله ما حاله في التصرف بعد الردة كهي فيه قبلها فالعهدة عليه ويرجع على رب المال انتهى (قوله وتصرفه أي المضارب موقوف) عند الإمام فينفذ بالإسلام والتحقق رذته بالغنم في جميع أحكام المضاربة وكذا إن لحق ثم عاد مسلماً قبل أن يحكم بإسلامه هندية والبطلان بالموت أو القتل من وقت الردة هندية لأن المضارب يتصرف للمالك فصارت تصرفه كصرف المالك بنفسه وتصرف مرتد بدون لحاقه موقوف فكذلك تصرف نائبه مكي عن الشمي مزبدار قوله وردة المرأة غير مؤثرة) سواء كانت هي صاحبة المال أو المضاربة إلا أن تموت أو تلحق بدار الحرب فيحكم بلحقها لأن ردتها لا تؤثر في أملاكها فكذلك لا تؤثر في تصرفها من غير الجوهرة (قوله إن علم به) ولو في الحكمي بخلاف الوكيل حيث يغزل في الحكمي وإن لم يعلم لأنه لاحق له بخلاف المضارب أفاده المصنف هذا والذي في الهندية عن العناية تبطل المضاربة بموت رب المال علم بذلك أو لم يعلم حتى لا يملك الشرأ بعد ذلك بما لا المضاربة ولا يملك السفر انتهى وقدم ذكره (قوله مطلقاً) أي وإن لم يكونا عدلين بان كانا فاسقين أو مستورين (قوله أوفضولي عدل) الأوضح أن يقول أو واحد عدل قال المصنف في متفرقات القضاء ولا يثبت عزله أي الوكيل الأبعدل أو مستورين أو فاسقين وقال المصنف والمخالف في باب عزل الوكيل ويثبت ذلك أي العزل بمشاهدة به وبكتاب مكتوب بعزله وإرساله رسولا معزلاً عدلاً

ولا يلزم بدفعه لغرمائه بجري (قوله تبطل) المضاربة
(بموت أحدهما) لكونها وكالة وكذا يقتله
ويجزي بطلان أحدهما ويجتنبون أحدهما
مطابقاً فمستأن في البرازية مات المضارب
والمال نقد تبطل في حق التصرف ولو عرضاً
والمال نقد تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله بيع
تبطل في حق الحكم (بلحق المالك مرئداً)
بغير رض وتقدم (و) بالحكم بلحقه أم لا
فإن عاد بعد لوقته مسليفاً للمضاربة على حالها
حكم بلحقه أم لا بخلاف المضارب (وكذا إن
لأنه لا حق له بخلاف حالها فإن مات أو قتل
المضارب فهي على حالها فإن مات أو قتل
أولئك بدار الحرب وحكم بلحقه على حالها
وما تصرف نافذ وعهده على المالك عند الإمام
يجري (و) المضارب (موقوف وردة المرأة)
فتصرفه أي المضارب موقوف (قوله أي ولم يلحق
لأنها لا تبطل فلم ينفذ بسبب التلف في حقها
غير مؤثرة وبغير رض (لأنه لا ينعزل
إن علم به) بخلاف ما بين مطلقاً أوفضولي عليه
أو رسول غير (والا) يعلم (لا) ينعزل

او ظهر (انما قاسرا) او عيدا صغيرا او كبرا صدقه او كذبه انتهى (قوله ولو حكما) اي ولو كان العزل حكما فانه يشترط
 فيه العلم على ما سلف (قوله ولو حكما) كارتداد مع الحكم بالحق وجنونه مطلقا (قوله فالدراهم والدنانير
 جيمسان) لا يظهر التفريق لانهما قد يكونان جنسا واحدا في كثير من المسائل خلافا لاولى الواو كما في المنع (قوله
 وان نهاء عنها) فلا يملك نهيها كما لا يصح نهيها عن المسافرة في الروايات المشهورة مكي عن الحر (قوله ولا في نقد) اي
 لا يصرف ان كان رأس المال فضة بفضة ولو اوجد كما يفيد عمومها (قوله استحصانا) والقياس لا يبدل
 لان التقدين من جنس واحد من حيث التمنية (قوله لوجوب رد جنسه) الظاهر انه عند التنازع وفي الهندية
 عن الكافي انه ان بيع بها بجنس المال استحصانا وهو يفيد الجوار فان حل على عدم التنازع زال الاشكال (قوله
 ولا تخصيص الاذن) فاداه بقوله آفان وان نهاء عنها (قوله صح) والربح بعد ذلك للعامل كما سلف في الشركة
 (قوله افترقا) اي فسخا المضاربة وانتهت (قوله وفي المال ديون) اي وقد باع المضارب عروضا بثمن لم يقبضه
 من المشتريين (قوله على اقتضاء الديون) اي اخذها واستخلاصها (قوله اذ حينئذ يعمل بالاجرة) لانه كالاجير
 والربح كالاجرة وظاهره ولو كان الربح قليلا قال في شرح الملتقى ومفاده ان نفقة الطلب على المضارب وهذا
 لو الدين في المصروف الا في مال المضاربة قال في الهندية وان طال سفر المضارب ومقامه حتى انت النفقة في جميع
 الدين فان فضل على الدين حسب له النفقة بمقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط (قوله
 لانه حينئذ متبرع) اي ولا يجبر على المتبرع ولهذا لا يجبر الوهاب على التسليم ولا يقال الرد واجب عليه وذلك
 انما يكون بالتسليم كما اخذ لانه قول الواجب عليه رفع الموانع وذلك بالتفلية لا بالتسليم حقيقة ابو السعود
 (قوله لانه غير العاقد) اي والحقوق لا ترجع الا الى العاقد فلا يتمكن المالك من المطالبة الا بالتوكيل فيؤمر
 المضارب به لئلا يضيع حق المالك (قوله وحينئذ) اي حين اذ كان المتبرع لا يجبر على الاقتضاء والاولى
 ان يقول ولهذا كان الوكيل الخ (قوله والسهماء) بكسر السين الاولى وهو الذي يجلب الساع باجر من غير
 ان يستأجره او يضاعف عمل بالاجرة ويجعل ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة فيجبر على طلب الثمن
 انتهى درر (قوله وكذا الدلال) مرق فيهما في القمستانى بان السهماء لم يكن في يده شيء بخلاف البياع انتهى
 اي وهو الدلال (قوله لعدم قدرته عليه) لان التبرأ والببيع لا يتم الا بمساعدة غيره وهو البائع او المشتري
 فلا يقدر على تسليحه انتهى زيلعي (قوله ويستعمله في البيع) انما جازت هذه الحيلة لان العقد يتناول المنفعة
 وهي معلومة ببيان قدر المدة وهو قادر على تسليمه بتسليم نفسه في المدة ولو عمل من غير شرط واعطاء شيئا
 لا بأس به لانه عمل معه حسنة فجازاه خيرا وبذلك جرت العادة وما رآه المسلمون حسنة فاقبلوه عند الله حسن انتهى
 زيلعي (قوله لانه تباع) اي ورأس المال اصل ومصرف المالك الى ما هو تابع اولى كما يصرف الى العفو في الزكاة
 ولان الربح فرع عن رأس المال فلا يثبت له حكم قبل ثبوت اصله انتهى (قوله ولو فاسدة) لانها امانة عند
 الامام وعندها ان كانت فاسدة فالمال مضمون انتهى من (قوله من عمله) اي ولو الهالك من عمله ويقبل قوله
 في هلاكه وان لم يعلم ذلك كما يقبل في الوديعة من (قوله لياخذ المالك رأس المال) فيبدأ برأس المال ثم بالنفقة
 ثم بالربح الا اهم فالاهم اختيار فان فضل شيء اقسما انتهى در منتهى (قوله لما سر) من انه امين فلا يكون
 ضامنا قال الا قطع وقد قال اصحابنا ان مال المضاربة اذا هلك قبل ان يشتري به شيئا بطلت المضاربة لان المضاربة
 تبين فيما وقعت عليه كالوديعة واذا تعينت بطل العقد بهلاكها والقول قول المضارب في هلاكها لانه امين
 فان استهلكها المضارب ضمنها ولم يكن له ان يشتري بعد ذلك شيئا على المضاربة لانه صار صامنا ومن حكم
 المضارب ان يكون امينا ولو استهلكها غيره فاخذها منه جاز له ان يشتري بها على المضاربة لانه لما اخذ عوضها
 صار كائنها اخذ ثمنها انتهى اي كانه باعها واخذ ثمنها اي ولا تنتهي المضاربة بالببيع واخذ الثمن (قوله والمال
 في يد المضارب) نص على المتوهم والافلا لاولى اداد فله رب المال بعد الفسخ ثم استرده وبما في المؤلف يعلم ان تقييد
 الزيلعي الحيلة بتسليم المضارب المال الى ربه اتفقا في نه عليه ابو السعود (قوله لانه عقد جديد) اي وهو لا يوجب
 انتقاص القسمة الاولى كما لو دفع له مالا جديدا حوى (قوله وهذه هي الحيلة) قال في التبيين وهذه هي الحيلة
 فيما اذا خاف المضارب ان يسترد منه الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما في يده من رأس المال اه والله تعالى اعلم
 واستغفر الله العظيم

(فان علم) بالعزل ولو حكما كونه المالك ولو حكما
 (والمال عرض) هو ما كان خلاف جنس
 رأس المال فالدرهم والدنانير جنسان
 ولو نسيته وان نهاء عنها (ثم لا يصرف
 في قنما) ولا في نقد من جنس رأس ماله ويبدل
 بخلافه بد انتصانا لوجوب رد جنسه ولينظر
 الربح (ولا يملك الاذن لانه عزل من وجهه نهي
 بل ولا تخصيص الاذن) يمكن اذا فسخ الشركة
 (بجسلاف) احد الشرى يكون اذا فسخ الشركة
 وماله امتعة (صح) (افترقا وفي المال ديون ويرجع
 المضارب على اقتضاء الديون) اذ حينئذ
 يجبر المضارب على اقتضاء الديون (لا) جبر لانه حينئذ
 يعمل بالاجرة (والا) ربح (لو كان المالك عليه) لانه
 متبرع (و) يؤمر بان (يوكل المالك عليه) بالبيع
 غير العاقد (وحيثئذ) فالتوكيل بالتوكيل
 والمستفيض (كالمضارب) وكذا الدلال
 (والسهماء) يجبر على اقتضاء (فرع) استوجب على
 لانها يعمل بالاجرة لم يجز لعدم قدرته عليه
 ان يبيع ويشترى لم يجز لعدم قدرته عليه
 سئل في البيع زيلعي (وما هلك من مال المضاربة
 في البيع الى الربح) لانه تباع (فان راد الهالك
 يصرف الى الربح) ولو فاسدة من عمله لانه امين
 على الربح لم يقبل (ولو فاسدة من عمله لانه امين
 وان قسم الربح وتبعت المضاربة ثم هلك
 المال او بعضه تراد الربح لياخذ المالك رأس
 المال وما فضل فهو بينهما وان تنص لم يقبل
 لما مر ذكره فهو قول وبقيت المضاربة فقال
 (وان قسم الربح وضخت المضاربة والمال في يد
 المضارب ثم عقدتها هلك المال لم تراد او بقيت
 المضاربة) لانه عقد جديد وهي الحيلة النافذة
 للمضارب

(فصل في المتفرقات)

(قوله لا تقصد الخ) حتى لو اشترى رب المال به شيئا وباع فهو على المضاربة لأن الشرط هو التخليه وقد تحقق
والا بضاعة لو كبل بالتصرف والتصرف حق المضارب فيصح التوكيل به ولو لم يلح ان يكون وكلا لم يكن اخذه
استردا دابل انتقل عمل رب المال الى المضارب وصار كأن المضارب عمل بنفسه فلم ينتقض المضاربة انتهى جوى
(قوله يدفع كل المال) افاد بالدفع ان المضارب لا بد ان يسلم المال اولا حتى لو جعل المال بضاعة قبل ان يتسلمه
لا يصح لأن التسليم شرط فيما انتهى مكي (قوله تقييد الهداية) الاولى الاتيان بالفساء (قوله بضاعة) المراد
بالبضاعة هنا الاستعانة لان الابضاع الحقيقي هنا لا يتأتى لان الربح جميعه فيه لرب المال وليس الامر هنا
كذلك (قوله لا مضاربة) فلو دفعه له مضاربة تبطل الثانية لا الاولى هداية ويكون الربح بينهما على ما شرط جوى
وهو عطف على المعنى كأنه قال وتصح بضاعة لا مضاربة (قوله لما مر) أى من ان الشئ لا يتضمن مثله (قوله
وان اخذه أى المال الخ) قال في المبسوط والحاصل ان كل تصرف صار مستحقا للمضارب على وجه لا يملك
رب المال منعه فرب المال في ذلك يكون معينه له سواء مباشره بامر او غير امره وكل تصرف يتمكن رب المال
ان يمنع المضارب منه فرب المال في ذلك التصرف عامل لنفسه الا ان يكون بامر المضارب فيثبت يكون معينه له
انتهى مكي (قوله ثم ان باع بعرض الخ) قال في حاشية المكي لو باع العروض بنقد ثم اشترى عرضا كان للمضارب
حصته من ربح العروض الاولى لا الثانية لأنه لما باع العروض وصار المال نقدا في يده كان ذلك نقضا للمضاربة
فسر آؤه به بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثلها او بمكييل او موزون و ربح كان بينهما
على ما شرط لان رب المال لا يتمكن من نقض المضاربة مادام المال عروضاً انتهى (قوله لما مر) من انه عامل
لنفسه (قوله واذا سافر) للتجارة او طلب الديون الا ان يزيد على ذلك قدر الدين فلا يجب الزائد كما في المحيط
وما انفقه في الخصومة لتقاضى الدين لا يرجع به في ماله كما في المحيط ايضا (قوله ولو لو باع) قال في الخ وليس
المراد بالسفر هنا السفر الشرعى المقدر بثلاثة ايام بل المراد ان لا يملكه ان يبيت في منزله وان خرج من المصر
وامكنه ان يعود اليه في ليلته فهو كالمصر لا نفقة له انتهى (قوله فطعامه) ولو قاه كهيئة جوى أى معتادة والحم
كما كان يأكل كداروى عن ابي يوسف وانما لا تلزم نفقة غلمان المالك لان نفقتهم كنفقة نفسه وهو لو سافر معه
ليعينه على العمل في مال المضاربة لم يستوجب نفقة في مال المضاربة بهذا السبب فكذا نفقة غلمانه ودوابه
بخلاف غلمان المضارب ودوابه انتهى مبسوط (قوله وركوبه) أى في الطريق شئ وكشف وكذا فاش نومه ماتنى
(قوله بفتح الراء) ويجوز ان يكون بضم الراء على انه مصدر اراد به اسم المفعول وهو الجارى على الالسنة مكي
عن الشافى وكذا اجر خادمه وعلف دابته وامانقة عبيد المالك ودوابه لو سافر بهم المضارب على المالك
لا في مال المضاربة ولو اتفق عليهم المالك نفسه من المضاربة كان استردا لرأس المال لا من الربح انتهى جوى
(قوله ولو بكر آء) هذا يفيد ان له يشترى دابة للركوب فان يشترى اكثرى لزمه الكراء ولو قال اذكر آؤه
كان اوضح (قوله وكل ما يحتاجه عادة) كغسل ثيابه ودهن السراج والمطبخ واجرة الخادم والحمام والحلاق
والدهن في موضع يحتاج اليه فان الشخص اذا كان طويل الشعر وسخ الثياب يعد من الصغار اليك وبقل
معاملوه فصار ما به تكثر الرغبات في المعاملة معه من جلة النفقة انتهى وكل ما يعين المضارب على العمل او يخدم
دابته فنقتهم كنفقته الا فيما افاده المصنف (قوله بالمعروف) واذا جاوز المعروف ضمن الفضل اتقانى وسيأتى
(قوله في مالها) سواء كان المال قليلا او كثيرا جوى لأنه حبس نفسه لاجلها فالنفقة جراء الاحتماس كنفقة
القاضى والمرأه من وان لم يتفق له شرآ متاع في ذلك السفر ابن ملك (قوله لا فاسدة) فنفقة المضارب فيها من مال
نفسه من (قوله كاستبضع ووكيل) فهما متبرعان وفي الاتقانى لا نفقة له استبضع في مال البضاعة لأنه متطوع
فيها الا ان يكون اذن له فيها انتهى (قوله وفي الاخير خلاف) ففى الكافى لا نفقة له لعدم جريان العرف بذلك
وصرح في النهاية بوجوبها انتهى وكأنه لأنه حبس نفسه للمالين فتسكون النفقة على قدرهما وفي ابن ملك
ما يفيدان المعتمد عدم الوجوب فانه نقل الوجوب رواية عن محمد فقط (قوله وان عمل في المصر الخ) لأنه لم يحبس
نفسه لاجل المضاربة بل هو ساكن بالسكن الاصلى (قوله كدوائه) فانه في ماله مطلقا في فاسه الرواية
كما في المعدن سواء كان في الحضرة او السفر لأنه بعارض المرض وقد يمرض وقد لا يمرض فلا يكون من جلة النفقة

(فصل في المتفرقات)
(المضاربة لا تقصد الخ)
تقييد الهداية بالبعض اتقانى غاية (الى المالك)
بضاعة لا مضاربة (لما مر) وان اخذه (الى المالك)
المال (بغير امر المضارب) لأنه عامل لنفسه (وان)
ان كان رأس المال نقدا لان النقض الصريح حقيقته
صار عرضا (لان النقض الصريح حقيقته)
لا يسلم فلهذا الاولى غناية ثم ان باع بعرض بقيت
وان بقدر بطلت لما مر (واذا سافر) ولو باع
(فطعامه ونشربه وكسوته وركوبه) بفتح الراء
ما يركب ولو بكر آء (في ماله) ولو بفتح الراء
التجار بالمعروف (في ماله) ولو بفتح الراء
لأنه اجبر فلا نفقة له كاستبضع ووكيل ونسبك
كافى وفي الاخير خلاف دارا (فنفقته في ماله)
سواء ولد فيه او اتخذه دارا (فنفقته في ماله)
كدوائه على الظاهر اما اذا نوى الإقامة بمصر
ولم يتخذ دارا فله النفقة ابن ملك مالم يأخذ
مالا لأنه لم يجتنبس بماله ولو سافر بماله لم يجتنبس
او خلع بادره او بالبن لرجلين اتفق بالحصة ولذا
مرد ما في جميع ويضمن الزائد على المعروف

الادخل في الثمن والقيمة على الف وقد اشتراء المضارب بخمسمائة فنرب المال يرايح على ما اشترى المضارب ومثلها في الحكم اذا كان الفضل في قيمة المبيع دون الثمن واما اذا كان فيه ما فضل فانه يرايح على ما اشترى به المضارب وحصة المضارب ومثله اذا كان الثمن فيه الفضل فقط بجر (قوله لخروجه عن المضاربة بالفداء) لان الفداء مؤنة الملك فينتقد ربقدره فاذا اخذناه خرج العبد كله عن المضاربة اما نصيب المضارب فلانه صار مضمونا عليه واما نصيب رب المال فبفضاء القاضي بانقسام الفداء عليهم ما لان نضاه بالفداء يتضمن قسمة العبد بينهما لان الخطاب بالفداء يوجب سلامة المقيدي ولا سلامة الا بالقسمة انتهى زيلعي (قوله لتوهم الربح) حينئذ هذه العلة محلها فيما اذا كانت قيمة العبد المأقوال في الجرقيد بقوله قيمته امان لانه لو كان قيمته الفاقديبير الجنسية الى رب المال لان الرقبة على ملكه لا ملك للمضارب فيها فان اختار رب المال المدفع واختار المضارب الفداء مع ذلك فله ذلك لانه يستبقى بالفداء مال المضاربة وله ذلك لان الربح يتوهم كذا في الايضاح فالمراد ان المضارب اراد استبقاء العبد بتمامه للمضارب واما في صورة المصنف فنكل مال من اراد ان يدفع دفع ومن اراد ان يقدي فدى ولا يلزم احدهما ان يفعل فعل الاخر واما مسئلة المصنف قال يرحم في باطاهر لانه يتوهم فتأمل قال في الجرواعلم ان العبد المشتري اذا جنى خطأ لا يدفع بها حتى يحضر المضارب وهرب المال سواء كان الارش مثل قيمة العبد او اقل اراكثر والحاصل انه يشترط حضرة رب المال والمضارب للدفع دون الفداء الا اذا ابي المضارب الدفع والفداء وقيمه مثل رأس المال فرب المال دفعه لتعنته وتمامه فيه (قوله ثم ونم) فيه حذف المعطوف ودخول العاطف على مثله انتهى حموي (قوله ورأس المال جميع ما دفع) يعني لا يكون للمضارب شيء من الربح حتى يصل رب المال الى جميع ما اوصله للمضارب على انه ثمن اما اذا اراد المضارب ان يبيعه مرا بحة لا يرايح الا على الف كما تقدم انتهى شلي (قوله بخلاف الوكيل) الحاصل ان الوكيل اذا قبض الثمن بعد الشراء ثم هلك فانه لا يرجع لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده واما لو دفع اليه قبل الشراء فله ان يرجع مرة لان المدفوع اليه قبل الشراء امانة في يده وهو قائم على الامانة بعده فاذا هلك يرجع عليه مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستيفاء فاذا المصنف فقول الشرح لان يده ثانيا الخ محمول على ما اذا دفع الموكل اليه الثمن اولا اما اذا لم يدفع الا بعد الشراء فلا رجوع اصلا اذا هلك (قوله فالتقول للمضارب) كما لو جاء المضارب بالعين وقال الف مضاربة والف وديعة عندي لفلان او من خالص مالي ورب المال يقول الف درهم رأس المال والف درهم ربح فالتقول قول المضارب بالاتفاق ذكره الفقيه في شرح الجامع الصغير (قوله لان القول في مقدار المقبوض للقابض) لانه احق بمعرفة مقدار المقبوض حموي (قوله كما لو انكره) اي القبض اصلا فالتقول قوله حموي (قوله ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الربح) بان قال رب المال رأس المال الفار وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال الف وشرطت لي نصف الربح (قوله لانه يستفاد من جهته) اي وقد انكر الزيادة وهو لو انكر استحقاق الربح عليه بالكلية بان قال كان المال في يده بضاعة كان القول له فكذا في انكار الزيادة (قوله فقط) اي وليس القول له في قدر رأس المال بل القول فيه للمضارب لانه القابض (قوله فالبيئة بينة رب المال الخ) لان البيئة تثبت الزيادة (قوله وكذا لو قال المضارب) الاولى ان يقول واضع اليد لان المستأئين الاولين اتفقا فيما على عدم المضاربة (قوله هو بضاعة) اي لجميع الربح على (قوله هي فرض) اي وجب الربح على (قوله او وديعة) اتما كان القول له وان كان الربح ليس له منه شيء لما ذكره المؤلف من انه يدعي عليه التملك وهو ينكره (قوله لانه ينكر الضمان) اي ورب المال يدعيه والقول للمنكر فقد خرجت هذه عن قاعده الاختلاف في الوصف لهذه العلة لانها اكثر اذ اتالاتها تثبت عليه ضمان البدل (قوله واما الاختلاف في النوع) الاولى حذف قوله في النوع لانه لا يظهر الا في المسئلة الاخيرة (قوله فان ادعى المضارب العموم) اي في انواع التجارات (قوله او الاطلاق) بان قال اطلقت لي في السفر برا وجر (قوله وادعى المالك الخصوص) اي بنوع من التجارة والمناسب والتقيد لتحسن المقابلة بان قال قيدت لك السفر بالبر (قوله فالتقول للمضارب) لان الاصل في المضاربة العموم اذ المقصود منها الاسترباح والعموم والاطلاق يناسبانه وهذا اذا تنازعا بعد نصرف المضارب فلو قبله فالتقول للمالك كما اذا ادعى المالك بعد التصرف العموم والمضارب الخصوص فالتقول للمالك انتهى در منتي (قوله فالتقول للمالك)

(ولو اشترى بالقيها عبدا بقيته العان فقتل العبد ربحا خطا فتلاثة ارباع الفداء على قدر ملكهما) وربعه على المضارب (على قدر ملكهما) (والعبد يخدم المالك ثلاثة ايام والمضارب يوما) (خروجه عن المضاربة بالفداء لانه لا يرايح) (اختار المالك المدفع والمضارب الفداء لانه لا يرايح) (توهم الربح حينئذ) (اشترى بالقيها عبدا) (وهلنا الثمن قبل النقد) (المضارب الفداء) (امين بل دفع المالك دفع اخرى الى غير نهاية) (ثم ونم) (اي كما هلك دفع جميع ما دفع) (بخلاف الوكيل) (ورأس المال جميع ما دفع) (معه الفان) (لان يده ثانيا يداستيفاء لامة) (دفعت الى الفار ورجعت الفان) (فتسأل) (للمالك دفع العين فالتقول للمضارب) (وقال المالك دفع العين فالتقول للمضارب) (لان القول في مقدار الربح فالتقول لرب المال) (اوضحنا كما لو انكره اصلا) (ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الربح فقط) (لانه يستفاد من جهته) (في مقدار الربح فقط) (وان افادها فالبيئة) (واجمعا اقام بينة تقبل وان افادها فالبيئة) (بينة رب المال في دعواه الزيادة في رأس المال) (وبينة المضارب في دعواه الزيادة في الربح) (قيد الاختلاف بكونه في المقدار لانه لو كان في الضعة فالتقول لرب المال فالتقول للمضارب) (معه الف وقال المالك) (فالتقول للمضارب) (لانه منكر) (وكذا مضاربة بالنصف وقد ربح الفان وقال رب المال) (هو بضاعة فالتقول للمالك) (اي فرض وقال رب المال) (لو قال المضارب) (اي فرض وقال رب المال) (اي بضاعة او وديعة او مضاربة فالتقول لرب) (المال والبيئة بينة المضارب) (لانه يدعي عليه التملك) (والمالك ينكر واما لو ادعى المالك) (الفرض والمضارب المضاربة فالتقول للمضارب)

المقبض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية ضمن سبعة ونصف لان الخمسة الموهوبة مضروبة على القابض
لانه اربعة مشاع يحلل القسمة وهي فاسدة والخمسة التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن
هذه الخمسة والخمسة التي ضاعت نصفها من الهبة فيضمن نصفها فصار المضمون سبعة ونصف قلت وهذا على
غير الصحيح لان الهبة الفاسدة تملك بالقبض وقد سلمه المالك عليه فلا ضمان فيها وكذلك لا ضمان في الوديعة
لما في البرارية دفع اليه الفانصة هبة ونصفها مضاربة فهلكت يضمن حصه الهبة لا حصه المضاربة لانها
امانة وقوله يضمن حصه الهبة انما هو على رواية عدم الملك وهو خلاف المقتضى به اما على المقتضى به فلا ضمان مطلقا
لا في الوديعة ولا في الهبة الفاسدة انتهى حلي بتصرف واصلاح من شرح العلامة عبد البر ويضمن درهمين
ونصفهما من الامانة التي استهلكها والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الابداع)

اصله اوداع وقعت الواو اثر كسرة قلبت بامفصار ابداع انتهى سري الدين واعلم ان الفقهاء يحشون عن افعال
المكلف لكن الفقهاء يعنونون بعض الكتب بها كقولهم كتاب النكاح كتاب البيع والهبة وفي بعضها
بما يتعلق بذلك ككتاب العارية والمأذون والوجه فيه غير ظاهر انتهى درمته في حفظ الامانة يوجب سعادة
الدارين والحياة توجب الشقاء فيهما قال عليه السلام الامانة تيمر الغنى والحياة تيمر الفقر وروى ان زليخا لما
ابشيت بالفقر وايضت عينها من الحزن على يوسف عليه السلام قامت له نادى ايها الملك اصنع كلامي فوقف
يوسف عليه السلام فقال الامانة اقامت المملوك مقام المولود والخيانة اقامت المولود مقام المملوك فسأل عنها
ف قيل انها زليخة فزادها مرحمة عليها انتهى زليخى والابداع والاستداع بمعنى وفي المغرب يقال اودعت زيدا مالا
واستودعته اياه اذا دفعته اليه ليكون عند مفانا مودع ومستودع بالكسر وزيد مودع ومستودع بالفتح والمال
مودع ومستودع اي وديعة انتهى (قوله وهو الامانة) قال الزليخى وحسبكم الوديعة المحفوظ على المستودع
ووجوب الاداء عند الطلب وصيرورة المال امانة في يده وفي حاشية الشلبي مناسبة هذا الكتاب لما تقدم مروت
وهي ان المال الثابت له ان حفظه بنفسه فظاهر وان غيره فوديعة اول الاقرار ثم ذكرت بعده العارية والهبة
والاجارة للتناسب بالترقي من الادنى الى الاعلى لان الوديعة امانة بلا تعليق شئ والعارية امانة مع تعليق منفعة
لكن بلا عوض والهبة تعليق عين بلا عوض وهي الهبة المحضة التي ليس فيها معنى البيع والاجارة تعليق منفعة
بعوض وفيه معنى الزموم وما كلن لازما اقوى مما ليس بلزوم فكان في الكل الترتي من الادنى الى الاعلى (قوله
من الودع) فالزيد مشتق من المجرد قال في الدر المنثور من ودع ودعا اي ترك وكلاهما مستعمل في القرآن
والحديث ذكره ابن الاثير انتهى وفي الزليخى من الودع وهو مطلق الترك قال عليه السلام لينتهن اقوام عن
دعهم الجماعات وليحتمل على قلوبهم وليكن من الغافلين اي عن تركهم اياها وقال الله تعالى ما وعدكم ربك
وما قل قري بالتحفيف والتشديد انتهى وفي مسكين الابداع في اللغة تسليط العبر على الحفظ اي شئ كان مالا
او غيره اه مكنى (قوله كان انفق) عبره لانه لو فتنه ماله تركه فلا ضمان على احد ولو فتنه غيره فلا ضمان على
الفاتق كذا طهرلى ويحمر (قوله فاحذره رجل) اما اذا لم يأخذه ولم يد منه لا يضمن منخ عن الهيطة وهذا ايضا يراه
اذا دنا منه لزمه وان لم يأخذه والعلة تما فيه (قوله بعقبة ماله) اما اذا كان المالك حاضرا لم يضمن في الوجهين
منخ اي في الاخذ وعدمه (قوله لانه بهذا الاخذ) علة لقوله ضمن ووجه كونه من التسليم على الحفظ دلالة ان
المالك يجب حفظ ماله ويجب المعاونة على حفظه فكان امره بالحفظ والمؤلف جعل الدلالة من قبل المودع بالفتح
وهو خلاف الموضوع فلو قال لانه بهذا سلمه على حفظه دلالة لكان اليق (تنبيه) الوديعة مؤتمرة مودعة مستودع
اليها والله ليل على ذلك قوله تعالى وزعموا انهم على البر والتقوى وهو تعاون على البر لان فيه اعانة لصاحبها بحفظ
ماله انتهى شلبي عن الانقضى (قوله والوديعة) قال نوح امندى القياس ودفع يدون البناء لان فجلا يستوى فيه
المذكروا والمؤثرت وانما عدل عنه لانه جعل من الاسماء كذبحة وطبحة فيكون البناء لا لئلا يثبت انتهى (قوله
ما نزل عند الامين) اي الحفظ زاد البر جندى فقط يخرج العارية لانها تترك للحفظ والاتفاق (قوله وهي اخص
من الامانة) لان الامانة اسم لما هو غير مضمون فيشمل جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمستأجر
والموصى بخدمته في يد الموصى له بها والوديعة مودع الحفظ بالايجاب والقبول فكأننا متغايرين اي بالعموم

لا خفاء في ان هذا كما مع ما قبله في الحكم وهو
(كتاب الابداع)
الامانة (هو) لغة من الودع اي التولية وسري
تسليط العبر على حفظ ماله صرح بها اوله
كان انفق زليخى رجل فاحذره رجل بعقبة ماله
لا يضمن (الوديعة) ما نزل عند الامين
وهي اخص من الامانة كما حقيقه المصنف وغيره

والمتخصص والمكسبكم في الوديعة انه يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق ولا يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق
في الامانة انتهى وقد اوسع الكلام في هذا المقام فانه زاد (قوله كقوله رجل اعطى الخ) لو قال كقوله رجل
اعطيتك بعد قوله اعطى كان اوضح لان الايجاب هو قوله اعطيتك على ان قوله اعطى ليس بلازم في التصوير
(قوله بمقتضى الهبة) اي ويقتضى للوديعة وفيه ان احتمال الوديعة في مثل هذه العبارة بعيد جدا لغة وعرفا
فلا اذا عدلوا عن المتبادر الى غيره (قوله نصا ركائية) لا يظهر كونه كتابة لعدم انتقال من اللازم الى الملزوم
ولا عكسه فلوقال صريحا واحتمالا لكان اظهر واجيب بان المراد بالسكنانية ما احتلها او غيرها ككتابة الطلاق
(قوله كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل) قال في الخلاصة لو وضع كتابه عند قوم فذهبوا وتركوه ضمنوا اذا ضاع
وان قام واحد بعد واحد ضمن الاخير لانه تعين للحفظ فتعين للضمان انتهى فهذا من الايجاب دلالة كما انه
من القبول كذلك (قوله دلالة) اي حاله ولو قال لا قبل لا يكون مودعا لان الدلالة لم توجد ذكره المصنف
والاولى ما في شرح المتن حيث قال لان الدلالة لا تعارض الصريح (قوله يبرأ من الثيابي) ولا يكون الجاهل
مودعا مادام الثيابي حاضرا فان كان غائبا فالجاهل مودع انتهى منج وقال في اجابة الخلاصة ليس ثوبا يبرأ
من الثيابي فظن الثيابي انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن وهو الاصح انتهى جوى لانه بترك السؤال والتفحص
يكون مفرطا انتهى ابو السعود (قوله كل ايداعا) هذا من الايجاب والقبول دلالة (قوله وهذا) اي الايجاب
والقبول قال في المنع وما ذكرنا من الايجاب والقبول شرط في حق وجوب الحفظ واما في حق الامانة فتتم
بالايجاب انتهى والمراد بحق الامانة انه لا يكون مضمونا (قوله وان لم يتبل) انظر هل المراد به السكوت عند قول
المالك او عندك او المراد منه ما يعم الرذوه والمتبادر لان السكوت قبول دلالة والمراد في القبول بقسميه فتأمل
(قوله وشراها ما كون المال قابلا الخ) لو قال وشراها اثبات اليد عليها بالفعل لسكان اولى لانه يستفاد منه
اشتراط القبلية من غير عكس ولا يكفي قبول الاثبات لان حفظ الشيء بدون اثبات اليد عليه بالفعل محال
شربلاية (قوله لم يضمن) الاول ان يقول لا يصح لانه اذا وجد بعد ووضعه يده عليه وهلك من غير تعد لم يضمن
فتدبر (قوله ولو عبد صحجور ضمن بعد عتقه) لو بالغافلو فاصرا لضمان عليه اصلا ابو السعود (قوله وهي امانة)
هذا من قبيل حمل العام على الخاص وهو جائز كالانسان حيوان ولا يجوز عكسه لان الوديعة عبارة عن كون
الشيء امانة باستحفاظ صاحبه عند غيره قصد اولا امانة قد تكون من غير قصد والوديعة خاصة والامانة عامة
والوديعة بالعقد والامانة اعم فتشترط فيها اذا هبت الريح بشوب انسان والقتة في حجر غيره وتقدم انه يبرأ عن
الضمان في الوديعة اذا عاد الى الوفاق والامانة غير الا يبرأ عن الضمان بالوفاق (قوله والاداء عند الطلب)
الا اذا كانت سبيقا واراديه قتل آخر ظلمها انتهى درمشتي (قوله واستحباب قبولها) ومن محاسنها اشتغالها
على بذل منافع بدنه وماله في امانة عباد الله واستحبابه الاجر واشتاء جوى (قوله معزنا للزباني) ذكره
في ضمان الاجير وعلل الضمان بان الحفظ واجب عليه مقصودا يبدل انتهى (قوله سواء امكن التجرع عنه ام لا)
وليس منه النسيان كما لو قال وضعت عندي فنسيت وقت بل يكون مفرطا بخلاف ما اذا قال ضاعت ولا ادري
كيف ذهبت فان القول قوله مع يمينه ولا يضمن لانه ان انتهى جوى به صرف (قوله الحديث الدار قطني)
قال في المنع وانما كانت الوديعة امانة لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المستعير غير المغل ضمان ولا على
المستودع غير المغل ضمان والغلول والاغلول الحيانة الا ان الغلول في المغنم خاصة والاغلال عام وهذا
الحديث مسند عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى ملخصا (قوله واشتراط الضمان الخ)
ولو ضمن تسليها صاع ابو السعود (قوله وعياله) تفسير من في عياله اربسكن معه سواء كان في نفقته او لم يكن
والعبر في هذا المسألة الا في حق الزوجة والولد الصغير والعبد لكن يشترط في الولد الصغير ان يقدر على الحفظ
فهو على هذا التفسير ينبغي ان لا يضمن بالرفع الى اجنبي يسكن معه ذكره حفيد السعدي حواشي صدر الشريعة
ويؤيده ما في الوالدية رجل آجر بيتا من داره انسانا ودفع الوديعة الى هذا المستأجر ان كان لكل واحد منهما
علق على حدة يضمن لانه ليس في عياله ولا بمنزلة من في عياله وان لم يكن لكل منهما علق على حدة وكل واحد
منهما يبدل على صاحبه بغير حشمة لا يضمن لانه بمنزلة من في عياله انتهى وفي الخلاصة مودع غاب عن بيته
ودفع مفتاحه الى غيره فلما رجع الى بيته لم يجد الوديعة لا يضمن ويدفع المفتاح الى غيره لم يجعل البيت في يد غيره اه

(وركتها الايجاب صريحا) كما وعدتك
(أو كناية) كقوله رجل اعطى التبر درهم
(أو كناية) هذا ثوب مثلا قال اعطيتك كان
الوديعة ادنى وهو متيقن فصار كناية (أو فعلا)
كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل مودع صريحا
اي ايداع (والقبول من المودع صريحا) كقوله
(أو دلالة) كالوسكت عند جري من الثيابي
دلالة كوضع ثيابه في جام جري من الثيابي
وكقوله لرب الخان ابن اربطها فقال هناك كان
اي ايداع خانية وقسمه بالايجاب برئ عن الضمان
حق الامانة فتتم المقصود برئ عن الضمان
للجاء ب اودعتك المقصود بكون المال قابلا
وان لم يقبل اختيار (أو كناية) كقوله
لانيات اليد ضمن (أو كناية) كقوله
في الهوى لم يضمن (أو كناية) كقوله
لوجوب الحفظ عليه (أو كناية) كقوله
لم يضمن ولو عبد صحجور ضمن بعد عتقه (أو كناية)
امانة (أو كناية) كقوله واستحباب قبولها (أو كناية)
عند الطلب واستحباب قبولها (أو كناية)
فالهلال (أو كناية) كقوله (أو كناية)
معزنا للزباني (أو كناية) كقوله (أو كناية)
ام لا هلك معها (أو كناية) كقوله (أو كناية)
ليس على المستودع غير المغل ضمان (أو كناية)
الضمان على الادب (أو كناية) كقوله (أو كناية)
(أو كناية) كقوله (أو كناية) كقوله (أو كناية)
(أو كناية) كقوله (أو كناية) كقوله (أو كناية)

ما كان في معناه فيما يظهر (قوله اي موت المودع مجهلا) من الوديعة الزائدة من الرهن على مقدار الدين
 فيضمن بالموت عن تجهيل وتكون الوديعة ونحوها كدين الصحة فيحاصص ربهما الغرماء لان اليد المجهولة
 عند الموت تنقلب يد ملك ولانه لما مات ولم يكن حصارا بالتجهيل مستهلكا لها (قوله الا اذا علم) بالبناء للقاعل وضيمه
 للمودع بالفتح قال الحموي في شرحه وقيد في الخلاصة ضمان المودع بموته مجهلا بان لا يعرفها الوارث
 اما اذا عرفها والمودع يعلم انه يعرف مات ولم يبين لا يضمن انتهى وذلك بان سئل عنها فقال عند فلان علمه (قوله
 وما لو كانت عنده) اي عند المورث (قوله الا اذا علمه) اي المودع يعني ان المودع بعد ما دل السارق على الوديعة
 فجاء السارق ليأخذها فغنه فاخذها السارق قهرا لا يضمن قال في الخلاصة المودع انما يضمن اذا دل السارق
 على الوديعة اذا لم يمنع من الاخذ حال الاخذ فان منعه لم يضمن انتهى (قوله ومفاوض) عطف خاص (قوله
 على ما في الاشياء) وعلى ما في شرح الشرنبلالي للوهبانية تسعة عشر (قوله ناظر اودع غلات الوقف) الذي
 في الاشياء الناطرة اذا مات مجهلا غلات الوقف ثم كلام المصنف عام في غلات المسجد وغلات المستحقين وجعل
 البيرى الحكم في الاول اما الثاني فيضمنه وبجث فيه الطرسوسي بجثا ورده الشيخ صالح وبجث بجثا آخر وسياتي
 ذكر ذلك في كلام المؤلف (قوله لان الناطر لومات مجهلا مال البدل ضمنه) اما لو علم ضياعه لا يضمن قال في البحر
 عن الهبيل لوضاع الثمن من المستقبل لا ضمان عليه انتهى وهذا مريح في جواز الاستبدال بالدرهم والدنانير
 فلا يشترط كون البدل عقارا وهو يناقئ ما قدمه في الوقف من اشتراط كون البدل عقارا افاده ابو السعود
 في حاشية الاشياء (قوله على القول بجوازه) حيث جرت به العادة وعليه عمل اهل الروم (قوله وقيد) اي
 صاحب الزواهر هذا البحث في غلة المستحقين كما يفيد كلامه الذي رده على الطرسوسي حيث قال لكن
 يقول العبد الضعيف ينبغي ان يقال اذا مات فجاء على غلة لا يضمن لعدم تمكنه من بيانها فلم يكن حابسا ظلما
 وان مات بمرض ونحوه فانه يضمن لانه تمكن من بيانها ولم يبين وكان مانعا لها ظلما فيضمن انتهى وافاد البيرى
 ان محل عدم ضمان الناطر بما اذا مات مجهلا غلات المسجد اما اذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشروط فانه يضمن
 انتهى ويأتي بحث صاحب الزواهر (قوله ورده ما يجثه في انقع الوسائل) حيث ذكر بحثا تفصيلا فقال ان حصل
 طلب المستحقين منه المال وأخرج حتى مات مجهلا يضمن وان لم يحصل طلب منهم ومات مجهلا ينبغي ان يقال
 ايضا ان كان محمودا بين الناس معروفا بالديانة والامانة لا ضمان عليه وان لم يكن كذلك ومضى زمان والمال
 في يده ولم يفرقه ولم يمنع من ذلك مانع شرعي يضمن قال الشيخ صالح اقول هو لما مات مجهلا فقد ظلم وقصر حيث
 لم يبين قبل موته فكان حابسا لها ظلما فيضمن سواء طلب منه او لا ودخل لكونه محمودا او غير محمود ولو كان
 محمودا البينها قبل موته في مرضه وخلص نفسه فالحسن ما عليه المشايخ الاعلام ثم ذكر بحثه السابق ثم ان هذا
 من المواقف خلط مقام مقام فانه لا خلاف في عدم ضمانه بموته مجهلا غلات المسجد واما اذا مات مجهلا
 استحقاق المستحقين ففيه اختلاف المشايخ وما عليه مشايخ المذهب انه يضمن مطلقا خلافا لتفصيل الطرسوسي
 والحاصل ان بحث الطرسوسي وصاحب الزواهر في غلة المستحقين (قوله لانه لو وضعها في بيته ومات مجهلا
 ضمن) وكذا اذا جن جنونا لارجو برؤه كذا في شرح البيرى معزبان لزانة الاكل ابو السعود (قوله اودع بعض
 الغنية) وذلك انما يكون قبل القسمة ومنها الوصي اذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين ومنها
 الاب اذا مات مجهلا مال ابنه ومنها اذا مات الوارث مجهلا ما اودع عند مورثه وهذه لم يعزها صاحب الاشياء
 لاحد ومنها اذا مات مجهلا ما القته الریح في بيته ومنها اذا مات مجهلا لما وضعه مالكة في بيته بغير علمه كذا
 في الاشياء قال السيد الحموي والصواب بغير امره كما في شرح الجامع اذ يستحيل تجهيل ما لا يعلم ومنها اذا مات
 الصبي مجهلا لما اودع عنده محجورا لانه لم يلتزم بالحفظ وهي الستة ثمان عشرة وكذلك اذا بلغ ثم مات الا ان
 يشهدوا انها في يده بعد البلوغ لزوال المانع وهو الصبي والمعتوه كالصبي في ذلك وذكر البيرى انه اذا مات الصبي
 بعد البلوغ ولم يد رمتي هلك الوديعة ولم يعلم كيف حاله لم يوجب القاضي ضمانا في ماله بالعقد الموقوف حتى
 بقيم المدعي بيته يشهدون انهم راوها في يده بعد البلوغ انتهى (قوله لما نقله المصنف هنا وفي الشركة) ونقله
 صاحب البحر في الشركة (قوله انه يضمن نصيب شريكه) عنانا او مفاوضة ومال المضاربة مثل مال الشركة
 اذا مات المضارب مجهلا لمال المضاربة او للمشتري بما الهاذكره ابو السعود في حاشية الاشياء وفي الخاتمة اذا اقر

في مرضه

(كلاوا دعت) امرأة (كلا فية اقرار سنها الزوج
 جمال او قبض هو رهامنه) فله منعه منها ثلاثا
 بيه بحق الزوج خاتمة (وعند) اي من المتع
 ظلم (موت) اي موت المودع (مجهلا فانه
 يضمن) قصديني في تركته الا اذا علم ان وارثه
 يعلم اذ ضمان ولز قال الوارث انما علمها وانكر
 بغيرها ففسرها وقال هي كذا وانما علمها
 الطالبان فسرهما وما لو كانت عند سوا
 وهلك صدق هذا الوارث اذا دل السارق على
 الا في مسئلة وهي ان المودع اذا دل ضمن خلاصة
 الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن خلاصة
 الا اذا منعه من الاخذ حال الاخذ (كافي سائر
 الامانات) فانها مفاوض (الا في عشر على
 تجهيل كسريك ومفاوض) فانظر اودع غلات الناطر
 ما في الاشياء منها (قوله لا يضمن قيديا لاشياء اي ثمن
 ثمن مجهلا) فلا يضمن قيديا لاشياء اي ثمن
 لومات مجهلا مال البدل فلعين الوقف فانه
 الارض المستبدلة قلت فلعين الوقف فانه
 كالدرهم الموقوفة على الزواهر وقيد من بيانها
 المصنف واقر ابنه في الزواهر ضمن ورد ما يجثه
 بالعبادة فلو جبر ظلما (قوله منها) فاض مات
 مسجون ماندا لها قتيبة (و) منها (قوله فاض مات
 في انقع الوسائل) زاد في الاشياء عند من
 مجهلا لا سوال البنائي) زاد في الاشياء عند من
 اودعها ولا بد من لانه مودع بخلاف مالو
 ومات مجهلا ضمن لانه مودع بخلاف مالو
 اودع غيره لان القاضي ولا بد ايداع مال اليتيم
 على المدة كما في سورة البقرة فاحفظ (قوله منها
 (اذا كان اودع بها مستأجر احد المتفاوضين
 مجهلا) وليس منها مستأجر احد المتفاوضين
 على المدة كما في سورة البقرة فاحفظ (قوله منها
 عن وقف الخاتمة ان الصواب انه يضمن نصيب
 شريكه بموته مجهلا وخلافه غلط

في مرضه انه ربح القاتمات من غير بيان لاضمان الا اذا اقر بوصوله اليه جوى في حاشية الاشياء (قوله واقره
 محشوها) اي اقر الصواب محشوا الاشياء انتهى حلي (قوله فبقي المستثنى تسعة) لخروج الشريك من العشرة
 (قوله الجدة) قلت يفهم من ذكر الاب فان احكامه احكامه الا فيما استثنى وهذه ليست منها (قوله ووصيه ووصي
 القاضي) هماد اخلان في الرضى في كلام الاشياء فلا وجه لزيادة ما ذكر (قوله وستة من المحجورين) اي والسابع
 وهو الصبي المحجور عليه مذكور هنا قلت وهي تعلم من ذكر الصبي (قوله ورق) قال في الظهيرية لوان عبدا
 محجور عليه اردعه رجل مالا ثم اعتقه الولي ثم مات ولم يبين الوديعة فالوديعة دين في ماله سواء شهد الشهود
 بقيام الوديعة بعد العتق ام لا وان مات وهو عبد فلا شيء على مولاه الا ان تعرف الوديعة فترد على صاحبها انتهى
 (قوله والمعتوه كصبي) لا حاجة اليه بعد نقل ما في الشر بنبلالية (قوله وان باغ) اي الصبي ومثله اذا افاق المعتوه
 كما يؤخذ مما سلف (قوله ما ذونا لهما) اي في التجارة كما في البيري عن خزانة الاكل اوفي قبول الوديعة كما في الوجيز
 فان عبارته كما في الجوى فان كان ما ذونا لهما في ذلك ثم مات قبل البلوغ والا فانه ضمننا انتهى ونص في الهندية
 على ضمنا في الصورتين اجماعا (قوله شرح الجوامع) اي الكبير وقوله الوجيز بدل من شرح فان اسمه الوجيز
 (قوله قال) اي الشر بنبلالية فيبلغ اي المستثنى (قوله تسعة عشر) بادخال الشريك فيها (قوله وهي) اي الايات
 الاربعة الاولان لابن وهبان (قوله والعين) مفعول مقدم ليحصر ويحصر اللامين ومعناه يجوز (قوله
 وما وجدت) اي العين الامانة عيناي معينة مشخصة (قوله ثم مفاوض) قد علمت ما فيه (قوله ومودع) بكسر
 الدال (قوله وهو المودع) اي الذي جعل امرا على الجليس فان ذلك له قبل التسعة فالموثر بصيغة اسم المفعول
 (قوله لقت الرشح) اي في تلك الدار شيئا (قوله لوالقاه) بدو الجعزة (قوله ملاك) جمع مالك (قوله به ليس يشعر)
 لوقال وهو ليس يامر بضم الهاء من هول كان اولى لما سبق (قوله جميعها) يعني ان وضى اي واحد من الوالد والجدة
 والقاضي لا يضمن وليس المراد ان الجميع اوصوا اليه (قوله ومحجورا) بانواعه السبعة وهو بالنصب في كلام
 الناطم والاولى الرفع كسابقه ولا حقه (قوله فوارث) بغير نومين (قوله يسطر) خبر مبتدأ محذوف اي وهذا
 يسطر لحفظه ويسطر مخفف (قوله وكذا لو خلطها المودع) خلط مجاورة كفتح بقص اومازجة كفتح بجائع (قوله
 الابكفة) اشارة الى ان المراد ان يتعسر التمييز وان لم يتعذر (قوله ضمها) اي ولا سبيل للمالك عليها وقال
 اذا خلطها بغيرها شر كنه ان شاء لانه لا يمكن الوصول الى عين حقه صورة وامكنه معنى بالقسمة اذا القسمة
 فيما يكال او يوزن افراز فاذا شاء مال الى جانب الهلاك وضمه وان شاء مال الى جانب القيام وشاركه انتهى مكي
 عن الشئني (قوله قبل اداء الضمان) اي المضمون ولم يقتصر وافي اباحة تناول المغصوب على اداء الضمان بالفعل
 بل اما هو او تضمن القاضي او البراء (قوله وصح البراء) اي لو ابرأ المالك صح وسقط حقه من العين والدين
 بجر (قوله ولو خلطه) اي الجيد (قوله ضمته) اي ضمن مثل الجيد (قوله وبكسبه) اي لو خلط ردى الوديعة بجيده
 (قوله شريك) نقل نحوه المصنف عن المجتبي ولعل ذلك في غير الوديعة او قول مقابل لما سبق من ان الخلط
 في الوديعة يوجب الضمان مطلقا اذا كان لا يميز (قوله لعدم التعدي) علة لمحذوف اي ولا يضمن قال في المح
 فان هلك بعضها هلك من مالها جميعا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما كالمال المشترك
 انتهى (قوله ولو خلطها غير المودع) ولو كان في عياله كزوجته وابنه هندية (قوله ضمن الخالط) عند الامام
 وقال ان شاء ضمها الخالط وان شاء اخذ العين وكانا شريكين هندية (قوله ولو صغيرا) لانه من التعدي على اموال
 الناس كالمالك كسر زجاجة الغير فان الضمان عليه (قوله خلطها لا يميز) اي الباقي مع الخلط (قوله خلط ماله بها)
 خلط الجير ضمن الكل البعض بالاتفاق والبعض بالخلط لانه متعدد بالاتفاق منها ومارده باق على ملكه انتهى
 (قوله وانفق ولم يرد) فهلك الباقي لا يضمن لانه حافظ للباقي (قوله وهذا اذا لم يضره التبعض) مرتبط بقوله
 وانفق ولم يرد قال في الجبر وقيد بقوله فرد منها لانه لو لم يرد كان ضامنا لما انفق خاصة لانه حافظ للباقي ولم يتعيب
 لانه مما لا يضره التبعض لان الكلام فيما اذا كانت الوديعة دراهم او دنانير او اشياء من المسكيل والموزون اه
 ولم ارفعا اذا فعل ذلك فيما يضره التبعض هل يضمن الجميع او ما اخذ ونقصان ما بقي فحصر (قوله واذا تعدي
 عليها) اما اذا هلك من غير بعد فلا ضمان وشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن انتهى ابو السعود
 في حاشية الاشياء (قوله زال ما يؤدى الى الضمان) وهو التعدي ولا حاجة الى هذه الزيادة وهو مقيد بما اذا لم

قلت واقره محشوها فبقي المستثنى تسعة
 فلحفظ وزاد الشر بنبلالية في شرحه الوهبانية
 على العشرة تسعة الجدة ووصيه ووصي الثاني
 وستة من المحجورين لان الجبر يشمل سبعة فانه
 اصغر ورق وجون وغفلة ودين وسفه وعنه
 والمعتوه كصبي وان بلغ ثم مات لا يضمن الا ان
 بشهد وانما كانت في يده بعد بلوغه والمانع
 وهو الصبي فان كان الصبي والمعتوه ما ذونا
 لهما ثم ماتا قبل البلوغ والافاقه ضمننا كذا
 في شرح اجماع الوجيز قال فيبلغ تسعة عشر
 وتظم عا طفاء على بيتي الوهبانية يتبين وهي
 وكل امين مات والعين يحصر وما وجدت عينا فدينات تصير
 سوى متولى الوقف ثم مفاوض وهو المودع
 وصاحب دار لقت الرشح مثل ما
 لوالقاه ملاك به ليس يشعر
 كذا والجد وقاضي وصيهم
 جميعا ومحجورا فوارث يسطر
 جميعها او بغيره
 (قوله او مال آحراب كمال) بغير اذن المالك
 (قوله لا يميز) لا يميز (قوله لا يميز) لا يميز
 جبار يزوج مجتبي (قوله لا يميز) لا يميز
 لكن لا يباح تاويلها قبل اداء الضمان وصرح
 الا براء ولو خلطه بردي ضمته لانه عيب
 وبكسبه شريك لعدم مجتبي (وان باذنه اذتركه)
 شركة المالك كالمالك ولو خلطها غير
 انشئ الكسب لعدم التعدي ولو خلطها غير
 المودع ضمن الخالط ولو انفق بعضها فمد مثله لخالط
 خلاصة (ولو انفق) بعضها فمد مثله لخالط
 بالباقي (ولو انفق) بعضها فمد مثله لخالط
 ماله بها فلو اتى التمييز وانفق ولم يرد او بوع
 ودين فاتفق احدهما من ماتفق قط مجتبي

ينقصها الاستعمال فان نقصها من اي النقصان لصيرورتها حاسبا لحزب منها على وجه التعدي كذا في شرح
 شور الاذهان وانما زال الضمان لانه مأمور بالحفظ في كل الاوقات فاذا خالف في البعض ثم رجع الى المأمور به
 كما اذا استأجره للعقد شهر فترك الحفظ في بعضه ثم حفظ في الباقي استحق الاجرة بقدره اهنمخ (قوله اذا لم يكن من
 نيته العود) فلو ليس فوب الوديع عزومه ليللا ومن عزمه ان يلبس منها رانم سرق ليللا لا يبرأ عن الضمان بجر من
 الجنبايات (قوله والمستأجر) بان استأجر دابة الى مكان معين ثم جاوزه ثم عاد اليه لا يبرأ وقيل ان استأجر دابة
 وجائيا يبرأ وان ذاهبا فقط لا يبرأ لان العقد قد انتهى بالوصول الى ذلك المكان وبالعود اليه لا يعود العقد بينهما
 شلي ثم نعتاها هو المفق به ومنهم من جعلها كالمودع اذا كانت مدة الاجارة والا عارة باقية افاده
 في الشر بلاية والدرر (قوله لعلها لا نفسها) وعله البيري بانها مأموران بالحفظ تبعاً للاستعمال
 اي الماذون فيه لا مقصودا فاذا انقطع الاستعمال المذكور لم يبق الحفظ ثابتا فلا يبرأ بالعود انتهى (قوله
 بخلاف مودع) لا حاجة اليه لانه اصل المسئلة المقصود بالذكور ولكن انما ذكره ليظهر عدها ويتضح الاستثناء
 في قوله الا في هذه العشرة (قوله ووكيل يسع) بان استعمال الثوب مثلا الموكل يبيعه ثم ترك وضاع فانه لا يضمن
 (قوله او حفظ) صوته تقدمت قريسا (قوله اواجارة) بان وكاه ليقجره دابته فركبها ثم ترك (قوله او استأجر)
 بان وكاه ليستأجره دابة فاستعملها ثم ترك وهلك والا حسن في التصوير ان يدفع دراهم ليستأجره ليتنا
 فدفعها في استأجره كان ثم استرداها بعينها فهلكت فانه لا يضمن (قوله ومضارب ومستبضع) اذا خالف ودفع
 المال لنفقته ثم عاد الى الوفاق صار مضاربا ومستبضعا ابو السعود عن الشيخ صالح (قوله وشريك عنا نا او مقاضاة)
 فانما يعودان امينين بالعود الى الوفاق ابو السعود (قوله ومستعير رهن) كما اذا استعار عبدا ليرهنه او دابة
 ليرهنها فاستخدم العبد او ركب الدابة قبل الرهن ثم رهن بمال بمثل القيمة ثم قضى المال ولم يقبضها حتى هلك
 عند المرتهن فلا ضمان على الراهن لانه قد برئ عن الضمان حين رهنها فاذا كان امينا خالف فقد عاد الى الوفاق
 اذ مستعير الرهن كالمودع وتسليمها الى المرتهن يرجع الى تحقيق مقصود المعير حتى لو هلك بعد ذلك يصير دينا
 مقضيا فيستوجب المعير الرجوع على الراهن بمثله فكان ذلك بمنزلة الرد عليه حكما انتهى وقدر علمت ان هذه
 المسئلة مقيدة بما اذا تعدي ثم رهن فلواستعار ليرهن فتعدي ولم يرهن وضاعت فالضمان عليه ويكون
 داخلا في حكم المستعير المذكور وفي المصنف وان هذه المسئلة مستثناة من قول المصنف بخلاف المستعير
 كما افاده في شرحه (قوله الا في هذه العشرة) بعد الشريك صورتين (قوله لان يده كيد المالك) علة لمسئلة الوديعة
 المذكورة في المصنف (قوله فاقول له) اي للمالك الان بقيم المودع البينة على العود الى الوفاق والاولى
 التصريح بذلك لدفع اللبس الواقع في العبارة فتأمل (قوله وقيل للمودع) بفتح الدال لانه ينقضي الضمان
 عنه اي ولا يشترط اقامة البينة على العود الى الوفاق وظاهر كلامهم اعتماد الاول (قوله اي بجود الايداع)
 بان قال لم تودعني اما لو قال ليس لك شيء ثم ادعى ردا او تلفا صادق شر بلاية عن جامع الفصولين (قوله حتى
 لو ادعى هبة او بيعا) اي وانكر صحتها لم يملك (قوله فلوسأله عن حالها) بان قال ما حال وديعي عندك
 ليفكره على حفظها بجر والاولى ان يقول لانه الخ بدل القاء وكذا يقال فيجبا ياتي (قوله ونقلها من مكانها
 وقت الانكار) لعل المراد انه زمن الانكار ونقلها وليس المراد نقلها وقت حقيقة لانه لا يتأتى الا في قادر من
 الصور وانظر ما لو كان نقلها سابقا وفي نيته الجود وقد نقل هذا التقييد الشر بلاية عن الناطقي ونقل عن جامع
 الفصولين انه يضمن بمجود الوديعة كالعارية ولو لم يحولها وقوله وكانت منقولا لا حاجة اليه بعد قوله ونقلها
 من مكانها ولو قدمه عليه لكان اولى (قوله لانه لو لم ينقلها وقتها) صادق بعدم النقل اصلا وينقلها بعده وقبله
 والحاصل انه على ما ذكره المصنف انه لا يضمن الا بشرط ان يجحد عند سؤال ردها وان ينقلها وان يكون نقلها
 زمن انكارها وان يكون ممن ينقل وان لا يكون عند الانكار ممن يخاف عليها منه وان لا يحضرها بعد الجود وان
 يكون الجود لمالكها (قوله او ظننت اني دفعتها) اي فانا صادق في قولي لم يكن لدي وديعة (قوله ولو ادعى
 هلا كها قبل جودها حلف الخ) واما اذا اقيمت بينة فقال في الهندية اذا اقام رب الوديعة البينة على الايداع
 بعدما جحد المودع واقام المودع البينة على الضياع فان جحد المودع الايداع بان يقول للمودع لم تودعني ففي هذا
 الوجه المودع ضامن وينتبه على الضياع مردودة سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجود او بعد الجود وان

وهذا اذا لم يضره التبعض (واذا تعدي عليها)
 فان ليس نوب اوركب دابته اياها خذ بعينها (شرد)
 عينه الى يده (حتى زال التبعض زال) ما يودي
 الى (الضمان) اذا لم يكن من نيته العود اليه
 اشباه من شروط النية بخلاف المستعير
 والمستأجر فلو ان الاله لم يبرأ العملها لا نفسها
 بخلاف مودع ووكيل يسع او حفظ او اجارة
 او استأجر ومضارب ومستبضع وشريك عنا نا
 او مقاضاة ومستعير رهن ان شاء والحاصل
 ان الامين اذا تعدي ثم ازاله لا يبرأ ولو كذب
 الا في هذه العشرة لا يبرأ وقيل للمودع عمادية
 في عوده الى الوفاق فالتقول له وقيل للمودع عمادية
 (و) بخلاف (اقراره بعد جوده) اي بجود الايداع
 حتى لو ادعى هبة او بيعا لم يضمن خلاصة وقيد
 بقوله (بعد طلب) ربه (ردّها) فلوسأله عن
 حالها فاجدها ففعلت لم يضمن بجود وقيد بقوله
 (ورفعها من مكانها وقتها) ففعلت لم يضمن
 بجوده لانه لو لم ينقلها وقتها ففعلت (منقولا)
 خلاصة وقيد بقوله (وكانت) الوديعة (منقولا)
 لان الدار لا يضمن بالجود عند هلاكها (ولم يكن
 في الاصح غصب الزبني) فلو كان لم يضمن
 هلاكا من غصب منه عليها (ولم يحضرها بعد
 لانه من باب الحفظ وقيد بقوله (ولم يحضرها بعد
 بجودها) لانه لو جحد هاشم احضرها لم يضمن
 دعم او ديدع فان امكنه اخذها الرذائيل
 ايداع جديد والا ضمنها لانه لم يتم الجود
 وقيد بقوله (لما اكدها) لانه لو جحد هاشم الغريم لم يبرأ
 لانه من الحفظ فاذا تمت هذه الشروط لم يبرأ
 باقراره الا بعد ذلك و برهن عليه قبل
 ثم ادعى ردها برهن انه ردها قبل الجود وقال
 وبرئ (كما لو برهن انه ردها قبل الجود)
 قلط في الجود ونسب او ظننت اني دفعتها
 قبل برهانه ولو ادعى هلا كها قبل جودها

بجد الوديعه بان قال ليس لك عندي وديعه ثم اقام البيئته على الضياع ان اقام البيئته على الضياع بعد الجحود
فهو ضامن وان اقام بيئته على الضياع قبل الجحود فلا ضمان وان اقام بيئته على الضياع مطلقا ولم يتعرضوا لكونه
قبل الجحود او بعده فهو ضامن انتهى (قوله حلف المالك) اي حلفه للقاضي اذا طلب المودع ذلك وذلك عندهم
اقامة البيئته على الضياع من المودع (قوله وكذا العارية) اي اذا ادعى المستعير هلا كها قبل جحوده فان القاضي
يحلقة على العلم الخ (قوله ويضمن قيمته يوم الجحود) وتعتبر القيمة يومه في الزيادة والنقصان من حيث السعر والعين
ان علم القاضي بذلك والاقبل بيئته المودع على التقصن من مخ قال في الخلاصة رجل اودع رجلا عبدا فجعله
المودع قتل في يده ثم اقام المودع بيئته على قيمته يوم الجحود قضى على المودع بقيمته يوم الجحود فان قالوا لا تعلم
قيمه يوم الجحود لكن قيمته يوم الايداع كذا لقضى عليه بقيمته يوم الايداع مكي انتهى (قوله بخلاف مضارب جدد
ثم اشترى لم يضمن خاتمة) الذي في المنع عن الخاتمة المضارب اذا مال لب المال لم يدفع الى شيئا ثم قال بلى قد دفعت
الى ثم اشترى لمال ذكرا ناطقي ان المشتري يكون على المضاربة وان ضلع المال في يده بعد الجحود وقبل الشراء
فهو ضامن والقياس ان يضمن على كل حال وفي الاستحسان اذا جدد ثم اشترى برئ عن الضمان وان جدها
ثم اشترى ثم اقر فهو ضامن والمتاع له انتهى فلو قال المولى بخلاف مضارب جدد ثم اقر ثم اشترى لم يضمن لاصاب
(قوله وله السفر بها) اي برا واجمعوا انه لو سافر بها بحجر يضمن هندية عن غاية البيان (قوله ولو ليس احل) فسر
في الجوهره بما يحتاج في حله الى ظهرا واجر جمال انتهى مكي وفي الهندية عن المضرات الوديعه لو كانت طهرا ما
كثيرا فسافر بها فهلك الطعم فانه يضمن استحسانا انتهى وذكره في المنع ولا يضمن ولو كان الخروج طويلا ومؤنة
الرد على المالك قال في التبيين وما يلزم الامر من مؤنة الرد ضرورة صحة امره فلا يعد ذلك اضراوا به انتهى (قوله
عند عدم نهى المالك وعدم الخوف عليها) قال في الهندية اذا لم يعين مكان الحفظ ولم ينه عن الاتراج نهيا بل
امر به بالحفظ مطلقا فسافر بها فان كان الطريق مخوقا فلهيكت ضمن بالايجاع وان كان امنا ولا حيل لها ولا مؤنة
لا يضمن بالايجاع وان كان لها حيل ومؤنة فان كان المودع مضطرا في السفر به لا يضمن بالايجاع وان كان له يد
من المسافرة بها فلا ضمان عليه قربت المسافة او بعدت وعلى قول ابي يوسف ان بعدت يضمن وان قربت لا هذا
هو المختص والمختار اه (قوله فان له يد من السفر) هذا التفصيل في الصورتين كما افاد ما ذكره بلى (قوله فان سافر
بنفسه ضمن) لانه يمكنه ان يحفظها بعباله وفي الهندية ان امكنه حفظ الوديعه في المصر الذي امر بالحفظ فيها
مع السفر بان يترك عبده في المصر المأمور به او بعض من في عباله فاذا سافر به او حاله هذه ضمن وان لم يمكنه
ذلك بان لم يكن في عياله او كان الا انه احتاج الى نقل العيال فسافر فلا ضمان تارخانية (قوله مثلها او قيمها)
لكن عدم جواز الدفع في التقي بالايجاع وفي المثل خلاف الصالحين فانهم قالوا لا يجوز دفع حظه له (قوله ولودفع
الخ) قالوا اذا دفع لا يكون قسمة اتفاقا حتى اذا هلك الباقي وجع الغائب على الاخذ بحصته وبأخذ حصته منها
اذا ظفر بها منع وفي الهندية فان دفع اليه نصيبه فهلك في يده ثم حضر الاخر فله ان يأخذ ما بقي في يد المودع
فان هلك ما في يد المودع هلك امانة بالايجاع بلا بيع ولو هلك المقبوض في يد القايض فليس له ان يساير له الغائب
فيما بقي غاية البيان (قوله فكان هو المختار) كيف يكون هو المختار مع ان سائر المتون على قول الامام قاله
المقدمي وقال الشيخ قاسم اختار قول الامام ان سني والمحبوب وصدر الشريعة وقد صور الوديعه من اكثر من
واحد في الخاتمة لكن زاد في التصوير قوله وقالوا لا تدفع المال الى احد من احدى حتى يجمع اه فلو لم يقل لا تدفع حتى
يجمع هل يضمن بالدفع اي بناء على الاستحسان ظاهر تقييدهم انه لا يضمن الا ان يأتيا بالوديعه حاملين لها
وسلمها كذلك اما اذا سلمها احدهما بحضرة الاخر فله ان يدفع لمن سلمه وحضور الاخر لا يقتضي كونه مودعا
لجواز ان يكون شاهدا له ونحوه كذا بخط المقدسي جوى (قوله وعدلى رهن) اي العدلين اللذين وضع عندهما
الرهن فهو يفتح العين ثمانية عدل كذلك فانهم يقسمان المثل ويحفظ كل نصيبه فان دفع احدهما الى الاخر ضمن
ما دفع (قوله وكيلي شراء) بان دفع لهما الغائب ثانيا به عبدا اقسما الا ان دفع احدهما نصفه ضمن الدافع
واجمعوا ان المدفع اليه لا يضمن هندية (قوله بخلاف ما لا يقسم) فسر ما يقسم بالمسكيلات والموزونات
ومثلها كل ما لا يتعيب بالتقسيم وما لا يقسم هو ما يتعيب بالتقسيم الحسي انتهى مكي قال السيد الجوى
واذا لم تمكن القسمة فيما لا يقسم كان لهما التهاين في الحفظ كذا في الخلاصة فلو دفعه زائدا على ومن التهاين يتقرر

حلف المالك ما يعلم ذلك فان سلمته ضمنه
وان نكل به وكذا العارية منهاج ويضمن
قيمتها يوم الجحود ان علم الايداع عمادية
بخلاف مضارب جدد ثم اشترى لم يضمن خاتمة
(ر) المودع (له السفر بها) ولو ليس احل دور
عند عدم نهى المالك (و) عدم (الخوف عليها)
بالاخراج فانها لو سافر بنفسه ضمن (الم) بجزان (يدفع)
ضمن والا فان سافر بنفسه ضمن وباهله لا اعتبار
(ولو او عايشا) مثلها او قيمها (ل) بجزان (يدفع)
المودع التاجدهما حظه في غيبة صاحبه
ولو دفع هل يضمن في الدرر نعم وفي المصر
الاستحسان لا فكلان هو المختار (فان اودع
رجل عنده رجلان ما يقسم (ولو دفعه) احدهما
كل نصفه (كرت من نفسه وسبب يضمن ووصيين
وعلى رهن وكيلي شراء (بخلاف ما لا يقسم)
(الحصاحبه ضمن) الدافع (جدا) فان دفع احدهما
لجوه انه يحفظ احدهما بالدين الاخر

انتهى (قوله ولو قال لا تدفع الى عيالك) اي قد دفع اليهم وهلكك لا يضمن لانه لا يمكنه الحفظ مع مراعاة شرطه
وفي الجوى شرط على المودع الحفظ بنفسه لحفظ زوجته هل يضمن للمخالفة او لا والذي يظهر من كلامهم عدم
الضمان انتهى (قوله فدفعه الى ما لا بد منه) هذا انما ينظم في صورة ما اذا منعه عن الدفع الى بعض معين من
عياله لا في التهي عن الدفع الى العيالك مطلقا ثم عدم الضمان فيما اذا دفع الى بعض عياله وقد انتهى عن الدفع اليه
محل اذا كانت الوديعة مما يحفظ في يده من منعه اموالو كانت لا تحفظ عنده عادة فنهاء عن الدفع اليه قد دفع ضمن
كما لو كانت الوديعة فرسا فنعه من دفعها الى امرأته او عقد جوهر فنعه من دفعه الى غلامه ودفع ضمن اقاربه
الزبلي (قوله لم يضمن) لان التقييد غير مفيد لان الدار حرز واحد لا فائدة في تخصيص بعضه دون بعض وما لا فائدة
فنقل الى بيت آخر لم يقطع لعدم هناك الحرز والحرز الواحد لا فائدة في تخصيص بعضه دون بعض وما لا فائدة
في تخصيصه في الامر بسقط في الايداع كالمودع في الصندوق او في الصندوق ولا تحفظ في البيت فحفظ
وكما لو قال في كسك هذا فوضعتها في غيره او في الصندوق او في الصندوق ولا تحفظ في البيت فحفظ
في البيت فانه لا يضمن (قوله والا ضمن) اي وان حفظ عند الروجة او الغلام الذي تمناه عن الدفع اليهما ولمودع
زوجة او غلام آخر وكان البيت الانراقل حفظا بان كان طهره الى الطريق فانه يضمن لانه شغل من العيالك
من لا يؤتمن على المال ولتفاوت البيوت في الحفظ بقي لوامره بالحفظ في داره فحفظ في دار اخرى فالذي ذكره شيخ
الاسلام الضمان وان كانت الثانية امر زوال الذي في شرح الطحاوي اذا كانت الدار التي خباها فيها والدار الاخرى
في الحرز على السواء او كانت التي خباها فيها احرز فلا ضمان عليه سواء انتهت عن الخباها فيها ام لم ينته كذا في المحيط
ولو قال احفظها في هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة اخرى فحفظها في البلدة المنبهة ضمن بالاتفاق انتهى عندية
(قوله لا نالتقييد مفيد) قال في البدائع الاصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا ان كل شرط يمكن مراعاته وبقيده
فهو معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يفيد فهم وهذا انتهى (قوله فيضمن الاول) ادفع الى غير من في عياله
بغير اذن ولا ضرورة كقوله در متقي والما ضمن الاول لانه ترك الحفظ دون الثاني لانه اخذ المال من امين ولم
ينزل الحفظ وهذا قول الامام وعندهما يضمن المالك اياشاء (قوله لا ضمان) لان حفظه لا يقوت مادام في مجلسه
والمالك انما رضى بحفظه ورأيه لا بصورته اه اي والحفظ بالرأى قائم مع قيامه ولو استهلك الثاني الوديعة ضمن
بالاتفاق ولصاحب الوديعة ان يضمن الاول ويرجع على الثاني وان يضمن الثاني ولا يرجع اه (قوله لم يصدق) لان
الايداع الى الغير موجب للضمان فلا يصدق من غير في رفع الموجب (قوله وفي العصب منه يصدق) يعني
لو عصب الوديعة من المودع وهلكت فاراد المالك ان يضمن الغاصب فقال المودع قد رده على وهلك عندي
وقال لا بل هلك عنده فالقول قول المودع لما ذكره من (قوله فكلما هما ضامن) يعني ان للمالك ان يضمن اياشاء
منهما فان ضمن القصار رجوع على القاطع وان ضمن القاطع لا يرجع هذا ما اقتضته القواعد (قوله فلهما تضمين
من شاء) المودع اتعديه بما لم يؤمر بهو المعالج لمباشرته بسبب الهلاك (قوله والا لم يرجع) قال في الهندية فان ضمن
المودع لا يرجع على احد وان ضمن المعالج ان علم انه ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم انها لغيره او ظنها رجع عليه
(قوله بخلاف مودع الغاصب) فله تضمينه لان مودع الغاصب غاصب له اذن المالك ابتداء وبقاء اما مودع
المودع ليس بغاصب فلا ضمان عليه لانه امين استوفى (قوله درر) اه لفي التبيين وعبارته ثم مودع الغاصب
ان لم يعلم انه غاصب رجع على الغاصب قول واحد وان علم فكذلك في الظاهر وحكي ابو اليسر انه لا يرجع واليه
اشار شمس الاثمة ذكره في النهاية (قوله فنسكل لهما) اي انكر وليس لهما عليه بينة فعرض عليه الجين فنسكل
ونسكل من باب دخل بمعنى جبن وقال ابو عبيدة نسكل بالكسر لغة فيه وانكرها الاصمعي شخشا (قوله فهو لهما)
لعدم الاولوية (قوله وعليه الف آخر) لا قرار به اولى به اولئك اياه على اختلاف الاصلين ولا يهاجدا القاضي
بالتصنيف جاز لتعذر الجمع بينهما وعدم الاولوية والاوى عند التساخن ان يقرع بينهما تطيبا لقلوبهما ونفيا
لتهمة الميل فان نسكل للاول لا يقتضي به لينكشاف وجه القضاة هل هو لهما ولا احد هما ولا ضرر عليه في التأخير
لانه لا يقتضي للمتقدم حتى يحلف للآخر (قوله فالا لفلان نسكل له) دون الآخر لوجود الحجة في حقه دون
ولو حلف اياه مغلثا شئ ايهما لعدم الحجة زبلي (قوله اضاعت ام لم تضع) هذا خلاف ما نقلوه في الهندية عن
العمادية وعبارتها لو قال لا ادري اضاعت ام لم تضع لا يضمن ولو قال لا ادري اضاعت ام لم تضع يضمن كذا

(ولو قال لا تدفع الى عيالك او احفظ في هذا البيت
قد دفعه الى ما لا بد منه او حفظها في بيت آخر
من الدار فان كانت بيوت الدار مستوية
في الحفظ) او حرز (لم يضمن والا ضمن) لان
التقييد مفيد (ولا يضمن مودع مودعه
فيضمن الاول قط ان هلكت بعد موارثته
وان قبلها لا ضمان ولو قال المالك هلكت
عند الثاني وقال بل ردها وهلكت عندي
لم يصدق وفي الغصب منه يصدق لانه امين
سراجية وفي المجتبى انصار اذا غلط قد دفع
نوب رجل لغيره فقلعه فكلواها ضامن
ومن محمد اصاب الوديعة شئ فامر المودع
رجلا ليهما ففعلت من ذلك فلهما تضمين
من شاء لكن ان ضمن المالك يرجع على الاول
ان لم يعلم انها لغيره والا لم يرجع انتهى (بخلاف
مودع الغاصب) فيضمن اياشاء واذا ضمن
المودع رجوع على الغاصب وان علم على الظاهر درر
خلاف ما نقله القهستاني والباقي والبرجندري
وغيرهم فتدبر (معه الف ادعى رجلا ان كل
منهما انه له ارضه اياه فنسكل) عن الحلف لهما
فهو لهما وعليه الف الاخر فالقول قول المودع
لا حجة هما ونسكل الاخر فالقول قول المودع
(دفع الى رجل القاطع لم يضمن) اذ لا يلزمه
فلم يصبها حق ضاعت الى الوديعة فقال اصل
ذلك (كما لو قال له اهل اليوم) وهلكت لم يضمن
ولم يفعل حق مضى اليوم (قال) رب
لا الواب عليه التظنية عمادية (قال) فقال
لا الوديعة (المودع ادفع الوديعة الى فلان فقال
دعني وكذب) في الادفع (فلان وضاعت)
الوديعة (صدق المودع مع عيته) لانه امين
سراجية (قال) المودع (ابتداء لا ادري كيف
ذهب لا يضمن على الاصح كما لو قال ذهبت
ولا ادري) (فذهب) فان القول قوله
بخلاف قوله لا ادري اضاعت ام لم تضع

في الفصول العمادية اه قلت وينبغي ان يؤمر بالبحث عنها في الاولى (قوله لا يضمن) اي ان كان للكرم اولاد ارباب
وان لم يكن لهم ارباب يضمن هندية عن المحيط (قوله ان خاف الخ) ظاهره شيعة ان المنظور اليه ما وقع عند المودع
من خوف تلف نفسه او عضوه او حبيسه او اخذ ماله وان كان التمديد مطلقا اما اذا كان صريحا باحدها
فالحكم ظاهر (قوله وان خاف الحبس او القيد) او التجريس كما في الهندية (قوله وان خشي اخذ ماله كله فهو
ه زر) قال في الهندية سلطان هدد المودع بالتلاف ماله ان لم يدفع اليه الوديعة ضمن ان بقي له قدر الكفاية وان اخذ
كل ماله فهو معذور ولا ضمان عليه كذا في خزائن المفتين ولم يبين ما المراد بقدر الكفاية هل كفاية يوم او شهر
او العمر الغالب فيصير (قوله كالمو كان الجابر هو الاخذ بنفسه فلا ضمان) اي من غير تفصيل كما يؤخذ من المخ
(قوله رفع الامر للحاكم) اي على سبيل الاولوية (قوله ليبيعه) وان لم يكن في البلد فاض باعها وحفظ ثمنها هندية
(قوله فهل حال القراءة) نص على المتوهم فلا ضمان بعدها بالاولى (قوله لان له ولاية هذا التصرف) اي وهو
القراءة وسيأتي في آخر العارية مانصه اما كتب العلم فينبغي ان يجوز النظر فيها اذا كانت لا تضر بالنظر والتقليب
ويكون كالاستطلاع بالباطل والاستضاء بالنار لاسيما اذا كان مودعا عادة الناس في ذلك المساهلة والمساهمة
والاحتياط عدم النظر الا بامر وفي الهندية اودع عنده طبقا فوضع المودع الطبق على رأسه فطبع فضاغ ان كان
الوضع على وجه الاستعمال يضمن وان كان على غير وجه الاستعمال لا يضمن وطريق معرفة ذلك ان ينظر
ان كان في الحب شيء نحو الماء والدقيق مما يغطي رأس الحب لاجله كان استعماله وان كان الحب خاليا وفيه
شيء لا يغطي لاجله لم يكن استعماله (قوله وكذا الوضوح السراج) اي سراج الوديعة على المنارة اي على
محل النور اي فانه لا يضمنه اذا تلف (قوله اودع صكا) اي له اما اذا كان لغيره وقد اودعه هو وجاء الذي له الصك
يطالبه فلا يدفعه اليه وعليه الفتوى هندية (قوله وانكر الوارث) اي وارث الطالب (قوله حبس المودع الصك)
لمافيه من الاضرار وقد تقدم نحو هذا في المصنف ولعله محمول على ما اذا كان المكتوب عليه بقرته اذا عرض
عليه والافجع ردا لخط لا يثبت الحق ثم ظاهر كلامه يعم ما لو انكر الوارث لكونه لا يعلم الدفع (قوله لا يبرأ مديون
الميت الخ) الظاهر ان يقيدهم البراءة بما اذا كان الدين مستغرها والوارث غير مؤتمن كما قدمه ما في الوديعة
اذا دفعها المودع الى الوارث حموى (قوله ليس للسيد اخذ وديعة العبد) اي ولو غير مأذون لا يستمال انه مال الغير
الا اذا اقام السيد بينة على انه ماله وقد سلف (قوله الا الوصي) اي وصي القاضى وقد نصبه جابر وامام وصي الميت
فلا يستحق الاجر كما في الاشياء من فن الجمع والفرق في الكلام على اجر المثل وقد علل الولوجي عدم صحة الاجر له
ولو جعله المتوفى له لينقله وصاياه بانه يقبل الوصية صار العمل واجبا عليه والاستحجار على هذا لا يجوز انتهى
واذ في خير الدين ان الاجر يجوز له اذا امتنع عن القيام بالوصية الا باجر لانه متبرع ولا جبر على المتبرع
فاذا جعل القاضى له اجرة مثله في المانع قياسا واستحسانا انتهى وفيه تأمل اذ بعد القبول لا يقال انه متبرع
(قوله اذا عمل) فيستحقان اجرة المثل اشباه (قوله فاعلم منه انه لا اجر للناظر الخ) اي من قوله اذا عمل اي الا اذا كان
مشروطا من جهة الواقف انا هو السعود ووجه العلم انه لا عمل حينئذ (قوله ودافع الفدية ومقارضا)
يعنى دفع الفاء وقال له نصفها قرض عليك والنصف الاخر قراض ومضاربة والرجح على (قوله ويرج القراض)
اي لرب المال خاصة (قوله للشرط جاز) ويجعل النصف بضاعة ونماء النصف القرض للمستقرض لان المضاربة
لما فسدت باشرط كل الرجح لرب المال صارت بضاعة (قوله ويحذر) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
قبض الرجح نفعا واذا علم صحة الشرط فالرجح الحاصل من الالف له ما وانحسر ان عليهما لانهما شريكان في الالف
(قوله قرب المال قد قيل اجدر) اي بقبول قوله وان هلك المال فان كان قبل العمل فلا ضمان عليه لاتفاقهما
على لفظ الدفع وبعد العمل يضمن والقول الثاني ان القول للمضارب وهو الذي جرى عليه المصنف قبيل
الابداع (قوله وفي العكس) بان قال المضارب وقد رجح هو قرض وقال رب المال مقارضة بالثلث مثلا فالقول
قول رب المال ايضا وعلى المضارب البينة (قوله كذلك في الاضاع) بان قال رب المال دفعته بضاعة
والمضارب يدعى القرض فالقول لرب المال (قوله ما يتغير) اي الحكم في هذه الصور (قوله فقد يتصور) بان يجعل
السارق اوتكون هي المقصودة ومعنى يصح يصدق (قوله وتارك) بغير تعيين (قوله لامر) متعلق بشارك
او بصحيفة والصحيفة مثال وهي قطعة من جلد او قرطاس كتب فيه وينبغي تقييد هذا الفرع بما لا يقسم

اولا ادري وضعها اودقنها في داري او موضع
آخر فانه يضمن ولو لم يبين مكان الدفن لكنه
قال سرق من المسكان المدفون فيه لا يضمن
وتامه في العمادية (فروع) هدد المودع او الوصي
على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه
او عضوه فادفع لم يضمن وان خاف الحبس
او القيد ضمن وان خشي اخذ ماله كله فهو معذور
كالمو كان الجابر هو الاخذ بنفسه فلا ضمان
عمادية خيف على الوديعة الفساد ورفع الامر
للمحكم ليبيعه ولو لم يرفع حتى فسد فلا ضمان
ولو اتفق عليها بلا مناص فهو متبرع قرا
من مصنف الوديعة او ارهن هذا التصرف صيرفية
لا ضمان لان له ولاية هذا التصرف صيرفية
قال وكذا لو وضع السراج على المنارة وفيه
اودع صكا وعرف بآء بعض الحق ومات
الطالب وانكر الوارث لا يبرأ مديون الميت
الصك ابدى في الوارث وعلى الميت دين ليس
بذبح الدين الى الوارث وعلى الميت دين ليس
للسيد اخذ وديعة العبد العامل بعينه امانة
لا اجر له لا اجر للناظر اذا عمل لغيره
متعان لا اجر للناظر في المسقف اذا حيل عليه
المستحقون فلينفذ وفي الوهبانية
ودافع الفدية مقارضا
ورج القراض الشرط جاز ويحذر
وان يدعى ذوا المال قرضا وحده
قراضا قرب المال قد قيل اجدر
وفي العكس بعد الرجح فالقول ما يتغير
كذلك في الاضاع ما يتغير
وان قال قد ضاعت من البيت وحدها
يصح ويستخلف فقد يتصور
وتارك في قوم لاسيما صحيفة
قراضا وراحت يضمن المتأخر

فانه اذا كان مما يبيع يكون القائم اولاً مقرطاً لعدم فسخه المودع الحفظ (قوله يضمن المالك) ثم يبيعه المودع
 فتعين للضمان ان انتهى عبد البر فلو قاموا معا ضامنوا جميعاً صرح به قاضي خان (قوله يفتي) المالك بالتمليك
 السوس او الارضة وهي دويبة تأكل الصوف (قوله لم يضمن) لانه حفظ الوديعة كما امر به محيط ويضمن
 بتسديد المليم (قوله وقرض القفار) الخصاصل انه اذا اودعه الوديعة فوضعه في محل لا ثقب فيه فقرضها المليم
 او اخرتها النار ونجست فلا ضمان عليه واما اذا كان في المكان الموضوع فيه الوديعة ثقب قد اطلع عليه
 المودع ان اخبر صاحبها به فلا ضمان عليه وان لم يخبره ولم يفسد يضمن اخذاه صاحب الهنديه (قوله يبيع المالك
 يوثق) اي بالخلاف (قوله ولم يعلم) الواويعني او فينتفي عنه الضمان بسده او باعلام المالك به وان لم يسده لاي
 المالك حيث قد رضى بوضعه فيه على هذا الحال (قوله ويشتري تفصيله) قال الطرسوسي وينبغي ان يكون فيها
 التفصيل لان الامر آثر بين الاعلام للمودع او السد به وهو موجود وان رضاه عبد البر واقره الشرع بل لاي
 (تتمه) مؤنة الرد على المالك لا على المودع سراجية وان نقلها في يده من محلة مؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق
 وكذا اذا سافر فيما يجوز له السفر بها تكون الاجرة على المالك سراج اي اجرة الرد كما يؤخذ من سابقه وانظر
 مؤنة حله لا يخرج حله على المودع او المالك والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب المعارية)

مشروعيها بالكتاب قال الله تعالى ويمنعون الماعون والماعون ما يتعارفونه في العادة وقيل الزكاة فقد ذم
 الله تعالى على منع الماعون وهو عدم اعارته فتكون اعارة مضمونة وبالسنة وهي ما روى البخاري انه عليه السلام
 استعار من ابي طلحة فرسا يسمى المندوب فركبه وبالاجماع فان الامة اجعت على جوازها وانما اختلفوا
 في انما مستحبة او واجبة والاكثر انها مستحبة انتهى ابو السعود (قوله لان فيها تمليكا) اي وايداعا فتكون
 من الوديعة بمنزلة المقرض من المركب والمركب مؤخر عن المقرض ويحتمل ان يكون اشارة الى ما قدمنا في الوديعة
 من انه من باب الترقى والانسب في التركيب ان يقول ذكرها بعد الوديعة لاشتراكهما في الامانة واخرها
 لان فيها تمليكا (قوله النيابة عن الله تعالى في اجابة المضطر) اي ان المستعير مضطر وقال تعالى انهم من يجيب
 المضطر اذا دعا موقدا غائبا المعير فكأنه نائب عن الله تعالى في اجابته وان كان فعل المعير من الله تعالى فلا نيابة
 في الحقيقة ففعلها قد يتحقق بهذا الخلق وورد تخلفوا باخلاق الله (قوله لانها لا تكون الاحتياج) غالبا كالقرض
 (قوله والقرض ثمانية عشر) حقق بعضهم ان ثواب الصدقة اكثر وان اقرأها اكثر كيفا وان كانت في القرض
 اكثر كما قال المناوي تعلقا من الطيبي القرض اسم مصدر والمصدر بالحقيقة الاقراض ويجوز كونه بمعنى
 المقرض قال البلقيني فيه اي في الحديث ان درهم القرض بدرهمي صدقة لكن الصدقة لم يعد منها شيء
 والقرض عاينه درهم فسقط مقابلته وبقي ثمانية عشر ومن ثم لو اقرأه ثمانية عشر واربعة عشر واربعة عشر
 يعارضه حديث ابن حبان من اقرض درهما مرتين كان له كاجر صدقة مرة وجمع بعضهم بان القرض افضل
 من الصدقة ابتداء فامتنازه عنها بصون وجه من لم يعد السؤال وهي افضل انتهى المناوي من عدم رد المال بل
 وعند تقابل الخصومتين ترجح الثانية باعتبار اثر المترتب والحق ان ذلك يحتمل في باخلاف الاشخاص
 والاحوال والازمان وعليه ينزل الاحاديث المتعارضة انتهى (قوله مستددة) وعليه فهي مقسوبة الى العارة
 اسم من الاعارة ويجوز ان تكون من التعاود وهو التناوب. وقيل غير منسوبة بل ياؤها كياء الكرسى واخذها
 من العار بمعنى العيب لان طلبها عيب كما قال الجوهرى وابن الاثير مردود بان العار باقية وهي واوية بالمشتقات
 يقال استعاره منه واستعاره الشيء على حذف من (قوله اشارة الشيء قاموس) قال في المضع عنه اعاره الشيء
 واعاره منه وعاره اياه وتعود واستعار طلبها واعتور والشيء وتعوده وتعلو وروى تدلولوه (قوله تمليك المنافع)
 يشهد لهذا انقسامها بلفظ التمليك وجواز ان يعير ما لا يختلف بالمستعمل وقال الصكرخي انها اياحة قلنا
 لو كانت اياحة لما جاز له ان يعير لغيره لان المباح له ليس له ان يبيع لغيره كالمباح له الطعام ليس له ان يبيع لغيره
 كما ذكره الاتقاني والقول بانها تمليك قول ابي بكر الرازي ومما اجماعنا وهو الضحيح كما في السراج فله ان يملك
 بغير عوض لان تمليك المنافع مشروع بعوض كالاجارة فوجب ان يكون مشروعا بغير عوض ايضا كالاتفاق
 لان ما جاز فيه التمليك يدل جاز فيه التمليك بغير بدل الانسكاح (قوله لزوم الاجاب والقبول) تقدم ان عقد

وان اردت ان تفسر الصوف صيفا فثبت لم
 يضمن وقرض القفار بالعكس يوثق
 ولا يبيد الثقب من بعد علم المالك ما هي ثقب
 ولم يعلم المالك ما هي ثقب
 فقتل بغير اوسدها من قتل
 بغيره كروني في تفصيله كما في قد يرد
 (كتاب المعارية)
 انظرها من الوديعة لان فيها تمليكا وان اشتركا
 في الامانة ويحتمل انها لا تكون الا لاجتماع
 في اجابة المضطر لانها لا تكون الا لاجتماع
 كالمقرض فلذا كانت الصدقة بعشرة والقرض
 ثمانية عشر (قوله) لعل مستددة وتحقق مجازا
 الشيء قاموسا (قوله) عليك المنافع مجازا
 انما بالتمليك انما الاجاب والقبول

التبرع انما يتوقف على الايجاب ولذا قال في الهندية واما وكنتا فهو الايجاب من المعبر واما القبول من المستعبر
فليس بشرط عند اصحابنا الثلاثة استقصا فانتهى (قوله ولو فعلا) كالتعطى كما في القهستاني وفي البحر لو قال
خذ هذا العبد واستعمله واستخدمه من غير ان يستعبره المدفوع اليه لا تكون عارية حتى تكون نفقته على
مولاه انتهى خلاصة ولو استعمله من غير ان يستعبره المدفوع اليه لا تكون عارية حتى تكون نفقته على
بالفعل نعم قد يكون القبول بالفعل كما اذا قال خذ هذا الثوب عارية عندي وخذها وخذها يظهر ان قوله ولو فعلا
يرجع الى القبول فقط (قوله كونه امانة) ان هلك من غير تعد لم تضمن ولو تعدى ضمن بالايجاع (قوله
قابلية المستعبر للانتفاع) شرح فهو الخبز والخبز ير للمسلم ولا بد ان يكون الانتفاع بدون استهلاك عينه فمأوية
الدرهم والدنانير والقلوس وما يكال ويوزن والقطن والصوف والابر يسر والمسلك والكافور قرص اذا اطلق
اما اذا بين جهة كما اذا استعار نحو الدرهم ليعطيه بها الميزان او يزين بهاد كانا او يتعمل بها لا يكون قرصا بل
تكون عارية ولا يستعملها في غير الوجه الذي سمى غاية البيان وفي الهندية واما مشرا تطلبها فانواع منها العقل
فلا تصح الاجارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل واما المبلوغ فليس بشرط حتى تصح الاعارة من الصبي
المأذون ومنها القبض من المستعبر ومنها القابلية المذكورة هنيا (قوله لا تصير اجارة) الاولى لانها تصير به
اجارة وقد نصوا ان الاجارة تنعقد بلفظ الاعارة (قوله يعني لان جهالة العين الخ) ايس في هذا جهالة والا لم يصح
البيع وقد نقل في البحر ان الذي لا يضر في العارية جهالة المنافع اما جهالة العين فضره اذا كانت تنفض
الى المنازعة لما في الخلاصة لو استعار من آخر جارا فقال ذلك الرجل لي جاران في الاصطبل فخذ احدهما
واذهب فاخذ احدهما وذهب به يغتم اذا هلك ولو قال خذ احدهما ابهما شئت لا يضمن انتهى وفي العناية
من الهبة وهذا التملك يصح في المشاع وغيره كالبيع بانواعه يعني الصحيح والفاسد والصرف والسلم فان الشيوخ
لا يمنع تمام القبض في هذه العقود بالايجاع (قوله لانه ودیعة) الاقرب انه اباحة للانتفاع اذ لو سكتان ودیعة
لما جازله الانتفاع بها او يقال انما ودیعة اباح له المالك الانتفاع بها وفي الهندية عن القنية دفعت لك هذا الجار
لتستعمله وتغلفه من عندك عارية انتهى (قوله اي غلظتها) قال في البحر لان الاطعام اذا اضيف الى ملا يؤكل
عينه يراد به ما يستغل منه مجازا لانه محله انتهى ولو قال اطعمتك هذا الجار ورفه عارية الا ان يريد الهبة هندية
وهذا يفيد تقييد الارض بما اذا كان فيها غلة والا فلا صحة لهذا التركيب وفيه ان المراد انه اعارها له ليرزعهما
فانه اذا عبرنا لا اطعمنا اختصت عاريتها بالانتفاع بزراعتها فلا يبنى ولا يغرس كما سيأتي في آخر الكتاب فقوله
اي غلظتها اي تلك ترزعهما وتستغلها (قوله صريح مجازا) قال قاضي زاده الصريح عند علماء الاصول
ما انكشف المراد منه في نفسه فيتناول الحقيقة غير المبهمة والمجازا المتعارف انتهى فالاول اعرتك والشاقي
اطعمتك او شئ (قوله ومختك) اصله ان يعطى الرجل ناقه او شاة ليشرب لبنها ثم ردها اذا ذهب دورها ثم كثر
ذلك حتى قيل في كل من اعطى شيا مختك واذا اراد به الهبة اقامت للعين والاي على اصل وضعه انتهى زيلعي
(قوله لانه صريح) هذا ظاهر في مختك اما جلتك فقال الزيلعي لان هذا اللفظ مستعمل فيهما يقال جلت
فلان فلا ناعلى دابته يراد به الهبة تارة والعارية اخرى فاذا نوى احدهما صح نية وان لم يكن له نية جلت
على الادنى ككيلا يلزمه الاعلى بالشك انتهى وهذا يدل على انه من المشترك فيهما لكن انما اراد به العارية
عند التجرد من النية لا يلزمه الاعلى بالشك (قوله اي مجازا) لا دليل في الشاقي عليه لانه لا يثبت احدهما
الابالية وهي القرينة الحالية (قوله واخذمتك عبدي) انما كان عارية لانه اذن له في الاستخدام (قوله
شهر اجانا) وكذا لو لم يقل شهر او جعله عارية احد قولين وقيل لا يكون عارية ونظائر الهندية اعتماده (قوله سكتي)
مصدر بمعنى الاتامة واسم بمعنى الاسكان قهستاني (قوله تميز) اي ملكتها لك سكتي او حال اي مسكتي
قهستاني (قوله مفعول مطلق) او ظرف اي مدة عمرتك قهستاني وهو ما اشار اليه المؤلف بعد لكنيه من ج احتمالا
باحتمال (قوله تميزه) قال الزيلعي لانه قوله داري لك يحتمل ان يكون له وقتها ويحتمل ان يكون له منفعتها وقوله
سكتي محكم في ارادة المنفعة فيصير المحتمل عليه انتهى ولو قال له هي لك لتسكنها كان تملكها لدار لانه اضاف
التمليك الى رتبة الدار وقوله لتسكنها مشورة فلا يتغيره قضية العقد انتهى اتقاني (قوله ولو مؤقنة) اعلم
ان انواع العارية اربعة احدها ان تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وحكمه ان للمستعبر ان ينفع بها بأي نوع

ولو فعلا وحكمها كونه امانة وشروطها كقابلية
المستعبر للانتفاع وخلوها عن شرط العوض
لانها تصير اجارة وصرح في العمادية بجواز
اجارة لا تنفض للمنازعة لعدم لزومها وجواز
العين لا تنفض للمستعبر وكذا تنفض العاريا
علف الدابة على المعبر وهذا اذا طلب الاستعارة
كسوة فعلى المعبر وخذ واستخدمه من غير ان
قلو قال المولى خذ واستخدمه من غير ان
يستعبره فنقضته على المولى ايضا لانه ودیعة
(ونص بحرنا) لانه صريح مجازا من اطلاق
(اي غلظتها) لانها صريحة في اعطيتك
ارضى على الحال (ومختك) بمعنى اعطيتك
اسم المحل على هذه وجلتك على دابتي هذه
(نوب او جارتى هذه وجلتك الهبة) لانه صريح
اذا لم يرده (مختك) والهبة بها اي مجازا
ففيها العارية بلانته والهبة بها اي مجازا
واخذمتك عبدي (قوله خبر سكتي) تميزاي
(وداري) مستقدا (لن) خبر (سكتي) تميزاي
(وداري) مستقدا (لن) خبر (سكتي) تميزاي
بغيري السكتي (وداري) تميزاي (سكتي) تميزاي
اي اعزتها لك عمرك (و) لعدم لزومها (يرجع
سكتها لتامة عمرك) ولو مؤقنة او فيه ضرر قسطنطين
المعبر في شاه العن بامر المثل كن استعار امانة فندفع
ونبقي العن بامر المثل كن استعار امانة فندفع
ولده وصار لا يا خذ لانه مجازا اجبر المثل
الى القطار

شاه واهي وقت شاه والتماني ان تكون مقيدة فيهما فلا يجاوز ما سماه المعير الا اذا كان خلافا الى خير والناس
 ان تكون مقيدة في حق الوقت مطلقا في الانتفاع والرابع عكسه فلا يتعدى ما سماه المعير انتهى سراج (قوله
 وتماه في الاشياء) حيث ذكر مسثلين فيما قال ولورجع في فرس العازي قبل المدة في مكان لا يقدر
 على الشراء والسكر آله ابرامثل وفيما اذا استعار ارضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصد ولولم يؤقت
 وترك باجر المثل انتهى (قوله لو وضع جذوعه) او ارضا للحفر سرداب (قوله وقيل نعم) مثل المشتري الوارث فيما ذكر
 لكن للوارث ان يأمر برفع الجذوع والسرداب بكل حال انتهى يري اي ولومع شرط القرار وقت وضع الجذوع
 او وقت حفر السرداب بخلاف المشتري حيث لا يتكهن من الرفع مع هذا الشرط انتهى ابو السعود (قوله
 ولا تضمن بالهلاك) ولو في حال الاستعمال وهذا اذا لم يتبين انها مستحقة للغير فان ظهر استحقاقها ضمنها
 ولا رجوع له على المعير لانه متبرع والمستحق ان يضمن المعير ولا رجوع له على المستعير بخلاف المودع والحالة
 هذه حيث يرجع على المودع لانه عامل له بجر (قوله من غير تعد) اما لو تعدى ضمن اجماعا كالو كعها بالبحام
 او دخل المسجد وتركها في السكة فهلكت واستعارها ليركبها فحسبها او اخرجه اليها فحسبها في غير الجبهة المعينة
 فهلكت وكذا اذا استعار نور البحر ارضه فحرقه بشور على منه ولم يجر العادة بذلك فهلك ولو تركه يرمي في المرح
 فضاع ان كانت العادة هكذا لا ضمان وان لم يعلم او كانت العادة مشتركة ضمن ولو نام في المقارة ومقود الدابة
 في يده قسرت ان كان مضطجعا ضمن وان كان جالسا لا يضمن وهذا في غير السفر اما في السفر لا يضمن بالنوم
 مطلقا اذا كان المستعار تحت رأسه او موضوعا بين يديه او حواليه بحيث يعد حافظا عادة بجر (قوله باطل)
 هو ما عليه الاكثر (قوله خلافا للجوهرة) حيث جازمت بصيرورتها معطوبة بشرط الضمان ولم تقل في رواية
 مع ان فيها روايتين انتهى حلي (قوله لان الشيء لا يتضمن ما فوقه) والاجارة اقوى للزومها فلو ملكها لزم لزوم
 ما لا يلزم لو عدم لزوم ما يلزم وهو الاجارة انتهى بجر واما الرهن فانه ايضا له بدنه عند الهلاك والاستهلاك وليس
 له ان يوفي دينه من مال الغير بغير اذنه (قوله فانه لا تؤثر ولا ترهن) للعلة المذكورة (قوله بل ولا تودع) لان
 الشيء لا يتضمن مثله (قوله ولا تعار) لاق العارية اقوى لان فيها تسليم المنافع (قوله بخلاف العارية) اي فانها
 تودع وتعارى مطلقا عند الاطلاق اما عند التقييد بمسئول فليس له ان يعير الا اذا كان الاستعمال لا يختلف
 (قوله على المختار) وهو المفقى به وصحح بعضهم انها لا تودع ويتفرع عليه ما لو ارسلها مع اجنبي فهلكت لا يضمن
 على المفقى به ويضمن على غيره (قوله واما المستأجر) بفتح الجيم (قوله فيؤاجر) اي من غير مؤجره واما من مؤجره
 فلا يجوز ان تخلل ثالث به يعني للزوم تخليك المالك ولا يؤثر جريا كثيرا استأجر (قوله ويعار) فيركب من شاء اذا
 استأجره ويتعين اول راكب كما يأتي (قوله فساكوديعة) فلا يؤجر ولا يرهن ولا يودع ولا يعار (قوله وما لث امر الخ)
 مالك مبتدأ وجله لا يملكه صفة له وقوله وكيل الخ هو الخبر (قوله بدون امر) اي من الاصيل ونصف البيت
 الواو من دون (قوله وكيل) فليس له ان يوكل فيما وكل فيه لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل والناس
 متفاوتون في الاراء وقد رضى برأيه دون رأى غيره ولو اذن له في ذلك جاز (قوله مستعير) اي اذا استعار دابة
 ليركبها ليس له ان يعيرها لغيره الا ان يكون امره بذلك او استعاره ليصل اليه ليس له ان يعيره لغيره بدون امر
 المعير والاصل في ذلك ان العارية اذا كانت مما يختلف باختلاف المستعملين ليس للمستعير ان يعير بدون امر
 المعير وان كانت لا تختلف يجوز (قوله وموجب) بفتح الجيم هو المستأجر بكسر هاء يعنى انه لو استأجر دابة ليركبها
 بنفسه او قبض اليه بنفسه ليس له ان يركب غيره ولا يحمل وكذا ليس له ان يلبس القميص الابامر (قوله
 ركوبا وابسا فيهما) اي في المستعار والمؤجرى للركوب واللبس فيهما فهو منصوب على المفعول لاجله
 والمراد به ما يختلف باختلاف المستعمل (قوله ومضارب) بكسر الراء فليس له ان يضارب بغير اذن (قوله
 ومرتهن) فلا يملك ان يرهن بغير اذن الراهن لانه رضى بحبسه لا بحبس غيره فان فعل فهلك عند الثاني كان
 للمالك ان يضمن ايها ثناء قيمة الرهن فان ضمن الاول لا يرجع على احد وان ضمن الثاني له الرجوع على الاول
 (قوله وقاض يؤمر) اي يستخلف فليس له ان يستخلف بدون الامام (قوله ومستودع) بفتح الدال لا يملك
 الايداع عند اجنبي الا ان يأذن له المالك لان المالك ائتمارضى بيده دون بغيره والايدى تختلف في الامانة (قوله
 مستبضع) لا يملك الا بضاع فان ابضع وهلك كان لرب المال ان يضمن ايها شاء وان سلم وحصل ربح كان لرب

وتماه في الاشياء وفيها معنى اللقنية نالزم العارية
 فيما اذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه فوضه
 ثم باع المعير الجدار ليس للمشتري دفعها وقيل
 نعم الا اذا شرطه وقت البيع قلت وبالقيل جزم
 في الخلاصة والزيادة وغيرها واعتده محشيا
 في تصوير البصائر ولم يتعقب ابن المصنف مكانه
 ارتضا فلم يفتقر ولا تضمن بالهلاك من غير تعد
 وشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن
 خلافا للجوهرة (ولا تؤثر ولا ترهن) لانها لا تؤثر
 لا يتضمن ما فوقه (كالوديعة) فانها لا تؤثر
 ولا ترهن بل ولا تودع ولا تعار بخلاف العارية
 على المختار واما الرهن فساكوديعة وفيها
 ولا يرهن واما الرهن لا يملك فيما تخليك لغيره بدون
 نظم تسع مسائل ولا يقال
 اذن سوى آفة قبض او لا فقال
 نوما لك امر لا يملكه بدو
 ن امره وسكيل مستعير ومقجر
 ركوبا وابسا فيهما ومضارب
 ومرتهن ايضا وقاض يؤمر
 ومستودع مستبضع ومزارع
 اذا لم يكن من عنده البذر يند

المال (قوله وهزارع) أي من اخذ الارض مزارعة وكان البذر من ربه لا يدفعها الى غيره مزارعة بدون امر
 فان كان البذر من قبل المزارع كان له ان يدفع الى غيره مزارعة مطلقا (قوله من عنده) أي المزارع (قوله يبذر)
 بالبناء للمجهول حال من البذر ومن عنده خبر وهو خبر كان وقوله من عنده متعلق به (قوله وما للمساقي)
 ذكره ابن وهبان في فصل المساقاة والمزارعة ووجه المنع ان الدفع الى غيره فيما فيه اثبات الشركة في مال غيره
 بغير اذنه فلا يصح (قوله وان اذن المولى) أي المالك فانه من معانيه (قوله ويتصدق بالاجرة) لانه صار بمنزلة
 الغاصب والغاضب اذا اجر يملك الاجرة ويتصدق بها لانها حصلت بسبب خيئت وهو استعمال مال الغير
 فكان سبيله التصديق اه اتقاني (قوله الخامسة) أي من مسائل النظم المتقدم قرر بها وقد سلف ما فيه (قوله
 اذا لم يعلم بانه عارية في يده) اما اذا علم فلا رجوع لعدم الغرر (قوله مطلقا بلا تقييد) قال في التبيين بانني ان يحمل
 هذا الاطلاق الذي ذكره هنا فيما يختلف باختلاف المستعمل كاللبس والركوب والزراعة على ما اذا قال
 على ان اركب عليها من اشياء كما حل الاطلاق الذي ذكره في الاجارة على هذا انتهى اه اوهام قول المؤلف
 بلا تقييد بالنظر لما لا يختلف لانيتم (قوله يحمل ماشاء) وذلك لانه امره بالانتفاع مطلقا والمطلق يتناول أي
 انتفاع شاء واليه التعين فيفعله ان شاء استعمالها في الركوب او في الحمل عليها وای ذلك فعل لا يمكنه ان يفعل
 غيره بعد ذلك لان المطلق اذا تعين بقيده لا يبقى مطلقا بعد ذلك انتهى شلبي (قوله هو الصحيح) فان ركب
 وعطبت ضمن قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده انه لا يضمن وهذا اصح عندي لان المستعير من المستعير
 اذا لم يضمن بالركوب او اللبس لانه استعمال العين باذن المستعير وتلك فلا ان لا يضمن اذا ركب بعد ذلك بنفسه
 بالطريق الاولى لانه استعماله بالملك لانه لو لم يملك لما ملك غيره واقره الاتقاني (قوله ماشاء) أي أي نوع شاء
 وای فعل تعين (قوله لما مر) من العمل بالاطلاق (قوله وان قيده بوقت) قال في الجرح واذا قيدها بوقت فهي
 مطلقة الا في حق الوقت حتى لو لم يردّها بعد الوقت مع الامكان ضمن اذا هلكت سواء استعمالها بعد الوقت ام لا
 انتهى ولو كانت مقيدة بالمكان فهي مطلقة الا من حيث المكان حتى لو جاوزه ضمن وكذا لو خالف ضمن
 وان كان هذا المكان اقرب من المكان المأذون فيه خلاصة وفي فتاوى قاضي خان اذا استعار دابة الى موضع
 كذا كان له ان يذهب عليها ويحیی وان لم يسم له موضعا ليس له ان يخرج بها من المصر انتهى (قوله لا الى مثل)
 بان استعار دابة ليحمل عليها عشرة اقفزة من حنطة معينة فحمل عليها هذا القدر من حنطة اخرى وليحمل
 عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره (قوله واخير) بان حل قدر هذه الاقفزة المعينة من الشعير فانه
 لا يكون ضامنا لانه انما يعتبر من تقييده ما يكون مقيدا حتى لو سمى مقدارا من الحنطة وزاد فحمل مثل
 ذلك الوزن من الشعير يضمن لانه يأخذ من ظهر الدابة اكثر مما تأخذ الحنطة كذا في النهاية وصحح الولا الجي
 عدم الضمان بجر (قوله مثل العارية) على تقدير رأي (قوله والمعدود المتقارب) مثل الجوز والبيض وكذلك
 الاقطان والصوف والابرسم والمسلط والكافور وسائر متاع العطر التي لا تقع الاعارة على منافعها قرض
 انتهى اتقاني (قوله ضرورة استهلاك عينها) قال في التبيين لان الاعارة اذن في الانتفاع به ولا ينافي الانتفاع
 بهذه الاشياء بالاستهلاك عينها ولا يملك الاستهلاك الا اذا ملكها فاقترضت تملك عينها ضرورة وذلك
 بالهبة او بالقرض والقرض ادناهما ضررا لكونه يوجب رد المثل انتهى (قوله فيضمن المستعير بهلاكها
 قبل الانتفاع) ويصح بيعه من مقرضه لانه باع ملك نفسه ولو اشتراه من مقرضه لا يصح لانه اشترى ملك نفسه
 ولو اشترى ما عليه من قرض صح لانه مقدور التسليم كونه في ذمته وان تقر قاض فمضه بدله ففسد
 للاقتراق عن دين يدين وان تقد في المجلس صح انتهى شلبي (قوله حتى لو استعارها) لوجه للتفريع الا بالنظر
 الى قوله عند الاطلاق (قوله ليعبر الميزان) أي بالذنانير مثلا قال في القاموس وغير الذنانير ورنها واحدا
 بعد واحد وفي المختار وعار المكييل والمواز بن عيار اولانقل غير والمعيار بالكسر العيار (قوله او يزين) بفتح
 الياء من زان وهو متعد ومنه الحديث ما دخل الفرق في شيء الا زانه (قوله كان عارية) لانه امكن العمل
 بحقيقة الاعارة وهو تملك المنافع مع بقاء العين على ملك المبيع (قوله لان الرمي يجري مجرى الهلاك) أي من غير تعد
 للذن فيه فلا يكون ضامنا وذكر في المنع عن الصيرفة استعارتهما ان استعار له فخرودا الحرب لا يصح

قلت والعاشرة
 والمساقي ان يساقى غيره
 وان اذن المولى له ان يساقى
 والمستعير (او من فله ملك ضمنه)
 (فان اجر) المستعير (ولا رجوع له) للمستعير
 (على احد) للتعدى (لانه بالضمان طهرانه اجره لنفسه)
 ويتصدق بالاجرة خلافا للشاقي (او) ضمن
 (المستأجر) سكت عن المرتن وفي شرح
 الوهبانية الخامسة لا يملك المرتن على الاول
 فيضمن والمالك الخيار ويرجع الثاني على الاول
 (ورجع) المستأجر (على المستعير اذا لم يعلم بانه
 عارية في يده) دفعا لضرر الغرر (وله ان يعبر
 ما اختلف استعماله اولاً ان لم يعين) المعبر
 (منفعا) يعبر (ما لا يختلف ان عين) وان
 اختلف لا للتفاوت وعزاه في زواهر الجواهر
 للاختيار (ومثله) أي كالمعار (المؤجر) وهذا
 عند عدم التمي قلوا قال لا يدفع غيرك فدفع
 فملك ضمن مطلقا بلا تقييد (بجمل) ماشاء
 او استأجرها مطلقا بلا تقييد (علا بالاطلاق
 (ويعبر به) الحمل (ويركب) (وضمن بعينه)
 (وايهل) (ولا تعين) مراد (وضمن لم يركب
 ان عطبت حتى لو لبس او اركب غيره لم يركب
 نفسه بعده هو الصحيح كافي (وان اطلق) المعبر
 او المؤجر (الانتفاع في الوقت والنوع) انتفع
 ماشاء (أي وقت شاء لما مر) (وان قيده) بوقت
 او نوع او بهما (ضمن بالخلاف الى شرفه) لا الى
 مثل واخير (وكذا تقييد الاجارة بوجع او قدر)
 مثل العارية (عارية التمين والمكيل (قرض)
 والمعدود المتقارب (عند الاطلاق) المستعير
 ضرورة استهلاك عينها (فيضمن) المستعير
 (بهلاكها قبل الانتفاع) لانه قرض حتى
 لو استعارها ليعبر الميزان او يزين لكان عارية

وان استعار برى الهدف صح لانه في الاول لا يمكن الانتفاع به الا باسمه لانه لا يمكن
الانتفاع بها الا باستهلاك ذلك العين يكون قرضا لا عارية لانه لو غزا في دار الحرب ورمى الى عدو ووقع السهم بينهم
فلا يقدر على تخليصه فيكون مستهلكا فلا يصح قلت (قرد) يصح لانه يمكن الانتفاع به في الحال فانه يحتمل عوده
اليه برى الكفر بعد ذلك وافق (ق خ) بانه يصح ثم قال (هـ) وتصح عارية السلاح وذكري السهم انه لا يضمن
كالقرض لان الرمي يجري مجرى الهلاك (قوله والغرس) بفتح الغين وكسرها مغرب (قوله ويكافئه فلعهما)
وايضا طلب القلع اجيب زيلعي ولا يضمن ما تنقص من البناء والغرس لعدم الغرور عند عدم التوقيت افاده
الز يلعي (قوله فيترك بالقيمة) اي فيضمن صاحب الارض القيمة له ويكون له ويستبد هو بذلك لانه صاحب
اصل انتهى يبين وان رضى رب الارض بالنقص قلعه ما ولا يجبر على العمان (قوله فرجع قبله) يكره الرجوع
للخلف في الوعد قال صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم اتقاني وقيد بقوله قبله لانه لو مضى الوقت
فصاحب الارض يقلع الاشجار والبناء ولا يضمن شيئا عندنا الا ان يضر القلع بالارض فيهلك البناء والغرس
بالضمان ويعتبر في الضمان مقلوعا هندية عن المحيط (قوله ما تنقص البناء والغرس) كذا ذكرى الكثر
والنهاية والذي في الهندية واقصر عليه وذكره الحاكم الشهيد وصاحب المحيط ان المستعير في هذه الصورة بالخيار
ان شاء ضمن صاحب الارض قيمة غرسه وبنائه قائما مبنيا او ترك ذلك عليه ويملكهما باداء الضمان وان شاء اخذ
غرسه وبنائه ولا شيء على صاحب الارض ومحل الخيار اذا لم تنقص الارض بقلعه فان كان مضررا فالخيار
لله ذلك ان شاء انتظر الى مضي المدة فيصير على القلع او يغرم له قيمة البناء والغرس مقلوعا وليس له غير ذلك ولعل
في المسئلةين روايتين او قولين (قوله بان يقوم قائما الخ) اي ويقوم مستحق القلع في هذا الوقت فيضمن صاحب
الارض تفاوت ما بينهما وهو معنى قوله ونعتبر القيمة يوم الاسترداد اي يوم اراد رب الارض استردادها (قوله
فتترك باجر المثل) فاذا احصى الزرع طال به باجر المثل وان لم يعقد وكان الفقيه ابو اسحاق الحافظ يقول انما يجب
الاجرا اذا آجرها منه صاحبها والقاضي ويدون ذلك لا يجب الاجر فان اجر المزارع ضمان اجر المثل وكره القلع
واراد تضمين رب الارض قيمة الزرع اختلف كلام صاحب المتن في موضع قال له ذلك الا ان يرضى وب الارض
يترك الزرع حتى يستحصل وفي موضع قال ليس له ذلك هندية مختصر امريدا (قوله مراعاة العقين) حق صاحب
الارض المعارة لثبوت الرجوع له فيها وحق صاحب الزرع لانه مغرور باذنه له في الزرع (قوله اشار الى الجواز
في المغنى) وهو المختار كما في العباثية (قوله على المستعير) لانه قبض لمنفعة نفسه والرد واجب عليه زيلعي (قوله
ضمنها) هو قول السرخسي واختيار قاضي خان وهو الراجح وفي الكافي ان العارية بعدم مضي المدة تكون
ودبعة ومجمعة في المجتبى حيث قال والصحيح ان رد العارية لا يجب قبل الطلب وبعد يجب انتهى وهو حكم
المودعة في المسئلة قولان معجمان (قوله لان مؤنة الرد عليه) لوجه لذلك بعد كون ماسلف مفرعا عليه
(قوله فتكون كالاجارة) مؤنة الرد على المعير كما هي على الموجب لان هذه اعارة فيها منفعة لصاحبها فانها تصير
مستعونة في يد المرتين وللمعير ان يرجع على المستعير بقيمة فكانت بمنزلة الاجارة بجر (قوله مؤنة الرد عليه)
لانه هو المنتفع بالعين ولوجوبه عليه (قوله وكذا الموير) لان العين المبيعة مقبوضة لمنفعة المالك
لان الاجر له فاذا امسكها المستأجر بعد مضي المدة لا يضمنها ما لم يطالبه صاحبها اهـ ولا يجب على المستأجر
ردها وما يجب عليه التمكن والتخلية فلا يكون عليه مؤنة الرد ولا يقال قبضه كان لمنفعة نفسه فوجب
ان تكون المؤنة عليه لانه انما حصل له منفعة وهي عرض يفنى وما حصل للمو جرين تبقى فكان هو
بالوجوب اولى انتهى زيلعي (قوله والغاصب) لانه يجب عليه نسخ فعله وهو بردها الى مالكها لانه ازال يده
عنهما في ردها برآة ذمته فكان عاملا لنفسه فوجب عليه المؤنة (قوله والمرتين) لان قبضه قبض استيفاء
فكان قابضا لنفسه زيلعي وهو الظاهر وفي شرح الطحاوي للاسبغابي انها على الراهن انتهى شلي (قوله
هذا) اسم الاشارة راجع الى كون مؤنة الرد على الموير يعني انما تكون عليه اذا اخرجها المستأجر باذنه اما اذا
اخرجها بغير اذنه فعلى المستأجر فيكون كالمستعير قال في المنع قال صاحب المحيط هذا اذا كان الانراج
باذن رب المال ولو بلاذن مؤنة الرد عليه مستأجرا او مستعيرا انتهى (قوله بخلاف شركة) اي رذرأس
مال الشركة فيها وفي المضاربة والبضاعة واللاقطه والا بق فانها على صاحب المال منح (قوله قضى بالرجوع)

ولو اعاره قصعة ثوب بقرض ولو فيها ماسطة
فاجارة وتصح عارية الهلاك صيرفية (ولو اعار
الرى يجري مجرى الهلاك صيرفية) للعلم بالمنفعة
ارضا البناء والغرس (قوله لا تقرر انها غير لازمة
(قوله ان يرجع متى شاء) لا تقرر انها غير لازمة
(ويكافئه فلعهما الا اذا كان فيه مضر بالارض
فتترك بالقيمة المذكورة) فرجع قبله (قوله
(وان وقت) العارية (المعير بالمستعير) ما تنقص
قلعهما (ضمن) بالقلع) بان يقوم قائما الخ بجر
البناء والغرس (قوله بان يقوم قائما الخ) بجر
المضاربة وتعتبر القيمة يوم الاسترداد منه قبل
(واذا استعارها للزراعة) فتترك باجر المثل
ان يحصد الزرع وقتها اول المعير اعطيك البذر
مساحة الحقين فلو قال المعير ان يبيع الزرع
وكذلك ان كان لم يثبت لم يجر لان بيع الزرع
قبل نيله باطل وبعد نيله فيه (ومؤنة الرد عليه
الى الجواز في المغنى) مؤنة الرد عليه نهاية
المستعير فلو كانت مؤنة الرد عليه كالاجارة
فكانت ضمنها (لان مؤنة الرد عليه مؤنة
الا اذا استعارها للزراعة) فتكون مؤنة
وهي الحاشية (وكذا الموصى له بالغصص والمرتين)
الرد عليه وكذا المؤجر والغاصب لهم هذا
مؤنة الرد عليهم لحصول المنفعة لهم هذا
لو الانراج باذن رب المال والافقوة رد مستأجر
ومستعار على الذي اخرج اجارة البرازية
بخلاف شركة ومضاربة ردية قضى بالرجوع
مجبى

أي فيها فأنها على الواجب مخ والاولى للمؤلف ان يزيد لفظ فيها (قوله مع عبده) وكذا الورثها الى اصطبل
مالكها ورث العبد الى دار سيده لانه اني بالتسليم المتعارف وهذا لان الاصطبل والدار في يد المالك ولورثهما
على المالك كان يرثهما الى الاصطبل والدار فكان الرد اليهما رداعلى المالك انتهى زبلي (قوله او اجيره
مشاهرة) يعلم منه حكم اجير المسانحة بالاولى (قوله لا مباومة) علاوه بأنه لم يكن في عياله وهو يفيد انه لو كان
في عياله يبرأ لو هلك قبل الوصول من غير تعد ويجزر (قوله او مع عبدا) قال في التبيين وجه الاستحسان
ان كل واحد من المعير والمستعير يحفظ دوايه بسائسه والدفع اليه كالدفع الى صاحبها عادة ولورثهما الى المالك
لدفعها هو الى السائس وحفظه بسائسه كحفظه بنفسه فيكتفى بالتسليم منه الى السائس او من السائس الى
السائس او من السائس الى المالك انتهى (قوله يقوم عليها اولا) لانه يدفع اليه في بعض الاوقات فيكون رضى
المالك موجودا دلالة وقيل لا يبرأ الا اذا ردتها على من يقوم بها (قوله بخلاف نفيس) هذا مفهوم التقييد
بالدابة قال في التبيين وهذا في الاشياء التي تكون في يد الغلمان عادة واما اذا لم تكن في ايديهم عادة كعقد
نؤلؤ ونحوه فردتها المستعير الى غلام صاحبها او وضعها في داره او اصطبله يضمن لان العادة لم تجز به في مثله
انتهى (قوله لتعديه بالا منسالة بعد المدة) حتى اذا هلك في يده ضمن فكذا اذا تركها في يد الاجنبي انتهى زبلي
(قوله والا فالمتعير ارجح) اي الانصو والدفع الى الاجنبي بهذه الصورة بل اطلقنا الضمان بالدفع اليه لا يصح
فانه لا يضمن بالدفع اليه قبل المضي لان له ان يعيره فالولى ان يكون له الوديعة عنده لان الوديعة لا انتفاع بها
فهو ادنى حالا من العارية فلا ضمان فيها بالاولى قلت وهذا يظهر ان التقييد بالاجير والعبد فيما سلف
لا وجه له لانه له ان يرسلها مع اجنبي قبل مضي الوقت ويكون بمنزلة الايداع ولذا مضى الوقت فانه واؤها عنده
وارسالها مع عبده او اجيره مسانحة ثم هلكها قبل الايصال للمالك سواء فاذا لافرق فليجوز (قوله
فيما يملك الاعارة) ظاهره انه لا يودع الا الذي لا يختلف استعماله اذا عيّن كالعارية وليس كذلك قال في التبيين
ولا يختص بشئ دون شئ انتهى لان الكل لا يختلف في حق الايداع وانما يختلف في حق الانتفاع انتهى (قوله
به يفتى) لم يصرح الزبلي بالفتوى وانما قال المختار وصرح بها صاحب البحر فقال وقد تقدم ان المختار الحق به
جواز انه انتهى (قوله فتعين حل كلاهم) اي في الضمان بالدفع الى الاجنبي على هذا اي على ما اذا دفعها له
بعد مضي الوقت (قوله فانه ليس بتسليم) لان الوديعة للمعطي ولم يرض بحفظ غيره اذ لو رضى به لما اودعها عنده
وبخلاف الغصب لانه صار متعديا باثبات يده في العين وبازالة يدها عنها فلا بد من ازالته يده واثبات يدها عنها
وذلك بالتسليم حقيقة اما في الدفع الى الغلام فيضمن بدفع الوديعة الى غلام المالك لا الى غلام نفسه زبلي
مختصرا (قوله للزراعة) قيده لانه لو استعارها لمطلق الانتفاع يكتب اعترفى على الظاهر لانه ادل على العموم
(قوله يكتب المستعير) الظاهر ان هذا على سبيل الاول وعندهما يكتب انك اعترفت لان الاعارة هي الموضوع
لهذا العقد والكتابة بالموضوع اولى وفائدة الكتابة امن بحجود المستعير عند تطاول المدة او موت المعير ومن
المستعير من لزوم الاجر بدعوى المعير انه انما آجره انتهى (قوله انك اطعمتني) بفتح الهمزة لانها وقعت مفعولا
ليكتب فهي مصدرية ويجوز كسرها على معنى انه يكتب هذا اللفظ جوى (قوله فخصص) قال في التبيين لان
الاطعام اذا اضيف الى ما لا يؤكل يعرف منه ان المراد به الاستغلال بالتمكن من الزراعة بخلاف افظ الاعارة
فانها تنظم الزراعة والبناء والمراح ونصب النخيل وعلى هذا ينبغي ان يكتب في كل فصل ما هو ادل على المقصود
فيقول في استئجار الارض انك اطعمتني كذا لا زرعها ما اشاء من غلة اشتهاء والصيف انتهى بتصرف (قوله
العبد المأذون) وكذا الصبي المأذون هندية (قوله يملك الاعارة) لانها من صنيع التجار مخ (قوله ولو اعار عبدا
محجورا عبدا محجورا مثله) قال في الهندية صبي استعار من صبي شيا كالقدوم ونحوه فاعطاه وذلك الشئ لغير
الدافع فهلك في يده ان كان الصبي الاول ماذونا لا يجب على الثاني وانما يجب على الاول لانه اذا كان مأذونا صح
الدفع وكان الهلاك بتسليطه ولو كان ذلك الشئ للاول لا يضمن وان كان الاول محجورا عليه يضمن هذا بالدفع
ويضمن الثاني بالاخذ انتهى والظاهر ان الحكم كذلك في العبد فتم امل الا ان يحمل ما هتأ على ان المدفوع
مال سيد الاول (قوله ضمن الثاني) بالاستهلاك ولا عبرة للاعارة لانها مال الغير مكانه استهلكه من يد صاحبه
(قوله حفظ) الاول الاتيان به مضارعا يمانا ليضبط (قوله والا ضمن) لانه بعد مضيعا انتهى مخ والظاهر

(وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجيره
مشاهرة) لا مباومة (او مع عبدا) اي مشاهرة
يقوم عليها اولا في الاصح (او اجيره) اي مشاهرة
كأنها هلكت قبل قبضها (برئ) لانه اني
بالتسليم المتعارف (بخلاف نفيس) كجوهرة
(وبخلاف الرد مع الاجنبي) اي بان كانت
العارية مؤقتة فخص مدتها بغيرها مع الاجنبي
لتعديه بالا منسالة بعد المدة (والا فالمتعير
يملك الايداع) فويجوز الاعارة (من الاجنبي)
به يفتى زبلي فتعين حل كلاهم على هذا
وبخلاف رد الوديعة ومغضوب الى دار المالك
فانه ليس بتسليم (واذا استعار ارضا) بضم
(الزراعة) يكتب المستعير انك اطعمتني
ارضك لا زرعها) فخصص تسليم البناء
ونحوه (العبد المأذون يملك الاعارة والمحجور اذا
استعار وامسكها يضمن بعدا عن ولو اعار
ضمن) الثاني (للصبي) مثله فاستهلكها
صبي ففسق الذهب منه) اي من الصبي فان
كان الصبي بضبط (مغضوب) من الباس
(لم يضمن) والا ضمن

ان هذا محله ما لم يكن مع الصبي حافظ كخادمه الضابط ما على الصبي والا فلا ضمانات لانه بمنزلة الوديعة ويجوز
(قوله لانه اعارة) علة لقول المصنف لم يضمن والاولى تقديمه على قوله والا ضمن (قوله والمستعير بملكها)
اي فلا يكون مضيعا (قوله وضمن لو نام مضطجعا) قال الكردري في الوجيز نام قاعدا او مضطجعا والمستعير
تحت رأسه او موضوعا بين يديه وبحواليه بعد حافظا انتهى فعله خلاف او يحمل ما فيه على حالة السفر
وما في المصنف على غير حالة السفر كما سلف (قوله ليس للاب اعارة مال طفله) هذا ما عليه العامة واجازه بعضهم
وايس له ان يعير نفس الولد كما ذكره شمس الائمة في شرح كتاب الوكالة (قوله وكذا القاضي) مخالف لما في الهندية
حيث قال وفي شرح يروع الطحاوي للقاضي ان يعير مال اليتيم كذا في الملتقط ولعل الفرق ان القاضي عنده
قدرة الاستيفاء بخلاف الاب لانه لا مصلحة للولد فيه بل يكون ضررا محضا بالهلاك فانها لا تضمن به (قوله
لكن في المجتبى الخ) فهما قولان وعزى في الهندية الاول الى مجموع التوازل والثاني الى فتاوى ابي الليث وله على
وجه الضمان ان ذلك وعد ولا يجب الوفاء به فباخذه يكون متعددا فيضمن ووجه عدمه انه بتعين وقت الاعطاء
يكون آذنا بالاعطاء فيه (قوله جهرا بنته) اي الكبيرة اما لو اشترى لها في صغرها فلا سبيل للورثة عليه ويكون
للبنات خاصة افاده المصنف (قوله به يفتي) وقيل لا يصدق في انه عارية الا ان يشهد بها عند التجهيز وقيل يصدق
مطلقا لانه هو الدافع تمام يقر بالتملك يكون القول قوله وقيل ان كان الاب من كرام الناس واشرافهم لا يقبل
قوله في الاعارة وان كان من اوساط الناس كان القول قوله (قوله وولي الصغيرة) اي اذ زوجها بجهاز (قوله فيما
ذكر) اي في اعتبار العرف وهذا الحكم في الام والولي بحث لابن وهبان قال العلامة عبد البر وفي الولي عندي
نظراي فان الغالب من حاله العارية بخلاف الابوين لمزيد شفتقتهما واسكن حيث كان العرف مستمرا ان الولي
يجوز من عنده فلا نظروا ذكر المصنف في باب المهر ان الام وان حكم الموت كحكم الحياة (قوله
وفيما يرويه الاجنبي) اي من انه اعارة المتوفى هذا الشيء لا يصدق الا ببينة وله ان يحلف الواو ان انكر على العلم
كما هو الحكم في نظائرها (قوله كما لو دعي اذا ادعى الرد) وكذا الوصي اذا ادعى دفع الامانة المعينة
الى ربه او لو انكر لا يمين حوى اما المرتن فلا يقبل قوله في الرد كما في جامع الفصولين (قوله والوكيل) كالوكيل
بالمبيع مثلا اذا ادعى هلاك المبيع او التمن اورد المبيع الى الموكل (قوله وامثالهما) كالعلماء والاشراف قال بعض الفضلاء
اذا ادعى هلاك المبيع او التمن اورد المبيع الى الموكل (قوله وامثالهما) كالعلماء والاشراف قال بعض الفضلاء
يدين ان يقيد بان لا يكون الناظر معروفا بالخيانة كما كثر تقاضا وزمنا تباين يجب ان لا يقتوا بهذه المسئلة حوى
(قوله المرتزقة) كالامام والفراس والوفاد والفرق ان استحقاق نحو الاولاد لم يكن بمقابله عمل فكان صلة محضة
بخلاف استحقاق الامام ونحوه فان له شيها بالاجرة وشبهه الملقى ابو السعود ذلك بما اذا استأجر شخصا للبناء
في الجامع باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه فانه لا يقبل قوله (قوله واقره ابنه) بل قال في حاشية الاشياء
وهو تفصيل حسن خصوصا في زماننا انتهى (قوله الا في الوكيل) الاولى اسقاط في (قوله بقبض الدين) اي من
المدين (قوله اذا ادعى بعد موت الموكل) اما اذا ادعى القبض والدفع للموكل حال حياته فانكر الموكل يقبل
قوله ولو كان فيه ايجاب الضمان على الغير ويقبل قوله ايضا في نفى الضمان عن نفسه فلا يرجع الغريم عليه
لان قبضه منه بالنسبة اليه ثابت سواء صدقه في الدفع او كذبه انتهى ابو السعود (قوله لم يقبل قوله) اذا كذبه
الورثة في القبض والدفع وعدم قبوله حينئذ بالنسبة الى ايجاب الضمان على الميت لان الديون تقضى بامثالها
فبادعائه الدفع اليه يوجب عليه مثل ما قبض ويلتقي قصاصا بما له على المدين وهو لا يملك ذلك لانه يموت الموكل
انعزل عن الوكالة وقد حكى امر الاملاك امتناعه وفيه ايجاب الضمان على الغير فلا يصدق في ذلك وصرحوا
في كتاب الوكالة انه اذا صدق المدين وكيل الغائب في الوكالة صار المال المدفوع اليه امانه لتصديقه عليها
فانتفى رجوعه عليه فلما قام بينة على الدفع للوكيل قبلت وان دفعت الورثة واذا صدقه الورثة في القبض والدفع
فالا من طاهر واذا صدقه الورثة في القبض او ثبت بينة وكذبه في الدفع فالقول قوله لانه مودع بعد القبض
لما نصوا عليه من ان الوكيل بقبض الدين يصير مودعا بعد قبضه فيجوز عليه احكام المودع فاذا صدقه
في القبض صار ومقرين بان المال في يده وديعة (قوله بخلاف الوكيل بقبض العين) هي اصل المسئلة فلا حاجة
الى هذه الزيادة (قوله لانه بنى الضمان عن نفسه) اي وائس المقصود بهذا الايجاب على الموكل (قوله وهو ضمان

بمعاودة والمستعير بملكها (وضعهما) اي العارية
ن يديه فنام مضاعف لم يضمن لو نام جالسا لانه
ذ يغير مضيعا اليها (وضمن لو نام مضطجعا) انكره
لمحفظ (ليس للاب اعارة مال طفله) (طلب) شخص (من)
كذا القاضي والوصي اعطيتك عند اقلها كان
يجل نور عارية فقال اعطيتك عند اقلها كان
اعطته بطلاب واحده بغير اذنه واستعمله
مان (الثور) لانها من عليه خاتمة عن ابراهيم
بن يوسف لكن في المجتبى وغيره انه يضمن (جهز
بنته بما يجوز به مثلها ثم قال كنت اعترتها
لا متعة ان العرف (مما) بن الناس (ان الاب
بما يقع ذلك) الجواز (لمسكا لا اعارة لا يقبل
قوله) انه اعارة لان الظاهر يملكه (فأقول له)
العرف (كذلك) اؤنارة وتارة (فأقول له)
به بقبض كما لو كان اكثر مما يجوز به مثلها
وان القول له انما قال (والام) وولي الصغيرة
(كالاب) فيما ذكر وفيما يدعيه الاجنبي بعد
الموت لا يقبل الا ببينة شرح (كل امين ادعى ابطال
باب المهر وفي الاشياء) (كل امين ادعى ابطال
مانة الى مستحقه اقبل قوله) ببينة (كالمودع
اذا ادعى الرد والوكيل) (الناظر) اذا ادعى
الصرف الى المودع عليهم يعني من الاولاد
والفقير او امانة الهما وما اذا ادعى الصرف الى
وظائف المرتزقة فلا يقبل قوله في حق ارباب
الوظائف لكن لا يضمن ما انكره وله بل يدفعه
فانما من مال الوقف كما بسطه في حاشية اخى زاده
قلت وقد مر في الوقف عن المولى (وسواء
واستحسنه المصنف واقره ابيه لم يحفظ (وكيل
كان في حياته مستحقه او بعده وانه لا يملكه بخلاف
قبض الدين اذا ادعى عدم موت الموكل بخلاف
ودفعه له في حياته لم يقبل قوله (فأقول له)
الوكيل بقبض العين) كوديعة قال دفعها
في حياته وملكته وانكرت الورثة او قال دفعها
اليه فانه يصدق لانه بنى الضمان عن نفسه

مثل المقبوض) الذي يقع به القصاص عما على المديون (قوله قلت وظاهره) أي ما في الولوالجية (قوله لا في حق نفسه) أي فلا يبرأ بدعواه الدفع إلى الميت وهذا غير ظاهر منها بل الظاهر من عبارته أنه لا يصدق في حق الموكل خاصة بقدر سنة تعامله بقوله لأنه لا يوجب الضمان على الميت (قوله أنه يصدق في حق نفسه) أي فيبرأ (قوله لا في حق الموكل) أي فلا يجب عليه شيء حتى يلتقي قصاصا بما على المديون ويلزم من هذا أن المديون لا يبرأ لعدم تصديق الوكيل في حق الموكل وليس للمديون الرجوع على الوكيل حيث صدقه في الوكالة كما سلف (قوله فينبأ بل عند الفتوى) هذا إنما يحتاج إليه إذا كان ظاهرا للولوالجية ما ذكره وليس بظاهرها فيتعين ما أفق به البعض فتأمل (قوله ليس للورثة الرجوع) أي على المستعير الموصى له سواء كانت موقنة أو مطلقة ومحملة إذا كانت تخرج الرقبة من الثلث وقبل بعد موت الموصى فلزم قبل بعده بطلت كما ذكره في الوصية بالخدمة والسكنى (قوله تنفسخ بموت واحد منهما) فلورثة المعير الرجوع وليس لورثة المستعير الانتفاع حتى لو استعملوها فهلكت ضمنوا وهذا فائدة النسخ كما لا يخفى (قوله بغير عينها) أي بان مات مجهلا لها (قوله فالتركة بينهم) أي بين المعير والغرماء بالحصص إن لم يوف التركة بالكل (قوله لأن ردها عليه) أي وهو لا يتمكن من الرد إلا بالجهتي بخلاف الاجارة فان مؤنة الرد على المالك وقرق المحبوبي يفرق آخر وهو أن الاستعارة تملك المنفعة لجلا عوض فهي تبرع والتبرع تجري فيه المسامحة فاما الاجارة فتملك بعوض ومعنى ذلك المضايقة وفي الهندية لو استعار هذا الجمل عليها كذا من الحنطة إلى البلد وهلك الحنطة في الطريق فله أن يركبها إلى البلد وفي العود أيضا إلى منزل المعير اهـ (قوله لا للمساكن) أي فكان به متعديا (قوله لأنه عارية) أي وهلك من غير تعد من المستعير فحذف الشرح محل الافادة (قوله لأن الاعارة تملك بلا عوض) أي وهنا قد جعل له عوضا وهو كون البناء الذي أحدثه المستعير له (قوله وفسدت بجهالة المدة) أي والفاسدة يجب فيها الجرا المثل بالانتفاع وقد حصل والظاهر أن الحاكم كذلك فيما لو علمت المدة لجهالة البدل وهو البناء حال عقد الاعارة (قوله وكذا الوشرط الخراج على المستعير) أي فانها نصير اجارة فاسدة لأن الخراج على المعير فاذا شرطه على المستعير فقد جعله بدلا عن المنافع فقد اتى بمعنى الاجارة والعبرة للمعاني في العقود وتكون اجارة فاسدة لأن قدر الخراج مجهول اما اذا كان خراج المقاسمة فظاهر لأنه بعض الخراج وانما يرج يزيد وينقص واما اذا كان خراجا موطئا فانه وان كان مقدرا إلا أن الأرض اذا لم تحتل ذلك القدر ينقص عنه وجهالة البدل في الاجارة تفسد الاجارة اهـ من عن مجمع الفتاوى (قوله والحيلة) أي في صحة كون الخراج على المستعير (قوله ان يؤجره) أي من اراد العارية (قوله منه) أي من ذلك البدل فانه جائز فانه وكما بادأ ما عليه من مال له عليه انتهى من (قوله ان علم رضى صاحبه) فان علم عدم رضاه ينبغي ان لا يصلحه لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه قال ابن وهبان ولا شك ان خطه ان كان يناسب خط الكتاب وهو يقطع ان الصواب فيما يصلحه واصله لا يكره صاحب الكتاب ذلك ان كان عاقلا وينبغي للمستعير ان لا يكون خطه مناسباً ان يكتب الاصلاح في ورقة ويضعها في الكتاب ويعلم عليه ليعلم به صاحبه فيصلحه لان اصلاح كتب العلم من القرابات والا فلا يفعل فلو فعل ينبغي ان يضمن وان لم يقطع بالغلط راجع اعلم منه او نسخة اصح انتهى ومثل المستعير المستأجر وفي الحديث من تفرق كتاب اخيه بغير إذنه فكأنما ينظر في النار وهو مجهول عند أهل العلم على كتب الرسائل اما كتب العلم فينبغي ان يجوز النظر فيها اذا كانت لا تضرر بالنظر والتقليد وعادة الناس في ذلك المساهلة والمسامحة والاحتياط عدم النظر الا بما انتهى عبد البر (قوله في الوهبانية) في نسخ بالغاء ولا يظهر تفريعه الا بالنظر إلى أول المسئلة وهو قوله استعار كتابا الخ وفي نسخ بالواو وهي ظاهرها وثبت في بعض النسخ بعد البيت الاول وفي معانيها (قوله وإي معيار الخ) صورته ما اذا اعاره ارضا للزراعة فليس لرب الأرض الرجوع قبل الاستحصاء ويلزم المزارع اجرة المثل من وقت الرجوع (قوله وفي غير الرهان التصور) أي ان صورته مثله عدم رجوع المعير في العارية في غير العارية التي استعيرت لترهن فانه لا يرجع المعير فيه او ذلك معلوم (قوله وهل واهب لابن) أي من النسب (قوله يجوز رجوعه) أي رجوع الاب فيما واهب لابنه وصورته وهب لابنه الرقيق شيئا فانه يجوز له الرجوع فيه لان الرقيق لا يملك وتقع الهبة اسيدته فتكون لاجنبي فيثبت له حق الرجوع وتسام هذا البيت ويجوز ان يؤول للعمولة يحظر وصورته استأجر قوم الحبل جنازه وهما لئلا من يحملها بغير اجرة فتحظر هذه الاجارة (قوله وهل مودع ماضيع المال بخسر)

بخلاف الوكيل بقبض الدين لأنه لا يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق وكالة الولوالجية قلت وظاهره أنه لا يصدق لا في حق نفسه ولا في حق الموكل وقد أفق بعضهم أنه يصدق في حق نفسه لا في حق الموكل وجعل عليه كلام الولوالجية فينبأ بل عند الفتوى (فروع) أوصى بالعارية ليس للورثة الرجوع العارية كالاجارة تنفسخ بموت واحد منهما مات وعليه دين وعنده ودعيه بغير عينها فالتركة بينهم بالحصص استأجر بغير إلى مكة فعلى الزهاب وفي العارية على الذهاب والنجى لان ردها عليه استعارة دابة الذهاب فامسكها في بيته فهلكت ضمن لأنه اعارها الذهاب لا للمساكن استقرض نوراً فاعار عليه الاراك لم يضمن لأنه عارية عرفاً استعار ارضاً لبيتي ويسكن واذا خرج فالبناء للمالك فالما لا جبر مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير لان الاعارة تملك بلا عوض فكأنما شرط الخراج على وفسدت بجهالة البدل والحيلة ان يؤجره ارض المستعير ليدل معلوم ثم يامر به بادأ الخراج سنين معلومة بيد المالك وفيه خطأ الصلح ان علم منه استعار كتاباً فوجد فيه خطاً اصلحه ان علم رضى صاحبه فالت ولا يأم بتركه الا في القرآن لان اصلاحه واجب بخط مناسب وفي الوهبانية وينبغي ان اصلاحه مستعيره يجوز اذا مولاه لا يثاثر وفي معانيها واي معير ليس يملك اخذها اعاد وفي غير الرهان التصور وهل واهب لابن يجوز رجوعه وهل مودع ماضيع المال بخسر

مهورته. فودع الموصى فانه اذا اودعه الفاق قال ادفعها الى واحد من ورثتي وسماه له فاستقبل بهدموته يضعف
لبنية الورثة والظاهر ان له الرجوع على من دفع اليه وهذا غير يثبت وصدره ومن غارم اطعام عبد قراضه
وصورته مضارب اشترى هذا بالفسين ومال المضارب المثل فانه بانفاقه عليه يكون متبرعا لانه لم يبق في يده شيء
من المال فالنقطة امتدانة على المال وانه لا يملكها الا ان يرفع الامر الى القاضي فيأذن له فيكون له الرجوع
والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الهبة)

هي من صفات الكمال فان الله تعالى وصف بها نفسه بقوله عز وجل ام عندهم خزائن رحمة ربك العزير الوهاب
والبشر اذا باشرها فقد اكتسب من اشرف الصفات لما فيها من استعمال الصكرم وازالة شبح النفس وادخال
السرو في قلب الموهوب له وايرات المودة والمحبة بينهما وازالة الضغينة والحسد ولهذا من باشرها كان من
المفلحين قال تعالى ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون انتهى تعيين قال الشافعي هي في الاصل مصدر
محذوف الاول معوض هاء التأنيث واصلها واهب بنسكين الهاء وتحريرتها انتهى مكي فوزنها على كعدة عيني
ويتعدى الفعل بنفسه وباللام ومن كفي احاديث كثيرة خلافا لما طرزي في انه خطأ وللتفتازاني في انه عبارة
الفقهية انتهى قهستاني (قوله وجه المناسبة ظاهر) لان ما قبلها تملك المنفعة بلا عوض وهي تملك العين
كذلك انتهى منح وفي الشافعي قد ذكرنا وجه المناسبة في العارية وهو الترفي من الادنى الى الاعلى ولان العارية
كالمفرد والهبة كالمركب لان فيها قليل العين مع المنفعة انتهى (قوله ولو غير مال) قال تعالى فهي في من ذلك
ولها وقال تعالى يجب لمن يشاء ان يبيع لمن يشاء المذكور والاولى ان يقول ولو غير مال (قوله تملك العين
مجانا) هذا المذهب غير مانع اذ يصدق على الوصية فانها تملك العين بلا عوض والصدقة وغيرهما اللهم الا ان
يقال ان المصنف جرى على طريقة المتقدمين من جواز التعريف بالاعم والاخص انتهى مري الدين عن
المجتبي وزاد ابن كمال قوله للمالك لاخراج الوصية ونزع الاباحة والعارية والاجارة والبيع وهبة الدين
من عليه فانه اسقاط وان كان بافظ الهبة منح (قوله اي بلا عوض) الاولى اي بلا شرط عوض قال المصنف
اي بلا شرط عوض لان عدم عوض شرط فيه لينتقض بالهبة بشرط العوض انتهى اقول قد صرح المحوى
في شرحه بان ما ذكرنا حاجة اليه لان التعريف للهبة المطلقة لا يطلق الهبة واطال في بيانه وهو الحق انتهى
مكي (قوله فان امره بقبضه صحت) ظاهره انه ليس بوكيل عنه في قبضه والذي في المحيط لو وهب ديناه على
رجل وامره ان يقبضه قبضه جازت الهبة استحقاقا فيصير قابضا للواهب بحكم النيابة ثم يصير قابضا لنفسه
بحكم الهبة انتهى بصر قال السيد المحوى عنه يعلم ان نصيبر معلومه المتجسد للغير بعد فراغه له غير صحيح مالم
يأذنه بالقبض وهي واقعة الفسوى انتهى ومنه فيما يظهر بيع اوراق الجاهلية ولو لم يكن عليه ميري فانه غير
مديون لمعين ولعدم تعيينه لقضاء هذه الجاهلية (قوله ارادة الخير للواهب) يقصد به ادفع شر الموهوب له
وقد يراد به الخير للموهوب له وقوله ومحنة اي من الموهوب له للواهب (قوله دينوي) بضم الدال وكسرها
كاهما في دنيا (قوله واخرى) اي وهو الثواب ان حسنت النية وحذفه ليعلم به وصرح به في شرح الملتقى
فقال او الاخرى كالنعيم المقيم (قوله يجب على المؤمن) الذي تفيد هذه العبارة ان هذا التعليم فرض عين
(قوله اذ حب الدنيا الخ) علة لحذوف تقديره ولا يتركه من غير تعليم ماذ كرفيتب على حب الدنيا وهو مذموم
اذ هو رأس كل خطيئة اي فهذا التعليم يخص من هذه الافة (قوله وقبولها سنة) اي الاعراض كان علم انه
مال حرام او انه يمتن عليه بما اهداه اليه (قوله تهادوا) بفتح الدال وضمها خطأ والاصل ان فعل الامر اذا لحقته
واو الجماعة ينظر الى مضارعه فان ختم بالث كيتهادى يفتح ما قبل الواو وان ختم بياء كيرى او واو كيدعوى يضم
ما قبلها (قوله العقل) اي ولو حكا فتصح هبة السكران افاده ابو السعيد (قوله فلا تصح هبة صغير) والاولى
ذكر المجنون (قوله ولو مكاتباً) او مديرا او ام ولد ومن في رقبته شيء من الرق هندية (قوله ان يكون مقبوضا)
فلا ينبت الملك للموهوب له قبل القبض هندية وفي الزيلعي واما القبض فلا بد منه لثبوت الملك اذا لجواز ثابت
قبل القبض بالاتفاق انتهى مري الدين وهذا يفيد ان القبض شرط لثبوت الملك لا للصحة خلاف ما يعطيه
كلام المصنف (قوله غير مشاع) هذا شرط الجواز في محتمل القسمة لافي غيره كما يأتي (قوله غير مشاع)

(كتاب الهبة)
(هو لغة التفضل على)
وجعلنا نسبة ظاهره
التعريف لو غير مال وشرا (تمليك العين مجاناً)
اي بلا عوض لان عدم عوض شرط فيه
واما تملك الدين من غير من عليه الدين فان
امر به بقبضه صحت الرجوع عنها الى هبة العين
وسمى ارادة الخير للواهب (ذبي ذبي الامام
وعنه وحسن تشاء ونحوه) قال الامام
او منصوص يجب على المؤمن ان يعلم ولله الجود
والاحسان كما يجب عليه ان يعلم التوجيه
والاعيان اذ حسب الدنيا سنة قال صلى الله عليه
وهو مندوب وقبولها سنة قال صلى الله عليه
العقل والبلوغ والمالك (قوله فلا تصح هبة صغير
ان يكون مقبوضا غير مشاع) غير مشاع (في الموهوب
كاستيفاع

أي متيزاعن غير الموهوب وغير مشغول بغير الموهوب حتى لو وهب أرضا فيها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه
أو تخلف فيها ثمرة للواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه لا يجوز وكذلك الوهب دارا أو ظرفا فيها متاع للواهب
هندي ونزل شروطا أخرى في الموهوب ذكرها في الهندية منها أن يكون موجودا وقت الهبة فلا تجوز هبة
ماليس موجود قبل العقد بأن وهب ما يثمر نخلة العام أو ما تلده اغنامه السبسة أو ما في بطن هذه الجارية
أو الشاة أو ما في ضرعها وسلطه على قبضه عند الولادة والحلب أو زيدا في لبن أو ذهنا في سمس أو دقيقا في خنطة
وإن سلطه على قبضه عند حدوثه لأنه معدوم الحال فلم يوجد محل العقد وهو الأصح ومنها أن يكون مالا متقوما
فلا تجوز هبة ماليس بحال كالخمر والميتة والدم وصيد الحرم والخنزير ولا هبة ماليس بحال مطلق ككام الولد
والمكاتب والمذبر المطلق وفي شرح الملتقى أنه يشك في هبة الطاعات فانها هبة صحيحة عند أهل السنة وأصله
للفهستائي ومنها أن يكون مملوكا فلا تجوز هبة المباحات لأن تملك ماليس بمملوك محال ومنها أن يكون
مملوكا للواهب فلا تجوز هبة مال الغير بغير إذنه لاستحالة تملك ماليس بمملوك للواهب وترك شروط العقد
وقد ذكرها فيها وهو أن لا يكون معلقا بماله خطر الوجود كدخول زيد وقدم خالد وأن لا يكون مضافا إلى وقت
بأن يقول وهبت منك الشيء غدا أو رأس الشهر ولذا كانت الرقبي باطله وهي أن يقول داري للذوقى ومعتناه
أن مت فهي لي وإن مت فهي لك كان كل واحد منهما يراقب موت الآخر انتهى بتصرف (قوله وركتها الإيجاب
والقبول) لأنها عقد فينعتق بهما كسائر العقود وأما القبض فلا بد منه لثبوت الملك انتهى تبين وفي الهندية
وأما ركنها فقول الواهب وهبت لأنه تملك وأنه يتم بالمالك وحده والقبض شرط ثبوت الملك للموهوب له حتى
لو حلف لا يهب فوهب ولم يقبل الآخر حنت كذا في محيط السرخسي انتهى وفي أبي السعود وركتها الإيجاب
والقبول ولودلالة وإنما حنت لو حلف لا يهب فوهب ولم يقبل الموهوب له لأنه انما منع نفسه عما في وسعه
انتهى لأن الغرض اطهار الجود وقد وجد قهستائي وأيد القهستائي ما في المحيط بما قالوا ووضع ماله في طريق
ليكون ملكا للرافع جاز قال ولعله الحق وفيه تصح الهبة بالتعاطي (قوله وحكمها) أي الأثر المترتب عليها مع
(قوله غير لازم) أي في الصور السبعة (قوله فله الرجوع) أي مع كراهة التصريح كما يأتي (قوله والفسخ) عطف
خاص فان الفسخ من الألفاظ الدالة على الرجوع (قوله وعدم صحة شرط الخيار فيها) الأولى وعدم صحتها اختيار
الشرط بترسية التفريع والاختلاف أنها صحيحة مطلقة والشرط باطل (قوله فلو شرطه) أي الموهوب له الخيار
وقوله وكذا لو أبرأه هذا اختيارا لو كان شرط الخيار من جانب الواهب (قوله وكذا لو أبرأه) صوابه إسقاط كذا كما عبر به
في المنع والافتقار تشبيه غير صحيح انتهى حلبي (قوله وتصح بإيجاب) عبر في الإصلاح بتعقد قال في الإيضاح لم يقل
ويصح لأن الصحة أمر آخر ورأى أنه قد ادله بشرائط أن صادرة بالصحة والاعتقاد فاسدة والكلام ههنا في بيان
اعتقادها بالفاظ مخصوصة انتهى وقد يقال انقصه انعقادها على وجه الصحة لأنه هو الذي يخلو عن الاسم (قوله
ونحلت) قال في مختصر الصحاح فحل بالكسر أعطى عن طيب نفس من غير مطالبة وقيل من غير أن يأخذ
عوضا فله عبد الحى (قوله وأطعمتك هذا الطعام) في المحيط البرهاني نقلا عن الأصل لو قال أطعمتك هذا
الطعام فان قال فاقبضه فهو هبة وإن لم يقبل فهو هبة أو عارية انتهى فالتمليك انما يستفيد من قوله فاقبضه انتهى
قاضي زاده ونحوه في الدرر (قوله ولو ذلك على وجه المزاج) نقله في البحر عن الخلاصة قال المقدسي الذي
في الخلاصة أنه طالب الهبة من أجل جده أو هبه جده أو سلم صحت الهبة لأن الواهب غير مازح وقد قبل الموهوب
له قبولا صحيحا انتهى وما نقله المصنف عن الخزانة مستدلا به على ما في منته لا يفيد فانه نحو ما في الخلاصة
وعبارتها لو قال هبني هذا الشيء على وجه المراح فقال وهبت اليه وسلم جاز انتهى وكذا ما في الفهستائي لا يفيد
ونصه ويدخل فيه ما يكون على وجه المراح ولو قال وهبت لي كذا فقال وهبت وقال لاخر قبلت وسلم اليه جاز
انتهى (قوله بخلاف أطعمتك أرضي الخ) مفهوم قوله هذا الطعام وفي الهندية لو قال مخمكت هذه الأرض
أو هذه الدار أو هذه الجارية فهي اعادة الأذنوى الهبة ولو قال مخمكت هذا الطعام أو هذه الدراهم أو الدنانير
وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة انتهى (قوله وأطعمتك لغتها) أي الذي يزرعها المستعير كما تقدم
ما يفيد (قوله أو الاضافة الخ) الاوضح ولو بالاضافة أي ولو صدر الإيجاب بالاضافة الخ (قوله لأن اللام للتمليك)
ولأن الجعل عبارة عن التملك قاله قاضي خان (قوله فانه ليس بهبة) هذا أحد قواين وهو غير الظاهر قال

(وركنها) هو (الإيجاب والقبول) كما سيجي
(وحكمها ثبوت الملك للموهوب له غير لازم)
فله الرجوع والفسخ (وعدم صحة شرط الخيار
فيها) فلو شرطه صحت أن يختارها قبل تفرقهما
وكذا لو أبرأه صحت أن لا يبطل بالشرط
(و) حكمها أنها أن يعتقه تصح ويبطل خلاصة
فهبة عند على أن يعتقه تصح ويبطل خلاصة
(وتصح بإيجاب كوهبت ونحلت وأطعمتك
هذا الطعام ولو) ذلك (على وجه المزاج)
بخلاف أطعمتك أرضي (أو الاضافة الخ) أي إلى
والمعام لغتها مجرد (أو الاضافة الخ) أي إلى
جزء (بعبارة لك) لأن اللام للتمليك بخلاف جعلتها
بإسقاط فانه ليس بهبة

في الهندية أبو الصغير فرس ~~نكر ما~~ أو شجر اتم قال جعلته لأبني فهو هبة وان قال جعلته باسم ابني فيكذلك
هو الإله وعليه أكثر مشايخنا غيبة وان لم يرد الهبة يصدق ملتقط ولو قال أغرسه باسم ابني لا يكون هبة
ثانية قال الأب جميع ما هو حق وملكي فهو ملك ولدى هذا الصغير فهذا كرامة لا تملك بخلاف ما لو عينه
فقال حانوتي الذي املكه اوداري لأبني الصغير فهو هبة ويتم بكونها في يد الأب فنية ولو قال هذا الشيء ولدى
الصغير فلان جاز ويتم من غير قبول تارة ثانية انتهى فقوله لم القبول شرط لثبوت الملك في الموهوب يستثنى
منه الهبة للصغير من أبيه (قوله ~~وكذا~~ هي لك حلال) لانه ان كان امة بمقتل حل السكاح والاباحة
ولا اباحه في الفروج (فروج) لو قال لغيره انت في حل مما كنت من مالي له ان يأكل الا اذا قامت اماره النفاق
ولو قال من ~~اكمل~~ من شجرتي فهو في حل يأكل منها الغني والفقير على المختار ولو قال حللي من كل حق
هولك على تفعل وإبرأ أن كان صاحب الحق عالما به برئ حكما وديانا وان لم يكن عالما به برئ حكما اجماعا وديانا
عند الثاني وعليه الفتوى والمباح له لا يحل له التساول حتى يعلم بالاذن والاباحه ولو تساول قبل ذلك تساول
حراما وفي البرازية لو قال انت في حل مما كنت من مالي واخذت او اعطيت حل له الاكل والاخذ والاعطاء
انتهى ولو قال المغصوب منه انت في حل مما غصبت مني والمغصوب قائم فذلك على البراءة من ضمانها والعين
للمغصوب منه انتهى (قوله الا ان يكون قبله كلام بقية الهبة) كان يقول له انتهى ذلك وان نفسي رغب
في اعطاء هذا الشيء او انت لم تهني شيئا قبل هذا (قوله واعمرتك هذا الشيء) لقوله عليه الصلاة والسلام من
اعمر عمرى فهو للمعمر له ولورثته من بعده ومعنى العمرى التملك في الحال والرجوع في الشيء بعد موت
المعمر له فصح التملك وبطل شرط الرجوع لان الهبة لا تبطل بالشروط القاسدة انتهى زيلعي (قوله ناوبا بالجل
الهبة) لان الجل يستعمل في الهبة والعارية وان كان اصله العارية لان الجل تصرف في المنفعة فاذا نوى
الهبة صححت لوجود استعماله في التملك يقال جل الأمير فلا ناعلي دابة اذا ملكه اياها (قوله كما مر) اي في العارية
(قوله وكسوتك هذا الثوب) فانه يدل على التملك قال تعالى او كسوتهم فان المراد به تملك العين لان الكفارة
لا تتأدى بالمنافع ويقال كسا فلان فلانا ثوبا اذا ملكه ولا يقال ذلك اذا اعاره (قوله هبة) نصب على الحال
من ضمير الظرف واللام في لك التملك انتهى درر (قوله مشورة) بتسكين الشين وفتح الواو وبضم الشين وسكون
الواو بمعنى الشورى وهي استخراج رأى على غالب الظن انتهى اتقاني (قوله فقد اشار عليه في ملكه) كقوله
هذا الطعام لك تأكله وهذا الثوب لك تلبسه انتهى درر (قوله لا لو قال هبة سكنى) اي داري لك هبة سكنى هبة
منصوب على الحال كما تقدم وسكنى منصوب على التمييز (قوله اخذ بالمتيقن) هو بالرفع في النسخة التي بيدي
وعليه فهو خير مبدء محذوف وفي نسخة بالنصب قال في البحر لان قوله سكنى محكم في تملك المنفعة فكان
عارية قدم لفظ الهبة واخره اه (قوله ان انبأ عن تملك الرقبة) اي فقط وكذا يقال فيما بعد (قوله وفي الجراح)
نقله عن الخلاصة والذي في الهندية عن فتاوى قاضي خان الجزم بانه لا يكون هبة فعليه الاعتماد (قوله
وتصح بقبول) وقد سبق عن القهستاني انه لا يشترط القبول فان من وضع ماله على الطريق ليكون لمن رفعه جاز
(قوله لانه متبرع) اي وعقد التبرع يكتب فيهما بالايجاب وحده بالنظر للموجب (قوله حتى لو حلف) تقدم
ما فيه وقد اطل الكلام في ذلك قاضي زاده (قوله بخلاف البيع) اي اذا حلف انه يبيع لفلان ~~ك~~ذا فباع
ولم يقبل فانه يحسن لان البيع عدم عارضة لا يتم الا بالايجاب والقبول فمال يوجد القبول لا يقال انه باع (قوله
وتصح بقبض) قال في المخ افاد انه لا بد من القبض فيها لثبوت الملك للصلحة لما في المجتبى فاما القبض فشرط
لثبوت الملك (قوله فانه هنا كالقبول فاخص بالجل) وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز الا باذنه وجه
الاستحسان ان القبض كالقبول في الهبة ولهذا لا يملك بما قبله ويغني عن القبول والمقصود من الايجاب اثبات
الملك فيكون تسليمه على القبض دلالة اذ ملكه لا يتصور الا به فيتقيد بذلك بالجل كقبول لانه بمنزلة اه زيلعي
(قوله وبعده به) لان الاذن ثبت نصا والثابت نصا ثابت من كل وجه فيثبت في المجلس وبعد المجلس شلبي (قوله
لا يتقيد بالمجلس) لما ذكر ان الاذن ثبت نصا الخ (قوله والتمكن) اي العادي لا العقلي وموضوع هذا فيما اذا قبض
الموهوب له وغيره واما التمكن بالتخلية فقد ذكره بعد (قوله صحته) اي القبض بالتخلية ظاهره وان لم يقبضه
الموهوب له وهو خلاف ما في حاشية الشلبي عن شرح الاسيحي اني انه اذا كان العبد حاضرا فقال الواهب

وكذا هي لك حلال الا ان يكون قبله كلام
بقية الهبة خلاصة (واعمرتك هذا الشيء
وتجرتك على هذه الدابة ناوبا) بالجل الهبة
كما مر وكسوتك هذا الثوب وداري لك هبة
او عمرى تسكنها لان قوله تسكنها مشورة
لا تفسير لان الفعل لا يصلح تفسير الاسم فقد
اشار عليه في ملكه بان يسكنه (هبة سكنى
مشورته وان شاء لم يقبل) لا اخذ بالمتيقن
او سكنى هبة بل يكون عارية الرقبة فهبة
ومصلحة ان القطن انبأ عن تملك الرقبة فوازل
او انافع فعارية او اخذت او اعطيت حل له اما في
وفي الجراح غرسه باسم ابني الموهوب لانه متبرع
نصح (قبول) اي في حق الموهوب ولم
حق الواهب فتصح بالايجاب لفلان فوهب ولم
حق لو حلف ان يهب حث بخلاف البيع (ن
يقبل بربوبه كسبه وهذا في المجلس) فانه هنا
نصح (قبض بلا اذن في المجلس) وبعده به
كالقبول فاخص بالجل لو كان امه
اي بعد المجلس بالاذن وفي المحيط لا يجوز
بالقبض حتى وهبه لا يتقيد بالمجلس ويجوز
بالقبض بعده (والتمكن من صندوق مقل ورفع
فالوهب لرجل ثيابا في صندوق لعدم تمكنه منه)
اليه الصندوق وان مضوا كان قبضا التمكن منه
قانه كالتخلية في البيع اختيار وفي الدرر
والختار هبة بالتخلية في جميع الهبة لا فاسدها

قد خليت بذلك وبين الهبة فاقبضها فانصرف الواهب فقبضه الموهوب له جاز لان التخلية اقباض منه
 فاذا قبضه باذنه تم العقد اما البيع فينزل قابضا بمجرد التخلية وان لم يباشر القبض والفرق ان القبض واجب عليه
 في البيع والبائع محتاج الى اخراج نفسه من عهدة المبيع فاذا اتى بما وسعه فقد برئ وليس في وسعه الا التخلية
 واما الهبة فان التسليم ليس بواجب عليه فيها فاذا لم يسلمه اليه ويقبضه لا يعد مسلما انتهى بتصرف ونقل بعده
 عن المحيط ما نصه النواذر رجل وهب من رجل ثوبا وهو حاضر فقال الموهوب له قبضته قال ابو حنيفة صار
 قابضا لانه متمكن من قبضه فاقم ~~تمكنه~~ مكانه مقام قبضه كالتخلية في باب البيع وقال ابو يوسف لا يصير قابضا
 ما لم يقبضه بنفسه لانه غير قابض حقيقة انتهى فعلى هذا المذهب مع ابي حنيفة رحمه الله تعالى والقبض حقيقة
 عنده بالنقل من ذلك المكان انتهى (قوله ثلاثة عشر) احدها الهبة والثاني الصدقة والثالث الرهن والرابع
 الوقف في قول محمد بن الحسن والاوزاعي وابن شبرمة والحسن بن صالح والخامس العمري والسادس النخلة
 والسابع الجنين والثامن الصلح والتاسع رأس المال في السلم والعاشر البديل في السلم اذا وحده بعضه زوفا
 فان لم يقبض بديلها قبل الافتراق بطل حصتها من السلم والحادي عشر الصرف والثاني عشر اذباغ الكيلي بالكيلي
 والجنس مختلف مثل الخنطة بالشعر جاز فيه التفاضل لا النسبة والثالث عشر اذباغ الوزني بالوزني مختلفا
 مثل الحديد بالصغر والصفر بالنحاس والنحاس بالرصاص جاز فيه التفاضل لا النسبة انتهى حكي عن المنع
 وقوله في الجنين ظاهره انه يصح اذا قبضه بعد الولادة وقد نص المصنف فيما يأتي انه لو وهب الحمل وسلمه بعد الولادة
 لا يجوز لان في وجوده احتمالا لفصا كالمعذور انتهى (قوله لان الصريح اقوى من الدلالة) وهذا الصريح
 افاد الرجوع عن الهبة قال شيخ الاسلام لان نهى الواهب الموهوب له عن القبض رجوع عن الايجاب لان
 القبض في باب الهبة بمنزلة القبول في باب البيع والبائع لو نهى المشتري عن القبول بعد الايجاب كان ذلك رجوعا
 منه عن الايجاب دلالة فكذلك هذا ولو رجع ثم قبض لا يصح قبضه فكذلك هذا انتهى والحاصل انه ان اذن
 بالقبض صريح يصح قبضه في المجلس وبعده ولو نهى لم يصح قبضه له في المجلس ولا بعده لان الصريح اقوى
 من الدلالة ولو لم ياذن ولم ينه صرح قبضه في المجلس لا بعده ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض ان كان باذن
 صح والا لاذكره القهستاني مكي (قوله بالقبض الكامل) قال في الدرر والقبض الكامل في المنقول ما يناسبه
 وفي العقار ما يناسبه فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع القبض
 على الموهوب بالاصالة من غير ان يكون بتبعية قبض السكل وفيما لا يحتمل القسمة بتبعية الكل انتهى (قوله منع
 تمامها) ولا يعد قبضها حيث قبضا وفاعل منع ضمير يعود على الشغل (قوله فلو وهب جرابا) بكسر الجيم ومن
 لطائف الكلام لا تفتح الجراب والخزانة ولا تكسر القنديل والقصة (قوله لان شغله بغير ملك واهبه) هذا تعليل
 لمقاد من كلام المصنف كانه يقول وانما قيد عدم التمام بكونه مشغولا بملك الواهب لان الخ في نسخة لا شغله اي
 لا يمنع تمامها شغله الخ وعليها يضيغ فائدة قوله لا يمنع تمامها (قوله لا يمنع تمامها) من صور ذلك ما لو وهب دارا
 بما فيها من المتاع او وهب جو القابض فيه من المتاع وسلمها الى الموهوب له ثم استحق المتاع فالهبة تامة في الدار
 والجو التي لان يد الواهب كانت ثابتة على الدار والمتاع جميعا حقيقة فصح تسليمه ثم باستحقاق المتاع تبين ان المتاع
 لم يكن ملك الواهب وهو غير مانع (قوله كرهن وصدقة) فانهما لا يتان الا بالقبض الكامل ويضر كونه مشغولا
 بملك الرهن والمنصدق لا شاغلا لهما فالتشبيه راجع الى كلام المصنف (قوله وكذا الدار المعارة) صورتها عار
 دار انسانا ثم المستعير والمعير غصب متاعا ووضع في الدار ثم وهب المعير الدار من المستعير صححت الهبة في الدار
 لانه تبين ان الشاغل ملك غير الواهب (قوله والتي وهبتا الزوجها) صورتها وهبت المرأة دارها من زوجها وهي
 ساكنة فيها ولها المتعة والزواج معها ساكن فيها يصح لان المرأة مع الدار والمتاع في يد الزوج فكانت الدار
 في يد الموهوب له معنى فصحت الهبة انتهى (قوله على المذهب) مقابله ما عن ابي يوسف انه لا يجوز لان يد الواهب
 ثابتة على الدار اه (قوله المحرر) اي هذا هو المحرر المعول عليه وبيت الاصل ومن وهبت الزوج دارا لها بها *
 متاع وهم فيها غفولان يزبر * (قوله ان يودع الشاغل اولا) قال في الجوهره لو وهب دارا فيها متاع الواهب
 وسلم الدار اليه وسلمها مع المتاع لم يصح والحيلة فيه ان يودع المتاع اولا عند الموهوب له ويخلى بينه وبينه
 ثم يسلم الدار اليه فتصح الهبة وبعبكسه لو وهب المتاع دون الدار وخلى بينه وبينه صح وان وهب له الدار والمتاع

وفي التسف ثلاثة عشر عقدا لا تصح بلا قبض
 (ولو نهى عن القبض لم يصح قبضه مطلقا)
 ولو في المجلس لان الصريح اقوى من الدلالة
 (ونتم) الهبة (بالقبض) الكامل (ولو الموهوب
 شاغلا لملك الواهب لا مشغولا به) والاصل
 ان الموهوب ان مشغولا بملك الواهب منع
 تمامها وان شاغلا فلا ولو وهب جرابا فيه طعام
 الواهب اذ اذ ياتسعه او دابة عليها سرجه
 وسلمها كذلك لا تصح وبعبكسه تصح في الطعام
 والمتاع والسرج فقط لان كلا منها شاغل
 ملك الواهب لا مشغول به لان شغله بغير ملك
 واهبه لا يمنع تمامها كرهن وصدقة لان القبض
 شرط تمامها وتامها في العادة وفي الاشياء
 هبة المشغول لا يجوز الا اذا وهب لاب المقله
 قلت وكذا الدار المعارة والتي وهبتا الزوجها
 على المذهب لان المرأة وبتاها في يد الزوج
 فصحت التسليم وقد غرت دارا لها بها
 ومن وهبت الزوج دارا لها بها متاع وهم فيها تصح المحرر
 وفي الجوهره وحيلة هبة المشغول ان يودع
 الشاغل اولا عند الموهوب له

جميعا ونخل بينه وبينهما صح فيما جميعا (قوله متعلق بشتم) الاولى ان يؤخره بعد قوله يجوز لان المتعلق المحرور
 (قوله يجوز) المراد به ان يكون فرغا عن ملك الواهب وحقه واحترزه عن هبة التمر على النخل انتهى درر
 وكصوف على غنم وزرع في ارض فقوله مفرغ تفسيره يجوز لان فيه شائبة تكرار مع قوله لا مشغولا به والاولى
 ان يفسر المحوز بالجموع لانه من محارزه اذا جمعه لاجل ان يظهر لقوله متميزا فائدة فانه اعادة له انه لو حازه غير مقسوم
 بان حاز التمر مع النخل لانتبه به الهبة بل حتى يقسم وفي القاموس المحوز الجمع وضم الشيء كالحيازة والاحتياز
 انتهى المراد منه (قوله ومشاغ) اي غير مقسوم في الصحاح مهم شائع اي غير مقسوم انتهى (قوله لا يبقى منتفعا به
 بعد ان يقسم) بمعنى انه لا يبقى منتفعا به بعد القسمة اصلا كعبد واحد ودابة واحدة ولا يبقى منتفعا به بعد القسمة
 من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير والثوب الصغير انتهى درر وانما صح
 فيه الهبة لان القبض لا يتصور فيه الا بالقبض الناقص وهو قبض الكل فاكثري به قال في البحر هبة المشاع
 فيما لا يقسم تفيد الملك للموهوب له على وجه لا يستحق المطالبة بالقسمة لانها لا تمكن واما المأبأ فلا تجب
 في ظاهر الرواية لانها اعادة فان كل واحد منهما يصير معيار نصيبه من صاحبه والجر على الاعارة غير مشروع
 وفي رواية تجب انتهى والذي يفيد الزبلي انه يجبر على المأبأ لانها قسمة المنافع والتبرع وقع في العين فيكون
 ايجابا في غير ما تبرع به فلا يبالى به وانما المحذور الايجاب في عين ما تبرع به وقال قاضي زاده بعد نقل ان المأبأ
 لا تجب مع علمته عن صاحب غاية اليقين لعل هذا الجواب - برهين لان التمايز يجب ويجري فيه جبر القاضى
 اذا طلبه احد الشريكة لاسيما فيما لا يقسم نص عليه في عاسة الكتب (قوله لانها لا تتم) لا وقع لهذا التعليل
 الاستقديرا وانما قيدنا بمشاع لا يقسم لانها الخ (قوله لا تتم بالقبض فيما يقسم) قال علماء هبة المشاع فيما يحتمل
 القسمة لا يتم ولا تفيد الملك قبل القسمة وبعض اصحابنا قال انما فاسده والاصح الاول كالهبة قبل القبض انتهى
 شلبي عن الاتقلى وفي اقسامه ثمانى كل ما يوجب قسمه نقصا فهو مما لا يقسم والا فمما يقسم انتهى وفي البحر
 والحد القاضى بين ما يحتمل القسمة وما لا يحتمل ان كل ما كان مشتركا بين اثنين فطالب احدهما القسمة والى
 الاخر فان كان للقاضى ان يجبر الا على القسمة فهو مما يحتملها كالدار والبيت الكبير وان كان مما لا يجبره فهو
 مما لا يحتملها كالعبد والحمام والبيت الصغير والحاظ انتهى (قوله ولا اجنبى) الاولى اسقاطه لانه مفهوم من لو
 ولا خلاف فيه انما الخلاف في الشريك (قوله اعدم تصورا لقبض الكامل) اي فيما يتصور فيه (قوله وهو المختار)
 الظاهر من عبارتهم اعتداد الاول حتى نسب الثاني شيخ الاسلام الى ابن ابي ايلي بعد ما حكى الاطلاق عن اهل
 المذهب (قوله صح لزوال المانع) وهو الاشاعة فانها زالت بالقسمة والتسليم ومعناها انها تملك بذلك لان الصحة
 متوقفة على القسمة ولو كان شرطا للصحة لاحتج الى تجديد العقد فاده صاحب البحر (قوله ولو سلمه شائعا) بان
 سلمها لكل (قوله لا يملكه) لعدم وجود القبض الكامل فيما يتصور فيه (قوله الهبة الفاسدة الخ) ظاهره ان هبة
 المشاع قبل القسمة فاسدة مع انها صحيحة غير تامة ولذا قال الشلبي قوله لانه لو صح هبة المشاع فيما يقسم ظاهره
 كما ترى يشترى بعد الصحة وقد قدمت قريبا ان الاصح انها صحيحة غير تامة لا فاسدة كما قال به بعض مشايخنا
 ولعله تعالى اعلم انتهى ويدل عليه كلام صاحب البحر المتقدم قريبا وبعبارة الهندية الاتية تفيد ان الفتوى
 على الفساد (قوله وبه يفتى) قال في الهندية هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز سواء كانت من شريك او من
 غير شريك ولو قبضها اهل يفيد الملك كرحسام الدين رحمه الله تعالى في كتاب الوقعات ان المختار انه لا يفيد الملك
 وذكر في موضع آخر انه يفيد الملك ملكا فاسدا وبه يفتى كذا في السراجية اهـ (قوله لكن لفظ الفتوى) استدراك
 على ما يستفاد من قوله ما صححه في العمادية من ان القولين سواء (قوله مع بقية احكام المشاع) من بيعه
 فانه جائز فيما يقسم وما لا يقسم ومن اجارته فهي جائزة من شريكه لا من الاجنبى وعليه الفتوى وهي فاسدة
 فيجب اجر المثل ومن اعارته فحجوز من شريكه وان كانت لاجنبى فان سلم الكل فهي اعارة مستأنفة لكل
 والا لا يجوز ومن رهنه فانه فاسد في المقسوم وغيره والشريك وغيره سواء ومن وقفه فحجوز عند الثاني لا الثالث
 والخلاف فيما يحتمل القسمة ويجوز فيما لا يحتمل اتفاقا ومن ابدعه فخرم من شريك ومن قرضه فانه يجوز اجماعا
 وتماهه فيها (قوله قال في الدرر) عبارتها قال بعض المشايخ كانت المسئلة واقعة الفتوى وقررت بين الهبة
 الصحيحة والفاسدة واقتيت اي في الفاسدة بالرجوع وقال الامام الاسترغنى والامام عماد الدين هذا الجواب

ثم يسلم الدار مثلا فقصم لئلا يملكها بالنازع (في بداهة)
 في متعلق بآية (محوز) مفرغ (مقسوم) وسما
 لا يبقى منتفعا به بعد ان يتم بالقبض (فيما يقسم ولو)
 صغيرين لانها (لا) تتم بالقبض (فيما يقسم ولو)
 وهبه (شريكه) اول اجنبى لعدم صور القبض
 الكامل كمن في عاسة الكتب فكان هو المذهب
 في الصيرفية عن العتاي وقيل يجوز لشريكه
 وهو المختار (فار قسمه وسلمه صح) لزوال المانع
 (ولو سلمه شائعا) لا يملكه فلا يتخذ نصيبه فيه
 فيصير من نصيبه الفاسدة تفيد الملك بالقبض
 عن الفصول الهبة الفاسدة على خلاف ما صححه
 وبه يفتى ومثله في البرازية على سبيل ان لفظ
 في العمادية لكن لفظ الفتوى مع بقية احكام
 الصحيح كالقبض الرجوع في الهبة الفاسدة
 المشاع وهل للقریب الرجوع في الهبة الفاسدة
 قال في الدرر نعم

مستقيم اما على قول من لا يرى الملك بالقبض في الهبة الفاسدة فقطاهر واما على قول من يرى فلان المقبوض
بحكم الهبة الفاسدة مضمون على ما تقرر فاذا كان مضمونا بالقيمة بعد الهلاك كان مستحق الرد قبل الهلاك
فيلتزم الرجوع والاسترداد انتهى (قوله وتعبه في الشرع بلالية) حيث قال وهذا غير ظاهر لان قوله فلان
المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون لا يكون متبعا للقول بعدم الملك والا فكيف يكون مال السكا
وضامنا انتهى ونظريه الشيخ شاهين بان المقبوض في البيع الفاسد مملوك بالقبض مضمون بقرينة فلا يبعد
كون الشخص مال السكا وضامنا فكان الجواب مستقيما وكان القول بالقبض متبعا حتى على قول من قال بملك
الموهوب فاسدا انتهى ذكره ابو السعود وفيه ان هذا قياس مع الفارق فان المبيع فاسدا مقبوض في عقد
معاوضة فلا بد من العوض وقد الغنا الثمن لعدم العمة واوجبنا القيمة عوضا والا لزم اخذ ما عقد للمعاوضة
بلا عوض اما المقبوض في الهبة الفاسدة فهو مقبوض بغير عوض اصلا وقد قال القائل بالملك فيها والملك
في الموهوب بلا عوض اما لو نظرنا الى كونه ملكا خبيثا كما قال المؤلف في شرح الملتقى وقيل يملكه
بالقبض لسكنه ملك خبيث وبه يفتي قهستاني عن المضمرات يكون موجبه التصديق بقيته هالك كما قيل به
في نظائره فليأمل ويتفرع على القول بثبوت الملك بالقبض في الهبة الفاسدة كما في البحر عن الاسعاف من انه
اذا وقف الارض التي وهبت له هبة فاسدة صح وعلمية قيمتها انتهى وهذا يؤيد ما ذكره الشيخ شاهين تبعا
للاما من الاستر وشي والعماد وفي ابى السعود عن القهستاني وكما لا يمنع الرجوع في الهبة الفاسدة القرابة
وكذا غيرها من الموانع انتهى (قوله من تمام القبض) اي كون القبض تاما (قوله لا طاري) بالهزم كما سلف (قوله
لاستحقاق البعض الشائع) في كون الزرع بعضا شائعا نظروا عليه في الدرر بقوله لان الزرع مع الارض بحكم
الاتصال كشي واحد فاذا استحق احداهما صار كانه استحق البعض الشائع فيما يحتمل القسمة فتبطل الهبة
في الباقي كذا في السكا ويدل لهذا التعليل قول المؤلف الا في لانه كشاع (قوله اذا ظهر بالبيضة الخ) انظر
ما لو ثبت الاستحقاق باقرار الوهاب والظاهر انه لغو لانه اقر بملك الغير وما اقر به الموهوب له والظاهر انه يعمل
باقراره فيثبت الزرع لمستحقه وهل تبطل الهبة بمجرد (قوله فيكون مقارنا لها لا طارئا) هذا الذي في الظهيرية
والذي في دعوى النهاية والسكر ما في جعله من الطاري قال القهستاني فعل في المسئلة رواين وبه تعلم
ان صدر الشريعة وابن السكا لهما سلف فيما ذهب اليه (قوله ولو فصله جاز) انما جاز في اللبن وان كان في وجوده
شك لانه قد يكون ريحا او ذما ليرج جانب الوجود بالتصرف فيه فانه بافصاله يتبين وجوده بخلاف هبة
الحمل فانه لا يصح ولو سلم به الولادة لعدم امكان التصرف وقت الهبة (قوله ظاهر الدرر نعم) فانه قال وكذا
يجوز هبة البناء دون العرصة اذا اذن له اي الموهوب له الوهاب في نقضه وهبة ارض فيها زرع دون اي دون
الزرع ونخل فيها ثم دون اي دون الثمر اذا امر اي الوهاب الموهوب له بالحصاد في الزرع والحذا في الثمر لو اذن
اشتعال الموهوب بملك الوهاب انتهى بتصرف واقاد عزى زاده انه صحيح في الاول دون الاخيرين فانه لا يصح
فيهما مطلقا لانه متصل به اتصال خلقه فكان بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة فلا تتم بدون الافراز
والحيازة نعم الحكم صحيح في عكسهما وهبة زرع بدون ارض وهبة ثمر بدون شجرة فانه يصح استقساما
ان امره بالحصاد والحذا وفعله انتهى وعلى كل فما ذكره الشرح صحيح وببحث عزى زاده في التمثيل (قوله
حيث لا يصح اصلا) سواء افرزها وسلمها او لا انتهى درر (قوله لانه معدوم) قال في الدرر لانه في حكم
المعدوم وسره ان الحظطة استحصالت وصارت دقيقة وكذا غيرها وبعد الاستحالة هو عين اخرى على ما عرف
في الغصب انتهى (قوله وملك بالقبول) انما اشترط القبول نصا لانه اذا لم يوجد كذلك يقع الملك في الهبة بغير رضا
لانه لا حاجة الى القبض ولا يجوز ان يقع الملك للموهوب له بغير رضاه لما فيه من توهم الضرر بخلاف ما اذا وهب
عبداله لم يكن في يده وامره بقبضه فانه يصح اذا قبض ولا يشترط القبول لان العبد ليس في يده مال الهبة فكان
الموهوب له محتاجا الى احداث قبض حتى يملك الهبة فاذا قدم على القبض كان ذلك اقدا على القبول ووضي
منه بوقوع الملك له فيما يملك (قوله لانه حينئذ) اي حين اذ قبل حامل لنفسه اي بسبب وضع يده على ملكه (قوله
والاصل ان القبضين اذا تجانسا) كان كان عنده ودية فاعاره فان كلا القبضين قبض امانة فيصح من غير
قبض مستأنف او غصب شيئا فباعه المالك منه (قوله ناب الاعلى) كما اذا غصبه منه واخذ ثم وهبه منه صح

وتعبه في الشرع بلالية بانه غير ظاهر على
القول المقتضى به من افادتها الملك بالقبض فليخفف
(والمائع) من تمام القبض (شروع مقارن)
العقد (لا طاري) كان يرجع في بعض اسانها
فانه لا يفسدها انما قال (والاستحقاق) شروع
(مقارن) لا طاري فليفسد الكل حتى لو وهب
ارضا وزرعها وسلمها فاستحق الزرع بطلت
في الارض لاستحقاق البعض الشائع فيما يحتمل
القسمة والاستحقاق الهبة فيكون مقارنا لها
مستندا الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها
لا طارئا فتنبه (ولا تصح هبة ابن في خرع
السكا) على غنى ونخل في ارض وعزى زاده
وصرف (ولو فصله) وسلمه (جاز) (زوال المائع)
لانه كشاع فصل الموهوب له باذن الوهاب
وهل يكتفى بفصل الموهوب له في برودن
ظاهر الدرر نعم (بجلاف دقيق في برودن
في سمس ومن في اب) حيث لا يصح اصلا لانه
معدوم فلا يملك الا بعد جديده (والمالك بالقبول)
(بلا قبض) امانة لانه حينئذ حامل لنفسه
ولو غصب او امانة لانه حينئذ حامل لنفسه
والاصل ان القبضين اذا تجانسا باب احدهما
عن الاخر واذا تجانسا باب الاعلى عن الادنى

عن الخليفة انه الصحيح وانه به بقي عن الفتاوى الصغرى (قوله بمقتله) اى الجواز (قوله بوصول ولو) اى بسبب
وصل قول المصنف ولومع وجودا به (قوله بامه والاجنبى) الجار متعلق بوصول يعنى بمقتله اذا وصل قول المتن
ولومع وجودا به بقوله واه واجنبى انتهى (قوله ايضا) اى كما وصل بقوله وبقبضه ولو بمقتله (قوله وصح رده)
اى رد الصبي وانظر حكم رد الولي والظاهر انه لا يصح حتى لو قبل الصبي بعد رد وليه صح وهل يكره ذلك لانه
لا مصلحة فيه الظاهر نعم (قوله حسنات الصبي له) اى فنيات عليها وترفع درجاته اذا لا ذنوب عليه حتى تكفر بها
وهذا هو المتعبد وقيل لوالديه وعليه فهل يتساويان اولامه الثلثان منه قيل وقيل (قوله ولا يوبه) عبر بعضهم بوليه
وهو اعم (قوله اجر التلاميذ) اى ان علماء بزازية (قوله ونحوه) كالارشاد والتسبب للوجود وابقاء كذا فى المنع
(قوله ويباح لوالديه) التقييد بهما مخبر غيرهما (قوله من مأ كول وهب له) لان الاهداء اليهما وذكر الصبي
لاستصغار الهدية هندية (قوله وقيل لا) قاله اكثر ائمة بخارى (قوله فاذا) اصل هذا المصنف فى شرحه (قوله
الاحساج) وذلك كقوله والدين (قوله فما يصلح له كتياب الصبيان) وكشى يستعمله الصبيان مثل الصولجان
والكرة فالهدية له لان هذا التملك للصبي عادة هندية (قوله فالهدية له) الاولى ان يقول فهو له (قوله والا) بان كانت
الهدية لا تصلح لصبي عادة كالدراهم والدنانير هندية (قوله او من معارف الام) الاولى زيادة اقرارها كقافى الاب
وبه صرح فى البرازية (قوله فلا دم) لان التملك هنا من الام عرفا وهما لمن الاب فكان اتعويل على العرف حتى
لو وجد سبب او وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك هندية (قوله ولو قال اهديت الخ) قال فى الهندية
عن الظهيرية وهذا كله اذا يقبل المهدى شيئا وتعذر الرجوع الى قوله اما اذا قال اهديت الى الاب او ادم او الزوج
او المرأة فالقول للمهدى انتهى وهذا ينافى قوله قبل ذلك قال هذا للصبي اولا (قوله وكذا راف البنت) اى
وكذلك ان اتخذ وليمة لراف ابنته فاهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من التقسيم انتهى هندية والراف
بكسر الزاى مصدر زفقت المرأة زوجها رافا وزفافا اهو نوح امضى والمراد به بعثها الى بيته قهستانى (قوله ايس له
ذلك) قال فى الهندية اشترى ثوبا فقطعه لولده الصغير صاروا به بالقطع مسلمانا به قبل الخطاطة ولو كان كبيرا
لم يصير مسلما اليه الا بعد الخطاطة والتسليم انتهى فنية وهذا يفيد تفصيلا بين الولد الصغير والكبير فالانحياز بكفى
فى الصغير بدون تسليم لافى الكبير فيحصل كلامه على الصغير وفى البرازية اتخذ لولده الصغير ثيابا بملكها وكذا
الكبير بالتسليم وينظر الوجه فى التليذ فان ذلك فى حقه هبة وهى لا تتم الا بالقبض ولم يحصل بمجرد الاتخاذ
الا ان يحصل الاتخاذ فى حقه على التسليم فانه اذا سلمه ثم هرب التليذ فليس له ان يعطيها لغيره وصبرة البرازية
وكذا لو اتخذ لتليذه ثيابا فابق التليذ فاراد ان يدفعها لغيره وان اراد الاحتياط بين وقت الاتخاذ انها عارية
ليمكنه الدفع الى غيره فقوله انها عارية يفيد التسليم لان العارية لا تحقق الا بالتسليم (قوله ما لم بين الخ) قال
فى الجبروان اراد الاحتياط بين انها عارية حتى يمكنه ان يدفع الى غيره انتهى (قوله وفى المبتغى الخ) عبارة كفا
الجبر من صنع لولده ثيابا قبل ان تلد ليوضع عليها نحو الملحفة والوسادة ثم ولدته امرأته ووضع عليها ثيابا مائة الولد
لا تكون الثياب ميراثا ما لم يقرر ان الثياب ملك الولد بخلاف ثياب البدن فانه يملكها اذا لبسها انتهى وفى الهندية
قال ابو القاسم ولوجه من المرأه لولدها الذى فى بطنها ثيابا فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب ميراث
قال الفقيه وعندى ان الثياب لها ما لم تقر المرأة انها جعلته ملكا للغير الا ترى انه لو كان الصبي مقدار عشر
سنين او نحو ذلك فبسطت له كل ليلة فراشا وبسطت عليه ملحفة او لحافا لم يصير لولده ما لم تقل هذا لك كذا هنا
وامس هذا بمقتله ثياب البدن انتهى اى فانهم اتصروا ميراثا عنه اذا لبسها للعرف بالتمليك منه وبفرق بينها وبين
مستلها الاتخاذ بان هذه فيما سولد ومستلها الاتحاد فيمن ولد (قوله لانها عمل القلب) وذلك غير مقدور له يدل
عليه حديث القسم من (قوله وكذا فى العطايا) ويكره ذلك عند تساويهم فى الدرجة كفا فى المنع والهندية
اما عند عدم التساوى كما اذا كان احدهم مستغلا بالعلم لا بالكسب لا بأس ان يفضل على غيره كما فى المنتقط
اى ولا يكره وفى المنع روى عن الامام انه لا بأس به اذا كان التفضيل زيادة فضل له فى الدين وفى خزائن المقربين
ان كان فى ولده فاسق لا ينبغي ان يعطيه اكثر من قوته كيلا يصير معياله فى المعصية انتهى وفى الخلاصة ولو كان
ولده فاسقا فاراد ان يصرف ماله الى وجوه الخير ويصرفه عن الميراث هذا خير من تركه انتهى اى للولد وعلاه
فى البرازية بالعله السابقة (قوله وان قصده) اى الاضرار (قوله يسوى بينهم) بالبناء للفاسق وضميره يرجع

وعزاه للخلاصة لكن منه بمقتله بوصول
ولو بامه والاجنبى ايضا فتامل (وصح رده
لها كقبوله) سراجية وفيها حسنات الصبي له
ولا يوبه اجر التلاميذ ونحوه ويباح لوالديه
ان يأكل من مأ كول ولا يباح لهما الا لما جاز
فاذا كان غير المأ كول لا يباح للصبي فما يصلح
وضعهوا هذا الثلثان بين يديه والا فان المهرى
كتياب الصبيان فالهدية له والا فان المهرى
من اقره الاب او معارفه فلا لب او من معارف
الام فلا دم قال هذا للصبي اولا ولو قال اهديت
للاب او للام فالقول له وكذا راف البنت
خلاصة وفيها اتخذ لولده او لتليذه ثيابا ثم اراد
دفعها لغيره ليس له ذلك ما لم بين البدن بملكها
انها عارية وفى المستغنى ثياب البدن بملكها
لا بأس بتفضيل بعض الاولاد فى الحصة لانها
الاضرار وان قصده يسوى بينهم يعطى البنت
كالا بن عند الثاني

للمعنى قال في البرازية الافضل في هبة البنت والابن التثليث كالميراث وعند الثاني التنصيف وهو المختار
 ولو وهب جميع ماله من ابنة جازة قضاء وهو اثم نص عليه محمد اه فانت ترى نص البرازية خاليا عن قصد الاضرار
 وقال في الثانية ولو وهب رجل شيئا لولده في الصحة واراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لاروايه لهذا
 في الاصل عن اصحابنا وروى عن الامام رحمه الله تعالى انه لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين
 وان كانا سوءا يكره وروى المعلى عن ابى يوسف انه لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوى
 بينهم يعطى الابنة مثل ما يعطى الابن وقال محمد رحمه الله تعالى يعطى الذكر ضعف ما يعطى الانثى والفتوى على
 قول ابى يوسف (قوله وعليه الفتوى) هذا مذهب الثاني وقال محمد يعطى الذكر ضعف ما يعطى الانثى انتهى
 (قوله كل المال للولد) اي وقصد حرمان بقية الورثة كما يتفق ذلك فيمن تركنا بنانا وخاف مشاركة العاهل (قوله
 جاز) اي صح لا يتقضى وفي بعض المذاهب يرد عليه قصده ويجعل متروكة لميراثنا لكل الورثة (قوله ولو بعوض)
 اي ولو كانت الهبة بعوض جاء الصبي قبل او يحصل بعد وظاهره ولو العوض اكثر (قوله ويبيع القاضي الخ) لانه
 من المصلحة للصبي وانظر ما حكمه وان نظرت الى ما علمناه كان واجبا ان تيقن الرجوع وكان الاب ونحوه في حكم
 القاضي ويجزى (قوله ولو قبض زوج الصغيرة) سواء كان ممن يباع مثلها او لا في الصحيح بجر (قوله فالقبض لها)
 لا زوجها ولا لا يبا بجر (قوله ما وهب لها) احترز به عن ديون لها فلا يملك قبضها مطلقا بجر (قوله انما يثبت عنه)
 لانه فوض امورها اليه دلالة بجر (قوله فصم) تفريع على العلة لان النائب اذا كان يملك قبض ذلك فلا يصل
 اولى وفيد به لان الام وكل من يعولها لا يملك قبض الاب بعد موت الاب او غيبته غيبة منقطعة لان تصرف
 هؤلاء للضرورة لا بتعويض الاب ولا ضرورة مع الحضور من وقدم المؤلفان الصحيح جواز قبض من يعول
 الصغير ولو مع وجود الاب (قوله وهب اثنان دارا) ولو كان مما يحتل القسمة (قوله لعدم الشروع) لانهما سلماه
 جملة وهو قد قبضها جملة فلا شروع انتهى من قبض يكون الواهب واحدا لانه لو كان اثنين كالموهوب لهما على
 ان يكون نصيب احدهما لهذا بعينه ونصيب الاخر للآخر لا يجوز اتفاقا وقيد بكون الموهوب له اثنين لانه
 لو كان واحدا فوكل اثنين بقبضهما قبضها جاز بجر (قوله وبقبله) في نسخ المصنف وبعبارة (قوله لكبيرين)
 اي ولم يبين نصيب كل واحد منهما اما اذا بين بان قال لهذا ثلثها ولهذا ثلثها اولها نصفها ولهذا نصفها
 لا يجوز عندهما وان قبضه وقال محمد يجوز ان قبضه بجر نظرا الى انه عقد واحد فلا شروع انتهى (قوله
 للشروع) لانه هبة النصف من كل واحد منهما دليل انه لو قبل احدهما فيما يقسم صحت في حصته دون الاخر
 فعلم انهما عقدان (قوله وصغير في عيال الكبير) الذي في الجبر والمنع والصغير في عياله وعلاها تبعا للمعيط بانه
 حين وهب صار قابضا حصصه الصغير في النصف الاخر شرا فعا انتهى وهذا يدل على ان الصغير في عياله يرجع الى
 الواهب خلافا لما انفذه عبارة المؤلف وهذه العلة تقال في المسئلة المذكورة بعد وفي الهندية وهب دارا لثنتين
 احدهما كبير والاخر صغير وقبض الكبير الهبة باطلة وهو الصحيح لان هبة الصغير منقذة حال مباشرة الهبة
 لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول وسبقت هبة الصغير فتمكن الشروع والحيلة
 ان تقسم الدار الى الكبير ثم يهبها منهما وكل ما يتخلص به من الحرام او يتوصل به الى الحلال من الحبل فهو حسن
 اه (قوله لجواز الرهن) انما جاز الرهن منهما لان حكمه الحبس الدائم وقد ثبت لكل واحد منهما كمالا فلا شروع
 فيه الا ترى انه لو قضى دين احدهما في كله في يد الاخر انتهى زيلعي (قوله يراد بها وجه الله) والفقيه يثبت زيلعي
 (قوله لا لغنيين) اي لا تجوز الصدقة بعشر دراهم لو هبها للغنيين (قوله هبة) قال في الجبر والصدقة على الغني
 مجاز عن الهبة كالهبة من الفقير مجاز عن الصدقة لان بينهما اتصالا معنويا وهو ان كل واحد منهما تملك
 بغير بدل فيجوز استعارة احدهما للآخر فالهبة للفقير لا تجوز الرجوع والصدقة على الغني تجوز الرجوع
 (قوله للشروع) لان الهبة لهما يراد ان بها وهما اثنان فحصل الشروع (قوله لا يملك) فالمراد من نفي الصحة
 نفي المالك على هذا الوجه افاده في الجبر وقد تقدم انهما قولان الاول انهما صحبة ولا تفيد الملك قبل التسمة والثاني
 انها فاسدة وهو المتيقن به فكيف يفسر احدا القولين بالآخر فتأمل (قوله صح) لانه هبة مشاع لا يقسم من
 (قوله ان استويا لم يجز) اي ان استويا وزنا وجوده لانهما اذا استويا وزنا وجوده تكون هبة المشاع فيما يحتل
 القسمة لانه يجزى على القسمة من (قوله وان اختلفا) بان كان احدهما اثل او اجد هندية وظاهره ان هذا

قوله الفتوى ولو وهب في حصته كل المال
 للولد جاز واثم وفيها لا يجوز ان يهب شيئا من
 المال لطفه ولو يعرض لانها تبرع ابتداء وفيها
 المال القاضي ما وهب الصغير حتى لا يرجع
 ويبيع القاضي ما وهب (ولو قبض الزوج الصغيرة)
 الواهب في هبته (ولو قبض الاب في الصحيح)
 اما البالغة فالقبض لها ولو قبضت الاب قبضها بمنزلة
 لها صح (قوله ولو قبض الاب لعدم الولاية
 لثباته عنه فصم) (لا يصح) لعدم الشروع
 (وقوله اي الزفاف) (لا يصح) لعدم الشروع فيها
 (وهب اثنان دارا لواحد صح) (عنده الشروع فيها
 وبعبارة) (كبيرين لا) (لا يحتلها) كالبيت
 (وبعبارة) اما ما لا يحتلها لا يثبت
 يحتل القسمة اما ما لا يحتلها لا يثبت
 فيصح اتفاقا قيدا بكونها عيال الكبير او لانيه صغير
 لكبير وصغير في عيال الكبير او لانيه صغير
 وكبير لم يجز اتفاقا قيدا بالهبة لجواز الرهن
 والا جازة من اثنين اتفاقا (واذا تصدق بعشرة)
 دراهم (او وهبها لفقيرين بصدق) لان الهبة
 للفقير صدقة والصدقة يراد بها (لان الصلوة
 وهو واحد لا شروع) (لا لغنيين) اي لا تملك حتى
 على ان غني هبة فلا تصح (فروع) وهب لرجلين
 لو قسمها وسلمها صح (فروع) وهب لرجلين
 درهمان ان صحها صح وان غشوشا لانهما
 يقسم لكونه في حكم احدهما وانصفهما لان
 قال لرجل وهبت لك احدهما جاز لانه مشاع لا يقسم
 استويا لم يجز وان اختلفا جاز لانه مشاع لا يقسم

التفصيل يجري فيما لو قال له وهبت لك أحدهما وجعله في الهندية وعزاه إلى الخيانة قاصرا على ما إذا قال نصفهما لك أما إذا قال أحدهما لك هبة لم يميز سواء كانا سواء أو مختلفين انتهى ولعله لانهما إذا كانا سواء كان مما يحتل الصحة وإن كانا مختلفين فالجهالة (قوله ولذا) أي لكونه مشاعا لا يقسم (قوله مطلقا) أي مستويين أو مختلفين (قوله فهذا يدل) أي من حيث الإطلاق والأفلاصراحة في كلامه بذلك وفي الهندية عن جواهر الاختلاط إذا وهب نصيبا له في حائط أو طريق أو حمام وسعى وسلطة على القبض فهي جائزة كالأو وهب بيتا له لاخر مع جميع حدوده وحقوقه مقسوما مفروغا فقبضه الموهوب له بأذن الواهب لكن ممر الليت مشتركة بينهما وبين آخر جاز (قوله لا يمنع صحة الهبة) المراد لا يمنع تملكها إذا قبضها كذلك والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الرجوع في الهبة)

قال في البحر لا يخفى حسن تأخير ودخل في الهبة الهندية فإن للمهدي الرجوع كما في المنية وغيرها انتهى در منتهى وأخرج بالهبة الصدقة أي للفقير فإنه لا يصح الرجوع فيها لأن القصد بها الثواب وقد حصل جوى والمراد بالهبة ما كان هبة لغنى فلو كانت لفقير فلا رجوع لأنها صدقة شربلاية والمراد بالهبة الموهوب لأن الرجوع إنما يكون في الأعيان لا الأقوال ودخل فيها ما إذا وهب ديناله لغير مدونه وسلطه على قبضه فقبل وقبض لأن الهبة هنا تملك لا إسقاط جوى بخلاف هبته ممن هو عليه فلا رجوع فيها لأنها إسقاط والساقط لا يعود ذر منتهى ويصح الرجوع فيها كالأو وبعض ملتقى (قوله فلم تتم الهبة) أي فلم يخرج الموهوب عن ملك وأهبة فلا يقال إن له رجوعا فيه (قوله مع انتفاء مانعه الأتي) المشار إليه بدمع خرقه (قوله وإن كره الرجوع تحريما) بهذا حصل الجمع بين قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل أن يعطى عطيية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا لو ألد فيها يعطى ولده ومثل الذي يعطى العطيية ثم يرجع كمثل السكب يأكل فاذا شبع فاه ثم عاد في قبضته وبين قوله عليه الصلاة والسلام من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يذب منها انتهى فبالثاني ثبت الرجوع وبالأول ثبت كراهة التحريم وينب بضم الياء التحنية وفتح المثناة مفارح مجهول مجزوم من أناب يثيب أي عووض كذا ضبطه عزى زاده قال في الدرر المراد بالحديث الأول أن الواهب لا ينقرد بالرجوع بلا قضاء ولا رضى إلا لو ألد إذا احتاج إلى ذلك فإنه ينقرد بالاختلاف جته أي للاتفاق وسعى ذلك رجوعا نظرا إلى الظاهر وإن لم يكن رجوعا حقيقة على أن هذا الحكم غير مختص بالهبة بل الأب إذا احتاج له الأخذ من مال ابنه ولو غائبا ولو لم يحتج لا يجوز له الأخذ انتهى ملخصا (قوله لكن سيجي اشتراطه في العقد) قال في المنع بعد نقل عبارة الجواهر وهو مخالف لما وقع في المجتبى معزيا إلى شرح القدوري من قوله أنما يسقط الرجوع إذا كان مشروطا في العقد فاما إذا عووضه بعده فلا وهي هبة مبتدأة قال المؤلف فيما يأتي ولم أره لغير المجتبى وفروع المذهب مطلقة (قوله دمع خرقه) قيل هو من نظم الامام النسفي وقيل لغيره در منتهى قال البرجندى هذا التركيب لمجرد الضبط وليس له معنى يعتد به انتهى ونغاية ما يتكاف له أن يكون دمع خرقه فاعل يمنع وفي الصحاح خرقهم بالنبل أصبتهم بها انتهى فالمعنى أصابه دمع وفي الدرر الخرق الطعن والخارق السنان فكانه شبه الدمع بالسنان انتهى وهذا ما قبله بقيد تسوين دمع وإن خرق فعل ماض والهاء ضمير يرجع إلى الشخص قال القهستاني والمعنى التركيبي أن دمه لكثرة كأن أطرافه نصول تجرح وجهه وله ضوابط أخر كخرق قدمه أي تخلف ودق عز خدمه وزعق خدمه أي صاح وفي القهستاني عن العمادى أنه يصح الرجوع في الفاسدة وإن وجد أحد الموانع لأن المقبوض منها مضمون بعد الهلاك فلا الرجوع قبله انتهى فالمانع إنما هو في الصحة (قوله الزيادة في نفس العين) قيد بالزيادة لأن التقصان كالحبل وقطع الثوب سواء كان بفعل الموهوب له أولا غير مانع وفي الهندية عن المبسوط وإذا أراد الواهب الرجوع وهي حبلى فإن كانت قد ازدادت خيرا فليس له أن يرجع فيها وإن كانت قد ازدادت شرا فلا أن يرجع فيها والجواري في هذا يختلف فمن من إذا حبست سمحت وحسن لوئها فكان ذلك زيادة في عينها فيمنع الرجوع ومن من إذا حبست أصغر لوئها ودق ساقها فيكون ذلك نقصا فيلا يمنع الواهب من الرجوع اه ويخفى حل هذا على ما إذا كان الحبل من غير السيداى الموهوب له ما إذا كان منه فلا رجوع له ثابت لها بالحمل منه وصف لا يمكن زواله وهو أنها تأملت أكرها ما لم يولد له كما لو ألدت منه بالفعل كما ذكره

ولذا لو وهب ثلثهما جاز مطلقا تجوز هبة حائط بين داره وبين دار جاره لجارته وهبته البيت من الدار فهذا يدل على كون سقف الواهب على الحائط أو اختلاط البيت بصيطان الدار لا يمنع صحة الهبة مجتبى والله تعالى اعلم (باب الرجوع في الهبة) (باب الرجوع في القبض) (وإن كره) (رجوع) (مع انتفاء مانعه) (الآتي) (وإن كره) (الرجوع) (من الرجوع) (فلا يسقط بأشراطه) (خارجا) (تذريها) (نهاية) (ولو صح) (استراطه) (من الرجوع) (على شيء صح) (سيجي اشتراطه) (في العقد) (لكن سيجي اشتراطه) (في الموانع السبعة الآتية) (فالدال) (دمع) (خرقه) (في نفس العين)

بعض المتأخرين نفقها وقد ذكروا أن الموهوب له إذا بر العبد الموهوب أنه قطع الرجوع وتبعد بالزيادة في نفس
 العين لاخراج الزيادة في السعر فلا تمتع الرجوع (قوله الموجبة لزيادة القيمة) بالرفع صفة لزيادة ما إذا كانت
 الزيادة في العين فوجب نقصا في السعر كطول فاحش تنقص به القيمة فإنه لا ينقطع به حق الرجوع كما في محيط
 السرخسي (قوله لكن في النخاسة ما يخالفه) وكذا في الظهيرية قال سري الدين في حاشية الزينبي وفي الظهيرية
 وقاضي خان ولذا قضى القاضي بإبطال الرجوع لما منع ثم زال المانع عاد حق الرجوع بانه اذا بطل في الدار
 الموهوبة بناء بطل القاضي رجوع الواهب بمسبب البناء ثم هدم الموهوب له البناء وصارت كما كانت فله
 الرجوع فيها انتهى والمسئلة المذكورة في المؤلف ذات خلاف ايضا فقد قال في المحيط رجل وهب لرجل وصيفا
 فشب وكبر وشاع وانقصت قيمته ليس للواهب الرجوع لانه زاد في بدنه وطال في جسده ثم انتقص من وجه آخر
 بشيخوخته وذكر الناطقي في اجناسه ولو وهب امة فسخت وكبرت له ان يرجع وكذا جميع الحيوانات انتهى
 وفي الهندية عن المحيط ولو وهب امة فسخت وكبرت لا يرجع وكذا جميع الحيوانات انتهى فهما قولان للشافعي
 (قوله واعتمد القهستاني) حيث قال وفيه اشعار بان مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا بطل ثم هدم عاد حق الرجوع
 كما في محيط اه (قوله فليست به) بمنزلة قوله وفيه نظروا له بقوله لان الساقط لا يعود حلي وفيه ان هذا من باب
 زوال المانع كما اذا تزوجت المرأة فسقط تحققها في الحضنة فانها اذا بانث خاد سقط فيها زوال المانع ولذا اعتمد
 في شرح الملتقى العود (قوله ان هذا زيادة في كل الارض) اما اذا لم يغير زيادة اصلا كبناء سور والخبر في غير محله
 فانه لا يمنع الرجوع كما في المنع عن الزينبي (قوله والا) راجع الى قوله ان عدد الزيادة فهو مفهومه وقوله ولو عدا
 في قطعة مفهوم قوله في كل الارض وفي الهندية عن الكافي ان وهب لارضيا بيضاء فانبت الموهوب له
 في ناحية منها نخلا او بني بناء او دكانا كان ذلك زيادة فيها فليس له ان يرجع في شيء منها فان كان لا بعد زيادة او بعد
 نقصا فانه لا يمنع الرجوع حتى لو بني دكانا صغيرا بحيث لا بعد زيادة اصلا فلا عبرة به وان كان الارض عظيمة لا بعد
 ذلك زيادة في الكل انما بعد زيادة في تلك القطعة فله ان يرجع في غيرها اه (قوله وخياطة) اما اذا قطعها فلا يمنع
 الرجوع ولو قطعها نصفين لخاط نصفه وبقي النصف الاخر له الرجوع في الاخر بغير (قوله وكبر صغير) قد علمت
 ما فيه (قوله ومداواته) اي من مرض كان عند الواهب اما اذا مرض عند الموهوب له فداواه لا يمنع الرجوع
 هندية عن البحر (قوله وعقوجناية) اي صدرت من العبد كما اذا كان العبد حلال الدم فعفا الولي عنه وهو في يد
 الموهوب له لا يرجع وان كانت الجناية خطأ فقداه الموهوب له لا يمنع من الرجوع ولا يسترد منه الفداء كما في
 الزينبي ولو جنى العبد على الموهوب له فلا وهب الرجوع والجناية باطلة هندية عن محيط السرخسي (قوله
 او قرأة) اي لبعض القرأة ان (قوله باعرايه) اي بشكله (قوله وجعل ترمخ) فان فيه زيادة القيمة بالنقل من مكان
 الى مكان انتهى بغير وانظر حكم ما اذا لم تزد وقد علم ان محل كون زيادة السعر لا تمتع الرجوع اذا لم ينقل الهبة
 (قوله ونحوها) اي المذكورات (قوله والحبل الخ) قد تقدم مبسوطا لمناسبة اما اذا وهب حاملا فقال في الهندية
 وان وهب جارية حاملا فرجع قبل الوضع ان كان رجوعه قبل ان غضي مدة يعلم فيها زيادة الحمل جاز ولا فلا
 انتهى (قوله في المتولدة ككبر) بان قال الموهوب له وهبتها وهي صغيرة فكبرت عندى وقال الواهب وهبتها
 هكذا كبرت (قوله وفي نحو بناء وخياطة) فقال الواهب وهبتها هكذا امينة او مخيطة وقال الموهوب له احدنته
 (قوله لكنه استثنى الخ) هذا ظاهر لتيقن كذب الموهوب له من حيث ان العادة تفصيل احداث هذا البناء في مثل
 هذه المدة والصغير في لكنه لصاحب المحيط (قوله وارش) اي ارش جنانية على العبد كما اذا قطعت يده واخذ
 الموهوب له ارشه كان للواهب ان يرجع ولا يأخذ الارش هندية (قوله انه قول ابى يوسف) قال في الهندية
 قال بشر قلت وان اختصت واني الرجوع والولد صغير ثم ادرك الصغير وقد كان القاضي ابطل الرجوع في الام
 قال له الرجوع انتهى فافادت ان القاضي يبطل الرجوع قبل كبر الولد وهل على قوله يلزم الموهوب له الاجرمدة
 الرضاع ومقتضى القواعد ان ينظر الى الولد تارة يقبل غير امه وتارة لا فان لم يقبل الاياها امسكها للرضاع
 ولا اجر وامتنع اخذها وان قبل غيرها لا تمتع الا برضى الواهب له الا بغيره (قوله قال في السراج لا وقال
 الزينبي نعم) ينبغي ان يكون القول المنصّل السابق في كلامه يجمع القولين وهو ظاهر وقد علمت ان هذا في غير الحمل
 من الواهب والولادة منه كما نبه عليه ابو السعود بجنا (قوله مريض) قال في المحيط يجب ان يعلم ان هبة المريض

الموجبة لزيادة القيمة (المتصلة) وان زالت
 محل الرجوع كما يشبه شراخ لكن في الجنانية
 ما يخالفه واعتمد القهستاني فليست به لان
 الساقط لا يعود (كبناء وغيره) ان عدد الزيادة
 في كل الارض والا رجوع (وسجن) وسباع اصم
 امتنع فيما قطع زيلعي وكبر صغير وسباع وعقوج
 وصبيغ وقصير وب اسلام عبد ومداواته وثقل
 وابصار اعنى وسكانه او قرأة وثقل
 جنانية وتعليم قرآن وسكانه او قرأة وثقل
 نصف باعرايه وسجل بغير من زاد في الزيادة في
 ونحوها وان نقص الاول اختلاف في الزيادة في
 الرجوع وان نقص القول الواهب وفي نحو بناء
 المتولدة وصبيغ له موهوب له خانية وحاوي
 ونخاطة وصبيغ له موهوب له ماله كان لا يبي
 وشبه في المحيط لكتب استثنى ما لو كان لا يبي
 في مثل تلك المدة (لا يمنع) الزيادة المتفصلة
 (كولاد وارث وعقر) وعقره فيرجع في الاصل
 لا الزيادة لكن لا يرجع بالام حتى يستغنى الولد
 عنها كذا قاله الله تعالى في سنن ثقل البرجندى
 وغيره انه قول ابى يوسف فليست به ولو حبست
 ولم تلدها لكانت لا يرجع قال في السراج لا
 وقال الزينبي نعم وفي الجوهرة مريض مدبون
 يستغرق وهب امة ثمان

هبة عقد اوليست بوصية واعتبارها من الثلث ما كان لانها وصية وان كان لان حق الورثة يتعلق بالمرضى وقد تبرع بالهبة قبل ان تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقدا اشترط له سائر شرائط الهبة ومن جعلها قبض الموهوب قبل موت الواهب انتهى وفي الجبر وقطع الشجر من مكانها غير مانع بحملها حطباً بخلاف جعلها ابواباً وبذرها وبجها عن اخفية او هدى او غيرها لا يمنع انتهى اي على قول محمد ويمنع على قول ابي يوسف والاصح ان قول الامام كقول محمد اقاده في الهندية (قوله وقد وطئت) اطلق في وطئها فم ما لو كان الواطي الموهوب له او غيره (قوله ردها مع عقرها) محله فيما يظهر اذ لم تجز الغرماء ذلك فيسقط من ديونهم بقدرها (قوله موت احد العاقلين) لانه بموت الموهوب له ينتقل الملك الى ورثته فصار كما اذا انتقل حال حياته ولان تبدل الملك بتبدل العين فصار كعين اخرى واذا مات الواهب فوارثه اجنبي عن العقد اذ هو ما اوجبه وحق الرجوع بمجرد خيار فلا يورث خيار الشرط ولان الشارع اوجبه للواهب والوارث ايسر بواهب فان قلت انه بالموت قد خرج الموهوب عن الملك فيستغنى بذلك الخلاء عن الميم اجيب بان الميت يعطى حكم الحي في اشياء كحق التبجيل والتكفين وقضاء الدين وتنفيذ الوصية فربما يظن ان الهبة من تلك الاشياء فكانت تنص صريحاً على الموت اولى (قوله بطل) الاولى بطلت وذلك لعدم الملك (قوله ولو اختلفا) اي الشخصان لا يقيد الواهب والموهوب له وان كان التركيب يوهمه بان قال وارث الواهب ما قبضته في حياته وانما قبضته بعد وفاته وقال الموهوب له بل قبضته في حياته والعبد في يد الوارث (قوله والعين في يد الوارث) هذا ايسر يقيد لما في الهندية عن الذخيرة قال المدعي عليه وهب لك والذي هذا العين فلم تقبضه الا بعد موته وقال الموهوب له قبضته في حياته والعين في يد الذي يدعي الهبة قال قول للوارث لان القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض انتهى منع وبجرو فيه تأمل (قوله وقد تنظم المصنف الخ) لم يذكره في المنع قال الحلبي هو من الطويل من الضرب الثالث منه والجزء الاول فيه التلم والجزء الثاني مقبوض مع نسكين هاء ديه انتهى ولو زاد واو سكن الياء من ديه لاسلم من العلل (قوله كفارة) اطلق فيها فم كل كفارة وظاهره انها تسقط بالموت اصلاحاً حتى لا يخرج عنه من ماله ولا يجب الوصية به وهذا خلاف ما نص عليه الشرع بل لا في نورا الايضاح وشرحه الصغير في فصل اسقاط الصلاة ولزمه عليه الوصية بما قدر عليه وبقي بذمته حتى ادركه الموت من صوم فرض وكفارة وظهار وجناية على احرام ومنذور فيخرج عنه ولبه من ثلث ما تركه وان لم يوص لا يلزم الوارث الاخراج وعلى هذا من صدقة الفطر والنفقة الواجبة والخراج والجزية والكفارات المالية والوصية بالحج والصدقة المندورة والاعتكاف المنذور عن صومه انتهى مختصراً فان اراد انه اذا مات لا يطالب الوارث بها من تركته صح اما الذي وجبت بايصاته فيطالب باخراجه شرعاً والذي في نقل ابي السعود كقوله بدل كفارة (قوله ديه) اي على العاقلة او على نفس القاتل ان لم يكن له عاقلة كذا يفيد اطلاقه (قوله وخراج) يعنى خراج الرأس والارض وقد علمت من نقل الشرع بل لا الى انه يوصى بهما ويخرجان من الثلث (قوله ضمان لعنق) اي اذا اعتق احد الشر يكتن حظه من عبيد موسر افضمته شريكه مات المعتق (قوله هكذا نفقات) قد علمت من نقل الشرع بل لا الى لزوم الوصية بهما في حاشية ابي السعود للاشبهاء المراد من النفقة التي تسقط غير المستدانة باهر القاضى اما هي فقد جرم في الظهيرية بدم السقوط وصححه في الذخيرة (قوله كذا هبة) يعنى اذا وهب ولم يسلم حتى مات فانها تبطل (قوله لما ان الجميع صلات) اي اوفى حكمها كاخراج (قوله بشرط ان يذكر لفظ الخ) لان حق الرجوع ثابت له ولا يسقط الا بعوض رضى به ولا يتم ذلك بدون رضاه وفي الجوهر ما يفيد انه يكفي العلم بانه عوض هبة (قوله ولذا الخ) الاولى حذفه لانه جعله مرتباً بما زاده وابقاء المصنف على ظاهره لانه يفيد حكم ما ذكره الشرح بالاولى (قوله واخراج) عن مال المعوض فان عوضه ثمر على شجر لا يتم حتى يفرزه وفي الهندية ان المعوض المتأخر حكمه حكم الهبة بصح بما نصحه به ويبطل بما تبطل به الا في اسقاط الرجوع على معنى انه يثبت حق الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية انتهى وهذا يدل على ان العوض لا يشترط في عقد الهبة (قوله ولو العوض مجانساً) اي من جنس الهبة ويسيرا اي اقل منها وذلك لان العوض ايسر ببدل حقيقة اذ لو كان كذلك لما جاز بالاقل الربا يحقق ذلك ان الموهوب له مالك للهبة والانسان لا يعطى بدل ملكه لغيره وانما عوضه ليسقط حقه في الرجوع (قوله وهو متحرر بئ) ان كان تصليحه بان المراد بالعقد عقد الهبة قال للعهد الحضورى ويرا ديه

وقد وطئت ردها مع عقرها وهو المختار (والميم موت احد العاقلين) بعد التسليم فلو قبله بطل ولو اختلفا والعين في يد الوارث قاله قول كذا رديه خراج وربع ضمان لعنق هكذا نفقات ضمان لعنق سقوطها (والعين العوض) بشرط ان يذكر لفظ يعلم (والواهب انه عوض كل هبته) فان قال خذوه عوض هبتك او بدلها (اوفى مقابلتها ومحمول ذلك عوض الواهب سقط الرجوع) ولو لم يذكر (قبضه الواهب سقوطها) (ولدا) بشرط فيه (انه عوض رجوع كل هبته) واخراج وعدم شيوخ (شرائط الهبة) كقبض واخراج ونسخ المثلث ولو العوض مجانساً او يسيراً (ولا يجوز للاب بدل الهبة العقد وهو تحريف) (ولا يجوز للاب ان يعوض عن عاقله) (ولا يجوز للمسلم من المسلم من العبد التاجر من عوض فليكن منها الرجوع بغير (ولا يجوز عويض مسلم من نصراني عن هبته) (ولا يجوز زياراً) (لا يصح تملكها من الموهوب) (ولا يجوز ان لا يكون العوض بغير الرجوع) (ولا يصح بشرط ان لا يكون العوض عن الباقي) (لا يصح فلو عوضه البعض عن الباقي) (ولو الموهوب شئين صحيح والا لان اختلاف العقد كاختلاف من والدرهم تعين في هبة ورجوع مجتبي

النصف (قوله ولا يضر الشيوخ) أي الحاصل بالرجوع في النصف (قوله ولم أر من صرح به غيره) قال المصنف
 بل صرحوا أن العوض قسمان قال سري الدين جعل صاحب البدائع والمحيط العوض على نوعين عوض
 مشروط في العقد وسياقي في كلام المصنف آخر مسئلة من هذا الباب وعوض متأخر عن العقد وهو ما ذكره
 المصنف والعين للعوض أي المتأخر انتهى وقد عقد صاحب الهندية بابا مستقلا لهما ويفرق بينهما بما ذكره
 من أنه إن لم يكن مشروطا واستحق به فانه يمتنع الرجوع وإن كان مشروطا انقسم على الهبة (قوله وفروع
 المذهب مطلقة) قال في المنع بها ما قد عتاه من أن دقيق الحنطة يصلح عوضا عنها ومنها ما تقدم من أنه لو عوضه
 ولد إحدى جاريين فهو يمين وجد بعد الهبة فانه يمتنع الرجوع انتهى (قوله ولو باع نصفه الخ) مرتبط بالمصنف
 ويظهر في صورة تكرر الهبة أيضا (قوله لا يمنع الرجوع) ويحجز به عن الأضحية والمتعة عند محمد وليس له
 الرجوع في قول أبي يوسف والصحيح أن قول الإمام كقول محمد هندية عن المحيط وسكت عن النذر والتظاهر
 عدم الإجزاء لعدم الوفاء بالنذر وانظر هل يجب عليه أن يقيم غيرها مقامها أو لا يجوز بعدم محل الأبقاء حيث
 عين (قوله والنذر) لعل المراد به هذا المطلق فلا يتكرر مع المصنف (قوله فله الرجوع) ما لم يقبضه للمتصدق
 عليه ولو وهب له شيئا قبضه فاحتلته الواهب واستهلكه غرم قيمته للموهوب له ولو كان شاة فذبحها الواهب
 بعد قبض الموهوب له يأخذ الشاة المذبوحة من غير تعزير بخلاف ما لو كان نوبا فقطعه الواهب فان الموهوب له
 يأخذ الثوب ويغرم الواهب له ما بين القطع والصحة هندية (قوله ورواية عن الإمام) الأولى وهي رواية عن
 الإمام وظاهر التقيد بمحمدان مذهب الإمام وأبي يوسف العود وحرره (قوله كما لا يعود النكاح) وذكر الصدر
 الشهيد أنه يسود في كرمحمد في الكتاب في مواضع أنه بالرجوع في الهبة يعود إلى الواهب قديم ملكه والمراد
 أنه يعود فيما يستقبل لا فيما مضى الأثرى أن من وهب مال الزكاة من رجل قبل الحول وسلمه إليه ثم رجع
 في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب زكاة ما مضى انتهى (قوله والزاي) فيها لغات فدها بعض العرب
 ومنهم من يقول زاي ومنهم من يقول زاي فيقصرها ومنهم من يقول زاي وهذا أجمع الوجوه لأنه لم يأت لهم
 على حرف ومنهم من يقول زاي فيشدد الياء أبو السعود عن ابن عبدون (قوله فلو وهب لأمرأة الخ) الأصل
 أن الزوجية نظير القرابة حتى يجري التوارث بينهما بلا حاجب وترد شهادة كل واحد منهما للأخر فيكون
 المقصود من هبة كل منهما للأخر الصلة والتوادد دون العوض بخلاف الهبة للأجنبي فان المقصود منها
 العوض ثم المجتبر في ذلك حالة الهبة فان كانت اجنبية كان مقصوده العوض فنبت له الرجوع فيها فلا يسهط
 بالتزويج وإن كانت حليلته كان مقصوده الصلة دون العوض وقد حصل فسقط الرجوع فلا يعود بالأبنة
 انتهى ز بلعي ملخصا (قوله كعكسه) وهو ما إذا كان الواهب المرأة للرجل فيجوز فيها حكم الصورتين
 فيما إذا كان هو الواهب والأوضح أن يقول كما إذا كانت هي الواهبة فيهما (قوله ولو في مرضه) قال في الأصل
 ولا يجوز هبة المريض ولا صدقته إلا مقبوضة فإذا قبضت جازت من الثلث وإذا مات قبل التسليم بطلت ويجب
 أن يعلم بأن هبة المريض هبة عقد أو وصية واعتبارها من الثلث ما كان لأنها وصية ولكن لأن حق
 الورثة يتعلق بالمريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث وإذا كان هذا التصرف
 هبة فلهما شرط له سائر شرائط الهبة ومن جملتها قبض الموهوب قبل موت الواهب انتهى محيط (قوله
 ولا تغلب والدية) بلا علم أن هبة المريض هبة عقد أو وصية واعتبارها من الثلث ما كان لأنها وصية ولكن لأن حق
 ويستحيل أن يملك الإنسان ملكه لنفسه (قوله لمتعتها بموته) ويعتبر القبول بعد الموت والتعليك واقع لها بعده
 (قوله لذى رحم محرم) قال السمرقندي الرحم صاحب القرابة والمحرم هو الذي يحرم من أخته أو بنتها لا يرجع
 فيها لقوله عليه السلام إذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع فيها وإن المقصود منها صلة الرحم وقد حصل
 وفي الرجوع قطيعة الرحم انتهى ز بلعي (قوله نسباً) راجع لمحرم (قوله ولو ذمياً أو مستأمناً) مثلهما الحربي
 كما في الفهستان (قوله ولو ابن عمه) لا تضع المبالغة به على المصنف لأن له رجلاً فالأولى جعله مسئلة مستقلة
 (قوله رجع) عند الإمام وقال يرجع في الأولى لافي الثانية لأن الملك يقع للمولى فكان هو المعتبر والإمام
 أن الهبة تقع للمولى من وجه وهو ملك الرقبة وللعبد من وجه وهو ملك اليد الأثرى أنه أحق به ما لم يفضل
 عن حاجته فباختيار أحد الجانبين يلزم فيها وباختيار الجانب الآخر لا يلزم فيهما فلا يلزم بالشك ولأن الصلة

ولا يضر الشيوخ لأنه طارئ (نسبة) يقل
 في المجتبى أنه يشترط في العوض أن يكون
 مشروطاً في عقد الهبة أما إذا عوضه بعده فلا
 ولم أر من صرح به غيره وفروع المذهب مطلقة
 كما في قوله (والنكاح خروج الهبة عن ملك
 الموهوب له) ولو هبته إلا إذا رجع الثاني فلا رول
 الرجوع سواء كان بقضاء أو رضاً للمسيح
 الرجوع فسحق حق لو عادت بسبب جديد بان
 الرجوع فسحق حق الثاني أو باعها منه لم يرجع
 تصدق بها الثالث على الثاني أو باعها منه لم يرجع
 الأول ولو باع نصفه رجع في الباقي لعدم المانع
 وقيد الخروج بقوله (بالكسبية) بأن يكون
 خروجاً عن ملكه من كل وجه ثم خرج عليه بقوله
 (فأوصى الموهوب له لما لا يمنع الرجوع) وشدته
 التصديق بأوصارته للنذر مجتبى وفي المنهاج
 المتعة والقران والنذر مجتبى وفي المنهاج
 وإن وهب له نوباً فجعله صدقة لله تعالى فله
 الرجوع خلافاً للشافعي (كما فذبحها من غير
 تعزير) فله الرجوع خطأ فوهبه هو لاه لغريمه
 ذنب أو جنسية سقط الدين والخلافة عند محمد
 أو لولي الخلافة ولا يعود الدين والنكاح لو وهبها
 صح استفساء أو لا يعود النكاح لو وهبها
 ورواية عن الإمام (وإلى الزوجة وقت
 تزويجها ثم رجع غائبة) لا يكرهها رجع ولو وهب
 لزوجها فلا وهب لغيره (فروع) لأنصح
 الهبة فلا وهب لغيره (فروع) لأنصح
 لاه (لا) كعكسه انتهى (فروع) لأنصح
 هبة المولى لا مولى له ولو في مرضه ولا تغلب
 وصية إذا لا بد المحرم أو المولى لا يبعد موهبة
 تصدق لغيره بموته فليس لها كافي (والقاف
 القرابة أو مستأمناً لا يرجع) نعم (ولو وهب
 ولو ذمياً أو مستأمناً لا يرجع) نعم (ولو وهب
 لمحرم بل لا رجع) نعم (ولو وهب
 بالمصاهرة كسبها النساء وإلا رجع) نعم
 وهو عبد لأجنبي أو عبد أخيه رجع

في رواية ابن سبعة خلافة تصدق وسلم ثم استقبله فاقاله لم يجز حتى يقبض انتهى وهذا يفيد ما ذكرنا ثم فائدة
التقييد بالقبض انه لو لم يقبضه وتصرف فيه الموهوب لم يصح تصرفه ونظيره يقال فيما بعده (قوله وكل شيء
يقبضه الحاكم) كالباع الفاسد (قوله فهذا حكمه) يعني ان الاقالة لا تنفع فيه الامع القبض (قوله لانه غير
مقبوض) اي بل هو في ذمة المدين وهبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الا بتسليم الموهوب له على قبضه
وانظر ما لو سلط الولد على القبض من ابيه ومقتضى ما ذكره من ان المرأة اذا وهبت مهرها الذي على زوجها
لابنه الصغير لا تصح الهبة الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير ملكا للولد اذا قبض ذكره
قاضي خان اذ يقال في هذه المسئلة كذلك اذا لفرق (قوله ثم زال المانع) لا يظهر في الزوجية والقرابة وهلاله
العين والموت والعوض لانه يبيع انتهاء واما الخروج عن الملك فيزول اذا عاد اليه بفسخ فتأمل (قوله فلا يستحق
فيه السلامة) وقيد بالهبة لان عقود المعاوضات ينبت فيها الغرور والمشتري الرجوع على بائعه وكذا بكل
عقد يكون للدافع كك الوديعة والاجاره اذا ملكك الوديعة او العين المستأجرة ثم جاء رجل واستحق الوديعة
والمستأجر وضمن المودع والمستأجر فانهما يرجع ان على الدافع بما شئت وكذا اكل ما كان في معناهما والحاصل
ان المودع يرجع باحد امرين اما بعقد المعاوضة او بعقد يكون للدافع انتهى منع (قوله لعدم العقد) اي عقد
المعاوضة والا فالاعارة والهبة لا بد فيهما من عقد (قوله فيشترط التقابض) في المجلس او بعده باذنه مسكين
ولا ينبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد ان يمنع من التسليم هندية (قوله يبيع انتهاء) اي في انتهاء لعقد بعد
التقابض حتى لو تقابضا صح العقد وصار في حكم البيع انتهى جوى (قوله فترد بالعيب) اي في العوض
والمعوض وكذا اخبار الرؤية وكذا الشفعة (قوله فهو يبيع ابتداء وانتهاء) فيثبت لكل منهما الملك في حقه
ولا يمنعان من التسليم ولا يشترط قبض ولا يضره شيوع (قوله فيكون) اي المقبوض من الهبة وعوضها
اذا دفع (قوله شرط استبداله) اعاد الضمير مذكرا على الارض لتأويلها بالوقف والعقار وقوله بلا شرط فحوض
متعلق بوهب (قوله وان شرط الخ) ظاهره انه يصح ولو كان البذل درهم ودنانير وقد تقدم في الوقف انه لا بد
ان يكون البذل عقارا وقد منافيه كلاما فارجع اليه (قوله بشرط عوض مساو) اي لقيمة مال الصغير وبالاولى
اذا كانت زائدا عليه (قوله بين الوقف) اي الذي شرط استبداله حيث اجاز به بشرط العوض (قوله لعمال
الصغير) حيث لم يجزوا مطلقا قال الرمي يفرق بينهما بان الواقف لما شرط الاستبدال وهو يحصل بكل عقد
بغير المعاوضة كانت الهبة بشرط العوض داخل في شرطه بخلاف هبة الاب مال ابنه الصغير اي فانها تباع
ابتداء وهو مودع عن مطلق التبرع في ماله والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في مسائل متفرقة)

اشاره الى ان الاولى ترجحه بذلك (قوله ولومعينا) اشار به الى انه لا فرق في التبرع ببعض الموهوب بين
الجهول والمعلوم لان الفساد ليس من جهة الجهالة بل من جهة كونه بعض الموهوب (قوله اوعلى ان يموض
في الهبة والصدقة شيئا عنها) اي شيئا مجهولا انتهى حلي (قوله وبطل الاستثناء في الصورة الاولى) لان الاستثناء
لا يعمل الا في محل يعمل فيه العقد والهبة لا تعمل في المحل لتكون وصفا للجارية فانقلب شرطا فاسدا والهبة
لا تبطل بسقوط الفاسدة وقد اوسع الكلام على المحل الاتصافي ونقله الشافعي عنه فراجع ان شئت (قوله
او مجهول) هذا انما يظهر في الصورتين الاخيرتين لاقى الثانية والثالثة والارابعة فالاولى تعليل المهدية بان هذه
الشروط تخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها اقاده الحلي وفيه ان الشرح ذكره بقوله
والهبة لا تبطل بالشرط (قوله ولا تنس ما مر) اي ختم الله مفسدة قال في السراج والاصل في هذا ان كل عقد
من شرطه القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن انتهى (قوله بخلاف الاول) فان الجنين لم يبق على ملكه
فلا يكون الموهوب منغولا بملك الواهب انتهى درر وهذا هو الصحيح وقيل يصح فيه ما قيل لا يصح فيهما
فهستاني (قوله لانه مخاطرة وتعليق) فيه ان المخاطرة لا تظهر في قوله اذا جاء غدا الا ان يلاحظ ان جلا غدا
ودين عليك بقوله ليكون تنجيذا) الاولى فيكون (قوله وكذا ان مت بضم التاء) فانت ترى منه اوفى حل جاز
فرق بينهما في الهندية ونصه لو قال رب الدين اداءت فانت في حل منه فهو جائز كذا في فتاوى قاضي خان
ولو قال ان مت فانت ترى من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ادر دخلت الدار فانت ترى على عليك لا يبرأ كذا

ثم قال وكل شيء يقبضه الحاكم اذا اختصصا اليه
فهذا حكمه ولو وهب الدين لطفل المديون
لم يجز لانه غير مقبوض وفي الدرر قضى بطلان
الرجوع المانع ثم زال المانع عاد الرجوع (قلت)
العين (الموهوب) واعتقها مستحق وضمن
المستحق (الموهوب) لم يرجع على الواهب بما
ضمن (لانه عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة
والاعارة كالهبة) هنا لان قبض المستعير
كان لنفسه ولا ضرر لعدم العقد وتمايه
في العمادية (واذا وهبت الهبة بشرط العوض
المعين فمضى هبة ابتداء فيشترط التقابض فيما
في العوضين وبطل) العوض (بالشروع) فيما
يقسم (بيع انتهاء) هذا اذا قال وهبتك على ان
ويؤخذ بالشفعة) هذا اذا قال وهبتك بكذا فهو يبيع
تعوضي كذا اما لو قال وهبتك بكونه معذرا لانه
ابتداء وانتهاء وقيد العوض بكونه هبة ابتداء
لو كان مجهولا بطل اشتراطه فيكون هبة ابتداء
وانتهاء (فرج) وهب الواقف ارضا بشرط كان يبيع
ولا بشرط عوض لم يجز وان شرط هبة مال
ذكره الناصح وفي الجمع واجاز محمد هبة مال
طفله بشرط عوض مساو ومنعه قلت فيحتاج
على قوله ما الى الفرق بين الوقف وما مال الصغير
(فصل في مسائل متفرقة)
(وهبة امة الاجلها اوعلى ان يرد لها عليه
او بعقدها ويستولدها) وهب (دارا على ان
يرد عليه شيئا منها) ولو معينا كملك الدار
او ريعها (او على ان يعوض في الهبة والاستثناء)
شيئا عنها (حجت) الهبة (وبطل الشرط) في الصور
في الصورة الاولى (وبطل) (الهبة لا تبطل
الباقية لانه بعض او مجهول والهبة لا تبطل
بالشرط ولا تنس ما مر من اشتراط معلومية
العوض (اعتق حل امة ثم وهبها صحيح ولو دبره
منغولا به بخلاف الاول) لبقاء الحمل على ملكه فكان
تعليق (الابراء عن الدين) بشرط محض

(و) ليس منه (ما إذا أقر الدائن ان الدين
لغلاظ وان اسمه) في كتاب الدين (عارية) حيث
(صح) اقراره لكونه اخبارا لا تليكا فلا تقرر له
قبضه بزارية وتماه في الاشياء من احكام
الدين وكذا لو قال الدين الذي لي على فلان
لغلاظ بزارية وغيرها قلت وهو مشكل لانه مع
الاضافة الى نفسه يكون تليكا وتعليك الدين من
ليس عليه باطل فتاواه وفي الاشياء في قاعدة
تصرف الامام معزنا الصلح البزارية اصطلاحا
ان يكتب اسم احد هما في الديوان فالعطاء
من كتب اسم الخ (والصدق كالتوبة) يجامع
التبرع وحيث لا تصح غير مقبوضة ولا في
مشاع يقسم ولا رجوع فيها) ولو على غنى لان
المقصود فيها الثواب لا العوض ولو اختلفا قال
الواهب هبة والاخر صدقة فالقول للواهب
خاتبة (فروع) كتب قصة قاصر السلطان
يسأله تليد ارض محدودة قاصر السلطان
بالتوقيع فكتب كتابه جعلها ملكا له هل
يجتاز الى القبول في المجلس القياس نعم لكن
لما تعدر الوصول اقيم السؤال بالقصة قام
حضوره اعطت زوجها ما لا بد من التوسع
فظهر به بعض غرماته ان كانت وهبته
او اقرضته ليس لها ان تسترد من الغريم وان
اعطته ليتصرف فيه على ملكها فلا بد لاله
دفع لانه لا يتصرف فيه ففعل وكذلك
فان الاب ان اعطاه هبة فالكل له والا فبرأت
وتماه في جواهر الفتاوى بعث اليه هدية
في اثناء حل بياح اكلها فيه ان كان ثريدا ويحوى
مما لو حوله الى اناه آخر ذهب لانه يباح والا فان
كان بينهما انسابا يباح لاهل خوان مناوله
طعام وفقرهم على اخوة ليس لاهل خوان وهرة
اهل خوان آخر ولا اعطاء سائل وخادم وهرة
لغير رب المنزل ولا كاب ولورب البيت الا ان
يناوله الخبز المحرق الا ذن حادة وتماه في الجوهرية

الا ان يسلطه الموكل على القبض بعد الدفع اما قبله فالولاية في الطلب له كما لا يخفى (قوله وليس منه) اي من
تعليك الدين من غيره من عليه الدين (قوله فلم يقر له قبضه) فاذا دفعه اليه برئ وكذا اذا دفع الى المقر كما في المنع (قوله
وتماه في الاشياء) لعل الضمير راجع الى الدين اي تمام بيان احكامه والا فلم ينسك في الاشياء على هذه المسئلة
(قوله لانه مع الاضافة الى نفسه) اي مع اسناد المال اليه (قوله فتاواه) يمكن الجواب بان المراد الدين الذي لي
على فلان بحسب الظاهر هو لغلاظ اي في نفس الامر فلا اشكال ان يولي حلي وقدم سبق الى الفهم قبل الاطلاع
(قوله اصطلاحا) مناسبة ذكر هذه المسئلة كتابة اسم غير المستحق فان المكتوب اسمه لا يستحق المكتوب
(قوله فالعطاء لمن كتب اسمه) عبارة البزارية بالحرف له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطلاحا على ان يكتب
اسم احد هما في الديوان ويأخذ العطاء هو والاخر لاشئ له من العطاء ويبدل من كان له العطاء ما لا فاصطلاحا باطل
ويرد بدل الصلح والعطاء الذي جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق (العطاء) باثبات الامام لا يدخل لرضي الغير
وجعله غير ان السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضيته بغير مستحق واثبات غير المستحق اه (قوله
قال قول للواهب) لانه المالك وجهة التملك تعلم منه (قوله ولا في مشاع يقسم) قيد به لانه تصح في مشاع لا يقسم
حموى (قوله لان المقصود فيها الثواب) وهو قد يقصد في الغنى الكثير العيال انتهى حموى وقد سبق اول الكتاب
انه يرجع في الصدقة عليه لانه اهدى فلهما قولان (قوله لا تصح غير مقبوضة) اي لا تتم (قوله ولا رجوع فيها)
الاولى ان يقول غير ان لا رجوع فيها لان عبارته فوهم انه مما اشتر كافي العقدان (تنبيه) قال السيد الحموى اعلم
ان التملك يكون في معنى الهبة ويتم بالقبض واذا عرى عن القبض والتسليم اختلف العلماء فيه فقليل يجوز
وقيل لا يجوز قياسا على الهبة واكثر المذايع على انه يجوز بدون تسليم وانه غير الهبة لان التملك والهبة شيان
اسما وحكما اما الاسم فظاهر واما حكمه فلانه لو وهب التمار على رؤس الاشجار لا تجوز ولو اقر بالتملك يجوز فتبت
ان التملك يصح بدون التسليم وانه غير الهبة وعليه الفتوى وعمل الناس وموت المقر بمنزلة التسليم بالاتفاق كذا
في المفتاح انتهى والمناسبات في المقابلة ان يقول ولو ملكه لان الاقرار بالملك صورته ان يقول هذا الشيء لغلاظ وهو
اخبار لا تملك (قوله جعله ملكا له) هذا انما يتم في ارض موات او ملك السلطان اما اذا اقطعه من غير ذلك
فلا مام اي يخرج منه متى شاء كما سلف ذلك في العشر والخراج (قوله القياس نعم) لانه تملك يحتاج الى القبول
في المجلس والقياس ان لا يكتفى الامر بالكتابة بل يقتضى ان يقول ملكته وقوله مقام حضوره الاولى مقام قبوله
(قوله اعطت زوجها الخ) ولو كانت تدفع اليه فضة عند الحاجة الى النفقة او شيئا آخر وهو ينفقه على عياله ليس
لها ان ترجع بذلك عليه ولو اعطى زوجته ذنبا لثمنها ثيابا او ثوبا سبعا عده فدفعتها هي الى معاملته فهي لها
هندية ولو اشترى حليدا ودفعه الى امراته واستعملته ثم ماتت فاختلعت الزوج وورثتها انها هبة او عارية فالقول
قول الزوج مع الجين انه دفع ذلك اليها عارية لانه منسك للهبة من (قوله والا فان كان بينهما الخ) اي بان كان
فاكهة ونحوها مما لا يذهب التحويل لذته وفي الهندية عن السراج ويقال اذا بعثت اليه هدية في ظرف او اناه
وفي العادة رد ذلك لم يملكها كالفصاع والجراب وما اشبه ذلك وان كان من العادة ان لا يرد الظرف كقواصر
التمر والظرف هدية ايضا لا يلزمه رده ثم اذا لم يكن الظرف هدية كان امانه في يده المهدى اليه وليس له ان يستعمله
في غير الهدية وله ان يأكل الهدية فيه اذا لم تنقض العادة تفريغه فان اقتضت تفريغه وتحويله لزمه تفريغه
انتهى (قوله لاهل خوان) هو كغراب وكتاب ما يوكل عليه الطعام كالاخوان انتهى قاموس (قوله
مناولة اهل خوان آخر) ولو ناول من معه على خوانه لا بأس به قال الفقيه هذا قياس وفي الاستحسان ان كل
من كان في تلك الضيافة اذا اعطاه جازويه نأخذ كذا في الحاوي للفتاوى انتهى هندية وفيها لو قال الوكيل
لا سلم من تناول مالك فقال الامر انت في حل من تناولك منه من درهم الى مائة درهم ليس له ان يأخذ مائة
او خمسين جملة وله ان يتناول من الماكول والمشروب والدرهم ما لا بد منه ولو اهدى رجل الى مقرضه شيئا
فان لم يهد قبل القرض كره القبول (قوله وخادم) اي ممن هو قائم على رأس المائدة جوهرية فاذا ان ذلك
فخدمته رب المنزل فغيرهم اولى وقد صور هذه المسئلة في الضيف وادربها الموارف في مسئلة اهل الخوان لانهم
ضيوف (قوله لغير رب المنزل) فان كانت هرة صاحب البيت جاز استحقاقا جوهرية (قوله وتماه في الجوهرية)
قال فيها رجل كتب الى آخر كتابا وذكرفيه اكتب الجواب على ظهره لزمه رده وليس له التصرف فيه والاساس

عرض ما في كتابنا من المندوب والكمالات انتهى معراج السالكين لا يظهر ذلك في الشفعة
 فيجب على المشتري تسليم العشار إلى الشفعة مع انضمامه شرعية ولذا لو مات الشفعة بطلت الشفعة لا شيء
 (قوله ونفقة زوجته) لأنها وإن كانت حرة من وجه الاتباع عرض من وجه آخر لا تهاجر إلا بالاحتباس ذخيرة
 ويجبر فيها ولو بالنفقة (قوله وعينه موصى بها) فيجب على الوارث دفعها إلى الموصى له بعد موت الموصى
 (قوله ومال وقف) فإنه يجب على الناظر تسليحه للموقوف عليه مع أنه صله محضه أن لم يكن في مقابلة على
 والافقية شائتها انتهى أشباه ويراد خاصة وهي نفقة الأقارب حوى وكذا يراد ما تؤديه العاقلة من الدية فإن
 لا يصح على العاقلة بطريق الصلة يبرى (قوله وقد حررت إياها الوهبانية) ركب اشطار يوت على اشطار
 يوت آخر وحذف بعض ما يحتاج إليه منها وزاد فيها ما ليس منها وقوله لم يوف باسكان الوارث وقوله يؤخذ باسكان
 الذال وقوله وعندى يفتح الياء (قوله ليس يرجع مطلقا) أي سواء قبل المدبون أو لم يقبل ومن المشايخ من
 قال لا بد من القبول والقبول يكون صريحا ودلالة كما لو وهبه فسكت حتى فأرقه جاز استحسانا لأن السكوت
 دليل الرضى والبراءة كالهبة فجعله بعضهم يتم بلا صريح قبول ويرتكب كل منهما بالرد وقال ابن شجاع لا يعمل
 رده ويرى المصنف على إطلاق السقوط (قوله وإبراء ذى نصف يصح) أي في جميع نصيبه يعني إذا كان لاثنين
 دين مشترك على شخص فأبراء أحدهما فتارة يقول إبراءك من نصيبى فهو كما قال النفاة وتارة يقول وهبتك
 نصف الدين من غير إضافة وظاهر الرواية أنه كالاول وقيل يكون إبراء من نصف النصف وهو الرابع (قوله المهر)
 أي هذا هو المهر (قوله على حجبها) متعلق بوهبت وصورتها تركت مهرها للزوج على أن يحجب بها فلم يحجب فالمتقى
 به أنه لا يبرأ لأن الرضى بالهبة كان بشرط العوض فاذا انعدم العوض انعدم الرضى والهبة لا تصح بدون الرضى
 (قوله وأترك ظلمة لها) بأن وهبت مهرها على أن لا يظلمها قبل صحت فلو ظلمها فالمرح على حاله لأنها لم ترض بالهبة
 إلا بهذا الشرط فاذا فاقات الرضى وهو المتقى به فاذا ضربها عاد مهرها إذا كان لتأديب يستحق عليها
 لأن ما كان حقا لا يكون ظلما إذ كره العلامة عبد البر (قوله معلق تطليق الخ) ليس هذا في الوهبانية أصلا وإنما
 هي مسئلة سئل عنها الشرنبلالي وظلمها أو حاصلا ما ذكره وصورتها قال لها متى تكلمت عليك أخرى فأبراءتني
 من مهرى فانت طالق فاذا إبراءه فرد الإبراء لا يقع الطلاق ولو ادعت الإبراء فقال الزوج كنت دفعت لها
 مهرها قيل ينفعه ذلك في عدم وقوع الطلاق لا في ثبوت الدفع فان دعواه الدفع رد للإبراء (قوله وان قبض
 الإنسان الخ) صورة الاولى باع وقبض الثمن من المشتري ثم إبراء البائع المشتري من الثمن بعد القبض يصح
 إبراءه ويرجع المشتري على البائع بما كان دفعه إليه من الثمن والثانية لو إبراء الدائن المدين بعد إيفاء الدين
 وقبضه صح ورجع المدينون عليه والأصل فيه أن الدين يمتنع بإعتاقها لا بإعتاقها فإذا إبراء ما في الذمة
 بقي ما قبضه لا في مقابلة شيء فيستحق المطالبة ويلزمه رده إذا طالب به ذكره العلامة عبد البر (قوله ومن دون)
 متعلق هو وقوله في البناء بصححة وصححة خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي أي الهبة (قوله وعندى فيه وقفة)
 أصلها للعلامة عبد البر بعد أن قال أن المسئلة منقولة عن الذخيرة والمنية والتمتة وعلة في التمتة بما في كتاب
 الطهقة أن المشتري إذا قال اشترت الأرض والبائع وهبني البناء وقال الشفعة بل اشترت بها فالقول
 المشتري ثم قال وعندى في الاستدلال به نظرا لأنه قديدي أن الصحة هنا لما جاء من قبل تقدم ملك الأرض
 وينبغي أن لا يصح هبة البناء بدون الأرض لأن القبض شرط في الهبة وهذا بمنزلة المشاع الاتراهم قالوا أن هبة
 التخل بدون الأرض لا تصح لأن القبض شرط هبة المشاع وقد صرحوا في كتاب الرهن بأن رهن البناء دون
 الأرض وعكسه لا يصح لأنه بمنزلة المشاع انتهى وفي الهندية عن السكا في لو وهب زرا في أرض أو ثرا في شجر
 أو حلية في سيف أو بناء في دار أو قفيزا من صبرة وأمره بالحصاد والجزاز والنزع والنفق والكيل وفعل صح
 استحسانا ويجعل كانه وهبه بعد الجزاز والحصاد ونحوهما وإن لم يأذن له بالقبض وفعل ضمن انتهى وتعين المصير
 إلى هذا التفصيل وتحمل الصحة على ما إذا أمره بالنقض وفعل فكلام صاحب الكفا في فيه الكفاية والله تعالى
 أعلم (قوله واشترت باظهر) أي الذي هو خبر لمبتدأ محذوف وتقديره وهذا (قوله لما في العمادية) أي لمخالفة ما فيها
 وإن اختاره البعض (قوله أي بشكاح ضررها) أي من غير طلاق يقع عليه وهو ما ذكره بعد بقوله فلا حث

وفي الأشياء لا يصح الهبة
 ونفقة زوجته
 وقد حررت إياها الوهبانية
 شرحها الشرنبلالي فقلت
 وأهاب ديني بدين رجوع مطلقا
 وإبراء ذى نصف يصح
 على حجبها أترك ظلمة لها
 إذا وهبت مهرها
 متعلق تطليقي بإبراء مهرها
 وإن شكاح أخرى لو بردي فظفر
 وإن قبض الإنسان مال مبيعة
 فأبراء يؤخذ منه كالدين الطهر
 ومن دون أرض في البناء صححة
 وعندى فيه وقفة فيجبر
 قلت وجه فوقى نصيحتهم في كتاب الرهن بأن
 كالسابع فتأمل واشترت باظهر لما في العمادية
 عن خواهر زاده أنه لا يرجع واختاره بعض
 المشايخ ويظفر أي بشكاح ضررها لأنه يرد
 لإبراء باظه فلا حث فليحفظ

(خاتمة) قال الطحاوي اذا كانت الهدية لا تحتل القسمة كالثوب او مما لا يؤكل في الحال كاللحم ونحوه لم يجعل لاصحابه منه شيئاً وان كان مهيأ للزك في الحال يجعل لاصحابه من ذلك حظاً ويمسك البقية لاهله كذا في التتارخانية رجل مات فبعث رجل الى ابنه ثوب ليكفنه فيه هل يملكه الابن حتى يكون له ان يكفنه في غيره ويمسكه لنفسه ان كان الميت ممن يتبرك بتكفينه لفقته او ورع فان الابن لا يملكه ولو كفنه في غيره وجب عليه رده لاصحابه وان لم يكن كذلك جاز للابن ان يصرفه حيث احب كذا في السراج الوهاج والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

قال مؤلفه رحمه الله * واكرم بدار النعيم منقوا
تم الجزء الثالث من كتابة الدر بمعونة الله تعالى وفضله فله الحمد الدائم
على ما انعم ويتلو ان شاء الله تعالى الجزء الرابع
اوله كتاب الاجارة والله تعالى اعلم
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم

وقال مصحح طبعه * ومقابل اصله الاصيل بفرعه * وغفر الله ذنوبه المتكاثرة * وستر عيوبه في الدنيا والاخرة الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات * والصلاة والسلام على اكل المخلوقات * وعلى آله بدور التمام * واصحابه السابقين في غايات المرام * فبعد فلما اتم الله احسانه * واكمل افضاله وامتنانه * بتقييم هذا الجزء الثالث من حواشي الدر المختار * الذي هو شرح توير الابصار * وكانت هوامشه الغر * قد قحلت اجيادها بالدر * تكميل الجاه * وتجميع الكمال * حتى بلغ الغاية في محاسن الطبع * ووصل الى النهاية في جملة الوضع * وباهى عقود الدر بجوهره الفرد * وفي عنق الحسناء يستحسن العقد * أنشأ لسان الحال * وانشد مؤرخا وقال

هذي عروس فضائل * رفعت سقائر حبها
رقت حواشيه لمن * امسى ييم بحبها
وتقلدت بالدر اذ * جلست لطالب قربها
ورقت بحسن الطبع في * حمل الكمال لحبها
كم من فروع اسبلت * لتزيد زينة صلبها
هي آية الحسن التي * شهدت بقدره ربها
واذا بدت لمؤرخ * نختاه مسك بها

١١٢٦ ١٢٠ ٨

وكان ذلك في دار الطباعة العامرة * الكائنة بيولاف مصر القاهرة
لثلاث عشرة ليلة خلت من المحرم الحرام * سنة اربع
وخسين وما تثنى بعد الالف من
هجرة عليه اكل الصلاة
والسلام